

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

# فتح المعين

بِشْرَحِ  
قَرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأْلِيفَ  
أَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَرِّيِّ الْمَلِكِيَّابَرِيِّ الْقُفَّارِيِّ  
الْمَشَافِقِيِّ مِنْ مَوْلَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَافِيِّ

بِعَتَايَةِ  
بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَاثِي

دار ابن خزيمة

بِطَبْعَةِ الدَّارِ الْعِلْمِيَّةِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

فَتَحِ الْمَحَيْنِ

يَسْنَجِ

قُرَّةُ الْعَيْنِ بِهَمَّاتِ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



# فَتْحُ الْمُحَرِّينَ

بِشْرَحِ

## قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأْلِيفُ  
أَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِكِيَّ الْفَنَائِيِّ  
الْشَّافِعِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعَنَائَةِ  
بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَبَانِيِّ

دار ابن حزم

دار ابن حزم  
إطاعة سنة والناس

# حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

**AL-JAFFAN & AL-JABI**

Printers - publishers

JAFFAN TRADERS P.O.Box: 54170 - 3721 Limassol - CYPRUS

Fax: 357 - 5 - 591160 Phone: (05) 583345

<http://www.jaffan.com/> - E-mail: [hj@jaffan.com](mailto:hj@jaffan.com)

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص ١٤ / ٦٣٦٦ - تلفون : ٧٠١٩٧٤

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .  
تَرْجَمَةُ الْمُؤَلَّفِ :

زَيْنُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَلِيبَارِيِّ  
مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسِ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ  
اسمه :

أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي يَحْيَى زَيْنُ الدِّينِ بْنِ  
عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ .

الْمَعْبَرِيُّ نِسْبَةً إِلَى الْمَعْبَرِ ، عَدَّهُ فِي « تَقْوِيمِ الْبُلْدَانِ » صفحة : ٣٥٤  
الْإِفْلِيمِ الثَّلَاثِ مِنَ الْهِنْدِ ، قَالَ : وَأَوَّلُهُ يَقَعُ شَرْقِي الْكُولَمِ Coulam بِخَوِ ثَلَاثَةِ  
أَوْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ شَرْقِي الْمَلِيبَارِ Malabar .

وَالْمَلِيبَارِيُّ نِسْبَةً إِلَى بَلَدِ الْمَلِيبَارِ Malabar ؛ هَذَا هُوَ ضَبْطُ النَّسَبِ حَسَبَ  
مَا يَتَدَاوَلُهُ النَّاسُ شِفَاهًا ، وَقَدْ ضَبَطَهُ الزَّرْكَلِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْأَعْلَامِ » : الْمَلِيبَارِيُّ ؛  
فِي تَرْجَمَةِ : زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ فَضْلِ بَاشَا بْنِ عَلَوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْمَكِّي  
(١٢٤٠ - ١٣١٨ هـ = ١٨٢٤ - ١٩٠٠ م) أَمِيرُ ظَفَار : وَلَدَ وَتَعَلَّمَ فِي مَالَابَارِ  
بِالْهِنْدِ . انْتَهَى . مِمَّا يُفِيدُ أَنَّ ضَبْطَهُ هُوَ : الْمَالَابَارِيُّ .

وقد ضبطَ ابْنُ بَطُوطةَ في رِحْلَتِهِ الْمُسَمَّاءِ : « تُحْفَةُ الطُّطَارِ فِي غَرَائِبِ الْأَمْصَارِ وَعَجَائِبِ الْأَسْفَارِ » المليبار ، بِقَوْلِهِ : بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْفِ وَرَاءَ . أَيْ : الْمُلْبَارِ .

الْفَنَائِي نِسْبَةً إِلَى فَنَانٍ بِبِلَادِ الْمَلِيبَارِ Malabar Ponnani .

لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَ لَهُ تَارِيخَ وَلَادَةٍ أَوْ وَفَاةٍ .

قَالَ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُؤَلَّفِ : الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْعَارِفُ الْكَامِلُ ، مُرَبِّي الْفُقَرَاءِ وَالْمُرِيدِينَ وَالْأَفَاضِلِ ، الْجَامِعُ لِأَصْنَافِ الْعُلُومِ ، الْحَاوِي لِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مَعَ دَقَائِقِ الْفُهُومِ .

وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي خَاتِمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى دُعَاءِ الْمُؤَلَّفِ فِي خَاتِمَةِ « فَتَحِ الْمُعِينِ » أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ وَأَنْ يُعِمَّ التَّنْعِيمُ بِهِ : كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الصُّوْفِيَّةِ ، وَكَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَقَعْنَا بِتَرَابِ أَقْدَامِهِ ، آمِينَ . أَنْتَهَى .

شيوخه :

- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( ٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م ) ؛ وَهُوَ الْمَقْصُودُ عِنْدَمَا يَقُولُ : شَيْخُنَا .

- ابْنُ زِيَادٍ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ ابْنُ زِيَادٍ الْغَنِيُّ الْمَقْصَرِيُّ الزُّبَيْدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الضُّبَاءِ ( ٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م ) وَالْمَقْصَرِيُّ نِسْبَةً إِلَى الْمَقَاصِرَةِ بَطْنٌ مِنْ بَطُونِ عَكِّ بْنِ عَذْنَانَ ، الزُّبَيْدِيُّ بَلَدًا ، وَمَوْلِدًا وَمُنْشَأً وَوَفَاةً ، الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا ، الْأَشْعَرِيُّ مُعْتَقَدًا ، الْحَاكِمِيُّ خِرْقَةً ، الْيَافِعِيُّ تَصَوُّفًا . وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

[ من الكامل ] :

أَنَا شَافِعِيٌّ فِي الْمَرْوَعِ وَيَافِعِيٌّ سِي فِي التَّصَوُّفِ أَشْعَرِيٌّ الْمُعْتَقِدِ

وَبِذَا أَدِينُ اللَّهُ أَلْفَاهُ بِهِ أَرْجُو بِهِ الرِّضْوَانُ فِي الدُّنْيَا وَعَدٍ  
وَعِنْدَمَا يَنْقُلُ عَنْهُ يَقُولُ: شَيْخُنَا أَبُو زَيْدٍ .

- الزَّمَزَمِيُّ ، عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ،  
الشَّيْرَازِيُّ الْأَصْلُ ، الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِالزَّمَزَمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ =  
١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ مَكَّةَ وَفَضْلَائِهَا وَأكْبَرِهَا وَرُؤُسَائِهَا .

- محمد بن أبي الحسن محمد بن محمد البكري الصديقي ، أبو بكر  
زين الدين (٩٣٠ - ٩٩٤ هـ = ١٥٢٣ - ١٥٨٦ م) كَانَ وَوالده من كبار العلماء ،  
لهما اشتغال بعدة علوم بما فيها الفقه ، بل لهما في الفقه عدة كتب . راجع هذا  
الكتاب صفحة : ١٢٦ و «إرشاد العباد» صفحة : ٣٤ .

مؤلفاته :

- «الْأَجُوبَةُ الْعَجِيبَةُ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الْغَرِيبَةِ» مجموعة فتاوى فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ .  
- «إِحْكَامُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ» أَوْ «أَحْكَامُ النِّكَاحِ» أَوْ «إِحْكَامُ أَحْكَامِ  
النِّسَاءِ» ، بِالاسْمِ الْأَوَّلِ ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْمُعِينِ» فِي بَابِ النِّكَاحِ ، حَيْثُ  
أَحَالَ إِلَيْهِ ؛ وَبِالاسْمِ الثَّانِي كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ مِنْ «فَتْحِ الْمُعِينِ» .  
- «إِرْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ» ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْمُعِينِ» عِنْدَ الذِّكْرِ  
وَالدُّعَاءِ سِرًّا عَقِبَ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ أَحَالَ إِلَيْهِ . وَقَدْ طَبَعْتُهُ لَدَى الْجَفَّانِ  
وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولَ ، قُبْرَصَ .

- «تُحْفَةُ الْمُجَاهِدِينَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْبُرْتُغَالِيِّينَ» طَبَعَهُ أَوَّلًا الْمُسْتَشْرِقُ  
الْإِنْكِلِيزِيُّ R. Rolandson مَعَ تَرْجَمَةٍ إِنْكِلِيزِيَّةٍ ، لَيْدَنَ ١٨٣٣ م . وَطَبَعَهُ ثَانِيًا  
الْمُسْتَشْرِقُ الْبُرْتُغَالِيُّ دَاوِيدُ لُوَيْسَ David Lopes (١٨٦٧ - ١٩٤٢ م) مَعَ تَرْجَمَةٍ  
إِسْبَانِيَّةٍ بِعُنْوَانِ : Historia dos Malabar pop Zinadin Portuguesesno ، وَطُبِعَ  
بِعَنَانِيَّةٍ جَمْعِيَّةٍ لِشِبُونَةِ الْجغَرَفِيَّةِ احْتِفَالًا بِمَرُورِ أَرْبَعِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ اكْتِشَافِ طَرِيقِ

الهند سنة ١٨٩٨ م . ثم طبعه مُحَمَّدٌ سَعِيدُ الطَّرِيحِي سنة ١٩٨٥ م ، مؤسسة  
الوفاء ، بيروت ، لبنان .

- « أَلْجَوَاهِرُ فِي عُقُوبَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ » له طبعات كثيرة في سورية .

- « شَرْحُ الصُّدُورِ فِي أَحْوَالِ الْمَوْتِ وَالْقُبُورِ » اختصره من كتاب السيوطي .

- « أَلْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ » .

- « فَتَحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهِمَّاتِ الدِّينِ » وهو شَرْحُ كِتَابِهِ : ( قُرَّةُ

الْعَيْنِ بِمُهِمَّاتِ الدِّينِ ) التَّالِي .

كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذَا الشَّرْحِ الشُّيُوعَ وَالْإِنْتِشَارَ ، فَهُوَ يُدْرَسُ فِي الْمَلِيبَارِ  
Malabar مِنَ الْهِنْدِ ، كَمَا أَنَّهُ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ طَلَبَةِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ فِي مِصْرَ وَالشَّامِ  
وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مِنَ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَحَضْرَمَوْتِ ، وَكَذَلِكَ فِي أَلْبِلَادِ  
الْإِنْدُونِيسِيَّةِ وَالْمَالِيزِيَّةِ وَسَنْغَافُورَةِ .

وَشُيُوعُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلِيبَارِ قَدِيمٌ ، يُمَكِّنُ تَلَمُّسُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ  
أَبْنِ بَطُّوطَةَ فِي رِحْلَتِهِ عِنْدَ زِيَارَتِهِ لِلْمَلِيبَارِ .

قال السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي خَاتِمَةِ حَاشِيَتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى  
دُعَاءِ الْمُؤَلَّفِ فِي خَاتِمَةِ « فَتَحِ الْمُؤْمِنِينَ » أَنَّ يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ وَأَنْ يُعِمَّ النَّفْعَ  
بِهِ : وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ الْمُؤَلَّفَ بِعَيْنِ مَا طَلَبَ ، فَعَمَّ النَّفْعُ بِالشَّرْحِ الْمَذْكُورِ شَرْقًا  
وْغَرْبًا وَشَامًا وَيَمَنًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الصُّوفِيَّةِ ، وَكَانَ  
مُجَابَ الدَّعْوَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِتَرَابِ أَقْدَامِهِ ، آمِينَ . اهـ .

طُبِعَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي مَطْبَعَةِ بُولَاق سنة ١٢٨٧ هـ ، ثُمَّ أُعِيدَتْ طِبَاعَتُهُ سَنَةَ  
١٣٠٤ هـ ، وَكَذَلِكَ عام ١٣٠٩ هـ .

وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ وَادِي الثَّلِيلِ بِمِصْرَ سنة ١٢٩٧ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ  
بِمِصْرَ سنة ١٣٠٦ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْمُؤَيَّنِيَّةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٠٤ هـ وَسَنَةَ ١٣٠٦ هـ .

هذه هي أهم طبعاته القديمة .

- « قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » مَتْنٌ فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ ، شَرَحَهُ بِكِتَابِهِ السَّابِقِ : « فَتْحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » وَمَعَهُ طُبِعَ فِي جَمِيعِ طَبَعَاتِهِ .

\* \* \*

هَذَا الْكِتَابُ :

- كَتَبَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْمَعْرُوفِ بِبَاصِرِينَ ( . . . - ١٣٠٤ هـ = . . . - ١٨٨٧ م ) تَفْصِيلاً ، وَطُبِعَتْ هَذِهِ التَّفْصِيْلَاتُ مَعَ « فَتْحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

\* \* \*

- كَتَبَ عَلَيْهِ حَاشِيَةَ السَّيِّدِ أَبُو بَكْرٍ الْمَشْهُورُ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ شَطَا الدِّمَاطِيُّ الْأَصْلِي الشَّافِعِيُّ ( ١٦٦ - ١٣١٠ هـ = ١٨٥٠ - ١٨٩٣ م ) نَزِيلُ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ ، سَمَّاها : « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتْحِ الْمُتَمِّينِ » ، وَلَهُ كَذَلِكَ : زِيَادَةُ تَحْقِيقَاتٍ وَضَعَهَا حِينَ قِرَائَتِهِ لِهَذِهِ الْحَاشِيَةِ أُثْبِتَتْ فِي الطَّبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالطَّبَعَةِ الرَّابِعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْمِمْصَنَةِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٣١٩ هـ .

وَالِدُهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ شَطَا زَيْنُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدِّمَاطِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَشَطَا نِسْبَةٌ إِلَى الْأَوَّلِيِّ الصَّالِحِ الشَّيْخِ شَطَا الْمَذْهُوبِ خَارِجِ ثَغْرِ دِمَاطَ . وَلَدَ بَيْلِدِهِ دِمَاطُ بِمِصْرَ ، وَنَشَأَ بِهَا ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ ، أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ أَفَاضِلِ دِمَاطَ ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ ، أَيْ : الْقَاهِرَةِ ، وَقَرَأَ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ عَلَى الْمَشَايِخِ الْعِظَامِ ، وَانْتَفَعَ بِهِمْ ، وَتَصَلَّعَ مِنَ الْعُلُومِ ، وَحَازَ الْمُنْطَوِّقَ وَالْمَفْهُومَ ، وَدَرَسَ وَأَفَادَ ، ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةَ وَتَوَطَّنَ بِهَا ، وَتَصَدَّرَ بِهَا ،

وَتَصَدَّرَ لِلإِفْرَاءِ وَالتَّنْذِيرِ وَالْإِفَادَةِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . تُوَفِّي بِمَكَّةَ سَنَةً سِتًّا  
وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ وَآلْفٍ لِلْهَجْرَةِ ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْمَعْلَاةِ بِمَكَّةَ .

أَوْلَادُهُ ثَلَاثَةٌ ، هُمْ : السَّيِّدُ عُمَرُ شَطَا ، وَالسَّيِّدُ عُثْمَانُ شَطَا ، وَالسَّيِّدُ  
بَكْرِي شَطَا ؛ وَكُلُّهُمْ عُلَمَاءُ .

نَسَبُهُ وَحَيَاتُهُ :

هُوَ السَّيِّدُ بَكْرِي أَوْ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ شَطَا زَيْنِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بَذَرِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِمِ بْنِ  
جَلَالِ الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَيْرِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ  
مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يُونُسَ بْنِ رَافِعِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ  
سُلْطَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ صَحُونِ ؟ بْنِ حَمْدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ  
جَعْفَرَ بْنِ حَمْرَةَ بْنِ جَعْفَرَ الزَّكِّيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ أَلَمَامُونِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ  
حَرْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدِّيَابِجِيِّ بْنِ الْعَابِدِ الزَّاهِدِ سَيِّدِنَا جَعْفَرَ الصَّادِقِ ابْنِ سَيِّدِنَا  
مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ ابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ابْنِ سَيِّدِنَا الْحُسَيْنِ ابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ ابْنِ  
أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ سَيِّدَتِنَا فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ ابْنَتِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ .

وُلِدَ السَّيِّدُ بَكْرِي أَوْ أَبُو بَكْرٍ عَامَ آلْفٍ وَمِئَتَيْنِ وَسِتَّةَ وَسِتِّينَ بِمَكَّةَ الْمَشْرِقَةِ ،  
وَبَعْدَ وَلَادَتِهِ بِنَحْوِ ثَلَاثَةِ شُهُورٍ تُوَفِّي وَالِدُهُ ، فَتَرَبَّى يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَخِيهِ السَّيِّدِ  
سِرَاجِ الدِّينِ عُمَرَ ، فَرَبَّاهُ تَرْبِيَةً حَسَنَةً ، وَقَامَ بِشَأْنِهِ إِلَى أَنْ تَرَعَرَعَ ، فَحَقَّقْهُ  
الْقُرْآنَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ مُجَوِّدًا وَعُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ سَبْعُ سِنِينَ ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِطَلَبِ  
الْعِلْمِ . وَلَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لِلْقِرَاءَةِ وَحُضُورِ مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَحَلَقِهِ .

جَاءَ فِي وَصْفِهِ : هُوَ عَالِمٌ أَمُّ الْقُرَى وَابْنُ عَالِمِيهَا ، الْجَامِعُ بَيْنَ طَارِفِ الْمَجْدِ  
وَتَالِدِهِ ، كَانَتْ ذَاتُهُ جَامِعَةً لِلْفَضَائِلِ ، وَقُورًا مُحْتَسِمًا فِي الْأَعْيُنِ ، مَهِيًّا مُعْظَمًا



فِي الْفُتُوسِ ، مَحْبُوبًا ، لَيْسَ لِلدُّنْيَا عِنْدَهُ قَدْرٌ وَلَا قِيَمَةٌ ، فَيُعْطِي مِنْهَا عَطَاءَ جَزِيلًا ، وَلَا يُعَادِي أَحَدًا ، وَلَا يُخَاصِمُ عَلَى الدُّنْيَا ، فَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ مَنْ يَكْرَهُهُ وَلَا يَنْتَقِمُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ وَالْحِلْمُ وَالصَّفْحُ وَالتَّوَاضُّعُ وَالْقَنَاعَةُ وَشَرَفُ النَّفْسِ وَكُظْمُ الْغَيْظِ وَحُسْنُ الْاِعْتِقَادِ وَالْاِنْبِسَاطِ مَعَ الْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ ، كُلُّ ذَلِكَ سَجِيَّةٌ وَطَبِيعَةٌ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ لِذَلِكَ ، وَلَا يَرَى لِنَفْسِهِ مَقَامًا أَضَلًّا ، وَلَا يَعْرِفُ التَّصَعُّعَ فِي الْأُمُورِ وَلَا دَعْوَى عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ ، وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ إِضْعَاؤُهُ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ مَعَ اِنْبِسَاطِهِ إِلَيْهِ وَإِظْهَارِ اَلْمَحَبَّةِ لَهُ ، وَلَوْ أَطَالَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ رَأَاهُ مُدْعِيًا شَيْئًا فِي الْعُلُومِ سَلَّمَ لَهُ فِي دَعْوَاهُ ، وَأَظْهَرَ لَهُ اَلْبَشَاشَةَ .

وَبَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي الْأَوْقَاتِ ؛ فَكَانَ وَقْتُهُ مَوْزَعًا بَيْنَ تَدْرِيسٍ وَتَأْلِيفٍ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ، وَصَلَاةِ التَّوَافِلِ سِيَّمَا اَلتَّهَجُّدِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الشَّرِيفِ .

وَفَاتَهُ :

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي السَّابِعَةِ بَعْدَ ظَهْرِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ اَلْمُوَافِقِ لِلثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ اَلْحَرَامِ سَنَةِ اَلْفٍ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَعَشْرَةٍ ، إِذْ تُوُفِّيَ شَهِيدًا بِدَاءِ اَلْوَبَاءِ ، وَفِي اَلْإِحْرَامِ ، وَفِي اَلْحَرَمِ ؛ فَصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ صَلَاةِ اَلْعَصْرِ عِنْدَ اَلْكُفَّةِ ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى اَلْمَعْلَاةِ ، وَدُفِنَ فِي اَللَّحْدِ اَلَّذِي دُفِنَ فِيهِ وَالِدُهُ وَشَقِيقُهُ اَلشَّيْخُ اَلْعَلَامَةُ اَلسَّيِّدُ عُمَانُ ؛ رَحِمَ اللَّهُ اَلْجَمِيعَ اَلرَّبُّ اَلْكَرِيمُ اَلْمَنَّانُ .  
خَلَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْجَالًا مُفْتَقِينَ أَثَرَهُ فِي الْعِلْمِ .

مِنْ كُتُبِهِ :

«إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ اَلْأَفَاقِ فَتَحِ اَلْمُبِينِ» وَهِيَ حَاشِيَةٌ تُعَدُّ أَجَلَ مُؤَلَّفَاتِهِ .  
فَرَّغَ مِنْ تَحْرِيرِهَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ اَلثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالِ سَنَةِ ثَلَاثِ مِئَةٍ وَاَلْفِ هِجْرِيَّةٍ .

طُبِعَتْ هَذِهِ الْحَاشِيَةُ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ بِمِصْرَ : سَنَةَ ١٣٠٠ وَ ١٣٠٦ وَ ١٣٠٧ وَ ١٣١٢ هـ ، وَعَلَى هَامِشِ هَذِهِ الطَّبَعَاتِ كُلِّهَا الشَّرْحُ « فَتَحُ الْمُعِينِ » .

لَكِنَّ الطَّبْعَةَ الَّتِي طُبِعَتْ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْصَنِيَّةِ عَامَ ١٣١٩ هِجْرِيَّةً بِتَضَحِيحِ مُصَحِّحِ أَغْلَبِ كُتُبِ الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ الَّتِي طَبَعَتْهَا هَذِهِ الْمَطْبَعَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ النُّعْمَرَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ أَكْمَلُهَا ، لِأَنَّهَا اخْتَوَتْ زِيَادَةً تَحْقِيقَاتٍ وَضَعَهَا الْمُؤَلِّفُ حِينَ قِرَاءَتِهِ لِحَاشِيَتِهِ بَعْدَ طَبْعِهَا . وَهِيَ أَصَحُّهَا مِنْ حَيْثُ التَّضَحِيحُ الطَّبَاعِيُّ .

- « كِفَايَةُ الْأَنْفِيَاءِ وَمِنْهَا جُ الْأَصْفِيَاءِ » عَلَى مَنْظُومَةِ الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَلِيبَارِيِّ ، جَدِّ صَاحِبِ « فَتَحِ الْمُعِينِ » ، الْمُسَمَّاءُ : « هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ إِلَى طَرِيقِ الْأَوْلِيَاءِ » ، فَرَعَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ .

- « الدَّرَرُ الْبَهِيَّةُ فِيمَا يَلْزُمُ الْمُكَلَّفَ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ » طَبَعَهُ أَخِيرًا الْأَسْتَاذُ مَاجِدُ الْحَمَوِيُّ ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م ، دَارُ ابْنِ حَزَمٍ ، بِيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

وَقَدْ شَرَحَهَا تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدْسِ ابْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْخَطِيبِ الشَّافِعِيِّ الْمَكِّيِّ (١٢٨٠ - ١٣٣٥ هـ = ١٨٦٣ - ١٩١٧ م) الْمُدْرَسُ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ ، فِي كِتَابِ سَمَاءُ : « الْأَنْوَارُ السَّنِيَّةُ » .

- رِسَالَةٌ تَتَعَلَّقُ بِجَوَازِ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الْقَدِيمِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بِأَرْبَعَةٍ .

- رِسَالَةٌ تَتَعَلَّقُ بِشَرْطِ الْجُمُعَةِ وَجَوَازِ تَعَدُّدِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فِي بُلْدَةٍ وَاحِدَةٍ .

- رِسَالَةٌ بَدِيعَةٌ بَهِيَّةٌ أَجَابَ فِيهَا عَلَى سُؤَالِ رُفِعَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ .

- رِسَالَةٌ فِي حُكْمِ الْأَوْرَاقِ الْمُتَعَامَلِ بِهَا فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْأَنْوَاطِ [ الْبُكْنُوتِ ] سَمَّاها بـ : « الْقَوْلُ الْمُنْفَعُ الْمَضْبُوطُ فِي صِحَّةِ التَّعَامُلِ

وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْوَرَقِ الْثَوْبِ .

بِالإِضَافَةِ إِلَى عِدَّةِ رَسَائِلَ فِي فُنُونِ شَتَّى وَأَجَوِبَةٍ عَنْ أَسْئَلَةٍ فِي أَلْفَقِهِ رُفِعَتْ إِلَيْهِ ، أَحْسَنَ فِيهَا الْإِفْتَاءَ .

مِنْ هَذِهِ الرِّسَائِلِ رِسَالَةٌ وَقَعَ لِي صُورَةٌ مِنْ مَخْطُوطَةٍ لَهَا ، أَسْمُهَا : « مُقَدِّمَةٌ شَرِيفَةٌ عَلَى الْجَمَاعِ الصَّحِيحِ » .

أَمَّا الَّذِي لَمْ يَكْمُلْ مِنْ مَوْلَفَاتِهِ فَكَثِيرٌ ، مِنْهَا :

- « تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ » وَصَلَ فِيهِ إِلَى سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

- « حَاشِيَةٌ عَلَى نُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَصَلَ فِيهَا إِلَى بَابِ الْبَيْعِ .

- حَاشِيَةٌ عَلَى مَنْسَكِ الْوَتَانِيِّ الْحَسَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُسَمَّى : « عُمْدَةُ الْأَبْرَارِ

فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ وَالْأَعْتِمَارِ » ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى زِيَارَةِ النَّبِيِّ الْأَعْظَمِ ﷺ .

وَقَدْ أَلَّفَ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخَ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدْسِ ابْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ

الْحَطِيبِ الشَّافِعِيِّ الْمَكِّيِّ ، رِسَالَةً فِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ سَمَاهَا : « كَثُرَ أَلْعَاطِي فِي

تَرْجَمَةِ الْعَلَامَةِ السَّيِّدِ بَكْرِي شَطَا » .

مِنْ الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا فِي جَمْعِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ : « نَظْمُ الدُّرَرِ فِي

أَخْتِصَارِ نَشْرِ الثَّوَرِ الزَّهَرِ فِي تَرَاجِمِ أَفَاضِلِ مَكَّةَ مِنَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ إِلَى الْقَرْنِ

الرَّابِعِ عَشَرَ » تَأَلَّفَ الشَّيْخُ أَبِي الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ مِرْدَادُ الْمَكِّيُّ قَاضِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، وَاخْتَصَرَهُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ الْأَعْمُودِيُّ وَأَحْمَدُ عَلِيٍّ ،

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، نَشْرُ عَالَمِ الْمَعْرِفَةِ ، جُدَّةَ ، السُّعُودِيَّةُ .

\* \* \*

- كَتَبَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّقَّافِ الشَّافِعِيِّ الْمَكِّيِّ ،

أَبُو أَحْمَدَ ( ١٢٢٥ - ١٣٣٥ هـ = ١٨٣٩ - ١٩١٦ م ) حَاشِيَةً عَلَى الشَّرْحِ سَمَاهَا :

« تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » طُبِعَتْ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣١١ هـ

وَبِهَامِشِهَا : « فَتَحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

وُلِدَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّقَّافُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيَّ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ ، فِي شَوَّالِ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ وَأَلْفٍ . وَنَشَأَ بِهَا ، وَدَرَسَ عَلَى كِبَارِ عُلَمَائِهَا ، كَالْمُفْتِيِ الْفَقِيهِ الْمُؤَرِّخِ أَحْمَدَ بْنِ زَيْنِي دَحْلَانَ (١٢٣٢ - ١٣٠٤ هـ = ١٨٦٤ - ١٨٨٦ م) ، وَالْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ النَّحْوِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْبَارِي الْأَهْدَلِ الْحُسَيْنِيِّ الْتَهَامِيِّ (١٢٤١ - ١٢٩٨ هـ = ١٨٢٦ - ١٨٨٠ م) ، وَمُفْتِيِ الشَّافِعِيَّةِ بِمَكَّةَ الْحَبِيبِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحَبَشِيِّ (..... هـ = ..... م) ، وَالسَّيِّدِ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْجُبَيْرِيِّ الْمَدَنِيِّ (..... هـ = ..... م) .

وَأَقَامَ فِي مَكَّةَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَيَنْشُرُهُ ، وَيُدْرُسُ وَيُفْتِي وَيُصَنِّفُ .

تَوَلَّى نَقَابَةَ الْعُلَوِّيِّينَ الْأَشْرَافِ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ سَنَةَ ١٢٩٨ هـ .  
 وَبَقِيَ فِي مَكَّةَ إِلَى أَنْ اضْطُرَّ لِلارْتِحَالِ عَنْهَا وَتَرَكَهَا مُتَجَبِّئًا أَذَى أَمِيرِهَا الشَّرِيفِ عَوْنٍ مُغَادِرًا إِلَى لَحْجِ سَنَةِ ١٣١١ هـ ، مُلَبِّيًا دَعْوَةَ أَمِيرِ لَحْجٍ ؛ فَدَرَسَ فِيهَا وَانْتَفَعَ عُلَمَاءُ لَحْجٍ بِهِ .

بَقِيَ فِي لَحْجٍ إِلَى سَنَةِ ١٣٢٧ هـ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَكَّةَ حَيْثُ أَقَامَ فِيهَا مُدْرِّسًا وَنَافِعًا ، حَتَّى صَارَ مَرِيضًا مُقْعَدًا بِبَيْتِهِ سَنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ ، وَلَكِنَّ مَعَ هَذَا لَا يَخْلُو مَجْلِسُهُ عَنِ الْإِفَادَةِ ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى فِي مَكَّةَ فِي السَّاعَةِ الْسَّابِعَةِ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ الْخَامِسَةِ عَشْرِ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ وَأَلْفٍ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ صُبْحَهَا عِنْدَ بَابِ الْكُعْبَةِ ، وَدُفِنَ بِالْمَعْلَاةِ بِحُوْطَةِ السَّادَةِ الْعُلَوِّيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

كَانَ وَاسِعَ الْمُحْفُوظَاتِ ، حَسَنَ التَّفَرُّيَّاتِ ، مُدَقِّقًا ، حَافِظًا ، مُحَقِّقًا لِلْمَذْهَبِ ، حَرِيصًا عَلَى جَمْعِ الْكُتُبِ النَّفِيسَةِ ، وَافْتَنَى مِنْهَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً ، وَكَانَ

عَلَى جَانِبٍ عَظِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ ، جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بَيْنَ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ ، وَلَهُ نَظْمٌ رَاقٍ ، وَنَثْرٌ فَائِقٌ .

لَهُ عِدَّةُ مَوْلَفَاتٍ ، مِنْهَا :

- « إِنْبَاهُ الْأَنْبَاءِ فِي أَحْكَامِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

- « أَنْسَابُ أَهْلِ الْبَيْتِ » ، مَا زَالَ مَخْطُوطًا .

- « أَلْبَاقِيَاتُ الْأَصَالِحَاتِ وَالْكَدْرُوعُ الْكَسَابِعَاتُ » طُبِعَ مُلْحَقًا بِطَبْعَاتِ كِتَابِهِ

« تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » ، وَطُبِعَ مُسْتَقِلًا بِاعْتِنَاءِ الْأُسْتَاذِ

مُحِبِّي الدِّينِ نَجِيبٍ لَدَى دَارِ الْبَنَائِرِ بِدِمَشْقَ ، سَنَةِ ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

وَهُوَ كِتَابٌ فِي الْأَدْعِيَةِ وَالْأَذْكَارِ .

- « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ فِي مَكَّةَ

الْمُكْرَمَةِ فِي ٢٧ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٣٠٧ هـ ، وَطُبِعَ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى فِي الْمَطْبَعَةِ

الْمِمْبَنِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١١ هـ ، وَأُعِيدَ طِبَاعَتُهُ سَنَةً . . . لَدَى عَيْسَى الْبَابِي

الْحَلَبِيِّ ، وَصُورَتْ هَذِهِ الطَّبْعَةُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ فِي دِمَشْقَ وَبَيْرُوتَ . وَقَدْ أَتْنِي عَلَى

هَذِهِ الْحَاشِيَةِ وَمَدَحَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْيَانِ .

- « خِدْمَةُ الْمُرْتَابِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ » .

- « شِفَاءُ الْجَنَانِ بِأَحْكَامِ الشَّيَاطِينِ وَالْجَنَانِ » أَلْفَهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ

١٢٩١ هـ ؛ وَهُوَ أَصْلُ « الْكَوْكَبِ الْأَجُوجِ » الْآتِي ذِكْرُهُ .

- « عِلَاجُ الْأَمْرَاضِ الْكَرْدِيَّةِ بِشَرْحِ الْوَصِيَّةِ الْحَدَادِيَّةِ » شَرَحَ فِيهِ الْمُنْظُومَةَ

الْبَائِيَّةَ فِي الْأَخْلَاقِ وَالْمَوَاعِظِ لِلْقُطْبِ الرَّبَّانِيِّ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْكَلْبُكِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُهَاجِرِ بْنِ عَيْسَى الْحُسَيْنِيِّ الْحَضْرَمِيِّ بِاعْلَوي الْحَدَادِ

( ١٠٤٤ - ١١٣٢ هـ = ١٦٣٤ - ١٧٢٠ م ) ، فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٢ شَعْبَانَ سَنَةِ

١٣٠٢ هـ . طُبِعَ أَوَّلًا فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةِ ١٣٠٣ هـ ٦٠ صَفْحَةً ، وَثَانِيًا فِي مَكَّةَ سَنَةِ ١٣١٧ هـ . وَطُبِعَ بِهَامِشٍ « مَجْمُوعَةُ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « فَتْحُ الْعَلَامِ فِي أَحْكَامِ السَّلَامِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٤ صَفَرِ سَنَةِ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةِ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْفَوَائِدُ الْمَكِّيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ وَالضُّوَاطِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِيمَا يَخْتَاجُهُ طَلَبَةُ الشَّافِعِيَّةِ » فَرَّغَ مِنْهُ سَنَةِ ١٢٨٦ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةِ ١٣٠٣ هـ ١١٦ صَفْحَةً . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م . وَقَدْ اخْتَصَرَهُ . وَلدى الجفان والجبالي للطباعة والنشر ، ليماسول ، قبرص .

- « قَمْعُ الشُّهُورِ عَنْ تَنَاوُلِ الثَّنَائِكَ وَالْكَفْتَةِ وَالْقَاتِ وَالْقَهْوَةِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةِ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةِ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْقَوْلُ الْجَامِعُ الْمَتِينُ فِي بَعْضِ الْمُهِّمِّ مِنْ حُقُوقِ إِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ » طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةِ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْقَوْلُ الْجَامِعُ النَّجِيجُ فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٢٣ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةِ ١٣٠٢ هـ .

- « كُبْحُ الْأَغْيَاءِ عَنْ أَنْتِحَالِ الْكِيمَاءِ » ذَكَرَهُ فِي « الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ » صَفْحَةً : ١٦ .

- « الْكَوْكَبُ الْأَجُوجُ فِي أَحْكَامِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ » طُبِعَ فِي مِصْرَ سَنَةِ ١٣٠٧ هـ - ٣٨ صَفْحَةً . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « مُخْتَصَرُ الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ وَالضُّوَابِطِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِيمَا يَحْتَاجُهُ طَلَبَةُ الشَّافِعِيَّةِ » طُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م . وَقَدْ طُبِعَتْهُ لَدَى الْجِفَانِ وَالْحَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيْمَاسُول ، قَبْرَص .

- « مُصْطَفَى الْعُلُومِ » مَنْظُومَةٌ لَحْصَ فِيهَا ثَلَاثِينَ عِلْمًا . مَا تَرَالُ مَحْطُوطَةٌ .  
- « مَطْلَبُ الرَّاغِبِ فِي مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الطَّالِبُ » ذَكَرَ الزَّرْكَلِيُّ أَنَّ مِنْهُ نِسْخَةٌ مَحْضُوطَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأُسْتَاذِ زُهَيْرِ الشَّوَيْشِ كُتِبَتْ سَنَةَ ١٢٨٦ هـ ، وَلَعَلَّهَا أَصْلُ « الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ » .

- « مَنْظُومَةٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ » كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَلِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَطْبُوعٌ . وَالنَّظْمُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْيَاتٍ فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » صَفْحَةٌ : ٩ .

- « نَظْمٌ فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ » كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَلِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَطْبُوعٌ ، وَلَعَلَّهَا الرِّسَالَةُ الْمُسَمَّاةُ : « هِدَايَةُ الْمُخْتَارِ » الْمَذْكُورَةُ فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » صَفْحَةٌ : ٥٠ .

- « هِدَايَةُ النَّاهِضِ إِلَى كِفَايَةِ الْحَائِضِ » وَهُوَ شَرْحٌ جَمِيلٌ فِي الْفَرَائِضِ ، أَوْ هُوَ شَرْحُ أَبْيَاتِ ابْنِ الْمُفَرِّىءِ فِي الدِّمَاءِ ؟

وَإِضَافَةٌ لِمَا سَبَقَ ، لَهُ مَنْظُومَةٌ فِي تَارِيخِ الْقُرُونِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَسِيرِ الْمُصْطَفَى ، وَتَذَكُّرَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا لَهُ مِنْ النَّظْمِ وَالشَّرِّ وَمُخْتَوِيَةٌ عَلَى فَوَائِدِ

جَمَّةٌ ، وَرِسَالَةٌ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ الْمُعْظَمِ ﷺ ، وَكِتَابٌ فِي الْأَنْسَابِ  
الْمُصْطَفَوِيَّةِ ، وَرِسَالَةٌ فِي الْأَجْتِهَادِ ، وَثَلَاثُ رَسَائِلَ فِي الْفَلَكَ ، وَرِسَالَةٌ فِي  
الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ ، وَرِسَالَةٌ فِي الْحِسَابِ ، وَجُمْلَةُ مَقَامَاتٍ أَدَبِيَّةٍ وَمَحَاوِرَاتِ  
شَرْعِيَّةٍ ، وَمَنْظُومَةٌ ، وَمَخْتَصَرُ « مُصْطَفَى الْعُلُومِ » أَلْفَا بَيْتٍ مُحْتَوِيَةٌ عَلَى  
عِشْرِينَ عِلْمًا ، وَشَرْحُهُ بِشَرْحٍ بَلَغَ أَرْبَعِينَ كُرَّاسًا ، وَمُلَخَّصُ مُخْتَصَرِ « مُصْطَفَى  
الْعُلُومِ » أَلْفُ بَيْتٍ اُحْتَوَى عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَشَرْحُهُ بَلَغَ نَحْوَ خَمْسِ  
وَعِشْرِينَ كُرَّاسًا ، وَشَرْحُ آيَاتِ ابْنِ الْمُفَرِّىءِ فِي الدَّمَاءِ ، وَشَرْحُ عَلَى « الدَّرَّةِ  
الْبَهِيَّةِ » سَمَاءُ : « اَلْتَّهَجَةُ الْمَرْضِيَّةُ » .

مصادر ترجمته :

- « الأعلام » للزُّرْكَانِي ٢٤٩/٤ .

- « إِيضَاحُ الْمَكْنُونِ » لِلْبَغْدَادِيِّ ١١٧/٢ و ١٦٦ و ٢١١ و ٢٤١ و ٢٤٨ و ٣٩٣ .

- « فهرست دار الكتب المصرية » ١٦٣/٦ .

- « فهرست المكتبة الأزهرية » ٢٦٤/٦ و ٢٧٧ .

- « فهرست المكتبة الخديوية » ١٦٥/٢ و ٢٦٢/٣ و ١٦٣/٦ و ١٨٤ .

- اَلْمُخْتَصَرُ مِنْ كِتَابِ « نَشْرُ الثَّوَرِ الزَّهَرِ فِي تَرَاجُمِ أَفَاضِلِ مَكَّةَ مِنْ الْقُرُونِ  
الرَّابِعِ عَشَرَ » تَأَلِيفُ الشَّيْخِ أَبِي الْخَيْرِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْدَادِ الْمَكِّي قَاضِي مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ  
الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٣٤٣هـ ، وَاخْتَصَرَهُ مُحَمَّدٌ سَعِيدُ الْعَامُودِي وَأَحْمَدُ عَلِي ،  
الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، نَشَرُ عَالَمُ الْمَعْرِفَةِ ، جُدَّةُ ، السُّعُودِيَّةُ .

- « معجم المطبوعات العربية والمعربة » لسركيس ١٠٣٢/٢ و ١٠٣٣ .

- « معجم المؤلفين » لعمر رضا كحالة ٢٩٥/٦ .



- مقدمة كتاب « الباقيات الصالحات والدروع السابغات » التي كتبها الأستاذ محيي الدين نجيب في ترجمة المؤلف .
- « هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن » صفحة : ١٨٨ .
- « هدية العارفين » للبغدادى ١/ ٦٦٧ .

\* \* \*

كَتَبَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَوَوِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَرَبِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الْجَاوِيُّ الْبُشْتَنِيُّ  
الْتَّنَارِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الْمُعْطِيِّ ( . . . - ١٣١٦ هـ = . . . - ١٨٩٨ م ) « نَهَايَةُ الرَّزْنِ  
فِي إِرْشَادِ الْمُتَبَدِّلِينَ بِشَرْحِ فُرَّةِ الْعَيْنِ بِمِهْمَاتِ الدِّينِ » طُبِعَ بِمَضَرٍ بِالْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّةِ سَنَةَ  
١٢٩٧ هـ = ١٨٨٠ م ، بِهَامِشِهِ الْمَثْنُ مَعَ بَعْضِ التَّقْرِيرَاتِ ، مطبعة شَرْفَ  
١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م .

وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ :

- « أَسَاوِيرُ الْعَسَجِدِ عَلَى جَوْهَرِ الْعَقَدِ » أَوْ « مَدَارِجُ الصُّعُودِ إِلَى اكْتِسَاءِ  
الْبُرُودِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ الْبَرْزَنْجِيِّ ، الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٢٩٦ هـ  
٧٣ صفحة ، مطبعة شَرْفَ ١٢٩٧ هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣١٨ هـ ، مكة  
١٣١٥ هـ ٧٢ صفحة .

- « الْأَبْرِيْزُ الدَّلَانِي فِي مَوْلِدِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ السَّيِّدِ الْعَدْنَانِيِّ » طُبِعَ حَجَرٍ ،  
مِضَر ، ١٢٩٩ هـ .

- « بُغْيَةُ الْعَوَامِ فِي شَرْحِ سَيِّدِ الْأَنَامِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ ابْنِ الْجَوَزِيِّ ،  
مِضَر ١٢٩٧ هـ ٤٥ صفحة .

- « بَهْجَةُ الْوَسَائِلِ بِشَرْحِ الْمَسَائِلِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « الرِّسَالَةِ الْجَامِعَةِ » لَهُ  
أَيْضًا ، وَبِهَامِشِهِ الرِّسَالَةُ الْمَذْكُورَةُ ( فَهْمٌ شَافِعِيٌّ ) مطبعة بولاق ، ١٢٩٢ هـ ،  
وفي المطبعة الميمينية ١٣٣٤ هـ .

- « تَرْغِيبُ الْمُشْتَاقِينَ لِبَيَانِ مَنْظُومَةِ السَّيِّدِ الْبَرْزَنْجِيِّ فِي مَوْلِدِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ » مطبوعة بولاق ١٢٩٢هـ ، مكة ١٣١١هـ ٨٤ صفحة .

- « التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ ، لِمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ ، الْمُسْفَرُ عَنْ وَجْهِهِ مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » الْمُسَمَّى : « مَرَاةٌ لِيَبْدِ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنِ مَجِيدٍ » بِهَامِشِهِ : « الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ » لِلوَاحِدِيِّ ، مطبعة عَبْد الرَّازِقِ ، ١٣٠٥هـ .

- « التَّوْشِيحُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ الْعَزْزِيِّ » عَلَى مَتْنِ « التَّقْرِيبِ » لِأَبِي شُجَاعٍ ، وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْمَذْكُورُ ( فَهْمٌ شَافِعِيٌّ ) مطبوعة بولاق ١٣١٤هـ ٢٩٢ صفحة . راجع « قوت الحبيب الغريب » الآتي .

- « تَيْجَانُ الدَّرَارِيِّ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةِ الْبَاجُورِيِّ » ( عِلْمُ تَوْحِيدٍ ) وَعَلَى أَلْهَامِشِ الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ ، مصر ١٣٠١هـ ١٦ صفحة ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٩هـ ٢٠ صفحة ، مكة ١٣٠٩هـ .

- « التَّمَارُ الْبَيَانَةُ فِي شَرْحِ الرِّيَاضِ الْبَدِيعَةِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَبِ اللَّهِ الْمُسَمَّى بِـ « الرِّيَاضِ الْبَدِيعَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَبَعْضِ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ » بِهَامِشِهِ : « الرِّيَاضُ الْبَدِيعَةُ » مصر ١٢٩٩هـ ، ١١٤ صفحة ، مطبوعة بولاق ١٣٠٢هـ ، ١٠٩ صفحات ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٨هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْجَمَالِيَّةُ ١٣٢٩هـ ٩٥ صفحة .

- « حِلْيَةُ الْأَصْبِيَانِ عَلَى فَتْحِ الرَّحْمَنِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « فَتْحِ الرَّحْمَنِ » تَأَلَّفَ أَحَدُ الْأَفَاضِلِ ( فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ ) ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ .

- « الدَّرَرُ الْبَهِيَّةُ فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى قِصَّةِ الْأَمْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ لِلْبَرْزَنْجِيِّ ، مطبعة شَرْف ، ١٢٩٨هـ .

- « ذَرِيعَةُ الْيَقِينِ عَلَى أُمِّ الْبَرَاهِينِ » مطبوعة عَبْد الرَّازِقِ ، ١٣٠٣هـ ، مكة ١٣١٧هـ ، ٣٩ صفحة .

- «الرَّسَالَةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ أَصُولِ الدِّينِ وَالْفَقْهِ وَالْتَّصَوُّفِ» بِهَامِشٍ شَرْحِهِ  
بِهَجَّةُ أَلُوسَائِلٍ .

- «الْكِرْيَاضُ الْقَوْلِيَّةُ» طُبِعَ بِهَامِشٍ «الْفُصُوصُ الْيَاوُوتِيَّةُ عَلَى الرُّوضَةِ الْبَهِيَّةِ  
فِي الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ» ، مِصْرَ ١٢٩٩هـ ، ٣٨ صفحة .

- «سَلَالِمُ الْفَضْلَاءِ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْمُسَمَّاةِ هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ إِلَى طَرِيقِ  
الْأَوْلِيَاءِ» لِلشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ (تَصَوُّفٌ) مَكَّةُ ، ١٣١٥هـ ،  
٥٦ صفحة .

- «سُلْمُ الْمُنَاجَاةِ عَلَى سَفِينَةِ الصَّلَاةِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْحَضْرَمِيِّ  
(فَقْهُ شَافِعِيٍّ) ، مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٢٩٧هـ ، مِصْرَ ١٣٠١هـ بِهَامِشِهِ «سَفِينَةُ  
الصَّلَاةِ» الْمَطْبَعَةُ الْمِمْصَنِيَّةُ ١٣٠٧ ، ١٣ صفحة .

- «سُلُوكُ الْجَادَةِ عَلَى الرَّسَالَةِ الْمُسَمَّاةِ بِلَمْعَةِ الْمُقَادَةِ فِي بَيَانِ الْجُمُعَةِ  
وَالْمُعَادَةِ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٣٠٠هـ ، مَكَّةُ ١٣٠٣هـ ٣٢ صفحة .

- «شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الدَّمِيَّاطِيِّ فِي التَّوَسُّلِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ  
الْحُسْنَى» (فَوَائِدُ) مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٢هـ .

- «شَرْحٌ عَلَى أَخْصَرِ مَنَاسِكِ الْعَلَامَةِ الْخَطِيبِ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) أَنْظَرَ  
«فَتْحُ الْمُجِيبِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَطِيبِ» الْآتِي .

- «الْعِقْدُ الْكَمِينُ شَرْحُ مَنْظُومَةِ السُّتَيْنِ مَسْأَلَةُ الْمُسَمَّاءِ : الْفَتْحُ الْمُبِينُ»  
(فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ، ١٣٠٠هـ .

- «عُقُودُ اللَّجَيْنِ فِي بَيَانِ حُقُوقِ الرُّوَجَيْنِ» وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ  
بِحُقُوقِ الرُّوَجَيْنِ لِبَعْضِ النَّاصِحِينَ . (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ،  
١٢٩٦هـ ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ، ١٢٩٧هـ ، مَكَّةُ ١٣١٦هـ ، ٨٢ صفحة .

- « فَتَحُ الصَّمَدِ الْعَالِمِ عَلَى مَوَائِدِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمٍ » مَطْبَعَةُ بُولاق ، ١٢٩٢هـ ، ٥٩ صفحة ، مَكَّة ١٣٠٦هـ ، ٥٩ صفحة .

- « فَتَحُ غَافِرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْكَوَاكِبِ الْجَلِيلَةِ فِي نَظْمِ الْأَجْرُومِيَّةِ » بِهَامِشِهِ النَّظْمُ الْمَذْكُورُ (نحو) ، مَطْبَعَةُ بُولاق ، ١٢٩٨هـ .

- « فَتَحُ الْمُجِيبِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَطِيبِ » فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ (فَقْهٌ شَافِعِيٌّ) مَطْبَعَةُ بُولاق ١٢٧٦هـ و ١٢٩٢هـ بِهَامِشِهِ الْمُخْتَصَرُ الْمَذْكُورُ ، و ١٣٠٧هـ ، مَكَّة ١٣١٦ ، ٢٦ صفحة ، مطبعة شرف ١٢٩٨هـ ، مطبعة وادي النيل ١٢٩٧هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِصْرِيَّةُ ١٣٠٦هـ ٢٢ صفحة ، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى ، مصر ، ١٣٢٥هـ ، ٤٧ صفحة ؛ وقد طَبَعْتُهُ لَدَى الْجَفَّانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُول ، قَبْرِص .

- « فَتَحُ الْمَجِيدِ فِي شَرْحِ الدَّرِّ الْمَجِيدِ » لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ التَّحْرَاوِيِّ (تَوْحِيدٌ) ، مصر ، ١٢٩٨هـ .

- « الْفُصُوصُ الْيَافُوتِيَّةُ عَلَى الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ فِي الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ » (صَرَفٌ وَنَحْوٌ) وَبِالْهَامِشِ : « الرِّيَاضُ الْقَوْلِيَّةُ » لَهُ أَيْضًا ، مصر ١٢٩٩هـ ، ٣٨ صفحة .

- « قَامِعُ الطُّغْيَانِ عَلَى مَنْظُومَةِ شُعْبِ الْإِيمَانِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « مَنْظُومَةِ شُعْبِ الْإِيمَانِ » لِزَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ وَبِهَامِشِهِ : « هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ » لِزَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ الْمَذْكُورِ ، المطبعة الوهبية ، ١٢٩٦هـ .

- « قَطْرُ الْغَيْثِ فِي شَرْحِ مَسَائِلِ أَبِي الْلَيْثِ » (تَوْحِيدٌ) مصر ١٣٠١هـ و ١٣٠٣هـ ؛ مَكَّة ١٣١١هـ .

- « قُوتُ الْحَبِيبِ الْغَرِيبِ » وَهِيَ حَاشِيَةٌ عَلَى « الْفَتْحِ الْقَرِيبِ الْمُجِيبِ شَرْحُ التَّقْرِيبِ لِأَبِي شُجَاعٍ » لِابْنِ قَاسِمِ الْغَزِّيِّ (فَقْهٌ شَافِعِيٌّ) مِصْرُ ١٣٠١هـ

و ١٣٠٥هـ ٣١٦ صفحة ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْبَيْتِيَّةُ ، ١٣١١هـ ، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م ، راجع « التَّوْشِيحُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمِ الْغَزِّيِّ » .

- « كَاشِفَةُ السَّجَا فِي شَرْحِ سَفِينَةِ النَّجَا » (فَهْ شَافِعِي) وَبِهَامِشِهِ « الرِّبَاضُ الْبَكْدِيَّةُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَبَعْضِ فُرُوضِ الشَّرِيعَةِ » لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَبِ اللَّهِ الْمَكِّيِّ ، مصر ١٢٩٢هـ ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى ١٣٠١هـ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ ١٣٠٢هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ ١٣٠٣هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْبَيْتِيَّةُ ١٣٠٥هـ ، مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٣٠٩هـ ، ١١٦ صفحة .

- « كَشَفُ الْمُرُوطِيَّةِ عَنْ سِتَارِ الْأَجْرُومِيَّةِ » (نَحْوُ) ، مَطْبَعَةُ شَرْفِ ، ١٢٩٨هـ .  
- « لُبَابُ الْبَيَانِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ الْمَالِكِيِّ فِي الْأَسْتِعَارَاتِ (بَلَاغَةٌ) ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى ، ١٣٠١هـ .  
- « مَدَارِجُ الصُّعُودِ إِلَى اكْتِسَاءِ الْبُرُودِ » أَوْ « أَسَاوِرُ الْعَسَجِدِ عَلَى جَوْهَرِ الْعُقَدِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ الْبَرْزَنْجِيِّ ، الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٢٩٦هـ ٧٣ صفحة ، مَطْبَعَةُ شَرْفِ ١٢٩٧هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْبَيْتِيَّةُ ١٣١٨هـ ، مَكَّة ١٣١٥هـ ٧٢ صفحة .

- « مَرَاخُ لَبِيدٍ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنٍ مَجِيدٍ » = « التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ لِمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ الْمُسْتَفْرَغِ عَنْ وُجُوهِ مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » الْمُسَمَّى : « مَرَاخُ لَبِيدٍ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنٍ مَجِيدٍ » بِهَامِشِهِ : « الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ » لِلْوَاحِدِيِّ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ ، ١٣٠٥هـ .

- « مَرَايِي الْعُبُودِيَّةِ » وَهُوَ شَرْحُ « بَدَايَةِ الْهِدَايَةِ » لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ ، وَبِالْهَامِشِ « بَدَايَةُ الْهِدَايَةِ » مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٢٩٣هـ ، و ١٣٠٩هـ ٩٦ صَفْحَةٌ ؛ مصر ١٢٩٨هـ و ١٣٠٤هـ ؛ الْمَطْبَعَةُ الْمِمْبَيْتِيَّةُ ١٢٠٧هـ و ١٣٠٩هـ ٩٢ صفحة ؛ و ١٣٢٧هـ ١٠٧ صفحات ؛

الْمُطْبَعَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ ١٣٠٨ هـ - ١٠٤ صفحات .

- « مِرْقَاةُ صُغُودِ التَّصَدِيقِ فِي سُلَّمِ التَّوْفِيقِ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ عَلَى التَّحْقِيقِ »  
بِهَامِشِهِ مَتْنُ « سُلَّمِ التَّوْفِيقِ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ عَلَى التَّحْقِيقِ » لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ  
مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ بَاعْلَوِيِّ ، مصر ١٢٩٢ هـ ، الْمُطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ ١٣٠٣ هـ ،  
الْمُطْبَعَةُ الْمُنِمْيَّةُ ١٣٠٦ هـ ، ٨٥ صفحة ؛ مطبعة بولاق ١٣٠٩ هـ - ٨٥ صفحة .

- « مِصْبَاحُ الظُّلَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ [ الْتَهْجِ ] الْأَتَمِّ فِي تَبْوِيبِ الْحُكَمِ » وَهُوَ  
شَرْحٌ عَلَى « الْمَنْهَجِ الْأَتَمِّ فِي تَبْوِيبِ الْحُكَمِ » لِلشَّيْخِ علاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ  
حُسَامِ الدِّينِ الْمُتَّقِيِّ الْهِنْدِيِّ الْبُرْهَانْفُورِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٧ هـ = ١٥٦٩ م ،  
بِهَامِشِهِ شَرْحُ الْبُرْدَةِ لِلْمَوْلَفِ الْمَذْكُورِ ، مكة ١٣١٤ هـ - ١٣٢ صفحة .

- « نِهَآئَةُ الزَّيْنِ فِي إِرْشَادِ الْمُتَبَدِّلِينَ بِشَرْحِ فُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهِمَّاتِ الدِّينِ » طُبِعَ  
بِمِصْرَ بِالْمُطْبَعَةِ الْوَهَبِيَّةِ سَنَةَ ١٢٩٧ هـ = ١٨٨٠ م ، بِهَامِشِهِ الْمَتْنُ مَعَ بَعْضِ  
الْتَفْرِيزَاتِ ، مطبعة شرف ، ١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م .

- « الْتَهْجَةُ الْجَيِّدَةُ لِحَلِّ نَقَاوَةِ الْعَقِيدَةِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةٍ فِي  
الْتَّوْحِيدِ ، مُطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٣ هـ .

- « نُورُ الظُّلَامِ شَرْحُ مَنْظُومَةِ عَقِيدَةِ الْعَوَامِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةِ السَّيِّدِ  
أَحْمَدَ بْنِ رَمْضَانَ الْمَرْزُوقِيِّ الْمَالِكِيِّ الْحَسَنِيِّ الْقُتُوبِيِّ الْمَكِّيِّ (١٢٠٥ - ١٢٦٢ هـ =  
١٧٩٠ - ١٨٤٦ م) (تَوْحِيدٌ) مطبعة عبد الرزاق ١٣٠٣ هـ ، ٥٥ صفحة ، وَبِهَامِشِهِ  
الْمَنْظُومَةُ الْمَذْكُورَةُ ؛ الْمُطْبَعَةُ الْجَمَالِيَّةُ ١٣٢٩ هـ - ٥٤ صفحة . وَطُبِعَ عام  
١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م ، دَارُ الْحَاوِي لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّنْشِيرِ ، بَيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

\* \* \*

- وذكر السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّقَّافُ فِي « تَرْشِيحِ  
الْمُسْتَفِيدِينَ » صفحة : ٣٠٠ أَنَّ الشَّيْخَ حَبِيبًا الْقَارِسِيَّ لَهُ تَعَالِيقٌ عَلَى الشَّرْحِ ،

أَيُّ عَلَى : « فَتَحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

\* \* \*

هَذِهِ الطَّبَعَةُ :

اَعْتَمَدْتُ كَأَصْلٍ لِهَذِهِ الطَّبَعَةِ الْأُصُولَ الثَّلَاثَةَ :

- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ لِلْكِتَابِ ، الْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَرِيزِيَّةِ سَنَةَ ١٣٣٣ هـ ،

لِأَصْحَابِهَا السَّيِّدِ عُمَرَ حُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَوَلَدِهِ ، بِمِصْرَ .

- الطَّبَعَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ١٣٤٤ هـ ، بِمَطْبَعَةِ مُحَمَّدٍ

عَلِيِّ صُبَيْحٍ وَوَلَدِهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَزَّ الصَّبَّاحُ ، بِجَوَارِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ .

- الطَّبَعَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، بِمَطْبَعَةِ شَرَكَةِ

مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ .

- الطَّبَعَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ كِتَابِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ أَلْفَافِ فَتَحِ الْمُعِينِ »

لِلْسَّيِّدِ أَبِي بَكْرٍ الْمَشْهُورِ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ شَطَا الدَّمِيَّاطِيِّ الْمَكِّيِّ ،

الْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ الْمِمْصَنِيَّةِ بِمِصْرَ ، سَنَةَ ١٣١٩ هـ .

- الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ لِكِتَابِ « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ » حَاشِيَةُ السَّيِّدِ عَلَوِيِّ بْنِ

أَحْمَدَ السَّقَّافِ عَلَى « فَتَحِ الْمُعِينِ » الْمَصُورَةُ الصَّادِرَةُ عَنْ مُؤَسَّسَةِ دَارِ الْعُلُومِ

لِخِدْمَةِ الْكِتَابِ الْإِسْلَامِيِّ ، بِيَرُوتَ ، لُبْنَانِ .

فَلَقَقْتُ مِمَّا سَبَقَ نَصًّا هُوَ أَقْرَبُ لِمَا وَضَعَهُ مُؤَلِّفُهُ ، مُسْتَفِيدًا مِمَّا حَوَتْهُ

الْحَاشِيَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ مِنْ وَصْفٍ لِلْكِتَابِ ، وَضَبِطُ لَأَلْفَافِهِ .

لَقَدْ ارْتَدْتُ مِنْ طَبَعِ هَذَا الْكِتَابِ :

- ضَبْطُهُ بِشَكْلِ كَامِلٍ ، مِنْ حَيْثُ الْأَلْفَافُ الْفَقْهِيَّةُ أَوَّلًا ، وَمِنْ حَيْثُ

الْأَعْلَامُ ؛ وَذَلِكَ لِشَهَارِهَا وَهِيَ مَضْبُوطَةٌ ، وَإِعَانَةٌ لِلْقَارِئِ عَلَى الِاسْتِفَادَةِ مِنْ

الْكِتَابِ ؛ لَقَدْ حَاوَلْتُ وَأَرْجُو أَنِّي وَفَّقْتُ .

لَقَدْ حَاوَلْتُ ذَلِكَ ، وَبَدَّلْتُ وَسُعِي ؛ وَرَجَّائِي أَنْ يَكُونَ قَارِئِي مُعِينًا لِي فِي ذَلِكَ ، فَيُوَفِّيَنِي بِمَا أَخْطَأْتُ وَبِمَلَا حَظَاتِهِ وَأَقْبَرِاحَاتِهِ ، لِتَذَارُكَ الْمُسْتَطَاعِ فِي الطَّبَعَاتِ الثَّلَاثَةِ .

وَقَدْ أَثْبَتُ كُلَّ مَا وَرَدَ مِنْ : « فَرْعٍ وَفُرُوعٍ وَتَبِيَّةٍ وَفَائِدَةٍ . . . » بِالْحَرْفِ الْأَسْوَدِ ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ عُنَوَانَاتٍ .

وَكُلُّ مَا بَيَّنَّ مَعْقُوفَيْنِ [ ] فَهُوَ مِنْ إِضَافَتِي إِلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْمَنْنِ أَوْ الشَّرَحِ .

وَقَدْ أَثْبَتُ فِي نَهَايَةِ الْكِتَابِ بَعْضَ أَلْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُفِيدَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الْأَوَّلُ : فَهْرَسٌ لِلْمُصْطَلَحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي عَرَفَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّانِي : فَهْرَسٌ لِلْكَلِمَاتِ الَّتِي ضَبَطَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّلَاثُ : فَهْرَسٌ لِلْأَعْلَامِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ ، فَعَرَفْتُ بِهَا ، وَكَذَلِكَ جَمَعْتُ أَسْمَاءَ الْكُتُبِ ، مَعَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْكُتُبِ لِمَوْلَيْيَهَا .

هَذَا ، وَالْكِتَابُ كِتَابُ فِفْوهِ ، يَتَعَلَّقُ بِصِحَّةِ عِبَادَاتِ النَّاسِ وَمُعَامَلَاتِهِمْ وَبِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؛ لِذَا حِزْمًا عَلَى صِحَّةِ الْمَعْلُومَاتِ وَسَلَامَتِهَا مِنْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهَا بِسَبَبِ الطَّبَاعَةِ مِنْ نَقْصٍ أَوْ تَضَحِيْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خَطَأٌ فِي النَّصِّ ، وَرَفْعًا لِلْمَسْئُولِيَّةِ أَمَامَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ أَنْصَحُ ، بَلْ أَطْلُبُ رَاجِيًا ، بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمُكَلَّفِ شَرْعًا ؛ عَدَمَ الْاِكْتِفَاءِ بِهَذِهِ الطَّبَعَةِ أَوْ بِهَذَا الْكِتَابِ ، وَمُرَاجَعَةَ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ وَاسْتِفْتَاءَ مُفْتٍ عَارِفٍ بِالْفَتْوَى وَبِالْمَسْأَلَةِ ؛ كُلُّ ذَلِكَ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ صِحَّةِ النَّصِّ وَبِالْتَّالِي مِنْ صِحَّةِ الْحُكْمِ وَالْفَتْوَى ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَقْبُولِ شَرْعًا رُجُوعُ الْعَامَّةِ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْكِتَابِ



لِاسْتِنْبَاطِ فَتَوَى أَوْ لِمَعْرِفَةِ حُكْمِ شَرْعِي دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مُفْتٍ عَالِمٍ أَهْلٍ لِلْفَتَوَى  
لِاعْتِمَادِ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَالْكِتَابُ دَلِيلٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، يَخْتِاجُ لِمُعَلِّمٍ لِيَتَلَقَّى  
عَنْهُ الْكِتَابُ كَمَا تَلَقَّاهُ هَذَا الْعَالِمُ مِنْ أَسَاتِذَتِهِ ، فَهَذَا عِلْمٌ يَتَلَقَّى مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ  
الْثَّقَاتِ ، عُرِفُوا بِالْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَشَهِرُوا بِالصَّدَقِ وَالْإِمَانَةِ ، أَخَذُوا عِلْمَهُمْ  
عَنْ مِثْلِهِمْ ؛ وَلَيْسَ مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ ، وَقَدْ خُصَّتِ الْعُلُومُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالتَّلَقِّيِ  
وَالْإِسْنَادِ ، وَبِخَاصَّةِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَالْفَهْمِ وَالْحَدِيثِ وَ... الخ ، بَلْ  
يَكَادُ الْمَرْءُ لَا يَسْتَنِي عِلْمًا مِنَ التَّلَقِّيِ .

وَأَخِيرًا ، وَهَكَذَا اعْتَادَ النَّاسُ أَنْ يُنْهَوْا مُقَدِّمَاتِهِمْ بِذِكْرِ أَصْحَابِ الْفَضْلِ  
وَالْمِنَّةِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَالْأَوَّلَى وَالْمَكَانُ الْأَمْثَلُ لِذَلِكَ هُوَ أَوَّلُ الْكِتَابِ وَمَكَانُ  
الصَّدَارَةِ مِنْهُ ؛ فَإِنِّي أَسْجِلُ شُكْرِي وَدُعَائِي وَامْتِنَانِي لِلْأُسْتَاذِ الْمُهَنْدِسِ مَأْمُونِ  
الْجُوَيْجَاتِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأُسْتَاذِ الْفَاضِلِ مَاجِدِ الْحَمَوِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ  
تَعَالَى ؛ إِذْ قَرَأْتُ نَصَّ « قُوَّةَ الْعَيْنِ » ، وَكَانَ لِمُلاحَظَتَيْهِمَا مَا سَاهَمَ مُسَاهَمَةً كَبِيرَةً  
فِي التَّرْقِيِ بِالنَّصِّ إِلَى الصَّحِّحَةِ وَالِدَقَّةِ .

وَأَمَّا صَاحِبُ الْفَضْلِ الْأَكْبَرِ وَالْأَعْظَمِ ، وَالَّذِي طَوَّقَنِي بِإِحْسَانِهِ ، فَهُوَ  
الْأُسْتَاذُ عِصَامُ الْعُمَرِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، إِذْ تَكَرَّمَ وَتَفَضَّلَ بِقِرَاءَةِ « فَتَحِ  
الْمُعِينِ » ، وَكَانَ لِقِرَاءَتِهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَلِإِشَارَاتِهِ وَمُلاحَظَاتِهِ مَكْسَبٌ كَبِيرٌ  
أَغْنَى السُّنْخَةَ دِقَّةً وَصِحَّةً . وَأَغْلَبَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي الْهَامِشِ مِنْ أَسْتِذْرَاكَاتٍ أَوْ  
مُلاحَظَاتٍ عَلَى الْمَسَائِلِ الْفِئْهِيَّةِ ، بَلْ جُلُّهَا ، بَلْ أَكَادُ أَقُولُ : كُلُّهَا ؛ هِيَ مِنْ  
فَضْلِهِ أَوْ بِسَبَبِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمُلاحَظَتِهِ . وَإِنَّهُ بِقِرَاءَتِهِ صَحَّحَ كَثِيرًا مِمَّا فَاتَنِي مِنْ  
أَخْطَاءٍ وَعَمَرَاتٍ ، بَلْ جَعَلْتَنِي هَذِهِ الْمُلاحَظَاتُ وَدَفَعْتَنِي إِلَى أَنْ أُعِيدَ بِنَاءَ الْعَمَلِ  
لِلتَّكْدِ مِنَ الصَّحِّحَةِ وَالتَّحْقِيقِ عَنِ الصَّوَابِ . فَجَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ خَيْرًا .

كَمَا أَشْكُرُ مُقَدِّمًا كُلَّ مَنْ يُؤَافِنِي عَلَى عُنوانِ النَّاشِرِ بِكُلِّ مَا يُسَاهِمُ فِي

الْتَّصَحِّيحِ مِنْ طَبَعَةِ الْكِتَابِ ، وَمِنْ أَفْتِرَاحَاتٍ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ ، وَأَقُولُ لَهُ :  
جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ٢٠٣٥ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ :  
جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ أُبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ » قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَشْتَرِطُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ وَجَدَ مَا يَسُرُّهُ أَنْ لَا يَتَسَانِيَ مِنْ دَعْوَةِ صَالِحَةٍ  
تُفِيدُنِي فِي آخِرَتِي ، وَتُعِينَنِي عَلَى إِخْرَاجِ الْمَزِيدِ مِنَ التَّصَوُّصِ بِصُورَةٍ مُشْرِقَةٍ  
وَمُفِيدَةٍ وَمُشَوِّقَةٍ ؛ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَبْخُلَ عَلَيَّ بِنَصِيحَةٍ مُفِيدَةٍ يُرْسِلُهَا  
لِي إِلَى عُنْوَانِ النَّاشِرِ .

وَفِي الْخِتَامِ ، أَمَلْتُ أَنْ أَكُونَ وَفَّقْتُ بِالْإِخْتِيَارِ وَالْعَمَلِ ، أَسْأَلُهُ تَعَالَى  
التَّوْفِيقَ وَالْإِكْرَامَ ، وَالنَّفْعَ عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي مَقْبُولًا ، خَالِصًا لَهُ  
تَعَالَى ، وَأَنْ يُسِّرَ لَنَا الْخَيْرَ ، وَيَسْتَعْمِلَنَا صَالِحًا ، وَيَرْحَمَنَا ، وَيَغْفِرَ لَنَا ،  
وَلَوْلَا دِينُنَا ، وَلِلدَّرَجَاتِ ، وَلِكُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْنَا ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ .

بِسْمِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي

دمشق في ٣٠/٨/٢٠٠٢م

رفع  
عبد الرحمن الفخري  
المسلم الدين الزركلي

# فَتْحُ الْمُحِينِ

بِشْرَحِ

## قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأْلِيفُ

أَحْمَدَ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَمَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ  
الشَّافِعِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعَنَايَةِ

بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحِمَاوِيِّ

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري  
أسكنه الله الفردوس

## قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْفَتَّاحِ الْجَوَادِ ، الْمُعِينِ عَلَى التَّقَفُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْ  
الْعِبَادِ ؛ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَهَادَةً تُدْخِلُنَا دَارَ الْخُلُودِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ  
سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَاحِبُ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ ؛ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم  
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَمْجَادِ ، صَلَاةً وَسَلَامًا أَفُورُ بِهِمَا يَوْمَ الْمَعَادِ .

وَبَعْدُ ، فَهَذَا شَرْحٌ مُفِيدٌ عَلَى كِتَابِي الْمُسَمَّى بِـ « قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ  
الدِّينِ » ، يُبَيِّنُ الْمُرَادَ ، وَيَتِمُّ الْمَفَادَ ؛ وَيُحْصِلُ الْمَقَاصِدَ ، وَيُبْرِزُ  
الْفَوَائِدَ ، وَسَمَّيْتُهُ بِـ « فَتْحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » ؛ وَأَنَا  
أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْكَثَّانَ ، أَنْ يَعْزَّزَ لَانْتِفَاعُ بِهِ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ مِنْ  
الْإِخْوَانِ ، وَأَنْ يُسْكِنَنِي بِهِ الْفِرْدَوْسَ فِي دَارِ الْأَمَانِ ؛ إِنَّهُ أَكْرَمُ كَرِيمٍ ،  
وَأَرْحَمُ رَحِيمٍ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَي : أُؤَلِّفُ ؛ وَالْأَسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ، وَهُوَ : الْعُلُوءُ ، لَا مِنَ  
الْوَسْمِ ، وَهُوَ : الْعَلَامَةُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ،  
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ

وَاللَّهُ: عَلَّمَ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ، وَأَصْلُهُ: إِلَهٌ، وَهُوَ أَسْمُ  
جَنَسٍ لِكُلِّ مَعْبُودٍ، ثُمَّ عُرِفَ بِأَلٍ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الْمَعْبُودِ  
بِحَقِّ وَهُوَ الْأَسْمُ الْأَعْظَمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ وَلَوْ تَعَنَّتَا.

وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ صِفَتَانِ بُيِّنَتَا لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ رَحِمٍ، وَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ  
مِنَ الرَّحِيمِ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَلِقَوْلِهِمْ: رَحْمَنُ  
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا إِلَى: دَلَّنَا، لِهَذَا التَّأْلِيفِ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا  
أَنْ هَدَانَا اللَّهُ إِلَيْهِ.

وَالْحَمْدُ، هُوَ: الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ.

وَالصَّلَاةُ، وَهِيَ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالْتَّعْظِيمِ.

وَالسَّلَامُ، أَيُّ: التَّسْلِيمُ مِنْ كُلِّ آفَةٍ وَنَقْصٍ؛ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
رَسُولِ اللَّهِ لِكَافَةِ الثَّقَلَيْنِ: الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِجْمَاعاً، وَكَذَا الْمَلَائِكَةُ، عَلَى  
مَا قَالَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ<sup>(١)</sup>.

وَمُحَمَّدٌ: عَلِمَ مَقُولٌ مِنْ أَسْمِ الْمَفْعُولِ الْمُضَعَّفِ، مَوْضُوعٌ لِمَنْ  
كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْحَمِيدَةُ، سُمِّيَ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ بِالْإِلَهَامِ مِنَ اللَّهِ لِجَدِّهِ.

(١) منهم ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» ٢٥/١؛ والخطيب في «مغني المحتاج»

١٥/١؛ وخالف ذلك الرملي في «نهاية المحتاج» ٢٩/١.

## وَعَلَى آلِهِ

وَالرُّسُولُ مِنَ الْبَشَرِ ذَكَرَ حُرُّ أَوْ حَيَّ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأَمْرٌ بِتَبْلِيغِهِ ، وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ وَلَا نَسْخٌ كَيُوشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ فَتَبَيَّنَ .  
وَالرُّسُولُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ إِجْمَاعًا ، وَصَحَّ خَبَرُ أَنَّ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ  
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِثَّةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا وَأَنَّ عَدَدَ الرُّسُلِ  
ثَلَاثٌ مِثَّةٌ وَخَمْسَةٌ عَشَرَ <sup>(١)</sup> .

وَعَلَى آلِهِ ، أَيِ : أَقَارِبِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلَبِ ، وَقِيلَ :

(١) الصَّحِيحُ عَدَمُ حَضَرِهِمْ فِي عَدَدٍ ، لَكِنْ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ إِجْمَالًا فِي مَنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ،  
وَتَفْصِيلًا فِي مَنْ وَرَدَ فِيهِ التَّفْصِيلُ . وَالْوَارِدُ فِيهِ التَّفْصِيلُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ ذَكَرُوا  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ  
عَلِيمٌ ۝ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن دُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ  
وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۝ وَذَكَرْنَا وَنَحْنُ وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ  
كُلًّا مِّن الصَّالِحِينَ ۝ وَاسْمِعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوشَعَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ۝ وَمِن آبَائِهِمْ  
وَدُرِّيَّتِهِمْ وَإِبْرَاهِيمَ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۝ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهٖ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضَلِّهِ  
وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ اللَّهُ بِهٖمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنَّبُوءَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ  
فَقَدْ كَفَرْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْسَدُ قُلْ لَا أَشْكُرْكُم  
عَلَيْهِمْ أَجْرًا إِن هُوَ إِلَّا وَكَرْهُنَّ لِأَعْتَابِكُمْ ۝ [سورة الأنعام/ الآيات : ٨٣ - ٩٠] .

وَيَبْقَى سَبْعَةٌ أَسْمَاءٌ مَذْكُورَةٌ فِي أَمَاكِنٍ أُخْرَى مِنَ الْقُرْآنِ ، وَهِيَ : آدَمُ وَإِبْرَاهِيمُ وَهُودُ وَشُعَيْبُ  
وَصَالِحٌ وَذَا الْكِفْلِ وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

وَأَخْرَجَ وَكَبَّرَ ، عَنِ الصَّحَّاحِ ، قَالَ : عَلَّمُوا نِسَاءَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ وَخَدَمَكُمْ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ  
الْمُسْلِمِينَ فِي الْكِتَابِ لِإِيمَانِهِمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ : ﴿ قُلُوبُكُمْ أَمْسَا بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا  
وَمَا أَنزَلْنَا إِلَهُ إِبْرَاهِيمَ وَاسْمِعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أَوْفَى مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أَوْفَى الْيَتِيمَ مِن  
رَبِّهِمْ لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَمْ نُسَلِّمْهُمْ ۝ [سورة البقرة/ الآية : ١٣٦] .

وَصَحْبِهِ الْفَائِزِينَ بِرِضَا اللَّهِ .

وَبَعْدُ ؛ فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

هُم كُلُّ مُؤْمِنٍ ، أَيْ : فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ وَنَحْوِهِ . وَاخْتِيرَ لِخَبَرٍ ضَعِيفٍ فِيهِ  
وَجَزَمَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » .

وَصَحْبِهِ وَهُوَ أَسْمُ جَمْعٍ لَصَاحِبٍ ، بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ ؛ وَهُوَ : مَنْ  
اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِنَبِيِّنَا ﷺ وَلَوْ أَعْمَى وَغَيْرُ مُمَيِّزٍ .  
الْفَائِزِينَ بِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى ، صِفَةٌ لِمَنْ ذُكِرَ .

وَبَعْدُ ؛ أَيْ : بَعْدَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ  
عَلَى مَنْ ذُكِرَ .

فَهَذَا الْمُؤَلَّفُ الْحَاضِرُ ذَهْنًا ، مُخْتَصَرٌ : قَلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ ، مِنْ  
الِاخْتِصَارِ .

فِي الْفِقْهِ ، هُوَ لُغَةً : أَلْفَهُمْ ، وَاصْطِلَاحًا : أَلْعَلِمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ  
الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ ، وَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ  
وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، وَفَائِدَتُهُ : امْتِثَالُ أَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجْتِنَابُ نَوَاهِيهِ .

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَرَضِيَ عَنْهُ ، أَيْ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي  
الْمَسَائِلِ .

وَإِدْرِيسُ وَالِدُهُ هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ بْنِ الْأَسَائِبِ بْنِ



وَسَمَّيْتُهُ بِـ «قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ» رَاجِيًا مِّنَ الرَّحْمَنِ أَنْ  
يَنْتَفِعَ بِهِ الْأَذْكِيَاءُ ، وَأَنْ تَقَرَّ بِهِ عَيْنِي غَدًا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ  
بُكْرَةً وَعَشِيًّا .

عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ .  
وَشَافِعُ هُوَ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ ، وَأَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ السَّائِبُ يَوْمَ  
بَدْرٍ .

وَوُلِدَ لِإِمَامِنَا رَضِيِّ اللَّهِ عَنْهُ سَنَةُ خَمْسِينَ وَمِئَةٍ ، وَتَوَفَّيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
سَلَخَ رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ .

وَسَمَّيْتُهُ بِـ «قُرَّةِ الْعَيْنِ بِ بَيَانِ مُهِمَّاتِ أَحْكَامِ الدِّينِ» انْتَحَبْتُهُ وَهَذَا  
الْشَّرْحُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ لِشَيْخِنَا خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ  
أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْثَمِيِّ ، وَبَقِيَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، مِثْلُ : وَجْهِهِ الدِّينِ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ الزَّيْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَشَيْخِي مَشَايخِنَا : شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ الْمُجَدِّدِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ ، وَالْإِمَامِ الْأَمَّاجِدِ أَحْمَدَ الْمَرْجَدِ  
الزَّيْدِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ ، مُعْتَمِدًا  
عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ شَيْخَا الْمَذْهَبِ : النَّوَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ ، فَمُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

رَاجِيًا مِّنَ رَبَّنَا الرَّحْمَنِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْأَذْكِيَاءُ أَيِ : الْعُقَلَاءُ ؛ وَأَنْ تَقَرَّ  
بِهِ ، أَيِ : بِسَيِّبِهِ ، عَيْنِي غَدًا ، أَيِ : الْيَوْمَ الْآخِرَ ، بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ  
الْكَرِيمِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ؛ آمِينَ .

## بَابُ الصَّلَاةِ

إِنَّمَا تَجِبُ الْمَكْتُوبَةُ عَلَى مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ طَاهِرٍ، وَيُقْتَلُ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ إِنْ لَمْ يَتُبْ،

## بَابُ الصَّلَاةِ

هِيَ شَرْعًا : أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ مُفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُحْتَمَّةٌ بِالتَّسْلِيمِ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الصَّلَاةِ لُغَةً ، وَهِيَ : الدُّعَاءُ .  
وَالْمَفْرُوضَاتُ الْعَيْنِيَّةُ خَمْسٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، فَيَكْفُرُ جَاحِدُهَا ، وَلَمْ تَجْتَمِعْ هَذِهِ الْخَمْسُ لِغَيْرِ نَبِيٍّ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَفُرِضَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ بَعْدَ الثُّبُوتِ بِعَشْرِ سِنِينَ وَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَيْلَةً سَبْعَ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ ، وَلَمْ تَجِبْ صُبْحَ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا .

إِنَّمَا تَجِبُ الْمَكْتُوبَةُ ، أَيِ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ، أَيِ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ طَاهِرٍ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمَغْمَى عَلَيْهِ وَسَكَرَانَ بِلَا تَعَدُّ ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ ؛ وَلَا عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ لِعَدَمِ صِحَّتِهَا مِنْهُمَا ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ ، بَلْ تَجِبُ عَلَى مُرْتَدٍّ وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ .

وَيُقْتَلُ ، أَيِ : الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الطَّاهِرُ حَدًّا بِضَرْبِ عُنُقٍ . إِنْ أَخْرَجَهَا ، أَيِ : الْمَكْتُوبَةُ ، عَامِدًا ، عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ لَهَا ، إِنْ كَانَ كَسَلًا مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا ، إِنْ لَمْ يَتُبْ ، بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَعَلَى نَدْبِ الْإِسْتِثْنَاءِ

وَيُبَادِرُ بِفَائِتٍ<sup>(١)</sup> ، وَيُسِّنُ تَرْتِيبَهُ وَتَقْدِيمَهُ عَلَى حَاضِرَةٍ ،

لَا يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، لَكِنَّهُ يَأْتُمُ ؛ وَيُقْتَلُ كُفْرًا إِنْ تَرَكَهَا جَاحِدًا  
وُجُوبَهَا ، فَلَا يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَيُبَادِرُ مَنْ مَرَّ بِفَائِتٍ<sup>(١)</sup> ، وَجُوبًا إِنْ فَاتَ بِلَا عُذْرِ فَيَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ  
فَوْرًا ، قَالَ شَيْخُنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَالَّذِي ظَهَرَ أَنَّهُ  
يَلْزِمُهُ صَرْفُ جَمِيعِ زَمَنِهِ لِلْقَضَاءِ مَا عَدَا مَا يَخْتِاجُ لِصَرْفِهِ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ،  
وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّطَوُّعُ . انْتَهَى .

وَيُبَادِرُ بِهِ نَذْبًا إِنْ فَاتَ بِعُذْرِ ، كَنُومٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ ، وَنَسْيَانٍ كَذَلِكَ .

وَيُسِّنُ تَرْتِيبَهُ ، أَيِ : الْفَائِتُ ، فَيَقْضِي الصُّبْحَ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَهَكَذَا .  
وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَا يَخَافُ فَوْتَهَا إِنْ فَاتَ بِعُذْرِ ، وَإِنْ خَشِيَ فَوْتَ  
جَمَاعَتِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ . وَإِذَا فَاتَ بِلَا عُذْرِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ، أَمَّا إِذَا  
خَافَ فَوْتَ الْحَاضِرَةِ بِأَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا وَإِنْ قَلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ ، فَيَلْزِمُهُ الْبَدَأُ  
بِهَا ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا فَاتَ بِغَيْرِ عُذْرِ عَلَى مَا فَاتَ بِعُذْرِ ، وَإِنْ فَقَدَ  
الترتيبُ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ ، وَالْبِدَارُ وَاجِبٌ .

وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُ الْكَرَوَاتِ عَنِ الْفَوَائِتِ بِعُذْرِ ، وَيَجِبُ تَأْخِيرُهَا عَنِ  
الْفَوَائِتِ بِغَيْرِ عُذْرِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ فَرَضَ لَمْ تُقْضَ وَلَمْ تُفْعَلْ عَنْهُ ، وَفِي

وَيَوْمَرُ مُمَيَّرٌ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ كَصَوْمِ أَطَاقَةٍ ،

قَوْلٌ : إِنَّهَا تُفَعَّلُ عَنْهُ ؛ أَوْصَى بِهَا أُمُّ لَا ؛ حَكَاهُ الْعَبَادِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ لِحَبْرٍ فِيهِ [راجع البخاري ، رقم : ١٩٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١١٤٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٤٠٠ ، ٣٣١١ ؛ مسند أحمد ، رقم : ٢٣٨٨٠] ، وَفَعَّلَ بِهِ الشُّبْكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ . [راجع « الفائدة » في باب الصوم ، صفحة : ٢٧٢ ؛ وراجع صفحة : ٤٣٣ .]

\* \* \*

وَيَوْمَرُ ذُو صِبَا ، ذَكَرَ وَأُنْثَى ؛ مُمَيَّرٌ ، بِأَنْ صَارَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَسْتَنْجِي وَخَدُهُ ، أَيٌ : يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَبَوِيهِ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْوَصِي ، وَعَلَى مَالِكِ الرَّقِيقِ ، أَنْ يَأْمُرَهُ بِهَا ، أَيٌ : الصَّلَاةِ ، وَلَوْ قَضَاءً ، وَبِجَمِيعِ شُرُوطِهَا ، لِسَبْعٍ ، أَيٌ : بَعْدَ سَبْعٍ مِنَ السَّنِينَ ، أَيٌ : عِنْدَ تَمَامِهَا ، وَإِنْ مَيَّرَ قَبْلَهَا . وَيَنْبَغِي مَعَ صِبْغَةِ الْأَمْرِ التَّهْدِيدُ ، وَيُضْرَبُ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ وَجُوبًا مِمَّنْ ذَكَرَ عَلَيْهَا ، أَيٌ : عَلَى تَرْكِهَا ، وَلَوْ قَضَاءً ، أَوْ تَرْكِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا ؛ لِعَشْرِ ، أَيٌ : بَعْدَ أَسْتِكْمَالِهَا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « مَرُّوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا » [رواه الترمذي ، رقم : ٤٠٧ ؛ وأبو داود ، رقم : ٤٩٤ ؛ والدارمي ، رقم : ١٤٣١ ، والحاكم في « المستدرک » ، رقم : ٩٤٨ ، ٣٨٩/١] ؛ كَصَوْمِ أَطَاقَةٍ ، فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ لِسَبْعٍ وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ لِعَشْرِ كَالصَّلَاةِ .

وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّمْرِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ ، لِيَتَعَوَّدَهَا فَلَا يَتْرُكَهَا . وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي قَنْ صَغِيرٍ كَافِرٍ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، أَنَّهُ يُؤْمَرُ نَذْبًا بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَيُحَثُّ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ لِيَأْتَلَ الْخَيْرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ،

وَأَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْآبَاءِ تَعْلِيمُهُ : أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ  
وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ .

وَإِنْ أَبَى الْقِيَاسُ ذَلِكَ . انْتَهَى .

وَيَجِبُ أَيْضاً عَلَى مَنْ مَرَّ نَهْيُهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَعْلِيمُهُ الْوَاجِبَاتِ ،  
وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ ، وَلَوْ سُنَّةَ كَسَوَالِكٍ ، وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ ؛ وَلَا  
يُنْتَهِي وَجُوبُ مَا مَرَّ عَلَى مَنْ مَرَّ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيداً ، فَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ  
كَالْقُرْآنِ وَالْآدَابِ فِي مَالِهِ ، ثُمَّ عَلَى أَبِيهِ ، ثُمَّ عَلَى أُمِّهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : ذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي زَوْجَةِ صَغِيرَةٍ ذَاتِ أَبَوَيْنِ أَنَّ وَجُوبَ مَا مَرَّ عَلَيْهِمَا  
فَالزَّوْجُ ، وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ ضَرْبِهَا ، وَبِهِ وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَالُ  
الْإِسْلَامِ ابْنُ الْبَزْزِيِّ<sup>(١)</sup> ؛ قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ ، إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُوزاً ؛  
وَأَطْلَقَ الزَّرْكَشِيُّ التَّدْبَ .

\* \* \*

وَأَوَّلُ وَاجِبٍ حَتَّى عَلَى الْأُمْرِ بِالصَّلَاةِ كَمَا قَالُوا ، عَلَى الْآبَاءِ ثُمَّ عَلَى  
مَنْ مَرَّ : تَعْلِيمُهُ ، أَيِ : الْمُمَيِّزِ ؛ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ ، وَوُلِدَ  
بِهَا ، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ ، وَمَاتَ بِهَا .

\* \* \*

(١) كَذَا ضَبْطَهُ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَضَبْطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَفَتْحِ الْبَاءِ .

## فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

أَحَدُهَا : طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ وَجَنَابَةٍ .

فَالأَوَّلَى : الْوُضُوءُ .

وَشُرُوطُهُ كَشُرُوطِ الْغُسْلِ ؛ ١ - مَاءٌ مُطْلَقٌ

## فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشَّرْطُ : مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ مِنْهَا ؛ وَقُدِّمَتِ الشُّرُوطُ عَلَى الْأَرْكَانِ لِأَنَّهَا أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ ، إِذَا الشَّرْطُ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ وَاسْتِمْرَارُهُ فِيهَا .

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ وَجَنَابَةٍ ، الطَّهَارَةُ لُغَةً : النِّظَافَةُ ، وَالْخُلُوصُ مِنَ الدَّنَسِ ؛ وَشَرْعاً : رَفْعُ الْمَنَعِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَى الْحَدَثِ أَوْ النَّجَسِ .

فَالأَوَّلَى : أَيِ : الطَّهَارَةُ عَنْ الْحَدَثِ ، الْوُضُوءُ ، وَهُوَ بَضْمُ الْوَاوِ ؛ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي أَعْضَاءِ مَخْصُوصَةٍ بَيِّنَةٍ ؛ وَبِفَتْحِهَا : مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ ؛ وَكَانَ ابْتِدَاءً وَجُوبُهُ مَعَ ابْتِدَاءِ وَجُوبِ الْمَكْتُوبَةِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ .  
وَشُرُوطُهُ ، أَيِ : الْوُضُوءُ ؛ كَشُرُوطِ الْغُسْلِ ؛ خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : مَاءٌ مُطْلَقٌ فَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَلَا يُزِيلُ النَّجَسَ وَلَا يُحْصَلُ

غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي رَفْعِ حَدَثٍ وَنَجَسٍ قَلِيلًا ،

سَائِرَ الطَّهَارَةِ وَلَوْ مَسْنُونَةً إِلَّا الْمَاءُ الْمُطْلَقُ ، وَهُوَ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ بِلَا قَيْدٍ .

وَإِنْ رَسَخَ مِنْ بُخَارِ الْمَاءِ الطَّهْوَرِ الْمَغْلِيِّ ، أَوْ اسْتَهْلَكَ فِيهِ الْخَلِيطُ ، أَوْ قُبِدَ بِمُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ ، كَمَاءِ الْبَحْرِ ، بِخِلَافِ مَا لَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُقَيَّدًا ، كَمَاءِ الْوَرْدِ .

غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ ، مِنْ رَفْعِ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ ، وَلَوْ مِنْ طَهْرٍ حَنْفِيٍّ لَمْ يَتَوَّ ، أَوْ صَبِيٍّ لَمْ يُمَيِّزْ لَطَوَافٍ ، وَإِذَا لَمْ يَجَسَّ ، وَلَوْ مَعْفُوًّا عَنْهُ .

قَلِيلًا ، أَيِ : حَالِ كَوْنِ الْمُسْتَعْمَلِ قَلِيلًا ، أَيِ : دُونَ الْفُلْتَيْنِ ، فَإِنْ جُمِعَ الْمُسْتَعْمَلُ فَبَلَغَ فُلْتَيْنِ فَمُطَهَّرٌ ، كَمَا لَوْ جُمِعَ الْمُتَنَجِّسُ فَبَلَغَ فُلْتَيْنِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَإِنْ قَلَّ بَعْدَ بَتْقَرِيْقِهِ .

فَعَلِمَ أَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا مَعَ قَلَّةِ الْمَاءِ ، أَيِ : وَيَعْدُ انْفِصَالُهُ عَنِ الْمَحَلِّ الْمُسْتَعْمَلِ ، وَلَوْ حُكْمًا ، كَأَنْ جَاوَزَ مِنْكَبِ الْمُتَوَضِّئِ أَوْ رُكْبَتَهُ ، وَإِنْ عَادَ لِمَحَلِّهِ أَوْ انْتَقَلَ مِنْ يَدٍ لِأُخْرَى .

نَعَمْ ، لَا يَضُرُّ فِي الْمُخْدِثِ انْفِصَالُ الْمَاءِ مِنَ الْكَفِّ إِلَى السَّاعِدِ ، وَلَا فِي الْجُنْبِ انْفِصَالُهُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى نَحْوِ الصَّدْرِ مِمَّا يَغْلُبُ فِيهِ التَّقَاذُفُ .

وَمُتَغَيِّرٌ كَثِيرًا بِخَلِيطٍ طَاهِرٍ غَنِيٍّ عَنْهُ

فَرْعٌ : لَوْ أَدْخَلَ الْمُتَوَضَّئُ يَدَهُ<sup>(١)</sup> بِقَصْدِ الْغُسْلِ عَنِ الْحَدَثِ ، أَوْ لَا بِقَصْدٍ ، بَعْدَ نِيَّةِ الْجُنُبِ ، أَوْ تَثْلِيثِ وَجْهِ الْمُحَدِّثِ ، أَوْ بَعْدَ الْغَسْلَةِ الْأُولَى إِنْ قَصَدَ الْإِفْتِسَارَ عَلَيْهَا بِلَا نِيَّةِ اغْتِرَافٍ وَلَا قَصْدِ أَخْذِ الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ ؛ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ يَدِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِمَا فِيهَا بَاقِيَ سَاعِدِهَا .

\* \* \*

وَعَبَّرَ مُتَغَيِّرٌ تَغَيَّرًا كَثِيرًا ، بِحَيْثُ يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، بِأَنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ صِفَاتِهِ ، مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ ، وَلَوْ تَقْدِيرِيًّا ، أَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِمَا عَلَى عُضْوِ الْمُتَطَهِّرِ فِي الْأَصَحِّ . وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ التَّغْيِيرُ إِنْ كَانَ بِخَلِيطٍ ، أَيِ : مُخَالِطٍ لِلْمَاءِ ، وَهُوَ مَا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ ، طَاهِرٍ ، وَقَدْ غَنِيَ الْمَاءُ عَنْهُ ، كَزَعْفَرَانٍ ، وَتَمَرٍ شَجَرٍ نَبَتَ قُرْبَ الْمَاءِ ، وَوَرَقٍ طُرِحَ ثُمَّ تَفَتَّتَ ؛ لَا تُرَابٍ وَمِلْحٍ مَاءٍ ، وَإِنْ طُرِحَ فِيهِ .

وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُ لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ لِقَلَّتِهِ ، وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، بِأَنْ شَكَّ ، أَهْوُ كَثِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « بِخَلِيطٍ » الْمُجَاوِرُ ، وَهُوَ : مَا يَتَمَيَّزُ لِلنَّظَرِ ، كَعُودٍ وَدُهْنٍ وَلَوْ مُطَيَّبِينَ ؛ وَمِنْهُ الْبُخُورُ ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَظَهَرَ نَحْوُ رِيحِهِ ؛

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : قوله : لو أدخل يده ؛ أي : المتطهر المفهوم من المقام .

وفي بعض النسخ : لو أدخل المتوضئ يده ، وهي لا تلاقي قوله : بعدنية الجنب .



خِلَافًا لِمَجْمَعٍ ؛ وَمِنْهُ أَيْضًا مَاءٌ أَغْلِي فِيهِ نَحْوُ بُرٍّ وَتَمَرٍ ، حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ  
بِنَجِسٍ وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا ،

أَنْفِصَالَ عَيْنٍ فِيهِ مُخَالِطَةٌ ، بَأَن لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدٍّ بِحَيْثُ يَخْدُثُ لَهُ اسْمٌ آخَرُ  
كَالْمَرْقَةِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْخَالِطٌ هُوَ أَمْ مُجَاوِرٌ لَهُ حُكْمُ الْمُجَاوِرِ .

وَيَقُولِي : « غَنِي عَنْهُ » : مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ ، كَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ مِنْ  
نَحْوِ طِينٍ وَطُحْلِبٍ مُفْتَتٍ وَكَبِيرَتٍ ، وَكَالتَّغْيِيرِ بِطُولِ الْمُكْثِ ، أَوْ بِأَوْرَاقِ  
مُتَنَائِرَةٍ بِنَفْسِهَا ، وَإِنْ تَفَتَّتَتْ وَبَعْدَتْ الشَّجَرَةُ عَنِ الْمَاءِ .

أَوْ بِنَجِسٍ وَإِنْ قَلَّ التَّغْيِيرُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا ، أَي : قُلْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ  
فِي صُورَتَيِ التَّغْيِيرِ بِالطَّاهِرِ وَالنَّجِسِ .

وَالْقُلْتَانِ بِالْوِزْنِ : خَمْسُ مِائَةٍ رِطْلٍ بَعْدَادِيٍّ تَقْرِيبًا ، وَبِالْمِسَاحَةِ فِي  
الْمُرْبَعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا بِذِرَاعِ أَلَيْدِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَفِي الْمُدْوَرِّ  
ذِرَاعٌ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ بِذِرَاعِ الْأَدَمِيِّ وَذِرَاعَانِ عُمُقًا بِذِرَاعِ النَّجَّارِ وَهُوَ  
ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ <sup>(١)</sup> .

وَلَا تَنْجُسُ قُلْتَا مَاءٍ وَلَوْ اخْتِمَالًا ، كَانَ شَكٌّ فِي مَاءٍ أَبْلَغَهُمَا أَمْ لَا ، وَإِنْ  
تَيَقَّنَتْ قُلْتُهُ قَبْلُ بِمِلَاقَةٍ نَجِسٍ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَتْ النَّجَاسَةُ فِيهِ .  
وَلَا يَجِبُ التَّبَاعُدُ عَنْ نَجِسٍ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ ؛ وَلَوْ بَالَ فِي الْبَحْرِ مِثْلًا ،  
فَارْتَفَعَتْ مِنْهُ رَغْوَةٌ ، فَهِيَ نَجَسَةٌ إِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهَا مِنْ عَيْنِ النَّجَاسَةِ أَوْ مِنْ  
الْمُتَغَيَّرِ أَحَدٍ أَوْ صَافِهِ بِهَا ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَلَوْ طُرِحَتْ فِيهِ بَعْرَةٌ فَوَقَعَتْ مِنْ أَجْلِ  
الطَّرْحِ قَطْرَةٌ عَلَى شَيْءٍ لَمْ تُنَجِّسْهُ .

(١) تُقَدَّرُ الْقُلْتَانِ بِحَجْمِ مُكْعَبٍ طَوْلُ ضِلْعَيْهِ ٦٠ سَم ، وَبِعَادِلِ ذَلِكَ ٢١٦ لِترًا تَقْرِيبًا .

٢- وَجَزِي مَاءٍ عَلَى عُضْوٍ، ٣- وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ تَغْيِيرًا

وَيَنْجُسُ قَلِيلُ الْمَاءِ ، وَهُوَ : مَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَاكِدًا ، بِوُضُوءٍ نَجَسَ إِلَيْهِ يُرَى بِالْبَصَرِ الْمُعْتَدِلِ ، غَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ فِي الْمَاءِ ، وَلَوْ مَغْفُوءًا عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ كَغَيْرِهِ مِنْ رَطْبٍ وَمَائِعٍ ، وَإِنْ كَثُرَ . لَا بِوُضُوءٍ مَيْتَةٍ لَا دَمَ لِحِنْسِهَا سَائِلٌ عِنْدَ شَقِّ عُضْوٍ مِنْهَا ، كَعَقْرَبٍ وَوَزَغٍ ، إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ مَا أَصَابَتْهُ ، وَلَوْ يَسِيرًا ، فَحَيْثُ يُنْجَسُ ؛ لَا سَرَطَانٌ وَضِفْدَعٌ ، فَيَنْجُسُ بِهِمَا خِلَافًا لَجَمْعٍ ، وَلَا بِمَيْتَةٍ كَانَتْ نُشُوها مِنَ الْمَاءِ ، كَالْعَلَقِ ، وَلَوْ طُرِحَ فِيهِ مَيْتَةٌ مِنْ ذَلِكَ نَجَسَ ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِحُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَلَا أَثَرَ لَطَرَحَ الْحَيِّ مُطْلَقًا .

وَأَخْتَارَ كَثِيرُونَ مِنْ أَئِمَّتِنَا مَذْهَبَ مَالِكٍ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ مُطْلَقًا إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، وَالْجَارِي كَرَاكِدٍ .

وَفِي الْقَدِيمِ : لَا يَنْجُسُ قَلِيلُهُ بِلَا تَغْيِيرٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : سَوَاءٌ كَانَتْ النَّجَاسَةُ مَائِعَةً أَوْ جَامِدَةً .

وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ إِذَا تَنَجَسَ يَطْهَرُ بِبُلُوغِهِ قُلْتَيْنِ ، وَلَوْ بِمَاءٍ مُتَنَجِّسٍ ، حَيْثُ لَا تَغْيِيرَ بِهِ ؛ وَالْكَثِيرُ يَطْهَرُ بِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِمَاءٍ زِيدَ عَلَيْهِ ، أَوْ نَقُصَ عَنْهُ وَكَانَ الْبَاقِي كَثِيرًا .

٢- وَثَانِيهَا : جَزِي مَاءٍ عَلَى عُضْوٍ مَغْسُولٍ ، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَمَسَّهُ الْمَاءُ بِلَا جَرَيَانٍ ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى غَسْلًا .

٣- وَثَالِثُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ، أَيِ : عَلَى الْعُضْوِ ؛ مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ تَغْيِيرًا

ضَارًّا، ٤ - وَحَائِلٌ كَنُورَةٌ، ٥ - وَدُخُولٌ وَقْتُ لِدَائِمٍ حَدَثٍ .

ضَارًّا، كَزَعْفَرَانٍ وَصَنْدَلٍ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ .

٤ - وَرَابِعُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْعُضْوِ حَائِلٌ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْمَغْسُولِ ،

كَنُورَةٍ، وَشَمْعٍ ، وَدُهْنٍ جَامِدٍ ، وَعَيْنٍ حَبْرٍ ، وَحِنَاءٍ ؛ بِخِلَافِ دُهْنٍ جَارٍ ،  
أَيَ : مَائِعٍ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْمَاءُ عَلَيْهِ ، وَأَثَرِ حَبْرٍ وَحِنَاءٍ .

وَكَذَا يُشْتَرَطُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ كَثِيرُونَ أَنْ لَا يَكُونَ وَسَخٌ تَحْتَ ظَفْرِ  
يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لِمَا تَحْتَهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، مِنْهُمْ : الْغَزَالِيُّ وَالزَّرَكَشِيُّ  
وغيرُهُمَا ؛ وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ ، وَصَرَّحُوا بِالْمُسَامَحَةِ عَمَّا تَحْتَهَا مِنْ  
الْوَسَخِ ، دُونَ نَحْوِ الْعَجِينِ ؛ وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى ضَعْفِ مَقَالَتِهِمْ ،  
وَقَدْ صَرَّحَ فِي « التَّنْمَةِ » وَغَيْرِهَا بِمَا فِي « الرَّوْضَةِ » وَغَيْرِهَا مِنْ عَدَمِ  
الْمُسَامَحَةِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَحْتَهَا حَيْثُ مُنِعَ وَصُولُ الْمَاءِ بِمَحَلِّهِ ، وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ  
فِي وَسَخٍ حَصَلَ مِنْ غُبَارٍ بَأَنَّهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْوُضُوءِ ، بِخِلَافِ مَا نَشَأَ مِنْ  
بَدَنِهِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ الْمَتَجَمِّدُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْأَنْوَارِ » .

٥ - وَخَامِسُهَا : دُخُولٌ وَقْتُ لِدَائِمٍ حَدَثٍ ، كَسَلْسٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ ،

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا ظَنُّ دُخُولِهِ ، فَلَا يَتَوَضَّأُ كَالْمُتَيَمِّمِ لِفَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ مُوقَّتٍ قَبْلَ  
وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَلِلصَّلَاةِ جَنَازَةٌ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَتَحِيَّةٌ قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ،  
وَالرَّوَاتِبِ الْمُتَأَخِّرَةِ قَبْلَ فِعْلِ الْفَرَضِ ، وَلِزُومِ وُضُوءَانِ أَوْ تَيَمُّمَانِ <sup>(١)</sup> عَلَى  
خَطِيبٍ دَائِمٍ الْحَدَثِ ، أَحَدُهُمَا لِلخُطْبَتَيْنِ ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُمَا

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : فِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَهُ : « أَوْ يَتِمُّمَانِ » ، وَيَتَعَيَّنُ  
سُقُوطُهُ لِأَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ : إِنْ التَّيَمُّمَيْنِ يُلْزَمَانِ دَائِمُ الْحَدَثِ وَالسَّلَامَةِ ؛ وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا تَلَاقِي  
بَعْدَ : « وَيَكْفِي وَاحِدَهُمَا لِغَيْرِهِ » . انْتَهَى .

وَفَرُوضُهُ: ١ - نِيَّةُ فَرَضٍ وَضُوءٍ عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِ ،

لِصَلَاةٍ جُمُعَةٍ ؛ وَيَكْفِي وَاحِدَهُمَا لِغَيْرِهِ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ ، كَالْتِمَمٍ ، وَكَذَا غَسْلُ الْفَرْجِ ، وَإِبْدَالُ الْقُطْنَةِ الَّتِي بِقِمَمِهِ وَالْعَصَابَةِ وَإِنْ لَمْ تَزُلْ عَنْ مَوْضِعِهَا .

وَعَلَى نَحْوِ سَلْسِ مُبَادَرَةٍ بِالصَّلَاةِ ، فَلَوْ أَخَّرَ لِمَصْلَحَتِهَا ، كَانَتْظَارِ جَمَاعَةٍ أَوْ جُمُعَةٍ ، وَإِنْ أُخِّرَتْ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَكَذَٰهَابٍ إِلَى مَسْجِدٍ لَمْ يَضُرَّهُ .

\* \* \*

وَفَرُوضُهُ سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا: نِيَّةُ وَضُوءٍ ، أَوْ آدَاءِ فَرَضٍ وَضُوءٍ ، أَوْ رَفْعِ حَدَثٍ لِغَيْرِ دَائِمٍ حَدَثٍ ، حَتَّى فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ ، أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ ، أَوْ الطَّهَارَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ مِمَّا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالْوُضُوءِ ، أَوْ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى وَضُوءٍ كَالصَّلَاةِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ؛ وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ اسْتِباحَةِ مَا يُنْدَبُ لَهُ الْوُضُوءُ ، كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ الْحَدِيثِ ، وَكَدُخُولِ مَسْجِدٍ ، وَزِيَارَةِ قَبْرِ .

وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ خَبَرٌ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » [ البخاري

رقم : ١ ، ومسلم ، رقم : ١٩٠٧ ] أَي : إِنَّمَا صَحَّتْهَا لَا كَمَالُهَا .

وَيَجِبُ قَرْنُهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِ جُزْءٍ مِنْ وَجْهِ ، فَلَوْ قَرْنَهَا بِأَثْنَائِهِ كَفَى ، وَوَجَبَ إِعَادَةُ غَسْلِ مَا سَبَقَهَا ، وَلَا يَكْفِي قَرْنُهَا بِمَا قَبْلَهُ ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَصْحِبْهَا إِلَى غَسْلِ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَمَا قَارَنَهَا هُوَ أَوَّلُهُ ؛ فَتَقَوَّتْ سُنَّةُ الْمَضْمَضَةِ إِنْ أَنْغَسَلَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِ ، كَحُمْرَةِ الشَّفَةِ بَعْدَ النِّيَّةِ ،

٢ - وَغَسَلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ رَأْسِهِ وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ،

فَالأُولَى أَنْ يُفَرِّقَ النَّبِيُّ ، بِأَنْ يَنْوِيَّ عِنْدَ كُلِّ مَنْ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةَ وَالْاِسْتِنْشَاقَ سُنَّةَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ فَرَضَ الْوُضُوءَ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ ، حَتَّى لَا تَقُوتَ لَهُ فَضِيلَةُ اسْتِصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْ أَوَّلِهِ وَفَضِيلَةُ الْمُضْمَضَةِ وَالْاِسْتِنْشَاقِ مَعَ انْغِسَالِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ .

٢ - وَثَانِيهَا : غَسْلُ ظَاهِرِ وَجْهِهِ ، لَايَةٌ : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [ ٥ سورة المائدة / الآية : ٦ ] وَهُوَ طَوَّلًا : مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، بِفَتْحِ اللَّامِ ، فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ دُونَ مَا تَحْتَهُ ، وَالشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَا تَحْتَهُ . وَعَرْضًا : مَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ .

وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْوَجْهِ مِنْ هُذْبٍ وَحَاجِبٍ وَشَارِبٍ وَعَنْقَفَةٍ وَلَحْيَةٍ ، وَهِيَ : مَا نَبَتَ عَلَى الذَّقَنِ ، وَهُوَ مُجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ ؛ وَعِذَارٍ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَى الْعَظْمِ الْمُحَازِي لِلْأُذُنِ ؛ وَعَارِضٍ ، وَهُوَ : مَا أَنْحَطَ عَنْهُ إِلَى اللَّحْيَةِ .

وَمِنْ الْوَجْهِ : حُمْرَةُ الشَّفَتَيْنِ ؛ وَمَوْضِعُ الْعَمَمِ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ مِنَ الْجَبْهَةِ ؛ دُونَ مَحَلِّ التَّحْذِيفِ عَلَى الْأَصْحَ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ الْخَفِيفُ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْعِذَارِ وَالنَّرْعَةِ وَدُونَ وَتَدِ الْأُذُنِ ؛ وَالنَّرْعَتَيْنِ ، وَهُمَا : بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ ؛ وَمَوْضِعُ الصَّلَعِ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَهُمَا إِذَا أَنْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ .

٣ - وَغَسَلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ ، ٤ - وَمَسَحُ بَعْضِ رَأْسِهِ ،

وَيُسُّ غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ <sup>(١)</sup> .

وَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ وَبَاطِنِ كُلِّ مِنَ الشُّعُورِ السَّابِقَةِ وَإِنْ كَثَفَ لِنُدْرَةِ  
الْكَثَافَةِ فِيهَا ، لَا بَاطِنَ كَيْفٍ لِحَيَّةٍ ، وَعَارِضٍ .

وَالْكَثِيفُ : مَا لَمْ تَرِ الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَالِهِ فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ عُرْفًا .

وَيَجِبُ غَسْلُ مَا لَا يَتَحَقَّقُ غَسْلُ جَمِيعِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ ، لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ  
الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ .

٣ - وَثَالِثُهَا : غَسْلُ يَدَيْهِ مِنْ كَتِفَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ ، لِلآيَةِ [ ٥ سورة  
المائدة/ الآية : ٦ ] وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ مَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ مِنْ شَعْرِ وَظْفَرٍ وَإِنْ  
طَالَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ نَسِيَ لُحْمَةً فَأَنغَسَلَتْ فِي تَثْلِيثٍ أَوْ إِعَادَةٍ وَضُوءٍ لِنِسْيَانٍ لَهُ  
لَا تَجْدِيدٍ وَاحْتِيَاطٍ ، أَجْزَأُهُ .

\* \* \*

٤ - وَرَابِعُهَا : مَسَحُ بَعْضِ رَأْسِهِ ، كَالْتَّرَعَةِ ، وَالْبَيَاضِ الَّذِي وَرَاءَ  
الْأَذُنِ بَشِيرٍ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ ، وَلَوْ بَعْضَ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ لِلآيَةِ [ ٥ سورة  
المائدة/ الآية : ٦ ] .

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : كذا فيما رأيناه من نسخ الخط والطبع ، وصوابه  
إسقاط « ليس » ، كما في « التحفة » وغيرها . وعبارتها : وَيُسُّ غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ أَنَّهُ مِنْ  
الْوَجْهِ ، كَالصَّلَعِ وَالزَّرْعَتَيْنِ وَالتَّحْدِيفِ . زَادَ فِي « الْمَغْنِيِّ » وَ« النَّهْيَةِ » : وَالصَّدْعَيْنِ . انْتَهَى .

## ٥ - وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ ،

قَالَ الْبَغَوِيُّ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزَىءَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ النَّاصِيَةِ ، وَهِيَ : مَا بَيْنَ الْتَرَعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَمْسَحْ أَقْلًا مِنْهَا ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ وَجُوبُ مَسْحِ الرَّبْعِ .

٥ - وَخَامِسُهَا : غَسَلَ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ ، مِنْ كُلِّ رِجْلٍ لِلآيَةِ [ ٥ سورة المائدة / الآية : ٦ ] أَوْ مَسَحَ خُفَيْهِمَا بِشُرُوطِهِ ، وَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ ثَقْبٍ وَشَقٍّ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ دَخَلَتْ شَوْكَةٌ فِي رِجْلِهِ وَظَهَرَ بَعْضُهَا ، وَجَبَ قَلْعُهَا وَغَسْلُ مَحَلِّهَا ، لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ؛ فَإِنْ اسْتَتَرَتْ كُلُّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، فَيَصِحُّ وُضُوئُهُ ، وَلَوْ تَنَقَّطَ فِي رِجْلٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ بَاطِنِهِ مَا لَمْ يَتَشَقَّقْ ، فَإِنْ تَشَقَّقَ وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِهِ مَا لَمْ يَرْتَقِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : ذَكَرُوا فِي الْغُسْلِ أَنَّهُ يُغْفَى عَنْ بَاطِنِ عُقْدِ الشَّعْرِ ، أَيُّ : إِذَا انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ ، وَالْحَقُّ بِهَا مِنْ ابْتِلَإِي بِنَحْوِ طُبُوعٍ <sup>(١)</sup> لَصِقَ بِأُصُولِ شَعْرِهِ ، حَتَّى مَنَعَ وُضُولَ الْمَاءِ إِلَيْهَا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِزَالَتَهُ ، وَقَدْ صَرَّحَ شَيْخُ شُيُوخِنَا زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهَا بَلْ عَلَيْهِ التَّيْمُمُ ، لَكِنْ قَالَ تَلْمِيذُهُ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ الْعَفْوُ لِلضَّرُورَةِ .

\* \* \*

(١) طُبُوع ، كَتَنُور : دَوِيَّةٌ ذَاتُ سَمٍّ ، أَوْ مِنْ جِنْسِ الْفَرْدَانِ ، لِعَصَّيْهِ أَلَمٌ شَدِيدٌ . انْتَهَى .  
« الْقَامُوسُ الْمَحِيط » .

٦ - وَتَرْتِيبٌ .

٦ - وَسَادِسُهَا : تَرْتِيبٌ كَمَا ذَكَرَ مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ فَالْيَدَيْنِ  
فَالرَّأْسِ فَالرَّجْلَيْنِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ أَنْغَمَسَ مُحْدِثٌ ، وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، بِنَيْتِهِ  
مُعْتَبَرَةً مِمَّا مَرَّ أَجْزَأُهُ عَنِ الْوُضُوءِ ، وَلَوْ لَمْ يَمُكِّثْ فِي الْانْغِمَاسِ زَمَانًا  
يُمْكِنُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ؛ نَعَمْ ، لَوْ اغْتَسَلَ بِنَيْتِهِ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ حَقِيقَةً ،  
وَلَا يَضُرُّ نِسْيَانُ لُغْمَةٍ أَوْ لُغْمَةٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، بَلْ لَوْ كَانَ عَلَى  
مَا عَدَا أَعْضَاءَهُ مَانِعٌ ، كَشَفْعٍ ، لَمْ يَضُرَّ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَلَوْ  
أَحْدَثَ وَأَجْنَبَ أَجْزَأُهُ الْغُسْلُ عَنْهُمَا بِنَيْتِهِ ، وَلَا يَجِبُ تَيْقُنُ عُمُومِ أَلْمَاءِ  
جَمِيعِ الْعُضْوِ ، بَلْ يَكْفِي غَلَبَةُ الظَّنِّ بِهِ .

\* \* \*

فِرْعٌ : لَوْ شَكَّ الْمُتَوَضِّئُ أَوْ الْمُغْتَسِلُ فِي تَطْهِيرِ عَضْوٍ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ  
وُضُوئِهِ أَوْ غُسْلِهِ طَهَرَهُ ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ فِي الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ طَهْرِهِ لَمْ  
يُؤْثَرْ ، وَلَوْ كَانَ الشَّكُّ فِي النِّيَّةِ لَمْ يُؤْثَرْ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ كَمَا فِي « شَرَحِ  
الْمِنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا ، وَقَالَ : فِيهِ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الشَّكِّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَقَبْلَ  
الْرُكُوعِ ، أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ عَضْوٍ فِي أَصْلِ غَسْلِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ تَلْزَمْهُ  
فَلْيَحْمِلْ كَلَامَهُمْ الْأَوَّلَ عَلَى الشَّكِّ فِي أَصْلِ الْعُضْوِ لَا بَعْضِهِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) المعتمد أن الشك في نية الطهارة بعد السلام لا يؤثر في صحة الصلاة ، وإن أثر الشك في نية  
الطهارة بعدها بالنسبة لها ، بل ليس له افتتاح صلاة بنية طهارة مشكوك فيها . راجع « إعانة  
الطالبين » .



وَسُنَّ تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ، فَغَسَلُ الْكَفَّيْنِ، فَسِوَاكَ

وَسُنَّ لِلْمُتَوَضِّئِ وَلَوْ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ، تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ،  
أَيُّ : أَوَّلُ التَّوَضُّعِ ، لِلاتِّبَاعِ ؛ وَأَقْلَاهَا : بِسْمِ اللَّهِ ، وَأَكْمَلُهَا : بِسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [ «الآذكار» للنووي ، الأرقام : ١٥٣ - ١٥٦ ] ؛ وَتَجِبُ عِنْدَ  
أَحْمَدَ ، وَيُسْنَى قَبْلَهَا التَّعَوُّذُ ، وَبَعْدَهَا : الشَّهَادَتَانِ [ «الآذكار» للنووي ،  
الأرقام : ١٥٧ - ١٦٤ ] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا [ «الآذكار» للنووي ،  
رقم : ١٦٧ ] . وَيُسْنَى لِمَنْ تَرَكَهَا أَوَّلُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَثْنَاءَهُ ، قَائِلًا : بِسْمِ اللَّهِ  
أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ ، لَا بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالتَّأَلُّفِ  
وَالِإِكْتِحَالِ مِمَّا يُسْنَى لَهُ التَّسْمِيَةُ ، وَالْمَنْقُولِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ  
الْأَصْحَابِ أَنَّ أَوَّلَ السُّنَنِ التَّسْمِيَةُ ، وَبِهِ جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي « الْمَجْمُوعِ »  
وغيره ، فَيَنْوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ ، وَقَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ : إِنَّ أَوَّلَهَا  
السُّوَاكُ ، ثُمَّ بَعْدَهُ التَّسْمِيَةُ .

\* \* \*

فَرَعٌ : تُسْنَى التَّسْمِيَةُ لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَلَوْ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ ، فِي صَلَاةٍ أَوْ  
خَارِجَهَا ، وَلِغَسْلِ وَتَيْمُمٍ وَذَنْبٍ .

\* \* \*

فَغَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، مَعَ إِلَى الْكُوعَيْنِ مَعَ التَّسْمِيَةِ الْمُفْتَرِنَةِ بِالْيَتَةِ ، وَإِنْ  
تَوَضَّأَ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ ، أَوْ عَلِمَ طَهْرَهُمَا لِلاتِّبَاعِ .

فَسِوَاكَ عَرَضًا فِي الْأَسْنَانِ ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَطَوَّلًا فِي اللِّسَانِ لِلخَبَرِ  
الصَّحِيحِ [ رواه البخاري تعليقاً في ٣٠ - كتاب الصوم ، ٢٧ - باب السواك الرطب واليابس

## بِكُلِّ خَشَنِ لِكُلِّ صَلَاةٍ،

للصائم [ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ »  
أي : أَمَرَ بِإِجَابِهِ .

وَيَحْصُلُ بِكُلِّ خَشَنِ وَلَوْ بَنَحَوْ خِرْقَةً أَوْ أُشْنَانٍ ، وَالْعُودُ أَفْضَلُ مِنْ  
غَيْرِهِ ، وَأَوَّلَاهُ ذُو الرِّيحِ وَالطَّيِّبِ ، وَأَفْضَلُهُ الْأَرَاكُ ؛ لَا بِأَصْبُعِهِ ، وَلَوْ  
خَشِنَةً ، خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ .

وإِنَّمَا يَتَأَكَّدُ السَّوَاكُ ، وَلَوْ لِمَنْ لَا أُشْنَانَ لَهُ ، لِكُلِّ وُضُوءٍ وَلِكُلِّ  
صَلَاةٍ ، فَرَضِهَا وَنَفَلِهَا ، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، أَوْ أُسْتَاكَ لَوْضُوءِهَا ،  
وَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ ، حَيْثُ لَمْ يَخْشَ تَنْجُسَ فَمِهِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ  
الْحَمِيدِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ : « رَكَعَتَانِ بِسَوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِلَا  
سَوَاكِ » ، [ أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَابِيهَقِي ، رَاجِعَ « كَنْزُ الْعَمَالِ » ، رَقْمُ : ٢٦١٨٠ ] .

وَلَوْ تَرَكَهُ أَوَّلَهَا تَدَارَكَهُ أَثْنَاءَهَا بِفَعْلٍ قَلِيلٍ ، كَالْتَّعَمُّمِ .

وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا لِتِلَاوَةِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ تَغْيِيرِ فَمٍ رِيحاً  
أَوْ لَوْنًا بَنَحَوْ نَوْمٍ أَوْ أَكَلَ كَرِيهٍ ، أَوْ سَنَّ بَنَحَوْ صُفْرَةً ، أَوْ اسْتِيقَاطٍ مِنْ  
نَوْمٍ ، وَإِرَادَتِهِ ، وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ ، وَفِي السَّحَرِ ، وَعِنْدَ  
الْإِحْتِضَارِ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الصَّحَّاحِينَ [ رَاجِعَ الْبَابَ رَقْمُ : ٢١٥ مِنْ « رِيَاضِ  
الصَّالِحِينَ » ] ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ يُسَهِّلُ خُرُوجَ الرُّوحِ ، وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ  
تَأْكِيدَهُ لِلْمَرِيضِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَ بِالسَّوَاكِ السُّنَّةَ لِثَنَابٍ عَلَيْهِ ، وَيَبْلَعُ رِيْقَهُ أَوَّلَ  
اسْتِيقَاحِهِ ، وَأَنْ لَا يَمْصُهُ ، وَيُنْدَبُ التَّخْلِيلُ قَبْلَ السَّوَاكِ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ أَثَرِ

فَمَضْمُضَةٌ، فَاسْتِنْشَاقٌ، وَجَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرْفٍ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسٍ، وَالْأُذُنَيْنِ؛

الطَّعَامِ ، وَالسَّوَاكُ أَفْضَلُ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ .

وَلَا يُكْرَهُ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ <sup>(١)</sup> إِنْ أَدْنَى أَوْ عَلِمَ رِضَاهُ ، وَإِلَّا حَرَمٌ ، كَأَخْذِهِ مِنْ مُلْكٍ الْغَيْرِ ؛ مَا لَمْ تَجِرْ عَادَةً بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُهُ بِنَحْوِ نَوْمٍ .

فَمَضْمُضَةٌ، فَاسْتِنْشَاقٌ، لِلاتِّبَاعِ ، وَأَقْلَهُمَا إِيْصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي حُصُولِ أَصْلِ الشُّنَّةِ إِدَارَتُهُ فِي الْفَمِ ، وَمَجْهُ مِنْهُ ، وَنَثْرُهُ مِنَ الْأَنْفِ ؛ بَلْ تُسَرُّ ، كَالْمُبَالَغَةِ فِيهِمَا لِمُقْطِرٍ لِلْأَمْرِ بِهَا .

وَيُسَرُّ جَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرْفٍ، يَتَمَضَّمُضُ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْ كُلِّ مِنْهَا .

وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسٍ، لِلاتِّبَاعِ وَخُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْبَعْضِ فَلِأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّاصِيَةُ ، وَالْأَوَّلَى فِي كَيْفِيَّتِهِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ مُلْصِقًا مُسَبِّحَتَهُ بِالْأُخْرَى ، وَإِنْهَايِهِ عَلَى صَدْغِيهِ ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمَا مَعَ بَقِيَّةِ أَصَابِعِهِ غَيْرِ الْإِبْهَامَيْنِ لِقَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمُبْدَأِ إِنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ يَنْقَلِبُ ، وَإِلَّا فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى الذَّهَابِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ أَوْ فَلَنْسُوءٌ تَمَّمَّ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ النَّاصِيَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَمَسْحُ كُلِّ الْأُذُنَيْنِ ؛ ظَاهِراً وَبَاطِئاً ، وَصِمَاحِيهِ لِلاتِّبَاعِ .

(١) بُيِّنَ هَذَا الْحُكْمَ ، وَلَمْ تَكُنْ الْجَرَائِمُ مَكْتَشَفَةً بَعْدَ ، وَلَوْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ بَعْضَرَنَا لَقَالَ بِحَرْمَةِ اسْتِعْمَالِ سِوَاكَ الْغَيْرِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرَاضِ .

وَدَلُّكَ أَعْضَاءٌ ، وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثَّةٍ وَأَصَابِعَ ، وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ  
وَتَحْجِيلُ ،

وَلَا يُسَنُّ مَسْحُ الرَّقَبَةِ ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : بَلْ هُوَ  
بِدْعَةٌ ، وَحَدِيثُهُ مَوْضُوعٌ <sup>(١)</sup> .

وَدَلُّكَ أَعْضَاءٌ ، وَهُوَ إِمْرَارُ أَلْيَدٍ عَلَيْهَا عَقَبَ مُلَاقَاتِهَا لِلْمَاءِ ، خُرُوجًا  
مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثَّةٍ ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِأَصَابِعِ يُمْنَاهُ ، وَمِنْ أَسْفَلَ مَعَ  
تَفْرِيقِهَا ، وَبِعَرْفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ أَلْيَدَيْنِ بِالتَّشْيِكِ ، وَالرَّجْلَيْنِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ كَانَتْ ؛  
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخَلَّلَهَا مِنْ أَسْفَلَ بِخَنْصَرٍ يَدِهِ الْيُسْرَى مُبْتَدِئًا بِخَنْصَرِ الرَّجْلِ  
الْيُمْنَى ، وَمُخْتِمًا بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى ، [ أَيْ : يَكُونُ بِخَنْصَرِ يُسْرَى يَدَيْهِ ،  
وَمِنْ أَسْفَلَ ، مُبْتَدِئًا بِخَنْصَرِ يُمْنَى رِجْلِهِ مُخْتِمًا بِخَنْصَرِ يُسْرَاهُمَا ] <sup>(٢)</sup> .

وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ ، بِأَنْ يَغْسَلَ مَعَ الْوَجْهِ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ وَصَفَحَتَيْ  
عُنُقِهِ .

(١) قال محمد بن سليمان الكردي في حاشيته على بافضل : والحاصل أن المتأخرين من أئمتنا  
قد قلّدوا الإمام النووي في كون الحديث لا أصل له ، ولكن كلام المحدثين يشير إلى أن  
الحديث له طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن ، فالذي يظهر للفقير أنه لا بأس  
بمَسْحِهِ . انتهى .

(٢) ما بين [ من « فتح المعين » المطبوع مع « ترشيح المستفيدين » ، وكذلك في الطبقات التي  
استقلت بطبع « فتح المعين » .

وَإِطَالَةُ تَحْجِيلٍ ، بِأَنْ يَغْسَلَ مَعَ الْيَدَيْنِ بَعْضَ أَعْضَدَيْنِ ، وَمَعَ وَتَثْلِيثُ كُلِّ ،

الرَّجُلَيْنِ بَعْضَ السَّاقَيْنِ ؛ وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ أَلْعَضِدِ وَالسَّاقِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [ البخاري ، رقم : ١٣٦ ، مسلم ، رقم : ٢٤٦ ] : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » ، زَادَ مُسْلِمٌ : « وَتَحْجِيلُهُ » ، أَي : يُدْعَوْنَ بِيَضِ الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ ، وَيَحْصُلُ أَقْلُ الْإِطَالَةِ بِغَسْلِ أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى الْوَاجِبِ ، وَكَمَالُهَا بِاسْتِيعَابِ مَا مَرَّ .

وَتَثْلِيثُ كُلِّ ، مِنْ مَغْسُولٍ وَمَمْسُوحٍ وَذَلِكَ وَتَحْلِيلِ وَسِوَاكَ وَبَسْمَلَةٍ وَذِكْرِ عَقِبِهِ لِلاتِّبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ .

وَيَحْصُلُ التَّثْلِيثُ بِغَمْسِ الْيَدِ مَثَلًا ، وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ إِذَا حَرَكَهَا مَرَّتَيْنِ ، وَلَوْ رَدَدَ مَاءُ الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ سُنَّةِ التَّثْلِيثِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَا يُجْزَى تَثْلِيثُ غُضُو قَبْلَ إِتِمَامِ وَاجِبِ غَسْلِهِ وَلَا بَعْدَ تِمَامِ الْوُضُوءِ ، وَيُكْرَهُ النِّقْصُ عَنِ الثَّلَاثِ كَالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، أَي : بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ ، كَمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ ، وَتَحْرُمُ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ عَلَى التَّطَهُّرِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَأْخُذُ الشَّاكُّ أَثْنَاءَ الْوُضُوءِ فِي اسْتِيعَابِ أَوْ عَدَدِ بَالِقَيْنِ ، وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ ، وَنَذْبًا فِي الْمُنْدُوبِ ، وَلَوْ فِي الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ ، أَمَّا الشَّاكُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَا يُؤْتَرُّ .

وَتَيَّامُنْ، وَوِلَاءٌ، وَتَعَهُدُ مُوقٍ،

وَتَيَّامُنْ، أَي : تَقْدِيمُ يَمِينٍ عَلَى يَسَارٍ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ، وَلَنَخْوِ  
أَفْطَعَ فِي جَمِيعِ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي  
تَطْهِيرِهِ وَشَأْنِهِ كُلِّهِ ، أَي : مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ ، كَأَكْتِحَالِ ، وَلُبْسِ  
نَخْوٍ قَمِيصٍ وَنَعْلِ ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ ، وَحَلْقِ نَخْوِ رَأْسٍ ، وَأَخْذِ ، وَإِعْطَاءِ ،  
وَسِوَاكِ ، وَتَخْلِيلِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَيُسْرُ التَّيَّاسُرُ فِي ضِدِّهِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْإِهَانَةِ وَالْأَذَى ،  
كَاسْتِنْجَاءِ ، وَامْتِخَاطِ ، وَخَلْعِ لِبَاسٍ وَنَعْلِ .

وَيُسْرُ الْبَدَاءَةِ بِغَسْلِ أَعْلَى وَجْهِهِ وَأَطْرَافِ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَإِنْ صَبَّ  
عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَأَخَذَ الْمَاءَ إِلَى الْوَجْهِ بِكَفَيْهِ مَعًا ، وَوَضَعَ مَا يَغْتَرِفُ مِنْهُ عَنْ  
يَمِينِهِ ، وَمَا يَصُبُّ مِنْهُ عَنْ يَسَارِهِ .

وَوِلَاءٌ بَيْنَ أَفْعَالٍ وَضُوءِ السَّلِيمِ ، بِأَنْ يَشْرَعَ فِي تَطْهِيرِ كُلِّ عُضْوٍ قَبْلَ  
جَفَافٍ مَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ لِلتَّابِعِ وَخُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ ؛ وَيَجِبُ  
لِسَلْسِ .

وَتَعَهُدُ عَقِبَ ، وَمُوقٍ ؛ وَهُوَ : طَرَفُ الْعَيْنِ الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ ؛ وَلِحَاطِ  
وَهُوَ : الطَّرْفُ الْآخَرُ ؛ بِسَبَابَتَيْ شِقَئِهِمَا <sup>(١)</sup> ، وَمَحَلُّ نَذْبِ تَعَهُدِهِمَا إِذَا لَمْ  
يَكُنْ فِيهِمَا رَمَصٌ يَمْنَعُ وَضُوءَ الْمَاءِ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَإِلَّا فَتَعَهُدُهُمَا وَاجِبٌ  
كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وجدت في بعض نسخ الخط : « بِسَبَابَتَيْهِ شِقَئِهِمَا » .

وَاسْتِقْبَالَ، وَتَرَكْتُ تَكَلُّمَ وَتَنْشِيفِ، وَالشَّهَادَتَانِ عَقِبَهُ،

وَلَا يُسَسُّ غَسْلُ بَاطِنِ الْأَعْيُنِ، بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ : يُكْرَهُ، لِلضَّرَرِ ؛  
وَإِنَّمَا يُغَسَّلُ إِذَا تَنَجَّسَ لِغَلْظِ أَمْرِ النَّجَاسَةِ .

وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ فِي كُلِّ وُضُوئِهِ .

وَتَرَكْتُ تَكَلُّمَ فِي أَثْنَاءِ وُضُوئِهِ بِلَا حَاجَةٍ بِغَيْرِ ذِكْرِ ، وَلَا يُكْرَهُ سَلَامٌ  
عَلَيْهِ ، وَلَا مِنْهُ ، وَلَا رُدُّهُ .

وَتَرَكْتُ تَنْشِيفِ، بِلَا عَذْرِ لِلاتِّبَاعِ .

وَالشَّهَادَتَانِ عَقِبَهُ، أَيِ : الْوُضُوءِ ، بِحَيْثُ لَا يَطُولُ فَاصِلٌ عَنْهُ  
عُرْفاً ، فَيَقُولُ مُسْتَقْبِلاً لِلْقِبْلَةِ رَافِعاً يَدَيْهِ وَبَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَلَوْ أَعْمَى :  
« أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ » لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ [رقم : ٢٣٤] عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ ،  
فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . إلخ فُتِيحتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ،  
يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » ، زَادَ التِّرْمِذِيُّ [رقم : ٥٥] : « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ  
التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » ، وَرَوَى الْحَاكِمُ [٥٦٤/١] وَصَحَّحَهُ :  
« مَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا  
أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ؛ كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابِعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى  
يَوْمِ الْقِيَامَةِ » أَيِ لَمْ يَطْرُقْ إِلَيْهِ إِنْطَالٌ كَمَا صَحَّ حَتَّى يَرَى ثَوَابَهُ الْعَظِيمَ .

ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَيَقْرَأُ : ﴿ إِنَّا  
أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [سورة القدر ٩٧] كَذَلِكَ ثَلَاثًا بِلَا رَفْعِ يَدٍ .

وَأَمَّا دُعَاءُ الْأَعْضَاءِ الْمَشْهُورُ فَلَا أَصْلَ لَهُ يُعْتَدُّ بِهِ ، فَلِذَلِكَ حَدَفْتُهُ تَبَعاً

وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ؛

لِشَيْخِ الْمَذْهَبِ التَّوَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ كُلِّ غُضُوٍّ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ لِخَبَرِ رَوَاهُ الْمُسْتَعْفِرِيُّ [ « الْأَذْكَارُ » لِلنَّوَوِيِّ ، رَقْم : ١٥٧ ، وَكَذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ تَعْلِيقًا عَلَيْهِ ] وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ ؛ لِخَبَرِ أَنْ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ . [ رَاجِعِ التِّرْمِذِي ، رَقْم : ٤٨ ؛ النَّسَائِي ، رَقْم : ٩٥ ، ٩٦ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » رَقْم : ٩٤٦ ، ١٠٤٩ ، ١١٧٧ ، ١٣٤٧ ، ١٣٨٣ ، وَهِيَ فِي الشَّرْبِ مِنْ فَضْلِ الْوُضُوءِ ] .

وَيُسْنُ رَشُّ إِزَارِهِ بِهِ ، أَيِ : إِنْ تَوَهَّمْ حُصُولَ مُقَدَّرٍ لَهُ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ رَشُّهُ ﷺ لِإِزَارِهِ بِهِ .

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، أَيِ : بِحَيْثُ تُنْسَبَانِ إِلَيْهِ عُرْفًا ، فَتَقُوتَانِ بِطُولِ الْفَضْلِ عُرْفًا عَلَى الْأَوَجِّهِ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْإِعْرَاضِ ، وَبَعْضُهُمْ بِجَفَافِ الْأَعْضَاءِ ، وَقِيلَ : بِالْحَدَثِ .

وَيَقْرَأُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكْعَتَيْهِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [ ٤ سورة النساء/ الآية : ٦٤ ] ، وَفِي الثَّانِيَةِ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [ ٤ سورة النساء/ الآية : ١١٠ ] .



وَلْيُقْتَصِرْ حَتْمًا عَلَى وَاجِبٍ لِضَيْقِ وَقْتٍ أَوْ قِلَّةِ مَاءٍ ، وَنَدَبًا لِإِدْرَاكِ جَمَاعَةٍ .

فَائِدَةٌ : يَحْرُمُ التَّطَهُّرُ بِالْمُسْبَلِ لِلشَّرْبِ ، وَكَذَا بِمَا جُهِلَ حَالُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَكَذَا حَمْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْبَلِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ .

\* \* \*

وَلْيُقْتَصِرْ ، أَيْ : الْمَتَوَضَّعُ ، حَتْمًا ، أَيْ : وَجُوبًا . عَلَى غَسْلِ أَوْ مَسْحِ وَاجِبٍ ، فَلَا يَجُوزُ تَثْلِيثٌ وَلَا إِيْثَانُ سَائِرِ السُّنَنِ ، لِضَيْقِ وَقْتٍ عَنْ إِدْرَاكِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِيهِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُ مُتَأَخِّرُونَ ، لَكِنْ أَفْتَى فِي قَوَاتِ الصَّلَاةِ لَوْ أَكْمَلَ سُنَّتَهَا بِأَنْ يَأْتِيَهَا وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً ، وَقَدْ يُفَرِّقُ ، بِأَنَّهُ نَمَّ اشْتَغَلَ بِالْمَقْصُودِ ، فَكَانَ كَمَا لَوْ مَدَّ فِي الْقِرَاءَةِ .

أَوْ قِلَّةِ مَاءٍ ، بِحَيْثُ لَا يَكْفِيهِ إِلَّا الْفَرَضُ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ لِتِمَمَةِ طَهْرِهِ إِنْ ثَلَّثَ ، أَوْ أَتَى السُّنَنَ ، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى الْفَاضِلِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ ؛ حَرُمَ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْغُسْلِ . وَنَدَبًا عَلَى الْوَاجِبِ بِتَرْكِ السُّنَنِ لِإِدْرَاكِ جَمَاعَةٍ لَمْ يُرَجَّ غَيْرُهَا .

نَعَمْ ، مَا قِيلَ بِوُجُوبِهِ ، كَالذَّلِكَ ، يُتَّبَعِي تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ مِنْ نَدَبِ تَقْدِيمِ الْفَائِتِ بَعْدَهِ عَلَى الْحَاضِرَةِ ، وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ .

\* \* \*

تِمَمَةٌ [فِي بَيَانِ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ وَكَيْفِيَّتِهِ] : يَتَيَمَّمُ عَنِ الْاَحَدَيْنِ لِفَقْدِ مَاءٍ ، وَخَوْفِ مَحْذُورٍ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ؛ بِثَرَابٍ طَهُورٍ لَهُ غُبَارٌ .

وَنَوَاقِضُهُ : ١ - خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ أَحَدِ سَبِيلِي الْحَيِّ وَلَوْ  
بِأُسُورًا ، ٢ - وَزَوَالُ عَقْلِ ،

وَأَرْكَانُهُ : نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ مَقْرُونَةٌ بِنَقْلِ الثَّرَابِ ،  
وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ .

وَلَوْ تَيَقَّنَ مَاءَ آخِرِ الْوَقْتِ فَاِنْتَظَرَهُ أَفْضَلُ ، وَإِلَّا فَتَعْجِيلُ تَيَمُّمٍ .  
وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجَبَ تَيَمُّمٌ وَغَسَلُ صَحِيحٍ وَمَسْحُ كُلِّ  
السَّائِرِ الصَّارِ نَزْعُهُ بِمَاءٍ .

وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِجُنُبٍ ، أَوْ عُضْوَيْنِ فَيَتَيَمَّمَانِ ، وَلَا يُصَلِّي بِهِ إِلَّا  
فَرَضًا وَاحِدًا ، وَلَوْ نَذْرًا ، وَصَحَّ جَنَائِزٌ مَعَ فَرَضٍ .

\* \* \*

وَنَوَاقِضُهُ ، أَيُّ : أَسْبَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : تَيَقُّنُ خُرُوجِ شَيْءٍ غَيْرِ مَيِّتِهِ ، عَيْنًا كَانَ أَوْ رِيحًا رَطْبًا أَوْ  
جَافًا ، مُعْتَادًا كَبُولٍ ، أَوْ نَادِرًا كَدَمِ بِأُسُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، انْفَصَلَ أَوْ لَا ،  
كَدُودَةٍ أَخْرَجَتْ رَأْسَهَا ثُمَّ رَجَعَتْ ؛ مِنْ أَحَدِ سَبِيلِي الْمُتَوَضَّئِ الْحَيِّ ،  
دُبْرًا كَانَ أَوْ قُبْلًا .

وَلَوْ كَانَ الْخَارِجُ بِأُسُورًا ، نَابِتًا دَاخِلَ الدُّبْرِ ، فَخَرَجَ ، أَوْ زَادَ  
خُرُوجُهُ ؛ لَكِنْ أَتَتْهُ الْعَلَامَةُ الْكَمَالِ الرَّدَادُ بِعَدَمِ التَّقْضِ بِخُرُوجِ الْبَاسُورِ  
نَفْسِهِ ، بَلْ بِالْخَارِجِ مِنْهُ كَالْدَمِ ؛ وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالنَّادِرِ .

٢ - وَثَانِيهَا : زَوَالُ عَقْلِ ، أَيُّ : تَمَيُّيزِ بِسُكْرِ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ

لا بَنُومٌ مُمَكِّنٌ مِقْعَدُهُ، ٣ - وَمَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ

نَوْمٌ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » [ أبو داود ، رقم : ٢٠٣ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٤٧٧ ، « مسند أحمد » رقم : ٨٨٩ ] .

وَخَرَجَ بِـ « زَوَالِ الْعَقْلِ » الثُّعَاسُ ، وَأَوَائِلُ نَشْوَةِ الشُّكْرِ ؛ فَلَا نَقْضَ بِهِمَا ، كَمَا إِذَا شَكَّ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ .

وَمِنْ عَلَامَةِ الثُّعَاسِ سَمَاعُ كَلَامِ الْحَاضِرِينَ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْهُ .

لَا زَوَالُهُ بَنُومٌ قَاعِدٌ مُمَكِّنٌ مِقْعَدُهُ ، أَيْ : أَلَيْتَهُ مِنْ مَقَرِّهِ ، وَإِنْ أَسْتَدَّ لِمَا لَوْ زَالَ سَقَطَ أَوْ أَحْتَبَى ، وَلَيْسَ بَيْنَ مِقْعَدِهِ وَمَقَرِّهِ تَجَافٍ .

وَيَنْتَقِضُ وَضُوءٌ مُمَكِّنٌ أَنْتَبَهَ بَعْدَ زَوَالِ أَلَيْتِهِ عَنْ مَقَرِّهِ ، لَا وَضُوءٌ شَاكٌّ هَلْ كَانَ مُمَكِّنًا أَوْ لَا ؟ أَوْ هَلْ زَالَتْ أَلَيْتُهُ قَبْلَ الْإِقْظَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَتَيَقَّنُ الرُّؤْيَا مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ لَا أَثَرُ لَهُ ، بِخِلَافِهِ مَعَ الشُّكِّ فِيهِ ، لَأَنَّهَا مُرَجَّحَةٌ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ .

٣ - وَثَالِثُهَا : مَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ أَوْ مَحَلِّ قَطْعِهِ ، وَلَوْ لِمَيْتٍ أَوْ صَغِيرٍ ، قُبْلًا كَانَ الْفَرْجُ أَوْ دُبْرًا ، مُتَّصِلًا أَوْ مَقْطُوعًا ، إِلَّا مَا قُطِعَ فِي الْخِتَانِ .

وَالنَّاقِضُ مِنَ الدُّبْرِ مُلْتَقَى الْمَنْفَذِ ، وَمِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ مُلْتَقَى شُفْرَيْهَا عَلَى الْمَنْفَذِ ، لَا مَا وَرَاءَهُمَا ، كَمَحَلِّ خِتَانِهَا .

نَعَمْ يُنْدَبُ الْوَضُوءُ مِنْ مَسِّ نَحْوِ الْعَانَةِ ، وَبَاطِنِ الْأَلَيْتِ ، وَالْأُنْثَيْنِ ، وَشَعْرِ نَبْتٍ فَوْقَ ذَكَرٍ ، وَأَصْلٍ فَخِذٍ ، وَلَمْسِ صَغِيرَةٍ وَأَمْرَدٍ وَأَبْرَصٍ وَيَهُودِيٍّ ، وَمِنْ نَحْوِ فَصْدٍ وَتَظَرٍّ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ إِلَى مُحَرَّمٍ ، وَتَلَفُّظٍ بِمَعْصِيَةٍ ، وَغَضَبٍ ، وَحَمَلٍ مَيْتٍ ، وَمَسِّهِ ، وَقَصِّ ظُفْرِ وَشَارِبٍ ، وَحَلْقِ رَأْسِهِ .

بِطْنِ كَفٍّ، ٤ - وَتَلَاقِي بَشْرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى

وَخَرَجَ بِـ « آدَمِيٍّ » فَرَجُ الْبَهِيمَةِ إِذْ لَا يُشْتَهَى ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ النَّظَرُ إِلَيْهِ .

بِطْنِ كَفٍّ ، لَقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرًا » ، « فَلْيَتَوَضَّأْ » [ الترمذي ، رقم : ٨٢ ؛ النسائي ، رقم : ٤٤٤ ؛ أبو داود ، رقم : ١٨١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٤٧٩ ؛ مسند أحمد ، رقم : ٢٦٧٤٩ ؛ « موطأ مالك » ، رقم : ٩١ ؛ الدارمي ، رقم : ٧٢٤ ] .

وَبَطْنُ الْكَفِّ هُوَ بَطْنُ الرَّاحَتَيْنِ وَبَطْنُ الْأَصَابِعِ وَالْمُنْحَرِفُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ انْطِبَاقِهِمَا مَعَ يَسِيرِ تَحَامُلٍ ، دُونَ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَحَرْفِ الْكَفِّ .

٤ - وَرَابِعُهَا : تَلَاقِي بَشْرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا أَوْ مَيْتًا ؛ لَكِنْ لَا يَنْقُضُ وَضُوءُ الْمَيِّتِ .  
وَالْمُرَادُ بِالْبَشْرَةِ هُنَا غَيْرُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَغَيْرُ بَاطِنِ الْعَيْنِ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [ ٤ سورة النساء / الآية : ٤٣ ] أَيِ : لَمَسْتُمُ .

وَلَوْ شَكَ هَلْ مَا لَمَسَهُ شَعْرٌ أَوْ بَشْرَةٌ لَمْ يَنْقُضْ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ يَدُهُ عَلَى بَشْرَةٍ لَا يَعْلَمُ أَهِيَ بَشْرَةُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ شَكَ هَلْ لَمَسَ مُحْرَمًا أَوْ أَجْنَبِيَّةً .

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُبَابِ » : وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِلَمْسِهَا لَهُ ، أَوْ

بِكَبَرٍ لَا مَعَ مَحْرَمِيَّةٍ ، وَلَا يَرْتَفِعُ يَقِينٌ وَضُوءٌ أَوْ حَدَثٌ بَظَنِّ ضِدِّهِ .

بِنَحْوِ خُرُوجِ رِيحٍ مِنْهُ فِي حَالِ نَوْمِهِ مُمَكَّنًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ .  
بِكَبَرٍ فِيهِمَا ، فَلَا نَقْضَ بِتَلَاقِيهِمَا مَعَ صِغَرٍ فِيهِمَا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا ،  
لَا نِفَاءً مِطْلَئَةَ الشَّهْوَةِ .

وَالْمُرَادُ بِذِي الصَّغَرِ : مَنْ لَا يُشْتَهَى عُرْفًا غَالِبًا .

لَا تَلَاقِي بَشَرَتَيْهِمَا مَعَ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَهُمَا ، بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ ،  
لَا نِفَاءً مِطْلَئَةَ الشَّهْوَةِ .

وَلَوْ أَشْتَبَهَتْ مَحْرَمُهُ بِأَجْنَبِيَّاتٍ مَحْضُورَاتٍ ، فَلَمَسَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَمْ  
يَنْتَقِضْ ، وَكَذَا بِغَيْرِ مَحْضُورَاتٍ عَلَى الْأَوَجِهِ .

وَلَا يَرْتَفِعُ يَقِينٌ وَضُوءٌ أَوْ حَدَثٌ بَظَنِّ ضِدِّهِ ، وَلَا بِالشَّكِّ فِيهِ الْمَفْهُومِ  
بِالْأُولَى فَيَأْخُذُ بِالْيَقِينِ اسْتِصْحَابًا لَهُ .

\* \* \*

خَاتِمَةٌ [ فِي بَيَانِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ] : يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ  
صَلَاةٌ ، وَطَوَافٌ ، وَسُجُودٌ ، وَحَمْلُ مُصْحَفٍ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسٍ قُرْآنٍ  
وَلَوْ بَعْضَ آيَةِ كَلَوَحٍ ، وَالْعَبْرَةُ فِي قَصْدِ الدَّرَاسَةِ وَالتَّبَرُّكِ بِحَالَةِ الْكِتَابَةِ دُونَ  
مَا بَعْدَهَا وَبِالْكَاتِبِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ تَبَرُّعًا ، وَإِلَّا فَآمِرُهُ ، لَا حَمْلُهُ مَعَ مَتَاعٍ  
وَالْمُصْحَفُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْحَمْلِ ؛ وَمَسُّ وَرْقِهِ وَلَوْ الْبَيَاضِ أَوْ نَحْوِ ظَرْفٍ  
أَعَدَّ لَهُ وَهُوَ فِيهِ ، لَا قَلْبٌ وَرْقَهُ بَعُودٌ إِذَا لَمْ يَنْفَصِلْ عَلَيْهِ ، وَلَا مَعَ تَفْسِيرٍ  
زَادَ وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، وَلَا يُمْنَعُ صَبِيٌّ مُمَيَّرٌ مُحَدِّثٌ وَلَوْ جُنُبًا حَمَلَ وَمَسَّ نَحْوَ

## وَالثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ.

مُضْحَفٍ لِحَاجَةِ تَعْلَمِهِ وَدَرَسِهِ . وَوَسَّيْتُهُمَا ، كَحَمَلِهِ لِلْمَكْتَبِ ، وَالْإِثْنَانِ بِهِ لِلْمُعَلِّمِ لِيَعْلَمَهُ مِنْهُ . وَيَحْرُمُ تَمَكُّينُ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ مِنْ نَحْوِ مُضْحَفٍ ، وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ؛ وَكِتَابَتُهُ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَوَضْعُ نَحْوِ دِرْهَمٍ فِي مَكْتُوبِهِ وَعِلْمُ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَا جَعْلُهُ بَيْنَ أَوْرَاقِهِ خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، وَتَمْزِيْقُهُ عَبَثًا ، وَبَلْعُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ لَا شُرْبُ مَخْرَجِهِ ، وَمَدُّ الرَّجُلِ لِلْمُضْحَفِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مُرْتَفَعٍ .

وَيُسَنُّ الْقِيَامُ لَهُ كَالْعَالِمِ ، بَلْ أَوْلَى .

وَيُكْرَهُ حَرْقُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِعَرَضٍ نَحْوِ صِيَانَةٍ ، فَعَسَلُهُ أَوْلَى مِنْهُ . وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ الْمُكْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةُ قُرْآنٍ بِقَصْدِهِ ، وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَلَوْ صَبِيًّا ، خِلَافًا لِمَا أَقْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ ؛ وَبِنَحْوِ حَيْضٍ ، لَا بِخُرُوجِ طَلْقٍ ، صَلَاةً وَقِرَاءَةً وَصَوْمًا ؛ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ لَا الصَّلَاةَ ، بَلْ يَحْرُمُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْأَوَّجِهِ .

\* \* \*

٢- وَالطَّهَارَةُ الثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ ، هُوَ : لُغَةً : سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى الشَّيْءِ ؛ وَشَرْعًا : سَيْلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بِالنِّتَّةِ .

وَلَا يَجِبُ فَوْرًا ، وَإِنْ عَصَى بِسَبَبِهِ ، بِخِلَافِ نَجَسٍ عَصَى بِسَبَبِهِ . وَالْأَشْهُرُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ ضَمُّ غَيْنِهِ ، لَكِنَّ الْفَتْحَ أَفْصَحُ ، وَبِضْمِّهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَاءِ الْغُسْلِ .

مُوجِبُهُ : ١ - خُرُوجُ مَنِيَّهِ ، ٢ - وَدُخُولُ حَشَفَةِ فَرْجًا ، ٣ - وَحَيْضٌ ، وَأَقَلُّ سِنِّهِ تِسْعُ سِنِينَ قَمَرِيَّةً ،

مُوجِبُهُ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : خُرُوجُ مَنِيَّهِ أَوَّلًا ، وَيُعْرَفُ بِأَحَدِ خَوَاصِّهِ الثَّلَاثِ مِنْ تَلَدُّدٍ بِخُرُوجِهِ ، أَوْ تَدَفُّقٍ ، أَوْ رِيحٍ عَجِينٍ رَطْبًا وَبَيَاضٍ بَيِضٍ جَافًا . فَإِنْ فُقِدَتْ هَذِهِ الْخَوَاصُّ فَلَا غُسْلَ .

نَعَمْ لَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْنِيٍّ هُوَ أَوْ مَذِيٍّ تَخَيَّرَ وَلَوْ بِالتَّشْهِي ، فَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا وَاغْتَسَلَ ، أَوْ مَذِيًّا وَغَسَلَهُ وَتَوَضَّأَ ؛ وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا مُحَقَّقًا فِي نَحْوِ ثَوْبِهِ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَإِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ تَيَقَّنَهَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ عَادَةً كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : دُخُولُ حَشَفَةِ ، أَوْ قَدْرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ ذَكَرٍ مَقْطُوعٍ ، أَوْ مِنْ بَهِيمَةٍ ، أَوْ مَيْتٍ .

فَرْجًا قُبْلًا أَوْ دُبْرًا ، وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ ، كَسَمَكَةٍ أَوْ مَيْتٍ ، وَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ لِانْقِطَاعِ تَكْلِيفِهِ .

٣ - وَثَالِثُهَا : حَيْضٌ ، أَيْ : انْقِطَاعُهُ ، وَهُوَ : دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ أَفْصَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ .

وَأَقَلُّ سِنِّهِ تِسْعُ سِنِينَ قَمَرِيَّةً ، أَيْ : اسْتِكْمَالُهَا ، نَعَمْ إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا بِدُونِ سِنِّهِ عَشَرَ يَوْمًا فَهُوَ حَيْضٌ ، وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا كَأَقَلِّ طَهْرٍ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ ، وَمُبَاشَرَةٌ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرَكْبَتَيْهَا ،

٤ - وَنَفَاسٌ .

وَفَرَضُهُ : ١ - نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِهِ .

وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ ، وَاخْتَارَهُ التَّوَوُّيُّ فِي « التَّحْقِيقِ » لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ٣٠٢ ] : « أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » .

وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا حَلَّ لَهَا قَبْلَ الْغُسْلِ صَوْمٌ لَا وَطْءٌ ، خِلَافاً لِمَا بَحَثَهُ الْعَلَامَةُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

٤ - وَرَابِعُهَا : نَفَاسٌ ، أَيُّ : انْقِطَاعُهُ ، وَهُوَ : دَمٌ حَيْضٍ مُجْتَمِعٌ يَخْرُجُ بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الرَّحِمِ .

وَأَقْلَهُ لِحَظَةٍ ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْماً ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْماً .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ .

وَيَجِبُ الْغُسْلُ أَيْضاً بِوِلَادَةٍ ، وَلَوْ بِلَا بَلَلٍ ، وَإِلْقَاءِ عِلْقَةٍ وَمُضْغَةٍ ، وَبِمَوْتِ مُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ .

وَفَرَضُهُ : أَيُّ : الْغُسْلُ ، شَيْئَانِ :

١ - أَحَدُهُمَا : نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ لِلْجُنُبِ ، أَوْ الْحَيْضِ لِلْحَائِضِ ، أَيُّ :

أَوْ نِيَّةُ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ أَوْ رَفْعِ حَدَثٍ أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ أَوْ آدَاءِ الْغُسْلِ ؛ وَكَذَا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ لَا الْغُسْلُ فَقَطُ .

وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِهِ ، أَيُّ : الْغُسْلِ ، يَعْنِي بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ



٢ - وَتَعْمِيمُ بَدَنِ حَتَّى الشَّعْرِ وَبَاطِنِ جُذْرِيّ، وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ؛ بِمَاءٍ طَهُورٍ، وَيَكْفِي ظَنُّ عُمُومِهِ .  
وَسُنَّ :

مِنَ الْبَدَنِ، وَلَوْ مِنْ أَسْفَلِهِ . فَلَوْ نَوَى بَعْدَ غَسَلِ جُزْءٍ وَجَبَ إِعَادَةُ غُسْلِهِ ، وَلَوْ نَوَى رَفَعَ الْجَنَابَةَ وَغَسَلَ بَعْضَ الْبَدَنِ ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَأَرَادَ غَسَلَ الْبَاقِي لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِعَادَةِ النَّبْتَةِ .

٢ - وَثَانِيَهُمَا: تَعْمِيمُ ظَاهِرِ بَدَنِ حَتَّى الْأَظْفَارِ وَمَا تَحْتَهَا . وَالشَّعْرِ ظَاهِراً وَبَاطِناً ، وَإِنْ كَتَفَ ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَحْوِ مَنِيْبِ شَعْرَةٍ زَالَتْ قَبْلَ غَسْلِهَا ، وَصِمَاحَ ، وَفَرْجِ أَمْرَأَةٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا ، وَشُقُوقِ ، وَبَاطِنِ جُذْرِيّ أَنْفَتَحَ رَأْسُهُ ، لَا بَاطِنَ قَرَحَةٍ بَرِئَتْ وَأَرْتَفَعَ قَشْرُهَا وَلَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِمَّا تَحْتَهُ .

وَيَخْرُمُ فَتَقُّ الْمُلْتَحِمِ ، وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ مِنَ الْأَقْلَافِ ، فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةُ الْإِزَالَةِ ، لَا بَاطِنُ شَعْرِ انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ . وَلَا يَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ ، بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُمَا .

بِمَاءٍ طَهُورٍ، وَمَرَّ أَنَّهُ يَضُرُّ تَغْيِيرُ الْمَاءِ تَغْيِيراً ضَاراً ، وَلَوْ بِمَا عَلَى الْعُضْوِ ، خِلَافاً لِجَمْعِ .

وَيَكْفِي ظَنُّ عُمُومِهِ ، أَيِ : الْمَاءِ عَلَى الْبَشَرَةِ وَالشَّعْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ ، فَلَا يَجِبُ تَيَقُّنُ عُمُومِهِ ، بَلْ يَكْفِي غَلَبَةُ الظَّنِّ بِهِ فِيهِ ، كَالْوُضُوءِ .

وَسُنَّ : لِلْغَسْلِ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ :

تَسْمِيَةً ، وَإِزَالَةَ قَدَرٍ ، فَمَضْمَضَةً ، وَأَسْتِنْشَاقَ ، ثُمَّ وُضُوءٌ ، فَتَعَهُدُ  
مَعَاطِفَ ، وَدَلَّكَ ،

تَسْمِيَةً ، أَوَّلُهُ ، وَإِزَالَةَ قَدَرٍ طَاهِرٍ ، كَمَنِيٍّ وَمُخَاطٍ ، وَنَجَسٍ كَمَذِيٍّ ،  
وَإِنْ كَفَى لهُمَا غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَنْ يَبُولَ مَنْ أُنْزَلَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ يُخْرِجَ  
مَا بَقِيَ بِمَجْرَاهُ ، فَدَبْعُ إِزَالَةِ الْقَدَرِ : مَضْمَضَةٌ ، وَأَسْتِنْشَاقٌ ، ثُمَّ وُضُوءٌ ،  
كَامِلًا لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [ البخاري ، رقم : ٢٤٩ ؛ مسلم ، رقم : ٣١٧ ] ،  
وَيُسِّرُ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ إِلَى الْفِرَاقِ ، حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهُ ، وَزَعَمُ  
الْمَحَامِلِيِّ اخْتِصَاصُهُ بِالْغُسْلِ الْوَاجِبِ ضَعِيفٌ ، وَالْأَفْضَلُ عَدَمُ تَأْخِيرِ  
الْغُسْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَإِنْ ثَبَتَ تَأْخِيرُهُمَا فِي الْبُخَارِيِّ  
[ راجع الأرقام : ٢٧٥ - ٢٩٠ ] وَلَوْ تَوَضَّأَ أَثْنَاءَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَهُ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ  
السُّنَّةِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ . وَيَتَوَيَّ بِهِنَّ سُنَّةُ الْغُسْلِ إِنْ  
تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْأَصْغَرِ ، وَإِلَّا نَوَى بِهِ رَفْعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ أَوْ نَحْوِهِ  
خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبُهُ الْقَائِلُ بِعَدَمِ الْانْدِرَاجِ .

وَلَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ جَنَابَةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ مُرْتَبًا  
بِالْيَتَةِ .

فَتَعَهُدُ مَعَاطِفَ ، كَالْأَذُنِ ، وَالْإِطِ ، وَالسَّرَّةَ ، وَالْمُوقَ ، وَمَحَلَّ  
شِقِّ ، وَتَعَهُدُ أَصُولَ شَعْرِ ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَ بِالإِفَاضَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ تَخْلِيلِهِ إِنْ  
كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ ؛ وَلَا تَيَأْمُنُ فِيهِ لِغَيْرِ أَقْطَعِ ، ثُمَّ غَسَلَ شِقِّ أَيْمَنِ ، ثُمَّ  
أَيْسَرَ .

وَدَلَّكَ لِمَا تَصِلُهُ يَدُهُ مِنْ بَدَنِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ .

وَتَثْلِيثٌ ، وَأَسْتِقْبَالٌ . وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ كَفَى غُسْلٌ وَاحِدٌ .

وَتَثْلِيثٌ لِّغُسْلِ جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَالذَّلِكِ وَالْتَّسْمِيَةِ وَالذِّكْرِ عَقِبَهُ ، وَيَحْصُلُ فِي رَاكِدٍ بِتَحْرُكِ جَمِيعِ الْبَدَنِ ثَلَاثًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَأَسْتِقْبَالٌ لِلْقَبْلَةِ ، وَمُؤَالَاةٌ ، وَتَرْكُ تَكْلُمٍ بِلا حَاجَةٍ ، وَتَنْشِيفُ بِلا عُذْرِ . وَتُسْرُ الشَّهَادَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ مَعَ مَا مَعَهُمَا عَقِبَ الْغُسْلِ ، وَأَنْ لَا يَغْتَسِلَ لِحَنَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، كَالْوُضُوءِ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ لَمْ يَسْتَبْجِرْ ، كَنَابِعٍ مِنْ عَيْنٍ غَيْرِ جَارٍ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ اغْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَنَحَوِ جُمُعَةٍ بَيْنَهُمَا حَصَلًا ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ إِفْرَادُ كُلِّ بَغْسِلٍ ؛ أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطْ .

\* \* \*

وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ كَفَى غُسْلٌ وَاحِدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ ، وَلَا رَتَّبَ أَعْضَاءَهُ .

\* \* \*

فَرَعٌ : يُسْرُ لِحْنِبٍ وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِهِمَا غُسْلُ فَرَجٍ ، وَوُضُوءٌ لِنَوْمٍ ، وَأَكْلٍ ، وَشُرْبٍ ؛ وَيُكْرَهُ فَعْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِلا وَضُوءٍ <sup>(١)</sup> ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُزِيلُوا قَبْلَ الْغُسْلِ شَعْرًا أَوْ ظُفْرًا ، وَكَذَا دَمًا ،

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : ظاهره يكره ذلك ولو مع غسل فرج ؛ وليس كذلك ، =

وَجَازَ تَكْشُفُ لَهُ فِي خَلْوَةٍ .

وَتَانِيهَا : طَهَارَةُ بَدَنِ وَمَلْبُوسٍ وَمَكَانٍ عَنِ نَجَسٍ ،

لَأَنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ فِي الْآخِرَةِ جُنْبًا .

\* \* \*

وَجَازَ تَكْشُفُ لَهُ أَيْ : لِلْغُسْلِ ، فِي خَلْوَةٍ ، أَوْ بِحَضْرَةِ مَنْ يَجُوزُ نَظَرُهُ إِلَى عَوْرَتِهِ ، كَزَوْجَةٍ ، وَأَمَةٍ . وَالسُّتْرُ أَفْضَلُ . وَحَرْمٌ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا حَرَّمَ فِي الْخَلْوَةِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَحَلٌّ فِيهَا لِأَدْنَى غَرَضٍ كَمَا يَأْتِي .

٢ - وَتَانِيهَا : أَيْ : ثَانِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ : طَهَارَةُ بَدَنِ ، وَمِنْهُ دَاخِلُ الْقَمِّ وَالْأَنْفِ وَالْعَيْنِ .

وَمَلْبُوسٍ وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَحْمُولٍ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَةٍ . وَمَكَانٍ يُصَلِّي فِيهِ .

عَنِ نَجَسٍ ، غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ .

فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَهُ وَلَوْ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا بِوُجُودِهِ ، أَوْ يَكُونُهُ مُبْطِلًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْبَاطِلِ فُطِحَتْ ﴾ [ سورة المدثر / الآية : ٤ ] وَلِخَبَرِ

الْشَّيْخَيْنِ . [ البخاري ، رقم : ٣٠٦ ؛ مسلم ، رقم : ٣٣٣ ] .

وَلَا يَضُرُّ مُحَاذَاةُ نَجَسٍ لِبَدَنِهِ ، لَكِنْ تُكْرَهُ مَعَ مُحَاذَاتِهِ ؛ كَأَسْتِقبالِ نَجَسٍ أَوْ مُتَنَجِّسٍ .

وَلَا يَجِبُ اجْتِنَابُ النَّجَسِ؛ كَرَوْثٍ وَبَوْلٍ وَلَوْ مِنْ مَأْكُولٍ؛ وَمَذْيٍ،

وَالسَّفَفُ كَذَلِكَ إِنْ قَرُبَ مِنْهُ بِحَيْثُ يُعَدُّ مُحَاضِبًا لَهُ عَرَفًا .

وَلَا يَجِبُ اجْتِنَابُ النَّجَسِ؛ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ التَّضَمُّخِ بِهِ، فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِلَا حَاجَةٍ، وَهُوَ شَرْعًا مُسْتَفْذَرٌ، يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرْخَصَ، فَهُوَ كَرَوْثٍ وَبَوْلٍ، وَلَوْ كَانَا مِنْ طَائِرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً .

أَوْ مِنْ مَأْكُولٍ لَحْمُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

قَالَ الْأَصْطَخَرِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ مِنْ أَئِمَّتِنَا، كَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، أَنَّهُمَا طَاهِرَانِ مِنَ الْمَأْكُولِ، وَلَوْ رَأَتْ أَوْ قَاءَتْ بِهِيمَةً حَبًّا، فَإِنْ كَانَ صُلْبًا بِحَيْثُ لَوْ زُرِعَ نَبَتَ فَمُتَنَجَسٌ يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ، وَإِلَّا فَنَجِسٌ . وَلَمْ يُبَيِّنُوا حُكْمَ غَيْرِ الْحَبِّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ الْبَلْعِ وَلَوْ يَسِيرًا فَنَجِسٌ، وَإِلَّا فَمُتَنَجَسٌ .

وَفِي «الْمَجْمُوعِ» عَنِ الشَّيْخِ نَصْرِ الْعَفْوِ عَنْ بَوْلِ بَقَرِ الدِّيَاسَةِ عَلَى الْحَبِّ . وَعَنِ الْجَوَيْنِيِّ تَشْدِيدُ التَّكْيِيرِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَطْهِيرِهِ . وَبَحَثَ الْفَزَارِيُّ الْعَفْوَ عَنْ بَعْرِ الْفَأَرَةِ إِذَا وَقَعَ فِي مَائِهِ وَعَمَّتِ الْبُلُوكَى بِهِ .

وَأَمَّا مَا يُوجَدُ عَلَى وَرَقِ بَعْضِ الشَّجَرِ كَالرَّغْوَةِ فَنَجِسٌ، لِأَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ بَاطِنِ بَعْضِ الدِّيدَانِ كَمَا شُوهِدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْعَنْبَرُ رَوْثًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ، بَلْ هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ .

وَمَذْيٍ، بِمُعْجَمَةٍ، لِلأَمْرِ بِغَسْلِ الذَّكْرِ مِنْهُ، وَهُوَ : مَاءٌ أَيْضُ أَوْ

وَوَدِّي، وَدَمٌ، وَقَيْحٌ، وَقِيءٌ مَعِدَةٍ،

أَصْفَرُ رَقِيقٌ يَخْرُجُ غَالِبًا عِنْدَ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ قَوِيَّةٍ .

وَوَدِّي، بِمُهْمَلَةٍ ، وَهُوَ : مَاءٌ أَبْيَضٌ كَدِرٌ ثَخِينٌ ، يَخْرُجُ غَالِبًا عَقِبَ  
الْبَوْلِ أَوْ عِنْدَ حَمَلِ شَيْءٍ ثَقِيلٍ .

وَدَمٌ، حَتَّى مَا بَقِيَ عَلَى نَحْوِ عَظْمٍ ، لِكَثْرَةِ مَغْفُوِّ عَنْهُ .

وَأَسْتَشْنُوا مِنْهُ الْكَبِدَ وَالطُّحَالَ وَالْمَسِكَ ، أَيِ : وَلَوْ مِنْ مَيِّتٍ إِنْ  
انْعَقَدَ ؛ وَالْعَلَقَةَ وَالْمُضْغَةَ وَلَبَنًا خَرَجَ بِلَوْنِ دَمٍ ، وَدَمٌ بَيِضٌ لَمْ تَفْسُدْ .

وَقَيْحٌ، لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ ؛ وَصَدِيدٌ ، وَهُوَ : مَاءٌ رَقِيقٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ .

وَكَذَا مَاءٌ جُرْحٍ وَجُدَرِيٌّ وَنَفْطٌ إِنْ تَغَيَّرَ ، وَإِلَّا فَمَاؤُهَا طَاهِرٌ .

وَقِيءٌ مَعِدَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ لِلْمَعِدَةِ ، وَلَوْ  
مَاءً .

أَمَّا الرَّاجِعُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا يَقِينًا أَوْ أَحْتِمَالًا ، فَلَا يَكُونُ نَجَسًا وَلَا  
مُتَنَجِّسًا ، خِلَافًا لِلْفَقَّالِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا أَبْتَلِيَ بِتَتَابُعِ الْقِيءِ عُفِيَ عَنْ نَذْيِ أُمِّهِ  
الِدَّخِلِ فِيهِ لَا عَنْ مُقْبَلِهِ أَوْ مُمَاسِّهِ .

وَكَمَرَةٍ وَلَبَنٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ إِلَّا الْأَدَمِيُّ وَجَرَّةٌ نَحْوِ بَعِيرٍ .

أَمَّا الْأَمْنِيُّ فَطَاهِرٌ ، خِلَافًا لِمَالِكٍ ، وَكَذَا بَلَغَمٌ غَيْرُ مَعِدَةٍ ، مِنْ رَأْسٍ  
أَوْ صَدْرِ ؛ وَمَاءٌ سَائِلٌ مِنْ فَمٍ نَائِمٍ ، وَلَوْ نَتْنَا أَوْ أَصْفَرَ ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ  
مِنْ مَعِدَةٍ ، إِلَّا مِمَّنْ أَبْتَلِيَ بِهِ فَيَعْفَى عَنْهُ وَإِنْ كَثُرَ ، وَرُطُوبَةٌ فَرْجٍ ، أَيِ :

فُبِّلَ عَلَى الْأَصْحَ ، وَهِيَ : ماءٌ أبيضٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ ، يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَرْجِ الَّذِي لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِمَّا يَجِبُ غَسْلُهُ ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ قَطْعاً ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْ وَرَاءِ بَاطِنِ الْفَرْجِ فَإِنَّهُ نَجِسٌ قَطْعاً ، كَكُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْبَاطِنِ ؛ وَكَالْمَاءِ الْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْفِصَالِهَا وَعَدَمِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : الْفَرْقُ بَيْنَ الرُّطُوبَةِ الطَّاهِرَةِ وَالنَّجِسَةِ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ ، فَلَوْ انفصلتْ ففِي « الْكِفَايَةِ » عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهَا نَجِسَةٌ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ ذَكَرِ الْمُجَامِيعِ وَالْبَيْضِ وَالْوَلَدِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا بِالْعَفْوِ عَنْ رُطُوبَةِ الْبَاسُورِ لِمُبْتَلَى بِهَا .

وَكَذَا بَيْضٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ ، وَيَحِلُّ أَكْلُهُ عَلَى الْأَصْحَ .

وَشَعْرٌ مَأْكُولٍ وَرِيشُهُ إِذَا أُبِينَ فِي حَيَاتِهِ .

وَلَوْ شَكَّ فِي شَعْرٍ أَوْ نَحْوِهِ ، أَهْوَ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ هَلِ

انْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ؛ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْعَظْمَ كَذَلِكَ ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي « الْجَوَاهِرِ » .

وَبَيْضُ الْمَيْتَةِ إِنْ تَصَلَّبَ طَاهِرٌ ، وَإِلَّا فَنَجِسٌ .

وَسُورُ كُلِّ حَيَوَانٍ طَاهِرٌ ، فَلَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ ثُمَّ وَلَغَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَائِعٍ ،

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ غَيْبَةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا طَهَارَتَهُ بَوْلُوغِهِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَارٍ لَمْ تَنَجَّسْهُ ، وَلَوْ هَرَأً ، وَإِلَّا فَتَنَجَّسَتْهُ .

قَالَ شَيْخُنَا كَالشُّيُوطِيِّ تَبَعًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ : أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ  
عُرْفًا مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ مِنْ غَيْرِ مُعْلَظٍ .

وَمِنْ دُخَانِ نَجَاسَةٍ ، وَعَمَّا عَلَى رِجْلِ دُبَابٍ وَإِنْ رُؤِيَ ، وَمَا عَلَى  
مَنْفَذِ غَيْرِ آدَمِيٍّ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ ، وَذَرَقِ طَيْرٍ ، وَمَا عَلَى فَمِهِ ، وَرَوِثٍ  
مَا نَشُوهُ مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ بَيْنَ أَوْزَاقِ شَجَرِ النَّارِ جِيلِ اللَّيْلِ تُسْتَرُّ بِهَا الْبُيُوتُ عَنْ  
الْمَطَرِ حَيْثُ يَغْسُرُ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ .

قَالَ جَمْعٌ : وَكَذَا مَا تُلْقِيهِ الْفِيرَانُ مِنَ الرُّوْثِ فِي حِيَاضِ الْأَخْلِيَةِ إِذَا  
عَمَّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ بَحْثُ الْفِرَارِيِّ . وَشَرُطُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَاءِ  
أَنْ لَا يُعَيَّرَ . اهـ .

وَالزَّبَادُ طَاهِرٌ .

وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ شَعْرِهِ ، كَالثَّلَاثِ ، كَذَا أَطْلَقُوهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنُوا أَنَّ  
الْمُرَادَ الْقَلِيلُ فِي الْمَأْخُودِ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوْ فِي الْإِنَاءِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهُّ الْأَوَّلُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ جَامِدًا ، لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِيهِ  
بِمَحَلِّ النِّجَاسَةِ فَقَطْ ، فَإِنْ كَثُرَتْ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَمْ يُعْفَ عَنْهُ ، وَإِلَّا عُفِيَ  
بِخِلَافِ الْمَنَاعِ ، فَإِنَّ جَمِيعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

فَإِنْ قَلَّ الشَّعْرُ فِيهِ عُفِيَ عَنْهُ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا نَظَرَ لِلْمَأْخُودِ حِينَئِذٍ .

وَنَقَلَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَاعْتَمَدَهُ : إِنَّهُ يُعْفَى عَنْ جِرَّةِ  
الْبَعِيرِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا يَنْجَسُ مَا شَرِبَ مِنْهُ .



وَكَمِيَّتَةٍ غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ،

وَالْحَقُّ بِهِ فَمَ مَا يَجْتَرُّ مِنْ وَلَدِ الْبَقَرَةِ وَالضَّأْنِ إِذَا التَّقَمَّ أَخْلَافَ أُمِّهِ .  
وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : يُعْقَى عَمَّا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ أَقْوَاهِ الصَّبْيَانِ مَعَ  
تَحَقُّقِ نَجَاسَتِهَا .

وَالْحَقُّ غَيْرُهُ بِهِمْ أَقْوَاهُ الْمَجَانِينِ ، وَجَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ .  
وَكَمِيَّتَةٍ وَلَوْ نَحْوُ ذُبَابٍ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، خِلَافًا لِلْفَقَّالِ وَمَنْ تَبِعَهُ  
فِي قَوْلِهِ بَطْهَارَتِهِ لَعَدِمَ الدِّمَ الْمُتَعَقِّينَ ، كَمَا لِكَ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، فَالْمِيَّتَةُ نَجِسَةٌ  
وَإِنْ لَمْ يَسِلْ دُمُّهَا ، وَكَذَا شَعْرُهَا وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ؛  
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَسَمٌ .

وَأَفْتَى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْفَلَانِيُّ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ إِذَا حَمَلَ الْمُصَلِّي  
مِيَّتَةً ذُبَابٍ إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ يَشُقُّ الْأَخْتِرَازُ عَنْهُ .

غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ، لِحِلِّ تَنَاوُلِ الْأَخِيرَيْنِ ، وَأَمَّا الْأَدَمِيُّ فَلِقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [ ١٧ سورة الإسراء / الآية : ٧٠ ] وَفَضِيَّتُهُ  
الْتَّكْرِيمِ أَنْ لَا يُحَكِّمَ بِنَجَاسَتِهِمْ بِالْمَوْتِ .

وَعَيْرُ صَيْدٍ لَمْ تُدْرِكْ ذِكَاثُهُ .

وَجَنِينٍ مُدْكَاةٍ مَاتَ بِذِكَاثِهَا .

وَيَحِلُّ أَكْلُ دُودٍ مَأْكُولٍ مَعَهُ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَحْوِ الْفَمِ مِنْهُ .

وَنَقَلَ فِي « الْجَوَاهِرِ » عَنِ الْأَصْحَابِ : لَا يَجُوزُ أَكْلُ سَمَكٍ مُلَحٍّ وَلَمْ

وَكُمُسْكِرٍ مَائِعٍ ،

يُنَزَّعُ مَا فِي جَوْفِهِ ، أَيِ : مِنَ الْمُسْتَقْدَرَاتِ .

وَوَظَاهِرُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَبِيرِهِ وَصَغِيرِهِ ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّيْخَانِ جَوَازَ أَكْلِ  
الصَّغِيرِ مَعَ مَا فِي جَوْفِهِ لِعُسْرِ تَنْقِيَةِ مَا فِيهِ .

وَكُمُسْكِرٍ ، أَيِ : صَالِحٍ لِلإِسْكَارِ ، فَدَخَلَتِ الْقَطْرَةُ مِنَ الْمُسْكِرِ .  
مَائِعٍ ، كَخَمِرٍ ، وَهِيَ : الَّتِي تَخَذُ مِنَ الْعَنْبِ ؛ وَنَبِيذٍ ، وَهُوَ : الَّتِي تَخَذُ  
مِنْ غَيْرِهِ .

وَوَخَّرَجَ بِالمَائِعِ نَحْوَ البُنْجِ وَالْحَشِيشِ .

وَتَطْهَرُ خَمْرٌ تَحَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ مُصَاحَبَةٍ عَيْنٍ أَجَنِبِيَّةٍ لَهَا ، وَإِنْ لَمْ  
تُؤَثَّرْ فِي التَّخْلِيلِ ، كَحَصَاةٍ ، وَيَتْبَعُهَا فِي الطَّهَارَةِ الدُّدُّ ، وَإِنْ تَشَرَّبَ  
مِنْهَا ، أَوْ غَلَّتْ فِيهِ وَارْتَفَعَتْ بِسَبَبِ الْغَلْيَانِ ، ثُمَّ نَزَلَتْ ، أَمَّا إِذَا ارْتَفَعَتْ  
بِلَا غَلْيَانٍ ، بَلْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ، فَلَا تَطْهَرُ ، وَإِنْ غُمِرَ الْمُزْتَفِعُ قَبْلَ جَفَافِهِ أَوْ  
بَعْدَهُ بِخَمَرٍ أُخْرَى عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا .

وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ زِيَادٍ أَنَّهَا تَطْهَرُ إِنْ  
غُمِرَ الْمُزْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ لَا بَعْدَهُ .

ثُمَّ قَالَ : لَوْ صُبَّ خَمْرٌ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ أُخْرِجَتْ مِنْهُ وَصَبَّ فِيهِ خَمْرٌ أُخْرَى  
بَعْدَ جَفَافِ الْإِنَاءِ وَقَبْلَ غَسْلِهِ لَمْ تَطْهَرُ إِذَا تَحَلَّلَتْ بَعْدَ نَقْلِهَا مِنْهُ فِي إِنَاءٍ  
آخَرَ . أَنْتَهَى .

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْخَمْرِ خَلًّا الْخُمُوضَةُ فِي طَعْمِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ

وَكَكْلَبٍ وَخِنْزِيرٍ .

نِهَائِيَةُ الْحُمُوضَةِ ، وَإِنْ قَذَفَتْ بِالزَّرْبِ .

وَيَطْهَرُ جِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ بِأَنْدِباغِ نَقَاهُ ، بِحَيْثُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ تَنْنٌ وَلَا فَسَادٌ لَوْ نَقَعَ فِي الْمَاءِ .

وَكَكْلَبٍ وَخِنْزِيرٍ ، وَفَرَعَ كُلُّ مِنْهُمَا مَعَ الْآخِرِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ، وَدُودٌ مَبْتَنِيَهُمَا طَاهِرٌ وَكَذَا نَسِجٌ عَنْكُبُوتٍ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ . وَجَزَمَ صَاحِبُ «الْعُدَّةِ» وَ«الْحَاوِي» بِنَجَاسَتِهِ .

وَمَا يَخْرُجُ مِنْ جِلْدٍ نَحْوِ حَيَّةٍ فِي حَيَاتِهَا ، كَالْعَرَقِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ ، لَكِنْ قَالَ شَيْخُنَا : فِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجِسٌ ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مُتَجَسِّدٌ مُتَفَصِّلٌ مِنْ حَيٍّ ، فَهُوَ كَمَيْتِهِ .

وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ نَزَا كَلْبٌ أَوْ خِنْزِيرٌ عَلَى آدَمِيَّةٍ ، فَوَلَدَتْ آدَمِيًّا ، كَانَ الْوَلَدُ نَجِسًا<sup>(١)</sup> ؛ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مُكَلَّفٌ بِالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا .

وظَاهِرٌ أَنَّهُ يُعْفَى عَمَّا يُضْطَرُّ إِلَى مُلَامَسَتِهِ .

وَأَنَّهُ تَجُوزُ إِمَامَتُهُ ، إِذْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ وَدُخُولُهُ الْمَسْجِدَ حَيْثُ لَا رُطُوبَةٌ ، لِلْجَمَاعَةِ وَنَحْوِهَا . اهـ .

وَيَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِعَيْنِيَّةٍ بِغَسْلِ مُزِيلٍ لِصِفَاتِهَا مِنْ طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَرِيحٍ ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ ، وَلَوْ مِنْ مُعَلِّظٍ ، فَإِنْ بَقِيَ مَعًا لَمْ يَطْهَرْ .

(١) قَالَ الْبُخَيْرِيُّ ٩٨/١ : وَالْمَعْتَمِدُ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ [الْوَالِدُ وَالْإِبْنُ] أَنَّهُ طَاهِرٌ ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ،

وَيَعْمَلُ النَّاسَ ، وَلَوْ رُطْبًا . «إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ» .

وَمُتَنَجِّسٌ بِحُكْمِيَّةٍ ، كَبُولٍ جَفَّ وَلَمْ يُدْرِكْ لَهُ صِفَةً ، بِجَزْيِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مَرَّةً ؛ وَإِنْ كَانَ حَبًّا أَوْ لَحْمًا طُبِخَ بِنَجَسٍ ، أَوْ ثَوْبًا صُبِغَ بِنَجَسٍ ، فَيَطْهَرُ بِاطْنِهَا بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهَا ، كَسَيْفِ سُقْيٍ وَهُوَ مُحَمَّى بِنَجَسٍ .

وَيُشْتَرَطُ فِي طَهْرِ الْمَحَلِّ وَرُودُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ ، فَإِنْ وَرَدَ مُتَنَجِّسٌ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ لَا كَثِيرٍ تَنَجَّسَ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَلَا يَطْهَرُ غَيْرُهُ ، وَفَارَقَ الْوَارِدُ غَيْرَهُ بِقُوَّتِهِ ، لِكُونِهِ عَامِلًا ؛ فَلَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ كَفَى أَخْذُ الْمَاءِ بِيَدِهِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُغْلِهَا عَلَيْهِ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا . وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ ، كَصَبِّ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَإِدَارَتِهِ بِجَوَانِبِهِ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِ فَمِهِ حَتَّى بِالْعَرَاغَةِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ أَصَابَ الْأَرْضَ نَحْوُ بَوْلٍ وَجَفَّ ، فَصَبَّ عَلَى مَوْضِعِهِ مَاءٌ فَعَمَرَهُ طَهَّرَ وَلَوْ لَمْ يَنْضُبْ ، أَيْ : يَغُورُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْأَرْضُ صَلْبَةً أَمْ رَخْوَةً . وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ لَمْ تَتَشَرَّبْ مَا تَنَجَّسَتْ بِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ الْعَيْنِ قَبْلَ صَبِّ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي إِنَاءٍ ، وَلَوْ كَانَتْ اللَّجَاسَةُ جَامِدَةً فَتَفَتَّتَتْ وَاخْتَلَطَتْ بِالْتُّرَابِ لَمْ يَطْهَرْ ، كَالْمُخْتَلِطِ بِنَحْوِ صَدِيدٍ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ جَمِيعِ التُّرَابِ الْمُخْتَلِطِ بِهَا .

وَأَقْتَى بَعْضُهُمْ فِي مُصْحَفٍ تَنَجَّسَ بِغَيْرِ مَغْفُوٍّ عَنْهُ بِوُجُوبِ غَسْلِهِ ،

وَإِنْ أَذَى إِلَى تَلَفِهِ ، وَإِنْ كَانَ لِيَسِيمِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَعَيَّنُ فَرَضُهُ فِيمَا إِذَا مَسَّتِ النَّجَاسَةُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ،  
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي نَحْوِ الْجِلْدِ أَوْ الْحَوَاشِي .

\* \* \*

فِرْعُ : غُسَالَةُ الْمُتَنَجِّسِ ، وَلَوْ مَعْفُوءًا عَنْهَا ، كَدَمٍ قَلِيلٍ ، إِنْ أَنْفَصَلَتْ  
وَقَدْ زَالَتْ أَلْعَيْنُ وَصِفَاتُهَا وَلَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَمْ يَرُدَّ وَزَنْهَا بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَأْخُذُهُ  
الْثُوبُ مِنَ الْمَاءِ وَالْمَاءِ مِنَ الْوَسَخِ وَقَدْ طَهَّرَ الْمَحَلَّ طَاهِرَةً ، قَالَ شَيْخُنَا :  
وَيُظْهِرُ الْاِكْتِفَاءُ فِيهِمَا بِالظَّنِّ .

\* \* \*

فِرْعُ : إِذَا وَقَعَ فِي طَعَامٍ جَامِدٍ ، كَسَمْنٍ ، فَأَرَهُ مَثَلًا ، فَمَاتَتْ ، أُلْقِيَتْ  
وَمَا حَوْلَهَا مِمَّا مَاسَهَا فَقَطُّ ، وَالْبَاقِي طَاهِرٌ ، وَالْجَامِدُ هُوَ الَّذِي إِذَا غُرِفَ  
مِنْهُ لَا يَتَرَادُّ عَلَى قُرْبٍ .

\* \* \*

فِرْعُ [ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ غَسْلِ النَّجَاسَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْمُعْلَظَةِ ] : إِذَا تَنَجَّسَ  
مَاءُ الْبَيْرِ الْقَلِيلُ بِمُلَاقَاةِ نَجَسٍ لَمْ يَظْهَرْ بِالزَّرْحِ ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُتَزَحَّ لِيَكْثُرَ  
الْمَاءُ بِنَيْعٍ أَوْ صَبَّ مَاءٍ فِيهِ ، أَوْ الْكَثِيرُ يَتَغَيَّرُ بِهِ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّا بِزَوَالِهِ ، فَإِنْ بَقِيَ  
فِيهِ نَجَاسَةٌ ، كَشَعْرِ فَأَرَةٍ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَطَهُورٌ تَعَدَّرَ اسْتِعْمَالُهُ<sup>(١)</sup> ، إِذْ

(١) بِالِاغْتِرَافِ مِنْهُ مِنْ دَلْوٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَهُوَ لَا يَنَافِي أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِ الْإِغْتِرَافِ ،  
كَالْغَطْسِ . عَصَامُ .

وَيُعْفَى عَنْ دَمٍ نَحْوِ بُرْغُوثٍ

لَا يَخْلُو مِنْهُ دَلْوٌ ، فَلْيُنْزَحْ كُلُّهُ ، فَإِنْ اغْتَرَفَ قَبْلَ التَّنْزِجِ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ فِيمَا  
اغْتَرَفَهُ شَعْرًا لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ ظَنَّهُ عَمَلًا بِتَقْدِيمِ الْأَصْلِ عَلَى الظَّاهِرِ .

وَلَا يَظْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِنَحْوِ كَلْبٍ إِلَّا بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ، وَلَوْ  
بِمَرَّاتٍ فَمَزِيلُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ تَيَمَّمُ مَمْرُوجٍ بِالْمَاءِ ، بِأَنْ  
يُكَدَّرَ الْمَاءُ حَتَّى يَظْهَرَ أَثَرُهُ فِيهِ ، وَيَصِلَ بِوَاسِطَتِهِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَحَلِّ  
الْمُتَنَجِّسِ ؛ وَيَكْفِي فِي الرَّائِدِ تَحْرِيكُهُ سَبْعًا .

قَالَ شَيْخُنَا : يَظْهَرُ أَنَّ الدَّهَابَ مَرَّةً وَالْعُودَ أُخْرَى ، وَفِي الْجَارِي  
مُرُورُ سَبْعِ جَرِيَّاتٍ ؛ وَلَا تَتَرَبَّعُ فِي أَرْضٍ تُرَابِيَّةٍ .

\* \* \*

فِرْعٌ : لَوْ مَسَّ كَلْبًا دَاخِلَ مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ تَنْجُسْ يَدُهُ<sup>(١)</sup> ، وَلَوْ رَفَعَ كَلْبٌ  
رَأْسَهُ مِنْ مَاءٍ وَفَمُهُ مُتَرْطَبٌ ، وَلَمْ يَعْلَمْ مُمَاسَّتَهُ لَهُ ، لَمْ يَنْجُسْ .  
قَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ : الْكَلْبُ طَاهِرٌ ، وَلَا يَنْجُسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ بِوُلُوغِهِ ،  
وَإِنَّمَا يَجِبُ غَسْلُ الْإِنَاءِ بِوُلُوغِهِ تَعَبُّدًا .

\* \* \*

وَيُعْفَى عَنْ دَمٍ نَحْوِ بُرْغُوثٍ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً ، كَبَعُوضٍ ، وَقَمَلٍ

(١) قَالَ الْبُجَيْرِيُّ : وَيَنْبَغِي تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا عَدَّ الْمَاءُ حَائِلًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَبِضَ بِيَدِهِ عَلَى نَحْوِ  
رَجُلٍ الْكَلْبُ دَاخِلَ الْمَاءِ قَبْضًا شَدِيدًا بَحِثَ لَا يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَاءٌ ، فَلَا يَنْجَسُهُ إِلَّا التَّنَجِّيسُ .  
انتهى . « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » .

وَدُمِّلَ وَإِنْ كَثُرَ بَغْيِرُ فِعْلِهِ وَقَلِيلُ غَيْرِهِ ، وَحَيْضٌ ، وَرُعَافٌ ،

لَا عَنْ جِلْدِهِ .

وَدَمَ نَحْوُ دُمِّلَ ، كَبْتَرَةٌ ، وَجُرْحٌ ، وَعَنْ قَيْحِهِ وَصَدِيدِهِ وَإِنْ كَثُرَ الدَّمُ فِيهِمَا وَانْتَشَرَ بِعَرَقٍ ، أَوْ فَحُشَ الْأَوَّلُ بِحَيْثُ طَبَقَ الثَّوْبُ ، عَلَى الثَّقُولِ الْمُعْتَمَدَةِ .

بَغْيِرُ فِعْلِهِ ، فَإِنْ كَثُرَ بِفِعْلِهِ قَصْدًا ، كَانَ قَتَلَ نَحْوُ بُزْغُوثٍ فِي ثَوْبِهِ ، أَوْ عَصَرَ نَحْوُ دُمِّلَ ، أَوْ حَلَّ ثَوْبًا فِيهِ دَمٌ بِرَاغِيَتْ مَثَلًا وَصَلَّى فِيهِ ، أَوْ فَرَسَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، أَوْ زَادَ عَلَى مَلْبُوسِهِ لَا لِغَرَضٍ ، كَتَجَمَّلَ ؛ فَلَا يُعْفَى إِلَّا عَنْ الْقَلِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، كَمَا فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْمَجْمُوعِ» .

وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ «الرَّوَضَةِ» الْعَفْوَ عَنْ كَثِيرِ دَمٍ نَحْوِ الدَّمِّلِ وَإِنْ عَصَرَ ، وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الْقَيْبِ وَالْأَذْرَعِيُّ ، وَمَحَلُّ الْعَفْوِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ ؛ لَا لِنَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ ، فَيَنْجُسُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا أَثَرَ لِمُلَاقَاةِ الْبَدَنِ لَهُ رَطْبًا .

وَلَا يُكَلِّفُ تَنْشِيفُ الْبَدَنِ لِعُسْرِهِ .

وَعَنْ قَلِيلِ نَحْوِ دَمَ غَيْرِهِ ، أَيِ : أَجَنَّبِيَّ غَيْرَ مُغَلِّظٍ ، بِخِلَافِ كَثِيرِهِ . وَمِنْهُ - كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ - دَمٌ أَنْفَصَلَ مِنْ بَدَنِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ .

وَعَنْ قَلِيلِ نَحْوِ دَمِ حَيْضٍ وَرُعَافٍ ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» .

وَيُقَاسُ بِهِمَا دَمٌ سَائِرِ الْمَنَافِذِ إِلَّا الْخَارِجَ مِنْ مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ ، كَمَحَلِّ الْغَائِطِ .

وَالْمَرْجِعُ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ الْعُرْفُ ، وَمَا شَكَّ فِي كَثَرَتِهِ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ .

وَلَوْ تَفَرَّقَ النَّجَسُ فِي مَحَالٍّ ، وَلَوْ جُمِعَ كَثُرٌ ، كَانَ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ  
عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ وَالْكَثِيرِ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَالْغَرَالِي وَغَيْرِهِمَا ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ .  
وَيُعْفَى عَنْ دَمِ نَحْوِ فَصِيدٍ وَحَجَمٍ بِمَحَلِّهِمَا ، وَإِنْ كَثُرَ .  
وَتَصِيحُ صَلَاةٍ مَنْ أَدْمَى لِنَتْنِهِ قَبْلَ غَسْلِ أَلْفَمٍ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ رِيْقَهُ فِيهَا ، لِأَنَّ  
دَمَ اللَّثَةِ مَغْفُورٌ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّيْقِ .

وَلَوْ رَعَفَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَدَامَ ، فَإِنْ رَجَى انْقِطَاعَهُ وَالْوَقْتُ مُتَّسِعٌ  
اِنْتَظَرَهُ ، وَإِلَّا تَحَفَّظَ ، كَالسَّلِسِ ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اِنْتَظَارَهُ وَإِنْ خَرَجَ  
الْوَقْتُ . كَمَا تُؤَخَّرُ لِعَسْلِ ثَوْبِهِ الْمُتَنَجِّسِ ، وَإِنْ خَرَجَ ، وَيُفَرَّقُ بِقُدْرَةِ  
هَذَا عَلَى إِزَالَةِ النَّجَسِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَزِمَتْهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا .

وَعَنْ قَلِيلٍ طِينٍ مَحَلٌّ مُرَوَّرٍ مُتَيَقِّنٌ نَجَاسَتُهُ ، وَلَوْ بِمُغْلَظٍ لِلْمَشَقَّةِ ،  
مَا لَمْ تَبْقَ عَيْنُهَا مُتَمَيِّزَةً .

وَيُخْتَلَفُ ذَلِكَ بِالْوَقْتِ وَمَحَلِّهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ .

وَإِذَا تَعَيَّنَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَوْ مَوَاطِئُ كَلْبٍ ، فَلَا يُعْفَى  
عَنْهَا .

وَإِنْ عَمَّتِ الطَّرِيقَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَأَقْتَى شَيْخُنَا فِي طَرِيقِ لَا طِينَ بِهَا ، بَلْ فِيهَا قَذَرٌ أَلَدِمِيٌّ وَرَوْتُ  
الْكِلَابِ وَالْبَهَائِمِ ، وَقَدْ أَصَابَهَا الْمَطَرُ ، بِالْعَفْوِ عِنْدَ مَشَقَّةِ الْأَخْتِرَازِ .



وَمَحَلُّ اسْتِجْمَارِهِ ، وَوَنِيمِ ذُبَابٍ ، وَرَوْتِ خُقَاشٍ .

قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ : وَهِيَ أَنَّ مَا أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَنَجُّسُهُ لِعَلْبَةِ النَّجَاسَةِ فِي مَثَلِهِ ، فِيهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ بِقَوْلِي : الْأَصْلُ وَالطَّاهِرُ أَوْ الْغَالِبُ أَرْجَحُهُمَا أَنَّهُ طَاهِرٌ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْمُتَيَقِّنِ ، لِأَنَّهُ أَضْبَطُ مِنَ الْغَالِبِ الْمُخْتَلِفِ بِالْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ ، وَذَلِكَ كَثِيبَ خَمَارٍ وَحَائِضٍ وَصَبِيَانٍ وَأَوَانِي مُتَدَيِّنِينَ بِالنَّجَاسَةِ ، وَوَرَقٍ يَغْلِبُ نَثْرُهُ عَلَى نَجَسٍ ، وَلُعَابٍ صَبِيٍّ ، وَجُوحٍ اشْتَهَرَ عَمَلُهُ بِشَحْمِ الْخِنْزِيرِ ، وَجُبْنٍ شَامِيٍّ اشْتَهَرَ عَمَلُهُ بِإِنْفَحَةِ الْخِنْزِيرِ ؛ وَقَدْ جَاءَهُ ﷺ جُبْنَةٌ مِنْ عِنْدِهِمْ فَأَكَلَ مِنْهَا ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ ؛ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » .

\* \* \*

وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ ، وَعَنْ وَنِيمِ ذُبَابٍ ، وَبَوْلِ وَرَوْتِ خُقَاشٍ فِي الْمَكَانِ ، وَكَذَا الْثُوبِ وَالْبَدَنِ ، وَإِنْ كَثُرَتْ لِعُسْرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهَا ، وَيُعْفَى عَمَّا جَفَّ مِنْ ذَرَقِ سَائِرِ الطُّيُورِ فِي الْمَكَانِ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ . وَقَضِيَّةُ كَلَامِ « الْمَجْمُوعِ » الْعَفْوُ عَنْهُ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ أَيْضًا <sup>(١)</sup> .

وَلَا يُعْفَى عَنْ بَغْرِ الْفَأْرِ ، وَلَوْ يَابَسَ عَلَى الْأَوْجِهِ ، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ كَبْغُضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْعَفْوِ عَنْهُ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ ، كَعُمُومِهَا فِي ذَرَقِ الطُّيُورِ <sup>(٢)</sup> .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله تعالى عن هذا الحكم : « ضعيف » .

(٢) وهذا الحكم أيضاً ضعيف .

وَلَا تَصُحُّ صَلَاةٌ مَنْ حَمَلَ مُسْتَجِيرًا ، أَوْ حَيَوَانًا بِمَنْفَذِهِ نَجَسٌ ، أَوْ  
مَذَكَّى غُسْلٍ مَذْبُحُهُ دُونَ جَوْفِهِ ، أَوْ مَيْتًا طَاهِرًا ، كَأَدَمِيٍّ وَسَمَكٍ لَمْ يُغْسَلْ  
بَاطِنُهُ ، أَوْ بَيْضَةٌ مَذْرُوءَةٌ فِي بَاطِنِهَا ، وَلَا صَلَاةٌ قَابِضٍ طَرَفٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ ،  
وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ رَأَى مَنْ يُرِيدُ صَلَاةً وَيُثَوِّبُهُ نَجَسٌ غَيْرُ مَعْفُوٍّ عَنْهُ ، لَزِمَهُ  
إِعْلَامُهُ ، وَكَذَا يَلْزِمُهُ تَعْلِيمُ مَنْ رَأَاهُ يُخِلُّ بِوَاجِبِ عِبَادَةٍ فِي رَأْيٍ مُقْلَدِهِ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْأَسْتِنْجَاءِ وَأَدَابِ دُخُولِ الْخَلَاءِ ] : يَجِبُ  
الْأَسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مُلَوِّثٍ بِمَاءٍ ، وَيَكْفِي فِيهِ غَلْبَةُ ظَنِّ زَوَالِ  
النَّجَاسَةِ ، وَلَا يُسْنُّ حِينَئِذٍ شَمُّ يَدَيْهِ ، وَيَنْبَغِي الْأَسْتِرْخَاءُ لئَلَّا يَبْقَى أَثَرُهَا فِي  
تَضَاعِيفِ شَرَجِ الْفِقْعَةِ ، أَوْ بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ تَعْمُ الْمَحَلَّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعَ  
تَنْفِيَةِ بَجَامِدٍ قَالِعٍ .

وَيُنْدَبُ لِدَاخِلِ الْخَلَاءِ أَنْ يُقَدَّمَ يَسَارُهُ ، وَيَمِينُهُ لِانْصِرَافِهِ ، بِعَكْسِ  
الْمَسْجِدِ ؛ وَيُنْخَى مَا عَلَيْهِ مُعَظَّمٌ ، مِنْ قُرْآنٍ وَأَسْمِ نَبِيٍّ أَوْ مَلَكٍ ، وَلَوْ  
مُشْتَرَكًا كَعَزِيرٍ وَأَحْمَدٍ إِنْ قُصِدَ بِهِ مُعَظَّمٌ ، وَيَسْكُتُ حَالُ خُرُوجِ خَارِجٍ ،  
وَلَوْ عَنْ غَيْرِ ذِكْرِ ، وَفِي غَيْرِ حَالِ الْخُرُوجِ عَنْ ذِكْرِ ؛ وَيَبْتَعُدُ ، وَيَسْتَتِرُ .

وَأَنْ لَا يَقْضِيَ حَاجَتَهُ فِي مَاءٍ مُبَاحٍ رَاكِدٍ مَا لَمْ يَسْتَبْجِرْ ، وَمُتَحَدِّثٍ  
غَيْرِ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ ، وَطَرِيقٍ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ التَّغَوُّطُ فِيهَا ؛ وَتَحْتَ مُثْمِرٍ  
يَمْلِكُهُ ، أَوْ مَمْلُوكٍ عَلِمَ رِضَا مَالِكِهِ ، وَإِلَّا حَرَمٌ ، وَلَا يَسْتَقْبَلُ عَيْنَ

وَنَالِثُهَا : سَتَرُ رَجُلٍ وَأَمَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ،

الْقَبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ، وَيَحْرُمَانِ فِي غَيْرِ الْمَعَدِّ ، وَحَيْثُ لَا سَاتِرَ فَلَوْ اسْتَقْبَلَهَا بِصَدْرِهِ وَحَوْلَ فَرْجِهِ عَنْهَا ثُمَّ بَالَ لَمْ يَضُرَّ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ .

وَلَا يَسْتَاكُ ، وَلَا يَبْزُقُ فِي بَوْلِهِ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » [ البخاري ، رقم : ١٤٢ ؛ مسلم ، رقم : ٣٧٥ ] وَالْخُرُوجِ : « غُفْرَانُكَ ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي » وَبَعْدَ الْأَسْتِنْجَاءِ : « اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ التَّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ » [ قال الحافظ العراقي في « تخریج أحادیث الإحياء » : هكذا وقع في نسخ « الإحياء » ، عن أبي سعيد ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أُمِّ مَعْبِدٍ ، وكذا رواه الخطيب في « التاريخ » دون قوله : « وفرجي من الزنا » ، وزاد : « وعلمي من الرِّياء ، وعيني من الخيانة » وإسناده ضعيف . انتهى ] .

قَالَ الْبَغَوِيُّ : لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْأَسْتِنْجَاءِ هَلْ غَسَلَ ذَكَرَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ إِعَادَتُهُ .

\* \* \*

وَنَالِثُهَا : سَتَرُ رَجُلٍ وَلَوْ صَبِيًّا ، وَأَمَةٍ وَلَوْ مُكَاتَبَةً وَأُمًّا وَلَدٍ ، مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، لَهُمَا ، وَلَوْ خَالِيًّا فِي ظُلْمَةٍ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ » أَيُّ : بِالْبَلْعِ « إِلَّا بِخِمَارٍ » . [ الترمذي ، رقم : ٢٧٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٦٤١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٦٥٥ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٢٤٦٤١ ، ٢٥٣٠٥ ، ٢٥٦٩٤ ] .

وَيَجِبُ سَتَرُ جُزْءٍ مِنْهُمَا لِيَتَحَقَّقَ بِهِ سَتَرُ الْعَوْرَةِ .

وَحُرَّةٌ غَيْرَ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ ، بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنًا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ .

وَسَرُّ حُرَّةٍ وَلَوْ صَغِيرَةً غَيْرَ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ ، ظَهَرُهُمَا وَبَطْنُهُمَا إِلَى الْكُوعَيْنِ .

بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنًا ، أَيِ : لَوْنِ الْبَشَرَةِ فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ ، كَذَا ضَبَطَهُ بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَجِيلٍ .

وَيَكْفِي مَا يَخْكِي لِحَجْمِ الْأَعْضَاءِ ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى .

وَيَجِبُ السَّرُّ مِنَ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبِ لَا مِنَ الْأَسْفَلِ إِنْ قَدَرَ ، أَيِ : كُلٌّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ عَلَيْهِ ، أَيِ : السَّرُّ ؛ أَمَّا الْعَاجِزُ عَمَّا يَسَرُّ الْعَوْرَةَ فَيُصَلِّي وَجُوبًا عَارِيًا بِلَا إِعَادَةٍ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ سَاتِرٍ مُتَنَجِّسٍ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ ، لَا مَنْ أَمَكْنَهُ تَطْهِيرُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى سَاتِرِ بَعْضِ الْعَوْرَةِ لَزِمَهُ السَّرُّ بِمَا وَجَدَ ، وَقَدَّمَ السَّوَاتِينَ فَالْقَبْلُ فَالْذُبُرُ ؛ وَلَا يُصَلِّي عَارِيًا مَعَ وُجُودِ حَرِيرٍ بَلَّ لَا بِسَاءَ لَهُ ، لِأَنَّهُ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ وَيَلْزَمُ التَّطْيِينُ لَوْ عَدِمَ الثَّوبُ أَوْ نَحْوُهُ ، وَيَجُوزُ لِمُكْتَسِبِ اقْتِدَاءِ بَعَارٍ ، وَلَيْسَ لِلْعَارِيِ غَضَبُ الثَّوبِ .

وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَيَرْتَدِي وَيَتَعَمَّمُ وَيَتَقَمَّصَ وَيَتَطَيَّنَسَ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ فَقَطْ لَبَسَ أَحَدَهُمَا وَأَرْتَدَى بِالْآخَرِ إِنْ كَانَ ثَمَّ سُرَّةٌ ، وَإِلَّا جَعَلَهُ مُصَلِّي كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَجِبُ هَذَا السَّرُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا ، وَلَوْ بِثَوْبٍ نَجِسٍ أَوْ

وَرَابِعُهَا: مَعْرِفَةُ دُخُولِ وَقْتِ . فَوَقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالٍ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ غَيْرِ ظِلِّ اسْتِواءٍ ، فَعَصْرِ إِلَى غُرُوبٍ ، فَمَغْرِبٍ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، فَعِشَاءٍ إِلَى فَجْرِ صَادِقٍ ، فَصُبْحٍ

حَرِيرٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ حَتَّى فِي الْخُلُوةِ ، لَكِنَّ الْأَوَاجِبَ فِيهَا سَتَرُ سَوَآتِي الرَّجُلِ وَمَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةٍ غَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ كَشْفُهَا فِي الْخُلُوةِ ، وَلَوْ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَذْنَى غَرَضٍ كَتَبْرِيْدٍ وَصِيَانَةِ ثَوْبٍ مِنَ الدَّنَسِ وَالْغُبَارِ عِنْدَ كُنُسِ الْبَيْتِ وَكَغَسْلِ .

\* \* \*

وَرَابِعُهَا: مَعْرِفَةُ دُخُولِ وَقْتِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا ، فَمَنْ صَلَّى بِدُونِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْوَقْتِ ، لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَطْ .

فَوَقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالٍ لِلشَّمْسِ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ غَيْرِ ظِلِّ اسْتِواءٍ ، أَيِ : الظِّلُّ الْمَوْجُودُ عِنْدَهُ إِنْ وُجِدَ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ .

فَدَوَقْتُ عَصْرِ مِنْ آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى غُرُوبِ جَمِيعِ قُرُصِ شَمْسٍ ، فَدَوَقْتُ مَغْرِبٍ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، فَدَوَقْتُ عِشَاءٍ مِنَ مَغِيبِ الشَّفَقِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَنْبَغِي نَذْبُ تَأْخِيرِهَا لِزَوَالِ الْأَصْفَرِ وَالْأَبْيَضِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ .

وَيَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ صَادِقٍ ، فَدَوَقْتُ صُبْحٍ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ

## إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

لَا الْكَاذِبِ إِلَى طُلُوعِ بَعْضِ الشَّمْسِ .

وَالْعَصْرُ هِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ بِهِ ، فَهِيَ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ ، وَيَلِيهَا الصُّبْحُ ، ثُمَّ الْعِشَاءُ ، ثُمَّ الظُّهْرُ ، ثُمَّ الْمَغْرِبُ ؛ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ .

وَإِنَّمَا فَضَّلُوا جَمَاعَةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ لِأَنَّهَا فِيهِمَا أَشَقُّ .

قال الرَّافِعِيُّ : كَانَتْ الصُّبْحُ صَلَاةَ آدَمَ ، وَالظُّهْرُ صَلَاةَ دَاوُدَ ، وَالْعَصْرُ صَلَاةَ سُلَيْمَانَ ، وَالْمَغْرِبُ صَلَاةَ يَعْقُوبَ ، وَالْعِشَاءُ صَلَاةَ يُونُسَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . اهـ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَجُوبًا مُوسَّعًا ، فَلَهُ التَّأْخِيرُ عَنْ أَوَّلِهِ إِلَى وَقْتٍ يَسَعُهَا بِشَرْطِ أَنْ يَغْزِمَ عَلَى فِعْلِهَا فِيهِ ، وَلَوْ أَذْرَكَ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً لَا دُونَهَا فَالْكُلُّ آدَاءٌ ، وَإِلَّا فَقَضَاءٌ .

وَيَأْتِي بِإِخْرَاجِ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ ، وَإِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً ، نَعَمْ لَوْ شَرَعَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُهَا جازَ لَهُ بِلَا كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَطَوَّلَهَا بِالْقِرَاءَةِ أَوْ الذِّكْرِ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ، وَإِنْ لَمْ يَوْقِعْ مِنْهَا رَكْعَةً فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَسَعُهَا ، أَوْ كَانَتْ جُمُعَةً ، لَمْ يَجْزِ الْمُدُّ .

وَلَا يَسُنُّ الْإِفْصَارُ عَلَى أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لِإِذْرَاكِ كُلِّهَا فِي الْوَقْتِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يُنْدَبُ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ ، وَلَوْ عِشَاءً ، لِأَوَّلِ وَقْتِهَا ؛ لِخَبَرِ : « أَفْضَلُ

الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » ، [البخاري، رقم : ٥٣٧ ؛ مسلم، رقم : ٨٥] .

وَتَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِهِ لِتَيَقُّنِ جَمَاعَةِ أَثْنَاءَهُ ، وَإِنْ فَحُشَ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَصُقِ  
الْوَقْتُ ، وَلِظَنِّهَا إِذَا لَمْ يَفْحُشْ عُرْفًا لَا لِسْكَ فِيهَا مُطْلَقًا .

وَالْجَمَاعَةُ الْقَلِيلَةُ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنْ الْكَثِيرَةِ آخِرُهُ ، وَيُؤَخَّرُ  
الْمُحْرِمُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَجُوبًا لِأَجْلِ خَوْفِ فَوَاتِ حُجِّ بَقَوَاتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ  
لَوْ صَلَّاهَا مُتَمَكِّنًا ، لِأَنَّ قَضَاءَهُ صَعْبٌ ، وَالصَّلَاةُ تُؤَخَّرُ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ مِنْ  
مَشَقَّتِهِ ، وَلَا يُصَلِّيُهَا صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَيُؤَخَّرُ أَيْضًا وَجُوبًا مَنْ رَأَى  
نَحْوَ غَرِيقٍ أَوْ أَسِيرٍ لَوْ أَنْقَذَهُ خَرَجَ الْوَقْتُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يُكْرَهُ الْتَوُّمُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَ فِعْلِهَا حَيْثُ ظَنَّ  
الْأَسْتِيقَاطَ قَبْلَ ضَيْقِهِ لِعَادَةِ أَوْ لِإِيقَاطِ غَيْرِهِ لَهُ ، وَإِلَّا حَرَّمَ التَّوُّمُ الَّذِي لَمْ  
يَغْلُبْ فِي الْوَقْتِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يُكْرَهُ تَخْرِيمًا صَلَاةً لَا سَبَبَ لَهَا ، كَالْتَّفُلِّ الْمُطْلَقِ ، وَمِنْهُ  
صَلَاةُ التَّسَابِيحِ ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ ، كَرَكْعَتَيِ اسْتِخَارَةٍ وَإِحْرَامٍ ؛ بَعْدَ  
أَدَاءِ صُبْحٍ حَتَّى تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ ، وَعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَعِنْدَ اسْتِثْوَاءِ  
غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؛ لَا مَالَهُ سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ ، كَرَكْعَتَيِ وُضُوءٍ ، وَطَوَافٍ ،  
وَتَحِيَّةٍ ، وَكُسُوفٍ ، وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ ، أَوْ عَلَى غَائِبٍ ، وَإِعَادَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ ،  
وَلَوْ إِمَامًا ، وَكَفَائَتِهِ أَوْ نَفْلٍ لَمْ يَقْصِدْ تَأْخِيرَهَا لِلْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ لِبَقْضِهَا  
فِيهِ ، أَوْ يُدَاوِمَ عَلَيْهِ ، فَلَوْ تَحَرَّى إِيقَاعَ صَلَاةٍ غَيْرِ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ فِي الْوَقْتِ

وَحَامِسُهَا : اُسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي شِدَّةِ خَوْفٍ وَنَفْلِ سَفَرٍ مُبَاحٍ .  
وَعَلَى مَا شِئِ اِتِّمَامَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَأُسْتَقْبَالَ فِيهِمَا وَفِي تَحْرُمٍ .

اَلْمَكْرُوهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا ، فَتَحْرُمُ مُطْلَقًا ، وَلَا تَتَعَقَّدُ وَلَوْ فَائِتَةً  
يَجِبُ قَضَاؤُهَا فَوْرًا ، لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ .

\* \* \*

وَحَامِسُهَا : اُسْتَقْبَالَ عَيْنِ الْقِبْلَةِ ، أَيِ : اَلْكَعْبَةِ بِالْصَّدْرِ ، فَلَا يَكْفِي  
اُسْتَقْبَالُ جِهَتِهَا خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، إِلَّا فِي حَقِّ اَلْعَاجِزِ  
عَنْهُ ، وَفِي صَلَاةٍ شِدَّةِ خَوْفٍ وَلَوْ فَرَضًا ، فَيُصَلِّي كَيْفَ اأَمْكَنَهُ : مَا شِئًا  
وَرَاكِبًا ، مُسْتَقْبِلًا أَوْ مُسْتَذْبِرًا ، كَهَارِبٍ مِنْ حَرِّقٍ وَسَيْلٍ وَسَبْعٍ وَحَيَّةٍ ، وَمِنْ  
دَائِنٍ عِنْدَ إِعْسَارٍ ، وَخَوْفٍ حَبْسٍ ؛ وَإِلَّا فِي نَفْلِ سَفَرٍ مُبَاحٍ ، لِاقْصَادِ مَحَلٍّ  
مُعَيَّنٍ ، فَيَجُوزُ االنَّفَلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا فِيهِ ، وَلَوْ قَصِيرًا .

نَعَمْ ، يُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مَقْصِدُهُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا يَسْمَعُ االنِّدَاءَ مِنْ بَلَدِهِ  
بِشُرُوطِهِ اَلْمَقَرَّرَةِ فِي اَلْجُمُعَةِ .

وَخَرَجَ بِاَلْمُبَاحِ سَفَرُ اَلْمَعْصِيَةِ ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْقِبْلَةِ فِي اَلتَّفَلُّاطِيقِ  
وَمُسَافِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ دَائِنِهِ .

وَيَجِبُ عَلَى مَا شِئِ اِتِّمَامَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ لِسَهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وَعَلَى رَاكِبٍ إِيْمَاءٍ بِهِمَا ، وَأُسْتَقْبَالَ فِيهِمَا وَفِي تَحْرُمٍ وَجُلُوسٍ بَيْنَ  
اَلسَّجْدَتَيْنِ فَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي اَلْقِيَامِ وَاَلْاَعْتِدَالِ وَاَلتَّشَهُدِ وَاَلسَّلَامِ .

وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عَنِ اُسْتَقْبَالِ صَوْبِ مَقْصِدِهِ عَامِدًا عَالِمًا مُحْتَارًا ، إِلَّا



## فَصْلٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ: ١ - نِيَّةٌ،

إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيُسْتَرْطُ تَرَكَ فِعْلٍ كَثِيرٌ ، كَعَدُوٍّ ، وَتَحْرِيكَ رَجُلٍ بِلاَ حَاجَةٍ ، وَتَرَكَ تَعَمَّدَ وَطِءَ نَجَسٍ ، وَلَوْ يَابَسًا ، وَإِنْ عَمَّ الطَّرِيقُ ، وَلَا يَضُرُّ وَطِءُ يَابِسٍ خَطَأً ، وَلَا يُكَلِّفُ مَا شِ التَّحَمُّطُ عَنْهُ .

وَيَجِبُ الاسْتِقبالُ فِي النُّفْلِ لِراكِبِ سَفِينَةٍ غَيْرِ مَلَّاحٍ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا<sup>(١)</sup> فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الْعِلْمُ بِفَرَضِيَّةِ الصَّلَاةِ ،  
فَلَوْ جَهِلَ فَرَضِيَّةَ أَصْلِ الصَّلَاةِ ، أَوْ صَلَاتَهُ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا ، لَمْ تَصِحْ ،  
كَمَا فِي « الْمَجْمُوع » وَ « الرُّوضَةِ » وَتَمَيِّزُ فُرُوضِهَا عَنْ سُنَنِهَا ، نَعَمْ إِنْ  
اعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى الْأَوْجَهِ الْكُلِّ فَرَضًا صَحَّحَتْ ، أَوْ سُنَّةً فَلَا ؛  
وَأَعْلَمُ بِكَيْفِيَّتِهَا الْآتِي بَيَانُهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

❖                      ❖                      ❖

فصل<sup>٢٩</sup> : فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ أَيْ : فُرُوضُهَا ، أَرْبَعَةٌ عَشَرَ بِجَعْلِ الطُّمَأْنِينَةِ فِي مَحَالِّهَا  
مُكْنَى وَاحِدًا .

١- أَحَدُهَا: نِيَّةٌ، وَهِيَ الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ ، لِخَبَرِ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

بِالنِّيَّاتِ » . [ البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم : ١٩٠٧ ]

(١) في نسخة: «واعلم أيضاً أنه يشترط» بدلاً من: «واعلم أنه يشترط أيضاً».

فَيَجِبُ فِيهَا قَصْدُ فِعْلِهَا، وَتَغْيِينُهَا وَلَوْ نَفْلًا، وَنِيَّةُ فَرَضٍ فِيهِ،  
كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ؛

فَيَجِبُ فِيهَا، أَي : النِّيَّةُ .

قَصْدُ فِعْلِهَا، أَي : الصَّلَاةِ، لِتَمَيِّزٍ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ .

وَتَغْيِينُهَا مِنْ ظَهْرِ أَوْ غَيْرِهِ لِتَمَيِّزٍ عَنْ غَيْرِهَا، فَلَا يَكْفِي نِيَّةُ فَرَضٍ  
الْوَقْتُ .

وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ الْمَفْعُولَةُ نَفْلًا غَيْرَ مُطْلَقٍ، كَالرَّوَاقِبِ وَالسَّنَنِ  
الْمُؤَقَّتَةِ؛ أَوْ ذَاتِ السَّبَبِ، فَيَجِبُ فِيهَا التَّغْيِينُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا يُعَيِّنُهَا،  
كَسُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبَعْدِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يُؤَخَّرِ الْقَبْلِيَّةُ، وَمِثْلُهَا كُلِّ صَلَاةٍ  
لَهَا سُنَّةٌ قَبْلَهَا وَسُنَّةٌ بَعْدَهَا، وَكَعِيدِ الْأَضْحَى أَوْ الْأَكْبَرِ، أَوْ الْفَطْرِ أَوْ  
الْأَصْغَرِ، فَلَا يَكْفِي صَلَاةُ الْعِيدِ، وَالْوُتْرِ سِوَاءِ الْوَاحِدَةِ وَالرَّائِدَةِ عَلَيْهَا،  
وَيَكْفِي نِيَّةُ الْوُتْرِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ، وَتُحْمَلُ عَلَى مَا يُرِيدُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ، وَلَا  
يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ أَوْ رَاتِبَتِهَا، وَالتَّرَاوِيحِ وَالضُّحَى، وَكَاسْتِسْقَاءِ  
وَكُسُوفِ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ .

أَمَّا التَّنْفُلُ الْمُطْلَقُ، فَلَا يَجِبُ فِيهِ تَغْيِينٌ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ،  
كَمَا فِي رَسْمَتِي التَّجِيَّةِ وَالْوُضُوءِ وَالْإِسْتِخَارَةِ، وَكَذَا صَلَاةُ الْأَوَائِنِ عَلَى  
مَا قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو زَيْدٍ وَالْعَلَّامَةُ الشُّيُوطِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي فَتَاوِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّغْيِينِ، كَالضُّحَى .

وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرَضٍ فِيهِ، أَي : فِي الْفَرَضِ، وَلَوْ كِفَايَةً أَوْ نَذْرًا، وَإِنْ  
كَانَ النَّاوِي صَبِيًّا لِتَمَيِّزٍ عَنِ التَّنْفُلِ، كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ؛ مَثَلًا، أَوْ فَرَضَ

وَسُنَّ إِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ ، وَتَعَرُّضٌ لَأَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ وَلَا سِتِّقْبَالَ وَعَدَدِ  
رَكَعَاتٍ ، وَنُطْقٌ بِمَنْوِيٍّ .  
٢ - وَتَكْبِيرٌ تَحَرُّمٌ

الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي تَشَهُدِهَا .  
وَسُنَّ فِي النَّتِيَةِ إِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا ،  
وَلَيْتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِخْلَاصِ .  
وَتَعَرُّضٌ لَأَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَلَا يَجِبُ ؛ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةُ مُمَاطِلَةٍ  
لِلْمُؤَدَّاةِ ، خِلَافاً لِمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذَرَعِيُّ ، وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْأَدَاءِ بِنَيْتَةِ الْقَضَاءِ  
وَعَكْسُهُ ، إِنْ عُذِرَ بِنَحْوِ غَيْمٍ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ قَطْعاً لِتَلَاغِيهِ .  
وَتَعَرُّضٌ لاسْتِقْبَالِ وَعَدَدِ رَكَعَاتٍ ، لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ  
التَّعَرُّضَ لَهُمَا .  
وَسُنَّ نُطْقٌ بِمَنْوِيٍّ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِإِسَاعِدِ اللِّسَانِ الْقَلْبَ ، وَخُرُوجاً مِنْ  
خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَلَوْ شَكَّ هَلْ أَتَى بِكَمَالِ النَّتِيَةِ أَوْ لَا ، أَوْ هَلْ نَوَى ظَهراً أَوْ عَصراً ، فَإِنْ  
ذَكَرَ بَعْدَ طُولِ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ إِيْتَابِهِ بِرُكْنٍ ، وَلَوْ قَوْلِيّاً ، كَالْقِرَاءَةِ ؛ بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ ، أَوْ قَبْلَهُمَا فَلَا .

٢ - وَثَانِيهَا : تَكْبِيرٌ تَحَرُّمٌ لِلْخَبَرِ الْمَتَّفَقِ عَلَيْهِ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ  
فَكَبِّرْ » ، [ البخاري ، رقم : ٧٥٧ ؛ مسلم ، رقم : ٣٩٧ ] ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ  
الْمُصَلِّيَ يَحَرِّمُ عَلَيْهِ مَا كَانَ حَلَالاً لَهُ قَبْلَهُ مِنْ مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ .

مَقْرُونًا بِهِ النَّيَّةُ ، وَيَتَعَيَّنُ : اللهُ أَكْبَرُ ،

وَجُعِلَ فَاتِحَةُ الصَّلَاةِ لِيَسْتَحْضِرَ الْمُصَلِّي مَعْنَاهُ الدَّلَالُ عَلَى عَظَمَةِ مَنْ تَهَيَّأَ لِيَخْدُمَتِهِ ، حَتَّى تَتِمَّ لَهُ الْهَيْبَةُ وَالْخُشُوعُ ، وَمِنْ ثَمَّ زِيدَ فِي تَكَرُّرِهِ لِيَدُومَ اسْتِصْحَابُ ذَنْبِكَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ .

مَقْرُونًا بِهِ ، أَيْ : بِالتَّكْبِيرِ ، النَّيَّةُ ، لِأَنَّ التَّكْبِيرَ أَوَّلُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ، فَتَجِبُ مُقَارَنَتُهَا بِهِ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ كُلُّ مُعْتَبِرٍ فِيهَا مِمَّا مَرَّ وَغَيْرُهُ ، كَالْقَصْرِ لِلْقَاصِرِ ، وَكَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي الْجُمُعَةِ ، وَالْقُدُوءَ لِمَأْمُومٍ فِي غَيْرِهَا مَعَ ابْتِدَائِهِ ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ مُسْتَضْحِبًا لِذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى الْإِرَاءِ .

وَفِي قَوْلِ صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ : يَكْفِي قَرْنُهَا بِأَوَّلِهِ ؛ وَفِي « الْمَجْمُوعِ » وَ« التَّنْقِيحِ » : الْمُخْتَارُ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا الْمُقَارَنَةُ الْعُرْفِيَّةُ عِنْدَ الْعَوَامِّ ، بِحَيْثُ يُعَدُّ مُسْتَحْضِرًا لِلصَّلَاةِ . وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : إِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ سِوَاهُ . وَصَوَّبَهُ السَّبْكِيُّ ، وَقَالَ : مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَقَعَ فِي الْوَسْوَاسِ الْمَذْمُومِ .

وَعِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ النَّيَّةِ عَلَى التَّكْبِيرِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ .

وَيَتَعَيَّنُ فِيهِ عَلَى الْقَادِرِ لَفْظُ : اللهُ أَكْبَرُ ، لِلِاتِّبَاعِ ، أَوْ اللهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَا يَكْفِي : أَكْبَرُ اللهُ ، وَلَا : اللهُ كَبِيرٌ ، أَوْ : أَعْظَمُ ، وَلَا : الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ .

وَيَضُرُّ إِخْلَالَ بِحَرْفٍ مِنْ « اللهُ أَكْبَرُ » وَزِيَادَةُ حَرْفٍ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَمَدِّ هَمْزَةٍ « اللهُ » ، وَكَأَلِفٍ بَعْدَ الْبَاءِ ، وَزِيَادَةُ وَوٍ قَبْلَ الْجَلَالَةِ ، وَتَخْلِيلُ وَوٍ سَاكِنَةٍ أَوْ مُتَحَرِّكَةٍ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، وَكَذَا زِيَادَةُ مَدٍّ أَلِفٍ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ إِلَى حَدٍّ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ ؛ وَلَا يَضُرُّ وَفَقَةُ يَسِيرَةٍ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ ،

وَيَجِبُ إِسْمَاعُهُ نَفْسَهُ كَسَائِرِ رُكْنِ قَوْلِي؛ وَسُنَّ جَزْمُ رَأْيِهِ وَرَفْعُ  
كَفِّهِ بِكَشْفِ حَدِّهِ مِنْ كِبِيَّتِهِ

وَهِيَ سَكَنَةُ التَّنَفُّسِ ، وَلَا ضَمُّ الرَّاءِ .

\* \* \*

فَرَوْعٌ : لَوْ كَبَّرَ مَرَّاتٍ نَاقِباً أَلْفَتِيحاً بِكُلِّ ، دَخَلَ فِيهَا بِالْوُثْرِ وَخَرَجَ مِنْهَا  
بِالشَّفْعِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ بِالأُولَى خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ ، لِأَنَّ نِيَّةَ أَلْفَتِيحٍ بِهَا  
مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ الأُولَى ، وَهَكَذَا . فَإِنْ لَمْ يَنْتِ ذَلِكَ ، وَلَا تَخْلُلُ مُبْطِلٌ ،  
كَإِعَادَةِ لَفْظِ الثَّانِيَةِ ، فَمَا بَعْدَ الأُولَى ذِكْرٌ لَا يُؤَثِّرُ .

\* \* \*

وَيَجِبُ إِسْمَاعُهُ ، أَيُّ : التَّكْبِيرِ ، نَفْسُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ ، وَلَا  
عَارِضَ مِنْ نَحْوِ لَعَطٍ .

كَسَائِرِ رُكْنِ قَوْلِي، مِنْ أَلْفَاتِيحَةٍ وَالتَّشْهُدِ وَالسَّلَامِ ، وَيُعْتَبَرُ إِسْمَاعُ  
الْمُنْدُوبِ الْقَوْلِيِّ لِحُصُولِ الشُّنَّةِ .

وَسُنَّ جَزْمُ رَأْيِهِ ، أَيُّ : التَّكْبِيرِ ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَجَهْرُهُ بِهِ لِإِمَامِ كَسَائِرِ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ .

وَرَفْعُ كَفِّهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ تَعَسَّرَ رَفْعُ الأُخْرَى .

بِكَشْفِ، أَيُّ : مَعَ كَشْفِهِمَا ، وَيُكْرَهُ خِلَافُهُ ، وَمَعَ تَفْرِيقِ أَصَابِعِهِمَا  
تَفْرِيقاً وَسَطاً .

حَدِّهِ ، أَيُّ : مُقَابِلَ مَنْكِبِيَّتِهِ ، بِحَيْثُ تُحَادِثُ أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ أَعْلَى

مَعَ تَحَرُّمٍ وَرُكُوعٍ وَرَفْعٍ مِنْهُ وَمِنْ تَشْهِيدِ أَوَّلٍ وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ  
أَخِذًا بِيَمِينِهِ يَسَارُهُ .

٣ - وَقِيَامٌ قَادِرٍ فِي فَرَضٍ .

أُذْنَيْهِ ، وَإِنْهَا مَاهُ شَحْمَتَي أُذُنَيْهِ ، وَرَاحَتَاهُ مَنَكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ . وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ  
تُسَنُّ مَعَ جَمِيعِ تَكْبِيرِ تَحَرُّمٍ ، بِأَنْ يُقَرَّنَهُ بِهِ ابْتِدَاءً ، وَيُنْهِيَهُمَا مَعًا ، وَمَعَ  
رُكُوعٍ لِلاتِّبَاعِ أَلْوَارِدِ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ ، وَرَفْعٍ مِنْهُ ، أَيْ : مِنَ الرُّكُوعِ ، وَ  
رَفْعٍ مِنْ تَشْهِيدِ أَوَّلٍ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا .

وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَفَوْقَ سُرَّتِهِ لِلاتِّبَاعِ أَخِذًا بِيَمِينِهِ كُوعَ يَسَارِهِ ،  
وَرَدُّهُمَا مِنَ الرَّفْعِ إِلَى تَحْتِ الصَّدْرِ أَوَّلَى مِنْ إِسَالِهِمَا بِالْكَلْبِيَّةِ ، ثُمَّ  
اسْتِثْنَاةً رَفَعَهُمَا إِلَى تَحْتِ الصَّدْرِ .

قَالَ الْمُتَوَلَّى وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ : يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ قَبْلَ الرَّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى  
مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَيُطْرَقَ رَأْسُهُ قَلِيلًا ثُمَّ يَرْفَعُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : قِيَامٌ قَادِرٍ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ فِي فَرَضٍ ، وَلَوْ مُنْذُورًا أَوْ  
مُعَادًا .

وَيَخْصُلُ الْقِيَامُ بِنَصْبِ فَقَارِ ظَهْرِهِ ، أَيْ : عِظَامِهِ الَّتِي هِيَ مَفَاصِلُهُ ،  
وَلَوْ بِاسْتِنَادٍ إِلَى شَيْءٍ ، بِحَيْثُ لَوْ زَالَ لَسَقَطَ .

وَيُكْرَهُ الْأَسْتِنَادُ ، لَا بِأَنْحِنَاءٍ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلٍ الرُّكُوعِ إِنْ لَمْ  
يَعْجَزْ عَنْ تَمَامِ الْأَنْتِصَابِ .

## وَلِعَاجِزٍ شَقَّ عَلَيْهِ قِيَامُ صَلَاةٍ قَاعِدًا

وَلِعَاجِزٍ شَقَّ عَلَيْهِ قِيَامُ ، بِأَنْ لَحِقَهُ بِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ بِحَيْثُ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً .

وَضَبَطَهَا الْإِمَامُ بِأَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ يَذْهَبُ مَعَهَا خُشُوعُهُ .

صَلَاةٌ قَاعِدًا ، كَرَاكِبٍ سَفِينَةٍ خَافَ نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ إِنْ قَامَ ، وَسَلِسٍ لَا يَسْتَمْسِكُ حَدَّهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ .

وَيَنْحَنِي الْقَاعِدُ بِالرُّكُوعِ بِحَيْثُ تُحَاذِي جَبْهَتُهُ مَا قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : قَالَ شَيْخُنَا : يَجُوزُ لِمَرِيضٍ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ بِلَا مَشَقَّةٍ لَوْ أَنْفَرَدَ ، لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَعَ جُلُوسٍ فِي بَعْضِهَا الصَّلَاةُ مَعَهُمْ مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْإِنْفِرَادَ ، وَكَذَا إِذَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ لَمْ يَقْعُدْ أَوْ وَالسُّورَةَ قَعَدَ فِيهَا ، جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهُمَا مَعَ الْقُعُودِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَرْكُهَا . اهـ .

وَالْأَفْضَلُ لِلْقَاعِدِ الْإِفْرَاشُ ، ثُمَّ التَّرْبُوعُ ، ثُمَّ التَّوَرُّكُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا صَلَّى مُضْطَجِعًا عَلَى جَنْبِهِ ، مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ بِوَجْهِهِ وَمُقَدِّمًا بَدَنِهِ .

وَيُكْرَهُ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ بِلَا عُذْرٍ ، فَمُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ وَأَخْمَصَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ نَحْوَ مِخْدَةٍ لِيَسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يُؤْمِيَ إِلَى صَوْبِ الْقِبْلَةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا ، وَبِالسُّجُودِ أَحْفَظُ

كَمُتَنَّفِلٍ .

٤ - وَقِرَاءَةُ فَاتِحَةِ كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ

مِنَ الْإِيمَاءِ إِلَى الرُّكُوعِ إِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ أَوْ مَا بِأَجْفَانِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ أَجْرَى أَعْمَالِ الصَّلَاةِ عَلَى قَلْبِهِ ؛ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا .

\* \* \*

وَأِنَّمَا أُخِّرُوا الْقِيَامَ عَنْ سَابِقِيهِ مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ حَتَّى فِي الثَّنْفِلِ وَهُوَ رُكْنٌ فِي الْفَرِيضَةِ فَقَطْ .

كَمُتَنَفِّلٍ ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الثَّنْفِلَ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ ، وَيَلْزَمُ الْمُضْطَجِعُ الْقُعُودَ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، أَمَّا مُسْتَنْفِلًا فَلَا يَصِحُّ مَعَ إِمْكَانِ الْأَضْطِجَاعِ .

وَفِي « الْمَجْمُوعِ » : إِطَالَةُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ تَكْثِيرِ الرُّكْعَاتِ .

وَفِي « الرُّوضَةِ » : تَطْوِيلُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ الرُّكُوعِ .

٤ - وَرَابِعُهَا : قِرَاءَةُ فَاتِحَةِ كُلِّ رَكْعَةٍ فِي قِيَامِهَا لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ :

« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَتْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » [البخاري ، رقم : ٧٥٦ ؛ مسلم ، رقم :

٣٩٤] أَيَّ : فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا ، حَيْثُ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ فِي كُلِّ الرُّكْعَاتِ لِسَبْقِهِ فِي الْأُولَى وَتَخَلُّفِ الْمَأْمُومِ عَنْهُ بِزَحْمَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ ، فَلَمْ يَقُمْ مِنَ السُّجُودِ فِي كُلِّ



مَعَ بَسْمَلَةٍ وَتَشْدِيدَاتٍ وَرِعَايَةِ حُرُوفٍ وَمَخَارِجِهَا

مِمَّا بَعْدَهَا إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاقِعٌ ، فَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ الْمُتَطَهِّرُ فِي غَيْرِ الرُّكْعَةِ  
الرَّائِدَةِ الْفَاتِحَةَ ، أَوْ يَقِيَّتَهَا عَنْهُ .

وَلَوْ تَأَخَّرَ مَسْبُوقٌ لَمْ يَشْتَغِلْ بِسُنَّةِ لِإِتِمَامِ الْفَاتِحَةِ ، فَلَمْ يُذَرِكِ الْإِمَامُ  
إِلَّا وَهُوَ مُعْتَدِلٌ ، لَعَنَ رُكْعَتَهُ .

مَعَ بَسْمَلَةٍ ، أَيْ : مَعَ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ ، فَإِنَّهَا آيَةٌ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا  
ثُمَّ الْفَاتِحَةَ ، وَعَدَّهَا آيَةً مِنْهَا ، وَكَذَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ [ = سورة  
التوبة ] وَمَعَ تَشْدِيدَاتٍ فِيهَا ، وَهِيَ : أَرْبَعُ عَشْرَةَ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمُشَدَّدَ  
بِحَرْفَيْنِ ، فَإِذَا خُفِّفَ بَطَلَ مِنْهَا حَرْفٌ .

وَمَعَ رِعَايَةِ حُرُوفٍ فِيهَا ، وَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿ مَلِكٍ ﴾ بِلَا أَلِفٍ مِثَّةً  
وَوَاحِدَةً وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا ، وَهِيَ مَعَ تَشْدِيدَاتِهَا مِثَّةٌ وَخَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ  
حَرْفًا .

وَمَخَارِجِهَا ، أَيْ : الْحُرُوفُ ، كَمَخْرَجِ ضَادٍ وَغَيْرِهَا ، فَلَوْ أَبْدَلَ قَادِرٌ  
أَوْ مَنْ أَمَكْنَهُ التَّعَلُّمَ حَرْفًا بِآخَرَ ، وَلَوْ ضَادًا بِظَاءٍ ، أَوْ لَحَنَ لَحْنًا يُغَيِّرُ  
الْمَعْنَى ، كَكَسْرِ تَاءٍ ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ أَوْ ضَمِّهَا ، وَكَسْرِ كَافٍ ﴿ إِيَّاكَ ﴾  
لَا ضَمِّهَا ؛ فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ، وَعَلِمَ تَخْرِيمَهُ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا  
فَقِرَاءَتُهُ ؛ نَعَمْ إِنْ أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ قَبْلَ طُولِ الْفَضْلِ كَمَلَّ عَلَيْهَا . أَمَّا  
عَاجِزٌ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ فَلَا تَبْطُلُ قِرَاءَتُهُ مُطْلَقًا ، وَكَذَا لِاحِنٌ لَحْنًا لَا يُغَيِّرُ  
الْمَعْنَى ، كَفَتْحِ دَالٍ ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ، لِكِنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ حَرَمَ ، وَإِلَّا كُرِهَ .

وَوَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فِي « أَلْهُمْدُ لِلَّهِ » بِالْهَاءِ ،

وَمُؤَالَاةٍ، فَيُعِيدُ بِتَحْلِيلِ ذِكْرِ أَجْنَبِيٍّ، لَا بِتَأْمِينِ وَسُجُودٍ وَدُعَاءٍ  
لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ

وَفِي الثُّنْقِ بِالْقَافِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ . وَجَزَمَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ  
الْمُنْهَاجِ » بِالْبُطْلَانِ فِيهِمَا ، إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ اتِّعَلُّهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ،  
لَكِنْ جَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي الثَّانِيَةِ شَيْخُهُ زَكَرِيَّا ، وَفِي الْأُولَى الْقَاضِي وَأَبْنُ  
الرَّفْعَةِ .

وَلَوْ خَفَّفَ قَادِرٌ أَوْ عَاجِزٌ مُقْصِرٌ مُشَدِّدًا كَانَ قَرَأَ ﴿ أَلْ رَحْمَنُ ﴾ بِفَتْحٍ  
الْإِدْغَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، وَإِلَّا فِقِرَاءَتُهُ لِيَتْلِكَ الْكَلِمَةِ ؛ وَلَوْ  
خَفَّفَ ﴿ إِيَّاكَ ﴾ عَامِدًا ، عَالِمًا مَعْنَاهُ ، كَفَرَ ؛ لِأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ ، وَإِلَّا  
سَجَدَ لِلشَّهْرِ ؛ وَلَوْ شَدَّدَ مُخَفِّفًا صَحَّ . وَيَحْرُمُ تَعَمُّدُهُ ، كَوَقْفَةٍ لَطِيفَةٍ بَيْنَ  
الْحُسَيْنِ وَالْأَتَاءِ مِنْ « نَسْتَعِينُ » .

وَمَعَ رِعَايَةِ مُؤَالَاةٍ فِيهَا ، بَأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَاتِهَا عَلَى الْوَلَاءِ ، بَأَنْ  
لَا يَفْصِلُ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْهَا وَمَا بَعْدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ سَكْتَةِ النَّفْسِ أَوْ الْغَيْ .

فَيُعِيدُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ بِتَحْلِيلِ ذِكْرِ أَجْنَبِيٍّ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ فِيهَا ، وَإِنْ  
قَلَّ ، كَبَعْضِ آيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا ، وَكَحَمْدِ عَاطِسٍ ، وَإِنْ سُنَّ فِيهَا كَخَارِجِهَا ،  
لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ .

وَلَا يُعِيدُ الْفَاتِحَةَ بِتَحْلِيلِ مَا لَهُ تَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ ، كَتَأْمِينِ ، وَسُجُودٍ  
لِتِلَاوَةِ إِمَامِهِ مَعَهُ ، وَدُعَاءٍ ، مِنْ : سُؤَالِ رَحْمَةٍ ، وَاسْتِعَاذَةٍ مِنْ عَذَابٍ ،  
وَقَوْلٍ : بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ .

لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ الْفَاتِحَةَ أَوْ آيَةَ السَّجْدَةِ أَوْ آيَةَ الْآلَةِ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا مَا ذَكَرَ لِكُلِّ

وَبِفَتْحٍ عَلَيْهِ، وَسُكُوتِ طَالٍ بِلَا عُذْرٍ، وَلَا أَثَرٍ لِسُكٍّ فِي تَرْكِ حَرْفٍ  
بَعْدَ تَمَامِهَا

مِنَ الْقَارِئِ وَالسَّامِعِ ، مَأْمُومًا أَوْ غَيْرَهُ ، فِي صَلَاةٍ وَخَارِجِهَا .  
فَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةَ أَوْ سَمِعَ آيَةَ فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، لَمْ تُنْدَبِ  
الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ .

وَلَا يَفْتَحُ عَلَيْهِ ، أَيُّ : الْإِمَامِ ، إِذَا تَوَقَّفَ فِيهَا بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ ، وَلَوْ مَعَ  
الْفَتْحِ ، وَمَحَلُّهُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - إِنْ سَكَتَ ، وَإِلَّا قَطَعَ الْمُؤَالَاةُ .  
وَتَقْدِيمُ نَحْوِ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! قَبْلَ الْفَتْحِ يَقْطَعُهَا عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ  
بِمَعْنَى تَنَبُّهٍ .

وَيُعِيدُ الْفَاتِحَةَ بِتَخْلُلِ سُكُوتِ طَالٍ فِيهَا ، بِحَيْثُ زَادَ عَلَى سَكْتِهِ  
الْإِسْتِرَاحَةَ بِلَا عُذْرٍ فِيهِمَا ، مِنْ جَهْلٍ وَسَهْوٍ ، فَلَوْ كَانَ تَخْلُلُ الذِّكْرِ  
الْأَجْنَبِيِّ أَوْ السُّكُوتِ الطَّوِيلِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَوْ كَانَ السُّكُوتُ لِتَذَكُّرِ آيَةٍ لَمْ  
يَضُرَّ ، كَمَا لَوْ كَرَّرَ آيَةً مِنْهَا فِي مَحَلِّهَا ، وَلَوْ لِعُذْرٍ ، أَوْ عَادَ إِلَى مَا قَرَأَهُ  
قَبْلُ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ هَلْ بَسَمَلٌ ؟ فَاتَمَّهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ  
بَسَمَلٌ ، أَعَادَ كُلَّهَا عَلَى الْأَوْجِهِ .

\* \* \*

وَلَا أَثَرٍ لِسُكٍّ فِي تَرْكِ حَرْفٍ فَأَكْثَرَ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَوْ آيَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْهَا بَعْدَ  
تَمَامِهَا ، أَيُّ : الْفَاتِحَةِ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ حِينَئِذٍ مُضِيئُهَا تَامَةً .

وَأَسْتَأْنَفَ قَبْلَهُ؛ وَسُنَّ بَعْدَ تَحَرُّمِ افْتِتَاحِ مَا لَمْ يَشْرَعْ

وَأَسْتَأْنَفَ وَجُوباً إِنْ شَكَّ فِيهِ قَبْلَهُ؛ أَيْ : التَّمَامِ ، كَمَا لَوْ شَكَّ هَلْ قَرَأَهَا أَوْ لَا ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قِرَاءَتِهَا .

وَكَالْفَاتِحَةِ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْأَرْكَانِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي أَصْلِ السُّجُودِ مَثَلًا ، أَتَى بِهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ وَضْعِ الْيَدِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، وَلَوْ قَرَأَهَا غَافِلًا فَقَطِنَ عِنْدَ ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ قِرَاءَتَهَا ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاؤها .

وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْفَاتِحَةِ ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى نَظْمِهَا الْمَعْرُوفِ ، لَا فِي التَّشَهُّدِ ، مَا لَمْ يُخَلَّ بِالْمَعْنَى ؛ لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِيهِ رِعَايَةُ تَشْدِيدَاتِ وَمُوَالَاةُ كَالْفَاتِحَةِ .

وَمَنْ جَهِلَ جَمِيعَ الْفَاتِحَةِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَعَلُّمُهَا قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَلَا قِرَاءَتُهَا فِي نَحْوِ مُصْحَفٍ ، لَزِمَهُ قِرَاءَةُ سَبْعِ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً ، لَا يَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ ، وَهِيَ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّشْدِيدَاتِ مِثَّةٌ وَسِتَّةٌ وَخَمْسُونَ حَرْفًا بِإِثْبَاتِ أَلِفِ ﴿ مَالِكِ ﴾ ، وَلَوْ قَدِرَ عَلَى بَعْضِ الْفَاتِحَةِ كَرَّرَهُ لِيَبْلُغَ قَدْرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَدَلٍ فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ كَذَلِكَ ؛ فَوُقُوفٌ بِقَدْرِهَا .

وَسُنَّ ، وَقِيلَ : يَجِبُ ؛ بَعْدَ تَحَرُّمِ بَفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ ؛ مَا عَدَا صَلَاةَ جَنَازَةٍ .  
افْتِتَاحُ ، أَيْ : دُعَاؤُهُ سِرًّا إِنْ أَمِنَ فَوَتْ الْوَقْتِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمَأْمُومِ إِدْرَاكَ رُكُوعِ الْإِمَامِ .  
مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي تَعَوُّذٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَلَوْ سَهْوًا .

أَوْ يَجْلِسَ مَأْمُومٌ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ سُورَةٍ ، فَتَعَوَّذَ كُلَّ رَكْعَةٍ ،

أَوْ يَجْلِسَ مَأْمُومٌ مَعَ إِمَامِهِ ، وَإِنْ أَمِنَ مَعَ تَأْمِينِهِ .  
وَإِنْ خَافَ ، أَيْ : الْمَأْمُومُ .

فَوْتَ سُورَةٍ ، حَيْثُ تُسَنُّ لَهُ ، كَمَا ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُبَابِ »  
وَقَالَ : لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْإِفْتِيحِ مُحَقَّقٌ ، وَفَوَاتُ السُّورَةِ مَوْهُومٌ ، وَقَدْ  
لَا يَقَعُ .

وَوَرَدَ فِيهِ أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَأَفْضَلُهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [ رقم : ٧٧١ ] وَهُوَ :  
« وَجَّهْتُ وَجْهِيَ » أَيْ : ذَاتِي « لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا »  
أَيْ : مَا بِلَا عَنِ الْأَدْيَانِ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ « مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ،  
إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ  
وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .

وَيُسَنُّ لِمَأْمُومٍ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ الْإِسْرَاعَ بِهِ ، وَيَزِيدُ نَذْبًا الْمُتَفَرِّدُ  
وَإِمَامٌ مَخْصُورِينَ غَيْرَ أَرْقَاءَ وَلَا نِسَاءَ مُتَزَوِّجَاتٍ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ لَفْظًا وَلَمْ  
يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ ، وَإِنْ قَلَّ حُضُورُهُ ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا مَا وَرَدَ فِي  
دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ ؛ وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [ البخاري ، رقم : ٧٤٤ ؛ مسلم ، رقم :  
٥٩٨ ] : « اَللّٰهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ  
وَالْمَغْرِبِ ، اَللّٰهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ،  
اَللّٰهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ بِالْمَاءِ وَالْثَلْجِ وَالْبَرَدِ » .

فَبَعْدَ الْإِفْتِيحِ وَتَكْبِيرِ صَلَاةِ عِيدٍ إِنْ أَتَى بِهِمَا ، يُسَنُّ تَعَوُّذٌ ، وَلَوْ فِي  
صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ، سِرًّا وَفِي الْجَهْرِ يَتِي ؛ وَإِنْ جَلَسَ مَعَ إِمَامِهِ كُلَّ رَكْعَةٍ ، مَا لَمْ

وَوَقَفْتُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ مِنْهَا، وَتَأْمِينُ عَقِبَهَا وَمَعَ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَ؛

يُشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، وَهُوَ فِي الْأَوَّلَى أَكَدُ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَيُسْنُ وَقْفُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ ، حَتَّى عَلَى آخِرِ الْبَسْمَلَةِ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ .  
مِنْهَا ، أَيِ : مِنَ الْفَاتِحَةِ ؛ وَإِنْ تَعَلَّقْتُ بِمَا بَعْدَهَا لِلاتِّبَاعِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ  
لَا يَقِفَ عَلَى ﴿ اُنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْفٍ وَلَا مُتَنَهًى آيَةٍ عِنْدَنَا ،  
فَإِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا لَمْ تُسَنَّ الْإِعَادَةُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ .

وَيُسْنُ تَأْمِينُ ، أَيِ : قَوْلُ : آمِينَ ، بِالتَّخْفِيفِ وَالْمَدِّ ، وَحَسَنُ  
زِيَادَةُ : « رَبِّ الْعَالَمِينَ » عَقِبَهَا ، أَيِ : الْفَاتِحَةِ ، وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ ،  
بَعْدَ سَكَنَةِ لَطِيفَةٍ مَا لَمْ يَتَلَفَّظْ بِشَيْءٍ سِوَى : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » .

وَيُسْنُ الْجَهْرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ حَتَّى لِلْمَأْمُومِ لِقِرَاءَةِ إِمَامٍ تَبَعًا لَهُ .

وَسُنَّ لِمَأْمُومٍ فِي الْجَهْرِيَّةِ تَأْمِينٌ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَ قِرَاءَتَهُ لِخَبَرِ  
الشَّيْخَيْنِ [ البخاري ، رقم : ٧٨٠ ؛ مسلم ، رقم : ٤١٠ ] : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ »  
أَيِ : أَرَادَ التَّأْمِينَ « فَأَمَّنُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَاظَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ  
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

وَلَيْسَ لَنَا مَا يُسْنُ فِيهِ تَحْرِي مُقَارَنَةِ الْإِمَامِ إِلَّا هَذَا ، وَإِذَا لَمْ يَتَّفِقْ لَهُ  
مُوَافَقَتُهُ أَمَّنَ عَقِبَ تَأْمِينِهِ ، وَإِنْ أَخَّرَ إِمَامُهُ عَنِ الزَّمَنِ الْمَسْنُونِ فِيهِ التَّأْمِينَ  
أَمَّنَ الْمَأْمُومُ جَهْرًا .

و« آمِينَ » أَسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَيُسَكَّنُ عِنْدَ  
الْوَقْفِ .

وَسُنَّ آيَةٌ بَعْدَهَا ،

فَرَعُ : يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْجَهْرِيَّةِ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ  
إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْرؤها فِي سَكْتَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي هَذِهِ السَّكْتَةِ  
بِدُعَاءٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَهِيَ أُولَى ، قَالَ شَيْخُنَا : وَحِينَئِذٍ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُرَاعِي التَّرْتِيبَ  
وَالْمُؤَالَاةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَقْرؤه بَعْدَهَا .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : يُسَنُّ سَكْتَةُ لَطِيفَةٍ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ بَيْنَ آمِينَ وَالسُّورَةِ ، وَبَيْنَ  
آخِرِهَا وَتَكْوِينِ الرُّكُوعِ ، وَبَيْنَ التَّحَرُّمِ وَدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ  
التَّعَوُّذِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَسْمَلَةِ .

\* \* \*

وَسُنَّ آيَةٌ فَكَثُرَ ، وَالْأُولَى ثَلَاثٌ بَعْدَهَا ، أَيْ : بَعْدَ الْفَاتِحَةِ . وَيُسَنُّ  
لِمَنْ قَرَأَهَا مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةِ الْبَسْمَلَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ .  
وَيَخْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِتَكْوِينِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرُّكُعَتَيْنِ ، وَبِإِعَادَةِ  
الْفَاتِحَةِ إِنْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَهَا ، وَبِقِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ لَا بِقَصْدِ أَنَّهَا الَّتِي هِيَ أُولَى  
الْفَاتِحَةِ ، وَسُورَةٍ كَامِلَةٍ حَيْثُ لَمْ يَرِدِ الْبُغْضُ ، كَمَا فِي التَّرَاوِيجِ ، أَفْضَلُ  
مِنْ بَعْضِ طَوِيلَةٍ وَإِنْ طَالَ . وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا رِعَايَةً لِمَنْ أَوْجَبَهَا .

وَخَرَجَ بِـ «بَعْدَهَا» مَا لَوْ قَدَّمَهَا عَلَيْهَا ، فَلَا تُحَسَّبُ ، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ .  
وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْرَأَ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ مَنْ يَلْحَنُ فِيهِ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، وَإِنْ  
عَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ .

وَفِي الْأُولَيْنِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ ،

وَتَرَكَ السُّورَةَ جَائِزًا ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْإِمَامِ الْحُزْمَةِ<sup>(١)</sup> .

وَتُسَنُّ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَلَاثِيَّةٍ ، وَلَا تُسَنُّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَّا لِمَسْبُوقٍ بِأَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْأُولَيْنِ مَعَ إِمَامِهِ ، فَيَقْرُؤُهَا فِي بَاقِي صَلَاتِهِ إِذَا تَدَارَكَهُ وَلَمْ يَكُنْ قَرَأَهَا فِيمَا أَدْرَكَهُ ، مَا لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ لِكَوْنِهِ مَسْبُوقًا فِيمَا أَدْرَكَهُ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ فَالسُّورَةُ أُولَى .

وَيُسَنُّ أَنْ يُطَوَّلَ قِرَاءَةُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ مَا لَمْ يَرِدْ نَصٌّ بِتَطْوِيلِ الثَّانِيَةِ ، وَأَنْ يَقْرَأَ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ ، وَعَلَى التَّوَالِي مَا لَمْ تَكُنِ الْتَمِي تَلِيهَا أَطْوَلَ وَلَوْ تَعَارَضَ التَّرْتِيبُ ، وَتَطْوِيلُ الْأُولَى ، كَأَنْ قَرَأَ الْإِخْلَاصَ فَهَلْ يَقْرَأُ الْفَلَقَ نَظْرًا لِلتَّرْتِيبِ ؟ أَوْ الْكَوثرَ نَظْرًا لِتَطْوِيلِ الْأُولَى ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٌ ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» : وَإِنَّمَا تُسَنُّ قِرَاءَةُ آيَةِ الْإِمَامِ وَمُنْفَرِدٍ . وَلِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَتَكَرَّرَ لَهُ ، وَقِيلَ : تَحْرُمُ . أَمَّا مَأْمُومٌ لَمْ يَسْمَعْهَا ، أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يُمَيِّزُ حُرُوفَهُ ، فَيَقْرَأُ سِرًّا ، لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ كَمَا فِي أُولَيِ السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ إِمَامِهِ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَحِينَئِذٍ يَسْتَعِثُّ بِالْذِّعَاءِ لَا الْقِرَاءَةِ .

وَقَالَ الْمُتَوَلَّى ، وَأَقْرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ : يُكْرَهُ الشَّرُوعُ فِيهَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ فِي السَّرِّيَّةِ ، لِلْخِلَافِ فِي الْاِعْتِدَادِ بِهَا حِينَئِذٍ وَلِجَرَيَانِ قَوْلِ الْبَاطِلَانِ إِنْ فَرَّغَ

(١) أي : حرمة قراءة غير الفاتحة على من يلحن لحناً يغيّر المعنى .



وَفِي جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا: الْجُمُعَةُ وَالْمُنَافِقُونَ؛ أَوْ ﴿سَبِّحْ﴾ [٨٧ سورة الأعلى] ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [٨٨ سورة الغاشية]؛ وَصُبْحُهَا: ﴿الْمَرْ تَنْزِيلُ﴾ [٣٢ سورة السجدة] ﴿هَلْ أَتَى﴾ [٧٦ سورة الإنسان]؛ وَمَغْرِبُهَا: الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ؛

مِنْهَا قَبْلَهُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ فَرَعَ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ أَوْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَسْتَعِزَّ بِدُعَاءٍ فِيهِمَا ، أَوْ قِرَاءَةٍ فِي الْأَوَّلَى ، وَهِيَ أَوَّلَى .

\* \* \*

وَيُسَنُّ لِلْحَاضِرِ فِي صَلَاةِ جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا: سُورَةُ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقُونَ؛ أَوْ ﴿سَبِّحْ﴾ [٨٧ سورة الأعلى]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [٨٨ سورة الغاشية]؛ وَفِي صُبْحِهَا ، أَيُّ: الْجُمُعَةِ ، إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ: ﴿الْمَرْ تَنْزِيلُ﴾ [٣٢ سورة السجدة] ، وَ﴿هَلْ أَتَى﴾ [٧٦ سورة الإنسان]؛ وَفِي مَغْرِبِهَا: الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ .

وَيُسَنُّ قِرَاءَتُهُمَا فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا لِلْمُسَافِرِ ، وَفِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالطَّوَاغِفِ وَالتَّحِيَّةِ وَالِاسْتِخَارَةِ وَالْإِحْرَامِ لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ .

\* \* \*

فَرَعَ : لَوْ تَرَكَ إِحْدَى الْمُعَيَّنَتَيْنِ فِي الْأُولَى أَتَى بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ قَرَأَ فِي الْأُولَى مَا فِي الثَّانِيَةِ قَرَأَ فِيهَا مَا فِي الْأُولَى ، وَلَوْ شَرَعَ فِي غَيْرِ السُّورَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَلَوْ سَهَوَا فَطَعَهَا وَقَرَأَ الْمُعَيَّنَةَ نَذْبًا ، وَعِنْدَ ضَيْقٍ وَقَتِ سُورَتَانِ قَصِيرَتَانِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الطَّوِيلَتَيْنِ الْمُعَيَّنَتَيْنِ ، خِلَافًا لِلْفَارِقِيِّ ، وَلَوْ لَمْ يَحْفَظْ إِلَّا إِحْدَى الْمُعَيَّنَتَيْنِ قَرَأَهَا وَبَدَّلَ الْأُخْرَى بِسُورَةٍ حَفِظَهَا وَإِنْ فَاتَهُ الْأَوَّلَاءُ ، وَلَوْ أَقْدَى فِي ثَانِيَةِ صُبْحِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا وَسَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] فَيَقْرَأُ فِي ثَانِيَّتِهِ إِذَا قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ﴿ هَلْ تَنْزِيل ﴾ [سورة السجدة ٣٢] كَمَا أَفْتَى بِهِ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ ، وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي فِتَاوَيْهِ ، لَكِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي « شَرْحِ الْمَنَهاجِ » أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي ثَانِيَّتِهِ إِذَا قَامَ : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] ، وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ غَيْرَهَا قَرَأَهُمَا الْمَأْمُومُ فِي ثَانِيَّتِهِ ، وَإِنْ أَذْرَكَ الْإِمَامُ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] فِي ثَانِيَّتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : يُسْنُ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ فِي صُبْحٍ وَأَوَّلَيِ الْعِشَاءَيْنِ وَجُمُعَةٍ وَفِيمَا يُقْضَى بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِهَا ، وَفِي الْعِيدَيْنِ - قَالَ شَيْخُنَا : وَلَوْ قَضَاءً - وَالتَّرَاوِيحِ وَوَتَرِ رَمَضَانَ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ .

وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الْجَهْرُ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَلَا يَجْهَرُ مُصَلٍّ وَغَيْرُهُ إِنْ شَوَّشَ عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ أَوْ مُصَلٍّ ، فَيُكْرَهُ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » . وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الْمَنْعَ مِنَ الْجَهْرِ بِقُرْآنٍ أَوْ غَيْرِهِ بِحَضْرَةِ الْمُصَلِّي مُطْلَقًا ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ

وَتَكْبِيرٍ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لَا مِنْ رُكُوعٍ؛ وَمَدَّةٌ؛ وَجَهْرٌ بِهِ لِإِمَامٍ،  
وَكُرَّةٌ لغيرِهِ.

٥ - وَرُكُوعٌ بِأَنْحِنَاءٍ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ رُكْبَتَيْهِ؛

وَقَفٌّ عَلَى الْمُصَلِّينَ ، أَيْ : أَصَالَةٌ ، دُونَ أَلْوَعَاظٍ وَالْفَرَائِ . وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ  
الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ فِي أَلْتَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ لَيْلًا .

\* \* \*

وَسُنٌّ لِمُنْفَرِدٍ وَإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ تَكْبِيرٌ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لِلاتِّبَاعِ ، لَا فِي  
رَفْعٍ مِنْ رُكُوعٍ ؛ بَلْ يَزْفَعُ مِنْهُ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَ سُنٌّ مَدَّةٌ؛  
أَيْ : التَّكْبِيرُ ، إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ فَصَلَ بِجَلْسَةٍ  
الْإِسْتِرَاحَةِ .

وَسُنٌّ جَهْرٌ بِهِ ، أَيْ : بِالتَّكْبِيرِ ، لِلاتِّبَاعِ ، كَالْتَحَرُّمِ لِإِمَامٍ ، وَكَذَا  
مُبْلَغُ اخْتِيجَ إِلَيْهِ ؛ لَكِنْ إِنْ نَوَى الذِّكْرَ أَوْ الْإِسْمَاعَ وَالْأَبْطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا  
قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنَهَاجِ » .

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ التَّبْلِغُ بِذَعَةٍ مُنْكَرَةٍ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ حَيْثُ بَلَغَ  
الْمَأْمُومِينَ صَوْتُ الْإِمَامِ .

وَكُرَّةٌ ، أَيْ : الْجَهْرُ بِهِ ، لِغَيْرِهِ مِنْ مُنْفَرِدٍ وَمَأْمُومٍ .

٥ - وَخَامِسُهَا : رُكُوعٌ بِأَنْحِنَاءٍ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ ، وَهُمَا : مَا عَدَا  
الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفَّيْنِ ؛ فَلَا يَكْفِي وَصُولُ الْأَصَابِعِ رُكْبَتَيْهِ؛ لَوْ أَرَادَ وَضْعَهُمَا  
عَلَيْهِمَا عِنْدَ اعْتِدَالِ الْخَلْقَةِ ، هَذَا أَقْلُ الرُّكُوعِ .

وَسُنَّ تَسْوِيَةُ ظَهْرٍ وَعُنُقٍ ، وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِكَفَيْهِ ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا .

وَسُنَّ فِي الرُّكُوعِ تَسْوِيَةُ ظَهْرٍ وَعُنُقٍ بِأَنْ يَمُدَّهُمَا حَتَّى يَصِيرَا كَالصَّفِيحَةِ الْوَاحِدَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ مَعَ نَصْبِهِمَا وَتَفْرِيقِهِمَا بِكَفَيْهِ ، مَعَ كَشْفِهِمَا وَتَفْرِيقِهِ أَصَابِعِهِمَا تَفْرِيقًا وَسَطًا .

وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا لِلاتِّبَاعِ ، وَأَقْلُ التَّسْبِيحِ فِيهِ وَفِي السُّجُودِ مَرَّةً ، وَلَوْ يَنْحَوِرُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ .

وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ نَذْبًا : اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ؛ خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُحْيِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَشَعْرِي وَبَشَرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي - أَيُ : جَمِيعَ جَسَدِي - لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . [ مسلم ، رقم :

٧٧١ ؛ أبو داود ، رقم : ٧٦٠ ؛ الترمذي ، رقم : ٣٤٢١ ؛ النسائي ، رقم : ١٥٠ ] .

وَيُسَنُّ فِيهِ وَفِي السُّجُودِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . [ البخاري ، رقم : ٧٩٤ ؛ مسلم ، رقم : ٤٨٤ ] .

وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّسْبِيحِ أَوْ الذِّكْرِ فَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ ، وَثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ مَعَ « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَفْضَلُ مِنْ زِيَادَةِ التَّسْبِيحِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ .

وَيُكْرَهُ الْإِقْصَارُ عَلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ عَنِ الظَّهْرِ فِيهِ .

٦ - وَأَعْتَدَالٌ بَعْدَ لِبْدَءٍ ، وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبَعْدَ أَنْتِصَابٍ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ؛

وَيُسْنُ لِذِكْرِ أَنْ يُجَافِيَ مَرْفَقِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ وَلِغَيْرِهِ أَنْ يَضُمَّ فِيهِمَا بَعْضُهُ لِبَعْضٍ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالْهُوِيِّ لِلرُّكُوعِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ هَوَى لِسُجُودِ تِلَاوَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ جَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ ، بَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَصِبَ ثُمَّ يَرْكَعَ ، كَنْظِيرِهِ مِنَ الْأَعْتِدَالِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .  
وَلَوْ شَكَّ غَيْرُ مَأْمُومٍ وَهُوَ سَاجِدٌ هَلْ رَكَعَ ؟ لَزِمَهُ أَنْ يَنْتَصِبَ فَوْرًا ، ثُمَّ الرُّكُوعُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ رَاكِعًا .

\* \* \*

٦ - وَسَادِئُهَا : أَعْتَدَالٌ وَلَوْ فِي نَفْلِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَيَتَحَقَّقُ بَعْدُ الرُّكُوعِ لِبْدَءٍ ، بِأَنْ يَعُودَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا ، وَلَوْ شَكَّ فِي إِتْمَامِهِ عَادَ إِلَيْهِ غَيْرُ الْمَأْمُومِ فَوْرًا وَجُوبًا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَالْمَأْمُومُ يَأْتِي بِرَكَعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أَيُّ : تَقَبَّلَ مِنْهُ حَمْدُهُ . وَالْجَهْرُ بِهِ لِإِمَامٍ وَمُبْلَغٍ ، لِأَنَّهُ ذِكْرٌ أَنْتِقَالٍ .

وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ أَنْتِصَابٍ لِلْأَعْتِدَالِ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ؛ [ مسلم ، رقم : ٤٧٦ ] أَيُّ :

وَقُنُوتٌ بِصُبحٍ وَوَتْرٍ نِصْفِ أَخِيرٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَبَسَائِرِ مَكْتُوبَةٍ  
لِنَازِلَةٍ ، رَافِعاً يَدَيْهِ

بَعْدَهُمَا ، كَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ ؛ وَمِلءُ بِالرُّفْعِ صِفَةً ، وَبِالنَّصْبِ حَالٌ ،  
أَيُّ : مَالِنَا ، بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ جِسْماً ، وَأَنْ يَرِيدَ مَنْ مَرَّ : أَهْلَ الثَّنَاءِ  
وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ ، وَلَا  
مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . [ مسلم ، رقم : ٤٧٧ ] .

وَسُنَّ قُنُوتٌ بِصُبحٍ ، أَيُّ : فِي أَعْتِدَالِ رَكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّابِعِ  
عَلَى الْأَوَّجِ ، وَهُوَ إِلَى : « مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » .

وَأَعْتِدَالِ آخِرَةٍ وَتَرٍ نِصْفِ أَخِيرٍ مِنْ رَمَضَانَ ، لِلاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ فِي  
النَّصْفِ الْأَوَّلِ كَبَقِيَّةِ السَّنَةِ .

وَبَسَائِرِ مَكْتُوبَةٍ مِنَ الْخَمْسِ فِي أَعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ ، وَلَوْ مَسْبُوقاً  
فَنَتَّ مَعَ إِمَامِهِ لِنَازِلَةٍ نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَلَوْ وَاحِداً تَعَدَّى نَفْعُهُ ، كَأَسْرِ  
الْعَالِمِ ، أَوْ الشُّجَاعِ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ . وَسَوَاءٌ فِيهَا الْخَوْفُ ، وَلَوْ مِنْ عَدُوٍّ  
مُسْلِمٍ ، وَالْقَحْطُ ، وَالْوَبَاءُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمَكْتُوبَةِ » التَّنْفُلُ وَلَوْ عِيداً ، وَالْمَنْذُورَةُ ، فَلَا يُسَنُّ  
فِيهِمَا .

رَافِعاً يَدَيْهِ حَدَوً مُنَكَّبِيهِ ، وَلَوْ حَالَ الثَّنَاءِ كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ لِلاتِّبَاعِ ،  
وَحَيْثُ دَعَا لِتَحْصِيلِ شَيْءٍ ، كَدَفْعِ بَلَاءٍ عَنْهُ فِي بَقِيَّةِ عُمُرِهِ جَعَلَ بَطْنَ كَفِّهِ  
إِلَى السَّمَاءِ ، أَوْ لِرَفْعِ بَلَاءٍ وَقَعَ بِهِ جَعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَيْهَا .

وَيُكْرَهُ الرُّفْعُ لِخَطِيبٍ حَالَةَ الدُّعَاءِ .

بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اهْدِنِيْ فَيَمَنْ هَدَيْتَ . . . اِلَى آخِرِهِ ،

بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اهْدِنِيْ فَيَمَنْ هَدَيْتَ . . . اِلَى آخِرِهِ ، اَي : وَعَافِنِيْ فَيَمَنْ  
عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِيْ فَيَمَنْ تَوَلَّيْتَ - اَي : مَعَهُمْ لِأَنْدَرَجَ فِي سِلْكِهِمْ - وَبَارِكْ  
لِيْ فِيْمَا أُعْطَيْتَ ، وَقِنِيْ شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِيْ وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ،  
وَلِإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ،  
فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . [أبو داود، رقم: ١٤٢٥  
و١٤٢٦؛ الترمذي، رقم: ٤٦٤؛ النسائي، رقم: ١٧٤٥؛ ابن ماجه، رقم: ١١٧٨؛ البيهقي،  
٢/ ٢٠٩.] .

وَتُسَنُّ آخِرُهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ ، [«الاذكار» ،  
رقم: ٣٥٤] وَلَا تُسَنُّ أَوَّلُهُ .

وَيَزِيدُ فِيهِ مَنْ مَرَّ قُتُوتَ عُمَرُ الَّذِي كَانَ يَقْنُتُ بِهِ فِي الصُّبْحِ ، وَهُوَ :  
اَللّٰهُمَّ اِنَّا نَسْتَغِيْثُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَهِدُكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ  
عَلَيْكَ ، وَنُثْنِيْ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنُحْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ  
يَفْجُرُكَ ؛ اَللّٰهُمَّ اِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نُصَلِّيْ وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْجِدُ  
- اَي : نُسْرِعُ - نَزْجُو رَحِمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكَفَّارِ  
مُلْحِقٌ . [«الاذكار» ، رقم: ٣٥٥] .

وَلَمَّا كَانَ قُتُوتُ الصُّبْحِ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا ثَابِتًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُدِّمَ عَلَى  
هَذَا ، فَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ .

وَلَا يَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُ الْقُتُوتِ ، فَيَجْزِي عَنْهَا آيَةٌ تَضَمَّنَتْ دُعَاءَ إِنْ  
قَصَدَهُ ، كَاخِرِ الْبَقَرَةِ ، وَكَذَا دُعَاءُ مَحْضٍ وَلَوْ غَيْرَ مَأْثُورٍ .

وَجَهَرَ بِهِ إِمَامٌ وَأَمَّنَ مَأْمُومٌ سَمِعَ ، وَكِرِهَ لِإِمَامٍ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ  
بِدُعَاءٍ .

٧ - وَسُجُودٌ مَرَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ أَنَّ الْقَانِتَ لِنَازِلَةٍ يَأْتِي بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ  
يَخْتِمُ بِسُؤَالِ رَفْعِ تِلْكَ النَّازِلَةِ .

وَجَهَرَ بِهِ ، أَيْ : أَلْقَنُوتِ ، نَذْبًا ؛ إِمَامٌ وَلَوْ فِي السَّرِّيَّةِ ، لَا مَأْمُومٌ لَمْ  
يَسْمَعُهُ وَمُنْفَرِّدٌ ، فَيَسِرُّانِ بِهِ مُطْلَقًا .

وَأَمَّنَ جَهْرًا مَأْمُومٌ سَمِعَ قُنُوتَ إِمَامِهِ لِلدُّعَاءِ مِنْهُ ، وَمِنْ الدُّعَاءِ الصَّلَاةُ  
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَيُؤَمِّنُ لَهَا عَلَى الْأَوْجُهِ ، أَمَّا الثَّنَاءُ ، وَهُوَ : « فَإِنَّكَ  
تَقْضِي . . . » إِلَى آخِرِهِ ، فَيَقُولُهُ سِرًّا ، أَمَّا مَأْمُومٌ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوْ سَمِعَ  
صَوْتًا لَا يَفْهَمُهُ فَيَقْنُتُ سِرًّا .

وَكِرِهَ لِإِمَامٍ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ بِدُعَاءٍ ، أَيْ : بِدُعَاءِ الْقُنُوتِ ، لِلنَّهْيِ عَنْ  
تَخْصِيصِ نَفْسِهِ بِالْأَدْعَاءِ ، فَيَقُولُ الْإِمَامُ : « أَهْدِنَا » وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ  
الْجَمْعِ ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ سَائِرَ الْأَدْعِيَةِ كَذَلِكَ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ  
ﷺ وَهُوَ إِمَامٌ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

قَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ : إِنَّ أَدْعِيَّتَهُ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ جَرَى  
بَعْضُهُمْ عَلَى اخْتِصَاصِ الْجَمْعِ بِالْقُنُوتِ .

٧ - وَسَابِعُهَا : سُجُودٌ مَرَّتَيْنِ كُلُّ رُكْعَةٍ عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ لَهُ ، وَإِنْ  
تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَوْ نَحْوَ سَرِيرٍ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْمُولٍ لَهُ ،  
فَلَا يَضُرُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ كَمَا إِذَا سَجَدَ عَلَى مَحْمُولٍ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ،



مَعَ تَنكِيسٍ بَوْضِعِ بَعْضِ جَبْهَتِهِ بِكَشْفٍ ، وَتَحَامُلٍ وَرُكْبَتَيْهِ وَبَطْنِ  
كَفَيْهِ وَأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ؛

كَطَرَفٍ مِنْ رِدَائِهِ الطَّوِيلِ .

وَوَجَّحَ بِقَوْلِي : « عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ لَهُ » مَا لَوْ سَجَدَ عَلَى مَحْمُولٍ  
يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، كَطَرَفٍ مِنْ عِمَامَتِهِ ، فَلَا يَصِحُّ ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ ، وَإِلَّا أَعَادَ السُّجُودَ .

وَيَصِحُّ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَعَلَى نَحْوِ مُنْدِيلٍ بِيَدِهِ ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ  
الْمُنْفَصِلِ ، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ فَالْتَصَقَ بِجَبْهَتِهِ صَحَّ ، وَوَجَبَ إِزَالَتُهُ  
لِلسُّجُودِ الثَّانِي .

مَعَ تَنكِيسٍ بَأَن تَرْتَفِعَ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَمَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ ،  
فَلَوْ أَنْعَكَسَ أَوْ تَسَاوَا لَمْ يُجْزِئُهُ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا  
السُّجُودُ إِلَّا كَذَلِكَ أَجْزَأُهُ .

بَوْضِعِ بَعْضِ جَبْهَتِهِ بِكَشْفٍ ، أَيْ : مَعَ كَشْفٍ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِلٌ  
كَعِصَايَةٍ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِجِرَاحَةٍ ، وَشَقٌّ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ مَشَقَّةً شَدِيدَةً ،  
فَيَصِحُّ .

وَمَعَ تَحَامُلٍ بِجَبْهَتِهِ فَقَطْ عَلَى مُصَلَّاهُ ، بَأَن يَنَالَهُ ثِقَلُ رَأْسِهِ خِلَافًا  
لِلْإِمَامِ .

وَوَضْعُ بَعْضِ رُكْبَتَيْهِ وَبَعْضِ بَطْنِ كَفَيْهِ مِنَ الرَّاحَةِ وَبُطُونِ الْأَصَابِعِ  
وَبَعْضُ بَطْنِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ؛ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ كَالْخَرْفِ وَأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ  
وَوُظْهِرِهَا ، وَلَوْ قُطِعَتْ أَصَابِعُ قَدَمَيْهِ وَقَدِرَ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مِنْ بَطْنَيْهِمَا لَمْ

وَسُنَّ وَضَعُ أَنْفٍ ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا .

يَجِبُ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ التَّحَامُلُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُسْنُ ، كَكَشْفِ غَيْرِ الرُّكْبَتَيْنِ .

وَسُنَّ فِي السُّجُودِ وَضَعُ أَنْفٍ ، بَلْ يَتَأَكَّدُ لِحَبْرِ صَحِيحٍ [ رواه أبو داود ، رقم : ٧٣٠ ] ، وَمِنْ ثَمَّ أَحْثَرُ وَجُوبُهُ .

وَيُسْنُ وَضْعُ الرُّكْبَتَيْنِ أَوَّلًا مُتَفَرِّقَتَيْنِ قَدَرِ شِبْرِ ، ثُمَّ كَفَّيْهِ حَدَوْ مَنْكَبَيْهِ رَافِعًا ذِرَاعِيهِ عَنِ الْأَرْضِ وَنَاشِرًا أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ ، ثُمَّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفَهُ مَعَ وَتَفْرِيقُ قَدَمَيْهِ قَدَرِ شِبْرِ وَنَضْبُهُمَا مُوجَّهًا أَصَابِعُهُمَا لِلْقَبْلَةِ وَإِبْرَازُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ .

وَيُسْنُ فَتَحُ عَيْنَيْهِ حَالَةَ السُّجُودِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَأَقَرَّهُ الزَّرْكَشِيُّ .

وَيُكْرَهُ مُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ وَضْعِ الْأَنْفِ .

وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا فِي السُّجُودِ لِلاتِّبَاعِ ، وَزَيْدٌ مَنْ مَرَّ نَذْبًا : اَللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ؛ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ؛ [ « الأذكار » ، رقم : ٣٤١ ] .

وَيُسْنُ إِكْثَارُ الدُّعَاءِ فِيهِ ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ : اَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ . [ مسلم ، رقم : ٣٢٧ ] .

٨ - وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُطَوِّلُهُ وَلَا أَعْتَدَالًا ؛ وَسُنٌّ فِيهِ  
وَتَشْهَدُ أَوَّلَ افْتِرَاشٍ وَاضِعًا كَفَّيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ  
لِي . . . إِلَى آخِرِهِ ،

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّةُ وَجْلِهِ ، وَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ ، وَعَلَانِيَتُهُ  
وَسِرُّهُ . [ مسلم ، رقم : ٤٨٣ ] .

قال في « الرَّوضَةِ » : تَطْوِيلُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ التَّكْوَعِ .

٨ - وَثَامِنُهَا : جُلُوسٌ بَيْنَهُمَا ، أَيُّ : السَّجْدَتَيْنِ ، وَلَوْ فِي نَفْلٍ عَلَى  
الْمُعْتَمِدِ .

وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعِهِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ نَحْوِ لَسَعِ عَقْرَبٍ  
أَعَادَ السُّجُودَ ، وَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ  
اتِّفَاقًا ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ .

وَلَا يُطَوِّلُهُ وَلَا أَعْتَدَالًا ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَقْصُودَيْنِ لِذَاتِهِمَا ، بَلْ شُرْعًا  
لِلْفَضْلِ ، فَكَانَا قَصِيرَيْنِ ، فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَدَرُ  
الْفَاتِحَةِ فِي الْأَعْتَدَالِ ، وَأَقَلَّ التَّشْهَدِ فِي الْجُلُوسِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ .

وَسُنٌّ فِيهِ ، أَيُّ : الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي تَشْهَدِ أَوَّلِ وَجِلْسَةٍ  
أَسْتِرَاحَةٍ ، وَكَذَا فِي تَشْهَدِ آخِرِ إِنْ تَعَقَّبَهُ سُجُودٌ سَهْوٍ ؛ افْتِرَاشٌ ، بِأَنْ  
يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ بِحَيْثُ يَلِي ظَهْرَهَا الْأَرْضَ ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى  
فَخْذَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، بِحَيْثُ تُسَامِتُهُمَا رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ ، نَاشِرًا  
أَصَابِعَهُ ؛ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي . . . إِلَى آخِرِهِ ، تَتِمَّتْهُ : وَأَرْحَمْنِي ،

وَجَلَسَتْهُ أَسْتِرَاحَةٌ لِقِيَامٍ .

٩ - وَطُمَأْنِينَةٌ فِي كُلِّ .

١٠ - وَتَشْهَدُ أَحْيَرُ ، وَأَقْلُهُ : أَلْتَحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَأَجْبُرْنِي ، وَأَرْفَعْنِي ، وَأَرْزُقْنِي ، وَاهْدِنِي ، وَعَافِنِي . [ « الأذكار » ، رقم :

٣٤٥ ] لِلاتِّبَاعِ .

وَيُكْرَرُ : اغْفِرْ لِي ؛ ثَلَاثًا .

وَسُنَّ جَلَسَتْهُ أَسْتِرَاحَةٌ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَلَوْ فِي نَفْلِ ؛ وَإِنْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، لِقِيَامٍ ، أَيْ : لِأَجْلِهِ عَنْ سُجُودٍ لَغَيْرِ تِلَاوَةٍ .

وَيُسْنَى اعْتِمَادُ عَلَى بَطْنِ كَفِّهِ فِي قِيَامٍ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ .

٩ - وَتَاسِعُهَا : طُمَأْنِينَةٌ فِي كُلِّ ، مِنْ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَالْإِعْتِدَالِ ، وَلَوْ كَانَ فِي نَفْلِ خِلَافًا « لِلْأَنْوَارِ » ؛ وَضَابِطُهَا أَنْ تَسْتَقِرَّ أَعْضَاؤُهُ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ مَا أُنْقَلَّ إِلَيْهِ عَمَّا أُنْقَلَّ عَنْهُ .

١٠ - وَعَاشِرُهَا : تَشْهَدُ أَحْيَرُ ، وَأَقْلُهُ : مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ

[ « الأذكار » ، الأرقام : ٣٦٨ - ٣٩١ ] أَلْتَحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . إِلَى آخِرِهِ ، تِمَّتَتْهُ : سَلَامٌ

عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

وَيُسْنَى لِكُلِّ زِيَادَةٍ : « الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ » ؛ وَ« أَشْهَدُ »

الثَّانِي ، وَتَعْرِيفُ السَّلَامِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا الْبُسْمَلَةَ قَبْلَهُ .

١١ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ، وَأَقْلُهَا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ وَسُنٌّ فِيْ اٰخِرِ صَلَاةٍ عَلَى آلِهِ،

وَلَا يَجُوزُ اِبْدَالُ لَفْظٍ مِنْ هَذَا بِأَقْلٍ، وَلَوْ بِمُرَادِفِهِ، كَالنَّبِيِّ بِالرَّسُولِ، وَعَكْسِهِ، وَمُحَمَّدٌ بِأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ .  
وَيَكْفِي: « وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » لَا « وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ » .  
وَيَجِبُ أَنْ يُرَاعِيَ هُنَا التَّشْدِيدَاتِ، وَعَدَمُ اِبْدَالِ حَرْفٍ بِآخَرَ، وَالْمُوَالَاةُ لَا التَّرْتِيبُ إِنْ لَمْ يُخِلَّ بِالْمَعْنَى .  
فَلَوْ أَظْهَرَ التَّوْنُ الْمُدْغَمَةَ فِي اللَّامِ فِي: « أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أَبْطَلَ لِتَرْكِه شِدَّةَ مِنْهُ، كَمَا لَوْ تَرَكَ إِدْغَامَ [ تَوْنِينَ ]<sup>(١)</sup> دَالِ « مُحَمَّدٍ » فِي رَأْيِ رَسُولِ اللَّهِ .  
وَيَجُوزُ فِي النَّبِيِّ اَلْهَمْزُ وَالتَّشْدِيدُ .

١١ - وَحَادِي عَشْرًا: صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ، أَيُّ: بَعْدَ تَشْهِيدِ اٰخِرٍ، فَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ .  
وَأَقْلُهَا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ، أَيُّ: أَرْحَمُهُ رَحْمَةً مَقْرُونَةً بِالتَّعْظِيمِ .  
أَوْ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ أَوْ: عَلَى رَسُولِهِ، أَوْ: عَلَى النَّبِيِّ، دُونَ أَحْمَدَ .

وَسُنٌّ فِي تَشْهِيدِ اٰخِرٍ، وَقِيلَ: يَجِبُ: صَلَاةٌ عَلَى آلِهِ، فَيَحْصُلُ أَقْلُ اَلصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ بِزِيَادَةِ « وَآلِهِ » مَعَ أَقْلِ اَلصَّلَاةِ، لَا فِي الْأَوَّلِ عَلَى

(١) هذه الإضافة من فوائد الشيخ محمود حبال رحمه الله، أثبتتها عن الأستاذ عصام العمري حفظه الله .

وَيُسَنُّ أَكْمَلُهَا فِي تَشْهَدٍ وَدُعَاءٍ .

الْأَصَحُّ لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، وَلَآنَ فِيهَا نَقْلٌ رُكْنِ قَوْلِي عَلَى قَوْلٍ ، وَهُوَ مُبْطَلٌ عَلَى قَوْلٍ ؛ وَاخْتِيرَ مُقَابَلُهُ لِصِحَّةِ أَحَادِيثٍ فِيهِ .

وَيُسَنُّ أَكْمَلُهَا فِي تَشْهَدٍ آخِرٍ ، وَهُوَ : اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ . [ البخاري ، رقم : ٦٣٥٧ ؛ مسلم ، رقم : ٤٠٦ ] .

وَالسَّلَامُ تَقَدَّمَ فِي التَّشْهَدِ ، فَلَيْسَ هُنَا إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَنْهُ ، وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ « سَيِّدِنَا » قَبْلَ « مُحَمَّدٍ » .

وَسُقِيَ فِي تَشْهَدٍ آخِرٍ دُعَاءٌ بَعْدَمَا ذُكِرَ كُلُّهُ .

وَأَمَّا التَّشْهَدُ الْأَوَّلُ فَيُكْرَهُ فِيهِ الدُّعَاءُ لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، إِلَّا إِنْ فَرَّغَ قَبْلَ إِمَامِهِ ، فَيَدْعُو حَيْثُ دُ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَآكَدُهُ مَا أَوْجَبَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ : اَللّٰهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ . [ البخاري ، رقم : ١٣٧٧ ؛ مسلم ، رقم : ٥٨٨ ] .

وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ؛ أَنْتَ الْأَمَقَدُّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ . [ رقم : ٥٨٨ ، ٧٧١ ] .

وَمِنْهُ أَيْضاً : اَللّٰهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَبِيراً كَثِيراً ، وَلَا يَغْفِرُ

١٢ - وَفُعُودُ لَهْمَا ؛ وَسُنَّ تَوَرُّكُ فِيهِ ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِي تَشَهُدَيْهِ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ ، نَاشِئاً أَصَابِعَ يُسْرَاهُ ، وَقَابِضاً يُمْنَاهُ ، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ ، وَرَفَعَهَا عِنْدَ : «إِلَّا اللَّهَ» وَإِدَامَتَهُ ،

الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .  
رواهُ الْبُخَارِيُّ [ رقم : ٨٣٤ ؛ ومسلم ، رقم : ٢٧٠٥ ] .

وَيُسَنُّ أَنْ يَنْقُصَ دُعَاءُ الْإِمَامِ عَنْ قَدْرِ أَقْلِ التَّشَهُدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ شَيْخُنَا : تُكْرَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ ادْعَايَةِ التَّشَهُدِ .

١٢ - وَثَانِي عَشَرَهَا : فُعُودُ لَهْمَا ؛ أَيُّ : لِلتَّشَهُدِ وَالصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ السَّلَامُ .

وَسُنَّ تَوَرُّكُ فِيهِ ، أَيُّ : فِي فُعُودِ التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ ، وَهُوَ مَا يَعْقِبُهُ سَلَامٌ ، فَلَا يَتَوَرَّكُ مَسْبُوقٌ فِي تَشَهُدِ إِمَامِهِ الْأَخِيرِ ، وَلَا مَنْ يَسْجُدُ لِسَهْوٍ ، وَهُوَ كَأَلَا فِتْرَاشٍ ، لَكِنْ يُخْرَجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يُمْنَاهُ وَيُلْصِقُ وَرَكَهَ بِالْأَرْضِ .  
وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِي فُعُودِ تَشَهُدَيْهِ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ ، بِحَيْثُ تُسَامِتُهُ رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ .

نَاشِئاً أَصَابِعَ يُسْرَاهُ ، مَعَ ضَمِّ لَهَا ، وَقَابِضاً أَصَابِعَ يُمْنَاهُ ، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ ، بِكَسْرِ أَلْبَاءِ ، وَهِيَ : الَّتِي تَلِي الْإِنْبَهَامَ ؛ فَيُرْسِلُهَا .

وَسُنَّ رَفْعُهَا ، أَيُّ : الْمُسَبِّحَةِ ، مَعَ إِمَالَتِهَا قَلِيلاً ، عِنْدَ هَمْزَةِ «إِلَّا اللَّهَ» لِلاتِّبَاعِ .

وَإِدَامَتُهُ ، أَيُّ : الَّرَّفْعِ ، فَلَا يَضَعُهَا ، بَلْ تَبْقَى مَرْفُوعَةً إِلَى الْقِيَامِ أَوْ

وَنَظَرَ إِلَيْهَا .

١٣ - وَتَسْلِيمَةُ أُولَى ، وَأَقْلَاهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَسُنَّ ثَانِيَةٌ بِ : رَحْمَةُ اللَّهِ وَالْتِفَاتٍ فِيهِمَا .

السَّلَام ، وَالْأَفْضَلُ قَبْضُ الْإِبْهَامِ بِجَنْبِهَا ، بِأَنْ يَضَعَ رَأْسَ الْإِبْهَامِ عِنْدَ أَسْفَلِهَا عَلَى حَرْفِ الرَّاحَةِ ، كَعَاقِدِ ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ .

وَلَوْ وَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى غَيْرِ الرُّكْبَةِ يُشِيرُ بِسَبَابَتِهَا حِينَئِذٍ .

وَلَا يُسَرُّ رَفْعُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ عِنْدَ « إِلَّا اللَّهُ » .

وَسُنَّ نَظَرٌ إِلَيْهَا ، أَيْ : قَصْرُ النَّظَرِ إِلَى الْمُسَبِّحَةِ حَالَ رَفْعِهَا ، وَلَوْ مَسْتَوْرَةً ، بِنَحْوِ كَمْ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

١٣ - وَثَلَاثُ عَشْرًا : تَسْلِيمَةُ أُولَى ، وَأَقْلَاهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، لِلاتِّبَاعِ ،

وَيُكْرَهُ : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ ؛ وَلَا يُجْزَى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ؛ بِالتَّنْكِيرِ ؛ وَلَا

سَلَامُ اللَّهِ ، أَوْ سَلَامِي عَلَيْكُمْ ، بَلْ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، كَمَا فِي

« شَرْحِ الْإِرْشَادِ » لِشَيْخِنَا .

وَسُنَّ تَسْلِيمَةُ ثَانِيَةٌ وَإِنْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ ، وَتَحَرَّمَ إِنْ عَرَضَ بَعْدَ الْأُولَى

مُنَافٍ ، كَحَدَثٍ ، وَخُرُوجِ وَقْتِ جُمُعَةٍ ، وَوُجُودِ عَارِ سِتْرَةٍ .

وَيُسَرُّ أَنْ يَقْرَأَ كُلًّا مِنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ بِ : رَحْمَةُ اللَّهِ ، أَيْ : مَعَهَا ، دُونَ

« وَبَرَكَاتِهِ » عَلَى الْمُنْقُولِ فِي غَيْرِ الْجِنَازَةِ ، لَكِنْ اخْتِيرَ نَذْبُهَا لِثُبُوتِهَا مِنْ

عِدَّةِ طُرُقٍ .

وَمَعَ الْتِفَاتٍ فِيهِمَا ، حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ فِي الْأُولَى ، وَالْأَيْسَرُ فِي

الثَّانِيَةِ .



## ١٤ - وَتَرْتِيبُ بَيْنِ أَرْكَانِهَا،

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ لِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ أَنْ يَنْوِيَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ أَلْتَقَتْ هُوَ إِلَيْهِ مِمَّنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَعَنْ يَسَارِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ ، مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُؤْمِنِي إِنْسٍ وَجِنٍّ ، وَبِأَيَّتِهِمَا شَاءَ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ ، وَبِالْأُولَى أَفْضَلُ .

وَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَنْوِيَ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ بِأَيِّ سَلَامَتِهِ شَاءَ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَبِالْأُولَى إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ .  
وَيُسَنُّ أَنْ يَنْوِيَ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ الرَّدَّ عَلَى بَعْضٍ ، فَيَنْوِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسَلِّمِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ بِالْأُولَى ، وَمَنْ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ بِأَيَّتِهِمَا شَاءَ ، وَبِالْأُولَى أَوْلَى .

\* \* \*

فُرُوعُ : يُسَنُّ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى خُرُوجاً مِنْ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِهَا ، وَأَنْ يُدْرَجَ السَّلَامُ ، وَأَنْ يَبْتَدِئَهُ مُسْتَقْبِلاً بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يُنْهِئَهُ مَعَ تَمَامِ الْإِلْتِفَاتِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ الْمَأْمُومُ بَعْدَ تَسْلِيمَتِي الْإِمَامِ .

\* \* \*

١٤ - وَرَابِعُ عَشَرَهَا : تَرْتِيبُ بَيْنِ أَرْكَانِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا ذُكِرَ ، فَإِنْ تَعَمَّدَ إِلَّا خِلَالَ التَّرتِيبِ بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلِيٍّ ، كَانَ سَجْدَةً قَبْلَ الرُّكُوعِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

أَمَّا تَقْدِيمُ الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ فَلَا يَضُرُّ ، إِلَّا السَّلَامُ ؛ وَالتَّرتِيبُ بَيْنَ

وَلَوْ سَهِىَ غَيْرُ مَأْمُومٍ بِتَرْكِ رُكْنٍ ، أَوْ شَكَّ أَتَى بِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ فِعْلٍ  
مِثْلِهِ ، وَإِلَّا أَجْزَأُهُ وَتَذَارَكَ .

السُّنَنِ ، كَالسُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ، وَالْدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ ، شَرْطُ  
لِلْاِعْتِدَادِ بِسُنَنِهَا .

وَلَوْ سَهِىَ غَيْرُ مَأْمُومٍ فِي التَّرْتِيبِ بِتَرْكِ رُكْنٍ ، كَانَ سَجَدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ،  
أَوْ رَكَعَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ ، لَغَا مَا فَعَلَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْمَثْرُوكِ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ  
بُلُوغِ مِثْلِهِ أَتَى بِهِ ، وَإِلَّا فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

أَوْ شَكَّ هُوَ ، أَيْ : غَيْرُ الْمَأْمُومِ ، فِي رُكْنٍ ، هَلْ فَعَلَ أَمْ لَا ؟ كَانَ  
شَكَّ رَاكِعًا هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ؟ أَوْ سَاجِدًا هَلْ رَكَعَ أَوْ اعْتَدَلَ ؟ أَتَى بِهِ فَوْرًا  
وُجُوبًا إِنْ كَانَ الشَّكُّ قَبْلَ فِعْلٍ مِثْلِهِ ، أَيْ : مِثْلَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنْ رُكْعَةٍ  
أُخْرَى ؛ وَإِلَّا ، أَيْ : وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى فَعَلَ مِثْلَهُ فِي رُكْعَةٍ أُخْرَى ؛  
أَجْزَأُهُ عَنِ مَثْرُوكِهِ وَلَغَا مَا بَيْنَهُمَا .

هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَلِمَ عَيْنَ الْمَثْرُوكِ وَمَحَلَّهُ ، فَإِنْ جَهِلَ عَيْنَهُ وَجَوَّزَ أَنَّهُ النَّيَّةُ  
أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلُ فَضْلٍ وَلَا مُضِيِّ رُكْنٍ .

أَوْ أَنَّهُ السَّلَامُ يُسَلِّمُ . وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

أَوْ أَنَّهُ غَيْرُهُمَا أَخَذَ بِالْأَسْوَأِ ، وَبَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ ، وَتَذَارَكَ الْبَاقِي مِنْ  
صَلَاتِهِ .

نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَثَلُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَسُجُودِ تِلَاوَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

فَرَعٌ :

سُنُّ دُخُولِ صَلَاةٍ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ ، وَفِيهَا خُشُوعٌ بِقَلْبِهِ  
وَبِجَوَارِحِهِ ،

أَمَّا مَا مُوِّمٌ عَلِيمٌ أَوْ شَكَّ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَبَعْدَ رُكُوعِ إِمَامِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ  
فَيَقْرُؤُهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ ، أَوْ بَعْدَ رُكُوعِهَا لَمْ يَعُدْ إِلَى الْقِيَامِ لِقِرَاءَةِ  
الْفَاتِحَةِ ، بَلْ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ وَيُصَلِّي رَكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : سُنُّ دُخُولِ صَلَاةٍ بِنَشَاطٍ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَمُّ تَارِكِيهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَإِذَا  
قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾ [ ٤ سورة النساء / الآية : ١٤٢ ] ، وَالْكَسَلُ : الْفُتُورُ  
وَالْتَوَانِي .

وَفَرَاغٍ قَلْبٍ مِنَ الشَّوَاغِلِ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ .  
وَسُنُّ فِيهَا ، أَيُّ : فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا ، خُشُوعٌ بِقَلْبِهِ بِأَنْ لَا يَحْضُرَ فِيهِ  
غَيْرٌ مَا هُوَ فِيهِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْآخِرَةِ .

وَبِجَوَارِحِهِ بِأَنْ لَا يَغْبَثَ بِأَحَدِهَا ، وَذَلِكَ لِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ  
الْعَزِيزِ عَلَى فَاعِلِيهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ  
خَشِعُونَ ﴿ [ ٢٣ سورة المؤمنون / الآيتان : ٢٠١ ] وَلَانْتِفَاءُ ثَوَابِ الصَّلَاةِ بِانْتِفَائِهِ ،  
كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ ، وَلَآنَ لَنَا وَجْهًا اخْتَارَهُ جَمْعٌ ، أَنَّهُ  
شَرْطٌ لِلصَّحَّةِ .

وَمِمَّا يُحْصَلُ الْخُشُوعُ اسْتِخْضَارُهُ أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ مَلِكِ الْمُلُوكِ الَّذِي

وَتَدْبِيرِ قِرَاءَةٍ وَذِكْرِ ، وَإِدَامَةِ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ ،

يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ، يُنَاجِيهِ ، وَأَنَّهُ رَبُّمَا تَجَلَّى عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ لِعَدَمِ الْقِيَامِ بِحَقِّ رُبُوبِيَّتِهِ ، قَرَدَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ .

وَقَالَ سَيِّدِي الْقُطْبُ الْعارِفُ بِاللَّهِ مُحَمَّدٌ الْبَكْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ مِمَّا يُورِثُ الْخُشُوعَ إِطَالَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وَتَدْبِيرُ قِرَاءَةٍ ، أَيُّ : تَأَمُّلُ مَعَانِيهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ ﴾ [ ٤٧ سورة محمد / الآية : ٢٤ ] وَلَأنَّ بِهِ يَكْمُلُ مَقْصُودُ الْخُشُوعِ .

وَتَدْبِيرُ ذِكْرِ ، قِيَاساً عَلَى الْقِرَاءَةِ .

وَسُنَّ إِدَامَةُ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَلَوْ أَعْمَى ؛ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ أَوْ فِي الظُّلْمَةِ أَوْ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ؛ نَعَمْ السُّنَّةُ أَنْ يَقْصُرَ نَظْرُهُ عَلَى مُسَبِّحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي التَّشَهُّدِ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ .

وَلَا يُكْرَهُ تَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّيِ الذِّكْرُ وَغَيْرُهُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَتَجَهُّ تَخْصِيصُهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ .

\* \* \*

وَذَكَرَ وَدُعَاءَ سِرًّا عَقِبَهَا ،

وَسُنَّ ذِكْرُ وَدُعَاءَ سِرًّا عَقِبَهَا ، أَيْ : الصَّلَاةِ ؛ أَيْ : يُسَنَّ الْإِسْرَارُ بِهِمَا  
لِلْمُنْفَرِدِ وَمَأْمُومٍ وَإِمَامٍ لَمْ يُرِدْ تَعْلِيمَ الْحَاضِرِينَ ، وَلَا تَأْمِينَهُمْ لِدُعَائِهِ  
بِسَمَاعِهِ ؛ وَوَرَدَ فِيهِمَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ، وَذَكَرْتُ جُمْلَةً مِنْهَا فِي كِتَابِي  
« إِرْشَادُ الْعِبَادِ » <sup>(١)</sup> ، فَاطْلُبْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ [ رقم : ٣٤٩٩ ] ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، قَالَ : قِيلَ لِرَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ - أَيْ : أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ ؟ - قَالَ : « جَوْفُ  
الْكَلِيلِ [ الْآخِرِ ] وَذُبُرُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ » .

وَرَوَى الشَّيْخَانِ [ البخاري ، رقم : ٢٩٩٢ ؛ مسلم ، رقم : ٢٧٠٤ ] عَنْ أَبِي  
مُوسَى ، قَالَ : كُنَّا [ نَسِيرُ ] مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَلْنَا  
وَكَبَّرْنَا وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! أَرْبَعُوا عَلَى  
أَنْفُسِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، إِنَّهُ مَعَكُمْ » <sup>(٢)</sup> ، إِنَّهُ سَمِيعٌ  
قَرِيبٌ . احْتَجَّ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ لِلْإِسْرَارِ بِالذِّكْرِ وَالْدُّعَاءِ ، وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ فِي « الْأُتَمِّ » : اخْتَارُ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ يَذْكُرَا اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ  
السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَيُخْفِيَا الذِّكْرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يُرِيدُ أَنْ يُتَعَلَّمَ مِنْهُ ،  
فَيَجْهَرُ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّمَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُسِرُّ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَلَا

(١) وقد قُتِمْتُ بِالْإِعْتِنَاءِ بِهِ ، وَطَبَعَتْهُ الْجَفَانُ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُول ، قَبْرَص .

(٢) فِي الْأَصُولِ : « إِنَّهُ حَكَمَ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » . وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي أَكْثَرِ النُّسخِ :  
إِنَّهُ حَكَمٌ » . وَفِي الْمَتْنِ الْمَطْبُوعِ مَعَ « إِيْعَانَةِ الطَّالِبِينَ » : « إِنَّهُ حَكِيمٌ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » ؛ وَالْمَشْتَبُ مِنْ  
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

تَجَهَّرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتَ بِهَا» [ ١٧ سورة الإسراء/ الآية : ١١٠ ] يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ :  
الدُّعَاءُ ، وَلَا تَجَهَّرَ حَتَّى تُسْمِعَ غَيْرَكَ ، وَلَا تُخَافُتَ حَتَّى لَا تُسْمِعَ نَفْسَكَ .  
أَنْتَهَى .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا الْمُبَالَغَةُ فِي الْجَهْرِ بِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ بِحَيْثُ  
يَحْصُلُ تَشْوِيشٌ عَلَى مُصَلٍّ ، فَيَنْبَغِي حُرْمَتُهَا .

\* \* \*

فُرُوعٌ : يُسَنُّ افْتِتَاحُ الدُّعَاءِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،  
وَالْخَتْمُ بِهِمَا وَبِ« آمِينَ » ، وَتَأْمِينُ مَأْمُومٍ سَمِعَ دُعَاءَ الْإِمَامِ وَإِنْ حَفِظَ  
ذَلِكَ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ الطَّاهِرَتَيْنِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ ، وَمَسَحَ أَلْوَجْهَ بِهِمَا بَعْدَهُ ،  
وَأَسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةَ حَالَةَ الذِّكْرِ وَالْدُّعَاءِ إِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا أَوْ مَأْمُومًا ، أَمَّا الْإِمَامُ  
إِذَا تَرَكَ الْقِيَامَ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ لَهُ ، فَالْأَفْضَلُ جَعْلُ يَمِينِهِ إِلَى  
الْمَأْمُومِينَ وَيَسَارِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ ، وَأَنْصِرَافُهُ لَا يُنَافِي نَذْبَ الذِّكْرِ لَهُ  
عَقِبَهَا ، لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَقُوتُ بِفِعْلِ  
الزَّائِتَةِ ، وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهِ كَمَا لَهُ لَا غَيْرُ . وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ حُصُولُ ثَوَابِ  
الذِّكْرِ وَإِنْ جَهِلَ مَعْنَاهُ ، وَنَظَرُ فِيهِ الْأَسْنَوِيُّ ، وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْقُرْآنِ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : أي : في « التحفة » ، وفيه تقديم وتأخير ، لم ينتبه إليه

المُحَشِّي . أي : الشيخ السيد البكري رحمه الله .

وَنُدِبَ تَوَجُّهُ لِنَحْوِ جِدَارٍ ، فَعَصَا مَغْرُورَةً ، فَبَسَطَ مُصَلِّيٌ ؛

لِلتَّعَبْدِ بِلَفْظِهِ فَأَثِيبَ قَارِئُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَوْ بِوَجْهِ . انْتَهَى .

وَيُنْدَبُ أَنْ يَنْتَقِلَ لِقَرْضٍ أَوْ نَقْلِ مِنْ مَوْضِعٍ صَلَاتِهِ لِيَشْهَدَ لَهُ الْمَوْضِعُ ، حَيْثُ لَمْ تُعَارِضْهُ فَضِيلَةُ نَحْوِ صَفِّ أَوَّلٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِكَلَامِ إِنْسَانٍ .

وَالْتَقَلُّ لِغَيْرِ الْمُعْتَكِفِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ فَوْتَهُ أَوْ تَهَاوَنَاهُ بِهِ ، إِلَّا فِي نَافِلَةِ الْمُبَكَّرِ لِلْجُمُعَةِ ، أَوْ مَا سَنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، أَوْ وَرَدَ فِي الْمَسْجِدِ كَالضُّحَى ، وَأَنْ يَكُونَ انْتِقَالُ الْمَأْمُومِ بَعْدَ انْتِقَالِ إِمَامِهِ .

\* \* \*

وَنُدِبَ لِمُصَلِّ تَوَجُّهُ لِنَحْوِ جِدَارٍ أَوْ عَمُودٍ مِنْ كُلِّ شَاخِصٍ طَوَّلَ ارْتِفَاعِهِ ثَلَاثًا ذِرَاعٍ فَكَثَّرَ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَقِبِ الْمُصَلِّي ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلَّ .  
ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ فَنَحْوِ عَصَا مَغْرُورَةٍ كَمَتَاعٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ نُدِبَ بَسَطَ مُصَلِّيٌ كَسَجَادَةٍ .

ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ خَطَّ أَمَامَهُ خَطًّا فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ عَرْضًا أَوْ طَوَّلًا ، وَهُوَ أَوَّلَى ، لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ [ رقم : ٦٨٩ ] : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ أَمَامَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا فَلْيَخُطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » .

وَقَيْسٌ بِالْخَطِّ الْمُصَلِّي ، وَقُدِّمَ عَلَى الْخَطِّ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ فِي الْمُرَادِ .

وَالْتَرْتِيبُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّءِ ،

وَكُرَّةَ فِيهَا التِّفَاتُ ،

فَمَتَى عَدَلَ عَنْ رُبَّةٍ إِلَى مَا دُونَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَانَتْ كَالْعَدَمِ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الشُّرَّةَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، بَلْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ .

وَكُلُّ صَفٍّ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، وَإِنْ قَرَبَ مِنْهُ ، قَالَ الْبَغَوِيُّ : سُتْرَةٌ  
الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ . اُنْتَهَى .

وَلَوْ تَعَارَضَتِ الشُّرَّةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَمَا الَّذِي  
يُقَدَّمُ ؟ .

قَالَ شَيْخُنَا : كُلُّ مُحْتَمِلٍ ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ يُقَدَّمُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي  
مَسْجِدِهِ ﷺ ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ نَحْوِ  
الصَّفِّ الْأَوَّلِ . اُنْتَهَى .

وَإِذَا صَلَّى إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، فَيُسْنُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ دَفْعُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّرَّةِ  
الْمُسْتَوْفِيَةِ لِلشُّرُوطِ ، وَقَدْ تَعَدَّى بِمُرُورِهِ لِكَوْنِهِ مُكَلَّفًا .

وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّرَّةِ حِينَ يُسْنُ لَهُ الدَّفْعُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ  
الْمَارِ سَبِيلًا مَا لَمْ يَقْصُرْ بِوُقُوفٍ فِي طَرِيقٍ أَوْ فِي صَفٍّ مَعَ فُرْجَةٍ فِي صَفٍّ  
آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلِدَاخِلِ خَرَقِ الصُّفُوفِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَسُدَّهَا .

وَكُرَّةَ فِيهَا ، أَيِ : الصَّلَاةُ ، التِّفَاتُ بِوَجْهِهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَقِيلَ :  
يَحْرُمُ ، وَاخْتِيرَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمُ : ٩٠٩ ، النَّسَائِيُّ ، رَقْمُ : ١١٩٥ ،  
« مُسْتَدْرَأُ أَحْمَد » ، رَقْمُ : ٢٠٩٩٧ ، الدَّارِمِيُّ ، رَقْمُ : ١٤٢٣ ] : « لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى  
الْعَبْدِ فِي مُصَلَّاهُ » أَيِ : بِرَحْمَتِهِ وَرِضَاهُ « مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا اَلْتَفَتَ  
أَعْرَضَ عَنْهُ » .



وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ ، وَبَصُقُ أَمَامًا وَيَمِينًا ،

فَلَا يُكْرَهُ لِحَاجَةٍ كَمَا لَا يُكْرَهُ مُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ .

وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ ، مِمَّا يُلْهِي ، كَثُوبٌ لَهُ أَعْلَامٌ ، لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ  
[رقم : ٧٥٠] : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ؟ »  
فَأَشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيْسَتْ هُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » ،  
وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَتْ أَيْضًا فِي مُحْطَطٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْخُشُوعِ .  
وَبَصُقُ فِي صَلَاتِهِ ، وَكَذَا خَارِجَهَا .

أَمَامًا ، أَيْ : قِبَلَ وَجْهِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ هُوَ خَارِجَهَا مُسْتَقْبَلًا كَمَا  
أُطْلِقَهُ النَّوَوِيُّ .

وَيَمِينًا لَا يَسَارًا ، لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [ البخاري ، رقم : ٤٠٥ ؛ مسلم ، رقم :  
٤٩٣ ] : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ  
بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ أَوْ فِي ثُوبٍ مِنْ جِهَةِ  
يَسَارِهِ » وَهُوَ أَوْلَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَا بُغْدَ فِي مُرَاعَاةِ مَلِكِ الْيَمِينِ دُونَ مَلِكِ الْيَسَارِ إِظْهَارًا  
لِشَرَفِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ فَقَطْ إِنْسَانٌ بَصَقَ عَنْ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ  
يُمْكِنْهُ أَنْ يَطَّاطِيَءَ رَأْسَهُ وَيَبْصُقُ لَا إِلَى الْيَمِينِ وَلَا إِلَى الْيَسَارِ ، وَإِنَّمَا  
يَحْرُمُ الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ بَقِيَ جُزْؤُهُ لَا إِنْ اسْتَهْلَكَ فِي نَحْوِ مَاءِ  
مَضْمَضَةٍ ، وَأَصَابَ جِزَاءً مِنْ أَجْزَائِهِ دُونَ هَوَائِهِ ، وَزَعَمَ حُرْمَتَهُ فِي هَوَائِهِ  
وَإِنْ لَمْ يُصِْبْ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ بَعِيدٌ غَيْرُ مُعَوَّلٍ عَلَيْهِ ، وَدُونَ تُرَابٍ لَمْ يَدْخُلْ  
فِي وَفْقِهِ ، قِيلَ : وَدُونَ حُصْرِهِ ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ تَقْذِيرِهَا كَمَا

وَكَشَفُ رَأْسٍ وَمَنْكِبٍ ، وَصَلَاةٌ بِمُدَافَعَةٍ حَدَّثَ

هُوَ ظَاهِرٌ . اُنْتَهَى .

وَيَجِبُ إِخْرَاجُ نَجَسٍ مِنْهُ فَوْرًا عَيْنِيًّا عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهِ ، وَإِنْ أُرْصِدَ  
لِإِزَالَتِهِ مَنْ يَقُومُ بِهَا بِمَعْلُومٍ كَمَا أَقْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ .

وَيَحْرُمُ بَوْلٌ فِيهِ ، وَلَوْ فِي نَحْوِ طَشْتٍ ، وَإِذْخَالُ نَعْلِ مُتَنَجِّسَةٍ لَمْ يَأْمَنْ  
التَّلَوِثُ ، وَرَمْيُ نَحْوِ قَمْلَةٍ فِيهِ مَيْتَةٍ ، وَقَتْلُهَا فِي أَرْضِهِ ، وَإِنْ قَلَّ دَمُهَا ؛  
وَأَمَّا إِلْقَاؤُهَا أَوْ دَفْنُهَا فِيهِ حَيَّةٌ فَظَاهِرٌ فَتَاوَى التَّوَوُّيِّ حِلُّهُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ  
« الْجَوَاهِرِ » تَحْرِيمُهُ ، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ يُونُسَ .

وَيُكْرَهُ فَصْدٌ وَحِجَامَةٌ فِيهِ بِإِنَاءٍ ، وَرَفْعُ صَوْتٍ ، وَنَحْوُ بَيْعٍ وَعَمَلٍ  
صِنَاعَةٍ فِيهِ .

وَكَشَفُ رَأْسٍ وَمَنْكِبٍ ، وَأَضْطِبَاعٌ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، قَالَ  
الْعَزَالِيُّ فِي « الْإِحْيَاءِ » : لَا يَرُدُّ رِدَاءَهُ إِذَا سَقَطَ ، أَيْ : إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَمِثْلُهُ  
الْعِمَامَةُ وَنَحْوُهَا .

وَكُرِّهَ صَلَاةٌ بِمُدَافَعَةٍ حَدَّثَ ، كَبُولٌ وَغَائِطٌ وَرِيحٌ لِلْخَبَرِ الْآتِي ، وَلَآئِهَا  
تُخِلُّ بِالْخُشُوعِ ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ : إِنْ ذَهَبَ بِهَا بَطَلَتْ .  
وَيُسْنُ لَهُ تَفْرِيعُ نَفْسِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةَ ، وَلَيْسَ لَهُ  
الْخُرُوجُ مِنَ الْقُرْصِ إِذَا طَرَأَتْ لَهُ فِيهِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهُ ، وَالْعِبَرَةُ  
فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِوُجُودِهَا عِنْدَ التَّحَرُّمِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ عَرَضَتْ لَهُ قَبْلَ التَّحَرُّمِ فَزَالَتْ ، وَعَلِمَ مِنْ  
عَادَتِهِ أَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ .

وَبِمَقْبَرَةٍ .

وَتُكْرَهُ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَشْتَأُقُ إِلَيْهِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ٥٦٠ ] :  
« لَا صَلَاةَ » أَيْ : كَامِلَةً « بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا صَلَاةَ وَهُوَ يُدَافِعُهُ  
الْأَخْبَتَانِ » أَيْ : الْبُولُ وَالْعَائِطُ .

وَكُرِّهَ صَلَاةٌ فِي طَرِيقِ بُنْيَانٍ ، لَا بَرِّيَّةَ ، وَمَوْضِعٍ مَكْسٍ .  
وَبِمَقْبَرَةٍ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبَشُهَا ، سَوَاءٌ أَصَلَّى إِلَى الْقَبْرِ أَمْ عَلَيْهِ أَمْ  
بِجَانِبِهِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأَمِّ » .

وَتَحَرُّمُ الصَّلَاةِ لِقَبْرِ نَبِيِّ أَوْ نَحْوِ وَلِيِّ تَبَرُّكًا أَوْ إِعْظَامًا .  
وَبَحَثَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ عَدَمَ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ طَرَأَ دَفْنُ النَّاسِ  
حَوْلَهُ ، وَفِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ ، بَلْ تَصِحُّ بِلَا ثَوَابٍ كَمَا فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ،  
وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِي رِضَا مَالِكِهِ لَا إِنْ ظَنَّهُ بِقَرِينَةٍ .

وَفِي « الْجِيلِيِّ » : لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَهُوَ بِأَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ أَحْرَمَ  
مَاشِيًا ؛ وَرَجَّحَهُ الْعَزَّيْزِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَلَاةٌ شِدَّةُ الْخَوْفِ ، وَأَنَّهُ  
يَلْزَمُهُ التَّرُّكُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا ، كَمَا لَهُ تَرْكُهَا لِتَخْلِيصِ مَالِهِ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ ،  
بَلْ أَوْلَى .

\* \* \*

## فصل

[في أبعاض الصلاة ومقتضى سجود السهو]

تُسَنُّ سَجْدَتَانِ قُبَيْلَ سَلَامٍ لِتَرْكِ بَعْضٍ ، وَهُوَ : تَشْهَدُ أَوَّلُ ،  
وَقُعُودُهُ ، وَقُنُوتُ رَاتِبُ ،

## فصل

في أبعاض الصلاة ومقتضى سجود السهو

تُسَنُّ سَجْدَتَانِ قُبَيْلَ سَلَامٍ وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ ، وَهُمَا وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا  
كَسُجُودِ الصَّلَاةِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا فِي واجِبَاتِهَا الثَّلَاثَةِ وَمَنْدُوبَاتِهَا  
السَّابِقَةِ ، كَالذِّكْرِ فِيهَا ، وَقِيلَ : يَقُولُ فِيهَا : سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ وَلَا  
يَسْهُو ، وَهُوَ لَا يَنْقُ بِالْحَالِ .

وَتَجِبُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ بِأَنْ يَقْصِدَهُ عَنِ السَّهْوِ عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ .

لِتَرْكِ بَعْضٍ وَاحِدٍ مِنْ أَبْعَاضٍ ، وَلَوْ عَمْدًا ، فَإِنْ سَجَدَ لِتَرْكِ غَيْرِ بَعْضٍ  
عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَهُوَ : تَشْهَدُ أَوَّلُ ، أَيْ : الْوَاجِبُ مِنْهُ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ أَوْ بَعْضُهُ ،  
وَلَوْ كَلِمَةً .

وَقُعُودُهُ ، وَصُورَةُ تَرْكِهِ وَحْدِهِ كَقِيَامِ الْقُنُوتِ ، أَنْ لَا يُحْسِنَهُمَا ، إِذْ  
يُسَنُّ أَنْ يَجْلِسَ وَيَقِفَ بِقَدَرِهِمَا ، فَإِذَا تَرَكَ أَحَدَهُمَا سَجَدَ .

وَقُنُوتُ رَاتِبُ ، أَوْ بَعْضُهُ ، وَهُوَ قُنُوتُ الصُّبْحِ وَوَيْتِرِ نِصْفِ رَمَضَانَ  
دُونَ قُنُوتِ النَّازِلَةِ .

وَقِيَامُهُ، وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُمَا، وَصَلَاةٌ عَلَى آلٍ بَعْدَ آخِرٍ،  
وَقُنُوتٍ؛ وَلِشَكِّ فِيهِ وَلَوْ نَسِيَ بَعْضًا وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ، فَإِنْ عَادَ لَهُ  
بَطَلَتْ، لَا جَاهِلًا، لَكِنْ يَسْجُدُ، وَلَا

وَقِيَامُهُ، وَيَسْجُدُ تَارِكُ الْقُنُوتِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ الْحَفِيفِيِّ، أَوْ لَاقْتِدَائِهِ فِي  
صُبْحٍ بِمُصَلِّي سُنَّتِهَا عَلَى الْأَوْجِهِ فِيهِمَا .

وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُمَا، أَيْ : بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَالْقُنُوتِ .  
وَصَلَاةٌ عَلَى آلٍ بَعْدَ تَشْهِيدِ آخِرٍ، وَقُنُوتٍ .

وَصُورَةُ السُّجُودِ لِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ أَنْ يَتَيَقَّنَ  
تَرْكَ إِمَامِهِ لَهَا بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ إِمَامُهُ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ هُوَ ، أَوْ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ وَقَرَّبَ  
الْفَضْلُ .

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ السُّنَنُ أَعْضَاءً لِقُرْبِهَا بِالْجَبْرِ بِالسُّجُودِ مِنَ الْأَرْكَانِ .

وَلِشَكِّ فِيهِ ، أَيْ : فِي تَرْكِ بَعْضٍ مِمَّا مَرَّ مُعَيَّنٌ ، كَالْقُنُوتِ ، هَلْ  
فَعَلَهُ ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهِ .

وَلَوْ نَسِيَ مُنْفَرِدًا أَوْ إِمَامًا بَعْضًا ، كَتَشْهِيدِ أَوَّلٍ ، أَوْ قُنُوتٍ .

وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ، مِنْ قِيَامٍ أَوْ سُجُودٍ ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعُودُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ  
لَهُ بَعْدَ انْتِصَابٍ ، أَوْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ عَامِدًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ لَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ  
لِقَطْعِهِ فَرَضًا لِنَفْلِ ، لَا إِنْ عَادَ لَهُ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُحَالِطًا لَنَا  
لَأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَوَامِّ وَكَذَا نَاسِيًا أَنَّهُ فِيهَا فَلَا تَبْطُلُ لِعُدْرِهِ وَيَلْزَمُهُ  
الْعُودُ عِنْدَ تَعْلُمِهِ أَوْ تَذَكُّرِهِ .

لَكِنْ يَسْجُدُ لِلْسُّهُورِ لِرِيزَادَةِ قُعُودٍ أَوْ اعْتِدَالٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَلَا إِنْ عَادَ

مَأْمُومًا سَهْوًا ، بَلْ عَلَيْهِ عَوْدٌ ؟

مَأْمُومًا ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا انْتَصَبَ أَوْ سَجَدَ وَخَدَهُ سَهْوًا ، بَلْ عَلَيْهِ ،  
 أَيُّ : عَلَى الْمَأْمُومِ النَّاسِي عَوْدٌ ؛ لَوْجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ  
 صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ ، أَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَلَا يُلْزَمُهُ الْعَوْدُ ، بَلْ يُسَنُّ لَهُ ،  
 كَمَا إِذَا رَكَعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَّاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يَعُدْ .  
 قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِهِ ؛ وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَجَدَ سَهْوًا أَوْ  
 جَهْلًا وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِمَا فَعَلَهُ ، فَيُلْزَمُهُ الْعَوْدُ لِلْإِعْتِدَالِ .  
 وَإِنْ فَارَقَ الْإِمَامَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ ، لَوْ ظَنَّ سَلَامَ الْإِمَامِ ، فَقَامَ ، ثُمَّ عَلِمَ  
 فِي قِيَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ ، لَوَمَهُ الْقَعْدُ لِيَقُومَ مِنْهُ ، وَلَا يَسْقُطَ عَنْهُ بِنَيْتِهِ  
 الْمُفَارَقَةُ وَإِنْ جَازَتْ ، لِأَنَّ قِيَامَهُ وَقَعَ لَعْوًا ، وَمِنْ ثُمَّ لَوْ أَتَمَّ جَاهِلًا لَعَا  
 مَا أَتَى بِهِ ، فَيُعِيدُهُ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ، وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ إِنْ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ  
 وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ ، فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ ، أَوْ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى  
 عَادَ لِلْإِعْتِدَالِ وَسَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ ، أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُتَابَعُهُ  
 وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ . أَنْتَهَى .

قَالَ الْقَاضِي : وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ قَوْلُهُمْ : لَوْ رَفَعَ رَأْسُهُ مِنَ السَّجْدَةِ  
 الْأُولَى قَبْلَ إِمَامِهِ ظَانًّا أَنَّهُ رَفَعَ وَأَتَى بِالثَّانِيَةِ ظَانًّا أَنَّ الْإِمَامَ فِيهَا ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ  
 فِي الْأُولَى ، لَمْ يُحْسَبْ لَهُ جُلُوسُهُ وَلَا سَجْدَتُهُ الثَّانِيَةُ ، وَيَتَابَعُ الْإِمَامَ ،  
 أَيُّ : فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ أَوْ جَالِسٌ أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ  
 الْإِمَامِ .

وَلِنَقْلِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ ، وَلِسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ ، لَا هُوَ ،

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « وَتَلَّيْسَ بِفَرْضٍ » ، مَا إِذَا لَمْ يَتَلَّيْسَ بِهِ غَيْرُ مَأْمُومٍ ،  
فَيَعُودُ النَّاسِي نَذْبًا قَبْلَ الْإِنْصَابِ أَوْ وَضْعِ الْجَبْهَةِ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِنْ  
قَارَبَ الْقِيَامَ فِي صُورَةِ تَرْكِ التَّشْهِيدِ ، أَوْ بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ فِي صُورَةِ تَرْكِ  
الْقُنُوتِ ، وَلَوْ تَعَمَّدَ غَيْرُ مَأْمُومٍ تَرْكُهُ فَعَادَ عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ  
قَارَبَ أَوْ بَلَغَ مَا مَرَّ ، بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ .

وَلِنَقْلِ مَطْلُوبِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، رُكْنًا  
كَانَ كِفَاتِيحَةً وَتَشْهِيدًا أَوْ بَعْضَ أَحَدِهِمَا ، أَوْ غَيْرَ رُكْنٍ كُسُورَةٍ إِلَى غَيْرِ  
الْقِيَامِ ، وَثُبُوتٍ إِلَى مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي غَيْرِ نِصْفِ رَمَضَانَ  
الْثَّانِي ؛ فَيَسْجُدُ لَهُ .

أَمَّا نَقْلُ الْفِعْلِيِّ فَيَبْطِلُ تَعَمُّدُهُ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « غَيْرُ مُبْطِلٍ » ، مَا يُبْطِلُ ، كَالسَّلَامِ وَتَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ ،  
بِأَنْ كَبَّرَ بِقَصْدِهِ .

وَلِسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ ، لَا هُوَ ، أَيُّ : السَّهْوُ ، كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ ،  
وَقَلِيلِ كَلَامٍ وَأَكْلٍ ، وَزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا  
وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ ، وَقِيَيسَ بِهِ غَيْرُهُ .

وَخَرَجَ بِ« مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ » مَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ أَيْضًا ، كَكَلَامٍ كَثِيرٍ ، وَمَا  
لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَلَا عَمْدُهُ ، كَالْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَالْإِنْفَاتِ ، فَلَا يُسْجَدُ لِسَهْوِهِ  
وَلَا لِعَمْدِهِ .

وَلَشَكَّ فِيْمَا صَلَّاهُ وَاحْتَمَلَ زِيَادَةً، وَلَسَهُوَ إِمَامٌ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ تَرَكَ،  
لَا لِسَهُوِهِ حَالُ الْقُدُوءَةِ خَلْفَ إِمَامٍ .

وَلَشَكَّ فِيْمَا صَلَّاهُ وَاحْتَمَلَ زِيَادَةً، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ زَائِدًا فَالْسُّجُودُ  
لِلزِّيَادَةِ، وَإِلَّا فَلِلتَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لِضَعْفِ الْبَيِّنَةِ . فَلَوْ شَكَّ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ  
أَرْبَعًا مَثَلًا أَتَى بِرُكْعَةٍ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهَا، وَيَسْجُدُ لِلْسَهُوِ؛ وَإِنْ زَالَ  
شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ، بِأَنْ تَذَكَّرَ قَبْلَهُ أَنَّهَا رَابِعَةٌ لِلتَّرَدُّدِ فِي زِيَادَتِهَا، وَلَا يَرْجِعُ  
فِي فِعْلِهَا إِلَى ظَنِّهِ وَلَا إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ أَوْ فِعْلِهِ، وَإِنْ كَانُوا جَمْعًا كَثِيرًا مَا لَمْ  
يَبْلُغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ .

وَأَمَّا مَا لَا يَحْتَمِلُ زِيَادَةً، كَأَنْ شَكَّ فِي رُكْعَةٍ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَهْيَ ثَالِثَةً أَمْ  
رَابِعَةً، فَتَذَكَّرَ قَبْلَ الْقِيَامِ لِلرَّابِعَةِ أَنَّهَا ثَالِثَةٌ، فَلَا يَسْجُدُ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنْهَا  
مَعَ التَّرَدُّدِ لَا بُدَّ مِنْهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ، فَإِنْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْقِيَامِ لَهَا سَجَدَ لِتَرَدُّدِهِ حَالِ  
الْقِيَامِ إِلَيْهَا فِي زِيَادَتِهَا .

وَسُنَّ لِلْمَأْمُومِ سَجْدَتَانِ لِسَهُوِ إِمَامٍ مُتَطَهِّرٍ وَإِمَامِهِ، وَلَوْ كَانَ سَهُوُهُ قَبْلَ  
قُدُوتِهِ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ بَعْدَ وُقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ، أَوْ تَرَكَ  
الْإِمَامُ السُّجُودَ جَبْرًا لِلْخَلَلِ الْحَاصِلِ فِي صَلَاتِهِ، فَيَسْجُدُ بَعْدَ سَلَامِ  
الْإِمَامِ؛ وَعِنْدَ سُجُودِهِ يَلْزَمُ الْمَسْبُوقُ وَالْمُؤَافِقُ مُتَابَعَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ  
سَهَا، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ؛ وَيُعِيدُ الْمَسْبُوقُ نَذْبًا آخَرَ صَلَاةَ  
نَفْسِهِ .

لَا لِسَهُوِهِ، أَيْ: سَهُوِ الْمَأْمُومِ حَالِ الْقُدُوءَةِ خَلْفَ إِمَامٍ، فَيَحْتَمِلُهُ  
عَنْهُ الْإِمَامُ الْمُتَطَهِّرُ لَا الْمُحْدِثُ، وَلَا ذُو خَبَثٍ خَفِيِّ، بِخِلَافِ سَهُوِهِ بَعْدَ



وَلَوْ شَكَ بَعْدَ سَلَامٍ فِي فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَحَرَّمَ لَمْ يُؤْتَر .

سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَلَا يَتَحَمَّلُهُ لَانْقِضَاءِ الْقُدْوَةِ .  
وَلَوْ ظَنَّ الْمَأْمُومُ سَلَامَ الْإِمَامِ فَسَلَّمَ ، فَإِنْ خِلَافُ ظَنِّهِ ، سَلَّمَ مَعَهُ ،  
وَلَا سُجُودَ ، لِأَنَّهُ سَهْوٌ فِي حَالِ الْقُدْوَةِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ تَذَكَّرَ الْمَأْمُومُ فِي تَشْهُدِهِ تَرَكَ رُكْنَ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرَةٍ ، أَوْ شَكَ  
فِيهِ ، أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ ، وَلَا يَسْجُدُ فِي التَّذَكُّرِ لَوْفُوعِ سَهْوِهِ حَالِ  
الْقُدْوَةِ ، بِخِلَافِ الشَّكِّ لِفِعْلِهِ بَعْدَهَا زَائِدًا بِتَقْدِيرِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَكَ فِي  
إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، أَوْ فِي أَنَّهُ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً رُكْعَةً ،  
أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ فِيهَا لَوْجُودِ شَكِّهِ الْمُقْتَضِي لِلْسُّجُودِ بَعْدَ الْقُدْوَةِ أَيْضًا ،  
وَيَقُوتُ سُجُودُ السَّهْوِ إِنْ سَلَّمَ عَمْدًا ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَضْلَ ؛ أَوْ سَهْوًا وَطَالَ  
عُرْفًا . وَإِذَا سَجَدَ صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُعِيدَ السَّلَامَ ، وَإِذَا  
عَادَ الْإِمَامُ لَزِمَ الْمَأْمُومَ السَّاهِي الْعَوْدَ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ  
وَعَلِمَ ، وَلَوْ قَامَ الْمَسْبُوقُ لِيَتِمَّ قِيلَازْمُهُ الْعَوْدَ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ إِذَا عَادَ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ بَعْدَ فَرَاغِ الْمَأْمُومِ الْمُتَوَافِقِ مِنْ أَقْلِ الشَّهَادَةِ  
وَافَقَهُ وَجُوبًا فِي السُّجُودِ ، أَوْ قَبْلَ أَقْلِهِ تَابِعَهُ وَجُوبًا ، ثُمَّ يَتِمُّ تَشْهُدُهُ .

\* \* \*

وَلَوْ شَكَ بَعْدَ سَلَامٍ فِي إِخْلَالِ شَرْطٍ أَوْ تَرَكَ فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرِ  
تَحَرَّمَ لَمْ يُؤْتَر ، وَإِلَّا لَعَسَرُ وَشَقَّ ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مُضِيَّهَا عَلَى الصَّحَّةِ .

أَمَّا السُّكُّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْثِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، فَيُؤْتَرُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، خِلَافًا لِمَنْ أَطَالَ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ .

وَخَرَجَ بِالسُّكِّ مَا لَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ فَرَضٍ بَعْدَ سَلَامٍ ، فَيَجِبُ الْبِنَاءُ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ ، أَوْ يَطَأَ نَجَسًا ، وَإِنْ أَسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى قَلِيلًا .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي « شَرْحِ الرُّوضِ » : وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ؛ وَالْمَرْجِعُ فِي طُولِ الْفَضْلِ وَقِصْرِهِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَقِيلَ : يُغْتَبَرُ الْقِصْرُ بِالْقَدْرِ الَّذِي نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ [البخاري ، رقم : ١٢٢٧ ، مسلم ، رقم : ٥٧٣] ، وَالطُّولُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالْمُنْقُولُ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَامَ وَمَضَى إِلَى نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَرَاجَعَ ذَا الْيَدَيْنِ وَسَأَلَ الصَّحَابَةَ . أَنْتَهَى .

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبُؤَيْطِيِّ أَنَّ الْفَضْلَ الطَّوِيلَ مَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ رُكْعَةٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(١)</sup> أَنَّ الطَّوِيلَ قَدْرُ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا .

\* \* \*

(١) قوله : « وعن أبي هريرة » لعلة : ابن أبي هريرة . اهـ . من الأصل في حاشية الشيخ السقاف رحمه الله .

وقال الشيخ السيد البكري رحمه الله في « إغاثة الطالبين » : لعلة غير الصحابي المشهور ، فانظره . انتهى .

وهو ابن أبي هريرة ، هو : أبو علي الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة البغدادي القاضي ، (١٠٠ - ٣٤٥ هـ = ١٠٠ - ٩٥٦ م) انتهت إليه رئاسة الشافعية في العراق .

قَاعِدَةٌ : وَهِيَ أَنَّ مَا شُكَّ فِي تَغْيِيرِهِ عَنْ أَصْلِهِ يُرْجَعُ بِهِ إِلَى الْأَصْلِ ،  
وُجُوداً كَانَ أَوْ عَدَمًا ، وَيُطْرَحُ الْشُّكُّ ، فَلِذَا قَالُوا : كَمَعْدُومٍ مَشْكُوكٍ  
فِيهِ .

\* \* \*

تِمَمَةٌ [ فِي بَيَانِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ] : تُسَنُّ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ لِقَارِيءٍ وَسَامِعٍ  
جَمِيعِ آيَةِ سَجْدَةٍ ، وَيَسْجُدُ مُصَلٍّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَأْمُومًا ، فَيَسْجُدُ هُوَ لِسَجْدَةِ  
إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ وَتَخَلَّفَ هُوَ عَنْهُ ، أَوْ سَجَدَ هُوَ دُونَهُ بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَأْمُومُ سَجُودَهُ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ لَمْ  
تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَلَا يَسْجُدُ بَلْ يَنْتَظِرُ قَائِمًا ، أَوْ قَبْلَهُ هَوًى ، فَإِذَا رَفَعَ قَبْلَ  
سُجُودِهِ رَفَعَ مَعَهُ وَلَا يَسْجُدُ .

وُسُنُّ لِلْإِمَامِ فِي السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ السُّجُودِ إِلَى فَرَاغِهِ ، بَلْ بُحِثَ نَذْبُ  
تَأْخِيرِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ أَيْضًا فِي الْجَوَامِعِ الْعِظَامِ ، لِأَنَّهُ يَخْلِطُ عَلَى  
الْمَأْمُومِينَ . وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فَرَكَعَ بَأَن بَلَغَ أَقْلَ الْكُرُوعِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السُّجُودُ لَمْ  
يَجْزِ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ هَوًى لِلْسُّجُودِ فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ الْكُرُوعِ صَرَفَهُ لَهُ لَمْ  
يَكْفِهِ عَنْهُ .

وَقُرُوضُهَا لِغَيْرِ مُصَلٍّ : نِيَّةُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ، وَتَكْبِيرُ تَحَرُّمٍ ، وَسُجُودُ  
كَسْجُودِ الصَّلَاةِ ، وَسَلَامٌ .

وَيَقُولُ فِيهَا نَذْبًا : « سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ  
وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » [ أَبُو دَاوُدَ ، رَقْم :

## فَصْلٌ

### [فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ]

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِنَيْتَةٍ قَطَعَهَا ، وَتَرَدَّدُ فِيهِ ، وَبِفِعْلٍ كَثِيرٍ

١٤١٤ ؛ الترمذي ، رقم : ٥٨٠ ؛ النسائي ، رقم : ١١٢٩ ؛ « مستدرک الحاكم » ١ / ٢٢٠ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : تَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ فِي صَلَاةٍ أَوْ وَقْتٍ مَكْرُوهٍ ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ ، بِخِلَافِهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ ، فَلَا كَرَاهَةَ مُطْلَقًا .

وَلَا يَحِلُّ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِسُجْدَةٍ بِلَا سَبَبٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ وَسُجُودُ الْجَهْلَةِ بَيْنَ يَدَيْ مَشَائِخِهِمْ حَرَامٌ اتِّفَاقًا .

\* \* \*

## فَصْلٌ

### فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ قَرْضُهَا وَنَفْلُهَا ، لَا صَوْمٌ وَأَعْتِكَافٌ بِنَيْتَةٍ قَطَعَهَا ، وَتَعْلِيْقُهُ بِحُصُولِ شَيْءٍ ، وَلَوْ مُحَالًا عَادِيًا .

وَتَرَدَّدُ فِيهِ ، أَيُّ : الْقَطْعِ ، وَلَا مُؤَاخَذَةً بِوَسْوَاسٍ قَهْرِيٍّ فِي الصَّلَاةِ ، كَالْإِيمَانِ وَغَيْرِهِ .

وَبِفِعْلٍ كَثِيرٍ يَقِينًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ أَفْعَالِهَا ، إِنْ صَدَرَ مِنْ عِلْمٍ تَخْرِيمُهُ أَوْ جَهْلُهُ وَلَمْ يُعَذَّرْ .

وَلَاءٍ، وَلَوْ سَهْوًا، كَثَلَاثِ خَطَوَاتٍ تَوَالَتْ، لَا بِحَرَكَاتٍ خَفِيفَةٍ،  
كَتَّخْرِيكِ أَصَابِعٍ أَوْ جَفْنٍ،

حَالِ كَوْنِهِ وَلَاءٍ عُرْفًا فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَقْلِ السَّفَرِ، بِخِلَافِ  
الْقَلِيلِ، كَخَطَوَتَيْنِ، وَإِنْ اتَّسَعَتَا، حَيْثُ لَا وَثْقَةٌ، وَالضَّرْبَتَيْنِ. نَعَمْ،  
لَوْ قَصَدَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً، ثُمَّ فَعَلَ وَاحِدَةً، أَوْ شَرَعَ فِيهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛  
وَالْكَثِيرُ الْمُتَفَرِّقُ بِحَيْثُ يُعَدُّ كُلُّ مُنْقَطِعَا عَمَّا قَبْلَهُ.

وَحَذَّ الْبَغَوِيِّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ رُكْعَةٍ ضَعِيفٍ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ».  
وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ سَهْوًا، وَالْكَثِيرُ كَثَلَاثِ مَضْغَاتٍ.

وَخَطَوَاتٍ تَوَالَتْ، وَإِنْ كَانَتْ بِقَدْرِ خَطْوَةٍ مُغْتَفَرَةٍ، وَكَتَّخْرِيكِ رَأْسِهِ  
وَيَدَيْهِ، وَلَوْ مَعًا.

وَالْخَطْوَةُ بِفَتْحِ الْخَاءِ: الْمَرَّةُ، وَهِيَ هُنَا: نَقْلُ رَجُلٍ لِأَمَامٍ أَوْ  
غَيْرِهِ، فَإِنْ نَقَلَ مَعَهَا الْأُخْرَى وَلَوْ بِلَا تَعَاقُبٍ فَخَطَوَاتَانِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا  
فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي «شَرْحِ الْإِرْشَادِ» وَغَيْرِهِ أَنَّ  
نَقْلَ رَجُلٍ مَعَ نَقْلِ الْأُخْرَى إِلَى مُحَاذَاتِهَا وَلَاءٌ خَطْوَةٌ فَقَطْ، فَإِنْ نَقَلَ كَلًّا  
عَلَى التَّعَاقُبِ فَخَطَوَاتَانِ بِلَا نِزَاعٍ.

وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلٍ أَقْلِيلٌ هُوَ أَوْ كَثِيرٌ فَلَا بُطْلَانَ.  
وَبُطْلٌ بِالْوُثْقَةِ وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ.

لَا تَبْطُلُ بِحَرَكَاتٍ خَفِيفَةٍ، وَإِنْ كَثُرَتْ وَتَوَالَتْ، بَلْ تُكْرَهُ؛ كَتَّخْرِيكِ  
إِصْبَعٍ أَوْ أَصَابِعٍ فِي حَكٍّ أَوْ سُبْحَةٍ مَعَ قَرَارِ كَفِّهِ، أَوْ جَفْنٍ أَوْ شَفَةِ أَوْ ذَكَرٍ أَوْ

وَبِنُطْقِ بَحْرَفَيْنِ ، وَلَوْ فِي تَنْخُحٍ لِعَيْرٍ تَعْدُرِ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ

لِسَانٍ ، لَأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَحَالِّهَا الْمُسْتَقَرَّةِ ، كَالْأَصَابِعِ وَلِلذَلِكَ بُحِثَ أَنَّ حَرَكَةَ  
اللسانِ إِنْ كَانَتْ مَعَ تَحْوِيلِهِ عَنْ مَحَلِّهِ أَبْطَلَ ثَلَاثًا مِنْهَا .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُحْتَمِلٌ .

وَخَرَجَ بِالأَصَابِعِ الكَفِّ ، فَتَحَرَّيْكُهَا ثَلَاثًا وَلَا يَمُطِّلُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
بِهِ جَرْبٌ لَا يَصْبِرُ مَعَهُ عَادَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحَكِّ ، فَلَا تَبْطُلُ لِلضَّرُورَةِ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ أَبْثَلِيَ بِحَرَكَةِ اضْطِرَاطِيَّةٍ يَنْشَأُ عَنْهَا  
عَمَلٌ كَثِيرٌ سُومِحَ فِيهِ .

وَأَمْرَارُ أَلِيدٍ وَرَدُّهَا عَلَى النَّوَالِي بِالْحَكِّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَكَذَا رَفْعُهَا عَنْ  
صَدْرِهِ وَوَضْعُهَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَكِّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، أَيْ : إِنْ اتَّصَلَ أَحَدُهُمَا  
بِالْآخَرِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَرَّةٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَبِنُطْقِ عَمْدًا وَلَوْ بِإِكْرَاهٍ بِحَرْفَيْنِ ، إِنْ تَوَالِيَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنْ  
غَيْرِ قُرْآنٍ وَذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا مُجَرَّدَ التَّفْهِيمِ ، كَقَوْلِهِ لِمَنْ اسْتَأْذَنُوهُ  
فِي الدُّخُولِ : ﴿ أَذْخُلُوهَا وَسَلِّمُوا مِنِّي ﴾ [ ١٥ سورة الحجر / الآية : ٤٦ ] فَإِنْ قَصَدَ  
الْقِرَاءَةَ أَوِ الذِّكْرَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التَّنْبِيهِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ عَلَى مَا قَالَهُ  
جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ .

لَكِنَّ الَّذِي فِي « التَّحْقِيقِ » وَ« الدَّقَائِقِ » الْبُطْلَانُ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ .  
وَتَأْتِي هَذِهِ الصُّورُ الأَرْبَعَةُ فِي الْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقُرْآنِ أَوِ الذِّكْرِ وَفِي  
الْجَهْرِ بِتَكْبِيرِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبْلَغِ .  
وَتَبْطُلُ بِحَرْفَيْنِ وَلَوْ ظَهَرَ فِي تَنْخُحٍ لِعَيْرٍ تَعْدُرِ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ كَفَاتِحَةٍ ،

أَوْ نَحْوِهِ، أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ،

وَمِثْلُهَا كُلُّ وَاجِبٍ قَوْلِيٍّ، كَتَشَهُدٍ أَخِيرٍ وَصَلَاةٍ فِيهِ، فَلَا تُبْطَلُ بِظُهُورِ  
حَرْفَيْنِ فِي تَنْخُحٍ لِعَذْرِ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ، أَوْ ظَهَرَا فِي نَحْوِهِ، كَسُعَالٍ وَبُكَاءٍ  
وَعُطَاسٍ وَضَحِكٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِيٍّ : « لِغَيْرِ تَعَذُّرٍ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ » ، مَا إِذَا ظَهَرَ حَرْفَانِ فِي  
تَنْخُحٍ لِعَذْرِ قِرَاءَةٍ مَسْنُونَةٍ، كَالشُّورَةِ أَوِ الْقُتُوتِ أَوِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فَتَبْطُلُ .  
وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ جَوَازَ التَّنْخُحِ لِلصَّائِمِ لِإِخْرَاجِ نُخَامَةٍ تُبْطِلُ صَوْمَهُ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَجَهَّ جَوَازُهُ لِلْمُفْطِرِ أَيْضاً لِإِخْرَاجِ نُخَامَةٍ تُبْطِلُ صَلَاتَهُ،  
بِأَنِّ نَزَلَتْ لِحَدِّ الظَّاهِرِ وَلَمْ يُمْكِنْهُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِهِ .

وَلَوْ تَنْخُحَ إِمَامُهُ فَبَانَ مِنْهُ حَرْفَانِ لَمْ يَجِبْ مُفَارَقَتُهُ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ  
تَحَرُّزُهُ عَنِ الْمُبْطِلِ ، نَعَمْ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَتُهُ حَالَهُ عَلَى عَدَمِ عَذْرِهِ وَجِبَتْ  
مُفَارَقَتُهُ كَمَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ .

وَلَوْ أَتَيْتَنِي شَخْصٌ بِنَحْوِ سُعَالٍ دَائِمٍ، بِحَيْثُ لَمْ يَخُلْ زَمَنٌ مِنَ الْوَقْتِ  
يَسَعُ الصَّلَاةَ بِلَا سُعَالٍ مُبْطِلٍ ؛ قَالَ شَيْخُنَا : الَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا  
قَضَاءَ عَلَيْهِ لَوْ شَفِي .

أَوْ يُنْطِقَ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ، كَقِيٍّ، وَعٍ، وَفٍ ؛ أَوْ بِحَرْفٍ مَمْدُودٍ ، لِأَنَّ  
الْمَمْدُودَ فِي الْحَقِيقَةِ حَرْفَانِ .

وَلَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ بِتَلْقُظِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ بِقُرْبَةٍ تَوَقَّفَتْ عَلَى اللَّفْظِ ، كَنَذَرٍ  
وَعَتَقٍ ، كَأَنَّ قَالَ : نَذَرْتُ لِزَيْدٍ بِأَلْفٍ ، أَوْ أَعْتَقْتُ فُلَانًا . وَلَيْسَ مِثْلُهُ

لَا يَسِيرُ نَحْوِ تَنْخُجٍ لِعَلْبَةٍ وَكَلَامٍ بِسَهْوٍ ،

الْتَلَفُظُ بِنِيَّةِ صَوْمٍ أَوْ اعْتِكَافٍ ، لَأَنَّهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَلَمْ تَخْتَجِ إِلَيْهِ ، وَلَا بِدُعَاءٍ جَائِزٍ ، وَلَوْ لِعَظِيمِهِ بِلَا تَغْلِيْقٍ ، وَلَا خِطَابٍ لِمَخْلُوقٍ فِيهِمَا ، فَتَبْطُلُ بِهِمَا عِنْدَ التَّغْلِيْقِ ، كَأَنَّ شَفَى اللَّهِ مَرِيضِي فَعَلَيَّ عِتْقُ رَقَبَةٍ ، أَوْ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ؛ وَكَذَا عِنْدَ خِطَابِ مَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ .  
وَلَوْ عِنْدَ سَمَاعِهِ لَذَكَرَهُ عَلَى الْأَوْجَهِ ، نَحْوُ : نَذَرْتُ لَكَ بِكَذَا ، أَوْ رَحِمَكَ اللَّهُ ، وَلَوْ لَمَيِّتٍ .

وَيُسْنُ لِمُصَلٍّ سَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّدُّ بِالْإِشَارَةِ بِالْيَدِ أَوْ الرَّأْسِ ، وَلَوْ نَاطِقًا ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا بِاللَّفْظِ .  
وَيَجُوزُ الرَّدُّ بِقَوْلِهِ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ كَالْتَشْمِيتِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ .

وَلِعَظِيمٍ مُصَلٍّ رَدُّ سَلَامٍ تَحْلِيلٍ مُصَلٍّ .  
وَلِمَنْ عَطَسَ فِيهَا أَنْ يَحْمَدَ وَيُسْمِعَ نَفْسَهُ .  
لَا تَبْطُلُ بِسِيرٍ نَحْوِ تَنْخُجٍ عُزْفًا ، لِعَلْبَةٍ عَلَيْهِ .  
وَلَا بِسِيرٍ كَلَامٍ عُزْفًا ، كَالْكَلِمَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْكَلِمَةِ هُنَا بِالْعُزْفِ .

بِسَهْوٍ ، أَيُّ : مَعَ سَهْوِهِ عَنِ كَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ ، بِأَنْ نَسِيَ أَنَّهُ فِيهَا ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ تَكَلَّمَ بِقَلِيلٍ مُعْتَقِدًا الْفَرَاغَ ، وَأَجَابُوهُ بِهِ مُجَوِّزِينَ التَّنْسِخَ ، ثُمَّ بَنَى هُوَ وَهُمْ عَلَيْهَا ، وَلَوْ ظَنَّ بَطْلَانَهَا بِكَلَامِهِ الْقَلِيلِ سَهْوًا فَتَكَلَّمَ كَثِيرًا لَمْ يُعَذَّرَ .



أَوْ سَبَقَ لِسَانٍ ، أَوْ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ لِقُرْبِ إِسْلَامٍ أَوْ بُعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ،  
وَبِمُقْطِرٍ ،

وَخَرَجَ بِـ « يَسِيرٍ تَنْخُجٍ » لِغَلَبَةِ وَكَلَامٍ بِسَهْوٍ كَثِيرُهُمَا ، فَتَبْطُلُ  
بِكَثْرَتِهِمَا ، وَلَوْ مَعَ غَلَبَةِ وَسَهْوٍ وَغَيْرِهِ .

أَوْ مَعَ سَبَقِ لِسَانٍ ، إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ أَيْ : الْكَلَامُ فِيهَا .

لِقُرْبِ إِسْلَامٍ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .

أَوْ بُعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، أَيْ : عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ .

وَلَوْ سَلَّمَ نَاسِيًا ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَامِدًا ، أَيْ : يَسِيرًا ، أَوْ جَهْلَ تَحْرِيمٍ  
مَا أَتَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِ جِنْسِ الْكَلَامِ ، أَوْ كَوْنِ التَّنْخُجِ مُبْطِلًا مَعَ عِلْمِهِ  
بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ ، لَمْ تَبْطُلْ لِحَفَاءِ ذَلِكَ عَلَى الْعَوَامِّ .

وَتَبْطُلُ بِمُقْطِرٍ وَصَلَ لَجَوْفِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ؛ وَأَكْلٍ كَثِيرٍ سَهْوًا ، وَإِنْ لَمْ  
يَبْطُلْ بِهِ الصَّوْمُ ؛ فَلَوْ أَبْتَلَعَ نُخَامَةً نَزَلَتْ مِنْ رَأْسِهِ لِحَدِّ الظَّاهِرِ مِنْ فَمِهِ ، أَوْ  
رِيفًا مُتَنَجِّسًا بِنَحْوِ دَمٍ لَتَتِهِ وَإِنْ أَبْيَضَ ، أَوْ مُتَغَيَّرًا بِحُمْرَةٍ نَحْوِ تَنْبَلٍ <sup>(١)</sup> ،  
بَطَلَتْ .

أَمَّا الْأَكْلُ الْقَلِيلُ عُزْفًا ، وَلَا يَتَقَيَّدُ بِنَحْوِ سِمْسِمَةٍ مِنْ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٍ  
مَعْذُورٍ ، وَمِنْ مَغْلُوبٍ ، كَأَن نَزَلَتْ نُخَامَتُهُ لِحَدِّ الظَّاهِرِ وَعَجَزَ عَنْ مَجِّهَا ،  
أَوْ جَرَى رِيفُهُ بِطَعَامٍ بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَقَدْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجِّهِ ، فَلَا يَضُرُّ لِلْعُذْرِ .

(١) التَّنْبَلُ أَوْ التَّابُولُ : ورق نبات يقطيني ينسبط على الأرض ، هندي المنشأ والاسم ؛ قال عنه  
داود الأنطاكي : يقوم مقام الخمر في كُلِّ ما لها من الأفعال النفسية والبدنية . يُحَرِّزُهُ مُتَعَاطِيهِ  
فِي فَمِهِ ، فَيَحْمَرُّ لَحْمُهُ وَالشَّفَةُ وَاللِّسَانُ ، وَكَذَلِكَ الرِّيقُ .

وَبِزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا ، وَبِاعْتِقَادِ فَرَضٍ نَفْلًا .

وَيَبْطُلُ بِزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ ، كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ .

وَمِنْهُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - أَنْ يَنْحَنِيَ الْجَالِسُ إِلَى أَنْ تُحَادِيَ جَبْهَتُهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَلَوْ لِتَحْصِيلِ تَوَرُّكِهِ أَوْ أَفْتِرَاشِهِ الْمُنْدُوبِ ، لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لَا يُغْتَفَرُ لِلْمُنْدُوبِ .

وَيُغْتَفَرُ الْقُعُودُ أَلَيْسِيرُ بِقَدْرِ جِلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ قَبْلَ السُّجُودِ ، وَبَعْدَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، وَبَعْدَ سَلَامِ إِمَامٍ مَسْبُوقٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ تَشْهَدِهِ .

أَمَّا وَقُوعُ الزِّيَادَةِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا عُدْرَ بِهِ ، فَلَا يَضُرُّ كَزِيَادَةِ سُنَّةٍ ، نَحْوِ : رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، أَوْ رُكْنِ قَوْلِي كَالْفَاتِحَةِ ، أَوْ فِعْلِيٍّ لِلْمُتَابَعَةِ ، كَانَ رَكَعٌ أَوْ سَجْدَةٌ قَبْلَ إِمَامِهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ .

وَيَبْطُلُ بِاعْتِقَادِ أَوْ ظَنِّ فَرَضٍ مُعَيَّنٍ مِنْ فُرُوضِهَا نَفْلًا ، لِتَلَاَعِبِهِ ؛ لَا إِنْ أَعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ نَفْلًا مِنْ أَفْعَالِهَا فَرَضًا ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا فَرَضًا وَنَفْلًا وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا قَصَدَ بِفَرَضٍ مُعَيَّنٍ النَّفْلِيَّةَ ، وَلَا إِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ الْكُلَّ فَرُوضٌ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : وَمِنْ الْمُبْطِلِ أَيْضًا حَدَثٌ وَلَوْ بِلاَ قَصْدٍ ، وَاتِّصَالُ نَجَسٍ لَا يُغْفَى عَنْهُ ، إِلَّا إِنْ دَفَعَهُ حَالًا ، وَأَنْكِشَافُ عَوْرَةٍ إِلَّا إِنْ كَشَفَهَا رِيحٌ فَسَتَرَ حَالًا ، وَتَرَكُ رُكْنٍ عَمْدًا ، وَشَكٌّ فِي نِيَّةِ التَّحَرُّمِ ، أَوْ شَرْطٌ لَهَا مَعَ مُضِيِّ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ أَوْ فِعْلِيٍّ أَوْ طَوْلُ زَمَنِ ؛ وَبَعْضُ الْقَوْلِيِّ كَكُلِّهِ مَعَ طَوْلِ زَمَنِ شَكٌّ أَوْ مَعَ قِصَرِهِ وَلَمْ يُعَدَّ مَا قَرَأَهُ فِيهِ .

\* \* \*

وَنُذِبَ لِمُنْفَرِدٍ رَأَى جَمَاعَةً أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ نَفْلاً ، وَيُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ .

### فَصْلٌ

#### [فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

فَرَعٌ : لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ رِوَايَةً ، بِنَحْوِ نَجَسٍ أَوْ كَشَفِ عَوْرَةٍ مُبْطِلٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، أَوْ بِنَحْوِ كَلَامٍ مُبْطِلٍ فَلَا .

\* \* \*

وَنُذِبَ لِمُنْفَرِدٍ رَأَى جَمَاعَةً مَشْرُوعَةً أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ الْحَاضِرَ ، لَا الْفَائِتَ ، نَفْلاً مُطْلَقاً ؛ وَيُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَقُمْ لِثَالِثَةٍ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ . نَعَمْ ، إِنْ خَشِيَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ إِنْ تَمَّ رَكَعَتَيْنِ اسْتَحَبَّ لَهُ قَطْعُ الصَّلَاةِ وَاسْتِثْنَاهُ جَمَاعَةٌ ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوع » ، وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ يُسَلِّمُ وَلَوْ مِنْ رَكَعَةٍ ، أَمَّا إِذَا قَامَ لِثَالِثَةٍ أَتَمَّهَا نَذْباً إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ .

\* \* \*

### فَصْلٌ

#### فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

هُمَا لُغَةٌ : الْإِعْلَامُ ، وَشَرْعاً : مَا عُرِفَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْهُورَةِ فِيهِمَا .

وَالْأَصْلُ فِيهِمَا الْإِجْمَاعُ الْمَسْبُوقُ بِرُؤْيَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَشْهُورِ لَيْلَةً

## يُسْنُ أَذَانَ وَإِقَامَةَ

تَشَاوَرُوا فِيمَا يَجْمَعُ النَّاسَ، وَهِيَ كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ لِرَقْم: ٤٩٩؛ وَالتِّرْمِذِي، رَقْم: ١٨٩؛ ابْنُ مَاجَه، رَقْم: ٧٠٦؛ «مُسْنَدُ أَحْمَد»، رَقْم: ١٦٠٤١، ١٦٠٤٣؛ الدَّارِمِي، رَقْم: ١١٨٧]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِاللَّنَافُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لِجَمْعِ الصَّلَاةِ: طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَافُوسًا فِي يَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! أَتَبِيعُ النَّافُوسَ؟ فَقَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ فَقُلْتُ: نَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ قَالَ: أَوْ لَا أَذْذُكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى؛ فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، إِلَى آخِرِ الْأَذَانِ؛ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ قَالَ: وَتَقُولُ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، إِلَى آخِرِ الْإِقَامَةِ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرَوْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، ثُمَّ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا رَأَيْتُ فليُوْذَنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ «فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ، فَجَعَلْتُ أُلْقِيهِ عَلَيْهِ فليُوْذَنْ بِهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ وَيَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا رَأَيْ؛ فَقَالَ ﷺ: «فَلِلَّهِ الْحَمْدُ» قِيلَ: رَأَاهَا بِضْعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا.

وَقَدْ يُسْنُ الْأَذَانَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَذَانِ الْمَهْمُومِ، وَالْمَصْرُوعِ، وَالْغَضْبَانِ، وَمَنْ سَاءَ خُلُقُهُ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ بَهِيمَةٍ، وَعِنْدَ الْحَرِيقِ، وَعِنْدَ تَغْوَلِ الْغِيلَانِ - أَيِ: تَمَرُّدِ الْجِنِّ -؛ وَهُوَ وَالْإِقَامَةُ فِي أَدْنَى الْمَوَلُودِ، وَخَلَفَ الْمُسَافِرِ.

يُسْنُ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَيَخْصُلُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ؛ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري، رَقْم: ٦٢٨؛ مسلم، رَقْم: ٦٧٤]: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُوْذَنْ

لِدَكَرٍ، وَلَوْ مُنْفَرِدًا، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا لِمَكْتُوبَةٍ، وَأَنْ يُؤَذَّنَ لِلأَوَّلَى  
مِنْ صَلَوَاتٍ تَوَالَتْ، وَيُقِيمَ لِكُلِّ؛ وَإِقَامَةٌ لِأُنْثَى،

لَكُمْ أَحَدُكُمْ .

لِدَكَرٍ، وَلَوْ صَبِيًّا وَمُنْفَرِدًا، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا مِنْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ،  
خِلَافًا لِمَا فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » ؛ نَعَمْ إِنْ سَمِعَ أَذَانُ الْجَمَاعَةِ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ  
مَعَهُمْ لَمْ يُسَنَّ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

لِمَكْتُوبَةٍ، وَلَوْ فَائِئَةً دُونَ غَيْرِهَا، كَالسَّنَنِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْمَنْدُورَةِ .  
وَلَوْ أُقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِنَحْوِ ضَيْقِ وَقْتٍ ، فَلَا أَذَانَ أَوَّلَى بِهِ .  
وَيُسَنُّ أَذَانَانِ لِصُبْحٍ ، وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ وَآخَرُ بَعْدَهُ ؛ فَإِنْ أُقْتَصَرَ  
فَالأَوَّلَى بَعْدَهُ .

وَأَذَانَانِ لِلْجُمُعَةِ ، أَحَدُهُمَا بَعْدَ صُعودِ الْخَطِيبِ الْمِنْبَرِ ، وَالآخَرُ  
الَّذِي قَبْلَهُ . إِنَّمَا أَحَدُهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ، فَاسْتَحْبَابُهُ  
عِنْدَ الْحَاجَةِ ، كَانَ تَوَقَّفَ حُضُورُهُمْ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَكَانَ أَلاَقْتِصَارُ عَلَى  
الْإِتْبَاعِ أَفْضَلُ .

وَسُنَّ أَنْ يُؤَذَّنَ لِلأَوَّلَى فَقَطُّ مِنْ صَلَوَاتٍ تَوَالَتْ، كَفَوَائِتِ وَصَلَاتَيِ  
جَمْعٍ ، وَفَائِئَةٍ ، وَحَاضِرَةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْأَذَانِ .  
وَيُقِيمَ لِكُلِّ مِنْهَا لِلإِتْبَاعِ .

وَسُنَّ إِقَامَةُ لِأُنْثَى سِرًّا وَخَفْتَى ، فَإِنْ أَذْنَتْ لِلنِّسَاءِ سِرًّا لَمْ يُكْرَهْ ، أَوْ  
جَهْرًا حَرَمَ .

وَيُنَادَى لِحِمَاةٍ فِي نَفْلِ: الصَّلَاةِ جَامِعَةً؛ وَشُرْطَ فِيهِمَا تَرْتِيبٌ،  
وَوِلَاءٌ،

وَيُنَادَى لِحِمَاةٍ مَشْرُوعَةٍ فِي نَفْلِ: كَعِيدٍ، وَتَرَاوِيحٍ، وَوَتَرٍ أَفْرَدَ عَنْهَا  
بِرَمَضَانَ، وَكُشُوفٍ.

الصَّلَاةُ بِنَصْبِهِ إِغْرَاءٌ وَرَفْعُهُ مُبْتَدَأٌ، جَامِعَةٌ؛ بِنَصْبِهِ حَالًا وَرَفْعُهُ خَبَرًا  
لِلْمَذْكُورِ.

وَيُجْزَى: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَهَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ.

وَيُكْرَهُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ.

وَيَنْبَغِي نَذْبُهُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَعِنْدَ الصَّلَاةِ لِيَكُونَ نَائِبًا عَنِ الْأَذَانِ  
وَالْإِقَامَةِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِي: «لِحِمَاةٍ» مَا لَا يُسْنُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، وَمَا فَعِلَ  
فِرَادَى؛ وَبِ«نَفْلِ» مُنْدَوْرَةٌ، وَصَلَاةُ جَنَازَةٍ.

وَشُرْطَ فِيهِمَا، أَيُّ: فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

تَرْتِيبٌ، أَيُّ: التَّرْتِيبُ الْمَعْرُوفُ فِيهِمَا لِلاتِّبَاعِ، فَإِنْ عَكَسَ وَلَوْ نَاسِيًا  
لَمْ يَصِحَّ، وَلَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُتَنَظِّمِ مِنْهُمَا، وَلَوْ تَرَكَ بَعْضَهُمَا أَتَى بِهِ مَعَ  
إِعَادَةٍ مَا بَعْدَهُ.

وَوِلَاءٌ، بَيْنَ كَلِمَاتِهِمَا، نَعَمْ لَا يَضُرُّ يَسِيرُ كَلَامٍ وَسُكُوتٌ، وَلَوْ  
عَمْدًا.

وَيُسْنُ أَنْ يَحْمَدَ سِرًّا إِذَا عَطَسَ، وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتُ

وَجَهْرٌ لِّجَمَاعَةٍ، وَوَقْتُ لِّغَيْرِ أَذَانِ صُبْحٍ؛ وَسُنُّ تَثْوِيْبُ صُبْحٍ  
وَتَرْجِيْعٌ، وَجَعْلُ مُسَبِّحَتَيْهِ بِصِمَاخِيهِ، وَفِيهِمَا: قِيَامٌ، وَأَسْتِقْبَالٌ،

الْعَاطِسِ إِلَى الْفَرَاغِ .

وَجَهْرٌ إِنْ أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ لِّجَمَاعَةٍ، فَيَتَّبِعِي إِسْمَاعُ وَاحِدٍ جَمِيعَ كَلِمَاتِهِ .

أَمَّا الْمُؤَذِّنُ أَوْ الْمُقِيمُ لِنَفْسِهِ فَيَكْفِيهِ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ فَقَطَّ .

وَوَقْتُ، أَي: دُخُولُهُ لِّغَيْرِ أَذَانِ صُبْحٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلْإِعْلَامِ، فَلَا يَجُوزُ  
وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ؛ أَمَّا أَذَانُ الصُّبْحِ فَيَصِحُّ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

وَسُنُّ تَثْوِيْبٍ لِأَذَانِي صُبْحٍ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْحَيِّعَلَتَيْنِ: الصَّلَاةُ  
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ، وَيَتَوَبُّ لِأَذَانِ فَائِتَةِ صُبْحٍ، وَكُرَّةَ لِّغَيْرِ صُبْحٍ .

وَتَرْجِيْعٌ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ سِرًّا، أَيْ: بِحَيْثُ  
يُسْمِعُ مَنْ قُرْبَ مِنْهُ عُرْفًا قَبْلَ الْجَهْرِ بِهِمَا لِلاتِّبَاعِ؛ وَيَصِحُّ بِدُونِهِ .

وَجَعْلُ مُسَبِّحَتَيْهِ بِصِمَاخِيهِ، فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ، لِأَنَّهُ أَجْمَعُ  
لِلصَّوْتِ .

قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ أَرَادَ رَفَعَ الصَّوْتِ بِهِ، وَإِنْ تَعَدَّرَتْ يَدٌ جَعَلَ  
الْأُخْرَى، أَوْ سَبَابَةً سَنَّ جَعْلُ غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ .

وَسُنُّ فِيهِمَا، أَيْ: فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؛ قِيَامٌ، وَأَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى  
مَوَاضِعٍ عَالٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ مَنَارَةٌ سَنَّ بِسَطْحِهِ، ثُمَّ يَبَاهِهِ .

وَأَسْتِقْبَالٌ، لِلْقِبْلَةِ، وَكُرَّةَ تَرْكُهُ .

وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ فِيهِمَا يَمِينًا فِي «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَشِمَالًا فِي «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»

وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ لَا الصَّدْرَ ، فِيهِمَا يَمِينًا مَرَّةً فِي «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، فِي الْمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ وَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ .  
وَشِمَالًا مَرَّةً فِي «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» فِي الْمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ وَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ .

وَلَوْ لِأَذَانِ الْخُطْبَةِ ، أَوْ لِمَنْ يُؤَدِّنُ لِنَفْسِهِ .  
وَلَا يَلْتَفِتُ فِي التَّوْبِيعِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ لِمُنْفَرِدٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ ، وَلِمَنْ يُؤَدِّنُ لِمَجَاعَةٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ ، وَأَنْ يُبَالِغَ كُلٌّ فِي جَهْرِ بِهِ لِلأَمْرِ بِهِ ، وَخَفْضِهِ بِهِ فِي مُصَلًّى أُقِيمَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَأَنْصَرَفُوا ، وَتَرْتِيلُهُ ، وَإِدْرَاجُ الْإِقَامَةِ ، وَتَسْكِينُ رَأْيِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا أَفْصَحَ الضَّمُّ ، وَإِدْغَامُ دَالِ مُحَمَّدٍ فِي رَأْيِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ تَرْكَهُ مِنَ اللَّحْنِ الْحَفِيِّ ، وَيَنْبَغِي التُّطْقُ بِهَاءِ الصَّلَاةِ .

وَيُكْرَهُانِ مِنْ مُحَدِّثٍ ، وَصَبِيٍّ ، وَفَاسِقٍ ؛ وَلَا يَصِحُّ نَضْبُهُ<sup>(١)</sup> .

وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «لَعَلَّ الصَّوَابَ : نَضْبُهُمَا» أَيِ : الصَّبِيِّ وَالْفَاسِقِ .  
أَنْتَهَى .



وَلَسَامِعِهِمَا أَنْ يَقُولَ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَصِّيٍّ مِثْلَ قَوْلِهِمَا إِنْ لَمْ يَلْحَنَا لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، إِلَّا فِي حَيْعَلَاتٍ فَيَحْوِقُلُ،

إِلَى اللَّهِ ﴿٤١﴾ سورة فصلت/ الآية : ٣٣ ] قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : هُمْ الْمُؤَدِّثُونَ .

وَقِيلَ : هِيَ أَفْضَلُ مِنْهُمَا ، وَفُضِّلَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا بِلاَ نِزَاعٍ .

\* \* \*

وَسُنَّ لِسَامِعِهِمَا سَمَاعاً يُمَيِّزُ الْحُرُوفَ، وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِسَمَاعِهِ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا آخِراً .

أَنْ يَقُولَ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَصِّيٍّ أَوْ جُنْباً أَوْ حَائِضاً، خِلَافاً لِلْسُّبْكِيِّ فِيهِمَا، أَوْ مُسْتَنْجِياً فِيمَا يَظْهَرُ .

مِثْلَ قَوْلِهِمَا، إِنْ لَمْ يَلْحَنَا لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، فَيَأْتِي بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنْهَا، حَتَّى فِي التَّرْجِيعِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُهُ، وَلَوْ سَمِعَ بَعْضَ الْأَذَانِ أَجَابَ فِيهِ وَفِيمَا لَمْ يَسْمَعُهُ، وَلَوْ تَرْتَّبَ الْمُؤَدِّثُونَ أَجَابَ الْكُلِّ، وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُ إِجَابَةِ الْأَوَّلِ .

وَيَقْطَعُ لِلْإِجَابَةِ الْقِرَاءَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ، وَتُكْرَهُ لِمُجَامِعِ وَقَاضِي حَاجَةٍ، بَلْ يُجِيبَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ، كَمُصَلٍّ إِنْ قَرَّبَ الْفَضْلَ، لَا لِمَنْ بِحِمَامٍ وَمَنْ بَدَأَهُ مَا عَدَا فَمَهُ نَجِسٌ، وَإِنْ وَجَدَ مَا يَنْظَرُهُ بِهِ .

إِلَّا فِي حَيْعَلَاتٍ فَيَحْوِقُلُ الْمُجِيبُ، أَيْ : يَقُولُ فِيهَا : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، أَيْ : لَا تَحَوَّلُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ .

وَيُصَدِّقُ إِنْ ثَوَّبَ، وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ فَرَاعِهِمَا، ثُمَّ:  
اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ... إِلَى آخِرِهِ.

وَيُصَدِّقُ، أَيُّ : يَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ، مَرَّتَيْنِ. أَيُّ : صِرْتَ ذَا  
بِرٍّ، أَيُّ : خَيْرَ كَثِيرٍ.

إِنْ ثَوَّبَ، أَيُّ : أَتَى بِالتَّثَوُّبِ فِي الصُّبْحِ.

وَيَقُولُ فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ : أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا، وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي  
أَهْلِهَا.

وَسَنَّ لِكُلِّ مَنْ مُؤَدِّنٍ وَمُقِيمٍ وَسَامِعِهِمَا.

أَنْ يُصَلِّيَ وَيُسَلِّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَرَاعِهِمَا، أَيُّ : بَعْدَ فَرَاعِ كُلِّ  
مِنْهُمَا إِنْ طَالَ فَصَلَّ بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا فَيَكْفِي لَهُمَا دُعَاءٌ وَاحِدٌ.

ثُمَّ : يَقُولُ كُلُّ مِنْهُمْ رَافِعاً يَدَيْهِ : اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ... أَيُّ :  
الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ؛ إِلَى آخِرِهِ، تَتِمُّهُ : التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ  
مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَأَبْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ.

[البخاري، رقم : ٦١٤].

وَالْوَسِيلَةُ، هِيَ : أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ ؛ وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ : مَقَامُ  
الشَّفَاعَةِ فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَيُسَلِّ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ : اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ، وَإِذْبَارُ  
نَهَارِكَ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ، فَاغْفِرْ لِي. [أبو داود، رقم : ٥٣٠؛ الترمذي،

رقم : ٣٥٨٩].

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

وُتُسِّنُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْإِقَامَةِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْوَسِيطِ » وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو زَيْدٍ ، وَقَالَ : أَمَّا قَبْلَ الْأَذَانِ فَلَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْبَكْرِيُّ : إِنَّهَا تُسَنُّ قَبْلَهُمَا ، وَلَا يُسَنُّ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » بَعْدَهُمَا .

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ فِي « الْبَحْرِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، لِخَبَرِ أَنَّ مَنْ قَرَأَ ذَلِكَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَمْ يَكُتَبْ عَلَيْهِ مَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

\* \* \*

فَرَعُ : أَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ فِيمَنْ وَافَقَ فَرَاغُهُ مِنَ الْوُضُوءِ فَرَاغَ الْمُؤَذِّنِ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِذِكْرِ الْوُضُوءِ ، لِأَنَّهُ لِلْعِبَادَةِ الَّتِي فَرَّغَ مِنْهَا ، ثُمَّ بِذِكْرِ الْأَذَانِ ؛ قَالَ : وَحَسُنَ أَنْ يَأْتِيَ بِشَهَادَتَيِ الْوُضُوءِ ثُمَّ بِدُعَاءِ الْأَذَانِ لِتَعْلُقِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ بِالْدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

وَهُوَ لَعْنَةُ : الزِّيَادَةُ ؛ وَشُرْعًا : مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ .

يُسَنُّ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ عَصْرِ وَظَهْرِ وَبَعْدَهُ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ  
مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ وَقَبْلَهُمَا

وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّطَوُّعِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالْمَنْدُوبِ .  
وَأَوَابُ الْفَرَضِ يُفْضَلُهُ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً كَمَا فِي حَدِيثِ صَحَّحَهُ ابْنُ  
حُزَيْمَةَ .

وَشَرَعَ لِيَكْمَلَ نَقْصَ الْفَرَائِضِ ، بَلْ وَلِيَقُومَ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي الدُّنْيَا  
مَقَامَ مَا تَرَكَ مِنْهَا لِعُذْرِ كَسْبِيَانِ ، كَمَا نُصِّرَ عَلَيْهِ .

وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ ، فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ  
الْفُرُوضِ ، وَنَفَلُهَا أَفْضَلُ النَّوَافِلِ ، وَيَلِيهَا الصَّوْمُ ، فَالْحَجُّ ، فَالزَّكَاةُ ؛  
عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ . وَقِيلَ : أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ . وَقِيلَ : الصَّوْمُ .  
وَقِيلَ : الْحَجُّ . وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ . وَالْخِلَافُ فِي الْإِكْتَارِ مِنْ وَاحِدٍ ، أَيْ :  
عُرْفًا ، مَعَ الْأَقْتِسَارِ عَلَى الْإِكْدِ مِنَ الْآخِرِ ، وَإِلَّا فَصَوْمُ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْ  
رَكَعَتَيْنِ .

وَصَّلَاةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ لَا تُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ كَالرَّوَاتِبِ التَّابِعَةِ  
لِلْفَرَائِضِ ، وَهِيَ مَا تَأْتِي آتِفًا .

يُسَنُّ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي السَّنَنِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ عَصْرِ ، وَ  
أَرْبَعُ قَبْلَ ظَهْرِ ، وَأَرْبَعُ بَعْدَهُ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ مَغْرِبٍ وَنُدِبَ وَصَلُهُمَا  
بِالْفَرَضِ ، وَلَا تَقُوتُ فَضِيلَةُ الْوَصْلِ بِإِتْيَانِهِ قَبْلَهُمَا بِالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ بَعْدَ  
الْمَكْتُوبَةِ ، وَبَعْدَ عِشَاءٍ رَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ ، وَقَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِهِمَا عَنْ  
إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مَا يَسْعُهُمَا فَعَلُهُمَا وَإِلَّا

## وَصُبْحُ

أَخْرَهُمَا . وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ صُبْحٍ . وَيُسْنُ تَخْفِيفُهُمَا وَقِرَاءَةُ الْكَافِرُونَ  
وَالْإِخْلَاصِ فِيهِمَا لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٧٢٦ و ٧٢٧] وَغَيْرِهِ ؛ وَوَرَدَ أَيْضاً  
فِيهِمَا : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ﴾ وَ ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾ وَإِنْ مَنْ دَاوَمَ عَلَى قِرَاءَتِهِمَا فِيهِمَا  
زَالَتْ عَنْهُ عِلَّةُ الْبَوَاسِيرِ .

فَيُسْنُ الْجَمْعُ فِيهِمَا بَيْنَهُنَّ لِيَتَحَقَّقَ الْإِثْبَانُ بِالْوَارِدِ أَخْذاً مِمَّا قَالَهُ  
النَّوَوِيُّ فِي : إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلماً كَثِيراً كَبِيراً [راجع كتاب «الأذكار» ، رقم :  
٢٣٨٨] ؛ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُطَوِّلاً لَهُمَا تَطْوِيلاً يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ السَّنَةِ وَالْإِتْبَاعِ ،  
كَمَا قَالَهُ شَيْخَانَا ابْنَا حَجَرٍ وَزِيَادٍ .

وَيُنْدَبُ الْأَضْطِجَاعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفَرَضِ ، إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْهُمَا عَنْهُ ، وَلَوْ  
غَيْرَ مُتَهَجِّدٍ ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَصَلَّ  
بِنَحْوِ كَلَامٍ أَوْ تَحَوَّلَ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : يَجُوزُ تَأْخِيرُ الرُّوَاتِبِ الْقَبْلِيَّةِ عَنِ الْفَرَضِ ، وَتَكُونُ آدَاءً ، وَقَدْ  
يُسْنُ ؛ كَانَ حَضَرَ وَالصَّلَاةُ تَقَامُ أَوْ قَرَّبَتْ إِقَامَتُهَا بِحَيْثُ لَوْ أَسْتَغَلَّ بِهَا يَفُوتُهُ  
تَحَرُّمُ الْإِمَامِ ، فَيُكْرَهُ الشُّرُوعُ فِيهَا ، لَا تَقْدِيمُ الْبَعْدِيَّةِ عَلَيْهِ ، لِعَدَمِ دُخُولِ  
وَفْتِهَا . وَكَذَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

\* \* \*

وَالْمُؤَكَّدُ مِنَ الرُّوَاتِبِ عَشْرٌ ، وَهُوَ : رَكَعَتَانِ قَبْلَ صُبْحٍ وَظَهْرٍ ،  
وَبَعْدَهُ ، وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ .

وَوَيْتْرٌ، وَأَقْلَهُ رَكْعَةٌ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ؛

وَيُسَنُّ وَيُتْرَ، أَيُ : صَلَاتُهُ ، بَعْدَ الْعِشَاءِ ، لِخَبَرٍ : « الْوَيْتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمُ : ١٤٢٢ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْمُ : ١٧١٠ - ١٧١٢ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَدَ » ، رَقْمُ : ٢٣٠٣٣ ؛ الدَّارِمِيُّ ، رَقْمُ : ١٥٨٢ ] وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الرُّوَاتِبِ لِلْخِلَافِ فِي وُجُوبِهِ .

وَأَقْلَهُ رَكْعَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَفْلٌ مِنْ سُنَّةِ الْعِشَاءِ أَوْ غَيْرِهَا .  
قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ ، وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ ، فَسَبْعٌ ، فَتِسْعٌ ؛ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ؛ فَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيَّةِ الْوَيْتْرِ وَإِنَّمَا يُفْعَلُ الْوَيْتْرُ أَوْتَارًا ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْوَيْتْرِ وَلَمْ يَنْوَ عَدَدًا صَحَّ وَأَقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَكَأَنَّ بَحْثَ بَعْضِهِمْ إِلْحَاقَهُ بِالثَّقَلِ الْمُطْلَقِ فِي أَنَّ لَهُ إِذَا نَوَى عَدَدًا أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ تَوَهُّمُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ غَلَطٌ صَرِيحٌ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّ فِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ عَنِ الْفُوزَانِيِّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَهُمْ أَيْضًا ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ « الْبَسِيطِ » ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِسُنَّةِ الظُّهْرِ الْأَرْبَعَ بِنِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفَضْلُ بِأَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ الثَّقَصِ ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَيْضًا . أَنْتَهَى .

وَيَجُوزُ لِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالسَّلَامِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصْلِ بِتَشَهُيدٍ أَوْ تَشَهُيدَيْنِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ .

وَلَا يَجُوزُ الْوَصْلُ بِأَكْثَرِ مِنْ تَشَهُيدَيْنِ .

وَالْوَصْلُ خِلَافُ الْأَوَّلَى فِيمَا عَدَا الثَّلَاثَ ، وَفِيهَا مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي

خَبَرٍ : « وَلَا تُسَبِّهُوا الْوُتْرَ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ » [ « كنز العمال » رقم : ١٩٥٧٢ ،  
 « مستدرک الحاكم » ١/ ٣٠٤ ، « قیام اللیل » لمحمد بن نصر ، صفحة : ١٢٥ ؛ والبيهقي ،  
 ٣/ ٣١ ؛ « فتح الباري » ١٤ - كتاب الوتر ، ١ - باب ما جاء في الوتر ] .

وَيُسَنُّ لِمَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى : ﴿ سَبِّحْ ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ  
 ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ لِلتَّبَاعِ ، فَلَوْ أَوْتَرَ  
 بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ فَيُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ إِنْ فَصَلَ عَمَّا قَبْلَهَا ، وَإِلَّا  
 فَلَا ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ .

وَلِمَنْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ قِرَاءَةُ الْإِخْلَاصِ فِي أُولَيِّهِ ، فَصَلَ أَوْ  
 وَصَلَ ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْوُتْرِ ثَلَاثًا : سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ [ أبو داود ،  
 رقم : ١٤٢٣ ] ؛ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالثَّالِثَةِ ؛ ثُمَّ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِرِضَاكَ  
 مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوْبَتِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ لَا اُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ  
 اَنْتَ كَمَا اُثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ . [ أبو داود ، رقم : ١٤٢٧ ؛ الترمذي رقم : ٣٥٦٦ ؛  
 النسائي ، رقم : ١٧٤٧ ] .

وَوَقْتُ الْوُتْرِ كَالْتَرَاوِيحِ ، بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي  
 جَمْعِ التَّقْدِيمِ ، وَطُلُوعِ الْفَجْرِ .  
 وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ لَمْ يَجْزُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ الْعِشَاءِ كَالزَّوَاتِبِ الْبَعْدِيَّةِ ،  
 خِلَافًا لِمَا رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ ، وَلَوْ بَانَ بَطْلَانُ عِشَائِهِ بَعْدَ فِعْلِ الْوُتْرِ أَوْ  
 - الْتَرَاوِيحِ وَقَعَ نَفْلًا مُطْلَقًا .

فَرَعُ: يُسَسُّ لِمَنْ وَثِقَ بِبِقَظَتِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، أَنْ يُؤَخَّرَ الْوُتْرَ كُلَّهُ، لَا التَّرَاوِيحَ، عَنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ فِيهِ بِالتَّأخِيرِ فِي رَمَضَانَ، لِحَبْرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري، رقم: ٩٩٨؛ مسلم، رقم: ٧٥١]: «أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا».

وَتَأْخِيرُهُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ.

وَلِمَنْ لَمْ يَثِقْ بِهَا أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ النَّوْمِ، وَلَا يُنْدَبُ إِعَادَتُهُ.

ثُمَّ إِنْ فَعَلَ الْوُتْرَ بَعْدَ النَّوْمِ حَصَلَ لَهُ بِهِ سُنَّةُ التَّهَجُّدِ أَيْضًا، وَإِلَّا كَانَ وَتَرًا لَا تَهَجُّدًا.

وَقِيلَ: الْأَوَّلَى أَنْ يُؤْتَرَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ مُطْلَقًا، ثُمَّ يَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ، لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُؤْتَرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ. رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [البخاري، رقم: ١٩٨١؛ مسلم، رقم: ٧١٢].

وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤْتَرُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ ثُمَّ يَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يُؤْتَرَ وَيَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ وَيُؤْتَرَ؛ فَتَرَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَذَا أَخَذَ بِالْحَزْمِ» يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ «وَهَذَا أَخَذَ بِالْقُوَّةِ» يَعْنِي: عُمَرَ. [أبو داود، رقم: ١٤٣٤].

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُثْمَانَ مِثْلَ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ فِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ فِي «الْوَسِيطِ»: «وَأَخْتَارَ الشَّافِعِيُّ فِعْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا التَّرَكُّعَتَانِ اللَّتَانِ يُصَلِّيَهُمَا النَّاسُ جُلُوسًا بَعْدَ الْوُتْرِ فَلَيْسَتَا مِنْ



وَالضُّحَى ، وَأَقَلُّهَا رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ ؛

السُّنَّةُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْجَرِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا .  
قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ يَغْتَقِدُ سُنَّةَ ذَلِكَ ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ  
لِجَهَالَتِهِ .

\* \* \*

وَيُسَنُّ الضُّحَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ الْإِشْرَاقِ ﴾ [سورة  
ص/ الآية : ١٨] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ صَلَاةُ الضُّحَى .

رَوَى الشَّيْخَانِ [ البخاري ، رقم : ١٩٨١ ؛ مسلم ، رقم : ٧٢١ ] : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثَ : صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ  
كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى ، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنْامَ .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ [ رقم : ١٢٩٠ ] أَنَّهُ ﷺ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى - أَيِ :  
صَلَاتِهَا - ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، وَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَأَقَلُّهَا رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ ؛ كَمَا فِي « التَّحْقِيقِ » وَ« الْمَجْمُوعِ » ،  
وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ؛ فَتَحَرُّمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا بِنِيتَةِ الضُّحَى ، وَهِيَ أَفْضَلُهَا عَلَى  
مَا فِي « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا ، فَيَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيتِهَا إِلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ .  
وَيُنْدَبُ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُمْحٍ إِلَى الزَّوَالِ ، وَالْأَخْتِيَارُ فِعْلُهَا  
عِنْدَ مُضِيِّ رُبْعِ النَّهَارِ لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ فِيهِ [ مسلم ، رقم : ٧٤٨ ] ، فَإِنْ تَرَادَفَتْ

## وَرَكْعَتَا تَحِيَّةٍ

فَضِيلَةُ التَّأْخِيرِ إِلَى رُبُعِ النَّهَارِ وَفَضِيلَةُ آدَائِهَا فِي الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْهَا ،  
فَالْأُولَى تَأْخِيرُهَا إِلَى رُبُعِ النَّهَارِ ، وَإِنْ فَاتَ بِهِ فَعَلُّهَا فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّ  
الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْوَقْتِ أَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَكَانِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا سُورَتَي ﴿ وَالشَّمْسِ ﴾ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وَوَرَدَ أَيْضاً  
قِرَاءَةُ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ .

وَالْأَوْجَهُ أَنْ رَكْعَتَي الْإِشْرَاقِ مِنَ الضُّحَى ، خِلَافاً لِلْغَزَالِيِّ وَمَنْ  
تَبِعَهُ .

وَيُسْنُ رَكْعَتَا تَحِيَّةٍ لِدَاخِلِ مَسْجِدٍ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ أَوْ لَمْ يُرِدِ  
الْجُلُوسَ ، خِلَافاً لِلشَّيْخِ نَصْرِ ، وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي شَرْحِي « الْمَنْهَجِ »  
وَالْتَحْرِيرِ بِقَوْلِهِ : إِنْ أَرَادَ الْجُلُوسَ . لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [ الْبَخَارِيِّ ،  
رَقْم : ٤٤٤ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٧١٤ ] : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ  
حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ » .

وَتَفَوُّتُ التَّحِيَّةِ بِالْجُلُوسِ الطَّوِيلِ ، وَكَذَا الْقَصِيرِ إِنْ لَمْ يَسْهَ أَوْ  
يَجْهَلَ .

وَيَلَحُوقُ بِهِمَا عَلَى الْأَوْجِهِ مَا لَوْ أَحْتَاجَ لِلشَّرْبِ فَيَقْعُدُ لَهُ قَلِيلاً ثُمَّ يَأْتِي  
بِهَا ، لَا بِطَوِيلِ قِيَامٍ أَوْ إِعْرَاضٍ عَنْهَا .

وَلِمَنْ أَحْرَمَ بِهَا قَائِماً الْقُعُودُ لِإِتْمَامِهَا .

وَكُرِّهَ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، نَعَمْ إِنْ قَرَّبَ قِيَامَ مَكْتُوبَةٍ جُمُعَةٍ أَوْ  
غَيْرِهَا ، وَخَشِيَ لَوْ أَشْتَغَلَ بِالتَّحِيَّةِ فَوَاتَ فَضِيلَةَ التَّحَرُّمِ أَنْتَظَرَهُ قَائِماً .

## وَأَسْتَحَارَةَ،

وَيُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَتِمَّكَزِنْ مِنْهَا ، وَلَوْ بِحَدَّثٍ ، أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ،  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ  
الْعَظِيمِ . أَرْبَعًا .

وَتُكْرَهُ لِخُطِيبٍ دَخَلَ وَقَفَتِ الْخُطْبَةُ ، وَلِمُرِيدٍ طَوَافٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ،  
لَا لِمُدْرَسٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ .

وَرَكْعَتَا أَسْتَحَارَةِ ، وَإِحْرَامٍ ، وَطَوَافٍ ، وَوُضُوءٍ ؛ وَتَتَأَدَّى رَكْعَتَا  
التَّحِيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا بِرَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ فَرْضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا  
مَعَهُ ، أَيُّ : يَسْقُطُ طَلِبُهَا بِذَلِكَ ؛ أَمَّا حُصُولُ ثَوَابِهَا ، فَالْوَجْهُ تَوْفُّقُهُ عَلَى  
النِّيَّةِ ، لِخَبَرٍ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » [ البخاري ، رقم : ١٠١٠٠ ، مسلم ، رقم :  
١٩٠٧ ] كما قاله جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْأَصْحَابِ حُصُولُ ثَوَابِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا مَعَهُ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ  
« الْمَجْمُوعِ » .

وَيَقْرَأُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكْعَتَيْ الْوُضُوءِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ  
ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ  
تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [ سورة النساء / الآية : ٦٤ ] ، وَالثَّانِيَةِ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ  
يَظْلِمْ نَفْسًا ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [ سورة  
النساء / الآية : ١١٠ ] .

وَمِنْهُ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ،  
وَرُويَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ ، وَرَكْعَتَيْنِ وَهُمَا الْأَقْلُ .

## وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

وَتَتَأَدَّى بِقَوَائِتِ وَغَيْرِهَا ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا . وَالْأَوَّلَى فِعْلُهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَذْكَارِ الْمَغْرَبِ .

وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ ، وَهِيَ : أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ ، وَحَدِيثُهَا حَسَنٌ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ ، وَفِيهَا ثَوَابٌ لَا يَتَنَاهَى ، وَمِنْ ثُمَّ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : لَا يَسْمَعُ بِعَظِيمِ فَضْلِهَا وَيَتْرُكُهَا إِلَّا مُتَهَاوِنٌ بِالذِّينِ . [ راجع «الأذكار» ، الأرقام : ٩٦٥-٩٦٩ ] .

وَيَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهَا ، خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ؛ خَمْسَةَ عَشَرَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، وَعَشْرًا فِي كُلِّ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالسُّجُودَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الذِّكْرِ الْوَارِدِ فِيهَا وَجَلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ ، وَيُكَبِّرُ عِنْدَ ابْتِدَائِهَا دُونَ الْقِيَامِ مِنْهَا ، وَيَأْتِي بِهَا فِي مَحَلِّ التَّشَهُّدِ قَبْلَهُ ، وَيَجُوزُ جَعْلُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَشْرُ الْأَسْتِرَاحَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ؛ وَلَوْ تَذَكَّرَ فِي الْإِعْتِدَالِ تَرَكَ تَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ لَمْ يَجْزِ الْعَوْدُ إِلَيْهِ وَلَا فِعْلُهَا فِي الْإِعْتِدَالِ ، لِأَنَّهُ رُكْنٌ قَصِيرٌ ، بَلْ يَأْتِي بِهَا فِي السُّجُودِ .

وَيُسَلُّ أَنْ لَا يُخْلِيَ الْأُسْبُوعَ مِنْهَا أَوْ الشَّهْرَ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا تُسَلُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ :

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ ، أَيُّ : الْعِيدِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ ، بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسِ وَزَوَالِهَا ، وَهِيَ : رَكَعَتَانِ ، وَيُكَبِّرُ نَدْبًا فِي أَوَّلَى رَكَعَتَيِ الْعِيدَيْنِ وَلَوْ مَقْضِيَةً عَلَى الْأَوْجِهِ بَعْدَ افْتِتَاحِ سَبْعًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا ، قَبْلَ تَعَوُّذِ

وَالْكُسُوفَيْنِ بِخُطْبَتَيْنِ بَعْدَهُمَا ، وَاسْتِسْقَاءِ

فِيهِمَا ، رَافِعاً يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي قِرَاءَةٍ ، وَلَا يُتَدَارَكُ فِي الثَّانِيَةِ إِنْ تَرَكَهُ فِي الْأُولَى .

وَفِي لَيْلَتِهِمَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ الْإِمَامُ مَعَ رَفْعِ صَوْتٍ ، وَعَقَبِ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَوْ جَنَازَةً ، مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَفِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حِينَ يَرَى شَيْئاً مِنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ ، أَوْ يَسْمَعُ صَوْتَهَا .

وَصَلَاةُ الْكُسُوفَيْنِ ، أَيُّ : كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَأَقْلَاهَا رَكَعَتَانِ ، كَسُنَّةِ الظُّهْرِ ، وَأَذْنَى كَمَالِهَا زِيَادَةُ قِيَامٍ وَقِرَاءَةٍ وَرُكُوعٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَفْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ الْبَقْرَةَ أَوْ قَدَرَهَا ، وَفِي الثَّانِي كَمِثْنِي آيَةٍ مِنْهَا ، وَالثَّلَاثِ كَمِثَّةٍ وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ كَمِثَّةٍ ؛ وَأَنْ يُسَبِّحَ فِي أَوَّلِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ كَمِثَّةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ ، وَفِي الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا كَثْمَانِينَ ، وَالثَّلَاثِ مِنْهُمَا كَسْبَعِينَ ، وَالرَّابِعِ كَخَمْسِينَ .

بِخُطْبَتَيْنِ ، أَيُّ : مَعَهُمَا بَعْدَهُمَا ، أَيُّ : يُسَرُّ خُطْبَتَانِ بَعْدَ فِعْلِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، وَلَوْ فِي غَدٍ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ وَالْكُسُوفَيْنِ ، وَيَقْتَضِي أُولَى خُطْبَتَيِ الْإِيدَيْنِ لَا الْكُسُوفِ بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةِ بِسَبْعِ وَلَاءٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَيُكْثِرُ مِنْهُ فِي فُصُولِ الْخُطْبَةِ . قَالَ الشُّبْكِيُّ : وَلَا تُسَرُّ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتُ لِلْحَاضِرِينَ .

وَصَلَاةُ اسْتِسْقَاءٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ لِلْمَاءِ ، لِفَقْدِهِ ، أَوْ مُلُوحَتِهِ ، أَوْ قَلْتِهِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَكْفِي ، وَهِيَ كَصَلَاةِ الْإِيدِ ، لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ الْخَطِيبُ بَدَلَ التَّكْبِيرِ

## وَالْتَّرَاوِيحُ .

فِي الْخُطْبَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ حَالَةَ الدُّعَاءِ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، أَيْ :  
نَحْوُ ثُلُثِهَا .

وَصَلَاةُ التَّرَاوِيحِ ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِعَشْرِ تَسْلِيمَاتٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ  
رَمَضَانَ ، لَخَبَرٍ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
ذَنْبِهِ » [ البخاري ، رقم : ٢٠٠٨ ؛ مسلم ، رقم : ٧٥٩ ] .

وَيَجِبُ التَّسْلِيمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .

فَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا مِنْهَا بِتَسْلِيمَةٍ لَمْ تَصِحَّ بِخِلَافِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ  
وَالضُّحَى وَالْوُتْرِ ، وَيَنُوبُ بِهَا التَّرَاوِيحُ أَوْ قِيَامَ رَمَضَانَ ، وَفَعَلَهَا أَوَّلَ  
الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنْ فَعْلِهَا أَثْنَاءَ بَعْدِ النَّوْمِ ، خِلَافًا لِمَا وَهَمَهُ الْحَلِيمِيُّ .  
وَسُمِّيَتْ تَرَاوِيحُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَرِيحُونَ لِطُولِ قِيَامِهِمْ بَعْدَ كُلِّ تَسْلِيمَتَيْنِ .  
وَسِرُّ الْعِشْرِينَ أَنَّ الرُّوَاتِبَ الْمُؤَكَّدَةَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ عَشْرٌ ، فَضُعِفَتْ  
فِيهِ لِأَنَّهُ وَقْتُ جَدِّ وَتَشْمِيرِ .

وَتَكْرِيرُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثَلَاثًا ثَلَاثًا فِي الرُّكْعَاتِ الْأَخِيرَةِ مِنْ  
رَكْعَاتِهَا بِدُعَاءٍ غَيْرِ حَسَنَةٍ ، لِأَنَّهُ فِيهِ إِخْلَالٌ بِالسُّنَّةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَيُسْنُّ التَّهَجُّدُ إِجْمَاعًا ، وَهُوَ التَّنَقُّلُ لَيْلًا بَعْدَ النَّوْمِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [ ١٧ سورة الإسراء / الآية : ٧٩ ] ، وَوَرَدَ فِي  
فَضْلِهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ، وَكُرِّهَ لِمُعْتَادِهِ تَرْكُهُ بِلَا ضَرُورَةٍ ، وَيَتَأَكَّدُ أَلَّا يُخْلِلَ  
بِصَلَاةٍ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ ، وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ ، لِعِظَمِ فَضْلِ ذَلِكَ .  
وَلَا حَدَّ لِعَدَدِ رَكْعَاتِهِ ، وَقِيلَ : حَدُّهَا ثِنْتَا عَشْرَةَ .

وَأَنْ يُكْثِرَ فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالْاسْتِغْفَارِ .

وَنَصْفُهُ الْأَخِيرُ أَكْثَرُ ، وَأَفْضَلُهُ عِنْدَ السَّحَرِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَشْعَارِ هُمْ يَسْتَفِهُونَ ﴾ [ ٥١ سورة الذاريات / الآية : ١٨ ] وَأَنْ يُوقِظَ مَنْ يَطْمَعُ فِي تَهْجُدِهِ .

وَيُنْدَبُ قَضَاءُ نَفْلِ مُؤَقَّتٍ إِذَا فَاتَ ، كَالْعِيدِ وَالزَّوَاتِبِ وَالضُّحَى ، لَا ذِي سَبَبٍ كَكُسُوفٍ ، وَتَحِيَّةٍ ، وَسُنَّةٍ وَضُوءٍ .

وَمَنْ فَاتَهُ وَرَدُّهُ ، أَيْ : مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، نَدِبَ لَهُ قَضَاؤُهُ ، وَكَذَا غَيْرُ الصَّلَاةِ .

وَلَا حَصْرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى رَكْعَةٍ بِتَشْهَدٍ مَعَ سَلَامٍ بِلَا كَرَاهَةٍ ، فَإِنْ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ فَلَهُ التَّشَهُُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي ثَلَاثٍ ، وَأَرْبَعٍ فَأَكْثَرُ ؛ أَوْ نَوَى قَدْرًا فَلَهُ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ ، إِنْ نَوَى قَبْلَهُمَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ ، فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهْوًا ، ثُمَّ تَذَكَّرَ ، فَيَقْعُدُ وَجُوبًا ، ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ آخِرَ صَلَاتِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ قَعَدَ وَتَشَهَّدَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَسَلَّم .

وَيُسْنُ لِلْمُتَنَفِّلِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [ البخاري ، رقم : ٩٩٠ ؛ مسلم ، رقم : ٧٤٩ ] : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ [ الترمذي ، رقم : ٥٩٧ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٣٢٢ ] : « وَالنَّهَارِ » .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : إِطَالَةُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ فِي النَّفْلِ مِنْ تَكْثِيرِ الرُّكْعَاتِ .

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : أَفْضَلُ النَّفْلِ عِيدٌ أَكْبَرُ ، فَأَصْغَرُ ، فَكُسُوفُ ،

## فَصْلٌ

### [فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ]

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي آدَاءِ مَكْتُوبَةِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ،

فَحُسُوفٌ ، فَاسْتِسْقَاءٌ ، فَوْتَرٌ ، فَرَكَعَتَا فَجْرِ ، فَبَقِيَّةُ الزَّوَاتِبِ فَجَمِيعُهَا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَالْتَّرَاوِیْحُ ، فَالضُّحَى ، فَرَكَعَتَا الطَّوَافِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْإِحْرَامِ ، فَالْوُضُوءُ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : أَمَّا الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ لَيْلَةَ الرِّغَائِبِ وَنِصْفَ شَعْبَانَ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَبِدْعَةٌ فَيَحْتَهُ ، وَأَحَادِيثُهَا مَوْضُوعَةٌ .

قَالَ شَيْخُنَا كَابُنِ شَهْبَةَ وَغَيْرِهِ : وَأَقْبَحُ مِنْهَا مَا أُعْتِيدَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ صَلَاةِ الْخُمْسِ فِي الْجُمُعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ عَقِبَ صَلَاتِهَا ، زَاعِمِينَ أَنَّهَا تُكْفَرُ صَلَوَاتِ الْعَامِ أَوْ الْعُمْرِ الْمَثْرُوكَةِ ؛ وَذَلِكَ حَرَامٌ .

\* \* \*

## فَصْلٌ

### فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَشَرِيعَتِ بِالْمَدِينَةِ ، وَأَقْلَاهَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ .

وَهِيَ فِي الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ فِي صُبْحِهَا ، ثُمَّ الصُّبْحِ ، ثُمَّ الْعِشَاءِ ، ثُمَّ الْعَصْرِ ، ثُمَّ الظُّهْرِ ، ثُمَّ الْمَغْرِبِ أَفْضَلُ .

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي آدَاءِ مَكْتُوبَةٍ لَا جُمُعَةَ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ، لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ



عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٦٤٥ ، مسلم ، رقم : ٦٥٠] : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » وَالْأَفْضَلِيَّةُ تَقْتَضِي النَّدْبِيَّةَ فَقَطْ .  
وَحِكْمَةُ السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ أَنَّ فِيهَا فَوَائِدَ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِنَحْوِ ذَلِكَ .

وَخَرَجَ بِـ « الْأَدَاءِ » الْقَضَاءُ ، نَعَمْ إِنْ اتَّفَقَتْ مَقْضِيَّةُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ سُنَّتِ الْجَمَاعَةُ ، وَإِلَّا فَخِلَافُ الْأَوَّلَى ، كَأَدَاءِ خَلْفَ قَضَاءٍ وَعَكْسِهِ ، وَفَرَضِ خَلْفَ نَفْلِ وَعَكْسِهِ ، وَتَرَاوِيحَ خَلْفَ وَثَرٍ وَعَكْسِهِ ، وَبِـ « الْمَكْتُوبَةِ » الْمَنْدُورَةُ وَالنَّافِلَةُ . فَلَا تُسَنَّ فِيهِمَا الْجَمَاعَةُ وَلَا تُكْرَهُ .

قَالَ التَّوَوُّيُّ : وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةِ لِلرِّجَالِ الْبَالِغِينَ الْأَحْرَارِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَوْدَّةِ فَقَطْ ، بِحَيْثُ يَظْهَرُ شِعَارُهَا بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا .

وَقِيلَ : إِنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ .

وَقِيلَ : شَرْطُ لِصْحَةِ الصَّلَاةِ .

وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ ، فَلِذَلِكَ يُكْرَهُ تَرْكُهَا لَهُنَّ لَا لَهُنَّ .

وَالْجَمَاعَةُ فِي مَكْتُوبَةٍ لِذِكْرِ بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ ، نَعَمْ إِنْ وُجِدَتْ فِي بَيْتِهِ فَقَطْ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ، وَلَوْ تَعَارَضَتْ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْحُضُورِ خَارِجَهُ قُدِّمَ فِيمَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ

وَهِيَ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ أَفْضَلُ ، إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ

الْعِبَادَةِ أَوَّلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا أَوْ زَمَانِهَا ، وَالْمُتَعَلِّقَةِ بِزَمَانِهَا أَوَّلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا .

وَتُسَنُّ إِعَادَةُ الْمَكْتُوبَةِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ فِي الْوَقْتِ ، وَأَنْ لَا تَزَادَ فِي إِعَادَتِهَا عَلَى مَرَّةٍ ، خِلَافًا لِشَيْخِ شُيُوخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبُكْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْ صُلِّيَتِ الْأَوَّلَى جَمَاعَةً ، مَعَ آخَرٍ ، وَلَوْ وَاحِدًا ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا ، فِي الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةِ ، بِنِيَّةِ فَرَضٍ ، وَإِنْ وَقَعَتْ نَفْلًا ، فَيَنْوِي إِعَادَةَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ .

وَأَخْتَارَ الْإِمَامُ أَنَّهُ يَنْوِي الظُّهْرَ أَوِ الْعَصَرَ مَثَلًا ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَرَضِ ، وَرَجَّحَهُ فِي « الرُّوضَةِ » لَكِنَّ الْأَوَّلَ مُرَجَّحُ الْأَكْثَرِينَ . وَالْفَرَضُ الْأَوَّلَى ، وَلَوْ بَانَ فَسَادُ الْأَوَّلَى لَمْ تُجْزِئْهُ الثَّانِيَةُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ النَّوَوِيُّ وَشَيْخُنَا ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ شَيْخُهُ زَكَرِيَّا تَبَعًا لِلْغَزَالِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ ، أَيُّ : إِذَا نَوَى بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ .

وَهِيَ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ أَفْضَلُ ، مِنْهَا فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمَ : ٥٥٤ ، النَّسَائِيُّ ، رَقْمَ : ٨٤٣) : « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » .

إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ ، أَيُّ : الْكَثِيرُ ، كَرَاغِيٍّ أَوْ فَاسِقٍ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التُّهْمَةِ ، فَلِأَقَلِّ جَمَاعَةٍ ، بَلَّ الْإِنْفِرَادُ ، أَفْضَلُ . كَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَيْخِهِ زَكَرِيَّا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

أَوْ تَعَطَّلَ مَسْجِدٌ مِنْهَا ،

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقَدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ أَوْ الشُّرُوطِ ، وَإِنْ أَتَى بِهَا ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا التَّقْلِيلَ ، وَهُوَ مُبْطِلٌ عِنْدَنَا .  
أَوْ كُونَ الْقَلِيلِ بِمَسْجِدٍ مُتَيَقِّنٍ حَلَّ أَرْضِهِ أَوْ مَالِ بَانِيهِ .

أَوْ تَعَطَّلَ مَسْجِدٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ مِنْهَا ، أَيْ : الْجَمَاعَةُ بِغَيْبَتِهِ عَنْهُ ، لِكُونِهِ إِمَامَهُ ، أَوْ يَخْضُرُ النَّاسُ بِحُضُورِهِ ؛ فَقَلِيلُ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ فِي غَيْرِهِ ، بَلْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِنْفِرَادَ بِالْمُتَعَطِّلِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ بِغَيْبَتِهِ أَفْضَلُ ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ .

وَلَوْ كَانَ إِمَامُ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ لَنَحُو عِلْمَ ، كَانَ الْحُضُورُ عِنْدَهُ أَوْلَى .

وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُشُوعُ وَالْجَمَاعَةُ فَهِيَ أَوْلَى كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ ، حَيْثُ قَالُوا : إِنَّ فَرْضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَّةِ .

وَأَتَتْهُ الْغَزَالِيُّ وَتَبِعَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ عَلَى « الْمِنْهَاجِ » بِأَوْلَوِيَّةِ الْإِنْفِرَادِ لِمَنْ لَا يَخْشَعُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ فَاتَ فِي جَمِيعِهَا . وَإِفْتَاءُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ الْخُشُوعَ أَوْلَى مُطْلَقًا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى قَوْلِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ سُنَّةٌ .

وَلَوْ تَعَارَضَ فَضِيلَةُ سَمَاعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْإِمَامِ مَعَ قِلَّةِ الْجَمَاعَةِ وَعَدَمُ سَمَاعِهِ مَعَ كَثَرَتِهَا ، كَانَ الْأَوَّلُ أَفْضَلَ .

وَيَجُوزُ لِمَنْفَرِدٍ أَنْ يَنْوِيَ الْإِفْتِدَاءَ بِإِمَامٍ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ رَكَعَتُهُمَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لَهُ دُونَ مَا مُؤَمَّرَ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ لِنَحْوِ حَدِيثِ

وَتَذَرُكَ جَمَاعَةً مَا لَمْ يُسَلِّمْ إِمَامًا،

إِمَامِهِ ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّخُولُ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى .

فَإِذَا أَقْتَدَى فِي الْأَثْنَاءِ لَزَمَهُ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ ، ثُمَّ إِنْ فَرَّغَ أَوَّلًا أَتَمَّ كَمَسْبُوقٍ ، وَإِلَّا فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ .

وَتَجُوزُ الْمُفَارَقَةُ بِلَا عَذْرِ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، فَتَقَوَّتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ .

وَالْمُفَارَقَةُ بِعَذْرِ ، كَرُخْصِ تَرْكِ جَمَاعَةٍ ، وَتَرْكِهُ سَنَةٌ مَقْصُودَةٌ كَتَشْهَدِ أَوَّلَ وَقُتُوتٍ وَسُورَةٍ ، وَتَطْوِيلِهِ وَبِالْمَأْمُومِ ضَعْفٌ أَوْ شُغْلٌ ؛ لَا تَقَوَّتْ فَضِيلَتُهَا .

وَقَدْ تَجَبُّ الْمُفَارَقَةُ ، كَأَنْ عَرَضَ مُبْطِلٌ لِصَلَاةِ إِمَامِهِ وَقَدْ عَلِمَهُ ، فَيَلْزِمُهُ نَيْتُهَا فَوْرًا وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُتَابِعْهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .  
وَتَذَرُكَ جَمَاعَةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، أَيُّ : فَضِيلَتُهَا لِلْمُصَلِّي .

مَا لَمْ يُسَلِّمْ إِمَامًا ، أَيُّ : مَا لَمْ يَنْطِقْ بِمِمْ عَلَيْهِمْ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مَعَهُ ، بِأَنْ سَلَّمَ عَقِبَ تَحَرُّمِهِ لِإِذْرَاكِهِ رُكْنًا مَعَهُ ، فَيَحْصُلُ لَهُ جَمِيعُ ثَوَابِهَا وَفَضْلِهَا ، لَكِنَّهُ دُونَ فَضْلِ مَنْ أَدْرَكَهَا كُلَّهَا .

وَمَنْ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ أَوَّلِهَا ، ثُمَّ فَارَقَ بِعَذْرِ ، أَوْ خَرَجَ الْإِمَامُ بِنَحْوِ حَدَثٍ حَصَلَ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

أَمَّا الْجُمُعَةُ فَلَا تَذَرُكَ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَا يَأْتِي .

وَيُسْنُ لِيَجْمَعَ حَضَرُوا وَالْإِمَامُ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَخِيرِ أَنْ يَضْبُرُوا إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ يُخْرِمُوا مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ ، وَكَذَا لِمَنْ سَبَقَ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَرَجَا جَمَاعَةً يُدْرِكُ مَعَهُمُ الْكُلَّ ؛ لَكِنْ قَالَ شَيْخُنَا : إِنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَقْتِ

وَتَحَرُّمٌ بِحُضُورِهِ وَاشْتِعَالٍ بِهِ عَقَبَ تَحَرُّمُ إِمَامِهِ ،

بِانتِظَارِهِمْ فَضِيلَةٌ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ الرَّجَاءِ وَالْيَقِينِ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَصَدَهَا فَلَمْ يُذَرِكْهَا كُتِبَ لَهُ أَجْرُهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ

[ أبو داود ، رقم : ٥٦٤ ؛ النسائي ، رقم : ٨٥٥ ؛ مسند أحمد ، رقم : ٨٧٢٤ ] .

وَتَذَرِكُ فَضِيلَةٌ تَحَرُّمٌ مَعَ إِمَامِهِ بِحُضُورِهِ ، أَيْ : أَلْمَأُومُ التَّحَرُّمِ .

وَاشْتِعَالٍ بِهِ عَقَبَ تَحَرُّمُ إِمَامِهِ ، مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ أَوْ تَرَاخَى فَاتَتْهُ فَضِيلَتُهُ ، نَعَمْ يُغْتَفَرُ لَهُ وَسُوسَةٌ خَفِيفَةٌ .

وَإِذْرَاكَ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ فَضِيلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ مَأْمُورٌ بِهَا ، لِكَوْنِهِ صَفْوَةُ الصَّلَاةِ ، وَلَآنَ مُلَازِمَةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُكْتَبُ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ التَّفَاقِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ [ الترمذي ، رقم : ٢٤١ ] وَقِيلَ : يُحْصَلُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ بِإِذْرَاكِ بَعْضِ الْقِيَامِ .

وَيُنْدَبُ تَرَكُ الْإِسْرَاعِ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ التَّحَرُّمِ ، وَكَذَا الْجَمَاعَةُ عَلَى الْأَصَحِّ ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ ، فَيَجِبُ طَاقَتُهُ إِنْ رَجَا إِذْرَاكَ التَّحَرُّمِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

وَيُسْنَى لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ أَنْتَظِرَ دَاخِلَ مَحَلِّ الصَّلَاةِ مُرِيدَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فِي الرُّكُوعِ وَالشَّهَادِ الْأَخِيرِ ، اللَّهُ تَعَالَى ، بِلَا تَطْوِيلٍ وَتَمْيِيزٍ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ ، وَلَوْلَا نَحْوُ عِلْمٍ .

وَكَذَا فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ لِئَلْحَقَ مُوَافِقُ تَخَلُّفَ لِإِتْمَامِ فَاتِحَةٍ ، لَا خَارِجَ عَنْ مَحَلِّهَا ، وَإِنْ صَغُرَ الْمَسْجِدُ ، وَلَا دَاخِلٍ يَعْتَادُ الْبُطْءَ وَتَأْخِيرَ

## وَرَكْعَةٌ بِتَكْبِيرَةٍ لِإِحْرَامٍ

الإِحْرَامِ إِلَى الرُّكُوعِ ، بَلْ يُسَنُّ عَدَمُهُ زَجْرًا لَهُ .

قَالَ الْفُورَانِيُّ : يَحْرُمُ الْإِنْتِظَارُ لِلتَّوَدُّدِ .

وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ تَخْفِيفُ الصَّلَاةِ مَعَ فِعْلِ أَعْضَاءٍ وَهَيَّاتٍ ، بِحَيْثُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلِ وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِتَطْوِيلِهِ مَحْضُورُونَ .

وَكُرِّهَ لَهُ تَطْوِيلٌ وَإِنْ قَصَدَ لِحُوقِ آخَرِينَ .

وَلَوْ رَأَى مُصَلِّ نَحْوَ حَرِيقٍ خَفَّفَ ، وَهَلْ يَلْزَمُ أَمْ لَا ؟ وَجَهَانٍ ، وَالَّذِي يَنْجُو أَنَّهُ يَلْزَمُهُ لِإِنْقَادِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ ، وَيَجُوزُ لَهُ لِإِنْقَادِ نَحْوِ مَالٍ كَذَلِكَ .

وَمَنْ رَأَى حَيَوَانًا مُحْتَرَمًا يَقْصِدُهُ ظَالِمٌ ، أَوْ يَغْرِقُ ، لَزِمَهُ تَخْلِيصُهُ وَتَأْخِيرُ صَلَاةٍ أَوْ إِبْطَالُهَا إِنْ كَانَ فِيهَا ، أَوْ مَا لَا جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَكُرِّهَ لَهُ تَرْكُهُ .

وَكُرِّهَ أَيْدَاءُ نَفْلٍ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقِيمِ فِي الْإِقَامَةِ وَلَوْ بَغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَتَمَّةٌ إِنْ لَمْ يَخْشَ بِإِتْمَامِهِ قُوَّةَ جَمَاعَةٍ ، وَإِلَّا قَطَعَهُ نَذْبًا وَدَخَلَ فِيهَا مَا لَمْ يَرْجُ جَمَاعَةً أُخْرَى .

وَتَذَرُكَ رَكْعَةٌ لِمَسْبُوقٍ أَذَرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا بِأَمْرَيْنِ : بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ أُخْرَى لِهُوِيٍّ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةِ اشْتِرَاطِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا لِإِحْرَامٍ فَقَطْ ، وَأَنْ يُتِمَّهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَإِلَّا لَمْ تَنْعَقِدْ إِلَّا لِجَاهِلٍ ، فَتَنْعَقِدُ لَهُ نَفْلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى الرُّكُوعَ وَخَدَهُ لِحُلُوهَا عَنِ التَّحَرُّمِ .

أَوْ مَعَ التَّحَرُّمِ لِلتَّشْرِيكِ .

أَوْ أُطْلِقَ لِتَعَارُضِ قَرِينَتَيْ الْإِفْتِتَاحِ وَالْهُوِيِّ ، فَوَجَبَتْ نِيَّةُ التَّحَرُّمِ لِتَمَتَّازِ عَمَّا عَارَضَهَا مِنْ تَكْبِيرَةِ الْهُوِيِّ .

وَرُكُوعٍ مَحْسُوبٍ تَامٌ يَقِينًا ، وَيُكَبَّرُ مَسْبُوقٌ اُنْتَقَلَ مَعَهُ وَبَعْدَ سَلَامِهِ

وَيُذَارِكُ رُكُوعٍ مَحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ وَإِنْ قَصَرَ الْمَأْمُومُ ، فَلَمْ يُحْرِمِ إِلَّا وَهُوَ رَاكِعٌ .

وَخَرَجَ بِـ «الرُّكُوعِ» غَيْرُهُ ، كَالِاعْتِدَالِ ، وَبِـ «الْمَحْسُوبِ» غَيْرُهُ ، كَرُكُوعٍ مُخَدِّثٍ ، وَمَنْ فِي رَكْعَةٍ زَائِدَةٍ .

وَوَقَعَ لِلرُّكُوعِ فِي «قَوَاعِدِهِ» وَنَقَلَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو السُّعُودِ ابْنُ ظَهِيرَةَ فِي «حَاشِيَةِ الْمِنْهَاجِ» ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَهْلًا لِلتَّحْمَلِ ، فَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ صَبِيًّا لَمْ يَكُنْ مُذْرِكًا لِلرَّكْعَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّحْمَلِ .

تَامٌ بِأَنْ يَطْمِئَنَّ فِيهِ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَهُوَ بُلُوغُ رَاحَتِهِ رُكْبَتَيْهِ يَقِينًا ، فَلَوْ لَمْ يَطْمِئَنَّ فِيهِ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ مِنْهُ ، أَوْ شَكَّ فِي حُصُولِ الطَّمَأْنِينَةِ ، فَلَا يُذْرِكُ الرَّكْعَةَ .

وَيَسْجُدُ الشَّاكُّ لِلسَّهْوِ كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» لِأَنَّهُ شَاكٌّ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فِي عَدَدِ رَكَعَاتِهِ ، فَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ .

وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ وَجُوبَ رُكُوعٍ أَدْرَكَ بِهِ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ .

وَيُكَبَّرُ نَدْبًا مَسْبُوقٌ اُنْتَقَلَ مَعَهُ لِانْتِقَالِهِ ، فَلَوْ أَدْرَكَهُ مُعْتَدِلًا كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ وَمَا بَعْدَهُ ، أَوْ سَاجِدًا مَثَلًا غَيْرَ سَجْدَةِ تِلَاوَةِ لَمْ يُكَبَّرَ لِلْهُوِيِّ إِلَيْهِ ، وَيُؤَافِقُهُ نَدْبًا فِي ذِكْرِ مَا أَدْرَكَهُ فِيهِ مِنْ تَحْمِيدٍ وَتَسْبِيحٍ وَتَشْهَدٍ وَدُعَاءٍ ، وَكَذَا صَلَاةٍ عَلَى الْآلِ ، وَلَوْ فِي تَشْهَدِ الْمَأْمُومِ الْأَوَّلِ ، قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيُكَبَّرُ مَسْبُوقٌ لِلْقِيَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ الَّذِي جَلَسَ مَعَهُ فِيهِ

إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، وَشُرْطَ لِقُدُوءِ نِيَّةِ أَقْدَاءٍ أَوْ جَمَاعَةٍ مَعَ تَحَرُّمٍ ،

مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، لَوْ أَنْفَرَدَ ، كَانَ أَدْرَكَهُ فِي ثَالِثَةِ رُبَاعِيَّةٍ ، أَوْ ثَانِيَةِ مَغْرِبٍ ، وَإِلَّا لَمْ يُكَبَّرْ لِلْقِيَامِ ، وَتَرَفَعُ يَدَيْهِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ الْقَائِمِ مِنْ تَشْهِيدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ تَشْهِيدِهِ ، وَلَا يَتَوَرَّكُ فِي غَيْرِ تَشْهِيدِهِ الْأَخِيرِ .  
وَيُسْنُ لَهُ أَنْ لَا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتَيِ الْإِمَامِ .

وَحَرَّمَ مَكْنُتُ بَعْدَ تَسْلِيمَتَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ جُلُوسِهِ ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِهِ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ .

وَلَا يَقُومُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِلَا نِيَّةٍ مُفَارَقَةٍ بَطَلَتْ .

وَالْمُرَادُ مُفَارَقَةُ حَدِّ الْقُعُودِ ، فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ لَمْ يُعْتَدَّ بِجَمِيعِ مَا أَتَى بِهِ حَتَّى يَجْلِسَ ، ثُمَّ يَقُومَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَمَتَى عَلِمَ وَلَمْ يَجْلِسْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَبِهِ فَارَقَ مَنْ قَامَ عَنْ إِمَامِهِ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ عَامِدًا ، فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ بِقِرَاءَتِهِ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعُودُ إِلَيْهِ .

وَشُرْطُ لِقُدُوءِ شُرُوطٍ ، مِنْهَا :

نِيَّةُ أَقْدَاءٍ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ اتِّمَامِ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ ، أَوِ الصَّلَاةِ مَعَهُ ، أَوْ كَوْنِهِ مَأْمُومًا .

مَعَ تَحَرُّمٍ ، أَيْ : يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النِّيَّةُ مُقْتَرَنَةً مَعَ تَحَرُّمٍ ، وَإِذَا لَمْ تَقْتَرِنْ نِيَّةُ نَحْوِ الْأَقْدَاءِ ، بِالتَّحَرُّمِ ، لَمْ تَنْعَقِدِ الْجُمُعَةُ ، لِاشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا ، وَتَنْعَقِدُ غَيْرُهَا فَرَادَى .

فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ أَوْ شَكَّ فِيهَا وَتَابَعَ مُصَلِّيًا فِي فِعْلٍ ، كَانَ هَوَى



وَنَبِيَّةُ إِمَامَةٍ سُنَّةٌ لِإِمَامٍ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، وَعَدَمُ تَقَدُّمٍ عَلَى إِمَامٍ بِعَقِبٍ ؛  
وَنُدْبَ وَوُقُوفٌ ذَكَرَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مُتَأَخِّرًا قَلِيلًا ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ  
أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ تَأَخَّرَا ، وَرَجُلَيْنِ أَوْ رِجَالٍ خَلْفَهُ

لِلرُّكُوعِ مُتَابِعًا لَهُ ، أَوْ فِي سَلَامٍ ، بِأَنْ قَصَدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَاءٍ بِهِ ، وَطَالَ  
عُرْفًا أَنْتَظَارُهُ لَهُ ؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَنَبِيَّةُ إِمَامَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ سُنَّةٌ لِإِمَامٍ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، لِيَنَالَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ  
وَالْخُرُوجَ مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا . وَتَصِحُّ بَيْتُهَا مَعَ تَحْرِمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
خَلْفَهُ أَحَدٌ إِنْ وَثِقَ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِأَنَّهُ سَيَصِيرُ إِمَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ  
وَلَوْ لَعَدِمَ عَلَيْهِ بِالْمُقْتَدِينَ ، حَصَلَ لَهُمُ الْفَضْلُ دُونَهُ ، وَإِنْ نَوَاهُ فِي الْأَنْثَاءِ  
حَصَلَ لَهُ الْفَضْلُ مِنْ حَيْثُئِهِ .

أَمَّا فِي الْجُمُعَةِ فَتَلَزُمُهُ مَعَ التَّحَرُّمِ .

وَمِنْهَا عَدَمُ تَقَدُّمٍ فِي الْمَكَانِ يَقِينًا عَلَى إِمَامٍ بِعَقِبٍ ؛ وَإِنْ تَقَدَّمَتْ أَصَابِعُهُ .  
أَمَّا فِي السُّكِّ فِي التَّقَدُّمِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ ، وَلَا يَضُرُّ مُسَاوَاتُهُ ، لَكِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ .  
وَنُدْبَ وَوُقُوفٌ ذَكَرَ وَلَوْ صَبِيًّا لَمْ يَخْضُرْ غَيْرُهُ ، عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ ، وَإِلَّا  
سُنَّ لَهُ تَحْوِيلُهُ لِلتَّبَاعِ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ قَلِيلًا ، بِأَنْ تَتَأَخَّرَ أَصَابِعُهُ عَنْ عَقِبِ إِمَامِهِ .  
وَخَرَجَ بِالذِّكْرِ الْأَثْنَى ، فَتَقِفُ خَلْفَهُ مَعَ مَزِيدٍ تَأَخَّرَ .

فَإِنْ جَاءَ ذَكَرٌ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ بِتَأَخَّرٍ قَلِيلًا ، ثُمَّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ تَأَخَّرَا  
عَنْهُ نَدْبًا ، فِي قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ ، حَتَّى يَصِيرَا صَفًّا وَرَاءَهُ .

وَوُقُوفٌ رَجُلَيْنِ جَاءَا مَعًا ، أَوْ رِجَالٍ قَصَدُوا الْاِقْتِدَاءَ بِمُصَلٍّ خَلْفَهُ  
صَفًّا .

وَفِي صَفٍّ أَوَّلٍ ثُمَّ مَا يَلِيهِ ؛ وَكُرِهَ أَنْفِرَادُ وَشُرُوعُ فِي صَفٍّ قَبْلَ  
إِتْمَامِ مَا قَبْلَهُ ، وَعِلْمُ بِانْتِقَالِ إِمَامٍ ،

وَنُدْبَ وَثُوقٍ فِي صَفٍّ أَوَّلٍ ، وَهُوَ مَا يَلِي الْإِمَامَ وَإِنْ تَحَلَّلَهُ مِنْبَرٌ أَوْ  
عَمُودٌ ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ ، وَهَكَذَا .

وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ ، وَلَوْ تَرَادَفَ يَمِينُ الْإِمَامِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ قُدَّمَ  
فِيمَا يَظْهَرُ .

وَيَمِينُهُ أَوْلَى مِنَ الْقُرْبِ إِلَيْهِ فِي يَسَارِهِ .

وَإِدْرَاكُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوْلَى مِنْ إِدْرَاكِ رُكُوعِ غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ .

أَمَّا هِيَ ، فَإِنْ قَوَّتْهَا فَصُدَّ الصَّفِّ الْأَوَّلُ ؛ فَإِدْرَاكُهَا أَوْلَى مِنَ الصَّفِّ  
الْأَوَّلِ .

وَكَرِهَ لِمَأْمُومٍ أَنْفِرَادُ عَنِ الصَّفِّ الَّذِي مِنْ جَنْبِهِ إِنْ وَجَدَ فِيهِ سَعَةً ، بَلْ  
يَدْخُلُهُ .

وَشُرُوعُ فِي صَفٍّ قَبْلَ إِتْمَامِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الصَّفِّ ، وَوُثُوقُ الذِّكْرِ الْفَرْدِ  
عَنْ يَسَارِهِ ، وَوَرَاءَهُ ، وَمُحَازِيَا لَهُ ، وَمُتَأَخِّرًا كَثِيرًا ؛ وَكُلُّ هَذِهِ تَفَوُّتُ  
فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ وَالْأَوَّلِ وَالْإِمَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ .

وَيَقِفُ خَلْفَ الْإِمَامِ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصَّبِيَّانُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ .

وَلَا يُؤَخَّرُ الصَّبِيَّانُ لِلْبَالِغِينَ ، لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمْ .

وَمِنْهَا عِلْمُ بِانْتِقَالِ إِمَامٍ ، بِرُؤْيَا لَهُ ، أَوْ لِبَعْضِ صَفٍّ ، أَوْ سَمَاعٍ

وَأَجْتَمَعُهُمَا بِمَكَانٍ؛ فَإِنْ كَانَا بِمَسْجِدٍ صَحَّ الْإِفْتِدَاءُ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهِ وَالْآخَرُ خَارِجَهُ شُرْطَ عَدَمِ حَائِلٍ أَوْ وَقُوفٌ وَاحِدٍ حِذَاءَ مَنْقَذٍ،

لِصَوْتِهِ ، أَوْ صَوْتٍ مُبْلَغٍ ثِقَةٍ .

وَمِنْهَا أَجْتَمَعُهُمَا ، أَيْ : الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ بِمَكَانٍ ؛ كَمَا عُهِدَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَاتُ فِي الْعَصْرِ الْخَالِيَةِ .

فَإِنْ كَانَا بِمَسْجِدٍ وَمِنْهُ جِدَارُهُ وَرَحْبَتُهُ ، وَهِيَ مَا خَرَجَ عَنْهُ لَكِنْ حُجْرٌ لِأَجْلِهِ ؛ سِوَاءِ أَعْلَمَ وَفَقِيَّتُهَا مَسْجِدًا أَمْ جُهْلَ أَمْرُهَا ، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَهُوَ التَّخْوِيطُ ، لَكِنْ مَا لَمْ يُتَيَقَّنْ حُدُوثُهَا بَعْدَهُ أَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ ، لَا حَرِيمُهُ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ اتَّصَلَ بِهِ وَهْمِيٌّ لِمَصْلَحَتِهِ ، كَأَنْصَابِ مَاءٍ وَوَضْعِ نِعَالٍ .

صَحَّ الْإِفْتِدَاءُ وَإِنْ زَادَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ ، أَوْ اخْتَلَفَتِ الْأَبْنِيَّةُ ، بِخِلَافٍ مِنْ بِنَاءٍ فِيهِ لَا يَنْفُذُ بَابُهُ إِلَيْهِ ، بِأَنْ سُمِّرَ ، أَوْ كَانَ سَطْحًا لَا مَرْقَى لَهُ مِنْهُ ، فَلَا تَصِحُّ الْقُدُوءُ ؛ إِذْ لَا أَجْتِمَاعَ حِينَئِذٍ . كَمَا لَوْ وَقَفَ مِنْ وَرَاءِ شِبَاكِ بَجْدَارِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِأَزُورٍ أَوْ أَنْعِطَافٍ ، بِأَنْ يَنْحَرِفَ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، لَوْ أَرَادَ الدُّخُولَ إِلَى الْإِمَامِ .

وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهِ ، أَيْ : الْمَسْجِدِ .

وَالْآخَرُ خَارِجَهُ شُرْطَ مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ، بِأَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا .

عَدَمِ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا يَمْنَعُ مَرُورًا أَوْ رُؤْيَا .

أَوْ وَقُوفٌ وَاحِدٍ مِنَ الْمَأْمُومِينَ حِذَاءَ مَنْقَذٍ فِي الْحَائِلِ ، إِنْ كَانَ كَمَا إِذَا

كَانَا بَيْنَاءَيْنِ ، كَصَخْنٍ وَصِفَّةٍ مِنْ دَارٍ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَيْنَاءً وَالْآخَرُ بَفْضَاءٍ ؛  
فِيُشْتَرَطُ أَيْضاً هُنَا مَا مَرَّ .

فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ مُرُوراً ، كَشُبَّاكٍ ، أَوْ رُؤْيَةٍ ، كَبَابٍ مَرْدُودٍ وَإِنْ لَمْ  
تُغْلَقْ ضَبَّتُهُ لِمَنْعِهِ الْمُشَاهَدَةَ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الاسْتِطْرَاقَ ، وَمِثْلُهُ الْكُسْتُرُ  
الْمَرْخِيُّ ، أَوْ لَمْ يَقِفْ أَحَدٌ حِذَاءَ مَنْفَذٍ ؛ لَمْ يَصِحَّ الْاِقْتِدَاءُ فِيهِمَا .

وَإِذَا وَقَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَأَمُّومِينَ حِذَاءَ الْمَنْفَذِ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ أَوْ بَعْضَ  
مَنْ مَعَهُ فِي بِنَائِهِ ، فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ صَلَاةٌ مِنَ بَالْمَكَانِ الْآخَرِ تَبَعاً لِهَذَا  
الْمُشَاهِدِ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِمْ كَالْإِمَامِ ، حَتَّى لَا يَجُوزُ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ فِي  
الْمَوْقِفِ وَالْإِحْرَامِ ، وَلَا بَأْسَ بِالتَّقَدُّمِ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَا يَضُرُّهُمْ  
بُطْلَانُ صَلَاتِهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِمْ عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَرَدِّ الرِّيحِ الْبَابَ أَثْنَاءَهَا ، لِأَنَّهُ  
يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْاِبْتِدَاءِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا فِي عُلُوٍّ وَالْآخَرُ فِي سُفْلٍ ، أَشْطَرُطَ عَدَمُ  
الْحَيْثُولَةِ ، لَا مُحَاذَاةُ قَدَمِ الْأَعْلَى رَأْسِ الْأَسْفَلِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ  
عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا وَ « الْمَجْمُوعِ » خِلَافاً لِجَمْعِ  
مُتَأَخِّرِينَ .

\* \* \*

وَيُكْرَهُ اِرْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِلَا حَاجَةٍ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ .

\* \* \*

وَمُوَافَقَةً فِي سُنَنِ تَفْحُشٍ مُخَالَفَةً فِيهَا ، وَعَدَمَ تَخَلُّفٍ عَنِ إِمَامٍ  
بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ بِلاَ عَذْرِ مَعَ تَعَمُّدٍ وَعِلْمٍ ،

وَمِنْهَا مُوَافَقَةٌ فِي سُنَنِ تَفْحُشٍ مُخَالَفَةً فِيهَا ، فِعْلاً أَوْ تَرْكاً .

فَتَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ مُخَالَفَةٌ فِي سُنَّةٍ ، كَسَجْدَةٍ  
تِلَاوَةٍ فَعَلَهَا الْإِمَامُ وَتَرَكَهَا الْمَأْمُومُ عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ .

وَتَشْهَدُ أَوَّلُ فَعْلُهُ الْإِمَامُ وَتَرَكَهُ الْمَأْمُومُ ، أَوْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ وَفَعَلَهُ  
الْمَأْمُومُ لَهُ عَامِداً عَالِماً ، وَإِنْ لَحِقَهُ عَلَى الْقُرْبِ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسِ الْإِمَامُ  
لِلْإِسْتِرَاحَةِ لِعُدُولِهِ عَنْ فَرَضِ الْمُتَابَعَةِ إِلَى سُنَّةٍ .

أَمَّا إِذَا لَمْ تَفْحُشِ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا ، فَلَا يَضُرُّ الْإِنْيَانُ بِالسُّنَّةِ ، كَقُنُوتِ  
أَذْرَكَ مَعَ الْإِنْيَانِ بِهِ الْإِمَامُ فِي سَجْدَتِهِ الْأُولَى ، وَفَارَقَ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ  
فِيهِ أَحْدَثٌ فُعُوداً لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ؛ وَهَذَا إِنَّمَا طَوَّلَ مَا كَانَ فِيهِ الْإِمَامُ ، فَلَا  
فُحْشَ .

وَكَذَا لَا يَضُرُّ الْإِنْيَانُ بِالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ إِنْ جَلَسَ إِمَامُهُ لِلْإِسْتِرَاحَةِ ، لَأَنَّ  
الضَّارَّ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُ جُلُوسٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ ، وَأَبْطَلَ  
صَلَاةَ الْعَالِمِ الْعَامِدِ مَا لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ ، وَهُوَ فِرَاقٌ بِعَذْرِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى .

وَإِذَا لَمْ يَفْرَغِ الْمَأْمُومُ مِنْهُ مَعَ فِرَاقِ إِمَامٍ جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ لِإِتِمَامِهِ ، بَلْ  
نُدِبَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُذْرِكُ الْفَاتِحَةَ بِكَمَالِهَا قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، لَا التَّخَلُّفُ  
لِإِتِمَامِ سُورَةٍ ، بَلْ يُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَلْحَقِ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ .

وَمِنْهَا عَدَمُ تَخَلُّفٍ عَنِ إِمَامٍ بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ مُتَوَالَيْنِ تَامَيْنِ ، بِلاَ عَذْرِ  
مَعَ تَعَمُّدٍ وَعِلْمٍ بِالتَّحْرِيمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا طَوِيلَيْنِ .

وَبِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ بَعْدَ أَوْجَبِهِ ، كَإِسْرَاعِ إِمَامٍ قِرَاءَةً  
وَأَنْتِظَارِ مَأْمُومٍ سَكَتَتِهِ فَلْيُوَافِقْ فِي الرَّابِعِ

فَإِنْ تَخَلَّفَ بِهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفُخْشِ الْمُخَالَفَةِ ، كَأَنْ رَكَعَ الْإِمَامُ  
وَأَعْتَدَلَ وَهَوَى لِلِسُجُودٍ ، أَيْ : زَالَ مِنْ حَدِّ الْقِيَامِ وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ .

وَخَرَجَ بِـ « الْفِعْلَيْنِ » الْقَوْلِيَّانِ وَالْقَوْلِيُّ وَالْفِعْلِيُّ .

وَعَدَمُ تَخَلُّفٍ عَنْهُ مَعَهُمَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، فَلَا يُحْسَبُ  
مِنْهَا الْأَعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

بَعْدَ أَوْجَبِهِ ، أَيْ : أَقْتَضَى وَجُوبَ ذَلِكَ التَّخَلُّفِ .

كَإِسْرَاعِ إِمَامٍ قِرَاءَةً وَالْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ لِعَجْزِ خَلْقِيٍّ ، لَا لَوَسْوسَةٍ ؛  
أَوْ الْحَرَكَاتِ .

وَأَنْتِظَارِ مَأْمُومٍ سَكَتَتِهِ ، أَيْ : سَكَتَةِ الْإِمَامِ لِيَقْرَأَ فِيهَا الْفَاتِحَةَ ، فَرَكَعَ  
عَقِبَهَا ، وَسَهَوَهُ عَنْهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ ، وَشَكَّهُ فِيهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ .

أَمَّا التَّخَلُّفُ لَوَسْوسَةٍ ، بِأَنْ كَانَ يُرَدُّدُ الْكَلِمَاتِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ ،  
فَلَيْسَ بِبَعْدٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : يَنْبَغِي فِي ذِي وَسْوسَةٍ صَارَتْ كَالْخَلْقِيَّةِ ، بِحَيْثُ يَقْطَعُ  
كُلَّ مَنْ رَأَاهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا ، أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي بَطِيءِ الْحَرَكَةِ ؛ فَيَلْزِمُ  
الْمَأْمُومَ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ إِتِمَامَ الْفَاتِحَةِ مَا لَمْ يَتَخَلَّفَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ  
أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ مَعَ عُدْرٍ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، بِأَنْ لَا يَفْرَغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ  
إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ عَنِ السُّجُودِ أَوْ جَالِسٌ لِلتَّشَهُدِ ، فَلْيُوَافِقْ إِمَامَهُ وَجُوباً فِي  
الرُّكْنِ الرَّابِعِ ، وَهُوَ الْقِيَامُ أَوْ الْجُلُوسُ لِلتَّشَهُدِ وَيَتْرُكُ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ .

ثُمَّ يَتَذَارَكُ ، وَلَوْ أَشْتَغَلَ مَسْبُوقٌ بِسُنَّةٍ قَرَأَ قَدَرَهَا

ثُمَّ يَتَذَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ فِي الرَّابِعِ مَعَ  
عِلْمِهِ بِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ وَلَمْ يَنْوَ الْمُفَارَقَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عِلِمَ وَتَعَمَّدَ .

وَإِنْ رَكَعَ الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ ، فَشَكَ هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ  
يَقْرَأْهَا لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ ، وَتَذَارَكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً .

فَإِنْ عَادَ عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

فَلَوْ تَيَقَّنَ الْقِرَاءَةَ وَشَكَ فِي إِكْمَالِهَا فَإِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ .

وَلَوْ أَشْتَغَلَ مَسْبُوقٌ ، وَهُوَ : مَنْ لَمْ يُدْرِكْ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ قَدْرًا يَسَعُ  
الْفَاتِحَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَهُوَ ضِدُّ الْمُوَافِقِ .

وَلَوْ شَكَ هَلْ أَذْرَكَ زَمَنًا يَسَعُهَا تَخَلَّفَ لِإِتْمَامِهَا وَلَا يُدْرِكُ الرُّكْعَةَ مَا لَمْ  
يُذْرِكْهُ فِي الرُّكُوعِ .

بِسُنَّةٍ كَتَعَوُّذٍ وَأَفْتِتَاحٍ ، أَوْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِشَيْءٍ ، بِأَنْ سَكَتَ زَمَنًا بَعْدَ  
تَحَرُّمِهِ ، وَقَبْلَ قِرَاءَتِهِ ، وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنْ وَاجِبُهُ الْفَاتِحَةُ ، أَوْ اسْتَمَعَ قِرَاءَةَ  
الْإِمَامِ .

قَرَأَ وَجُوبًا مِنَ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، سَوَاءً أَعْلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْإِمَامَ  
قَبْلَ رَفْعِهِ مِنْ<sup>(١)</sup> سُجُودِهِ أَمْ لَا عَلَى الْأَوْجِهِ ، قَدَرَهَا حُرُوفًا فِي ظَنِّهِ ، أَوْ  
قَدَّرَ زَمَنَ سُكُوتِهِ لِتَقْصِيرِهِ بِعُدُولِهِ عَنْ فَرْضٍ إِلَى غَيْرِهِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الذي في « التحفة » : قبل سجوده . وهو المتعين ، كما  
يستفاد من مقابل الأوجه الآتي القريب . ولعل لفظ : « رفعه من » زيد من الشاخ . انتهى .

وَعُذِرَ،

وَعُذِرَ مَنْ تَخَلَّفَ لِسَنَةِ كِبْطِ الْقِرَاءَةِ ، عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ كَالْبَغَوِيِّ ، لِيُجُوبَ التَّخَلُّفَ ، فَيَتَخَلَّفُ وَيُذْرِكُ الرُّكْعَةَ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ ، خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْذُورٍ لِنَقْصِيرِهِ بِالْعُدُولِ الْمَذْكُورِ ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَقَتَاوِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ عَبَّرَ بِعُذْرِهِ فِعْيَارَتُهُ مُؤَوَّلَةً . وَعَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُذْرِكِ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ وَلَا يَرْكَعُ ، لِأَنَّهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ ، بَلْ يُتَابِعُهُ فِي هَوِيَّهِ لِلشُّجُودِ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ .

ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي يَنْجِيهِ أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ لِقِرَاءَةِ مَا لَزِمَهُ حَتَّى يُرِيدَ الْإِمَامُ الْهُوِّيَّ لِلشُّجُودِ ، فَإِنْ كَمُلَ وَافَقَهُ فِيهِ وَلَا يَرْكَعُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، وَإِلَّا فَارَقَهُ بِالْيَتَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَالْأَقْرَبُ لِلْمَنْقُولِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ . أَمَّا إِذَا رَكَعَ بِدُونِ قِرَاءَةِ قَدْرِهَا ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ . وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لَهُ عَنْ مُعْظَمِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَرْكَعُ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بَقِيَّةُ الْفَاتِحَةِ ، وَاخْتِيَارَ ، بَلْ رَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ ، وَأَطَالُوا فِي الْأَسْتِدْلَالِ لَهُ ، وَأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ يَقْتَضِيهِ .

أَمَّا إِذَا جَهَلَ أَنَّ وَاجِبَهُ ذَلِكَ ، فَهُوَ يَتَخَلَّفُ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلِّفٌ بِعُذْرٍ . قَالَهُ الْقَاضِي .

وَخَرَجَ بِـ « الْمَسْبُوقِ » الْمُؤَافِقُ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْفَاتِحَةُ لِاشْتِغَالِهِ بِسُنَّةٍ ، كَدُعَاءِ افْتِتَاحٍ ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ إِدْرَاكَ الْفَاتِحَةِ مَعَهُ ، يَكُونُ كِبْطِيٍّ



وَسَبْقُهُ عَلَى إِمَامٍ بُرْكَتَيْنِ فَعَلَيْنِ مُبْطِلٌ، وَبُرْكَتَيْنِ فَعَلَيْنِ حَرَامٌ،  
وَمُقَارَنَتُهُ فِي أَفْعَالٍ مَكْرُوهَةٌ، كَتَخَلَّفَ عَنْهُ إِلَى فَرَاغِ رُكْنٍ.

الْقِرَاءَةُ فِيمَا مَرَّ بِهَا نِزَاعٌ .

وَسَبْقُهُ ، أَيُّ : الْمَأْمُومُ عَلَى إِمَامٍ عَامِداً عَالِماً بِتَمَامِ رُكْنَيْنِ فَعَلَيْنِ  
وَإِنْ لَمْ يَكُونَا طَوِيلَيْنِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ ، لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ . وَصُورَةُ التَّقَدُّمِ  
بِهِمَا أَنْ يَرْكَعَ وَيَعْتَدِلَ ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ مَثَلًا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ ، أَوْ أَنْ يَرْكَعَ  
قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ ، فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْفَعَ  
سَجَدَ ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي الْاِغْتِدَالِ ، وَلَوْ سَبَقَ بِهِمَا  
سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَمْ يَضُرَّ ، لَكِنْ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا ، فَإِذَا لَمْ يُعَدِّ لِلْإِثْنَانِ بِهِمَا  
مَعَ الْإِمَامِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَلَا أَعَادَ الصَّلَاةَ .  
وَسَبْقُهُ عَلَيْهِ عَامِداً عَالِماً بِتَمَامِ رُكْنٍ فَعَلَيْنِ ، كَأَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ وَالْإِمَامُ  
قَائِمٌ حَرَامٌ .

بِخِلَافِ التَّخَلُّفِ بِهِ ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ ، كَمَا يَأْتِي .

وَمَنْ تَقَدَّمَ بِرُكْنٍ سَأَلَ لَهُ الْعَوْدُ لِإِوَافِقِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ بَيْنَ الْعَوْدِ  
وَالدَّوَامِ .

وَمُقَارَنَتُهُ ، أَيُّ : مُقَارَنَةُ الْمَأْمُومِ الْإِمَامِ فِي أَفْعَالٍ ، وَكَذَا أَقْوَالٍ ، غَيْرِ  
تَحْرِيمِ مَكْرُوهَةٍ ، كَتَخَلَّفَ عَنْهُ ، أَيُّ : الْإِمَامُ ، إِلَى فَرَاغِ رُكْنٍ وَتَقَدُّمُ عَلَيْهِ  
بِابْتِدَائِهِ . وَعِنْدَ تَعَمَّدِ أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَفَوُّتُهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، فَهِيَ جَمَاعَةٌ  
صَحِيحَةٌ لَكِنْ لَا ثَوَابَ عَلَيْهَا ، فَيَسْقُطُ إِثْمُ تَرْكِهَا أَوْ كَرَاهَتُهُ .

فَقَوْلُ جَمْعٍ انْتِفَاءُ الْفَضِيلَةِ يُلْزَمُهُ الْخُرُوجُ عَنِ الْمُتَابَعَةِ حَتَّى يَصِيرَ

وَلَا يَصِحُّ قُدُوءُ بِيَمَنِ اعْتَقَدَ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ،

كَالْمُنْفَرِدِ ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ الْجُمُعَةُ ؛ وَهُمْ ؛ كَمَا بَيَّنَّهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ .  
وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ ، بِأَنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ  
وُجُودُهُ فِي غَيْرِهَا ، فَالْشُّكُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ عَنِ ابْتِدَاءِ فِعْلِ  
الْإِمَامِ ، وَيَتَقَدَّمَ عَلَى فِرَاغِهِ مِنْهُ .

وَالْأَكْمَلُ مِنْ هَذَا أَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِ الْمَأْمُومِ عَنْ جَمِيعِ حَرَكَةِ  
الْإِمَامِ ، وَلَا يَشْرَعُ حَتَّى يَصِلَ الْإِمَامُ لِحَقِيقَةِ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَهْوِي  
لِلزُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى يَسْتَوِيَ الْإِمَامُ رَاكِعًا ، أَوْ تَصِلَ جَنْبُهُ إِلَى  
الْمَسْجِدِ ؛ وَلَوْ قَارَنَهُ بِالتَّحَرُّمِ ، أَوْ تَبَيَّنَ تَأَخُّرُ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ  
صَلَاتُهُ ، وَلَا بَأْسُ بِإِعَادَتِهِ التَّكْبِيرَ سِرًّا بَيِّنَةً ثَانِيَةً إِنْ لَمْ يَشْعُرُوا ، وَلَا  
بِالْمُقَارَنَةِ فِي السَّلَامِ .

وَأِنْ سَبَقَهُ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ ، بِأَنْ فَرَّغَ مِنْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ شُرُوعِ الْإِمَامِ  
فِيهِ ، لَمْ يَضُرَّ .

وَقِيلَ : تَجِبُ الْإِعَادَةُ مَعَ فِعْلِ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَهُوَ أَوْلَى ، فَعَلَيْهِ إِنْ  
لَمْ يُعِدَّهُ بَطَلَتْ .

وَيُسْنُ مُرَاعَاةُ هَذَا الْخِلَافِ كَمَا يُسْنُ تَأْخِيرُ جَمِيعِ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ  
الْإِمَامِ ، وَلَوْ فِي أَوَّلِي السَّرِّيَةِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْرَأُ السُّورَةَ .

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ يَفْتَصِّرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْرَأَهَا مَعَ قِرَاءَةِ  
الْإِمَامِ .

وَلَا يَصِحُّ قُدُوءُ بِيَمَنِ اعْتَقَدَ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ ، بِأَنْ ارْتَكَبَ مُبْطِلًا فِي اعْتِقَادِ

وَلَا بِمُقْتَدٍ، وَلَا قَارِيٍّ بِأَمِّيٍّ،

الْمَأْمُومُ ، كَشَافِعِيٍّ افْتَدَى بِحَنَفِيٍّ مَسَّ فَرَجَهُ دُونَ مَا إِذَا افْتَصَدَ ، نَظَرًا  
لَا عِتْقَادَ الْمُقْتَدِي ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُحَدِّثَ عِنْدَهُ بِالْمَسِّ دُونَ الْفَصْدِ ، فَيَتَعَدَّرُ  
رَبْطُ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَيْسَ فِي صَلَاةِ .

وَلَوْ شَكَّ شَافِعِيٌّ فِي اثْنَانِ الْمُخَالَفِ بِالْوَاجِبَاتِ عِنْدَ الْمَأْمُومِ لَمْ يُؤْثَرْ  
فِي صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ بِهِ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ فِي تَوْفِي الْخِلَافِ ، فَلَا يَضُرُّ عَدَمُ  
اعْتِقَادِهِ الْوُجُوبَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لَزِيَادَةٍ ، كَخَامِسَةٍ ، وَلَوْ سَهْوًا ، لَمْ يَجْزَ لَهُ  
مُتَابَعَتُهُ ، وَلَوْ مَسْبُوقًا ، أَوْ شَاكَ فِي رَكْعَةٍ ، بَلْ يُفَارِقُهُ ، وَيُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ  
عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

\* \* \*

وَلَا قُدُوءَ بِمُقْتَدٍ، وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، وَإِنْ بَانَ إِمَامًا .

وَخَرَجَ بِهِ «مُقْتَدٍ» مَنِ انْقَطَعَتْ قُدُوءُهُ ، كَانَ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَامَ مَسْبُوقٌ  
فَافْتَدَى بِهِ آخَرُ صَحَّتْ ، أَوْ قَامَ مَسْبُوقُونَ فَافْتَدَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ صَحَّتْ  
أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ .

وَلَا قُدُوءَ قَارِيٍّ بِأَمِّيٍّ، وَهُوَ مَنْ يُخِلُّ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ بَعْضِهَا ، وَلَوْ  
بَحَرْفٍ مِنْهَا ، بَأَن يَعْجِزَ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ عَنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ ، أَوْ عَنْ  
أَصْلِ تَشْدِيدِهِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ وَلَا عِلْمَ بِحَالِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِتَحْمِلِ  
الْقِرَاءَةِ عَنْهُ ، لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا .

وَيَصِحُّ الْاِفْتِدَاءُ بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أُمِّيًّا ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَجْهَرْ فِي جَهْرِيَّةٍ ،  
فِيلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ ، فَإِنْ أَسْتَمَرَ جَاهِلًا حَتَّى سَلَّمَ لِرِمَّتِهِ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ  
قَارِيٌّ .

وَمَحَلُّ عَدَمِ صِحَّةِ الْاِفْتِدَاءِ بِالْأُمِّيِّ إِنْ لَمْ يَسْتَوِ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي  
الْحَرْفِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ ، بِأَنْ أَحْسَنَهُ الْمَأْمُومُ فَقَطْ ، أَوْ أَحْسَنَ كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرَ  
مَا أَحْسَنَهُ الْآخَرُ .

وَمِنْهُ أَرْتُ يُدْغِمُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِإِبْدَالٍ ، وَالْأَلْفُ يُبْدِلُ حَرْفًا بِآخَرٍ .  
فَإِنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا صَحَّتْ كَأَفْتِدَائِهِ  
بِمِثْلِهِ .

وَكُرِّهَ اِفْتِدَاءُ بِنَحْوِ تَأْنَاءٍ وَفَافَاءٍ وَلَا حِنْ بِمَا لَا يُغَيِّرُ مَعْنَى ، كَضَمِّ هَاءِ  
﴿لِلَّهِ﴾ وَفَتْحِ دَالٍ ﴿نَعْبُدُ﴾ فَإِنْ لَحَنَ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فِي الْفَاتِحَةِ ،  
كـ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ بِكَسْرِ أَوْ ضَمٍّ ، أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ ،  
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ .

نَعَمْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَتِهِ وَأَعَادَ لِتَقْصِيرِهِ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ قُرْآنٍ قَطْعًا ،  
فَلَمْ تَتَوَقَّفْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ عَلَيْهَا ، بَلْ تَعَمَّدُهَا ، وَلَوْ مِنْ مِثْلِ هَذَا  
مُبْطِلٌ . أَنْتَهَى .

أَوْ فِي غَيْرِهَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْقُدْوَةُ بِهِ ، إِلَّا إِذَا قَدِرَ وَعَلِمَ  
وَتَعَمَّدَ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ .

وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا فَبَانَ خِلَافُهُ أَعَادَ ، لَا ذَا حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ،  
وَصَحَّ أَقْتِدَاءُ سَلِيمٍ بِسَلِسٍ ،

وَحَيْثُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ هُنَا يَنْطُلُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ ، لَكِنْ لِلْعَالِمِ بِحَالِهِ ؛ كَمَا  
قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ .

وَأَخْتَارَ الشُّبْكِيُّ مَا أَقْتَضَاهُ قَوْلُ الْإِمَامِ : لَيْسَ لِهَذَا قِرَاءَةٌ غَيْرُ  
الْفَاتِحَةِ ، لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ ، مِنَ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا .  
وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ ، فَبَانَ خِلَافُهُ ، كَأَن ظَنَّهُ قَارِئًا ، أَوْ  
غَيْرَ مَأْمُومٍ ، أَوْ رَجُلًا ، أَوْ عَاقِلًا ؛ فَبَانَ أُمِّيًّا ، أَوْ مَأْمُومًا ، أَوْ أَمْرَأَةً ، أَوْ  
مَجْنُونًا ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَجُوبًا لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ فِي ذَلِكَ . لَا إِنْ  
أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُتَطَهِّرًا فَبَانَ ذَا حَدَثٍ ، وَلَوْ حَدَثًا أَكْبَرَ ، أَوْ ذَا خَبَثٍ  
خَفِيِّ ، وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ وَإِنْ كَانَ  
الْإِمَامُ -عَالِمًا ، لِانْتِفَاءِ تَقْصِيرِ الْمَأْمُومِ ، إِذْ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهِمَا ؛ وَمِنْ ثَمَّ  
حَصَلَ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا خَبَثٍ ظَاهِرٍ ، فَيَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ عَلَى غَيْرِ الْأَعْمَى  
لِتَقْصِيرِهِ ؛ وَهُوَ مَا بَظَاهِرِ التَّوْبِ ، وَإِنْ حَالَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ .  
وَالْأَوَّجَهُ فِي ضَبْطِهِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأَمَّلَهُ الْمَأْمُومُ رَأَهُ ، وَالْخَفِيُّ  
بِخِلَافِهِ .

وَصَحَّحَ النَّوَوِيُّ فِي « التَّحْقِيقِ » عَدَمَ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ مُطْلَقًا .  
وَصَحَّحَ أَقْتِدَاءُ سَلِيمٍ بِسَلِسٍ لِلْبَوْلِ ، أَيْ : الْمَذْيِ أَوْ الضَّرَاطِ ؛ وَقَائِمِ  
بِقَاعِدِ ، وَمُتَوَضِّعٍ بِمُتَمِّمٍ ؛ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ .

وَكُرْهَ بِفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ .

وَكُرْهَ اقْتِدَاءِ بِفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ كَرَاغِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدٌ سِوَاهُمَا ،  
مَا لَمْ يَخْشَ فِتْنَةً .

وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمَا .

وَكُرْهَ أَيْضاً اقْتِدَاءِ بِمُؤَسَّسٍ وَأَقْلَفٍ ، لَا بَوْلَدَ الزُّنَا ؛ لَكِنَّهُ خِلَافُ  
الْأُولَى .

وَأَخْتَارَ السُّبُكِّيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ انْتِفَاءَ الْكَرَاهَةِ إِذَا تَعَذَّرَتِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا  
خَلْفَ مَنْ تُكْرَهُ خَلْفُهُ ، بَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْاِنْفِرَادِ .

وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِأَنَّهَا لَا تَزُولُ حِينَئِذٍ ، بَلِ الْاِنْفِرَادُ أَفْضَلُ مِنْهَا .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي مَا قَالَهُ السُّبُكِّيُّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

\* \* \*

تِمَمَةٌ [ فِي بَيَانِ الْأَعْذَارِ الْمُرْخَّصَةِ لِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ ] : وَعُذْرُ الْجَمَاعَةِ  
كَالْجُمُعَةِ : مَطَرٌ يَبُلُّ ثَوْبَهُ ، لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ [ النَّسَائِي ، رَقْم : ٨٥٤ ؛ أَبُو دَاوُد ،

رَقْم : ١٠٥٧ ؛ ابْنُ مَاجَه ، رَقْم : ٩٣٦ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ١٩٧٦٩ ، ٢٠١٨٨ ] أَنَّهُ ﷺ

أَمَرَ فِي الصَّلَاةِ بِالرَّحَالِ يَوْمَ مَطَرٍ لَمْ يَبُلْ أَسْفَلَ النِّعَالِ ، بِخِلَافِ

مَا لَا يَبُلُّهُ ؛ نَعَمْ قَطُرُ الْمَاءِ مِنْ سُقُوفِ الطَّرِيقِ عُذْرٌ وَإِنْ لَمْ يَبُلَّهُ ، لِغَلَبَةِ

نَجَاسَتِهِ أَوْ اسْتِغْذَارِهِ ؛ وَوَحَلَّ لَمْ يَأْمَنْ مَعَهُ التَّلَوُّثُ بِالْمَشْيِ فِيهِ أَوْ الزَّلَقِ ؛

وَحَرٌّ شَدِيدٌ وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ ؛ وَبَرْدٌ شَدِيدٌ ؛ وَظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ

بِاللَّيْلِ ؛ وَمَشَقَّةٌ مَرَضٍ وَإِنْ لَمْ تُبَحِ الْجُلُوسَ فِي الْفَرَضِ ، لَا صُدَاعٌ

يسير ؛ ومُدافعةٌ حَدَّثَ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ ، فَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ مَعَهَا ، وَإِنْ خَافَ قَوَّتَ الْجَمَاعَةُ لَوْ فَرَّغَ نَفْسَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ ، وَحُدُوثُهَا فِي الْفَرَضِ لَا يُجَوِّزُ قَطْعُهُ ، وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَ نَفْسَهُ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ كَامِلَةً ، وَإِلَّا حُرِّمَ التَّأْخِيرُ لِذَلِكَ ؛ وَفَقْدُ لِبَاسٍ لَا تَقِي بِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ سَائِرَ الْعَوْرَةِ ؛ وَسَيَّرَ رِفْقَةً لِمُرِيدِ سَفَرٍ مُبَاحٍ وَإِنْ أَمِنَ لِمَشَقَّةِ اسْتِحْشَاهِهِ ؛ وَخَوْفٍ ظَالِمٍ عَلَى مَعْصُومٍ مِنْ عَرَضٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ؛ وَخَوْفٍ مِنْ حَبْسٍ غَرِيمٍ مُغْسِرٍ ؛ وَحُضُورٍ مَرِيضٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ قَرِيبٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ لَهُ أَوْ كَانَ نَحْوُ قَرِيبٍ مُخْتَصِرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ مُخْتَصِرًا لَكِنْ يَأْنَسُ بِهِ ؛ وَغَلَبَةُ نَعَاسٍ عِنْدَ انْظَارِهِ لِلْجَمَاعَةِ ؛ وَشِدَّةُ جُوعٍ وَعَطَشٍ ؛ وَعَمَى حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَائِدًا بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْأَعْذَارِ] : إِنَّ هَذِهِ الْأَعْذَارَ تَمْنَعُ كَرَاهَةَ تَرْكِهَا حَيْثُ سُنَّتْ ، وَإِثْمَهُ حَيْثُ وَجِبَتْ ؛ وَلَا تَخْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ؛ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « الْمَجْمُوع » ، وَأَخْتَارَ غَيْرُهُ مَا عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ مِنْ حُصُولِهَا إِنْ قَصَدَهَا لَوْلَا أَلْعُدْرُ .

\* \* \*

قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ بِلَا عُدْرٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ [ رَقْم : ١٠٥٣ ] وَغَيْرِهِ [ السَّائِي ، رَقْم : ١٣٧٢ ] ؛ ابْنُ مَاجَه ، رَقْم : ١١٢٨ ؛ « مُسْتَدْرَأُ أَحْمَد » ، رَقْم : ١٩٥٨٣ و ١٩٦٤٦ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تَجِبُ جُمُعَةٌ عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ مُتَوَطِّنٌ غَيْرُ مَعْذُورٍ ، وَعَلَى مُقِيمٍ

## فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

هِيَ فَرَضٌ عَيْنٌ عِنْدَ اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهَا ، وَفُرِضَتْ بِمَكَّةَ ، وَلَمْ تُقَمْ بِهَا لِفَقْدِ الْعَدَدِ ، أَوْ لِأَنَّ شِعَارَهَا الْإِظْهَارُ وَكَانَ ﷺ مُسْتَخْفِيًا فِيهَا .

وَأَوَّلُ مَنْ أَقَامَهَا بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ بِقَرْيَةٍ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ .

وَصَلَاتُهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ .

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا ، أَوْ لِأَنَّ آدَمَ اجْتَمَعَ فِيهَا مَعَ حَوَاءَ فِي مُزْدَلِفَةَ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ جَمْعًا .

تَجِبُ جُمُعَةٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، أَيٍّ : بَالِغٍ عَاقِلٍ ، ذَكَرٍ حُرٍّ ؛ فَلَا تَلْزَمُ عَلَى أَتْنَى وَحُشَى ، وَمَنْ بِهِ رِقٌّ وَإِنْ كُوتِبَ لِنَفْسِهِ ، مُتَوَطِّنٌ بِمَحَلِّ الْجُمُعَةِ لَا يُسَافِرُ مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهَا صَيْفًا وَلَا شِتَاءً إِلَّا لِحَاجَةٍ كِتَابَةً وَرِبَاةً ، غَيْرِ مَعْذُورٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي مَرَّتْ فِي الْجَمَاعَةِ ، فَلَا تَلْزَمُ عَلَى مَرِيضٍ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ بَعْدَ الْزَوَالِ مَحَلِّ إِقَامَتِهَا ؛ وَتَنْعَقِدُ بِمَعْذُورٍ .

وَتَجِبُ عَلَى مُقِيمٍ بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا غَيْرِ مُتَوَطِّنٍ ، كَمَنْ أَقَامَ بِمَحَلِّ جُمُعَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ ، وَهُوَ عَلَى عَزْمِ الْعُودِ إِلَى وَطَنِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ؛



وَلَا تَتَعَقَّدُ بِهِ وَلَا يَمْنُ بِهِ رِقٌّ وَصَبَا، وَشُرْطَ ١ - وَفُوعُهَا جَمَاعَةٌ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى،

وَعَلَى مُقِيمٍ مُتَوَطِّنٍ بِمَحَلٍّ يَسْمَعُ مِنْهُ النِّدَاءَ وَلَا يَبْلُغُ أَهْلُهُ أَرْبَعِينَ فَتَلَزَمُهُمَا الْجُمُعَةُ .

وَلَكِنْ لَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِهِ ، أَيْ : بِمُقِيمٍ غَيْرِ مُتَوَطِّنٍ ، وَلَا بِمُتَوَطِّنٍ خَارِجِ بَلَدٍ إِقَامَتِهَا ، وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِسْمَاعِهِ النِّدَاءَ مِنْهَا .

وَلَا يَمْنُ بِهِ رِقٌّ وَصَبَا، بَلْ تَصِحُّ مِنْهُمْ ، لَكِنْ يَنْبَغِي تَأَخُّرُ إِحْرَامِهِمْ عَنْ إِحْرَامِ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ عَلَى مَا اشْتَرَطَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ كَثِيرُونَ .

وَشُرْطُ لَصِيحَةِ الْجُمُعَةِ مَعَ شُرُوطِ غَيْرِهَا ، سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : وَفُوعُهَا جَمَاعَةٌ بِنَيَّْةِ إِمَامَةٍ وَأَقْتِدَاءِ مُفْتَرِيَةٍ بِتَحَرُّمٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، فَلَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ بِالْعَدَدِ فِرَادَى .

وَلَا تُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بِالْأَرْبَعِينَ رُكْعَةً ، ثُمَّ أَحَدَتْ فَاتَمَّ كُلُّ مِنْهُمْ رُكْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ لَمْ يُحْدِثْ بَلْ فَارَقُوهُ فِي الثَّانِيَةِ وَأَتَمُّوا مُتَفَرِّدِينَ ؛ أَجْزَأَتْهُمْ الْجُمُعَةُ . نَعَمْ ، يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْعَدَدِ إِلَى سَلَامِ الْجَمِيعِ ، حَتَّى لَوْ أَحَدَتْ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ قَبْلَ سَلَامِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ سَلَامٍ مِنْ عَدَائِهِ مِنْهُمْ ، بَطَلَتْ جُمُعَةُ الْكُلِّ . وَلَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأَسْتَمَرَ مَعَهُ إِلَى أَنْ سَلَّمَ أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ جَهْرًا ، وَتَمَّتْ جُمُعَتُهُ إِنْ صَحَّتْ جُمُعَةُ الْإِمَامِ ، وَكَذَا مَنْ أَقْتَدَى بِهِ ، وَأَدْرَكَ رُكْعَةً مَعَهُ ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

٢ - وَبِأَرْبَعِينَ،

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ نِيَّةُ الْجُمُعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ كَانَتْ الظُّهْرُ هِيَ اللَّازِمَةُ لَهُ، وَقِيلَ: تَجُوزُ نِيَّةُ الظُّهْرِ، وَأَفْتَى بِهِ الْبُلْقَيْنِيُّ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ.

٢ - وَثَانِيهَا: وَفَوْعُهَا بِأَرْبَعِينَ، مِمَّنْ تَنَعَّقِدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ، وَلَوْ مَرَضَى، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ.

وَلَوْ كَانُوا أَرْبَعِينَ فَقَطْ، وَفِيهِمْ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ، لَمْ تَصِحْ جُمُعَتُهُمْ لِطُلَانِ صَلَاتِهِ، فَيَنْقُصُونَ. أَمَّا إِذَا لَمْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعَلُّمِ فَتَصِحُّ الْجُمُعَةُ بِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِي «الْعُبَابِ» وَ«الْإِرْشَادِ» تَبَعًا لِمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُهُ فِي «شَرْحِ الرُّوضِ». ثُمَّ قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ»: لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ أَنْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعَلُّمِ وَأَنْ لَا يُقْصَرَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ قَوِيٍّ. أَنْتَهَى.

وَلَوْ نَقَضُوا فِيهَا بَطَلَتْ، أَوْ فِي خُطْبَةٍ لَمْ يُحْسَبْ رُكْنُ فِعْلٍ حَالِ نَقْصِهِمْ لِعَدَمِ سَمَاعِهِمْ لَهُ، فَإِنْ عَادُوا قَرِيبًا عُرْفًا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى، وَإِلَّا وَجِبَ الْأَسْتِثْنَاءُ، كَنَقْصِهِمْ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ، لِإِنْتِفَاءِ الْمَوَالَةِ فِيهِمَا.

\* \* \*

فَرْعٌ: مَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ بِبِلَدَيْنِ، فَالْعِبْرَةُ بِمَا كَثُرَتْ فِيهِ إِقَامَتُهُ فِيمَا فِيهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَإِنْ كَانَ بِوَاحِدٍ أَهْلٌ وَبِآخَرٍ مَالٌ فَبِمَا فِيهِ أَهْلُهُ، فَإِنْ أَسْتَوَيَا فِي الْكُلِّ، فَبِالْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ حَالَةُ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ.

### ٣ - وَبِمَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنَ الْبَلَدِ،

وَلَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى،  
فَتَتَعَقَّدُ عِنْدَهُ بِأَرْبَعَةٍ ، وَلَوْ عَبِيدًا أَوْ مُسَافِرِينَ .

وَلَا يُشْتَرِطُ عِنْدَنَا إِذْنُ السُّلْطَانِ لِإِقَامَتِهَا ، وَلَا كَوْنُ مَحَلِّهَا مِصْرًا خِلَافًا  
لَهُ فِيهِمَا ، وَسُئِلَ الْبُلْقِينِيُّ عَنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ لَا يَبْلُغُ عَدْدُهُمْ أَرْبَعِينَ ، هَلْ  
يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ أَوِ الظُّهْرَ ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ : يُصَلُّونَ الظُّهْرَ عَلَى مَذَهَبِ  
الشَّافِعِيِّ .

وَقَدْ أَجَازَ جَمْعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُصَلُّوا الْجُمُعَةَ ، وَهُوَ قَوِيٌّ ، فَإِذَا  
قُلُّدُوا ، أَيِ : جَمِيعُهُمْ ، مَنْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ ،  
وَإِنْ أَخْطَاطُوا فَصَلُّوا الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ الظُّهْرَ ، كَانَ حَسَنًا .

\* \* \*

٣ - وَثَلَاثُهَا : وَفَوْعُهَا بِمَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنَ الْبَلَدِ ، وَلَوْ بِقِصَاصٍ مَعْدُودٍ  
مِنْهَا ، بِأَنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْأُبْنِيَّةِ ،  
بِخِلَافِ مَحَلٍّ غَيْرِ مَعْدُودٍ مِنْهَا ، وَهُوَ مَا يُجَوِّزُ السَّفَرَ<sup>(١)</sup> الْقَصْرَ مِنْهُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ لَزِمَتْهُمْ الْجُمُعَةُ ، بَلْ يَحْرُمُ  
عَلَيْهِمْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَغْطِيلُ مَحَلِّهِمْ مِنْ إِقَامَتِهَا وَالذَّهَابُ إِلَيْهَا فِي بَلَدٍ  
أُخْرَى ، وَإِنْ سَمِعُوا النَّدَاءَ .

قَالَ أَبْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ : إِنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا النَّدَاءَ مِنْ مِصْرَ فَهُمْ مُخَيَّرُونَ

(١) وفي نسخة : « وهو ما يجوز في السفر القصر منه » .

٤ - وَفِي وَفْتِ ظَهْرٍ ،

بَيْنَ أَنْ يَحْضُرُوا الْبَلَدَ لِلْجُمُعَةِ وَبَيْنَ أَنْ يُقِيمُوهَا فِي قَرْيَتِهِمْ ، وَإِذَا حَضَرُوا الْبَلَدَ لَا يَكْمُلُ بِهِمُ الْعَدَدُ ، لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمِ الْمُسَافِرِينَ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ جَمْعٌ تَتَعَدُّ بِهِمُ الْجُمُعَةُ ، وَلَوْ بِامْتِنَاعِ بَعْضِهِمْ مِنْهَا ، يَلْزَمُهُمُ السَّعْيُ إِلَى بَلَدٍ يَسْمَعُونَ مِنْ جَانِبِهِ النِّدَاءَ .

قَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ : وَلَوْ تَعَدَّدَتْ مَوَاضِعُ مُتَقَارِبَةٍ ، وَتَمَيَّزَ كُلُّ بِاسْمٍ ، فَلِكُلِّ حُكْمُهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّمَا يَنْجِبُهُ ذَلِكَ إِنْ عُدَّ كُلُّ مَعَ ذَلِكَ قَرْيَةً مُسْتَقِلَّةً عُرْفًا .

\* \* \*

فَرَعٌ : وَلَوْ أَكْرَهَ السُّلْطَانُ أَهْلَ قَرْيَةٍ أَنْ يَنْتَقِلُوا مِنْهَا وَيَبْنُوا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَسَكَنُوا فِيهِ ، وَقَصَدَهُمُ الْعَوْدُ إِلَى الْبَلَدِ الْأَوَّلِ إِذَا فَرَجَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا تَلْزَمُهُمُ الْجُمُعَةُ ، بَلْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ لِعَدَمِ الْأَسْتِيطَانِ .

\* \* \*

٤ - وَرَابِعُهَا : وَقُوعُهَا فِي وَفْتِ ظَهْرٍ ، فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهَا وَعَنْ خُطْبَتِهَا ، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، صَلُّوا ظَهْرًا ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا وَهُمْ فِيهَا ، وَلَوْ قُبِيلَ السَّلَامُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ عَدْلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً عَلَى مَا مَضَى ، وَفَاتَتْ الْجُمُعَةُ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي خُرُوجِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ .

وَمِنْ شُرُوطِهَا أَنْ لَا يَسْبِقَهَا بَتَحَرُّمٍ وَلَا يُقَارِنُهَا فِيهِ جُمُعَةٌ بِمَحَلِّهَا ، إِلَّا إِنْ كَثُرَ أَهْلُهُ وَعَسُرَ اجْتِمَاعُهُمْ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ مِنْهُ ، وَلَوْ غَيَّرَ مَسْجِدٍ مِنْ غَيْرِ

- ٥ - وَوُقُوعُهَا بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَانِهِمَا ، وَهِيَ : ١ - حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ،  
٢ - صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بِلَفْظِهِمَا ،

لُحُوقِ مُؤْذٍ فِيهِ ، كَحَرِّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ تَعَدُّدُهَا لِلْحَاجَةِ بِحَسَبِهَا .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَا يَصِحُّ ظُهُرُ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ صَلَّاهَا جَاهِلًا أُنْعَقَدَتْ نَفْلًا ، وَلَوْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ فَصَلُّوا الظُّهْرَ لَمْ يَصِحَّ مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ عَنْ أَقَلِّ وَاجِبِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ ؛ وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ .

\* \* \*

- ٥ - وَخَامِسُهَا : وَوُقُوعُهَا ، أَيُّ : الْجُمُعَةِ ، بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ ،  
لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [ البخاري ، رقم : ٩٢٨ ؛ مسلم ، رقم : ٨٦١ ] أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ .  
بَارَكَانِهِمَا ، أَيُّ : يُشْرَطُ وَوُقُوعُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ مَعَ اثْنَانِ أَرْكَانِهِمَا الْآتِيَةِ .

وَهِيَ : خَمْسَةٌ :

- ١ - أَحَدُهَا : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى .  
٢ - وَثَانِيهَا : صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظِهِمَا ، أَيُّ : حَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

كَالْحَمْدِ لِلَّهِ أَوْ أَحْمَدُ لِلَّهِ ؛ فَلَا يَكْفِي الشُّكْرُ لِلَّهِ ، أَوْ الثَّنَاءُ لِلَّهِ ، وَلَا

٣- وَوَصِيَّةُ بَتَقْوَى اللَّهِ فِيهِمَا ، ٤- وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ،

الْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ أَوْ لِلرَّحِيمِ .

وَكَااللَّهُمَّ صَلِّ ، أَوْ صَلِّ عَلَى اللَّهِ ، أَوْ أَصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَحْمَدَ ، أَوْ  
الرُّسُولِ ، أَوْ النَّبِيِّ ، أَوْ الْحَاشِرِ ، أَوْ نَحْوِهِ ؛ فَلَا يَكْفِي : اللَّهُمَّ سَلِّمْ عَلَى  
مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَرْحَمْ مُحَمَّدًا ، وَلَا صَلِّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ بِالضَّمِيرِ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرُ  
يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيُّ : وَكَثِيرًا مَا يَسْهُونَ فِي ذَلِكَ . أَنْتَهَى .

فَلَا تَغْتَرَّ بِمَا تَجِدُهُ مَسْطُورًا فِي بَعْضِ « الْحُطْبِ النَّبَاتِيَّةِ » عَلَى خِلَافِ  
مَا عَلَيْهِ مُحَقِّقُونَ أُمْتَاخِرِينَ .

٣- وَثَلَاثُهَا : وَصِيَّةُ بَتَقْوَى اللَّهِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا وَلَا تَطْوِيلُهَا ، بَلْ  
يَكْفِي نَحْوُ : أَطِيعُوا اللَّهَ ، مِمَّا فِيهِ حَتْ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، أَوْ زَجَّرَ عَنْ  
مَعْصِيَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ مِنَ الْحُطْبَةِ ، فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّحْذِيرِ مِنْ غُرُورِ  
الدُّنْيَا ، وَذِكْرِ الْمَوْتِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفُطَاعَةِ وَالْأَلَمِ .

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : يَكْفِي فِيهَا مَا اشْتَمَلَ عَلَى الْأَمْرِ بِالِاسْتِعْدَادِ  
لِلْمَوْتِ .

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ مِنَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمَا ، أَيُّ : فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ  
مِنِ الْحُطْبَتَيْنِ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُرْتَّبَ الْحُطْبُ الْأَرْكَانَ الثَّلَاثَةَ وَمَا بَعْدَهَا ، بِأَنْ يَأْتِيَ أَوَّلًا  
بِالْحَمْدِ ، فَالصَّلَاةِ ، فَالْوَصِيَّةِ ، فَبِالْقِرَاءَةِ ، فَبِالدُّعَاءِ .

٤- وَرَابِعُهَا : قِرَاءَةُ آيَةٍ مُفْهِمَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ، وَفِي الْأَوَّلَى أَوْ لَى ،

٥ - وَدُعَاءُ وَلَوْ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ فِي ثَانِيَةِ؛ وَشَرِطَ فِيهِمَا إِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ  
الْأَرْكَانَ

تُسَنُّ بَعْدَ فَرَاغِهَا قِرَاءَةُ ﴿ق﴾ أَوْ بَعْضِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِاتِّبَاعِ .

٥ - وَخَامِسُهَا: دُعَاءُ آخَرُ وَيُؤْتَى لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ،  
خِلَافًا لِلْأَذَرَعِيِّ .

وَلَوْ: بِقَوْلِهِ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ، وَكَذَا بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اجْزِنَا مِنَ النَّارِ، إِنْ  
قَصَدَ تَخْصِيصَ الْحَاضِرِينَ .

فِي خُطْبَةِ ثَانِيَةِ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ .

وَالدُّعَاءُ لِلسُّلْطَانِ بِخُصُوصِهِ لَا يُسَنُّ اتِّفَاقًا إِلَّا مَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ ،  
فَيَجِبُ ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَا بَأْسَ بِهِ ، حَيْثُ لَا مُجَازَفَةَ فِي وَصْفِهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ  
وَصْفُهُ بِصِفَةٍ كَاذِبَةٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ .

وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ لِرِوَاةِ الصَّحَابَةِ قَطْعًا ، وَكَذَا لِرِوَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَجُيُوشِهِمْ  
بِالصَّلَاحِ وَالنُّصْرِ وَالْقِيَامِ بِالْعَدْلِ ، وَذِكْرُ الْمَنَاقِبِ لَا يَقْطَعُ الرِّوَاةَ مَا لَمْ  
يُعَدَّ بِهِ مُعْرِضًا عَنِ الْخُطْبَةِ ، وَفِي التَّوَسُّطِ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُطِيلَهُ إِطَالَةً تَقْطَعُ  
الرِّوَاةَ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْخُطَبَاءِ الْجُهَّالِ .

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ فَرْضٍ مِنَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا لَمْ  
يُؤَثِّرْ ، كَمَا لَا يُؤَثِّرُ الشُّكُّ فِي تَرْكِ فَرْضٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ الْوُضُوءِ .

وَشَرِطَ فِيهِمَا ، أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ: إِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ، أَيِ: تِسْعَةٍ  
وَثَلَاثِينَ سِوَاهُ مِمَّنْ تَنَعَّقِدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ .

الْأَرْكَانَ لَا جَمِيعَ الْخُطْبَةِ .

وَعَرَبِيَّةٌ وَقِيَامٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَطَهْرٌ وَسِتْرٌ وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا

قَالَ شَيْخُنَا : لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَرْبَعِينَ بَعْضُهُمْ أَصَمٌ ، وَلَا تَصِحُّ  
مَعَ وُجُودِ لَغَطٍ يَمْنَعُ سَمَاعَ رُكْنِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا ، وَإِنْ خَالَفَ  
فِيهِ جَمْعٌ كَثِيرُونَ فَلَمْ يَشْتَرِطُوا إِلَّا الْحُضُورَ فَقَطْ .

وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

وَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ ، وَلَا فَهْمُهُمْ لِمَا يَسْمَعُونَهُ .  
وَشَرِطٌ فِيهِمَا عَرَبِيَّةٌ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ؛ وَفَائِدَتُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ مَعَ  
عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لَهَا أَلْعَلُّمٌ بِالْوَعْظِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ قَالَهُ الْقَاضِي .

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَعَلُّمُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ خُطِبَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ  
بِلِسَانِهِمْ ، وَإِنْ أُمِكنَ تَعَلُّمُهَا وَجَبَ عَلَى كُلِّ عَلَى الْكِفَايَةِ .

وَقِيَامٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ .

وَطَهْرٌ مِنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ وَأَصْغَرَ ، وَعَنْ نَجَسٍ غَيْرِ مَعْفُوءٍ عَنْهُ فِي ثَوْبِهِ  
وَبَدَنِهِ وَمَكَانِهِ .

وَسِتْرٌ لِلْعَوْرَةِ .

وَشَرِطٌ جُلُوسٌ بَيْنَهُمَا بِطَمَأْنِينَةٍ فِيهِ .

وَسُنُّ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَأَنْ يَقْرَأَهَا فِيهِ ؛ وَمَنْ خُطِبَ  
قَاعِدًا لِعُدْرِ فَصَلَّ بَيْنَهُمَا بِسَكْتَةٍ وَجُوبًا .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ لَمْ يَجْلِسْ حُسْبَتًا وَاحِدَةً ، فَيَجْلِسُ وَيَأْتِي  
بِثَلَاثَةٍ .



وَوَلَاءٌ، وَسُنَّ لِْمُرِيدِهَا غُسْلٌ بَعْدَ فَجْرِ

وَوَلَاءٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَرْكَانِهِمَا، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ، بِأَنْ لَا يَفْصِلَ طَوِيلًا عُرْفًا .

وَسَيَأْتِي أَنَّ اخْتِلَالَ الْمَوَالَاةِ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ يَفْعَلُ رَكْعَتَيْنِ ، بَلْ بِأَقْلٍ مُجْزِيٍّ ، فَلَا يَبْعُدُ الضَّبْطُ بِهَذَا هُنَا ، وَيَكُونُ بَيَانًا لِلْعُرْفِ .  
وَسُنَّ لِْمُرِيدِهَا ، أَيِ : الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ .

غُسْلٌ بِتَغْيِيمِ الْبَدَنِ وَالرَّأْسِ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ عَجَزَ سُنَّ تَيْمُمُ بَيْتَةِ الْغُسْلِ .  
بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ ، وَيَنْبَغِي لِصَائِمٍ خَشْيٍ مِنْهُ مُفْطَرًا تَرْكُهُ ، وَكَذَا سَائِرِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ .  
وَقُرْبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ إِلَيْهَا أَفْضَلُ .

وَلَوْ تَعَارَضَ الْغُسْلُ وَالتَّبَكُّيرُ فَمُرَاعَاةُ الْغُسْلِ أَوْلَى لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَرَهُ تَرْكُهُ .

وَمِنْ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ : غُسْلُ الْعِيدَيْنِ ، وَالْكُسُوفَيْنِ ، وَالْأَسْتِسْقَاءِ ،  
وَأَغْسَالُ الْحَجِّ ، وَغُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ ، وَالْغُسْلُ لِلَاغْتِكَافِ ، وَلِكُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَلِحِجَامَةٍ ، وَلِتَغْيِيرِ الْجَسَدِ ، وَغُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ لِلْأَمْرِ بِهِ ،  
وَلَمْ يَجِبْ ، لِأَنَّ كَثِيرِينَ أَسْلَمُوا وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ ؛ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَغْرُضْ لَهُ فِي الْكُفْرِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَإِلَّا وَجَبَ الْغُسْلُ وَإِنْ اغْتَسَلَ فِي الْكُفْرِ لِطُلَانِ بَيْتِهِ ، وَآكَدَهَا غُسْلُ الْجُمُعَةِ ثُمَّ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ .

وَبُكُورٌ وَتَزَيُّنٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ،

تَنْبِيْهُ : قَالَ شَيْخُنَا : يُسَنُّ قَضَاءُ غُسلِ الْجُمُعَةِ كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ، وَإِنَّمَا طُلِبَ قضاؤه لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُقْضَى دَائِمًا عَلَى أَدَائِهِ وَاجْتَنَبَ تَقْوِيَّتَهُ .

\* \* \*

وَبُكُورٌ لِغَيْرِ خَطِيبٍ إِلَى الْمُصَلَّى مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ البخاري ، رقم : ٨٨١ ؛ مسلم ، رقم : ٨٥٠ ] أَنَّ لِلْجَائِي بَعْدَ اغْتِسَالِهِ غُسلَ الْجَنَابَةِ ، - أَي : كَغُسلِهَا ، وَقِيلَ : حَقِيقَةً ، بِأَنْ يَكُونَ جَامِعًا ، لِأَنَّهُ يُسَنُّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَهَا - فِي السَّاعَةِ الْأُولَى بَدَنَةً ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَقَرَةً ، وَفِي الثَّلَاثَةِ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَالرَّابِعَةَ دَجَاجَةً ، وَالْخَامِسَةَ عُصْفُورًا ، وَالسَّادِسَةَ بَيْضَةً .

وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَخُرُوجِ الْخَطِيبِ يَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ ، سَوَاءٌ أَطَالَ الْيَوْمُ أَمْ قَصُرَ .

أَمَّا الْإِمَامُ فَيُسَنُّ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى وَقْتِ الْخُطْبَةِ لِلاتِّبَاعِ .  
وَيُسَنُّ الذَّهَابُ إِلَى الْمُصَلَّى فِي طَرِيقٍ طَوِيلٍ مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ ، وَالرَّجُوعُ فِي طَرِيقٍ آخَرَ قَصِيرٍ ، وَكَذَا فِي كُلِّ عِبَادَةٍ .

وَيُكْرَهُ عَذْوُ إِلَيْهَا ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، إِلَّا لِضَيْقِ وَقْتٍ ، فَيَجِبُ إِذَا لَمْ يُذَرِكْهَا إِلَّا بِهِ .

وَتَزَيُّنٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَأَفْضَلُهَا الْأَبْيَضُ ، وَيَلِي الْأَبْيَضَ مَا صُبِغَ قَبْلَ نَسْجِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُكْرَهُ مَا صُبَّغَ بَعْدَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ الْحُمْرَةِ . انْتَهَى .

وَيَحْرُمُ التَّرَيُّنُ بِالْحَرِيرِ ، وَلَوْ قَرَأَ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ كَمِدُ اللَّوْنِ ؛ وَمَا أَكْثَرُهُ وَزَنَا لَا ظُهُورًا مِنَ الْحَرِيرِ لَا مَا أَقْلَهُ مِنْهُ ، وَلَا مَا أَسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ ؛ وَلَوْ شَكَّ فِي الْأَكْثَرِ فَلَا ضُلَّ الْحِلُّ عَلَى الْأَوْجِهِ .

\* \* \*

فَرَعُ [ فِي بَيَانِ صُورِ مُسْتَثْنَاءٍ مِنْ حُرْمَةِ اسْتِعْمَالِ الْحَرِيرِ ] : يَحِلُّ الْحَرِيرُ لِقِتَالٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، أَوْ لَمْ يَقُمْ مَقَامَهُ فِي دَفْعِ السَّلَاحِ . وَصَحَّحَ فِي « الْكِفَايَةِ » قَوْلَ جَمْعٍ : يُجُوزُ الْقَبَاءُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَصِحُّ لِلْقِتَالِ ، وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ ، إِزْهَابًا لِلْكَفَّارِ ، كَتَحْلِيَةِ السَّيْفِ بِفِضَّةٍ ، وَلِحَاجَةِ كَجَرَبٍ إِنْ أَذَاهُ غَيْرُهُ ، أَوْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَمَلٍ لَمْ يَنْدَفِعْ بِغَيْرِهِ ، وَلَا مِرَّةً وَلَوْ بِافْتِرَاشٍ لَا لَهُ بِلَا حَائِلٍ ، وَيَحِلُّ مِنْهُ حَتَّى لِلرَّجُلِ خِطُّ السُّبْحَةِ ، وَزِرُّ الْجَبِيبِ ، وَكَيْسُ الْمُصْحَفِ وَالْدِّرَاهِمِ ، وَغِطَاءُ الْعِمَامَةِ ، وَعَلَمُ الرُّمَحِ ؛ لَا الشُّرَابَةُ الَّتِي بِرَأْسِ السُّبْحَةِ ، وَيَجِبُ لِرَجُلٍ لُبْسُهُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ سَائِرَ الْعَوْرَةِ غَيْرَهُ ، حَتَّى فِي الْحُلُوءِ .

وَيَجُوزُ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ بِأَيِّ لَوْنٍ كَانَ ، إِلَّا الْمُزْغَفَرُ ؛ وَلُبْسُ الثَّوْبِ الْمُتَنَجِّسِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ لَا رُطُوبَةً ، لَا جِلْدَ مَيِّتَةٍ بِلَا ضَرُورَةٍ ؛ كَافْتِرَاشِ جِلْدِ سَبْعٍ كَأَسَدٍ .

وَلَهُ إِطْعَامُ مَيِّتَةٍ لِنَحْوِ طَيْرٍ لَا كَافِرٍ ، وَمُتَنَجِّسٍ لِدَابَّةٍ .

وَتَعَمُّمٌ

وَيَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ اسْتِعْمَالُ الْعَاجِ فِي الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ ، حَيْثُ لَا رُطُوبَةٌ ؛  
وَإِسْرَاجٌ بِمُتَنَجِّسٍ بِغَيْرِ مُغْلَظٍ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ ، وَإِنْ قَلَّ دُخَانُهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ؛  
وَتَسْمِيدُ أَرْضٍ بِنَجَسٍ ؛ لَا أَقْتِنَاءُ كُلِّبَ ، إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ حَفِظٍ مَالٍ ، وَيُكْرَهُ وَلَوْ  
لَا مُرَأَةَ تَزْوِينُ غَيْرِ الْكُعْبَةِ ، كَمَشْهَدٍ صَالِحٍ بِغَيْرِ حَرِيرٍ ، وَيَحْرُمُ بِهِ .

\* \* \*

وَتَعَمُّمٌ لِحَبَرٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعِمَائِمِ يَوْمَ  
الْجُمُعَةِ » [ « مجمع الزوائد » ، رقم : ٣٠٧٥ ] وَيُسْنُ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَوَرَدَ فِي  
حَدِيثٍ ضَعِيفٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ كِبَرِهَا ، وَيَنْبَغِي ضَبْطُ طُولِهَا وَعَرْضِهَا  
بِمَا يَلِيقُ بِلَابِسِهَا عَادَةً فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ كُرْهُ .  
وَتَنْخَرِمُ مَرْوَةٌ فَقِيهٍ بِلَبْسِ عِمَامَةٍ سُوقِيٍّ لَا تَلِيقُ بِهِ وَعَكْسُهُ .

قَالَ الْحَافِظُ <sup>(١)</sup> : لَمْ يَنْخَرَزْ شَيْءٌ فِي طُولِ عِمَامَتِهِ ﷺ وَعَرْضِهَا .

قَالَ الشَّيْخَانِ : مَنْ تَعَمَّمَ فَلَهُ فِعْلُ الْعَذْبَةِ وَتَرْكُهَا ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

زَادَ النَّوَوِيُّ : لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي النَّهْيِ عَنِ تَرْكِ الْعَذْبَةِ شَيْءٌ . أُنْتَهَى .  
لَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي الْعَذْبَةِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ وَحَسَنَةٌ ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ  
أَصْلَهَا سُنَّةٌ .

(١) فِي نَسْخَةِ : « الْحَفَاز » ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : قَالَ بَعْضُ الْحَفَازِ . كَمَا هُوَ فِي بَعْضِ كُتُبِ  
الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَإِزْسَالُهَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْأَيْمَنِ ، وَلَا أَصْلَ فِي اخْتِيَارِ إِزْسَالِهَا عَلَى الْأَيْسَرِ .  
وَأَقْلَ مَا وَرَدَ فِي طُولِهَا أَرْبَعَةُ أَصَابِعَ وَأَكْثَرُهُ ذِرَاعٌ .  
قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ : عَلَيْكَ أَنْ تَتَعَمَّمَ قَائِمًا ، وَتَتَسَرَّوَلَ قَاعِدًا .  
قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : وَيُكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، وَلُبْسُهَا قَائِمًا ، وَتَعْلِيقُ جَرَسٍ فِيهَا . وَلِمَنْ قَعَدَ فِي مَكَانٍ أَنْ يُفَارِقَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ .

وَتَطِيبُ لِغَيْرِ صَائِمٍ عَلَى الْأَوْجَةِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ «مسند أحمد» ، رقم : ٢١٢٢٢ ] : « إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَلُبْسِ الْأَحْسَنِ وَالتَّطْيِبِ وَالْإِنْصَاتِ وَتَرْكِ التَّخَطِّي يُكَفِّرُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » .

وَالتَّطْيِبُ بِالْمِسْكِ أَفْضَلُ ، وَلَا تُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ شَمِّهِ ، بَلْ حَسَنَ الْأَسْتِغْفَارِ عِنْدَهُ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

وَنُدِبَ تَرْثِيْنُ بِإِزَالَةِ ظُفْرِ مَنْ يَدِيهِ وَرِجْلَيْهِ ، لَا إِحْدَاهُمَا ، فَيُكْرَهُ ؛ وَشَعْرٌ نَحْوُ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ لِغَيْرِ مُرِيدِ التَّضَحِّيَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ ، وَيَقْصُرُ شَارِبُهُ حَتَّى تَبْدُو حُمْرَةُ الشُّقَّةِ ، وَإِزَالَةُ رِيحِ كَرِيهِهِ وَوَسَخِ .

وَالْمُعْتَمِدُ فِي كَيْفِيَّةِ تَقْلِيمِ الْيَدَيْنِ أَنْ يَبْتَدِيَءَ بِمُسَبِّحَةِ يَمِينِهِ إِلَى خِنْصَرِهَا-، ثُمَّ إِنْهَامِهَا ، ثُمَّ خِنْصَرِ يَسَارِهَا إِلَى إِنْهَامِهَا عَلَى التَّوَالِي ؛ وَالرَّجُلَيْنِ أَنْ يَبْتَدِيَءَ بِخِنْصَرِ الْيُمْنَى إِلَى خِنْصَرِ الْيُسْرَى عَلَى التَّوَالِي .

## وَأَنْصَاتُ لِحُطْبَةٍ

وَيَنْبَغِي الْبِدَارُ بِغَسْلِ مَحَلِّ الْقَلَمِ .

وَيُسْنُ فِعْلُ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ بُكْرَةَ الْجُمُعَةِ .

وَكَرِهَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ نَفَثَ شَعْرَ الْأَنْفِ . قَالَ : بَلْ يَقْضِيهِ لِحَدِيثِ

فِيهِ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ نَظَّفَ ثَوْبَهُ قَلَّ هَمُّهُ ، وَمَنْ طَابَ

رِيحُهُ زَادَ عَقْلُهُ .

وَسُنَّ أَنْصَاتُ ، أَيُّ : سُكُوتٌ مَعَ إِصْغَاءٍ ؛ لِحُطْبَةٍ . وَيُسْنُ ذَلِكَ وَإِنْ

لَمْ يَسْمَعْ الْحُطْبَةَ ، نَعَمْ الْأَوَّلَى لِغَيْرِ السَّامِعِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ سِرًّا .

وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ وَلَا يَحْرُمُ خِلَافًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ حَالَةَ الْحُطْبَةِ لَا قَبْلَهَا ،

وَلَوْ بَعْدَ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَلَا بَعْدَهَا ، وَلَا بَيْنَ الْحُطْبَتَيْنِ ، وَلَا حَالَ

الدُّعَاءِ لِلْمُلُوكِ ، وَلَا لِدَاخِلِ مَسْجِدٍ إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ لَهُ مَكَانًا وَأَسْتَفَرَّ فِيهِ ؛

وَيُكْرَهُ لِلدَّاخِلِ السَّلَامُ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ مَكَانًا لِإِسْتِغَالِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ ،

فَإِنْ سَلَّمَ لِرَءَاهُمْ الْكَرْدُ .

وَيُسْنُ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ، وَالْكَرْدُ عَلَيْهِ ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ

بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِ الْحُطْبَةِ اسْمُهُ ، أَوْ وَصْفُهُ ﷺ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَا يَبْعُدُ نَذْبُ التَّرَضِّي عَنِ الصَّحَابَةِ بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ ،

وَكَذَا التَّائِمِينَ لِدُعَاءِ الْحُطْبَةِ . أَنْتَهَى .

وَتُكْرَهُ تَخْرِيمًا ، وَلَوْ لِمَنْ لَمْ تَلْزَمْهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ جُلُوسِ الْحُطْبَةِ عَلَى

وَقِرَاءَةُ كَهْفٍ وَإِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا

الْمِنْبَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ ؛ صَلَاةُ فَرَضٍ ، وَلَوْ فَائِئَةً تَذَكَّرَهَا الْآنَ ،  
وَإِنْ لَزِمَتْهُ قُوْرًا ، أَوْ نَفْلٍ ، وَلَوْ فِي حَالِ الدُّعَاءِ لِلْسُّلْطَانِ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا  
لَا تَتَعَقَّدُ كَالصَّلَاةِ بِالْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، بَلْ أَوْلَى .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ بِصَلَاةٍ تَخْفِيفُهَا ، بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِئٍ عِنْدَ  
جُلُوسِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ .

وَكُرِّهَ لِدَاخِلِ تَحِيَّةٍ فَوَّتَتْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ إِنْ صَلَّاهَا ، وَإِلَّا فَلَا تُكْرَهُ  
بَلْ تُسَنَّ ، لَكِنْ يَلْزِمُهُ تَخْفِيفُهَا بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْوَاجِبَاتِ ، كَمَا قَالَه  
شَيْخُنَا . وَكُرِّهَ أَحْتِبَاءُ حَالَةِ الْخُطْبَةِ لِلتَّهْيِ عَنْهُ ، وَكُتِبَ أَوْرَاقُ حَالَتِهَا فِي  
آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، بَلْ وَإِنْ كُتِبَ وَفِيهَا نَحْوُ أَسْمَاءِ سِرِّيَانِيَّةٍ يَجْهَلُ  
مَعْنَاهَا حَرَمٌ .

وَسَنَّ قِرَاءَةَ سُورَةِ كَهْفٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا لِأَحَادِيثٍ فِيهَا ، وَقِرَاءَتُهَا  
نَهَارًا أَكْثَرُ وَأَوْلَاهَا <sup>(١)</sup> بَعْدَ الصُّبْحِ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرِ ، وَأَنْ يُكْثِرَ مِنْهَا وَمِنْ سَائِرِ  
الْقُرْآنِ فِيهِمَا ، وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ بِقِرَاءَةِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهِ إِنْ حَصَلَ بِهِ تَأَذُّ لِمُصَلٍّ  
أَوْ نَائِمٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي كُتُبِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُبابِ » : يَنْبَغِي حُرْمَةُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي  
الْمَسْجِدِ ، وَحَمَلَ كَلَامَ النَّوَوِيِّ بِالْكَرَاهَةِ عَلَى مَا إِذَا خَفَّ التَّأَذُّ ، وَعَلَى  
كَوْنِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ .

وَإِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَهَا وَلَيْلَتِهَا لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْأَمْرَةِ

وَدُعَاءٍ .

بِذَلِكَ ، فَلَا إِكْثَارَ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ إِكْثَارِ ذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ لَمْ يَرِدْ بِخُصُوصِهِ ، قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَدُعَاءٍ فِي يَوْمِهَا رَجَاءً أَنْ يُصَادِفَ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ ، وَأَرْجَاهَا مِنْ جُلُوسِ الْخُطِيبِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ لَحْظَةُ لَطِيفَةٍ ؛ وَصَحَّ أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ؛ وَفِي لَيْلَتِهَا لِمَا جَاءَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ فِيهَا ، وَأَنَّهُ اسْتَحَبَّهُ فِيهَا .

وَسُنَّ إِكْثَارُ فِعْلِ الْخَيْرِ فِيهِمَا ، كَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَنْ يَشْتَغَلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ مَحَلَّ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَأَفْضَلُهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَكَذَا حَالَةَ الْخُطْبَةِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَمَا مَرَّ لِلْأَخْبَارِ الْمُرَغَبَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنْ يَقْرَأَ عَقَبَ سَلَامِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَثْنِيَ رِجْلَيْهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ ؛ الْفَاتِحَةُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ سَبْعًا سَبْعًا لِمَا وَرَدَ أَنَّ مَنْ قَرَأَهَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ [ راجع «الأذكار» ، رقم : ٨٩٤ ] .

\* \* \*

مُهَمَّةٌ : يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَهَا وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ [ ٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٥٥ ] وَ﴿ شَهِدَ اللَّهُ ... ﴾ [ ٣ سورة آل عمران/ الآية : ١٨ ] بَعْدَ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ ، وَحِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ مَعَ آوَاخِرِ الْبَقَرَةِ وَالْكَافِرُونَ ، وَيَقْرَأُ خَوَاتِيمَ الْحَشْرِ ، وَأَوَّلَ غَافِرٍ إِلَى ﴿ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [ ٤٠ سورة غافر/ الآية : ٣ ] وَ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [ ٢٣ سورة المؤمنون/ الآية : ١١٥ ] إِلَى آخِرِهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً مَعَ أَذْكَارِهِمَا ، وَأَنْ يُوَاطِبَ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿ أَلَمْ ﴾ السَّجْدَةِ ، وَ﴿ يَسْ ﴾ ،



وَحَرَّمَ تَخَطُّ لَا لِمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً قُدَّامَهُ، وَنَحْوُ مُبَايَعَةٍ بَعْدَ أَذَانِ  
خُطْبَةٍ،

وَالدُّخَانِ، وَالْوَقَاعَةِ، وَتَبَارَكَ، وَالزَّلْزَلَةِ، وَالتَّكَاثُرِ، وَعَلَى الْإِخْلَاصِ  
مِثْنِي مَرَّةً، وَالْفَجْرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَ﴿يَس﴾ وَالرَّعْدِ عِنْدَ  
الْمُخْتَصِرِ، وَوَرَدَتْ فِي كُلِّهَا أَحَادِيثُ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ.

\* \* \*

وَحَرَّمَ تَخَطُّ رِقَابِ النَّاسِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ، وَالْجَزْمُ بِالْحُرْمَةِ  
مَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنْ نَصِّ الْأَشَّافِعِيِّ وَأَخْتَارَهَا فِي «الرَّوَضَةِ» وَعَلَيْهَا  
كَثِيرُونَ، لَكِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْكِرَاهَةُ، وَصَرَّحَ بِهَا فِي  
«الْمَجْمُوعِ».

لَا لِمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً قُدَّامَهُ، فَلَهُ بِأَكْرَاهَةِ تَخَطُّي صَفٍّ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ،  
وَلَا لِإِمَامٍ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَى الْمَخْرَابِ إِلَّا بِتَخَطُّ، وَلَا لِغَيْرِهِ إِذَا أَذِنُوا لَهُ  
فِيهِ، لَا حَيَاءَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ، وَلَا لِمُعْظَمِ أَلْفِ مَوْضِعٍ.

وَيُكْرَهُ تَخَطُّي الْمُجْتَمِعِينَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ أَحَدًا بِغَيْرِ  
رِضَاهُ لِيَجْلِسَ مَكَانَهُ، وَيُكْرَهُ إِثَارُ غَيْرِهِ بِمَحَلِّهِ إِلَّا إِنْ أُنْتَقَلَ لِمِثْلِهِ، أَوْ أَقْرَبَ  
مِنْهُ إِلَى الْإِمَامِ، وَكَذَا الْإِثَارُ بِسَائِرِ الْقُرْبِ، وَلَهُ تَنْجِيَةُ سَجَادَةٍ غَيْرِهِ بِنَحْوِ  
رِجْلِهِ وَالصَّلَاةِ فِي مَحَلِّهَا، وَلَا يَرْفَعُهَا وَلَوْ بِغَيْرِ يَدِهِ لِدُخُولِهَا فِي ضَمَانِهِ.

وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ نَحْوُ مُبَايَعَةٍ، كَاشْتِغَالٍ بِصَنْعَةٍ بَعْدَ  
شُرُوعٍ فِي أَذَانِ خُطْبَةٍ، فَإِنْ عَقَدَ صَحَّ الْعَقْدُ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ  
الزَّوَالِ.

وَسَفَرٌ بَعْدَ فَجْرِهَا .

وَحَرْمٌ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِ سَفَرٌ تَقَوُّتُ بِهِ الْجُمُعَةُ ، كَأَنَّ ظَنًّا أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا فِي طَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ ، وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ طَاعَةً مَذْدُوبًا أَوْ وَاجِبًا .

بَعْدَ فَجْرِهَا ، أَيْ : فَجَرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ مِنْ عَدَمِ سَفَرِهِ ضَرَرًا ، كَانْقِطَاعِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ ، فَلَا يَحْرُمُ إِنْ كَانَ غَيْرَ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ .

وَيُكْرَهُ السَّفَرُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِمَا رُوِيَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ مَنْ سَافَرَ لَيْلَتِهَا دَعَا عَلَيْهِ مَلَكَاةٌ ؛ [ قَالَ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ » : أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي فِي « الْأَفْرَادِ » وَالْخَطِيبُ فِي « الرِّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ » ] أَمَّا الْمُسَافِرُ لِمَعْصِيَةٍ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْجُمُعَةُ مُطْلَقًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَحَيْثُ حُرِّمَ عَلَيْهِ السَّفَرُ هُنَا لَمْ يَتَرَخَّصْ مَا لَمْ تَفْتِ الْجُمُعَةُ ، فَيُحْسَبُ أَيْتِدَاءُ سَفَرِهِ مِنْ وَقْتِ فَوْتِهَا .

\* \* \*

تَمِّمَ [ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ ] : يَجُوزُ لِمُسَافِرٍ سَفَرًا طَوِيلًا <sup>(١)</sup> قَصْرُ رُبَاعِيَّةٍ مُؤَدَّاةٍ ، وَفَائِتَةِ سَفَرٍ قَصِيرٍ فِيهِ ، وَجَمْعُ الْعَصْرَيْنِ وَالْمَغْرِبَيْنِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا بِفِرَاقِ سُورٍ خَاصٍّ بِبَلَدِ سَفَرٍ ، وَإِنْ أَحْتَوَى عَلَى خَرَابٍ وَمَزَارِعَ ، وَلَوْ جَمَعَ قَرْيَتَيْنِ فَلَا يُشْتَرَطُ مُجَاوِزَتُهُ بَلْ لِكُلِّ حُكْمِهِ ؛ فَبُنْيَانٍ وَإِنْ تَخَلَّلَهُ خَرَابٌ أَوْ نَهْرٌ أَوْ مِيدَانٌ ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُجَاوِزَةُ بَسَاتِينٍ وَإِنْ

(١) السفر الطويل ، هو سفر يتجاوز بعده ٨٢,٥ كم .

حُوِّطَتْ وَاتَّصَلَتْ بِالْبَلَدِ ، وَالْقَرْيَتَانِ إِنْ اتَّصَلْنَا عُرْفًا كَقَرْيَةٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتَا  
 أَسْمَاءً ؛ فَلَوْ أَنْفَصَلْنَا وَلَوْ يَسِيرًا كَفَى مُجَاوِزَةً قَرْيَةَ الْمُسَافِرِ ، لَا لِمُسَافِرٍ لَمْ  
 يَبْلُغْ سَفَرَهُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِسِيرِ الْأَثْقَالِ مَعَ الْتُرُولِ الْمُعْتَادِ لِنَحْوِ اسْتِرَاحَةٍ  
 وَأَكْلِ وَصَلَاةٍ ؛ وَلَا لَابَقٍ ، وَمُسَافِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ  
 دَائِنِهِ ، وَلَا لِمَنْ سَافَرَ لِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الْبِلَادِ عَلَى الْأَصَحِّ .  
 وَيَنْتَهِي السَّفَرُ بَعْدَهُ إِلَى وَطَنِهِ .

وَإِنْ كَانَ مَرَّأً بِهِ أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَنَوَى إِقَامَتَهُ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ أَرْبَعَةَ  
 أَيَّامٍ صَحَاحٍ ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ إِزْنَهُ لَا يَنْقُضِي فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ يَرْجُو حُصُولَهُ  
 كُلِّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ يَوْمًا .

وَشَرِطَ لِقَصْرِ نِيَّةٍ قَصْرٌ فِي تَحَرُّمٍ ، وَعَدَمُ اقْتِدَاءٍ وَلَوْ لَحْظَةً بِمُتِمِّمْ وَلَوْ  
 مُسَافِرًا ، وَتَحَرُّزٌ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَدَوَامُ سَفَرِهِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ؛  
 وَلِجَمْعِ تَقْدِيمِ نِيَّةٍ جَمْعٌ فِي الْأُولَى ، وَلَوْ مَعَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا ، وَتَرْتِيبٌ وَوَلَاءٌ  
 عُرْفًا ، فَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ بَأَنَّ كَانَ دُونَ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ ؛ وَلِتَأْخِيرِ نِيَّةٍ جَمْعٍ  
 فِي وَقْتِ الْأُولَى مَا بَقِيَ قَدْرُ رَكْعَةٍ وَبَقَاءُ سَفَرٍ إِلَى آخِرِ الثَّانِيَةِ .

\* \* \*

فَرَعُ [فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بِالْمَرَضِ] : يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَرَضِ تَقْدِيمًا  
 وَتَأْخِيرًا عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَيُرَاعَى الْأَرْفَقُ ، فَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَضُهُ ، كَانَ كَانَ  
 يُحَمُّ مَثَلًا وَقْتُ الثَّانِيَةِ قَدَمَهَا بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ ؛ أَوْ وَقْتُ الْأُولَى ،  
 أَخَّرَهَا بِنِيَّةِ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى ؛ وَضَبَطَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ الْمَرَضَ هُنَا  
 بِأَنَّهُ مَا يَسْقُ مَعَهُ فِعْلٌ كُلُّ فَرْضٍ فِي وَقْتِهِ ، كَمَسَقَةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ ،

## فصلٌ في الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

صَلَاةُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ كَغُسْلِهِ ، وَلَوْ غَرِيقًا ، بِتَعْمِيمِ بَدَنِهِ  
 بِالْمَاءِ مَرَّةً ،

بِحَيْثُ تَبْتَلُ ثِيَابُهُ ؛ وَقَالَ آخَرُونَ : لَا بُدَّ مِنْ مَشَقَّةٍ ظَاهِرَةٍ زِيَادَةً عَلَى  
 ذَلِكَ ، بِحَيْثُ تُبَيِّحُ الْجُلُوسَ فِي الْفَرَضِ ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

\* \* \*

خَاتِمَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : مَنْ أَدَّى عِبَادَةَ مُخْتَلَفًا فِي  
 صِحَّتِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ لِلْقَائِلِ بِهَا ، لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا ، لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى فِعْلِهَا  
 عَبَثٌ .

\* \* \*

## فصلٌ في الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وَشُرِعَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَقِيلَ : هِيَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ .

صَلَاةُ الْمَيِّتِ ، أَيُّ : الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الشَّهِيدِ .

فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِلْإِجْمَاعِ وَالْأَخْبَارِ .

كَغُسْلِهِ ، وَلَوْ غَرِيقًا ، لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِغُسْلِهِ ، فَلَا يَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنَّا إِلَّا  
 بِفِعْلِنَا ، وَإِنْ شَاهَدَنَا الْمَلَائِكَةُ تَغْسِلُهُ ، وَيَكْفِي غُسْلُ كَافِرٍ .

وَيَحْصُلُ أَقْلُهُ بِتَعْمِيمِ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ مَرَّةً ، حَتَّى مَا تَحْتَ قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ  
 عَلَى الْأَصَحِّ ، صَبِيًّا كَانَ أَلَا قُلْفُ أَوْ بِالْغَا .

قَالَ الْعَبَّادِيُّ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ : لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا ، فَعَلَى

وَتَكْفِيْنِهِ بِسَاتِرِ عَوْرَةٍ ،

الْمُرْجَحُ ، لَوْ تَعَدَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ الْقُلْفَةِ بِأَنهَا لَا تَتَقَلَّصُ إِلَّا بِجُرْحٍ ، يَمَمٌ  
عَمَّا تَحْتَهَا ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ .

وَأَكْمَلُهُ تَثْلِيثُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي خَلْوَةٍ ، وَقَمِيصٍ ، وَعَلَى مُرْتَفَعٍ بِمَاءٍ  
بَارِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَوَسَخٍ وَبَرْدٍ ، فَالْمُسَحَّنُ حَيْثُ أُولَى ، وَالْمَالِحُ أُولَى مِنْ  
الْعَذَبِ ، وَيُبَادِرُ بَغْسِلِهِ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتُهُ ؛ وَمَتَى شُكَّ فِي مَوْتِهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ  
إِلَى الْيَقِينِ بِنَغْيِ رِيحٍ وَنَحْوِهِ ؛ فَذَكَرَهُمُ الْعَلَامَاتُ الْكَثِيرَةَ لَهُ إِنَّمَا تَفِيدُ  
حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شُكٌّ ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ الْغَسْلِ نَجَسٌ لَمْ يُنْقَضِ  
الطَّهَرُ ، بَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ فَقَطْ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ التَّكْفِينِ لَا بَعْدَهُ ، وَمَنْ تَعَدَّرَ  
غُسْلَ لِفَقْدِ مَاءٍ أَوْ لَغَيْرِهِ ، كَاخْتِرَاقٍ ، وَلَوْ غُسِّلَ تَهَرَّى يَمَمٌ وَجُوبًا .

\* \* \*

فَرَعُ [ فِي بَيَانِ مَنْ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ ] : الرَّجُلُ أُولَى بِغَسْلِ الرَّجُلِ ،  
وَالْمَرْأَةُ أُولَى بِغَسْلِ الْمَرْأَةِ ؛ وَلَهُ غَسْلُ حَلِيلَةٍ ، وَلِزَوْجَةٍ لَا أُمَةٍ غَسْلُ  
زَوْجِهَا ، وَلَوْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ بِلَا مَسٍّ ، بَلْ بِلَفٍّ خِرْقَةٍ عَلَى يَدٍ ، فَإِنْ خَالَفَ  
صَحَّ الْغُسْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا أَجَنِبِيٌّ فِي الْمَرْأَةِ أَوْ أَجَنِبِيَّةٌ فِي الرَّجُلِ ،  
يَمَمٌ الْمَيِّتُ .

نَعَمْ ، لَهُمَا غَسْلُ مَنْ لَا يُشْتَهَى مِنْ صَبِيٍّ أَوْ صَبِيَّةٍ لِحِلِّ نَظَرٍ كُلِّ  
وَمَسِّ ، وَأُولَى الرَّجَالِ بِهِ أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، كَمَا يَأْتِي .

\* \* \*

وَتَكْفِيْنِهِ بِسَاتِرِ عَوْرَةٍ ، مُخْتَلِفَةٍ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ، دُونَ الرِّقِّ

وَالْحُرِّيَّةَ ، فَيَجِبُ فِي الْمَرْأَةِ ، وَلَوْ أَمَةٌ ، مَا يَسْتُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ؛  
وَفِي الرَّجُلِ مَا يَسْتُرُ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ .

وَالْاِكْتِفَاءُ بِسَاتِرِ الْعَوْرَةِ هُوَ مَا صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ ، وَنَقَلَهُ  
عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَقَالَ آخَرُونَ : يَجِبُ سِتْرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَلَوْ رَجُلًا ، وَلِلْعَرِيمِ مَنَعُ  
الزَّائِدِ عَلَى سَاتِرِ كُلِّ الْبَدَنِ ، لَا الزَّائِدُ عَلَى سَاتِرِ الْعَوْرَةِ ، لِتَأْكِيدِ أَمْرِهِ ،  
وَكَوْنِهِ حَقًّا لِلْمَيِّتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُرَمَاءِ .

وَأَكْمَلَهُ لِلذَّكَرِ ثَلَاثَةٌ يَعُمُّ كُلُّ مِنْهَا الْبَدَنَ ، وَجَازَ أَنْ يُرَادَ تَحْتَهَا قَمِيصٌ  
وَعِمَامَةٌ ، وَلِلْأُنثَى إِزَارٌ فَقَمِيصٌ وَخِمَارٌ فَلُفَافَتَانِ .

وَيَكْفَى الْمَيِّتُ بِمَا لَهُ لُبْسُهُ حَيًّا ، فَيَجُوزُ حَرِيرٌ وَمُزَعَفَرٌ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ مَعَ  
الْكِرَاهَةِ .

وَمَحَلُّ تَجْهِيْزِهِ التَّرَكَّةُ ، إِلَّا زَوْجَةً وَخَادِمَهَا ، فَعَلَى زَوْجِ غَنِيِّ عَلَيْهِ  
نَفَقَتُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرَكَّةٌ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ ، فَعَلَى  
بَيْتِ الْأَمَالِ ، فَعَلَى مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيَحْرُمُ التَّكْفِينُ فِي جِلْدٍ إِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ ، وَكَذَا الطِّينَ وَالْحَشِيشَ ،  
فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ثَوْبٌ وَجَبَ جِلْدٌ ، ثُمَّ حَشِيشٌ ، ثُمَّ طِينٌ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ  
شَيْخُنَا .

وَيَحْرُمُ كِتَابَتُهُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَفَنِ ، وَلَا  
بَاسَ بِكِتَابَتِهِ بِالرَّيْقِ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْبُتُ .

وَدَفَنِهِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُ رَائِحَةَ وَسْبَعًا ،

وَأَقْتَنَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِحُرْمَةِ سِتْرِ الْجَنَازَةِ بِحَرِيرٍ ، وَلَوْ أَمْرَأَةً ؛ كَمَا  
يَحْرُمُ تَزْوِجُ بَيْنِهَا بِحَرِيرٍ .

وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْفَنِيُّ ، فَجَوَزَ الْحَرِيرَ فِيهَا وَفِي الطُّفْلِ ، وَأَعْتَمَدَهُ  
جَمْعٌ ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ الْأَوَّلُ .

وَدَفَنِهِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُ بَعْدَ طَمِّهَا رَائِحَةَ ، أَيْ : ظُهُورَهَا .  
وَسَبْعًا ، أَيْ : نَبَشُهُ لَهَا ، فَيَأْكُلُ الْمَيِّتَ .

وَخَرَجَ بِـ « حُفْرَةٍ » وَضَعُهُ بِوَجْهِ الْأَرْضِ وَيُبْنَى عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُ ذَنْبَكَ ،  
حَيْثُ لَمْ يَتَعَدَّرِ الْحَفَرُ ؛ نَعَمْ مَنْ مَاتَ بِسَفِينَةٍ وَتَعَدَّرَ الْبَرُّ جَازٌ <sup>(١)</sup> الْفَاوَةُ فِي  
الْبَحْرِ وَتَثْقِيلُهُ لِيَزْسُبَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَبـ « تَمْنَعُ » ذَنْبَكَ مَا يَمْنَعُ أَحَدَهُمَا ، كَأَنِ اعْتَادَتْ سِبَاعُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ  
الْحَفَرَ عَنْ مَوْتَاهُ ، فَيَجِبُ بِنَاءُ الْقَبْرِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ وَصُولَهَا إِلَيْهِ .  
وَأَكْمَلَهُ قَبْرٌ وَاسِعٌ فِي عُمُقٍ أَرْبَعَةَ أَذْرُعٍ وَنِصْفَ بِذِرَاعِ الْيَدِ .  
وَيَجِبُ إِضْجَاعُهُ لِلْقَبْلَةِ .

وَيُنْدَبُ الْإِفْضَاءُ بِحَدِّهِ الْأَيْمَنِ بَعْدَ تَنْحِيَةِ الْكَفَنِ عَنْهُ إِلَى نَحْوِ تُرَابِ  
مُبَالَعَةٍ فِي الْأَسْتِكَانَةِ وَالذَّلِّ .

وَرَفَعُ رَأْسِهِ بِنَحْوِ لَبَنَةٍ .  
وَكُرَّةٌ صُنْدُوقٌ ، إِلَّا لِنَحْوِ نَدَاوَةٍ ، فَيَجِبُ .

وَيَحْرُمُ دَفْنُهُ بِلَا شَيْءٍ يَمْنَعُ وَقُوعَ التُّرَابِ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ دَفْنُ اثْنَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ بِقَبْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ ، وَمَعَ أَحَدِهِمَا كُرْهٌ ، كَجَمْعِ مُتَّحِدِي جِنْسٍ فِيهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَيَحْرُمُ أَيْضًا إِدْخَالُ مَيِّتٍ عَلَى آخَرٍ وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا قَبْلَ بِلَاءِ جَمِيعِهِ ، وَيُرْجَعُ فِيهِ لِلأَهْلِ الْخُبْرَةُ بِالْأَرْضِ .

وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُ عَظْمِهِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَفْرِ وَجَبَ رَدُّ تُرَابِهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فَلَا . وَيَجُوزُ الدَّفْنُ مَعَهُ ، وَلَا يُكْرَهُ الدَّفْنُ لَيْلًا خِلَافًا لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ؛ وَالتَّهَارُ أَفْضَلُ لِلدَّفْنِ مِنْهُ .

وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ قَدْرَ شِبْرِ نَذْبًا ، وَتَسْطِيعُهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ . وَيُنْدَبُ لِمَنْ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ أَنْ يَحْنِيَ ثَلَاثَ حَنَاتٍ بِيَدَيْهِ ، قَائِلًا مَعَ الْأُولَى : ﴿ مَنَّا خَلَقْنَكُمْ ﴾ [ ٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥ ] ، وَمَعَ الثَّانِيَةِ : ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ [ ٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥ ] ، وَمَعَ الثَّالِثَةِ : ﴿ وَمِنَّا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [ ٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥ ] .

\* \* \*

مُهَمَّةٌ : يُسَنُّ وَضْعُ جَرِيدَةٍ خَضِرَاءَ عَلَى الْقَبْرِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَأَنَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُ بَرَكَهَ تَسْبِيحِهَا ، وَقِيسُ بِهَا مَا أُعْتِيدَ مِنْ طَرَحٍ نَحْوِ الْرَّيْحَانِ الْكَرْطَبِ ، وَيَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَسَا ، لِمَا فِي أَخْذِ الْأُولَى مِنْ تَقْوِيَةِ حَظِّ الْمَيِّتِ الْمَأْتُورِ عَنْهُ ﷺ [ البخاري ، رقم : ٢١٦ ؛ مسلم ، رقم : ٢٩٢ ] ، وَفِي الثَّانِيَةِ مِنْ تَقْوِيَةِ حَقِّ الْمَيِّتِ بِأَرْتِيَاكِ الْمَلَائِكَةِ النَّازِلِينَ لِذَلِكَ ، قَالَهُ



وَكُرِّهَ بِنَاءُ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ وَوُطِّئَ عَلَيْهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ .

شَيْخَانَا ابْنُ حَجَرٍ وَزِيَادٍ .

\* \* \*

وَكُرِّهَ بِنَاءُ لَهُ ، أَيْ : لِلْقَبْرِ ، أَوْ عَلَيْهِ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ بِلاَ حَاجَةٍ ، كَخَوْفِ نَبَشٍ ، أَوْ حَفْرِ سَبْعٍ ، أَوْ هَدْمِ سَبِيلٍ .

وَمَحَلُّ كَرَاهَةِ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَ بِمِلْكِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِنَاءُ نَفْسِ الْقَبْرِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ مِمَّا مَرَّ ، أَوْ نَحْوِ قُبَّةٍ عَلَيْهِ بِمُسَبَّلَةٍ ، وَهِيَ مَا أَعْتَادَ أَهْلُ الْبَلَدِ الدَّفْنَ فِيهَا ، عُرِفَ أَصْلُهَا وَمُسَبَّلُهَا أَمْ لَا ؛ أَوْ مَوْقُوفَةٍ ؛ حَرَمٌ ، وَهَدْمٌ وَجُوبًا ، لِأَنَّهُ يَتَأَبَّدُ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ ، فَفِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِمَا لَا غَرَضَ فِيهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : وَإِذَا هُدِمَ تَرُدُّ الْحِجَارَةُ الْمُخْرَجَةُ إِلَى أَهْلِهَا إِنْ عُرِفُوا ، أَوْ يُخْلَى بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَمَالٌ ضَائِعٌ ، وَحُكْمُهُ مَعْرُوفٌ ؛ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَقَالَ شَيْخُنَا الْكُرْمَزِيُّ : إِذَا بَلَى الْمَيِّتُ وَأَعْرَضَ وَرَثَتُهُ عَنِ الْحِجَارَةِ ، جَازَ الدَّفْنَ مَعَ بَقَائِهَا إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا ، كَمَا فِي السَّنَابِلِ .

\* \* \*

وَكُرِّهَ وَطِّئَ عَلَيْهِ ، أَيْ : عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَوْ مُهْدَرًا قَبْلَ بَلَاءٍ .

إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، كَأَن لَمْ يَصِلْ لِقَبْرِ مَيِّتِهِ بِدُونِهِ ، وَكَذَا مَا يُرِيدُ زِيَارَتَهُ وَلَوْ غَيْرَ قَرِيبٍ ، وَجَزْمُ شَرْحِ مُسْلِمٍ [ الْحَدِيثُ ، رَقْم : ٩٧١ ] كَأَخْرَجِينَ بِحُرْمَةِ الْقُعُودِ عَلَيْهِ وَالْوُطْءِ لِخَبَرٍ فِيهِ ، يُرَدُّهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ جُلُوسُهُ

وَبَشَّ لِعُغْلٍ ، وَلَا تُدْفَنُ امْرَأَةٌ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ  
مَوْتُهُ ، وَوُورِي سَقَطٌ ، فَإِنْ اخْتَلَجَ صُلِّيَ عَلَيْهِ .

لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ رَوَايَةُ أُخْرَى .

وَبَشَّ وَجُوباً قَبْرَ مَنْ دُفِنَ بِلاَ طَهَارَةٍ لِعُغْلٍ أَوْ تَيْمُمٍ ، نَعَمْ إِنْ تَغَيَّرَ ،  
وَلَوْ بَتْنٍ ، حَرَمٌ ؛ وَلِأَجْلِ مَالٍ غَيْرٍ ، كَأَن دُفِنَ فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ، أَوْ  
أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ إِنْ طَلَبَ الْمَالُكَ ، وَوُجِدَ مَا يُكْفَنُ أَوْ يُدْفَنُ فِيهِ ، وَإِلَّا لَمْ  
يَجْزِ الْبَشُّ ؛ أَوْ سَقَطَ فِيهِ مَتَمَوْلٌ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ مَالُكَه .

لَا لِلتَّكْفِينِ إِنْ دُفِنَ بِلاَ كَفْنٍ ، وَلَا لِلصَّلَاةِ بَعْدَ إِهَالَةِ الثَّرَابِ عَلَيْهِ .

وَلَا تُدْفَنُ امْرَأَةٌ مَاتَتْ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ مَوْتُهُ ، أَيْ :  
الْجَنِينَ ، وَيَجِبُ شَقُّ جَوْفِهَا ، وَالنَّبَشُ لَهُ إِنْ رُجِيَ حَيَاتُهُ بِقَوْلِ الْقَوَائِلِ  
لِبُلُوغِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، فَإِنْ لَمْ يُرَجَّ حَيَاتُهُ حَرَمَ الشَّقُّ ، لَكِنْ يُؤَخَّرُ الدَّفْنُ  
حَتَّى يَمُوتَ كَمَا ذَكَرَ .

وَمَا قِيلَ : إِنَّهُ يُوَضَّعُ عَلَى بَطْنِهَا شَيْءٌ لِيَمُوتَ غَلَطٌ فَاحِشٌ .

وَوُورِي ، أَيْ : سَتَرٌ بِخَزَقَةٍ ؛ سَقَطٌ ، وَدُفِنَ وَجُوباً ، كَطِفْلِ كَافِرٍ  
نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا ، بَلْ يَجُوزُ .

وَخَرَجَ بِـ « السَّقَطِ » الْعَلَقَةُ وَالْمُضْعَةُ ، فَيُدْفَنَانِ نَذْباً مِنْ غَيْرِ سَتْرِ ،  
وَلَوْ أَنْفَصَلَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَدُفِنَ وَجُوباً .

فَإِنْ اخْتَلَجَ أَوْ اسْتَهْلَ بَعْدَ أَنْفِصَالِهِ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَجُوباً .

وَأَرْكَانُهَا : ١ - نِيَّةٌ ، ٢ - وَقِيَامٌ ، ٣ - وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ،  
٤ - وَفَاتِحَةٌ ،

وَأَرْكَانُهَا ، أَي : الصَّلَاةُ عَلَى الْمَنِيِّ ؛ سَبْعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : نِيَّةٌ ، كَغَيْرِهَا ، وَمِنْ ثُمَّ وَجَبَ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي نِيَّةِ سَائِرِ  
الْفُرُوضِ ، مِنْ نَحْوِ اقْتِرَانِهَا بِالتَّحَرُّمِ وَالتَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ :  
فَرَضُ كِفَايَةٍ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَنِيِّ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَذْنَى مُمَيِّزٍ ،  
فَيَكْفِي : أَصْلِي الْفَرَضِ عَلَى هَذَا الْمَنِيِّ .

قَالَ جَمْعٌ : يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَنِيِّ الْغَائِبِ بِنَحْوِ اسْمِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : قِيَامٌ ، لِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، فَالْعَاجِزُ يَقْعُدُ ثُمَّ يَضْطَجِعُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، مَعَ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ خَمَسَ  
لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

وَيُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ  
بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ .

٤ - وَرَابِعُهَا : فَاتِحَةٌ ، فَبَدَلُهَا ، فَوْقُوفٌ بِقَدْرِهَا . وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهَا  
تُجْزَى بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى ، خِلَافًا لـ « الْخَاوِي » كـ « الْمُحَرَّرِ » ، وَإِنْ لَزِمَ  
عَلَيْهِ جَمْعُ رُكْنَيْنِ فِي تَكْبِيرَةِ وَخُلُوءِ الْأُولَى عَنْ ذِكْرِ .

وَيُسْنُ إِسْرَارُ بَغِيرِ التَّكْبِيرَاتِ وَالسَّلَامِ ، وَتَعَوُّذُ ، وَتَرْكُ افْتِتَاحِ  
وَسُورَةِ ، إِلَّا عَلَى غَائِبِ أَوْ قَبْرِ .

٥ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ ثَانِيَةِ ، ٦ - وَدُعَاءٌ لِمَيِّتٍ بَعْدَ ثَالِثَةِ ،

٥ - وَخَامِسُهَا : صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ ثَانِيَةِ ، أَيْ : عَقِبَهَا ؛ فَلَا تُجْزَى فِي غَيْرِهَا .

وَيُنْدَبُ ضَمُّ السَّلَامِ لِلصَّلَاةِ ، وَالْدُعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَقِبَهَا ، وَالْحَمْدُ قَبْلَهَا .

٦ - وَسَادِسُهَا : دُعَاءٌ لِمَيِّتٍ بِخُصُوصِهِ ، وَلَوْ طِفْلاً ؛ بِنَحْوِ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ . بَعْدَ ثَالِثَةِ ، فَلَا يُجْزَى بَعْدَ غَيْرِهَا قَطْعاً .

وَيُسْنُ أَنْ يُكْتَرَمِنْ الدُّعَاءِ لَهُ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَأَوَّلَاهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [ رَقْم : ٩٦٣ ] عَنْهُ ﷺ ، وَهُوَ : « اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَعَافِهِ ، وَآكْرِمْ نَزْلَهُ ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْاَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ » .

وَيَزِيدُ عَلَيْهِ نَذْباً : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَيَقُولُ فِي الطِّفْلِ مَعَ هَذَا : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ قَرطاً لِأَبَوَيْهِ ، وَسَلَفاً ، وَذَخِراً ، وَعِظَةً ، وَأَعْتِبَاراً ، وَشَفِيعاً ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَلَا تَفْتِنَهُمَا بَعْدَهُ ، وَلَا تَحْرِمْهُمَا أَجْرَهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَيْسَ قَوْلُهُ : « اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ قَرطاً . . . » إِلَى آخِرِهِ مُعْنِياً عَنِ الدُّعَاءِ لَهُ ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِاللَّازِمِ ، وَهُوَ لَا يَخْفِي ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْفِ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْعُمُومِ الشَّامِلِ كُلِّ فَرْدٍ فَأَوْلَى هَذَا .

٧ - وَسَلَامٌ بَعْدَ رَابِعَةٍ .

وَشَرِطَ لَهَا : تَقَدُّمُ طَهْرِه ،

وَيُؤَنِّتُ الضَّمَامَ فِي الْأُنْثَى ، وَيَجُوزُ تَذْكِيرُهَا بِإِرَادَةِ الْمُنِيتِ أَوْ الشَّخْصِ ، وَيَقُولُ فِي وَلَدِ الرِّثَا : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ قَرَطًا لِّأُمَّهِ .

وَالشَّرَادُ بِالْإِنْدَالِ فِي الْأَهْلِ وَالزَّوْجَةِ إِنْدَالُ الْأَوْصَافِ لَا الذُّوَاتِ ، لَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [ سورة الطور/ الآية : ٢١ ] وَلَحَبَرِ الطَّبْرَانِيِّ [ « مجمع الزوائد » ، رقم : ١٨٧٥٥ ] وَغَيْرِهِ : « إِنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ » . اِنْتَهَى .

٧ - وَسَابِقُهَا : سَلَامٌ كَغَيْرِهَا بَعْدَ رَابِعَةٍ ، وَلَا يَجِبُ فِي هَذِهِ ذِكْرُ غَيْرِ السَّلَامِ ، لَكِنْ يُسَنُّ : « اَللّٰهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ » أَيْ : أَجْرَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَجْرَ الْمُصِيبَةِ « وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ » أَيْ : بِآزِتِكَابِ الْمَعَاصِي « وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ » .

وَلَوْ تَخَلَّفَ عَنِ إِمَامِهِ بِلَا عُدْرِ بِتَكْبِيرَةٍ حَتَّى شَرَعَ إِمَامُهُ فِي أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَلَوْ كَبَّرَ إِمَامُهُ تَكْبِيرَةً أُخْرَى قَبْلَ قِرَاءَةِ الْمَسْبُوقِ الْفَاتِحَةَ تَابَعَهُ فِي تَكْبِيرِهِ وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ عَنْهُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مَعَ الْأَذْكَارِ ، وَيُقَدَّمُ فِي الْإِمَامَةِ فِي صَلَاةِ الْمُنِيتِ وَلَوْ أَمْرَةً ، أَبٌ ، أَوْ نَائِبُهُ ، فَأَبُوهُ ، ثُمَّ ابْنٌ ، فَأَبْنَاهُ ، ثُمَّ أَخٌ لِابْنَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، ثُمَّ أَبْنَاهُمَا ، ثُمَّ أَلْعَمُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَاتِ ، ثُمَّ مُعْتَقٌ ، ثُمَّ ذُو رَحِمٍ ، ثُمَّ زَوْجٌ .

وَشَرِطَ لَهَا ، أَيْ : لِلصَّلَاةِ عَلَى الْمُنِيتِ مَعَ شُرُوطِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

تَقَدُّمُ طَهْرِه ، أَيْ : الْمُنِيتِ ، بِمَاءٍ ، فَتْرَابٍ ، فَإِنْ وَقَعَ بِحُفْرَةٍ أَوْ بَحْرِ

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَتَصِحُّ عَلَى غَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ

وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَطَهْرُهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْمُصَلِّي عَلَيْهِ، أَيْ : الْمَيِّتِ ، إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، وَلَوْ فِي قَبْرِ .

أَمَّا الْمَيِّتُ الْغَائِبُ فَلَا يُضَرُّ فِيهِ كَوْنُهُ وَرَاءَ الْمُصَلِّي .

وَيُسَرُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ الترمذي ،

رقم : ١٠٢٨ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٣١٦٦ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٤٩٠ ] : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةً صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ » أَيْ : غُفِرَ لَهُ .

وَلَا يُنْدَبُ تَأْخِيرُهَا لِرِيزَادَةِ الْمُصَلِّينَ إِلَّا لَوَلِيٍّ ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ

أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْشَ تَعِيزُهُ يَنْبَغِي أَنْتَظَارُ مِئَةٍ أَوْ أَرْبَعِينَ رُجِي حُضُورُهُمْ قَرِيبًا ،

لِلْحَدِيثِ ، وَفِي مُسْلِمٍ [ رقم : ٩٤٧ ] : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ

الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِئَةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شُفِعُوا فِيهِ » .

وَلَوْ صَلَّى عَلَيْهِ ، فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ نَدَبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَتَقَعُ

فَرَضًا ، فَيَنْوِيهِ وَيُنَابِثُ ثَوَابَهُ .

وَالْأَفْضَلُ لَهُ فِعْلُهَا بَعْدَ الدَّفْنِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَا يُنْدَبُ لِمَنْ صَلَّاهَا ، وَلَوْ

مُنْفَرِدًا ، إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَعَادَهَا وَقَعَتْ نَفْلًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

إِلْإِعَادَةُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ غَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ بَأَن يَكُونَ الْمَيِّتُ بِمَحَلِّ بَعِيدٍ

عَنِ الْبَلَدِ ، بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا عُرْفًا ؛ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الزُّرْكَشِيِّ : إِنْ

خَارَجَ الشُّورِ الْقَرِيبِ مِنْهُ كَدَاخِلِهِ .

لَا فِيهَا، وَمَدْفُونٍ غَيْرِ نَبِيٍّ، مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ مَوْتِهِ وَسَقَطَ  
الْفَرَضُ بِذِكْرِ، وَتَحْرُمُ صَلَاةٌ عَلَى شَهِيدٍ

لَا عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِهِ فِيهَا، وَإِنْ كَثُرَتْ، نَعَمْ لَوْ تَعَدَّرَ الْحُضُورُ  
لَهَا بِنَحْوِ حَبْسٍ أَوْ مَرَضٍ، جَازَتْ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَوْجَهِ .

وَتَصِحُّ عَلَى حَاضِرٍ مَدْفُونٍ، وَلَوْ بَعْدَ بَلَائِهِ، غَيْرِ نَبِيٍّ؛ فَلَا تَصِحُّ  
عَلَى قَبْرِ نَبِيٍّ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري، رقم: ٤٣٦؛ مسلم، رقم: ٥٣١] .

مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ مَوْتِهِ فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَحَائِضٍ يَوْمَئِذٍ، كَمَنْ  
بَلَغَ، أَوْ أَفَاقَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَوْ قَبْلَ الْغُسْلِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

وَسَقَطَ الْفَرَضُ فِيهَا بِذِكْرِ، وَلَوْ صَبِيًّا مُمَيَّزًا، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الْبَالِغِ وَإِنْ  
لَمْ يَحْفَظِ الْفَاتِحَةَ وَلَا غَيْرَهَا، بَلْ وَقَفَ بِقَدْرِهَا، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ مَنْ  
يَحْفَظُهَا لَا بِأَثْنِ مَعَ وُجُودِهِ .

وَتَجُوزُ عَلَى جَنَائِزِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، فَيُنَوِي الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ إجمالاً .  
وَحَرَّمَ تَأْخِيرُهَا عَنِ الدَّفْنِ، بَلْ يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ .  
وَتَحْرُمُ صَلَاةٌ عَلَى كَافِرٍ لِحُرْمَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَى أَبَدَ ﴾ [٩ سورة التوبة/ الآية : ٨٤]  
وَمِنْهُمْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ سِوَاءٍ أَنْطَقُوا بِالشَّهَادَتَيْنِ أَمْ لَا، فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ  
عَلَيْهِمْ .

وَعَلَى شَهِيدٍ، وَهُوَ بِوَزْنِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ  
بِالْجَنَّةِ؛ أَوْ فَاعِلٍ، لِأَنَّ رُوحَهُ تَشْهَدُ الْجَنَّةَ قَبْلَ غَيْرِهِ .

كَغَسَلِهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ كُفَّارٍ لَا أَسِيرٍ قُتِلَ صَبْرًا ،

وَيُطْلَقُ لَفْظُ الشَّهِيدِ عَلَى مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ شَهِيدُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَعَلَى مَنْ قَاتَلَ لِتَحْوِ حِمِيَّةٍ فَهُوَ شَهِيدُ الدُّنْيَا ، وَعَلَى مُقْتُولٍ ظُلْمًا وَغَرِيقٍ وَحَرِيقٍ وَمَبْطُونٍ ، أَيِ : مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ ، كَأَسْتِسْقَاءٍ أَوْ إِسْهَالٍ ، فَهُمْ الشَّهَدَاءُ فِي الْآخِرَةِ فَقَطْ .

كَغَسَلِهِ ، أَيِ : الشَّهِيدِ ، وَلَوْ جُنْبًا ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَغْسِلْ قَتْلَى أَحَدٍ . وَيَحْرُمُ إِزَالَةُ دَمِ شَهِيدٍ .

وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ كُفَّارٍ ، أَوْ كَافِرٍ وَاحِدٍ قَبْلَ أَنْقِضَائِهِ ، وَإِنْ قُتِلَ مُذْبِرًا .

بِسَبَبِهِ ، أَيِ : الْقِتَالِ ، كَأَن أَصَابَهُ سِلَاحُ مُسْلِمٍ آخَرَ خَطَأً ، أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ أَسْتَعَانُوا بِهِ ، أَوْ تَرَدَّى بِبُيْرٍ حَالَ قِتَالٍ <sup>(١)</sup> ، أَوْ جُهِلَ مَا مَاتَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرُ دَمٍ .

لَا أَسِيرٌ قُتِلَ صَبْرًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَهِيدٍ عَلَى الْأَصَحِّ ، لِأَنَّ قَتْلَهُ لَيْسَ بِمُقَاتَلَةٍ ؛ وَلَا مَنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْقِضَائِهِ وَقَدْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ بَعْدَ مَنْ جُرِحَ بِهِ .

أَمَّا مَنْ حَرَكْتُهُ حَرَكَهً مَذْبُوحٍ عِنْدَ أَنْقِضَائِهِ فَشَهِيدٌ جَزْمًا ، وَالْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ مَا تُجَوِّزُ لَهُ أَنْ يَبْقَى يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَالْعِمْرَانِيُّ .



وَكُفِّنَ شَهِيدٌ فِي ثِيَابِهِ لَا حَرِيرَ ، وَيُنْدَبُ

وَلَا مَنْ وَقَعَ بَيْنَ كُفَّارٍ فَهَرَبَ مِنْهُمْ فَقَتَلُوهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقِتَالٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَا مَنْ قَتَلَهُ أَغْتِيَالًا حَرْبِيٌّ دَخَلَ بَيْنَنَا ، نَعَمْ إِنْ قَتَلَهُ عَنْ مُقَاتَلَةٍ كَانَ شَهِيدًا كَمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ عَنْ « الْخَادِمِ » .

وَكُفِّنَ نَذْبًا شَهِيدٌ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، وَالْمُلَطَّحَةُ بِالدِّمِ أَوْلَى لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ لَمْ تَكْفِهِ ، بِأَنْ لَمْ تَسْتُرْ كُلَّ بَدَنِهِ ، تُمَمَّتْ وَجُوبًا .  
لَا فِي حَرِيرٍ ، لَيْسَهُ لِضْرُورَةِ الْحَرْبِ ، فَيَتَرَعَّ وَجُوبًا .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُلْقَنَ مُحْتَضِرٌ ، وَلَوْ مُمَيَّزًا عَلَى الْأُوجِهَةِ ، الشَّهَادَةَ ، أَيْ :  
« لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فَقَطْ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رَقْم : ٩١٦ ] : « لَقَّنُوا مَوْتَاكُمْ » أَيْ :  
مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ أَبُو دَاوُدَ ، رَقْم :  
٣١١٦ ] ، « مُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ » ٣٥١/١ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ  
الْجَنَّةَ » أَيْ : مَعَ الْفَائِزِينَ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مُسْلِمٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، يَدْخُلُهَا ،  
وَلَوْ بَعْدَ عَذَابٍ ، وَإِنْ طَالَ .

وَقَوْلُ جَمْعٍ يُلْقَنُ : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » أَيْضًا ، لِأَنَّ الْقَصْدَ مَوْتَهُ  
عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُسَمَّى مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا ؛ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ ، وَإِنَّمَا  
الْقَصْدُ خَتْمُ كَلَامِهِ بِ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » لِيَحْصُلَ لَهُ ذَلِكَ الْثَوَابُ ، وَبَحْثُ  
تَلْقِينِهِ : « الرَّفِيقُ الْأَعْلَى » لِأَنَّهُ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْدُودٌ ، بِأَنَّ  
ذَلِكَ لِسَبَبٍ لَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَيْرُهُ فَأَخْتَارَهُ .

وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُلْقَنُهُمَا قَطْعًا مَعَ لَفْظِ : « أَشْهَدُ » لِوُجُوبِهِ أَيْضًا عَلَى

تَلْقَيْنُ بَالِغٌ وَلَوْ شَهِيداً بَعْدَ دَفْنٍ ، وَزِيَارَةُ قُبُورٍ لِرَجُلٍ

مَا سَيَأْتِي فِيهِ ؛ إِذْ لَا يَصِيرُ مُسْلِماً إِلَّا بِهِمَا .

وَأَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ الدَّفْنِ عِنْدَ الْقَبْرِ سَاعَةً ، يَسْأَلُونَ لَهُ التَّشْيِيتَ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ .

وَتَلْقَيْنُ بَالِغٌ وَلَوْ شَهِيداً كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافاً لِلزَّرْكَشِيِّ بَعْدَ تَمَامِ دَفْنٍ ، فَيَقْعُدُ رَجُلٌ قُبَالَهَ وَجْهِهِ ، وَيَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! ابْنُ أُمِّهِ اللَّهِ ! أَذْكَرُ الْعَهْدِ الَّذِي خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا ، وَبِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً ، وَبِالْمُؤْمِنِينَ إِخْوَانًا ؛ رَبِّيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُسْنُ تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا ، وَالْأَوَّلَى لِلْحَاضِرِينَ وَالْوُثُوفُ ، وَلِلْمَلَقَيْنِ الْقُعُودُ ؛ وَنِدَاؤُهُ بِالْأَمِّ فِيهِ ، أَيُ : إِنْ عُرِفَتْ ، وَإِلَّا فَبِحَوَاءٍ ؛ لَا يُنَافِي دُعَاءَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبَائِهِمْ ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا تَوْقِيفٌ لَا مَجَالَ لِلزَّأْيِ فِيهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُبَدَّلُ الْعَبْدُ بِالْأَمَةِ فِي الْآخِرَى ، وَيُؤَنَّثُ الضَّمَايِرُ .

أَنْتَهَى .

وَيُنْدَبُ زِيَارَةُ قُبُورٍ لِرَجُلٍ لَا لَأُنْثَى ، فَتُكْرَهُ لَهَا ، نَعَمْ يُسْنُ لَهَا زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَكَذَا سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ .

وَسَلَامٌ .

وَيُسَنُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا تيسَّرَ عَلَى الْقَبْرِ ، فَيَدْعُو لَهُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ .

وَسَلَامٌ لِزَائِرٍ عَلَى أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ عُمُومًا ، ثُمَّ خُصُوصًا ، فَيَقُولُ :  
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ؛ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَقْبَرَةِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِ  
مَثَلًا : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَالِدِي ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَتَى  
بِالْثَانِيَةِ لِأَنَّهُ أَحْصَى بِمَقْصُودِهِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [مسلم ، رقم : ١٥٠] أَنَّهُ ﷺ  
قَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » .  
وَالِاسْتِثْنَاءُ لِلتَّبَرُّكِ ، أَوْ لِلدَّفْنِ بِتِلْكَ الْبُقْعَةِ ، أَوْ لِلْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : وَرَدَ أَنَّ مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا أَمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ  
وَفَتْنَتِهِ [راجع الترمذي ، رقم : ١٠٧٤ ؛ «مسند أحمد» ، رقم : ٦٦٠٨ و ٧٠١٠] .

وَوَرَدَ أَيْضًا : « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِئَةَ مَرَّةٍ  
لَمْ يُفْتَنْ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَجَاوَزَ الصُّرَاطَ عَلَى أَكْفِ  
الْمَلَائِكَةِ » [«مجمع الزوائد» ، رقم : ١١٥٣٨] .

وَوَرَدَ أَيْضًا : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ  
الظَّالِمِينَ ؛ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي مَرَضِهِ ، فَمَاتَ فِيهِ ، أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَإِنْ  
بَرِيَ بَرِيءٌ مَغْفُورٌ لَهُ » [«كنز العمال» ، رقم : ١٩٤٧] .  
غَفَرَ اللَّهُ لَنَا ، وَأَعَادَنَا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفْتْنَتِهِ .

\* \* \*

## بَابُ الزَّكَاةِ

تَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ حُرٌّ فِي ذَهَبٍ

## بَابُ الزَّكَاةِ

هِيَ لُغَةٌ : التَّطْهِيرُ وَالنِّمَاءُ ؛ وَشَرَعًا : اسْمٌ لِمَا يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى أَلْوَجْهِ الْآتِي .

وَفَرَضَتْ زَكَاةَ أَمْوَالٍ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ بَعْدَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .  
وَوَجِبَتْ فِي ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ أَمْوَالٍ : التَّقْدِيرِ وَالْأَنْعَامِ وَالْقُوتِ  
وَالْتَمَرِ وَالْعِنَبِ ، لِثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ .

وَيُكْفَرُ جَا حِدٌ وَجُوبُهَا ، وَيُقَاتِلُ الْمُؤْتَنِعُ عَنْ أَدَائِهَا ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ  
لَمْ يُقَاتِلْ قَهْرًا .

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، فَعَلَى أَوْلِيِّ إِخْرَاجِهَا مِنْ  
مَالِهِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُسْلِمِ » الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ بَعْدَ  
الْإِسْلَامِ .

حُرٌّ مُعَيَّنٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ لِعَدَمِ مُلْكِهِ ، وَكَذَا الْمُكَاتَبُ لِضَعْفِ  
مُلْكِهِ ، وَلَا تَلْزَمُ سَيِّدُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ .

فِي ذَهَبٍ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اخْتِصَاصَهَا بِالْمَضْرُوبِ .

بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِضَّةً بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ ؛ رُبْعُ عَشْرِ ، كَمَالِ  
تِجَارَةٍ ،

بَلَغَ قَدْرُ خَالِصِهِ عِشْرِينَ مِثْقَالًا<sup>(١)</sup> ، بِوَزْنِ مَكَّةَ تَحْدِيدًا ؛ فَلَوْ نَقَصَ فِي  
مِيزَانٍ وَتَمَّ فِي آخِرٍ فَلَا زَكَاةَ لِلشَّكِّ ، وَالْمِثْقَالُ أَثْنَانِ<sup>(٢)</sup> وَسَبْعُونَ حَبَّةً شَعِيرٍ  
مُتَوَسِّطَةً .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : وَوَزْنُ نِصَابِ الذَّهَبِ بِالأَشْرَفِيِّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ  
وَسُبْعَانِ وَتِسْعٌ .

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا : وَالْمُرَادُ بِالأَشْرَفِيِّ الأَقَابَتِبَائِي .

وَفِي فِضَّةٍ بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ<sup>(٣)</sup> بِوَزْنِ مَكَّةَ ، وَهُوَ خَمْسُونَ حَبَّةً وَخُمُسًا  
حَبَّةً ، فَالْعَشْرَةُ دَرَاهِمُ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ ، وَلَا وَقَصَ فِيهِمَا ، كَالْمُعْشَرَاتِ ؛  
فَيَجِبُ فِي الْعِشْرِينَ وَالْمِثَّتَيْنِ ، وَفِيهَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ بِيَعُضِ حَبَّةً ،  
رُبْعُ عَشْرِ لِلزَّكَاةِ ، وَلَا يُكْمَلُ أَحَدُ التَّقْدِيرَيْنِ بِالْآخِرِ ، وَيُكْمَلُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ  
جَنَسٍ بِآخِرِ مِنْهُ ، وَيُجْزَى جَيِّدٌ وَصَحِيحٌ عَنْ رَدِيٍّ وَمُكْسَرٍ ، بَلْ هُوَ  
أَفْضَلُ لَا عَكْسُهُمَا .

وَخَرَجَ بِـ «الْخَالِصِ» الْمَعْشُوشُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ  
نِصَابًا .

كَمَا يَجِبُ رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَةِ الْعَرَضِ فِي مَالِ تِجَارَةٍ بَلَغَ النِّصَابَ فِي آخِرِ

(١) وهي تعادل ثمانين غراماً ٨٠ غ تقريباً .

(٢) في نسخة : « أَثْنَانِ » .

(٣) وهي تعادل خمس مئة وستين غراماً ٥٦٠ غ تقريباً .

وَشُرْطَ تَمَامِ نِصَابِ كُلِّ الْحَوْلِ ، وَيَنْقَطِعُ بِتَخَلُّلِ زَوَالِ مُلْكٍ ، وَكُرْهٍ لِحِيلَةٍ .

الْحَوْلِ ، وَإِنْ مَلَكَهُ بِدُونِ نِصَابٍ .

وَيَضُمُّ الرِّبْحَ الْحَاصِلَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْصُ ، أَمَّا إِذَا نَصَّ ، بِأَنْ صَارَ ذَمًّا أَوْ فِضَّةً ، وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ ، فَلَا يَضُمُّ إِلَى الْأَصْلِ ، بَلْ يُرَكَّبُ الْأَصْلُ بِحَوْلِهِ وَيُفْرَدُ الرِّبْحُ بِحَوْلٍ وَيَصِيرُ عَرَضُ التِّجَارَةِ لِلْفَنِيَةِ بَيْنَتِهَا ، فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِمَجَرَّدِ نَيْتِ الْفَنِيَةِ ، لَا عَكْسَهُ .

وَلَا يُكْفَرُ مُنْكَرٌ وَجُوبَ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِلْخِلَافِ فِيهِ .

وَشُرْطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا التِّجَارَةِ .

تَمَامُ نِصَابٍ لِهَُمَا كُلُّ الْحَوْلِ ، بِأَنْ لَا يَنْقُصَ الْمَالُ عَنْهُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَوْلِ .

أَمَّا زَكَاةُ التِّجَارَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَمَامُهُ إِلَّا آخِرُهُ ، لِأَنَّهُ حَالَةُ الْوُجُوبِ .

وَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِتَخَلُّلِ زَوَالِ مُلْكٍ ، أَثْنَاءَهُ بِمُعَاوَضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نِصَابًا ، ثُمَّ أَقْرَضَهُ آخَرَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ، فَإِنْ كَانَ مِلْتًا ، أَوْ عَادَ إِلَيْهِ ، أَخْرَجَ الزَّكَاةَ آخِرِ الْحَوْلِ ، لِأَنَّ الْمُلْكَ لَمْ يَزَلْ بِالْكُلِّيَّةِ لِثُبُوتِ بَدَلِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُقْتَرِضِ .

وَكَرْهُهُ أَنْ يُزِيلَ مُلْكُهُ بِبَيْعٍ أَوْ مُبَادَلَةٍ عَمَّا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ لِحِيلَةٍ ، بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ دَفْعَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ فِرَازٌ مِنَ الْقَرْبَةِ .

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مُبَاهٍ وَلَوْ لِإِجَارَةٍ إِلَّا بِنَيْتِهِ كَثْرًا .

وَفِي « أَلَوْجِيزِ » : يَحْرُمُ .

وَزَادَ فِي « الْإِخْيَاءِ » : وَلَا يُبْرَى الذِّمَّةَ بَاطِنًا ، وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْفَقْهِ  
الضَّارِّ .

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : يَأْتُمُّ بِقَصْدِهِ لَا بِفِعْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا لَوْ قَصَدَهُ لَا لِحِيلَةٍ ، بَلْ لِحَاجَةٍ ، أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَارِ ،  
فَلَا كَرَاهَةَ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : لَا زَكَاةَ عَلَى صَيْرْفِيٍّ بَادِلٍ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بِمَا فِي  
يَدِهِ مِنَ التَّنْفِيدِ غَيْرُهُ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى وَارِثٍ مَاتَ  
مُورَثُهُ عَنْ عُرُوضِ التَّجَارَةِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِنَيْتِهَا ، فَحِينَئِذٍ يُسْتَأْنَفُ  
حَوْلُهَا .

\* \* \*

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مُبَاهٍ ، وَلَوْ اتَّخَذَهُ الرَّجُلُ بَلَا قَصْدٍ لُبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ ،  
أَوْ اتَّخَذَهُ لِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ لَامْرَأَةٍ ؛ إِلَّا إِذَا اتَّخَذَهُ بِنَيْتِهِ كَثْرًا ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ  
فِيهِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَجُوزُ لِلرَّجُلِ تَخْتُمُ بِخَاتَمٍ فَضَّةٍ ، بَلْ يُسَنُّ فِي خِنْصَرٍ يَمِينِهِ أَوْ  
يَسَارِهِ لِلاتِّبَاعِ . وَلُبْسُهُ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ .

وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِنْ وَجُوبِ نَقْصِهِ عَنْ

مِثْقَالٍ لِلنَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِهِ مِثْقَالًا ، [صحيح ابن حبان ، رقم : ٥٤٨٨ ، ٢٩٩/١٢ ؛ الترمذي ، رقم : ١٧٨٥ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٢٢٣ ؛ النسائي ، رقم : ٥١٩٥] وَسَنَدُهُ حَسَنٌ ، لَكِنْ ضَعْفُهُ النَّوَوِيُّ ؛ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يُضْبَطُ بِمِثْقَالٍ ، بَلْ بِمَا لَا يَعْدُ إِسْرَافًا عُرْفًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَعَلَيْهِ ، فَالْعَبْرَةُ بِعُرْفِ أَمثالِ اللَّابِسِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعَدُّدُهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، حَيْثُ لَمْ يَعْدُ إِسْرَافًا .

وَتَحْلِيلُهُ آلَةُ حَرْبٍ ، كَسَيْفٍ ، وَرُمْحٍ ، وَتُرْسٍ ، وَمِنْطَقَةٍ ، وَهِيَ : مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ ؛ وَسَكِّينِ الْحَرْبِ دُونَ سَكِّينِ الْمِهْنَةِ ، وَالْمِثْقَلَةِ ، بِفَضَّةٍ بِلَا سَرَفٍ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِزْهَابًا لِلْكَفَّارِ لَا بِذَهَبٍ لِيَزَادَةَ الْإِسْرَافِ وَالْخِلَاءِ .

وَالْخَبَرُ الْمُسَبِّحُ لَهُ ضَعْفُهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَإِنْ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ [رقم :

١٦٩٠] .

وَتَحْلِيلُهُ مُصَحَّفًا ، قَالَ شَيْخُنَا : أَيُّ : مَا فِيهِ قُرْآنٌ ، وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ ، كَغِلَافِهِ بِفَضَّةٍ . وَلِلْمَرْأَةِ تَحْلِيلُهُ بِذَهَبٍ إِكْرَامًا فِيهِمَا ؛ وَكَتَبَهُ بِالذَّهَبِ حَسَنٌ ، وَلَوْ مِنْ رَجُلٍ ، لَا تَحْلِيلَةَ كِتَابٍ غَيْرُهُ ، وَلَوْ بِفَضَّةٍ ؛ وَالتَّمْوِيهُ حَرَامٌ قَطْعًا مُطْلَقًا ، ثُمَّ إِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ حُرِّمَتْ أَسْتِدَامَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِالْبَدَنِ خِلَافًا لِجَمْعٍ .

وَيَحِلُّ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بِلَا سَرَفٍ لِمَرْأَةٍ وَصَبِيٍّ إِجْمَاعًا ، فِي نَحْوِ السَّوَارِ وَالْخُلْخَالِ وَالنَّعْلِ وَالطَّوْقِ ، وَعَلَى الْأَصْحِ فِي الْمَنَسُوجِ بِهِمَا .



وَفِي قُوتٍ كَبِيرٍ وَأَرُزُّ وَتَمْرٌ وَعِنَبٌ بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مُنْقَى عَشْرُ  
إِنْ سَقِيَ بِلاَ مُؤْنَةٍ ، وَإِلَّا فَنِصْفُهُ .

وَيَحِلُّ لَهُنَّ التَّاجُ وَإِنْ لَمْ يَغْتَذَنَّهُ ، وَقِلَادَةٌ فِيهَا دَنَانِيرُ مُعْرَاةٌ قَطْعًا وَكَذَا  
مُنْقُوبَةٌ .

وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، أَمَّا مَعَ السَّرْفِ فَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ،  
كَخُلْخَالٍ وَزَنْ مَجْمُوعٍ فَرَدَّتْهُ مِثْنًا مِثْقَالٍ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ .

\* \* \*

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ فِي قُوتٍ اخْتِيَارِيٍّ مِنْ حُبُوبٍ ، كَبَرٌّ وَشَعِيرٌ وَأَرُزُّ  
وَذُرَّةٌ وَحُمَصٌ وَدُخْنٌ وَبَاقِلَاءٌ وَدُفْسَةٌ ، وَفِي تَمْرٍ وَعِنَبٍ مِنْ ثِمَارٍ ؛ بَلَغَ  
قَدْرُ كُلِّ مِنْهَا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَهُوَ بِالْكَيْلِ : ثَلَاثُ مِئَةِ صَاعٍ ، وَالصَّاعُ <sup>(١)</sup>  
أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثُلُثٌ .

مُنْقَى مِنْ بَيْنِ وَقْشَرٍ لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ غَالِبًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَرُزَّ مِمَّا يَدْخُرُ فِي قَشَرِهِ وَلَا يُؤْكَلُ مَعَهُ .

فَتَجِبُ فِيهِ إِنْ بَلَغَ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ عَشْرُ لِلزَّكَاةِ إِنْ سَقِيَ بِلاَ مُؤْنَةٍ ،  
كَمَطَرٍ ؛ وَإِلَّا ، أَيْ : وَإِنْ سَقِيَ بِمُؤْنَةٍ ، كَنَضَحٍ ، فَنِصْفُهُ ، أَيْ : نِصْفُ  
الْعُشْرِ .

وَسَبَبُ التَّفَرُّقَةِ ثِقَلُ الْمُؤْنَةِ فِي هَذَا وَخِفَّتُهَا فِي الْأَوَّلِ ، سَوَاءٌ أَرْعَ

(١) الصاع عند الشافعية : مكعب طول ضلعيه ١٤,٦ سنتي مترًا .

ذَلِكَ قَصْدًا أَمْ نَبَتْ اتِّفَاقًا ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » حَاكِيًا فِيهِ الِاتِّفَاقَ .  
وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا فِي « تَحْرِيرِهِ » تَبَعًا لِأَصْلِهِ ؛  
يُسْتَرَطُّ لِوُجُوبِهَا أَنْ يَزْرَعَهُ مَالِكُهُ أَوْ نَائِيَهُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا أَنْزَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ  
زَرَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

وَلَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ لِتَكْمِيلِ النَّصَابِ ، بِخِلَافِ أَنْوَاعِ الْجِنْسِ ،  
فَتَضُمُّ .

وَزَرَعَا أَلْعَامِ يُضَمَّانِ إِنْ وَقَعَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا فِي رِيعِ مَوْقُوفٍ مِنْ  
نَخْلٍ أَوْ أَرْضٍ عَلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ ، كَالْفُقَرَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمَسَاجِدِ ، لِعَدَمِ تَعَيِّنِ  
الْمَالِكِ . وَتَجِبُ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ ، أَوْ جَمَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَأَوْلَادِ  
زَيْدٍ ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ أَوْ الْمُدَرِّسِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ  
زَكَاتُهُ كَالْمُعَيَّنِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ  
الْجِهَةَ دُونَ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : قَالَ الْجَلَالُ الْإِلْفِينِي فِي « حَاشِيَةِ الرَّوْضَةِ » تَبَعًا  
لِـ « الْمَجْمُوعِ » : إِنَّ غَلَّةَ الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ أَوْ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى مُعَيَّنٍ إِنْ

وَفِي كُلِّ خَمْسٍ إِبِلٌ شَاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبُنْتُ مَخَاضٍ ،  
وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بُنْتُ لَبُونٍ ،

كَانَ الْبَذْرُ مِنْ مَالٍ مَالِكِهَا أَوْ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِيمَا  
أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ ، وَجَوَزْنَا الْمُخَابَرَةَ فِيهِ ،  
فَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْعَامِلِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ ، لِأَنَّ  
الْحَاصِلَ لَهُ أَجْرَةُ أَرْضِهِ ، وَحَيْثُ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ ، وَأُعْطِيَ  
مِنْهُ شَيْءٌ لِلْعَامِلِ ، لَا شَيْءَ عَلَى الْعَامِلِ ، لِأَنَّهُ أَجْرَةُ عَمَلِهِ . اُنْتَهَى .

\* \* \*

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ لِنَبَاتِ الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ مَعَ أَجْرَتِهَا عَلَى الزَّارِعِ .  
وَمُؤْنَةُ الْحَصَادِ وَالْدِّيَاسِ عَلَى الْمَالِكِ .

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ لِلزَّكَاةِ فِي كُلِّ خَمْسٍ إِبِلٌ شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَانٌّ لَهَا  
سَنَةً ، أَوْ ثِيْتَةٌ مَعِزٌّ لَهَا سَتَانِ ، وَيُجْزَى الذَّكْرُ وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ إِنَاثًا ، لَا  
الْمَرِيضُ <sup>(١)</sup> إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ صِحَاحًا .

إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْهَا ، فِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَخَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثَ ،  
وَعِشْرِينَ إِلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ أَرْبَعُ ، فَإِذَا كُمِلَتِ الْخَمْسُ وَالْعِشْرُونَ  
فَبُنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةً ، هِيَ وَاجِبُهَا إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ  
أُمَّهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَصِيرَ مِنَ الْمَخَاضِ ، أَيْ : الْحَوَامِلِ .

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إِلَى سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ بُنْتُ لَبُونٍ ، لَهَا سَتَانِ ؛ سُمِّيَتْ

(١) لَا يَجْزَى الْمَرِيضُ هُنَا مَطْلَقًا ، سِوَاهُ كَانَتْ الْإِبِلُ مَرِيضَةً أَمْ لَا عَلَى الْمَعْتَمِدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي

وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً، وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا  
لَبُونٍ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ، وَمِئَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ  
بَنَاتِ لَبُونٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي خَمْسِينَ حَقَّةً.  
وَفِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى أَرْبَعِينَ تَبِيعُ، وَأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَسِتِّينَ  
تَبِيعَانَ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ، وَأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً.  
وَفِي أَرْبَعِينَ غَنَمًا شَاءَ،

بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ تَضَعَ ثَانِيًا وَتَصِيرَ ذَاتَ لَبْنٍ .

وَفِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ إِلَى إِحْدَى وَسِتِّينَ حَقَّةً، لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ؛ سُمِّيَتْ  
بِذَلِكَ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تَرْكَبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ .  
وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا يَجْذَعُ  
مُقَدَّمُ أَسْنَانِهَا ، أَيُّ : يَسْقُطُ .

وَفِي سِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ ، وَفِي مِئَةٍ  
وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ  
وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً .

وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى أَرْبَعِينَ تَبِيعُ لَهُ سَنَةٌ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَبِيعُ  
أُمَّهُ .

وَفِي أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ مُسِنَّةً لَهَا سَنَتَانِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ أَسْنَانِهَا .  
وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانَ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً .  
وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ غَنَمًا إِلَى مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاءَ .

وَمِئَةٌ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ، وَمِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعٌ مِئَةٌ  
أَرْبَعٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ .  
وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ

وَفِي مِئَةٍ وَوَاحِدَى وَعِشْرِينَ إِلَى مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ شَاتَانِ .  
وَفِي مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ <sup>(١)</sup> ثَلَاثٌ مِنَ الشِّيَاءِ .  
وَفِي أَرْبَعِ مِئَةٍ أَرْبَعٌ مِنْهَا .  
ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَائِلَةٌ لَهَا سَنَةٌ ، أَوْ ثَبِيَّةٌ مَعَزٍ لَهَا سَتَانِ .  
وَمَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ يُسَمَّى : وَقَصًا .  
وَلَا يُؤْخَذُ خِيَارٌ ، كَحَامِلٍ ، وَمُسَمَّنَةٍ لِلْأَكْلِ ، وَرَبْيَى ، وَهِيَ : حَدِيثَةُ  
الْعَهْدِ بِالنَّجَاحِ ، بَأَن يَمُضِيَ لَهَا مِنْ وَلَادَتِهَا نِصْفُ شَهْرٍ ؛ إِلَّا بِرِضَا مَالِكٍ .  
وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ ، أَيِ : زَكَاةُ الْفِطْرِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وُجُوبَهَا بِهِ ،  
وَفُرِضَتْ كَرَمَضانَ فِي ثَانِي سِنِيَّ الْهِجْرَةِ .  
وَقَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ بَعْدَ وُجُوبِهَا غَلَطٌ كَمَا فِي « الْكَرُوزَةِ » .  
قَالَ وَكِيعٌ : زَكَاةُ الْفِطْرِ لِشَهْرِ رَمَضانَ كَسَجْدَةِ السَّهْوِ لِلصَّلَاةِ ، تَجِبُ  
نَقْصُ الصَّوْمِ كَمَا يَجِبُ السُّجُودُ نَقْصُ الصَّلَاةِ .  
وَيُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : صوابه إلى أربع مئة ، إذ ما بين المئتين والواحدة والأربع مئة ونقص لا يتغير به الواجب . تأمل . انتهى . والوقف يفتحتين ، واحد الأوقاص في الصدقة ، وهو : ما بين الفريضتين ، وكذا الشئ ؛ وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشئ في الإبل خاصة . انتهى « مختار الصحاح » .

عَلَى حُرٍّ يَغْرُوبُ لَيْلَةَ فِطْرِ عَمَّنْ تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ وَلَوْ رَجَعِيَّةً ،

عَلَى حُرٍّ ، فَلَا تَلْزُمُ عَلَى رَقِيقٍ عَنْ نَفْسِهِ ، بَلْ تَلْزُمُ سَيِّدُهُ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ زَوْجَتِهِ بَلْ إِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعَلَى سَيِّدِهَا ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا <sup>(١)</sup> كَمَا يَأْتِي ، وَلَا عَلَى مُكَاتَبٍ لِضَعْفِ مُلْكِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَلْزُمُهُ زَكَاةُ مَالِهِ وَلَا نَفَقَةُ أَقَارِبِهِ ، وَلَا سِتْقَالُ لَهُ لَمْ تَلْزَمْ سَيِّدُهُ عَنْهُ .

بِغُرُوبِ شَمْسٍ لَيْلَةَ فِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، أَيْ : بِإِدْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ وَأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ ، فَلَا تَجِبُ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَ الْغُرُوبِ مِنْ وَلَدٍ وَنِكَاحٍ وَمُلْكٍ قَبْلَ وَغَنَى وَإِسْلَامٍ ، وَلَا تَسْقُطُ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَهُ مِنْ مَوْتٍ وَعِتْقٍ وَطَلَاقٍ وَمُزِيلِ مُلْكٍ .

وَوَقْتُ أَدَائِهَا مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَيَلْزُمُ الْحُرُّ الْمَذْكُورُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِهِ .

عَمَّنْ ، أَيْ : عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ ، بِزَوْجِيَّةٍ ، أَوْ مُلْكٍ ، أَوْ قَرَابَةٍ ؛ حِينَ الْغُرُوبِ وَلَوْ رَجَعِيَّةً أَوْ حَامِلًا بَائِنًا ، وَلَوْ أَمَةً ؛ فَيَلْزُمُ فِطْرَتُهُمَا كَنَفَقَتَيْهِمَا .

وَلَا تَجِبُ عَنْ زَوْجَةٍ نَاشِزَةٍ لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا عَنْهُ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً ، وَلَا عَنْ حُرَّةٍ غَنِيَّةٍ غَيْرِ نَاشِزَةٍ تَحْتَ مُعْسِرٍ ، فَلَا تَلْزُمُ عَلَيْهِ لِانْتِفَاءِ يَسَارِهِ ، وَلَا عَلَيْهَا لِكَمَالِ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لَهُ ، وَلَا عَنْ وَلَدٍ صَغِيرٍ غَنِيٍّ ، فَتَجِبُ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ الْأَبُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ جَازًا ، وَرَجَعَ إِنْ

(١) هذا ضعيف ، والمعتمد لا تلزمها . راجع الحاشية التالية .

إِنْ فَضَلَ عَنْ قُوْتِ مَمُونٍ يَوْمَ عِيدِهِ وَلَيْلَتُهُ ، وَعَنْ دَيْنٍ مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا ،

نَوَى الرُّجُوعَ .

وَفِطْرَةُ وَلَدِ الزَّانَا عَلَى أُمِّهِ .

وَلَا عَنْ وَلَدٍ كَبِيرٍ قَادِرٍ عَلَى كَسْبٍ .

وَلَا تَجِبُ الْفِطْرَةُ عَنْ قَنِ كَافِرٍ ، وَلَا عَنْ مُرْتَدٍّ إِلَّا إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ .

وَتَلْزُمُ عَلَى الْزَّوْجِ فِطْرَةُ خَادِمَةِ الزَّوْجَةِ إِنْ كَانَتْ أَمَتَهُ أَوْ أَمَتَهَا ، وَأَخْدَمَهَا إِثَّاهَا ، لَا مُؤَجَّرَةً وَمَنْ صَحِبَتْهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَعَلَى السَّيِّدِ فِطْرَةُ أَمَتِهِ الْمُزَوَّجَةِ لِمُعْسِرٍ ، وَعَلَى الْحُرَّةِ <sup>(١)</sup> الْغَنِيِّهِ الْمُزَوَّجَةِ لِعَبْدٍ لَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ غَنِيًّا .

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلَوْ غَابَ الزَّوْجُ فَلِلزَّوْجَةِ أَفْتِرَاضُ نَفَقَتِهَا لِلضَّرُورَةِ لَا فِطْرَتَهَا ، لِأَنَّهُ الْمُطَالَبُ ، وَكَذَا بَعْضُهُ الْمُحْتَاجُ .

وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ عَلَى مَنْ مَرَّ عَمَّنْ ذَكَرَ إِنْ فَضَلَ عَنْ قُوْتِ مَمُونٍ لَهُ تَلْزَمُهُ مُؤَنَّتُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ عِيدِهِ وَلَيْلَتُهُ ، وَعَنْ مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِمَا هُوَ أَوْ مَمُونُهُ .

وَعَنْ دَيْنٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِـ « الْمَجْمُوعِ » وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالتَّأْخِيرِ .

مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا ، أَيْ : الْفِطْرَةُ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وما جرى عليه المؤلف من أنها تلزمها ، ضعيف . والمعتمد الذي صرح به النووي في « منهاجه » أنها لا تلزمها . انتهى .

وَهِيَ صَاعٌ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ بَلَدِهِ ، وَحَرَّمَ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِهِ .

وَهِيَ ، أَي : زَكَاةُ الْفِطْرِ : صَاعٌ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ ، وَقَدَرُهُ جَمَاعَةٌ بِحَقِّهِ بِكَفَّيْنِ مُعْتَدِلَيْنِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ ، مِنْ غَالِبِ قُوْتِ بَلَدِهِ ، أَي : بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ .

فَلَا تُجْزَى مِنْ غَيْرِ غَالِبِ قُوْتِهِ ، أَوْ قُوْتِ مُؤَدٍّ ، أَوْ بَلَدِهِ ، لِتَشَوُّفِ النَّفُوسِ لِذَلِكَ ؛ وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ صَرْفُهَا لِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ ، كَاتِبِي ، فَفِيهِ آرَاءٌ ، مِنْهَا : إِخْرَاجُهَا حَالًا ، وَمِنْهَا : أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَا تُجْزَى قِيَمَةٌ وَلَا مَعِيْبٌ وَلَا مُسَوِّسٌ وَمَبْلُولٌ ، أَي : إِلَّا إِنْ جَفَّ وَعَادَ لِصَلَاحِيَّةِ الْأَدْحَارِ وَالْأَقْنِيَاتِ ، وَلَا اعْتِبَارَ لِأَقْنِيَاتِهِمُ الْمَبْلُولِ إِلَّا إِنْ فَقَدُوا غَيْرَهُ ، فَيَجُوزُ .

\* \* \*

وَحَرَّمَ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِهِ ، أَي : الْعيدِ ، بِلا عُذْرٍ ، كَغِيْبَةِ مَالٍ ، أَوْ مُسْتَحَقٍّ .

وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فَوْزَ الْعِصْيَانِهِ .

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ .

وَيُسْنَى أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاةِ الْعِيدِ ، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ، نَعَمْ يُسْنَى تَأْخِيْرُهَا لِاتِّبَاطِ نَحْوِ قَرِيْبٍ أَوْ جَارٍ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ .

\* \* \*

(١) والصاع عند الشافعية مَكْتَبٌ طول ضلعه ١٤,٦ ساني مترًا .



## فَصْلٌ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ آدَاؤُهَا فَوْزاً بِتَمَكُّنٍ بِحُضُورِ مَالٍ وَمُسْتَحِقِّيَهَا وَحُلُولِ  
دَيْنٍ مَعَ قُدْرَةٍ ،

## فَصْلٌ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ آدَاؤُهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ حَالٌ لِلَّهِ  
أَوْ لَادِمِيٍّ ، فَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَظْهَرِ .

فَوْزاً ، وَلَوْ فِي مَالٍ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، لِحَاجَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَيْهَا .  
بِتَمَكُّنٍ مِنَ الْآدَاءِ ، فَإِنْ آخَرَ أَثَمَ ، وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَهُ ؛ نَعَمْ إِنْ آخَرَ  
لَا يَنْتَظَرُ قَرِيبٌ أَوْ جَارٍ أَوْ أَحْوَجَ أَوْ أَصْلَحَ لَمْ يَأْتُمْ ، لَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ،  
كَمَنْ أَتْلَفَهُ أَوْ قَصَرَ فِي دَفْعِ مُتْلِفٍ عَنْهُ ، كَأَنْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِرْزِهِ بَعْدَ  
الْحَوْلِ ، وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ .

وَيَحْصُلُ التَّمَكُّنُ بِحُضُورِ مَالٍ غَائِبٍ سَائِرٍ أَوْ قَارٍ بِمَحَلِّ عَسَرِ الْوُصُولِ  
إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَمْ يَلْزَمْهُ الْآدَاءُ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ ، وَإِنْ جَوَزْنَا نَقْلَ  
الزَّكَاةِ .

وَحُضُورِ مُسْتَحِقِّيَهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةِ ، أَوْ بَعْضِهِمْ ، فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ بِالنِّسْبَةِ  
لِحِصَّتِهِ ، حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ ضَمِنَهَا . وَمَعَ فَرَاغٍ مِنْ مُهِمِّ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ ،  
كَأَكْلٍ وَحَمَامٍ .

وَحُلُولِ دَيْنٍ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ تِجَارَةٍ مَعَ قُدْرَةٍ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ، بِأَنْ كَانَ  
عَلَى مِلْيَةٍ حَاضِرٍ بَادِلٍ ، أَوْ جَاحِدٍ عَلَيْهِ يَبَيِّنُهُ ، أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي ، أَوْ قَدَرَ

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ نَقْدٍ زَكَّاتُهُ.

هُوَ عَلَى خَلَاصِهِ ؛ فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَبْضِهِ .

أَمَّا إِذَا تَعَذَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ بِإِعْسَارٍ أَوْ مُطْلٍ أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ جُحُودٍ وَلَا بَيِّنَةٍ ؛ فَكَمْ مَغْضُوبٍ ، فَلَا يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَغْضُوبٍ وَضَالٍّ ، لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَّا بَعْدَ تَمَكُّنٍ بِعَوْدِهِ إِلَيْهِ .

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ نَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ ، أَوْ سَائِمَةً مُعَيَّنَةً ؛ زَكَّاتُهُ وَجُوبًا إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنَ الْإِصْدَاقِ ، وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ وَلَا وَطَّئَهَا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِنْ كَانَ التَّقْدُّ فِي الذِّمَّةِ إِمَّا كَانَ قَبْضُهُ بِكَوْنِهِ مُوسِرًا حَاضِرًا .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : الْأَظْهَرُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ شَرِكَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ قَدِيمٍ اخْتَارَهُ الرَّيْمِيُّ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ لَا بِالْعَيْنِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُسْتَحِقَّ لِلزَّكَاةِ شَرِيكَ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا ، كَمَا يَقْسِمُ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ قَهْرًا إِذَا امْتَنَعَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ مِنْ قِسْمَتِهِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا فِي الشَّرِكَةِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذِّينِ ، فَلَا يَجُوزُ لِرَبِّهِ أَنْ يَدْعِيَ مُلْكَ جَمِيعِهِ ، بَلْ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ حَوْلٍ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ؛ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ جَمِيعِهِ ، بَلْ مِمَّا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ ؛ فَطَرِيقُهَا أَنْ يُعْطِيَهَا ثُمَّ تَبْرئُهُ . وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالرَّهْنُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ فَقَطْ ، فَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا بِالنِّصَابِ أَوْ بِبَعْضِهِ

وَشُرْطَ لَهُ : ١ - نِيَّةٌ ، كَهَذَا زَكَاةٌ أَوْ صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ

بَعْدَ الْحَوْلِ صَحَّ لَا فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ ، نَعَمْ يَصِحُّ فِي قَدْرِهَا فِي مَالِ التَّجَارَةِ ، لَا الْهَبَةِ فِي قَدْرِهَا فِيهِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : تُقَدَّمُ الزَّكَاةُ وَنَحْوُهَا مِنْ تَرَكَّةٍ مَذْيُونٍ ضَاقَتْ عَنْ وِفَاءٍ مَا عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقِ فُلَاحِمِيٍّ وَحُقُوقِ اللَّهِ ، كَالْكَفَّارَةِ وَالْحَجِّ ، وَالنَّذْرِ وَالزَّكَاةِ ، كَمَا إِذَا اجْتَمَعَتَا عَلَى حَيٍّ لَمْ يُخَجَّرْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ فِيهَا حُقُوقُ اللَّهِ فَقَطُّ قُدِّمَتِ الزَّكَاةُ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ، بِأَنْ بَقِيَ النَّصَابُ ، وَإِلَّا بِأَنْ تَلَفَ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ اسْتَوَتْ مَعَ غَيْرِهَا ، فَيُوزَعُ عَلَيْهَا .

\* \* \*

وَشُرْطَ لَهُ ، أَيُّ : أَدَاءُ الزَّكَاةِ ، شَرْطَانِ :

١ - أَحَدُهُمَا : نِيَّةٌ بِقَلْبٍ ، لَا نُطْقٌ ، كَ: هَذَا زَكَاةٌ مَالِي ، وَلَوْ بِدُونِ فَرَضٍ ، إِذْ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرَضاً .

أَوْ : صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ ، أَوْ : هَذَا زَكَاةٌ مَالِي الْمَفْرُوضَةُ .

وَلَا يَكْفِي : هَذَا فَرَضٌ مَالِي ، لِصَدَقِهِ بِالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ أَلْمَالِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ فِي النِّيَّةِ .

وَلَوْ عَيَّنَ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ ؛ وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُ تَالِفاً ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ الْغَيْرَ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى : إِنْ كَانَ تَالِفاً فَعَنْ غَيْرِهِ ؛ فَبَانَ تَالِفاً ، وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : هَذِهِ زَكَاةٌ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ بَاقِياً ، أَوْ صَدَقَةٌ ، لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِقَصْدِ الْفَرَضِ .

لَا مُقَارَنَتَهَا لِلدَّفْعِ ، بَلْ تَكْفِي عِنْدَ عَزْلِ أَوْ إِعْطَاءٍ وَكِيلٍ أَوْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا ، وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ ،

وَإِذَا قَالَ : فَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَصَدَقَهُ ؛ فَإِنْ تَالِفًا ، وَقَعَ صَدَقَةٌ ؛ أَوْ بَاقِيًا ، وَقَعَ زَكَاةٌ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، وَشَكَ فِي إِخْرَاجِهَا ، فَأَخْرَجَ شَيْئًا ، وَنَوَى إِنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ فَهَذَا عَنْهُ ، وَإِلَّا فَتَطَوُّعٌ . فَإِنْ بَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ أَجْزَأُهُ عَنْهَا ، وَإِلَّا وَقَعَ لَهُ تَطَوُّعًا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَلَا يُجْزَى عَنْ الزَّكَاةِ قَطْعًا إِعْطَاءُ الْمَالِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ بِلَا نِيَّةٍ .

لَا مُقَارَنَتَهَا ، أَيُّ : الْنِّيَّةِ ، لِلدَّفْعِ ، فَلَا يُشْرَطُ ذَلِكَ ، بَلْ تَكْفِي النِّيَّةُ قَبْلَ الْإِدَاءِ إِنْ وَجَدَتْ عِنْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَالِ ، أَوْ إِعْطَاءٍ وَكِيلٍ أَوْ إِمَامٍ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُمَا أَنْ يَنْوِيَا أَيْضًا عِنْدَ التَّفْرِقَةِ .

أَوْ وَجَدَتْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا ، أَيُّ : بَعْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ أَوْ التَّوَكُّلِ .

وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ ، لِعُسْرِ اقْتِرَانِهَا بِإِدَاءِ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : تَصَدَّقْ بِهَذَا ؛ ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ بِذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ عَنِ الزَّكَاةِ .

وَلَوْ قَالَ لِآخَرَ : أَقْبِضْ دَيْنِي مِنْ فُلَانٍ ، وَهُوَ لَكَ زَكَاةٌ ؛ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَنْوِيَ هُوَ بَعْدَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ يَأْذُنْ لَهُ فِي أَخْذِهَا ؛ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّوَكُّلَ الْمَطْلُوقَ فِي إِخْرَاجِهَا يَسْتَلْزِمُ التَّوَكُّلَ فِي نِيَّتِهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْمُسْتَجِبُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْمَالِكِ أَوْ تَقْوِيضِهَا لِلْوَكِيلِ .

وَجَازَ لِكُلِّ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ ، وَتَوَكِيلُ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ فِي إِعْطَائِهَا لِمُعَيَّنٍ ، وَتَعَجِيلُهَا قَبْلَ حَوْلٍ

وَقَالَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ : يَتَعَيَّنُ نَيْتُهُ الْوَكِيلِ إِذَا وَقَعَ الْفَرَضُ بِمَالِهِ ، بِأَنْ قَالَ لَهُ مُوَكَّلُهُ : أَدِّ زَكَاتِي مِنْ مَالِكَ ؛ لِيَنْصَرِفَ فِعْلُهُ عَنْهُ ؛ وَقَوْلُهُ لَهُ ذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِلإِذْنِ لَهُ فِي النَّيَّةِ .

وَقَالَ الْقَفَّالُ : لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَفْرِضْنِي خَمْسَةً ، وَأَدِّهَا عَنْ زَكَاتِي ؛ فَفَعَلَ ، صَحَّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى رَأْيِهِ بِجَوَازِ اتِّحَادِ الْفَاضِ وَالْمُقْبِضِ .  
وَجَازَ لِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ أَلْمَالِ الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ ، كَمَا قَالَ الْجُرْجَانِيُّ وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ ، لِإِذْنِ الشَّرْعِ فِيهِ .  
وَتَكْفِي نَيْتُهُ الدَّفَاعِ مِنْهُمَا عَنْ نَيْتِ الْآخَرِ عَلَى الْأَوْجَهِ .

وَجَازَ تَوَكِيلُ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ فِي إِعْطَائِهَا لِمُعَيَّنٍ ، أَيْ : إِنْ عَيَّنَ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ ، لَا مُطْلَقًا ، وَلَا تَفْوِيضَ النَّيَّةِ إِلَيْهِمَا لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ .

وَجَازَ تَوَكِيلُ غَيْرِهِمَا فِي الْإِعْطَاءِ وَالنَّيَّةِ مَعًا .  
وَتَجِبُ نَيْتُهُ الْوَلِيِّ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ صَرَفَ الْوَلِيُّ الزَّكَاةَ بِلَا نَيْتٍ ضَمِنَهَا لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ دَفَعَهَا الْمُزَكِّيَ لِلْإِمَامِ بِلَا نَيْتٍ وَلَا إِذْنٍ مِنْهُ لَهُ فِيهَا لَمْ تُجْزِئْهُ نَيْتُهُ ، نَعَمْ تُجْزِئُ نَيْتُهُ الْإِمَامِ عِنْدَ أَخْذِهَا قَهْرًا مِنَ الْمُمْتَنِعِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ صَاحِبُ أَلْمَالِ .

وَجَازَ لِلْمَالِكِ دُونَ الْوَلِيِّ تَعَجِيلُهَا ، أَيْ : الزَّكَاةَ ، قَبْلَ تِمَامِ حَوْلٍ

لَا تَعْجِلْهَا لِعَامِنٍ ، وَحَرِّمَ تَأْخِيرُهَا ، وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ ؛  
٢ - وَإِغْطَاؤُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا .

لَا قَبْلَ تَمَامِ نِصَابٍ فِي غَيْرِ التَّجَارَةِ .

وَلَا تَعْجِلْهَا لِعَامِنٍ ، فِي الْأَصَحِّ .

وَلَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ .

أَمَّا فِي مَالِ التَّجَارَةِ فَيُجْزَى التَّعْجِيلُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ نِصَابًا ، وَيَنْوِي  
عِنْدَ التَّعْجِيلِ كَ : هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعْجَلَةُ .

وَحَرِّمَ تَأْخِيرُهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةَ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَالتَّمَكُّنِ .

وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْمُسْتَحِقِّ ، أَوْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ  
حَوْلٍ ، وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ .

٢ - وَثَانِيَهُمَا : إِعْطَاؤُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا ، أَيُّ : الزَّكَاةَ ، يَعْنِي : مَنْ  
وَجَدَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ  
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُفَةِ فُلُوفِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ  
اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [ ٩ سورة التوبة / الآية : ٦٠ ] ، وَالْفَقِيرُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَلَا  
كَسْبٌ لَا يَتَّقُ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَمُونِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرُ مَسْكَنَهُ ،  
وَرِثَابَهُ ، وَلَوْ لِلتَّجَمُّلِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ السَّنَةِ ، وَكُتِبَ يَحْتَاجُهَا ، وَعَبْدُهُ الَّذِي  
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْخِدْمَةِ ، وَمَالُهُ الْغَائِبُ بِمَرَحِلَتَيْنِ ، أَوْ الْحَاضِرُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَهُ ، وَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ ، وَالْكَسْبُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ أَنَّ حُلِيَّ الْمَرْأَةِ اللَّائِقَ بِهَا الْمُحْتَاجَةَ لِلتَّزْيِينِ بِهِ عَادَةً

لَا يَمْنَعُ فَقْرُهَا ، وَصَوْبُهُ شَيْخُنَا .

وَالْمِسْكِينُ : مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبَ يَقَعُ مَوْقِعاً مِنْ حَاجَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ ، كَمَنْ يَحْتَاجُ لِعَشْرَةِ وَعِنْدَهُ ثَمَانِيَةٌ وَلَا يَكْفِيهِ الْكِفَايَةُ السَّابِقَةُ ، وَإِنْ مَلَكَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، حَتَّى إِنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ زَكَاتَهُ وَيَذْفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَيُعْطَى كُلُّ مِنْهُمَا إِنْ تَعَوَّدَ تِجَارَةً رَأْسَ مَالٍ يَكْفِيهِ رِبْحُهُ غَالِباً ، أَوْ حِرْزَةً أَلْتَهَا ، وَمَنْ لَمْ يُحْسِنْ حِرْزَةً وَلَا تِجَارَةً يُعْطَى كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ .

وَصُدَّقَ مُدَّعِي فَقْرٍ وَمَسْكَنَةٍ وَعَجَزَ عَنْ كَسَبٍ ، وَلَوْ قَوِيّاً جَلْدًا بِلَا يَمِينٍ ، لَا مُدَّعِي تَلَفٍ مَالٍ عُرِفَ بِلَا بَيِّنَةٍ .

وَالْعَامِلُ كَسَاعٍ ، وَهُوَ مَنْ يَبْعُهُ الْإِمَامُ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ ؛ وَقَاسِمٌ وَحَاشِرٌ لَا قَاضٍ .

وَالْمَوْلَفَةُ : مَنْ أَسْلَمَ وَرَبَّتُهُ ضَعِيفَةٌ ، أَوْ لَهُ شَرَفٌ يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامٌ غَيْرُهُ .

وَالرَّقَابُ : الْمُكَاتَّبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً ، فَيُعْطَى الْمُكَاتَّبُ أَوْ سَيِّدُهُ بِإِذْنِهِ دَيْنُهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ ، وَإِنْ كَانَ كَسُوباً ، لَا مِنْ زَكَاةِ سَيِّدِهِ ، لِبَقَائِهِ عَلَى مُلْكِهِ .

وَالْغَارِمُ : مَنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ لِغَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، فَيُعْطَى لَهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ وِفَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ كَسُوباً ، إِذَا الْكَسْبُ لَا يَذْفَعُ حَاجَتَهُ لَوَفَائِهِ إِنْ حَلَّ الدَّيْنُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ أُعْطِيَ الْكُلَّ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ قَضَى دَيْنَهُ مِمَّا مَعَهُ تَمَسَّكَنَ تُرِكَ لَهُ مِمَّا مَعَهُ مَا يَكْفِيهِ ، أَيْ : الْعُمَرُ

الْغَالِبَ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَأَعْطِيَ مَا يَقْضِي بِهِ بَاقِي دَيْنِهِ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، فَيُعْطَى مَا أَسْتَدَانَهُ لِذَلِكَ وَلَوْ غَنِيًّا ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَدِنْ ، بَلْ أَعْطَى ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَاهُ .

وَيُعْطَى الْمُسْتَدِينَ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ ، كَقِرَى ضَيْفٍ وَفَكَ أَسِيرٍ ، وَعِمَارَةٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ ؛ وَإِنْ غَنِيَ .

أَوْ لِلضَّامِنِ ، فَإِنْ كَانَ الضَّامِنُ وَالْأَصِيلُ مُعْسَرَيْنِ أُعْطِيَ الضَّامِنُ وَفَاءً ؛ أَوْ الْأَصِيلُ مُوسِرًا دُونَ الضَّامِنِ أُعْطِيَ إِنْ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ ، أَوْ عَكْسَهُ أُعْطِيَ الْأَصِيلُ لَا الضَّامِنُ .

وَإِذَا وَقَى مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْأَصِيلِ وَإِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ .

وَلَا يُصْرَفُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْءٌ لِكَفْنِ مَيِّتٍ أَوْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ .

وَيُصَدَّقُ مُدَّعِي كِتَابَتِهِ أَوْ عُزْمٍ بِإِخْبَارِ عَدْلٍ وَتَصَدِيقِ سَيِّدٍ أَوْ رَبِّ دَيْنٍ أَوْ اشتهار حال بين الناس .

\* \* \*

فَرَعٌ : مَنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِمَدِينِهِ بِشَرْطٍ أَنْ يَرُدَّهَا لَهُ عَنْ دَيْنِهِ لَمْ يُجْزَ ، وَلَا يَصِحُّ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهَا ، فَإِنْ نَوَى ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ جَازٍ وَصَحَّ ، وَكَذَا إِنْ وَعَدَهُ الْمَدِينُ بِلَا شَرْطٍ ، فَلَا يُلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ .

وَلَوْ قَالَ لِغَرِيمِهِ : جَعَلْتُ مَا عَلَيْكَ زَكَاةً ؛ لَمْ يُجْزِءَ عَلَى الْأَوْجَهِ إِلَّا إِنْ قَبَضَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ .

وَلَوْ قَالَ : أَكْتَلُ مِنْ طَعَامِي عِنْدَكَ كَذَا ؛ وَتَوَكَّى بِهِ الزَّكَاةَ ، فَفَعَلَ ،



فَهَلْ يُجْزَى؟ وَجِهَانِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا تَرْجِيحُ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ .

\* \* \*

وَسَبِيلُ اللَّهِ ، وَهُوَ : الْقَائِمُ بِالْجِهَادِ مُطَوَّعًا ، وَلَوْ غَنِيًّا .  
وَيُعْطَى الْمُجَاهِدُ الثَّقَّةَ وَالْكِسْوَةَ لَهُ وَلِعِيَالِهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَثَمَنَ آلَةٍ  
الْحَرْبِ .

وَابْنُ السَّبِيلِ ، وَهُوَ : مُسَافِرٌ مُجْتَازٌ بِلَدِّ الزَّكَاةِ ، أَوْ مُنْشَى سَفَرٍ  
مُبَاحٍ مِنْهَا ، وَلَوْ لِنَزْهَةٍ ، أَوْ كَانَ كَسُوبًا ؛ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ لِمَعْصِيَةٍ ، إِلَّا  
إِنْ تَابَ .

وَالْمُسَافِرُ لِغَيْرِ مَقْصِدٍ صَحِيحٍ كَالْهَائِمِ .  
وَيُعْطَى كِفَايَتُهُ وَكِفَايَةُ مَنْ مَعَهُ مِنْ مَمُونِهِ ، أَيِ : جَمِيعِهَا ، نَفَقَةً  
وَكِسْوَةً ذَهَابًا وَإِيَابًا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِطَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ مَالٌ .

وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى السَّفَرِ ، وَكَذَا فِي دَعْوَى الْغَزْوِ بِلَا يَمِينٍ ، وَيُسْتَرَدُّ  
مِنْهُ مَا أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ .

وَلَا يُعْطَى أَحَدٌ بِوَصْفَيْنِ ، نَعَمْ إِنْ أَخَذَ فَقِيرٌ بِالْغَزْمِ فَأَعْطَاهُ غَرِيمَهُ ،  
أَعْطِيَ بِالْفَقْرِ ، لِأَنَّهُ الْآنَ مُحْتَاجٌ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ [ مِنْ حُكْمِ اسْتِنْعَابِ الْأَصْنَافِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ ، وَمَا يَتَّبِعُ  
ذَلِكَ ] : لَوْ فَرَّقَ الْمَالِكُ الزَّكَاةَ سَقَطَ سَهْمُ الْعَامِلِ ، ثُمَّ إِنْ انْحَصَرَ  
الْمُسْتَحِقُّونَ وَوَفَّى بِهِمُ الْمَالُ لَزِمَ تَعْمِيمُهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يُنْدَبْ ،  
لَكِنْ يَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا بِالْبَلَدِ وَقَتَ

.....

الْوُجُوبِ ، وَمِنْ الْمُتَوَطِّئِينَ أُولَى . وَلَوْ أُعْطِيَ اثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ ،  
وَالثَّالِثُ مَوْجُودٌ ، لَزِمَهُ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ غُرْمًا لَهُ مِنْ مَالِهِ ؛ وَلَوْ فُقِدَ بَعْضُ  
الثَّلَاثَةِ رَكَ حَصَّتْهُ عَلَى بَاقِي صِنْفِهِ إِنْ أَحْتَاجَهُ ، وَإِلَّا فَعَلَى بَاقِي الْأَصْنَافِ .  
وَيَلْزَمُ التَّشْوِيهُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ بَعْضُهُمْ أَشَدَّ ،  
لَا التَّشْوِيهُ بَيْنَ أَحَادِ الصِّنْفِ ، بَلْ تُنْدَبُ ؛ وَأَخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَثِمَّتِنَا جَوَازَ  
صَرْفِ الْفِطْرَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاكِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ  
صِنْفٍ أَوْ بَعْضُ الْأَصْنَافِ وَقْتُ الْوُجُوبِ مَحْضُورًا فِي ثَلَاثَةٍ ، فَأَقْلَ ،  
أَسْتَحَقُّوْهَا فِي الْأُولَى وَمَا يَحْضُرُ الْمَحْضُورِينَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ وَقْتِ  
الْوُجُوبِ ، فَلَا يَضُرُّ خُذُوهُ غِنَى أَوْ مَوْتُ أَحَدِهِمْ ، بَلْ حَقُّهُ بَاقٍ بِحَالِهِ ،  
فَيُذْفَعُ نَصِيبُ الْمَيِّتِ لِوَارِثِهِ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُزَكِّي ، وَلَا يُشَارِكُهُمْ قَادِمٌ  
عَلَيْهِمْ وَلَا غَائِبٌ عَنْهُمْ وَقْتُ الْوُجُوبِ ، فَإِنْ زَادُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ لَمْ يَمْلِكُوا  
إِلَّا بِالْقِسْمَةِ .

وَلَا يَجُوزُ لِمَالِكٍ نَقْلُ الزَّكَاةِ عَنْ بَلَدِ الْمَالِ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ ،  
وَلَا تُجْزَى ؛ وَلَا دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي غَيْرِ مَالِ التَّجَارَةِ ، وَلَا دَفْعُ عَيْنِهِ فِيهِ .

وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَوَازُ صَرْفِ  
الزَّكَاةِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مَعَ  
الْكِرَاهَةِ ، وَدَفْعُ قِيَمَتِهَا وَعَيْنِ مَالِ التَّجَارَةِ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا لِكَافِرٍ أَوْ مَنْ بِهِ رِقٌّ أَوْ هَاشِمِيٍّ أَوْ مُطَّلِبِيٍّ أَوْ غَنِيٍّ  
أَوْ مَكْنَفِيٍّ بِنَفَقَةٍ قَرِيبٍ لَمْ يُجْزَىءَ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا ، أَيِ : الزَّكَاةَ ، وَلَوْ الْفِطْرَةَ ، لِكَافِرٍ أَوْ مَنْ بِهِ رِقٌّ ، وَلَوْ  
مُبْعَضًا غَيْرَ مُكَاتَبٍ . أَوْ هَاشِمِيٍّ أَوْ مُطَّلِبِيٍّ أَوْ مَوْلَى لِهَمَا ، لَمْ يَقَعْ عَنِ  
الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِخْدِ : الْإِسْلَامُ ، وَتَمَامُ الْحُرِّيَّةِ ، وَعَدَمُ كَوْنِهِ  
هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا ، وَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خُمْسُ الْخُمْسِ ، لِنَحْبَرِ أَنَّ هَذِهِ  
الْصَّدَقَاتِ ، أَيِ : الزَّكَوَاتِ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ  
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَكَالزَّكَاةِ كُلِّ وَاجِبٍ ، كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ، بِخِلَافِ  
التَّطَوُّعِ وَالْهَدْيَةِ .

أَوْ غَنِيٍّ ، وَهُوَ : مَنْ لَهُ كِفَايَةُ الْعُمُرِ الْغَالِبِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَقِيلَ : مَنْ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ أَوْ الْكَسْبُ الْحَلَالُ اللَّائِقُ .

أَوْ مَكْنَفِيٍّ بِنَفَقَةٍ قَرِيبٍ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ أَوْ زَوْجٍ ، بِخِلَافِ الْمَكْنَفِيِّ  
بِنَفَقَةٍ مُتَبَرِّعٍ .

لَمْ يُجْزَىءَ ذَلِكَ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَلَا تَتَأَدَّى بِذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّافِعُ  
الْمَالِكُ ، وَإِنْ طُرِّقَ اسْتِحْقَاقُهُمْ ؛ ثُمَّ إِنْ كَانَ الدَّافِعُ بَطْنٌ أَلَا اسْتِحْقَاقَ الْإِمَامِ  
بِرِيءِ الْمَالِكِ وَلَا يَضْمَنُ الْإِمَامُ ، بَلْ يَسْتَرِدُّ الْمَدْفُوعَ ، وَمَا اسْتَرَدَّهُ صَرْفَهُ  
لِلْمُسْتَحِقِّينَ .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكْتَفِ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ ، فَيُعْطِيهِ الْمُنْفِقُ

وَعَيْرُهُ حَتَّى بِالْفَقْرِ ، وَيَجُوزُ لِلْمَكْفِيِّ بِهَا الْأَخْذُ بِغَيْرِ الْمَسْكَنَةِ وَالْفَقْرِ إِنْ  
وُجِدَ فِيهِ حَتَّى مِمَّنْ تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ ، وَيُنْدَبُ لِلزَّوْجَةِ إِعْطَاءُ زَوْجِهَا مِنْ  
زَكَاتِهَا ، حَتَّى بِالْفَقْرِ وَالْمَسْكَنَةِ إِنْ أَنْفَقَهَا عَلَيْهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَرِيبَهُ الْمُؤَسَّرَ لَوْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ  
وَعَجَزَ عَنْهُ بِالْحَاكِمِ ، أُعْطِيَ حِينَئِذٍ لِتَحْقِيقِ فَقْرِهِ أَوْ مَسْكَنَتِهِ آلَانِ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : أَفْتَى النَّوَوِيُّ فِي بَالِغِ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ كَسَالًا ، أَنَّهُ لَا يَقْبِضُهَا لَهُ  
إِلَّا وَلِيُّهُ ، أَيْ : كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، فَلَا تُعْطَى لَهُ وَإِنْ غَابَ وَلِيُّهُ ، خِلَافًا  
لِمَنْ زَعَمَهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَرَأَ تَرْكُهُ لَهَا ، أَوْ تَبْذِيرُهُ وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ ،  
فَإِنَّهُ يَقْبِضُهَا ، وَيَجُوزُ دَفْعُهَا لِفَاسِقٍ إِلَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى  
مَعْصِيَةٍ ، فَيَحْزُمُ ، وَإِنْ أَجْزَأَ .

\* \* \*

تَبَيَّنَتْ فِي قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ : مَا أَخَذْنَاهُ مِنْ أَهْلِ حَرْبٍ قَهْرًا فَهُوَ غَنِيمَةٌ ،  
وَالْأَوَّلُ فَهُوَ فِيَّ .

وَمِنْ الْأَوَّلِ مَا أَخَذْنَاهُ مِنْ دَارِهِمْ أَخْتِلَاسًا أَوْ سَرِقَةً عَلَى الْأَصَحِّ ،  
خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ وَإِمَامِهِ ، حَيْثُ قَالَ : إِنَّهُ مُخْتَصَرٌّ بِالْأَخْذِ بِلَا تَحْمِيسٍ .  
وَأَدَّعَى ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ .

وَمِنْ الثَّانِي : جَزِيَّةٌ ، وَعُشْرُ تِجَارَةٍ ، وَتَرْكَةُ مُرْتَدٍّ .

وَيَبْدَأُ فِي الْغَنِيمَةِ بِالسَّلَبِ لِلْقَاتِلِ الْمُسْلِمِ بِلَا تَخْمِيسٍ ، وَهُوَ مَلْبُوسُ  
الْقَتِيلِ وَسِلَاحُهُ وَمَرْكُوبُهُ ، وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَطَوْقٌ ، وَبِالْمُؤْنِ  
كَأَجْرَةِ حِمَالٍ ؛ ثُمَّ يُخَمَّسُ بَاقِيهَا ، فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا ، وَلَوْ عَقَارًا ، لِمَنْ  
حَضَرَ الْقَوْعَةَ ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ، فَمَا أَحَدٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ .

لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، وَلَوْ قَبْلَ جَمْعِ الْمَالِ .  
وَلَا لِمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ قَبْلَ الْحِيَازَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ .  
وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْفَيْءِ لِلْمُرْصِدِينَ لِلْجِهَادِ .

وُخْمُسُهُمَا يُخَمَّسُ سَهْمٌ لِلْمَصَالِحِ ، كَسَدِّ ثَغْرِ ، وَعِمَارَةِ حِصْنٍ  
وَمَسْجِدٍ ، وَأَرْزَاقِ الْقَضَاةِ وَالْمُسْتَغْلِينَ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَأَلَاتِهَا ، وَلَوْ  
مُبْتَدِئِينَ ، وَحِفْظِ الْقُرْآنِ وَالْأَيْمَةِ وَالْمُؤَدِّينَ ؛ وَيُعْطَى هَؤُلَاءِ مَعَ الْغِنَى  
مَا رَأَاهُ الْإِمَامُ .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ مِمَّا ذَكَرَ ، وَأَهْمُّهَا الْأَوَّلُ ، وَلَوْ مُنِعَ هَؤُلَاءِ  
حُقُوقُهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَأُعْطِيَ أَحَدُهُمْ مِنْهُ شَيْئًا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مَا لَمْ يَزِدْ  
عَلَى كِفَايَتِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَسَهْمٌ لِلنَّهَاشِمِيِّ وَالْمُطَلَبِيِّ لِلذَّكْرِ مِنْهُمَا مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ ، وَلَوْ  
أَغْنِيَاءَ ، وَسَهْمٌ لِلْفُقَرَاءِ الْيَتَامَى ، وَسَهْمٌ لِلْمَسْكِينِ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ  
الْفَقِيرِ ، وَيَجِبُ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ بِالْعَطَاءِ ، حَاضِرِهِمْ وَغَائِبِهِمْ عَنِ  
الْمَحَلِّ .

## وَيُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ

نَعَمْ ، يَجُوزُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ أَحَادِ الصَّنْفِ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى ، لَا بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، وَلَوْ قَلَّ الْحَاصِلُ بِحَيْثُ لَوْ عَمَّ لَمْ يَسُدَّ مَسَدًا خُصَّ بِهِ الْأَخَوُجُ ، وَلَا يَعْمُ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَوْ فَقَدَ بَعْضُهُمْ وَزَعَ سَهْمُهُ عَلَى الْبَاقِينَ . وَيَجُوزُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ صَرْفُ جَمِيعِ خُمْسِ الْفَيءِ إِلَى الْمَصَالِحِ . وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الْإِمَامِ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ ، وَعَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُ .

\* \* \*

فَرَعُ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ] : لَوْ حَصَلَ لِأَحَدٍ مِنَ الْغَانِمِينَ شَيْءٌ مِمَّا غَنِمُوا قَبْلَ التَّخْمِيسِ وَالْقِسْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ الْخُمْسِ ، وَالشَّرِيكَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ .

\* \* \*

وَيُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ لآيَةٍ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [ ٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٤٥ ] ، وَلِلْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ ، وَقَدْ تَجَبُّ ، كَأَن يَجِدَ مُضْطَرًّا وَمَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ فَاضِلًا عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ بَرْدِيءٌ ، وَلَيْسَ مِنْهُ التَّصَدُّقُ بِالْفُلُوسِ وَالْثَوْبِ الْخَلَقِ وَنَحْوِهِمَا ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتَفَ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالْقَلِيلِ .

كُلَّ يَوْمٍ بِمَا تَيْسَّرَ، سِرًّا، وَبِرَمَضَانَ، وَلِقَرِيبٍ

وَالْتَصَدَّقُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، حَيْثُ كَثُرَ الْاِخْتِيَا جُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالطَّعَامُ .

وَلَوْ تَعَارَضَ الصَّدَقَةُ حَالًا وَالْوَقْتُ ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَقْتُ حَاجَةٍ  
وَشِدَّةٍ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَإِلَّا فَالثَّانِي لِكَثْرَةِ جَدْوَاهُ ؛ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ  
وَتَبِعَهُ الرَّزْكَانِيُّ .

وَأُطْلِقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَطَعَ حَظَّهُ مِنَ الْمُتَصَدَّقِ بِهِ  
حَالًا .

وَيَنْبَغِي لِلرَّاغِبِ فِي الْخَيْرِ أَنْ لَا يُخْلِيَ كُلَّ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ مِنَ الصَّدَقَةِ  
بِمَا تَيْسَّرَ ، وَإِنْ قَلَّ .

وَإِعْطَاؤُهَا سِرًّا أَفْضَلُ مِنْهُ جَهْرًا .

أَمَّا الزَّكَاةُ فَيُظَاهَرُهَا أَفْضَلُ إِجْمَاعًا .

وَإِعْطَاؤُهَا بِرَمَضَانَ ، أَيُ : فِيهِ ، لَا سِيَّما فِي عَشْرِهِ الْآخِرِ أَفْضَلُ ؛  
وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا فِي سَائِرِ الْأَزْمَنِ وَالْأَمَكِنَةِ الْفَاضِلَةِ ، كَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ،  
وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْجُمُعَةِ ؛ وَكَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ .

وَإِعْطَاؤُهَا لِقَرِيبٍ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَوْلَى<sup>(١)</sup> ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ مِنَ  
الْمَحَارِمِ ، ثُمَّ الزَّوْجِ ، أَوْ الزَّوْجَةِ ، ثُمَّ غَيْرِ الْمَحْرَمِ ؛ وَالرَّحِمُ مِنْ جِهَةِ  
الْأَبِ وَمِنْ جِهَةِ الْأُمِّ سَوَاءٌ ؛ ثُمَّ مَحْرَمِ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ الْمُصَاهَرَةِ أَفْضَلُ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله أنه وجد في بعض نسخ الخط الصحيحة : « تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ

أَوْ لَا » ثم أضاف : وهو المتعين . انتهى .

وَجَارٍ أَفْضَلُ لَا بِمَا يَحْتَاجُهُ .

وَصَرَفُهَا بَعْدَ الْقَرِيبِ إِلَى جَارٍ أَفْضَلُ مِنْهُ لِغَيْرِهِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْقَرِيبَ  
الْبَعِيدَ الدَّارِ فِي الْبَلَدِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَارِ الْأَجْنَبِيِّ .

لَا يُسْنُ التَّصَدَّقُ بِمَا يَحْتَاجُهُ ، بَلْ يَحْرُمُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةٍ وَمُؤْنَةٍ  
مَنْ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ ، أَوْ لَوْفَاءِ دِينِهِ ، وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ لَمْ  
يُطْلَبْ مِنْهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ظَاهِرَةً ، لِأَنَّ  
الْوَاجِبَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِسُنَّةٍ ، وَحَيْثُ حُرِّمَتِ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ لَمْ يَمْلِكْهُ  
الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ أَبُو زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛  
لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » أَنَّهُ يَمْلِكُهُ .  
وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ مُحِيطٌ لِلْأَجْرِ ، كَالْأَذَى .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يُكْرَهُ الْأَخْذُ مِنْ يَدِهِ حَلَالًا وَحَرَامًا  
كَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ ، وَتَخْتَلِفُ الْكِرَاهَةُ بِقِلَّةِ الشُّبْهَةِ وَكَثْرَتِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ إِلَّا  
إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَرَامِ ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ : يَحْرُمُ الْأَخْذُ مِنْ أَكْثَرِ مَا لِه  
حَرَامٌ ، وَكَذَا مُعَامَلَتُهُ ؛ شَادٌّ .

\* \* \*



## بَابُ الصَّوْمِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ

## بَابُ الصَّوْمِ

هُوَ لَعَنَ : الْأَمْسَاكُ ؛ وَشَرَعَا : إِمْسَاكُ عَنْ مُفْطِرٍ بِشُرْطِهِ الْآتِيَةِ .  
وَفَرَضَ فِي شَعْبَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِنَا ،  
وَمِنْ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ .

يَجِبُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ إِجْمَاعاً بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْماً أَوْ رُؤْيَ  
عَدَلٍ وَاحِدٍ وَلَوْ مَسْتُوراً هَلَالَهُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِذَا شَهِدَ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي ، وَلَوْ  
مَعَ إِطْبَاقِ غَيْمٍ ، بِلَفْظٍ : أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ ، أَوْ أَنَّهُ هَلَ .  
وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ : أَشْهَدُ أَنَّ غَدَاً مِنْ رَمَضَانَ ؛ وَلَا يُقْبَلُ عَلَى شَهَادَتِهِ  
إِلَّا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ .

وَيُثْبِتُ رُؤْيَ هَلَالِ رَمَضَانَ عِنْدَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ عَدَلٍ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا  
مَرَّ ، وَمَعَ قَوْلِهِ : ثَبَّتَ عِنْدِي ، يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ الْمَرْئِي  
فِيهِ .

وَكَالثُّبُوتِ عِنْدَ الْقَاضِي الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ بِرُؤْيَيْهِ ، وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ ،  
لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ ؛ وَظَنُّ دُخُولِهِ بِالْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا تَتَخَلَّفُ  
عَادَةً ، كَرُؤْيَةِ الْقَنَادِيلِ الْمُعَلَّقَةِ بِالْمَنَائِرِ .

وَيَلْزَمُ الْفَاسِقَ وَالْعَبْدَ وَالْأَنْثَى الْعَمَلُ بِرُؤْيَى نَفْسِهِ ، وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ  
صِدْقَ نَحْوِ فَاسِقٍ وَمُزَاهِقٍ فِي إِخْبَارِهِ بِرُؤْيَى نَفْسِهِ ، أَوْ ثُبُوتِهَا فِي بَلَدٍ مُتَّحِدٍ

مَطْلَعُهُ ، سَوَاءُ أَوَّلِ رَمَضَانَ وَآخِرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ لَهُ ، بَلْ عَلَيْهِ ، اعْتِمَادُ الْأَعْلَامَاتِ بِدُخُولِ سُؤَالٍ إِذَا حَصَلَ لَهُ اُعْتِقَادٌ جَازِمٌ بِصِدْقِهَا ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخَانَا أَبْنَا زِيَادٍ وَحَجَرٍ كَجَمْعِ مُحَقِّقِينَ .

وَإِذَا صَامُوا وَلَوْ بِرُؤْيَا عَدَلٍ ، أَفْطَرُوا بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْمٌ لِكَمَالِ الْعِدَّةِ بِحُجَّةٍ شَرِيعَةٍ .

وَلَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مَنْ يَتَّقُ ، ثُمَّ لَمْ يَرَ الْهَلَالَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ مَعَ الصَّخْوِ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْفِطْرُ ، وَلَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ شُرُوعِهِمْ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَجْزُ لَهُمُ الْفِطْرُ ، وَإِذَا ثَبَتَ رُؤْيَاهُ بِلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ ، وَيَتَبَيَّنُ الْبُعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِهَا أَنْ يَتَبَاعَدَ الْمَحَلَّانِ بِحَيْثُ لَوْ رُؤِيَ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يَرِ فِي الْآخَرِ غَالِبًا . قَالَ فِي « الْأَنْوَارِ » .

وَقَالَ التَّاجُ التَّبْرِيزِيُّ ، وَأَقْرَبُهُ غَيْرُهُ : لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافُهَا فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ فَرَسَخًا .

وَتَبَّهَ الشُّبْكِيُّ ، وَتَبَعَهُ غَيْرُهُ ، عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الرُّؤْيَا فِي الْبَلَدِ الشَّرْقِيِّ رُؤْيَاهُ فِي الْبَلَدِ الْغَرْبِيِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ؛ إِذِ اللَّيْلُ يَدْخُلُ فِي الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ قَبْلُ .

وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ مَتَى رُؤِيَ فِي شَرْقِيٍّ لَزِمَ كُلُّ غَرْبِيٍّ بِالسُّبْبَةِ إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِتِلْكَ الرُّؤْيَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ .

عَلَى مُكَلَّفٍ مُطِيطٍ لَهُ، وَفَرَضُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَشَرِطُ لِفَرَضِهِ تَبَيُّتٌ

وَأِنَّمَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بِالْبَالِغِ عَاقِلِ مُطِيطٍ لَهُ، أَيْ : لِلصَّوْمِ حِسًّا وَشَرْعًا ، فَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا يُطِيقُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ ، وَيَلْزَمُ مُدُّ لِكُلِّ يَوْمٍ ؛ وَلَا عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ لَأَنَّهُمَا لَا تُطِيقَانِ شَرْعًا .

وَفَرَضُهُ، أَيْ : الصَّوْمُ : نِيَّةٌ بِالْقَلْبِ ، وَلَا يُشَرِّطُ التَّلَقُّظُ بِهَا بَلْ يُنْدَبُ . وَلَا يُجْزَى عَنْهَا التَّسَخُّرُ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ التَّقْوَى عَلَى الصَّوْمِ ، وَلَا الْامْتِنَاعُ مِنْ تَنَاوُلِ مُفْطِرٍ خَوْفَ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالِهِ الصَّوْمُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهَا فِي النَّيَّةِ .

لِكُلِّ يَوْمٍ، فَلَوْ نَوَى أَوَّلَ لَيْلَةِ رَمَضَانَ صَوْمَ جَمِيعِهِ لَمْ يَكْفِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .

قَالَ شَيْخُنَا : لَكِنْ يَنْبَغِي ذَلِكَ لِیَحْصُلَ لَهُ صَوْمُ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ النَّيَّةَ فِيهِ عِنْدَ مَا لَيْكَ .

كَمَا تَسُّ لَهُ أَوَّلَ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ فِيهِ لِیَحْصُلَ لَهُ صَوْمُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَوَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ قَلَّدَ ، وَإِلَّا كَانَ مُتَلَبِّسًا بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ فِي اعْتِقَادِهِ .

وَشَرِطُ لِفَرَضِهِ ، أَيْ : الصَّوْمِ ، وَلَوْ نَذَرَا أَوْ كَفَّارَةً أَوْ صَوْمَ اسْتِسْقَاءٍ أَمْرٍ بِهِ الْإِمَامُ .

تَبَيُّتٌ ، أَيْ : إِيقَاعُ النَّيَّةِ لَيْلًا ، أَيْ : فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَوْ فِي صَوْمِ الْمُمَيَّزِ .

وَتَعْيِينُ،

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نَيْتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ تَصِحَّ ،  
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِهَا لَيْلًا ، إِذْ الْأَصْلُ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ  
زَمَنِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثَمَّ شَكَّ : هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَا ؟ لَأَنَّ الْأَصْلَ  
عَدَمُ طُلُوعِهِ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا . اُنْتَهَى .

وَلَا يُبْطِلُهَا نَحْوُ أَكْلٍ وَجِمَاعٍ بَعْدَهَا وَقَبْلَ الْفَجْرِ ، نَعَمْ لَوْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ  
اِحْتِاجَ لِتَجْدِيدِهَا قَطْعًا .

وَتَعْيِينُ لِمَنْوِيٍّ فِي الْفَرَضِ ، كَرَمَضَانَ ، أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ، بِأَنْ يَنْوِيَ  
كُلَّ لَيْلَةٍ أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا عَنْ رَمَضَانَ أَوْ النَّذْرِ أَوْ الْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ  
سَبَبَهَا .

فَلَوْ نَوَى الصَّوْمَ عَنْ فَرَضِهِ أَوْ فَرَضٍ وَقْتِهِ لَمْ يَكْفِ ، نَعَمْ مَنْ عَلَيْهِ  
قَضَاءُ رَمَضَانَيْنِ أَوْ نَذْرٌ أَوْ كَفَّارَةٌ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، لَمْ يُشْتَرَطِ التَّعْيِينُ  
لِاتِّحَادِ الْجَنَسِ ، وَاحْتِرَازَ بِاشْتِرَاطِ التَّبَيُّتِ فِي الْفَرَضِ عَنِ النَّقْلِ ، فَتَصَحُّ  
فِيهِ ، وَلَوْ مُؤَقَّتًا ، أَلَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ مُسْلِم ، رَقْم : ١١٥٤ ؛ أَبُو  
دَاوُد ، رَقْم : ٢٤٥٥ ؛ التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ٧٣٣ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْم : ٢٣٢٢ - ٢٣٣٠ ] ،  
وَبِالْتَّعْيِينِ فِيهِ النَّقْلُ أَيْضًا فَتَصَحُّ ، وَلَوْ مُؤَقَّتًا ، بِنَيْتِهِ مُطْلَقَةٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ غَيْرُ  
وَاحِدٍ .

نَعَمْ ، بَحَثَ فِي « الْمَجْمُوعِ » اشْتِرَاطُ التَّعْيِينِ فِي الْكُرَاتِبِ ، كَعَرَفَةِ  
وَمَا مَعَهَا ، فَلَا يَخْصُلُ غَيْرُهَا مَعَهَا ، وَإِنْ نَوَى ، بَلْ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ كَمَا  
قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ نَيْتَهُمَا مُبْطَلَةٌ ، كَمَا لَوْ نَوَى الظُّهْرَ وَسُنَّتَهُ ، أَوْ سُنَّةَ الظُّهْرِ

وَأَكْمَلُهَا : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ  
تَعَالَى ؛ وَيُفْطِرُ عَامِدٌ عَالِمٌ

وَسُنَّةُ الْعَصْرِ .

فَأَقْلُ النَّيَّةِ الْمُجْزِئَةِ : نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ ، وَلَوْ بِدُونِ الْفَرَضِ عَلَى  
الْمُعْتَمِدِ ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » تَبَعًا لِلْكَثَرَيْنِ ، لِأَنَّ صَوْمَ  
رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَقَعُ إِلَّا فَرَضًا ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ « الْرَوَضَةِ »  
وَالْمِنْهَاجِ « وَجُوبُهُ ، أَوْ بَلَا « غَدٍ » ، كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ .

لِأَنَّ لَفْظَ « الْغَدِ » اُسْتَهْرَ فِي كَلَامِهِمْ فِي تَفْسِيرِ التَّعْيِينِ ، وَهُوَ فِي  
الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مِنْ حَدِّ التَّعْيِينِ ، فَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ بِخُصُوصِهِ ، بَلْ  
يَكْفِي دُخُولُهُ فِي صَوْمِ الشَّهْرِ الْمُنَوِّيِّ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ حِينَئِذٍ ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ  
كَلَامِ شَيْخِنَا كَالْمُرْجَدِ ، وَجُوبُهُ .

وَأَكْمَلُهَا ، أَيُّ : النَّيَّةُ : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ ،  
بِالْجَرِّ لِإِضَافَتِهِ لِمَا بَعْدَهُ ، هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لِصِحَّةِ النَّيَّةِ حِينَئِذٍ اتِّفَاقًا .  
وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْأَدَاءِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ قَبْلَهُ ،  
لَرَمَهُ التَّعَرُّضُ لِلْأَدَاءِ أَوْ تَعْيِينِ<sup>(١)</sup> السَّنَةِ .

وَيُفْطِرُ عَامِدٌ لَا نَاسَ لِلصَّوْمِ ، وَإِنْ كَثُرَ مِنْهُ ، نَحْوُ جَمَاعٍ وَأَكْلٍ .  
عَالِمٌ لَا جَاهِلٌ ، بِأَنَّ مَا تَعَاطَاهُ مُفْطَرٌ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ نَشِئِهِ بِإِدَائِهِ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض نسخ الخط : « وتعين » بالواو ، وهو  
الموافق لما في « التحفة » ؛ لكن عليه تكون الواو بمعنى أو ، كما هو ظاهر ، لأنَّ أحدهما  
كافٍ في حصول التمييز . أَنتَهَى .

مُخْتَارٌ بِجَمَاعٍ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ لَا بِضَمِّ بِحَائِلٍ ، وَأَسْتِقَاءَةٌ لَا بِقَلْعِ  
نُحَامَةٍ ،

بَعِيدَةٌ عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ .

مُخْتَارٌ لَا مُكْرَهٌ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ قَصْدٌ ، وَلَا فِكْرٌ وَلَا تَلَدُّدٌ بِجَمَاعٍ ، وَإِنْ  
لَمْ يُنْزَلْ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ وَلَوْ بِيَدِهِ ، أَوْ بِيَدِ حَلِيلَتِهِ ، أَوْ بِلَمْسٍ لِمَا يَنْقُضُ لَمْسُهُ  
بَيْنَهُمَا ، فَأَنْزَلَ بِلَا حَائِلٍ .

لَا بِقُبْلَةٍ وَضَمٌّ لِمَرْأَةٍ بِحَائِلٍ ، أَيْ : مَعَهُ ، وَإِنْ تَكَرَّرَتَا بِشَهْوَةٍ ، أَوْ  
كَانَ الْحَائِلُ رَقِيقًا فَلَوْ ضَمَّ امْرَأَةً أَوْ قَبَّلَهَا بِلَا مُلَامَسَةٍ بَدَنٍ ، بَلْ بِحَائِلٍ  
بَيْنَهُمَا ، فَأَنْزَلَ لَمْ يُفْطِرْ لِانْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ ، كَالِاخْتِلَامِ وَالْإِنْزَالِ يَنْظُرُ  
وَفِكْرٍ ، وَلَوْ لَمَسَ مُحَرَّمًا ، أَوْ شَعَرَ امْرَأَةً ، فَأَنْزَلَ ، لَمْ يُفْطِرْ لِعَدَمِ التَّقْضِ  
بِهِ .

وَلَا يُفْطِرُ بِخُرُوجِ مَذْيٍّ خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ .

وَأَسْتِقَاءَةٌ ، أَيْ : أَسْتِدْعَاءُ قِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يُعَدِّ مِنْهُ شَيْءٌ لَجَوْفِهِ ، بِأَنْ  
تَقِيًّا مُنْكَسًا ، أَوْ عَادَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَهُوَ مُفْطَرٌّ لِعَيْنِهِ .

أَمَّا إِذَا غَلَبَهُ وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ رِيقِهِ الْمُتَنَجِّسِ بِهِ ، شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ  
بَعْدَ وَصُولِهِ لِحَدِّ الظَّاهِرِ ، أَوْ عَادَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَا يُفْطِرُ بِهِ لِلْخَبَرِ  
الصَّحِيحِ بِذَلِكَ [ الترمذي ، رقم : ٧٢٠ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٣٨٠ ؛ ابن ماجه ، رقم :

١٦٧٦ ؛ مسند أحمد ، رقم : ١٠٠٨٥ ؛ الدارمي ، رقم : ١٧٢٩ ] .

لَا بِقَلْعِ نُحَامَةٍ مِنَ الْبَاطِنِ أَوْ الدِّمَاغِ إِلَى الظَّاهِرِ ، فَلَا يُفْطِرُ بِهِ إِنْ

## وَبِدُخُولِ عَيْنِ جَوْفًا ،

لَفْظُهَا لِتَكَرُّرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ أَمَّا لَوْ اِبْتَلَعَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى لَفْظِهَا بَعْدَ  
وُصُولِهَا لِحَدِّ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ مَخْرَجُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، فَيُفْطِرُ قَطْعًا .

وَلَوْ دَخَلَتْ ذُبَابَةٌ جَوْفَهُ أَفْطَرَ بِإِخْرَاجِهَا مُطْلَقًا ، وَجَازَ لَهُ إِنْ ضَرَّهُ  
بِقَاؤُهَا مَعَ الْقَضَاءِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَيُفْطِرُ بِدُخُولِ عَيْنِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ، إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ، أَيْ : جَوْفَ  
مَنْ مَرَّ ؛ كَبَاطِنِ أُذُنٍ وَإِخْلِيلٍ ، وَهُوَ مَخْرَجُ بَوْلِ وَلَبَنِ ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ  
الْحَشْفَةَ أَوْ الْحَلِمَةَ .

وَوُصُولُ إِصْبَعِ الْمُسْتَنْجِيَةِ إِلَى وَرَاءِ مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِهَا عِنْدَ جُلُوسِهَا  
عَلَى قَدَمَيْهَا مُفْطِرٌ ، وَكَذَا وَصُولُ بَعْضِ الْأَنْمَلَةِ إِلَى الْمَسْرَبَةِ ، كَذَا أَطْلَقَهُ  
الْقَاضِي وَقَيْدَهُ السُّبْكِيُّ بِمَا إِذَا وَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى الْمَحَلِّ الْمَجَوْفِ  
مِنْهَا ، بِخِلَافِ أَوَّلِهَا الْمُنْطَبِقِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى جَوْفًا .

وَالْحَقُّ بِهِ أَوَّلَ الْإِخْلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ ، بَلْ أَوَّلَى .

قَالَ وَلَدُهُ : وَقَوْلُ الْقَاضِي : الْأَحْتِيَاظُ أَنْ يَتَغَوَّطَ بِاللَّيْلِ ؛ مُرَادُهُ أَنَّ  
إِبْقَاعَهُ فِيهِ خَيْرٌ مِنْهُ فِي النَّهَارِ ، لِئَلَّا يَصِلَ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِ مَسْرَبَتِهِ ، لَا أَنَّهُ  
يُؤَمَّرُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى اللَّيْلِ ، لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُؤَمَّرُ بِمَضَرَّةٍ فِي بَدَنِهِ .

وَلَوْ خَرَجَتْ مَقْعَدُهُ مَبْسُورٍ لَمْ يُفْطَرْ بِعَوْدِهَا ، وَكَذَا إِنْ أَعَادَهَا  
بِأُصْبُعِهِ ، لِإِضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ .

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَوْ أَضْطَرَّ لِدُخُولِ الْأُصْبَعِ مَعَهَا إِلَى  
أَبْطَانِ لَمْ يُفْطَرْ ، وَإِلَّا أَفْطَرَ بِوُصُولِ الْأُصْبَعِ إِلَيْهِ .

وَلَا يَرِيقُ طَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ ،

وَخَرَجَ بِـ « أَلْعَيْنِ » الْأَكْثَرُ ، كَوُصُولِ الطَّعْمِ بِالذَّوْقِ إِلَى حَلْفِهِ .

وَخَرَجَ بِمَنْ مَرَّ ، أَيِ : أَلْعَامِدِ أَلْعَالِمِ الْمُخْتَارِ ؛ أَلْتَّاسِي لِلصُّومِ ،  
وَأَلْجَاهِلُ الْمَعْذُورُ بِتَخْرِيمِ إِيصَالِ شَيْءٍ إِلَى الْبَاطِنِ ، وَبِكَوْنِهِ مُفْطَرًّا ،  
وَالْمُكْرَهُ ؛ فَلَا يُفْطَرُ كُلُّ مَنْهُمْ بِدُخُولِ عَيْنٍ جَوْفَهُ ، وَإِنْ كَثُرَ أَكْلُهُ .

وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ أَكْلَهُ نَاسِيًا مُفْطَرًّا ، فَأَكَلَ جَاهِلًا بِوُجُوبِ الْإِمْسَاكِ أَفْطَرَ .  
وَلَوْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ أَوْ وَضَعَهُ فِيهِ فَسَبَقَهُ ، أَفْطَرَ .  
أَوْ وَضَعَ فِيهِ شَيْئًا عَمْدًا ، وَابْتَلَعَهُ نَاسِيًا ، فَلَا .

وَلَا يُفْطَرُ بِوُصُولِ شَيْءٍ إِلَى بَاطِنٍ قَصَبَةِ أَنْفٍ حَتَّى يُجَاوِزَ مُنْتَهَى  
الْخَيْشُومِ ، وَهُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ .

وَلَا يُفْطَرُ بِرِيقِ طَاهِرٍ صَرَفٍ ، أَيِ : خَالِصٍ ابْتَلَعَهُ مِنْ مَعْدِنِهِ ، وَهُوَ  
جَمِيعُ الْفَمِ ، وَلَوْ بَعْدَ جَمْعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ يَنْخَوِ مَصْطَكِي ؛ أَمَّا  
لَوْ ابْتَلَعَ رِيقًا اجْتَمَعَ بِلَا فِعْلٍ فَلَا يَضُرُّ قَطْعًا .

وَخَرَجَ بِـ « الطَّاهِرِ » الْمُتَنَجِّسُ يَنْخَوِ دَمٌ لِثَتِيهِ ، فَيُفْطَرُ بِابْتِلَاعِهِ ، وَإِنْ  
صَفَا وَلَمْ يَتَّقَ فِيهِ أَكْثَرُ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُرِّمَ ابْتِلَاعُهُ لِنَجْسِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ عَيْنٍ  
أُجْنِبِيَّةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ الْعَفْوُ عَمَّنِ ابْتَلَى بِدَمٍ لِثَتِيهِ ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ  
الْإِخْتِرَازُ عَنْهُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَتَى ابْتَلَعَهُ الْمُبْتَلَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ عَنْهُ بُدٌّ ،  
فَصَوْمُهُ صَحِيحٌ .



وَبِ « الصَّرْفِ » الْمُخْتَلِطُ بِظَاهِرٍ آخَرَ ، فَيُفْطِرُ مَنْ أَتْلَعَ رِيقاً مُتَغَيِّراً  
بِحُمْرَةِ نَحْوِ تَنْبُلٍ ، وَإِنْ تَعَسَّرَ إِزَالَتُهَا .  
أَوْ بِصَبْغٍ خَيْطٍ فَتَلَّهُ بِفَمِهِ .

وَبِ « مِنْ مَعْدِنِهِ » مَا إِذَا خَرَجَ مِنَ الْفَمِ لَا عَلَى لِسَانِهِ ، وَلَوْ إِلَى ظَاهِرِ  
الشَّفَةِ ، ثُمَّ رَدَّهُ بِلسَانِهِ وَأَتْلَعَهُ ، أَوْ بَلَّ خَيْطاً أَوْ سِوَاكَ بِرِيقِهِ ، أَوْ بِمَاءِ  
فَرْدِهِ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ ، وَأَتْلَعَهَا ؛ فَيُفْطِرُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ  
يَكُنْ عَلَى الْخَيْطِ مَا يَنْفَصِلُ لِقَلَّتِهِ ، أَوْ لِعُسْرِهِ ، أَوْ لِحِفَافِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ ،  
كَأَثَرِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ ، وَإِنْ أَمَكَّنَ مَجْهُهُ لِعُسْرِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ، فَلَا يُكَلِّفُ  
تَنْشِيفَ الْفَمِ عَنْهُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ ، فَجَرَى بِهِ رِيقُهُ بِطَبْعِهِ لَا بِقَصْدِهِ ، لَمْ  
يُفْطِرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجْهِهِ .

وَإِنْ تَرَكَ التَّحَلُّلَ لَيْلاً مَعَ عِلْمِهِ بِبَقَائِهِ وَبِجَرَّيَانِ رِيقِهِ بِهِ نَهَاراً ، لِأَنَّهُ  
إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِمَا إِنْ قَدِرَ عَلَيْهِمَا حَالُ الصُّومِ ، لَكِنْ يَتَأَكَّدُ التَّحَلُّلُ بَعْدَ  
التَّسْحِيرِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعِجِزْ ، أَوْ أَتْلَعَهُ قَصْداً ، فَإِنَّهُ مُفْطِرٌ جَزْماً .

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِمَّا أَكَلَ لَيْلاً وَإِلَّا أَفْطَرَ ؛ رَدُّهُ  
شَيْخُنَا .

\* \* \*

وَلَا يُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ جَوْفَ مُغْتَسِلٍ عَنْ جَنَابَةٍ بِلَا أَنْغِمَاسٍ .

وَلَا يُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ جَوْفَ مُغْتَسِلٍ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، إِذَا كَانَ الْأَغْتِسَالُ بِلَا أَنْغِمَاسٍ فِي الْمَاءِ ، فَلَوْ غَسَلَ أُذُنَهُ فِي الْجَنَابَةِ ، فَسَبَقَ الْمَاءُ مِنْ إِحْدَاهُمَا لِجَوْفِهِ لَمْ يُفْطِرْ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ إِمَالَةٌ رَأْسِهِ أَوْ الْغُسْلَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، كَمَا إِذَا سَبَقَ الْمَاءُ إِلَى الدَّخْلِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي غَسْلِ الْفَمِ الْمُتَنَجِّسِ لَوْجُوبِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اغْتَسَلَ مُنْغِمَسًا فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ الْأُذُنِ أَوْ الْأَنْفِ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَلَوْ فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ ، لِكِرَاهَةِ الْأَنْغِمَاسِ ، كَسَبْقِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ بِالْمُبَالِغَةِ إِلَى الْجَوْفِ مَعَ تَذَكُّرِهِ لِلصَّوْمِ وَعِلْمِهِ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا ، بِخِلَافِهِ بِلَا مُبَالِغَةٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ » الْغُسْلُ الْمَسْنُونُ<sup>(١)</sup> وَغُسْلُ التَّبَرُّدِ ، فَيُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ فِيهِ ، وَلَوْ بِلَا أَنْغِمَاسٍ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : يَجُوزُ لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ بِخَبَرٍ عَدْلٍ بِالْغُرُوبِ ، وَكَذَا بِسَمَاعِ أَذَانِهِ .

وَيَحْرُمُ لِلشَّائِكِ الْأَكْلُ آخِرَ النَّهَارِ حَتَّى يَجْتَهِدَ وَيَطْلُقَ انْقِضَاءَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ الْأَخْوَطُ الصَّبْرُ لِلْيَقِينِ .

وَيَجُوزُ الْأَكْلُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ بِاجْتِهَادٍ أَوْ إِخْبَارٍ ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءَ اللَّيْلِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : في خروج هذا نظراً ، فإنه مأثور به ، فحكمه حكم غُسل

الجنابة بلا خلاف . انتهى .

يُبَاحُ فِطْرُ بَمَرَضٍ مُضِرٍّ ، وَفِي سَفَرٍ قَصِيرٍ ، وَلِخَوْفٍ هَلَاكِ ،  
وَيَجِبُ قَضَاءُ كَرَمَضانَ ،

أَعْتَمَدَهُ ، وَكَذَا فَاسِقُ ظَنٍّ صِدْقَهُ .

وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا ، أَوْ آخِرًا ، فَبَانَ أَنَّهُ أَكَلَ نَهَارًا ، بَطَلَ صَوْمُهُ ،  
إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءٌ صَحَّ .

وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ ، فَلَفِظَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ مِنْهُ شَيْءٌ لِحَوْفِهِ ،  
صَحَّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَتَنَعَ فِي  
الْحَالِ ، أَيُّ : عَقَبَ طُلُوعِهِ ، فَلَا يُفْطِرُ ، وَإِنْ أَتَزَلَّ ؛ لِأَنَّ التَّنَزَعَ تَزَكُّ  
لِلْجَمَاعِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَزَعْ حَالًا لَمْ يَتَعَقِدِ الصَّوْمُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ .

\* \* \*

وَيُبَاحُ فِطْرُ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ بِمَرَضٍ مُضِرٍّ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ ، كَأَنَّ  
خَشْيَ مِنَ الصَّوْمِ بُطْءَ بُرْءٍ .

وَفِي سَفَرٍ قَصِيرٍ <sup>(١)</sup> دُونَ قَصِيرٍ وَسَفَرٍ مَعْصِيَةٍ .

وَصَوْمُ الْمُسَافِرِ بِلَا ضَرَرٍ أَحَبُّ مِنَ الْفِطْرِ .

وَلِخَوْفٍ هَلَاكِ بِالصَّوْمِ مِنْ عَطَشٍ أَوْ جُوعٍ وَإِنْ كَانَ صَاحِبًا مُقِيمًا .  
وَأَفْتَى الْأَدْرَعِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَصَادِينَ - أَيُّ : وَنَحْوَهُمْ - تَبْيِيتُ اللَّيْلِ كُلِّ  
لَيْلَةٍ ، ثُمَّ مِنْ لَحَقَهُ مِنْهُمْ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَفْطَرَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ وَلَوْ بَعْدَ مِنَ الصَّوْمِ أَلْوَجِبِ ، كَرَمَضانَ وَنَذَرَ

(١) سفر القصر أن تكون مسافتهُ مَرَحِلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَتَعَادِلِ الْمَرَحِلَتَيْنِ ٥ ، ٨٢ كيلومترًا تقريباً .

وإِمْسَاكَ فِيهِ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُدْرٍ أَوْ بَغْلَطٍ ، وَعَلَى مَنْ أَفْسَدَهُ بِجَمَاعٍ كَفَّارَةٌ مَعَهُ ،

وَكَفَّارَةُ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ تَرْكِ نِيَّةٍ أَوْ بِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ ، لَا بِجُنُونٍ وَسُكْرِ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ .

وَفِي « الْمَجْمُوع » إِنْ قَضَاءَ يَوْمِ الشُّكِّ عَلَى الْفَوْرِ لَوْ جُوبِ إِمْسَاكِهِ . وَنَظَرَ فِيهِ جَمْعٌ بِأَنْ تَارَكَ النِّيَّةَ يَلْزُمُهُ الْإِمْسَاكُ مَعَ أَنَّ قَضَاءَهُ عَلَى التَّرَاخِي قَطْعاً .

وَيَجِبُ إِمْسَاكُ عَنْ مُفْطَرٍ فِيهِ ، أَيِ : رَمَضَانَ فَقَطْ ، دُونَ نَحْوِ نَذْرِ وَقَضَاءِ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُدْرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ بَغْلَطٍ ، كَمَنْ أَكَلَ ظَانًّا بِقَاءِ اللَّيْلِ أَوْ نَسِيَ تَبَيُّتِ النِّيَّةِ ، أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشُّكِّ وَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ ، لِحُزْمَةِ الْوَقْتِ ، وَلَيْسَ الْمُفْسِدُ فِي صَوْمٍ شَرْعِيٍّ ، لِكُنْهٖ يُثَابُ عَلَيْهِ ، فَيَأْتُمُّ بِجَمَاعٍ وَلَا كَفَّارَةَ ؛ وَنَدِبَ إِمْسَاكُ لِمَرِيضٍ شَفِيٍّ ، وَمُسَافِرٍ قَدِمَ أَثْنَاءَ النَّهَارِ مُفْطِراً ، وَحَائِضٍ طَهُرَتْ أَثْنَاءَهُ .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْسَدَهُ ، أَيِ : صَوْمَ رَمَضَانَ ؛ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ لِأَجْلِ الصَّوْمِ ، لَا بِاسْتِمْنَاءٍ وَأُكُلٍ ؛ كَفَّارَةُ مُتَكَرِّرَةٍ بِتَكَرُّرِ الْإِفْسَادِ ، وَإِنْ لَمْ يُكَفِّرْ عَنْ السَّابِقِ ؛ مَعَهُ ، أَيِ : مَعَ قَضَاءِ ذَلِكَ الصَّوْمِ .

وَالْكَفَّارَةُ : عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، فَصَوْمُ شَهْرَيْنِ مَعَ التَّائِبِ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ ، فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً أَوْ فَقِيراً إِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لَهُرَمٍ أَوْ مَرَضٍ ، بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَيُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ<sup>(١)</sup> مِنْ غَالِبِ الْقَوَاتِ .

(١) المُدُّ مَكْعَبٌ طُولُ ضُلْعِهِ ٢ ، ٩ سَانَتِي مِثْرًا .

وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ مُدٌّ بِلاَ قَضَاءٍ ، وَعَلَى مُؤَخِّرِ قَضَاءِ بِلاَ عُذْرٍ مُدٌّ لِكُلِّ سَنَةٍ .

وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ الْكَفَّارَةِ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِعُذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ، كَكَبِيرٍ وَمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ ؛ مُدٌّ<sup>(١)</sup> لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا حِينَئِذٍ بِلاَ قَضَاءٍ ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ بَعْدُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِالصَّوْمِ ، فَالْفِدْيَةُ فِي حَقِّهِ وَاجِبَةٌ أَبْتِدَاءً لَا بَدَلًا .

وَيَجِبُ الْمُدُّ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى حَامِلٍ وَمُرْضِعٍ أَفْطَرَا لِلْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ .

وَيَجِبُ عَلَى مُؤَخِّرِ قَضَاءٍ لَشَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ بِلاَ عُذْرٍ فِي التَّأْخِيرِ ، بِأَنْ خَلَا عَنِ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ قَدَرًا مَا عَلَيْهِ ، مُدٌّ لِكُلِّ سَنَةٍ ، فَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « بِلاَ عُذْرٍ » مَا إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ بِعُذْرٍ ، كَأَنْ أَسْتَمَرَ سَفَرُهُ أَوْ مَرَضُهُ وَإِزْضَاعُهَا إِلَى قَابِلٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ الْعُذْرُ ، وَإِنْ أَسْتَمَرَ سِنِينَ .

وَمَتَى آخَرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ تَمَكُّنِهِ حَتَّى دَخَلَ آخِرُ ، فَمَاتَ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ ، مُدٌّ لِلْفَوَاتِ وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ ، إِنْ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ قَرِيبُهُ أَوْ مَأْذُونُهُ ، وَإِلَّا وَجَبَ مُدٌّ وَاحِدٌ لِلتَّأْخِيرِ .

(١) إِنْ أَرَادَ تَقْلِيدَ الْأَحَنَافِ بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، فَيُخْرَجُ عَنْ نِصْفِ صَاعٍ عِنْدَهُمْ ، وَالصَّاعُ عِنْدَهُمْ مَكْعَبُ ضُلْعِهِ ١٦,٧ سَانتِي مِترًا ، وَنِصْفُهُ مَكْعَبُ ضُلْعِهِ ١٣,٣ سَانتِي مِترًا .

وَالْجَدِيدِ عَدَمُ جَوَازِ الصَّوْمِ عَنْهُ مُطَاقًا ، بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ  
مُدَّ طَعَامٍ وَكَذَا صَوْمُ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ .

وَذَهَبَ التَّوَوُّيُّ كَجَمْعِ مُحَقِّقِينَ إِلَى تَصْحِيحِ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ  
لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا طَعَامُ فَيَمْنُ مَاتَ ، بَلْ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ ، ثُمَّ إِنْ  
خَلَفَ تَرَكَةً وَجَبَ أَحَدُهُمَا ، وَإِلَّا نُدِبَ .

وَمَصْرُفُ الْأَمْدَادِ فَقِيرٌ وَمَسْكِينٌ ، وَلَهُ صَرَفُ أَمْدَادٍ لِوَاحِدٍ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ فَلَا قَضَاءَ وَلَا فِدْيَةَ ، وَفِي قَوْلٍ لِيَجْمَعَ  
مُجْتَهِدِينَ أَنَّهَا تُقْضَى عَنْهُ لِيَخْبَرَ الْبُخَارِيُّ [ رقم : ١٩٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١١٤٧ ؛  
وهو في الصوم لا الصلاة ] . وَغَيْرُهُ <sup>(١)</sup> ؛ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَئِمَّتِنَا ، وَفَعَلَ  
بِهِ السُّبْكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ [ راجع الصفحة : ٣٨ و ٤٣٣ ] ، وَنَقَلَ أَبُو بَرَهَانَ عَنْ  
الْقَدِيمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِنْ خَلَفَ تَرَكَةً أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ ، كَالصَّوْمِ ، وَفِي وَجْهِ  
عَلَيْهِ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مُدًّا .  
وَقَالَ الْمَحْبُوطُ الطَّبْرِيُّ : يَصِلُ لِلْمَيِّتِ كُلُّ عِبَادَةٍ تُفْعَلُ عَنْهُ ، وَاجِبَةٌ أَوْ  
مَنْدُوبَةٌ .

وَفِي « شَرْحِ الْمُخْتَارِ » لِمَوْلَانِهِ : وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ

(١) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِهِ لـ « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » الْحَدِيثَ رَقْم : ١١٤٨ : قَالَ الْقَاضِي [ أَي :  
الْقَاضِي عِيَّاض ] : وَأَصْحَابُنَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَنْهُ [ أَي : عَنْ الْمَيِّتِ ] صَلَاةٌ  
فَائِدَةٌ .

وَسُنَّ تَسْعُورٌ ، وَتَعْجِيلُ فِطْرِ ، وَبِتْمَرٍ فَمَاءٍ ،

يَجْعَلُ ثَوَابَ عَمَلِهِ وَصَلَاتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَصِلُهُ . [ راجع الصفحات : ٣٧ و ٤٣٣ ] .

\* \* \*

وَسُنَّ لِصَائِمِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ تَسْعُورٌ ، وَتَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ،  
وَكَوْنُهُ عَلَى تَمَرٍ لِحَبْرِ فِيهِ [ « مسند احمد » ، رقم : ٢٠٩٩٦ ] ، وَيَحْصُلُ وَلَوْ  
بِجُرْعَةٍ مَاءٍ .

وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ .

وَحِكْمَتُهُ التَّقْوَى أَوْ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَجِهَانِ .

وَسُنَّ تَطْيِيبُ وَقْتِ سَحْرِ .

وَسُنَّ تَعْجِيلُ فِطْرِ ، إِذَا تَيَقَّنَ الْغُرُوبَ ، وَيُعْرَفُ فِي الْعُمْرَانِ  
وَالصَّحَارَى الَّتِي بِهَا جِبَالُ بَزْوَالِ الشُّعَاعِ مِنْ أَعَالِي الْحِيطَانِ وَالْجِبَالِ .  
وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ إِنْ لَمْ يُحْشَ مِنْ تَعْجِيلِهِ فَوَاتُ الْجَمَاعَةِ أَوْ  
تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

وَكَوْنُهُ بِتَمَرٍ لِلأَمْرِ بِهِ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَكُونَ بِثَلَاثٍ .

فَدَيْنَ لَمْ يَجِدْهُ فَعَلَى حَسَوَاتِ مَاءٍ ، وَلَوْ مِنْ زَمْرَمَ .

فَلَوْ تَعَارَضَ التَّعْجِيلُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّأْخِيرُ عَلَى التَّمْرِ ، قَدَّمَ الْأَوَّلَ فِيمَا  
اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَقَالَ أَيْضاً : يَظْهَرُ فِي تَمَرٍ قَوِيَّتِ شُبْهَتُهُ وَمَاءٍ خَفَّتِ شُبْهَتُهُ أَنَّ الْمَاءَ  
أَفْضَلُ .

قَالَ الشَّيْخَانِ : لَا شَيْءَ أَفْضَلَ بَعْدَ التَّمْرِ غَيْرَ الْمَاءِ . فَقَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ :

وَعُغِّلَ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةِ قَبْلِ فَجْرِ ؛ وَكَفَتْ شَهْوَةً ،

الْحَلَوَى أَفْضَلُ مِنَ الْمَاءِ ضَعِيفٌ ، كَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ : الْزَّرِيبُ أَخُو التَّمْرِ ،  
وَأِنَّمَا ذَكَرَهُ لِتَشْرِيهِ غَالِبًا بِالْمَدِينَةِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ عَقِبَ الْفِطْرِ : « اَللّٰهُمَّ لَكَ صُمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ  
أَفْطَرْتُ » [أبو داود ، رقم : ٢٣٥٨] وَيَزِيدُ مَنْ أَفْطَرَ بِالْمَاءِ : « ذَهَبَ الظَّمَأُ ،  
وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ ، وَثَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » [أبو داود ، رقم : ٢٣٥٧] .  
وَسُنَّ عُغِّلَ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةِ قَبْلِ فَجْرِ ، لِئَلَّا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ نَحْوِ  
أُذُنِهِ أَوْ دُبُرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ وُصُولَهُ لِذَلِكَ مُفْطَرٌّ ، وَلَيْسَ عُمُومُهُ مُرَادًا ،  
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ سَبَقَ مَاءِ نَحْوِ الْمَضْمَضَةِ الْمَشْرُوعِ ، أَوْ  
غَسَلِ الْفَمِ الْمُتَنَجِّسِ ؛ لَا يُفْطَرُ لِعُذْرِهِ ، فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى مُبَالِغَةٍ مِنْهِيَ  
عَنْهَا .

وَسُنَّ كَفَتْ نَفْسٍ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ شُبْهَةٌ ، وَشَهْوَةٌ مُبَاحَةٌ مِنْ مَسْمُوعٍ  
وَمُبْصَرٍ ، وَمَسَّ طَيْبٍ وَشَمِّهِ ، وَلَوْ تَعَارَضَتْ كَرَاهَتُهُ مَسَّ الطَّيِّبِ لِلصَّائِمِ  
وَرَدَّ الطَّيِّبِ ، فَاجْتَنَابُ الْمَسِّ أَوْلَى ، لِأَنَّ كَرَاهَتَهُ تُؤَدِّي إِلَى نَقْصَانِ  
الْعِبَادَةِ .

قَالَ فِي « الْحِلْيَةِ » : الْأَوْلَى لِلصَّائِمِ تَرْكُ الْاِكْتِحَالِ .  
وَيُكْرَهُ سِوَالُكَ بَعْدَ زَوَالِ وَقَبْلِ غُرُوبٍ ، وَإِنْ نَامَ أَوْ أَكَلَ كَرِيهًا نَاسِيًا .  
وَقَالَ جَمْعٌ : لَمْ يُكْرَهُ ، بَلْ يُسْنُ أَنْ تَغَيَّرَ الْفَمُ بِنَحْوِ نَوْمٍ .  
وَمِمَّا يَتَأَكَّدُ لِلصَّائِمِ كَفْتُ اللِّسَانِ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ ، كَكَذِبٍ وَغِيَّةٍ



وَبِرَمَضَانَ إِكْثَارُ صَدَقَةٍ، وَتِلَاوَةٍ،

وَمُشَاتَمَةٍ ، لِأَنَّهُ مُخْبِطٌ لِلْأَجْرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ  
الصَّحِيحَةُ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ ، وَأَقْرَهُمْ فِي « الْمَجْمُوعِ »  
وَبِهِ يُرَدُّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ حُصُولَهُ ، وَعَلَيْهِ إِنْكُمْ مَعْصِيَتِهِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَبْطُلُ أَصْلُ صَوْمِهِ ؛ وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ فِي  
الصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ .

وَلَوْ شَتَمَهُ أَحَدٌ فَلْيَقُلْ وَلَوْ فِي نَفْلٍ : إِنِّي صَائِمٌ ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِي  
نَفْسِهِ تَذْكِيراً لَهَا ، وَبِلِسَانِهِ حَيْثُ لَمْ يَظَنْ رِيَاءً ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا  
فَالْأُولَى بِلِسَانِهِ .

وَسُنَّ مَعَ التَّأَكُّيدِ بِرَمَضَانَ ، وَعَشْرِهِ الْأَخِيرِ أَكْثَرُ صَدَقَةٍ ،  
وَتَوْسِعَةٍ عَلَى عِيَالٍ ، وَإِحْسَانٍ عَلَى الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ لِلاتِّبَاعِ ، وَأَنْ يُفْطَرَ  
الصَّائِمِينَ ، أَيْ : يُعَيِّنُهُمْ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا فَعَلَى نَحْوِ شَرْبَةٍ ، وَإِكْثَارُ تِلَاوَةِ  
لِلْقُرْآنِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الْحُسِّ ، وَلَوْ نَحْوِ طَرِيقٍ ؛ وَأَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ لِلْقِرَاءَةِ  
مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الصُّبْحِ ، وَمِنَ اللَّيْلِ فِي السَّحَرِ ، فَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، وَقِرَاءَةُ  
اللَّيْلِ أُولَى ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَأْنُ الْقَارِئِ التَّدَبُّرُ .

قَالَ أَبُو اللَّيْثِ فِي « النُّبُتَانِ » : يَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ فِي  
السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الزِّيَادَةِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ أَدَّى حَقَّهُ .  
وَقَالَ أَحْمَدُ : يُكْرَهُ تَأْخِيرُ خَتْمِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْماً بِلاَ عُذْرٍ ،

وَأَعْتِكَافٍ سِتِّمَا عَشَرَ آخِرِهِ .

لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ <sup>(١)</sup> .

وَإِكْتَارُ عِبَادَةٍ وَأَعْتِكَافٍ لِلاتِّبَاعِ سِتِّمَا بَشَدِيدِ الْبَاءِ ، وَقَدْ تَخَفَّفَ ؛  
وَالْأَفْصَحُ جَزُّ مَا بَعْدَهَا وَتَقْدِيمُ « لَا » عَلَيْهَا ، وَ« مَا » زَائِدَةٌ ؛ وَهِيَ دَالَّةٌ  
عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلَهَا .

عَشَرَ آخِرِهِ ، فَيَتَأَكَّدُ لَهُ إِكْتَارُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَمَكُثَ مُعْتَكِفًا إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَأَنْ يَعْتَكِفَ قَبْلَ دُخُولِ  
الْعَشْرِ ، وَيَتَأَكَّدُ إِكْتَارُ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ رَجَاءَ مُصَادَفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ،  
أَيُّ : الْحُكْمِ وَالْفَضْلِ <sup>(٢)</sup> أَوِ الشَّرَفِ ؛ وَالْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ  
شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، وَهِيَ مُنْحَصِرَةٌ عِنْدَنَا فِيهِ ، فَأَرْجَاهَا أَوْتَارُهُ ،  
وَأَرْجَى أَوْتَارِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَيْلَةُ الْحَادِي أَوِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ ، وَاخْتَارَ  
النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ انْتِقَالَهَا .

وَهِيَ أَفْضَلُ لِيَالِي السَّنَةِ ، وَصَحَّ [ الْبُخَارِيُّ ، رَقْم : ٢٠١٤ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم :  
٧٦٠ ] : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا » أَيُّ : تَصَدِّيقًا بِأَنَّهَا حَقٌّ وَطَاعَةً  
« وَاحْتِسَابًا » أَيُّ : طَلَبًا لِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى وَثَوَابِهِ « غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »  
وَفِي رِوَايَةٍ : « وَمَا تَأَخَّرَ » .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ : « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَّافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَعَلَّه ابْنُ عُمَرَ ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ . أَنْتَهَى .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ ، وَمَا يَوْجَدُ فِي غَالِبِ النُّسخِ مِنْ أَنَّهُ  
بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّسَاجِ » أَنْتَهَى .

يَنْقُضِي شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَخَذَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافٍ . [ « الدر المنثور » ، تفسير سورة القدر ] .

وَرَوَى أَيْضاً : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » . [ « الدر المنثور » ، تفسير سورة القدر ] .  
وَشَدَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَعْتِكَافِ ] : يُسْنُ الْأَعْتِكَافُ كُلَّ وَقْتٍ ، وَهُوَ لُبُّ فَوْقَ قَدْرِ طُمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ مُتَرَدِّدًا ، فِي مَسْجِدٍ أَوْ رَحْبَتِهِ الَّتِي لَمْ يُتَيَقَّنْ حَدُوثُهَا بَعْدَهُ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ ؛ بِنَيْتِهِ أَعْتِكَافٍ .  
وَلَوْ خَرَجَ ، وَلَوْ لِخَلَاءٍ ، مَنْ لَمْ يُقَدِّرِ الْأَعْتِكَافَ الْمُنْدُوبَ أَوْ الْمُنْذُورَ بِمُدَّةٍ ، بِلَا عَزْمٍ عَوْدٍ ، جَدَّدَ النِّيَّةَ وَجُوبًا إِنْ أَرَادَهُ ، وَكَذَا إِذَا عَادَ بَعْدَ الْخُرُوجِ لِغَيْرِ نَحْوٍ خَلَاءٍ مَنْ قَيَّدَهُ بِهَا كَيَوْمٍ ، فَلَوْ خَرَجَ عَازِمًا أَلْعُودَ ، فَعَادَ ، لَمْ يَجِبْ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ .

وَلَا يَضُرُّ الْخُرُوجُ فِي أَعْتِكَافٍ نَوَى تَتَابُعَهُ ، كَأَن نَوَى أَعْتِكَافَ أُسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ مُتَتَابِعٍ ، وَخَرَجَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ، وَلَوْ بِلَا شِدَّتِهَا ، وَغُسْلِ جَنَابَةٍ وَإِزَالَةِ نَجَسٍ ، وَإِنْ أَمَكَّهُمَا فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّهُ أَصُونٌ لِمُرُوءَتِهِ وَلِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ ، وَأَكَلِ طَعَامٍ ، لِأَنَّهُ يُسْتَحَى مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَهُ الْوُضُوءُ بَعْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَبَعًا لَهُ ، لَا الْخُرُوجُ لَهُ قَضَاءً ، وَلَا لَغُسْلِ مَسْنُونٍ ، وَلَا يَضُرُّ بَعْدُ مَوْضِعِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ مَوْضِعٌ أَقْرَبُ ، أَوْ يَفْحَشُ الْبُعْدُ ،

## فَصْلٌ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ

فَيُضَرُّ مَا لَمْ يَكُنِ الْأَقْرَبُ غَيْرَ لَاقٍ بِهِ ، وَلَا يُكَلَّفُ الْمَشْيُ عَلَى غَيْرِ سَجَّيْتِهِ .

وَلَهُ صَلَاةٌ عَلَى جَنَازَةٍ إِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ ، وَيَخْرُجُ جَوَازًا فِي اعْتِكَافٍ مُتَابِعٍ لِمَا اسْتَشْنَاهُ مِنْ غَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ كَلِقَاءِ أَمِيرٍ ، أَوْ أُخْرَوِيٍّ كَوْضُوءٍ وَغُسْلٍ مَسْنُونٍ ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَتَعَزِيَةِ مُصَابٍ ، وَزِيَارَةِ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ . وَيَبْطُلُ بِجَمَاعٍ وَإِنْ اسْتَشْنَاهُ ، أَوْ كَانَ فِي طَرِيقِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ زَالَ مَنِيٌّ بِمُبَاشَرَةٍ بِشَهْوَةٍ ، كَقُبْلَةٍ .

وَلِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ مِنَ التَّطَوُّعِ لِنَحْوِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ . وَهَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَوْ تَرْكُهُ ، أَوْ سَوَاءٌ ؛ وَجُودُهُ ، وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ نَحْوِ رَجَمٍ وَجَارٍ وَصَدِيقٍ أَفْضَلُ ، وَأَخْتَارَ ابْنُ الصَّلَاحِ التَّرْكَ ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ وَلَمْ يَخْرُجْ لِدَلَالَةِ .

\* \* \*

مِهْمَةٌ: قَالَ فِي « الْأَنْوَارِ » : يَبْطُلُ ثَوَابُ الْاعْتِكَافِ بِشْتَمٍ أَوْ غِيْبَةٍ أَوْ أَكْلِ حَرَامٍ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ

وَلَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْمَثُوبَةِ مَا لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِنْ ثَمَّ أَضَافَهُ

## يُسَنُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ

تَعَالَى إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، فَقَالَ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ » [ البخاري ، رقم : ١٨٩٤ ؛ مسلم ، رقم : ١١٥١ / ١٦٣ ] ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [ البخاري ، رقم : ٢٨٤٠ ؛ مسلم ، رقم : ١١٥٣ ] : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

يُسَنُّ مُتَأَكِّدًا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍّ ، لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَالَّتِي بَعْدَهَا كَمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ١١٦٢ ] وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْأَخُوطُ صَوْمُ الثَّامِنِ مَعَ عَرَفَةَ .

وَالْمُكَفَّرُ الصَّغَائِرُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ ، إِذِ الْكَبَائِرُ لَا يُكْفَرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ الصَّحِيحَةُ .

وَحُقُوقُ الْآدَمِيِّ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى رِضَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَغَائِرُ زِيدَ فِي حَسَنَاتِهِ .

وَيَتَأَكَّدُ صَوْمُ الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا [ البخاري ، رقم : ٩٦٩ ] الْمُفْتَضِي لِأَفْضَلِيَّةِ عَشْرِهَا عَلَى عَشْرِ رَمَضَانَ الْآخِرِ .

وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَهُوَ : عَاشِرُ الْمُحَرَّمِ ، لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ كَمَا فِي مُسْلِمٍ [ رقم : ١٩٧ / ١١٥٢ ] .

وَتَاسُوعَاءَ وَهُوَ تَاسِعُهُ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ١٣٤ / ١٣٤ ] : « لَئِنْ بَقِيْتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » فَمَاتَ قَبْلَهُ .

وَالْحِكْمَةُ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُنٌّ لِمَنْ لَمْ يَصُومْهُ صَوْمُ الْوَاحِدِ عَشَرَ ، بَلْ وَإِنْ صَامَهُ ، لِخَبَرٍ فِيهِ . [ « مسند أحمد » ، رقم : ٢١٥٥ ] .

وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ .

وَفِي « الْأَمِّ » : لَا بَأْسَ أَنْ يُفْرَدَهُ .

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الْاِكْتِحَالِ وَالْغُسْلِ وَالتَّطَيُّبِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَمِنْ وَضَعِ الْكَذَّابِينَ .

وَصَوْمُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ مسلم ، رقم : ١١٦٤ ]  
أَنَّ صَوْمَهَا مَعَ صَوْمِ رَمَضَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ ؛ وَاتِّصَالُهَا بِيَوْمِ الْعِيدِ أَفْضَلُ ،  
مُبَادَرَةٌ لِلْعِبَادَةِ .

وَأَيَّامُ اللَّيَالِي الْبَيْضِ ، وَهِيَ الثَّلَاثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ ، لِصِحَّةِ الْأَمْرِ  
بِصَوْمِهَا [ الترمذي ، رقم : ٧٦١ ] لِأَنَّ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ كَصَوْمِ الشَّهْرِ ، إِذِ الْحَسَنَةُ  
بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ تَحْصُلُ السَّنَةُ بِثَلَاثَةِ غَيْرِهَا ، لَكِنَّهَا أَفْضَلُ ،  
وَيُبَدَّلُ عَلَى الْأَوْجِهِ ثَلَاثَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ بِسَادِسِ عَشْرِهِ .

وَقَالَ الْجَلَّالُ الْبُلْقِينِيُّ : لَا ، بَلْ يَسْقُطُ .

وَيُسَنُّ صَوْمُ أَيَّامِ السُّودِ ، وَهِيَ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ وَتَالِيَاهُ .

وَصَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ [ الترمذي ، رقم : ٧٤٥ ] أَنَّهُ ﷺ كَانَ  
يَتَحَرَّى صَوْمَهُمَا ، وَقَالَ : « تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ  
عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » [ الترمذي ، رقم : ٧٤٧ ] وَالْمُرَادُ عَرْضُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .  
وَأَمَّا رَفْعُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا فَإِنَّهُ مَرَّةٌ بِاللَّيْلِ وَمَرَّةٌ بِالنَّهَارِ ، وَرَفْعُهَا فِي  
شَعْبَانَ مُحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ أَعْمَالِ أَلْعَامِ مُجْمَلَةً .

وَصَوْمُ الْاِثْنَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الْخَمِيسِ لِخُصُوصِيَّاتِ ذِكْرُهَا فِيهِ ،  
وَعَدُّ الْحَلِيمِيِّ اِعْتِيَادَ صَوْمِهَا مَكْرُوهًا شَاذًّا .

فَرَعُ [ فِي بَيَانِ أَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَلْتَمَازُكَ يَنْدَرِجُ فِي غَيْرِهِ ] : أَفْتَى  
جَمْعُ مُتَأَخَّرُونَ بِحُصُولِ ثَوَابِ عَرَفَةَ وَمَا بَعْدَهُ بِوُقُوعِ صَوْمِ فَرَضٍ فِيهَا ،  
خِلَافًا لـ « الْمَجْمُوع » وَتَبِعَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، فَقَالَ : إِنْ نَوَاهُمَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ  
شَيْءٌ مِنْهُمَا .

قَالَ شَيْخُنَا كَشِيخِهِ : وَالَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّ الْقَصْدَ وَجُودُ صَوْمٍ فِيهَا ، فَهِيَ  
كَالْحَجَّةِ ، فَإِنْ نَوَى التَّطَوُّعَ أَيْضًا حَصَلَ ، وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ .

\* \* \*

فَرَعُ : أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ، وَأَفْضَلُهَا  
الْمُحَرَّمُ ، ثُمَّ رَجَبُ ، ثُمَّ الْحِجَّةُ ، ثُمَّ الْقَعْدَةُ ، ثُمَّ شَهْرُ شَعْبَانَ ، وَصَوْمُ  
تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ عَشْرِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي يُنْدَبُ صَوْمُهُمَا .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : مَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ فَلَهُ قَطْعُهُمَا ، لَا نُسْكُ  
تَطَوُّعَ ، وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقِضَاءٍ وَاجِبٍ حَرَّمَ قَطْعُهُ وَلَوْ مُوسَعًا .  
وَيَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا أَوْ قِضَاءً مُوسَعًا وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ  
إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ عِلْمِ رِضَاهُ .

\* \* \*

تِمَّةٌ : يَحْرُمُ الصَّوْمُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَكَذَا يَوْمِ الشُّكِّ  
لِغَيْرِ وَرَدٍ ، وَهُوَ يَوْمُ ثَلَاثِي شَعْبَانَ ، وَقَدْ شَاعَ الْخَبَرُ بَيْنَ النَّاسِ بِرُؤْيَةِ  
الْهَلَالِ وَلَمْ يَثْبُتْ ، وَكَذَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ ، أَوْ لَمْ

## بَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

يُوافِقُ عَادَتَهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قِضَاءٍ ، وَلَوْ عَنْ نَفْلٍ .

\* \* \*

## بَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

هُوَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ ، لُغَةً : الْقَصْدُ ، أَوْ كَثْرَتُهُ إِلَى مَنْ يُعَظَّمُ .  
وَشَرْعاً : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلشُّكِّ الْآتِي .

وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ .

وَرُوِيَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَجَّ أَرْبَعِينَ حِجَّةً مِنَ الْهِنْدِ مَاشِياً ، وَأَنَّ  
جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا يَطُوفُونَ قَبْلَكَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ آلَافِ  
سَنَةٍ .

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ نَبِيًّا بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
إِلَّا حَجَّ .

وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا حَجَّ ، خِلَافاً لِمَنْ اسْتَنَى هُوداً  
وَصَالِحاً .

وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ مِنْهُ خِلَافاً لِلْقَاضِي .

وَفُرِضَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَحَجَّ ﷺ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا ، وَقَبْلَ الْهِجْرَةِ حِجْباً لَا يُدْرَى  
عَدْدُهَا ، وَبَعْدَهَا حِجَّةُ الْوُدَاعِ لَا غَيْرُ . وَوَرَدَ : « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ خَرَجَ

مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » [ البخاري ، رقم : ١٥٢١ ؛ مسلم ، رقم : ١٣٥٠ ] .



## يَجِبَانِ عَلَى مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْتَطِيعٍ

قَالَ شَيْخُنَا فِي « حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ » قَوْلُهُ : « كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » يَشْمَلُ التَّبَعَاتِ <sup>(١)</sup> ، وَوَرَدَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي رَوَايَةٍ ، وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ مَشَايِخِنَا ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ ، وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ بِظَوَاهِرِ الِاسْتِنَةِ ، وَالثَّانِي أَوْفَقُ بِالْقَوَاعِدِ .

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِفْتَاءُ الْمَذْكُورُ تَمَسُّكًا بِالظُّوَاهِرِ .

وَالْعُمْرَةُ ، وَهِيَ لُغَةً : زِيَارَةُ مَكَانٍ عَامِرٍ ، وَشَرْعًا : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلنُّسُكِ الْآتِي .

يَجِبَانِ ، أَيِ : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، وَلَا يُغْنِي عَنْهَا الْحَجُّ ، وَإِنْ أَشْتَمَلَ عَلَيْهَا ، وَخَبِرَ : سُئِلَ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا » ضَعِيفٌ اتِّفَاقًا وَإِنْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ [ رَقْم : ٩٣١ ] .

عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ، أَيِ : بَالِغٍ عَاقِلٍ حُرٍّ ، فَلَا يَجِبَانِ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا عَلَى رَقِيقٍ ؛ فَنُسُكٌ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ يَقَعُ نَفْلًا لَا فَرَضًا .

مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ بِوُجْدَانِ الزَّادِ ذَهَابًا وَإِيَابًا وَأُجْرَةَ خَفِيرٍ ، أَيِ : مُجِيرٍ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « جَمَعَ تَبَعَةٌ بِضَمَّةٍ بَيْنَ فَتْحَتَيْنِ ، وَهِيَ حَقُّ الْآدَمِيِّ ، صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ » أَنْتَهَى . عَبْدُ الرَّوُوفِ ، ثُمَّ أَضَافَ : وَالضَّبْطُ الْمَذْكُورُ خِلَافَ مَا فِي « الْقَامُوسِ » فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ كَفَرَحَةٌ وَكُتَابَةٌ ؛ وَكَذَا خِلَافَ مَا فِي « الْمَصْبَاحِ » ، فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ كَكَلِمَةٍ ؛ تَأَمَّلْ . أَنْتَهَى .

مَرَّةً بِتَرَاحٍ .

يَأْمَنُ مَعَهُ ، وَالزَّاحِلَةَ أَوْ ثَمَنَهَا إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ ، أَوْ ذَوْنَهُمَا وَضَعَفَ عَنِ الْمَشْيِ مَعَ نَفَقَةٍ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَكِسْوَتُهُ إِلَى الرُّجُوعِ .  
وَيُسْتَرَطُّ أَيْضاً لِلْوُجُوبِ أَمِنْ الطَّرِيقِ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ ، وَلَوْ مِنْ رَصْدِيٍّ ، وَإِنْ قَلَّ مَا يَأْخُذُهُ ، وَغَلَبَتْهُ السَّلَامَةُ لِزَاكِبِ الْبَحْرِ ، فَإِنْ غَلَبَ الْهَلَاكُ لِهَيْجَانِ الْأَمْوَاجِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَوْ اسْتَوَيَا لَمْ يَجِبْ ، بَلْ يَحْرُمُ الرُّكُوبُ فِيهِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ .

وَشُرْطُ لِلْوُجُوبِ عَلَى الْمَرْأَةِ مَعَ مَا ذَكَرَ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا مَحْرَمٌ أَوْ زَوْجٌ أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ وَلَوْ إِمَاءٌ ، وَذَلِكَ لِحُرْمَةِ سَفَرِهَا وَخَلْدِهَا ، وَإِنْ قَصُرَ ، أَوْ كَانَتْ فِي قَافِلَةٍ عَظِيمَةٍ ؛ وَلَهَا بِلَا وَجُوبٍ أَنْ تَخْرُجَ مَعَ أَمْرَأَةٍ ثِقَةٍ لَادَاءِ فَرَضِ الْإِسْلَامِ ، وَلَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لِتَطَوُّعٍ ، وَلَوْ مَعَ نِسْوَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ أَوْ كَانَتْ شَوْهَاءَ .

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَكْنِيَةِ التَّطَوُّعُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ مَعَ النِّسَاءِ خِلَافاً لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ .

مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ بِتَرَاحٍ لَا عَلَى الْفَوْرِ ، نَعَمْ ، إِنَّمَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ بِشُرْطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنْ لَا يَتَضَيَّقَا عَلَيْهِ بَنْدَرٌ أَوْ قَضَاءٌ أَوْ خَوْفٌ عَظِيمٌ أَوْ تَلَفٌ مَالٍ بِقَرِينَةٍ وَلَوْ ضَعِيفَةٍ ، وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْحَجَّ فِي كُلِّ خَمْسِ سِنِينَ ، لِخَبَرٍ فِيهِ . [رواه ابن حبان في صحيحه] ، رقم : ٣٧٠٣ ، ١٦/٩ .

أَرْكَانُهُ : ١ - إِحْرَامٌ ، ٢ - وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ

فَرَعٌ : تَجِبُ إِنْابَةُ عَنْ مَيِّتٍ عَلَيْهِ نُسُكٌ مِنْ تَرْكِتِهِ كَمَا تُقْضَى مِنْهُ دِيُونُهُ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرْكَةٌ سُنَّ لِوَارِثِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْهُ ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَجْنَبِيٌّ جَازٌ ، وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ ، وَعَنْ أَفَاقِيٍّ مَعْضُوبٍ <sup>(١)</sup> عَاجِزٍ عَنِ النُّسُكِ بِنَفْسِهِ لِنَحْوِ زَمَانَةٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ فَضُلْتِ عَمَّا يَخْتَاجُهُ الْمَعْضُوبُ يَوْمَ الْأَسْتِجَارِ وَعَمَّا عَدَا مُؤْنَةَ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بَعْدَهُ .  
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحَجَّ عَنْ مَعْضُوبٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لِأَنَّ الْحَجَّ يَفْتَقِرُ لِلنِّيَّةِ ، وَالْمَعْضُوبُ أَهْلٌ لَهَا وَلِلْإِذْنِ .

\* \* \*

أَرْكَانُهُ ، أَيُّ : الْحَجُّ ، سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : إِحْرَامٌ بِهِ ، أَيُّ : بِنِيَّةٍ دُخُولٍ فِيهِ لِخَبَرِ [البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم : ١٩٠٧] : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، وَلَا يَجِبُ تَلَفُظُ بِهَا وَتَلْبِيَةُ ، بَلْ يُسْتَنَانِ ، فَيَقُولُ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ : « نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » إِلَى آخِرِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ ، أَيُّ : حُضُورُهُ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا ، وَلَوْ لَحْظَةً ، وَإِنْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مَرًّا ، لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ [رقم : ٨٨٩] : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » وَلَيْسَ مِنْهَا مَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا نِمْرَةَ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : « معضوب بعين مهملة فصاد معجمة ، من العضب ، وهو القطع ، كأنه قطع عن كمال الحركة ؛ أو بعين فصاد مهملة ، من العصب ، كأنه قطع عصبه » . أَتَمَّهَى .

بَيْنَ زَوَالِ وَفَجْرِ نَحْرِ ، ٣ - وَطَوَافِ إِفَاضَةِ ، ٤ - وَسَعْيِ سَبْعًا ،

وَالْأَفْضَلُ لِلذَّكْرِ تَحْرِي مَوْقِفُهُ ﷺ ، وَهُوَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ الْمَعْرُوفَةِ .  
وَسُمِّيَتْ : عَرَفَةً ، قِيلَ : لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ تَعَارَفَا بِهَا ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .  
وَوَقْتُهُ بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَهُوَ : تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَبَيْنَ  
طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ نَحْرِ .

وَسُنَّ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَإِلَّا أَرَأَيْتَ دَمَ تَمَتُّعٍ نَدْبًا .  
٣ - وَثَالِثُهَا : طَوَافُ إِفَاضَةٍ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِإِنْتِصَافِ لَيْلَةِ النَّحْرِ .  
وَهُوَ أَفْضَلُ الْأَرْكَانِ ، حَتَّى مِنْ الْوُقُوفِ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَسِيِّ .

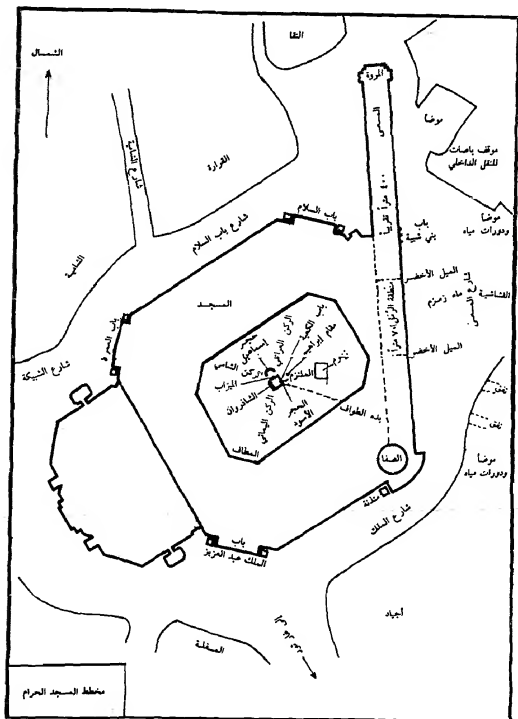
٤ - وَرَابِعُهَا : سَعْيُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، يَقِينًا بَعْدَ طَوَافِ قُدُومٍ  
مَا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، أَوْ بَعْدَ طَوَافِ إِفَاضَةٍ ؛ فَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى مَا دُونَ السَّبْعِ  
لَمْ يَجْزِهِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي عَدِّهَا قَبْلَ فَرَاغِهِ أَخَذَ بِالْأَقَلِّ ، لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ .  
وَمَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يُنْدَبْ لَهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافِ  
الإِفَاضَةِ ، بَلْ يُكْرَهُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بِالصَّفا ، وَيَخْتِمَ بِالْمَرْوَةِ  
لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُحْسَبْ مَرُورُهُ مِنْهَا إِلَى الصَّفا ، وَذَهَابُهُ مِنْ  
الصَّفا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى .

وَيُسْنَى لِلذَّكْرِ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ .

وَأَنْ يَمْشِيَ أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ ، وَيَعْدُو الذَّكْرُ فِي الْوَسْطِ ، وَمَحَلُّهُمَا  
مَعْرُوفٌ .

مخطط المسجد الحرام



٥ - وَإِزَالَةُ شَعْرٍ ، ٦ - وَتَرْتِيبٌ ؛ وَلَا تُجْبَرُ بِدَمٍ ؛ وَغَيْرُ وُقُوفٍ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ .

٥ - وَخَامِسُهَا : إِزَالَةُ شَعْرٍ مِنَ الرَّأْسِ بِحَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ لِتَوْقُفِ التَّحَلُّلِ عَلَيْهِ ، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ .

فَتَعْمِيمُهُ ﷺ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ خِلَافًا لِمَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَجُوبَ التَّعْمِيمِ .  
وَتَقْصِيرُ الْمَرْأَةِ أَوْلَى مِنْ حَلْقِهَا .

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقِ ، وَيَطُوفُ لِلرُّكْنِ ، فَيَسْعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافٍ الْقُدُومِ كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ .

وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ لَوْفَتْهَا ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَأَشَدُّ مِنْهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، ثُمَّ عَنْ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ .

٦ - وَسَادِسُهَا : تَرْتِيبٌ بَيْنَ مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ ، بِأَنْ يُقَدَّمَ الْإِحْرَامُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَالْوُقُوفُ عَلَى طَوَافِ الرُّكْنِ وَالْحَلْقِ ، وَالطَّوَافُ عَلَى السَّعْيِ إِنْ لَمْ يَسَعِ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَدَلِيلُهُ الْإِتْبَاعُ .

وَلَا تُجْبَرُ ، أَيُّ : الْأَرْكَانُ ، بِدَمٍ ؛ وَسَيَأْتِي مَا يُجْبَرُ بِالدَّمِ .

وَغَيْرُ وُقُوفٍ مِنَ الْأَرْكَانِ السَّتَّةِ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ لِشُمُولِ الْأَدِلَّةِ لَهَا .

وَوَظَاهِرٌ أَنَّ الْحَلْقَ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْ سَعْيِهَا ، فَالْتَرْتِيبُ فِيهَا فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : يُؤَدِّيَانِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

وَشُرُوطُ الطَّوَافِ : ١ - طَهْرٌ ، ٢ - وَسْتَرٌ ، ٣ - وَنَيْتُهُ إِنْ  
أَسْتَقَلَّ ، ٤ - وَبَدْوُهُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَازِيًا لَهُ ،

إِفْرَادٍ بِأَنْ يَحُجَّ ثُمَّ يَعْتَمِرَ .

وَتَمَتُّعٍ بِأَنْ يَعْتَمِرَ ثُمَّ يَحُجَّ .

وَقِرَانٍ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا .

وَأَفْضَلُهَا إِفْرَادٌ إِنْ أَعْتَمَرَ عَامَهُ ثُمَّ تَمَتُّعٌ .

وَعَلَى كُلِّ مَنِ الْمُتَمَتَّعُ وَالْقَارِنِ دَمٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ ، وَهُمْ مَنْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ .

\* \* \*

وَشُرُوطُ الطَّوَافِ سِتَّةٌ <sup>(١)</sup> :

١ - أَحَدُهَا : طَهْرٌ عَنْ حَدَثٍ وَخَبَثٍ .

٢ - وَثَانِيهَا : سِتْرٌ لِعَوْرَةِ قَادِرٍ ، فَلَوْ زَالَ فِيهِ جَدَّدَ وَبَنَى عَلَى طَوَافِهِ ،  
وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَطَالَ الْفَضْلُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : نَيْتُهُ ، أَيُّ : الطَّوَافِ إِنْ أَسْتَقَلَّ ، بِأَنْ لَمْ يَشْمَلْهُ نُسُكٌ  
كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَإِلَّا فَهِيَ سُنَّةٌ .

٤ - وَرَابِعُهَا : بَدْوُهُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَازِيًا لَهُ فِي مُرُورِهِ بِبَدْنِهِ ،  
أَيُّ : بِجَمِيعِ شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، وَصِفَةُ الْمُحَازَاةِ أَنْ يَقِفَ بِجَانِبِهِ مِنْ جِهَةٍ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : بل ثمانية ؛ فسابعاها : كونه في المسجد . وثمانها :  
عدم صرفه لغيره ، كطلب غريم ، وكإسراعه خوفاً من أن تلمسه امرأة . انتهى .

٥ - وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، ٦ - وَكَوْنُهُ سَبْعًا ؛ وَسُنَّ أَنْ يَفْتَتَحَ بِاسْتِئْلَامِ الْحَجَرِ ، وَيَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَالرُّكْنَ ؛ وَأَنْ يَرْمُلَ ذَكَرًا فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٍ .

الْيَمَانِي ، بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ يَنْوِي ، ثُمَّ يَمْشِي مُسْتَقْبِلَهُ حَتَّى يُجَاوِزَهُ ، فَحِينَئِذٍ يَنْقُطِلُ وَيَجْعَلُ يَسَارَهُ لِلْبَيْتِ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالَ الْبَيْتِ إِلَّا فِي هَذَا .

٥ - وَخَامِسُهَا : جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ مَرًّا تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ خَارِجًا بِكُلِّ بَدَنِهِ ، حَتَّى يَبِيدَ عَنْ شَاذِرَوَانِهِ وَحِجْرِهِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ، وَإِذَا اسْتَقْبَلَ الطَّائِفَ لِنَحْوِ دُعَاءٍ ، فَلْيَحْتَزِرْ عَنْ أَنْ يَمُرَّ مِنْهُ أَدْنَى جُزْءٍ قَبْلَ عَوْدِهِ إِلَى جَعْلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ .  
وَيَلْزَمُ مَنْ قَبَلَ الْحَجَرَ أَنْ يُقَرَّ قَدَمَيْهِ فِي مَحَلِّهِمَا حَتَّى يَغْتَدِلَ قَائِمًا ، فَإِنْ رَأَسَهُ حَالَ التَّقْبِيلِ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ .

٦ - وَسَادِسُهَا : كَوْنُهُ سَبْعًا يَقِينًا ، وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

وَسُنَّ أَنْ يَفْتَتَحَ الطَّائِفَ بِاسْتِئْلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِيَدِهِ ، وَأَنْ يَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ ، وَفِي الْأَوْتَارِ أَكْثَدُ ، وَأَنْ يُقْبَلَهُ ، وَيَضَعَ جَبْهَتَهُ ، عَلَيْهِ ، وَ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ، وَيُقْبَلَ يَدُهُ بَعْدَ اسْتِئْلَامِهِ ، وَأَنْ يَرْمُلَ ذَكَرًا فِي الطَّوْافَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٍ بِإِسْرَاعٍ مَشْيِهِ مُقَارِبًا خُطَاهُ ، وَأَنْ يَمْشِيَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ عَلَى هَيْئَتِهِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ لَا يَقْضِيهِ فِي الْبَقِيَّةِ .



وَوَاجِبَاتُهُ: ١ - إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتٍ ،

وَيُسْنُ أَنْ يَقْرُبَ الذَّكَرَ مِنَ الْبَيْتِ مَا لَمْ يُؤْذِ أَوْ يَتَأَذَّ بِرُحْمَةٍ ، فَلَوْ  
تَعَارَضَ الْقُرْبُ مِنْهُ وَالرَّمْلُ قُدَمَ ، لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ  
الْمُتَعَلِّقِ بِمَكَانِهَا ؛ وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي طَوَافٍ يَزْمُلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ ،  
وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرْفِهِ عَلَى الْأَيْسَرِ لِلاتِّبَاعِ ،  
وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، فَفِي الْحَبْرِ .

\* \* \*

فَرَعٌ [ فِي مَا يُسْنُ لِلْقَادِمِ مَكَّةَ أَوَّلَ قُدُومِهِ ] : يُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ كُلُّ مَنْ  
الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى بِالطَّوَافِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ  
[ البخاري ، رقم : ١٦١٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٢٣٥ ] ؛ إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْإِمَامَ فِي مَكْتُوبَةٍ  
أَوْ يَخَافُ فَوْتَ فَرَضٍ أَوْ رَاتِبَةٍ مُوَكَّدَةٍ ، فَيَبْدَأُ بِهَا لَا بِالطَّوَافِ .

\* \* \*

وَوَاجِبَاتُهُ ، أَيِ : الْحَجِّ ، خَمْسَةٌ ، وَهِيَ مَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ الْفِدْيَةُ :

١ - إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَمِيقَاتُ الْحَجِّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ :

وَهُوَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِلْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ الْمُسَمَّاءُ بِيَرِّ  
عَلِيٍّ .

وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ .

وَمِنْ نَهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ .

وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ قَرْنُ .

٢ - وَمَبِيتٌ بِمُزْدَلِفَةَ ، ٣ - وَبِمَنَى ،

وَمِنَ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِزْقٍ .

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِمَنْ بِالْحَرَمِ الْحِلُّ ، وَأَفْضَلُهُ الْجِعْرَانَةُ ، فَالْتَّنَعِيمُ ،  
فَالْحُدَيْيَةُ .

وَمِيقَاتُ مَنْ لَا مِيقَاتَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ مُحَاذَاةُ الْمِيقَاتِ الْوَارِدِ إِنْ حَاذَاهُ  
فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ ، وَإِلَّا فَمَرَحَلَتَانِ مِنْ مَكَّةَ .

فَيُحْرَمُ الْجَائِي فِي الْبَحْرِ مِنْ جِهَةِ الْيَمَنِ مِنَ الشَّعْبِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي  
يُحَازِي يَلْمَلَمَ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُ إِحْرَامِهِ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى جُدَّةَ ، خِلَافًا  
لِمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ إِلَيْهَا ، وَعَلَّلَ بِأَنَّ مَسَافَتَهَا إِلَى مَكَّةَ  
كَمَسَافَةِ يَلْمَلَمَ إِلَيْهَا . ٤

وَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَلَوْ نَاسِيَ أَوْ جَاهِلًا ، مَا لَمْ  
يَعُدَّ إِلَيْهِ قَبْلَ تَلْبَسِهِ بِنُسُكٍ ، وَلَوْ طَوَافٌ قُدُومٍ ، وَاثْمَ غَيْرُهُمَا .

٢ - وَمَبِيتٌ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَلَوْ سَاعَةً <sup>(١)</sup> مِنْ نِصْفِ ثَانٍ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ .

٣ - وَمَبِيتٌ بِمَنَى ، مُعْظَمَ لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، نَعَمْ إِنْ نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ  
شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّانِي جَازَ وَسَقَطَ عَنْهُ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَرَمِيَ يَوْمُهَا ، وَإِنَّمَا  
يَجِبُ الْمَبِيتُ فِي لَيَالِيهَا لِغَيْرِ الرُّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : والمراد القطعة من الزمن لا الساعة الفلكية .  
انتهى . أي : يكفي دقيقة .



٤ - وَطَوَافُ الْوَدَاعِ ، ٥ - وَرَمْيُ بِحَجَرٍ ، وَتُجْبَرُ .

وَسُنَّهٖ : غُسْلٌ لِإِحْرَامٍ وَدُخُولِ مَكَّةَ وَوُقُوفٍ ، وَتَطْيِيبُ قُبَيْلَهٗ ،

٤ - وَطَوَافُ الْوَدَاعِ لِغَيْرِ حَائِضٍ ، وَمَكِّيٌّ إِنْ لَمْ يُفَارِقْ مَكَّةَ بَعْدَ حَجَّهٖ .

٥ - وَرَمْيُ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَعْدَ انْتِصَافِ لَيْلَةِ النَّحْرِ سَبْعًا ، وَإِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ بَعْدَ زَوَالِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، سَبْعًا سَبْعًا ، مَعَ تَرْتِيبٍ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ .

بِحَجَرٍ ، أَيْ : بِمَا يُسَمَّى بِهِ ، وَلَوْ عَقِيقًا وَبِلُورًا ، وَلَوْ تَرَكَ رَمْيَ يَوْمٍ تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ بِتَرْكِ ثَلَاثِ رَمْيَاتٍ <sup>(١)</sup> فَأَكْثَرَ . وَتُجْبَرُ ، أَيْ : أَلْوَاجِبَاتُ بِدَمٍ .

وَتُسَمَّى هَذِهِ أَبْعَاضًا .

وَسُنَّهٗ ، أَيْ : الْحَجُّ :

غُسْلٌ ، فَتَيْمُّمٌ لِإِحْرَامٍ ، وَدُخُولُ مَكَّةَ وَلَوْ حَلَالًا ، بِذِي طَوًى ، وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ عَشِيِّهَا ، وَبِمُزْدَلِفَةَ ، وَلِرَمْيِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

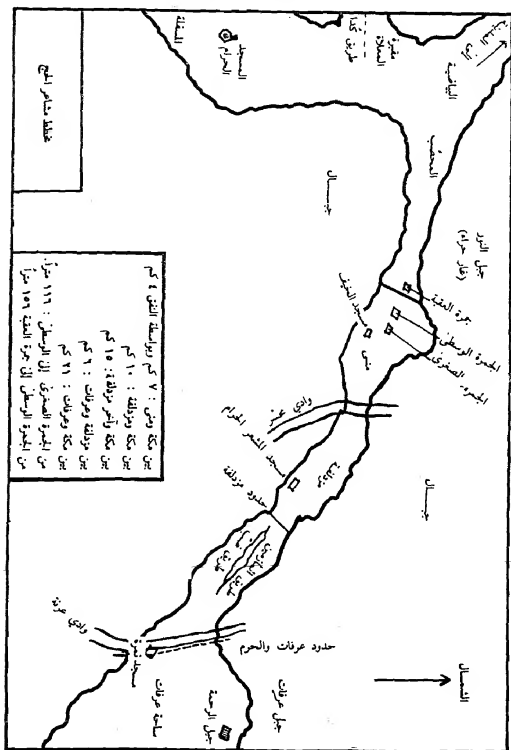
وَتَطْيِيبٌ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَلَوْ بِمَا لَهُ جِزْمٌ . قُبَيْلَهٗ ، أَيْ : الْإِحْرَامُ ، وَبَعْدَ الْغُسْلِ .

وَلَا يَضُرُّ أَسْتِدَامَتُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلَا انْتِفَالُهُ بِعَرَقٍ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وصورة ذلك لا تكون إلا في آخر جمرة من آخر أيام

التشريق ، لزمه دم . انتهى

## مخطط مشاعر الحج



وَتَلْبِيَّةٌ ، وَطَوَافٌ قُدُومٍ وَمَبِيتٌ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ وَوُقُوفٌ بِجَمْعٍ  
وَأَذْكَارٌ .

وَتَلْبِيَّةٌ ، وَهِيَ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ  
الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » ، وَمَعْنَى « لَبَّيْكَ » : أَنَا  
مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ .

وَيُسَنُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَسُؤَالُ الْحَجَّةِ ،  
وَالِاسْتِعَاذَةُ مِنَ النَّارِ ؛ بَعْدَ تَكْرِيرِ التَّلْبِيَةِ ثَلَاثًا .

وَتَسْتَمِرُّ التَّلْبِيَةُ إِلَى رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، لَكِنْ لَا تُسَنُّ فِي طَوَافِ  
الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ بَعْدَهُ لِرُودِ أَذْكَارٍ خَاصَّةٍ فِيهِمَا .

وَطَوَافُ قُدُومٍ ، لِأَنَّهَا تَحِيَّةُ الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا يُسَنُّ لِحَاجٍّ أَوْ قَارِنٍ دَخَلَ  
مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَلَا يَفُوتُ بِالْجُلُوسِ وَلَا بِالتَّأْخِيرِ ، نَعَمْ يَفُوتُ  
بِالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

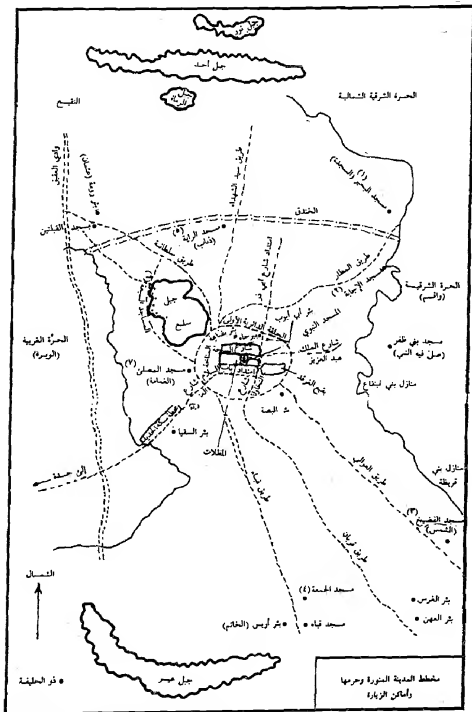
وَمَبِيتٌ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، وَوُقُوفٌ بِجَمْعِ الْمُسَمَى الْآنَ بِالْمَشْعَرِ  
الْحَرَامِ ، وَهُوَ جَبَلٌ فِي آخِرِ مُزْدَلِفَةَ ، فَيَذْكُرُونَ فِي وَقُوفِهِمْ وَيَدْعُونَ إِلَى  
الْإِسْفَارِ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ لِلِاتِّبَاعِ .

وَأَذْكَارٌ وَأَدْعِيَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِأَوْقَاتٍ وَأَمَكِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهَا  
الْجَلَالُ الْأَسْيُوطِيُّ فِي « وَظَائِفِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » فَلْيُطْلَبْ<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) فِي نَسَخٍ : « فَلْيُطْلَبْ » ، وَفِي بَعْضِهَا : « فَلْتُطْلَبْ » .

## مخطط المدينة المنورة



(١) حقل النبي في موضعه ومسجد ساجدة طريفة (٢) دما التي فيه فاستجيب له (٣) حقل النبي بموضعه ٦ ليل أتاها حصاره ليلي التفسير (٤) الذي حقل فيه النبي أول جمعة (٥) حقل النبي في موضعه وقرب عليه فة في غزوة الخندق [ذئاب: الجبل الصغير] (٦) منيا مسجد الفتح (وعو الذي دعا فيه النبي على الأحزاب فاستجيب له) ومسجد سلمان الفارسي، ومسجد علي بن أبي طالب، ومسجد أبي بكر الصديق (٧) وهو المكان الذي كان يصلي فيه النبي صلاة العيدين.

## فَضْلٌ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ : وَطْءٌ ، وَقُبْلَةٌ ، وَاسْتِمْنَاؤٌ بِيَدٍ ، وَنِكَاحٌ ، وَتَطْيِيبٌ ،

فَائِدَةٌ [ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ] : يُسْنُ مُتَأَكِّدًا زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ لِأَحَادِيثَ وَرَدَتْ فِي فَضْلِهَا .

وَشُرْبُ مَاءٍ زَمَزَمَ مُسْتَحَبٌّ ، وَلَوْ لَغَيْرِهِمَا ، وَوَرَدَ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْمِيَاهِ حَتَّى مِنَ الْكَوْثَرِ . [ راجع كتاب « فضل ماء زمزم » لسائد بكداش ] .

\* \* \*

## فَضْلٌ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ : عَلَى رَجُلٍ وَأُنْثَى وَطْءٌ ، لَأَيَّةٍ : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ [ ٢ سورة البقرة / الآية : ١٩٧ ] أَيْ : لَا تَرْفُتُوا ، وَالرَّفَثُ مُفَسَّرٌ بِالْوُطْءِ ، وَيَفْسُدُ بِهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ .

وَقُبْلَةٌ ، وَمُبَاشَرَةٌ بِشَهْوَةٍ ، وَاسْتِمْنَاؤٌ بِيَدٍ ، بِخِلَافِ الْإِنْزَالِ بِنَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ <sup>(١)</sup> .

وَنِكَاحٌ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ١٤٠٩ ] : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » .

وَتَطْيِيبٌ فِي بَدَنِ أَوْ تَوْبٍ بِمَا يُسَمَّى طَيِّبًا ، كَمِسْكِ وَعَنْبَرٍ وَكَافُورٍ حَيٍّ

(١) قال السيد البكري رحمه الله : وهو مخالف لما في « النهاية » و« التحفة » و« شرح المختصر » من حرمة النظر إذا كان بشهوة وإن لم ينزل . انتهى .



وَدَهْنُ شَعْرٍ، وَإِزَالَتُهُ، وَقَلَمٌ؛ وَيَحْرُمُ سَتْرُ رَجُلٍ بَعْضَ رَأْسٍ بِمَا  
يُعَدُّ سَاتِرًا، وَلُبْسُهُ مُحِيطًا بِلَا عُدْرٍ؛

أَوْ مَيْتٍ، وَوَرْدٍ وَمَائِهِ وَلَوْ بِشَدِّ نَحْوِ مِسْكِ بِطَرْفِ ثَوْبِهِ، أَوْ بِجَعْلِهِ فِي  
جَنْبِهِ، وَلَوْ خَفِيتَ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ، كَالْكَاذِبِ وَالْفَاحِشَةِ، وَهِيَ ثَمَرُ  
الْحِنَاءِ؛ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ فَاحَتْ حَرَمٌ، وَإِلَّا فَلَا.  
وَدَهْنٌ - بَفَتْحِ أَوَّلِهِ - شَعْرُ رَأْسٍ أَوْ لِحْيَةٍ، بِدُهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ مُطَيَّبٍ،  
كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ.

وَإِزَالَتُهُ، أَيُّ: الشَّعْرِ، وَلَوْ وَاحِدَةً مِنْ رَأْسِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ أَوْ بَدَنِهِ، نَعَمْ  
إِنْ أَحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ شَعْرٍ بِكَثْرَةٍ قَلِيلٍ أَوْ جِرَاحَةٍ فَلَا حُرْمَةَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ،  
فَلَوْ نَبَتَ شَعْرٌ بَعْثِيهِ، أَوْ غَطَّاهَا، فَأَزَالَ ذَلِكَ، فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِدْيَةَ.  
وَقَلَمٌ لَطْفٌ، وَلَوْ بَعْضُهُ مِنْ يَدٍ أَوْ رِجْلِ، نَعَمْ لَهُ قَطْعُ مَا أَنْكَسَرَ مِنْ  
ظُفْرِهِ إِنْ تَأَذَّى بِهِ، وَلَوْ أَذْنَى تَأَذَّى.

وَيَحْرُمُ سَتْرُ رَجُلٍ لَا أَمْرًا بَعْضَ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا عُزْفًا، مِنْ مَخِيطٍ  
أَوْ غَيْرِهِ، كَقَلَنْسُوَةٍ وَخِرْقَةٍ، أَمَا مَا لَا يُعَدُّ سَاتِرًا، كَخَيْطِ رَقِيقٍ، وَتَوَشُّدٍ  
نَحْوِ عِمَامَةٍ، وَوَضَعَ يَدٌ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا السَّتْرَ، فَلَا يَحْرُمُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا  
قَصَدَهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ، وَكَحَمَلٍ نَحْوِ زَنْبِيلٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا،  
وَأَسْتَظْلَالٍ بِمَحْمِلٍ وَإِنْ مَسَّ رَأْسَهُ.

وَلُبْسُهُ، أَيُّ الرَّجُلِ؛ مُحِيطًا بِخِيطَةٍ، كَقَمِيصٍ وَقَبَاءٍ، أَوْ نَسِجٍ أَوْ  
عَقْدٍ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ بِلَا عُدْرٍ؛ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ سَتْرُ رَأْسٍ لِعُدْرٍ، كَحُرِّ  
وَبَرْدٍ.

وَسَتْرُ امْرَأَةٍ لَا رَجُلٍ بَعْضَ وَجْهِ . وَفِدْيَةُ مَا يَحْرُمُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ  
تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةٍ ، أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ .

وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ هُنَا بِمَا لَا يُطِيقُ الصَّبْرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُبَحِ الثِّيَمُ ،  
فَيَحِلُّ مَعَ الْفِدْيَةِ قِيَاساً عَلَى وُجُوبِهَا فِي الْحَلْقِ مَعَ الْعُذْرِ .

وَلَا لُبْسُ مُحِيطٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلَا قِدَرٌ عَلَى تَحْصِيلِهِ ، وَلَوْ بَنَحُو  
اِسْتِعَارَةً ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ ، لِعَظَمِ الْمَنَةِ ، فَيَحِلُّ سَتْرُ الْعَوْرَةِ بِالْمُحِيطِ بِهَا  
فِدْيَةً .

وَلُبْسُهُ فِي بَاقِي بَدَنِهِ لِحَاجَةِ نَحْوِ حَرٍّ وَبَرْدٍ مَعَ فِدْيَةٍ .

وَيَحِلُّ الِازْتِدَاءُ وَالِالْتِحَافُ بِالْقَمِيصِ وَالْقَبَاءُ وَعَقْدُ الْإِزَارِ وَشَدُّ خِيْطٍ  
عَلَيْهِ لِيُثْبِتَ ، لَا وَضْعُ ظُلُوقِ الْقَبَاءِ عَلَى رَقَبَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُدْخَلْ يَدُهُ .

وَيَحْرُمُ سَتْرُ امْرَأَةٍ لَا رَجُلٍ بَعْضَ وَجْهِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِراً .

وَفِدْيَةُ ارْتِكَابِ وَاحِدٍ مِنْ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ غَيْرِ الْجِمَاعِ ، ذَبْحُ شَاةٍ  
مُجَزَّئَةٍ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَهِيَ : جَذَعَةٌ ضَائِنٌ أَوْ ثِيْبَةٌ مَعِزٌّ ؛ أَوْ تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ  
أَصْعٍ لِسِتَّةٍ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ الشَّامِلِينَ لِلْفُقَرَاءِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ  
صَاعٍ <sup>(١)</sup> ؛ أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

فَمُرْتَكِبُ الْمُحَرَّمَ مُخَيَّرٌ فِي الْفِدْيَةِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً بِتَحْرِيمِهِ وَجَبَتْ

(١) الصاع ، هو : مكعب طول ضلعه ٦ ، ١٤ سنتي متراً ، ونصفه يساوي مدنين .

وَدَمُ تَرَكَ مَأْمُورٍ ذَبْحُ ، فَصَوْمُ ثَلَاثَةٍ ، وَقَبْلَ نَحْرِ ، وَسَبْعَةٍ  
بِوَطْنِهِ ، وَيَجِبُ عَلَى مُفْسِدِ نُسْكِ بَوْطَاءِ بَدَنَةٍ

الْفِدْيَةُ إِنْ كَانَ إِتْلَافًا ، كَحَلَقِ شَعْرٍ ، وَقَلَمِ ظْفِيرٍ ، وَقَتْلِ صَيْدٍ .  
وَلَا تَجِبُ إِنْ كَانَ تَمَتُّعًا ، كُلُّسٍ وَتَطْيِيبٍ .

وَالْوَاجِبُ فِي إِزَالَةِ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَلَا بِاتِّحَادِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ  
عُزْفًا فِدْيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَفِي وَاحِدَةٍ مُدٌّ<sup>(١)</sup> طَعَامٍ ، وَفِي اثْنَتَيْنِ مُدَانٍ .

\* \* \*

وَدَمُ تَرَكَ مَأْمُورٍ ، كِإِحْرَامٍ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَمَيِّتٍ بِمُزْدَلِفَةٍ وَمَيِّتٍ ،  
وَرَمِي الْأَحْجَارِ ، وَطَوَافِ الْوُدَاعِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ذَبْحُ ، أَيْ : ذَبْحُ شَاةٍ  
تُجْزَى أَضْحِيَّةً فِي الْحَرَمِ .

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ الذَّبْحِ فِيهِ ، وَلَوْ لَغِيْبَةٍ مَالِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ  
مَنْ يُقْرِضُهُ ، أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ؛ صَوْمُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ فَوْرًا بَعْدَ  
إِحْرَامٍ ، وَقَبْلَ يَوْمِ نَحْرِ ، وَلَوْ مُسَافِرًا ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ شَيْءٍ مِنْهَا عَنْهُ ،  
لَأَنَّهُا تَصِيرُ قَضَاءً ؛ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ لِلآيَةِ .

وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا صَوْمُ سَبْعَةِ بَوْطَانِهِ ، أَيْ : إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

وَيُسْنُ تَوَالِيهَا كَالثَلَاثَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ  
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ ﴾ [ ٢ سورة البقرة / الآية : ١٩٦ ] .

وَيَجِبُ عَلَى مُفْسِدِ نُسْكِ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ بَوْطَاءِ بَدَنَةٍ بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ ،

(١) الْمُدُّ ، هُوَ : مَكْتَبٌ طَوَّلُ ضِلْعِهِ ٩,٢ سَاطِنِي مَتْرًا ، وَهُوَ يَسَاوِي رُبْعَ صَاعٍ .

وَقَضَاءُ فَوْزًا .

وَإِنْ كَانَ الْكُفْرُ نَفْلًا .

وَالْبَدَنَةُ الْمُرَادَةُ الْوَاحِدُ مِنَ الْأَيْلِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ  
الْبَدَنَةِ فَبَقَرَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ يَقُومُ الْبَدَنَةُ وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا  
طَعَامًا ، ثُمَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، بَلْ  
تَأْتِي .

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِي بِـ : « مُفْسِدِ نُسْكِ » أَنَّهُ يَبْطُلُ بِوَطْءٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ  
يَجِبُ مُضِيٌّ فِي فِاسِدِهِ .

وَقَضَاءُ فَوْزًا ، وَإِنْ كَانَ نُسْكَهُ نَفْلًا ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَقْتُهُ مُوسَعًا تَضَيَّقَ  
عَلَيْهِ بِالشَّرْعِ فِيهِ ، وَالتَّنَلُّ مِنْ ذَلِكَ يَصِيرُ بِالشَّرْعِ فِيهِ فَرَضًا ، أَيْ :  
وَاجِبُ الْإِثْمَامِ كَالْفَرَضِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ التَّنَلِّ .

\* \* \*

تَبَيَّنَ [ فِي حُكْمِ الْهَدْيِ ] : يُسَنُّ لِقَاصِدِ مَكَّةَ ، وَلِلْحَاجِّ أَكْثَرُ ، أَنْ  
يَهْدِيَ شَيْئًا مِنَ النَّعَمِ يَسُوقُهُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَإِلَّا فَيَشْتَرِيهِ مِنَ الطَّرِيقِ ، ثُمَّ مِنْ  
مَكَّةَ ، ثُمَّ مِنْ عَرَفَةَ ، ثُمَّ مِنْ مَنًى ؛ وَكَوْنُهُ سَمِينًا حَسَنًا ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا  
بِالنَّذْرِ .

\* \* \*

مُهَمَّاتٌ [ فِي بَيَانِ جُمَلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ ، كَالْأَصْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالصَّبَدِ  
وَالذَّبَائِحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ] : يُسَنُّ مُتَاكَّدًا لِحُرِّ قَادِرٍ تَضَحِّيَةً بِذَبْحِ جَذَعِ ضَاغٍ لَهُ

سَنَةً ، أَوْ سَقَطَ سِنُهُ ، وَلَوْ قَبْلَ تَمَامِهَا ؛ أَوْ ثِنْيٍ مَعْرِ أَوْ بَقَرٍ لَهُمَا سَتَانِ ،  
أَوْ إِبِلٍ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، بِنْتُهُ أَضْحِيَّةٌ عِنْدَ ذَبْحِ ، أَوْ تَغْيِينِ .  
وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ .

وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ شَمْسِ نَحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .  
وَيُجْزَىءُ سُبُعُ بَقَرٍ أَوْ إِبِلٍ عَنْ وَاحِدٍ .

وَلَا يُجْزَىءُ عَجَفَاءُ أَوْ مَقْطُوعَةٌ بَعْضُ ذَنْبٍ أَوْ أُذُنٍ أَبِينِ ، وَإِنْ قَلَّ ،  
وَذَاتُ عَرَجٍ وَعَوَرٍ وَمَرَضٍ بَيِّنٍ ، وَلَا يَضْرُ شَىْءٌ أُذُنٍ أَوْ خَرَفُهَا .

وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ إِجْزَاءِ التَّضْحِيَّةِ بِالْحَامِلِ ، خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ ابْنُ  
الرُّفْعَةِ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّضْحِيَّةَ بِمَعِيَّةٍ ، أَوْ صَغِيرَةٍ ، أَوْ قَالَ : جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً ،  
فَإِنَّهُ يَلْزَمُ ذَبْحُهَا ، وَلَا تُجْزَىءُ أَضْحِيَّةٌ ؛ وَإِنْ اخْتَصَّ ذَبْحُهَا بِوَقْتِ  
الْأَضْحِيَّةِ وَجَرَتْ مَجْرَاهَا فِي الصَّرْفِ .

وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ مِنْ أَضْحِيَّةٍ أَوْ هَدْيٍ وَجَبَا بِنَذَرِهِ .

وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ بِشَيْءٍ نَيْئًا ، وَلَوْ يَسِيرًا ، مِنْ  
الْمُتَطَوِّعِ بِهَا ؛ وَالْأَفْضَلُ التَّصَدُّقُ بِكُلِّهِ ، إِلَّا لُقْمًا يَتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا ، وَأَنْ  
تَكُونَ مِنَ الْكَبِيدِ ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ وَالتَّصَدُّقُ بِجِلْدِهَا ، وَلَهُ  
إِطْعَامُ أَغْنِيَاءَ لَا تَمْلِكُهُمْ .

وَيُسْرُ أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ ، وَأَنْ يَشْهَدَهَا مَنْ وَكَّلَ بِهِ ، وَكُرِهَ

لِمُرِيدِهَا إِزَالَةَ شَعْرِ فِي غَيْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ حَتَّى يُضْحِيَ .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَةٌ فَرَعَهُ أَنْ يَعُوَّ عَنْهُ مِنْ وَضَعِ إِلَى بُلُوغٍ ، وَهِيَ كَضَحِيَّةٍ ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ؛ وَالتَّصَدُّقُ بِمَطْبُوحٍ يَبْعَثُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَحَبُّ مِنْ نِدَائِهِمْ إِلَيْهَا وَمَنْ التَّصَدَّقِ نَيْئًا ، وَأَنْ يُذْبَحَ سَابِعٌ وَلَادَتِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ، بَلْ يُسَمَّى تَسْمِيَةً سَقَطَ بَلَعٌ زَمَنَ نَفْحِ الرُّوحِ .

وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَلَا يُكْرَهُ اسْمُ نَبِيِّ أَوْ مَلَكٍ ، بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلٌ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ وَقَاضِي الْقُضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ ، وَكَذَا عَبْدُ النَّبِيِّ وَجَارِ اللَّهِ ، وَالتَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ .

وَسُنَّ أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُهُ ، وَلَوْ أَتْنَى فِي السَّابِعِ ، وَيُتَّصَدَّقُ بِزَيْنَتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَأَنْ يُؤَدَّنَ وَيُقْرَأَ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ وَآيَةُ : ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِقَائِكَ وَذَرِّتُهَا مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [ ٣ سورة آل عمران/ الآية : ٣٦ ] بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ فِي الذِّكْرِ ؛ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَيُقَامُ فِي الْيُسْرَى ، عَقِبَ الْوَضْعِ ، وَأَنْ يُحَنِّكَهُ رَجُلٌ فَاِمْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ بِتَمَرٍ ، فَحَلَوْ لَمْ يَمَسَّهُ النَّارُ حِينَ يُولَدُ ، وَيُقْرَأُ عِنْدَهَا وَهِيَ تَطْلُقُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ [ ٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٥٥ ] وَ﴿ إِنْ رَبَّكُمْ اللَّهُ ﴾ [ ٧ سورة الأعراف/ الآية : ٥٤ ] الآية . وَالْمُعَوِّذَاتِ ، وَالْإِكْتَارُ مِنْ دُعَاءِ الْكَزْبِ [ راجع « الأذكار » للنووي ، الأرقام : ٦٦٣ - ٦٧٢ ] .

قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا قِرَاءَةُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى ﴿ رَطَبٌ وَلَا يَابِسُ إِلَّا فِي كَنْبِ مُبِينٍ ﴾ [ ٦ سورة الأنعام/ الآيات : ١ - ٥٩ ] يَوْمَ يَعُوَّ عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَمِنْ

مُبْتَدَعَاتِ الْعَوَامِّ الْجَهْلَةِ ، فَيَنْبَغِي الْأُنْكِفَافُ عَنْهَا وَتَحْذِيرُ النَّاسِ مِنْهَا  
مَا أَمَكْنَ . اُنْتَهَى .

\* \* \*

فَرْعٌ : يُسْنُ لِكُلِّ أَحَدِ الْإِدْهَانُ غَبًا ، وَالْاِكْتِحَالُ بِالْإِثْمِ وَثَرًا عِنْدَ  
نَوْمِهِ ، وَخَضْبُ شَيْبِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ بِخُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ .  
وَيَحْرُمُ حَلْقُ لِحْيَةٍ وَخَضْبُ يَدَيِ الرَّجُلِ وَرِجْلَيْهِ بِحَنَاءٍ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ  
فِيهِمَا .

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ كَرَاهَةً حَلْقَ مَا فَوْقَ الْخُلُقُومِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَالَ  
غَيْرُهُ : إِنَّهُ مُبَاحٌ .  
وَيُسْنُ الْخَضْبُ لِلْمُقْتَرَشَةِ وَيُكْرَهُ لِلْخَلِيتَةِ .

وَيَحْرُمُ وَشْرُ الْأَسْنَانِ ، وَوَضْلُ الشَّعْرِ بِشَعْرِ نَجَسٍ أَوْ شَعْرِ آدَمِيٍّ  
وَرَبْطُهُ بِهِ ، لَا بِخُيُوطِ الْحَرِيرِ أَوْ الصُّوفِ .  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَفَّ الصَّبِيَانُ أَوَّلَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنْ يُعْطِيَ الْأَوَانِي  
وَلَوْ بَنَحَوْ عَوْدَ يُعْرَضُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ يُغْلَقَ الْأَبْوَابُ مُسَمِّيًا اللَّهُ فِيهِمَا ، وَأَنْ  
يُطْفِئَ الْمَصَابِيحَ عِنْدَ النَّوْمِ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ ذَنْبَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ خُلُقُومٍ ، وَهُوَ  
مَخْرَجُ النَّفْسِ ، وَكُلُّ مَرِيٍّ ، وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ تَحْتَ الْخُلُقُومِ ، بِكُلِّ  
مُحَدِّدٍ يَجْرَحُ ، غَيْرِ عَظْمٍ وَسِنٍّ وَظُفْرِ ، كَحَدِيدٍ وَقَصَبٍ وَزُجَاجٍ وَذَهَبٍ  
وَفِضَّةٍ .

فَيَحْرُمُ مَا مَاتَ بِثَقَلٍ مَا أَصَابَهُ مِنْ مُحَدَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، كَبُنْدَقَةٍ ، وَإِنْ أَنَهَرَ  
الْدَّمَ وَأَبَانَ الرَّأْسَ ، أَوْ ذُبِحَ بِكَالٍ لَا يَقْطَعُ إِلَّا بِقُوَّةِ الدَّابِحِ ، فَلِذَا يَنْبَغِي  
الْإِسْرَاعُ بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ بِحَيْثُ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ قَبْلَ تَمَامِ  
الْقَطْعِ .

وَيَحِلُّ الْجَنِينَ بِذَبْحِ أُمِّهِ إِنْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا أَوْ خَرَجَ فِي حَرَكَةِ مَذْبُوحِ  
وَمَاتَ حَالًا .

أَمَّا غَيْرُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِطَيْرَانِهِ أَوْ شِدَّةِ عَدُوِّهِ ، وَحَشِيئًا كَانَ أَوْ إِنْسِيًا ،  
كَجَمَلٍ أَوْ جَدْيٍ نَفَرَ شَارِدًا وَلَمْ يَتَسَرَّ لُحُوقُهُ حَالًا ، وَإِنْ كَانَ لَوْ صَبَرَ سَكَنَ  
وَقُدِرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ نَحْوُ سَارِقٍ ، فَيَحِلُّ بِالْجَرْحِ الْمُرْهَقِ بِنَحْوِ  
سَهْمٍ أَوْ سَيْفٍ فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ ، ثُمَّ إِنْ أَذْرَكَهُ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ذَبْحُهُ ،  
فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَبْحُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ حَتَّى مَاتَ ، كَأَنْ أَشْتَغَلَ بِتَوَجُّهِهِ لِلْقِبْلَةِ  
أَوْ سَلَّ السَّكِّينَ فَمَاتَ قَبْلَ الْإِمْكَانِ حَلٍّ ، وَإِلَّا كَانَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سَكِّينٌ ،  
أَوْ عَلِقَ فِي الْغِمْدِ بِحَيْثُ تَعَسَّرَ إِخْرَاجُهُ ؛ فَلَا .

وَيَحْرُمُ قَطْعًا رَمِيَّ الصَّيْدِ بِالْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ الْآنَ ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ  
بِالْحَدِيدِ وَيُرْمَى بِاللَّارِ ، لِأَنَّهُ مُحَرِّقٌ مُدْفَقٌ سَرِيعًا غَالِبًا .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ إِنْ عَلِمَ حَادِقٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُصِيبُ نَحْوَ جَنَاحٍ كَبِيرٍ فَيَشُقُّهُ  
فَقَطً ، أَحْتَمَلَ الْجَوَازُ . وَالرَّمِيُّ بِالْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ قَدِيمًا ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ مِنْ  
الطِّينِ ، جَائِزٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ .

وَشَرَطُ الدَّابِحِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا يُنْكَحُ .



وَيُسْنُ أَنْ يَقْطَعَ الْوَدَجَيْنِ ، وَهُمَا عِرْقَا صَفْحَتَيْ عُنُقِي ، وَأَنْ يُحْدِثَ شَفْرَتَهُ ، وَيُوجِّهَ ذَبِيحَتَهُ لِلْقَبْلَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ رَجُلًا عَاقِلًا ، فَأَمْرَأَةً ، فَصَبِيًّا ، وَيَقُولُ نَذْبًا عِنْدَ الذَّبْحِ وَكَذَا عِنْدَ رَمِي الصَّيْدِ ، وَلَوْ سَمَكًا ، وَإِزْسَالِ الْأَجَارِحَةِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ .

وَيُسْتَرْطُ فِي الذَّبِيحِ غَيْرَ الْمَرِيضِ شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ أَوَّلَ ذَبْحِهِ ، وَلَوْ ظَنًّا ، بِنَحْوِ شِدَّةِ حَرَكَةِ بَعْدِهِ ، وَلَوْ وَخَذَهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَأَنْفَجَارِ دَمٍ ، وَتَدَفُّقِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ بَقَاؤُهُ فِيهِمَا ؛ فَإِنْ شَكَّ فِي اسْتِقْرَارِهَا لَفَقَدَ الْأَعْلَامَاتِ حَرَمَ ، وَلَوْ جُرِحَ حَيَوَانٌ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ نَحْوُ سَيْفٍ ، أَوْ عَضَّهُ نَحْوُ هِرَّةٍ ، فَإِنْ بَقِيَثَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَذَبَحَهُ حَلًّا ، وَإِنْ تَيَقَّنَ هَلَاكُهُ بَعْدَ سَاعَةٍ <sup>(١)</sup> ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ بَعْدَ رَفْعِ السَّكِّينِ ، وَلَوْ لِعُدْرِ مَا بَقِيَ بَعْدَ أَنْتِهَائِهَا إِلَى حَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ : أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ لِنَحْوِ اضْطِرَابِهِ ، فَأَعَادَهَا فَوْرًا وَأَتَمَّ الذَّبْحَ حَلًّا ؛ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : لَوْ رَفَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَعَادَهَا لَمْ يَحِلَّ ؛ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ إِعَادَتِهَا ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُعْذَهَا عَلَى الْفَوْرِ ؛ وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ غَيْرِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنِّي : لِحَنْطَةٍ ؛ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الرَّامَلِيُّ . انْتَهَى .

وَاحِدٍ فِيمَا لَوْ أَنْفَلَتْ شَفَرَتُهُ فَرَكَّهَا حَالًا أَنَّهُ يَحِلُّ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ أَنْتَهَى لِحَرَكَه مَذْبُوح بِمَرَضٍ ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ أَكَلَ نَبَاتٍ مُضِرٍّ ، كَفَى ذَبْحُهُ فِي آخِرِ رَمَقِهِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ مِنْ جَرَحٍ أَوْ نَحْوِهِ ، فَإِنْ وَجِدَ ، كَأَنْ أَكَلَ نَبَاتًا يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ ، اشْتَرَطَ فِيهِ وَجُودَ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِيهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ ، وَلَوْ بِالظَّنِّ بِالْعَلَامَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَهُ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : مَنْ ذَبَحَ تَقَرُّبًا لِلَّهِ تَعَالَى لِدَفْعِ شَرِّ الْجِنِّ عَنْهُ لَمْ يَحْرُمَ ، أَوْ بِقَصْدِهِمْ حَرُمَ .

\* \* \*

وَتَاثِنُهُمَا : كَوْنُهُ مَأْكُولًا ، وَهُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ : الْأَنْعَامُ وَالْخَيْلُ وَبَقَرٌ وَخَيْسٌ وَحِمَارُهُ وَظَنِيٌّ وَضَبُعٌ وَضَبٌّ وَأَرْزَبٌ وَتَغْلَبٌ وَسِنْجَابٌ وَكُلُّ لِقَاطٍ لِلْحَبِّ ، لَا أَسَدٌ وَقِرْدٌ وَصَفَرٌ وَطَاوُوسٌ وَحِدَاةٌ وَبُومٌ وَدُرَّةٌ وَكَذَا غُرَابٌ أَسْوَدٌ وَرَمَادِيٌّ أَلْلَوْنٌ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَيُكْرَهُ جَلَالَةٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ نَعَمٍ ، كَذَجَاجٍ إِنْ وَجِدَ فِيهَا رِيحُ النَّجَاسَةِ ، وَيَحِلُّ أَكْلُ بَيْضِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ خِلَافًا لِجَمْعٍ .

وَيَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَحْرِيِّ ضِفْدَعٌ وَتَمَسَاحٌ وَسُلَخْفَاءٌ وَسَرَطَانٌ ، لَا قِرْشٌ وَدَتِيلَسٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ يَحِلُّ مِيتَتُهُ إِلَّا الْأَضْفِدَعُ .

وَيُؤَيِّدُهُ نَقْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَنِ الْأَصْحَابِ حَلَّ جَمِيعِ مَا فِيهِ إِلَّا الضُّفْدَعُ .  
وَيَحِلُّ أَكْلُ مَيْتَةِ الْجَرَادِ وَالسَّمَكِ ، إِلَّا مَا تَغَيَّرَ فِي جَوْفِ غَيْرِهِ ، وَلَوْ  
فِي صُورَةِ كَلْبٍ أَوْ خَنَزِيرٍ .

وَيُسْنُ ذَبْحُ كَبِيرِهِمَا الَّذِي يَطُولُ بَقَاؤُهُ ، وَيُكْرَهُ ذَبْحُ صَغِيرِهِمَا ، وَأَكْلُ  
مَشْوِيِّ سَمَكٍ قَبْلَ تَطْيِيبِ جَوْفِهِ وَمَا أَتَنَ مِنْهُ ، كَاللَّحْمِ ، وَقَلْبِي حَيٍّ فِي  
ذَهْنٍ مَغْلِيٍّ .

وَحَلَّ أَكْلُ دُودٍ نَحْوِ الْفَاكِهَةِ ، حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ  
عَنْهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، وَلَوْ مَعَهُ ، كَنَمْلِ السَّمَنِ لَعَدَمِ تَوَلُّدِهِ مِنْهُ عَلَى  
مَا قَالَهُ الرَّدَّادُ خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا .

وَيَحْرُمُ كُلُّ جَمَادٍ مُضِرٍّ لِبَدَنِ أَوْ عَقْلِ ، كَحَجَرٍ وَثَرَابٍ وَسُحْقٍ ، وَإِنْ  
قَلَّ ، إِلَّا لِمَنْ لَا يَضُرُّهُ ، وَمُسْكِرٍ ، كَكَثِيرِ أَفْيُونٍ وَحَشِيشٍ وَبَنْجٍ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : أَفْضَلُ الْمَكَاسِبِ الزَّرَاعَةُ ، ثُمَّ الصَّنَاعَةُ ، ثُمَّ التِّجَارَةُ .

قَالَ جَمْعٌ : هِيَ أَفْضَلُهَا .

وَلَا تَحْرُمُ مُعَامَلَةٌ مَنْ أَكْثَرَ مَالِهِ حَرَامًا ، وَلَا الْأَكْلُ مِنْهَا ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي  
«الْمَجْمُوعِ» .

وَأَنْكَرَ النَّوَوِيُّ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ بِالْحُرْمَةِ ، مَعَ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي «شَرْحِ  
مُسْلِمٍ» .

وَلَوْ عَمَّ الْحَرَامُ الْأَرْضَ جَازَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مِنْهُ مَا تَمَسُّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ دُونَ

## النَّذْرُ: الْتِزَامُ مُكَلَّفٍ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعَيْنْ

ما زاد ، هذا إن تَوَقَّعَ مَعْرِفَةَ أَرْبَابِهِ ، وَإِلَّا صَارَ لَيْتَ أَلْمَالِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ فِيهِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

\* \* \*

فَرْعٌ : نَذَرْتُ فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِالنَّذْرِ ، وَهُوَ : قُرْبَةٌ عَلَى مَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ ، وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ ، بَلْ بَالِغَ بَعْضُهُمْ ، فَقَالَ : دَلَّ عَلَى نَذَرِهِ الْكِتَابُ وَالْأُسْتَنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ ، وَقِيلَ : مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَحَمَلَ الْأَكْثَرُونَ النَّهْيَ عَلَى نَذَرِ اللَّجَاجِ ، فَإِنَّهُ تَعْلِيْقُ قُرْبَةٍ بِفِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ ، كَذَلِكَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، أَوْ إِنْ لَمْ أَخْرُجْ مِنْهَا ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ صَدَقَةٌ بِكَذَا ؛ فَيَتَخَيَّرُ مَنْ دَخَلَهَا أَوْ لَمْ يَخْرُجْ بَيْنَ مَا أَلْتَزَمَهُ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ ، وَلَا يَتَّعَيْنُ الْمُلتَزِمُ وَلَوْ حَجًّا ؛ وَالْفَرْعُ مَا أُنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلٍ كُلِّيٍّ .

\* \* \*

النَّذْرُ: الْتِزَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعَيْنْ ، نَفْلًا كَانَتْ أَوْ فَرْضًا كِفَايَةً ، كِدَامَةً وَثَرًا ، وَعِيَادَةً مَرِيضٍ ، وَزِيَارَةً رَجُلٍ قُبْرًا ، وَتَزَوُّجَ حَيْثُ سُنٌّ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، وَصَوْمَ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْأَثْنَيْنِ ، فَلَوْ وَقَعَتْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَوْ الْحَبِضِ أَوْ النَّفَّاسِ أَوْ الْمَرَضِ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ ، وَكَصَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَتَجْهِيزِ مَيِّتٍ ؛ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ أَيْمًا ، كَتَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى وَفْتِهَا الْمُتَّعَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، كَهَيِّ ، بِلَا عُذْرٍ ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَكَانَ قَضَاءً . وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ خَمِيسٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ كَفَاءَهُ أَيُّ خَمِيسٍ ، وَلَوْ نَذَرَ صَلَاةً فَيَجِبُ رَكَعَتَانِ بِقِيَامٍ قَادِرٍ ، أَوْ صَوْمًا فَصَوْمُ يَوْمٍ ، أَوْ صَوْمَ أَيَّامٍ فَثَلَاثَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ فَمُتَمَوِّلٌ ، وَيَجِبُ صَرْفُهُ لِحُرٍّ

بِلَفْظٍ مُنَجَّزٍ كَ: اللهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ نَذَرْتُ كَذَا؛ أَوْ مُعَلَّقٍ،

مُسْكِنٍ مَا لَمْ يُعَيَّنْ شَخْصاً أَوْ أَهْلَ بَلَدٍ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ صَرْفُهُ لَهُ، وَلَا يَتَعَيَّنْ لَصَوْمٍ وَصَلَاةٍ مَكَانٌ عَيْنُهُ وَلَا لِمَصَدَقَةٍ زَمَانٌ عَيْنُهُ.

وَخَرَجَ بِـ «المُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ» الْكَافِرُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ، فَلَا يَصِحُّ نَذَرُهُمْ كَنَذْرِ السَّفِيهِ، وَقِيلَ: يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ؛ وَبِـ «الْقُرْبَةِ» الْمَعْصِيَةُ، كَصَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَصَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ، فَلَا يَنْعَقِدَانِ؛ وَكَالْمَعْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ، كَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالنَّذْرَ لِأَحَدِ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ فَقَطْ، وَكَذَا الْمُبَاحِ كَ: اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَكُلَ أَوْ أَنَامَ، وَإِنْ قَصَدَ تَقْوِيَةَ عَلَى الْعِبَادَةِ أَوْ النَّشَاطِ لَهَا.

وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْمُبَاحِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَبِـ «لَمْ تَتَعَيَّنْ» مَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ وَاجِبٍ عَيْنِي كَمَكْتُوبَةٍ، وَأَدَاءِ رُبْعِ عَشْرِ مَالٍ تِجَارَةً، وَكَتْرِكَ مُحَرَّمٍ.

وَأِنَّمَا يَنْعَقِدُ النَّذْرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ بِلَفْظٍ مُنَجَّزٍ بِأَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً مِنْ غَيْرِ تَغْلِيْقٍ بِشَيْءٍ، وَهَذَا نَذْرُ تَبَرُّرٍ كَ: اللهُ عَلَيَّ كَذَا، مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ نُسُكٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ اعْتِكَافٍ، أَوْ عَلَيَّ كَذَا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: اللهُ.

أَوْ نَذَرْتُ كَذَا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهَا «الله» عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَضْطِرَابِ طَوِيلٍ.

أَوْ بِلَفْظٍ مُعَلَّقٍ، وَيُسَمَّى: نَذْرَ مُجَازَاةٍ، وَهُوَ: أَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً فِي مُقَابَلَةٍ مَا يُرْغَبُ فِي حُصُولِهِ مِنْ حُدُوثِ نِعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ، كَ: إِنْ

كَ: إِنْ شَفَانِي اللَّهُ أَوْ سَلَّمَنِي اللَّهُ فَعَلَيْ كَذَا . فَيَلْزِمُ مَا أَلْزَمَهُ حَالًا فِي مُنَجِّزٍ ، وَعِنْدَ وُجُودِ صِفَةٍ فِي مُعَلَّقٍ .

شَفَانِي اللَّهُ ، أَوْ سَلَّمَنِي اللَّهُ ، فَعَلَيْ كَذَا ؛ أَوْ أَلْزَمْتُ نَفْسِي ، أَوْ وَاجِبٌ عَلَيَّ كَذَا .

وَخَرَجَ بِ « لَفْظِ » أَلْتِيَّةٍ ، فَلَا يَصِحُّ بِمُجَرَّدِ أَلْتِيَّةِ كَسَائِرِ أَلْعُقُودِ إِلَّا بِاللَّفْظِ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ بِأَلْتِيَّةِ وَحْدَهَا .

فَيَلْزِمُ عَلَيْهِ مَا أَلْزَمَهُ حَالًا فِي مُنَجِّزٍ ، وَعِنْدَ وُجُودِ صِفَةٍ فِي مُعَلَّقٍ .

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَلْفُورٌ بِأَدَائِهِ عَقَبَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْمُنْذُورِ لَهُ فِي قِسْمِي النَّذْرِ ، وَلَا الْقَبْضُ ؛ بَلْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ رَدِّهِ .

وَيَصِحُّ النَّذْرُ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَلَوْ مَجْهُولًا ، فَيَبْرَأُ حَالًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِي ، وَلَوْ نَذَرَ لِغَيْرِ أَحَدٍ أَصْلِيهِ أَوْ فُرُوعِهِ مِنْ وَرَثَتِهِ بِمَالِهِ قَبْلَ مَرَضٍ مَوْتِهِ يَوْمَ مَلَكَهُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ مُشَارِكٍ ، لِزَوَالِ مُلْكِهِ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ فِيهِ ، وَيَنْعَقِدُ مُعَلَّقًا فِي نَحْوِ : إِذَا مَرَضْتُ ؛ فَهُوَ نَذْرٌ لَهُ قَبْلَ مَرَضِي يَوْمَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ قَبْلَ حُصُولِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ ، وَيَلْغُو قَوْلُهُ : مَتَى حَصَلَ لِي الْأَمْرُ أَلْفَلَانِي أَجِيءُ لَكَ بِكَذَا ؛ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ لَفْظُ التِّرَامِ أَوْ نَذَرٍ .

وَأَفْتَى جَمْعٌ فِي مَنْ أَرَادَا أَنْ يَتَبَايَعَا ، فَاتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَنْذَرَ كُلٌّ لِلْآخَرِ

بِمَتَاعِهِ ، فَفَعَلَا ؛ صَحَّ .

وَإِنْ زَادَ الْمُتَبَدِّئُ : إِنْ نَذَرْتَ لِي بِمَتَاعِكَ ، وَكَثِيرًا مَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَيَصِحُّ نَذْرُهُ .

وَيَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمُنْذُورِ لَهُ النَّاذِرَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ .

قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ النَّاذِرِ مَا نَذَرَ بِهِ ، كَحُمْسٍ مَا يَخْرُجُ لَهُ مِنْ مُعَشَّرٍ وَكُكُلٍ وَلَدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ يَخْرُجُ مِنْ أَمْتِي أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ .

وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْحُمْسِ الْمُنْذُورِ .

وَقَالَ غَيْرُهُ : مَحَلُّهُ إِنْ نَذَرَ قَبْلَ الْأَشْتِدَادِ .

وَيَصِحُّ النَّذْرُ لِلْجَنِينِ كَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، بَلْ أَوْلَى ، لَا لِلْمَيِّتِ ، إِلَّا لِقَبْرِ

الْشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ وَأَرَادَ بِهِ قُرْبَةً ثُمَّ كِاسِرَاجٍ يُنْتَفَعُ<sup>(١)</sup> بِهِ ، أَوْ أَطْرَدَ عُرْفَ فَيَحْمَلُ النَّذْرَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِّ : جَعَلْتُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ ؛ فَيَصِحُّ كَمَا بُوْحَثَ ، لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ فِي عُرْفِهِمُ لِلنَّذْرِ ، وَيُضَرَفُ لِمَصَالِحِ الْحُجَرَةِ النَّبَوِيَّةِ .

قَالَ الشَّيْخِيُّ : وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي فِي الْكُغْبَةِ وَالْحُجَرَةِ الشَّرِيفَةِ وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، أَنَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَالِهِ عَنْ شَيْءٍ لَهَا ، وَاقْتَضَى الْعُرْفُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْإِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْطٌ ، فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ هُنَاكَ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ ، مِنْ مَصَلٍّ أَوْ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا لَمْ يَصِحَّ النَّذْرُ ، لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ . أَنْتَهَى . وَأَضْعَفُ : كَانَتْ الْقُبُورُ تَلْحَقُ بِهَا أَوْقَافُ تَفِيدُ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ ، فَيَكُونُ النَّذْرُ لَيْسَ لِذَاتِ الْقَبْرِ ، وَإِنَّمَا لِلنَّاسِ الَّذِينَ يَشْغُلُونَ الْأَوْقَافَ الْمُلْحَقَةَ بِالْقَبْرِ ؛ حَيْثُ النَّذْرُ لِلْقَبْرِ لَا يَصِحُّ قَوْلًا وَاحِدًا .

صَرَفَهُ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا ، صَرَفَ إِلَيْهَا وَاخْتَصَّتْ بِهِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : فَإِنْ لَمْ يَفْتَضِرْ اَلْعُرْفُ شَيْئًا ، فَالَّذِي يَنْجُو أَنَّهُ يُرْجَعُ فِي تَعْيِينِ الْمَصْرِفِ لِرَأْيِ نَاطِرِهَا .

قَالَ : وَظَاهِرٌ أَنَّ اَلْحُكْمَ كَذَلِكَ فِي اَلنَّذْرِ لِمَسْجِدٍ غَيْرِهَا . اُنْتَهَى .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي : إِنْ قَضَى اَللَّهُ حَاجَتِي فَعَلَيَّ لِلْكَعْبَةِ كَذَا ، بَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ لِمَصَالِحِهَا ، وَلَا يُصْرَفُ لِفُقَرَاءِ اَلْحَرَمِ ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ « اَلْمُهَذَّبِ » وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَاَخِرُونَ .

وَلَوْ نَذَرَ شَيْئًا لِلْكَعْبَةِ ، وَتَوَى صَرَفَهُ لِقُرْبَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَالِإِسْرَاجِ ، تَعَيَّنَ صَرَفُهُ فِيهَا إِنْ أَحْتِيجَ لِذَلِكَ ، وَإِلَّا يَبِيعُ وَصَرَفَ لِمَصَالِحِهَا كَمَا أَسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ نَذَرَ إِسْرَاجَ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ زَيْتٍ بِمَسْجِدٍ ، صَحَّ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ ، وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَوْ نَذَرَ إِهْدَاءً مَنْقُولٍ إِلَى مَكَّةَ لَزِمَهُ نَقْلُهُ وَالتَّصَدُّقُ بِعَيْنِهِ عَلَى فُقَرَاءِ اَلْحَرَمِ مَا لَمْ يُعَيَّنْ قُرْبَةٌ أُخْرَى ، كَتَطْيِيبِ اَلْكَعْبَةِ ، فَيَصْرَفُهُ إِلَيْهَا .

وَعَلَى اَلنَّاذِرِ مُؤَنَّةٌ إِصَالِ اَلْهَدْيِ اَلْمُعَيَّنِ إِلَى اَلْحَرَمِ ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بَاعَ بَعْضَهُ لِنَقْلِ اَلْبَاقِي ، فَإِنْ تَعَسَّرَ نَقْلُهُ ، كَعَقَارٍ أَوْ حَجَرٍ رَحَى بَاعَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ حَاكِمٍ ، وَنَقَلَ ثَمَنَهُ ، وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فُقَرَاءِ اَلْحَرَمِ .

وَهَلْ لَهُ إِمْسَاكُهُ بِقِيمَتِهِ أَوْ لَا ؟ وَجِهَانِ .

وَلَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي أَحَدِ اَلْمَسَاجِدِ اَلثَّلَاثَةِ أَجْزَاءَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ،



كَالَاغْتِكَافِ .

وَلَا يُجْزِىءُ أَلْفُ صَلَاةٍ فِى غَيْرِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ عَنْ صَلَاةٍ نَذَرَهَا فِيهِ ،  
كَعَكْسِهِ .

كَمَا لَا يُجْزِىءُ قِرَاءَةُ الْإِخْلَاصِ عَنْ ثُلُثِ الْقُرْآنِ الْمَنْذُورِ .

وَمَنْ نَذَرَ إِتْيَانَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَصَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِيهِ ، صَلَّى حَيْثُ شَاءَ ،  
وَلَوْ فِي بَيْتِهِ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ لَمْ يُجْزِىءَ عَنْهُ جِنْسٌ آخَرُ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ بِعَيْنِهِ زَالَ عَنْ مُلْكِهِ ، فَلَوْ قَالَ : عَلَيَّ أَنْ  
أَتَصَدَّقَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا ، وَعَعَيْتُهَا عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ : إِنْ شَفِىَ مَرِيضِي فَعَلَيَّْ  
ذَلِكَ ، مَلَكَهَا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا وَلَا قَبِلَهَا ، بَلْ ، وَإِنْ رَدَّ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا .

وَيَنْعَقِدُ حَوْلَ زَكَاتِهَا مِنْ حِينَ النَّذْرِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعَيْنْهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا  
الْمَنْذُورُ لَهُ فَتَصِيرُ دِينَارًا لَهُ عَلَيْهِ ، وَيَبْنُتُ لَهَا أَحْكَامُ الدِّيُونِ مِنْ زَكَاةٍ  
وغيرها .

وَلَوْ تَلَفَ الْمُعْتَمِدُ لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا إِنْ قَصَرَ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُعَمَّرَ مَسْجِدًا مُعَيَّنًا أَوْ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَجْزَ لَهُ أَنْ يُعَمَّرَ  
غَيْرَهُ بَدَلًا عَنْهُ ، وَلَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فَضَّةً لَمْ  
يَجْزَ التَّصَدَّقُ بِدَلَّةٍ بِدِينَارٍ ، لِاخْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ .

\*

\*

\*

## بَابُ الْبَيْعِ

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ نَذْرِ الْمُقْتَرِضِ لِمُقْتَرِضِهِ ] : اُخْتَلَفَ جَمْعُ مَنْ مَشَايخُ شُيُوخِنَا فِي نَذْرِ مُقْتَرِضٍ مَا لَا مُعَيَّنًا لِمُقْتَرِضِهِ مَا دَامَ دَيْنُهُ فِي ذِمَّتِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْخَاصُّ غَيْرُ قُرْبَةٍ ، بَلْ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى رَبِّهَا النَّسِيبَةِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ حَدُوثِ نِعْمَةٍ رِنَحِ الْقَرْضِ إِنْ اتَّجَرَ بِهِ ، أَوْ فِيهِ أَنْدِفَاعُ نِقْمَةِ الْمُطَالَبَةِ إِنْ أَحْتَاجَ لِبَقَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ لِإِعْسَارٍ أَوْ إِنْفَاقٍ ، وَلِأَنَّهُ يُسْنُّ لِلْمُقْتَرِضِ أَنْ يَرُدَّ زِيَادَةً عَمَّا اقْتَرَضَهُ ، فَإِذَا التَّزَمَهَا بِنَذْرِ أَنْعَقَدَ ، وَلِزِمَّتُهُ ؛ فَهُوَ حِينَئِذٍ مُكَافَأَةٌ إِحْسَانٍ لَا وَصْلَةٌ لِلرَّبِّ ، إِذْ هُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَقْدٍ كَبَيْعٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ النَّذْرُ فِي عَقْدِ الْقَرْضِ كَانَ رَبًّا .

وَقَالَ شَيْخُ مَشَايِخِنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الطَّنْبُذَاوِيُّ فِيمَا إِذَا نَذَرَ الْمَذْيُونُ لِلذَّائِنِ مَنَفْعَةَ الْأَرْضِ الْمَرْهُونَةِ مُدَّةَ بَقَاءِ الذَّائِنِ فِي ذِمَّتِهِ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ لِمُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا الْيَمِينِيِّينَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الصَّحَّةِ ، وَمِمَّنْ أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ الْقَطَّاطُ وَالْعَلَامَةُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَهْدَلُ .

\* \* \*

## بَابُ الْبَيْعِ

هُوَ لُغَةٌ : مُقَابَلَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ؛ وَشَرْعًا : مُقَابَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعَ ﴾

يَصِحُّ بِإِجَابٍ، كَيْفَتُكَ وَمَلَكَتُكَ ذَا بَكْذَا؛ وَقَبُولٍ، كَأَشْتَرَيْتُ  
وَقَبِلْتُ هَذَا بَكْذَا؛

[ ٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٧٥ ] وَأَخْبَارٌ ، كَخَبَرٍ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ : أَيُّ الْكَسْبِ  
أَطْيَبُ ؟ فَقَالَ : « عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٌ » . [ « مسند أحمد » ،  
رقم : ١٦٨١٤ ] أَيُّ : لَا غَشٍّ فِيهِ وَلَا خِيَانَةً .

يَصِحُّ الْبَيْعُ بِإِجَابٍ مِنَ الْبَائِعِ ، وَلَوْ هَزَلًا ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى  
الْتِمْلِكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً ، كَيْفَتُكَ ذَا بَكْذَا ، أَوْ هُوَ لَكَ بَكْذَا ، وَمَلَكَتُكَ أَوْ  
وَهْبَتُكَ ذَا بَكْذَا ، وَكَذَا جَعَلْتُهُ لَكَ بَكْذَا إِنْ نَوَى بِهِ الْبَيْعَ .

وَقَبُولٍ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَلَوْ هَزَلًا ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى الْتِمْلِكِ  
كَذَلِكَ ، كَأَشْتَرَيْتُ هَذَا بَكْذَا ، وَقَبِلْتُ ، أَوْ رَضَيْتُ ، أَوْ أَخَذْتُ ، أَوْ  
تَمَلَّكْتُ هَذَا بَكْذَا .

وَذَلِكَ لِتِمِّ الصَّيْغَةِ الدَّالِّ عَلَى اشْتِرَاطِهَا قَوْلُهُ ﷺ : « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ  
تَرَاضٍ » [ ابن ماجه ، رقم : ٢١٨٥ ] .

وَالرِّضَا خَفِيٌّ ، فَاعْتَبِرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ اللَّفْظِ ، فَلَا يَنْعَقِدُ  
بِالْمُعَاطَةِ ، لَكِنْ اخْتِيرَ الْأَنْعَادُ بِكُلِّ مَا يُتَعَارَفُ الْبَيْعُ بِهَا فِيهِ ، كَالْخُبْرِ  
وَاللَّحْمِ ، دُونَ نَحْوِ : الدَّوَابِّ وَالْأَرَاضِي .

فَعَلَى الْأَوَّلِ الْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، أَيُّ : فِي  
أَحْكَامِ الدُّنْيَا ؛ أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَلَا مُطَالَبَةَ بِهَا .

وَيَجْرِي خِلَافُهَا فِي سَائِرِ الْأَعْقُودِ ، وَصُورَتُهَا : أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى ثَمَنِ  
وَمُثْمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَفْظٌ مِنْ وَاحِدٍ ، وَلَوْ قَالَ مُتَوَسِّطٌ لِلْبَائِعِ : بَعْتُ ؟

بِلَا فَضْلٍ وَتَحْلُلٍ لَفْظٍ أَجْنَبِيٍّ وَتَعْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتٍ . وَشَرْطٌ فِي عَاقِدٍ  
تَكْلِيْفٌ وَإِسْلَامٌ لِّتَمَلِّكَ مُسْلِمٍ

فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ : إِي ؛ وَقَالَ لِلْمُشْتَرِي : أَشْتَرَيْتَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ؛ صَحَّ .  
وَيَصِحُّ أَيْضاً بِـ « نَعَمْ » ، مِنْهُمَا لِجَوَابِ قَوْلِ الْمُشْتَرِي : بَعْتُ ؟  
وَالْبَائِعِ : أَشْتَرَيْتَ ؟ .

وَلَوْ قُرْنِ بِالْإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ حَزَفُ اسْتِقْبَالِ ، كَأَبِيعَكَ ؟ لَمْ يَصِحَّ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ مِنَ الْعَامِّيِّ نَحْوُ فَتَحِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .  
وَشَرْطُ صِحَّةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَوْنُهُمَا بِلَا فَضْلٍ بِسُكُوتِ طَوِيلٍ يَقَعُ  
بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافِ الْإِسْرَارِ .  
وَلَا تَحْلُلٍ لَفْظٍ وَإِنْ قُلَّ .

أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُقْتَضَاهُ وَلَا مِنْ مَصَالِحِهِ .  
وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً أَنْ يَتَوَافَقَا مَعْنَى لَا لَفْظاً ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ بِأَلْفٍ ،  
فَزَادَ أَوْ نَقَصَ ؛ أَوْ بِأَلْفٍ حَالَةً ؛ فَأَجَلَ ، أَوْ عَكْسَهُ ، أَوْ مُوَجَّلَةً بِشَهْرٍ  
فَزَادَ ؛ لَمْ يَصِحَّ لِلْمُخَالَفَةِ .

وَبِلَا تَعْلِيْقٍ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ ، كَأَنْ مَاتَ أَبِي فَقَدْ بَعْتُكَ هَذَا ، وَلَا  
تَأْقِيْتٍ ، كَبِعْتُكَ هَذَا شَهْرًا .

وَشَرْطٌ فِي عَاقِدٍ بَائِعاً كَانَ أَوْ مُشْتَرِيّاً ؛ تَكْلِيْفٌ ، فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ صَبِيٍّ  
وَمَجْنُونٍ ، وَكَذَا مِنْ مُكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِعَدَمِ رِضَاهُ .  
وَإِسْلَامٌ لِّتَمَلِّكَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ لَا يَغْتَقُ عَلَيْهِ .

وَمُضْصَفٍ ، وَفِي مَعْقُودٍ مُلْكٌ لَهُ عَلَيْهِ

وَكَذَا يُشْتَرَطُ أَيْضاً إِسْلَامُ لِمَتَمَلَّكٍ مُرْتَدٍّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، لَكِنَّ الَّذِي فِي  
« الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا صِحَّةُ بَيْعِ الْمُرْتَدِّ لِلْكَافِرِ .

وَلِمَتَمَلَّكٍ شَيْءٌ مِنْ مُضْصَفٍ ، يَعْنِي : مَا كُتِبَ فِيهِ قُرْآنٌ ، وَلَوْ آيَةٌ ،  
وَإِنْ أُثْبِتَ لِغَيْرِ الدِّرَاسَةِ ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً عَدَمُ حَرَابَةٍ مَنْ يَشْتَرِي آلَةَ حَرْبٍ ، كَسَيْفٍ وَرَمْحٍ  
وَنُشَابٍ وَتُرْسٍ وَدِرْعٍ وَخَيْلٍ ، بِخِلَافِ غَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ ، وَلَوْ مِمَّا تَنَاقَلَتْ  
مِنْهُ ، كَالْحَدِيدِ ، إِذْ لَا يَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ عُدَّةَ حَرْبٍ ، وَيَصِحُّ بَيْعُهَا لِلدُّمِيِّ ،  
أَيُّ : فِي دَارِنَا .

وَشُرْطٌ فِي مَعْقُودٍ عَلَيْهِ مُتَمَلِّكاً كَانَ أَوْ ثَمَنًا مُلْكٌ لَهُ ، أَيُّ : لِلْعَاقِدِ ،  
عَلَيْهِ .

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ فُضُولِيٍّ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ مَالٍ غَيْرِهِ ظَاهِراً إِنْ بَانَ بَعْدَ الْبَيْعِ  
أَنَّهُ لَهُ ، كَأَنْ بَاعَ مَالَ مُورَثِهِ ظَانّاً حَيَاتَهُ ، فَبَانَ مَيْتاً ، حَيثُنْذِ ، لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ  
مِلْكُهُ ، وَلَا أَثَرُ لِظَنِّ خَطَا بَانَ صِحَّتُهُ ، لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ  
الْأَمْرِ لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : لَوْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ جَائِزٍ مَا ظَنَّ حِلَّهُ ، وَهُوَ حَرَامٌ بَاطِناً ،  
فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً أَلْمَاخُودِ مِنْهُ الْخَيْرُ لَمْ يُطَالَبْ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِلَّا طُولِبَ .  
قَالَهُ الْبَغَوِيُّ .

وَلَوْ اشْتَرَى طَعَاماً فِي الدُّمَةِ وَقَضَى مِنْ حَرَامٍ ، فَإِنْ أَقْبَضَهُ لَهُ الْبَائِعُ

وَطَهْرُهُ وَرُؤْيِيَّتُهُ.

بِرِضَاهُ قَبْلَ تَوْفِيَةِ الْكَمَنِ حَلَّ لَهُ أَكْلُهُ ، أَوْ بَعْدَهَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ حَرَامٌ حَلَّ  
أَيْضاً ، وَإِلَّا حَرَّمَ إِلَى أَنْ يُبْرِئَهُ أَوْ يُؤْفِيَهُ مِنْ حِلٍّ ؛ قَالَهُ شَيْخُنَا .

\* \* \*

وَطَهْرُهُ ، أَوْ إِمْكَانُ طَهْرِهِ بِغَسَلٍ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ ، كَحَمَرٍ ،  
وَجِلْدٍ مَيْتَةٍ ، وَإِنْ أَمَكْنَ طَهْرُهُمَا بِتَخَلُّلٍ أَوْ دِبَاغٍ ؛ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُمَكِّنُ  
طَهْرُهُ ، وَلَوْ دُهْنَا تَنَجَّسَ ، بَلْ يَصِحُّ هَبْتُهُ .

وَرُؤْيِيَّتُهُ ، أَيُّ : الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مُعَيَّنٍ لَمْ  
يَرَهُ الْعَاقِدَانِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا ، كَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ لِلغَرَرِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ ، وَإِنْ بَالِغٍ  
فِي وَصْفِهِ .

وَتَكْفِيِ الْكُرُؤِيَّةِ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ ،  
وَتَكْفِيِ رُؤْيِيَّةِ بَعْضِ الْمَسِيحِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ ، كَظَاهِرِ صُبْرَةِ نَحْوِ بُرٍّ ،  
وَأَعْلَى الْمَاعِ ، وَمِثْلُ أَنْمُودَجٍ مُتَسَاوِيِ الْأَجْزَاءِ ، كَالْحُجُوبِ ، أَوْ لَمْ يَدَلَّ  
عَلَى بَاقِيهِ ، بَلْ كَانَ صُورَانَا لِلْبَاقِي لِبَقَائِهِ ، كَقَشْرِ رُمَانٍ وَيَبُضٍ وَقَشْرَةِ سُفْلَى  
لِنَحْوِ جَوْرِ ، فَيَكْفِيِ رُؤْيِيَّتُهُ ، لِأَنَّ صَلَاحَ بَاطِنِهِ فِي إِبْقَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَدَلَّ هُوَ  
عَلَيْهِ .

وَلَا يَكْفِيِ رُؤْيِيَّةُ الْقِشْرَةِ الْعُلْيَا إِذَا أُنْعَقَدَتِ السُّفْلَى .

وَيُسْتَرْطُ أَيْضاً قُدْرَةُ تَسْلِيمِهِ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آبِقٍ وَضَالٍّ وَمَغْضُوبٍ لِغَيْرِ  
قَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ ، وَكَذَا سَمَكٍ بِرُكَّةٍ شَقَّ تَحْصِيلُهُ .

\* \* \*

وَشَرِطَ فِي بَيْعِ مَطْعُومٍ وَنَقْدٍ بِجِنْسِهِ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ

مُهْمَةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ ظَاهِرًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَهُ ] : مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ظَانًّا تَعْدِيهِ فَإِنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ ، كَأَن كَانَ مَالُ مُورِّثِهِ فَإِنَّ مَوْتَهُ ، أَوْ مَالُ أَجَنَبِيٍّ فَإِنَّ إِذْنَهُ لَهُ ، أَوْ ظَانًّا فَقَدْ شَرِطَ فَإِنَّ مُسْتَوْفِيًا لِلشُّرُوطِ ؛ صَحَّ تَصَرُّفُهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْعِبَادَاتِ بِذَلِكَ وَبِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ مُطْلَقٌ بَطَلَ طَهُورُهُ ، وَإِنْ بَانَ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

وَشَمِلَ قَوْلُنَا : بـ « بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ » التَّزْوِيجَ وَالْإِبْرَاءَ وَغَيْرَهُمَا ، فَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ حَقِّ ظَانًّا أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ ، فَإِنَّ لَهُ حَقًّا ؛ صَحَّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَلَوْ تَصَرَّفَ فِي إِنْكَاحٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الشُّكِّ فِي وَلَايَةِ نَفْسِهِ فَإِنَّ وَلِيَّهَا حَيْثُ نَدِيَ ، صَحَّ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .

\* \* \*

وَشَرِطَ فِي بَيْعِ رِبَوِيٍّ ، وَهُوَ مَخْصُورٌ فِي شَيْئَيْنِ :

مَطْعُومٍ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالْمِلْحِ وَالْأَرْزِ وَالذَّرَّةِ وَالْفُولِ .

وَنَقْدٍ ، أَيْ : ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ ، كَحُلِيِّ وَتَبَرٍ .

بِجِنْسِهِ كَبُرِّ بَبُرٍّ ، وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ .

حُلُولٌ لِلْعَوَضَيْنِ ، وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، وَلَوْ تَقَابُضًا الْبَعْضَ صَحَّ فِيهِ فَقَطْ .

وَمُمَائِلَةٌ ، وَبَغَيْرِ جَنْسِهِ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ ، وَفِي بَيْعِ مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةِ (١)

وَمُمَائِلَةٌ بَيْنَ الْعَوَظَيْنِ يَقِينَا ، بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ ، وَوزْنٍ فِي مَوْزُونٍ ؛  
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ، وَلَا  
الْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ؛  
إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بِعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا  
كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ » [ مسلم ، رقم : ١٥٨٧ ؛ الترمذي ، رقم : ١٢٤٠ ؛  
النسائي ، رقم : ٤٥٦٠ - ٤٥٦٦ ؛ أبو داود ، رقم : ٣٣٤٩ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٢٥٤ ؛ مسند  
أحمد ، رقم : ٢٢١٧٥ و ٢٢٢١٧ و ٢٢٢٢٠ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٥٧٩ ] أَيْ : مُقَابَضَةٌ .

قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَمِنْ لَازِمِهِ الْحُلُولُ ، أَيْ : غَالِبًا ؛ فَيَنْبُطُ بَيْعُ الرَّبَوِيِّ  
بِجَنْسِهِ جُزْأً ، أَوْ مَعَ ظَنٍّ مُمَائِلَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَتْ سَوَاءٌ .

وَشَرْطٌ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ جَنْسِهِ وَاتِّحَادًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا ، كَبُرِّ بِشَعِيرٍ ،  
وَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ ؛ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، لَا مُمَائِلَةٌ ، فَيَنْبُطُ بَيْعُ الرَّبَوِيِّ  
بِغَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ لَمْ يُقْبَضْ فِي الْمَجْلِسِ ، بَلْ يَحْرُمُ الْبَيْعُ فِي الصُّورَتَيْنِ إِنْ  
اخْتَلَّ شَرْطُ مِنَ الشَّرُوطِ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ لَوُرُودِ اللَّغْلِ الْكُلِّ الرِّبَا وَمُوكِلِهِ وَكَاتِبِهِ .

وَعَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ طَعَامٌ بِغَيْرِهِ ، كَنَقْدٍ ، أَوْ ثَوْبٍ ، أَوْ غَيْرِ طَعَامٍ  
بِطَعَامٍ ؛ لَمْ يُشْتَرَطْ شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ .

وَشَرْطٌ فِي بَيْعِ مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةِ (١) ، وَيُقَالُ لَهُ : اَلْسَلَمُ ، مَعَ الشَّرُوطِ



قَبْضُ رَأْسِ مَالٍ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، وَكَوْنُ مُسْلِمٍ فِيهِ دَيْنًا وَمَقْدُورًا فِي مَحَلِّهِ وَمَعْلُومٌ قَدْرٌ .

الْمَذْكُورَةُ لِلْبَيْعِ غَيْرِ الرُّوْيَةِ .

قَبْضُ رَأْسِ مَالٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ : فِي الدَّيْنَةِ فِي مَجْلِسِ خِيَارٍ ، وَهُوَ قَبْلَ تَفَرُّقٍ مِنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ أَمْوَالٍ مَنُفَعَةً .

وَإِنَّمَا يُصَوِّرُ تَسْلِيمُ الْمَنُفَعَةِ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ ، كَدَارٍ وَحَيَوَانٍ ، وَلِمُسْلِمٍ إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَرَدُّهُ لِمُسْلِمٍ ، وَلَوْ عَنْ دَيْنِهِ .

وَكَوْنُ مُسْلِمٍ فِيهِ دَيْنًا فِي الدَّيْنَةِ حَالًا كَانَ أَوْ مُؤَجَّلًا ، لِأَنَّهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ لَفْظُ السَّلَمِ ؛ فَاسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَلْفًا فِي هَذِهِ الْعَيْنِ ، أَوْ هَذَا فِي هَذَا ، لَيْسَ سَلَمًا لِإِنْتِهَاءِ الشَّرْطِ ، وَلَا بَيْعًا ، لِاخْتِلَالِ لَفْظِهِ .

وَلَوْ قَالَ : اشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ ، فَقَالَ : بَعْتُكَ ؛ كَانَ بَيْعًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ، نَظَرًا لِلْفَظِ .

وَقِيلَ : سَلَمٌ ؛ نَظَرًا لِلْمَعْنَى ، وَاخْتَارَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَكَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي مَحَلِّهِ ، بِكَسْرِ الْحَاءِ ، أَيُّ : وَقْتُ حُلُولِهِ ، فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي مُنْقَطِعِ عِنْدِ الْمَحَلِّ كَالرُّطْبِ فِي الشَّتَاءِ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومٌ قَدْرًا بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ ، أَوْ وَزْنًا فِي مَوْزُونٍ ، أَوْ ذَرْعًا فِي مَذْرُوعٍ ، أَوْ عَدًّا فِي مَعْدُودٍ .

وَصَحَّ فِي نَخْوِ جَوْزٍ وَلَوْزٍ بِوَزْنٍ ، وَمَوْزُونٍ بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا ، وَمَكِيلٍ بِوَزْنٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي بَيْضَةٍ وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ جِزْمِهَا

وَحَرَّمَ رَبًّا ،

مَعَ وَزْنِهَا ، فَيُورِثُ عِزَّةَ الْوُجُودِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا بَيَانُ مَحَلِّ تَسْلِيمٍ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ إِنْ أُسْلِمَ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ  
لِلتَّسْلِيمِ ، أَوْ لِحَمْلِهِ إِلَيْهِ مُؤَنَّةٌ ، وَلَوْ ظَفَرَ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ  
فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَلِنَقْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الظَّفَرِ مُؤَنَّةٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ آدَاءٌ ، وَلَا  
يُطَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ .

وَيَصِحُّ اَلْسَلَامُ حَالًا وَمَوْجَلًا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ لَا مَجْهُولٍ ، وَمُطْلَقُهُ حَالٌ ،  
وَمُطْلَقُ الْمُسْلِمِ فِيهِ جَيِّدٌ .

وَحَرَّمَ رَبًّا مَرَّةً بَيَانُهُ قَرِيبًا ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ :

رَبًّا فَضْلًا ، بِأَنْ يَزِيدَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ .

وَمِنْهُ رَبًّا الْقَرْضِ ، بِأَنْ يُشْتَرَطَ فِيهِ مَا فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ .

وَرَبًّا يَدًا ، بِأَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا مَجْلِسَ الْعَقْدِ قَبْلَ التَّقَابُضِ .

وَرَبًّا نِسَاءً ، بِأَنْ يُشْتَرَطَ أَجَلٌ فِي أَحَدِ الْعَوَاضِينَ .

وَكُلُّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا .

ثُمَّ الْعَوَاضَانِ إِنْ اتَّفَقَا جِنْسًا اشْتَرِطَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ تَقَدَّمَتْ ، أَوْ عِلَّةٌ ،  
وَهِيَ الطَّعْمُ وَالنَّفْدِيَّةُ ، اشْتَرِطَ شَرْطَانِ تَقَدَّمَا .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ : لَا يَنْدَفِعُ إِثْمُ إعْطَاءِ الرَّبَا عِنْدَ الْإِقْتِرَاضِ  
لِلضَّرُورَةِ بِحَيْثُ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْطِ الرَّبَا لَا يَحْصُلُ لَهُ الْقَرْضُ ، إِذْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى  
إِعْطَاءِ الزَّائِدِ بِطَرِيقِ النَّذْرِ أَوِ التَّمْلِيكِ ، لَا سِيَّمَا إِذَا قُلْنَا : اَلنَّذْرُ لَا يَحْتَاجُ

وَتَفْرِيقُ بَيْنِ أَمَةٍ وَفَرْعٍ لَمْ يُمَيِّزْ بِنَحْوِ بَيْعٍ وَبَطَلَ فِيهِمَا ،

إِلَى قَبُولِ لَفْظٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا : يَنْدَفِعُ الْإِنَّمُ لِلضَّرُورَةِ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : وَطَرِيقُ الْخَلَاصِ مِنْ عَقْدِ الرِّبَا لِمَنْ يَبِيعُ ذَهَبًا بِذَهَبٍ ، أَوْ  
فِضَّةً بِفِضَّةٍ ، أَوْ بَرًّا بِبُرٍّ ، أَوْ أَرْضًا بِأَرْضٍ ، مُتَفَاضِلًا ؛ بِأَنْ يَهَبَ كُلٌّ مِنْ  
الْبَائِعِينَ حَقَّهُ لِلْآخَرِ ، أَوْ يُفْرِضَ كُلُّ صَاحِبِهِ ثُمَّ يُبْرِئَهُ ، وَيَتَخَلَّصُ مِنْهُ  
بِالْفَرَضِ فِي بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ ، أَوْ الْأَرْضِ بِالْبُرِّ بِلاَ قَبْضٍ قَبْلَ تَفْرِيقِ .

\* \* \*

وَحَرَمَ تَفْرِيقُ بَيْنِ أَمَةٍ وَإِنْ رَضِيتَ ، أَوْ كَانَتْ كَافِرَةً .

وَفَرْعٍ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَوْ مِنْ زِنَا الْمَمْلُوكَيْنِ لِوَاحِدٍ .

بِنَحْوِ بَيْعِ كَهَبَةٍ وَقِسْمَةِ وَهْدِيَّةٍ .

لِغَيْرٍ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ، لِخَبَرٍ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » [ الترمذي ، رقم : ١٢٨٣ ؛ « مسند أحمد » ،

رقم : ٢٢٩٨٨ و ٢٣٠٠٢ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٤٦٩ ] .

وَبَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِمَا ، أَيِ : الرِّبَا وَالتَّفْرِيقِ بَيْنِ الْأَمَةِ وَالْوَلَدِ .

وَالْحَقَّ الْغَزَالِيُّ فِي « فِتَاوَاهِ » ، وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ ؛ التَّفْرِيقَ بِالسَّفَرِ بِالتَّفْرِيقِ  
بِنَحْوِ التَّبِيعِ ، وَطَرَدَهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَوَلَدِهَا وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً ،  
بِخِلَافِ الْمُطْلَقَةِ .

وَيَبِّعُ نَحْوِ عَنَبٍ مِمَّنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا ،

وَالْأَبُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلَتْ ، وَلَوْ مِنَ الْأَبِ ؛ كَالْأُمَّ إِذَا عَدِمَتْ .

أَمَّا بَعْدُ التَّمْيِيزُ فَلَا يَحْرُمُ ، لِاسْتِغْنَاءِ الْمُمَيِّزِ عَنِ الْخَضَانَةِ ، كَالْتَفْرِيقِ بَوْصِيَّةٍ وَعَنْقٍ وَرَهْنٍ .

وَيَجُوزُ تَفْرِيقُ وَلَدِ الْبَيْهَمَةِ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْ أُمِّهِ بِلَبَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ فِي الرِّضْعِ ، كَتَفْرِيقِ الْأَدَمِيِّ الْمُمَيِّزِ قَبْلَ الْبُلُوغِ عَنِ الْأُمِّ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ اللَّبَنِ حَرَّمَ وَبَطَلَ ، إِلَّا إِنْ كَانَ لِعَرَضِ اللَّبْحِ ، لَكِنْ بَحَثَ الْأُسْبُكِيُّ حُرْمَةَ ذَبْحِ أُمِّهِ مَعَ بَقَائِهِ .

وَحَرَّمَ أَيْضًا بَيْعُ نَحْوِ عَنَبٍ مِمَّنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا لِلشُّرْبِ ، وَالْأَمْرَدِ مِمَّنْ عُرِفَ بِالْفُجُورِ بِهِ ، وَالَّذِيكَ لِلْمُهَارَشَةِ ، وَالْكَبْشِ لِلْمُنَاطَحَةِ ، وَالْحَرِيرِ لِرَجُلٍ يَلْبَسُهُ ؛ وَكَذَا بَيْعُ نَحْوِ الْمِسْكِ لِكَافِرٍ يَشْتَرِي <sup>(١)</sup> لِتَطْيِيبِ الصَّنَمِ ، وَالْحَيَوَانِ لِكَافِرٍ عَلِمَ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ بِلَا ذَبْحٍ ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ كَالْمُسْلِمِينَ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِعَانَةُ عَلَيْهِمَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي إِلَى مَعْصِيَةٍ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا ، وَمَعَ ذَلِكَ يَصَحُّ الْبَيْعُ .

وَيُكْرَهُ بَيْعُ مَا ذَكَرَ مِمَّنْ تُؤْهِمُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَيَبِّعُ السَّلَاحَ لِنَحْوِ بُغَاةٍ

(١) فِي نَصِّ «إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ» : «يَشْتَرِيهِ» .

وَأَحْتِكَارُ قُوتٍ ، وَسَوْمٌ عَلَى سَوْمٍ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ ، وَنَجَشٌ .

وَقُطَاعُ طَرِيقٍ ، وَمُعَامَلَةٌ مِنْ بِيَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ وَإِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ الْحَلَالُ ، نَعَمْ إِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ مَا عَقَّدَ بِهِ حَرَمٌ وَبَطَلَ .

وَحَرَمٌ أَحْتِكَارُ قُوتٍ ، كَتَمَرٍ وَزَبِيبٍ وَكُلِّ مُجْزِئَةٍ فِي الْفِطْرَةِ ، وَهُوَ إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصِ لِيَبِيعَهُ بِأَكْثَرِ عِنْدَ اشْتِدَادِ حَاجَةِ أَهْلِ مَحَلِّهِ أَوْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ بِقَصْدِ ذَلِكَ ، لَا لِيُمْسِكَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ ، أَوْ لِيَبِيعَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةٍ أَرْضِهِ .

وَالْحَقُّ الْغَرَالِيُّ بِالْقُوتِ كُلِّ مَا يُعِينُ عَلَيْهِ ، كَاللَّحْمِ ، وَصَرَاحُ الْقَاضِي بِالْكَرَاهَةِ فِي الثُّوبِ .

وَسَوْمٌ عَلَى سَوْمٍ ، أَيُ : سَوْمٍ غَيْرِهِ ؛ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ بِالتَّرَاضِي بِهِ ، وَإِنْ فَحُشَ نَقْصُ الثَّمَنِ عَنِ الْقِيَمَةِ لِلتَّنْهِئِ عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى آخَرٍ فِي ثَمَنِ مَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ ، أَوْ يُخْرِجَ لَهُ أَرْخَصَ مِنْهُ ، أَوْ يُرَغِّبَ الْمَالِكَ فِي اسْتِزْدَادِهِ لِيَشْتَرِيَهُ بِأَعْلَى . وَتَحْرِيمُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ لُزُومِهِ لِبَقَاءِ الْخِيَارِ أَشَدُّ .

وَنَجَشٌ لِلتَّنْهِئِ عَنْهُ وَلِلْإِيذَاءِ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لَا لِرَغْبَتِهِ ، بَلْ لِيَخْدَعَ غَيْرَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ عِنْدَ نَقْصِ الْقِيَمَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ غُبِنَ فِيهِ ، وَإِنْ وَاطَأَ الْبَائِعُ النَّاجِشَ لَتَقْرِيطِ الْمُشْتَرِي حَيْثُ لَمْ يَتَأَمَّلْ وَيَسْأَلْ .

## فصل

[في خيارَيْ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ]

يُثْبِتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ فِي كُلِّ بَيْعٍ ، وَسَقَطَ خِيَارُ مَنْ اخْتَارَ لِرُؤْمَهُ ،

وَمَذُحُ السَّلْعَةِ لِئِغْبَ فِيهَا بِالْكَذِبِ كَالنَّجْشِ .

وَشَرْطُ التَّحْرِيمِ فِي الْكُلِّ عِلْمُ النَّهْيِ ، حَتَّى فِي النَّجْشِ ؛ وَيَصِحُّ الْبَيْعُ مَعَ التَّحْرِيمِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

\* \* \*

## فصل

فِي خِيَارَيْ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ

يُثْبِتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ فِي كُلِّ بَيْعٍ ، حَتَّى فِي الرَّبَوِيِّ وَالسَّلَمِ ، وَكَذَا فِي هَبَةِ ذَاتِ ثَوَابٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَخَرَجَ بِ « فِي كُلِّ بَيْعٍ » غَيْرُ الْبَيْعِ ، كَالْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ بِلاَ ثَوَابٍ وَشَرِكَةِ وَقِرَاضٍ وَرَهْنٍ وَحَوَالَةٍ وَكِتَابَةِ وَإِجَارَةٍ ، وَلَوْ فِي الدَّقَّةِ أَوْ مُقَدَّرَةٍ بِمُدَّةٍ .

فَلَا خِيَارَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى بَيْعًا .

وَسَقَطَ خِيَارُ مَنْ اخْتَارَ لِرُؤْمَهُ ، أَيْ : الْبَيْعَ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ ، كَانَ يَقُولَا : اخْتَرْنَا لِرُؤْمَهُ ، أَوْ أَجْرَنَاهُ ؛ فَيَسْقُطُ خِيَارُهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ كَانَ يَقُولُ : اخْتَرْتُ لِرُؤْمَهُ ، فَيَسْقُطُ خِيَارُهُ وَيَبْقَى خِيَارُ الْآخَرِ ، وَلَوْ مُشْتَرِيًا .

وَكُلُّ بِفُرْقَةٍ بَدَنٍ عُرْفًا ، وَحُلْفَ نَافِي فُرْقَةٍ أَوْ فُسْخَ قَبْلَهَا ، وَلَهُمَا شَرْطُ خِيَارٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلَ ، مِنَ الشَّرْطِ ،

وَسَقَطَ خِيَارُ كُلِّ مِنْهُمَا بِفُرْقَةٍ بَدَنٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا عَنِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ عُرْفًا .

مَا يَعُدُّهُ النَّاسُ فُرْقَةً يَلْزَمُ بِهِ الْعَقْدُ ، وَمَا لَا فَلَآ ، فَإِنْ كَانَ فِي دَارِ صَغِيرَةٍ ، فَالْفُرْقَةُ بِأَنْ يَخْرُجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا ؛ أَوْ فِي كَبِيرَةٍ ، فَإِنْ يَنْتَقِلَ أَحَدُهُمَا إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِهَا ؛ أَوْ فِي صَحْرَاءَ ، أَوْ فِي سُوقٍ ، فَإِنْ يُؤَلِّي أَحَدُهُمَا ظَهْرَهُ وَيَمْشِي قَلِيلًا ؛ وَإِنْ سَمِعَ الْخِطَابَ ، فَيَبْقَى خِيَارُ الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَلَوْ طَالَ مُكُنُّهُمَا فِي مَحَلٍّ ، وَإِنْ بَلَغَ سِنِينَ ، أَوْ تَمَاشِيَا مَنَازِلَ .

وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لِلْوَارِثِ الْمَتَّاهِلِ .

وَحُلْفَ نَافِي فُرْقَةٍ أَوْ فُسْخَ قَبْلَهَا ، أَيْ : قَبْلَ الْفُرْقَةِ ، بِأَنْ جَاءَ مَعَا وَادَّعَى أَحَدُهُمَا فُرْقَةً وَأَنْكَرَهَا الْآخَرُ لِيَفْسَخَ ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا ، وَادَّعَى أَحَدُهُمَا فُسْخًا قَبْلَهَا ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ، فَيَصَدِّقُ النَّافِي لِمُوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ .

وَيَجُوزُ لَهُمَا ، أَيْ : لِلْعَاقِدَيْنِ ؛ شَرْطُ خِيَارٍ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فِي كُلِّ بَيْعٍ فِيهِ خِيَارُ مَجْلِسٍ ، إِلَّا فِيمَا يَعْتَقُ فِيهِ الْمَبِيعُ ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِمُشْتَرِيهِ لِلْمُنَافَاةِ ، وَفِي رَبَوِيٍّ وَسَلَمٍ ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ فِيهِمَا لِأَحَدٍ ، لِإِشْتِرَاطِ الْقَبْضِ فِيهِمَا فِي الْمَجْلِسِ .

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَطْلَقَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ مِنْ حِينَ الشَّرْطِ لِلْخِيَارِ ، سِوَاءِ أَشْرَطَ فِي الْعَقْدِ أَمْ فِي مَجْلِسِهِ .

وَيَحْصُلُ فَسْخٌ بِنَحْوِ: فَسَخْتُ؛ وَإِجَارَةٌ بِنَحْوِ: أَجَرْتُ. وَلِْمُشْتَرٍ  
جَاهِلٍ خِيَارٌ بَعِيْبٌ قَدِيمٌ، كَأَسْتِحَاضَةٍ وَسَرِقَةٍ وَإِبَاقٍ وَزَنَا وَبَوَلٍ  
بِفِرَاشٍ

وَالْمُلْكُ فِي الْمَبِيعِ مَعَ تَوَابِعِهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لِمَنْ أَنْفَرَدَ بِخِيَارٍ مِنْ بَائِعٍ  
وَمُشْتَرٍ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُمَا فَمَوْفُوفٌ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ أَنَّهُ لِمُشْتَرٍ مِنْ حِينِ  
الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلِبَائِعٍ.

وَيَحْصُلُ فَسْخٌ لِلْعَقْدِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِنَحْوِ: فَسَخْتُ الْبَيْعَ،  
كَاسْتَرْجَعْتُ الْبَيْعَ. وَإِجَارَةٌ فِيهَا بِنَحْوِ: أَجَرْتُ الْبَيْعَ، كَأَمْضَيْتُهُ.  
وَالْتَّصَرُّفُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِوَطْءٍ وَإِعْتَاقٍ وَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَتَزْوِيجٍ مِنْ بَائِعٍ  
فَسْخٌ، وَمِنْ مُشْتَرٍ إِجَارَةٌ لِلشُّرَاءِ.

وَيَنْبُتُ لِمُشْتَرٍ جَاهِلٍ بِمَا يَأْتِي خِيَارٌ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ، بِظَهْوَرِ عَيْبٍ  
قَدِيمٍ، مُنْقِصٍ قِيَمَةٍ فِي الْمَبِيعِ؛ وَكَذَا الْبَائِعِ بِظَهْوَرِ عَيْبٍ قَدِيمٍ فِي الثَّمَنِ،  
وَأَثَرُوا الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الثَّمَنِ الْأَنْضِبَاطُ، فَيَقِلُّ فِيهِ ظَهْوَرُ الْعَيْبِ،  
وَالْقَدِيمُ مَا قَارَنَ الْعَقْدَ، أَوْ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَدْ بَقِيَ إِلَى الْقَسْخِ، وَلَوْ  
حَدَثَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛ وَهُوَ كَأَسْتِحَاضَةٍ وَنِكَاحٍ لِأَمَةِ  
وَسَرِقَةٍ وَإِبَاقٍ وَزَنَا مِنْ رَقِيقٍ، أَيْ: بِكُلِّ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ وَتَابَ،  
ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى.

وَبَوَلٌ بِفِرَاشٍ إِنْ أَعْتَادَهُ، وَبَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَبَحْرٍ، وَصُنَانٍ  
مُسْتَحْكَمِينَ.

وَمِنْ عُيُوبِ الرَّقِيقِ كَوْنُهُ نَمَامًا، أَوْ شَتَامًا، أَوْ كَذَابًا، أَوْ آكِلًا



وَجِمَاحٍ وَعَضٍّ، وَكَتْصَرِيَّةٍ، لَا بَغْنٍ فَاحِشٍ، كَظَنٍّ زُجَاجَةٍ  
جَوْهَرَةٍ؛ وَالْخِيَارُ فَوْرِيٌّ.

لِطِينٍ، أَوْ شَارِبًا لِنَحْوِ خَمَرٍ، أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ؛ مَا لَمْ يَتُبَّ عَنْهَا؛ أَوْ  
أَصَمٍّ، أَوْ أَبْلَهَ، أَوْ مُضْطَكَّ الرُّكْبَتَيْنِ، أَوْ رَتْقَاءَ، أَوْ حَامِلًا فِي أَدَمِيَّةٍ  
لَا بِهَيْمَةٍ، أَوْ لَا تَحِيضَ مَنْ بَلَغَتْ عِشْرِينَ سَنَةً، أَوْ أَحَدَ ثَلَاثِينَ أَكْبَرَ مِنْ  
الْآخِرِ.

وَجِمَاحٍ لِحَيَوَانٍ وَعَضٍّ، وَرَمَحٍ، وَكَوْنُ الدَّارِ مَنْزِلَ الْجُنْدِ، أَوْ كَوْنُ  
الْجِنِّ مُسْلَطِينَ عَلَى سَاكِنِيهَا بِالرَّجْمِ، أَوْ الْقِرْدَةِ مَثَلًا يَزْعُونَ زَرْعَ الْأَرْضِ.  
وَيَتَّبَعُ بِتَغْيِيرِ فِعْلِيٍّ، وَهُوَ حَرَامٌ لِلتَّنَدِيلِ وَالضَّرَرِ، كَتْصَرِيَّةٍ لَهُ،  
وَهِيَ: أَنْ يَتْرَكَ حَلَبَهُ مُدَّةً قَبْلَ بَيْعِهِ لِيُوهِمَ الْمُشْتَرِيَ كَثْرَةَ اللَّبَنِ؛ وَتَجْعِيدِ  
شَعْرِ الْجَارِيَّةِ؛ لَا خِيَارَ بَغْنٍ فَاحِشٍ، كَظَنٍّ مُشْتَرٍ نَحْوَ زُجَاجَةٍ جَوْهَرَةٍ؛  
لِتَقْصِيرِهِ بِعَمَلِهِ بِقَضِيَّةٍ وَهَمِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ.

وَالْخِيَارُ بِالْعَيْبِ، وَلَوْ بِتَصَرُّفٍ، فَوْرِيٌّ، فَيَبْطُلُ بِالتَّأْخِيرِ بِلَا عُذْرِ،  
وَيُعْتَبَرُ الْقَوْرُ عَادَةً، فَلَا يَضُرُّ صَلَاةٌ وَأَكْلٌ دَخَلَ وَقْتُهِمَا، وَقَضَاءُ حَاجَةٍ،  
وَلَا سَلَامُهُ عَلَى الْبَائِعِ، بِخِلَافِ مُحَادَثَتِهِ؛ وَلَوْ عَلِمَهُ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ حَتَّى  
يُضْهِحَ، وَيُعْذَرُ فِي تَأْخِيرِهِ بِجَهْلِهِ جَوَازَ الْرَدِّ بِالْعَيْبِ إِنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ  
بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَبِجَهْلِ فَوْرِيَّتِهِ إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ فِي الْبَلَدِ رَدَّهُ الْمُشْتَرِيَ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ  
وَكِيلِهِ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ، وَلَا وَكِيلَ لَهُ بِهَا؛ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى  
الْحَاكِمِ وَجُوبًا، وَلَا يُؤَخَّرُ لِحُضُورِهِ، فَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِنْهَاءِ لِنَحْوِ مَرَضٍ

أَشْهَدَ عَلَى الْفَسَخِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزَمُهُ تَلَفُظٌ ، وَعَلَى الْمُشْتَرِي تَرْكُ اسْتِعْمَالِ ، فَلَوْ اسْتَحْدَمَ رَقِيقًا ، وَلَوْ بِقَوْلِهِ : أَسْقِنِي ، أَوْ نَاوِلْنِي الثُّوبَ ، أَوْ أَغْلِقِ الْبَابَ ؛ فَلَا رَدَّ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الرَّقِيقُ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِلَا طَلَبٍ لَمْ يَضُرَّ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ بَاعَ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ فِي الْمَبِيعِ ، أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ بِهَا ؛ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَبَرِيءٌ مِنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ مَوْجُودِ حَالِ الْعَقْدِ لَمْ يَعْلَمْهُ الْبَائِعُ ، لَا عَنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ وَلَا ظَاهِرٍ فِيهِ . وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ ، وَاحْتَمَلَ صِدْقُ كُلِّ صِدْقِ الْبَائِعِ بِيَمِينِهِ فِي دَعْوَاهُ حُدُوثَهُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ لَزُومُ الْعَقْدِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ فِي يَدِهِ .

وَلَوْ حَدَّثَ عَيْبٌ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ بِدُونِهِ ، كَكَسْرِ بَيْضٍ وَجَوْزٍ وَتَقْوِيرِ بَطْنِخٍ مُدَوِّدٍ ، رُدُّ وَلَا أَرَشَ عَلَيْهِ لِلْحَادِثِ .

وَيَتَّبَعُ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ ، كَالسَّمَنِ وَتَعْلُمِ الصَّنْعَةِ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، وَحَمَلِ قَارَنٍ بَيْعًا ، لَا الْمُنْفَصِلَةَ ، كَالْوَلَدِ وَالْثَمَرِ ، وَكَذَا الْحَمْلُ الْحَادِثُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَا تَتَّبَعُ فِي الرَّدِّ ، بَلْ هِيَ لِلْمُشْتَرِي .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ ، وَإِتْلَافُ مُشْتَرٍ قَبْضُ ، وَيَبْطُلُ تَصَرُّفُ بِنْحَوْ بَيْعٍ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ ، لَا بِنْحَوْ إِعْتَاقٍ ؛ وَقَبْضُ غَيْرِ مَنْقُولٍ بِتَخْلِيَةٍ لِمُشْتَرٍ ، وَمَنْقُولٍ بِنَقْلِهِ ،

## فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ ، بِمَعْنَى انْفِسَاخِ الْبَيْعِ بِتَلْفِهِ ، أَوْ إِتْلَافِ بَائِعٍ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِتَعَيُّبِهِ أَوْ تَعْيِيبِ بَائِعٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، وَإِتْلَافِ أَجْنَبِيٍّ ، فَلَوْ تَلَفَ بَاقِيَةً ، أَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ ، انْفَسَخَ الْبَيْعُ . وَإِتْلَافُ مُشْتَرٍ قَبْضُ ، وَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ الْمَبِيعُ .

وَيَبْطُلُ تَصَرُّفُ وَلَوْ مَعَ بَائِعٍ ، بِنْحَوْ بَيْعٍ كَهَبَةِ وَصَدَقَةٍ وَإِجَارَةٍ وَرَهْنٍ وَإِقْرَاضٍ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ ، لَا بِنْحَوْ إِعْتَاقٍ وَتَزْوِيجٍ وَوَقْفٍ ، لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعِتْقِ ، وَلِعَدَمِ تَوْفُّقِهِ عَلَى الْقُدْرَةِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ إِعْتَاقِ الْآبِقِ ، وَيَكُونُ بِهِ الْمُشْتَرِي قَابِضًا ؛ وَلَا يَكُونُ قَابِضًا بِالتَّزْوِيجِ .

وَقَبْضُ غَيْرِ مَنْقُولٍ مِنْ أَرْضٍ وَدَارٍ وَشَجَرٍ بِتَخْلِيَةٍ لِمُشْتَرٍ ، بِأَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ الْبَائِعُ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمِفْتَاحَ ، وَإِفْرَاغِهِ مِنْ أَمْتِعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي .

وَقَبْضُ مَنْقُولٍ مِنْ سَفِينَةٍ أَوْ حَيَوَانٍ بِنَقْلِهِ مِنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ مَعَ تَفْرِيعِ السَّفِينَةِ .

وَيَحْصُلُ الْقَبْضُ أَيْضًا بِوَضْعِ الْبَائِعِ الْمَنْقُولَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشْتَرِي ، بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ إِلَيْهِ يَدَهُ لَنَالَهُ ، وَإِنْ قَالَ : لَا أُرِيدُهُ .

وَجَازَ اسْتِئْذَالَ عَنْ ثَمَنِ وَدَيْنٍ .

وَشُرِطَ فِي غَائِبٍ عَنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ مَعَ إِذْنِ الْبَائِعِ فِي الْقَبْضِ مُضِيَّ زَمَنٍ  
يُمْكِنُ فِيهِ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ عَادَةً ، وَيَجُوزُ لِمُشْتَرِي اسْتِغْلَالًا بِقَبْضٍ لِلْمَبِيعِ إِنْ كَانَ  
الْثَمَنُ مُؤَجَّلًا ، أَوْ سَلَّمَ الْحَالَ .

وَجَازَ اسْتِئْذَالَ فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ يَبِيعُ بِمِثْلِهِ مِنْ جِنْسِهِ .

عَنْ ثَمَنِ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِخَبَرِ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُنْتُ أبيعُ الْإِبِلَ  
بِالدَّنَانِيرِ وَأأْخُذُ مَكَانَهَا الدَّرَاهِمَ ، وَأبيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأأْخُذُ مَكَانَهَا الدَّنَانِيرَ ؛  
فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا  
وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ » [ الترمذي ، رقم : ١٢٤٢ ؛ النسائي ، رقم : ٤٥٨٢ و ٤٥٨٣  
و ٤٥٨٩ ؛ أبو داود ، رقم : ٣٣٥٤ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٢٦٢ ؛ مسند أحمد ، ٤٨٦٨ ،  
و ٥٥٣٠ و ٥٨٣٩ و ٦٢٠٣ و ٦٣٩١ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٥٨١ ] .

وَعَنْ دَيْنٍ قَرْضٍ وَأُجْرَةٍ وَصَدَاقٍ ، لَا عَنْ مُسْلِمٍ فِيهِ لِعَدَمِ اسْتِفْرَافِهِ ،  
وَلَوْ اسْتِئْذَالَ مُوَافَقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا ، كَدِرْهِمٍ عَنْ دِينَارٍ ، اشْتَرِطَ قَبْضُ الْبَدَلِ  
فِي الْمَجْلِسِ حَذْرًا مِنَ الرِّبَا ، لَا إِنْ اسْتِئْذَلَ مَا لَا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ ، كَطَعَامٍ  
عَنْ دِرْهِمٍ .

وَلَا يُبَدَّلُ نَوْعُ أَسْلَمَ فِيهِ ، أَوْ مَبِيعٌ فِي الدَّيْنِ عَقْدَ بَغِيرٍ لَفْظِ السَّلَمِ ،  
بِنَوْعٍ آخَرَ وَلَوْ مِنْ جِنْسِهِ ، كَحِنْطَةٍ سَمَرَاءَ عَنْ بَيْضَاءَ ، لِأَنَّ الْمَبِيعَ مَعَ تَعَيُّنِهِ  
لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَمَعَ كَوْنُهُ فِي الدَّيْنِ أَوَّلَى ، نَعَمْ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ  
بِنَوْعِهِ الْأَجُودِ ، وَكَذَا الْأَرْدَا بِالْأَرْضِي .

## فَصْلٌ فِي بَيْعِ الْأُصُولِ وَالشُّمَارِ

يَدْخُلُ فِي بَيْعِ أَرْضٍ مَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ ، وَفِي بُسْتَانٍ  
 أَرْضٌ وَشَجَرٌ وَبِنَاءٌ ، وَدَارٍ هَذِهِ وَأَبْوَابٌ مَنْصُوبَةٌ ، لَا فِي قِنٍّ حَلَقَةٌ  
 وَتَوْبٌ ،

## فَصْلٌ فِي بَيْعِ الْأُصُولِ وَالشُّمَارِ

يَدْخُلُ فِي بَيْعِ أَرْضٍ وَهَبَتِهَا وَوَفَّقَهَا وَالْوَصِيَّةَ بِهَا مُطْلَقًا ، لَا فِي رَهْنِهَا  
 وَالْإِفْرَارِ بِهَا ، مَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ رَطْبٍ وَتَمَرٍ الَّذِي لَمْ يَطْهَرْ عِنْدَ  
 الْبَيْعِ ، وَأُصُولٌ بَقِلَ تُجَرُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، كَقِثَاءٍ وَبَطِيخٍ ، لَا مَا يُؤْخَذُ  
 دَفْعَةً ، كَبُرٌّ وَفُجْلٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلدَّوَامِ وَالْثَبَاتِ ، فَهُوَ كَالْمَنْقُولَاتِ فِي  
 الدَّارِ .

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ بُسْتَانٍ وَقَرْيَةٍ أَرْضٌ وَشَجَرٌ وَبِنَاءٌ فِيهِمَا ، لَا مَزَارِعُ  
 حَوْلَهُمَا ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ مِنْهُمَا .

وَفِي بَيْعِ دَارٍ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ ، أَيُّ : الْأَرْضُ الْمَمْلُوكَةُ لِلْبَائِعِ بِجُمْلَتِهَا ،  
 حَتَّى تُخَوِّمَهَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ ، وَالشَّجَرُ الْمَغْرُوسُ فِيهَا ، وَإِنْ كَثُرَ ؛  
 وَالْبِنَاءُ فِيهَا بِأَنْوَاعِهِ وَأَبْوَابُ مَنْصُوبَةٌ ، وَأَعْلَاقُهَا الْمُثْبِتَةُ ، لَا الْأَبْوَابُ  
 الْمَقْلُوعَةُ وَالشُّرُورُ وَالْحِجَارَةُ الْمَذْفُونَةُ بِلَا بِنَاءٍ .

لَا فِي بَيْعِ قِنٍّ ذَكَرَ أَوْ غَيْرِهِ حَلَقَةٌ بِأُذُنِهِ ، أَوْ خَاتَمٌ ، أَوْ نَعْلٌ ، وَكَذَا  
 تَوْبٌ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لـ « الْخَاوِي » كـ « الْمَحَرَّرِ » ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرَ  
 عَوْرَتِهِ .

وَفِي شَجَرٍ عِزْقٌ وَغُصْنٌ رَطْبٌ ، لَا مَغْرِسُهُ وَثَمَرُ ظَهَرٍ ، وَيُبْقَيَانِ ،  
وَفِي دَابَّةٍ حَمْلُهَا .

وَفِي بَيْعِ شَجَرٍ رَطْبٌ بِلَا أَرْضٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عِزْقٌ وَلَوْ يَابِسًا ، إِنْ لَمْ  
يُشْرَطْ قَطْعُ الشَّجَرِ ، بِأَنْ شُرِطَ إِنْقَاءُهُ ، أَوْ أُطْلِقَ لِوُجُوبِ بَقَاءِ الشَّجَرِ  
الرَّطْبِ ، وَيَلْزَمُ الْمُشْتَرِي قَلْعُ الْيَابِسِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلْعَادَةِ ، فَإِنْ شُرِطَ  
قَطْعُهُ أَوْ قَلْعُهُ عَمِلَ بِهِ أَوْ إِنْقَاءُهُ بَطْلُ الْبَيْعِ ، وَلَا يَنْتَفِعُ الْمُشْتَرِي بِمَغْرِسِهَا .  
وَعُصْنٌ رَطْبٌ ، لَا يَابِسُ وَالشَّجَرُ رَطْبٌ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ قَطْعُهُ ، وَكَذَا  
وَرَقٌ رَطْبٌ لَا وَرَقٌ حَيَاءٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ مَغْرِسُهُ ، فَلَا يَتَّبَعُهُ فِي بَيْعِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ الشَّجَرِ  
لَا يَتَنَاوَلُهُ .

وَلَا ثَمَرُ ظَهَرٍ ، كَطَلْعِ نَخْلٍ يَتَشَقَّقُ ، وَثَمَرُ نَخْوٍ عِنَبٍ بِبُرُوزٍ ، وَجَوَزٌ  
بِإِنْعِقَادٍ فَمَا ظَهَرَ مِنْهُ لِلْبَائِعِ ، وَمَا لَمْ يَظْهَرَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لَوْ شُرِطَ الثَّمَرُ  
لأَحَدِهِمَا فَهُوَ لَهُ عَمَلًا بِالشَّرْطِ ، سِوَاهُ أَظْهَرَ الثَّمَرِ أَمْ لَا .

وَيُبْقَيَانِ ، أَيِ : الثَّمَرُ الظَّاهِرُ وَالشَّجَرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، فَيَسْتَحِقُّ الْبَائِعُ  
تَبْقِيَةَ الثَّمَرِ إِلَى أَوَانِ الْجِدَادِ ، فَيَأْخُذُهُ دَفْعَةً لَا تَذْرِجًا ، وَلِلْمُشْتَرِي تَبْقِيَةُ  
الشَّجَرِ مَا دَامَ حَيًّا ، فَإِنْ أُنْقَلَعَ فَلَهُ غَرْسُهُ ، إِنْ نَفَعَ لَا بَدَلِهِ .

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ دَابَّةٍ حَمْلُهَا الْمَمْلُوكُ لِمَالِكِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا  
لِمَالِكِهَا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ، كَبَيْعِهَا دُونَ حَمْلِهَا ، وَكَذَا عَكْسُهُ .

فَإِنْ أَصْرًا عَلَى الْأَخْتِلَافِ ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ فَسْخُذُهُ ، أَيْ :

وَلَوْ أَدَّعَى بَيْعاً وَالْآخِرُ رَهْناً حُلْفَ كُلِّ نَفِيٍّ ، وَحُلْفَ مُدَّعِي صِحَّةٍ .

الْعَقْدُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلَاهُ ، قَطْعاً لِلنِّزَاعِ ؛ وَلَا تَجِبُ الْفَوْرِيَّةُ هُنَا .

ثُمَّ بَعْدَ الْفَسْخِ يُرَدُّ الْمَبِيعُ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ ، فَإِنْ تَلَفَ حِسّاً أَوْ شَرْعاً ، كَانَ وَقْفَهُ أَوْ بَاعَهُ ، رَدَّ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيّاً ، أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَيُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ قِيَمَةُ آبَقِ فُسْخِ الْعَقْدِ وَهُوَ آبَقٌ مِنْ عِنْدِ الْمُشْتَرِي ، وَالظَّاهِرُ أَعْتَبَارُهَا بِيَوْمِ الْهَرَبِ .

وَلَوْ أَدَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعاً ، وَالْآخِرُ رَهْناً أَوْ هِبَةً ، كَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا : بَعْتُكَ بِالْفِ ، فَقَالَ الْآخِرُ : بَلْ رَهَنْتَنِيهِ ، أَوْ وَهَبْتَنِيهِ ؛ فَلَا تَحَالِفَ إِذْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ ، بَلْ حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ نَفِيّاً ، أَيْ : يَمِيناً نَافِيَةً لِدَعْوَى الْآخِرِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، ثُمَّ يُرَدُّ مُدَّعِي الْبَيْعِ الْأَلْفَ لَأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِهَا ، وَيَسْتَرُدُّ الْعَيْنُ بِزَوَائِدِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ .

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَاقِدَانِ ، فَأَدَّعَى أَحَدُهُمَا اسْتِمَالَ الْعَقْدِ عَلَى مُفْسِدٍ مِنْ إِخْلَالِ رُحْنٍ أَوْ شَرْطٍ ، كَانَ أَدَّعَى أَحَدُهُمَا رُؤْيَتَهُ وَأَنْكَرَ الْآخِرُ .

وَحُلْفَ مُدَّعِي صِحَّةِ الْعَقْدِ غَالِباً ، تَقْدِيماً لِلظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الْمُكَلَّفِ ، وَهُوَ اجْتِنَابُهُ لِلْفَاسِدِ عَلَى أَصْلٍ عَدَمِهَا ، لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى إِمضَاءِ الْعُقُودِ ، وَقَدْ يُصَدَّقُ مُدَّعِي الْفُسَادِ ، كَانَ قَالَ الْبَائِعُ : لَمْ أَكُنْ بِالْغَا حِينَ الْبَيْعِ ، وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي ، وَأَحْتَمِلَ مَا قَالَهُ الْبَائِعُ ، صُدِّقَ بِبَيِّنِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبُلُوغِ .

وَكَأَنِ اخْتِلَافًا ، هَلْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ أَوْ الْأَعْتِرَافِ ؟ فَيُصَدَّقُ مُدَّعِي الْإِنْكَارِ ، لِأَنَّهُ الْغَالِبُ .



## فَصْلٌ [فِي الْقَرْضِ وَالرَّهْنِ]

وَمَنْ وَهَبَ فِي مَرَضِهِ شَيْئًا ، فَأَدَعَتْ وَرَثَتُهُ غِيَّةَ عَقْلِهِ حَالَ الْهَيْبَةِ ، لَمْ يَقْبَلُوا إِلَّا إِنْ عَلِمَ لَهُ غِيَّةٌ قَبْلَ الْهَيْبَةِ وَأَدْعُوا اسْتِمْرَارَهَا إِلَيْهَا .  
وَيُصَدَّقُ مُنْكَرُ أَصْلٍ ، نَحْوَ الْبَيْعِ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي مَبِيعًا مُعَيَّنًا مَعِيًا ، فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهُ الْمَبِيعُ ،  
فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ مُضِيَّ الْعَقْدِ عَلَى السَّلَامَةِ .  
وَلَوْ أَتَى الْمُشْتَرِي بِمَا فِيهِ فَارَةٌ ، وَقَالَ : قَبَضْتُهُ كَذَا ؛ فَأَنْكَرَ  
الْمُقْبِضُ ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ .

وَلَوْ أَفْرَغَهُ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي ، فَظَهَرَتْ فِيهِ فَارَةٌ ، فَأَدْعَى كُلُّ أَنَهَا  
مِنْ عِنْدِ الْآخَرِ ، صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ إِنْ أَمَكَّنَ صِدْقُهُ ، لِأَنَّهُ مُدَّعٍ لِلصَّحَّةِ ،  
وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الْبَائِعِ .  
وَإِنْ دَفَعَ لِدَائِنِهِ دَيْنَهُ ، فَرَدَّهُ بِعَيْبٍ ، فَقَالَ الدَّافِعُ : لَيْسَ هُوَ الَّذِي  
دَفَعْتُهُ ؛ صُدِّقَ الدَّائِنُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الدَّيْنِ .

وَيُصَدَّقُ غَاصِبٌ رَدَّ عَيْنًا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَغْصُوبَةُ ؛ وَكَذَا وَدِيعٌ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الْقَرْضِ وَالرَّهْنِ

## الْإِقْرَاضُ سُنَّةٌ بِإِيجَابٍ كَأَقْرَضْتِكَ ،

الْإِقْرَاضُ ، وَهُوَ : تَمْلِيكَ شَيْءٍ عَلَى أَنْ يُرَدَّ مِثْلُهُ .

سُنَّةٌ ، لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى كَشْفِ كُزْبَةٍ ، فَهُوَ مِنَ السُّنَنِ الْأَكِيدَةِ لِلْأَحَادِيثِ الشَّهِيرَةِ ، كَخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ٢٦٩٩ ] : « مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُزْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُزْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ، وَصَحَّ خَبَرٌ : « مَنْ أَقْرَضَ اللَّهُ مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ » [ كثر العمال ، رقم : ١٥٣٨٦ ] .

وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَمَحَلُّ نَذْبِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَرَضُ مُضْطَرًّا ، وَإِلَّا وَجَبَ ، وَيَحْرُمُ الْإِقْرَاضُ عَلَى غَيْرِ مُضْطَرٍّ لَمْ يَرْجُ الْوَفَاءُ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ فَوْرًا فِي الْحَالِ ، وَعِنْدَ الْحُلُولِ فِي الْمَوْجَلِ ، كَالْإِقْرَاضِ عِنْدَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ مِنْ أَخِيهِ أَنَّهُ يُنْفِقُهُ فِي مَعْصِيَةٍ .

وَيَحْصُلُ بِإِيجَابٍ ، كَأَقْرَضْتِكَ هَذَا ، أَوْ مَلَكَتْكَ ، عَلَى أَنْ تَرُدَّ مِثْلُهُ ، أَوْ خُذَهُ وَرَدَّ بَدَلَهُ ، أَوْ أَصْرَفَهُ فِي حَوَائِجِكَ وَرَدَّ بَدَلَهُ .

فَإِنْ حَذَفَ « وَرَدَّ بَدَلَهُ » فَكِتَابِيَّةٌ ، وَ« خُذَهُ » فَقَطُّ لُغَوِيٌّ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ : « أَقْرَضْنِي هَذَا » فَيَكُونُ قَرْضًا ، أَوْ « أَعْطِنِي » فَيَكُونُ هِبَةً ؛ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى « مَلَكَتْكَ » وَلَمْ يَنْوِ الْبَدَلَ فَهِبَةً ، وَإِلَّا فَكِتَابِيَّةٌ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي نِيَّةِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الدَّافِعُ ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِقَصْدِهِ ، أَوْ فِي ذِكْرِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الْآخِذُ فِي عَدَمِ الذِّكْرِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَالصَّيْغَةُ ظَاهِرَةٌ فِيمَا أَدْعَاهُ .

## وَقَبُولُ

وَلَوْ قَالَ لِمُضْطَرٍّ : أَطْعَمْتُكَ بِعَوْضٍ ؛ فَأَنْكَرَ ، صَدَقَ الْمُطْعِمُ حَمَلًا  
لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرَمَةِ .

وَلَوْ قَالَ : وَهَبْتُكَ بِعَوْضٍ ؛ فَقَالَ : مَجَانًا ؛ صَدَقَ الْمُتَهَبُ .

وَلَوْ قَالَ : أَشْتَرِي لِي بِدِرْهِمِكَ خُبْرًا ؛ فَأَشْتَرَى لَهُ ، كَانَ الدَّرْهَمُ قَرْضًا  
لَا هِبَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَقَبُولُ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَأَقْرِضْتُهُ وَقَبِلْتُ قَرْضَهُ ؛ نَعَمْ ، الْقَرْضُ  
الْحَكْمِيُّ ، كَالْإِنْفَاقِ عَلَى اللَّقِيطِ الْمُحْتَاجِ ، وَإِطْعَامِ الْجَائِعِ ، وَكِسْوَةِ  
الْعَارِيِّ ؛ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

وَمِنْهُ أَمْرٌ غَيْرُهُ بِإِعْطَاءِ مَا لَهُ غَرَضٌ فِيهِ ، كَأِعْطَاءِ شَاعِرٍ أَوْ ظَالِمٍ أَوْ  
إِطْعَامِ فَقِيرٍ أَوْ فِدَاءِ أَسِيرٍ وَعَمَّرَ دَارِي .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَرْضِ الْإِجْبَابُ وَالْقَبُولُ ، وَاخْتَارَهُ  
الْأَذْرَعِيُّ ، وَقَالَ : قِيَاسُ جَوَازِ الْمُعَاطَاةِ فِي الْبَيْعِ جَوَازُهَا هُنَا ، وَإِنَّمَا  
يَجُوزُ الْقَرْضُ مِنْ أَهْلِ تَبَيُّعٍ فِيمَا يُسَلَّمُ فِيهِ مِنْ حَيَوَانَ وَغَيْرِهِ ، وَلَوْ نَقْدًا  
مَغْشُوشًا ، نَعَمْ يَجُوزُ قَرْضُ الْخُبْزِ وَالْعَجِينِ وَالْحَمِيرِ الْحَامِضِ ، لَا الرُّوْيَةِ  
عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَهِيَ خَمِيرَةٌ لَبَنٍ حَامِضٍ تُلْقَى عَلَى اللَّبَنِ لِيُرُوبَ ،  
لَاخْتِلَافِ حُمُوصَتِهَا الْمَقْصُودَةِ .

وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْنِي عَشْرَةَ ، فَقَالَ : خُذْهَا مِنْ فُلَانٍ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ  
تَحْتَ يَدِهِ جَلَزَ ، وَإِلَّا فَهُوَ وَكِيلٌ فِي قَبْضِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ قَرْضِهَا .

وَيَمْتَنِعُ عَلَى وَلِيِّ قَرْضٍ مَالِ مُوَلَّيِّهِ بِلاَ ضَرُورَةٍ ، نَعَمْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي

وَمَلَّكَ مُقْتَرِضٌ بِقَبْضٍ ، وَلِمُقْتَرِضٍ اسْتِزْدَادٌ

إِفْرَاضُ مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِكَثْرَةِ اشْغَالِهِ ، إِنْ كَانَ الْمُقْتَرِضُ  
أَمِيناً مُوسِراً .

وَمَلَّكَ مُقْتَرِضٌ بِقَبْضٍ بِإِذْنِ مُقْتَرِضٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ كَالْمَوْهُوبِ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ فِي التَّقْوِطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَنَّهُ هِبَةٌ  
لَا قَرْضٌ ، وَإِنْ أُعْتِيدَ رَدُّ مِثْلِهِ .

وَلَوْ أَنْفَقَ عَلَى أَخِيهِ الرَّشِيدِ وَعِيَالِهِ سِنِينَ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى  
الْأَوْجَهُ .

وَجَازَ لِمُقْتَرِضٍ اسْتِزْدَادٌ حَيْثُ بَقِيَ بِمِلْكِ الْمُقْتَرِضِ وَإِنْ زَالَ عَنْ مِلْكِهِ  
ثُمَّ عَادَ عَلَى الْأَوْجَهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، كَرَهْنٍ وَكِتَابَةٍ ، فَلَا  
يَرْجِعُ فِيهِ حِينَئِذٍ ، نَعَمْ ، لَوْ أَجَرَهُ رَجَعَ فِيهِ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمُقْتَرِضِ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْحُبُوبُ ،  
وَلَوْ نَقْدًا أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى حَقِّهِ .

وَرَدُّ الْمِثْلِ صُورَةٌ فِي الْمُتَقَوِّمِ ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ وَالْثِيَابُ وَالْجَوَاهِرُ .  
وَلَا يَجِبُ قَبُولُ الْكَرْدِيِّ عَنِ الْجَبِيدِ ، وَلَا قَبُولُ الْمِثْلِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ  
الْإِفْرَاضِ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، كَأَن كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤْنَةٌ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا  
الْمُقْتَرِضُ ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مُحْوَفاً .

وَلَا يُلْزَمُ الْمُقْتَرِضُ الدَّفْعُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ الْإِفْرَاضِ ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ  
لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ ، أَوْ لَهُ مُؤْنَةٌ وَتَحَمَّلَهَا الْمُقْتَرِضُ ، لَكِنْ لَهُ مُطَالَبَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ

وَنَفْعٌ بِلَا شَرْطٍ ،

الْإِقْرَاضُ بِقِيَمَةٍ بِمَحَلِّ الْإِقْرَاضِ وَقَتِ الْمُطَالَبَةِ فِيمَا لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُقْرِضُ ، لِجَوَازِ الْأَعْتِيَاضِ عَنْهُ .

وَجَازَ لِمُقْرِضٍ نَفْعٌ يَصِلُ لَهُ مِنْ مُقْتَرِضٍ ، كَرَدُّ الزَّائِدِ قَدْرًا أَوْ صِفَةً وَالْأَجُودُ فِي الرَّدِيِّ بِلَا شَرْطٍ فِي الْعَقْدِ ، بَلْ يُسْنُّ ذَلِكَ لِمُقْتَرِضٍ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » [ البخاري ] ، رقم : ٢٣٠٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٦٠١ ، وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُقْرِضِ أَخْذُهُ كَقَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَلَوْ فِي الرَّبَوِيِّ .

وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُقْرِضَ يَمْلِكُ الزَّائِدَ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا ، وَأَيْضًا فَهُوَ يُشْبِهُ الْهَدِيَّةَ ؛ وَأَنَّ الْمُقْتَرِضَ إِذَا دَفَعَ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ ذَلِكَ ظَنًّا أَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ حَلَفَ وَرَجَعَ فِيهِ .

وَأَمَّا الْقَرْضُ بِشَرْطٍ جَرَّ نَفْعَ لِمُقْرِضٍ ، فَفَاسِدٌ ، لِخَبَرٍ : « كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبَا » [ رواه الحارث ابن أبي أسامة ، في « مسنده » ، عن علي كرم الله وجهه ؛ « الجامع الصغير » ، رقم : ٦٣٣٦ ] وَجَبَرَ ضَعْفُهُ مَجِيءٌ مُعْنَاهُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَمِنْهُ الْقَرْضُ لِمَنْ يَسْتَأْجِرُ مُلْكَهُ ، أَيْ : مِثْلًا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ لِأَجْلِ الْقَرْضِ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ شَرْطًا ، إِذْ هُوَ حَيْثُئِذٍ حَرَامٌ إِجْمَاعًا ، وَإِلَّا كُرِهَ عِنْدَنَا ، وَحَرَّمَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، قَالَهُ السُّبْكِيُّ .

وَيَجُوزُ الْإِقْرَاضُ بِشَرْطِ الرِّهْنِ أَوْ الْكَفِيلِ .

وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْ هَذَا مِثَّةً وَأَنَا لَهَا ضَامِنٌ ؛ فَأَقْرَضَهُ الْمِثَّةَ أَوْ بَعْضَهَا ،

وَيَصِيحُ رَهْنٌ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ ، وَلَوْ عَارِيَّةً ،

كَانَ ضَامِنًا عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِلْحَاجَةِ ؛ كَأَلِّي مَتَاعِكَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَى ضَمَانِهِ .

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ : لَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الْقَرْضَ وَالْآخِذُ الْوَدِيعَةَ صُدِّقَ الْآخِذُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، خِلَافًا لـ « الْأَنْوَارِ » .

وَيَصِيحُ رَهْنٌ ، وَهُوَ : جَعَلَ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَثِيقَةً بِدَيْنٍ يُسْتَوْفَى مِنْهَا عِنْدَ تَعَدُّرِ وَفَائِهِ ؛ فَلَا يَصِيحُ رَهْنٌ وَقَفٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ .

بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ، كَرَهْنَتْ ، وَأَرْتَهَنْتُ ؛ وَيُسْتَرْطُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ اتِّصَالِ اللَّفْظَيْنِ وَتَوَافُقِهِمَا مَعْنًى ، وَيَأْتِي هُنَا خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ؛ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ ، فَلَا يَرَهْنُ وَلِيِّ أَبَا كَانَ أَوْ جَدًّا أَوْ وَصِيًّا أَوْ حَاكِمًا مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، كَمَا لَا يَرْتَهِنُ لَهُمَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، فَيَجُوزُ لَهُ الرَّهْنُ وَالْأَرْتِهَانُ ، كَأَن يَرَهْنَ عَلَى مَا يَقْتَرِضُ لِحَاجَةِ الْمُؤْنَةِ لِيُوفَّى مِمَّا يُنْتَظَرُ مِنَ الْغَلَّةِ أَوْ حُلُولِ الدَّيْنِ ؛ وَكَأَن يَرْتَهِنَ عَلَى مَا يُقْرِضُهُ أَوْ يَبِيعُهُ مُؤْجَلًا لِضَرُورَةٍ نَهَبٍ أَوْ نَحْوِهِ لِلزُّومِ الْأَرْتِهَانِ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَرْهُونَةُ جُزْءًا مُشَاعًا ، أَوْ كَانَتْ عَارِيَّةً ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِلَفْظِهَا ، كَأَن قَالَ لَهُ مَالِكُهَا : أَرَهْنَهَا بِدَيْنِكَ ؛ لِحُصُولِ التَّوَقُّعِ بِهَا . وَيَصِيحُ إِعَارَةٌ التَّقْدِيرُ لِذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَإِنْ مَنَعْنَا إِعَارَتَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَصِيحُ رَهْنٌ مُعَارٍ بِإِذْنِ مَالِكٍ بِشَرْطِ مَعْرِفَتِهِ الْمُرتَهَنَ وَجِنْسِ الدَّيْنِ وَقَدَرَهُ ، نَعَمْ فِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ قَالَ : أَرَهْنُ عَبْدِي بِمَا شِئْتُ ، صَحَّ أَنَّ يَرَهْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ . انْتَهَى .

لَا بِشَرْطٍ مَا يَضُرُّ كَأَنَّ لَا يُبَاعَ عِنْدَ الْمَحِلِّ ، وَكَشَرْطٍ مَنْفَعَتِهِ كَأَنَّ  
يَشْرَطًا أَنَّ الزَّوَائِدَ مَرْهُونَةٌ . وَلَا يُلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِ بَاذِنٍ ،

وَلَوْ عَيْنَ قَدْرًا قَرِهَنَ بِدُونِهِ جاز .

وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُزْتَهِنِ الْعَارِيَةِ ، فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ  
الرَّاهِنِ ضَمِنَ لِأَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ أَلَا أَنْفَاقًا ، أَوْ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ  
عَلَيْهِمَا ، إِذِ الْمُزْتَهِنُ أَمِينٌ ، وَلَمْ يَسْقُطِ الْحَقُّ عَنْ ذِمَّةِ الرَّاهِنِ ؛ نَعَمْ إِنْ  
رَهَنَ فَاسِدًا ضَمِنَ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَيُبَاعُ الْمُعَارُ بِمُرَاجَعَةِ مَالِكِهِ عِنْدَ حُلُولِ الدِّينِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ  
عَلَى الرَّاهِنِ بِشَمْنِهِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ .

لَا يَصِحُّ بِشَرْطٍ مَا يَضُرُّ الرَّاهِنَ أَوْ الْمُزْتَهِنَ ، كَأَنَّ لَا يُبَاعَ ، أَيْ :  
الْمَرْهُونُ ؛ عِنْدَ الْمَحِلِّ ، أَيْ : وَفَتْ حُلُولِ الدِّينِ ، أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ  
الْمِثْلِ ؛ وَكَشَرْطٍ مَنْفَعَتِهِ ، أَيْ : الْمَرْهُونُ لِمُزْتَهِنٍ ، كَأَنَّ يَشْرَطًا <sup>(١)</sup> أَنَّ  
الزَّوَائِدَ الْحَادِثَةَ كَثَمْرِ الشَّجَرِ مَرْهُونَةٌ ، فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثَةِ .

وَلَا يُلْزَمُ الرَّهْنُ كَالْهَبَةِ إِلَّا بِقَبْضِ بَمَا مَرَّ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ بَاذِنٍ مِنْ رَاهِنٍ  
يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ .

وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِتَصَرُّفِ يُزِيلُ الْمُلْكَ ، كَالْهَبَةِ  
وَالرَّهْنِ الْآخِرِ ، لَا بِوَطْءٍ وَتَزْوِيجٍ وَمَوْتٍ عَاقِدٍ وَهَرَبِ مَرْهُونٍ .

(١) فِي نَسَخَةٍ : « كَأَنَّ يَشْرَطًا » .

وَالْيَدُ لِمُرْتَهِنٍ ، وَهِيَ أَمَانَةٌ ، وَصُدِّقَ فِي تَلْفٍ لَا رَدَّ .

وَالْيَدُ فِي الْمَرْهُونِ لِمُرْتَهِنٍ ، بَعْدَ لُزُومِ الرَّهْنِ غَالِبًا ، وَهِيَ عَلَى الرَّهْنِ أَمَانَةٌ ، أَيُّ : يَدُ أَمَانَةٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فَلَا يَضُمُّهُ الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي ، كَأَنِ امْتَنَعَ مِنَ الرَّدِّ بَعْدَ سُقُوطِ الدَّيْنِ .

وَصُدِّقَ ، أَيُّ : الْمُرْتَهِنُ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، فِي دَعْوَى تَلْفٍ بِبَيْمِنِهِ لَا فِي رَدِّ ، لِأَنَّهُمَا قَبْضًا لِعَرَضِ أَنْفُسِهِمَا ، فَكَانَا كَالْمُسْتَعِيرِ ، بِخِلَافِ الْوَدِيعِ وَالْوَكِيلِ .

وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ ، وَلَوْ غَفَلَ عَنِ نَحْوِ كِتَابٍ فَأَكَلَتْهُ الْأَرْضُ ، أَوْ جَعَلَهُ فِي مَحَلٍّ هُوَ مَطْنَتُهَا ، ضَمِنَهُ لِتَفْرِيطِهِ .

\* \* \*

قَاعِدَةٌ [ فِي بَيَانِ أَنَّ فَاسِدَ الْعُقُودِ كَصَحِيحِهَا ] : وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ إِذَا صَدَرَ مِنْ رَشِيدٍ حُكْمٌ صَحِيحُهَا فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ ، لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَقْدِ إِذَا أَقْتَضَى الضَّمَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ ، فَفَاسِدُهُ أَوْلَى ، أَوْ عَدَمُهُ ، كَالْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَوْهُوبِ ، فَفَاسِدُهُ كَذَلِكَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ رَهَنَ شَيْئًا وَجَعَلَهُ مَبِيعًا مِنَ الْمُرْتَهِنِ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ عَارِيَةً لَهُ بَعْدَهُ ، بِأَنْ شُرْطًا فِي عَقْدِ الرَّهْنِ ، ثُمَّ قَبَضَهُ الْمُرْتَهِنُ ، لَا يَضُمُّهُ قَبْلَ مُضِيِّ الشَّهْرِ ، وَإِنْ عَلِمَ فَسَادُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَضَمِنَهُ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعًا أَوْ عَارِيَةً فَاسِدَتَيْنِ ، لِتَغْلِيْقِهِمَا بِإِنْقِضَاءِ الشَّهْرِ ؛ فَإِنْ قَالَ : رَهْنْتُكَ ، فَإِنْ لَمْ أَفْضِ عِنْدَ الْحُلُولِ فَهُوَ مَبِيعٌ مِنْكَ ، فَسَدَ الْبَيْعُ لَا الرَّهْنُ عَلَى



وَلَهُ طَلَبُ بَيْعِهِ إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ، وَيُجْبَرُ رَاهِنٌ ، فَإِنْ أَصَرَّ بَاعَهُ قَاضٍ ،  
وَعَلَى مَالِكِهِ مُؤَنَةٌ ،

أَلَا وَجِهَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ شَيْئاً .

\* \* \*

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُرْتَهِنِ ، طَلَبُ بَيْعِهِ ، أَيُّ : الْمَرْهُونِ ، أَوْ طَلَبُ قَضَاءِ  
دَيْنِهِ إِنْ لَمْ يَبَّعْ .

وَلَا يَلْزَمُ الرَّاهِنُ الْبَيْعَ بِخُصُوصِهِ ، بَلْ إِنَّمَا يَطْلُبُ الْمُرْتَهِنُ أَحَدَ  
الْأَمْرَيْنِ إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ، وَإِنَّمَا يَبَّعُ الرَّاهِنُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، لِأَنَّ  
لَهُ فِيهِ حَقًّا ، وَيَقْدَمُ الْمُرْتَهِنُ بِشَمْنِهِ عَلَى سَائِرِ الْغُرَمَاءِ ، فَإِنْ أَبَى الْمُرْتَهِنُ  
الْإِذْنَ ، قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ : اتَّذَنْ فِي بَيْعِهِ ، أَوْ أَبْرِئْهُ مِنَ الدَّيْنِ .

وَيُجْبَرُ رَاهِنٌ ، أَيُّ : يُجْبَرُ الْحَاكِمُ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِذَا امْتَنَعَ  
بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ أَصَرَّ عَلَى الْامْتِنَاعِ ، أَوْ كَانَ غَائِبًا وَلَيْسَ لَهُ مَا يُوفِي  
مِنْهُ غَيْرَ الرَّهْنِ ، بَاعَهُ عَلَيْهِ قَاضٍ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَمِلْكِ الرَّاهِنِ وَالرَّهْنِ ،  
وَكُونِهِ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَقَضَى الدَّيْنِ مِنْ ثَمَنِهِ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُرْتَهِنِ .

وَيَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ فِي دَيْنٍ حَالٍ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَحَضْرَتِهِ ، بِخِلَافِهِ فِي  
غَيْبَتِهِ ؛ نَعَمْ إِنْ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ صَحَّ مُطْلَقًا لِانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ ، وَلَوْ شَرَطَا أَنْ  
يَبَّعَهُ ثَالِثٌ عِنْدَ الْمَحَلِّ جَارَ بَيْعُهُ بِشَمْنٍ مِثْلِ حَالٍ .

وَلَا يُشْتَرِطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْبَيْعِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ إِذْنِهِ ، بَلْ  
مُرَاجَعَةُ الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمَهِّلُ أَوْ يُبْرِيءُ .

وَعَلَى مَالِكِهِ مِنْ رَاهِنٍ أَوْ مُعِيرٍ لَهُ مُؤَنَةٌ لِلْمَرْهُونِ ، كَنَفَقَةِ رَقِيقٍ وَكِسْوَتِهِ

وَلَيْسَ لَهُ رَهْنٌ لِأَخَرٍ وَوُطْءٌ وَتَزْوِيجٌ لَا مِنْهُ .

وَعَلَفَ دَابَّةً وَأُجْرَةَ رَدِّ ابْنِي وَمَكَانَ حِفْظٍ وَإِعَادَةَ مَا يُهْدَمُ إِجْمَاعاً ، خِلَافاً  
لِمَا شَدَّ بِهِ الْحَسَنُ ، فَإِنْ غَابَ أَوْ أَعْسَرَ رَاجَعَ الْمُزْتَهِنُ الْحَاكِمَ ، وَلَهُ  
الْإِنْفَاقُ بِإِذْنِهِ لِيَكُونَ رَهْنًا بِالتَّفَقُّعِ أَيْضاً ، فَإِنْ تَعَدَّرَ اسْتِثْنَانُهُ وَأَشْهَدَ  
بِالْإِنْفَاقِ لِيَرْجِعَ رَجَعَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَيْسَ لَهُ ، أَيُّ : لِلْمَالِكِ ، بَعْدَ لُزُومِ الرَّهْنِ بَيْعٌ وَوُقُوفٌ وَرَهْنٌ لِأَخَرٍ ،  
لِئَلَّا يُزَاحِمَ الْمُزْتَهِنُ .

وَوُطْءٌ لِلْمَرْهُونَةِ بِلَا إِذْنِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَحْبُلْ ، حَسْماً لِلْبَابِ ، بِخِلَافِ  
سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ ، فَتَحِلُّ إِنْ أَمِنَ الْوُطْءُ .

وَتَزْوِيجٌ لِأَمَةِ مَرْهُونَةٍ لِنَقْصِهِ الْقِيَمَةَ ، لَا إِنْ كَانَ التَّزْوِيجُ مِنْهُ ، أَيُّ :  
الْمُزْتَهِنُ ، أَوْ بِإِذْنِهِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّاهِنِ .

وَكَذَا لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِغَيْرِ الْمُزْتَهِنِ بِلَا إِذْنٍ إِنْ جَاوَزَتْ مُدَّتْهَا  
الْمَحِلَّ .

وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِالرُّكُوبِ وَالسُّكْنَى ، لَا بِالْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ ؛ نَعَمْ ،  
لَوْ كَانَ الَّذَيْنِ مُؤَجَّلًا ، وَقَالَ : أَنَا أَقْلَعُ عِنْدَ الْأَجَلِ ، فَلَهُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا وَطْءُ الْمُزْتَهِنِ الْجَارِيَةِ الْمَرْهُونَةِ ، وَلَوْ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَرْنَا ، حَيْثُ  
عَلِمَ التَّحْرِيمَ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ مَا لَمْ تُطَاوِعْهُ عَالِمَةٌ بِالتَّحْرِيمِ ؛  
وَمَا نُسِبَ إِلَى عَطَاءٍ مِنْ تَجْوِيزِهِ الْوُطْءَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ ضَعِيفٌ جِدًّا ، بَلْ  
قِيلَ : إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ .

وَسُئِلَ الْقَاضِي الطَّيِّبُ النَّاشِرِيُّ عَنِ الْحُكْمِ فِيمَا أَعْتَادَتْهُ النِّسَاءُ مِنْ

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ أَوْ قَدَرِهِ صُدَّقَ رَاهِنٌ .

أَرْتِهَانِ الْحُلِيِّ مَعَ الْإِذْنِ فِي لُبْسِهَا ، فَأَجَابَ : لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُزْتَهِنَةِ مَعَ اللَّبْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ إِجَارَةِ فَاسِدَةٍ ؛ مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُقْرِضَةَ لَا تُقْرِضُ مَالَهَا إِلَّا لِأَجْلِ الْأَرْتِهَانِ وَاللُّبْسِ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ عَوَضًا فَاسِدًا فِي مُقَابَلَةِ اللَّبْسِ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيُّ : الزَّاهِنُ وَالْمُزْتَهِنُ ، فِي أَصْلِ رَهْنٍ ، كَانَ قَالَ : رَهْنَتْنِي كَذَا ، فَأَنْكَرَ الْآخَرُ ؛ أَوْ فِي قَدَرِهِ ، أَيُّ : الْمَرْهُونِ ، كَرَهْتْنِي الْأَرْضَ مَعَ شَجَرِهَا ، فَقَالَ : بَلْ وَحْدَهَا ؛ أَوْ قَدَرِ الْمَرْهُونِ بِهِ ، كِبَالَتَيْنِ ؛ فَقَالَ : بَلْ بِأَلْفٍ ؛ صُدَّقَ رَاهِنٌ بِيَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرْهُونُ بِيَدِ الْمُزْتَهِنِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُزْتَهِنُ ، وَلَوْ أَدَّعَى مُزْتَهِنٌ هُوَ بِيَدِهِ أَنَّهُ قَبَضَهُ بِالْإِذْنِ ، وَأَنْكَرَهُ الزَّاهِنُ ، وَقَالَ : بَلْ غَصَبْتُهُ ، أَوْ أَعْرَضْتُهُ ، أَوْ أَجْرَضْتُهُ ؛ صُدَّقَ فِي جَوَاحِدِهِ بِيَمِينِهِ .

\* \* \*

فَرَعُ : مَنْ عَلَيْهِ أَلْفَانِ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ أَوْ كَفِيلٌ ، فَأَدَّى أَلْفًا ، وَقَالَ : أَدَّيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الزَّهْنِ ، صُدَّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْمُؤَدِّيَ أَعْرَفَ بِقَصْدِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَدَّى لِدَائِنِهِ شَيْئًا وَقَصَدَ أَنَّهُ عَنْ دَيْنِهِ وَقَعَ عَنْهُ ، وَإِنْ ظَنَّهُ الدَّائِنُ هَدِيَّةً ؛ كَذَا قَالُوهُ ؛ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْوِ الدَّافِعُ شَيْئًا حَالَةَ الدَّفْعِ جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهِ .

\* \* \*

تَمَّتْ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُفْلِسِ ] : الْمُفْلِسُ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا دَمِيَّ حَالٌ زَائِدٌ عَلَى مَالِهِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِطَلَبِهِ الْحَجَرُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ طَلَبِ غَرْمَائِهِ .

وَبِالْحَجَرِ يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغَرَمَاءِ بِمَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّهُمْ ، كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ ، وَلَا بَيْعَةٍ ، وَلَوْ لِغَرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بغيرِ إِذْنِ الْقَاضِي ، وَيَصِحُّ إِفْرَاؤُهُ بِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ أُسْنِدَ وَجُوبُهُ لِمَا قَبْلَ الْحَجَرِ .

وَيُبادِرُ قَاضٍ بِبَيْعِ مَالِهِ ، وَلَوْ مَسْكَنَةً وَخَادِمَهُ بِحَضْرَتِهِ مَعَ غَرْمَائِهِ ، كَبَيْعِ مَالٍ مُمْتَنِعٍ عَنْ حَقٍّ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ .

وَلِقَاضٍ إِكْرَاهُ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ التَّغْيِيرِ ، وَيُحْبَسُ مَدِينٌ مُكَلَّفٌ عَهْدٌ لَهُ أَلْمَالُ ، لَا أَصْلَ وَإِنْ عَلَا مِنْ جِهَةِ أَبِي وَأُمِّ بِدَيْنٍ فَرَعِهِ ، خِلَافًا لـ « الْحَاوِي » كَالْغَزَالِيِّ .

وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُ مَدِينٍ لَمْ يَجْزُ حَبْسُهُ وَلَا مُلَازِمَتُهُ ، بَلْ يُمَهَّلُ حَتَّى يُوسَرَ .

وَلِلدَّائِنِ مُلَازِمَةٌ مَنْ لَمْ يَثْبُتْ إِعْسَارُهُ مَا لَمْ يَخْتَرِ الْمَدِينُ الْحَبْسَ ، فَيُجَابُ إِلَيْهِ ، وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ وَكَذَا الْمُلَازِمَةُ عَلَى الْمَدِينِ ، وَلِلْحَاكِمِ مَنَعُ الْمَخْبُوسِ عَنِ الْأَسْتِنَاسِ بِالْمُحَادَثَةِ وَحُضُورِ الْجُمُعَةِ وَعَمَلِ الصَّنْعَةِ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلدَّائِنِ تَجْوِيعُ الْمَدِينِ بِمَنَعِ الطَّعَامِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْأَزْمَرَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَيَجُوزُ لِغَرِيمِ الْمُفْلِسِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ أَوْ أَلَمِتِ الرَّجُوعِ فَوْرًا إِلَى

## فصل

[فِي بَيَانِ حَجَرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ]

يُحَجَّرُ بِجُنُونٍ إِلَى إِفَاقَةٍ ، وَصَبَا إِلَى بُلُوغٍ .

مَتَاعِهِ إِنْ وُجِدَ فِي مَلِكِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، وَالْعَوَضُ حَالٌ ؛ وَإِنْ تَفَرَّخَ النَّيْضُ الْمَمِيعُ ، وَنَبَتَ الْبَذْرُ ، وَاسْتَدَّ حَبُّ الرِّزْعِ ، لِأَنَّهَا حَدَّثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ ، وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ بِلَا قَاضٍ ، بِنَحْوِ : فَسَخْتُ ، وَرَجَعْتُ فِي الْمَمِيعِ ، لَا بِنَحْوِ بَيْعٍ وَعِنْتِي فِيهِ .

\* \* \*

## فصل

[فِي بَيَانِ حَجَرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ]

يُحَجَّرُ بِجُنُونٍ إِلَى إِفَاقَةٍ ، وَصَبَا إِلَى بُلُوغٍ بِكَمَالِ خَمْسَ عَشَرَ سَنَةً قَمَرِيَّةً تَحْدِيدًا ، بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ خَبِيرَيْنِ ، أَوْ خُرُوجِ مَنِيٍّ أَوْ حَيْضٍ ، وَإِمَّا كَانَهُمَا كَمَالُ تِسْعِ سِنِينَ ، وَيُصَدَّقُ مُدَّعِي بُلُوغٍ بِإِمْنَاءٍ أَوْ حَيْضٍ ، وَلَوْ فِي خُصُومَةٍ بِلَا يَمِينٍ ، إِذْ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْهُ .

وَنَبَتُ أَلْعَانَةِ الْخَسَنَةِ ، بِحَيْثُ تَحْتَاجُ إِلَى الْخَلْقِ فِي حَقِّ كَافِرٍ ذَكَرَ أَوْ أُتِيَ أَمَارَةٌ عَلَى بُلُوغِهِ بِالسِّنِّ أَوْ الْإِخْتِلَامِ ، وَمِثْلُهُ وَلَدٌ مِنْ جُهْلٍ إِسْلَامُهُ ، لَا مَنْ عُدِمَ مَنْ يَعْرِفُ سَنَّهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَقِيلَ : يَكُونُ عَلَامَةً فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ أَيْضًا .

وَالْحَقُّوْا بِالْعَانَةِ الشَّعْرَ الْخَسَنَ فِي الْإِبْطِ .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ رَشِيداً أُعْطِيَ مَالَهُ .

وَالرُّشْدُ : صِلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ، بِأَنْ لَا يَفْعَلَ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ عَدَالَةَ ، مِنْ أَرْتِكَابٍ كَبِيرَةٍ ، أَوْ إِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ مَعَ عَدَمِ عِلْبَةِ طَاعَاتِهِ مَعَاصِيهِ ، وَبِأَنْ لَا يُبَدَّرَ بِتَضْيِيعِ الْمَالِ بِاحْتِمَالِ عَيْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمُعَامَلَةِ وَإِنْفَاقِهِ وَلَوْ فَلَساً فِي مُحَرَّمٍ ؛ وَأَمَّا صَرْفُهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَالْهَدَايَا الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِهِ ، فَلَيْسَ بِتَبَذِيرٍ .

وَبَعْدَ إِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ وَبُلُوغِ الصَّبِيِّ ، وَلَوْ بِلَا رُشْدٍ ، يَصِحُّ الْإِسْلَامُ وَالطَّلَاقُ وَالْحُلْعُ ، وَكَذَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ بَعْدَ الرُّشْدِ .

وَوَلِيُّ الصَّبِيِّ أَبٌ عَدْلٌ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، فَوَصِيُّ ، فَقَاضِي بَلَدِ الْمَوْلَى إِنْ كَانَ عَدْلاً أَمِيناً ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَوَلِيُّ مَالِهِ قَاضِي بَلَدِ أَلْمَالِ فِي حِفْظِهِ وَبَيْعِهِ وَإِجَارَتِهِ عِنْدَ خَوْفِ هَلَاقِهِ ، فَصَلَحَاءُ بَلَدِهِ .

وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَيَلْزِمُهُ حِفْظُ مَالِهِ وَاسْتِنْمَاؤُهُ قَدْرَ التَّنْفِقَةِ وَالزَّكَاةِ وَالْمُؤْنِ إِنْ أَمَكَّنَهُ ، وَلَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي طَرِيقِ آمِنٍ لِمَقْصِدِ آمِنٍ ، بَرّاً لَا بَحْراً ، وَشِرَاءَ عَقَارٍ يَكْفِيهِ عِلَّتُهُ أَوَّلَى مِنَ التَّجَارَةِ ، وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنْ لِلْوَلِيِّ الصُّلْحَ عَلَى بَعْضِ دَيْنِ الْمَوْلَى إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقاً لِتَحْلِيصِ ذَلِكَ الْبَعْضِ ، كَمَا أَنَّ لَهُ ، بَلْ يَلْزِمُهُ ، دَفْعُ بَعْضِ مَالِهِ لِسَلَامَةِ بَاقِيهِ . أَنْتَهَى .

وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ نَسِيئَةً لِمَصْلَحَةٍ ، وَعَلَيْهِ أَرْتِهَانُ بِالْثَّمَنِ رَهْنًا وَافِيًا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرِي مُوسِرًا .

وَلَوْلِيٌّ إِفْرَاضُ مَالٍ مَخْجُورٍ لِمَصْرُورَةٍ .

وَلِقَاضٍ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِشَرْطِ كَوْنِ الْمُقْتَرَضِ مَلِيئًا أَمِينًا .

وَلَا وَلَايَةٌ لَأُمٍّ عَلَى الْأَصْحَ ، وَمَنْ أَذْلَى بِهَا ، وَلَا لِعَصْبَةٍ ، نَعَمْ لَهُمْ الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ فِي تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ ، لِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، فَسَوْمَحٌ بِهِ عِنْدَ فَقْدِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ .

وَيُصَدَّقُ أَبٌ أَوْ جَدٌّ فِي أَنَّهُ تَصَرَّفَ لِمَصْلَحَةِ بَيْمِينِهِ ، وَقَاضٍ بِلَا يَمِينٍ إِنْ كَانَ نَفَقَةً عَدَلًا مَشْهُورَ الْعِقَّةِ وَحَسَنَ السَّيَرَةِ ، لَا وَصِيٌّ وَقَيْمٌ وَحَاكِمٌ فَاسِقٌ ، بَلِ الْمُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ هُوَ الْمَخْجُورُ ، حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يُتَّهَمُونَ ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَتْ أَلَامٌ وَصِيَّةٌ كَانَتْ كَالْأَوَّلَيْنِ ، وَكَذَا آبَاؤُهَا .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَيْسَ لَوْلِيٌّ أَخَذَ شَيْءً مِنْ مَالِ مُوَلِّيهِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا وَانْقَطَعَ بِسَبَبِهِ عَنْ كَسْبِهِ أَخَذَ قَدْرَ نَفَقَتِهِ ، وَإِذَا أَيْسَرَ لَمْ يُلْزَمْهُ بَدَلُ مَا أَخَذَهُ .

قَالَ الْأَسَنَوِيُّ : هَذَا فِي وَصِيٍّ وَأَمِينٍ ، أَمَّا أَبٌ أَوْ جَدٌّ فَيَأْخُذُ قَدْرَ كِفَايَتِهِ اتِّفَاقًا ، سِوَاءِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup> .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي بَعْضِ نَسْخِ الْخَطِّ : سِوَاءِ الْمَوْسَرِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ » . اُنْتَهَى .

## فَصْلٌ فِي الْحَوَالَةِ

### تَصِحُّ حَوَالَةُ بَصِيعَةٍ

وَقَيْسَ بُولِيٍّ الْيَتِيمَ فِيمَا ذَكَرَ مَنْ جَمَعَ مَا لَا لِفَكَ أَسِيرٍ ، أَيْ مَثَلًا ، فَلَهُ  
 إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَلَا كُلُّ مِنْهُ .

وَاللَّابِ وَالْجَدِّ اسْتِخْدَامُ مَحْجُورِهِ فِيمَا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ ، وَلَا يَضْرِبُهُ  
 عَلَى ذَلِكَ ، خِلَافًا لِمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَهُ ضَرْبُهُ عَلَيْهِ .

وَأَفْتَى التَّوَوِيُّ : بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَحْدَمَ ابْنُ بَنْتِهِ لَزِمَهُ أَجْرُهُ إِلَى بُلُوغِهِ  
 وَرُشْدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْرِهْهُ ، وَلَا يَجِبُ أَجْرَةُ الرَّشِيدِ إِلَّا إِنْ أُكْرِهَ ، وَيَجْرِي  
 هَذَا فِي غَيْرِ الْجَدِّ لِلْأُمِّ .

وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ : لَوْ كَانَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ غَائِبٌ ، فَأَنْفَقَ وَلِيُّهُ عَلَيْهِ  
 مِنْ مَالِ نَفْسِهِ بِنَيْتَةِ الرُّجُوعِ إِذَا حَضَرَ مَالُهُ ، رَجَعَ إِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا ، لِأَنَّهُ  
 يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا ، أَيْ : حَتَّى الْحَاكِمِ ، بَلْ يَأْذُنُ لِمَنْ  
 يُنْفِقُ ثُمَّ يُوفِّيهِ .

وَأَفْتَى جَمْعُ فِيمَنْ ثَبَتَ لَهُ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ فَأَدَّعَى إِنْفَاقَهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُصَدِّقُ  
 هُوَ أَوْ وَارِثُهُ بِالْيَمِينِ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الْحَوَالَةِ

تَصِحُّ حَوَالَةُ بَصِيعَةٍ ، وَهِيَ : إِجْبَابُ مِنَ الْمُحِيلِ ، كَأَحْلَتِكَ عَلَى  
 فُلَانٍ بِالَّذِينَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ ، أَوْ نَقَلْتُ حَقَّكَ إِلَى فُلَانٍ ، أَوْ جَعَلْتُ مَالِي



وَبِرَضَا مُحِيلٍ وَمُخْتَالٍ ، وَيَلْزَمُ بِهَا دَيْنُ مُخْتَالٍ مُحَالًا عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ أَخْذُهُ مِنْهُ بِفَلَسٍ أَوْ جَحْدٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى مُحِيلٍ ،

عَلَيْهِ لَكَ . وَقَبُولٌ مِنَ الْمُخْتَالِ بِلَا تَغْلِيْقٍ ، وَيَصِحُّ بِ: « أَحْلَنِي » ، وَبِرَضَا مُحِيلٍ وَمُخْتَالٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

وَيَلْزَمُ بِهَا ، أَنَّى : الْحَوَالَةِ ، دَيْنُ مُخْتَالٍ مُحَالًا عَلَيْهِ ، فَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ بِالْحَوَالَةِ عَنْ دَيْنِ الْمُخْتَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُخْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا .

فَإِنْ تَعَدَّرَ أَخْذُهُ مِنْهُ بِفَلَسٍ حَصَلَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَارَنَ الْفَلَسُ الْحَوَالَةَ .

أَوْ جَحْدٍ ، أَنَّى : إِنْكَارٍ مِنْهُ لِلْحَوَالَةِ ، أَوْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَحَلَفَ عَلَيْهِ أَوْ بَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَتَعَزُّزِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَمَوْتِ شُهُودِ الْحَوَالَةِ .

لَمْ يَرْجِعِ الْمُخْتَالُ عَلَى مُحِيلٍ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَخَيَّرُ لَوْ بَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُعْسِرًا وَإِنْ شُرِطَ يَسَارُهُ ، وَلَوْ طَلَبَ الْمُخْتَالُ الْمُحَالَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَبْرَأَنِي الْمُحِيلُ قَبْلَ الْحَوَالَةِ ، وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً ، سُمِعَتْ ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُحِيلُ فِي الْبَلَدِ .

ثُمَّ الْمُنْجَحُ أَنَّ لِلْمُخْتَالِ الرَّجُوعَ بِدَيْنِهِ عَلَى الْمُحِيلِ إِلَّا إِذَا اسْتَمَرَ عَلَى تَكْذِيبِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِمَنْعِهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ عَلَى حُرِّيَّتِهِ وَقَتِ الْبَيْعِ ، أَوْ ثَبَتَتْ حُرِّيَّتُهُ حِينَئِذٍ بَيِّنَةً شَهِدَتْ حُسْبَةً ، أَوْ أَقَامَهَا الْعَبْدُ ، لَمْ

تَصِحُّ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَبَهُمَا الْمُخْتَالُ فِي الْخُرَيْتِ وَلَا بَيِّنَةٍ ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهَا ، وَبَقِيَتْ الْحَوَالَةُ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيُّ : الدَّائِنُ وَالْمَدِينُ فِي أَنَّهُ هَلْ وَكَّلَ أَوْ أَحَالَ ، بَأَنَ قَالَ الْمَدِينُ : وَكَّلْتُكَ لِتَقْبِضَ لِي ، فَقَالَ الدَّائِنُ : بَلْ أَحَلَنْتَنِي ، أَوْ قَالَ الْمَدِينُ : أَحَلْتُكَ ، فَقَالَ الدَّائِنُ : بَلْ وَكَّلْتَنِي ؛ صَدَّقَ مُنْكَرُ حَوَالَةِ بَيَمِينِهِ ، فَيُصَدِّقُ الْمَدِينُ فِي الْأُولَى ، وَالِدَّائِنُ فِي الْأُخْرَى ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَقِّ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ .

\* \* \*

تَمَّتْ [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الضَّمَانِ وَأَحْكَامِ الصُّلْحِ ] : يَصِحُّ مِنْ مُكَالِفٍ رَشِيدٍ ضَمَانٌ بِدَيْنٍ وَاجِبٍ ، سَوَاءٌ اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ لَهُ <sup>(١)</sup> ، كَنَفَقَةِ الْيَوْمِ وَمَا قَبْلَهُ لِلزَّوْجَةِ ، أَوْ لَمْ يَسْتَقَرَّ ، كَثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ يُقْبَضْ ، وَصَدَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، لَا بِمَا سَيَجِبُ ، كَدَيْنِ قَرْضٍ وَنَفَقَةِ غَدٍ لِلزَّوْجَةِ ، وَلَا بِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ مُطْلَقًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الدَّائِنِ وَالْمَدِينِ .

وَصَحَّ ضَمَانُ الرَّقِيقِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَتَصِحُّ مِنْهُ كِفَالَةُ بَعِيْنٍ مَضْمُونَةٍ ، كَمَغْصُوبَةٍ وَمُسْتَعَارَةٍ ، وَبَيْدَنٍ مَنْ يُسْتَحَقُّ حُضُورُهُ مَجْلِسِ حُكْمٍ بِإِذْنِهِ .

وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِ مَكْفُولٍ شَخْصًا كَانَ أَوْ عَيْنًا إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ ، وَيَحْضُورُهُ عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ بِلَا حَائِلٍ كَمُتَغَلِّبٍ بِالْمَكَانِ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : « صوابه : المضمون عنه » أَنْتَهَى .

.....

الَّذِي شَرِطَ فِي الْكَفَالَةِ الْإِحْضَارُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَحَيْثُ وَقَعَتِ الْكَفَالَةُ فِيهِ ، فَإِنْ غَابَ لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ إِنْ عَرَفَ مَحَلَّهُ وَأَمِنَ الطَّرِيقَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَا يُطَالَبُ كَفِيلٌ بِمَالٍ وَإِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَلَوْ شَرِطَ أَنَّهُ يَغْرُمُ الْمَالَ ، وَلَوْ مَعَ قَوْلِهِ : إِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ لِلْمَكْفُولِ ؛ لَمْ تَصَحَّ .

وَصِغَةُ الْإِلْتِزَامِ فِيهِمَا ، كَضَمِنْتُ ذَيْنَكَ عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ تَحَمَّلْتُهُ ، أَوْ تَكَفَّلْتُ بِذَنِّهِ ، أَوْ أَنَا بِالْمَالِ ، أَوْ بِإِحْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنٌ أَوْ كَفِيلٌ ؛ وَلَوْ قَالَ : أُوذِي الْمَالَ ، أَوْ أَحْضَرُ الشَّخْصَ ، فَهُوَ وَعْدٌ بِالْإِتِمَامِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الصِّغَةِ ؛ نَعَمْ إِنْ حَقَّتْ بِهِ قَرِينَةٌ تَضَرُّفُهُ إِلَى الْإِنْشَاءِ أُنْعَقَدَ بِهِ ، كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَأَعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ . وَلَا يَصِحَّانِ بِشَرِطِ بَرَاءَةِ أَصِيلٍ ، وَلَا بِتَغْلِيْقٍ وَتَوْقِيتٍ ، وَلِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ وَلَوْ بَرِئَ بَرِئُ الضَّامِنِ ، وَلَا عَكْسَ فِي الْإِبْرَاءِ دُونَ الْأَدَاءِ .

وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالذَّيْنُ مُوَجَّلٌ حَلَّ عَلَيْهِ .

وَالضَّامِنُ رُجُوعٌ عَلَى أَصِيلٍ إِنْ غَرِمَ ، وَلَوْ صَالَحَ عَنِ الذَّيْنِ بِمَا دُونَهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ، وَلَوْ أَذَى ذَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِ رَجَعُ ، وَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ لَهُ الرُّجُوعُ ، لَا إِنْ أَدَاهُ يَقْضَدُ التَّبَيُّعُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : أَفْتَى جَمْعُ مُحَقِّقُونَ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلَانِ لَا خَرَ : ضَمِنًا مَالَكَ عَلَى فُلَانٍ ؛ طَالَبَ كُلًّا بِجَمِيعِ الذَّيْنِ ؛ وَقَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ : طَالَبَ كُلًّا بِنِصْفِ الذَّيْنِ ؛ وَمَالُ إِلَيَّ الْأَذْرَعِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّمَا يَنْسَقُطُ الضَّمَانُ فِي أَلْقٍ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَأَنَا

وَرُكَّابُ السَّفِينَةِ ضَامِتُونَ ، لَأَنَّهُ لَيْسَ ضَمَانًا حَقِيقَةً ، بَلْ اسْتِزْعَاءٌ إِنْثَافٍ  
مَالٍ لِمَصْلَحَةٍ ، فَاقْتَضَتْ التَّوْزِيعَ لِئَلَّا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهَا .

\* \* \*

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ مَعَ الْإِفْرَارِ ، وَهُوَ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ الْمُدَّعَى  
مُعَاوَضَةٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ : صَالَحْتُكَ عَمَّا تَدَّعِيهِ عَلَى هَذَا الثُّوبِ ؛ فَلَهُ حُكْمُ  
الْبَيْعِ ؛ وَعَلَى بَعْضِ الْمُدَّعَى إِبْرَاءٌ إِنْ كَانَ دَيْنًا ، فَلَوْ لَمْ يَقُلِ الْمُدَّعِي :  
أَبْرَأْتُ ذِمَّتَكَ ؛ لَمْ يَضُرَّ ، وَيَلْعَوِ الصُّلْحُ ، حَيْثُ لَا حُجَّةَ لِلْمُدَّعَى مَعَ  
الْإِنْكَارِ أَوْ الشُّكُوتِ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ ،  
وَإِنْ فُرِضَ صَدَقُ الْمُدَّعَى خِلَافًا لِلْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ ، نَعَمْ يَجُوزُ لِلْمُدَّعَى  
الْمُحِقِّ أَنْ يَأْخُذَ مَا بُدِّلَ لَهُ فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ ، ثُمَّ إِنْ وَقَعَ بِغَيْرِ مُدَّعَى  
بِهِ كَانَ ظَاهِرًا ؛ وَسَيَأْتِي حُكْمُ الظَّفَرِ .

\* \* \*

فَرَعٌ [ فِي بَيَانِ الْحُقُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ وَمَنْعِ التَّرَاخُمِ عَلَيْهَا ] : يَحْرُمُ عَلَى  
كُلِّ أَحَدٍ غَرْسُ شَجَرٍ فِي شَارِعٍ ، وَلَوْ لِعُمُومِ النِّفْعِ لِلْمُسْلِمِينَ ، كِبْنَاءِ  
دَكَّةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ فِيهِ ، وَلَوْ لِذَلِكَ أَيْضًا ، وَإِنْ انْتَفَى الضَّرَرُ حَالًا ، أَوْ  
كَانَتْ الدَّكَّةُ بِنَاءِ دَارِهِ ؛ وَيَحِلُّ الْغَرْسُ بِالْمَسْجِدِ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَوْ لِيُصْرَفَ  
رِيعُهُ لَهُ ، بَلْ يُكْرَهُ .

\* \* \*

## بَابُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ

تَصِحُّ وَكَالَةٌ فِي كُلِّ عَقْدٍ وَفَسْخَ عَلَيْهِ وَلَايَةُ لِمُوَكَّلٍ لَا إِقْرَارَ

## بَابُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ

تَصِحُّ وَكَالَةٌ شَخْصٍ مُتَمَكِّنٍ لِنَفْسِهِ ، كَعَبْدٍ وَفَاسِقٍ ، فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَلَوْ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ ، لَا فِي إِجْبَائِهِ ؛ وَهِيَ : تَفْوِيضُ شَخْصٍ أَمْرَهُ إِلَى آخَرَ فِيمَا يَقْبَلُ الْكُتَابَةَ لِيَفْعَلَهُ فِي حَيَاتِهِ ؛ فَتَصِحُّ فِي كُلِّ عَقْدٍ ، كَبَيْعٍ وَنِكَاحٍ وَهَبَةٍ وَرَهْنٍ وَطَلَاقٍ مُنْجَزٍ ؛ وَفِي كُلِّ فَسْخٍ ، كِإِقَالَةٍ وَرَدٍّ بِعَيْبٍ وَفِي قَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ لِلدِّينِ أَوْ أَلْعَيْنِ وَفِي أَسْتِيفَاءِ عُقُوبَةٍ أَدَمِيٍّ وَالذَّعْوَى وَالْجَوَابِ وَإِنْ كَرِهَ الْخَصْمُ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ فِيمَا ذَكَرَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَايَةُ لِمُوَكَّلٍ بِمِلْكِهِ التَّصَرُّفَ فِيهِ حِينَ التَّوَكُّلِ ، فَلَا يَصِحُّ فِي بَيْعٍ مَا سَمِلَكُهُ ، وَطَلَاقٍ مَنْ سَمِنَكُهَا ، لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَ مَنْ يَزُوجُ مُوَلَّيْتَهُ إِذَا طَلَّقَتْ أَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا عَلَى مَا قَالَهُ الشُّيْخَانِ هُنَا ، لَكِنْ رَجَّحَ فِي « الْرَوَضَةِ » فِي النِّكَاحِ الصُّعَّةَ ، وَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ وَهِيَ فِي نِكَاحٍ أَوْ عِدَّةٍ : أَذْنْتُ لَكَ فِي تَزْوِيجِي إِذَا حَلَلْتُ ، وَلَوْ عُلِّقَ ذَلِكَ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ أَوْ الطَّلَاقِ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ وَنَفَذَ التَّزْوِيجُ لِلْإِذْنِ .

لَا فِي إِقْرَارٍ ، أَيْ : لَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهِ ، بِأَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ : وَكَلْتُكَ لِتُقَرَّ عَنِّي لِغُلَّانٍ بِكَذَا ، فَيَقُولُ الْوَكِيلُ : أَقَرَرْتُ عَنْهُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ ، فَلَا يَقْبَلُ التَّوَكُّلُ ، لَكِنْ يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مُقَرَّراً بِالتَّوَكُّلِ .

وَيَمِينٍ وَعِبَادَةٍ، بِإِنْجَابِ كَوَكَلْتِكَ، أَوْ بَعِ

وَلَا فِي يَمِينٍ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا تَعْظِيمُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَاشْتَبَهَتْ الْعِبَادَةَ ؛  
وَمِثْلُهَا النَّذْرُ وَتَغْلِيْقُ الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ بِصِفَةٍ ، وَلَا فِي شَهَادَةٍ ، إِلْحَاقًا لَهَا  
بِالْعِبَادَةِ .

وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَيْسَتْ تَوْكِيلًا ، بَلِ الْحَاجَةُ جَعَلَتْ الشَّاهِدَ  
الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ كَحَاكِمٍ أَدَّى عَنْهُ حَاكِمٍ آخَرَ .  
وَلَا فِي عِبَادَةٍ إِلَّا فِي حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَذَبْحٍ نَحْوِ أَصْحِيَّةٍ .

وَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ إِلَّا بِإِنْجَابٍ ، وَهُوَ مَا يُشْعِرُ بِرِضَا الْمُوَكَّلِ الَّذِي  
يَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ الْمُوَكَّلَ فِيهِ فِي التَّصَرُّفِ ؛ كَوَكَلْتِكَ فِي كَذَا ، أَوْ فَوَضْتُ  
إِلَيْكَ ، أَوْ أُنْبِتُكَ ، أَوْ أَقِمْتُكَ مَقَامِي فِيهِ ، أَوْ بَعِ كَذَا ، أَوْ زَوِّجْ فُلَانَةً ، أَوْ  
طَلِّقْهَا ، أَوْ أَعْطَيْتُ بَيْدَكَ طَلَاقَهَا ، أَوْ أَعْتَقْتُ فُلَانًا .

قَالَ السُّبْكِيُّ : يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ صِحَّةُ قَوْلِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا : أَذِنْتُ  
لِكُلِّ عَاقِدٍ فِي الْبَلَدِ أَنْ يُزَوِّجَنِي .

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَهَذَا إِنْ صَحَّ مَحَلُّهُ ، إِنْ عَيَّنْتَ الزَّوْجَ ، وَلَمْ تُفَوِّضْ  
إِلَّا صِغَةً فَقَطْ .

وَيَنْحَوِرُ ذَلِكَ أَفْتَى ابْنِ الصَّلَاحِ .

وَلَا يُشْتَرِطُ فِي الْوَكَالَةِ الْقَبُولُ لَفْظًا ، لَكِنْ يُشْتَرِطُ عَدَمُ الرَّدِّ فَقَطْ .  
وَلَوْ تَصَرَّفَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ إِنْ تَبَيَّنَ وَكَالَتُهُ حِينَ التَّصَرُّفِ ،  
كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ ، فَبَانَ مَيْتًا .

وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْوَكَالَةِ بِشَرْطٍ ، كَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَكَلْتِكَ فِي

## وَبَاعَ وَكَيْلٌ بِشَمَنِ مِثْلِ حَالًا

كَذَا ، فَلَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمُعَلَّتِي ، كَأَن وَكَلَهُ بِطَلَاقِ زَوْجَةٍ سَيَكُونُهَا ، أَوْ بَيْعِ عَبْدٍ سَيَمْلِكُهُ ، أَوْ بِتَزْوِيجِ بَنْتِهِ إِذَا طَلَّقَتْ وَاعْتَدَّتْ ؛ فَطَلَّقَ بَعْدَ أَنْ نَكَحَ ، أَوْ بَاعَ بَعْدَ أَنْ مَلَكَ ، أَوْ زَوَّجَ بَعْدَ الْعِدَّةِ نَفَذَ عَمَلًا بِعُمُومِ الْإِذْنِ ؛ وَإِنْ قُلْنَا بِفَسَادِ الْوَكَالَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سُقُوطِ الْجُعْلِ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ ، وَوُجُوبِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ .

وَصَحَّ تَعْلِيلُ التَّصَرُّفِ فَقَطْ ، كَبَيْعِهِ لَكِنْ بَعْدَ شَهْرِ ؛ وَتَأْقِئَتِهَا ، كَوَكَلْتِكَ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَكَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا لِلْوَكِيلِ ، وَلَوْ بَوَاجِهِ ، كَوَكَلْتِكَ فِي بَيْعِ جَمِيعِ أَمْوَالِي ، وَعَنْتِي أَرْقَائِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَمْوَالُهُ وَأَرْقَاؤُهُ مَعْلُومَةً ، لِقِلَّةِ الْغَرَرِ فِيهِ ، بِخِلَافِ بَيْعِ هَذَا أَوْ ذَاكَ ، وَفَارِقُ أَحَدَ عِيْدِي بِأَنَّ الْأَحَدَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ ، وَبِخِلَافِ : بَيْعِ بَعْضِ مَالِي ؛ نَعَمْ يَصِحُّ : بَيْعُ ، أَوْ هَبُّ مِنْهُ مَا شِئْتُ ؛ وَتَبْطُلُ فِي الْمَجْهُولِ ، كَوَكَلْتِكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ ، أَوْ فِي كُلِّ أَمْرِي ، أَوْ تَصَرَّفَ فِي أَمْرِي كَيْفَ شِئْتُ ؛ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ فِيهِ .

وَبَاعَ كَالشَّرِيكِ وَكَيْلٌ صَحَّ مُبَاشَرَتُهُ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ بِشَمَنِ مِثْلِ فَأَكْثَرُ حَالًا ، فَلَا يَبِيعُ نَسِيبَةً ، وَلَا بَغِيرَ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَلَا بَغْنٍ فَاحِشٍ بِأَنْ لَا يُحْتَمَلَ غَالِبًا ، فَبِيعُ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَسْطَعَةٍ مُحْتَمَلٍ ، وَبِشَمَانِيَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ .

وَمَتَى خَالَفَ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ فَسَدَ تَصَرُّفُهُ ، وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّسْلِيمِ ،

إِذَا أَطْلَقَ الْمُوَكَّلُ ، وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ ،

وَلَوْ مِثْلًا ، إِنْ أَقْبَضَ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ بَقِيَ اسْتَرَدَّهُ ، وَلَهُ حِينَئِذٍ بَيْعُهُ بِالْأَذْنِ  
السَّابِقِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ ، وَلَا يَضْمَنُهُ ، وَإِنْ تَلَفَ غَرَمَ الْمُوَكَّلُ بَدْلَهُ الْوَكِيلَ أَوْ  
الْمُشْتَرِيَ ، وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَطْلَقَ الْمُوَكَّلُ الْوَكَالَةَ فِي الْبَيْعِ ، بَأَن لَمْ يُقَيَّدَ بِشَمَنِ وَلَا  
حُلُولٍ وَلَا تَأْجِيلٍ وَلَا نَقْدٍ ، وَإِنْ قَيَّدَ بِشَيْءٍ أُتْبِعَ .

\* \* \*

فَرَعَ : لَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعُهُ بِكُمْ شَيْئًا ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِغُبْنٍ فَاحِشٍ ، لَا بِنَسِئَةٍ ،  
وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ؛ أَوْ بِمَا شِئْتَ ، أَوْ بِمَا تَرَاهُ ؛ فَلَهُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ،  
لَا بِغُبْنٍ ، وَلَا بِنَسِئَةٍ ؛ أَوْ بِكَيْفٍ شِئْتَ ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِنَسِئَةٍ ، لَا بِغُبْنٍ ، وَلَا  
بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ؛ أَوْ بِمَا عَزَّ وَهَانَ ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِعَرْضٍ وَعُغْبٍ ، لَا بِنَسِئَةٍ .

\* \* \*

وَلَا يَبِيعُ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ وَمَوْلَاهُ ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَقَدَّرَ لَهُ  
الثَّمَنَ ، خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ ، لِامْتِنَاعِ اتِّحَادِ الْمُوجِبِ وَالْقَابِلِ ، وَإِنْ انْتَفَتِ  
الْثَّهْمَةُ ، بِخِلَافِ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ الرَّشِيدِ .

وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَمَنِ الْمِثْلِ مَعَ وُجُودِ رَاغِبٍ بِزِيَادَةٍ لَا يُتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا إِنْ  
وَقَّعَ بِهِ .

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَمْ يَكُنْ مُمَاطِلًا ، وَلَا مَالُهُ أَوْ كَسْبُهُ حَرَامًا ، أَيْ :  
كُلُّهُ <sup>(١)</sup> ، أَوْ أَكْثَرُهُ . . . فَإِنْ وَجَدَ رَاغِبٌ بِالزِّيَادَةِ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : « في نسخ : « أي : هو كله » ولا موقع لـ « هو »



وَلَيْسَ لَهُ شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ، وَوَقَعَ لَهُ إِنْ عَلِمَ ،

الشَّرْطُ ، وَلَوْ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ ، وَلَمْ يَرْضَ بِالزِّيَادَةِ فَسَخَّ الْوَكِيلُ الْعَقْدَ  
وَجُوباً بِالنَّبْعِ لِلزَّاعِبِ بِالزِّيَادَةِ ، وَإِلَّا أَنْفَسَخَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا يُسَلِّمُ الْوَكِيلُ  
بِالنَّبْعِ بِحَالٍ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ الْحَالَ ، وَإِلَّا ضَمِنَ لِلْمُوَكَّلِ قِيَمَةُ  
الْمَبِيعِ ، وَلَوْ مِثْلِيًّا .

وَلَيْسَ لَهُ ، أَيُّ : لِلْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ ، شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ، لِإِفْتِضَاءِ الْإِطْلَاقِ  
عُرْفاً أَلَسَلِيمَ .

وَوَقَعَ الشَّرَاءُ لَهُ ، أَيُّ : لِلْوَكِيلِ ، إِنْ عَلِمَ الْعَيْبَ وَاشْتَرَاهُ بِثَمَنِ فِي  
الذَّمَّةِ ، وَإِنْ سَاوَى الْمَبِيعُ الثَّمَنَ ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَهُ الْمُوَكَّلُ وَعَلِمَ بِعَيْبِهِ ، فَيَقَعُ  
كَمَا إِذَا اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ فِي الذَّمَّةِ أَوْ بِعَيْنِ مَالِهِ جَاهِلاً بِعَيْبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ  
الْمَبِيعُ الثَّمَنَ .

وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِلْمُوَكَّلِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ عَيْنَ مَالِهِ بَطَلَ  
الشَّرَاءُ وَإِلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ ، وَيَجُوزُ لِعَامِلِ الْقِرَاضِ شِرَاؤُهُ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ ثَمَّ  
الرَّبْحُ ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ هُنَا الرِّبْحَ جَازَ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَلِكُلِّ مِنَ الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلِ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ رَدُّ بَعِيْبٍ ، لَا لِوَكِيلٍ إِنْ  
رَضِيَ بِهِ مُوَكَّلٌ .

وَلَوْ دَفَعَ مُوَكَّلُهُ إِلَيْهِ مَالاً لِلشَّرَاءِ ، وَأَمَرَهُ بِتَسْلِيمِهِ فِي الثَّمَنِ ، فَسَلَّمَ  
مِنْ عِنْدِهِ ، فَمُتَبَرِّعٌ ، حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ <sup>(١)</sup> مَالُ الْمُوَكَّلِ لِنَحْوِ غَيْبَةِ مِفْتَاحٍ ، إِذْ

(١) وَجَدْتُ فِي نَسْخٍ : « حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ » .

وَلَا تَوَكِّلْ بِلَا إِذْنٍ فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ ،

يُمْكِنُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى أَنَّهُ أَذَى عَنْهُ لِيَرْجِعَ ، أَوْ إِبْخَارُ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ شَيْئاً ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّسْلِيمِ فِيهِ ، رَجَعَ لِلْقَرِيْبَةِ الدَّالَّةِ عَلَى إِذْنِهِ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ عَنْهُ .

وَلَا لَهُ تَوَكِّلٌ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِهِ ، نَعَمْ لَوْ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ دَيْنٍ ، فَقَبْضُهُ وَأَرْسَلَهُ مَعَ أَحَدٍ مِنْ عِيَالِهِ لَمْ يَضْمَنْ ، كَمَا قَالَ الْجُورِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ أَوْلَادُهُ وَمَمَالِكُهُ وَزَوَاجَاتُهُ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ .

وَمِثْلُهُ إِرسَالُ نَحْوِ مَا اشْتَرَاهُ لَهُ مَعَ أَحَدِهِمْ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ » مَا لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ ، لِكَوْنِهِ يَتَعَسَّرُ عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِهِ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَا يُحْسِنُهُ أَوْ لَا يَلِيْقُ بِهِ ، فَلَهُ التَّوَكِّلُ عَنْ مُوَكَّلِهِ لَا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَمْتِنَاعُ التَّوَكِّلِ عِنْدَ جَهْلِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ ، وَلَوْ طَرَأَ لَهُ الْعَجْزُ لَطُرُوْا نَحْوِ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ الْوَكِيلُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ ، فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْمُوَكَّلِ فَلَا يَجْزِلُهُ الْوَكِيلُ ؛ فَإِنْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : وَكَّلْتُ عَنْكَ ؛ فَفَعَلَ ، فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْوَكِيلِ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِذْنِ ، فَيَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ .

وَيَلْزَمُ الْوَكِيلَ أَنْ لَا يُوَكَّلَ إِلَّا أَمِيناً لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ غَيْرُهُ ، مَعَ عِلْمِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ : وَكَّلْتُ مَنْ شِئْتُ ، عَلَى الْأَوْجَهِ ، كَمَا لَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا : زَوَّجْنِي مِمَّنْ شِئْتُ ، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْ غَيْرِ الْكُفِّ أَيْضاً .

وَهُوَ أَمِينٌ،

وَقَوْلُهُ لَوَكِيلُهُ فِي شَيْءٍ : أَفْعَلُ فِيهِ مَا شِئْتُ ، وَكُلُّ مَا تَفَعَّلُهُ جَائِزٌ ؛  
لَيْسَ إِذْنًا فِي التَّوَكُّلِ .

\* \* \*

فَرَعَ [ فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ ] : لَوْ قَالَ :  
بِعَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ ، كَزَيْدٍ ، لَمْ يَبِعْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ وَكَّلَ زَيْدٌ ؛ أَوْ بِشَيْءٍ  
مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَالِ ، كَالدِّينَارِ ، لَمْ يَبِعْ بِالدِّرَاهِمِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، أَوْ فِي مَكَانٍ  
مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ ، أَوْ فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ ، كَشَهْرِ كَذَا ، أَوْ فِي يَوْمٍ كَذَا ، تَعَيَّنَ  
ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ؛ وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ  
عَمَلًا بِالْإِذْنِ ، وَفَارَقَ : إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَمُرُ زَوْجَتِي بِبَيْدِكَ ؛ وَلَمْ يُرِدِ  
الْتَّفِيدَ بِرَأْسِهِ ، فَلَهُ إِيقَاعُهُ بَعْدَهُ ؛ بِخِلَافِ : طَلَّقَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ يَفْتَضِي  
حَصْرَ الْفِعْلِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَ« لَيْلَةُ الْيَوْمِ » مِثْلُهُ إِنْ أَسْتَوَى الْكَرَّاعُونَ  
فِيهِمَا . وَلَوْ قَالَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ الْعِيدِ مَثَلًا ، تَعَيَّنَ أَوَّلُ جُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ  
يَلْقَاهُ .

وَإِنَّمَا يَتَعَيَّنُ الْمَكَانُ إِذَا لَمْ يُقَدَّرِ التَّمَنُّ أَوْ نَهَاةٌ عَنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا جَازَ  
الْبَيْعُ فِي غَيْرِهِ .

\* \* \*

وَهُوَ ، أَيُّ : الْوَكِيلُ ، وَلَوْ بِجُعْلِ ، أَمِينٌ ، فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي  
يَدِهِ بِلَا تَعَدٍّ ، وَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّهُ  
أَتَمَّنَهُ بِخِلَافِ الرَّدِّ عَلَى غَيْرِ الْمُوَكَّلِ كَرَسُولِهِ ، فَيُصَدَّقُ الرَّسُولُ بِبَيْمِينِهِ ،

فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ .

وَيَنْعَزِلُ بِعَزْلِ أَحَدِهِمَا

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِقَضَاءِ ذَيْنِ ، فَقَالَ : قَضَيْتُهُ ، وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ،  
صَدَّقَ الْمُسْتَحِقُّ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَضَاءِ ، فَيَحْلِفُ ، وَيُطَالِبُ  
الْمُوكَّلَ فَقَطْ .

فَإِنْ تَعَدَّى ، كَانَ رَكِبَ الدَّابَّةَ وَلَبَسَ الثَّوبَ تَعَدَّى ؛ ضَمِنَ كَسَائِرِ  
الْأَمْنَاءِ .

وَمَنْ اتَّعَدَّى أَنْ يَضِيعَ مِنْهُ الْمَالُ وَلَا يَذَرِي كَيْفَ ضَاعَ ، أَوْ وَضَعَهُ  
بِمَحَلٍّ ثُمَّ نَسِيَهُ .

وَلَا يَنْعَزِلُ بِتَعَدِّيهِ بِغَيْرِ إِتْلَافِ الْمُوكَّلِ فِيهِ ، وَلَوْ أَرْسَلَ إِلَى بَرَّازٍ لِيَأْخُذَ  
مِنْهُ ثَوْبًا سَوْمًا فَتَلَفَ فِي الطَّرِيقِ ، ضَمِنَهُ الْمُرْسِلُ لَا الرَّسُولُ .

\* \* \*

فَرَعَ : لَوْ اخْتَلَفَا<sup>(١)</sup> فِي أَصْلِ الْوَكَالَةِ بَعْدَ التَّصَرُّفِ ، كَوَكَّلْتَنِي فِي  
كَذَا ، فَقَالَ : مَا وَكَّلْتُكَ ؛ أَوْ فِي صِفَتِهَا ، بِأَنْ قَالَ : وَكَّلْتَنِي بِالْبَيْعِ  
نَسِيئَةً ؛ أَوْ بِالشَّرَاءِ بِعِشْرِينَ ؛ فَقَالَ : بَلْ نَقْدًا ، أَوْ بِعَشْرَةٍ ؛ صَدَّقَ  
الْمُوكَّلُ بِيَمِينِهِ فِي الْكُلِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ .

\* \* \*

وَيَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِعَزْلِ أَحَدِهِمَا ، أَيْ : بِأَنْ يَعْزِلَ الْوَكِيلُ نَفْسَهُ ، أَوْ

وَبِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ وَزَوَالِ مُلْكٍ مُوَكَّلٍ ، وَلَا يُصَدَّقُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

بِعَزْلِ الْمُوَكَّلِ ، سِوَاءِ كَانَ بِلَفْظِ الْعَزْلِ أَمْ لَا ، كَفَسَخْتُ الْوَكَالَهَ ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ، أَوْ أَرْزَلْتُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَعْزُولُ .

وَيَنْعَزِلُ أَيْضاً بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ ، بِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ حَصَلاً لِأَحَدِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْآخَرُ بِهِ ، وَلَوْ قَصُرَتْ مُدَّةُ الْجُنُونِ ؛ وَزَوَالِ مُلْكٍ مُوَكَّلٍ عَمَّا وَكَّلَ فِيهِ ؛ أَوْ مَنْفَعَتِهِ ، كَأَنْ بَاعَ أَوْ وَقَفَ أَوْ آجَرَ أَوْ رَهَنَ أَوْ زَوَّجَ أَمَةً .

وَلَا يُصَدَّقُ الْمُوَكَّلُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ ، أَيْ : تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ فِي قَوْلِهِ : كُنْتُ عَزَلْتُهُ ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ يُقِيمُهَا عَلَى الْعَزْلِ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَصُورَتُهُ إِذَا أَنْكَرَ الْوَكِيلُ الْعَزْلَ ، فَإِنْ وَاظَمَهُ عَلَى الْعَزْلِ لَكِنْ أَدَّعَى أَنَّهُ بَعْدَ التَّصَرُّفِ ، فَهُوَ كَدَعْوَى الزَّوْجِ تَقْدُّمَ الرَّجْعَةِ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ مَعْرُوفٌ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ تَصَرَّفَ وَكِيلٌ أَوْ عَامِلٌ بَعْدَ أَنْعِزَالِهِ جَاهِلاً فِي عَيْنِ مَالٍ مُوَكَّلِهِ بَطَلَ وَضَمِنَهَا إِنْ سَلَّمَهَا ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَنْعَقَدَ لَهُ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : أَشْتَرِ لِي عَبْدًا بِمَا فِي ذِمَّتِكَ ، فَفَعَلَ ، صَحَّ لِلْمُوَكَّلِ وَبَرِيَ الْمَدِينُ ، وَإِنْ تَلَفَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَلَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : أَنْفِقْ عَلَى الْيَتِيمِ الْفُلَانِيِّ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمًا مِنْ دِينِي الَّذِي عَلَيْكَ ، فَفَعَلَ ، صَحَّ وَبَرِيَ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ

الْقَاضِي : لَوْ أَمَرَ مَدِينَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِدِينِهِ طَعَامًا ، فَفَعَلَ ، وَدَفَعَ الثَّمَنَ ، وَقَبَضَ الطَّعَامَ ، فَتَلَفَ فِي يَدِهِ ؛ أُبْرِيَءٌ مِنَ الدَّيْنِ .

وَلَوْ قَالَ لَوْ كَيْلِهِ : بَعِ هَذِهِ بِبَلَدٍ كَذَا ، وَاشْتَرِ لِي بِثَمَنِهَا قِتًا ، جَازَ لَهُ إِيدَاعُهَا فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَقْصِدِ عِنْدَ أَمِينٍ مِنْ حَاكِمٍ فَغَيْرِهِ ، إِذِ الْعَمَلُ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ وَلَا تَغْيِيرُ مِنْهُ ، بَلِ الْمَالِكُ هُوَ الْمُخَاطِرُ بِمَالِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاءُ الْفَنِّ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ لَمْ يَلْزَمُهُ رَدُّهُ ، بَلْ لَهُ إِيدَاعُهُ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ ، وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ الثَّمَنِ ، حَيْثُ لَا قَرِينَةَ قَوِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى رَدِّهِ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ لِمَالِكِهِ .

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلٌ لِقَبْضِ مَا عَلَى زَيْدٍ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ ، لَمْ يَلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ بَوَكَالَتِهِ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ الدَّفْعُ لَهُ إِنْ صَدَّقَهُ فِي دَعْوَاهُ ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ مُحْتَالٌ بِهِ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ لَهُ لِإِعْتِرَافِهِ بِانْتِقَالِ الْمَالِ إِلَيْهِ ؛ وَإِذَا دَفَعَ إِلَى مُدَّعِي الْوَكَالَةِ ، فَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُوكَّلْ ، فَإِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ عَيْنًا اسْتَرَدَّهَا إِنْ بَقِيَتْ ، وَإِلَّا عَرَّمَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَلَا رُجُوعَ لِلْغَارِمِ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّهُ مَظْلُومٌ بِرُغْمِهِ ؛ أَوْ دَيْنًا طَالَبَ الدَّافِعَ فَقَطْ ، أَوْ إِلَى مُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، فَأَنْكَرَ الدَّائِنُ الْحَوَالَةَ وَحَلَفَ أَخَذَ دَيْنَهُ مِمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْمُؤَدِّي عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِالْمِلْكِ لَهُ .

قَالَ الْكَمَالُ الدِّمِيرِيُّ : لَوْ قَالَ : أَنَا وَكَيْلٌ فِي بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ ، وَصَدَّقَهُ مَنْ يُعَامِلُهُ ، صَحَّ الْعَقْدُ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ .

وَيَصِحُّ قِرَاضٌ فِي نَقْدِ خَالِصٍ مَضْرُوبٍ بِصِيعَةٍ مَعَ شَرْطِ رِبْحٍ لَهُمَا ،

وَيَصِحُّ قِرَاضٌ ، وَهُوَ : أَنْ يَغْقَدَ عَلَى مَالٍ يَدْفَعُهُ لِغَيْرِهِ لِيَتَجَرَ فِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا .

فِي نَقْدِ خَالِصٍ مَضْرُوبٍ ، لِأَنَّهُ عَقْدُ غَرَرٍ ، لِعَدَمِ انْقِصَابِ الْعَمَلِ وَالْوُثُوقِ بِالرَّبْحِ ، وَإِنَّمَا جُوزَ لِلْحَاجَةِ ، فَاسْتَصَّ بِمَا يَرْوِجُ غَالِبًا ، وَهُوَ النَّقْدُ الْمَضْرُوبُ ، وَيَجُوزُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ .

وَخَرَجَ بِـ « النَّقْدِ » الْعَرَضُ ، وَلَوْ فُلُوسًا ، وَبِـ « الْخَالِصِ » الْمَغْشُوشُ ، وَإِنْ عَلِمَ قَدْرُ غِشِّهِ أَوْ اسْتَهْلَكَ وَجَازَ التَّعَامُلُ بِهِ ، وَبِـ « الْمَضْرُوبِ » الْكَبِيرُ ، وَهُوَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لَمْ يَضْرَبْ وَالْحِلْيُ ، فَلَا يَصِحُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ عَلَى الْمَغْشُوشِ إِنْ اسْتَهْلَكَ غِشُّهُ ، وَجَزَمَ بِهِ الْجُزْجَانِيُّ . وَقِيلَ : إِنْ رَاجَ ؛ وَأَخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ وَفِي « زَوَائِدِ الْكُرُوصَةِ » أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى كُلِّ مِثْلِيٍّ .

وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ بِصِيعَةٍ مِنْ إِجَابِ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْمَالِ ، كَقَارَضْتِكَ أَوْ عَامَلْتُكَ فِي كَذَا ، أَوْ خُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَأَتَّجِرْ فِيهَا ، أَوْ بَعْ ، أَوْ اشْتَرِ عَلَى أَنْ الرَّبْحَ بَيْنَنَا .

وَقَبُولُ فَوْزًا مِنْ جِهَةِ الْعَامِلِ لَفْظًا ، وَقِيلَ : يَكْفِي فِي صِيعَةِ الْأَمْرِ ، كَخُذْ هَذِهِ وَأَتَّجِرْ فِيهَا ، الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ ، كَمَا فِي الْوَكَالَةِ .

وَشَرْطُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ كَالْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ صِحَّةُ مِبَاشَرَتِهِمَا التَّصَرُّفَ . مَعَ شَرْطِ رِبْحٍ لَهُمَا ، أَيِ : لِلْمَالِكِ وَالْعَامِلِ ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى أَنْ

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، وَلِعَامِلٍ فِي فَاسِدٍ أَجْرَةٌ مِثْلُ ،

لِأَحَدِهِمَا الرِّبْحُ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ ، أَيِ : الرِّبْحُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، كَنَصْفٍ وَثُلُثٍ ، وَلَوْ  
قَالَ : قَارَضْتُكَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا صَحَّ مُنَاصَفَةً ، أَوْ عَلَى أَنَّ لَكَ رُبْعَ  
سُدُسِ الْعَشْرِ صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ عِنْدَ الْعَقْدِ لِسَهْوَةٍ مَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ جُزْءٌ  
مِنْ مِثْلَيْنِ وَارْبَعَيْنِ جُزْءًا ، وَلَوْ شُرِطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةٌ ، أَوْ رِبْحُ صِنْفٍ ،  
كَالرَّقِيقِ ، فَسَدَ الْقِرَاضُ .

وَلِعَامِلٍ فِي عَقْدٍ قِرَاضٍ فَاسِدٍ أَجْرَةٌ مِثْلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ ، لِأَنَّهُ  
عَمِلَ طَامِعًا فِي الْمُسَمَى .

وَمِنَ الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
مَا أَعْتَادَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ دَفْعِ مَالٍ إِلَى آخَرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَزِدَّ لَهُ لِكُلِّ عَشْرَةٍ  
اِثْنَيْ عَشَرَ إِنْ رِبْحٌ أَوْ خَسِرَ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ إِلَّا أَجْرَةَ الْمِثْلِ ، وَجَمِيعُ  
الرِّبْحِ أَوْ الْخُسْرَانِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَيَدُّهُ عَلَى الْمَالِ يَدُ أَمَانَةٍ ، فَإِنْ قَصَرَ بَأَن  
جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُذِنَ لَهُ فِيهِ ضَمِنَ الْمَالُ . اُنْتَهَى .

وَلَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ فِي الْفَاسِدِ إِنْ شُرِطَ الرِّبْحُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ لَمْ  
يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ ، وَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا أَيْضًا إِذَا عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّهُ  
لَا أَجْرَةَ لَهُ .

وَيَصِحُّ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ مَعَ فَسَادِ الْقِرَاضِ ، لَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِفْدَامُ  
عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْفَسَادِ ، وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ وَلَوْ بَعَرَضٍ بِمُضْلَحَةٍ لَا بَغْيٍ  
فَاحِشٍ وَلَا بِنَسِيئَةٍ بِلَا إِذْنٍ فِيهِمَا ، وَلَا يُسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ ، وَإِنْ قَرَّبَ



وَلَا يَمُونُ ، وَصُدِّقَ فِي تَلْفٍ وَعَدَمِ رِبْحٍ وَقَدْرِهِ وَخُسْرٍ وَرَدٍّ .

السَّفَرُ وَأَنْتَقَى الْخَوْفُ وَالْمُؤَنَّةُ ، فَيَضْمَنُ بِهِ وَيَأْتُمُّ ، وَمَعَ ذَلِكَ الْقِرَاضُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ . أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَجُوزُ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ رُكُوبٌ فِي الْبَحْرِ إِلَّا بِنَصٍّ عَلَيْهِ .

وَلَا يَمُونُ ، أَيُّ : لَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ حَضَرًا وَلَا سَفَرًا ، لِأَنَّ لَهُ نَصِيبًا مِنَ الرِّبْحِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا آخَرَ ، فَلَوْ شَرَطَ الْمُؤَنَّةُ فِي الْعَقْدِ فَسَدَ . وَصُدِّقَ عَامِلٌ بِبَيْمِنِهِ فِي دَعْوَى تَلْفٍ فِي كُلِّ أَلْمَالِ أَوْ بَعْضِهِ ، لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ ، نَعَمْ نَصٌّ فِي الْبُؤَيْطِيِّ ، وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ ، أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مَا لَا يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ بِهِ فَتَلَفَ بَعْضُهُ ضَمِنَهُ ، لِأَنَّهُ قَرَطَ بِأَخْذِهِ .

وَيَطْرُقُ ذَلِكَ فِي الْوَكِيلِ وَالْوَدِيعِ وَالْوَصِيِّ .

وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ بَعْدَ التَّلْفِ أَنَّهُ قَرْضٌ ، وَالْعَامِلُ أَنَّهُ قِرَاضٌ ؛ حَلَفَ الْعَامِلُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْبُغَوِيِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، خِلَافًا لِمَا رَجَحَهُ الرَّزْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيْنَهُ قُدِّمَتْ بَيْنَةُ الْمَالِكِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ .

وَفِي عَدَمِ رِبْحٍ أَصْلًا ، وَفِي قَدْرِهِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا ، وَفِي خُسْرٍ مُمَكِّنٌ لِأَنَّهُ أَمِينٌ .

وَلَوْ قَالَ : رَبِيعْتُ كَذَا ، ثُمَّ قَالَ : غَلِطْتُ فِي الْحِسَابِ ، أَوْ كَذَبْتُ ؛ لَمْ يُقْبَلْ ، لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدُ : خَسِرْتُ ، إِنْ أَحْتَمَلَ ، كَأَن عَرَضَ كَسَادٌ .

وَفِي رَدِّ لِلْمَالِ عَلَى الْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ كَالْمُودَعِ .

وَيُصَدِّقُ الْعَامِلُ أَيْضًا فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزَّائِدِ .  
وَفِي قَوْلِهِ : اشْتَرَيْتُ هَذَا لِي أَوْ لِلْقَرِاضِ وَالْعَقْدُ فِي الذِّمَّةِ ، لِأَنَّهُ أَعْلَمُ  
بِقَصْدِهِ .

أَمَّا لَوْ كَانَ الشِّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ الْقَرِاضِ ، فَإِنَّهُ يَبْعُ لِلْقَرِاضِ ، وَإِنْ نَوَى  
نَفْسَهُ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَطْلَبِ » ، وَعَلَيْهِ فَتُسَمَّعُ بَيْنَةُ الْمَالِكِ  
أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِمَالِ الْقَرِاضِ ، وَفِي قَوْلِهِ : لَمْ تَنْهَيْ عَنِ شِرَاءِ كَذَا ، لِأَنَّ  
الْأَصْلَ عَدَمُ النَّهْيِ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ ، أَهْوَى النِّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ مَثَلًا ،  
تَحَالَفَا ، وَلِلْعَامِلِ بَعْدَ الْقَفْخِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ ، وَالرَّبْحُ جَمِيعُهُ لِلْمَالِكِ ؛ أَوْ  
فِي أَنَّهُ وَكِيلٌ أَوْ مُقَارِضٌ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْعِهِ ، وَلَا أَجْرَ عَلَيْهِ لِلْعَامِلِ .

\* \* \*

تِمَمَةٌ [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الشَّرَكَةِ ] : الشَّرَكَةُ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا فِيمَا مَلَكَ أَثْنَانِ مُشْتَرَكًا بِإِزَابٍ أَوْ شِرَاءٍ .

وَالثَّانِي : أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

مِنْهَا قِسْمٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَ أَثْنَانِ فِي مَالٍ لَهُمَا لِيَتَجَرَا فِيهِ .

وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ بَاطِلَةٌ ، كَأَنْ يَشْتَرِكَ أَثْنَانِ لِيَكُونَ كَسْبُهُمَا بَيْنَهُمَا بِتَسَاوٍ  
أَوْ تَفَاوُتٍ ، أَوْ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا رِبْحٌ مَا يَشْتَرِيَانِهِ فِي ذِمَّتِهِمَا بِمَوْجَلٍ أَوْ حَالٍ ،  
أَوْ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا وَرِبْحُهُمَا بَيْنَهُمَا أَوْ مَالِهِمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْرِضُ  
مِنْ غَرَمٍ .

وَشَرِطَ فِيهَا لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ، فَلَوْ  
أَقْتَصَرَ عَلَى « أَشْتَرَكْنَا » لَمْ يَكْفِ عَنِ الْإِذْنِ فِيهِ ، وَيَتَسَلَّطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا ضَرَرٍ أَصْلًا ، بَأَنْ يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَلَا يَبِيعُ بِنَمْنٍ مِثْلٍ  
وَتَمَّ رَاغِبٌ بِأَزِيدَ ، وَلَا يُسَافِرُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ ، لِنَحْوِ قَحْطِ  
وَخَوْفٍ ؛ وَلَا يُبْضِعُهُ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِهِ ضَمِنَ وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ ، أَوْ  
أَبْضَعُهُ بِدَفْعِهِ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُمَا فِيهِ ، وَلَوْ تَبَرَّعَا ، بِلَا إِذْنٍ ، ضَمِنَ أَيْضًا .

وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ ،  
فَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ لَهُ ، وَنَفَذَ التَّصَرُّفُ مِنْهُمَا مَعَ ذَلِكَ لِلْإِذْنِ .  
وَتَنْفَسِخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُثُونِهِ .

وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الرَّدِّ إِلَى شَرِيكِهِ وَفِي الْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ فِي قَوْلِهِ :  
أَشْتَرَيْتَهُ لِي أَوْ لِلشَّرِيكَةِ ، لَا فِي قَوْلِهِ : أَقْتَسَمْنَا وَصَارَ مَا بِيَدِي لِي ، مَعَ قَوْلِ  
الْآخِرِ : لَا بَلَّ هُوَ مُشْتَرَكٌ . فَالْمُصَدَّقُ الْمُنْكَرُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقِسْمَةِ .  
وَلَوْ قَبِضَ وَارِثُ حِصَّتِهِ مِنْ دَيْنٍ مُورَثِهِ شَارَكَهُ الْآخَرُ .

وَلَوْ بَاعَ شَرِيكَانِ عَبْدَهُمَا صَفْقَةً ، وَقَبِضَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ ، لَمْ  
يُشَارِكْهُ الْآخَرُ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : أَفْتَى النَّوَوِيُّ كَاتِبِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ غَضِبَ نَحْوَ نَقْدٍ أَوْ بُرٍّ وَخَلَطَهُ  
بِمَالِهِ وَلَمْ يَمَيِّزْ ، بَأَنَّ لَهُ إِفْرَازَ قَدْرِ الْمَغْضُوبِ ، وَيَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْبَاقِي .

\* \* \*

## بَابُ فِي الْإِجَارَةِ

تَصِحُّ إِجَارَةُ بِإِيجَابٍ ، كَأَجْرَتِكَ بِكَذَا ، وَقَبُولٍ ، كَأَسْتَأْجَرْتُ ،  
بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ

فَصْلٌ [ فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ الشُّفْعَةِ ] : إِنَّمَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِشَرِيكَ لَا  
جَارٍ فِي بَيْعِ أَرْضٍ مَعَ تَابِعِهَا ، كِبْنَاءٍ وَشَجَرٍ وَتَمَرٍ غَيْرِ مُؤَبَّرَةٍ ، فَلَا شُفْعَةَ فِي  
شَجَرٍ أَفْرَدَ بِالْبَيْعِ ، أَوْ بَيْعَ مَعَ مَغْرَسِهِ فَقَطْ ؛ وَلَا فِي بَيْتٍ ؛ وَلَا يَمْلِكُ  
الشُّفْعِيُّ إِلَّا بِلَفْظٍ ، كَأَخَذْتُ بِالشُّفْعَةِ ، مَعَ بَذْلِ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي .

\* \* \*

## بَابُ فِي الْإِجَارَةِ

هِيَ لَعْنَةٌ : أَسْمٌ لِلْأَجْرَةِ ؛ وَشَرْعًا : تَمْلِكُكَ مَنَفَعَةٌ بِعَوَضٍ بِشُرُوطِ  
آيَةٍ .

تَصِحُّ إِجَارَةُ بِإِيجَابٍ ، كَأَجْرَتِكَ هَذَا ، أَوْ أَكْرَيْتُكَ ، أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعَهُ  
سَنَةً بِكَذَا .

وَقَبُولٍ ، كَأَسْتَأْجَرْتُ ، وَأَكْرَيْتُ ، وَقَبِلْتُ .

قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي « شَرْحِ الْمُهَذَّبِ » : إِنَّ خِلَافَ الْمُعَاطَاةِ يَجْرِي فِي  
الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ بِأَجْرٍ صَحَّ كَوْنُهُ ثَمَنًا .

مَعْلُومٌ لِلْعَاقِدَيْنِ قَدْرًا وَجِنْسًا وَصِفَةً ، إِنْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ ، وَإِلَّا كَفَتْ  
مُعَايِنَتُهُ فِي إِجَارَةِ أَلْعَيْنِ أَوْ الذَّمَّةِ ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ دَارٍ وَدَائِيَّةٍ بِعِمَارَةٍ لَهَا

فِي مَنْفَعَةٍ مُتَقَوِّمَةٍ مَعْلُومَةٍ وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءٍ  
عَيْنٍ قَصْداً ،

وَعَلَفٍ ، وَلَا اسْتِجَارٍ لِسَلْخِ شَاةٍ بِجِلْدٍ ، وَلَطَحْنٍ نَحْوِ بُرٍّ بِبَعْضِ دَقِيقٍ فِي  
مَنْفَعَةٍ مُتَقَوِّمَةٍ ، أَيْ : لَهَا قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَةً ؛ وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي  
غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْداً ، بَأَن لَّا يَتَضَمَّنُهُ الْعَقْدُ .

وَخَرَجَ بِـ « مُتَقَوِّمَةٍ » مَا لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ اخْتِرَاءُ بَيِّاعٍ لِلتَّلَفُظِ  
بِمَخْصُصِ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَوْ إِيْجَاباً وَقَبُولاً ، وَإِنْ  
رَوَّجَتِ السَّلْعَةَ ، إِذْ لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ هَذَا بِمَبِيعِ مُسْتَقَرِّ الْقِيَمَةِ  
فِي الْبَلَدِ ، كَالْخُبْزِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَبْدٍ وَتَوْبٍ مِمَّا يَخْتَلِفُ ثَمَنُهُ بِاخْتِلَافِ  
مُتَعَاطِيهِ ، فَيَخْتَصُّ بِيَعِهِ مِنَ الْبَيِّاعِ بِمَزِيدِ نَفْعٍ ، فَيَصِحُّ اسْتِجَارُهُ عَلَيْهِ ،  
وَحَيْثُ لَمْ يَصِحَّ ، فَإِنْ تَعَبَ بِكَثْرَةِ تَرُدُّدٍ أَوْ كَلَامٍ ، فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَإِلَّا  
فَلَا .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ أَبُو زِيَادٍ بِخُرْمَةِ أَخْذِ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى مُجَرَّدِ  
تَلْقِينِ الْإِيْجَابِ ، إِذْ لَا كُلْفَةَ فِي ذَلِكَ .

وَسَبَقَهُ الْأَعْلَامَةُ عُمَرُ الْفَتَى بِالْإِفْتَاءِ بِالْجَوَازِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ ،  
فَقَالَ : إِذَا لَقِنَ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجَ صِبْغَةَ النِّكَاحِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ  
بِالرِّضَا ، وَإِنْ كَثُرَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيُّ غَيْرُهُ فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ عَلَى  
إِيْجَابِ النِّكَاحِ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ . اَنْتَهَى .  
وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ آنِفًا .

وَلَا اسْتِجَارُ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ غَيْرِ الْمُعْرَاةِ لِلتَّرْيِينِ ، لِأَنَّ مَنْفَعَةَ نَحْوِ

الْتَرْتِيبِ بِهَا لَا تُقَابِلُ بِمَالٍ ، وَأَمَّا الْمُعَرَّاهُ فَيَصِحُّ اسْتِثْجَارُهَا عَلَى مَا بَحَثَهُ  
الْأَذْرَعِيُّ ، لِأَنَّهَا حَبِيزٌ حَلِيٌّ ، وَاسْتِثْجَارُ الْحَلِيِّ صَحِيحٌ قَطْعاً .

وَبِ « مَعْلُومَةٌ » اسْتِثْجَارُ الْمَجْهُولِ ، فَأَجْرُكَ إِحْدَى الدَّارَيْنِ بَاطِلٌ .

وَبِ « وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي » مَا يَقَعُ نَفْعُهَا لِلْأَجِيرِ ، فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْجَارُ  
لِعِبَادَةٍ تَجِبُ فِيهَا نِيَّةٌ غَيْرُ نُسُكٍ ، كَالصَّلَاةِ ، لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ فِي ذَلِكَ لِلْأَجِيرِ  
لَا الْمُسْتَأْجِرِ ؛ وَالْإِمَامَةِ ، وَلَوْ فِي نَفْلٍ ، كَالْتِرَاوِيحِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُصَلِّ  
لِنَفْسِهِ ، فَمَنْ أَرَادَ اقْتِدَى بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ أَمَّا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ ،  
كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، فَيَصِحُّ الِاسْتِثْجَارُ عَلَيْهِ ، وَالْأَجْرُ مُقَابِلَةٌ لِجَمِيعِهِ مَعَ  
نَحْوِ رِعَايَةِ الْوَقْتِ ، وَتَجْهِيزِ الْمَيِّتِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَإِنْ  
تَعَيَّنَ عَلَى الْمُعْلَمِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري، رقم: ٥٧٣٧] : « إِنَّ أَحَقَّ  
مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرَ كِتَابِ اللَّهِ » .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : يَصِحُّ الِاسْتِثْجَارُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ  
عِنْدَ الْقَبْرِ ، أَوْ مَعَ الدُّعَاءِ بِمِثْلِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ عَقِبَهَا ،  
عَيْنَ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا أَوْ لَا ، وَنِيَّةُ الثَّوَابِ لَهُ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ لَعَوُ ، خِلَافًا  
لِجَمْعٍ ، وَإِنْ اخْتَارَ الشُّبْكِيُّ مَا قَالُوهُ ؛ وَكَذَا : « أَهْدَيْتُ قِرَاءَتِي أَوْ ثَوَابَهَا  
لَهُ » خِلَافًا لِجَمْعٍ أَيْضًا ، أَوْ بِحَضْرَةِ الْمُسْتَأْجِرِ ، أَيْ : أَوْ نَحْوِ وَلَدِهِ فِيمَا  
يُظْهَرُ ، وَمَعَ ذِكْرِهِ فِي الْقَلْبِ حَالَتَهَا ، كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ  
مَوْضِعَهَا مَوْضِعُ بَرَكَةٍ وَتَنْزِيلِ رَحْمَةٍ ، وَالِدُّعَاءُ بَعْدَهَا أَقْرَبُ إِجَابَةٍ ،  
وَإِحْضَارُ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْقَلْبِ سَبَبٌ لِشُمُولِ الرَّحْمَةِ لَهُ إِذَا نَزَلَتْ عَلَى قَلْبِ

وَعَلَى مُكْرِ تَسْلِيمٍ مِفْتَاحِ دَارِ

الْقَارِيءِ ، وَأَلْحَقَ بِهَا الْأَسْتِجَارُ لِمَخْضِ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ عَقِبَهُ . وَأَفْتَى  
بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَيْهَا آيَاتَ لَزِمَهُ قِرَاءَةُ مَا تَرَكَهُ ،  
وَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ مَا بَعْدَهُ ؛ وَبِأَنَّ مَنْ اسْتَوْجَرَ لِقِرَاءَةٍ عَلَى قَبْرِ لَا يَلْزَمُهُ  
عِنْدَ الشَّرُوعِ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّ ذَلِكَ عَمَّا اسْتَوْجَرَ عَنْهُ ، أَيْ : بَلْ الشَّرْطُ عَدَمُ  
الصَّارِفِ ، فَإِنْ قُلْتُ : صَرَّحُوا فِي النَّذْرِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّهَا عَنْهُ ،  
قُلْتُ : هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لَوْفُوعِهَا عَمَّا اسْتَوْجَرَ لَهُ ، وَلَا كَذَلِكَ نَمَّ ، وَمِنْ  
نَمَّ لَوْ اسْتَأْجَرَ هُنَا لِمُطْلَقِ الْقِرَاءَةِ وَصَحَّحْنَاهُ أَحْتَاجَ لِلنِّيَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا  
لِمُطْلَقِهَا ، كَالْقِرَاءَةِ بِحَضْرَتِهِ لَمْ يَحْتَجْ لَهَا ، فَذَكَرَ الْقَبْرَ مِثَالًا . انْتَهَى  
مُلَخَّصًا .

وَبِ « غَيْرِ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءِ عَيْنٍ » مَا تَضَمَّنَ اسْتِيفَاءَهَا ، فَلَا يَصِحُّ  
أَكْثَرُائُهُ بُسْتَانٍ لِمَثَرَتِهِ ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تُمْلِكُ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ قَصْدًا .

وَنَقَلَ التَّاجُ السُّبُكِيُّ فِي « تَوْشِيحِهِ » اخْتِيَارَ وَالِدِهِ التَّقِيِّ السُّبُكِيِّ فِي  
آخِرِ عُمُرِهِ صِحَّةَ إِجَارَةِ الْأَشْجَارِ لِمَثَرِهَا ، وَصَرَّحُوا بِصِحَّةِ اسْتِجَارَةِ قَنَاءَةٍ أَوْ  
بَشَرٍ لِلانْتِفَاعِ بِمَائِهَا لِلْحَاجَةِ .

قَالَ فِي « أَلْعُبَابِ » : لَا يَجُوزُ إِجَارَةُ الْأَرْضِ لِلدَّفْنِ أَلْمَنِتِ لِحُزْمَةِ  
نَبْسِهِ قَبْلَ بِلَائِهِ وَجَهَالَةِ وَقْتِ الْبَلَاءِ .

وَيَجِبُ عَلَى مُكْرِ تَسْلِيمٍ مِفْتَاحِ دَارِ لِمُكْتَرٍ ، وَلَوْ ضَاعَ مِنَ الْمُكْتَرِي  
وَجَبَ عَلَى الْمُكْرِي تَجْدِيدُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْمِفْتَاحِ مِفْتَاحُ الْغَلَقِ الْمُنْبَتِ ، أَمَّا  
غَيْرُهُ فَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ ، بَلْ وَلَا قِفْلُهُ كَسَائِرِ الْمُنْقُولَاتِ .

وَعِمَارَتُهَا ، فَإِنْ بَادَرَ وَإِلَّا فَلِلْمُكْتَرِي خِيَارٌ ، وَعَلَى مُكْتَرٍ تَنْظِيفُ  
عَرَصَتِهَا مِنْ كُنَاسَةٍ ، وَهُوَ أَمِينٌ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ وَكَذَا بَعْدَهَا ،

وَعِمَارَتُهَا كِبَاءٌ ، وَتَطْيِينَ سَطْحٍ ، وَوَضْعُ بَابٍ ، وَإِصْلَاحُ مُنْكَسِرٍ ؛  
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ مَا ذُكِرَ وَاجِبًا عَلَى الْمُكْرِي أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ ، أَوْ أَنَّهُ يُجْبَرُ  
عَلَيْهِ ، بَلْ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهُ ثَبَتَ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِي :

فَإِنْ بَادَرَ وَفَعَلَ مَا عَلَيْهِ ، فَذَاكَ ، وَإِلَّا فَلِلْمُكْتَرِي خِيَارٌ ، إِنْ نَقَصَتْهُ  
الْمُنْفَعَةُ .

وَعَلَى مُكْتَرٍ تَنْظِيفُ عَرَصَتِهَا ، أَيُّ : الدَّارِ ، مِنْ كُنَاسَةٍ وَتَلْجٍ ،  
وَالْعَرَصَةُ : كُلُّ بُعْثَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ بِنَاءٍ ، وَجَمْعُهَا  
عَرَصَاتٌ .

وَهُوَ ، أَيُّ : الْمُكْتَرِي . أَمِينٌ عَلَى الْعَيْنِ الْمُكْتَرَاةِ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ إِنْ  
قُدِّرَتْ بِزَمَنِ ، أَوْ مُدَّةَ إِمْكَانِ الْأَسْتِيفَاءِ إِنْ قُدِّرَتْ بِمَحَلِّ عَمَلٍ ، وَكَذَا  
بَعْدَهَا مَا لَمْ يَسْتَغْمِلْهَا أَسْتِصْحَابًا لِمَا كَانَ ، وَلَأنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الرَّدُّ وَلَا  
مُؤَنَّتُهُ ، بَلْ لَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَإِنَّمَا الَّذِي عَلَيْهِ التَّخْلِيَةُ ،  
كَالْوَدِيعِ ، وَرَجَحَ السُّبُكِيُّ أَنَّهُ كَالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَيَلْزَمُهُ إِعْلَامُ مَالِكِهَا  
بِهَا ، أَوْ الرَّدُّ فَوْرًا ، وَإِلَّا ضَمِنَ . وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ ، وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ  
لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُ الْمُؤَجَّرِ بِتَفْرِيعِ الْعَيْنِ ، بَلْ  
الشَّرْطُ أَنْ لَا يَسْتَغْمِلَهَا وَلَا يَخْبِسَهَا لَوْ طَلَبَهَا ، وَحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ  
لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْفَلَ بَابَ نَحْوِ الْحَانُوتِ بَعْدَ تَفْرِيعِهِ أَوْ لَا ، لَكِنْ قَالَ  
الْبَغَوِيُّ : لَوْ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا شَهْرًا فَأَغْلَقَ بَابَهُ ، وَغَابَ شَهْرَيْنِ ، لَزِمَهُ



كَأَجِيرٍ ، فَلَا ضَمَانَ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ ،

الْمُسَمَّى لِلشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَأَجْرُهُ الْمِثْلُ لِلشَّهْرِ الثَّانِي .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْغَيْبَةِ مُنْجِهٌ ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَ الْعَيْنَ بَعْدَ الْمُدَّةِ لَزِمَهُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ .

كَأَجِيرٍ ، فَإِنَّهُ أَمِينٌ ، وَلَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَيْضاً ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا ، فَتَلَفَتْ ، أَوْ أَكْتَرَاهُ لِحِیَاطَةِ ثَوْبٍ أَوْ صَبْغِهِ ، فَتَلَفَ ؛ فَلَا يَضْمَنُ ، سِوَاءِ أَنْفَرَدَ الْأَجِيرُ بِالْيَدِ أَمْ لَا ، كَأَن قَعَدَ الْمُكْتَرِي مَعَهُ حَتَّى يَعْمَلَ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنْزِلَهُ لِيَعْمَلَ .

إِلَّا بِتَقْصِيرٍ ، كَأَن تَرَكَ الْمُكْتَرِي الْأَنْتِفَاعَ بِالْذَّابَّةِ فَتَلَفَتْ بِسَبَبٍ ، كَأَنَّهُ دَامَ سَقْفٌ إِصْطَبَلَهَا عَلَيْهَا فِي وَقْتٍ لَوْ اُنْتَفَعَ بِهَا فِيهِ عَادَةً سَلِمَتْ ، وَكَأَن ضَرَبَهَا أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ .

وَلَا يَضْمَنُ أَجِيرٌ لِحِفْظِ دُكَّانٍ مَثَلًا إِذَا أَخَذَ غَيْرُهُ مَا فِيهَا .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : إِنَّهُ لَا ضَمَانَ أَيْضاً عَلَى الْحَفِيرِ .

وَكَأَن اسْتَأْجَرَهُ لِيَرْعَى دَابَّتَهُ ، فَأَعْطَاهَا آخَرَ يَرْعَاهَا ، فَيَضْمَنُهَا كُلُّ مِنْهُمَا ، وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ .

وَكَأَن أَسْرَفَ خَبَازٍ فِي الْوَقُودِ ، أَوْ مَاتَ الْمُتَعَلِّمُ مِنْ ضَرْبِ الْمُعَلِّمِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ .

وَيُصَدَّقُ الْأَجِيرُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُقْصِرْ مَا لَمْ يَشْهَدْ خَيْرَانِ بِخِلَافِهِ .

وَلَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا الْيَوْمَ وَيَرْجِعَهَا غَدًا ، فَأَقَامَ بِهَا وَرَجَعَ فِي الثَّالِثِ ضَمِنَهَا فِيهِ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا فِيهِ تَعْدِيًا .

وَلَا أَجْرَةَ بِلَا شَرْطٍ ، وَتَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ

وَلَوْ أَكْثَرُ عَبْدًا لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَهُ ، فَذَهَبَ بِهِ مِنْ بَلَدِ  
الْعَقْدِ إِلَى آخَرٍ ، فَلَبِقَ ، ضَمِنَهُ مَعَ الْأَجْرَةِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : يَجُوزُ لِنَحْوِ الْقَصَارِ حَبْسُ الثُّوبِ ، كَرَهْنِهِ ، بِأُجْرَتِهِ حَتَّى  
يَسْتَوْفِيَهَا .

\* \* \*

وَلَا أَجْرَةَ لِعَمَلٍ ، كَحَلْقِ رَأْسٍ ، وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ ، وَقَصَارَتِهِ وَصَبْغِهِ  
بِصَبْغٍ مَالِكِهِ بِلَا شَرْطٍ الْأَجْرَةِ ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى خِيَّاطٍ لِيَخِيْطُهُ ، أَوْ قَصَارٍ  
لِيَقْصِرَهُ ، أَوْ صَبَّاحٍ لِيَصْبِغَهُ ، فَفَعَلَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدَهُمَا أَجْرَةَ وَلَا  
مَا يَفْهَمُهَا ، فَلَا أَجْرَةَ لَهُ ، لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ .

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَسْكِنِّي دَارَكَ شَهْرًا ، فَأَسْكَنَهُ ،  
لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ أَجْرَةَ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ عُرِفَ بِذَلِكَ الْعَمَلُ بِهَا لِعَدَمِ الْإِتِمَاعِ .

وَلَا يُسْتَشْنَى وَجُوبُهَا عَلَى دَاخِلِ حَمَامٍ أَوْ رَاكِبِ سَفِينَةٍ مَثَلًا ، بِلَا  
إِذْنٍ ، لِاسْتِيفَائِهِ الْمُنْفَعَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُرَّهَا صَاحِبُهَا إِلَيْهِ ، بِخِلَافِهِ بِإِذْنِهِ ،  
أَمَّا إِذَا ذَكَرَ أَجْرَةَ فَيَسْتَحِقُّهَا قَطْعًا إِنْ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَإِلَّا فَأُجْرَةُ الْمِثْلِ .  
أَمَّا إِذَا عَرَضَ بِهَا ، كَأَرْضِيكَ ، أَوْ لَا أُخْيَيْكَ ، أَوْ تَرَى مَا يَسُرُّكَ ؛  
فَيَجِبُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ .

وَتَقَرَّرَتْ ، أَيِ : الْأَجْرَةُ الَّتِي سُمِّيَتْ فِي الْعَقْدِ ، عَلَيْهِ ، أَيِ :  
الْمُكْتَرِي ، بِمُضِيِّ مُدَّةٍ فِي الْإِجَارَةِ الْمُقَدَّرَةِ بِوَقْتٍ أَوْ مُضِيِّ مُدَّةٍ إِمَّاكَانِ

وَأِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ ، وَتَنْفَسِخْ بِتَلَفِ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ فِي مُسْتَقْبَلٍ ،

الْأَسْتِيفَاءُ فِي الْمُقَدَّرَةِ بِعَمَلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنْفَعَةَ ، لِأَنَّ الْمُنَافِعَ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ ، وَإِنْ تَرَكَ لِنَحْوِ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفِ طَرِيقٍ ، إِذْ لَيْسَ عَلَى الْمُكْرِي إِلَّا التَّمَكِينُ مِنَ الْأَسْتِيفَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ سَبَبٌ ذَلِكَ فَسَخَّ وَلَا رَدُّ إِلَى تَيْسِيرِ الْعَمَلِ .

وَتَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِتَلَفِ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ فِي الْعَقْدِ ، كَمَوْتِ نَحْوِ دَابَّةٍ وَأَجِيرٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَنْهَادِ دَارٍ وَلَوْ بِفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ ، لِقَوَاتِ مَحَلِّ الْمَنْفَعَةِ فِيهِ ، لَا فِي مَاضٍ بَعْدَ الْقَبْضِ ، إِذَا كَانَ لِمِثْلِهِ أُجْرَةٌ لِاسْتِقْرَارِهِ بِالْقَبْضِ ، فَيَسْتَقَرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى بِاعْتِبَارِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ .

وَخَرَجَ بِ « الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ » غَيْرُهُ مِمَّا يَأْتِي ، وَبِ « الْمُعَيَّنِ » فِي الْعَقْدِ الْمُعَيَّنُ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنَّ تَلَفَهَا لَا يَوْجِبُ أَنْفِسَاخًا ، بَلْ يُبَدِّلَانِ ، وَيُثَبِّتُ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِعَيْبٍ ، نَحْوِ الدَّابَّةِ الْمُقَارِنِ إِذَا جَهِلَهُ ، وَالْحَادِثِ لِتَضَرُّرِهِ ، وَهُوَ مَا أَكْرَفِي الْمَنْفَعَةَ تَأْثِيرًا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتُ أُجْرَتِهَا . وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ بِعَيْبِ الدَّابَّةِ ، بَلْ يُلْزَمُهُ الْإِبْدَالُ .

وَيَجُوزُ فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ اسْتِئْذَالُ الْمُسْتَوْفَى ، كَالزَّائِكِ وَالسَّاكِنِ ، وَالْمُسْتَوْفَى بِهِ كَالْمَحْمُولِ ، وَالْمُسْتَوْفَى فِيهِ كَالطَّرِيقِ ؛ بِمِثْلِهَا ، أَوْ بِدُونِ مِثْلِهَا ، مَا لَمْ يُشْتَرَطْ عَدَمُ الْإِبْدَالِ فِي الْآخَرِينَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ اسْتَأْجَرَ ثَوْبًا لِلْبُسِّ الْمَطْلَقِ لَا يَلْبَسُهُ وَقْتَ النَّوْمِ لَيْلًا ، وَإِنْ أَطْرَدَتْ عَادَتُهُمْ بِذَلِكَ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي أَجْرَةٍ أَوْ مُدَّةٍ تَحَالَفَا ، وَفُسِّحَتْ .

وَيَجُوزُ لِمُسْتَأْجِرِ الدَّائِيَةِ مَثَلًا مَنَعُ الْمُؤَجَّرِ مِنْ حَمْلِ شَيْءٍ عَلَيْهَا .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّ الطَّبِيبَ الْمَاهِرَ ، أَيَّ : بَأَنَّ كَانَ خَطْوُهُ نَادِرًا ، لَوْ شَرِطَتْ لَهُ أَجْرَةٌ ، وَأُعْطِيَ ثَمَنَ الْأَدْوِيَةِ ، فَعَالَجَهُ بِهَا ، فَلَمْ يَبْرَأْ ، اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتْ الْإِجَارَةُ ، وَإِلَّا فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَلَيْسَ لِلْعَلِيلِ الْرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ الْمُعَالَجَةُ لَا الشِّفَاءُ ، بَلْ إِنْ شَرِطَتْ بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ ، لِأَنَّهُ بَيَّدَ اللَّهُ تَعَالَى لَا غَيْرَ ؛ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ فَلَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً ، وَيَرْجَعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ لِتَقْصِيرِهِ بِمُبَاشَرَتِهِ بِمَا لَيْسَ هُوَ لَهُ بِأَهْلٍ .

\* \* \*

وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيَّ : الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي ، فِي أَجْرَةٍ أَوْ مُدَّةٍ أَوْ قَدْرِ مَنَفَعَةٍ ، هَلْ هِيَ عَشْرَةُ فَرَسِخٍ أَوْ خَمْسَةٌ ؟ أَوْ فِي قَدْرِ الْمُسْتَأْجَرِ ، هَلْ هُوَ كُلُّ الدَّارِ أَوْ بَيْتٌ مِنْهَا ؟ تَحَالَفَا ، وَفُسِّحَتْ ، أَيَّ : الْإِجَارَةُ ، وَوَجَبَ عَلَى الْمُكْتَرِي أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا اسْتَوْفَاهُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ وُجِدَ الْمَحْمُولُ عَلَى الدَّائِيَةِ مَثَلًا نَاقِصًا نَقْصًا يُؤَثَّرُ ، وَقَدْ كَالَهُ الْمُؤَجَّرُ ، حُطَّ قِسْطُهُ مِنَ الْأَجْرَةِ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فِي الدِّمَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يُحْطَّ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرَةِ .

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً فَدَخَلَهَا سَمَكٌ ، فَهَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لِلْمَوْجِرِ ؟ وَجَهَانِ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَسَاقَةِ وَالْمَزَارَعَةِ وَالْمُخَابَرَةِ ] : تَجُوزُ الْمَسَاقَةُ ، وَهِيَ : أَنْ يُعَامِلَ الْمَالِكُ غَيْرَهُ عَلَى نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ عَنِبٍ مَغْرُوسٍ مُعَيَّنٍ فِي الْعَقْدِ مَرِيٍّ لَهُمَا عِنْدَهُ لِيَتَعَهَّدَهُ بِالسَّقْيِ وَالتَّرْبِيَةِ ، عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ الْحَادِثَةَ أَوْ الْمَوْجُودَةَ لَهُمَا .

وَلَا تَجُوزُ فِي غَيْرِ نَخْلٍ وَعَنِبٍ إِلَّا تَبَعًا لَهُمَا ، وَجَوَزَهَا الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدْيٍّ غَيْرِ مَغْرُوسٍ لِيَغْرِسَهُ ، وَيَكُونُ الشَّجَرُ أَوْ ثَمَرَتُهُ إِذَا أَثْمَرَ لَهُمَا لَمْ تَجُزْ ، لَكِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ جَوَازُهَا ، وَالشَّجَرُ لِمَالِكِهِ ، وَعَلَيْهِ لِذِي الْأَرْضِ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا .

وَالْمَزَارَعَةُ ، هِيَ : أَنْ يُعَامِلَ الْمَالِكُ غَيْرَهُ عَلَى أَرْضٍ لِيَزْرَعَهَا بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَالْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ فَهِيَ مُخَابَرَةٌ ، وَهُمَا بِاطِلَانٍ لِلنَّهْيِ عَنْهُمَا .

وَاخْتَارَ الشُّبْكِيُّ كَجَمْعِ آخَرِينَ جَوَازَهُمَا ، وَاسْتَدَلُّوا بِعَمَلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ .

وَعَلَى الْمُرْجَحِ ، فَلَوْ أُفْرِدَتِ الْأَرْضُ بِالْمَزَارَعَةِ فَالْمُغْلُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ عَمَلِهِ وَدَوَابِّهِ وَآلَاتِهِ ، وَإِنْ أُفْرِدَتِ الْأَرْضُ بِالْمُخَابَرَةِ فَالْمُغْلُ لِلْعَامِلِ ، وَعَلَيْهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا ، وَطَرِيقُ جَعْلِ الْغَلَّةِ

## بَابُ فِي الْعَارِيَّةِ

صَحَّ إِعَارَةُ عَيْنٍ لِإِنْتِفَاعٍ مَمْلُوكٍ

لَهُمَا وَلَا أَجْرَةَ أَنْ يَكْتَرِيَ الْعَامِلُ نِصْفَ الْأَرْضِ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ عَمَلِهِ وَنِصْفِ مَنَافِعِ آيَاتِهِ ، أَوْ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَيَتَّبِعُ بِالْعَمَلِ وَالْمَنَافِعِ إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَالِكِ اسْتَأْجَرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ لِيُزْرَعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ مِنَ الْبَذْرِ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ وَيُعِيرَهُ نِصْفَهَا .

\* \* \*

## بَابُ فِي الْعَارِيَّةِ

بِتَشْدِيدِ أَلْيَاءٍ وَتَخْفِيفِهَا ، وَهِيَ : أَسْمٌ لِمَا يُعَارُ ، وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لِيُرَدَّهُ ، مِنْ عَارٍ : ذَهَبَ وَجَاءَ بِسُرْعَةٍ ، لَا مِنْ أَلْعَارِ ؛ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَصَالَةً لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَقَدْ تَجَبُّ ، كإِعَارَةِ تَوْبٍ تَوَقَّفتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَمَا يُنْقَذُ غَرِيقًا ، أَوْ يُذْبَحُ بِهِ حَيَوَانٌ مُحْتَرَمٌ يُخْشَى مَوْتُهُ .

صَحَّ مِنْ ذِي تَبَرُّعٍ إِعَارَةُ عَيْنٍ غَيْرِ مُسْتَعَارَةٍ ، لِإِنْتِفَاعٍ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، مَمْلُوكٍ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاعُ ، وَلَوْ بِوَصِيَّةٍ ، أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ وَقْفٍ ؛ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكِ الْعَيْنُ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ تَرُدُّ عَلَى الْمُنْفَعَةِ فَقَطْ .

وَقَيَّدَ ابْنُ الرَّفْعَةِ صِحَّتَهَا مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا كَانَ نَاطِرًا .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِعَارَةُ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ .

مُبَاحٌ بَلْفِظٍ يُشْعِرُ بِإِذْنٍ فِيهِ ، كَأَعَزَّتْكَ ، وَعَلَى مُسْتَعِيرٍ ضَمَانٌ قِيَمَةٌ  
يَوْمَ تَلَفٍ

مُبَاحٌ ، فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةٌ مَا يَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، كَالَّةِ لَهْوٍ ، وَفَرَسٍ  
وَسِلَاحٍ لِحَرْبِيٍّ ، وَكَأَمَةٍ مُسْتَهَاءَةٍ لِخِدْمَةِ أَجَنَبِيٍّ .

وَأِنَّمَا تَصِحُّ الْإِعَارَةُ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ بَلْفِظٍ يُشْعِرُ بِإِذْنٍ فِيهِ ، أَيْ :  
الْإِنْتِفَاعُ ؛ كَأَعَزَّتْكَ ، وَأَبْحَثُكَ مَنَفَعَتُهُ ، وَكَأَزَكَبَ ، وَخُذَهُ لِيَتَنَفَّعَ بِهِ .

وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ . وَلَا يَجُوزُ لِمُسْتَعِيرٍ إِعَارَةُ عَيْنٍ  
مُسْتَعَارَةٍ بِلَا إِذْنٍ مُعِيرٍ ، وَلَهُ إِثَابَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي الْمَنَفْعَةَ لَهُ ، كَأَنْ يُرِكَبَ دَابَّةٌ  
أُسْتَعَارَهَا لِلرُّكُوبِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونُهُ لِحَاجَتِهِ . وَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ  
مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، كَالشَّمْعِ لِلْوُقُودِ لِإِسْتِهْلَاكِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّتْ  
لِلتَّرْتُّبِ بِهِ كَالْتَقْدِ ، وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ ضِمْنَتْ ، لِأَنَّ لِلْفَاسِدِ  
حُكْمَ صَحِيحِهِ ، وَقِيلَ : لَا ضَمَانَ ، لِأَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِعَارِيَةٍ  
صَحِيحَةٍ وَلَا فَاسِدَةٍ .

وَلَوْ قَالَ : أَحْفِزْ فِي أَرْضِي بِثَرٍّ لِنَفْسِكَ ، فَحَفَرْ ، لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَلَا  
أُجْرَةٌ لَهُ عَلَى الْأَمْرِ ، فَإِنْ قَالَ : أَمَرْتَنِي بِأُجْرَةٍ ، فَقَالَ : مَجَانًا ، صُدِّقَ  
الْأَمْرُ وَوَارِثُهُ ، وَلَوْ أُرْسِلَ صَبِيًّا لِيَسْتَعِيرَ لَهُ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ ، فَلَوْ تَلَفَ فِي  
يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ هُوَ وَلَا مُرْسِلُهُ ، كَذَا فِي « الْجَوَاهِرِ » .

وَيَجِبُ عَلَى مُسْتَعِيرٍ ضَمَانٌ قِيَمَةٌ يَوْمَ تَلَفٍ لِلْمُعَارِ إِنْ تَلَفَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ  
فِي يَدِهِ ، وَلَوْ بِأَقَرِّ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ بَدَلًا أَوْ أَرَشًا ، وَإِنْ شَرَطَا عَدَمَ ضَمَانِهِ ،  
لِحَبْرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ : « الْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ » أَيْ : بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّلَفِ

لَا بِاسْتِعْمَالٍ ، وَعَلَيْهِ مُؤْنَةٌ رَدٌّ

لَا يَوْمَ الْقَبْضِ فِي الْمُتَقَوِّمِ ، وَبِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ عَلَى الْأَوْجِهِ .  
وَجَزَمَ فِي « الْأَنْوَارِ » بِلِزُومِ الْقِيَمَةِ وَلَوْ فِي الْمِثْلِيِّ ، كَخَشَبٍ  
وَحَجَرٍ .

وَشَرَطُ التَّلَفِ الْمُضْمَنِ أَنْ يَحْصُلَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ ، وَإِنْ حَصَلَ مَعَهُ ،  
فَإِنْ تَلَفَ هُوَ أَوْ جُزْؤُهُ بِاسْتِعْمَالٍ مَأْذُونٍ فِيهِ ، كَرُكُوبٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ لُبْسٍ  
أَعْتِيدَ ، فَلَا ضَمَانَ لِلْإِذْنِ فِيهِ ، وَكَذَا لَا ضَمَانَ عَلَى مُسْتَعِيرٍ مِنْ نَحْوِ  
مُسْتَأْجِرِ إِجَارَةِ صَحِيحَةٍ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ ، وَهُوَ  
لَا يَضْمَنُ ، فَكَذَا هُوَ .

وَفِي مَعْنَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ . وَكَذَا  
مُسْتَعَارٌ لِرَهْنٍ تَلَفَ فِي يَدِ مُرْتَهِنٍ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالرَّاهِنِ ، وَكِتَابٌ مَوْقُوفٌ  
عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَثَلًا ، أَسْتَعَارَهُ فَنَقِيهِ قَتَلَفَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ  
جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّ التَّلَفَ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ بغيرِهِ ،  
صُدِّقَ الْمُعِيرُ ، كَمَا قَالَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَارِيَةِ  
الضَّمَانُ حَتَّى يَثْبُتَ مُسْقِطُهُ .

\* \* \*

وَيَجِبُ عَلَيْهِ ، أَيْ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ . مُؤْنَةٌ رَدٌّ لِلْمُعَارِ عَلَى الْمَالِكِ .  
وَخَرَجَ بِـ « مُؤْنَةِ الرَّدِّ » مُؤْنَةُ الْمُعَارِ ، فَتَلَزُمُ الْمَالِكِ لِأَنَّهَا مِنْ حَقْقِ



## وَلِكُلِّ رُجُوعٌ .

أَلْمَلِكِ ، وَخَالَفَ الْقَاضِي ، فَقَالَ : إِنَّهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ .

وَجَازَ لِكُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ رُجُوعٌ فِي الْعَارِيَةِ ، مُطْلَقَةً كَانَتْ أَوْ مُؤَقَّتَةً ، حَتَّى فِي الْإِعَارَةِ لِدَفْنِ مَيِّتٍ قَبْلَ مُوَارَاتِهِ بِالثَّرَابِ ، وَلَوْ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ ، لَا بَعْدَ الْمُوَارَاةِ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَلَا رُجُوعَ لِمُسْتَعِيرٍ حَيْثُ تَلَزَّمَهُ الْأَسْتِعَارَةُ ، كَأَسْكَانٍ مُعْتَدَّةٍ ، وَلَا لِمُعِيرٍ فِي سَفِينَةٍ صَارَتْ فِي اللَّجَّةِ وَفِيهَا مَتَاعُ الْمُسْتَعِيرِ ، وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ لَهُ الْأُجْرَةَ ؛ وَلَا فِي جِذْعٍ لِدَعْمِ جِدَارٍ مَائِلٍ بَعْدَ اسْتِنَادِهِ ، وَلَهُ الْأُجْرَةُ مِنَ الرُّجُوعِ ، وَلَوْ اسْتَعَارَ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَوْ قَلَعَ مَا بَنَاهُ أَوْ غَرَسَهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ إِعَادَةُ إِلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ ، إِلَّا إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالتَّجْدِيدِ مَرَّةً أُخْرَى .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ عَيْنٍ وَالْمُتَصَرِّفُ فِيهَا ، كَأَن قَالَ الْمُتَصَرِّفُ : أَعَرْتَنِي ، فَقَالَ الْمَالِكُ : بَلْ أَجَرْتُكَ بِكَذَا ؛ صُدِّقَ الْمُتَصَرِّفُ بِبَيْمِينِهِ إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمُضِ مُدَّةٌ لَهَا أُجْرَةٌ ، وَإِلَّا حَلَفَ الْمَالِكُ وَاسْتَحَقَّهَا ، كَمَا لَوْ أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ ، وَقَالَ : كُنْتُ أَبْحَثُ لِي ، وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ ؛ أَوْ عَكْسِهِ بِأَن قَالَ الْمُتَصَرِّفُ : أَجَرْتَنِي بِكَذَا ؛ وَقَالَ الْمَالِكُ : بَلْ أَعَرْتُكَ ، وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ ، صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْمِينِهِ .

وَلَوْ أُعْطِيَ رَجُلًا حَانُوتًا وَدَرَاهِمَ ، أَوْ أَرْضًا وَبَذْرًا ، وَقَالَ : أَتَجِرُ ، أَوْ أَزْرَعُ فِيهَا لِنَفْسِكَ ؛ فَالْعَقَارُ عَارِيَةٌ وَغَيْرُهُ قَرْضٌ عَلَى الْأَوْجَعِ لَا هِبَةٌ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَيُصَدِّقُ فِي قَصْدِهِ .

وَلَوْ أَخَذَ كُوزًا مِنْ سَقَاءٍ لِيَشْرَبَ مِنْهُ ، فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ وَأَنْكَسَرَ قَبْلَ شُرْبِهِ  
أَوْ بَعْدَهُ ، فَإِنْ طَلَبَهُ مَجَانًا ضَمِنَهُ دُونَ الْمَاءِ ، أَوْ بِعَوَضٍ وَالْمَاءُ قَدَرٌ  
كَفَايَتِهِ ، فَعَكْسُهُ .

وَلَوْ اسْتَعَارَ حُلِيًّا ، وَالْبَسَهُ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ ، ثُمَّ أَمَرَ غَيْرَهُ بِحِفْظِهِ فِي  
بَيْتِهِ ، فَفَعَلَ ، فَسَرِقَ ، عَرَّمَ الْمَالِكُ الْمُسْتَعِيرَ وَيَرْجِعُ عَلَى الثَّانِي إِنْ عَرَفَ  
أَنَّهُ عَارِيَّةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ ، بَلْ ظَنَّهُ لِلْأَمْرِ لَمْ يَضْمَنْ .  
وَمَنْ سَكَنَ دَارًا مَدَّةً بِإِذْنِ مَالِكِ أَهْلِهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَهُ ، لَمْ تَلْزَمْهُ .

\* \* \*

مُهْمَةٌ : قَالَ الْعَبَادِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كِتَابِ مُسْتَعَارٍ رَأَى فِيهِ خَطَأً ،  
لَا يُصْلِحُهُ ، إِلَّا الْمُصْحَفُ فَيَجِبُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرَ الْمُصْحَفِ لَا يُصْلِحُ فِيهِ  
شَيْئًا ، إِلَّا إِنْ ظَنَّ رِضًا مَالِكِهِ بِهِ .

وَأَنَّهُ يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُصْحَفِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ خَطُّهُ لِرَدَائَتِهِ ، وَأَنَّ  
الْوَقْفَ يَجِبُ إِصْلَاحُهُ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِيهِ .

\* \* \*

## فصل

### [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْغَضَبِ]

وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ وَضْمَانُ مُتَمَوِّلٍ تَلَفَ بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ حِينِ غَضَبٍ إِلَى تَلَفٍ ، وَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ .

## فصل

### [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْغَضَبِ]

الْغَضَبُ : اسْتِيلَاءٌ عَلَى حَقٍّ غَيْرٍ ، وَلَوْ مَنْفَعَةٍ ، كإِقَامَةِ مَنْ قَعَدَ بِمَسْجِدٍ أَوْ سُوقٍ بِلَا حَقٍّ ، كَجُلُوسِهِ عَلَى فِرَاشٍ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ ، وَإِزْعَاجِهِ عَنْ دَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا ، وَكَرْكُوبِ دَابَّةٍ غَيْرِهِ وَاسْتِخْدَامِ عَبْدِهِ .  
وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ وَضْمَانُ مُتَمَوِّلٍ تَلَفَ بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ حِينِ غَضَبٍ إِلَى تَلَفٍ ، وَيُضْمَنُ مِثْلِيٌّ وَهُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ ، كَقَطْنٍ وَدَقِيقٍ وَمَاءٍ وَمِسْكِ وَنُحَاسٍ وَدِرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَلَوْ مَغْشُوشًا ، وَتَمْرٍ وَزَبِيبٍ وَحَبِّ صَافٍ<sup>(١)</sup> وَدُهْنٍ وَسَمْنٍ ؛ بِمِثْلِهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ حَلَّ بِهِ الْمِثْلِيُّ .

فَإِنْ فُقِدَ الْمِثْلُ ، فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمٍ مِنْ غَضَبٍ إِلَى فَقْدِهِ .

(١) فِي نَسْخَةٍ : « حَبِّ جَافٍ » بِالْجِيمِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّفَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : بِالْصَادِ كَمَا فِي « الْإِمْدَادِ » وَ« فَتْحِ الْجَوَادِ » لَا بِالْجِيمِ كَمَا فِي نَسْخٍ مَحَرَّفَةٍ ، ثُمَّ أَضَافَ : وَاحْتَرَزَ بِالصَّافِي عَنْ نَحْوِ الْمُخْتَلَطِ بِالشَّعِيرِ ، فَإِنَّهُ مَقْشُومٌ ، وَإِنْ وَجِبَ رَدُّ مِثْلِهِ ؛ فَتَنْبَهُ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ تَلَفَ الْمِثْلِيُّ فَلَهُ مُطَابَقَتُهُ بِمِثْلِهِ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الَّذِي حَلَّ بِهِ الْمِثْلِيُّ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَأَمِنَ الطَّرِيقَ ، وَإِلَّا فَبِأَقْصَى قِيمِ الْمَكَانِ .  
 وَيُضْمَنُ مُتَقَوِّمٌ أَتَلَفَ ، كَالْمَنَافِعِ وَالْحَيَوَانِ بِالْقِيَمَةِ .  
 وَيَجُوزُ أَخْذُ الْقِيَمَةِ عَنِ الْمِثْلِيِّ بِالتَّرَاضِي ، وَإِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْقِيَمَةَ فَاجْتَمَعَا  
 بِبَلَدِ التَّلَفِ لَمْ يَرْجِعَا إِلَى الْمِثْلِ ، وَحَيْثُ وَجَبَ مِثْلٌ فَلَا أَثَرَ لَغَلَاءٍ أَوْ رُخْصٍ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ حَلَّ رِبَاطُ سَفِينَةٍ فَغَرِقَتْ بِسَبَبِهِ ضَمِنَهَا ، أَوْ بِحَادِثِ رِيحٍ  
 فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ سَبَبٌ .

وَلَوْ حَلَّ وَثَاقٌ بِهَيْمَةٍ أَوْ عَبْدٌ لَا يُمَيِّزُ ، أَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَيْرٍ ،  
 فَخَرَجُوا ضَمِنَ إِنْ كَانَ بَتَهْيِيجِهِ وَتَنْفِيرِهِ ، وَكَذَا إِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ إِنْ  
 كَانَ الْخُرُوجُ حَالًا ، لَا عَبْدًا عَاقِلًا حَلَّ قَيْدَهُ فَأَبَقَ ، وَلَوْ مُعْتَادًا لِلْإِبَاقِ .  
 وَلَوْ ضَرَبَ ظَالِمٌ عَبْدًا غَيْرَهُ فَأَبَقَ ، لَمْ يَضْمَنْ .

وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ بِرَدِّ الْعَيْنِ إِلَى الْمَالِكِ ، وَيَكْفِي وَضْعُهَا عِنْدَهُ ، وَلَوْ  
 نَسِيَهُ بَرِيءٌ بِالرَّدِّ إِلَى الْقَاضِي .

وَلَوْ خَلَطَ مِثْلِيًّا أَوْ مُتَقَوِّمًا بِمَا لَا يَتَمَيِّزُ ، كَذَهْنٍ أَوْ حَبِّ ، وَكَذَا دِرْهَمٌ  
 عَلَى الْأَوْجِهِ ، بِجِنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَتَعَذَّرَ التَّمْيِيزُ ، صَارَ هَالِكًا لَا مُشْتَرَكًا ،  
 فَيَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ ، لَكِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ حَتَّى  
 يُعْطِيَ بَدْلَهُ .

## بَابُ فِي الْهَبَةِ

الْهَبَةُ تَمْلِكُ عَيْنَ بِلَا عَوْضٍ ، بِإِجَابٍ ، كَوَهْبَتِكَ ؛ وَقَبُولٍ ، كَقَبْلَتِ ؛

## بَابُ فِي الْهَبَةِ

أَي : مُطْلَقُهَا الشَّامِلُ لِلصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ .

الْهَبَةُ : تَمْلِكُ عَيْنَ يَصْحُ بِنَعُهَا غَالِبًا ، أَوْ دَيْنٍ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعِ بِلَا عَوْضٍ .

وَاخْتَرَزَ يَقُولُنَا : « بِلَا عَوْضٍ » عَنْ الْمَبِيعِ وَالْهَبَةِ بِشَوَابٍ ، فَإِنَّهَا بَيْعٌ حَقِيقَةٌ .

بِإِجَابٍ ، كَوَهْبَتِكَ هَذَا ، وَمَلَكْتُكَ وَمَنْحَتُكَ .

وَقَبُولٍ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَقَبْلَتِ ، وَرَضِيتُ .

وَتَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ ، كَلَّكَ هَذَا ، أَوْ كَسَوْتُكَ هَذَا .

وَبِالْمُعَاطَاةِ عَلَى الْمُخْتَارِ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » : وَقَدْ لَا تُشْتَرَطُ الصَّيْغَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ ضَمْنِيَّةً ، كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي ، فَأَعْتَقَهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَجَانًا ، وَكَمَا لَوْ زَيْنَ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِحُلِيِّ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَمْلِكِهِ بِتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ ، قَالَهُ الْقَفَّالُ وَأَقْوَاهُ جَمْعٌ .

لَكِنْ أَعْتَرَضَ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ يُخَالِفُهُ ، حَيْثُ اشْتَرَطَا فِي هَبَةٍ الْأَصْلِ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَهَبَةٍ وَلِيٍّ غَيْرِهِ أَنْ يَقْبَلَهَا الْحَاكِمُ

أَوْ نَائِيَّةٌ .

وَنَقُلُوا عَنْ الْعَبَادِيِّ وَأَقْرَبُوهُ أَنَّهُ لَوْ عَرَسَ أَشْجَارًا ، وَقَالَ عِنْدَ الْعَرَسِ :  
أَعْرِسْهَا لِابْنِي مَثَلًا ، لَمْ يَكُنْ إِفْرَارًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِعَيْنٍ فِي يَدِهِ :  
أَشْتَرَيْتُهَا لِابْنِي ، أَوْ لِفُلَانٍ الْأَجَنَبِيِّ ؛ فَإِنَّهُ إِفْرَارٌ .

وَلَوْ قَالَ : جَعَلْتُ هَذَا لِابْنِي ، لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا إِنْ قَبِضَ لَهُ .

وَصَعَّفَ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَوْلَ الْخَوَارِزْمِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ  
إِلْبَاسَ الْأَبِ الصَّغِيرِ حَلِيًّا يَمْلِكُهُ إِيَّاهُ .

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْ فِتَاوَى الْقَفَالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ جَهَّزَ بِنْتَهُ مَعَ أُمْتِعَةٍ بِلَا  
تَمْلِكُ يُصَدَّقُ بِبَيْمِنِهِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا إِنْ أَدْعَتْهُ ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي رَدِّ  
مَا سَبَقَ عَنْهُ .

وَأَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ بَعَثَ بِنْتَهُ وَجَهَّزَهَا إِلَى دَارِ الزَّوْجِ بِأَنَّهُ ، إِنْ  
قَالَ : هَذَا جِهَازُ بِنْتِي ؛ فَهُوَ مِلْكٌ لَهَا ، وَإِلَّا فَهُوَ عَارِيَةٌ ، وَيُصَدَّقُ  
بِبَيْمِنِهِ .

وَكَخِلَاعِ الْمُلُوكِ ، لِإِعْتِيَادِ عَدَمِ اللَّفْظِ فِيهَا . أَنْتَهَى .

وَنَقَلَ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ عَنْ فِتَاوَى أَبِي الْحَيَّاطِ <sup>(١)</sup> : إِذَا أَهْدَى الزَّوْجُ  
لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ بِسَبَبِهِ ، فَإِنَّهَا تَمْلِكُهَا ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَدْفَعُهُ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ صُبْحَ الزَّوْاجِ مِمَّا يُسَمَّى صُبْحِيَّةً

## بِلَا تَعْلِيْقٍ

فِي عُرْفِنَا ، وَمَا يَذْفَعُهُ إِلَيْهَا إِذَا غَضِبَتْ أَوْ تَرَوَّجَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَمْلِكُهُ الْمَرْأَةُ ، أَيْ : بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ إِلَيْهَا . أَنْتَهَى .

وَلَا يُشْرَطُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ قَطْعًا فِي الصَّدَقَةِ ، وَهِيَ : مَا أَعْطَاهُ مُحْتَاجًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الثَّوَابَ ، أَوْ غَيْرًا لِأَجْلِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ، بَلْ يَكْفِي فِيهَا الْإِعْطَاءُ وَالْأَخْذُ ، وَلَا فِي الْهَدِيَّةِ ، وَلَوْ غَيْرَ مَاكُولٍ ، وَهِيَ مَا نَقَلَهُ إِلَى مَكَانِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِحْرَامًا ، بَلْ يَكْفِي فِيهَا الْبَعْثُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَلِكَ ، وَكُلُّهَا مَسْنُونَةٌ ، وَأَفْضَلُهَا الصَّدَقَةُ .

وَأَمَّا كِتَابُ الرِّسَالَةِ الَّذِي لَمْ تَذَلَّ قَرِينَةً عَلَى عَوْدِهِ ، فَقَدْ قَالَ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ مُلْكُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ بَاقِي بِمِلْكِ الْكَاتِبِ ، وَلِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ .

وَتَصِحُّ الْهَبَةُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ بِلَا تَعْلِيْقٍ ، فَلَا تَصِحُّ مَعَ تَعْلِيْقٍ ، كَذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَهَبْتُكَ أَوْ أَبْرَأْتُكَ ، وَلَا مَعَ تَأْقِيْتٍ بِغَيْرِ عُمَرَى وَرُقْبَى ، فَإِنْ أَقَّتْ الْوَاهِبُ الْهَبَةَ بِعُمَرِ الْمُتَهَبِ ، كَوَهَبْتُ لَكَ هَذَا عُمَرَا ، أَوْ مَا عِشْتُ ؛ صَحَّحَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : فَإِذَا مِتَّ فَهِيَ لَوَرَّتِيكَ ؛ وَكَذَا إِنْ شَرَطَ عَوْدَهَا إِلَى الْوَاهِبِ أَوْ وَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُتَهَبِ ، فَلَا تَعُودُ إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى وَارِثِهِ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ الْبَخَارِي ، رَقْم : ٢٦٢٥ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ١٦٢٥ ؛ ابْنُ دَاوُد ، رَقْم : ٣٥٥٦ ؛ التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ١٣٥٠ و ١٣٥١ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْم : ٣٧٣١ و ٣٧٣٦ و ٣٧٣٧ و ٣٧٤٠ - ٣٧٤٢ و ٣٧٤٤ - ٣٧٥١ ؛ ابْنُ مَاجَه ، رَقْم : ٢٣٨٠ و ٢٣٨٣ ؛ مُسْنَدُ أَحْمَد ، رَقْم : ١٤٦٥٩ و ١٤٨٦٦ ؛ «مَوْطَأُ مَالِك» ، رَقْم : ١٤٧٩ ] ، وَتَصِحُّ وَلَوْ غَوَّ

السَّرْطُ الْمَذْكُورُ ، فَإِذَا أُقْتُ بِعُمْرِ الْوَاهِبِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ ، كَأَعْمَرْتُكَ هَذَا عُمَرِي ، أَوْ عُمَرُ فَلَانٍ ؛ لَمْ تَصِحَّ . وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا تَأْخُذُ أَوْ تُعْطِي ، أَوْ تَأْكُلُ مِنْ مَالِي ، فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ ، وَهِيَ تَصِحُّ بِمَجْهُولٍ ، بِخِلَافِ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ . قَالَهُ الْعَبَّادِيُّ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : وَهَبْتُ لَكَ جَمِيعَ مَالِي ، أَوْ نِصْفَ مَالِي ؛ صَحَّتْ إِنْ كَانَ أَلْمَالُ أَوْ نِصْفُهُ مَعْلُومًا لَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » : لَوْ قَالَ أَبْخْتُ لَكَ مَا فِي دَارِي ، أَوْ مَا فِي كَرْمِي مِنَ الْعِنَبِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ دُونَ بَيْعِهِ وَحَمْلِهِ وَإِطْعَامِهِ لِغَيْرِهِ .

وَتُقْصَرُ الْإِبَاحَةُ عَلَى الْمَوْجُودِ ، أَيِ : عِنْدَهَا ، فِي الدَّارِ أَوْ الْكَرَمِ . وَلَوْ قَالَ : أَبْخْتُ لَكَ جَمِيعَ مَا فِي دَارِي أَكْلًا وَاسْتِعْمَالًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُسِيحُ الْجَمِيعَ لَمْ تَحْصُلِ الْإِبَاحَةُ . أَنْتَهَى .

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ .

وَشَرْطُ الْمَوْهُوبِ كَوْنُهُ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا ، فَلَا تَصِحُّ هِبَةُ الْمَجْهُولِ ، كَبَيْعِهِ ، وَقَدْ مَرَّ أَنْفَاءً بَيَانُهُ ، بِخِلَافِ هَدِيَّتِهِ وَصَدَقَتِهِ ، فَتَصِحَّانِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَتَصِحُّ هِبَةُ الْمَشَاعِ كَبَيْعِهِ ، وَلَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، سَوَاءً وَهَبَهُ لِلشَّرِيكِ أَوْ غَيْرِهِ .

وَقَدْ تَصِحُّ الْهِبَةُ دُونَ الْبَيْعِ ، كَهِبَةِ حَبَّتِي بُرٍّ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْمُحَقَّرَاتِ ، وَجِلْدٍ نَجَسٍ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَكَذَا ذَهْنٍ مُتَنَجِّسٍ .



وَتَلَزَمُ بِقَبْضٍ ،

وَتَلَزَمُ ، أَي : أَلْهَبَهُ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ ، بِقَبْضٍ ، فَلَا تَلَزَمُ بِالْعَقْدِ ، بَلْ  
بِالْقَبْضِ عَلَى الْجَدِيدِ ، لِحَبْرِ [مجمع الزوائد] ، رقم : ١٤٠٧١ ، ٥١٢/٨ ،  
«المعجم الكبير» للطبراني ، ٣٥٢/٢٣ ] أَنَّهُ ﷺ أَهْدَى لِلتَّجَاشِيِّ ثَلَاثِينَ أَوْقِيَّةً  
مِسْكَاً ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَقَسَمَهُ ﷺ بَيْنَ نِسَائِهِ .  
وَيُقَاسُ بِالْهَدْيَةِ الْبَاقِي .

وَأِنَّمَا يُعْتَدُ بِالْقَبْضِ إِنْ كَانَ بِإِقْبَاضِ الْوَاهِبِ أَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ وَكِيلِهِ  
فِيهِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِهِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ ؛ وَلَا  
يَكْفِي هُنَا الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُتَّهَبِ بِلَا إِذْنٍ فِيهِ ، لِأَنَّ قَبْضَهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ  
لَهُ ، فَاعْتَبِرْ تَحَقُّقَهُ بِخِلَافِهِ فِي الْمَبِيعِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ قَامَ  
مَقَامَهُ وَارِثُهُ فِي الْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ ، وَلَوْ قَبْضَهُ فَقَالَ الْوَاهِبُ : رَجَعْتُ عَنْ  
الْإِذْنِ قَبْلَهُ ، وَقَالَ الْمُتَّهَبُ : بَعْدَ ؛ صَدَّقَ الْوَاهِبُ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ  
الْأَذْرَعِيُّ ، لَكِنَّ مِثْلَ شَيْخِنَا إِلَى تَصْدِيقِ الْمُتَّهَبِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
الرُّجُوعِ قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ .

وَيَكْفِي الْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ ، كَأَن قِيلَ لَهُ : وَهَبْتَ كَذَا مِنْ فُلَانٍ ،  
وَأَقْبَضْتَهُ ، فَقَالَ : نَعَمْ .

وَأَمَّا الْإِقْرَارُ أَوْ الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ أَلْهَبَةٍ ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ ؛ نَعَمْ  
يَكْفِي عَنْهُ قَوْلُ الْوَاهِبِ مَلَكَهَا الْمُتَّهَبُ مُلْكاً لَازِماً ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَيْسَ  
لِلْحَاكِمِ سُؤَالُ الشَّاهِدِ عَنْهُ لِنَلَا يَنْتَبَهُ لَهُ .

وَلَأَصْلُ رُجُوعٍ فِيمَا وَهَبَ لِفَرْعٍ إِنْ بَقِيَ فِي سُلْطَنَتِهِ ، بِنَحْوِ :  
رَجَعْتُ ،

وَلَأَصْلُ ذَكَرٍ أَوْ أَتَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ ، وَإِنْ عَلَا ؛ رُجُوعٌ فِيمَا  
وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ أَهْدَى ، لَا فِيمَا أَبْرَأَ .

لِفَرْعٍ وَإِنْ سَفَلَ ، إِنْ بَقِيَ الْمَوْهُوبُ فِي سُلْطَنَتِهِ <sup>(١)</sup> ، بِلَا اسْتِهْلَاكِ ،  
وَإِنْ غَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى فِيهَا ، أَوْ تَخَلَّلَ عَصِيرٌ مَوْهُوبٌ ، أَوْ أَجَرَهُ ، أَوْ  
عَلَّقَ عِتْقَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ أَوْ وَهَبَهُ بِلَا قَبْضٍ فِيهِمَا ، لِبَقَائِهِ فِي سُلْطَنَتِهِ <sup>(١)</sup> ، فَلَا  
رُجُوعَ إِنْ زَالَ مِلْكُهُ بِهِيَّةً مَعَ قَبْضٍ ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ مِنَ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ ، أَوْ  
لِأَخِيهِ لِأَبِيهِ ، أَوْ يَبِيعَ وَلَوْ مِنَ الْوَاهِبِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، أَوْ يَوْفَقَ .  
وَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ بِزَوَالِ الْمُلْكِ وَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ ، وَلَوْ بِإِقَالَةٍ أَوْ رَدٍّ بِعَيْبٍ ،  
لَأَنَّ الْمُلْكَ غَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِنْهُ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ وَهَبَهُ الْفَرْعُ لِفَرْعِهِ وَأَقْبَضَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ ، فَفِي رُجُوعِ الْأَبِ  
وَجْهَانِ ، وَالْأَوْجَهِ مِنْهُمَا عَدَمُ الرُّجُوعِ لِزَوَالِ مِلْكِهِ ثُمَّ عَوْدِهِ .  
وَيَمْتَنِعُ أَيْضاً إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، كَأَنْ رَهَنَهُ لِغَيْرِ أَصْلٍ وَأَقْبَضَهُ وَلَمْ  
يَنْفَكْ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَهْلَكَ ، بِأَنْ تَفَرَّخَ الْبَيْضُ أَوْ نَبَتَ الْحَبُّ ، لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ  
صَارَ مُسْتَهْلَكاً .

وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ بِنَحْوِ : رَجَعْتُ فِي الْهَبَةِ ، كَنَقَضْتُهَا ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ،  
أَوْ رَدَدْتُ الْمَوْهُوبَ إِلَى مُلْكِي ؛ وَكَذَا بِكِنَايَةٍ ، كَأَخَذْتُهُ ، وَقَبَضْتُهُ مَعَ  
النَّيَّةِ ، لَا بِنَحْوِ بَيْعٍ وَإِعْتَاقٍ وَهَبَةٍ لِغَيْرِهِ وَوَقْفٍ لِكَمَالِ مِلْكٍ الْفَرْعِ .

وَهَبَهُ دِينَ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً ، وَلِغَيْرِهِ صَحِيحَةٌ .

وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الرُّجُوعِ بِشَرْطٍ ، وَلَوْ زَادَ الْمَوْهُوبُ رَجَعَ بِزِيَادَتِهِ  
الْمُنْتَصِلَةِ ، كَتَعْلَمِ الصَّنْعَةِ ، لَا الْمُنْفَصِلَةِ ، كَالْأَجْرَةِ وَالْوَلَدِ وَالْحَمَلِ  
الْحَادِثِ عَلَى مُلْكٍ فَرَعِهِ .

وَيُكْرَهُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ فِي عَطِيَّةِ الْفَرَعِ إِلَّا لِعُذْرٍ ، كَأَن كَانَ الْوَلَدُ  
عَاقًا ، أَوْ يَصْرِفُهُ فِي مَعْصِيَةٍ .

وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَمْتِنَاعَهُ فِي صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ ، كَزَكَاةٍ وَنَذْرٍ وَكَفَّارَةٍ ، وَبِمَا  
ذَكَرَهُ أَفْتَى كَثِيرُونَ مِمَّنْ سَبَقَهُ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ .

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَقْرَبَ بَأَنَّهُ لِفَرَعِهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِي وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ  
مُتَأَخِّرُونَ .

قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي ، عَنْ أَبِيهِ : وَفَرَضُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ ،  
وَهُوَ فَرَضٌ لَا يَدُّ مِنْهُ . أَنْتَهَى .

وَقَالَ النَّوَوِي : لَوْ وَهَبَ وَأَقْبَضَ ، وَمَاتَ ، فَادَّعَى الْوَارِثُ كَوْنَهُ فِي  
الْمَرَضِ ، وَالْمُتَّهَبُ كَوْنَهُ فِي الصَّحَّةِ ؛ صُدَّقَ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ .

وَهَبَهُ دِينَ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً لَهُ عَنْهُ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبُولٍ نَظَرًا لِلْمَعْنَى .  
وَلِغَيْرِهِ ، أَنَّى : الْمَدِينِ هَبَةٌ صَحِيحَةٌ ؛ إِنْ عَلِمَا قَدْرَهُ ، كَمَا صَحَّحَهُ جَمْعٌ  
تَبَعًا لِلنَّصِّ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ « الْمِنْهَاجُ » .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : لَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ لِلدَّائِنِ أَوْ الْمَدِينِ ، لَكِنْ فِيمَا

فِيهِ مُعَاوَضَةٌ، كَ: إِنْ أَبْرَأْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ، لَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ،  
وَفِي الْقَدِيمِ : يَصْخُ مِنْ الْمَجْهُولِ مُطْلَقًا ، وَلَوْ أَبْرَأَ ثُمَّ ادَّعَى الْجَهْلَ لَمْ  
يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ بَاطِنًا ، ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » عَنْ الزَّيْلِيِّ <sup>(١)</sup> : تُصَدَّقُ الصَّغِيرَةُ الْمَرْجُوحَةُ إِجْبَارًا  
بِمَمْنِهَا فِي جَهْلِهَا بِمَهْرِهَا .

قَالَ الْعَزَّيْجِيُّ : وَكَذَا الْكَبِيرَةُ الْمُجْبَرَةُ إِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا .  
وَطَرِيقُ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ أَنْ يُبْرِئَهُ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ  
الَّذِينَ ، كَأَلْفِ شَكٍّ هَلْ دَيْنُهُ يَبْلُغُهَا أَوْ يَنْقُصُ عَنْهَا ؟

وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ مُعَيَّنٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَبَانَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بَرَاءً .  
وَيُكْرَهُ لِمُعْطٍ تَفْضِيلٌ فِي عَطِيَّةِ فُرُوعٍ ، وَإِنْ سَفُلُوا ، وَلَوْ الْأَخْفَادُ مَعَ  
وُجُودِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْعَطِيَّةُ هِبَةً أَمْ هَدِيَّةً أَمْ  
صَدَقَةً أَمْ وَفْقًا ؛ أَوْ أَصُولٍ وَإِنْ بَعُدُوا ، سَوَاءٌ الذَّكَرُ وَغَيْرُهُ ، إِلَّا لِتَفَاوُتِ  
حَاجَةٍ أَوْ فَضْلٍ ، عَلَى الْأَوْجِهِ .

قَالَ جَمْعٌ : يَخْرُمُ .

وَنَقَلَ فِي « الرَّوْضَةِ » عَنْ الدَّارِمِيِّ : فَإِنْ فَضَّلَ فِي الْأَصْلِ فَيَفْضَلُ  
الْأَمُّ ، وَأَقْرَبُهُ لِمَا فِي الْحَدِيثِ : « إِنْ لَهَا ثُلُثِي الْبِرِّ » [صحيح ابن حبان ،

(١) كذا هو في أغلب كتب الفقه ، وهكذا ذكر الأذرعِيُّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ فُقَهَاءِ عَصْرِهِ ، رَاجِعَ  
« طَبَقَاتُ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، ٤٠٣/١ ، وَمَا قَالَ ابْنُ قَاضِي شَهْبَةَ  
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ ، حَيْثُ يَخْلُصُ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ هُوَ : الْكُذِّبِيُّ ، نَقْلًا عَنْ  
الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، نِسْبَةً إِلَى قَبِيلَةٍ مِنْ أَكْرَادِ الْمُوَصِّلِ ، نَدَعَى : ذُبُّبٌ .

رقم : ٤٣٣ ، ١٧٦/٢ ، بَلْ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [الحديث رقم : ٢٥٤٨] عَنْ  
الْمُحَاسِبِيِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَفْضِيلِهَا فِي أَلْبَرِ عَلَى الْأَبِ .

\* \* \*

فُرُوعُ : الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةُ عِنْدَ الْخِتَانِ مُلْكٌ لِلْأَبِ ، وَقَالَ جَمْعُ : لِلابْنِ ؛  
فَعَلَيْهِ يَلْزَمُ الْأَبُ قَبُولُهَا ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أُطْلِقَ الْمُهْدِي فَلَمْ يَقْصِدْ وَاحِدًا  
مِنْهُمَا ، وَإِلَّا فَفِيهِ لِمَنْ قَصَدَهُ اتِّفَاقًا . وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا يُعْطَاهُ خَادِمُ  
الصُّوْفِيَّةِ فَهُوَ لَهُ فَقَطْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، أَوْ قَصْدِهِ ، وَلَهُمْ عِنْدَ قَصْدِهِمْ ، وَلَهُ  
وَلَهُمْ عِنْدَ قَصْدِهِمَا ، أَيُّ : يَكُونُ لَهُ التَّصْفُفُ فِيمَا يَظْهَرُ . وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ  
مَا أَعْتِيدَ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي مِنْ وَضْعِ طَاسَةٍ بَيْنَ يَدَيِ صَاحِبِ الْفَرَحِ لِيَضَعَ  
النَّاسُ فِيهَا دَرَاهِمَ ، ثُمَّ يَقْسِمُ عَلَى الْحَالِقِ أَوْ الْخَاتَنِ أَوْ نَحْوِهِمَا ؛ يَجْرِي  
فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ ؛ فَإِنْ قَصَدَ ذَلِكَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ نَظَرَاتِهِ الْمُعَاوَرِينَ لَهُ عَمِلَ  
بِالْقَصْدِ ، وَإِنْ أُطْلِقَ كَانَ مُلْكًا لِصَاحِبِ الْفَرَحِ يُعْطِيهِ لِمَنْ يَشَاءُ . وَبِهَذَا  
يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ هُنَا لِلْعُرْفِ ، أَمَّا مَعَ قَصْدِ خِلَافِهِ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا مَعَ  
الْإِطْلَاقِ فَلَا نَظَرَ حَمْلُهُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَبِ وَالْخَادِمِ وَصَاحِبِ الْفَرَحِ نَظَرًا  
لِلْغَالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، هُوَ عُزْفُ الشَّرْعِ ، فَيُقَدَّمُ عَلَى  
الْعُرْفِ الْمُخَالَفِ لَهُ ، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ عُزْفٌ ، فَإِنَّهُ تُحَكَّمُ فِيهِ  
الْعَادَةُ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَذَرَ لَوْلِيٍّ مِائَتَ بَمَالٍ ، فَإِنْ قَصَدَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ لَغَا ، وَإِنْ  
أُطْلِقَ فَإِنْ كَانَ عَلَى قَبْرِهِ مَا يَخْتِاجُ لِلصَّرْفِ فِي مَصَالِحِهِ صُرِفَ لَهُ ، وَإِلَّا  
فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ قَوْمٌ أَعْتِيدَ قَصْدُهُمْ بِالنَّذْرِ لِلْوَلِيِّ صُرِفَ لَهُمْ .

## بَابُ فِي الْوَقْفِ

وَلَوْ أَهْدَى لِمَنْ خَلَصَهُ مِنْ ظَالِمٍ لَثَلَا يَنْقُضَ مَا فَعَلَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ قَبُولٌ ،  
وَالَا حَلٍّ ، أَي : وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَحْلِيصُهُ .  
وَلَوْ قَالَ : خُذْ هَذَا وَاشْتَرِ لَكَ بِهِ كَذَا ، تَعَيَّنَ ، مَا لَمْ يُرِدِ التَّبَسُّطَ ،  
أَي : أَوْ تَذُلُّ قَرِينَتُهُ حَالِهِ عَلَيْهِ .

وَمَنْ دَفَعَ لِمَخْطُوبَتِهِ أَوْ وَكَيْلِهَا أَوْ وَلِيِّهَا طَعَاماً أَوْ غَيْرَهُ لِيَتَزَوَّجَهَا ، فَرَدَّ  
قَبْلَ الْأَعْقَدِ ، رَجَعَ عَلَى مَنْ أَقْبَضَهُ .

وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً إِلَى شَخْصٍ فَمَاتَ الْمُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَ وُضُوعِهَا ، بَقِيََتْ  
عَلَى مُلْكِ الْمُهْدِي ، فَإِنْ مَاتَ الْمُهْدِي لَمْ يَكُنْ لِلرَّشُولِ حَمْلُهَا إِلَى  
الْمُهْدِي إِلَيْهِ .

\* \* \*

## بَابُ فِي الْوَقْفِ

هُوَ لُغَةٌ : الْحَبْسُ ، وَشَرْعاً : حَبْسُ مَالٍ يُنْفَكُ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ  
عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرُفٍ مُبَاحٍ وَجِهَةً .

وَالْأَصْلُ فِيهِ خَبَرٌ مُسْلِمٍ [ رَقْم : ١٦٣١ ] : « إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ  
عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ »  
أَي : مُسْلِمٍ « يَدْعُو لَهُ » .

وَحَمَلَ الْأَعْلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ عَلَى الْوَقْفِ دُونَ نَحْوِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ  
الْمُبَاحَةِ ، وَوَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضاً أَصَابَهَا بِخَيْبَرٍ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَشَرَطَ

صَحَّ وَقَفٌ عَيْنٍ مَمْلُوكَةٍ تُفِيدُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ، بِوَقَفْتُ، وَسَبَلْتُ  
كَذَا عَلَى كَذَا؛

فِيهَا شُرُوطًا، مِنْهَا: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ، وَأَنَّ مَنْ وَلِيَهَا  
يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمُ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ. رَوَاهُ الشَّيْخَانُ [البخاري،  
رقم: ٣٧٣٧؛ مسلم، رقم: ١٦٣٣]، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَقَفَ فِي الْإِسْلَامِ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ خَبَرَ عُمَرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا رَجَعَ عَنْ  
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِبَيْعِ الْوَقْفِ، وَقَالَ: لَوْ سَمِعَهُ لَقَالَ بِهِ.

صَحَّ وَقَفٌ عَيْنٍ مُعْتَنَةٍ مَمْلُوكَةٍ مُلْكًا يَقْبَلُ النَّقْلَ، تُفِيدُ فَائِدَةً حَالًا أَوْ  
مَالًا، كَنَمْرَةٍ، أَوْ مَنَفَعَةٍ، يُسْتَأْجَرُ لَهَا غَالِبًا، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لَأَنَّهُ شُرْعٌ لِيَكُونَ  
صَدَقَةً جَارِيَةً، وَذَلِكَ كَوَقْفِ شَجَرٍ لِرَبِيعِهِ، وَحُلِيِّ لِلْبَيْسِ، وَنَحْوِ مِسْكِ  
لِشَمِّ وَرِيحَانٍ مَزْرُوعٍ بِخِلَافِ عُودِ الْبُخُورِ لَأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهِ،  
وَالْمَطْعُومِ لِأَنَّ نَفْعَهُ إِهْلَاكُهُ.

وَزَعَمُ ابْنِ الصَّلَاحِ صِحَّةَ وَقْفِ الْمَاءِ؛ اخْتِيَارًا لَهُ.

وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمَغْصُوبِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهِ، وَوَقَفُ الْعُلُودُونَ  
السَّفْلُ مَسْجِدًا.

وَالْأَوْجَهُ صِحَّةُ وَقْفِ مَشَاعٍ، وَإِنْ قَلَّ، مَسْجِدًا. وَيَخْرُمُ الْمُكْتُ فِيهِ  
عَلَى الْجَنْبِ تَغْلِيْبًا لِلْمَنْعِ، وَيُمْتَنَعُ اعْتِكَافٌ وَصَلَاةٌ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ مَالِكِ  
الْمَنْفَعَةِ.

بِوَقَفْتُ، وَسَبَلْتُ وَحَبَسْتُ كَذَا عَلَى كَذَا؛ أَوْ أَرْضِي مَوْقُوفَةً، أَوْ وَقَفْتُ  
عَلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ: تَصَدَّقْتُ بِكَذَا عَلَى كَذَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ، أَوْ مُؤَبَّدَةٌ، أَوْ

وَجَعَلْتُ هَذَا مَسْجِدًا ،

صَدَقَهُ لَا تَبَاعُ ، أَوْ لَا تُوهَبُ ، أَوْ لَا تُورَثُ ؛ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ .

وَمِنْ الصَّرَائِحِ قَوْلُهُ : جَعَلْتُ هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا ، فَيَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : لِلَّهِ ، وَلَا أَتَى بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَقْفًا ، وَوَقْفَتُهُ لِلصَّلَاةِ صَرِيحٌ فِي الْوَقْفِيَّةِ وَكِنَايَةٌ فِي خُصُوصِ الْمَسْجِدِيَّةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهَا فِي غَيْرِ الْمَوَاتِ .

وَنَقَلَ الْقُمُولِيُّ عَنِ الزُّوْيَانِيِّ ، وَأَقَرَّهُ ، مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَمَرَ مَسْجِدًا خَرَابًا وَلَمْ يَقِفْ آلَاتِهِ كَانَتْ عَارِيَةً لَهُ يَرْجِعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ . أَنْتَهَى .

وَلَا يَنْبُتُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ مِنْ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ وَحُرْمَةِ الْمَكْتَبِ لِلْجُنُبِ لِمَا أَضِيفَ مِنَ الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ حَوْلَهُ إِذَا أَحْتِجَجَ إِلَى تَوْسِعَتِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ وَغَيْرُهُ .

وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْوَقْفَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظٍ ، وَلَا يَأْتِي فِيهِ خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ، فَلَوْ بَنَى بِنَاءً عَلَى هَيْئَةِ مَسْجِدٍ ، وَأَذَنَ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ مُلْكِهِ ، كَمَا إِذَا جَعَلَ مَكَانًا عَلَى هَيْئَةِ الْمَقْبَرَةِ وَأَذَنَ فِي الدَّفْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَذَنَ فِي الْإِعْتِكَافِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ مَسْجِدًا .

قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي « فَنَائِيهِ » : لَوْ قَالَ لِقِيمِ الْمَسْجِدِ : أَضْرِبِ اللَّيْنَ مِنْ أَرْضِي لِلْمَسْجِدِ ، فَضْرَبَهُ وَبَنَى بِهِ الْمَسْجِدَ ، صَارَ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ ، وَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى بِهِ . أَنْتَهَى .

وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ بِالْمَسْجِدِ فِي ذَلِكَ أَلْبَثَرَ الْمَخْفُورَةَ لِلْسَّبِيلِ ، وَالْإِسْنَوِيُّ الْمَدَارِسَ وَالرُّبُطَ .



وَشُرْطَ لَهُ تَأْيِيدٌ وَتَنْجِيزٌ وَإِمْكَانُ تَمْلِكٍ ،

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ لِيُنِي بِهِ زَاوِيَةً أَوْ رِبَاطًا ، فَيَصِيرُ كَذَلِكَ بِمُجَرَّدِ بِنَائِهِ ؛ وَضَعْفُهُ بَعْضُهُمْ .

وَيَصِحُّ وَقْفُ بَقَرَةٍ عَلَى رِبَاطٍ لِيَشْرَبَ لَبَنُهَا مَنْ نَزَلَهُ ، أَوْ لِيُبَاعَ نَسْلُهَا لِمَصَالِحِهِ .

وَشُرْطَ لَهُ ، أَيِ : لِلْوَقْفِ ، تَأْيِيدٌ ، فَلَا يَصِحُّ تَأْقِيتُهُ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى زَيْدٍ سَنَةً .

وَتَنْجِيزٌ ، فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى زَيْدٍ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ ، نَعَمْ يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ بِالْمَوْتِ ، كَوَقْفَتُ دَارِي بَعْدَ مَوْتِي عَلَى الْفُقَرَاءِ .

قَالَ الشَّيْخَانِ : وَكَأَنَّهُ وَصِيَّةٌ ، لِقَوْلِ الْقَقَالِ : إِنَّهُ لَوْ عَرَضَهَا لِلْبَيْعِ كَانَ رُجُوعًا .

وَإِمْكَانُ تَمْلِكٍ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْعَيْنَ الْمَوْقُوفَةَ إِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ بِأَنْ يُوجَدَ خَارِجًا مُتَاهِلًا لِلْمُلْكِ ، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى مَعْدُومٍ ، كَعَلَى مَسْجِدٍ سَيُنِي ، أَوْ عَلَى وَلَدِهِ وَلَا وَلَدَ لَهُ ، أَوْ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي ، ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ؛ لِانْقِطَاعِ أَوَّلِهِ ، أَوْ عَلَى فُقَرَاءِ أَوْلَادِهِ وَلَا فَقِيرٍ فِيهِمْ ، أَوْ عَلَى أَنْ يُطْعَمَ الْمَسَاكِينُ رِيْعُهُ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ، بِخِلَافِ قَبْرِ أَبِيهِ الْمَيِّتِ .

وَأَقْنَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَمَاتَ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ قَبْرٌ ، بَطَلَ . أَنْتَهَى .

وَيَصِيحُ عَلَى الْمَعْدُومِ تَبْعاً لِلْمَوْجُودِ ، كَوَقَفْتُهُ عَلَى وَلَدِي ، ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِي وَلَا عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ ، وَلَا عَلَى عِمَارَةِ مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ ، وَلَا عَلَى نَفْسِهِ لِتَعَدُّرِ تَمْلِيكِ الْإِنْسَانِ مُلْكُهُ أَوْ مَنَافِعِ مُلْكِهِ لِنَفْسِهِ .

وَمِنْهُ أَنْ يَشْرُطَ<sup>(١)</sup> نَحْوَ قَضَاءِ ذَيْنِهِ مِمَّا وَقَفَهُ ، أَوْ انْتِفَاعَهُ بِهِ ، لَا شَرْطَ نَحْوِ شُرْبِهِ أَوْ مُطَالَعَتِهِ مِنْ بَثْرٍ أَوْ كِتَابٍ وَقَفَهُمَا عَلَى نَحْوِ الْفُقَرَاءِ ، كَذَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ مَثَلًا ، ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا ، جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ فَقِيرًا حَالُ الْوَقْفِ ، وَيَصِيحُ شَرْطُ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِمُقَابِلِ إِنْ كَانَ بِقَدْرِ أَجْرَةٍ مِثْلَ فَاقَلٍّ .

وَمِنْ حِيلِ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِ أَبِيهِ وَيَذْكُرُ صِفَاتِ نَفْسِهِ ، فَيَصِيحُ كَمَا قَالَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ ، وَعَمِلَ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، فَوَقَفَ عَلَى الْأَفْقَةِ مِنْ بَنِي الرُّفْعَةِ ، وَكَانَ يَتَنَاوَلُهُ .

وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ فِي جِهَةِ مَعْصِيَةٍ ، كَعِمَارَةِ الْكُنَائِسِ ، وَكَوَقْفِ سِلَاحٍ عَلَى قُطَاعِ طَرِيقٍ ، وَوَقْفِ عَلَى عِمَارَةِ قُبُورٍ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَقَعُ لِكَثِيرِينَ أَنَّهُمْ يَقِفُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي صِحَّتِهِمْ عَلَى ذُكُورِ أَوْلَادِهِمْ ، قَاصِدِينَ بِذَلِكَ حِزْمَانَ إِنَائِهِمْ ، وَقَدْ تَكَرَّرَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَفْنَاءُ

(١) فِي نَسْخَةِ : « يَشْتَرِطُ » .

لَا قَبُولَ ، وَلَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ ، وَلَوْ أَنْقَرَضَ فِي مُنْقَطِعِ آخِرِ فَمَصْرِفُهُ  
الْأَقْرَبُ

بِطُلَانِ الْوَقْفِ حِينَئِذٍ .

قَالَ شَيْخُنَا كَالطَّنْبُداوِيِّ : فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، بَلِ الْوَجْهُ الصَّحَّةُ .

\* \* \*

لَا قَبُولَ ، فَلَا يُشْتَرَطُ ، وَلَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قُرْبَةٌ ، بَلِ الشَّرْطُ  
عَدَمُ الرَّدِّ ، وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْمُعَيَّنِ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، وَأَخْتَارَهُ فِي  
« الرُّوضَةِ » وَنَقَلَهُ فِي « شَرْحِ الْوَسِيطِ » عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ ، وَقِيلَ :  
يُشْتَرَطُ مِنَ الْمُعَيَّنِ الْقَبُولُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ تَمْلِيكٌ ، وَهُوَ مَا رَجَحَهُ  
« الْمِنْهَاجُ » كَأَصْلِهِ . فَإِذَا رَدَّ الْمُعَيَّنُ بَطَلَ حَقُّهُ سِوَاءَ شَرْطِنَا قَبُولِهِ أَمْ لَا ،  
نَعَمْ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَارِثِهِ الْحَاضِرِ شَيْئًا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ لَزِمَ وَإِنْ رَدَّهُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُعَيَّنِ » الْجِهَةُ الْعَامَّةُ وَجِهَةُ التَّحْرِيرِ ، كَالْمَسْجِدِ ، فَلَا  
قَبُولَ فِيهِ جَزْمًا ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى اثْنَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ، ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ، فَمَاتَ  
أَحَدُهُمَا فَصَصِيه يُصْرَفُ لِلآخِرِ ، لِأَنَّهُ شُرِطَ فِي الْإِنْتِقَالِ لِلْفُقَرَاءِ انْقِرَاضُهُمَا  
جَمِيعًا ، وَلَمْ يُوْجَدْ .

وَلَوْ أَنْقَرَضَ ، أَيْ : الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمُعَيَّنُ ، فِي مُنْقَطِعِ آخِرِ كَأَن  
قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا بَعْدُ ، أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ  
وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يَدُومُ .

فَمَصْرِفُهُ الْفَقِيرُ الْأَقْرَبُ رَحِمًا ، لَا إِزْنًا .

إِلَى الْوَاقِفِ ، وَلَوْ شَرَطَ شَيْئًا

إِلَى الْوَاقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِهِمْ ، كَأَنَّ الْبَيْتَ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ابْنُ أَخٍ مَثَلًا ،  
لَأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ عَلَى أَقْرَبِهِمْ ،  
فَأَقْرَبِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ أَنْ يَخْصَّ بِهِ فَقَرَاءَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ أَرْبَابُ  
الْوَقْفِ ، أَوْ عُرِفَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ فَقَرَاءُ ، بَلْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ ، وَهُمْ مَنْ  
حَرَمَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، صَرَفَهُ الْإِمَامُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

وَقَالَ جَمْعٌ : يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، أَيْ : بِبَلَدِ الْمَوْقُوفِ .  
وَلَا يَبْطُلُ الْوَقْفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَمِرًّا عَلَيْهِ ، إِلَّا فِيمَا لَمْ يُذَكَّرِ  
الْمَصْرَفُ ، كَوَقَفْتُ هَذَا ، وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ ، لَأَنَّ الْوَقْفَ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ  
الْمَنَافِعِ ، فَإِذَا لَمْ يُعَيَّنْ مُتَمَلِّكًا بَطَلَ ، وَإِنَّمَا صَحَّ أَوْصِيْتُ بِثُلَاثِي وَصْرَفَ  
لِلْمَسَاكِينِ ، لَأَنَّ غَالِبَ الْوَصَايَا لَهُمْ ، فَحُمِلَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا فِي  
مُنْقَطِعِ الْأَوَّلِ ، كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ قَبْرِ أَبِي  
وَهُوَ حَيٌّ ، فَيَبْطُلُ بِخِلَافٍ : وَقَفْتُهُ الْآنَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى  
قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ أُجِيزَ وَعُرِفَ قَبْرُهُ  
صَحَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَحَيْثُ صَحَّحْنَا الْوَقْفَ ، أَوْ الْوَصِيَّةَ ، كَفَى قِرَاءَةُ  
شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بِلَا تَعْيِينَ بِسُورَةِ يَس ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ قَصْدِ الْوَاقِفِ  
ذَلِكَ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الزَّمْزَمِيُّ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا إِذَا لَمْ  
يَطْرُدْ عُرْفُ فِي الْبَلَدِ بِقِرَاءَةِ قَدَرٍ مَعْلُومٍ أَوْ سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَعَلِمَهُ الْوَاقِفُ ،  
وَالْأَفْلَاحُ بَدَمْنُهُ ، إِذْ عُرِفَ الْبَلَدُ الْمُطْرَدُ فِي زَمَنِهِ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ .

وَلَوْ شَرَطَ ، أَيْ : الْوَاقِفُ ، شَيْئًا يُقْصَدُ ، كَشَرْطِ أَنْ لَا يُوجَرَ

أَتَّبِعَ ،

مُطْلَقًا ، أَوْ إِلَّا كَذَا ، كَسَنَةِ ، أَوْ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضَ الْمُؤَقَّوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَوْ أَتَيْتُ عَلَى ذَكَرٍ ، أَوْ يُسَوَّى بَيْنَهُمْ ، أَوْ اخْتِصَاصِ نَحْوِ مَسْجِدِ كَمَدْرَسَةٍ وَمَقْبَرَةٍ بِطَائِفَةٍ ، كَشَافِعِيَّةٍ .

أَتَّبِعَ شَرْطُهُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ الَّتِي لَمْ تُخَالَفِ الشَّرْعَ ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ وُجُوهٍ الْمُصْلَحَةِ .

أَمَّا مَا خَالَفَ الشَّرْعَ ، كَشَرْطِ الْعُرُوبَةِ فِي سُكَّانِ الْمَدْرَسَةِ ، أَوْ : مَثَلًا ، فَلَا يَصِحُّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ .

وَخَرَجَ بِـ « غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ » مَا لَمْ <sup>(١)</sup> يُوجَدَ غَيْرُ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ شَرَطَ أَنْ لَا يُوجَرَ لِإِنْسَانٍ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ ، أَوْ أَنَّ الطَّالِبَ لَا يَقِيمُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ وَلَمْ يُوجَدَ غَيْرُهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، فَيُهْمَلُ شَرْطُهُ حَيْثُذَ ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلَفْظِ الْوَاقِفِ ] : الْوَأُو الْعَاطِفَةُ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَاتِ ، كَوَقَفْتُ هَذَا عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي . وَتَمَّ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فِي ذُرِّيَّةِ وَنَسْلِ وَعَقِبِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ ، إِلَّا إِنْ قَالَ : عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ ؛ فَلَا يَدْخُلُونَ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : يوجد في بعض نسخ الخط زيادة : « لو » بعد « ما » وقبل « لم » . انتهى .

حِينَئِذٍ . وَالْمَوْلَى يَشْمَلُ مُعْتَقاً وَعَتِيقاً .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : حَيْثُ أَجْمَلَ الْوَاقِفُ شَرْطَهُ اتَّبَعَ فِيهِ الْعُرْفُ الْمُطْرَدُ فِي زَمَانِهِ ، لِأَنَّهُ يَمْتَزِلُهُ شَرْطُهُ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي السَّقَايَاتِ الْمُسَبَّلَةِ عَلَى الطَّرِيقِ غَيْرِ الشُّرْبِ وَنَقْلِ الْمَاءِ مِنْهَا وَلَوْ لِلشُّرْبِ ، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ حُرْمَةَ نَحْوِ بُصَاقٍ وَغَسْلٍ وَسَخٍ فِي مَاءٍ مَطَهَّرَةِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَثُرَ .

وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الطَّنْبُادَوِيُّ عَنْ الْجَوَابِي وَالْجِرَارِ الَّتِي عِنْدَ الْمَسَاجِدِ فِيهَا الْمَاءُ ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ لِلشُّرْبِ أَوْ الْوُضُوءِ أَوْ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ أَوْ الْمَسْنُونِ أَوْ غَسْلِ النَّجَاسَةِ ؟ فَأَجَابَ : إِنَّهُ إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ مَوْضُوعٌ لِتَعْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ جَازَ جَمِيعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الشُّرْبِ وَغَسْلِ النَّجَاسَةِ وَغُسْلِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا .

وَمِثَالُ الْقَرِينَةِ جَرَيَانُ النَّاسِ عَلَى تَعْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ فَعِيهِ وَغَيْرِهِ ، إِذَا الظَّاهِرُ مِنْ عَدَمِ النِّكَيرِ أَنَّهُمْ أَقْدَمُوا عَلَى تَعْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَاءِ بِغُسْلٍ وَشُرْبٍ وَوُضُوءٍ وَغَسْلِ نَجَاسَةٍ ، فَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ بِالْجَوَازِ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : إِنَّ فَتَوَى الْعَلَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِأَمْحَرَمَةٍ يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ . أَنْتَهَى .

قَالَ الْقَطَّالُ وَتَبِعُوهُ : وَيَجُوزُ شَرْطُ رَهْنٍ مِنْ مُسْتَعِيرِ كِتَابٍ وَقَفٍ يَأْخُذُهُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي بَعْضِ نَسَخِ الْخَطِّ : فَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ بِالْجَوَازِ فِيهِ . بِإِسْقَاطِ لَفْظِ : يُقَالُ . أَنْتَهَى . »

النَّاظِرُ مِنْهُ لِيَحْمِلَهُ عَلَى رَدِّهِ .

وَالْحَقَّ بِهِ شَرُطُ ضَامِنٍ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي الْوَقْفِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ النَّذْرِ لَهُ ، بِأَنَّهُ يُصَرَّفُ لِمَصَالِحِ حُجْرَتِهِ الشَّرِيفَةِ فَقَطْ ، أَوْ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ أُعْطِيَ مُقِيمٌ بِهَا أَوْ غَائِبٌ عَنْهَا لِحَاجَةٍ غَنِيَّةٍ لَا تَقْطَعُ نِسْبَتَهُ إِلَيْهَا عُرْفًا .

\* \* \*

فُرُوعٌ : قَالَ التَّاجُ الْفَرَازِيُّ وَالْبَرْهَانُ الْمَرَاغِيُّ وَغَيْرُهُمَا : مَنْ شَرَطَ قِرَاءَةَ جُزْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّ يَوْمٍ كَفَاهُ قَدْرُ جُزْءٍ ، وَلَوْ مُفَرَّقًا وَنَظَرًا ، وَفِي الْمُفَرَّقِ نَظَرٌ .

وَلَوْ قَالَ : لِيَصَّدَّقَ بِغَلَّتِهِ فِي رَمَضَانَ أَوْ عَاشُورَاءَ ، فَفَاتَ ، تُصَدَّقَ بَعْدَهُ ، فَلَا يُنْتَظَرُ مِثْلُهُ ، نَعَمْ إِنْ قَالَ : فِطْرًا لِصَوَامِهِ ، أَنْتَظَرُهُ .

وَأَفْتَى غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِ أَبِي كُلِّ جُمُعَةٍ يَسْ ، بِأَنَّهُ إِنْ حَدَّ الْقِرَاءَةَ بِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ عَيْنَ لِكُلِّ سَنَةٍ غَلَّةً ، أَتْبَعَ ، وَإِلَّا بَطَلَ .

نَظِيرُ مَا قَالُوهُ مِنْ بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِزَيْدٍ كُلِّ شَهْرٍ بِدِينَارٍ إِلَّا فِي دِينَارٍ وَاحِدٍ . أَنْتَهَى .

وَأِنَّمَا يَنْتَجِبُهُ الْإِحَاقُ الْوَقْفِ بِالْوَصِيَّةِ إِنْ عُلِقَ بِالْمَوْتِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَصِيَّةٌ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ الَّذِي لَيْسَ كَالْوَصِيَّةِ ، فَالَّذِي يَنْتَجِبُهُ صِحَّتُهُ ، إِذَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ بِوَجْهِ ، لِأَنَّ النَّاظِرَ إِذَا قَرَّرَ مَنْ يَقْرَأُ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ

مَا شَرِطَ مَا دَامَ يَقْرَأُ ، فَإِذَا مَاتَ مَثَلًا قَرَّرَ النَّازِرُ غَيْرَهُ ، وَهَكَذَا .

وَلَوْ قَالَ الْوَاقِفُ : وَقَفْتُ هَذَا عَلَى فُلَانٍ لِيَعْمَلَ كَذَا ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : أَحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ شَرِطًا لِلِاسْتِحْقَاقِ وَأَنْ يَكُونَ تَوْصِيَةً لَهُ لِأَجْلِ وَقْفِهِ ، فَإِنْ عَلِمَ مُرَادُهُ اتَّبِعْ ، وَإِنْ شَكَّ لَمْ يُنْمَعْ الِاسْتِحْقَاقُ ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهُ فِيمَا لَا يَقْصِدُ عُرْفًا صَرَفَ الْغَلَّةِ فِي مُقَابَلَتِهِ ، وَإِلَّا كَلْتَقَرُّ أَوْ تَتَعَلَّمَ كَذَا ، فَهُوَ شَرِطٌ لِلِاسْتِحْقَاقِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لِلضَّيْفِ صَرَفَ لِلْوَارِدِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ وَلَا يُرَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُطْلَقًا ، وَلَا يُدْفَعُ لَهُ حَبٌّ إِلَّا إِنْ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْفَقْرُ ؟ قَالَ شَيْخُنَا : الظَّاهِرُ لَا .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا أَلَزَمَ مِثْلِي عَمَّا وَقَفَ لِيُصْرَفَ غَلَّتُهُ لِلْإِطْعَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلنَّازِرِ أَنْ يُطْعِمَهَا مَنْ نَزَلَ بِهِ مِنَ الضَّيْفَانِ فِي غَيْرِ شَهْرِ الْمَوْلِدِ بِذَلِكَ الْقَصْدِ أَوْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا مِنْ مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّازِرِ أَنْ يَصْرِفَ الْغَلَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي إِطْعَامِ مَنْ ذَكَرَ ، وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي الْأَكْلُ مِنْهَا أَيْضًا لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، وَالْقَاضِي إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْمُتَصَدِّقُ وَلَمْ يَكُنِ الْقَاضِي عَارِفًا بِهِ . قَالَ الشُّبْكِيُّ : لَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ لَهُ ، وَبِقَوْلِهِ أَقُولُ ، لِإِنْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمَانِعِ ، وَإِلَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَالْهَدِيَّةِ ، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ إِنَّمَا قَصَدَ ثَوَابَ الْآخِرَةِ . انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : وَلَا يَسْتَحِقُّ ذُو وَظِيفَةٍ كَقِرَاءَةِ أَخْلٍ بِهَا فِي



وَلِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ رَيْعٌ ،

بَعْضُ الْآيَامِ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : إِنْ أَخْلَ وَأَسْتَنَابَ لِعُذْرِ كَمَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ بَقِيَ  
اِسْتِحْقَاقُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُسْتَحَقَّ لِمُدَّةِ الْاِسْتِنَابَةِ .

فَأَفْهَمَ بَقَاءَ أَثَرِ اِسْتِحْقَاقِهِ لِغَيْرِ مُدَّةِ الْاِخْلَالِ ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ السُّنْبُكِيُّ  
كَأَبْنِ الصَّلَاحِ فِي كُلِّ وَظِيفَةٍ تَقْبَلُ الْإِنَابَةَ ، كَالْتَدْرِيسِ وَالْإِمَامَةِ .

\* \* \*

وَلِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ عُيْنٌ مُطْلَقًا ، أَوْ لاسْتِغْلَالِ رَيْعِهَا لِغَيْرِ نَفْعٍ خَاصٍّ مِنْهَا  
رَيْعٌ ، وَهُوَ فَوَائِدُ الْمَوْقُوفِ جَمِيعُهَا ، كَأَجْرَةٍ ، وَدَرٍّ ، وَوَلَدٍ حَادِثٍ بَعْدَ  
الْوُقُوفِ ، وَثَمَرٍ ، وَغُصْنٍ يُعْتَادُ قَطْعُهُ ، أَوْ شُرْطٍ وَلَمْ يُؤَدَّ قَطْعُهُ لِمَوْتِ  
أَصْلِهِ ، فَيَتَصَرَّفُ فِي فَوَائِدِهِ تَصَرَّفَ الْمَلَّاكِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ مَا لَمْ يُخَالِفْ  
شُرْطَ الْوَاقِفِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْوُقُوفِ ، وَأَمَّا الْحَمْلُ الْمُقَارِنُ  
فَوُقُوفٌ تَبَعًا لِأَمِّهِ ، أَمَّا إِذَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ عُيْنٌ لِنَفْعٍ خَاصٍّ ، كَدَابَةِ لِلرُّكُوبِ ،  
فَفَوَائِدُهَا مِنْ دَرٍّ وَنَحْوِهِ لِلْوَاقِفِ .

وَلَا يَجُوزُ وُطْءُ أَمَةٍ مَوْقُوفَةٍ وَلَوْ مِنْ وَاقِفٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ لِعَدَمِ مُلْكِهِمَا ،  
بَلْ يُحَدَّانِ ، وَيُزَوَّجُهُمَا فَاضٍ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَلَا لِلْوَاقِفِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُلْكَ فِي رَقَبَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ جِهَةٍ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ  
تَعَالَى ، أَيْ يَنْفَلِكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّينَ ، فَلَوْ شُغِلَ الْمَسْجِدُ بِأَمْتِعَةٍ  
وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ لَهُ ، فَتُصَرَّفُ لِمَصَالِحِهِ عَلَى الْأَوْجَهَةِ .

\* \* \*

وَلَا يَبَاعُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ خَرِبَ،

فَائِدَةٌ : وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَحَلٍّ مِنْ مَسْجِدٍ لِإِقْرَاءِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ أَوْ لِيَتَعَلَّمَ مَا ذُكِرَ ، أَوْ كَسَمَاعِ دَرَسٍ بَيْنَ يَدَيْ مُدْرَسٍ ، وَفَارَقَهُ لِيَعُودَ إِلَيْهِ وَلَمْ تَطُلْ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ انْقَطَعَ عَنْهُ الْأُلْفَةُ <sup>(١)</sup> ، فَحَقُّهُ بَاقٍ ، لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي مُلَازِمَةِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِأُلْفَةِ النَّاسِ ، وَقِيلَ : يَبْطُلُ حَقُّهُ بِقِيَامِهِ ، وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ نَقْلًا وَمَعْنَى ، أَوْ لِلصَّلَاةِ ، وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا ، أَوْ قِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَفَارَقَهُ بِعُذْرٍ ، كَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَإِجَابَةِ دَاعٍ ، فَحَقُّهُ بَاقٍ ، وَلَوْ صَبِيًّا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ رِدَاءَهُ فِيهِ ، فَيُخْرَمُ عَلَى غَيْرِهِ الْعَالِمِ الْجُلُوسُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ ظَنِّ رِضَاهُ ، نَعَمْ إِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْبَتِهِ وَاتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ ، فَالْوَجْهُ سَدُّ الصَّفِّ مَكَانَهُ لِحَاجَةِ إِتِمَامِ الصُّفُوفِ ، ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ .

فَلَوْ كَانَ لَهُ سُجَّادَةٌ فِيهِ ، فَيُنَحِّيَهَا بِرِجْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهَا بِهَا عَنْ الْأَرْضِ ، لِئَلَّا تَدْخُلَ فِي ضَمَانِهِ .

أَمَّا جُلُوسُهُ لِاعْتِكَافٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ مُدَّةً بَطَلَ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ وَلَوْ لِحَاجَةٍ ، وَإِلَّا لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ .  
وَأُفْتِيَ الْقَفَّالُ بِمَنْعِ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَسَاجِدِ .

\* \* \*

وَلَا يَبَاعُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ خَرِبَ ، فَلَوْ أَنْهَدَمَ مَسْجِدٌ ، وَتَعَذَّرَتْ إِعَادَتُهُ ،

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض نسخ الخط : الْأَفَةُ . أَنْتَهَى .

لَمْ يَبِعْ ، وَلَا يَعُودُ مُلْكًا بِحَالٍ ، لِإِمْكَانِ الصَّلَاةِ وَالْاعْتِكَافِ فِي أَرْضِهِ .  
 أَوْ جَفَّ الشَّجَرُ الْمَوْقُوفُ ، أَوْ قَلَعَهُ رِيحٌ ، لَمْ يَبْطُلِ الْوَقْفُ ، فَلَا يُبَاعُ  
 وَلَا يُوهَبُ ، بَلْ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بِجَعْلِهِ أَبْوَابًا إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ  
 إِجَارَتُهُ خَشَبًا بِحَالِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهِ ، كَأَنْ صَارَ  
 لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا بِالْإِخْرَاقِ ، انْقَطَعَ الْوَقْفُ ، أَي : وَيَمْلِكُهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ  
 حِينَئِذٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، فَيَنْتَفِعُ بِعَيْنِهِ وَلَا يَبِيعُهُ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ حُصْرِ الْمَسْجِدِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهِ إِذَا بَلَيْتْ ، بِأَنْ ذَهَبَ  
 جَمَالُهَا وَنَفَعُهَا ، وَكَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي بَيْعِهَا ، وَكَذَا جُذُوعِ الْمُنْكَسِرَةِ ،  
 خِلَافًا لِجَمْعِ فِيهِمَا ، وَيُضْرَفُ ثَمْنُهَا لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ شِرَاءُ  
 حَصِيرٍ أَوْ جِدْعٍ بِهِ .

وَالْخِلَافُ فِي الْمَوْقُوفَةِ وَلَوْ بِأَنْ اشْتَرَاهَا النَّازِرُ وَوَقَفَهَا بِخِلَافِ  
 الْمُؤَهَّبَةِ وَالْمُشْتَرَاةِ لِلْمَسْجِدِ ، فَتُبَاعُ جَزْمًا لِمَجَرَّدِ الْحَاجَةِ ، أَيْ :  
 الْمَصْلَحَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَبَلْ .  
 وَكَذَا نَحْوُ الْقَنَادِيلِ .

وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ حُصْرِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِرَاشِهِ فِي غَيْرِ فَرْشِهِ مُطْلَقًا ،  
 سِوَاءِ كَانَتْ لِحَاجَةٍ أَمْ لَا ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَلَوْ اشْتَرَى النَّازِرُ أَخْشَابًا لِلْمَسْجِدِ أَوْ وَهَبَتْ لَهُ وَقَبْلَهَا النَّازِرُ ، جَازَ  
 بَيْعُهَا لِمَصْلَحَةِ ، كَأَنْ خَافَ عَلَيْهَا نَحْوَ سَرَقَةٍ ، لَا إِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً مِنْ أَجْزَاءِ  
 الْمَسْجِدِ ، بَلْ تُحْفَظُ لَهُ وَجُوبًا . ذَكَرَهُ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ فِي « فِتَاوِيهِ » .

وَلَا يُنْقَضُ الْمَسْجِدُ إِلَّا إِذَا خِيفَ عَلَى نِقْضِهِ فَيُنْقَضُ ، وَيُحْفَظُ أَوْ  
يَعْمَرُ بِهِ مَسْجِدٌ آخَرُ إِنْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ ، وَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ أَوَّلِي ، وَلَا يُعْمَرُ بِهِ غَيْرُ  
جَنْسِهِ ، كَرِبَاطٍ وَبَثْرِ ، كَالْعَكْسِ ، إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ جَنْسُهُ ، وَالَّذِي يَتَجَهُّ  
تَرْجِيحُهُ فِي رِيعٍ وَقَفَ الْمُنْهَدِمُ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ ، وَإِلَّا صُرِفَ  
لِمَسْجِدٍ آخَرَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يُصْرَفُ الَّتَقْضُ لِنَحْوِ رِبَاطٍ .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّا إِذَا عُمِّرَ مَسْجِدٌ<sup>(١)</sup> بِأَلَاةٍ جُدِّدَ وَيَقِيتُ الْآثَةَ  
الْقَدِيمَةَ ، فَهَلْ يَجُوزُ عِمَارَةُ مَسْجِدٍ آخَرَ قَدِيمٍ بِهَا أَوْ تُبَاغُ وَيُحْفَظُ ثَمْنُهَا ؟  
فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عِمَارَةُ مَسْجِدٍ قَدِيمٍ وَحَادِثٍ بِهَا حَيْثُ قُطِعَ بَعْدَ احتِياجِ  
مَا هِيَ مِنْهُ إِلَيْهَا قَبْلَ فَنَائِهَا ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ . اُنْتَهَى .  
وَنَقُلُ نَحْوِ حَصِيرِ الْمَسْجِدِ وَقَنَادِيلِهِ كَنَقْلِ آتِهِ .

وَيُصْرَفُ رِيعُ الْمَوْقُوفِ عَلَى الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا ، أَوْ عَلَى عِمَارَتِهِ فِي  
الْبِنَاءِ ، وَلَوْ لِمَنَارَتِهِ ، وَفِي التَّجْصِصِ الْمُحْكَمِ وَالسَّلَامِ وَفِي أُجْرَةِ الْقَيِّمِ  
لَا الْمُؤَدَّنِ وَالْإِمَامِ وَالْحُصْرِ وَالذُّهْنِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَقْفُ لِمَصَالِحِهِ ،  
فَيُصْرَفُ فِي ذَلِكَ لَا فِي التَّرْزِيقِ وَالْتَقَشِ .

وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ لِلْمُؤَدَّنِ وَالْإِمَامِ فِي الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ هُوَ مُقْتَضَى  
مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي « الرُّوضَةِ » عَنِ الْبَغَوِيِّ ، لِكَيْتَهُ نَقَلَ بَعْدَهُ عَنْ « فِتَاوَى  
الْغَزَالِيِّ » أَنَّهُ يُصْرَفُ لُهُمَا ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَصَالِحِهِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض النسخ : عَمَّا إِذَا عُمِّرَ مَسْجِدًا ؛ بنصب  
مسجدًا . اُنْتَهَى .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى ذَهْنٍ لِإِسْرَاجِ الْمَسْجِدِ بِهِ أُسْرِجَ كُلُّ اللَّيْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُغْلَقًا مَهْجُورًا .

وَأَفْتَى أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ بِجَوَازِ إِيقَادِ الْيَسِيرِ مِنَ الْمَصَابِيحِ فِيهِ لَيْلًا اخْتِرَامًا مَعَ خُلُوهِ مِنَ النَّاسِ ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ؛ وَجَزَمَ فِي « الْكَرَّوْضَةِ » بِخُرْمَةِ إِسْرَاجِ الْخَالِي .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ زَيْتِهِ وَشَمْعِهِ كَحَصَاهُ وَتُرَابِهِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : ثَمَرُ الشَّجَرِ الثَّابِتِ بِالْمَقْبُرَةِ الْمُبَاحَةِ مُبَاحٌ ، وَصَرْفُهُ لِمَصَالِحِهَا أَوْلَى ؛ وَثَمَرُ الْمَغْرُوسِ فِي الْمَسْجِدِ مُلْكُهُ إِنْ غُرِسَ لَهُ فَيُصْرَفُ لِمَصَالِحِهِ ، وَإِنْ غُرِسَ لِتُؤْكَلَ أَوْ جُهِلَ الْحَالُ فَمُبَاحٌ .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » : لَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذَا أُنْدَرَسَتْ مَقْبَرَةٌ وَلَمْ يَبْقَ بِهَا أَثَرٌ إِجَارَتُهَا لِلزَّرَاعَةِ ، أَيْ : مَثَلًا ، وَصَرْفُ غَلَّتِهَا لِلْمَصَالِحِ ؛ وَحُمِلَ عَلَى الْمَوْقُوفَةِ ، فَالْمَمْلُوكَةُ لِمَالِكِهَا إِنْ عُرِفَ ، وَإِلَّا فَمَالٌ ضَائِعٌ ، أَيْ : إِنْ أَيْسَرَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ يَعْمَلُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَكَذَا الْمَجْهُولَةُ .

وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الطَّنْبُادَوِيُّ فِي شَجَرَةٍ نَبَتَتْ بِمَقْبَرَةِ مُسَبَّلَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا ثَمَرٌ يُنْتَعَمُ بِهِ ، إِلَّا أَنَّ بِهَا أَخْشَابًا كَثِيرَةً تَصْلُحُ لِلْبِنَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا نَاطِرٌ خَاصٌّ ، فَهَلْ لِلنَّاطِرِ الْعَامِّ ، أَيْ : الْقَاضِي ، بَيْعُهَا وَقَطْعُهَا وَصَرْفُ قِيمَتِهَا إِلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَأَجَابَ : نَعَمْ ، لِلْقَاضِي فِي الْمَقْبَرَةِ الْعَامَّةِ

وَلَوْ شَرَطَ وَاقِفٌ نَظَرَ آلِهِ أَوْ لغيرِهِ أَتْبَعَ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِقَاضِي .

الْمُسَبَّلَةَ يَبْعُهَا وَصَرَفُ ثَمَنِهَا فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، كَثَمْرِ الشَّجَرَةِ الَّتِي لَهَا ثَمَرٌ ، فَإِنَّ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ الْمَقْبُرَةِ أَوْلَى ، هَذَا عِنْدَ سُقُوطِهَا بِنَحْوِ رِيحٍ ، وَأَمَّا قَطْعُهَا مَعَ سَلَامَتِهَا فَيُظْهَرُ إِنْقَاؤُهَا لِلرَّفَقِ بِالزَّائِرِ وَالْمُشِيعِ .

\* \* \*

وَلَوْ شَرَطَ وَاقِفٌ نَظَرَ آلِهِ ، أَيْ : لِنَفْسِهِ .

أَوْ لغيرِهِ أَتْبَعَ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ ، وَقَبُولُ مَنْ شَرِطَ لَهُ النَّظَرَ كَقَبُولِ الْوَكِيلِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ عَزْلُ مَنْ شَرِطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ .

وَإِلَّا يَشْرُطُ لِأَحَدٍ فَهُوَ لِقَاضِي ، أَيْ : قَاضِي بَلَدِ الْمَوْقُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِحِفْظِهِ وَإِجَارَتِهِ ، وَقَاضِي بَلَدِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّهُ صَاحِبُ النَّظَرِ الْعَامِّ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ وَاقِفًا أَوْ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ .

وَجَزَمَ الْخَوَارِزْمِيُّ بِثُبُوتِهِ لِلوَاقِفِ وَذَرَّيْتَهُ بِلَا شَرِطٍ ضَعِيفٌ .

قَالَ الْأَشْبُكِيُّ : لَيْسَ لِلْقَاضِي أَخْذُ مَا شَرِطَ لِلنَّازِلِ إِلَّا إِنْ صَرَحَ الْوَاقِفُ بِنَظَرِهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ سَهْمٍ عَامِلٍ الزَّكَاةِ .

قَالَ ابْنُهُ التَّاجُ : وَمَحَلُّهُ فِي قَاضِي لَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ خُشِيَ مِنَ الْقَاضِي أَكْلُ الْوَقْفِ لِجَوْرِهِ جَازَ لِمَنْ هُوَ بِيَدِهِ صَرَفُهُ فِي مَصَارِفِهِ ، أَيْ : إِنْ عَرَفَهَا ، وَإِلَّا فَوَضَّهَ لِفَقِيهِ عَارِفٍ بِهَا ، أَوْ سَأَلَهُ وَصَرَفَهَا .

يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ،

يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، فَلَا يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرِهٍ

وَشُرِّطَ فِيهِ لَفْظٌ ؛ كَعَلَيَّ ، أَوْ عِنْدِي كَذَا ؛ وَنَعَمْ ، وَأَبْرَأْتَنِي ،  
وَقَضَيْتُهُ ، لِجَوَابِ : أَلَيْسَ لِي ؟ أَوْ لِي عَلَيْكَ كَذَا ؛

بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى الْإِفْرَارِ ، بِأَنْ ضُرِبَ لِيقَرَّ ، أَمَا مُكْرَهُ عَلَى الصَّدَقِ ، كَأَنْ  
ضُرِبَ لِيصْدُقَ فِي قَضِيَّةٍ أَنَّهُمْ فِيهَا ، فَيَصِحُّ حَالُ الضَّرْبِ وَبَعْدَهُ عَلَى  
إشْكَالٍ قَوِيٍّ فِيهِ ، سَيِّمًا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَرْفَعُونَ الضَّرْبَ إِلَّا بِأَخْذٍ مَثَلًا ،  
وَلَوْ ادَّعَى صَبَأٌ أُمُكِنَ ، أَوْ نَحْوُ جُنُونٍ عَهْدَ ، أَوْ إِكْرَاهًا ، وَثُمَّ أَمَارَةٌ ،  
كَحَبْسٍ أَوْ تَرْسِيمٍ ، وَتَبَّتْ بَيِّنَتُهُ ، أَوْ بِإِفْرَارِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، أَوْ بِبَيِّنٍ مَرْدُودَةٍ ؛  
صَدَقَ بِبَيِّنَتِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَتُهُ بِخِلَافِهِ .

وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى الصَّبِيُّ بُلُوغًا بِإِمْنَاءٍ مُمَكِّنٍ ، فَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا  
يُحْلَفُ عَلَيْهِ ؛ أَوْ بِسَنٍّ كُلَّفَ بَيِّنَتُهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ غَرِيبًا لَا يُعْرَفُ ، وَهِيَ  
رَجُلَانِ ، نَعَمْ إِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بَوْلَادَتِهِ يَوْمَ كَذَا قُبُلْنَ ، وَيَتَبُّتُ بِهِنَّ أَلْسَنُ  
تَبَعًا ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَشُرِّطَ فِيهِ ، أَيُّ : الْإِفْرَارُ ، لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالِتِّزَامِ بِحَقٍّ ، كَعَلَيَّ ، أَوْ  
عِنْدِي كَذَا لِزَيْدٍ ، وَلَوْ زَادَ : فِيمَا أَظُنُّ أَوْ أَحْسَبُ ، لَعَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ  
بِهِ مُعَيَّنًا ، كَلَزِيدٍ هَذَا الثُّوبُ ، أَوْ خُذْ بِهِ ؛ أَوْ غَيْرُهُ كُلُّهُ ثَوْبٌ ، أَوْ أَلْفٌ ؛  
أَشْتَرِطُ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَأْتِي ، كَعِنْدِي أَوْ عَلَيَّ ؛ وَقَوْلُهُ : عَلَيَّ ، أَوْ  
فِي ذِمَّتِي لِلذَّيْنِ ، وَمَعِي ، أَوْ عِنْدِي لِلْعَيْنِ ، وَيُحْمَلُ الْعَيْنُ عَلَى أَدْنَى  
الْمَرَاتِبِ ، وَهُوَ الْوَدِيعَةُ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَتِهِ فِي الْرَدِّ وَالْتَلَفِ ، وَكَ نَعَمْ ،  
وَبَلَى وَصَدَقْتَ وَأَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ ؛ وَقَضَيْتُهُ لِجَوَابِ : أَلَيْسَ لِي  
عَلَيْكَ كَذَا ؟ ، أَوْ قَالَ لَهُ : لِي عَلَيْكَ كَذَا ؛ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ



وَفِي مُقَرَّرِهِ أَنْ لَا يَكُونَ لِمُقَرَّرٍ ،

مِنْ ذَلِكَ الْإِفْرَارُ ، وَلَوْ قَالَ : أَفْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ ، أَوْ أَخْبِرْتُ أَنَّ لِي عَلَيْكَ أَلْفًا ، فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ أَمْهَلْنِي ، أَوْ لَا أَنْكِرُ مَا تَدَّعِيهِ ، أَوْ حَتَّى أَفْتَحَ الْكَيْسَ ، أَوْ أَجِدَ الْمِفْتَاحَ ، أَوْ أَلْدَرَاهِمَ مَثَلًا ؛ فَإِفْرَارٌ ، حَيْثُ لَا أَسْتَهْزَأُ .

فَإِنْ أَفْتَرَنَ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَ قَرِيبُهُ أَسْتَهْزَأُ ، كإِبْرَادِ كَلَامِهِ بِنَحْوِ ضَحِكٍ وَهَرٍّ رَأْسٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ ، أَيْ : وَثَبْتُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُقَرَّرًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَطَلَبُ الْبَيْعِ إِفْرَارٌ بِالْمِلْكِ وَالْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ بِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ ، لَكِنْ تَعَيَّنَهَا إِلَى الْمُقَرَّرِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ ، جَوَابًا لِقَوْلِهِ : لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ ، أَوْ نَتَحَاسَبُ ، أَوْ أَكْتُبُوا لِرَبِّدِ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَشْهَدُوا عَلَيَّ بِكَذَا ، أَوْ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ؛ فَلَيْسَ بِإِفْرَارٍ ؛ بِخِلَافِ : أَشْهَدُكُمْ ، مُضَافًا لِنَفْسِهِ .

وَقَوْلُهُ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ : هُوَ عَدَلُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ ، إِفْرَارٌ ، كَإِذَا شَهِدَ عَلَيَّ فُلَانٌ بِمِئَةٍ ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ ، فَهُوَ صَادِقٌ ؛ فَإِنَّهُ إِفْرَارٌ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ .

وَشُرْطُ فِي مُقَرَّرِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِمُقَرَّرٍ حِينَ يُقَرَّرُ ، لِأَنَّ الْإِفْرَارَ لَيْسَ إِزَالَةً عَنِ الْمِلْكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ كَوْنِهِ مِلْكًا لِمُقَرَّرٍ لَهُ إِذَا لَمْ يُكْذَبْ .

فَقَوْلُهُ : دَارِي أَوْ قَوْلِي ، أَوْ دَارِي أَلَّتِي أَشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي لِرَبِّدِ ، أَوْ دَيْنِي الَّذِي عَلَيَّ زَيْدٌ لِعَمْرٍو ؛ لَعَوٌ ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ تَقْتَضِي الْمِلْكَ لَهُ ،

وَصَحَّ إِقْرَارُ مَنْ مَرِيضٍ ، وَلَوْ لِوَارِثٍ ،

فَتَنَافَى الْإِقْرَارَ بِهِ لِغَيْرِهِ ، إِذْ هُوَ إِقْرَارٌ بِحَقِّ سَابِقٍ .

وَلَوْ قَالَ : مَسْكَنِي أَوْ مَلْبُوسِي لِزَيْدٍ ، فَهُوَ إِقْرَارٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْكُنُ وَيَلْبَسُ مِلْكَ غَيْرِهِ ، وَلَوْ قَالَ : الَّذِي الَّذِي كَتَبْتُهُ ، أَوْ بِاسْمِي ، عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرَوْ صَحَّ ، أَوِ الَّذِي الَّذِي لِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرَوْ لَمْ يَصِحَّ ؛ إِلَّا إِنْ قَالَ : وَأَسْمِي فِي الْكِتَابِ عَارِيَّةً .

وَلَوْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ ، أَوْ شَهِدَ بِهَا ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ مَلَكَهُ بِوَجْهِ آخَرَ ؛ حُكِمَ بِحُرِّيَّتِهِ .

وَلَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ سَقِئٌ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ ، فَأَقَرَّ أَنَّ عَلَيْهِ لِفُلَانٍ كَذَا ، لَزِمَهُ وَلَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ الْإِشْهَادُ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ مَنْ مَرِيضٍ مَرَضَ مَوْتٍ ، وَلَوْ لِوَارِثٍ ، بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ ، فَيُخْرِجُ مِنْ رَأْسِ أَمْوَالٍ وَإِنْ كَذَبَهُ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ ، لِأَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى حَالَةٍ يَصْدُقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيَتُوبُ الْفَاجِرُ ، فَالظَّاهِرُ صِدْقُهُ ، لَكِنْ لِلْوَارِثِ تَحْلِيلُ الْمُقَرَّرِ لَهُ عَلَى الْأَسْتِحْقَاقِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا خِلَافًا لِلْقُقَالِ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِنَحْوِ هَبَةٍ مَعَ قَبْضٍ فِي الصَّحَّةِ قَبْلَ .

وَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَالَ فِي عَيْنٍ عُرِفَ أَنَّهَا مِلْكُهُ : هَذِهِ مِلْكُ لِي وَارِثِي ، نَزَلَ عَلَى حَالَةِ الْمَرَضِ ، قَالَهُ الْقَاضِي . فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَهَبْتُهُ فِي مَرَضِي .

وَأَخْتَارَ جَمْعَ عَدَمِ قَبُولِهِ إِنْ أَنَّهُمْ لِفَسَادِ الزَّمَانِ ، بَلْ قَدْ تَقَطَّعَ الْقُرَائِنُ بِكَذِبِهِ ، فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَخْشَى اللَّهَ أَنْ يَقْضِيَ أَوْ يُفْتِيَ بِالصَّحَّةِ ، وَلَا شَكَّ

وَبِمَجْهُولٍ، وَبِنَسَبِ الْحَقِّهِ بِنَفْسِهِ بِشَرْطِ إِمْكَانٍ وَتَصْدِيقِ مُسْتَلْحَقٍ، وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ، فَأَدَّعَى فُسَادَهُ لَمْ يُقْبَلْ.

فِيهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ قَصْدَهُ الْحِرْمَانَ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمْعُ بِالْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ اخْتِذُهُ، وَلَا يُقَدَّمُ إِفْرَارُ صِحَّةٍ عَلَى إِفْرَارِ مَرَضٍ.

وَصَحَّ إِفْرَارُ بِمَجْهُولٍ كَشَيْءٍ، أَوْ كَذَا، فَيُطْلَبُ مِنَ الْمُقَرَّرِ تَفْسِيرُهُ، فَلَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ، أَوْ كَذَا، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِغَيْرِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَرَدِّ سَلَامٍ، وَنَجِسٍ لَا يُقْتَنَى كَخِزِيرٍ، وَلَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مَالٌ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِمَتَمَوْلٍ، وَإِنْ قُلَّ، لَا يَنْجِسُ.

وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ وَمَا فِيهَا لِفُلَانٍ صَحَّ، وَاسْتَحَقَّ جَمِيعُ مَا فِيهَا وَفَتْ الْإِفْرَارُ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ أَهْوَبَهَا وَفَتْهُ صُدِّقَ الْمُقَرَّرُ، وَعَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ الْبَيِّنَةُ.

وَصَحَّ إِفْرَارُ بِنَسَبِ الْحَقِّهِ بِنَفْسِهِ، كَأَنَّ قَالَ: هَذَا ابْنِي بِشَرْطِ إِمْكَانٍ فِيهِ، بَأَنَّ لَا يُكَذِّبُهُ الشَّرْعُ وَالْحِسُّ، بَأَنَّ يَكُونُ دُونَهُ فِي السَّنِّ بِزَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ كَوْنَهُ ابْنَهُ، وَبَأَنَّ لَا يَكُونُ مَعْرُوفَ النَّسَبِ بِغَيْرِهِ.

وَمَعَ تَصْدِيقِ مُسْتَلْحَقٍ أَهْلٍ لَهُ؛ فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ أَوْ سَكَتَ لَمْ يُثَبِّتْ نَسَبُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ بَعْدَهَا، فَأَدَّعَى فُسَادَهُ، لَمْ يُقْبَلْ فِي دَعْوَاهُ فُسَادَهُ، وَإِنْ قَالَ: أَقَرَرْتُ لِطَنِي الصَّحَّةَ، لِأَنَّ الْأَسْمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ، نَعَمْ إِنْ قَطَعَ ظَاهِرُ الْحَالِ بِصِدْقِهِ،

كَدَّوِيٍّ جِلْفٍ ، فَيَنْبَغِي قَبُولُ قَوْلِهِ ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَخَرَجَ بِـ « إِقْبَاضِ » مَا لَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْهَبَةِ ، فَلَا يَكُونُ مُقَرَّأً بِإِقْبَاضٍ ، فَإِنْ قَالَ : مَلَكَهَا مُلْكًا لَا زِمًا ، وَهُوَ يَعْرِفُ مَعْنَى ذَلِكَ ، كَانَ مُقَرَّأً بِالْإِقْبَاضِ ، وَلَهُ تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ فَاسِدًا لِإِمْكَانِ مَا يَدَّعِيهِ ، وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ لِأَنَّهُ كَذَّبَهَا بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُقَرَّرُ أَنَّهُ كَانَ فَاسِدًا ، وَبَطَلَ الْبَيْعُ أَوْ الْهَبَةُ ، لِأَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ .

وَلَوْ قَالَ : هَذَا لِزَيْدٍ ، بَلْ لِعَمْرٍو ، أَوْ عَصَبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، بَلْ مِنْ عَمْرٍو ؛ سَلَّمَ لِزَيْدٍ سَوَاءً قَالَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِمَا قَبْلَهُ أَمْ مُنْفَصِلًا عَنْهُ ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ ، لِامْتِنَاعِ الرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِحَقِّ آدَمِيٍّ ، وَغَرَّمَ بِذَلِكَ لِعَمْرٍو . وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ ثُمَّ أَقَرَّ بِنَعْضِهِ ، دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ لآخر ، ثُمَّ ادَّعَى أدَاءَهُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ نَسِيَ ذَلِكَ حَالَةَ الْإِقْرَارِ ، سُمِعَتْ دَعْوَاهُ لِلتَّحْلِيفِ فَقَطْ ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِالْأَدَاءِ قُبِلَتْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ ، لِاخْتِمَالِ مَا قَالَهُ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ : لَا بَيِّنَةَ لِي ، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ تُسَمِّعُ .

وَلَوْ قَالَ : لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ ، فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ : فِيمَا أَظُنُّ ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ حَقًّا قُبِلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ ، إِلَّا إِنْ اعْتَدَرَ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ ظَاهِرٍ .

بَابُ فِي الْوَصِيَّةِ

تَصِحُّ وَصِيَّةُ مُكَلَّفٍ حُرٍّ لِحَاجَةِ حَلِّ،

بَابُ فِي الْوَصِيَّةِ

هِيَ لُعَّةٌ : الْإِيصَالُ ، مِنْ وَصَّى الشَّيْءَ بِكَذَا وَصَلَهُ بِهِ ، لِأَنَّ الْمُوصِي وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عُقْبَاهُ ؛ وَشَرَعًا : تَبَرُّعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ إجماعاً ، وَإِنْ كَانَتِ الصَّدَقَةُ بِصِحَّةٍ فَمَرَضٍ أَفْضَلُ ،  
فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُغْفَلَ عَنْهَا سَاعَةٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَبْرُ الصَّحِيحُ [ البخاري ،  
رقم : ٢٧٣٨ ، مسلم ، رقم : ١٦٢٧ ] : « مَا حَقُّ أَمْرِيءِ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي  
فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ » أَيْ : مَا الْحَزْمُ أَوْ  
الْمَعْرُوفُ شَرْعاً إِلَّا ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَتَى يَفْجُوهُ الْمَوْتُ .

وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ حِرْمَانَ وَرَثَتِهِ ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ .

تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُخْتَارٍ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ ، وَمَجْنُونٍ ، وَرَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَبًا لَمْ يَأْذُنْ لَهُ السَّيِّدُ ، وَلَا مِنْ مُكْرَهٍ ، وَالْأَسْكَرَانِ كَالْمُكَلَّفِ ، وَفِي قَوْلٍ : تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ .

لِجَهَّةٍ حَلٍّ، كَعِمَارَةِ مَسْجِدٍ وَمَصَالِحِهِ، وَتُخْمَلُ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ،  
بِأَنَّ قَالَ: أَوْصَيْتُ بِهِ لِلْمَسْجِدِ، وَلَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ عَمَلًا بِالْعَرَفِ،  
وَيَضْرِفُهُ النَّاطِرُ لِلْأَهَمِّ وَالْأَصْلَحِ بِاجْتِهَادِهِ.

وَهِيَ لِلْكَعْبَةِ وَاللَّضْرِيحِ التَّبَوِيِّ تُصَرَّفُ لِمَصَالِحِهِمَا الْخَاصَّةِ بِهِمَا ،

وَلِحَمْلٍ ،

كَتَرَمِيمَ مَا . وَهِيَ مِنَ الْكَعْبَةِ دُونَ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ : فِي الْأُولَى لِمَسَاكِينٍ مَكَّةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي النَّذْرِ لِلْقَبْرِ الْمَعْرُوفِ بِجُزْجَانَ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ ، كَالْوَقْفِ لِضَرِيحِ الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ ؛ وَتُضَرَفُ فِي مَصَالِحِ قَبْرِهِ وَالْبِنَاءِ الْجَائِزِ عَلَيْهِ وَمَنْ يَخْدُمُونَهُ أَوْ يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا قَالَ : لِلشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ ، وَلَمْ يَنْوِ ضَرِيحَهُ وَنَحْوَهُ ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ .

وَلَوْ أَوْصَى لِمَسْجِدٍ سَيِّئِي لَمْ تَصِحَّ ، وَإِنْ بُنِيَ قَبْلَ مَوْتِهِ ، إِلَّا تَبَعًا .  
وَقِيلَ : تَبْطُلُ فِيمَا لَوْ قَالَ : أَرَدْتُ تَمْلِيكَهُ .

وَكِعْمَارَةِ نَحْوِ قُبَّةٍ عَلَى قَبْرِ نَحْوِ عَالِمٍ فِي غَيْرِ مُسَبَّلَةٍ .

وَوَقَعَ فِي « زِيَادَاتِ الْعِبَادِي » : وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ .

وَخَرَجَ بِـ « جِهَةٌ حِلٌّ » جِهَةُ الْمَعْصِيَةِ ، كِعْمَارَةِ كَنِيسَةٍ ، وَإِسْرَاجٍ فِيهَا ، وَكِتَابَةِ نَحْوِ تَوْرَةٍ وَعِلْمٍ مُحَرَّمٍ .

وَتَصِحُّ لِحَمْلٍ مَوْجُودِ حَالِ الْوَصِيَّةِ يَقِينًا ، فَتَصِحُّ لِحَمْلٍ أَنْفَصَلَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ ، أَوْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقَلَّ وَلَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا لِرِزْجٍ أَوْ سَيِّدٍ وَأَمَكْنَ كَوْنُ الْحَمْلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، لِثُدْرَةٍ وَطَاءِ الشُّبْهَةِ ، وَفِي تَقْدِيرِ الرُّنَا إِسَاءَةُ ظَنِّ بِهَا ؛ نَعَمْ لَوْ لَمْ

## وَلِوَارِثٍ مَعَ إِجَازَةٍ وَرَثَتِهِ

تَكُنْ فِرَاشًا قَطُ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ قَطْعًا ، لَا لِحَمَلٍ سَيَخْدُثُ وَإِنْ حَدَثَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ ، وَتَمْلِكُ الْمَعْدُومُ مُمْتَنِعٌ ، فَأَشْبَهَتْ أُلُوفَقَ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لَهُ ؛ نَعَمْ إِنْ جُعِلَ الْمَعْدُومُ تَبْعًا لِلْمَوْجُودِ ، كَانَ أَوْصَى لِأَوْلَادِ زَيْدٍ الْمَوْجُودِينَ وَمَنْ سَيَخْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ صَحَّتْ لَهُمْ تَبْعًا .

وَلَا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ ، فَلَا تَصِحُّ لِأَحَدٍ هَذَيْنِ ، هَذَا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ : أَعْطُوا هَذَا لِأَحَدِهِمَا ، صَحَّ ، لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ بِالتَّمْلِكِ مِنَ الْمُوصَى إِلَيْهِ .

وَتَصِحُّ لِوَارِثٍ لِلْمُوصِي مَعَ إِجَازَةٍ بَقِيَّةٍ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِنَعْصِ الثَّلَاثِ وَلَا أَثَرٍ لِإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ، إِذْ لَا حَقَّ لَهُمْ حَيَّتِذ .

وَالْحِيلَةُ فِي أَخْذِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى إِجَازَةٍ ، أَنْ يُوصِيَ لِفُلَانٍ بِأَلْفٍ ، أَيْ : وَهُوَ ثَلَاثُهُ فَأَقْلُ ، إِنْ تَبَرَّعَ لَوَلَدِهِ بِخَمْسِ مِائَةٍ ، أَوْ بِالْفَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، فَإِذَا قَبِلَ وَأَدَّى لِلابْنِ مَا شَرَطَ عَلَيْهِ ، أَخَذَ الْوَصِيَّةَ وَلَمْ يُشَارِكْ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ الْابْنَ فِيمَا حَصَلَ لَهُ وَمِنْ الْوَصِيَّةِ لَهُ إِبْرَؤُهُ وَهَبَتُهُ وَأُلُوفَقُ عَلَيْهِ .

نَعَمْ ، لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِمْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى قَدَرِ نَصِيْبِهِمْ نَفَذَ مِنْ غَيْرِ إِجَازَةٍ ، فَلَيْسَ لَهُمْ نَقْضُهُ .

وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدَرِ حِصَّتِهِ كِنَصْفٍ وَثُلْثٍ لَعَوُ ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ

ب: أَعْطُوهُ كَذَا ، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي ، وَب : أَوْصَيْتُ لَهُ ؛

بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ ، وَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ ؛ وَبِعَيْنِ هِيَ قَدْرُ حِصَّتِهِ ، كَأَن تَرَكَ ابْنَيْنِ وَفَنَّا وَدَارًا قِيمَتُهُمَا سَوَاءً ، فَخَصَّ كُلًّا بِوَاحِدٍ صَحِيحَةً إِنْ أَجَازَا ، وَلَوْ أَوْصَى لِلْفُقَرَاءِ بِشَيْءٍ لَمْ يَجْزِ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُعْطِيَ مِنْهُ شَيْئًا لَوَرَثَتِ الْمَيِّتِ ، وَلَوْ فَقَرَاءَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأَمِّ » .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ ب: أَعْطُوهُ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : مِنْ مَالِي ، أَوْ وَهَبْتُهُ لَهُ ، أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ ، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي فِي الْأَرْبَعَةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِضَافَةَ كُلِّ مِنْهَا لِلْمَوْتِ صَبَرَتْهَا بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ .

وَبِأَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بَعْدَ مَوْتِي لَوْضِعَهَا شَرْعًا لِذَلِكَ ، فَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى نَحْوِ : وَهَبْتُهُ لَهُ ، فَهُوَ هِبَةٌ نَاجِزَةٌ .

أَوْ عَلَى نَحْوِ : أَدْفَعُوا إِلَيْهِ مِنْ مَالِي كَذَا ، أَوْ أَعْطُوا فَلَانًا مِنْ مَالِي كَذَا ، فَتَوَكَّلْ يَرْتَفِعُ بِنَحْوِ الْمَوْتِ ، وَلَيْسَتْ كِنَايَةً وَصِيَّةً .

أَوْ عَلَى : جَعَلْتُهُ لَهُ ، أَحْتَمِلَ الْوَصِيَّةَ وَالْهِبَةَ ، فَإِنْ عَلِمْتَ نِيَّتَهُ لِأَحَدِهِمَا ، وَإِلَّا بَطَلَ .

أَوْ عَلَى : ثُلْتُ مَالِي لِلْفُقَرَاءِ ، لَمْ يَكُنْ إِفْرَارًا وَلَا وَصِيَّةً ، وَقِيلَ : وَصِيَّةٌ لِلْفُقَرَاءِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَصِيَّةً .

أَوْ عَلَى : هُوَ لَهُ ، فَإِفْرَارٌ .

فَإِنْ زَادَ : مِنْ مَالِي ، فَكِنَايَةٌ وَصِيَّةً .



مَعَ قَبُولِ مُعَيَّنٍ بَعْدَ مَوْتِ مُوصِي ،

وَصَرَخَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ بِصِحَّةِ قَوْلِهِ لِمَدِينِهِ : إِنْ مِثْ ، فَأَعْطِ فُلَانًا  
دَيْنِي الَّذِي عَلَيْكَ ، أَوْ : فَفَرَّقَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ؛ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ ،  
بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِهِ .

وَتَنَعَّقِدُ بِالْكِنَايَةِ ، كَقَوْلِهِ : عَيَّنْتُ هَذَا لَهُ ، أَوْ مَيَّزْتُهُ لَهُ ، أَوْ عَبْدِي هَذَا  
لَهُ .

وَالْكِنَايَةُ كِنَايَةٌ ، فَتَنَعَّقِدُ بِهَا مَعَ الْبَيِّنَةِ ، وَلَوْ مِنْ نَاطِقٍ إِنْ اعْتَرَفَ نَطْقًا ،  
هُوَ أَوْ وَارِثُهُ ، بَيِّنَةُ الْوَصِيَّةِ بِهَا .

وَلَا يَكْفِي : هَذَا خَطِّي ، وَمَا فِيهِ وَصِيَّتِي .

وَصَحُّ بِالْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْمُوصِي ، مَعَ قَبُولِ مُوصَى لَهُ مُعَيَّنٍ  
مَخْصُورٍ ، إِنْ تَأَهَّلَ ، وَإِلَّا فَتَحْوُ وَلِيِّهِ بَعْدَ مَوْتِ مُوصِي ، وَلَوْ بَتْرَاحٍ .

فَلَا يَصِحُّ الْقَبُولُ كَالرَّدِّ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، لِأَنَّ لِلْمُوصِي أَنْ يَرْجِعَ  
فِيهَا ، فَلَمَنْ رَدَّ قَبْلَ الْمَوْتِ الْقَبُولَ بَعْدَهُ ، وَلَا يَصِحُّ الرَّدُّ بَعْدَ الْقَبُولِ .

وَمِنْ صَرِيحِ الرَّدِّ : رَدَدْتُهَا ، أَوْ لَا أَقْبَلُهَا ؛ وَمِنْ كِنَايَتِهِ : لَا حَاجَةَ لِي  
بِهَا ، وَأَنَا غَنِيٌّ عَنْهَا .

وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، كَالْفُقَرَاءِ ، بَلْ تَلْزَمُ بِالْمَوْتِ .  
وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ مِنْهُمْ ، وَلَا يَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ .

وَإِذَا قَبِلَ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بَانَ بِهِ ، أَيْ : بِالْقَبُولِ ، الْمِلْكُ لَهُ

لَا فِي زَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ إِنْ رَدَّهُ وَارِثٌ ،

فِي الْمُوصَى بِهِ مِنَ الْمَوْتِ ، فَيُحْكَمُ بِتَرْتُّبِ أَحْكَامِ الْمِلْكِ حِينَئِذٍ ، مِنْ  
وُجُوبِ نَفَقَةٍ وَفِطْرَةٍ وَالْفُوزِ بِالْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

لَا نَصَحُ الْوَصِيَّةَ فِي زَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ فِي وَصِيَّةٍ وَقَعَتْ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ  
لِتَوَلَّدَ الْمَوْتُ عَنْ جَنْسِهِ كَثِيرًا ، إِنْ رَدَّهُ وَارِثٌ خَاصٌّ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ ، لِأَنَّهُ  
حَقُّهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ تَوَقَّعَتْ أَهْلِيَّتُهُ عَنْ قُرْبٍ وَقَفَ  
إِلَيْهَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ .

وَلَوْ أَجَازَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ صَحَّ فِي قَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الزَّائِدِ ، وَإِنْ أَجَازَ  
الْوَارِثُ الْأَهْلُ ، فَاجَازَتْهُ تَنْفِيزُ لِلْوَصِيَّةِ بِالزَّائِدِ .

وَالْمَخُوفُ كِاسْهَالٍ مُتَتَابِعٍ ، وَخُرُوجِ الطَّعَامِ بِشِدَّةٍ <sup>(١)</sup> وَوَجَعٍ ، أَوْ مَعَ  
دَمٍ مِنْ عَضْوٍ شَرِيفٍ كَالْكَبِدِ دُونَ الْبَوَاسِيرِ ، أَوْ بِلَا اسْتِحَالَةٍ ، وَحُمَى  
مُطَبِّقَةٍ ، وَكَطْلَقٍ حَامِلٍ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ وَلَادَتْهَا لِعِظَمِ خَطَرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ  
مَوْتُهَا مِنْهُ شَهَادَةً ، وَبَقَاءُ مَشِيمَةٍ ، وَالْتِحَامُ قِتَالٍ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ ،  
وَأَضْطِرَابِ رِيحٍ فِي حَقِّ رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَإِنْ أَحْسَنَ السَّبَاحَةُ وَقُرْبَ مِنَ الْبَرِّ .  
وَأَمَّا زَمَنُ الْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ ، فَتَصَرَّفُ النَّاسِ كُلُّهُمْ فِيهِ مَخْسُوبٌ مِنْ  
الْثُلُثِ ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءُ أَوْ فَقَرَاءُ أَنْ لَا يُوصِيَ بِزَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ ،  
وَالْأَخْسَنُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْئًا .

(١) فِي نَسْخَةِ : « وَخُرُوجِ الطَّعَامِ بِلَا اسْتِحَالَةٍ هَضْمٌ ، أَوْ كَانَ يُخْرَجُ بِشِدَّةٍ » . وَمُضْمُونُ الزِّيَادَةِ  
سِيرِدَ بَعْدُ .

وَيُعْتَبَرُ مِنْهُ عِنْتُ عُلُقَ بِالْمَوْتِ ، وَكَوْفٍ وَهَبَةٍ ،

وَيُعْتَبَرُ مِنْهُ ، أَي : اَلْثُلُثُ أَيْضاً عِنْتُ عُلُقَ بِالْمَوْتِ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ، وَتَبَرُّعُ نُجْزَ فِي مَرَضِهِ ، كَوْفٍ وَهَبَةٍ وَإِبْرَاءٍ .  
وَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمُتَّهَبُ : هَلِ الْهَبَةُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ؟  
صُدِّقَ الْمُتَّهَبُ بِبَيْمِينِهِ ، لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِهِ .

وَلَوْ وَهَبَ فِي الصَّحَّةِ وَأَقْبَضَ فِي الْمَرَضِ اعْتَبِرَ مِنَ الثُّلُثِ .  
أَمَّا الْمُنْجَزُ فِي صِحَّتِهِ فَيُحْسَبُ مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ ، كَحِجَّةِ الْإِسْلَامِ ،  
وَعِنْتُ الْمُسْتَوْلَدَةِ . وَلَوْ ادَّعَى الْوَارِثُ مَوْتَهُ فِي مَرَضٍ تَبَرُّعِهِ ، وَالْمُتَبَرِّعُ  
عَلَيْهِ شِفَاءَهُ وَمَوْتَهُ مِنْ مَرَضٍ آخَرَ أَوْ فَجَاءَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَخُوفاً صُدِّقَ  
الْوَارِثُ ، وَإِلَّا فَالْآخَرُ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُقُوعِ التَّصَرُّفِ فِي الصَّحَّةِ ، أَوْ فِي الْمَرَضِ ، صُدِّقَ  
الْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ الصَّحَّةِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، قُدِّمَتِ بَيِّنَةُ  
الْمَرَضِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَلَا زَبْعِينَ دَاراً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، فَيَقْسِمُ حِصَّةَ  
كُلِّ دَارٍ عَلَى عَدَدِ سُكَّانِهَا ؛ أَوْ لِلْعُلَمَاءِ فَلِمُحَدِّثٍ يَعْرِفُ جَالَ الْكِرَاوِيِّ قُوَّةَ أَوْ  
ضِدَّهَا ، وَالْمَرْوِيِّ صِحَّةَ وَضِدَّهَا ؛ وَمُفَسِّرٍ يَعْرِفُ مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ وَمَا أُرِيدَ  
بِهَا ؛ وَفَقِيهٍ يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ نَصّاً وَاسْتِنْباطاً ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَنْ  
حَصَلَ شَيْئاً مِنَ الْفَقْهِ بِحَيْثُ يَتَأَهَّلُ بِهِ لِفَقْهِ بَاقِيهِ . وَلَيْسَ مِنْهُمْ نَحْوِيٌّ وَصَرْفِيٌّ  
وَلُغَوِيٌّ وَمُتَكَلِّمٌ ، وَيَكْفِي ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْضِهَا .

وَتَبْطُلُ بِرُجُوعٍ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهَا ، وَ : هَذَا لِوَارِثِي ،

وَلَوْ أَوْصَى لِأَعْلَمِ النَّاسِ اخْتَصَّ بِالْفُقَهَاءِ ، أَوْ لِلْقُرَاءِ لَمْ يُعْطَ إِلَّا مَنْ  
يَحْفَظُ كُلَّ الْقُرْآنِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ ، أَوْ لِأَجْهَلِ النَّاسِ صُرِفَ لِعِبَادِ التَّوَنِّ ،  
فَإِنْ قَالَ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَمَنْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ .

وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ وَعَكْسُهُ .

وَيَدْخُلُ فِي أَقَارِبِ زَيْدٍ كُلِّ قَرِيبٍ وَإِنْ بَعْدَ ، لَا أَصْلَ وَفَرَعٌ ، وَلَا  
تَدْخُلُ فِي أَقَارِبِ نَفْسِهِ وَرَثَتُهُ .

\* \* \*

وَتَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ الْمُعْلَقَةُ بِالْمَوْتِ ، وَمِثْلُهَا تَبْرُعٌ عَلِقَ بِالْمَوْتِ ، سَوَاءٌ  
كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ، فَلِلْمُوصِي الرُّجُوعُ فِيهَا ، كَالْهَيْمَةِ ،  
قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَلْ أَوْلَى ، وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ فِي تَبْرُعٍ نَجَزَهُ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ  
أَعْتَبَرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، بِرُجُوعٍ عَنِ الْوَصِيَّةِ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهَا ، كَأَبْطَلْتُهَا ، أَوْ  
رَدَدْتُهَا ، أَوْ أَرْكَتُهَا .

وَالْأَوَّلُ صِحَّةُ تَعْلِيقِ الرُّجُوعِ فِيهَا عَلَى شَرْطِ لِحَاقِ التَّعْلِيقِ فِيهَا ،  
فَأَوْلَى فِي الرُّجُوعِ عَنْهَا .

وَبِنَحْوِ هَذَا لِوَارِثِي ، أَوْ مِيرَاثُ عَنِّي ، سَوَاءٌ أَنْسَى الْوَصِيَّةَ أَمْ ذَكَرَهَا .  
وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ إِلَّا كُتِبَ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَوْصَى  
لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ وَلَمْ يَسْتَشِنْ ، هَلْ يُعْمَلُ بِالْأَوْلَى أَوْ بِالثَّانِيَةِ ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ الَّذِي  
يُظْهَرُ الْعَمَلُ بِالْأَوْلَى ، لِأَنَّهَا نَصٌّ فِي إِخْرَاجِ الْكُتُبِ ، وَالثَّانِيَةُ مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ  
تَرَكَ الْأَسْتِثْنَاءَ فِيهَا لِتَصْرِيحِهِ بِهِ فِي الْأَوْلَى ، وَأَنَّهُ تَرَكَهُ إِبْطَالًا لَهُ ، وَالنَّصُّ

وَبَيْعِ وَرَهْنٍ وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَغَرَّاسٍ ، وَتَنْفَعُ مَيْتًا صَدَقَةً وَدُعَاءً .

مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُحْتَمَلِ .

وَبَيْعِ رَهْنٍ ، وَلَوْ بِلاَ قَبُولٍ ، وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَتَوَكُّلٍ فِيهِ .

وَتَحْوِ غَرَّاسٍ فِي أَرْضٍ أَوْصَى بِهَا ، بِخِلَافِ زَرْعِهِ بِهَا .

وَلَوْ اخْتَصَّ نَحْوُ الْغَرَّاسِ بِبَعْضِ الْأَرْضِ ، اخْتَصَّ الرُّجُوعُ بِمَحَلِّهِ .

وَلَيْسَ مِنَ الرُّجُوعِ انْكَارُ الْمُوصِي الْوَصِيَّةَ إِنْ كَانَ لِعَرْضٍ .

وَلَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِعَمْرٍو ، فَلَيْسَ رُجُوعًا ، بَلْ

يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ وَلَوْ أَوْصَى بِهِ لِثَالِثٍ ، كَانَ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ، وَهَكَذَا ،

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » .

وَلَوْ أَوْصَى لَزِيدٍ بِمِئَةٍ ، ثُمَّ بِخَمْسِينَ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا خَمْسُونَ لِتَضَمَّنَ

الثَّانِيَةُ الرُّجُوعَ عَنْ بَعْضِ الْأَوَّلَى ؛ قَالَ التَّوَوِّيُّ .

وَتَنْفَعُ مَيْتًا مِنْ وَارِثٍ وَغَيْرِهِ صَدَقَةً عَنْهُ ، وَمِنْهَا وَقَفٌ لِمُصْحَفٍ

وْغَيْرِهِ ، وَبِنَاءُ مَسْجِدٍ ، وَحَفْرُ بَيْتٍ ، وَغَرْسُ شَجَرٍ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مِنْ

غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

وَدُعَاءُ لَهُ إِجْمَاعًا ، وَصَحَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ دَرَجَةَ الْعَبْدِ فِي

الْجَنَّةِ بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِهِ لَهُ ؛ [ مُسْلِمٌ ، رَقْمٌ : ١٦٣١ ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رَقْمٌ : ٣٦٦٠ ؛ مُسْنَدُ

أَحْمَدَ ، رَقْمٌ : ٨٥٤٠ ؛ الدَّارِمِيُّ ، رَقْمٌ : ٣٤٦٤ ] وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [ سُورَةُ النِّجْمِ / الْآيَةُ : ٣٩ ] عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِذَلِكَ ، وَقِيلَ :

مَنْسُوخٌ .

وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالْصَّدَقَةِ أَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَوَاسِعُ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يُثِيبَ الْمُتَصَدِّقَ أَيْضاً [«البيان» ١٣١٦/٨] . وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا : يُسَرُّ لَهُ نَيْتُهُ الصَّدَقَةِ عَنْ أَبَوَيْهِ مَثَلًا ، فَإِنَّهُ تَعَالَى يُثِيبُهُمَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا .

وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالْدُّعَاءِ حُصُولُ الْمَدْعُوِّ بِهِ لَهُ إِذَا أُسْتَجِيبَ ، وَاسْتِجَابَتُهُ مَخْصُصُ فَضْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَمَّا نَفْسُ الدُّعَاءِ وَثَوَابُهُ فَهُوَ لِلدَّاعِي ، لِأَنَّهُ شَفَاعَةٌ أَجَرَهَا لِلشَّافِعِ وَمَقْصُودُهَا لِلْمَشْفُوعِ لَهُ ، نَعَمْ دُعَاءُ الْوَلَدِ يَخْصُلُ ثَوَابُهُ نَفْسُهُ لِلْوَالِدِ الْمَيِّتِ ، لِأَنَّ عَمَلَ وَلَدِهِ لِيَسْتَبِيحَ فِيهِ وَجُودِهِ مِنْ جُمْلَةِ عَمَلِهِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ خَبَرٌ : « يَنْقَطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » ثُمَّ قَالَ : « أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ » أَيُّ : مُسْلِمٍ « يَدْعُو لَهُ » [مسلم ، رقم : ١٦٣١] جَعَلَ دُعَاءَهُ مِنْ عَمَلِ الْوَالِدِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [المقدمة] : الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَى الْمَيِّتِ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَصِلُ ثَوَابُهَا لِلْمَيِّتِ بِمَجَرَّدِ قَصْدِهِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَهَا . وَعَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ ، وَأَخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِئِنَا ، وَأَعْتَمَدَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ ، فَقَالَ : وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ بِالْإِسْتِنْبَاطِ أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ إِذَا قُصِدَ بِهِ نَفْعُ الْمَيِّتِ نَفَعَهُ ؛ وَبَيَّنَ ذَلِكَ .

وَحَمَلَ جَمْعُ عَدَمِ الْوُصُولِ الَّذِي قَالَهُ النَّوَوِيُّ عَلَى مَا إِذَا قُرَأَ لَا بِحَضْرَةِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يَتَوَلَّ الْقَارِئُ ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ لَهُ ، أَوْ نَوَاهُ وَلَمْ يَدْعُ ؛

## بَابُ الْفَرَائِضِ

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ<sup>(١)</sup> عَلَى نَذْبِ قِرَاءَةِ مَا تَيَسَّرَ عِنْدَ الْمَمِيتِ  
 وَالِدُعَاءِ عَقِبَهَا ، أَيْ : لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَمِيتَ تَنَالُهُ بَرَكَهُ  
 الْقِرَاءَةِ كَالْحَيِّ الْحَاضِرِ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِنَفْعِ : اَللّٰهُمَّ أَوْصِلْ ثَوَابَ  
 مَا قَرَأْتُهُ ، أَيْ : مِثْلُهُ ، فَهُوَ الْمُرَادُ ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ لِفُلَانٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا  
 نَفَعَهُ الدُّعَاءُ بِمَا لَيْسَ لِلدَّاعِي فَمَا لَهُ أَوْلَى .

وَيَجْرِي هَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْمَالِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا . [راجع

الصفحات : ٣٨ و ٢٧٢] .

\* \* \*

## بَابُ الْفَرَائِضِ

أَيْ : مَسَائِلُ قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ ؛ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، بِمَعْنَى : مَقْرُوضَةٍ ؛  
 وَالْفَرَضُ لُغَةً : التَّقْدِيرُ ، وَشَرَعًا هُنَا : نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ لِلْوَارِثِ .

وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : أَبْنٌ ، وَابْنُهُ ، وَأَبٌ ، وَأَبُوهُ ، وَأَخٌ مُطْلَقًا ؛  
 وَابْنُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَعَمٌّ وَابْنُهُ إِلَّا لِلْأُمِّ ، وَزَوْجٌ ، وَذُو وَلَاءٍ .

وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : بِنْتُ ، وَبِنْتُ أَبْنٍ ، وَأُمٌّ ، وَجَدَّةٌ ، وَأُخْتُ ،  
 وَزَوْجَةٌ ، وَذَاتُ وَلَاءٍ .

(١) هو كذلك في «الأذكار» ، رقم : ٨٤٥ ؛ وفي «المجموع» ٢٥٨/٥ أن هذا قول  
 الأصحاب ، وفي «رياض الصالحين» ، رقم : ٩٤٧ أن هذا قول الشافعي .

الْفَرُوضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ثُلَاثَانِ لِاثْنَيْنِ مِنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ  
وَأُخْتٍ لِابْنَيْنِ وَلِابٍ وَعَصَبٌ كُلُّ أَخٍ سَاوٍ، وَالْأُخْرَيْنِ  
الْأُولَيَانِ؛

وَلَوْ فَقَدَ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ فَاصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُورَثُ ذُو الْأَرْحَامِ ، وَلَا  
يُورَثُ عَلَى أَهْلِ الْفَرَائِضِ فِيمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضُهُمْ ، بَلِ الْمَالُ لِبِنْتِ الْمَالِ ، ثُمَّ  
إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ بَيْتُ الْمَالِ رُدَّ مَا فَضَلَ عَنْهُمْ عَلَيْهِمْ ، غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ ، بِنِسْبَةِ  
الْفَرُوضِ ، ثُمَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَهُمْ أَحَدَ عَشَرَ : وَلَدَ بِنْتٍ ، وَأُخْتٍ ،  
وَبِنْتُ أَخٍ ، وَعَمٌّ ، وَعَمَّةٌ لِأُمٍّ ، وَخَالَ ، وَخَالَةٌ ، وَعَمَّةٌ ، وَأَبُو أُمٍّ ، وَأُمُّ  
أَبِي أُمٍّ ، وَوَلَدُ أَخٍ لِأُمٍّ .

الْفَرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ : ثُلَاثَانِ ، وَنِصْفٌ ،  
وَرُبْعٌ ، وَثُمْنٌ ، وَثُلُثٌ ، وَسُدُسٌ .

فَالثُّلَاثَانِ فَرَضُ أَرْبَعَةٍ : لِاثْنَيْنِ فَكَثُرَ مِنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ  
لِابْنَيْنِ وَلِابٍ وَعَصَبٌ كُلُّ مَنْ ابْنَتِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَالْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ  
لِابٍ .

أَخٌ سَاوٍ لَهُ فِي الرُّتْبَةِ وَالْإِدْلَاءِ ، فَلَا يُعَصَّبُ ابْنُ الْإِبْنِ ابْنَتِ ، وَلَا  
ابْنُ ابْنِ الْإِبْنِ بِنْتُ ابْنِ لِعَدَمِ الْمُسَاوَةِ فِي الرُّتْبَةِ ، وَلَا يُعَصَّبُ أَخٌ لِابْنَيْنِ  
الْأُخْتِ لِابٍ ، وَلَا الْأَخُ لِابٍ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ لِعَدَمِ الْمُسَاوَةِ فِي الْإِدْلَاءِ  
وَإِنْ تَسَاوَا فِي الرُّتْبَةِ ، وَعَصَبَ الْأُخْرَيْنِ ، أَيُّ : الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ لِابٍ  
الْأُولَيَانِ ، وَهُمَا : ابْنَتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ  
لِابٍ مَعَ ابْنَتِ أَوْ بِنْتُ الْإِبْنِ تَكُونُ عَصَبَةً ، فَتُسْقِطُ أُخْتُ لِابْنَيْنِ أَجْتَمَعَتْ



وَنَصَفْتُ لَهُنَّ مُنْفَرِدَاتٍ ، وَلِلزَّوْجِ لَيْسَ لِرَوْجَتِهِ فَرْعٌ ؛ وَرُبْعٌ لَهُ مَعَهُ  
وَلَهَا دُونُهُ ؛ وَثُمْنٌ لَهَا مَعَهُ ؛ وَثُلُثٌ لَأُمِّ لَيْسَ لِمَيْتَيْهَا فَرْعٌ وَلَا عَدَدٌ ،  
مِنْ إِخْوَةٍ ، وَلَوْلَدَيْهَا ؛ وَسُدُسٌ لِأَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتَيْهَا فَرْعٌ ، وَأُمِّ لِمَيْتَيْهَا  
ذَلِكَ ، أَوْ عَدَدٌ مِنْ إِخْوَةٍ ، وَجَدَّةٌ ،

مَعَ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَخَا لِأَبٍ ، كَمَا يُسْقِطُ الْأَخُ - أَيْ : لِأَبَوَيْنِ - الْأَخَ  
لِأَبٍ .

وَنَصَفْتُ فَرَضُ خَمْسَةٍ : لَهُنَّ ، أَيْ : لِمَنْ ذُكِرَ حَالُ كَوْنِهِنَّ مُنْفَرِدَاتٍ  
عَنْ أَخَوَاتِهِنَّ وَعَنْ مُعَصَّبِهِنَّ ؛ وَلِلزَّوْجِ لَيْسَ لِرَوْجَتِهِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، ذَكَرًا كَانَ  
أَوْ أُنْثَى .

وَرُبْعٌ فَرَضُ اثْنَيْنِ : لَهُ ، أَيْ : لِلزَّوْجِ ، مَعَهُ ، أَيْ : مَعَ فَرْعِهَا <sup>(١)</sup> ،  
وَرُبْعٌ لَهَا ، أَيْ : لِلزَّوْجَةِ فَأَكْثَرُ ، دُونُهُ ، أَيْ : دُونَ فَرْعٍ لَهُ .  
وَتُمْنٌ لَهَا ، أَيْ : لِلزَّوْجَةِ مَعَهُ ، أَيْ : مَعَ فَرْعِ لَزَوْجِهَا .

وَتُلُثٌ فَرَضُ اثْنَيْنِ : لَأُمِّ لَيْسَ لِمَيْتَيْهَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَا عَدَدٌ ، اثْنَانِ فَأَكْثَرُ  
مِنْ إِخْوَةٍ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَوْلَدَيْهَا ، أَيْ : لَوْلَدَيَّ أُمِّ فَأَكْثَرُ ، يَسْتَوِي  
فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى .

وَسُدُسٌ فَرَضُ سَبْعَةٍ : لِأَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتَيْهَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَأُمِّ لِمَيْتَيْهَا ذَلِكَ ،  
أَوْ عَدَدٌ مِنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ ، اثْنَانِ فَأَكْثَرُ ، وَجَدَّةٌ ، أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمِّ ، وَإِنْ  
عَلْنَا ، سِوَاءَ كَانَ مَعَهُمَا وَلَدٌ أَمْ لَا ؛ هَذَا إِنْ لَمْ تُدَلَّ بِذَكَرٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَإِنْ

(١) في نسخة : « فروعها » بدلاً من : « فرعها » .

وَبِنْتِ ابْنٍ فَاكْثَرَ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ أَعْلَى، وَأُخْتِ فَاكْثَرَ لِأَبٍ مَعَ  
 أُخْتِ لِابْنَيْنِ وَوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ؛ وَتُلْتُ بَاقِي لَأُمٍّ مَعَ أَحَدِ زَوْجَيْنِ  
 وَأَبٍ. وَيُحْجَبُ وَلَدُ ابْنِ بَابَيْنِ أَوْ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَجَدُّ بَابٍ،  
 وَجَدَّةٌ لَأُمٍّ بِأُمٍّ، وَلِأَبٍ بَابٍ وَأُمٍّ، وَأَخٌ لِابْنَيْنِ بَابٍ وَابْنٍ وَابْنَتِهِ،  
 وَأَخٌ لِأَبٍ بِهِمَا، وَبِأَخٍ لِابْنَيْنِ، وَلِأُمٍّ بَابٍ وَفَرْعٍ،

أَدَلَّتْ بِهِ، كَأُمٍّ أَبِي أُمٍّ، لَمْ تَرِثْ بِخُصُوصِ الْقَرَابَةِ، لِأَنَّهَا مِنْ ذَوِي  
 الْأَرْحَامِ وَبِنْتِ ابْنٍ فَاكْثَرَ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ أَعْلَى مِنْهَا وَأُخْتِ فَاكْثَرَ لِأَبٍ  
 مَعَ أُخْتِ لِابْنَيْنِ وَوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ وَتُلْتُ بَاقِي بَعْدَ فَرْصِ  
 الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ لَأُمٍّ مَعَ أَحَدِ زَوْجَيْنِ وَأَبٍ، لَا تُلْتُ الْجَمِيعَ لِيَأْخُذَ الْأَبُ  
 مِثْلِي مَا تَأْخُذُهُ الْأُمُّ. فَإِنْ كَانَتْ مَعَ زَوْجٍ وَأَبٍ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ: لِلزَّوْجِ  
 ثَلَاثَةٌ، وَلِلْأَبِ اثْنَانِ، وَلِلْأُمِّ وَاحِدٌ. وَإِنْ كَانَتْ مَعَ زَوْجَةٍ وَأَبٍ فَالْمَسْأَلَةُ  
 مِنْ أَرْبَعَةٍ: لِلزَّوْجَةِ وَاحِدٌ، وَلِلْأُمِّ وَاحِدٌ، وَلِلْأَبِ اثْنَانِ. وَاسْتَبَقُوا فِيهِمَا  
 لَفْظُ التَّلْثِ مُحَافَظَةً عَلَى الْأَدَبِ فِي مُوَافَقَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ  
 التَّلْثُ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ١١] وَإِلَّا فَمَا تَأْخُذُهُ الْأُمُّ فِي الْأُولَى سُدُسٌ،  
 وَفِي الثَّانِيَةِ رُبْعٌ.

وَيُحْجَبُ وَلَدُ ابْنِ بَابَيْنِ أَوْ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَيُحْجَبُ جَدُّ بَابٍ، وَ  
 تُحْجَبُ جَدَّةٌ لَأُمٍّ بِأُمٍّ، لِأَنَّهَا أَدَلَّتْ بِهَا وَجَدَّةٌ لِأَبٍ بِأَبٍ، لِأَنَّهَا أَدَلَّتْ بِهِ،  
 وَأُمٌّ بِالْإِجْمَاعِ، وَيُحْجَبُ أَخٌ لِابْنَيْنِ بَابٍ وَابْنٍ وَابْنَتِهِ وَإِنْ نَزَلَ، وَيُحْجَبُ  
 أَخٌ لِأَبٍ بِهِمَا، أَيْ: بِأَبٍ وَابْنٍ، وَبِأَخٍ لِابْنَيْنِ، وَبِأُخْتِ لِابْنَيْنِ مَعَهَا بِنْتُ  
 أَوْ بِنْتُ ابْنٍ كَمَا سَيَأْتِي. وَيُحْجَبُ أَخٌ لَأُمٍّ بِأَبٍ وَأَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، وَفَرْعٍ

وَأَبْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبٍ وَجَدَّ وَأَبْنٍ وَأَخٍ، وَلَأَبٍ بِهِؤَلَاءَ وَبِأَبْنٍ أَخٍ  
لِأَبَوَيْنِ، وَمَا فَضَّلَ أَوْ أَلْكَلُ لِعَصْبَةٍ،

وَارِثٌ لِلْمَيِّتِ وَإِنْ نَزَلَ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَيُحْجَبُ ابْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبٍ  
وَجَدَّ وَأَبْنٍ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لأَبٍ. وَيُحْجَبُ ابْنُ أَخٍ لِأَبٍ  
بِهِؤَلَاءَ السَّتَّةِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ، لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ. وَيُحْجَبُ عَمُّ لِأَبَوَيْنِ  
بِهِؤَلَاءَ السَّبْعَةِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ لِأَبٍ، وَعَمُّ لِأَبٍ بِهِؤَلَاءَ الثَّمَانِيَةِ. وَبِعَمِّ  
لِأَبَوَيْنِ؛ وَأَبْنُ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ بِهِؤَلَاءَ التَّسْعَةِ وَبِعَمِّ لِأَبٍ؛ وَأَبْنُ عَمِّ لِأَبٍ  
بِهِؤَلَاءَ الْعَشْرَةِ وَبِأَبْنٍ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ. وَيُحْجَبُ ابْنُ أَبْنٍ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبْنٍ أَخٍ  
لِأَبٍ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ، وَبَنَاتُ الْأَبْنِ بِأَبْنٍ أَوْ بَنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِلْمَيِّتِ إِنْ لَمْ  
يُعْصَبْ أَخٌ أَوْ ابْنُ عَمٍّ، فَإِنْ عُصِبَتْ بِهِ أَخَذَتْ مَعَهُ الْبَاقِي بَعْدَ ثُلَاثِي الْبَنَتَيْنِ  
بِالتَّعْصِيبِ؛ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ بِأَخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ فَأَكْثَرُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ  
ذَكَرٌ فَيُعْصَبُهُنَّ؛ وَيُحْجَبْنَ أَيْضاً بِأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ مَعَهَا بِنْتُ أَوْ بِنْتُ أَبْنٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَبْنَ الْأَبْنِ كَالْأَبْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْبِنْتِ مِثْلَاهَا؛  
وَالْجَدَّةُ كَالْأُمِّ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَرِثُ الْكُلْتَ وَلَا ثُلُثَ الْبَاقِي، بَلْ فَرَضُهَا دَائِمًا  
الْأَسَدُسُ؛ وَالْجَدُّ كَالْأَبِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْجَبُ الْإِخْوَةَ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ؛  
وَبِنْتُ الْأَبْنِ كَالْبِنْتِ، إِلَّا أَنَّهَا تُحْجَبُ بِالْأَبْنِ، وَالْأَخُ لِأَبٍ كَالْأَخِ  
لِأَبَوَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ مِثْلَاهَا.

وَمَا فَضَّلَ مِنَ التَّرَكَةِ عَمَّنْ لَهُ فَرَضٌ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ، أَوْ  
الْكَوْثُ، أَيْ: كُلُّ التَّرَكَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذُو فَرَضٍ، لِعَصْبَةٍ، وَتَسْقُطُ عِنْدَ  
الِاسْتِغْرَاقِ.

وَهِيَ : ابْنٌ ، فَأَبْنُهُ ، فَأَبٌ ، فَأَبُوهُ ، فَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ ، وَلَأَبٌ ، فَبَنُوهُمَا ، فَعَمٌّ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٌ ، فَبَنُوهُمَا ، فَمُعْتَقٌ ، فَذُكُورُ عَصَبَتِهِ . فَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَوْ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فَالْتَرَكَةُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

### فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدَدُ الرُّؤُوسِ إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ ،

وَهِيَ : ابْنٌ ، فَبَعْدَهُ ابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ، فَأَبٌ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، فَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ ، وَأَخٌ لِأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ ، فَعَمٌّ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٌ ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، ثُمَّ عَمُّ الْجَدِّ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، وَهَكَذَا ، فَبَعْدَ عَصَبَةِ النَّسَبِ عَصَبَةُ الْوَلَاءِ ، وَهُوَ فَمُعْتَقٌ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَدَعْدُ الْمُعْتَقِ ذُكُورُ عَصَبَتِهِ دُونَ إِنَائِهِمْ ، وَيُؤَخَّرُ هُنَا الْجَدُّ عَنِ الْأَخِ وَابْنِهِ ، فَمُعْتَقُ الْمُعْتَقِ فَعَصَبَتُهُ .

فَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَوْ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فَالْتَرَكَةُ لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ؛ وَفُضِّلَ الذَّكَرُ بِذَلِكَ لِإِخْتِصَاصِهِ بِلُزُومِ مَا لَا يَلْزَمُ الْأُنْثَى مِنَ الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ ، وَوَلَدُ ابْنٍ كَوَلَدِ ، وَأَخٌ لِأَبٍ كَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ فِيمَا ذَكَرَ .

\* \* \*

### فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدَدُ الرُّؤُوسِ إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ ، كَثَلَاةٍ بَيْنَيْنِ أَوْ

وَقَدَّرَ الذَّكَرَ اُنْثَيْنِ اِنْ اَجْتَمَعَا ، وَاَصْلُ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ ، اَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ اُنْثَانِ ، اَوْ ثُلْثَانِ وَثُلْثٌ ، اَوْ ثُلْثَانِ وَمَا بَقِيَ ، اَوْ ثُلْثٌ وَمَا بَقِيَ ثَلَاثَةً ، اَوْ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ

اَعْمَامُ ، فَاَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ وَقَدَّرَ الذَّكَرَ اُنْثَيْنِ اِنْ اَجْتَمَعَا ، اَيُّ : الصَّنْفَانِ مِنْ نَسَبٍ ؛ فَفِي ابْنِ وَبْنَتٍ يُقْسَمُ الْمَثْرُوكُ عَلَى ثَلَاثَةٍ : لِاَبْنِ اُنْثَانٍ وَلِلْبَنَتِ وَاحِدَةٍ . وَمَخَارِجُ الْفُرُوضِ : اُنْثَانِ ، وَثَلَاثَةٌ ، وَاَرْبَعَةٌ ، وَسِتَّةٌ ، وَثَمَانِيَةٌ ، وَاِثْنَا عَشَرَ ، وَاَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

فَاِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَرَضَانِ فَاکْثَرُ اُكْثَرِيٍّ عِنْدَ تَمَاطُلِ الْمَخْرَجَيْنِ بِاَحَدِهِمَا ، كَنِصْفَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَاُخْتٍ ، فَهِيَ مِنَ الْاُنْثَيْنِ ، وَعِنْدَ تَدَاخُلِهِمَا بِاَكْثَرِهِمَا ، كَسُدُسٍ وَثُلْثٍ فِي مَسْأَلَةِ اُمٍّ وَلَدَيْهَا وَاَخٌ لِابَوَيْنِ ، اَوْ لَابٍ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ، وَكَذَا يُكْتَفَى فِي زَوْجَةٍ وَاَبَوَيْنِ ، وَعِنْدَ تَوَافُقِهِمَا بِمَضْرُوبٍ وَفَقِيَ اَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ ، كَسُدُسٍ وَثُمْنٍ ، فِي مَسْأَلَةِ اُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَاَبْنٍ ، فَهِيَ مِنْ اَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، حَاصِلُ ضَرْبٍ وَفَقِيَ اَحَدِهِمَا ، وَهُوَ نِصْفُ السِّتَّةِ ، اَوْ الثَّمَانِيَّةُ فِي الْآخِرِ ؛ وَعِنْدَ تَبَايُنِهِمَا بِمَضْرُوبٍ اَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ ، كَثُلْثٍ وَرُبْعٍ ، فِي مَسْأَلَةِ اُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَاَخٍ لِابَوَيْنِ اَوْ لَابٍ ؛ فَهِيَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ ، حَاصِلُ ضَرْبٍ ثَلَاثَةٍ فِي اَرْبَعَةٍ .

وَاَصْلُ مَسْأَلَةٍ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ ، كَزَوْجٍ وَاُخْتٍ لَابٍ ؛ اَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجٍ وَاَخٍ لَابٍ اُنْثَانِ ، مَخْرَجُ الْنُصْفِ ؛ اَوْ فِيهَا ثُلْثَانِ وَثُلْثٌ ، كَاُخْتَيْنِ لَابٍ وَاُخْتَيْنِ لَأُمٍّ ؛ اَوْ ثُلْثَانِ وَمَا بَقِيَ ، كِثْنَيْنِ وَاَخٍ لَابٍ ؛ اَوْ ثُلْثٌ وَمَا بَقِيَ كَأُمٍّ وَعَمٍّ ثَلَاثَةً ، مَخْرَجُ الثُّلْثِ ؛ اَوْ فِيهَا رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ كَزَوْجَةٍ وَعَمٍّ

أَرْبَعَةٌ، أَوْ سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ، أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثٌ، أَوْ وَثُلُثَانٍ، أَوْ  
وَنَصْفٌ سِتَّةٌ، أَوْ ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ، أَوْ وَنَصْفٌ وَمَا بَقِيَ ثَمَانِيَّةٌ، أَوْ رُبْعٌ  
وَسُدُسٌ اثْنَا عَشَرَ، أَوْ ثُمْنٌ وَسُدُسٌ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَتَعُولُ سِتَّةٌ  
إِلَى عَشْرَةٍ، وَاثْنَا عَشَرَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَثَرَاءً، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ  
لِسَبْعَةٍ وَعِشْرَيْنَ .

أَرْبَعَةٌ، مَخْرَجُ الرُّبْعِ ؛ أَوْ فِيهَا سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ كَأُمٍّ وَأَبْنٍ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثٌ  
كَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثَانٍ كَأُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لَأَبٍ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَنَصْفٌ  
كَأُمٍّ وَبْنَتٍ سِتَّةٌ، مَخْرَجُ السُّدُسِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ، كَزَوْجَةٍ وَأَبْنٍ ،  
أَوْ ثُمْنٌ وَنَصْفٌ وَمَا بَقِيَ، كَزَوْجَةٍ وَبْنَتٍ وَأَخٍ لَأَبٍ ثَمَانِيَّةٌ، مَخْرَجُ الثُّمْنِ ،  
أَوْ فِيهَا رُبْعٌ وَسُدُسٌ، كَزَوْجَةٍ وَأَخٍ لَأُمٍّ اثْنَا عَشَرَ مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدِ  
الْمَخْرَجَيْنِ فِي الْآخِرِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُمْنٌ وَسُدُسٌ كَزَوْجَةٍ وَجَدَّةٍ وَأَبْنٍ ، أَرْبَعَةٌ  
وَعِشْرُونَ مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ .

وَتَعُولُ مِنْ أَصُولِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ ثَلَاثَةٌ : سِتَّةٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَثَرَاءً  
وَشَفْعًا، فَعَوْلُهَا إِلَى سَبْعَةٍ، كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ ؛ وَإِلَى ثَمَانِيَّةٍ، كَهُمَّ  
وَأُمٍّ ؛ وَإِلَى تِسْعَةٍ، كَهُمَّ وَأَخٍ لَأُمٍّ ؛ وَإِلَى عَشْرَةٍ، كَهُمَّ وَأَخٍ آخَرَ لَأُمٍّ .  
وَتَعُولُ اثْنَا عَشَرَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَثَرَاءً، فَعَوْلُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ،  
كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ ؛ وَإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، كَهُمَّ وَأَخٍ لَأُمٍّ ؛ وَإِلَى  
سَبْعَةِ عَشَرَ، كَهُمَّ وَأَخٍ آخَرَ لَأُمٍّ .

وَتَعُولُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرَيْنَ فَقَطْ، كِبَشْتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ  
وَزَوْجَةٍ، لِلْبَشْتَيْنِ سِتَّةَ عَشَرَ، وَلِلْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَّةٌ وَلِلزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ ؛ وَتُسَمَّى

بِالْمَنْبَرِيَّةِ ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مَنبَرِ الْكُوفَةِ قَائِلًا :  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَحْكُمُ بِالْحَقِّ قَطْعًا ، وَيَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ، وَإِلَيْهِ  
 الْمَأْبُ وَالرَّجْعَى ؛ فَسُئِلَ حِينَئِذٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ ارْتَجَالًا : صَارَ  
 ثَمُنُ الْمَرْأَةِ تِسْعًا . وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ ، وَإِنَّمَا عَالُوا لِيَدْخُلَ النَّقْصُ عَلَى  
 الْجَمِيعِ ، كَأَرْبَابِ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا إِذَا ضَاقَ أَلْمَالُ عَنْ قَدْرِ حَصَّتِهِمْ .

\* \* \*

### فصل

#### [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ ]

صَحَّ إِيدَاعُ مُحْتَرَمٍ بِـ « أَوْدَعْتُكَ هَذَا » ، أَوْ « اسْتَحْفَظْتُكَه » ،  
 وَبِـ « خُذْهُ » مَعَ نِيَّةٍ ؛ وَحُرِّمَ عَلَى عَاجِزٍ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ أَخْذُهَا ، وَكُرِّهَ  
 عَلَى غَيْرِ وَائِقٍ بِأَمَانَتِهِ ، وَيَضْمَنُ وَدِيعَ بِيَاذَاعٍ غَيْرِهِ ، وَلَوْ قَاضِيًا بِلاَ إِذْنٍ مِنَ  
 الْمَالِكِ ، لَا إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ ، كَمَرَضٍ ، وَسَفَرٍ ، وَخَوْفِ حَرِّ ، وَإِشْرَافِ  
 حِزْرِ عَلَى خَرَابٍ ، وَيَوْضَعٍ فِي غَيْرِ حِزْرِ مِثْلِهَا ، وَيَنْقُلُهَا إِلَى دُونِ حِزْرِ  
 مِثْلِهَا ، وَيَتْرَكَ دَفْعَ مُتْلِفَاتِهَا ، كَتَهْوِيَةِ ثِيَابٍ صُوفٍ ، أَوْ تَرِكَ لُبْسِهَا عِنْدَ  
 حَاجَتِهَا ، وَيَعْدُولُ عَنْ الْحِفْظِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْمَالِكِ ، وَيَجَحِّدُهَا ،  
 وَتَأْخِيرِ تَسْلِيمِهَا لِمَالِكِ بِلاَ عُذْرٍ بَعْدَ طَلَبِ مَالِكِهَا ، وَبِإِنْتِفَاعِ بِهَا ، كَلُبْسِ  
 وَرُكُوبِ بِلاَ غَرَضٍ الْمَالِكِ ، وَبِأَخْذِ دِرْهَمٍ مَثَلًا مِنْ كَيْسٍ فِيهِ دَرَاهِمُ مُودَعَةٌ  
 عِنْدَهُ ، وَإِنْ رَدَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ ، فَيَضْمَنُ الْجَمِيعَ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الدَّرْهَمُ الْمَرْدُودُ  
 عَنِ الْبَقِيَّةِ ، لِأَنَّهُ خَلَطَهَا بِمَالِ نَفْسِهِ بِلاَ تَمْيِيزٍ ، فَهُوَ مُتَعَدٌّ ، فَإِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ  
 سِكَّةٍ ، أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ عَيْنَ الدَّرْهَمِ ، ضَمِنَهُ فَقَطْ .

وَصُدِّقَ وَدِيعٌ كَوَكِيلٍ وَشَرِيكَ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ بِيَمِينٍ فِي دَعْوَى رَدِّهَا  
عَلَى مُؤْتَمِنِهِ ، لَا عَلَى وَارِثِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ : مَالِكَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ، وَفِي  
تَلْفِهَا مُطْلَقًا ، أَوْ بِسَبَبِ خَفِيٍّ ، كَسَرَقَةٍ ؛ أَوْ بظَاهِرٍ ، كَحَرِيقٍ عُرِفَ دُونَ  
عُمُومِهِ ، فَإِنْ عُرِفَ عُمُومُهُ لَمْ يَخْلَفْ ، حَيْثُ لَا تُهْمَةُ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْكَذِبِ ] : الْكَذِبُ حَرَامٌ ، وَقَدْ يَجِبُ ،  
كَمَا إِذَا سَأَلَ ظَالِمٌ عَنْ وَدِيعَةٍ يُرِيدُ اخْتُدَا ، فَيَجِبُ انْكَارُهَا وَإِنْ كَذَبَ ،  
وَلَهُ الْخَلْفُ عَلَيْهِ مَعَ التَّوَرِيَةِ ؛ وَإِذَا لَمْ يُنْكِرْهَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ إِعْلَامِهِ بِهَا  
جُهِدَهُ ضَمِنَ .

وَكَذَا لَوْ رَأَى مَعْصُومًا اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ .

وَقَدْ يَجُوزُ كَمَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودُ حَرْبٍ ، وَإِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ ،  
وَإِرْضَاءُ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ ، فَمُبَاحٌ .

\* \* \*

وَلَوْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ وَدِيعَةٌ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهَا ، وَأَيْسَرَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بَعْدَ  
الْبَحْثِ التَّامِّ ، صَرَفَهَا فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الصَّرْفُ فِيهِ ، وَهُوَ أَهَمُّ  
مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، مَقْدَمًا أَهْلَ الضَّرُورَةِ وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ ، لَا فِي بِنَاءِ نَحْوِ  
مَسْجِدٍ ؛ فَإِنْ جَهِلَ مَا ذُكِرَ دَفَعَهُ لِيَقَّةِ عَالِمٍ بِالْمَصَالِحِ الْوَاجِبَةِ التَّقْدِيمِ ،  
وَالْأَوْرَعِ الْأَعْلَمِ أَوْلَى .

\* \* \*



## فَصْلٌ

## [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ اللَّقْطَةِ ]

لَوْ اَلْتَقَطَ شَيْئًا لَا يُخْشَى فَسَادُهُ ، كَتَقْدِ وَنَحَاسٍ بِعِمَارَةٍ أَوْ مَفَازَةٍ ، عَرَفَهُ سَنَةً فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ وَإِلَّا تَمَلَّكَهُ بِلَفْظٍ : تَمَلَّكْتُ . وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ؛ أَوْ مَا يُخْشَى فَسَادُهُ ، كَهَرِيسَةٍ وَبَقْلِ وَفَاكِهَةٍ وَرُطْبٍ لَا يَتَتَمَّرُ ، فَيَنْخَبِرُ مُلْتَقِطُهُ بَيْنَ أَكْلِهِ مُتَمَلِّكًا لَهُ وَيَعْرِضُ قِيَمَتَهُ ، وَبَيْنَ بَيْعِهِ وَيَعْرِفُهُ بَعْدَ بَيْعِهِ لِيَتَمَلَّكَ ثَمَنُهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ أَعْطَاهُ قِيَمَتَهُ إِنْ أَكَلَهُ ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ بَاعَهُ .

وَفِي التَّعْرِيفِ بَعْدَ الْأَكْلِ وَجِهَانِ ، أَصْحَهُمَا فِي الْعِمَارَةِ وَجُوبُهُ ، وَفِي الْمَفَازَةِ قَالَ الْإِمَامُ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

وَلَوْ وَجَدَ بَيْنَهُ دِرْهَمًا مَثَلًا ، وَجَوَّزَ أَنَّهُ لِمَنْ يَدْخُلُونَهُ ، عَرَفَهُ لَهُمْ كَاللَّقْطَةِ ؛ قَالَه الْقَالَ .

وَيَعْرِفُ حَقِيرٌ لَا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِبًا ، وَقِيلَ : هُوَ دِرْهَمٌ ؛ زَمَنًا يَظُنُّ أَنَّ فَاقدَهُ يُعْرَضُ عَنْهُ بَعْدَهُ غَالِبًا .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَلْمَالِ ، فَدَانِقُ الْفِضَّةِ حَالًا ، وَالذَّهَبُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَمَّا مَا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِبًا ، كَحَبَّةِ زَبِيبٍ اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ بِلاَ تَعْرِيفٍ .

وَمَنْ رَأَى لُقْطَةً فَدَفَعَهَا بِرِجْلِهِ لِيَعْرِفَهَا وَتَرَكَهَا لَمْ يَضْمَنْهَا .

## بَابُ النِّكَاحِ

سُنُّ لَتَائِقِ قَادِرٍ ،

وَيَجُوزُ أَخْذُ نَحْوِ سَنَابِلِ الْحَصَادِينَ الَّتِي أُعْتِيدَ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا ، وَلَوْ  
مِمَّا فِيهِ زَكَاةٌ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ ؛ وَكَذَا بُرَادَةُ الْحَدَّادِينَ ، وَكِسْرَةُ خُبَيْرٍ مِنْ  
رَشِيدٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ عَادَةً ، فَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ  
أَخْذًا بَظَاهِرِ أَحْوَالِ السَّلَفِ .

وَيَحْزَمُ أَخْذُ ثَمَرٍ تَسَاقَطَ إِنْ حُوِّطَ عَلَيْهِ وَسَقَطَ دَاخِلَ الْجِدَارِ .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : مَا سَقَطَ خَارِجَ الْجِدَارِ إِنْ لَمْ يُعْتَدِ إِبَاحَتُهُ  
حَرَمٌ ، وَإِنْ أُعْتِيدَتْ حَلٌّ عَمَلًا بِالْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْمُغْلَبَةِ عَلَى الظَّنِّ  
إِبَاحَتِهِمْ لَهُ .

\* \* \*

## بَابُ النِّكَاحِ

وَهُوَ لُغَةً : الْأَضْمُّ وَالْاجْتِمَاعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : تَنَكَحَتِ الْأَشْجَارُ ، إِذَا  
تَمَايَلَتْ وَأَنْضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ طَوِّءٍ بِلَفْظٍ  
إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ مَجَازٍ فِي الطَّوِّءِ عَلَى الصَّحِيحِ .  
سُنُّ ، أَيُّ : النِّكَاحُ .

لَتَائِقٍ ، أَيُّ : مُخْتِاجٍ لِلطَّوِّءِ ، وَإِنْ أَشْتَغَلَ بِالْعِبَادَةِ .

قَادِرٍ عَلَى مُؤَنَّةٍ ، مِنْ مَهْرٍ وَكِسْوَةٍ فَضْلٍ تَمَكِّنُ ، وَتَفَقَّةٍ يَوْمِهِ ؛

وَنَظَرُ كُلِّ الْآخَرِ غَيْرَ عَوْرَةٍ،

لِلْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ فِي السُّنَنِ ، وَقَدْ أوردَتْ جُمْلَةً مِنْهَا فِي كِتَابِي « أَحْكَامِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ » <sup>(١)</sup> وَلَمَّا فِيهِ مِنْ حِفْظِ الدِّينِ وَبَقَاءِ النَّسْلِ .

وَأَمَّا التَّائِقُ الْعَاجِزُ عَنِ الْمُؤْنِ ، فَالْأَوَّلَى لَهُ تَرْكُهُ وَكَسْرُ حَاجَتِهِ بِالصَّوْمِ ؛ لَا بِالذَّوَاءِ .

وَكِرَّةٌ لِعَاجِزٍ عَنِ الْمُؤْنِ غَيْرِ تَائِقٍ .

وَيَجِبُ بِاللَّذْرِ حَيْثُ نَذِبَ .

وَسَنَ نَظَرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى النِّكَاحِ وَقَبْلَ الْخُطْبَةِ ، الْآخَرَ غَيْرَ عَوْرَةٍ مُقَرَّرَةٍ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ .

فَيَنْظُرُ مِنَ الْحُرَّةِ وَجْهَهَا لِيَعْرِفَ جَمَالَهَا ، وَكَفَّيْهَا ظَهْرًا وَيَطْنَأَ لِيَعْرِفَ خُصُوبَةَ بَدَنِهَا .

وَمِمَّنْ يَهَارِقُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَهُمَا يَنْظُرَانِ مِنْهُ ذَلِكَ . وَلَا بُدَّ فِي حِلِّ النَّظَرِ مِنْ تَيَقُّنِ خُلُوقِهَا مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ، وَأَنْ لَا يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُجَابُ .

وَنَذِبَ لِمَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ النَّظَرُ أَنْ يُرْسِلَ نَحْوَ أَمْرَأَةٍ لِيَتَأَمَّلَهَا وَتَصِفَهَا لَهُ . وَخَرَجَ بِـ « النَّظَرِ » الْمَسْ ، فَيَحْرُمُ ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

\* \* \*

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : في بعض نسخ الخط إسقاط الأولى . اهـ . أي : كتابي : « أَحْكَامُ الزَّوْجِ » .

مُهِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ النَّظَرِ الْمُحَرَّمِ وَالْجَائِزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ] : يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَلَوْ شَيْخاً هِمّاً ، تَعَمُّدُ نَظَرِ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِ أَجْنَبِيَّةٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بَلَغَتْ حَدّاً تُشْتَهَى فِيهِ ، وَلَوْ شَوْهَاءَ أَوْ عَجُوزاً ، وَعَكْسُهُ ، خِلَافاً لِـ « الْحَاوِي » كَالرَّافِعِيِّ ، وَإِنْ نَظَرَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ، أَوْ مَعَ أَمْنٍ أَلْفِتْنَةٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ؛ لَا فِي نَحْوِ مِرَاةٍ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ تَبَعاً لِـ « الرُّوضَةِ » : وَالصَّوَابُ حِلُّ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عِنْدَ أَمْنٍ أَلْفِتْنَةٍ ؛ ضَعِيفٌ ؛ وَكَذَا اخْتِيَارُ الْأَذْرَعِيِّ قَوْلَ جَمْعٍ : يَحِلُّ نَظَرُ وَجْهِ وَكَفِّ عَجُوزٍ يُؤْمَنُ مِنْ نَظَرِهِمَا أَلْفِتْنَةً .

وَلَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَى عُنُقِ الْحُرَّةِ وَرَأْسِهَا قَطْعاً ، وَقِيلَ : يَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ النَّظَرُ بِلَا شَهْوَةٍ وَخَوْفِ فِتْنَةٍ إِلَى الْأَمَةِ ، إِلَّا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، لِأَنَّهُ عَوَزَتْهَا فِي الصَّلَاةِ .

وَلَيْسَ مِنَ الْعَوْرَةِ الصَّوْتُ ، فَلَا يَحْرُمُ سَمَاعُهُ إِلَّا إِنْ حُشِيَ مِنْهُ فِتْنَةٌ ، أَوْ التَّدْبِيرُ بِهِ ؛ كَمَا بَحَثَهُ الرَّزْكَسِيُّ .

وَأَفْتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِجَوَازِ نَظَرِ الصَّغِيرِ لِلنِّسَاءِ فِي الْوَلَائِمِ وَالْأَفْرَاحِ ، وَالْمُعْتَمِدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ جَوَازِ نَظَرِ فَرْجِ صَغِيرَةٍ لَا تُشْتَهَى ، وَقِيلَ : يُكْرَهُ ذَلِكَ .

وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّيُّ حِلَّ نَظَرِ فَرْجِ الصَّغِيرِ إِلَى التَّمْيِيزِ ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ .

وَيَجُوزُ لِنَحْوِ الْأُمِّ نَظَرُ فَرْجَيْهِمَا وَمَشَهُ زَمَنِ الرِّضَاعِ وَالتَّرْبِيَةِ

لِلضَّرُورَةِ ، وَلِلْعَبْدِ الْعَدْلِ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ الْمُتَّصِفَةِ بِالْعَدَالَةِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ  
الْشَّرِّ وَالرُّكْبَةِ ، كَهَيِّ ؛ وَلِمَحْرَمٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا ، نَظَرٌ مَا وَرَاءَ سُرَّةِ  
وَرُكْبَتِهِ مِنْهَا ، كَنَظَرِهَا إِلَيْهِ ، وَلِمَحْرَمٍ وَمُمَائِلٍ مَسٌّ مَا وَرَاءَ الشَّرِّ  
وَالرُّكْبَةِ ، نَعَمْ مَسٌّ ظَهَرَ أَوْ سَاقٍ مَحْرَمِهِ ، كَأُمِّهِ وَبَنَتِهِ ، وَعَكْسُهُ ، لَا يَحِلُّ  
إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ شَفَقَةٍ . وَحَيْثُ حَرَّمَ نَظَرُهُ حَرَّمَ مَسَّهُ بِلَا حَائِلٍ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي  
اللَّذَّةِ .

نَعَمْ ، يَحْرُمُ مَسُّ وَجْهِ الْأَجَنَّبِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَكُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا  
مُتَّصِلًا حَرَّمَ نَظَرُهُ مُنْفَصِلًا ، كَقَلَامَةِ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ وَشَعْرِ امْرَأَةٍ وَعَانَةِ رَجُلٍ ،  
فَيَجِبُ مُوَارَاثُهُمَا .

وَتَحْتَجِبُ وَجُوبًا مُسْلِمَةً عَنْ كَافِرَةٍ ، وَكَذَا عَفِيفَةً عَنْ فَاسِقَةٍ ، أَيْ :  
بِسِحَاقٍ أَوْ زِنَا أَوْ قِيَادَةٍ .

وَيَحْرُمُ مُضَاجَعَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ عَارِيَّتَيْنِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ  
يَتَمَاسَا أَوْ تَبَاعَدَا مَعَ اتِّحَادِ الْفِرَاشِ ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ ، وَبَحْثُ اسْتِثْنَاءِ  
الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ لِحَبْرِ فِيهِ بَعِيدٌ جِدًّا .

وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ وَأَبَوَيْهِ وَإِخْوَتِهِ فِي الْمَضْجَعِ ، وَإِنْ  
نَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَبِ أَوْ الْأُمِّ .

وَيُسْتَحَبُّ تَصَافُحُ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الْمَرَأَتَيْنِ إِذَا تَلَاقَا .

وَيَحْرُمُ مُصَافَحَةُ الْأَمْرَدِ الْجَمِيلِ كَنَظَرِهِ بِشَهْوَةٍ .

وَيُكْرَهُ مُصَافَحَةُ مَنْ بِهِ عَاهَةٌ كَالْأَبْرَصِ وَالْأَجْذَمِ .

وَحُطْبَةُ لَهُ،

وَيَجُوزُ نَظَرُ وَجْهِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْمُعَامَلَةِ بَيْنَ وَغَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَتَعْلِيمٍ مَا يَجِبُ تَعْلُمُهُ، كَالْفَاتِحَةِ دُونَ مَا يُسْنَى عَلَى الْأَوْجِهِ، وَالشَّهَادَةِ تَحْتَمَلًا وَأَدَاءً لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، وَتَعَمُّدُ النَّظَرِ لِلشَّهَادَةِ لَا يَضُرُّ وَإِنْ تَيَسَّرَ وَجُودُ نِسَاءٍ أَوْ مُحَارِمٍ يَشْهَدُونَ عَلَى الْأَوْجِهِ.

\* \* \*

وَيُسْنَى حُطْبَةٌ بِضَمِّ الْخَاءِ مِنَ الْوَلِيِّ.

لَهُ، أَيْ: لِلنِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ، بَأَن تَكُونَ قَبْلَ إِجْبَائِهِ، فَلَا تُنْدَبُ أُخْرَى مِنَ الْخَاطِبِ قَبْلَ قَبُولِهِ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي «الْمِنْهَاجِ»، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهَا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَ بِهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا وَشَيْخُهُ زَكَرِيَّا رَحِمَهُمَا اللَّهُ، لَكِنَّ الَّذِي فِي «الَرُّوضَةِ» وَأَصْلُهَا نَذْبُهَا.

وَتُسْنَى حُطْبَةٌ أَيْضًا قَبْلَ الْحُطْبَةِ، وَكَذَا قَبْلَ الْإِجَابَةِ، فَيَبْدَأُ كُلُّ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُوصِي بِالتَّقْوَى، ثُمَّ يَقُولُ فِي حُطْبَةِ الْحُطْبَةِ: جِئْتُكُمْ رَاغِبًا فِي كَرِيمَتِكُمْ أَوْ فَتَاتِكُمْ؛ وَإِنْ كَانَ وَكَيْلًا قَالَ: جَاءَكُمْ مُوَكَّلِي، أَوْ جِئْتُكُمْ عَنْهُ خَاطِبًا كَرِيمَتِكُمْ؛ فَيَخُطُبُ الْوَلِيُّ أَوْ نَائِبُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ يَقُولُ: لَسْتُ بِمَزْغُوبٍ عَنْكَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْعَقْدِ: أَرْوِّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ.

\* \* \*

وَدَيْنَهُ وَنَسِيْبُهُ

فُرُوعٌ : يَحْرُمُ التَّضْرِيحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ رَجْعِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ بَائِنًا ، بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ أَوْ مَوْتٍ .

وَيَجُوزُ التَّغْرِیْضُ بِهَا فِي عِدَّةٍ غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ ، وَهُوَ كَ : أَنْتِ جَمِيْلَةٌ ، وَرُبَّ رَاغِبٍ فِيكَ .

وَلَا يَحِلُّ خُطْبَةُ الْمُطَلَّاقَةِ مِنْهُ ثَلَاثًا حَتَّى تَتَحَلَّلَ وَتَنْقَضِيَ عِدَّةُ الْمُحَلَّلِ إِنْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا ، وَإِلَّا جَازَ التَّغْرِیْضُ فِي عِدَّةِ الْمُحَلَّلِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى عَالِمٍ بِخُطْبَةِ الْغَيْرِ وَالْإِجَابَةِ لَهُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مَنْ جَازَتْ خُطْبَتُهُ ، وَإِنْ كُرِهَتْ ، وَقَدْ صُرِّحَ لَفْظًا بِإِجَابَتِهِ ، إِلَّا بِإِذْنِهِ لَهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا حَيَاءٍ ، أَوْ بِإِعْرَاضِهِ ، كَأَنْ طَالَ الزَّمَنُ بَعْدَ إِجَابَتِهِ ، وَمِنْهُ سَفَرُهُ الْبَعِيدُ .

وَمَنْ أَسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ أَوْ نَحْوِ عَالِمٍ يُرِيدُ الْاجْتِمَاعَ بِهِ ، ذَكَرَ وَجُوبًا مَسَاوِيَهُ بِصِدْقٍ ، بَدَلًا لِلنَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ .

\* \* \*

وَدَيْنُهُ ، أَيُ : نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الدَّيْنِيَّةِ الَّتِي وَجَدَتْ فِيهَا صِفَةَ الْعَدَالَةِ أَوَّلَى مِنْ نِكَاحِ الْفَاسِقَةِ ، وَلَوْ بِغَيْرِ نَحْوِ زِنَا ، لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : « فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ » [ البخاري ، رقم : ٥٠٩٠ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٦٦ ] .

وَنَسِيْبُهُ ، أَيُ : مَعْرُوفَةُ الْأَصْلِ وَطَبِيعَتُهُ لِنَسَبَتِهَا إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا ، لِخَبَرٍ : « تَحَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ » [ راجع ابن ماجه ، رقم : ١٩٦٨ ] .

وَجَمِيلَةٌ وَبَعِيدَةٌ وَبِكْرٌ وَوَلُودٌ أَوْلَى .

وَتُكْرَهُ بِنْتُ الزَّنا وَالْفَاسِقِ .

وَجَمِيلَةٌ أَوْلَى ، لِخَبَرٍ : « خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسُرُّ إِذَا نُظِرَتْ » [ « مستدرک

الحاکم ١٦١/٢ ] .

وَقَرَابَةُ بَعِيدَةٌ عَنْهُ مِمَّنْ فِي نَسَبِهِ أَوْلَى مِنْ قَرَابَةِ قَرِيبَةٍ وَأَجْنَبِيَّةٍ ، لِضَعْفِ

الشَّهْوَةِ فِي الْقَرِيبَةِ ، فَيَجِيءُ الْوَلَدُ نَحِيفًا .

وَالْقَرِيبَةُ مَنْ هِيَ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِ الْعُمُومَةِ وَالْحُؤُولَةِ .

وَالْأَجْنَبِيَّةُ أَوْلَى مِنَ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ ، وَلَا يُشْكَلُ مَا ذُكِرَ بِتَرْوُجِ

النَّبِيِّ ﷺ زَيْنَبَ مَعَ أَنَّهَا بِنْتُ عَمَّتِهِ ، لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَيَانًا لِلْجَوَازِ ؛ وَلَا بِتَرْوُجِ عَلِيٍّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ ، إِذْ هِيَ بِنْتُ ابْنِ عَمِّهِ لَا بِنْتُ عَمِّهِ .

وَبِكْرٌ أَوْلَى مِنَ الْثَنِيِّ ، لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ ، إِلَّا لِعُذْرِ ،

كَضَعْفِ آتِهِ عَنِ الْاِفْتِضَاضِ .

وَوَلُودٌ وَوَدُودٌ أَوْلَى لِلأَمْرِ بِهِمَا .

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي الْبِكْرِ بِأَقَارِبِهَا .

وَالْأَوْلَى أَيْضًا أَنْ تَكُونَ وَافِرَةً الْعَقْلِ ، وَحَسَنَةً الْخُلُقِ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ

ذَاتَ وَلَدٍ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ شَقْرَاءَ ، وَلَا طَوِيلَةَ

مَهْزُولَةٍ ، لِلنَّهْيِ عَنْ نِكَاحِهَا .

وَمَحَلُّ رِعَايَةِ جَمِيعٍ مَا مَرَّ حَيْثُ لَمْ تَتَوَقَّفِ الْعِفَّةُ عَلَى غَيْرِ مُتَصِفَةٍ



أَرْكَانُهُ: ١ - زَوْجَةٌ، ٢ - وَزَوْجٌ، ٣ - وَوَلِيٌّ، ٤ - وَشَاهِدَانِ،  
٥ - وَصِيغَةٌ.

بِهَا ، وَإِلَّا فَهِيَ أُولَى .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَلَوْ تَعَارَضَتْ تِلْكَ الصِّفَاتُ ،  
فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الَّذِي مُطْلَقًا ، ثُمَّ الْعَقْلَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ ، ثُمَّ  
الْوِلَادَةَ ، ثُمَّ النَّسَبَ ، ثُمَّ الْبَكَارَةَ ، ثُمَّ الْجَمَالَ ، ثُمَّ مَا الْمَصْلَحَةُ فِيهِ  
أَظْهَرَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ . أَتَتْهُ .

وَجَزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » بِتَقْدِيمِ الْوِلَادَةِ عَلَى الْعَقْلِ .

وَنَدِبَ لِلْوَلِيِّ عَرْضُ مُوَلِّيَّتِهِ عَلَى ذَوِي الصَّلَاحِ .

وَيُسْنَى أَنْ يَنْوِي بِالنِّكَاحِ الشُّنَّةَ وَصَوْنَ دِينِهِ ، وَإِنَّمَا يُثَابُ عَلَيْهِ إِنْ قَصَدَ  
بِهِ طَاعَةَ مَنْ نَحْوِ عَقَّةٍ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ .

وَأَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَوَّلَ النَّهَارِ ، وَفِي  
شَوَّالٍ ، وَأَنْ يَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا .

أَرْكَانُهُ ، أَيْ : النِّكَاحُ ، خَمْسَةٌ :

١ - زَوْجَةٌ .

٢ - وَزَوْجٌ .

٣ - وَوَلِيٌّ .

٤ - وَشَاهِدَانِ .

٥ - وَصِيغَةٌ .

وَشُرْطَ فِيهَا إِيْجَابُ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ أَنْكَحْتُكَ ؛  
وَقَبُولُ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ نَكَحْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ  
نِكَاحَهَا ، وَصَحَّ بِتَرْجَمَةٍ ،

وَشُرْطَ فِيهَا ، أَيْ : الصَّيْغَةُ .

إِيْجَابُ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ أَنْكَحْتُكَ مُوَلِّيَّتِي فَلَانَةَ ؛ فَلَا  
يَصِحُّ إِلَّا بِإِيْجَابٍ إِلَّا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الَّلَفْظَيْنِ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رَقْم : ١٢١٨ ] :  
« أَتَقُولُ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأَسْتَحْلِلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ  
بِكَلِمَةِ اللَّهِ » وَهِيَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ غَيْرُهُمَا .

وَلَا يَصِحُّ بِأَزْوَاجِكِ وَأَنْكَحُكَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَلَا بِكِنَايَةٍ ، كَأَخْلَلْتُكَ  
أَبْتِي ، أَوْ عَقَدْتُهَا لَكَ .

وَقَبُولُ مُتَّصِلٍ بِهِ ، أَيْ : بِالْإِيْجَابِ مِنَ الزَّوْجِ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ  
نَكَحْتُهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَالٍّ عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ أَسْمٍ أَوْ ضَمِيرٍ أَوْ إِشَارَةٍ .  
أَوْ قَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ عَلَى الْأَصَحِّ ، خِلَافًا لِلْسُّبُكِيِّ .

لَا فَعَلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ النِّكَاحَ وَالتَّزْوِيجَ عَلَى  
الْمُعْتَمَدِ ، لَا قَبِلْتُ ، وَلَا قَبِلْتُهَا مُطْلَقًا ، أَيْ : الْمُنْكَوحَةَ ؛ وَلَا قَبِلْتُه ،  
أَيْ : النِّكَاحَ .

وَالْأَوَّلَى فِي الْقَبُولِ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، لِأَنَّهُ الْقَبُولُ الْحَقِيقِيُّ .  
وَصَحَّ النِّكَاحُ بِتَرْجَمَةٍ ، أَيْ : تَرْجَمَةِ أَحَدِ الَّلَفْظَيْنِ ، بِأَيِّ لُغَةٍ ، وَلَوْ  
مِمَّنْ يُخَسِّنُ الْعَرَبِيَّةَ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَعِدُّهُ أَهْلُ تِلْكَ اللُّغَةِ صَرِيحًا  
فِي لُغَتِهِمْ .

هَذَا إِنْ فَهِمَ كُلُّ كَلَامٍ نَفْسِهِ وَكَلَامَ الْآخَرِ وَالشَّاهِدَانِ .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَلَوْ تَوَاطَأَ أَهْلُ  
فُطْرٍ عَلَى لَفْظٍ فِي إِرَادَةِ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ صَرِيحٍ تَرْجَمَتْهُ لَمْ يَنْعَقِدِ النِّكَاحُ  
بِهِ . أَنْتَهَى .

وَالْمُرَادُ بِالْتَّرْجَمَةِ تَرْجَمَةُ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ ، كَالضَّمِّ ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْفَافِ  
أَشْتَهَرَتْ فِي بَعْضِ الْأَفْطَارِ لِلِإِنْكَاحِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ  
الرَّمْزَمِيُّ .

وَلَوْ عَقَدَ الْقَاضِي النِّكَاحَ بِالصَّبِغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِعَجَمِيٍّ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا  
الْأَصْلِيَّ ، بَلْ يَعْرِفُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِعَقْدِ النِّكَاحِ صَحَّ ، كَذَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا  
وَالشَّيْخُ عَظِيمُهُ .

وَقَالَ فِي شَرْحِي « الْإِرْشَادِ » وَ« الْمِنْهَاجِ » إِنَّهُ لَا يَضُرُّ لَحْنُ الْعَامِّيِّ ،  
كَفَتْحِ نَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِبْدَالِ الْجِيمِ زَايَا أَوْ عَكْسِهِ .

وَيَنْعَقِدُ بِإِشَارَةِ آخَرَسٍ مُفْهِمَةٍ ، وَقِيلَ : لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِالصَّبِغَةِ  
الْعَرَبِيَّةِ ، فَعَلَيْهِ يَصْبِرُ عِنْدَ الْعَجْزِ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمَ أَوْ يُوَكَّلَ ، وَحُكِيَ هَذَا عَنْ  
أَحْمَدَ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « مُتَّصِلٌ » مَا إِذَا تَحَلَّلَ لَفْظُ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ وَإِنْ  
قَالَ ، كَأَنْكَحْتُكَ أَبْنَتِي ، فَاسْتَوْصَ بِهَا خَيْرًا ؛ وَلَا يَضُرُّ تَحَلُّلُ خِطْبَةٍ خَفِيفَةٍ  
مِنَ الزَّوْجِ وَإِنْ فُلْنَا بَعْدَ اسْتِحْبَابِهَا ، خِلَافًا لِلْسُّبْكِيِّ وَأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ،  
وَلَا : فَقُلْ قَبْلُ نِكَاحِهَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ .

## لَا مَعَ تَعْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتٍ ؛

فَلَوْ أَوْجَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ إِيجَابِهِ ، أَوْ رَجَعَتْ الْأَذْنَةُ فِي إِذْنِهَا قَبْلُ الْقَبُولِ ، أَوْ جُنْتُ ، أَوْ ارْتَدَّتْ ؛ أُمْتَنَعَ الْقَبُولُ .

\* \* \*

فَرُعُ : لَوْ قَالَ أَوْلِيٌّ : زَوَّجْتُكَهَا بِمَهْرٍ كَذَا ، فَقَالَ الرَّوْجُ : قِيلَتْ نِكَاحُهَا ، وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ ؛ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، خِلَافًا لِلْبَارِزِيِّ .

\* \* \*

لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ مَعَ تَعْلِيْقٍ كَالْبَيْعِ ، بَلْ أَوْلَى ، لاختصاصه بِمَزِيدِ الْاِخْتِيَاطِ ، كَأَن يَقُولَ الْأَبُ لِلْآخِرِ : إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طُلَّقَتْ وَأَعْتَدْتُ ، فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا . فَقَبِلَ ، ثُمَّ بَانَ أَنْفِضَاءُ عِدَّتِهَا ، وَأَنَّهَا أَذْنَتْ لَهُ ، فَلَا يَصِحُّ لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ بِالتَّعْلِيْقِ .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الصَّحَّةَ فِي : إِنْ كَانَتْ فَلَانَةٌ مُوَلَّيَّتِي فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا ، وَفِي : زَوَّجْتُكَ إِنْ شِئْتَ ؛ كَالْبَيْعِ ، إِذَا لَا تَعْلِيْقَ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَلَا مَعَ تَأْقِيْتٍ لِلنِّكَاحِ بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ ، فَيَفْسُدُ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ ، وَهُوَ الْمَوْقُوتُ ، وَلَوْ بِأَلْفِ سَنَةٍ .

وَلَيْسَ مِنْهُ مَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَهَا مُدَّةَ حَيَاتِكَ أَوْ حَيَاتِهَا ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، بَلْ يَبْقَى أَثَرُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَيَلْزَمُهُ فِي نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ الْمَهْرُ وَالنَّسَبُ وَالْعِدَّةُ ، وَيَسْقُطُ الْحَدُّ إِنْ عُقِدَ

وَفِي الزَّوْجَةِ خُلُوءٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ، وَتَعْنِينٌ، وَعَدَمُ مَحْرَمِيَّةٍ  
بِنَسَبٍ، فَيَحْرُمُ نِسَاءُ قَرَابَةٍ غَيْرَ وَلَدٍ عُمُومَةٍ وَخُوُولَةٍ،

بَوْلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ عُقِدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَجَبَ الْحَدُّ إِنْ وَطِئَ،  
وَحَيْثُ وَجَبَ الْحَدُّ لَمْ يَثْبُتِ الْمَهْرُ وَلَا مَا بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>.

وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلاَ ذِكْرِ مَهْرٍ فِي الْعَقْدِ، بَلْ يُسْنُ ذِكْرُهُ فِيهِ، وَكُرِهَ  
إِخْلَاؤُهُ عَنْهُ؛ نَعَمْ، لَوْ زَوَّجَ أُمَّتُهُ بَعْدَهُ لَمْ يُسْتَحَبَّ.

وَشُرِطَ فِي الزَّوْجَةِ، أَيْ: الْمَنْكُوحَةِ، خُلُوءٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٌ مِنْ  
غَيْرِهِ، وَتَعْنِينٌ لَهَا، فَرَوَّجْتُكَ إِحْدَى بَنَاتِي بَاطِلٌ، وَلَوْ مَعَ الْإِشَارَةِ،  
وَيَكْفِي التَّعْنِينُ بِوَصْفٍ أَوْ إِشَارَةٍ، كَزَوَّجْتُكَ بِنْتِي، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا؛ أَوْ  
الَّتِي فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُهَا، أَوْ هَذِهِ؛ وَإِنْ سَمَّاهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا فِي  
الْكُلِّ، بِخِلَافِ زَوَّجْتُكَ فَاطِمَةَ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ بِنْتِهِ؛ إِلَّا إِنْ نَوَّيَاهَا، وَلَوْ  
قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي الْكُبْرَى، وَسَمَّاهَا بِاسْمِ الصَّغْرَى، صَحَّ فِي  
الْكُبْرَى، لِأَنَّ الْكِبَرَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا، بِخِلَافِ الْأَسْمِ، فَقُدِّمَ عَلَيْهِ؛  
وَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي خَدِيجَةَ، فَبَانَتْ بِنْتُ آبَتِهِ، صَحَّ إِنْ نَوَّيَاهَا؛ أَوْ  
عَيْنَهَا بِإِشَارَةٍ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ لِصَلْبِهِ غَيْرُهَا، وَإِلَّا فَلَا.

وَشُرِطَ فِيهَا أَيْضاً عَدَمُ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَاطِبِ، بِنَسَبٍ، فَيَحْرُمُ  
بِهَلَايَةِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية: ٢٣] نِسَاءُ قَرَابَةٍ غَيْرِ  
مَا دَخَلَ فِي وَلَدٍ عُمُومَةٍ وَخُوُولَةٍ، فَحِينَئِذٍ يَحْرُمُ نِكَاحُ أُمِّ، وَهِيَ مِنْ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله: قوله: إن عقد بولي... إلى قوله: وينعقد

النكاح؛ يوجد في نسخ الطبع، ولم أره في شيء من نسخ الخط. انتهى.

أَوْ رِضَاعٍ فَيَحْرُمُ بِهِ مَنْ يَحْرُمُ بِنَسَبٍ ،

وَلَدَنكَ أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَكَ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَهِيَ الْجَدَّةُ مِنْ  
الْجِهَتَيْنِ ؛ وَبِنْتٍ ، وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَهَا ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ  
أُنْثَى ، لَا مَخْلُوقَةٍ مِنْ مَاءِ زِنَاهُ ؛ وَأُخْتٍ ؛ وَبِنْتِ أَخٍ وَأُخْتٍ ؛ وَعَمَّةٍ ،  
وَهِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ ؛ وَخَالَه ، وَهِيَ أُخْتُ أُنْثَى وَلَدَنكَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ تَزَوَّجَ مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، فَاسْتَلَحَقَهَا أَبُوهُ ، ثَبَتَ نَسَبُهَا ،  
وَلَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ إِنْ كَذَّبَهُ الزَّوْجُ ، وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ ، بِأَنْ تَزَوَّجَتْ مَجْهُولًا  
فَاسْتَلَحَقَهُ أَبُوهَا ، وَلَمْ تُصَدِّقْهُ .

\* \* \*

أَوْ رِضَاعٍ فَيَحْرُمُ بِهِ ، أَيُّ : بِالرِّضَاعِ . مَنْ يَحْرُمُ بِنَسَبٍ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ  
عَلَيْهِ [ الْبُخَارِيُّ ، رَقْمٌ : ٢٦٤٥ ، مُسْلِمٌ ، رَقْمٌ : ١٤٤٧ ] : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ  
مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » فَمُرْضِعَتُكَ وَمُرْضِعَتُهَا وَمُرْضِعَةٌ مَنْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ  
أَوْ رِضَاعٍ ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدْتَ مُرْضِعَتَكَ أَوْ ذَا لَبَنِهَا أُمَّكَ مِنْ رِضَاعٍ ،  
وَالْمُرْضِعَةُ بِلَبَنِكَ وَلَبَنُ فَرْعِكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا ، وَبَنَتْهَا كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلَتْ  
بَنَتَكَ ، وَالْمُرْضِعَةُ بِلَبَنٍ أَحَدِ أَبَوَيْكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا أُخْتُكَ ، وَقِسْ عَلَى  
هَذَا بَقِيَّةَ الْأَصْنَافِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ بِرِضَاعٍ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ أَوْ وَلَدَ وَلَدِكَ ، وَلَا أُمُّ مُرْضِعَةٍ  
وَلَدَكَ وَبَنَتْهَا ، وَكَذَا أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ أَوْ لَأُمِّكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ [ فِي بَيَانِ شُرُوْطِ الرَّضَاعِ ] : الرَّضَاعُ الْمُحَرَّمُ وَصُوْلُ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ  
بَلَغَتْ سِنَّ حَيْضٍ ، وَلَوْ قَطْرَةً ، أَوْ مُخْتَلِطًا بِغَيْرِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ، جَوْفَ رَضِيعٍ  
لَمْ يَبْلُغْ حَوْلَيْنِ يَقِيْنًا خَمْسَ مَرَّاتٍ يَقِيْنًا غُرْفًا ، فَإِنْ قَطَعَ الرَّضِيعُ إِغْرَاضًا ،  
وَأِنْ لَمْ يَسْتَغْلِ بِشَيْءٍ آخَرَ ، أَوْ قَطَعَتْهُ الْمُرْضِعَةُ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فِيهِمَا ، وَلَوْ  
فَوْزًا فَرَضَعَتَانِ ، أَوْ قَطَعَهُ لِنَحْوِ لَهْوٍ ، كَنَوْمٍ خَفِيفٍ ، وَعَادَ حَالًا ، أَوْ  
طَالَ ، وَالْتَدَّى بِقِمِهِ ، أَوْ تَحَوَّلَ ، وَلَوْ بَنَحَوِيْلَهَا مِنْ تَذِيْلًا آخَرَ ، أَوْ قَطَعَتْهُ  
لِشْغَلٍ خَفِيفٍ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ ، فَلَا تَعُدُّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَتَصِيرُ  
الْمُرْضِعَةُ أُمَّهُ ، وَذُو اللَّبَنِ أَبَاهُ وَتَسْرِي الْحُرْمَةُ مِنَ الرَّضِيعِ إِلَى أَصُولِهَا  
وَفُرُوْعِهَا وَحَوَاشِيْهِمَا ، نَسَبًا وَرِضَاعًا ، وَإِلَى فُرُوعِ الرَّضِيعِ لَا إِلَى  
أَصُولِهِ وَحَوَاشِيْهِ . وَلَوْ أَقَرَّ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ قَبْلَ الْعَقْدِ أَنَّ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةَ رِضَاعٍ ،  
وَأَمَكَنَ ، حَرَّمَ تَنَاقُحَهُمَا ، وَإِنْ رَجَعَا عَنْ الْإِقْرَارِ أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ ،  
فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ فَأَنْكَرَتْ صُدَّقَ فِي حَقِّهِ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ؛ أَوْ  
أَقَرَّتْ بِهِ دُونَهُ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ عَيَّنَتْهُ فِي الْإِذْنِ لِلتَّرْوِيجِ ، أَوْ مَكَّنَتْهُ مِنْ  
وَطْنِهِ إِثَّاهَا ، لَمْ يُثَبَّلْ قَوْلُهَا ، وَإِلَّا صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا . وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى  
نَحْوِ أَبِي مَحْرَمِيَّةٍ بِالرِّضَاعِ بَيْنَ الرَّوَجَيْنِ ، وَيَثْبُتُ الرِّضَاعُ بِرَجُلٍ  
وَأَمْرَأَتَيْنِ ، وَبَارَبَعِ نِسْوَةٍ وَلَوْ فِيْهِنَّ أُمُّ الْمُرْضِعَةِ إِنْ شَهِدَتْ حُسْبَةً بِلَا سَبْقِ  
دَعْوَى ، كَشَهَادَةِ أَبِيْ امْرَأَةٍ وَأَبْنَاهَا بِطَلَاقِهَا كَذَلِكَ ، وَتُثَبَّلُ شَهَادَةُ مُرْضِعَةٍ  
مَعَ غَيْرِهَا لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةَ الرِّضَاعِ ، وَإِنْ ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ، كَأَشْهَدُ أَنِّي  
أَرَضَعْتُهَا .

أَوْ مُصَاهَرَةٍ؛ فَتَحْرُمُ زَوْجَتُهُ أَصْلٍ وَفَصْلٍ، وَأَصْلُ زَوْجَةٍ

وَشَرْطُ شَهَادَةِ الرِّضَاعِ ذِكْرُ وَقْتِ الرِّضَاعِ وَعَدَدِهِ وَتَفَرُّقِ الْمَرَاتِ  
وُصُولِ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ فِي كُلِّ رَضْعَةٍ، وَيُعْرَفُ بِنَظَرِ حَلَبٍ، وَإِيجَارٍ  
وَازْدِرَادٍ، أَوْ بِقَرَائِنَ، كَامْتِصَاصِ ثَدْيٍ وَحَرَكََةِ حَلْقِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهَا ذَاتُ  
لَبَنِ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اللَّبَنِ.

وَلَا يَكْفِي فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ ذِكْرُهُ الْقَرَائِنَ، بَلْ يَعْتَمِدُهَا، وَيَجْزِمُ  
بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ شَهِدَ بِهِ دُونَ النَّصَابِ، أَوْ وَقَعَ شَكٌّ فِي تَمَامِ الرِّضَاعَاتِ أَوْ  
الْحَوْلَيْنِ، أَوْ وُصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَ الرِّضِيعِ، لَمْ يُحْرَمِ النِّكَاحُ، لَكِنَّ أَلْوَرَعَ  
الاجْتِنَابُ، وَإِنْ لَمْ تُخْبِرْهُ إِلَّا وَاحِدَةً، نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ  
بِقَوْلِهَا.

وَلَا يَثْبُتُ الْإِفْرَادُ بِالرِّضَاعِ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ.

\* \* \*

أَوْ مُصَاهَرَةٍ؛ فَتَحْرُمُ زَوْجَتُهُ أَصْلٍ مِنْ أَبِي، أَوْ جَدًّا لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ، وَإِنْ  
عَلَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ.

وَفَصْلٍ مِنْ ابْنٍ وَابْنَتِهِ وَإِنْ سَقَلَ مِنْهُمَا.

وَأَصْلُ زَوْجَةٍ، أَيُّ: أُمُّهَاتُهَا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ، وَإِنْ عَلَتْ، وَإِنْ لَمْ  
يَدْخُلْ بِهَا لِلآيَةِ [٤ سورة النساء/ الآية: ٢٣]، وَحُكْمَتُهُ: ابْتِلَاءُ الزَّوْجِ  
بِمُكَالَمتِهَا وَالْخُلُوةِ لِتَرْتِيبِ أَمْرِ الزَّوْجَةِ، فَحُرْمَتُ كَسَابِقَتَيْهَا بِنَفْسِ  
الْعَقْدِ، لِتَتِمَّكَنَ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي زَوْجَتَي الْأَبِ وَالْإِبْنِ، وَفِي أُمِّ الزَّوْجَةِ عِنْدَ عَدَمِ



وَكَذَا فَضْلَهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا .

الدُّخُولُ بِهِنَّ ، أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ صَحِيحاً .  
وَكَذَا فَضْلَهَا ، أَيُّ : الزَّوْجَةِ ، بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ ، وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ ،  
سَوَاءٌ بِنْتُ أَبْنَاهَا وَبِنْتُ أَبْنَتِهَا وَإِنْ سَفَلَتْ .  
إِنْ دَخَلَ بِهَا ، بِأَنْ وَطِنَهَا ، وَلَوْ فِي الدُّبْرِ ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فَاسِداً ؛  
وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا لَمْ تَحْرُمَ بِنْتُهَا بِخِلَافِ أُمِّهَا .

وَلَا تَحْرُمُ بِنْتُ زَوْجِ الْأُمِّ وَلَا أُمُّ زَوْجَةِ الْأَبِ وَالْأَبْنِ .  
وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ أَوْ شُبْهَةٍ مِنْهُ ، كَانَ وَطِئَ بِفَاسِدٍ يَكَاحٍ أَوْ  
شِرَاءٍ ، أَوْ بَطْنٍ زَوْجَةٍ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا ، وَحُرِّمَتْ عَلَى آبَائِهِ  
وَأَبْنَائِهِ ، لِأَنَّ الْوُطْءَ بِمِلْكٍ أَلْيَمِينَ نَازِلٌ بِمَنْزِلَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ .  
وَبِشُبْهَةٍ يَثْبُتُ النَّسَبُ وَالْعِدَّةُ ، لِاحْتِمَالِ حَمْلِهَا مِنْهُ ، سَوَاءٌ أَوْجَدَ  
مِنْهَا شُبْهَةً أَيْضاً أَمْ لَا ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَى الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ نَظَرُ أُمِّ الْمَوْطُوعَةِ  
وَبِنْتِهَا وَمُسْتُهَا .

\* \* \*

فَرُعٌ : لَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمَةٌ<sup>(١)</sup> بِنِسْوَةٍ غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ ، بِأَنْ يَعْسُرَ  
عَدُّهُنَّ عَلَى الْآحَادِ ، كَأَلْفِ امْرَأَةٍ ، نَكَحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ إِلَى أَنْ تَبْقَى وَاحِدَةٌ  
عَلَى الْأَرْزَاجِ ، وَإِنْ قَدِرَ ، وَلَوْ بِسُهُولَةٍ عَلَى مُتَقَيَّنَةِ الْحِلِّ ؛ أَوْ  
بِمَحْصُورَاتٍ كَعِشْرِينَ ، بَلْ مِثَّةٍ ، لَمْ يَنْكِحْ مِنْهُنَّ شَيْئاً ، نَعَمْ إِنْ قَطَعَ

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : يوجد في بعض النسخ : مَحْرَمَةٌ ، بفتح الميم وإسكان  
الحاء مع الإضافة إلى الضمير ، وَالْأَوَّلُ [ أي الميثب في الشرح أغلاؤه ] أَوْلَى مِنْهُ . أَنتهى .

بِمُتَمِّزِهَا ، كَسَوْدَاءِ اخْتَلَطَتْ بِمَنْ لَا سَوَادَ فِيهِنَّ ، لَمْ يَحْرُمَ غَيْرُهَا ، كَمَا  
اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

\* \* \*

تَنْبِيهُ [ فِي بَيَانِ نِكَاحِ مَنْ تَحِلُّ وَمَنْ لَا تَحِلُّ مِنَ الْكَافِرَاتِ ] : أَعْلَمَ أَنَّهُ  
يُشْتَرَطُ أَيْضاً فِي الْمَنْكُوحَةِ كَوْنُهَا مُسْلِمَةً ، أَوْ كِتَابِيَّةً خَالِصَةً ، ذِمِّيَّةً كَانَتْ  
أَوْ حَرْبِيَّةً ؛ فَيَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ نِكَاحُ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يُعْلَمَ دُخُولُ  
أَوَّلِ آبَائِهَا فِي ذَلِكَ الَّذِينَ بَعْدَ بَعْثَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنْ عُلِمَ دُخُولُهُ  
فِيهِ بَعْدَ التَّحْرِيفِ ، وَنِكَاحُ غَيْرِهَا بِشَرَطِ أَنْ يَعْلَمَ دُخُولَ أَوَّلِ آبَائِهَا فِيهِ  
قَبْلَهَا ، وَلَوْ بَعْدَ التَّحْرِيفِ إِنْ تَجَنَّبُوا الْمُحَرَّفَ . وَلَوْ أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ وَتَحَتَهُ  
كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ أَوْ وَثْنِيٌّ وَتَحَتَهُ وَثْنِيَّةٌ ،  
فَتَحَلَّفَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، تَنَجَّزَتِ الْفُرْقَةُ ؛ أَوْ بَعْدَهُ ، وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ،  
دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ ؛ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصَرَّ عَلَى الْكُفْرِ ،  
فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهَا ؛  
وَحَيْثُ أَدْمُنَا لَا يَضُرُّ مُقَارَنَةُ مُفْسِدٍ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، فَتَقَرَّرَ عَلَى نِكَاحِ  
فِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى غَضَبِ حَزْبِيٍّ لِحَزْبِيَّةٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ  
نِكَاحاً ، وَكَالْغَضَبِ الْمَطَاوَعَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ .  
وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْجَنِّيَّةِ كَعَكْسِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ .

\* \* \*

وَفِي الزَّوْجِ تَعْيِينٌ ، وَعَدَمُ مَحْرَمَةٍ لِلْمَخْطُوبَةِ تَحْتَهُ ؛ وَفِي الشَّاهِدَيْنِ أَهْلِيَّةُ شَهَادَةٍ ،

وَشُرْطٌ فِي الزَّوْجِ تَعْيِينٌ ، فَزَوَّجْتُ بِنْتِي أَحَدَكُمَا بَاطِلٌ ، وَلَوْ مَعَ الإِشَارَةِ .

وَعَدَمُ مَحْرَمَةٍ كَأَخْتٍ أَوْ عَمَّةٍ أَوْ خَالََةٍ ، لِلْمَخْطُوبَةِ بِسَبَبٍ أَوْ رِضَاعٍ تَحْتَهُ ؛ أَيْ : الزَّوْجِ ، وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ ، بِدَلِيلِ التَّوَارِثِ ، فَإِنْ نَكَحَ مَحْرَمَتَيْنِ فِي عَقْدٍ بَطَلَ فِيهِمَا ، إِذَا لَا مَرْجِعَ ، أَوْ فِي عَقْدَيْنِ بَطَلُ الثَّانِي ، وَضَابِطٌ مَنْ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كُلُّ أَمْرَاتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ يَحْرُمُ تَنَاكُحَهُمَا إِنْ فُرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا ؛ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ مِنَ الزَّوْجَاتِ سِوَى الْمَخْطُوبَةِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ . فَلَوْ نَكَحَ الْخُرُ خُمُسًا مُرْتَبًا بَطَلُ فِي الْخَامِسَةِ ، أَوْ فِي عَقْدٍ بَطَلُ فِي الْجَمِيعِ . أَوْ زَادَ أَلْعَبْدُ عَلَى الثَّنَتَيْنِ بَطَلُ كَذَلِكَ .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَحْرَمَةُ لِلْمَخْطُوبَةِ أَوْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْعِدَّةِ أَلْبَائِنِ ، فَيَصِحُّ نِكَاحُ مَحْرَمَتِهَا وَالْخَامِسَةِ ، لِأَنَّ الْبَائِنَةَ أَجْنَبِيَّةٌ .

وَشُرْطٌ فِي الشَّاهِدَيْنِ أَهْلِيَّةُ شَهَادَةٍ تَأْتِي شُرُوطُهَا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ ، وَهِيَ : حُرِّيَّةٌ كَامِلَةٌ وَذُكُورَةٌ مُحَقَّقَةٌ وَعَدَالَةٌ ، وَمِنْ لَازِمِهَا الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ وَسَمْعٌ وَنُطْقٌ وَبَصَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْأَقْوَالَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالْمُعَايَنَةِ وَالسَّمْعِ ، وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ ، لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْأَصْحُ لَا ، وَإِنْ عَرَفَ الزَّوْجَيْنِ ، وَمِثْلُهُ مَنْ بَظْلَمَةٍ شَدِيدَةٍ .

وَعَدَمُ تَعْيْنِهِمَا لِلْوِلَايَةِ ، وَصَحَّ بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةٍ ،

وَمَعْرِفَةُ لِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ .

وَعَدَمُ تَعْيْنِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْوِلَايَةِ ، فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِحَضْرَةِ عَبْدَيْنِ  
أَوْ أَمْرَاتَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ أَوْ أَصَمَّيْنِ أَوْ أَخْرَسَيْنِ أَوْ أَعْمَىيْنِ أَوْ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ  
لِسَانَ الْمُتَعَاقِدِينَ ، وَلَا بِحَضْرَةِ مُتَعَيَّنٍ لِلْوِلَايَةِ ؛ فَلَوْ وَكَّلَ الْأَبُ أَوْ الْأَخُ  
الْمُنْفَرِدُ فِي النِّكَاحِ وَحَضَرَ مَعَ آخَرَ لَمْ يَصَحَّ ، لِأَنَّهُ وَلِيُّ عَاقِدٍ ، فَلَا يَكُونُ  
شَاهِدًا ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ شَهِدَ أَخَوَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَعَقَدَ الثَّالِثُ بِغَيْرِ وَكَالَةٍ مِنْ  
أَحَدِهِمَا صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : لَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَى إِذْنٍ مُعْتَبَرَةٍ الْإِذْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ رُكْنًا  
لِلْعَقْدِ ، بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبِ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ  
حَاكِمٍ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ حَاكِمًا عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَنَقَلَ فِي « الْبَحْرِ » عَنْ  
الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِمَادُ صَبِيِّ أَرْسَلَهُ الْوَلِيُّ إِلَى غَيْرِهِ لِيُزَوِّجَ مُوَلِّيَّتَهُ ،  
أَيُّ : إِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُ الْمُخْبِرِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ زَوَّجَهَا وَلَيْسَ قَبْلَ بُلُوغِ إِذْنِهَا إِلَيْهِ ، صَحَّ عَلَى الْأَوْجَهِ إِنْ كَانَ  
الْإِذْنُ سَابِقًا عَلَى حَالَةِ التَّرْوِيجِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ  
لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

\* \* \*

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةٍ ، وَهُمَا : مَنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُمَا مُفَسِّقٌ ،

وَبَانَ بَطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا بِمَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ،

كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ، وَأَطَالُوا فِيهِ ، وَبَطَلَ السِّرُّ بِتَجْرِيجِ عَدْلٍ .  
وَإِذَا تَابَ الْفَاسِقُ لَمْ يَلْتَحِقْ بِالْمُسْتُورِ .

وَيُسْنُ اسْتِنَابَةُ الْمُسْتُورِ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ عَلِمَ الْحَاكِمُ فُسُقَ الشَّاهِدَيْنِ  
لَزِمَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَوْ قَبْلَ التَّرَافُعِ إِلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهِ .  
وَيَصِحُّ أَيْضاً بِإِبْنِي الزَّوْجَيْنِ ، أَوْ عَدُوَّيْهِمَا ، وَقَدْ يَصِحُّ كَوْنُ الْأَبِ  
شَاهِداً أَيْضاً ، كَأَن تَكُونُ بِنْتُهُ قِتَّةً .

وَزَاهِرُ كَلَامِ الْحَنَاطِيِّ ، بَلْ صَرِيحُهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ الْبُخْثُ عَنْ  
حَالِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَظُنَّ وُجُودَ مُفْسِدٍ لِلْعَقْدِ .

وَبَانَ بَطْلَانُهُ ، أَيُّ : النِّكَاحُ . بِحُجَّةٍ فِيهِ ، أَيُّ : فِي النِّكَاحِ مِنْ بَيِّنَةٍ  
أَوْ عَلِمَ حَاكِمٌ . أَوْ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا بِمَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، أَيُّ :  
النِّكَاحِ ، كَفُسُقِ الشَّاهِدِ أَوْ الْوَلِيِّ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَالزَّقُّ وَالصَّبَا لَهُمَا ،  
وَكَوْفُوعِهِ فِي الْعِدَّةِ .

وَخَرَجَ بِـ « فِي حَقِّهِمَا » حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَأَن طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ اتَّفَقَا  
عَلَى فَسَادِ النِّكَاحِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ وَأَرَادَا نِكَاحًا جَدِيدًا ، فَلَا يُقْبَلُ  
إِقْرَارُهُمَا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُحَلِّلٍ لِلتُّهْمَةِ ، وَلَآئِنَّ حَقَّ اللَّهِ .

وَلَوْ أَقَامَا عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَمْ تُسْمَعْ ، أَمَّا بَيِّنَةُ الْحُسْبَةِ فَتُسْمَعُ ، نَعَمْ ، مَحَلُّ  
عَدَمِ قَبُولِ إِقْرَارِهِمَا فِي الظَّاهِرِ ، أَمَّا فِي الْبَاطِنِ ، فَالْنَّظَرُ لِمَا فِي نَفْسِ

وَحَلَفَتْ مُدَّعِيَةً مُحَرَّمِيَّةً لَمْ تَرْضَهُ ، وَحَلَفَ لِرَاضِيَةٍ اَعْتَدَرَتْ ،  
وَفِي الْوَلِيِّ عَدَالَةٌ وَحُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ ،

الْأَمْرُ . وَلَا يَتَبَيَّنُ الْبُطْلَانُ بِإِفْرَارِ الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ ، فَلَا يُؤَثَّرُ فِي  
الْإِبْطَالِ كَمَا لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَأنَّ الْحَقَّ لَيْسَ لَهُمَا ،  
فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا ؛ أَمَّا إِذَا أَقْرَبَهُ الزَّوْجُ دُونَ الزَّوْجَةِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا مُوَاحِدَةً  
لَهُ بِإِفْرَارِهِ ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا فَكُلُّهُ ، إِذْ لَا يُقْبَلُ  
قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِي الْمَهْرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقْرَبَتْ بِهِ دُونَهُ ، فَيُصَدَّقُ هُوَ بِبَيْمِينِهِ ،  
لَأنَّ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ ، وَهِيَ تُرِيدُ رَفْعَهَا ، فَلَا تُطَالِبُهُ بِمَهْرٍ إِنْ طُلِّقَتْ قَبْلَ  
وَطْءٍ ، وَعَلَيْهِ إِنْ وَطِئَ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَمَهْرُ الْمِثْلِ ، وَلَوْ أَقْرَبَتْ  
بِالْإِذْنِ ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهَا إِذْنَتْ بِشَرْطِ صِفَةٍ فِي الزَّوْجِ ، وَلَمْ تُوجَدْ ،  
وَنَفَى الزَّوْجُ ذَلِكَ ، صُدِّقَتْ بِبَيْمِينِهَا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَإِذَا اخْتَلَفَا ، فادَّعَتْ أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ بِنَحْوِ رِضَاعٍ ، وَأَنْكَرَ ، حَلَفَتْ  
مُدَّعِيَةً مُحَرَّمِيَّةً وَصُدِّقَتْ ، وَبَانَ بُطْلَانُ النِّكَاحِ ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ، إِنْ لَمْ  
تَرْضَهُ ، أَيْ : الزَّوْجَ ، حَالِ الْعَقْدِ ، وَلَا عَقَبَهُ ، لِإِجْبَارِهَا أَوْ إِذْنِهَا فِي غَيْرِ  
مُعَيَّنٍ ، وَلَمْ تَرْضَ بَعْدَ الْعَقْدِ ، يَنْطِقُ وَلَا تَمْكِينٍ ، لِاحْتِمَالِ مَا تَدَّعِيهِ مَعَ  
عَدَمِ سَبْقِ مُنَاقِضِهِ ، فَهُوَ كَقَوْلِهَا ابْتِدَاءً : فَلَأنَّ أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ ؛ فَلَا  
تَزْوُجُ مِنْهُ ، فَإِنْ رَضِيَتْ وَلَمْ تَعْتَدِرْ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا ،  
وَإِنْ اَعْتَدَرَتْ سُمِعَتْ دَعْوَاهَا لِلْعُدْرِ ، وَلَكِنْ حَلَفَ هُوَ ، أَيْ : الزَّوْجُ  
لِرَاضِيَةٍ اَعْتَدَرَتْ بِنِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ .

وَشَرْطُ فِي الْوَلِيِّ عَدَالَةٌ وَحُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ ، فَلَا وَلَايَةَ لِفَاسِقٍ غَيْرِ الْإِمَامِ  
الْأَعْظَمِ ، لِأنَّ الْفِسْقَ نَقْصٌ يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ ، فَيَمْنَعُ الْوَلَايَةَ ، كَالرَّقِّ ،

وَيَنْقُلُ ضِدُّ كُلِّ وَلَايَةٍ لِأَبَعَدَ ؛

هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ » [ راجع « فتح الباري » رقم الحديث : ٥١٣٥ ؛ حيث نُسِبَهُ للطبراني في « الأوسط » ، ونسبه غيره كذلك إلى « مسند الشافعي » ] أَي : عَدِلَ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ يَلِي ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ كَاتِبِ الصَّلَاحِ وَالشُّبْكِيِّ ، مَا أَفْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ مِنْ بَقَاءِ أُلُوْلَايَةِ لِلْفَاسِقِ ، حَيْثُ تُنْقَلُ لِحَاكِمِ فَاسِقٍ .

وَلَوْ تَابَ الْفَاسِقُ تَوْبَةً صَحِيحَةً زَوْجَ حَالًا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا كَغَيْرِهِ .

لَكِنَّ الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْتِبْرَاءِ ، وَاعْتَمَدَهُ الشُّبْكِيُّ .

وَلَا لِرَقِيقٍ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، لِنَفْسِهِ ؛ وَلَا لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لِنَفْسِهِمَا أَيْضًا ، وَإِنْ تَقَطَّعَ الْجُنُونُ تَغْلِيًّا لِرَمْنِهِ الْمُقْتَضِي لِسَلْبِ الْعِبَارَةِ ، فَيُزَوِّجُ الْأَبَعَدُ زَمَنُهُ فَقَطْ ، وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ ، نَعَمْ إِنْ قَصُرَ زَمَنُ الْجُنُونِ ، كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ ، أُنْتَظَرَتْ إِفَاقَتُهُ ، وَكَذِي الْجُنُونِ ذُو أَلَمٍ يَشْغَلُهُ عَنِ النَّظَرِ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَمُخْتَلِلُ النَّظَرِ بِخَوِ هَرَمٍ ، وَمَنْ بِهِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ آثَارُ خَبَلٍ تَوْجِبُ حِدَّةً فِي الْخُلُقِ .

وَيَنْقُلُ ضِدُّ كُلِّ مِنَ الْفَسَقِ وَالرَّقِّ وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ وَلَايَةً لِأَبَعَدَ لَا لِحَاكِمٍ ، وَلَوْ فِي بَابِ أُلُوْلَاءِ ، حَتَّى لَوْ أَعْتَقَ شَخْصٌ أَمَةً وَمَاتَ عَنْ أَبْنٍ صَغِيرٍ وَأَخٍ كَبِيرٍ ، كَانَتْ أُلُوْلَايَةُ لِلْأَخِ لَا لِحَاكِمٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَهُوَ : أَبٌ ، فَأَبُوهُ ؛ فَيَزَوِّجَانِ بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا بِلَا وَطْءٍ بغيرِ إِذْنِهَا لِكُفٍّ ،

وَلَا وَلَايَةَ أَيْضًا لِأُنْتَى ، فَلَا تَزَوِّجُ أَمْرَأَةً نَفْسَهَا ، وَلَوْ بِإِذْنٍ مِنْ وَلِيِّهَا ، وَلَا بَنَاتِهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيهِمَا ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ مُكَلَّفَةٍ بِهِ لِمُصَدِّقِهَا ، وَإِنْ كَذَّبَهَا وَلِيِّهَا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقُّ الرِّوَجَيْنِ ، فَيُثَبَّتُ بِتَصَادُقِهِمَا .

وَهُوَ أَيُّ : الْوَلِيِّ أَبٌ ، فَعِنْدَ عَدَمِهِ حِسًا أَوْ شَرْعًا فَأَبُوهُ ، وَإِنْ عَلَا . فَيَزَوِّجَانِ ، أَيُّ : الْأَبُ وَالْجَدُّ ، حَيْثُ لَا عِدَاوَةَ ظَاهِرَةً ، بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا بِلَا وَطْءٍ لِمَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِنَحْوِ أَصْبَحَ ، بغيرِ إِذْنِهَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ مِنْهَا ، بِالْعَةِ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ بِالْعَةِ ، لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ ، وَلِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ [ مسلم ، رقم : ١٤٢١ ؛ الترمذي ، رقم : ١١٠٨ ؛ النسائي ، رقم : ٣٢٦٠ - ٣٢٦٤ ؛ أبو داود ، رقم :

٢٠٩٨ و ٢١٠٠ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٨٧٠ ؛ « موطأ مالك » ، رقم : ١١١٤ ؛ الدارمي ، رقم : ٢١٨٨ - ٢١٩٠ ] : « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ يَزَوِّجُهَا أَبُوهَا » .

لِكُفٍّ مُوسِرٍ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، فَإِنْ زَوَّجَهَا الْمُجْبِرُ ، أَيُّ : الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ ، لغيرِ كُفٍّ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ، وَكَذَا إِنْ زَوَّجَهَا لِغَيْرِ مُوسِرٍ بِالْمَهْرِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانِ .

لَكِنَّ الَّذِي اخْتَارَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ الصَّحَّةَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا ابْنُ زَيْدٍ .

وَيُشْتَرَطُ لِحَوَازِ مُبَاشَرَتِهِ لِذَلِكَ لَا لِصِحَّتِهِ كَوْنُهُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ أَلْحَالٍ مِنْ نَقْدِ أَلْبَلَدٍ ، فَإِنْ انْتَفَيَا صَحَّ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ نَقْدِ أَلْبَلَدٍ .



لَا نَبِيًّا بَوَاطٍ، إِلَّا بِإِذْنِهَا نُطْقًا بِالْعَةِ، وَتُصَدَّقُ فِي بَكَارَةٍ بِلَا يَمِينٍ،  
وَفِي ثُبُوبَةٍ قَبْلَ عَقْدِ يَمِينِهَا؛ ثُمَّ عَصَبَتْهَا، وَهُوَ: أَحْ

فَرَعُ : لَوْ أَقَرَّ مُجْبِرٌ بِالنِّكَاحِ لِكُفٍّ قَبْلَ إِفْرَادِهِ وَإِنْ أَنْكَرَتْهُ، لِأَنَّ مَنْ  
مَلَكَ الْإِنْشَاءَ مَلَكَ الْإِفْرَارَ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

\* \* \*

لَا يَرْوُجَانِ نَبِيًّا بَوَاطٍ، وَلَوْ زَنَا، وَإِنْ كَانَتْ ثُبُوبُهَا بِقَوْلِهَا، إِنْ  
حَلَفَتْ ؛ إِلَّا بِإِذْنِهَا نُطْقًا لِلْخَبَرِ السَّابِقِ [ المنقول عن الدارقطني ] بِالْعَةِ، فَلَا  
تَرْوُجُ الْكَيْبُ الْأَصْغِيرَةُ أَلْعَاقِلَةُ الْحُرَّةُ حَتَّى تَبْلُغَ، لِعَدَمِ اعْتِبَارِ إِذْنِهَا، خِلَافًا  
لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ أَلْبَالِغَةُ فِي دَعْوَى بَكَارَةٍ بِلَا يَمِينٍ، وَفِي ثُبُوبَةٍ قَبْلَ عَقْدِ  
عَلَيْهَا يَمِينِهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ، وَلَمْ تَذْكَرْ سَبِيًّا، فَلَا تُسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ  
الَّذِي صَارَتْ بِهِ نَبِيًّا .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « قَبْلَ عَقْدِ » دَعَاها الثُّبُوبَةُ بَعْدَ أَنْ يَرْوُجَهَا الْأَبُ بِغَيْرِ  
إِذْنِهَا بِظَنِّهِ بِكَرًا، فَلَا تُصَدَّقُ هِيَ لِمَا فِي تَصَدِيقِهَا مِنْ إِبْطَالِ النِّكَاحِ، مَعَ  
أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْبَكَارَةِ، بَلْ لَوْ شَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بِثُبُوبِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ  
يَبْطُلْ، لِإِحْتِمَالِ إِزَالَتِهَا بِنَحْوِ أَصْبُعٍ أَوْ خُلِقَتْ بِدُونِهَا، وَفِي « فِتَاوَى  
الْكَمَالِ الرَّدَّادِ » : يَجُوزُ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ صَغِيرَةِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الزَّوْجَ الَّذِي طَلَّقَهَا  
لَمْ يَطْأَهَا، أَيْ : إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُ قَوْلِهَا، وَإِنْ عَاشَرَهَا الزَّوْجُ  
أَيَّامًا . وَلَا يَنْتَظَرُ بُلُوغَهَا لِلتَّزْوِيجِ .

ثُمَّ بَعْدَ الْأَصْلِ عَصَبَتْهَا، وَهُوَ مَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ، فَيَقْدَمُ أَحْ

لأَبَوَيْنِ ، فَأَخْ لَأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا ، فَعَمٌّ ، ثُمَّ مُعْتِقٌ ، فَعَصْبَاتُهُ ؛  
فَيَزَوِّجُونَ بِالْعَةِ بِإِذْنِ ثَيِّبٍ بَوْطَاءَ نَطَقًا ، وَصَمْتٍ بِكْرِ اسْتَوْذَنْتَ ،

لأَبَوَيْنِ ، فَأَخْ لَأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ ، فَيَقْدَمُ بَنُو الإِخْوَةِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ بَنُو  
الإِخْوَةِ لَأَبٍ .

فَبَعْدَ ابْنِ أَخٍ عَمٌّ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأَبٍ ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ عَمٌّ  
لَأَبٍ ، ثُمَّ بَنُوهُ كَذَلِكَ ، وَهَكَذَا .

ثُمَّ بَعْدَ فَقْدِ عَصْبَةِ النَّسَبِ مَنْ كَانَ عَصْبَةً بِوَلَاءٍ ، كَتَرْتَبِإِ إِرْتِبَهُمْ ،  
فَيَقْدَمُ مُعْتِقٌ ، فَعَصْبَاتُهُ ، ثُمَّ مُعْتِقُ الْمُعْتِقِ ، ثُمَّ عَصْبَاتُهُ ، وَهَكَذَا .

فَيَزَوِّجُونَ ، أَيْ : الْأَوَّلِيَاءُ الْمَذْكُورُونَ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ  
بِالْعَةِ لَا صَغِيرَةً ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ .

بِإِذْنِ ثَيِّبٍ بَوْطَاءَ نَطَقًا لِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ السَّابِقِ .

وَيَجُوزُ الْإِذْنُ مِنْهَا بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ ، كَوَكَّلْتُكَ فِي تَزْوِيجِي ، وَرَضِيتُ  
بِمَنْ يَرْضَاهُ أَبِي ، أَوْ أُمِّي ، أَوْ بِمَا يَفْعَلُهُ أَبِي ، لَا بِمَا تَفْعَلُهُ أُمِّي ، لِأَنَّهَا  
لَا تَعْقِدُ ، وَلَا إِنْ رَضِيَ أَبِي أَوْ أُمِّي لِلتَّعْلِيلِ ؛ وَبِرَضِيتُ فَلَانَا زَوْجًا ، أَوْ  
رَضِيتُ أَنْ أَرْوِّجَ ، وَكَذَا بِإِذْنُ لَهْ أَنْ يَعْقِدَ لِي ، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ نِكَاحًا عَلَى  
مَا بُحِثَ ؛ وَلَوْ قِيلَ لَهَا : أَرْضِيتُ بِالتَّزْوِيجِ ؟ فَقَالَتْ : رَضِيتُ ؛ كَفَى .

وَصَمْتٍ بِكْرِ ، وَلَوْ عَتِيقَةً . اسْتَوْذَنْتَ فِي كُفٍّ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ بَكَتْ ،  
لَكِنْ مِنْ غَيْرِ صِيَاحٍ أَوْ ضَرْبٍ خَدٍّ ، لِخَبَرِ : «وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»

ثُمَّ قَاضٍ ، فَيَزَوِّجُ بِكُفٍّ بِالْعَةِ

وَخَرَجَ بِ « ثَيِّب » وَطَاءَ مُزَالَةَ الْبَكَارَةِ بَنَحُو أَصْبُعٍ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ  
الْبَكْرِ فِي الْأَكْتِفَاءِ بِالسُّكُوتِ بَعْدَ الْأَسْتِثْنَانِ .

وَيُنْدَبُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ اسْتِثْنَانُ الْبَكْرِ أَلْبَالِغَةُ تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا ، أَمَّا  
الصَّغِيرَةُ فَلَا إِذْنَ لَهَا ، وَبُحِثَ نَذْبُهُ فِي الْمُمَيَّزَةِ ؛ وَلِغَيْرِهِمَا الْأَشْهَادُ عَلَى  
الْإِذْنِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ أَعْتَقَ جَمَاعَةُ أَمَةٍ اشْتَرَطَ رِضَا كُلِّهِمْ ، فَيُوكَّلُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ  
أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا زَوْجَهُ الْبَاقُونَ مَعَ الْقَاضِي ،  
فَإِنْ مَاتَ جَمِيعُهُمْ كَفَى رِضَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عَصَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ  
عَدَدٌ مِنْ عَصَبَاتِ الْمُعْتَقِ فِي دَرَجَةٍ جَازَ أَنْ يُزَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ بِرِضَاها وَإِنْ لَمْ  
يَرْضَ الْبَاقُونَ .

\* \* \*

ثُمَّ بَعْدَ فَقْدِ عَصَبَةِ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ قَاضٍ أَوْ نَائِبُهُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ :  
« السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ » [ الترمذي ، رقم : ١١٠٢ ؛ أبو داود ،  
رقم : ٢٠٨٣ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٨٦٩ ، ١٨٨٠ ؛ الدارمي ، رقم : ٢١٨٤ ] وَالْمُرَادُ مَنْ  
لَهُ وِلَايَةٌ مِنَ الْإِمَامِ وَالْقُضَاةِ وَنَوَائِبِهِمْ .

فَيَزَوِّجُ ، أَي : الْقَاضِي بِكُفٍّ لَا بَعِيرِهِ .

بَالِغَةُ كَائِنَةٍ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ حَالَةُ الْعَقْدِ ، وَلَوْ مُجْتَازَةً بِهِ ، وَإِنْ كَانَ  
إِذْنُهَا لَهُ وَهِيَ خَارِجَةٌ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ حَالَتُهُ فَلَا

عُدِمَ وَلِيَّهَا أَوْ غَابَ مَرَحَلَتَيْنِ ، أَوْ تَعَذَّرَ وُصُولُ إِلَيْهِ لِحَوْفٍ ،

يُرَوِّجُهَا ، وَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْهُ ، أَوْ كَانَ هُوَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَيْهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْخَاطِبِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْبَالِغَةِ » الْيَتِيمَةُ ، فَلَا يُرَوِّجُهَا الْقَاضِي ، وَلَوْ حَنَفِيًّا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سُلْطَانٌ حَنَفِيٌّ فِيهِ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ بِحَيْضٍ أَوْ إِمْنَاءٍ بِلَا يَمِينٍ ، إِذْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهَا ، لَا فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ بِالسِّنِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ خَيْرَةٍ تَذَكَّرَ عَدَدَ السِّنِّينِ .

عُدِمَ وَلِيَّهَا الْخَاصُّ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ ، أَوْ غَابَ ، أَيْ : أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهَا مَرَحَلَتَيْنِ ، وَلَيْسَ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ فِي التَّرْوِيجِ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى غَيْبَةِ الْوَلِيِّ وَخُلُوعِهَا مِنَ النِّكَاحِ وَالْعِدَّةِ وَإِنْ لَمْ تَقِمِ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ .

وَيُسْنُ طَلَبُ بَيِّنَةٍ بِذَلِكَ مِنْهَا ، وَإِلَّا فَتَحْلِفُهَا .

وَلَوْ زَوَّجَهَا لِغَيْبَةِ الْوَلِيِّ ، فَبَانَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ بَلَدِ الْعَقْدِ وَقَتَ النِّكَاحِ لَمْ يَنْعَقِدْ إِنْ ثَبَتَ قُرْبُهُ ، فَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ : كُنْتُ قَرِيبًا مِنَ الْبَلَدِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا عَنْ « فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ » .

أَوْ غَابَ إِلَى دُونِهِمَا ، لَكِنْ تَعَذَّرَ وُصُولُ إِلَيْهِ ، أَيْ : إِلَى الْوَلِيِّ ، لِحَوْفٍ فِي الطَّرِيقِ مِنَ الْقَتْلِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ اخْتِذِ الْمَالِ .

أَوْ فَقَدَ ، أَوْ عَضَلَ مُكَلَّفَةً دَعَتْ إِلَى كُفٍّ ،

أَوْ فَقَدَ : أَيْ : أَلْوَلِيٍّ ، بِأَنْ لَمْ يُعْرِفْ مَكَانَهُ وَلَا مَوْتَهُ وَلَا حَيَاتَهُ بَعْدَ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ قِتَالٍ أَوْ انْكِسَارِ سَفِينَةٍ أَوْ أَسْرٍ عَدُوٍّ ، هَذَا إِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَوْتِهِ ، وَإِلَّا زَوَّجَهَا الْأَبْعَدُ .

أَوْ عَضَلَ أَلْوَلِيٍّ وَلَوْ مُجْبِرًا ، أَيْ : مَنَعَ . مُكَلَّفَةً ، أَيْ : بِاللُّغَةِ عَاقِلَةً ؛ دَعَتْ إِلَى تَزْوِيجِهَا مِنْ كُفٍّ ، وَلَوْ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِهِ .

\* \* \*

فُرُوجٌ : لَا يُزَوَّجُ الْقَاضِي إِنْ عَضَلَ مُجْبِرٌ مِنْ تَزْوِيجِهَا بِكُفٍّ عَيْنَتُهُ وَقَدْ عَيْنَ هُوَ كُفْتًا آخَرَ غَيْرَ مَعِينِهَا ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنُهُ دُونَ مُعَيَّنِهَا كَفَاءً . وَلَا يُزَوَّجُ غَيْرُ الْمُجْبِرِ ، وَلَوْ أَبَا أَوْ جَدًّا ، بِأَنْ كَانَتْ ثِيْبًا ، إِلَّا مِمَّنْ عَيْنَتُهُ ، وَإِلَّا كَانَ عَاضِلًا .

وَلَوْ ثَبَتَ تَوَارِي أَلْوَلِيٍّ أَوْ تَعَزُّزُهُ زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ .

وَكَذَا يُزَوَّجُ الْقَاضِي إِذَا أَحْرَمَ أَلْوَلِيٍّ أَوْ أَرَادَ نِكَاحَهَا ، كَأَبْنٍ عَمٍّ فَقَدَ مِنْ يُسَاوِيهِ فِي الدَّرَجَةِ وَمُعْتَقٍ ، فَلَا يُزَوَّجُ الْأَبْعَدُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ لِبَقَاءِ الْأَقْرَبِ عَلَى وَلَايَتِهِ .

وَإِنَّمَا يُزَوَّجُ لِلْقَاضِي أَوْ طِفْلِهِ إِذَا أَرَادَ نِكَاحَ مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ قَاضٍ آخَرُ بِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ ، إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي عَمَلِهِ أَوْ نَائِبُ الْقَاضِي الَّذِي يَتَزَوَّجُ هُوَ أَوْ طِفْلُهُ .

\* \* \*

ثُمَّ مُحَكَّمٌ عَدْلٌ ، وَلِقَاضٍ تَزْوِيجُ مَنْ قَالَتْ : أَنَا خَلِيَّةٌ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ مَا لَمْ يَعْرِفْ لَهَا زَوْجًا ، وَإِلَّا شَرِطَ اثْبَاتٌ لِفِرَاقِهِ ،

ثُمَّ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ وَلِيُّ مِمَّنْ مَرَّ ، فَيَزَوِّجُهَا مُحَكَّمٌ عَدْلٌ حُرٌّ وَلَهُ مَعَ خَاطِبِهَا أَمْرُهَا لِلزَّوْجِهَا مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ قَاضٍ ، وَلَوْ غَيْرُ أَهْلٍ ، وَإِلَّا فَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُحَكَّمِ مُجْتَهِدًا .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بِدَرَاهِمَ كَمَا حَدَّثَ الْآنَ ، فَيَتَّجِهْ أَنَّ لَهَا أَنْ تُؤَلِّيَ عَدْلًا مَعَ وُجُودِهِ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ ، بِأَنْ عَلِمَ مُؤَلِّيهِ ذَلِكَ مِنْهُ حَالُ التَّوَلِّيَةِ . انْتَهَى .

وَلَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيِّ ، كَانَ زَوْجَتْ نَفْسَهَا ، وَلَمْ يَخْكَمْ حَاكِمٌ بِصِحَّتِهِ وَلَا بِبُطْلَانِهِ ، لَزِمَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ دُونَ الْمُسَمَّى لِفَسَادِ النِّكَاحِ ، وَيُعَزَّرُ بِهِ مُعْتَقِدٌ تَحْرِيمَهُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ .

وَيَجُوزُ لِقَاضٍ تَزْوِيجُ مَنْ قَالَتْ : أَنَا خَلِيَّةٌ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ، أَوْ طَلَّقَنِي زَوْجِي وَأَعْتَدَدْتُ ؛ مَا لَمْ يَعْرِفْ لَهَا زَوْجًا مُعَيَّنًا ، وَإِلَّا ، أَيُّ : وَإِنْ عَرَفَ لَهَا زَوْجًا بِاسْمِهِ أَوْ شَخْصِهِ أَوْ عَيْتَتُهُ ، شَرِطَ فِي صِحَّةِ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ لَهَا دُونَ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ اثْبَاتٌ لِفِرَاقِهِ ، بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ ، سِوَاءِ أَغَابَ أَمْ حَضَرَ ؛ وَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعِلْمِ بِسَبْقِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ بَعْدِهِ ، حَتَّى يُعْمَلَ بِالْأَصْلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَمَّا تَعَيَّنَ الزَّوْجُ عِنْدَهُ بِاسْمِهِ أَوْ شَخْصِهِ ، تَأَكَّدَ لَهُ الْأَخْتِيَاطُ وَالْعَمَلُ بِأَصْلِ بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ ، فَاسْتَرَطَ الثَّبُوتَ ؛ وَلَأنَّهَا لَمَّا ذَكَرَتْ مُعَيَّنًا بِاسْمِ الْعِلْمِ ، كَانَتْهَا أَدْعَتْ عَلَيْهِ ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّهَا دَعَوَى عَلَيْهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِ ذَلِكَ ؛

وَلَمْجْبِرٍ تَوَكِّلُ فِي تَزْوِيجِ مُوَلِّيَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَعَلَى وَكَيْلٍ رِعَايَةُ حَظٍّ ، وَلِغَيْرِهِ بَعْدَ إِذْنٍ لَهُ فِيهِ ،

بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَ مُطْلَقَ الزَّوْجِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ بِمَا ذُكِرَ ، فَاسْتَفْتَى إِخْبَارَهَا بِالْخُلُوعِ عَنِ الْمَوَانِعِ ، لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ : إِنَّ الْأَعْبَرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا .

وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْخَاصُّ ، فَيَزَوِّجُهَا إِنْ صَدَّقَهَا ، وَإِنْ عَرَفَ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ مِنْ غَيْرِ إِبْتِائِ طَلَاقٍ وَلَا يَمِينٍ ، لَكِنْ يُسَّرُّ لَهُ كَقَاضٍ لَمْ يَعْرِفْ زَوْجَهَا طَلَبُ إِثْبَاتِ ذَلِكَ ، وَفُرُقَ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْوَلِيِّ ، حَيْثُ فُصِّلَ بَيْنَ الْمُتَعَيِّنِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ، دُونَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْتِيَاطُ أَكْثَرَ مِنَ الْوَلِيِّ .

وَيَجُوزُ لِمَجْبِرٍ ، وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ فِي الْبِكْرِ ، تَوَكُّلُ مُعَيَّنٍ صَحَّ تَزَوُّجُهُ فِي تَزْوِيجِ مُوَلِّيَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَجْبِرُ الزَّوْجَ فِي تَوَكُّلِهِ ، وَعَلَى وَكَيْلٍ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْوَلِيُّ الزَّوْجَ رِعَايَةُ حَظٍّ وَأَخْتِيَاطٍ فِي أَمْرِهَا ، فَإِنْ زَوَّجَهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ أَوْ بِكُفَاءٍ وَقَدْ خَطَبَهَا أَكْفَاءُ مِنْهُ ، لَمْ يَصَحَّ التَّزْوِيجُ ، لِمُخَالَفَتِهِ الْأَخْتِيَاطَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ لِغَيْرِهِ ، أَيُّ : غَيْرِ الْمَجْبِرِ ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ أَبًا وَلَا جَدًّا فِي الْبِكْرِ ، أَوْ كَانَتْ مُوَلِّيَّتُهُ نَتِيبًا ، فَيُوكَّلُ بَعْدَ إِذْنٍ حَصَلَ مِنْهَا لَهُ فِيهِ ، أَيُّ : التَّزْوِيجِ ، إِنْ لَمْ تَنْهَهُ عَنِ التَّوَكُّلِ ، وَإِذَا عَيَّنَتْ لِلْوَلِيِّ رَجُلًا ، فَلْيُعَيِّنْهُ لِلْوَكِيلِ ، وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ تَزْوِيجُهُ ، وَلَوْ لِمَنْ عَيَّنَتْهُ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ مَعَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مُعَيَّنٌ فَاسِدٌ .

وَحَرَجَ بِقَوْلِي : « بَعْدَ إِذْنِهَا لِلْوَلِيِّ فِي التَّرْوِيجِ » مَا لَوْ وَكَّلَهُ قَبْلَ إِذْنِهَا لَهُ فِيهِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ وَلَا النِّكَاحُ ، نَعَمْ ، لَوْ وَكَّلَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ إِذْنَهَا لَهُ ، ظَانًّا جَوَازَ التَّوَكُّيلِ قَبْلَ الْإِذْنِ ، فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ ، صَحَّ إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ أَذِنَتْ قَبْلَ التَّوَكُّيلِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ ، وَإِلَّا فَلَا .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ زَوَّجَ الْقَاضِي أَمْرًا قَبْلَ ثُبُوتِ تَوَكُّيلِهِ ، بَلْ بِخَبَرِ عَدْلٍ نَفَذَ وَصَحَّ ، لِكُنْهُ غَيْرِ جَائِزٍ ، لِأَنَّهُ تَعَاطَى عَقْدًا فَاسِدًا فِي الظَّاهِرِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَلَوْ بَلَغَتْ الْوَلِيَّ أَمْرًا إِذْنُ مُوَلِّيَّتِهِ فِيهِ ، فَصَدَّقَهَا ، وَوَكَّلَ الْقَاضِي ، فَزَوَّجَهَا ، صَحَّ التَّوَكُّيلُ وَالتَّرْوِيجُ .

وَلَوْ قَالَتْ أَمْرًا لَوَلِيِّهَا : أَذِنْتُ لَكَ فِي تَرْوِيجِي لِمَنْ أَرَادَ تَرْوِيجِي الْآنَ ، وَبَعْدَ طَلَاقِي وَانْقِضَاءِ عِدَّتِي ؛ صَحَّ تَرْوِيجُهُ بِهَذَا الْإِذْنِ ثَانِيًا ، فَلَوْ وَكَّلَ الْوَلِيُّ أَجَنَبِيًّا بِهَذِهِ الصَّفَةِ صَحَّ تَرْوِيجُهُ ثَانِيًا أَيْضًا ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ حَالُ الْإِذْنِ ، لِكُنْهُ تَابِعٌ لِمَا مَلَكَهُ حَالُ الْإِذْنِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الطَّبِيبُ النَّاشِرِيُّ وَأَقَرَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي رَجُلًا بِتَرْوِيجِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا فِيهِ ، فَزَوَّجَهَا بِإِذْنِهَا ، جَازَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ اسْتِئْذَانَهَا فِي شُغْلِ مُعَيَّنٍ اسْتِخْلَافٌ لَا تَوَكُّيلٌ .

\* \* \*



وَلَزَوْجِ تَوَكِيلٍ فِي قَبُولِهِ .

فَرَعَ : لَوْ اسْتَحْلَفَ الْقَاضِي فَقِيهًا فِي تَزْوِيجِ أَمْرَةٍ لَمْ يَكْفِ الْكِتَابُ فَقَطْ ، بَلْ يُشْتَرَطُ اللَّفْظُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ ؛ هَذَا مَا فِي أَصْلِ « الرُّوضَةِ » ، وَتَضْعِيفُ الْبُلْقِينِي لَهُ مَزْدُودٌ بِتَضْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْكِتَابَةَ وَحْدَهَا لَا تُفِيدُ فِي الْأَسْتِخْلَافِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِشْهَادِ شَاهِدَيْنِ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِهِ الْكَبِيرِ » .

\* \* \*

وَيَجُوزُ لَزَوْجِ تَوَكِيلٍ فِي قَبُولِهِ ، أَيُّ : النِّكَاحِ ، فَيَقُولُ وَكِيلُ الْوَلِيِّ لِلزَّوْجِ : زَوَّجْتُكَ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : مُوَكَّلِي ، أَوْ وَكَالَةَ عَنْهُ ، إِنْ جَهِلَ الزَّوْجُ أَوْ الشَّاهِدَانِ وَكَالَتَهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ ، وَإِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِإِخْبَارِ الْوَكِيلِ ، وَيَقُولُ الْوَلِيُّ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ : زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانَةَ بِنَ فُلَانٍ ، فَيَقُولُ وَكِيلُهُ كَمَا يَقُولُ وَلِيُّ الصَّبِيِّ حِينَ يَقْبَلُ النِّكَاحَ لَهُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ ؛ فَإِنْ تَرَكَ لَفْظَةَ « لَهُ » فِيهِمَا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ، وَإِنْ نَوَى الْمُوَكَّلُ أَوْ الطِّفْلُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ بَدَلَ فُلَانٍ ، لِعَدَمِ التَّوَافُقِ ، فَإِنْ تَرَكَ لَفْظَةَ « لَهُ » فِي هَذِهِ أُنْعَقَدَ لِلْوَكِيلِ وَإِنْ نَوَى مُوَكَّلُهُ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : مَنْ قَالَ : أَنَا وَكِيلٌ فِي تَزْوِيجِ فُلَانَةٍ ، فَلِمَنْ صَدَقَهُ قَبُولُ النِّكَاحِ مِنْهُ .

وَيَجُوزُ لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطَلَاقِ فُلَانٍ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ تَوَكِيلِهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا خَطُّهُ الْمُؤْتَوَقُّ بِهِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْغَيْرِ

فَرَعٌ: يُزَوِّجُ عَتِيقَةَ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ وَلِئِهَا بِإِذْنِ عَتِيقَةٍ، وَامَّةٌ بَالِغَةٌ وَلِئِهَا بِإِذْنِهَا وَخَدَهَا، وَامَّةٌ صَغِيرَةٌ بِكْرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَبٌ لِعِبْطَةٍ، لَا يُزَوِّجُ عَبْدَهُمَا،

أَوْ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَاكِمِ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِمَادُ عَدْلٍ وَلَا خَطُّ قَاضٍ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ.

\* \* \*

فَرَعٌ [ فِي بَيَانِ تَزْوِيجِ الْعَتِيقَةِ وَالْأَمَةِ ]: يُزَوِّجُ عَتِيقَةَ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ عَدِمَ وَلِيُّ عَتِيقَتِهَا نَسَبًا وَلِئِهَا، أَيُّ: الْمُعْتَقَةِ، تَبَعًا لِوِلَايَتِهِ عَلَيْهَا، فَيُزَوِّجُهَا أَبُو الْمُعْتَقَةِ، ثُمَّ جَدُّهَا بِتَرْتِيبِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَا يُزَوِّجُهَا ابْنُ الْمُعْتَقَةِ مَا دَامَتْ حَيَّةً. بِإِذْنِ عَتِيقَةٍ، وَلَوْ لَمْ تَرْضَ الْمُعْتَقَةُ، إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهَا، فَإِذَا مَاتَتْ الْمُعْتَقَةُ زَوَّجَهَا ابْنُهَا.

وَيُزَوِّجُ أَمَةً امْرَأَةً بَالِغَةً رَشِيدَةً وَلِئِهَا، أَيُّ: وَلِيُّ السَّيِّدَةِ بِإِذْنِهَا وَخَدَهَا، لِأَنَّهَا أَلْمَالِكَةُ لَهَا، فَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْأَمَةِ، لِأَنَّ لِسَيِّدَتِهَا إِجْبَارَهَا عَلَى النِّكَاحِ.

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ إِذْنُ السَّيِّدَةِ نَظْمًا، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا. وَيُزَوِّجُ أَمَةً صَغِيرَةً بِكْرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَبٌ فَأَبُوهُ لِعِبْطَةٍ وَجِدَتْ، كَتَحْصِيلِ مَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ.

لَا يُزَوِّجُ عَبْدَهُمَا لِانْقِطَاعِ كَسْبِهِ عَنْهُمَا، خِلَافًا لِمَالِكٍ إِنْ ظَهَرَتْ مَضْلَحَةٌ، وَلَا أَمَةً ثَيِّبٍ صَغِيرَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَلِي نِكَاحَ مَالِكَتِهَا، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُزَوِّجَ أَمَةً الْغَائِبِ وَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى النِّكَاحِ وَتَضَرَّرَتْ بِعَدَمِ

وَسَيِّدُ أَمَتِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

الْتَّفَقَ ، نَعَمْ إِنْ رَأَى الْقَاضِي بَيْعَهَا ، لِأَنَّ الْحَظَّ فِيهِ لِلْغَائِبِ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ، بَاعَهَا .

وَيُزَوِّجُ سَيِّدٌ بِالْمِلْكِ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، أَمَتَهُ الْمَمْلُوكَةَ كُلَّهَا لَهُ لَا الْمُشْتَرَكَةَ ، وَلَوْ بِاِغْتِنَامِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى بِغَيْرِ رِضَا جَمِيعِهِمْ ، وَلَوْ بِكُرٍّ صَغِيرَةٍ أَوْ ثِيًّا غَيْرِ بِالْغَةِ ، أَوْ كَبِيرَةٍ بِلَا إِذْنٍ مِنْهَا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ يَرُدُّ عَلَى مَنَافِعِ الْبُذْعِ ، وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ لَهُ ، وَلَهُ إِجْبَارُهَا عَلَيْهِ ، لَكِنْ لَا يُزَوِّجُهَا لِغَيْرِ كُفٍّ بِعَيْبٍ مُثَبَّتٍ لِلْخِيَارِ ، أَوْ فَسَقٍ ، أَوْ حَزَفَةٍ ذَنِيئَةٍ إِلَّا بِرِضَاهَا بِهِ ، وَلَهُ تَزْوِيجُهَا بِرَفِيقٍ وَدَنِيٍّ نَسَبٍ لِعَدَمِ النَّسَبِ لَهَا .

وَلِلْمُكَاتَبِ لَا لِسَيِّدِهِ تَزْوِيجُ أَمَتِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِيهِ ، وَلَوْ طَلَبَتْ الْأَمَةُ تَزْوِيجَهَا لَمْ يَلْزَمِ السَّيِّدُ ، لِأَنَّهُ يُنْقِصُ قِيَمَتَهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : يُزَوِّجُ الْحَاكِمُ أَمَةً كَافِرَةً أَسْلَمَتْ بِإِذْنِهِ ، وَالْمَوْقُوفَةُ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، أَيْ : إِنْ أَنْحَصَرُوا ، وَإِلَّا لَمْ تُزَوَّجْ فِيمَا يَظْهَرُ .

وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ أُنْثَى ، سَوَاءً أَطْلَقَ الْإِذْنَ أَوْ قُبِدَ بِأَمْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ ، فَيَنْكِحُ بِحَسَبِ إِذْنِهِ ، وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ لَهُ فِيهِ مُرَاعَاةَ لِحَقِّهِ ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ، وَلَوْ نَكَحَ الْعَبْدُ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَطَلَ النِّكَاحُ ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا خِلَافًا لِمَالِكٍ ، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِرَشِيدَةٍ مُخْتَارَةٍ ، أَمَّا السَّفِيهَةُ وَالصَّغِيرَةُ فَيَلْزَمُ فِيهِمَا مَهْرُ الْمَثَلِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ وَلَوْ مَأْذُونًا فِي التَّجَارَةِ أَوْ مُكَاتَبًا أَنْ يَسَرِّيَ ، وَإِنْ جَازَ لَهُ

## فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

لَا يُكَافِيءُ حُرَّةٌ وَلَا عَفِيفَةٌ وَنَسِيبَةٌ

النِّكَاحُ بِالْإِذْنِ ، لِأَنَّ الْمَأْذُونَ لَهُ لَا يَمْلِكُ ، وَلِضَعْفِ الْمِلْكِ فِي الْمَكَاتِبِ .  
وَلَوْ طَلَبَ الْعَبْدُ النِّكَاحَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ إِجَابَتُهُ ، وَلَوْ مَكَاتِبًا .  
وَلَا يُصَدَّقُ مُدَّعِي عِتْقٍ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ الْمُعْتَبَرَةِ الْآتِي بَيَانُهَا  
فِي بَابِ الشَّهَادَةِ .

وَصَدَّقَ مُدَّعِي حُرِّيَّةِ أَصَالَةٍ بَيِّمِينَ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِفْرَارٌ بِرَقٍّ ، أَوْ لَمْ  
يُثْبِتْ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُرِّيَّةُ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي النِّكَاحِ لَا لِصِحَّتِهِ ، بَلْ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْوَلِيِّ ،  
فَلَهُمَا إِسْقَاطُهَا .

لَا يُكَافِيءُ حُرَّةٌ أَصْلِيَّةٌ أَوْ عَتِيقَةٌ ، وَلَا مَنْ لَمْ يَمَسَّهَا الرِّقُّ ، أَوْ آبَاؤها  
أَوْ الْأَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنْهُمْ غَيْرُهَا ، بَأَنَّ لَا يَكُونَنَّ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ ، وَلَا أَثَرُ لِمَسِّ  
الرِّقِّ فِي الْأُمَمَاتِ .

وَلَا عَفِيفَةٌ وَنَسِيبَةٌ غَيْرُهُمَا مِنْ فَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ ، فَالْفَاسِقُ كُفٌّ لِلْفَاسِقَةِ ،  
أَيُّ : إِنْ أَسْتَوَى فِسْقُهُمَا .

وَلَا نَسِيبَةٌ مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَقُرَشِيَّةٍ وَهَاشِمِيَّةٍ أَوْ مُطَّلِبِيَّةٍ غَيْرُهَا ، يَعْنِي :  
لَا يُكَافِيءُ عَرَبِيَّةٌ أَبَا غَيْرِهَا مِنَ الْعَجَمِ ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَرَبِيَّةً ، وَلَا قُرَشِيَّةً

وَسَلِيمَةً مِنْ حِرْفِ دَنِيَّةٍ وَمِنْ عَيْبِ نِكَاحٍ ، كَجُنُونٍ وَجَذَامٍ

غَيْرُهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْعَرَبِ وَلَا هَاشِمِيَّةٍ أَوْ مُطَلِبِيَّةٍ غَيْرُهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ قُرَيْشٍ .

وَصَحَّ : « نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » [ البخاري ، رقم : ٣١٤٠ ؛ أبو

داود ، رقم : ٢٩٨٠ ؛ النسائي ، رقم : ٤١٣٦ ، ٤١٣٧ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٨٨١ ] فَهُمَا

مُكَافِئَانِ .

وَلَا يُكَافِيءُ مَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ مَنْ لَهَا أَبٌ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ لَهُ  
أَبَوَانِ لِمَنْ لَهَا ثَلَاثَةُ آبَاءٍ فِيهِ ، عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ ؛ لَكِنْ حَكَى الْقَاضِي أَبُو  
الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ فِيهِ وَجْهًا أَنَّهُمَا كُفَّانِ ، وَأَخْتَارَهُ الرُّوْيَانِيُّ ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ  
« الْعُبَابِ » .

وَلَا سَلِيمَةً مِنْ حِرْفِ دَنِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا دَلَّتْ مُلَابَسَتُهُ عَلَى انْحِطَاطِ  
الْمُرُوءَةِ ، غَيْرُهَا ، فَلَا يُكَافِيءُ مَنْ هُوَ أَوْ أَبُوهُ حَجَّامٌ أَوْ كَنَّاسٌ أَوْ رَاعٍ بِنْتَ  
خِيَّاطٍ ، وَلَا هُوَ بِنْتُ تَاجِرٍ ، وَهُوَ مَنْ يَجْلِبُ الْبَضَائِعَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ  
بِجَنَسٍ ، أَوْ بَرَّازٍ وَهُوَ بَائِعُ الْبُرِّ ، وَلَا هُمَا بِنْتُ عَالِمٍ أَوْ قَاضٍ عَدْلٍ .

قَالَ الرُّوْيَانِيُّ وَصَوَّبَهُ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَا يُكَافِيءُ عَالِمَةٌ جَاهِلٌ ، خِلَافًا

لِـ « الرُّوْضَةِ » .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْيَسَارَ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْكِفَاءَةِ ، لِأَنَّ الْمَالَ ظِلٌّ زَائِلٌ ، وَلَا  
يَفْتَحِرُ بِهِ أَهْلُ الْمُرُوءَاتِ وَالْبَصَائِرِ .

وَلَا سَلِيمَةً حَالَةَ الْعَقْدِ مِنْ عَيْبٍ مُثَبَّتٍ لِخِيَارِ نِكَاحٍ لِجَاهِلٍ بِهِ حَالَتُهُ ،  
كَجُنُونٍ ، وَلَوْ مُتَقَطِّعًا ، وَإِنْ قَلَّ ، وَهُوَ مَرَضٌ يَزُولُ بِهِ الشُّعُورُ مِنَ  
الْقَلْبِ ؛ وَجَذَامٍ مُسْتَحْكِمٍ ، وَهِيَ : عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعَضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ

وَبَرَصٍ غَيْرٍ ،

يَقْطَعُ ؛ وَبَرَصٍ مُسْتَحْكِمٍ ، وَهُوَ : بَيَاضٌ شَدِيدٌ يُذْهِبُ دَمَوِيَّةَ الْجِلْدِ ؛ وَإِنْ قَلَّ .

وَعَلَامَةُ الْأَسْتِحْكَامِ فِي الْأَوَّلِ أَسْوَدَادُ الْأَعْضُو ، وَفِي الثَّانِي عَدَمُ أَحْمَرَارِهِ عِنْدَ عَصْرِهِ .

غَيْرِ مَمَّنْ بِهِ عَيْبٌ مِنْهَا ، لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُ صُحْبَةً مَنْ بِهِ ذَلِكَ .

وَلَوْ كَانَ بِهَا عَيْبٌ أَيْضًا ، فَلَا كَفَاءَةَ ، وَإِنْ اتَّفَقَا ، أَوْ كَانَ مَا بِهَا أَقْبَحُ .

أَمَّا الْعُيُوبُ الَّتِي لَا تُثَبِّتُ الْخِيَارَ فَلَا تُؤَثِّرُ ، كَالْعَمَى ، وَقَطْعِ الطَّرَفِ ، وَنَشْوَةِ الصُّورَةِ ؛ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ .

\* \* \*

تِمَمَةٌ [ فِي بَيَانِ الْعُيُوبِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْخِيَارَ ] : وَمِنْ عُيُوبِ النِّكَاحِ رَتَقٌ وَقَرْنٌ فِيهَا ، وَجَبْتُ وَعُنْتُ فِيهِ ، فَلِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْخِيَارُ فَوْرًا فِي فُسْخِ النِّكَاحِ بِمَا وَجَدَ مِنَ الْعُيُوبِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآخِرِ ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِحُضُورِ الْحَاكِمِ .

وَلَيْسَ مِنْهَا اسْتِحَاضَةٌ وَبَحْرٌ وَصَنَانٌ وَقُرُوحٌ وَسَيْالَةٌ وَضَيْقٌ مَنْقَدٌ ، وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خِيَارٌ بِخَلْفِ شَرْطِ وَقَعٍ فِي الْعَقْدِ لَا قَبْلَهُ ، كَانَ شَرْطُ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ حُرِّيَّةً أَوْ نَسَبًا أَوْ جَمَالًا أَوْ يَسَارًا أَوْ بَكَارَةً أَوْ شَبَابًا أَوْ سَلَامَةً مِنَ الْعُيُوبِ ، كَزَوْجَتِكَ بِشَرْطِ أَنَّهَا بَكْرٌ أَوْ حُرَّةٌ مَثَلًا ، فَإِنْ بَانَ أَدْنَى مِمَّا شَرْطُ فَلَهُ فُسْخٌ ، وَلَوْ بِلَا قَاضٍ ؛ وَلَوْ شَرِطْتَ بَكَارَةً فَوُجِدَتْ

وَلَا يُقَابَلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَيُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفٍّ وَلِيٍّ لَا قَاضٍ بِرِضَا كُلِّ .

ثَبِيًّا ، وَأَدْعَتْ ذَهَابَهَا عِنْدَهُ ، فَأَنْكَرَ ، صُدِّقَتْ بِبَيِّنِهَا لِذَفْعِ الْفَسْخِ أَوْ  
أَدْعَتْ أَفْتِضَاضَهُ لَهَا فَأَنْكَرَ ، فَأَلْقَوُا قَوْلَهَا بِبَيِّنِهَا لِذَفْعِ الْفَسْخِ أَيْضًا ، لَكِنْ  
يُصَدِّقُ هُوَ بِبَيِّنِهِ لِتَشْطِيرِ الْمَهْرِ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ .

\* \* \*

وَلَا يُقَابَلُ بَعْضُهَا ، أَيُّ : بَعْضُ خِصَالِ الْكَفَاءَةِ بِبَعْضٍ مِنْ تِلْكَ  
الْخِصَالِ ، فَلَا تُزَوِّجُ حُرَّةٌ عَجَمِيَّةٌ بِرَقِيقٍ عَرَبِيٍّ ، وَلَا حُرَّةٌ فَاسِقَةٌ بِعَبْدٍ  
عَفِيفٍ .

قَالَ الْمُتَوَلَّى : وَلَيْسَ مِنَ الْحَرْفِ الدُّنْيَةِ خِبَارَةٌ .

وَلَوْ أَطْرَدَ عُرْفُ بَلَدٍ بِتَفْضِيلِ بَعْضِ الْحَرْفِ الدُّنْيَةِ الَّتِي نَصُّوا عَلَيْهَا لَمْ  
يُغْتَبَرْ ، وَيُغْتَبَرُ عُرْفُ بَلَدٍهَا فِيمَا لَمْ يَنْصُوا عَلَيْهِ .  
وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً ، لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ أَلْعَنَتْ .

وَيُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفٍّ وَلِيٍّ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ ، لَا قَاضٍ بِرِضَا كُلِّ مِنْهُمَا ،  
وَمِنْ وَلِيِّهَا أَوْ أَوْلِيَاءِهَا الْمُسْتَوِينَ الْكَامِلِينَ ، لِزَوَالِ الْمَانِعِ بِرِضَاهُمْ ، أَمَّا  
الْقَاضِي فَلَا يَصِحُّ لَهُ تَزْوِيجُهَا لِغَيْرِ كُفٍّ وَإِنْ رَضِيَتْ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ إِنْ  
كَانَ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ أَوْ مَفْقُودٌ ، لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ ، فَلَا يَتْرُكُ الْحِظَّ لَهُ ؛  
وَبَحَثَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِدْ كُفُّوًا وَخَافَتْ الْفِتْنَةَ لَزِمَ الْقَاضِي  
إِجَابَتُهَا لِلضَّرُورَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُتَّجِهٌ مُدْرِكًا .

أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ أَضْلًا فَتَزْوِجُهَا الْقَاضِي لِعَیْرِ كُفٍّ بِطَلَبِهَا  
التَّزْوِیجَ مِنْهُ صَحِیحٌ عَلَى الْمُخْتَارِ ، خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ زُوِّجَتْ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ بِالْإِجْبَارِ ، أَوْ بِالِإِذْنِ الْمُطْلَقِ عَنِ  
التَّقْيِيدِ بِكُفٍّ أَوْ بغيرِهِ ، لَمْ يَصَحَّ التَّزْوِیجُ لِعَدَمِ رِضَاها بِهِ .  
فَإِنْ أَذِنَتْ فِي تَزْوِیجِهَا بِمَنْ ظَنَّتَهُ كُفُّوًا ، فَبَانَ خِلَافُهُ ، صَحَّ النِّكَاحُ ،  
وَلَا خِيَارَ لَهَا لِتَقْصِيرِهَا بِتَرْكِ الْبَحْثِ ، نَعَمْ لَهَا خِيَارٌ إِنْ بَانَ مَعِيبًا ، أَوْ  
رَقِيقًا وَهِيَ حُرَّةٌ .

\* \* \*

تَتِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ بَعْضِ آدَابِ النِّكَاحِ ] : يَجُوزُ لِلزَّوْجِ كُلِّ تَمَتُّعٍ مِنْهَا ،  
بِمَا سِوَى حَلَقَةِ ذُبْرِهَا ، وَلَوْ بِمَصِّ بَطْنِهَا ، أَوْ اسْتِمْنَاءِ بَيْدِهَا ، لَا بِيَدِهِ  
وَإِنْ خَافَ الزَّوْجُ ، خِلَافًا لِأَحْمَدَ ؛ وَلَا أَفْتِضَاضٍ بِأَصْبُعٍ ؛ وَيُسْنُ مَلَاعَبُهُ  
الزَّوْجَةَ إِنْ سَآ ، وَأَنْ لَا يُخْلِيَهَا عَنِ الْجِمَاعِ كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً بِلَا عُذْرٍ ،  
وَأَنْ يَتَحَرَّى بِالْجِمَاعِ وَقْتَ السَّحَرِ ، وَأَنْ يَمْهَلَ لِتَنْزَلِ إِذَا تَقَدَّمَ انْزَالُهُ ، وَأَنْ  
يُجَامِعَهَا عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَأَنْ يَتَطَيَّبَ لِلْغَسِيَانِ ، وَأَنْ يَقُولَ كُلُّ ،  
وَلَوْ مَعَ الْيَأْسِ مِنَ الْوَلَدِ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ  
مَا رَزَقْتَنَا ؛ وَأَنْ يَنَامَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ ، وَالتَّقْوَى لَهُ بِأَدْوِيَةِ مُبَاحَةٍ بِقَصْدِ  
صَالِحٍ ، كَعَقَّةٍ وَنَسْلِ ، وَسَيْلَةٍ لِمَحْبُوبٍ ؛ فَلْيَكُنْ مَحْبُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ ؛ قَالَهُ  
شَيْخُنَا .



## فَصْلٌ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ

### حُرْمَ لِحْرَمِ نِكَاحِ أَمَةٍ إِلَّا بِعَجْزٍ عَمَّنْ تَصْلُحُ لِتَمْتَعِ

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَنَعُهُ مِنْ اسْتِمْتَاعِ جَائِزٍ .  
وَيُكْرَهُ لَهَا أَنْ تَصِفَ لِرِزْوَجِهَا أَوْ غَيْرِهِ أَمْرًا أُخْرَى لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَلَهُ  
الْوَطْءُ فِي زَمَنِ يَعْلَمُ دُخُولَ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ ، وَخُرُوجَهُ قَبْلَ وُجُودِ  
الْأَمَاءِ ، وَأَنَّهَا لَا تَغْتَسِلُ عَقِبَهُ وَتَقُوتُ الصَّلَاةَ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ

حُرْمَ لِحْرَمِ وَلَوْ عَقِيمًا وَأَيْسًا مِنَ الْوَلَدِ ، نِكَاحِ أَمَةٍ لِغَيْرِهِ وَلَوْ مُبْعَضَةً ،  
إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا :  
بِعَجْزٍ عَمَّنْ تَصْلُحُ لِتَمْتَعِ ، وَلَوْ أَمَةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ ، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ  
مَا لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا ، بِدَلِيلِ التَّوَارُثِ ، بِأَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .  
وَلَا قَادِرًا عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ لِعَدَمِهَا أَوْ فَقْرِهِ .  
أَوْ التَّسَرِّي بِعَدَمِ أَمَةٍ فِي مُلْكِهِ أَوْ ثَمَنِ لِشْرَائِهَا .

وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُ أَوْ يَهَبُ مَالًا أَوْ جَارِيَةً لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَبُولُ ، بَلْ  
يَحِلُّ مَعَ ذَلِكَ نِكَاحُ الْأَمَةِ لَا لِمَنْ لَهُ وَلَدٌ مُوسِرٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ  
لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ ، أَوْ هَرَمَةٌ ، أَوْ مَجْنُونَةٌ ، أَوْ مَجْدُومَةٌ ، أَوْ بَرَصَاءُ ، أَوْ  
رَتْقَاءُ ، أَوْ قَرْنَاءُ ؛ فَتَحِلُّ الْأَمَةُ .

وَبِخَوْفِهِ زِنَى،

وَكَذَا إِنْ كَانَ تَحْتَهُ زَانِيَةٌ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .  
وَلَوْ قَدِرَ عَلَى غَائِبَةٍ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ لَمْ يَشُقَّ قَصْدُهَا وَأَمَكَنَ أَنْتِقَالَهَا  
لِبَلَدِهِ لَمْ تَحِلَّ الْأَمَةُ .

أَمَّا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ غَائِبَةٌ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنْ بَلَدِهِ ، وَلِحَقِّهِ مَشَقَّةُ ظَاهِرَةٍ  
بِأَنَّهُ يُنْسَبُ مُتَحَمِّلُهَا فِي طَلَبِ الزَّوْجَةِ إِلَى مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي قَصْدِهَا ، أَوْ  
يَخَافُ الزَّانَا مُدَّةَ قَصْدِهَا ، فَهِيَ كَالْعَدَمِ ، كَأَلَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْتِقَالَهَا إِلَى وَطَنِهِ  
لِمَشَقَّةِ الْعُزْبَةِ لَهُ .

وَتَانِيهَا بِخَوْفِهِ زِنَى بِغَلَبَةِ شَهْوَةِ وَضَعْفِ تَقْوَاهُ فَتَحِلُّ لِلآيَةِ [ ٤ : سُورَةُ  
النِّسَاءِ / الآيَةُ : ٢٥ ] ، فَإِنْ ضَعُفَتْ شَهْوَتُهُ وَلَهُ تَقْوَى أَوْ مُرُوءَةٌ أَوْ حَيَاءٌ يَسْتَفِيدُ  
مَعَهُ الزَّانَا ، أَوْ قَوِيَتْ شَهْوَتُهُ وَتَقْوَاهُ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأَمَةُ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ  
الزَّانَا ، وَلَوْ خَافَ الزَّانَا مِنْ أَمَةٍ بَعَيْنِهَا لِقُوَّةِ مِثْلِهِ إِنِّي لَمْ تَحِلَّ لَهُ كَمَا صَرَّحُوا  
بِهِ .

وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَةُ مُسْلِمَةً يُمَكِّنُ وَطْئَهَا ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ  
الْأَمَةُ الْكِتَابِيَّةُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجُوزُ لِلْحُرِّ نِكَاحُ أَمَةٍ غَيْرِهِ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ حَرَّةٌ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ نَكَحَ الْحُرُّ الْأَمَةَ بِشُرُوطِهِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ ، أَوْ نَكَحَ الْحَرَّةَ ؛ لَمْ  
يَنْفَسِخْ نِكَاحُ الْأَمَةِ .

وَوَلَدُ الْأَمَةِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ ، كَزَنَا أَوْ شُبْهَةٍ ، بِأَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ

وَحَلَّ لِمُسْلِمٍ وَطْءُ الْكِتَابَةِ .

## فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

مُوسِرٌ ، قِنْ لِمَالِكِهَا .

وَلَوْ غُرَّ وَاحِدٌ بِحُرِّيَّةِ أَمَةٍ ، وَتَزَوَّجَهَا ، فَأَوْلَاذُهَا الْأَحَاصِلُونَ مِنْهُ أَحْرَارٌ  
مَا لَمْ يَعْلَمْ بِرِقِّهَا ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، وَيَلْزَمُهُ قِيمَتُهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ .

\* \* \*

وَحَلَّ لِمُسْلِمٍ حُرٌّ وَطْءُ أَمَتِهِ الْكِتَابَةِ لَا الْوَلِيِّتَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ مُتَعَلِّقَاتِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ ] : لَا يَضْمَنُ سَيِّدٌ بِإِذْنِهِ فِي  
نِكَاحِ عَبْدِهِ مَهْرًا وَلَا مُؤَنَةً ، وَإِنْ شَرِطَ فِي إِذْنِهِ ضَمَانًا ، بَلَّ يَكُونَانِ فِي  
كَسْبِهِ وَفِي مَالِ تِجَارَةِ أَذْنٍ لَهُ فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا فَهُمَا  
فِي ذِمَّتِهِ فَقَطْ ، كَزَائِدٍ عَلَى مُقَدَّرِ لَهُ ، وَمَهْرٍ وَجَبَ بِوَطْءٍ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ لَمْ  
يَأْذَنْ فِيهِ سَيِّدُهُ ، وَلَا يَنْبُتُ مَهْرٌ أَصْلًا بِتَزْوِيجِ أَمَتِهِ لِعَبْدِهِ وَإِنْ سَمَّاهُ ،  
وَقِيلَ : يَجِبُ ، ثُمَّ يَسْقُطُ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

وَهُوَ مَا وَجَبَ بِنِكَاحِ أَوْ وَطْءٍ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِشْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةٍ  
بِإِذْنِهِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي إِجْبَائِهِ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : مَهْرٌ ، وَقِيلَ :  
الصَّدَاقُ مَا وَجَبَ بِتَسْمِيَةٍ فِي الْعَقْدِ ، وَالْمَهْرُ مَا وَجَبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ .

سُنَّ ذِكْرُ صَدَاقٍ فِي عَقْدٍ ، وَمَا صَحَّ ثَمَنًا صَحَّ صَدَاقًا ، وَلَهَا حَبْسٌ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ ،

سُنَّ وَلَوْ فِي تَرْوِيجِ أَمَتِهِ بَعْدَهُ ، ذِكْرُ صَدَاقٍ فِي عَقْدٍ ، وَكَوْنُهُ مِنْ فِضَّةٍ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ، وَعَدَمُ زِيَادَةِ عَلَى خَمْسِ مِئَةِ دِرْهَمٍ <sup>(١)</sup> أَصْدَقُهُ بَنَاتِهِ وَاللَّهُ ، أَوْ نَقْصَانٍ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ <sup>(٢)</sup> ، وَكُرْهُ إِخْلَاؤُهُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَقَدْ يَجِبُ لِعَارِضٍ كَأَن كَانَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ غَيْرَ جَائِزَةٍ لِّلصَّرْفِ .

وَمَا صَحَّ كَوْنُهُ ثَمَنًا صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لِصِحَّةِ كَوْنِهِ عَوَضًا ، فَإِنْ عَقِدَ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ ، كَنَوَاةٍ وَحَصَاةٍ وَقَمْعٍ بِادْنِجَانٍ وَتَرْكِ حَدِّ قَذْفٍ فَسَدَتْ التَّسْمِيَةُ ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعَوَضِيَّةِ .

وَلَهَا كَوْلِيٌّ نَاقِصَةٌ بِصَغِيرٍ أَوْ جُنُونٍ وَسَيِّدٌ أَمَةٌ حَبْسٌ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ مِنَ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ ، أَوِ الْحَالِّ ، سَوَاءٌ كَانَ بَعْضُهُ أَمْ كُلُّهُ ، أَمَا لَوْ كَانَ مُؤَجَّلًا فَلَا حَبْسَ لَهَا ، وَإِنْ حَلَّ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لَهُ ، وَيَسْقُطُ حَقُّ الْحَبْسِ بِوَطْئِهِ إِيَّاهَا طَائِعَةً كَامِلَةً فَلِغَيْرِهَا الْحَبْسُ بَعْدَ الْكَمَالِ ، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهَا الْوَلِيُّ بِمَصْلَحَةٍ ، وَتَمَهَّلَ وَجُوبًا لِنَحْوِ تَنْظُفٍ بِالطَّلَبِ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ وَلِيِّهَا مَا يَرَاهُ قَاضٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقَلَّ ، لَا لِانْقِطَاعِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ .

نَعَمْ لَوْ خَشِيتُ أَنَّهُ يَطْوَها ، سَلَمْتُ نَفْسَهَا وَعَلَيْهَا الْأَمْتِنَاعُ ، فَإِنْ عَلِمْتُ أَنَّ أَمْتِنَاعَهَا لَا يُفِيدُ ، وَافْتَضَّتِ الْقَرَائِنُ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ يَطْوَها ، لَمْ يَنْعُدْ

(١) يعادل وزن الدرهم ٢,٨ غرامان وثمانية من العشرة من الغرام من الفضة ، وبالتالي يكون خمس مئة درهم ما يعادل ١٤٠٠ ألف وأربع مئة غراماً من الفضة .

(٢) أي : ما يعادل ٢٨ ثمانية وعشرين غراماً من الفضة .

وَلَوْ أَنْكَحَ صَغِيرَةً أَوْ رَشِيدَةً بَكَرًا بِلَا إِذْنِ بَدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ عَيَّنَتْ لَهُ قَدْرًا فَتَقَصَّ عَنْهُ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ .

وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلٍ ، وَيَتَقَرَّرُ كُلُّهُ بِمَوْتٍ أَوْ وَطْءٍ ، وَيَسْقُطُ بِفِرَاقٍ قَبْلَهُ كَفَسْخِهَا

أَنَّ لَهَا ، بَلْ عَلَيْهَا الْامْتِنَاعُ حِينَئِذٍ ، عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ أَنْكَحَ الْوَلِيُّ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ رَشِيدَةً بَكَرًا بِلَا إِذْنِ بَدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ عَيَّنَتْ لَهُ قَدْرًا ، فَتَقَصَّ عَنْهُ ، أَوْ أَطْلَقَتْ الْإِذْنَ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِمَهْرٍ ، فَتَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الْأَصَحِّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ لِفَسَادِ الْمُسَمَّى ؛ كَمَا إِذَا قَبِلَ النِّكَاحَ لِطِفْلِهِ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ مِنْ مَالِهِ ، وَلَوْ ذَكَرُوا مَهْرًا سِرًّا وَأَكْثَرَ مِنْهُ جَهْرًا لَزِمَهُ مَا عَقَدَ بِهِ أَعْتِبَارًا بِالْعَقْدِ ، وَإِذَا عَقَدَ سِرًّا بِالْأَلْفِ ثُمَّ أَعِيدَ جَهْرًا بِالْفَيْنِ تَجْمُلًا لَزِمَ أَلْفٌ .

وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ فَاسِدٍ كَمَا فِي وَطْءٍ شُبْهَةٍ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلٍ ، لَاسْتِيفَائِهِ مَنَفْعَةَ الْبُضْعِ .

وَلَا يَتَعَدَّدُ بَتَعَدُّدِ الْوُطْءِ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ .

وَيَتَقَرَّرُ كُلُّهُ ، أَيْ : كُلُّ الصَّدَاقِ بِمَوْتٍ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَوْ قَبْلَ الْوُطْءِ ، لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ .

أَوْ وَطْءٍ ، أَيْ : بِغَيْبَةِ الْحَشْفَةِ وَإِنْ بَقِيَتْ الْبَكَارَةُ .

وَيَسْقُطُ ، أَيْ : كُلُّهُ بِفِرَاقٍ وَقَعَ مِنْهَا قَبْلَهُ ، أَيْ : قَبْلَ وَطْءٍ ، كَفَسْخِهَا بِغَيْبِهِ أَوْ بِإِعْسَارِهِ ، وَكَرَدِّهَا ؛ أَوْ بِسَبَبِهَا كَفَسْخِهَا بِغَيْبِهَا .

وَيَتَشَطَّرُ بِطَلَاقٍ قَبْلَهُ، وَصُدِّقَ نَافِي وَطْءٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ أَوْ صِفَتِهِ وَلَا بَيِّنَةٌ تَحَالَفَا، ثُمَّ يُفْسَخُ الْمُسَمَّى وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَيَتَشَطَّرُ الْمَهْرُ، أَيُّ : يَجِبُ نِصْفُهُ فَقَطْ بِطَلَاقٍ، وَلَوْ بِاخْتِيَارِهَا، كَأَنْ فَوَّضَ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا، أَوْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِهَا، فَفَعَلَتْ، أَوْ فَوَرَّقَتْ بِالْخُلْعِ، وَلَوْ بِانْفِسَاحِ نِكَاحِ بَرْدَتِهِ وَحَدَهُ قَبْلَهُ، أَيُّ : أَلُوْطَءٍ .

وَصُدِّقَ نَافِي وَطْءٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِيَمِينِهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، إِلَّا إِذَا نَكَحَهَا بِشَرْطِ الْبَكَارَةِ، ثُمَّ قَالَ : وَجَدْتُهَا ثَيِّبًا وَلَمْ أَطَأْهَا، فَقَالَتْ : بَلْ زَالَتْ بَوَاطِنُكَ ؛ فَتَصَدَّقْ بِيَمِينِهَا لِدَفْعِ الْفُسْخِ، وَيُصَدَّقُ هُوَ لِتَشْطِيرِهِ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ .

وَإِذَا اخْتَلَفَا، أَيُّ : الزَّوْجَانِ فِي قَدْرِهِ، أَيُّ : الْمَهْرِ الْمُسَمَّى، وَكَانَ مَا يَدَّعِيهِ الزَّوْجُ أَقْلًا .

أَوْ فِي صِفَتِهِ مِنْ نَحْوِ جَنْسٍ، كَذَنَانِيرَ، وَحُلُولٍ وَقَدْرٍ أَجَلٍ وَصِحَّةٍ وَضِدِّهَا ؛ وَلَا بَيِّنَةٌ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَاتُهُمَا ؛ تَحَالَفَا كَمَا فِي الْبَيْعِ .

ثُمَّ بَعْدَ التَّحَالُفِ يُفْسَخُ الْمُسَمَّى، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا أَدَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ .

وَهُوَ : مَا يُرْغَبُ بِهِ عَادَةً فِي مِثْلِهَا نَسَبًا وَصِفَةً مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا، فَتَقْدَمُ أُخْتُ لِابْنَيْنِ، فَلَأَبٍ، فَبِنْتُ أَخٍ، فَعَمَّةٌ كَذَلِكَ، فَإِنْ جُهِلَ مَهْرُهُنَّ فَيُعْتَبَرُ مَهْرُ رَحِمِ لَهَا، كَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ .

وَلَيْسَ لَوْلِي عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ .

قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ : تَقَدَّمَ الْأُمُّ ، فَلَا أُخْتُ لِلأُمِّ ، فَلَا جَدَّاتُ ،  
فَالْخَالَاتُ ، فَبِنْتُ الْأَخْتِ ، أَيْ : لِلأُمِّ ، فَبِنْتُ الْخَالَاتِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ أُمُّ أَبِي  
وَأُمُّ أُمِّ ، فَالَّذِي يَنْجُوهُ اسْتِوَاؤُهُمَا ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ اِغْتَبَرَتْ بِمِثْلِهَا فِي الشَّبَهِ  
مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ ، وَيُعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ غَرَضٌ ، كَسِنٍّ وَيسَارٍ  
وَبَكَارَةٍ وَجَمَالٍ وَفَصَاحَةٍ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ عَنْهُنَّ بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ زِيدَ عَلَيْهِ أَوْ  
نَقَصَ مِنْهُ ؛ لِإِثْقَالِ الْحَالِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ قَاضٍ .

وَلَوْ سَامَحَتْ وَاحِدَةً لَمْ يَجِبْ مُوَافَقَتُهَا .

وَلَيْسَ لَوْلِي عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ لِمَوْلِيَّتِهِ ، كَسَائِرِ دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا .

وَوَجَدْتُ مِنْ خَطِّ الْعَلَامَةِ الطَّنْبَدَاوِيِّ أَنَّ الْحِيلَةَ فِي بَرَاءَةِ الزَّوْجِ عَنْ  
الْمَهْرِ حَيْثُ كَانَتْ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ سَفِيهَةً ، أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ  
مَثَلًا : طَلَّقَ مَوْلِيَّتِي عَلَى خَمْسِ مِائَةٍ دِرْهَمٍ مَثَلًا عَلَيَّ ؛ فَيُطَلَّقُ ، ثُمَّ يَقُولُ  
الزَّوْجُ : أَحَلَّتْ عَلَيْكَ مَوْلِيَّتَكَ بِالصَّدَاقِ الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ، فَيَقُولُ الْوَلِيُّ :  
قَبِلْتُ ؛ فَيَبْرَأُ الزَّوْجُ حِينَئِذٍ مِنَ الصَّدَاقِ . اُنْتَهَى .

وَيَصِحُّ التَّبَرُّعُ بِالْمَهْرِ مِنْ مُكَلَّفَةٍ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ وَالْإِسْقَاطِ  
وَالْإِحْلَالِ وَالتَّحْلِيلِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْهَبَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ قَبُولٌ .

\* \* \*

مِهْمَاتٌ : لَوْ خَطَبَ أَمْرَأَةً ، ثُمَّ أَرْسَلَ أَوْ دَفَعَ بِهَا لَفْظَ إِلَيْهَا مَا لَا قَبْلَ  
الْعَقْدِ ، أَيْ : وَلَمْ يَقْصِدِ التَّبَرُّعَ ، ثُمَّ وَقَعَ الْإِعْرَاضُ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ ، رَجَعَ

بِمَا وَصَلَهَا مِنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا مَا لَا ، فَقَالَتْ : هَدِيَّةٌ ، وَقَالَ : صَدَاقًا ؛ صُدِّقَ بِبَيْمِنِهِ ،  
وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ؛ وَلَوْ دَفَعَ لِمَحْطُوبَتِهِ ، وَقَالَ : جَعَلْتُهُ مِنَ الصَّدَاقِ  
الَّذِي سَيَجِبُ بِالْعَقْدِ ، أَوْ مِنَ الْكِسْوَةِ الَّتِي سَتَجِبُ بِالْعَقْدِ وَالْتِمَهِكِينِ ،  
وَقَالَتْ : بَلْ هِيَ هَدِيَّةٌ ؛ فَالَّذِي يَتَجَهُّ تَصْدِيقُهَا ، إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا عَلَى  
صَدَقِهِ فِي قَصْدِهِ .

وَلَوْ طَلَّقَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ، كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ  
خِلَافًا لِلْبُعَوِيِّ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْعَقْدِ ، وَقَدْ وَجَدَ .

\* \* \*

تَبَيَّنَ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُتَنَعَةِ ] : تَجِبُ عَلَيْهِ لِزَوْجَةِ مَوْطُوءَةٍ أَوْ أَمَةٍ  
مُتَنَعَةٌ بِفِرَاقٍ بِغَيْرِ سَبَبٍ أَوْ بِغَيْرِ مَوْتٍ أَحَدِهِمَا ، وَهِيَ مَا يَتَرَاضَى الزَّوْجَانِ  
عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : أَقَلُّ مَالٍ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا ، وَيُسَرُّ أَنْ لَا يُنْقَصَ عَنْ  
ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِقَدْرِ حَالِهِمَا مِنْ يَسَارِهِ  
وِإِعْسَارِهِ وَنَسَبِهَا وَصِفَاتِهَا .

\* \* \*

خَاتَمَةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْوَلِيمَةِ ] : الْوَلِيمَةُ لِعُرْسِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ لِلزَّوْجِ  
الزَّشِيدِ وَوَلِيِّ غَيْرِهِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، وَلَا حَدَّ لَأَقْلَاهَا ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ لِلْقَادِرِ  
شَاءَ ، وَوَقْتُهَا الْأَفْضَلُ بَعْدَ الدُّخُولِ لِلاتِّبَاعِ ، وَقَبْلَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ يَخْصُلُ بِهَا

(١) أي : ما يعادل ٨٤ أربع وثمانين غراماً من الفضة .



أَصْلُ الشُّنَّةِ ، وَالْمُنَجِّهِ اسْتِحْرَاضَ طَلَبِهَا بَعْدَ الدَّخُولِ ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ ؛  
كَالْعَقِيقَةِ ، أَوْ طَلَّقَهَا ؛ وَهِيَ لَيْلَا أُولَى .

وَتَجِبُ عَلَى غَيْرِ مَعْدُورٍ بِأَعْدَارِ الْجُمُعَةِ وَقَاضٍ الْإِجَابَةُ إِلَى وَلِيمَةِ  
عُرْسٍ عُمِلَتْ بَعْدَ عَقْدِ لَا قَبْلَهُ ، إِنْ دَعَاهُ مُسْلِمٌ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ الْثَقَّةِ ،  
وَكَذَا مُمَيَّزٌ لَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ كَذِبٌ ، وَعَمَّ بِالِدَّعَاءِ الْمَوْصُوفِينَ بِوَضْفِ قَصْدِهِ  
كَجِيرَانِهِ وَعَشِيرَتِهِ أَوْ أَصْدِقَائِهِ أَوْ أَهْلِ حِرْفَتِهِ ، فَلَوْ كَثُرَ ، نَحْوَ عَشِيرَتِهِ ، أَوْ  
عَجَزَ عَنِ الِاسْتِيعَابِ لِفَقْرِهِ ، لَمْ يُشْتَرَطْ عُمُومُ الدَّعْوَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، بَلِ  
الْشَّرْطُ أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ قَصْدُ تَخْصِيصٍ لِعَنِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُعَيَّنَ الْمَدْعُوُّ  
بِعَيْنِهِ أَوْ وَضْفِهِ ، فَلَا يَكْفِي : مَنْ أَرَادَ فَلْيَحْضُرْ ، أَوْ أَدْعُ مَنْ شِئْتَ أَوْ  
لَقِيتَ ؛ بَلِ لَا تُسَنُّ الْإِجَابَةُ حِينَئِذٍ ، وَأَنْ لَا يَتَرَتَّبَ عَلَى إِجَابَتِهِ خَلْوَةٌ  
مُحَرَّمَةٌ ، فَالْمَرْأَةُ تُجِيبُهَا الْمَرْأَةُ إِنْ أَذِنَ زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا ، لَا الرَّجُلُ ، إِلَّا  
إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ خَلْوَةِ مُحَرَّمَةٍ ، كَمَحْرَمٍ لَهَا أَوْ لَهُ ، أَوْ أَمْرَأَةٍ ، أَمَّا مَعَ  
الْخَلْوَةِ فَلَا يُجِيبُهَا مُطْلَقًا ، وَكَذَا مَعَ عَدَمِهَا إِنْ كَانَ الطَّعَامُ خَاصًّا بِهِ ، كَأَنْ  
جَلَسَتْ بَيْتٍ وَبَعَثَتْ لَهُ الطَّعَامَ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْ دَارِهَا خَوْفَ الْفِتْنَةِ ،  
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُحَفِّ ، فَقَدْ كَانَ سُفْيَانُ وَأَصْرَابُهُ يَزُورُونَ رَابِعَةَ الْعَدَوِيَّةِ  
وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهَا ، فَإِنْ وَجَدَ رَجُلٌ كَسُفْيَانَ وَأَمْرَأَةً كَرَابِعَةَ لَمْ تَحْرُمِ  
الْإِجَابَةُ ، بَلِ لَا تُكْرَهُ ؛ وَأَنْ لَا يُدْعَى لِنَحْوِ خَوْفٍ مِنْهُ ، أَوْ طَمَعٍ فِي  
جَاهِهِ ، أَوْ لِإِعَانَتِهِ عَلَى بَاطِلٍ وَلَا إِلَى شُبْهَةٍ ، بِأَنْ لَا يُعْلَمَ حَرَامٌ فِي مَالِهِ ؛  
أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ شُبْهَةٌ ، بِأَنْ عَلِمَ آخِثْلَاطُهُ ، أَوْ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ بِحَرَامٍ وَإِنْ  
قَلَّ ، فَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ بَلِ تُكْرَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامًا ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ عَيْنَ

الطَّعَامِ حَرَامٌ حَرَمَتِ الْإِجَابَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْأَكْلُ مِنْهُ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَا إِلَى مَحَلٍّ فِيهِ مُنْكَرٌ لَا يَزُولُ بِحُضُورِهِ ، وَمِنْ الْمُنْكَرِ سِتْرُ جِدَارٍ بِحَرِيرٍ وَفُرُشٌ مَعْصُوبَةٌ أَوْ مَسْرُوقَةٌ ، وَوُجُودُ مَنْ يُضْحِكُ الْحَاضِرِينَ بِالْفُحْشِ وَالْكَذِبِ ، فَإِنْ كَانَ حَرَمَتِ الْإِجَابَةُ ، وَمِنْهُ صُورَةُ حَيَوَانٍ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُ بَقَاؤُهُ بَدْوَنِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا نَظِيرٌ ، كَفَرَسٍ بِأَجْنَحَةٍ ، وَطَيْرٍ بَوَجْهِ إِنْسَانٍ ، عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ سِتْرِ عُلُقٍ لِزَيْنَةٍ أَوْ ثِيَابٍ مَلْبُوسَةٍ أَوْ وَسَادَةٍ مَنُصُوبَةٍ ، لَأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْأَصْنَامَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ بَلْ تَحْرُمُ .

وَلَا أَثَرُ بِحَمْلِ التَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُورَةٌ كَامِلَةٌ ، لِأَنَّهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَأَنَّهَا مُمْتَنِعَةٌ بِالْمُعَامَلَةِ بِهَا .

وَيَجُوزُ حُضُورُ مَحَلٍّ فِيهِ صُورَةٌ تُمْتَنِعُ ، كَالصُّورِ بِيَسَاطِ يَدَاسٍ ، وَمَحَلَّةٍ يُنَامُ أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهَا ، وَطَبَقٍ وَخَوَانٍ وَقَضْعَةٍ وَإِبْرِيْقٍ ، وَكَذَا إِنْ قُطِعَ رَأْسُهَا لِزَوَالِ مَا بِهِ الْحَيَاةُ .

وَيَحْرُمُ وَلَوْ عَلَى نَحْوِ أَرْضٍ تَصَوِيرُ حَيَوَانٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ ، نَعَمْ يَجُوزُ تَصَوِيرُ لَعِبِ الْبَنَاتِ ، لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلْعَبُ بِهَا عِنْدَهُ ﷺ كَمَا فِي مُسْلِمٍ [ رَقْم : ٢٤٤٠ ] وَحِكْمَتُهُ تَذَرِيهُهُنَّ أَمْرَ التَّرْبِيَةِ .

وَلَا يَحْرُمُ أَيْضاً تَصَوِيرُ حَيَوَانٍ بِلَا رَأْسٍ خِلَافاً لِلْمُتَوَلَّى .

وَيَحِلُّ صَوْعُ حُلِيِّ وَنَسْجُ حَرِيرٍ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لِلنِّسَاءِ ، نَعَمْ صَنَعَتُهُ لِمَنْ

لَا يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ حَرَامٌ .

وَلَوْ دَعَاهُ اِثْنَانِ اَجَابَ اَسْبَقَهُمَا دَعْوَةً ، فَإِنْ دَعِيَاهُ مَعًا اَجَابَ الْأَقْرَبَ رَحِمًا ، فَدَارًا ، ثُمَّ بِالْقَرْعَةِ .

وَتُسَنُّ إِجَابَتُهُ سَائِرِ الْأَوْلَايِمِ كَمَا عُمِلَ لِلْخِتَانِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَسَلَامَةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الطَّلَقِ ، وَقُدُومِ الْمُسَافِرِ ، وَخَتْمِ الْقُرْآنِ ؛ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّهَا .

\* \* \*

فُرُوعٌ : يُنْدَبُ الْأَكْلُ فِي صَوْمِ نَفْلِ ، وَلَوْ مُوَكَّدًا ، لِإِرضَاءِ ذِي الطَّعَامِ ، بِأَنْ شَقَّ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهُ ، وَلَوْ آخِرَ النَّهَارِ ، لِلْأَمْرِ بِالْفِطْرِ ، وَيُثَابُ عَلَى مَا مَضَى ، وَقَضَى نَذْبًا يَوْمًا مَكَانَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهُ لَمْ يُنْدَبِ الْإِفْطَارُ ، بَلِ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى ؛ قَالَ الْغَزَالِيُّ : يُنْدَبُ أَنْ يَنْوِيَ بِفِطْرِهِ إِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ لِلضَّيْفِ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا قُدِّمَ بِلَا لَفْظٍ مِنَ الْمُضَيَّفِ ، نَعَمْ إِنْ اُنْتَظَرَ غَيْرُهُ لَمْ يَجُزْ قَبْلَ حُضُورِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ مِنْهُ .

وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّيْبِ ، وَآخَرُونَ بِحُرْمَتِهِ .

وَوَرَدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ زَجْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عِنْدَ الْأَكْلِ ، قَالَ مَالِكٌ : هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْاِتِّكَاءِ ، فَالْسُّنَةُ لِلَاكِلِ أَنْ يَجْلِسَ

جَائِئًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَظُهُورِ قَدَمَيْهِ ، أَوْ يَنْصَبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيَجْلِسَ عَلَى  
الْيُسْرَى . وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا ، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ ؛ عَلَى وِطَاءِ تَحْتِهِ ؛  
وَمُضْطَجِعًا إِلَّا فِيمَا يُنْتَقَلُ بِهِ ، لَا قَائِمًا ؛ وَالشَّرْبُ قَائِمًا خِلَافَ الْأَوَّلَى .  
وَيُسْنُ لِلْأَكْلِ أَنْ يَغْسِلَ الْيَدَيْنِ وَالْفَمَ قَبْلَ الْأَكْلِ وَبَعْدَهُ ، وَيَقْرَأَ سُورَتَيِ  
الْإِخْلَاصِ وَقُرَيْشٍ بَعْدَهُ ، وَلَا يَتَلَعُّ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْنَانِهِ بِالْخِلَالِ ، بَلْ  
يَرْمِيهِ ، بِخِلَافِ مَا يَجْمَعُهُ بِلِسَانِهِ مِنْ بَيْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَتَلَعُّهُ .  
وَيَحْرُمُ أَنْ يُكَبِّرَ اللِّقْمَ مُسْرِعًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَكْثَرَ الطَّعَامِ وَيَحْرِمَ غَيْرُهُ .  
وَلَوْ دَخَلَ عَلَى أَكْلَيْنِ ، فَأَذِنُوا لَهُ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَكْلُ مَعَهُمْ إِلَّا إِنْ ظَنَّ  
أَنَّهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ ، لَا لِنَحْوِ حَيَاءٍ .  
وَلَا يَجُوزُ لِلضَّيْفِ أَنْ يُطْعِمَ سَائِلًا أَوْ هِرَّةً إِلَّا إِنْ عَلِمَ رِضَا الدَّاعِي .  
وَيُكْرَهُ لِلدَّاعِي تَخْصِيصُ بَعْضِ الضَّيْفَانِ بِطَعَامٍ نَفْسٍ .  
وَيَحْرُمُ لِلْأَرَادِلِ أَكْلُ مَا قُدِّمَ لِلْأَمَائِلِ .  
وَلَوْ تَنَاوَلَ ضَيْفٌ إِنَاءَ طَعَامٍ فَأَنْكَسَرَ مِنْهُ ، ضَمِنَهُ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ ،  
لَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ الْعَارِيَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَخْذُ مَنْ نَحْوِ طَعَامِ صَدِيقِهِ مَعَ ظَنِّ رِضَا مَالِكِهِ  
بِذَلِكَ ، وَيُخْتَلَفُ بِقَدْرِ الْمَأْخُودِ وَجَنْسِهِ وَبِحَالِ الْمُضَيِّفِ ، وَمَعَ ذَلِكَ  
يَنْبَغِي لَهُ مُرَاعَاةُ نَصْفَةِ أَصْحَابِهِ ، فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يَخْصُهُ أَوْ يَرْضَوْنَ بِهِ عَنْ  
طِيبِ نَفْسٍ لَا عَنْ حَيَاءٍ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَرَائِنِ نَحْوِ تَمَرَّتَيْنِ ، أَمَّا عِنْدَ  
الْشَّكِّ فِي الرِّضَا ، فَيَحْرُمُ الْأَخْذُ ، كَالْتَطَقْلِ ، مَا لَمْ يَعْمَ ، كَأَنْ فَتَحَ أَلْبَابَ

## فَصْلٌ [فِي الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ]

يَجِبُ قَسْمُ لِرُزْجَاتٍ

لِيَدْخُلَ مَنْ شَاءَ .

وَلَزِمَ مَالِكُ طَعَامٍ إِطْعَامِ مُضْطَرِّ قَدَرِ سَدِّ رَمَقِهِ إِنْ كَانَ مَعْصُومًا مُسْلِمًا  
أَوْ ذِمِّيًّا ، وَإِنْ أَحْتَاجَهُ مَالِكُهُ مَالًا ، وَكَذَا بِهِيمَةِ الْغَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ ؛ بِخِلَافِ  
حَرْبِيٍّ وَمُتَرَدٍّ وَزَانٍ مُحْصَنٍ وَتَارِكِ صَلَاةٍ وَكَلْبٍ عَقُورٍ ، فَإِنْ مُنِعَ فَلَهُ أَخْذُهُ  
قَهْرًا بِعَوَضٍ إِنْ حَضَرَ وَإِلَّا فَتَسِيئَتُهُ ، وَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا فَلَا عَوَضَ  
لَهُ لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعَوَضِ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْمِنِهِ .

وَيَجُوزُ نَثْرُ نَحْوِ سُكَّرٍ وَتُنْبُلٍ ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى ، وَيَحِلُّ التَّقَاطُطُ لِلْعِلْمِ  
بِرِضَا مَالِكِهِ ، وَيَكْرَهُ أَخْذُهُ لِأَنَّهُ ذَنَاءَةٌ .

وَيَحْزَرُمُ أَخْذُ فَرْخِ طَيْرٍ عَشَّشَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ وَسَمَكَ دَخَلَ مَعَ الْمَاءِ  
حَوْضَهُ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ

يَجِبُ قَسْمُ لِرُزْجَاتٍ إِنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ بِقُرْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، فَيَلْزِمُهُ  
قَسْمُ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُنَّ ، وَلَوْ قَامَ بِهِنَّ عُذْرٌ ، كَمَرَضٍ وَحَيْضٍ .

وَتُسَنُّ الْكَسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَسْتِمْتَاعِ ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِمِثْلِ  
الْقَلْبِ إِلَى بَعْضِهِنَّ ، وَأَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ بِأَنْ يَبِيتَ عِنْدَهُنَّ .

وَلَا قَسْمُ بَيْنَ إِمَاءٍ وَلَا إِمَاءٍ وَزَوْجَةٍ .

غَيْرَ نَاشِزَةٍ وَلَهُ دُخُولٌ فِي لَيْلٍ عَلَى أُخْرَى لِضَرُورَةٍ ، وَفِي نَهَارٍ لِحَاجَةٍ

وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَتَعَاشَرَا بِالْمَعْرُوفِ ، بِأَنْ يَمْتَنَعَ كُلُّ عَمَّا يَكْرَهُهُ صَاحِبُهُ ، وَيُؤَدِّيَ إِلَيْهِ حَقَّهُ مَعَ الرِّضَا ، وَطَلَاقَهُ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى مُؤَنَةٍ وَكُلْفَةٍ فِي ذَلِكَ .

غَيْرِ مُعْتَدَةٍ عَنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ لِتَحْرِيمِ الْخُلُوةِ بِهَا ، وَصَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ ، وَنَاشِزَةٍ ، أَيْ : خَارِجَةٍ عَنْ طَاعَتِهِ ، بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، أَوْ تَمْنَعَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا ، أَوْ تُغْلِقَ أَلْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، وَلَوْ مَجْنُونَةً ، وَغَيْرَ مُسَافِرَةٍ وَخِذَهَا لِحَاجَتِهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، فَلَا قَسَمَ لَهُنَّ كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهُنَّ .

\* \* \*

فَرُوعٌ : قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا عَنْ تَجْرِئَةِ الرُّوْيَانِيِّ : وَلَوْ ظَهَرَ زِنَاهَا حَلَّ لَهُ مَنَعَ قَسَمِهَا وَحَقُوقِهَا لِتَفْتِدَيِ مِنْهُ ؛ نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأَمِّ » وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ . أَنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بَاطِنًا مُعَاقَبَةً لَهَا لِتَلَطُّيخِ فِرَاشِهِ ، أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَدَعَاؤُهُ عَلَيْهَا ذَلِكَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ، بَلْ وَلَوْ ثَبَتَ زِنَاهَا لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُمْكِّنَهُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ .

\* \* \*

وَلَهُ ، أَيْ : لِلزَّوْجِ ، دُخُولٌ فِي لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ عَلَى زَوْجَةٍ أُخْرَى لِضَرُورَةٍ لَا غَيْرِهَا ، كَمَرَضِهَا الْمَخُوفِ ، وَلَوْ طَنًّا .

وَلَهُ دُخُولٌ فِي نَهَارٍ لِحَاجَةٍ ، كَوَضْعِ مَتَاعٍ أَوْ أَخْذِهِ وَعِبَادَةِ وَتَسْلِيمِ

بِلَا إِطَالَةٍ ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ، وَلِجَدِيدَةِ بَكْرِ سَبْعٌ ، وَثِيْبٌ ثَلَاثٌ ،

نَفَقَةٍ وَتَعَرُّفٍ خَبِيرٍ ، بِلَا إِطَالَةٍ فِي مُكْثٍ عُرْفًا عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ أَطَالَ  
فَوْقَ الْحَاجَةِ عَصَى لِحُجُورِهِ ، وَقَضَى وَجُوبًا لِدَاثِ الثُّوبَةِ بِقَدَرِ مَا مَكَثَ مِنْ  
نُوبَةِ الْمَدْخُولِ عَلَيْهَا ، هَذَا مَا فِي « الْمَهْدَبِ » وَغَيْرِهِ ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ  
« الْمُنْهَاجِ » وَ« الرُّوضَةِ » وَأَصْلِيهِمَا خِلَافُهُ فِيمَا إِذَا دَخَلَ فِي النَّهَارِ  
لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ طَالَ ، فَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ الْأَصْلِ ، كَأَنْ  
كَانَ نَهَارًا ، أَيْ : فِي قَدَرِهَا ، لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّرَدُّدِ ، وَهُوَ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ ، وَعِنْدَ  
حِلِّ الدُّخُولِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ ، وَيَحْرُمُ بِالْجَمَاعِ لَا لِذَاتِهِ بَلْ لِأَمْرِ  
خَارِجٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ قِضَاءُ الْوُطْءِ لِتَعَلُّقِهِ بِالنَّشَاطِ ، بَلْ يَقْضِي زَمَنَهُ إِنْ طَالَ  
عُرْفًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَقْلَ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْفَجْرِ ،  
وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهَا ، وَإِنْ تَفَرَّقْنَ فِي الْبِلَادِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ ،  
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ « الْأُمِّ » : يَقْسِمُ مُشَاهِرَةً وَمُسَانَهَةً ، وَالْأَصْلُ فِيهِ لِمَنْ  
عَمَلَهُ نَهَارًا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ أَوْلَى .

\* \* \*

تَبَعَ : وَلِحُرَّةِ لَيْلَتَانِ وَلَأَمَةٍ سُلِّمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا لَيْلَةً .  
وَيَبْدَأُ وَجُوبًا فِي الْقِسْمِ بِقُرْعَةٍ .

\* \* \*

وَلِجَدِيدَةِ نِكَحِهَا وَفِي عِصْمَتِهِ زَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ ؛ بِكْرِ سَبْعٍ مِنَ الْأَيَّامِ يُقِيمُهَا  
عِنْدَهَا مُتَوَالِيَةً وَجُوبًا ، وَلِجَدِيدَةِ ثِيْبٍ ثَلَاثٌ وَلَاءٌ بِلَا قِضَاءٍ ، وَلَوْ أَمَةً

وَهَجَرَ مَضْجَعًا وَضَرَبَهَا بِشُؤْزٍ .

فِيهِمَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « سَبْعٌ لِلْبَكْرِ وَثَلَاثٌ لِلنَّيِّبِ » [ البخاري ، رقم : ٥٢١٣ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٦١ ] .

وَيُسَنُّ تَخْيِيرُ النَّيِّبِ بَيْنَ ثَلَاثٍ بَلَا قَضَاءٍ وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ لِلاتِّبَاعِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَإِنْ أَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالزَّرْكَشِيِّ فِي رَدِّهِ أَنْ يَتَخَلَّفَ لِيَالِي مُدَّةِ الزَّفَافِ عَنْ نَحْوِ الْخُرُوجِ لِلْجَمَاعَةِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَائِزِ ، وَأَنْ يُسَوِّيَ لِيَالِي الْقَسَمِ بَيْنَهُنَّ فِي الْخُرُوجِ لِذَلِكَ أَوْ عَدَمِهِ ، فَيَأْتُمُّ بِتَخْصِيصِ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْخُرُوجِ لِذَلِكَ .

\* \* \*

وَوَعِظَ زَوْجَتَهُ نَذْبًا لِأَجْلِ خَوْفِ وَقُوعِ نُشُوزٍ مِنْهَا ، كَالْإِعْرَاضِ وَالْعُبُوسِ بَعْدَ الْإِقْبَالِ وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَالْكَلَامِ الْخَسَنِ بَعْدَ لَيْلِهِ .

وَهَجَرَ إِنْ شَاءَ مَضْجَعًا مَعَ وَعْظِهَا ، لَا فِي الْكَلَامِ ، بَلْ يُكْرَهُ فِيهِ وَيَحْرُمُ الْهَجْرُ بِهِ ، وَلَوْ لَغَيْرِ الزَّوْجَةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ البخاري ، رقم : ٦٠٦٥ ؛ مسلم ، رقم : ٢٥٥٩ ] ، نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدَّهَا عَنْ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحَ دِينِهَا جَازَ .

وَضَرَبَهَا جَوَازًا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ وَلَا مُدْمٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ وَمَقْتَلٍ ، إِنْ أَفَادَ الضَّرْبُ فِي ظَنِّهِ ، وَلَوْ بِسَوْطٍ وَعَصَا ؛ لَكِنْ نَقَلَ التِّرْوِيَانِيُّ تَغْيِيثَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِمَنْدِيلٍ .

بِشُؤْزٍ ، أَيُّ : بِسَبِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ ، خِلَافًا لِـ « الْمَحَرَّرِ » ،



## فَصْلٌ فِي الْخُلْعِ

وَيَسْقُطُ بِذَلِكَ الْقَسْمُ ؛ وَمِنْهُ أَمْتِنَا عَنْهُمْ إِذَا دَعَاهُنَّ إِلَى بَيْتِهِ وَلَوْ لاشتغالها  
لِحاجتها لمخالفتها ، نَعَمْ إِنْ عُدِرَتْ بِنَحْوِ مَرَضٍ ، أَوْ كَانَتْ ذَاتَ قَدَرٍ  
وَحَفِيرٍ لَمْ تَعْتَدِ الْبُرُوزَ ، لَمْ تَلْزَمْهَا إِجَابَتُهُ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا فِي بَيْتِهَا .  
وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَدِّبَهَا عَلَى شَتْمِهَا لَهُ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى وَجُوبِ الْقَسْمِ ] : يُعْصَى بِطَلَاقٍ مَنْ لَمْ  
تَسْتَوِفْ حَقَّهَا بَعْدَ حُضُورِ وَفْتِهِ ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، قَالَ ابْنُ  
الرَّفْعَةِ : مَا لَمْ يَكُنْ بِسُؤَالِهَا .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الْخُلْعِ

بِضَمِّ الْخَاءِ ، مِنَ الْخُلْعِ بِفَتْحِهَا ، وَهُوَ التَّنَزُّعُ ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ  
لِبَاسٌ لِلْآخَرِ ، كَمَا فِي الْآيَةِ [ ٢ سورة البقرة / الآية : ١٨٧ ] وَأَصْلُهُ مَكْرُوهٌ ، وَقَدْ  
يُسْتَحَبُّ كَالطَّلَاقِ ، وَيَزِيدُ هَذَا بِنَدْبِهِ لِمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ عَلَى شَيْءٍ  
لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ لِكَثْرَةِ الْفَائِلِينَ بِعَوْدِ الصِّفَةِ ، فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ مُبَاحٌ  
لِلذَلِكَ لَا مَنُذُوبٌ .

وَفِي شَرْحِي « أَلْمِنَهَاجِ » وَ« الْإِرْشَادِ » لَهُ : لَوْ مَنَعَهَا نَحْوَ نَفَقَةٍ  
لَتَخْتَلَعَ مِنْهُ بِمَالٍ ، فَفَعَلْتُ ، بَطَلَ الْخُلْعُ وَوَقَعَ رَجْعِيًّا كَمَا نَقَلَهُ جَمْعٌ

الْخُلْعُ: فُرَّةٌ بِعَوْضٍ لِرِزْقٍ بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ، فَلَوْ جَرَى  
بِلَا عَوْضٍ بِنَيْتَةِ الْتِمَاسِ قَبُولِ فَمَهْرٍ مِثْلِ، وَإِذَا بَدَأَ بِمُعَاوَضَةٍ  
كَطَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ فَمُعَاوَضَةٌ، فَلَهُ رُجُوعٌ قَبْلَ قَبُولِهَا، وَشُرْطَ قَبُولِهَا  
فَوْرًا،

مُتَقَدِّمُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ، أَوْ لَا بِقَصْدِ ذَلِكَ وَقَعَ بَائِنًا .

وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْهُ، أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَأْتُمُّ بِفِعْلِهِ فِي  
الْحَالَيْنِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ زِنَاهَا، لَكِنْ لَا يُكْرَهُ الْخُلْعُ حِينَئِذٍ .

الْخُلْعُ شَرْعًا: فُرَّةٌ بِعَوْضٍ مَقْصُودٍ، كِمَيْتَةٍ، مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا،  
رَاجِعٍ لِرِزْقٍ أَوْ سَيِّدِهِ بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ مُفَادَةٍ، وَلَوْ كَانَ الْخُلْعُ فِي  
رَجْعِيَّةٍ، لِأَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَلَوْ جَرَى الْخُلْعُ بِلَا ذِكْرِ  
عَوْضٍ مَعَهَا بِنَيْتَةِ الْتِمَاسِ قَبُولِ مِنْهَا، كَأَن قَالَتْ: خَالَعْتُكَ أَوْ فَادَيْتُكَ،  
وَنَوَى الْتِمَاسَ قَبُولِهَا، فَقَبِلَتْ، فَمَهْرٌ مِثْلُ يَجِبُ عَلَيْهَا، لِأَطْرَادِ الْعُرْفِ  
بِجَرَيَانِ ذَلِكَ بِعَوْضٍ، فَإِنْ جَرَى مَعَ أَجْنَبِيٍّ طَلَّقَتْ مَجَانًا كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ  
وَالْعَوْضُ فَاسِدٌ، وَلَوْ أَطْلَقَ فَقَالَ: خَالَعْتُكَ؛ وَلَمْ يَنْوِ الْتِمَاسَ قَبُولِهَا وَقَعَ  
رَجْعِيًّا، وَإِنْ قَبِلَتْ .

وَإِذَا بَدَأَ الزَّوْجُ بِصِغَةِ مُعَاوَضَةٍ، كَطَلَّقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِأَلْفٍ،  
فَمُعَاوَضَةٌ لِأَخْذِهِ عَوْضًا فِي مُقَابَلَةِ الْبُذْعِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ، وَفِيهَا شَوْبُ تَعْلِيلٍ  
لِتَوَقُّفِ وَثُوعِ الطَّلَاقِ بِهَا عَلَى الْقَبُولِ، فَلَهُ رُجُوعٌ قَبْلَ قَبُولِهَا، لِأَنَّ هَذَا  
شَأْنُ الْمُعَاوَضَاتِ .

وَشُرْطَ قَبُولِهَا فَوْرًا، أَيُّ: فِي مَجْلِسِ التَّوَاجُّبِ بِلَفْظٍ كَقَبِلْتُ أَوْ

أَوْ بَدَأَ بِتَعْلِيْقِي، كَمَتَى أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَتَعْلِيْقٌ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولٌ وَلَا إِعْطَاءٌ فَوْرًا،

ضَمِنْتُ، أَوْ بِفِعْلِ كِإِعْطَائِهَا الْأَلْفَ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ؛ فَلَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَ لَفْظِهِ وَقَبُولِهَا زَمَنٌ أَوْ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَمْ يَنْفُذْ، وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِالْفِ، فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِالْفِ، فَتَنَعُ الثَّلَاثُ، وَتَجِبُ الْأَلْفُ؛ فَإِذَا بَدَأَتْ الزَّوْجَةُ بِطَلَبِ طَلَاقٍ، كَطَلَّقَنِي بِالْفِ، أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا، فَأَجَابَهَا الزَّوْجُ، فَمُعَاوَضَةٌ مِنْ جَانِبِهَا، فَلَهَا رُجُوعٌ قَبْلَ جَوَابِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الْمُعَاوَضَاتِ.

وَيُشْتَرَطُ الطَّلَاقُ بَعْدَ سُؤْلِهَا فَوْرًا، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فَوْرًا كَانَ تَطْلِيْقُهُ لَهَا أِبْتِدَاءً لِلطَّلَاقِ.

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا: لَوْ أَدَّعَى أَنَّهُ جَوَابٌ، وَكَانَ جَاهِلًا مَعْدُورًا، صَدَّقَ بِيَمِينِهِ.

أَوْ بَدَأَ بِصِغَةِ تَعْلِيْقِي فِي إِثْبَاتٍ، كَمَتَى، أَوْ: أَيُّ حِينٍ أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَتَعْلِيْقٌ، لِإِفْتِضَاءِ الصِّغَةِ لَهُ، فَلَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الصِّغَةِ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَ الصِّغَةِ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ لَفْظًا وَلَا إِعْطَاءٌ فَوْرًا، بَلْ يَكْفِي الْإِعْطَاءُ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ، لِإِدْلَالِهِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ كُلِّ الْأَرْمَنِ مِنْهُ صَرِيحًا، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْفَوْرُ فِي قَوْلِهَا: مَتَى طَلَّقْتَنِي فَلَكَ كَذَا، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَانِبِهَا الْمُعَاوَضَةُ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فَوْرًا حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيْقُ فِي النَّفْيِ، كَمَتَى لَمْ تُعْطِنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ،

وَشَرِطَ قَوْزٌ فِي : إِنْ أُعْطِيتَنِي .

فَلِلْقَوْزِ ؛ فَتَطْلُقُ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِعْطَاءُ ، فَلَمْ تُعْطِهِ .

وَشَرِطَ قَوْزٌ ، أَيُّ : الْإِعْطَاءُ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ ، بِأَنْ لَا يَتَحَلَّلَ كَلَامٌ أَوْ سُكُوتٌ طَوِيلٌ عُرْفًا مِنْ حَرَّةٍ حَاضِرَةٍ أَوْ غَائِبَةٍ عَلِمْتُهُ ؛ فِي : إِنْ أَوْ إِذَا أُعْطِيتَنِي كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ مَعَ الْعَوَضِ .

وَحُوِّلَ فِي نَحْوِ : مَتَى ، لِصِرَاحَتِهَا فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ ، لَكِنْ لَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ [ فِي بَيَانِ الْإِبْرَاءِ ] : الْإِبْرَاءُ فِيْمَا ذَكَرَ كَالْإِعْطَاءِ ، فَيُفِي : إِنْ أُبْرَأْتَنِي ، لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَائِهَا قَوْراً بَرَاءَةً صَحِيحَةً عَقِبَ عِلْمِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ ، وَافْتَاءَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَقَعُ فِي الْغَائِبَةِ مُطْلَقاً ، لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا بِالْعَوَضِ بَعِيدٌ مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أُبْرَأْتَنِي فَأَنْتَ وَكِيلٌ فِي طَلَاقِهَا ، فَأُبْرَأْتُهُ بَرِئاً ، ثُمَّ الْوَكِيلُ مُحَيَّرٌ ، فَإِنْ طَلَّقَ وَقَعَ رَجْعِيّاً ، لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ التَّوَكِيلِ ، وَمَنْ عُلِّقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ بِإِبْرَائِهَا إِتَاهُ مِنْ صَدَاقِهَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ وَجَدَتْ بَرَاءَةً صَحِيحَةً مِنْ جَمِيعِهِ ، فَيَقَعُ بَائِناً ، بِأَنْ تَكُونَ رَشِيدَةً ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ ، وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةٌ ، خِلَافاً لِمَا أَطَالَ بِهِ الرَّيْمِيُّ ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعَلُّقِهَا بِهِ وَعَدَمِهِ ، وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ مِنْ قَدْرِهَا ، وَقَدْ عُلِّقَ بِالْإِبْرَاءِ مِنْ جَمِيعِهِ ، فَلَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ ؛ وَقِيلَ : يَقَعُ بَائِناً بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، وَلَوْ أُبْرَأْتُهُ ثُمَّ ادَّعَتْ

الْجَهْلَ بِقَدْرِهِ ، فَإِنْ زُوِّجَتْ صَغِيرُهُ صُدِّقَتْ بِبَيْمَنِهَا ، أَوْ بِالْعَةِ وَدَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا بِهِ ، لِكُونِهَا مُجْبِرَةً لَمْ تُسْتَأْذَنْ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا صُدِّقَ بِبَيْمَنِهِ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرٍ ، فَأَبْرَأْتَهُ ، بَرِيءٌ مُطْلَقًا ، ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقْتَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » فِي : « أَبْرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي بِشَرْطِ أَنْ تُطَلِّقَنِي » ، فَطَلَّقَتْ ، وَقَعَ ، وَلَا يَبْرَأُ ، لَكِنْ الَّذِي فِي « الْكَافِي » وَأَقْرَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ فِي : « أَبْرَأْتُكَ مِنْ صَدَاقِي بِشَرْطِ الطَّلَاقِ » ، أَوْ « عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي » تَبِينُ وَيَبْرَأُ ، بِخِلَافِ : « إِنْ طَلَّقْتَ صَرَّرْتِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي » فَطَلَّقَ الْضُرَّةَ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا بَرَاءَةً .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالْمُتَّجِهَةُ مَا فِي « الْأَنْوَارِ » ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ مُتَضَمِّنٌ لِلتَّعْلِيقِ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي عَنْ صَدَاقِكَ أُطْلُقُكَ ، فَأَبْرَأَتْ ، فَطَلَّقَتْ ، بَرِيءٌ وَطَلَّقْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ مُخَالَعَةً .

وَلَوْ قَالَتْ : طَلَّقْنِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِي ، فَطَلَّقَهَا ، بَانَتْ بِهِ لِأَنَّهَا صِغَةُ التَّزَامٍ .

أَوْ قَالَتْ : إِنْ طَلَّقْتَنِي فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ ، أَوْ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي ، فَطَلَّقَهَا ، بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِفَسَادِ الْعَوَظِ بِتَعْلِيلِ الْإِبْرَاءِ .

وَأُفْتِيَ أَبُو زُرْعَةَ فِيمَنْ سَأَلَ زَوْجَ بِنْتِهِ قَبْلَ الْوَطْءِ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى جَمِيعِ صَدَاقِهَا ، وَالتَّزَمَ بِهِ وَالِدُهَا ، فَطَلَّقَهَا ، وَاحْتَالَ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَهَا ، وَهِيَ مَحْجُورَتُهُ ، بِأَنَّهُ خُلِعَ عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا فِي ذِمَّةِ الْأَبِ ، نَعَمْ شَرُطُ صِحَّةِ هَذِهِ الْحَوَالَةِ أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ لِبِنْتِهِ ، إِذْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي نِصْفِ ذَلِكَ ، لِسُقُوطِ نِصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ بِبَيِّنَاتِهَا مِنْهُ ، فَيَبْقَى لِلزَّوْجِ عَلَى الْأَبِ نِصْفُهُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ بِنَظِيرِ الْجَمِيعِ فِي ذِمَّتِهِ فَاسْتَحَقَّهُ ، وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الزَّوْجِ النِّصْفُ لَا غَيْرُ ؛ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَسْأَلَ الْخُلْعَ بِنَظِيرِ النِّصْفِ الْبَاقِي لِمَحْجُورَتِهِ لِبَرَاءَتِهِ حِينَئِذٍ بِالْحَوَالَةِ عَنْ جَمِيعِ دَيْنِ الزَّوْجِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الضَّامَانَ يَلْزُمُهُ بِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ ، فَالْإِتِمَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ الْحَوَالَةُ .

وَلَوْ اخْتَلَعَ الْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ بِصَدَاقِهَا ، أَوْ قَالَ : طَلَّقَهَا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ ، وَقَعَ رَجْعِيًّا ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، نَعَمْ إِنْ ضَمِنَ لَهُ الْأَبُ أَوْ الْأَجَنَبِيُّ الدَّرَكَ ، أَوْ قَالَ : عَلَيَّ ضَمَانُ ذَلِكَ ؛ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَبِ أَوْ الْأَجَنَبِيِّ .

وَلَوْ قَالَ لِأَجَنَبِيٍّ : سَلْ فُلَانًا أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ بِالْأَلْفِ ، اشْتَرِطَ فِي لُزُومِ الْأَلْفِ أَنْ يَقُولَ : عَلَيَّ ، بِخِلَافِ : سَلْ زَوْجِي أَنْ يُطَلِّقَنِي عَلَى كَذَا ، فَإِنَّهُ تَوَكِيلٌ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ : عَلَيَّ .

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ عَلَى أَنْ أَطْلُقَ زَوْجَتِي ، فَفَعَلًا بَائِنًا ، لِأَنَّهُ خُلِعَ

## فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ

غَيْرُ فَاسِدٍ ، لِأَنَّ الْعَوَاضَ فِيهِ مَقْصُودٌ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، فَلِكُلِّ عَلَى الْآخَرِ  
مَهْرٌ مِثْلُ زَوْجَتِهِ .

\* \* \*

تَنْبِيهُ [ فِي بَيَانِ أَنَّ الْفُرْقَةَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ يُنْقِصُ الْعَدَدَ ] : الْفُرْقَةُ  
بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ يُنْقِصُ الْعَدَدَ ، وَفِي قَوْلِ نَصٍّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ  
الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ إِذَا لَمْ يَتَصَدَّ بِهِ طَلَاقًا فَسُخِّحَ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا ، فَيَجُوزُ  
تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكَرُّرِهِ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ ، وَأَخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا  
الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، بَلْ تَكَرَّرَ مِنَ الْبُلْقِينِي الْإِفْتَاءُ بِهِ ؛ أَمَّا الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ  
الطَّلَاقِ بِعَوَاضٍ ؛ فَطَلَاقٌ يُنْقِصُ الْعَدَدَ قَطْعًا ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ  
الطَّلَاقَ ، لَكِنْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ طَلَاقًا بِالْبَيَّةِ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ

وَهُوَ لُغَةٌ : حَلُّ الْقَيْدِ ؛ وَشَرْعًا : حَلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ الْإِنْبِي .

وَهُوَ إِمَّا وَاجِبٌ كَطَّلَاقِ مُوَلٍّ لَمْ يُرِدِ الْوَطْءَ .

أَوْ مَنْدُوبٌ كَأَنْ يَعْجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِهَا وَلَوْ لِعَدَمِ الْمِثْلِ إِلَيْهَا ، أَوْ  
تَكُونَ غَيْرَ عَقِيقَةٍ مَا لَمْ يَخْشَ الْفُجُورَ بِهَا ، أَوْ سَيِّئَةَ الْخُلُقِ ، أَيْ : بِحَيْثُ  
لَا يُصْبِرُ عَلَى عِشْرَتِهَا عَادَةً ، فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا . وَإِلَّا فَمَتَى تُوْجَدُ

## يَقَعُ لِغَيْرِ بَائِنٍ طَلَاقٌ مُكَلَّفٍ وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ

أَمْرًا غَيْرَ سَيِّئَةِ الْخُلُقِ<sup>(١)</sup> ؟ وَفِي الْحَدِيثِ : « الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي النِّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ » [ « مجمع الزوائد » ، رقم : ٧٤٤٠ ] كِنَايَةً عَنْ نُذْرَةِ وَجُودِهَا ، إِذِ الْأَعْصَمُ هُوَ أَيْبُضُ الْجَنَاحَيْنِ ؛ أَوْ يَأْمُرُهُ بِهِ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ ، أَيِ : مِنْ غَيْرِ تَعَنُّتٍ .

أَوْ حَرَامٌ ، كَالْبِدْعِيِّ ، وَهُوَ طَلَاقٌ مَدْخُولٌ بِهَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ بِلَا عَوَضٍ مِنْهَا ، أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ ؛ وَكَطَلَاقٍ مَنْ لَمْ يَسْتَوْفِ دَوْرَهَا مِنَ الْقَسَمِ ، وَكَطَلَاقِ الْمَرِيضِ بِقَصْدِ الْحِرْمَانِ مِنَ الْإِرْثِ ، وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ ثَلَاثِ طَلَقَاتٍ ، بَلْ يُسَنُّ الْإِفْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ .

أَوْ مَكْرُوهٌ بِأَنْ سَلِمَ الْحَالُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [ أَبُو دَاوُدَ ، رقم : ٢١٧٨ ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رقم : ٢٠١٨ ] : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ » ، وَإِبْثَاتُ بُغْضِهِ تَعَالَى لَهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ زِيَادَةُ التَّنْفِيرِ عَنْهُ لَا حَقِيقَتُهُ ، لِمُنَافَاتِهَا لِجِلِّهِ .

إِنَّمَا يَقَعُ لِغَيْرِ بَائِنٍ ، وَلَوْ رَجْعِيَّةً لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا ، فَلَا يَقَعُ لِمُخْتَلَعَةٍ وَرَجْعِيَّةٍ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا .

طَلَاقٌ مُخْتَارٌ مُكَلَّفٍ ، أَيِ : بِالْبَيْعِ عَاقِلٍ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُ صَبِيِّ وَمَعْجُونٍ .

وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ ، أَيِ : بِشُرْبِ خَمْرٍ وَأَكْلِ بَنْجٍ أَوْ حَشِيشٍ ، لِعِضْيَانِهِ بِإِزَالَةِ عَقْلِ .

(١) اللَّهُ دَرُّهُ عَلَى هَذَا التَّسَاوُلِ ، مَا أَبْدَعَهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ .



لَا مُكْرَهَ بِمُخْذُورٍ ،

بِخِلَافِ سَكْرَانَ لَمْ يَتَعَدَّ بِتَنَاوُلِ مُسْكِرٍ ، كَأَن أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُسْكِرٌ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ إِذَا صَارَ بِحَيْثُ لَا يُمَيِّزُ ، لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ ، وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهِهِ فِي تَنَاوُلِهِ بِبَيِّنَةٍ إِنْ وَجِدَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ ، كَحَبْسٍ ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ .

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْهَازِلِ بِهِ ، بِأَن قَصَدَ لَفْظَهُ دُونَ مَعْنَاهُ ؛ أَوْ لَعِبَ بِهِ ، بِأَن لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً ، وَلَا أَثَرَ لِحِكَايَةِ طَلَاقِ الْغَيْرِ وَتَصْوِيرِ الْفَقِيهِ وَلِلتَّلْفِظِ بِهِ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِ الْغَضْبَانِ ، وَإِنْ أَدَّعَى زَوَالَ شُعُورِهِ بِالْغَضَبِ .

لَا طَلَاقُ مُكْرَهٍ ، بِغَيْرِ حَقِّ بِمُخْذُورٍ مُنَاسِبٍ ، كَحَبْسٍ طَوِيلٍ ، وَكَذَا قَلِيلٍ ، لِذِي مُرُوءَةٍ ، وَصَفْعَةٍ لَهُ فِي الْمَلَا ، وَكَاتِلَافٍ مَالٍ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فِي حَقِّ مُوسِرٍ .

وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرَهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ عَاجِلاً ، بِوَلَايَةِ أَوْ تَغْلِبٍ ؛ وَعَجْزُ الْمُكْرَهِ عَنْ دَفْعِهِ بِفِرَارٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ فَعَلَ مَا خَوْفُهُ بِهِ نَاجِزاً .

فَلَا يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ التَّوْبَةُ ، بِأَن يَنْوِيَ غَيْرَ زَوْجَتِهِ ، أَوْ يَقُولَ سِرّاً عَقِبَهُ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَإِذَا قَصَدَ الْمُكْرَهُ الْإِيْقَاعَ لِلطَّلَاقِ وَقَعَ كَمَا إِذَا أُكْرِهَ بِحَقٍّ ، كَأَن قَالَ مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي ، أَوْ قَالَ رَجُلًا آخَرَ : طَلَّقْهَا أَوْ لَأَقْتُلَنَّكَ غَدًا ؛ فَطَلَّقَ ؛ فَيَقَعُ فِيهِمَا .

بِمُسْتَقَّ طَلَاقٍ وَفِرَاقٍ وَسَرَاحٍ وَتَرْجَمَتِهِ ، وَأَعْطَيْتُ طَلَاقَكَ ،  
وَأَوْقَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ ،

بِصَرِيحٍ ، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ ، كَ مُسْتَقَّ طَلَاقٍ ،  
وَلَوْ مِنْ عَجْمِي عَرَفَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِحَلِّ عِصْمَةِ النِّكَاحِ ، أَوْ بُعِدَ عَنْهَا ،  
وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَفِرَاقٍ وَسَرَاحٍ لِنَتَكْرُرِهَا فِي الْقُرْآنِ ؛ كَطَلَّقْتُكَ ، وَفَارَقْتُكَ ،  
وَسَرَّخْتُكَ ؛ أَوْ زَوَّجْتِي ؛ وَكَانَتْ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقَةٌ ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ  
الْمَفْتُوحَةِ ؛ وَمُفَارَقَةٍ وَمُسَرَّحَةٍ ؛ أَمَّا مَصَادِرُهَا فَكِنَايَةٌ ، كَانَتْ طَلَاقٌ ، أَوْ  
فِرَاقٌ ، أَوْ سَرَاحٌ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : وَيُسْتَرْطُ ذِكْرُ مَفْعُولٍ مَعَ نَحْوِ : طَلَّقْتُ ، وَمُبْتَدَأٌ مَعَ نَحْوِ :  
طَالِقٌ ؛ فَلَوْ نَوَى أَحَدُهُمَا لَمْ يُؤَثَّرْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : طَالِقٌ ، وَنَوَى أَنْتَ ؛ أَوْ  
أَمْرَاتِي ، وَنَوَى لَفْظَ طَالِقٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي سَوْأَلٍ ، فِي نَحْوِ :  
طَلَّقْ أَمْرَاتَكَ ! فَقَالَ : طَلَّقْتُ ، بَلَا مَفْعُولٍ ؛ أَوْ فَوَّضَ إِلَيْهَا بِ : طَلَّقِي  
نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ : طَلَّقْتُ ؛ وَلَمْ تَقُلْ نَفْسِي ، فَيَقَعُ فِيهِمَا .

\* \* \*

وَتَرْجَمَتِهِ ، أَيْ : مُسْتَقَّ مَا ذَكَرَ بِالْعَجْمِيَّةِ ، فَتَرْجَمَةُ الطَّلَاقِ صَرِيحٌ  
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَرْجَمَةُ صَاحِبِهِ صَرِيحٌ أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ .  
وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ جَمْعِ الْجَزَمِ بِهِ .

وَمِنْهُ : أَعْطَيْتُ ، أَوْ قُلْتُ طَلَاقَكَ ؛ وَأَوْقَعْتُ ، أَوْ أَلَقَيْتُ ، أَوْ  
وَضَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ أَوْ طَلَاقِي ، وَيَا طَالِقُ وَيَا مُطَلَّقَةً ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ؛

لَا أَنْتِ طَلَّاقٌ ، وَلَكِ الطَّلَاقُ ، بَلْ هُمَا كِنَايَتَانِ ، كَأَن فَعَلْتَ كَذَا فَفِيهِ طَلَّاقُكَ ، أَوْ فَهُوَ طَلَّاقُكَ ، فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا . لَأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَيْنِ إِلَّا تَوَشُّعًا ، وَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الصَّيْغَةِ إِذَا لَمْ يُخِلَّ بِالْمَعْنَى ، كَالْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَتْ لَهُ : طَلَّقْنِي ! فَقَالَ : هِيَ مُطَلَّقَةٌ ؛ فَلَا يُقْبَلُ إِirَادَةُ غَيْرِهَا ، لَأَنَّ تَقَدَّمَ سُؤْلِهَا يَصْرِفُ الَّلَفْظَ إِلَيْهَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذِكْرُ رُجْعٍ لِنَيْتِهِ فِي نَحْوِ : أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَهِيَ غَائِبَةٌ ، أَوْ : هِيَ طَالِقٌ ؛ وَهِيَ حَاضِرَةٌ .

قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَوْ قَالَ : مَا كِدْتُ أَنْ أُطَلِّقَكَ ؛ كَانَ إِفْرَارًا بِالطَّلَاقِ .  
أَنْتَهَى .

وَلَوْ قَالَ لِوَلِيِّهَا : زَوَّجْهَا ؛ فَمُقَرَّرٌ بِالطَّلَاقِ .

قَالَ الْمَرْجَدُ : لَوْ قَالَ : هَذِهِ زَوْجَةُ فُلَانٍ ؛ حُكِمَ بِارْتِفَاعِ نِكَاحِهِ .

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ : إِنْ غِبْتُ عَنْهَا سَنَةً فَمَا أَنَا لَهَا بِزَوْجٍ ؛ بِأَنَّهُ إِفْرَارٌ فِي الظَّاهِرِ بِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ السَّنَةِ ، فَلَهَا بَعْدَهَا ثَمَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، تَرْجُحُ لِغَيْرِهِ .

\* \* \*

فَوَائِدُ [ تَتَعَلَّقُ بِالطَّلَاقِ ] : وَلَوْ قَالَ لِأَخَرَ : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ؟ مُلْتَمِسًا الْإِنْشَاءَ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ : إِيْ ؛ وَقَعَ ، وَكَانَ صَرِيحًا ، فَإِذَا قَالَ :

« طَلَّقْتُ » فَقَطَّ ، كَانَ كِنَايَةً ، لِأَنَّ « نَعَمْ » مُتَعَيِّنَةٌ لِلْجَوَابِ ، وَ « طَلَّقْتُ » مُسْتَقْلِلَةٌ ، فَأَحْتَمَلَتْ الْجَوَابَ وَالْإِبْتِدَاءَ ، أَمَا إِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ مُسْتَحْبِرًا ، فَأَجَابَ بِ « نَعَمْ » ، فَأِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ ، وَيَقَعُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا إِنْ كَذَبَ ، وَيُذَيِّنُ ؛ وَكَذَا لَوْ جَهَلَ حَالَ الشُّوَالِ ، فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ طَلَاقًا مَاضِيًا ، وَرَاجِعْتُ ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لِاحْتِمَالِهِ ، وَلَوْ قِيلَ لِمُطَلَّقٍ : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ثَلَاثًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُ ؛ وَأَرَادَ وَاحِدَةً ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ « طَلَّقْتُ » مُحْتَمِلٌ لِلْجَوَابِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَتْ : طَلَّقْنِي ثَلَاثًا ، فَقَالَ : طَلَّقْتُكَ ؛ وَلَمْ يَنْوِ عِدَدًا ، فَوَاحِدَةً .

وَلَوْ قَالَ لَأَمْ زَوْجَتِي : ابْتَنَيْتُكَ طَالِقٌ ، وَقَالَ : أَرَدْتُ بِنْتَهَا الْأُخْرَى ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِرُجُوعِ وَأُجْنَبِيَّةٍ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ، وَقَالَ : قَصَدْتُ الْأُجْنَبِيَّةَ ، لِرَدُّدِ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا ، فَصَحَّتْ إِرَادَتُهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : زَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَأَسْمُ زَوْجَتِي زَيْنَبُ ، وَقَصَدَ أُجْنَبِيَّةَ أَسْمَهَا زَيْنَبُ ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ظَاهِرًا ، بَلْ يُذَيِّنُ .

\* \* \*

مُهَمَّةٌ [ فِي بَيَانِ مَا لَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ بِآخَرَ ] : وَلَوْ قَالَ عَامِّي : أَعْطَيْتُ ثَلَاثَ فُلَانَةٍ ، بِالتَّاءِ ؛ أَوْ طَلَاكَهَا ، بِالْكَافِ ، أَوْ دَلَاقَهَا ، بِالْدَالِ ؛ وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ ، وَكَانَ صَرِيحًا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ يُطَاوِعْهُ لِسَانُهُ إِلَّا عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الْمُبْدَلِ ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَأَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مَشَائِخِنَا ؛ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَالَ لَهُ أَصْلٌ فِي اللَّغَةِ .

\* \* \*

وَبِكِنَايَةِ مَعَ نَبْتَةٍ مُفْتَرَنَةٍ بِأَوَّلِهَا كَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَخَلِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَحُرَّةٌ، وَكَأُمِّي، وَيَا بِنْتِي، وَأَعْتَقْتُكَ، وَتَرَكَتُكَ، وَأَزَلْتُكَ، وَأَحْلَلْتُكَ، وَتَزَوَّجِي،

وَيَقَعُ بِكِنَايَةِ، وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ.

إِنْ كَانَتْ مَعَ نَبْتَةٍ لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ مُفْتَرَنَةٍ بِأَوَّلِهَا، أَيْ: الْكِنَايَةِ، وَتَعْبِيرِي بِـ «مُفْتَرَنَةٍ بِأَوَّلِهَا»، هُوَ مَا رَجَّحَهُ كَثِيرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا تَبْعًا لِجَمْعِ مُحَقِّقِينَ، وَرَجَّحَ فِي أَصْلِ «الْكُرُوزَةِ» الْأَكْتِفَاءَ بِالْمُقَارَنَةِ لِبَعْضِ اللَّفْظِ، وَلَوْلَا خِرِّهِ، وَهِيَ كَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ حَرَمْتُكَ، أَوْ حَلَالَ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَلَوْ تَعَارَفُوهُ طَلَاقًا؛ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ.

وَلَوْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا، أَوْ نَحْوَ فَرْجِهَا، أَوْ وَطَنِهَا، لَمْ تَحْرُمَ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ كَفَّارَةِ يَمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ.

وَلَوْ قَالَ: هَذَا الْتَوْبُ أَوْ الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ، فَلَعُوَّ لَا شَيْءَ فِيهِ.

وَأَنْتِ خَلِيَّةٌ، أَيْ: مِنَ الزَّوْجِ، فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ، أَوْ بَرِيَّةٌ مِنْهُ، وَبَائِنٌ، أَيْ: مُفَارَقَةٌ، وَكَانَتْ حُرَّةً وَمُطْلَقَةً بِتَخْفِيفِ اللَّامِ، أَوْ أَطْلَقْتُكَ، وَأَنْتِ كَأُمِّي، أَوْ بِنْتِي، أَوْ أُخْتِي، وَكَ يَا بِنْتِي لِمُمْكِنَةٍ كَوْنِهَا بِنْتُهُ بِإِحْتِمَالِ السَّنِّ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً اَلنَّسَبِ، وَكَ أَعْتَقْتُكَ، وَتَرَكَتُكَ، وَقَطَعْتُ نِكَاحَكَ، وَأَزَلْتُكَ، وَأَحْلَلْتُكَ، أَيْ: لِلْأَزْوَاجِ، وَأَشْرَكَتُكَ مَعَ فُلَانَةٍ وَقَدْ طَلَقْتُ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَ تَزَوَّجِي، أَيْ: لِأَنِّي طَلَقْتُكَ، وَأَنْتِ حَلَالَ لِعَبْرِي، بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِلْوَلِيِّ: زَوَّجَهَا، فَإِنَّهُ

وَأَعْتَدِّي ، وَخُذِي طَلَاكَ ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكَ ، وَذَهَبَ طَلَاكَ ،  
أَوْ سَقَطَ طَلَاكَ ، وَطَلَاكَ وَاحِدٌ لَا كَطَلَاكَ عَيْبٌ ، وَلَا قُلْتُ  
كَلِمَتِكَ ، أَوْ حُكْمِكَ .

صَرِيحٌ ، وَأَعْتَدِّي ، أَيُّ : لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَوَدَّعِي ، مِنْ الْوَدَاعِ ، أَيُّ :  
لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَكَ خُذِي طَلَاكَ ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكَ ، أَيُّ : لَأَنِّي  
طَلَّقْتُكَ ، وَلَسْتُ زَوْجَتِي ، إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي جَوَابِ دَعْوَى ، وَإِلَّا فِإِقْرَارٌ ؛ وَ  
كَ ذَهَبَ طَلَاكَ ، أَوْ سَقَطَ طَلَاكَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا ، وَكَ طَلَاكَ وَاحِدٌ  
وِثْنَانٍ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِقْبَاعَ وَقَعَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَ لَكَ الطَّلَاقُ ، أَوْ  
طَلَقْتُ ، وَكَذَا سَلَامٌ عَلَيْكَ ، عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الصَّلَاحِ وَنَقَلَهُ شَيْخُنَا فِي  
« شَرْحِ الْمَنَهَاجِ » .

لَا مِنْهَا كَطَلَاكَ عَيْبٌ أَوْ نَقْصٌ ، وَلَا قُلْتُ أَوْ أَعْطَيْتُ كَلِمَتِكَ ، أَوْ  
حُكْمِكَ ، فَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ ، وَإِنْ نَوَى بِهَا الْمُتَلَفُّظُ الطَّلَاقَ ، لَأَنَّهَا  
لَيْسَتْ مِنَ الْكِنَايَاتِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ بِلَا تَعَشُّفٍ ، وَلَا أَثَرٍ لِاسْتِهَارِهَا  
فِي الطَّلَاقِ فِي بَعْضِ الْقَطْرِ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِي مَشَائِخِ عَصْرِنَا .

وَلَوْ نَطَقَ بِلَفْظٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُلْغَاةِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْفِرَاقِ ، فَقَالَ لَهُ  
الْآخَرُ مُسْتَحْبِرًا : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ؛ ظَانًا وَقُوعَ الطَّلَاقِ  
بِالْفَلْفِظِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَقَعْ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَسُئِلَ الْبُلْقِينِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَظَنَّ أَنَّهَا طَلَّقَتْ  
بِهِ ثَلَاثًا ، فَقَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، ظَانًا وَقُوعَ الثَّلَاثِ بِالْعِبَارَةِ

وَصُدِّقَ مُنْكَرُ نِيَّةٍ بِيَمِينِهِ .

الأولى ، فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبره به ثانياً على الظن المذكور . انتهى .

وَيَجُوزُ لِمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ أَنْ لَا يُشْهَدَ عَلَيْهِ .

\* \* \*

فَرُعُ [ فِي بَيَانِ أَنَّ الْكِتَابَةَ كِنَايَةٌ ، فَإِنْ نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ وَقَعَ ] : لَوْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلَاقٍ أَوْ كِنَايَتَهُ وَلَمْ يَتَوَقَّعْ إِيْقَاعَ الطَّلَاقِ فَلَعَوُ مَا لَمْ يَتَلَفَّظْ حَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِصَرِيحٍ مَا كَتَبَهُ ، نَعَمْ ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ : أَرَدْتُ قِرَاءَةَ الْمَكْتُوبِ لَا الطَّلَاقَ لِإِحْتِمَالِهِ ، وَلَا يُلْحَقُ الْكِتَابَةُ بِالصَّرِيحِ طَلَبُ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقَ ، وَلَا قَرِينَةُ غَضَبٍ ، وَلَا أَشْتِهَارُ بَعْضِ الْأَفَاطِ الْكِتَابَاتِ فِيهِ .

\* \* \*

وَصُدِّقَ مُنْكَرُ نِيَّةٍ فِي الْكِتَابَةِ بِيَمِينِهِ فِي أَنَّهُ مَا نَوَى بِهَا طَلَاقًا ، فَالْقَوْلُ فِي النِّيَّةِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا قَوْلُ النَّاوي ، إِذْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ تُمَكِّنْ مُرَاجَعَةُ نِيَّتِهِ بِمَوْتٍ أَوْ فَقْدٍ لَمْ يُحْكَمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ .

\* \* \*

فُرُوعُ : قَالَ فِي « أَلْعُبابِ » : مَنْ أَسْمُ زَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ مَثَلًا ، فَقَالَ ابْتِدَاءً أَوْ جَوَابًا لِطَلَبِهَا الطَّلَاقَ : فَاطِمَةُ طَالِقٌ ، وَأَرَادَ غَيْرَهَا ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : يَا زَيْنَبُ ! أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَأَسْمُهَا عَمْرَةُ ؛ طَلَّقْتَ لِلإِشَارَةِ ، وَلَوْ أَشَارَ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ ؛ وَقَالَ : يَا عَمْرَةُ ! أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَأَسْمُ

وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ، وَنَوَى عَدَدًا وَقَعَ مَنْوِيٌّ،

زَوْجَتِهِ عَمْرَةً، لَمْ تَطْلُقْ؛ وَمَنْ قَالَ: أَمْرَاتِي طَالِقٌ؛ مُشِيرًا لِأَحَدَى أَمْرَاتِيهِ، وَأَرَادَ الْأُخْرَى، قُبِلَ بِبَيْنِهِ؛ وَمَنْ لَهُ زَوْجَتَانِ، أَسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، وَعُرِفَ أَحَدُهُمَا بِزَيْدٍ، فَقَالَ: فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَالِقٌ، وَنَوَى بِنْتُ زَيْدٍ، قُبِلَ. أَنْتَهَى.

قَالَ شَيْخُنَا: لَمْ يُقْبَلْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، أَيْ: ظَاهِرًا، بَلْ يُدَيَّنُ، نَعَمْ، يَتَّبِعُهُ قَبُولُ إِرَادَتِهِ لِمُطْلَقَةٍ لَهُ أَسْمُهَا فَاطِمَةُ. أَنْتَهَى.

وَلَوْ قَالَ: زَوْجَتِي عَائِشَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَالِقٌ، وَزَوْجَتُهُ خَدِيجَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، طَلَّقْتَ، لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الْأَسْمِ.

وَلَوْ قَالَ لِابْنِهِ الْمُكَلَّفِ: قُلْ لَأَمَّاكَ أَنْتَ طَالِقٌ؛ وَلَمْ يُرِدِ التَّوَكِيلَ، يَحْتَمِلُ التَّوَكِيلَ، فَإِذَا قَالَهُ لَهَا، طَلَّقْتَ كَمَا تَطْلُقُ بِهِ لَوْ أَرَادَ التَّوَكِيلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَطْلُقُ، وَكَوْنُ الْإِبْنِ مُخْبِرًا لَهَا بِالْحَالِ.

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَمَدْرَكَ التَّرَدُّدِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ إِنْ جَعَلْنَاهُ كَصُدُورِ الْأَمْرِ مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ الْأَمْرُ بِالْإِخْبَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ مِنَ الْأَبِّ، فَيَقَعُ، وَإِلَّا فَلَا. أَنْتَهَى.

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا: وَبِالْجُمْلَةِ، فَيَبْغِي أَنْ يُسْتَفْسَرَ، فَإِنْ تَعَدَّرَ اسْتِفْسَارُهُ عُمِلَ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَا يَقَعَ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ، بَلْ بِقَوْلِ الْإِبْنِ لِأُمِّهِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ.

\* \* \*

وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ، وَنَوَى عَدَدًا اُثْنَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً، وَقَعَ مَنْوِيٌّ وَلَوْ فِي



وَيَقَعُ طَلَاقُ الْوَكِيلِ بِ: طَلَّقْتُ، وَلَوْ قَالَ لِأَخْرَ: أُعْطِيتُ طَلَاقَ زَوْجَتِي، فَهُوَ تَوَكَّلَ،

غَيْرِ مَوْطُوءَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ وَقَعَ طَلَقُهُ وَاحِدَةً، وَلَوْ شَكَ فِي أَلْعَدَدِ الْمَلْفُوظِ أَوْ الْمَنْوِيِّ، فَيَأْخُذُ بِالْأَقْلِ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ.

\* \* \*

فَرَعُ: لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكِ وَاحِدَةً وَثْنَتَيْنِ، فَيَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُ مُحَقِّقِي عُلَمَاءِ عَصَرِنَا.

وَلَوْ قَالَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً، بَلْ طَلَقْتَيْنِ، فَيَقَعُ بِهِ ثَلَاثٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي «شَرْحِ الرُّوضِ».

\* \* \*

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْوَكِيلِ فِي الطَّلَاقِ بِ: طَلَّقْتُ فَلَانَةً وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ عِنْدَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ مُطَلِّقٌ لِمَوْكَلِّهِ.

وَلَوْ قَالَ لِأَخْرَ: أُعْطِيتُ أَوْ جَعَلْتُ بِيَدِكَ طَلَاقَ زَوْجَتِي، أَوْ قَالَ لَهُ: رُحْ بِطَلَاقِهَا، وَأَعْطِهَا، فَهُوَ تَوَكَّلَ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِتَطْلِيْقِ الْوَكِيلِ لَا يَقُولُ الْزَّوْجُ هَذَا الَّلَفْظَ، بَلْ تَحْصُلُ الْفُرْقَةُ مِنْ حِينَ قَوْلِ الْوَكِيلِ مَتَى شَاءَ: طَلَّقْتُ فَلَانَةً، لَا بِإِعْلَامِهَا الْخَبَرَ بَأَنَّ فَلَانًا أَرْسَلَ بِيَدِي طَلَاقَكَ، وَلَا بِإِعْلَامِهَا أَنَّ زَوْجَكَ طَلَّقَ.

وَإِذَا قَالَ لَهُ: لَا تُعْطِهِ إِلَّا فِي يَوْمٍ كَذَا، فَيُطَلَّقُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي عَيْنُهُ أَوْ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ ، فَهُوَ تَمْلِيكَ ، فَيُشْتَرَطُ تَطْلِيْقُهَا فَوْرًا بَطَلَّقْتُ .

ثُمَّ إِنْ قَصَدَ التَّقْيِيدَ يَوْمَ طَلَّقَ فِيهِ لَا بَعْدَهُ .

وَلَوْ قَالَ لَهَا ، أَيْ : الزَّوْجَةَ الْمُكَلَّفَةَ مُنْجَزًا : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ ؛ فَهُوَ تَمْلِيكَ لِلطَّلَاقِ لَا تَوْكِيلٌ بِذَلِكَ .

وَبُحِثَ أَنَّ مِنْهُ قَوْلُهُ : طَلَّقْنِي ! فَقَالَتْ : أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ؛ لَكِنَّهُ كِنَايَةٌ ؛ فَإِنْ نَوَى التَّقْوِيضَ إِلَيْهَا طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِي بِـ « الْمُكَلَّفَةَ » غَيْرَهَا ، لِفَسَادِ عِبَارَتِهَا ؛ وَبِـ « مُنْجَزٍ » الْمُعْلَقُ ، فَلَوْ قَالَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي نَفْسَكَ ، لَغَا .

وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ تَمْلِيكَ ، فَيُشْتَرَطُ لِوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْمُفَوِّضِ إِلَيْهَا تَطْلِيْقُهَا ، وَلَوْ بِكِنَايَةٍ فَوْرًا ، بِأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ فَاصِلٌ بَيْنَ تَقْوِيضِهِ وَإِقَاعِهَا ، نَعَمْ لَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ ! فَقَالَتْ : كَيْفَ يَكُونُ تَطْلِيْقُ نَفْسِي ؟ ثُمَّ قَالَتْ : طَلَّقْتُ ؛ وَقَعَ ، لِأَنَّهُ فَضَّلَ يَسِيرُ .

بَطَلَّقْتُ نَفْسِي ، أَوْ طَلَّقْتُ فَقَطْ ، لَا بِقَبْلَتُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَمُخْتَصِرِي « الزَّوْجَةَ » : لَا يُشْتَرَطُ الْقَوْرُ فِي « مَتَى شِئْتَ » فَطَلَّقُ مَتَى شَاءَتْ ، وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبَا « التَّنْبِيْهِ » وَ« الْكِفَايَةِ » ، لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الْقَوْرِيَّةُ ، وَإِنْ أَتَى بِنَحْوِ « مَتَى » .

وَيَجُوزُ لَهُ رُجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيْقِهَا كَسَائِرِ الْعُقُودِ .

وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سَبَقِ لِسَانٍ بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

فَائِدَةٌ [ فِي بَيَانِ جَوَازِ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ ] : يَجُوزُ تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ ، كَالْعَتِي ، بِالشَّرْطِ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ قَبْلَ وُجُودِ الصَّفَةِ ، وَلَا يَقَعُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِفَعْلِهِ شَيْئًا ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا لِلتَّغْلِيْقِ ، أَوْ جَاهِلًا بِأَنَّهُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ عَلَقَ الطَّلَاقَ عَلَى ضَرْبِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ، فَشَتَمَتْهُ فَضَرَبَهَا ، لَمْ يَحْنُثْ إِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا صَدَّقَتْ ، فَتَحَلَّفَ .

\* \* \*

مُهَمَّةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَسْتِثْنَاءِ ] : يَجُوزُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِنَحْوِ إِلَّا ، بِشَرْطِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ ، وَأَنْ يَتَّصَلَ بِالْعَدَدِ الْمَلْفُوظِ ، كَطَلَّقْتُ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، فَيَقَعُ طَلَقٌ ؛ أَوْ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَطَلَقَتَانِ .  
وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَمْ تَطْلُقْ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهٍ عَلَى طَلَاقٍ ، أَوْ إِغْمَاءٍ حَالَتَهُ ، أَوْ سَبَقِ لِسَانٍ إِلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةٌ ، كَحَبْسٍ وَغَيْرِهِ فِي دَعْوَى كَوْنِهِ مُكْرَهًا ، وَكَمَرَضٍ وَأَعْتِيَادٍ صَرَخَ فِي دَعْوَى كَوْنِهِ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ ، وَكَكَوْنِ اسْمِهَا طَالِعًا أَوْ طَالِبًا فِي دَعْوَى سَبَقِ اللِّسَانِ ؛ وَإِلَّا نَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ فَلَا

(١) إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكَ بِقَوْلِهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَيْ : إِنَّهُ عَازِمٌ .

### فَرْعٌ [ فِي حُكْمِ الْمُطْلَقَةِ بِالثَّلَاثِ ]

حَرَمَ لِحْرَمٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، وَلِعَبْدٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ حَتَّى تَنْكِحَ ، وَيُؤَلِّجَ حَشْفَةً بِإِنْتِشَارٍ ، وَيُقْبَلَ قَوْلُهَا

يُصَدَّقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ .

\* \* \*

تَيَمُّةٌ : مَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : يَا كَافِرَةٌ ! مُرِيدًا حَقِيقَةَ الْكُفْرِ ، جَرَى فِيهَا مَا تَقَرَّرَ فِي الرَّدَّةِ ؛ أَوِ الشُّتْمِ ، فَلَا طَلَاقَ ؛ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا ، لِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَجَرَيَانِ ذَلِكَ لِلشُّتْمِ كَثِيرًا ، مُرَادًا بِهِ كُفْرُ النُّعْمَةِ .

\* \* \*

### فَرْعٌ فِي حُكْمِ الْمُطْلَقَةِ بِالثَّلَاثِ

حَرَمَ لِحْرَمٍ مَنْ طَلَّقَهَا وَلَوْ قَبْلَ الْوَطْءِ ثَلَاثًا ، وَلِعَبْدٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ فِي نِكَاحٍ أَوْ أَنْكِحَتْ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ، وَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، وَيُؤَلِّجَ بِقُبْلِهَا حَشْفَةً مِنْهُ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ فَاقِدِهَا مَعَ أَفْضَاضٍ لِبُكْرِ ، وَشَرْطُ كَوْنِ الْإِيْلَاجِ بِإِنْتِشَارٍ لِلذِّكْرِ ، أَيْ : مَعَهُ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ أُعِينَ بِنَحْوِ أَصْبَعٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِنْزَالُ ؛ وَذَلِكَ لِلْأَيَّةِ

[ ٢ سورة البقرة / الآية : ٢٣ ] .

وَالْحِكْمَةُ فِي اشْتِرَاطِ التَّحْلِيلِ التَّنْفِيذُ مِنْ اسْتِفَاءٍ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الطَّلَاقِ .

وَيُقْبَلَ قَوْلُهَا ، أَيْ : الْمُطْلَقَةُ .

فِي تَحْلِيلٍ وَإِنْ كَذَّبَهَا الثَّانِي ، وَلِلْأَوَّلِ نِكَاحُهَا ، وَلَوْ أَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا تَحَلَّلَتْ ، ثُمَّ رَجَعْتُ ، قُبِلَتْ قَبْلَ عَقْدٍ لَا بَعْدَهُ ، وَإِنْ صَدَّقَهَا الثَّانِي .

فِي تَحْلِيلٍ وَانْقِضَاءِ عِدَّةٍ عِنْدَ امْتِكَانٍ .

وَإِنْ كَذَّبَهَا الثَّانِي فِي وَطْئِهِ لَهَا ، لِعُسْرِ إِثْبَاتِهِ .

وَإِذَا أَدَّعَتْ نِكَاحاً وَانْقِضَاءَ عِدَّةٍ ، وَحَلَفَتْ عَلَيْهِمَا جَازَ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ نِكَاحُهَا ، وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا ، وَلَا عِبْرَةَ بَظَنٍّ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ .

وَلَوْ أَدَّعَى الثَّانِي الْوَطْءَ وَأَنْكَرْتُهُ ، لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ ، وَلَوْ قَالَتْ : لَمْ أَنْكِحْ ؛ ثُمَّ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا وَأَدَّعَتْ نِكَاحاً بِشَرْطِهِ ، جَازَ لِلأَوَّلِ نِكَاحُهَا إِنْ صَدَّقَهَا .

وَلَوْ أَخْبَرْتُهُ ، أَيْ : الْمُطَلَّغَةُ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ أَنَّهَا تَحَلَّلَتْ ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَكَذَّبَتْ نَفْسَهَا ، قُبِلَتْ دَعْوَاهَا قَبْلَ عَقْدٍ عَلَيْهَا لِلأَوَّلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا ، لَا بَعْدَهُ ، أَيْ : لَا يُقْبَلُ انْكَارُهَا التَّحْلِيلَ بَعْدَ عَقْدِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ رِضَاهَا بِنِكَاحِهِ يَتَضَمَّنُ الْاِعْتِرَافَ بِوُجُودِ التَّحْلِيلِ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا خِلَافُهُ .

وَإِنْ صَدَّقَهَا الثَّانِي فِي عَدَمِ الْإِصَابَةِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ فَلَمْ تَقْدِرْ هِيَ وَلَا مُصَدِّقُهَا عَلَى رَفْعِهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مَشَايِخِنَا الْمُحَقِّقِينَ .

\* \* \*

تَمِّمُهُ [ فِي مَا يَنْبَغُ بِهِ الطَّلَاقُ ] : إِنَّمَا يَنْبَغُ الطَّلَاقُ كَالْإِفْرَاقِ بِهِ

## فَصْلٌ فِي الرِّجْعَةِ

صَحَّ رُجُوعُ مُفَارَقَةِ بَطْلَاقٍ دُونَ أَكْثَرِهِ مَجَانًا بَعْدَ وَطْءٍ

بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ حُرَيْنِ عَدْلَيْنِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِهِ بِشَهَادَةِ الْإِنَاثِ ، وَلَوْ مَعَ رَجُلٍ ، أَوْ كُنَّ أَرْبَعًا ، وَلَا بِالْعَبِيدِ ، وَلَوْ صَلَحَاءَ ، وَلَا بِالْفُسَاقِ ، وَلَوْ كَانَ الْفِسْقُ بِإِخْرَاجِ مَكْتُوبَةٍ عَنْ وَفْتِهَا بِلاَ عَذْرِ .

وَيُسْتَرْطُ لِلْأَدَاءِ وَالْقَبُولِ أَنْ يَسْمَعَهُ وَيُبْصِرَا الْمُطْلَقَ حِينَ النُّطْقِ بِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُهُمَا الشَّهَادَةُ اعْتِمَادًا عَلَى الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيَا الْمُطْلَقَ ، لِجَوَازِ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ .

وَأَنْ يُبَيِّنَا لَفْظَ الزَّوْجِ مِنْ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ .

وَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ أَبِي الْمُطْلَقَةِ وَأَبْنِهَا إِنْ شَهِدَا حُسْبَةً .

وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَاتُ تَغْلِيْقٍ وَتَنْجِيزٍ قُدِّمَتِ الْأُولَى ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ بِسَمَاعِ التَّغْلِيْقِ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الرِّجْعَةِ

هِيَ لُغَةٌ : الْمَرْءُ مِنَ الرُّجُوعِ ، وَشَرْعًا : رَدُّ الْمَرْأَةِ إِلَى النِّكَاحِ مِنْ طَلَاقٍ غَيْرِ بَائِنٍ فِي الْعِدَّةِ .

صَحَّ رُجُوعُ مُفَارَقَةِ بَطْلَاقٍ دُونَ أَكْثَرِهِ ، فَهُوَ ثَلَاثُ لِحْرٍّ وَثِنْتَانِ لِعَبْدٍ ، مَجَانًا بِلَا عَوَظٍ بَعْدَ وَطْءٍ ، أَيْ : فِي عِدَّةٍ وَطْءٍ .

قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ بِ: رَاجَعْتُ زَوْجَتِي ،

قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ ، فَلَا يَصِحُّ رُجُوعُ مُفَارَقَةٍ لِغَيْرِ طَلَاقٍ ، كَفَسْخٍ .  
وَلَا مُفَارَقَةٍ بِدُونِ ثَلَاثٍ مَعَ عَوَضٍ ، كَحُلْعٍ ، لِيَبْنُوْنَتِهَا .  
وَمُفَارَقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا .  
وَلَا مَنِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، لِأَنَّهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً .  
وَيَصِحُّ تَجْدِيدُ نِكَاحِهَا بِإِذْنِ جَدِيدٍ وَوَلِيِّ وَشُهُودٍ وَمَهْرٍ آخَرَ .  
وَلَا مُفَارَقَةٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ .  
وَأِنَّمَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ بِ: رَاجَعْتُ أَوْ رَجَعْتُ زَوْجَتِي أَوْ فُلَانَةً ، وَإِنْ لَمْ  
يَقُلْ إِلَى نِكَاحِي ، أَوْ إِلَيَّ ، لَكِنْ يُسَلُّ أَنْ يَزِيدَ أَحَدَهُمَا مَعَ الصَّبِيغَةِ .  
وَيَصِحُّ بَرَدُّهَا إِلَى نِكَاحِي ، وَبِأَمْسَكْتُهَا .  
وَأَمَّا عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ فَكِنَايَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ .  
وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهَا ، كَرَاَجَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ .  
وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُسَلُّ .

\* \* \*

فُرُوعُ : يَحْرُمُ التَّمَتُّعُ بِرَجْعِيَّةٍ ، وَلَوْ بِمَجَرَّدِ نَظَرٍ ، وَلَا حَدٌّ إِنْ  
وُطِئَ ، بَلْ يُعَزَّرُ .

وَتَصَدَّقُ بِبَيِّنِهَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ مِنْ أَقْرَاءٍ أَوْ وَضْعٍ إِذَا  
أُمِكنَ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ الزَّوْجُ أَوْ خَالَفَتْ عَادَتَهَا ، لِأَنَّ النِّسَاءَ مُؤْتَمَنَاتٌ عَلَى  
أَرْحَامِهِنَّ .

وَلَوْ تَزَوَّجَ مُفَارَقَتَهُ بِدُونِ ثَلَاثٍ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ عَادَتْ بِبَقِيَّتِهِ .

وَلَوْ أَدْعَى رَجْعَةً فِي الْعِدَّةِ وَهِيَ مُنْقَضِيَّةٌ ، وَلَمْ تَنْكِحْ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَفَتْ الْإِنْقِضَاءِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : رَاجِعْتُ قَبْلَهُ ، فَقَالَتْ : بَلْ بَعْدَهُ ، حَلَفْتُ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ رَاجِعٌ ، فَتَصَدَّقْ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّجْعَةِ قَبْلَهُ ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى وَفَتْ الرَّجْعَةِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَتْ : انْقَضَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَقَالَ : بَلْ انْقَضَتْ يَوْمَ السَّبْتِ ، صَدَّقْ بِيَمِينِهِ أَنَّهَا مَا انْقَضَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَفَتْ الرَّجْعَةِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَهُ .

\* \* \*

وَلَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مُفَارَقَتَهُ ، وَلَوْ بِخُلْعٍ بِدُونِ ثَلَاثٍ ، وَلَوْ بَعْدَ أَنْ نِكَحَتْ لَزَوْجٍ آخَرَ وَدَخُلِهِ بِهَا ، عَادَتْ إِلَيْهِ بِبَقِيَّتِهِ ، أَيُّ : بَقِيَّةِ الثَّلَاثِ فَقَطْ ، مِنْ نِسْتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةٍ .

\* \* \*

### فَصْلٌ [ فِي أَحْكَامِ الْإِبْلَاءِ ]

الْإِبْلَاءُ : حَلَفُ زَوْجٍ يُصَوِّرُ وَطْؤُهُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ مُطْلَقًا ، أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، كَأَن يَقُولَ : لَا أَطْوُكُ ، أَوْ لَا أَطْوُكُ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ ، أَوْ حَتَّى يَمُوتَ فَلَانٌ ؛ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِبْلَاءِ بِلَا وَطْءٍ ، فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالْفَيْئَةِ ، وَهِيَ الْوَطْءُ ، أَوْ بِالطَّلَاقِ ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي .



## فَصْلٌ فِي الْعِدَّةِ

تَجِبُ عِدَّةٌ لِفُرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ

وَيَنْعَقِدُ الْإِيلَاءُ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَبِتَغْلِيْقِ طَلَاقٍ ، أَوْ عِتْقٍ ، أَوْ  
الْتِزَامِ قُرْبَةٍ .  
وَإِذَا وَطِئَ مُخْتَارًا بِمُطَلَبَةٍ أَوْ ذُوْنَهَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ .

\* \* \*

فصل [ في بيان أحكام الظَّهَارِ ] : إِنَّمَا يَصِحُّ الظَّهَارُ مِمَّنْ يَصِحُّ  
طَلَاْقُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِرُزْجَتِهِ : أَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي ، وَلَوْ بَدُونِ « عَلِيٍّ »  
وَقَوْلُهُ : أَنْتِ كَأُمِّي ، كِنَايَةٌ ، وَكَالْأُمِّ مَحْرَمٌ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا .  
وَتَلَزَمَتْهُ كَفَّارَةٌ ظَهَارٍ بِالْعَوْدِ ، وَهُوَ أَنْ يُمَسِّكَهَا زَمَنًا يُمَكِّنُ فِرَاقَهَا فِيهِ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الْعِدَّةِ

هِيَ مَاخُودَةٌ مِنَ الْعَدَدِ ، لَاشْتِمَالِهَا عَلَى عَدَدِ أَقْرَاءٍ وَأَشْهَرٍ غَالِبًا ،  
وَهِيَ شَرْعًا : مُدَّةٌ تَتَرَبَّصُ فِيهَا الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا مِنَ الْحَمْلِ أَوْ  
لِلتَّعَبُّدِ ، وَهُوَ أَصْطِلَاحًا : مَا لَا يُنْقَلُ مَعْنَاهُ عِبَادَةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا ، أَوْ  
لِتَفْجُوعِهَا عَلَى زَوْجٍ مَاتَ .  
وَشَرَعَتْ أَصَالَةٌ صَوْنًا لِلنَّسَبِ عَنِ الْإِخْتِلَاطِ .

تَجِبُ عِدَّةٌ لِفُرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخِ نِكَاحٍ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مُدَّةٌ  
طَوِيلَةٌ .

وَطِىءَ ، وَإِنْ تُيَقَّنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ وَلَوْ طِءَ شُبْهَةً ، بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ ،

وَطِىءَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ ، بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَطِىءَ ، إِنْ وُجِدَتْ خَلْوَةٌ .

وَإِنْ تُيَقَّنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ ، كَمَا فِي صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ .

وَلَوْ طِءَ حَصَلَ مَعَ شُبْهَةٍ فِي حِلِّهِ ، كَمَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَهُوَ : كُلُّ مَا لَمْ يُوجِبْ حَدًّا عَلَى الْوَاطِئِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَا يَسْتَمْتَعُ بِمَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةٍ مُطْلَقًا مَا دَامَتْ فِي عِدَّةٍ شُبْهَةٍ حَمَلًا كَانَتْ أَوْ غَيْرُهُ ، حَتَّى تَنْقَضِيَ بَوْضْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِاخْتِلَالِ النِّكَاحِ بِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُهَا ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، وَالْخُلُوءُ بِهَا .

\* \* \*

وَأَمَّا يَجِبُ لِمَا ذَكَرَ عِدَّةٌ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، وَالْقُرْءُ هُنَا : طَهْرٌ بَيْنَ دَمَيِ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، فَلَوْ طَلَّقَ مَنْ لَمْ تَحِيضْ أَوَّلًا ثُمَّ حَاضَتْ ، لَمْ يُحْسَبِ الزَّمَنُ الَّذِي طَلَّقَ فِيهِ قُرْءًا إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ دَمَيْنِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ بَعْدَ الْحَيْضَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالطَّلَاقِ ، وَيُحْسَبُ بَقِيَّةُ الطُّهْرِ طَهْرًا فِي غَيْرِهَا .

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

وَبِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَحِضْ ، أَوْ يَسْتِ ، وَمَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بِلَا عِلَّةٍ لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَحِضَ أَوْ تَيَأَسَ ،

﴿ وَالْمُطَلَّقَةُ يَرَبِّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [ ٢ سورة البقرة / الآية : ٢٢٨ ] .

فَمَنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الطُّهْرِ لَحْظَةٌ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالطَّعْنِ فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لِإِطْلَاقِ الْقُرْءِ عَلَى أَقَلِّ لَحْظَةٍ مِنَ الطُّهْرِ ، وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ ، أَوْ حَائِضًا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ زَمَنِ الْحَيْضِ إِلَّا لَحْظَةٌ ، فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالطَّعْنِ فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ .

وَزَمَنُ الطَّعْنِ فِي الْحَيْضَةِ لَيْسَ مِنَ الْعِدَّةِ ، بَلْ يَتَبَيَّنُ بِهِ أَنْقِصَاؤُهَا .

وَتَجِبُ عِدَّةُ بَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هِلَالِيَّةٍ مَا لَمْ تُطْلُقْ أَثْنَاءَ شَهْرٍ ، وَإِلَّا تُنَمَّ الْمُنْكَسِرُ ثَلَاثِينَ إِنْ لَمْ تَحِضْ ، أَيْ : الْحُرَّةُ أَصْلًا ، أَوْ حَاضَتْ أَوَّلًا ثُمَّ أَنْقَطَعَ وَيَسْتِ مِنَ الْحَيْضِ بِلُغْوِهَا إِلَى سِنِّ تَيَأَسٍ فِيهِ النِّسَاءُ مِنَ الْحَيْضِ غَالِبًا ، وَهُوَ اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً ؛ وَقِيلَ : خَمْسُونَ .

وَلَوْ حَاضَتْ مَنْ لَمْ تَحِضْ قَطُّ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ أَعْتَدَتْ بِالْأَطْهَارِ أَوْ بَعْدَهَا لَمْ تَسْتَأْنِفِ الْعِدَّةَ بِالْأَطْهَارِ ، بِخِلَافِ الْإِسَةِ .

وَمَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَحِضُ بِلَا عِلَّةٍ تُعْرِفُ لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَحِضَ أَوْ تَيَأَسَ ثُمَّ تَعْتَدَ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ .

وَفِي الْقَدِيمِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، أَنَّهَا تَرَبِّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، لِيُعْرِفَ فَرَاغَ الرَّحِمِ ، إِذْ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمَلِ .

وَأَنْتَصَرَ لَهُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى بِهِ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ عُرَى الدِّينِ بْنُ

وَلَوْفَاةٍ عَلَى رَجْعِيَّةٍ وَغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ مَعَ إِحْدَادٍ .

عَبْدُ السَّلَامِ وَالْبَارِزِيُّ وَالرَّزَمِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ وَأَخْتَارُهُ الْبُلْقِينِيُّ وَشَيْخُنَا أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

أَمَّا مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بِعِلَّةٍ تُعْرِفُ كَرَضَاعٍ وَمَرَضٍ ، فَلَا تَتَزَوَّجُ اتِّفَاقًا حَتَّى تَحِيضَ أَوْ تَبَاسَّ ، وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ .

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ لَوْفَاةٍ زَوْجٍ حَتَّى عَلَى حُرَّةٍ رَجْعِيَّةٍ وَغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ لِصَغَرِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ أَقْرَاءَ ، بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَتَجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الْعِدَّةُ بِمَا ذَكَرَ ، مَعَ إِحْدَادٍ ، يَعْنِي : يَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَيْهَا أَيْضًا بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ ، لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [ البخاري ، رقم : ١٢٨٠ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٨٦ ] : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » أَيْ : فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا الْإِحْدَادُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُدَّةُ ، أَيْ : يَجِبُ ، لِأَنَّ مَا جَازَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ وَاجِبٌ ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى إِرَادَتِهِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَذَكَرَ الْإِيمَانُ لِلْغَالِبِ ، أَوْ لِأَنَّهُ أُنْعِثَ عَلَى الْإِمْتِنَالِ ، وَإِلَّا فَمَنْ لَهَا أَمَانٌ يَلْزُمُهَا ذَلِكَ أَيْضًا ، وَيَلْزُمُ الْوَلِيَّ أَمْرُ مُوَلَّيَّتِهِ بِهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ [ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِحْدَادِ اضْطِلَاحًا ] : الْإِحْدَادُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَلَوْ صَغِيرَةً ، تَرَكَ لُبْسَ مَصْبُوغٍ لَزِينَةٍ وَإِنْ خَشَنَ ،

وَيُبَاحُ إِبْرَيْسَمٌ لَمْ يُصْبَغْ ، وَتَرَكَ التَّطْيِبَ وَلَوْ لَيْلًا ، وَالتَّحَلَّى نَهَاراً بِحُلِيِّ  
 ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، وَلَوْ نَحَوِ خَاتَمٍ أَوْ قُرْطٍ أَوْ تَحْتَ الثَّيَابِ ، لِلنَّهْيِ عَنْهُ .  
 وَمِنْهُ مُمُوَّةٌ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَوْ لَوْ ، وَنَحْوُهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ الَّتِي تَتَحَلَّى بِهَا .  
 وَمِنْهَا أَلْعَقِيقُ ، وَكَذَا نَحْوُ نَحَاسٍ وَعَاجٍ إِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ يَتَحَلَّوْنَ  
 بِهِمَا .

وَتَرَكَ الْأَكْتِحَالَ بِإِثْمِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ سَوْدَاءَ ، وَكَهَنَ شَعْرَ  
 رَأْسِهَا لَا سَائِرَ الْبَدَنِ .

وَحَلَّ تَنْظُفٌ بِغُسْلٍ ، وَإِزَالَةٌ وَسَخٍ ، وَأَكْلٌ تُنْبِلُ .

وَتُنْدَبُ إِخْدَادُ أَلْبَائِنٍ بِحُلْعٍ أَوْ فَسَخٍ أَوْ طَلَاقٍ ثَلَاثٍ لَثَلًا يُفْضِي تَزَيُّئُهَا  
 لِفَسَادِهَا ، وَكَذَا الرَّجْعِيَّةُ إِنْ لَمْ تَرْجُ عَوْدَهُ بِالتَّزَيُّنِ ، فَيُنْدَبُ .

وَتَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَّةِ بِالْوَفَاةِ وَبِطَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ فَسَخٍ مُلَازِمَةٌ مَسْكَنُ  
 كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ الْفُرْقَةِ إِلَى أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ، وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَاراً  
 لِشِرَاءِ نَحْوِ طَعَامٍ وَبَيْعِ غَزَلٍ وَلِنَحْوِ اخْتِطَابٍ ، لَا لَيْلًا ، وَلَوْ أَوَّلُهُ ، خِلَافاً  
 لِبَعْضِهِمْ ، لَكِنْ لَهَا خُرُوجٌ لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارِ الْمُلَاصِقَةِ لِغَزَلٍ وَحَدِيثٍ  
 وَنَحْوِهِمَا ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْعَادَةِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهَا  
 مَنْ يُحَدِّثُهَا وَيُؤْنِسُهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ ؛ وَأَنْ تَرْجِعَ وَتَبَيَّتَ فِي بَيْتِهَا .

أَمَّا الرَّجْعِيَّةُ ، فَلَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ لِضَرُورَةٍ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَامَ  
 بِجَمِيعِ مُؤْنِهَا كَالزَّوْجَةِ ، وَمِثْلُهَا بَائِنٌ حَامِلٌ .

وَتَنْتَقِلُ مِنَ الْمَسْكَنِ لِخَوْفٍ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا أَوْ عَلَى أَمْوَالٍ وَلَوْ

وَتَعْتَدُ غَيْرَهَا بِنِصْفٍ وَكُمِّلَ الطَّهْرُ الثَّانِي ، وَتَعْتَدَانِ بِوَضْعِ  
حَمْلٍ ، وَتُصَدَّقُ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ أُمْنِكُنْ ،

لِغَيْرِهَا ، كَوَدِيعَةٍ ، وَإِنْ قَلَّ ؛ وَخَوْفِ هَدْمٍ أَوْ حَرْقٍ أَوْ سَارِقٍ ، أَوْ تَأَذَّتْ  
بِالْجِيرَانِ أَذَى شَدِيداً .

وَعَلَى الزَّوْجِ سُكْنَى الْمُفَارَقَةِ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، مَا لَمْ تَكُنْ نَاشِزَةً ،  
وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكِنَتُهَا ، وَلَا دُخُولُ مَحَلِّ هِيَ فِيهِ مَعَ انْتِفَاءِ نَحْوِ الْمَحْرَمِ ،  
فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَعْمَى ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيّاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُزُّ  
إِلَى الْخُلُوعِ الْمَحْرَمَةِ بِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَهَا مَنَعُهُ إِنْ قَدِرَتْ عَلَيْهِ .

وَكَمَا تَعْتَدُ حُرَّةٌ بِمَا ذَكَرَ تَعْتَدُ غَيْرُهَا ، أَيُّ : غَيْرُ الْحُرَّةِ بِنِصْفٍ مِنْ عِدَّةِ  
الْحُرَّةِ ، لِأَنَّهَا عَلَى النِّصْفِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَكُمِّلَ الطَّهْرُ الثَّانِي إِذْ  
لَا يَظْهَرُ نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِظَارِ إِلَى أَنْ يَعُودَ الدَّمُ .

وَتَعْتَدَانِ ، أَيُّ : الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ لَوْفَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَإِنْ كَانَا تَحِيضَانِ ،  
بِوَضْعِ حَمْلٍ حَمَلْتَا لِصَاحِبِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ مُضْغَةً تَتَصَوَّرُ لَوْ بَقِيَتْ ،  
لَا بِوَضْعِ عَلَقَةٍ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَلْحَقُ ذَا الْعِدَّةِ أُلُوكُهُ إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ طَلَاقِهِ ؛ لَا إِنْ  
أَتَتْ بِهِ بَعْدَ نِكَاحٍ لِغَيْرِ ذِي الْعِدَّةِ ؛ وَإِمْكَانٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ ، بِأَنَّهُ أَتَتْ بِهِ  
لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ نِكَاحِهِ .

\* \* \*

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ عِدَّةِ بَغَيْرِ أَشْهُرٍ إِنْ أُمْنِكُنْ

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا عَدَمُ أَنْقِضَائِهَا بَعْدَ تَزْوُجٍ ،

أَنْقِضَاؤُهَا ، وَإِنْ خَالَفَتْ عَادَتَهَا أَوْ كَذَبَهَا الزَّوْجُ ، إِذْ يَعْسُرُ عَلَيْهَا إِقَامَةُ  
الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ ، وَلَئِنْهَا مُؤْتَمَنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِمِهَا ، وَإِمْكَانُ الْأَنْقِضَاءِ  
بِالْوِلَادَةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَانِ ، وَبِالْأَقْرَاءِ لِحُرَّةٍ طُلُقَتْ فِي طَهْرِ أَثْنَانِ  
وَتَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَحْظَتَانِ ، وَفِي حَيْضٍ سَبْعَةً وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : يَنْبَغِي تَخْلِيفُ الْمَرْأَةِ عَلَى أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ .

\* \* \*

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا ، أَيْ : الْمَرْأَةُ .

عَدَمُ أَنْقِضَائِهَا ، أَيْ : الْعِدَّةِ .

بَعْدَ تَزْوُجٍ لآخر ، لِأَنَّ رِضَاهَا بِالنِّكَاحِ يَتَضَمَّنُ الْأَعْتِرَافَ بِأَنْقِضَاءِ  
الْعِدَّةِ ، فَلَوْ أَدَّعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ الدُّخُولَ ، فَأَنْكَرَ ، صُدِّقَ بِبَيِّنَتِهِ ، لِأَنَّ  
الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ مُوَاخَذَةً لَهَا بِإِقْرَارِهَا ، وَإِنْ رَجَعَتْ وَكَذَّبَتْ  
نَفْسَهَا فِي دَعْوَى الدُّخُولِ ، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ غَيْرُ مَقْبُولٍ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّةَ الرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ نَكَحَتْ آخَرَ ، فَادَّعَى مُطَلَّقُهَا عَلَيْهَا  
أَوْ عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي رَجْعَةً قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فَأُثِّبَتْ ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ ، أَوْ لَمْ  
يُثْبِتْ ، لَكِنْ أَقْرَأَ ، أَيْ : الزَّوْجَةُ وَالثَّانِي ، لَهُ بِهِ ، أَخَذَهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ  
بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ مَا يَسْتَلْزِمُ فَسَادَ النِّكَاحِ ، وَلَهَا عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَتَنْقَطِعُ عِدَّةٌ بِمُخَالَطَةِ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا ،

فَلَوْ أَنْكَرَ الثَّانِي الرِّجْعَةَ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ فِي إِنْكَارِهِ ، لِأَنَّ النِّكَاحَ وَقَعَ صَحِيحًا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرِّجْعَةِ .

أَوْ أَقَرَّتْ هِيَ دُونَ الثَّانِي ، فَلَا يَأْخُذُهَا ، لِتَعَلُّقِ حَقِّ الثَّانِي حَتَّى تَبَيَّنَ مِنَ الثَّانِي ، إِذْ لَا يَقْبَلُ إِفْرَارُهَا عَلَيْهِ بِالرِّجْعَةِ مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ ، لِتَعَلُّقِ حَقِّهَا بِهَا .

أَمَّا إِذَا بَانَ مِنْهُ فَتُسَلَّمُ لِلأَوَّلِ بِلاَ عَقْدٍ ، وَأَعْطَتْ وَجُوبًا للأَوَّلِ قَبْلَ يَتَوَنَّتِهَا مَهْرَ الْمِثْلِ لِلْحَيْلُولَةِ الصَّادِرَةِ مِنْهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ بِالنِّكَاحِ الثَّانِي ، حَتَّى لَوْ زَالَ أَحَدَتِ الْمَهْرَ لَارْتِفَاعِ الْحَيْلُولَةِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَتْ أَمْرَأَةً كَانَتْ فِي حِيَالَةِ زَوْجٍ ، بِأَنْ ثَبَتَ ذَلِكَ وَلَوْ بِإِفْرَارِهَا بِهِ قَبْلَ نِكَاحِ الثَّانِي ، فَادَّعَى عَلَيْهَا الأَوَّلُ بَقَاءَ نِكَاحِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا ، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَأَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ الثَّانِي ، وَلَا بَيِّنَةً بِالطَّلَاقِ ، فَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا ، أَخَذَهَا مِنَ الثَّانِي ، لِأَنَّهَا أَقَرَّتْ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ إِفْرَارٌ صَحِيحٌ ، إِذْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى الطَّلَاقِ .

\* \* \*

وَتَنْقَطِعُ عِدَّةٌ بِغَيْرِ حَمْلٍ بِمُخَالَطَةِ مُفَارِقٍ لِمُفَارَقَةِ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا لَا بَائِنٍ ، وَلَوْ بِخُلْعٍ ، كَمُخَالَطَةِ الزَّوْجِ زَوْجَتُهُ بِأَنْ كَانَ يَخْتَلِي بِهَا وَيَتِمَكَّنُ مِنْهَا ، وَلَوْ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، سَوَاءً أَحْصَلَ وَطْءَ أَم لَا ، فَلَا تَنْقُضِي الْعِدَّةُ .

لَكِنْ إِذَا زَالَتِ الْمُعَاشَرَةُ ، بِأَنْ نَوَى أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا كَمَلَّتْ عَلَى مَا مَضَى ، وَذَلِكَ لِشُبُهَةِ الْفِرَاشِ ، كَمَا لَوْ نَكَحَهَا حَائِلًا فِي الْعِدَّةِ ، فَلَا



وَلَا رَجْعَةَ بَعْدَهَا .

يُحْسَبُ زَمَنُ اسْتِفْرَاشِهِ عَنْهَا ، بَلْ تَنْقَطِعُ مِنْ حِينِ الْخُلُوةِ ، وَلَا يَنْطَلُ بِهَا مَا مَضَى ، فَتَبْنِي عَلَيْهِ إِذَا زَالَتْ ، وَلَا يَحْسَبُ الْأَوْقَاتُ الْمُتَخَلَّلَةَ بَيْنَ الْخُلُوتِ .

وَلَكِنْ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا ، بَعْدَهَا ، أَيُّ : بَعْدَ الْعِدَّةِ بِالْأَفْرَاءِ أَوِ الْأَشْهُرِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَإِنْ لَمْ تَنْقُصِ عِدَّتُهَا ، لَكِنْ يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى أَنْقِضَائِهَا ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا مُؤَنَةَ لَهَا بَعْدَهَا ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : لَا تَوَارُثُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُحَدُّ بَوَاطِنُهَا .

\* \* \*

تَمَمَّةٌ [ فِي بَيَانِ تَدَاخُلِ الْعِدَّتَيْنِ ] : لَوْ اجْتَمَعَ عِدَّتَا شَخْصٍ عَلَى أَمْرَةٍ ، بَأَنَ وَطِئَ مُطْلَقَتَهُ الرَّجْعِيَّةَ مُطْلَقًا ، أَوْ الْبَائِنَ بِشُبُهَةٍ ، تَكْفِي عِدَّةَ أَخِيرَةٍ مِنْهُمَا ، فَتَعْتَدُ هِيَ مِنْ فَرَاغِ الْوُطْءِ ، وَتَنْدَرِجُ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأُولَى ، فَإِنْ كَرَّرَ الْوُطْءَ أَسْتَأْنَفَتْ أَيْضًا ، لَكِنْ لَا رَجْعَةَ ، حَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْأُولَى بَقِيَّةٌ .

\* \* \*

فَرْعٌ : فِي حُكْمِ الْأَسْتِثْنَاءِ .

وَهُوَ شَرْعًا : تَرْبُصُ بِمَنْ فِيهَا رِقٌّ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِلْعِلْمِ بِبَرَاءَةِ رَحِمِهَا أَوْ لِلتَّعَبُّدِ .

\* \* \*

يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ لِحْلِ بِمِلْكِ أَمَةٍ وَإِنْ تُثِقْنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ ، وَبِرَوَالِ فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِقِهَا ، وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَوْطُوءَاتِهِ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ ،

يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ لِحْلِ تَمَتُّعٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، بِمِلْكِ أَمَةٍ وَلَوْ مُعْتَدَّةً ، بِشِرَاءِ ، أَوْ إِرْثٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ ، أَوْ هِبَةٍ ، مَعَ قَبْضٍ ، أَوْ سَبْيٍ بِشَرْطِهِ مِنَ الْقِسْمَةِ ، أَوْ اخْتِيَارِ تَمَلُّكٍ .

وَإِنْ تُثِقْنَ بَرَاءَةَ رَحِمٍ ، كَصَغِيرَةٍ وَبَكْرٍ ، وَسَوَاءٌ أَمَلَكَهَا مِنْ صَبِيٍّ أَمْ امْرَأَةٍ ، أَمْ مِنْ بَائِعٍ ؛ اسْتَبْرَأَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ ، فَيَجِبُ فِيهَا ذِكْرُ بِالنِّسْبَةِ لِحْلِ التَّمَتُّعِ .

وَبِرَوَالِ فِرَاشٍ لَهُ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ ، أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِقِهَا ، أَيْ : بِإِعْتَاقِ السَّيِّدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مَوْتِهِ ؛ لَا إِنْ اسْتَبْرَأَ قَبْلَ إِعْتَاقِ غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ مِمَّنْ زَالَ عَنْهَا الْفِرَاشُ ، فَلَا يَجِبُ ، بَلْ تَتَزَوَّجُ حَالًا ، إِذَا لَا تُشَبِّهُ هَذِهِ مَكْوُوحَةً ، بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ .

وَيَحْرُمُ ، بَلْ لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَوْطُوءَاتِهِ ، أَيْ : أَلْمَالِكُ ، قَبْلَ مُضِيِّ اسْتِبْرَاءِ حَذَرًا مِنْ اخْتِلَاطِ أَلْمَاءَيْنِ ، أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوءَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَوْطُوءَةٍ لِأَحَدٍ فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مُطْلَقًا ، أَوْ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِهِ ، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِمَّنْ أَلْمَاءُ مِنْهُ ، وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ أَلْمَاءُ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ ، أَوْ مَضَتْ مُدَّةُ الْأَسْتِبْرَاءِ مِنْهُ .

وَلَوْ أَعْتَقَ مَوْطُوءَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ .

وَهُوَ لِذَاتِ أَقْرَاءِ حَيْضَةٍ ، وَلِذَاتِ أَشْهُرٍ شَهْرٍ ، وَلِحَامِلٍ لَا تَعْتَدُ  
بِالْوَضْعِ وَضْعُهُ .  
وَتَصَدَّقُ فِي قَوْلِهَا : حِضْتُ ،

وَهُوَ ، أَيُّ : الْأَسْتِبْرَاءُ ، لِذَاتِ أَقْرَاءِ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ ، فَلَا يَكْفِي بِقَبْلِهَا  
الْمَوْجُودَةُ حَالَةً وَجُوبِ الْأَسْتِبْرَاءِ ، وَلَوْ وَطِنَهَا فِي الْحَيْضِ فَحَبِلَتْ مِنْهُ ،  
فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ أَقْلِ الْحَيْضِ انْقَطَعَ الْأَسْتِبْرَاءُ وَبَقِيَ التَّحْرِيمُ إِلَى  
الْوَضْعِ ، كَمَا لَوْ حَبِلَتْ مِنْ وَطْنِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ . .  
وَإِنْ حَبِلَتْ بَعْدَ مُضِيِّ أَقْلِهِ كَفَى فِي الْأَسْتِبْرَاءِ لِمُضِيِّ حَيْضٍ كَامِلٍ لَهَا  
قَبْلَ الْحَمْلِ .

وَلِذَاتِ أَشْهُرٍ مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ آيسَةٍ شَهْرٍ ، وَلِحَامِلٍ لَا تَعْتَدُ بِالْوَضْعِ ،  
أَيُّ : بَوَضْعِ الْحَمْلِ ، وَهِيَ الَّتِي حَمَلُهَا مِنَ الزَّوْنِ ، أَوْ الْمَسِيَّةِ الْحَامِلِ ،  
أَوْ الَّتِي هِيَ حَامِلٌ مِنَ السَّيِّدِ وَزَالَ عَنْهَا فِرَاشُهُ بَعْتِي ، سَوَاءَ الْحَامِلِ  
الْمُسْتَوْلَدَةِ وَغَيْرِهَا ؛ وَضْعُهُ ، أَيُّ : الْحَمْلُ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ وَثْنِيَّةٍ أَوْ مُرْتَدَّةٍ ، فَحَاضَتْ ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاحِ  
الْحَيْضِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ ، وَمِثْلُهُ الشَّهْرُ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ ؛ أَسْلَمْتُ ، لَمْ يَكْفِ  
حَيْضُهَا أَوْ نَحْوَهُ فِي الْأَسْتِبْرَاءِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ حِلَّ التَّمَتُّعِ الَّذِي هُوَ  
الْقَصْدُ فِي الْأَسْتِبْرَاءِ .

\* \* \*

وَتَصَدَّقُ الْمَمْلُوكَةُ بِلَا يَمِينٍ فِي قَوْلِهَا : حِضْتُ ، لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا

وَحَرَّمَ فِي غَيْرِ مَسْبِيَّةٍ تَمْتَعُ قَبْلَ اسْتِبْرَاءٍ .

### فَضْلٌ فِي النَّفَقَةِ

مِنْهَا ، وَحَرَّمَ فِي غَيْرِ مَسْبِيَّةٍ تَمْتَعُ ، وَلَوْ بَنَحُو نَظَرَ بِشَهْوَةٍ وَمَسَّ قَبْلَ تَمَامِ اسْتِبْرَاءٍ لِأَدَائِهِ إِلَى الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ ، وَلِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَامِلٌ بِحُرٍّ ، فَلَا يَصِحُّ نَحْوُ بَيْعِهَا ، نَعَمْ تَحِلُّ لَهُ الْخُلُوعُ بِهَا .

أَمَّا فِي الْمَسْبِيَّةِ ، فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ لَا الْاسْتِمْتَاعُ بِغَيْرِهِ ، مِنْ تَقْبِيلِ وَمَسِّ ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْ مِنْهَا غَيْرَهُ مَعَ غَلَبَةِ أَمْتِدَادِ الْأَعْيُنِ وَالْأَيْدِي إِلَى مَسِّ الْأِمَاءِ ، سَيِّمًا الْحِسَانُ ، وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَمَةٍ وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ مِنْ سَبَايَا أَوطَاسٍ .

وَالْحَقُّ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْمَسْبِيَّةِ فِي حِلِّ الْاسْتِمْتَاعِ بِغَيْرِ الْوَطْءِ كُلِّ مَنْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهَا ، كَصَبِيَّةٍ وَأَيَسَةٍ وَحَامِلٍ مِنْ زِنَا .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَا تَصِيرُ أَمَةٌ فِرَاشًا لِسَيِّدِهَا إِلَّا بِوَطْءٍ مِنْهُ فِي قُبْلِهَا ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ بِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ وَلَدًا لِحَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ .

\* \* \*

### فَضْلٌ فِي النَّفَقَةِ

مِنْ الْإِنْفَاقِ ، وَهُوَ : الْإِخْرَاجُ .

## يَجِبُ لِرَوْجَةِ مَكَنتُ وَلَوْ رَجَعِيَّةً

يَجِبُ الْمُدُّ الْآتِي وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ لِرَوْجَةِ وَلَوْ أَمَةً وَمَرِيضَةً ، مَكَنتُ مِنْ الْأَسْتِمْتَاعِ بِهَا ، وَمِنْ نَقْلِهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ عِنْدَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ ، وَلَوْ بِرُكُوبِ بَحْرِ غَلَبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ ، فَلَا تَجِبُ بِالْعَقْدِ ، خِلَافًا لِلْقَدِيمِ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّمَكُّنِ ، يَوْمًا فَيَوْمًا ، وَيُصَدَّقُ هُوَ بِبَيْمِنِهِ فِي عَدَمِ التَّمَكُّنِ ، وَهِيَ فِي عَدَمِ الشُّشُورِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا .

وَإِذَا مَكَنتُ مَنْ يُمَكِّنُ التَّمَتُّعَ بِهَا ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَجَبَتْ مُؤْنُهَا<sup>(١)</sup> ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ طِفْلًا ، لَا يُمَكِّنُ جَمَاعُهُ ، إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ جِهَتِهَا ، وَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ وَطْءٍ بِسَبَبٍ غَيْرِ الصَّغَرِ ، كَرْتَقِي ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ جُنُونٍ ، لَا إِنْ عَجَزَتْ بِالصَّغَرِ ، بِأَنْ كَانَتْ طِفْلَةً لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَإِنْ سَلَّمَهَا الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجِ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ التَّمَتُّعُ بِهَا كَالنَّاشِرَةِ ، بِخِلَافِ مَنْ تَحْتَمِلُهُ ، وَيَتَّبَعُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ وَبِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِ ، أَوْ بِأَنَّهَا فِي غَيْبَتِهِ بِإِذْلَةٍ لِلطَّاعَةِ مُلَازِمَةً لِلْمَسْكَنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِهَا إِنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا .

وَلَوْ رَجَعِيَّةً ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا ، أَيْ : يَجِبُ لَهَا مَا ذُكِرَ مَا عَدَا آلَةَ التَّنْظِيفِ لِبَقَاءِ حَبْسِهِ لَهَا وَقُدْرَتِهِ عَلَى التَّمَتُّعِ بِهَا بِالرَّجَعَةِ ، وَلَا مِتْنَاعِهِ عَنْهَا لَمْ يَجِبْ لَهَا آلَةُ التَّنْظِيفِ .  
وَيُسْقِطُ مُؤْنَتَهَا مَا يُسْقِطُ مُؤْنَةَ الزَّوْجَةِ ، كَالشُّشُورِ .

(١) فِي نَسْخَةِ : « مُؤْنَتَهَا » .

مُدَّ طَعَامَ عَلَى مُعْسِرٍ وَلَوْ مُكْتَسِبًا ، وَرَقِيقٍ ، وَمُدَّانِ عَلَى مُوسِرٍ ،  
وَمُدَّ وَنَصَفَ عَلَى مُتَوَسِّطٍ ،

وَتَصَدَّقُ فِي قَدْرِ أَقْرَانِهَا بَيِّمِينَ إِنْ كَذَّبَهَا ، وَإِلَّا فَلَا يَمِينٌ .  
وَتَجِبُ النَّفَقَةُ أَيْضًا لِمُطَلَّاقَةٍ حَامِلٍ بَائِنٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ الْخُلْعِ أَوْ  
الْفَسْخِ بِغَيْرِ مُقَارِنٍ ، وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْشُرْ .  
وَلَوْ أَنْفَقَ يَطْفُئُهُ ، فَبَانَ عَدَمُهُ رَجَعَ عَلَيْهَا ، أَمَّا إِذَا بَانَ الْحَامِلُ بِمَوْتِهِ  
فَلَا نَفَقَةَ ، وَكَذَا لَا نَفَقَةَ لِرُوحَةِ تَلَبَّسَتْ بَعْدَهُ شُبْهَةً ، بَانَ وَطُتَتْ بِشُبْهَةٍ ،  
وَإِنْ لَمْ تَحْبُلْ ، لِانْتِفَاءِ التَّمَكُّينِ ، إِذْ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ .  
ثُمَّ الْوَاجِبُ لِنَحْوِ زَوْجَةٍ مِمَّنْ مَرَّ مُدَّ طَعَامٍ <sup>(١)</sup> مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ مَحَلٍّ  
إِقَامَتِهَا لَا إِقَامَتِهِ ، وَيَكْفِي دَفْعُهُ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ ، كَالَّذِينَ فِي  
الذِّمَّةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا عَدَمُ الصَّارِفِ لَا قَصْدُ  
الْأَدَاءِ ، خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّبِ وَمَنْ تَبِعَهُ .  
عَلَى مُعْسِرٍ وَلَوْ بِقَوْلِهِ ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ لَهُ مَالٌ ، وَهُوَ : مَنْ لَا يَمْلِكُ  
مَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَسْكَنَةِ . وَلَوْ مُكْتَسِبًا ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى كَسْبٍ وَاسِعٍ .  
وَعَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَبًا ، وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ .

وَمُدَّانِ عَلَى مُوسِرٍ ، وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِتَكْلِيفِهِ مَدِينُ مُعْسِرًا .  
وَمُدَّ وَنَصَفَ عَلَى مُتَوَسِّطٍ ، وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِذَلِكَ مُعْسِرًا .

(١) المُدُّ ، هُوَ : مَكْعَبٌ طَوَّلُ ضِلْعِهِ ٩,٢ تِسْعَةُ سَاطِنِي مِثْرَاتٍ وَاثْنَيْنِ بِالْعَشْرَةِ .

إِنْ لَمْ تُؤَاكِلْهُ بِأَدَمَ

وَأِنَّمَا تَجِبُ التَّفَقُّهُ وَفَتْ طُلُوعِ فَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ فَيَوْمٍ إِنْ لَمْ تُؤَاكِلْهُ عَلَى  
الْعَادَةِ بِرِضَاهَا وَهِيَ رَشِيدَةٌ ، فَلَوْ أَكَلْتَ مَعَهُ دُونَ الْكِفَايَةِ وَجَبَ لَهَا تَمَامُ  
الْكِفَايَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَتَصَدَّقُ هِيَ فِي قَدْرِ مَا أَكَلَتْهُ .

وَلَوْ كَلَّفَهَا مُؤَاكَلَتَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا أَوْ وَاكَلَتْهُ غَيْرُ رَشِيدَةٍ بِلَا إِذْنِ وَلِيِّ ،  
فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِهِ ، وَحَيْثُ هُوَ مُتَطَوِّعٌ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا أَكَلَتْهُ ، خِلَافًا  
لِلْبُلْقِينِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ .

وَلَوْ زَعَمَتْ أَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُؤَدَّدٌ عَنِ التَّفَقُّهِ صَدَقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ .  
وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : لَوْ أَضَافَهَا رَجُلٌ إِكْرَامًا لَهُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا .  
وَيُكَلَّفُ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا طَلَاقَهَا أَوْ تَوَكُّيلَ مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالٍ  
حَاضِرٍ .

وَيَجِبُ مَا ذُكِرَ بِأَدَمَ ، أَيُّ : مَعَ أَدَمَ أَعْتِيدَ ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ ، كَسَمَنِ  
وَزَيْتٍ وَتَمَرٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِيهِ أَوْ فِي أَللَّحْمِ الْآتِي قَدَرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ  
مُفَاوَنَاتًا فِي قَدْرِ ذَلِكَ بَيْنَ الْمُوسِرِ وَغَيْرِهِ ، وَتَقْدِيرُ « الْحَاوِي » كَالنَّصْرِ  
بِأَوْقِيَةِ<sup>(١)</sup> زَيْتٍ أَوْ سَمَنِ تَقْرِيْبٍ .

وَيَجِبُ أَيْضًا لَحْمٌ أَعْتِيدَ قَدْرًا وَوَقْتًا بِحَسَبِ يَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَإِنْ لَمْ  
تَأْكُلْهُ أَيْضًا ، فَإِنْ أَعْتِيدَ مَرَّةً فِي الْأُسْبُوعِ فَلَا أَوْلَى كَوْنُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ

(١) الأوقية : أربعون درهماً ، والدرهم يعادل ٢,٨ غراماً ، فتكون الأوقية : ١١٢ غراماً .

وَمِلْحٍ وَمَاءٍ شُرْبٍ وَمُؤْنَةٍ وَآلَةٍ ؛ وَقَمِيصٌ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَمِكَعَبٌ

مَرَّتَيْنِ فَالْجُمُعَةُ وَالثَلَاثَاءُ ، وَالنَّصُّ أَيْضاً رِطْلٌ<sup>(١)</sup> لَحْمٌ فِي الْأُسْبُوعِ عَلَى  
الْمُعْسِرِ ، وَرِطْلَانِ عَلَى الْمُوسِرِ ، مَحْمُولٌ عَلَى قِلَّةِ اللَّحْمِ فِي أَيَّامِهِ  
بِمِصْرَ ، فَيَزَادُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ بِحَسَبِ عَادَةِ الْمَحَلِّ .

وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا أَدَمَ يَوْمَ اللَّحْمِ إِنْ كَفَاهَا غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ ، وَإِلَّا وَجَبَ .

وَمَعَ مِلْحٍ وَحَطَبٍ وَمَاءٍ شُرْبٍ لِتَوْقُفِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ .

وَمَعَ مُؤْنَةٍ كَأَجْرَةِ طَخِنٍ وَعَجْنٍ وَخَبِزٍ وَطَبِخٍ مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمٍ أَعْتَادُوا  
ذَلِكَ بَأَنْفُسِهِمْ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ ؛ وَجَزَمَ غَيْرُهُمَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ .  
وَمَعَ آلَةٍ لِطَبْخٍ وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ ، كَقَضْعَةٍ وَكُوزٍ وَجَرَّةٍ وَقِدْرِ وَمِغْرَفَةٍ  
وَأَبْرِيقٍ مِنْ خَشَبٍ أَوْ خَزَفٍ أَوْ حَجَرٍ .

وَلَا تَجِبُ مِنْ نَحَاسٍ وَصِينِيٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ شَرِيفَةً .

وَيَجِبُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ مُعْسِراً ، أَوَّلَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كِسْوَةٌ تَكْفِيهَا  
طُولاً وَضَخَامَةً .

فَالْوَاجِبُ قَمِيصٌ مَا لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ أَعْتَدَنَ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ ، فَيَجِبَانِ دُونَهُ  
عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَإِزَارٌ وَسَرَاوِيلُ وَخِمَارٌ ، أَيْ : مِقْنَعَةٌ ، وَلَوْ لَأَمَةٍ ؛ وَمِكَعَبٌ أَيْ :

(١) الرطل : مئة وثمانية وعشرون درهماً ، والدرهم يعادل ٢,٨ غراماً ، فيكون الرطل : ٣٥٨,٤ غراماً ، وعند الرافعي أن الرُّطْلَ البغدادي مئة وثلاثون درهماً ، أي : ٣٦٤ غراماً ؛ أو أنَّ  
الرُّطْلَ يعادل ثلاثة أرباع المُدِّ كما وَرَدَ فِي الصَّفْحَةِ : ٢٣٥ .



مَعَ لِحَافٍ لِسِتَاءٍ ، وَعَلَيْهِ آلَةٌ تَنْظِفُ كَمْشَطٍ وَدُهْنُ

مَا يُلْبَسُ فِي رِجْلِهَا ؛ وَيُعْتَبَرُ فِي نَوْعِهِ عُرْفُ بَلَدِهَا ، نَعَمْ ، قَالَ  
الْمَأُورِدِيُّ : إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَعْتَدْنَ أَنْ لَا يَلْبَسْنَ فِي أَرْجُلِهِنَّ شَيْئاً فِي  
الْبُيُوتِ لَا يَجِبُ لِأَرْجُلِهَا شَيْءٌ .

وَيَجِبُ ذَلِكَ لَهَا مَعَ لِحَافٍ لِسِتَاءٍ يَعْنِي وَقْتُ الْبَرْدِ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ  
السَّتَاءِ ، وَيَزِيدُ فِي السَّتَاءِ جُبَّةٌ مَحْشُوءَةٌ ؛ أَمَّا فِي غَيْرِ وَقْتِ الْبَرْدِ ، وَلَوْ فِي  
وَقْتِ السَّتَاءِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَةِ ، فَيَجِبُ لَهَا رِداءٌ أَوْ نَحْوُهُ إِنْ كَانُوا مِمَّنْ  
يَعْتَادُونَ فِيهِ غِطَاءَ غَيْرِ لِبَاسِهِمْ ، أَوْ يَنَامُونَ عُرْيَا ، كَمَا هُوَ السُّنَّةُ .

فَإِنْ لَمْ يَعْتَادُوا لِنَوْمِهِمْ غِطَاءَ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، وَلَوْ اعْتَادُوا ثَوْباً لِلنَّوْمِ  
وَجَبَ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ .

وَيَخْتَلِفُ جُودَةُ الْكِسْوَةِ وَضِدُّهَا بَيْسَارُهُ وَضِدُّهُ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَوَابِعُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ تَكَّةِ سَرَاوِيلَ وَزِرٍّ نَحْوِ قَمِيصٍ وَخَيْطٍ  
وَأُجْرَةٍ خَيْطٍ ، وَعَلَيْهِ فِرَاشٌ لِنَوْمِهَا وَمَحْدَّةٌ ، وَلَوْ اعْتَادُوا عَلَى السَّرِيرِ وَجَبَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَجِبُ تَجْدِيدُ الْكِسْوَةِ الَّتِي لَا تَدُومُ سَنَةً بِأَنْ تُعْطَاها أَوَّلَ كُلِّ  
سَنَةِ أَشْهُرٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ ، وَلَوْ تَلَفَتْ أَثْنَاءَ الْفَصْلِ وَلَوْ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنْهَا لَمْ  
يَجِبْ تَجْدِيدُهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُهَا جَدِيدَةً .

\* \* \*

وَلَهَا عَلَيْهِ آلَةٌ تَنْظِفُ لِبَدْنِهَا وَثَوْبِهَا ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا لِاحْتِيَاجِهَا إِلَيْهِ ،  
كَالْأَذَمِ ، فَمِنْهَا سِدْرٌ وَنَحْوُهُ ، كَمْشَطٌ وَسِوَاكَ وَخِلَالٍ ، وَعَلَيْهِ دُهْنُ

لَا طِيبٌ وَدَوَاءٌ ، وَعَلَيْهِ مَسْكَنٌ يَلِيقُ بِهَا

لِرَأْسِهَا ، وَكَذَا لِبَدْنِهَا إِنْ أُعْتِيدَ مِنْ شَيْرَجٍ أَوْ سَمْنٍ فَيَجِبُ الدُّهْنُ كُلُّ أُسْبُوعٍ  
مَرَّةً فَأَكْثَرُ ، بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَكَذَا دُهْنٌ لِسِرَاجِهَا ، وَلَيْسَ لِحَامِلٍ بَإِثْنٍ  
وَمَنْ زَوْجُهَا غَائِبٌ إِلَّا مَا يُزِيلُ الشَّعْتَ وَالْوَسَخَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ بِسَبَبِهِ ، كَغُسْلِ جَمَاعٍ وَنَفَاسٍ ،  
لَا حَيْضٍ وَأَحْتِلَامٍ . وَغُسْلٍ نَجَسٍ وَلَا مَاءٍ وَضُوءٍ إِلَّا إِذَا نَقَضَهُ بِلَمْسِهِ .

لَا عَلَيْهِ طِيبٌ إِلَّا لِقَطْعِ رِيحٍ كَرِيهِ ، وَلَا كُحْلٌ وَدَوَاءٌ لِمَرْضِهَا وَأُجْرَةٌ  
طَبِيبٍ ، وَلَهَا طَعَامُ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَأَذْمُهَا وَكِسْوَتُهَا وَآلَةٌ تَنْظِفُهَا ، وَتَصْرِفُهُ  
لِلدَّوَاءِ وَغَيْرِهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَذْمِ وَآلَةِ ذَلِكَ وَالْكِسْوَةِ  
وَالْفَرَشِ وَآلَةِ التَّنْظِيفِ أَنْ يَكُونَ تَمْلِكًا بِالذَّفْعِ دُونَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ،  
وَتَمْلِكُهُ هِيَ بِالْقَبْضِ ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا .

أَمَّا الْمَسْكَنُ ، فَيَكُونُ إِمْتِنَاعًا حَتَّى يَسْقُطَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ، لِأَنَّهُ لِمُجَرَّدِ  
الْإِنْتِفَاعِ ، كَالْخَادِمِ ، وَمَا جُعِلَ تَمْلِكًا يَصِيرُ دَيْنًا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ،  
وَيُعْتَاظُ عَنْهُ ، وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَثْنَاءِ الْفَصْلِ .

\* \* \*

وَلَهَا عَلَيْهِ مَسْكَنٌ تَأْمَنُ فِيهِ لَوْ خَرَجَ عَنْهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَإِنْ قَلَّ ،  
لِلْحَاجَةِ بَلِّ لِلضَّرُورَةِ إِلَيْهِ . . .

يَلِيقُ بِهَا عَادَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَعْتَادُونَ الْأُسْكُنَى .

وَلَوْ مُعَارَاً وَإِخْدَامَ حُرَّةٍ تُخْدَمُ،

وَلَوْ مُعَارَاً وَمُكَتَرَى ، وَلَوْ سَكَنَ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا بِإِذْنِهَا أَوْ لِامْتِنَاعِهَا مِنْ  
الثَّقَلَةِ مَعَهُ أَوْ فِي مَنْزِلٍ نَحْوِ أَبِيهَا بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ أُجْرَةٌ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الْعَرِيَّ  
عَنْ ذِكْرِ الْعَوَظِ يَنْزِلُ عَلَى الْإِعَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ .

وَعَلَيْهِ ، وَلَوْ مُعْسِراً خِلَافاً لِجَمْعِ ، أَوْ قِتْناً ؛ إِخْدَامَ حُرَّةٍ بِوَاحِدَةٍ لَا أَكْثَرَ ،  
لَأَنَّهُ مِنَ الْمُعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً .

تُخْدَمُ ، أَيِ : يُخْدَمُ مِثْلُهَا عَادَةً عِنْدَ أَهْلِهَا ، فَلَا عِبْرَةَ بَتَرَفُّهِهَا فِي بَيْتِ  
زَوْجِهَا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْدَامُ وَلَوْ بِحُرَّةٍ صَحْبَتِهَا ، أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ ، أَوْ  
بِمَحْرَمٍ ، أَوْ مَمْلُوكٍ لَهَا وَلَوْ عَبْدًا ، أَوْ بِصَبِيٍّ غَيْرِ مُرَاهِقٍ ، فَأَلْوَجِبُ  
لِلْخَادِمِ الَّذِي عَيْنُهُ الزَّوْجُ مُدًّا وَثَلُثَ عَلَى مُوسِرٍ وَمُدًّا عَلَى مُعْسِرٍ وَمُتَوَسِّطٍ  
مَعَ كِسْوَةٍ أَمْثَالِ الْخَادِمِ مِنْ قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَمِفْنَعَةٍ ، وَيُزَادُ لِلْخَادِمَةِ خُفٌّ  
وَمِلْحَفَةٌ إِذَا كَانَتْ تَخْرُجُ ، وَإِنْ كَانَتْ قِتَّةً أَعْتَادَتْ كَشْفَ الرَّأْسِ ، وَإِنَّمَا لَمْ  
يَجِبِ الْخُفُّ وَالْمِلْحَفَةُ لِلْمَخْدُومَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ لَهُ مِنْعَهَا مِنَ  
الْخُرُوجِ ، وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ لِنَحْوِ الْحَمَامِ نَادِرٌ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : لَيْسَ عَلَى خَادِمِهَا إِلَّا مَا يَخْصُصُهَا وَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، كَحَمْلِ الْمَاءِ  
لِلْمُسْتَحَمِّ وَالشُّرْبِ ، وَصَبِّهِ عَلَى بَدَنِهَا ، وَغَسْلِ خِرْقِ الْحَيْضِ ، وَالطَّبْنِخِ  
لَأَكْلِهَا ، أَمَا مَا لَا يَخْصُصُهَا كَالطَّبْنِخِ لِأَكْلِهِ ، وَغَسْلِ ثِيَابِهِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، بَلْ هُوَ عَلَى الزَّوْجِ ، فَيُوفِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ .

\* \* \*

وَتَسْقُطُ بِنُشُوزٍ

مُهَمَّاتٌ : مِنْ « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا : لَوْ اشْتَرَى حُلِيًّا أَوْ دِيَابِجًا لِرَؤُوسِهِ وَزَيْنَهَا بِهِ لَا يَصِيرُ مُلْكًا لَهَا بِذَلِكَ ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالرَّؤُوسُ فِي الْإِهْدَاءِ وَالْعَارِيَةِ صُدَّقَ ، وَمِثْلُهُ وَارِثُهُ .

وَلَوْ جَهَّزَ بِنْتَهُ بِجَهَازٍ لَمْ تَمْلِكْهُ إِلَّا بِإِيجَابِ وَقَبُولِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهَا .

وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا يُعْطِيهِ الرَّؤُوسُ صُلْحَةً أَوْ صَبَاحِيَّةً كَمَا أُعْتِيدَ بِبَعْضِ أَلْبِلَادِ لَا تَمْلِكْهُ إِلَّا بِالْفِظِ أَوْ قَصْدِ إِهْدَاءٍ ، خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ « فِتَاوَى الْحَنَاطِيِّ » <sup>(١)</sup> وَإِفْتَاءٍ غَيْرِ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهَا مَصْرُوفًا لِلْعُرْسِ وَدَفَعَا وَصَبَاحِيَّةً ، فَشَرِزَتْ ، اسْتَرَدَّ الْجَمِيعَ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ إِذِ التَّقْيِيدُ بِالنُّشُوزِ لَا يَتَأْتِي فِي الصَّبَاحِيَّةِ لِمَا قَرَّرْتُهُ فِيهَا [في الصفحة: ٣٩٢] أَنَّهَا كَالصُّلْحَةِ ، لِأَنَّهُ إِنْ تَلَفَّظَ بِإِهْدَاءٍ أَوْ قَصْدِهِ مَلَكَتُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الرَّؤُوسِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُلْكُهُ ؛ وَأَمَّا مَصْرُوفُ الْعُرْسِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَإِذَا صَرَفْتَهُ بِإِذْنِهِ ضَاعَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الدَّفْعُ ، أَيُّ : الْمَهْرُ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ اسْتَرَدَّتْهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، لِتَقَرُّرِهِ بِهِ ، فَلَا يَسْتَرَدُّ بِالنُّشُوزِ .

\* \* \*

وَتَسْقُطُ أَلْمُونُ كُلُّهَا بِنُشُوزٍ مِنْهَا إِجْمَاعًا ، أَيُّ : بِخُرُوجِ عَنْ طَاعَةٍ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : أي : في باب الهبة . اهـ . والذي مر هناك نقل ابن زياد رحمه الله عن فتاوى ابن الخياط ، وهنا عن فتاوى الحنَاطي . وقال السيد الشيخ البكري رحمه الله : ثم إن قوله هنا الحنَاطي وهناك ابن الخياط يُغْلِمُ أَنَّهُ وقع تحريف في النسخ ، ولم يُغْلَمِ الأصحُّ منهما . اهـ . راجع صفحة : ٣٩٢ وكذلك صفحة : ٤٦٣ .

وَلَوْ سَاعَةً بِمَنْعٍ مِنْ تَمَتُّعٍ ، لَا لِعُذْرٍ ،

الزَّوْجَ ، وَإِنْ لَمْ تَأْتُمْ ، كَصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ وَمُكْرَهَةٍ ؛ وَلَوْ سَاعَةً ، أُنِي :  
وَلَوْ لَحْظَةً ، فَتَسْقُطُ نَفَقَةُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكَسْوَةُ ذَلِكَ الْفَصْلِ ، وَلَا تُوزَعُ عَلَى  
زَمَانِي الطَّاعَةِ وَالشُّورِ .

وَلَوْ جَهْلٌ سَقُوطُهَا بِالشُّورِ ، فَأَنْفَقَ ، رَجَعَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ يَخْفَى  
عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ مَنْ أَنْفَقَ فِي نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ فَاسِدٍ ، وَإِنْ جَهْلٌ  
ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي عَقْدِهِمَا عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْمُؤَنُّ بَوَاضِعَ الْيَدِ ،  
وَلَا كَذَلِكَ هُنَا ، وَكَذَا مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ بَاطِنًا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، فَأَنْفَقَ مُدَّةً ،  
ثُمَّ عَلِمَ ، فَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَيَحْصُلُ الشُّورُ بِمَنْعِ الزَّوْجَةِ الزَّوْجَ مِنْ تَمَتُّعٍ ، وَلَوْ بَنَحُو لَمْسٍ ، أَوْ  
بِمَوْضِعٍ عَيْنُهُ ، لَا إِنْ مَنَعَتْهُ عَنْهُ لِعُذْرٍ ، كَكَبْرِ آتِهِ بِحَيْثُ لَا تَحْتَمِلُهُ ،  
وَمَرَضٍ بِهَا يَضُرُّ مَعَهُ الْوُطْءُ ، وَقَرَحٍ بِفَرْجِهَا ، وَكَنَحْوِ حَيْضٍ .

وَيُثْبِتُ كَبْرَ آتِهِ بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ بِرَجُلَيْنِ مِنْ رِجَالِ الْخِتَانِ ، وَيَخْتَلَانِ  
لِإِنْتِشَارِ ذِكْرِهِ بِأَيِّ حِيلَةٍ غَيْرِ إِبْلَاجِ ذِكْرِهِ فِي فَرْجِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ دُبُرٍ ؛ أَوْ بِأَرْبَعِ  
نِسْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ مَعْرِفَتَهُ إِلَّا بِنَظَرِهِنَّ إِلَيْهِمَا مَكْشُوفِي الْفَرْجَيْنِ حَالِ  
إِنْتِشَارِ عُضْوِهِ جَارٍ ، لِيَشْهَدَنَّ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَهَا مَنْعُ التَّمَتُّعِ لِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْحَالِّ أَصَالَةً قَبْلَ الْوُطْءِ بِالْغَةِ  
مُخْتَارَةً ، إِذْ لَهَا الْأَمْنِئَاتُ حَيْثُئِذٍ ، فَلَا يَحْصُلُ الشُّورُ .

وَلَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ بِذَلِكَ ، فَإِنْ مَنَعَتْ لِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْمُؤَجَّلِ ، أَوْ

وَخُرُوجٍ مِنْ مَسْكَنِ بِلَا إِذْنٍ ،

بَعْدَ الْوُطْءِ طَائِعَةً فَتَسْقُطُ .

فَلَوْ مَنَعَتْهُ لِدَلِّكَ بَعْدَ وَطْئِهَا مُكْرَهَةً أَوْ صَغِيرَةً وَلَوْ بِتَسْلِيمِ الْوَلِيِّ فَلَا .  
وَلَوْ أَدْعَى وَطْأَهَا بِتَمَكُّينِهَا وَطَلَبَ تَسْلِيمَهَا إِلَيْهِ ، فَأَنْكَرَتْهُ وَأَمْتَنَتْ مِنْ  
التَّسْلِيمِ صُدِّقَتْ .

\* \* \*

وَخُرُوجٍ مِنْ مَسْكَنِ ، أَيْ : الْمَحَلِّ الَّذِي رَضِيَ بِإِقَامَتِهَا فِيهِ ، وَلَوْ  
بَنَيْتُهَا أَوْ بَنَيْتُ أَبِيهَا ، وَلَوْ لِعِبَادَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي .  
بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ وَلَا ظَنْ لِرِضَاهُ ، فَخُرُوجُهَا بِغَيْرِ رِضَاهُ ، وَلَوْ لَزِيَارَةٍ صَالِحٍ  
أَوْ عِبَادَةٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ ، أَوْ إِلَى مَجْلِسٍ ذَكَرَ ؛ عِضْيَانٌ وَنُشُورٌ .  
وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ لَهَا اعْتِمَادَ الْعُرْفِ الدَّالَّ عَلَى  
رِضَا أَمْثَالِهِ بِمِثْلِ الْخُرُوجِ الَّذِي تُرِيدُهُ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُحْتَمِلٌ مَا لَمْ تَعْلَمْ مِنْهُ غَيْرَةً تَقْطَعُهُ عَنْ أَمْثَالِهِ فِي  
ذَلِكَ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ [ فِي بَيَانِ مَوَاضِعَ يَجُوزُ لِأَجْلِهَا الْخُرُوجُ ] : يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ  
فِي مَوَاضِعَ :

مِنْهَا : إِذَا أَشْرَفَ الْبَيْتُ عَلَى الْإِنْهَادِ ، وَهَلْ يَكْفِي قَوْلُهَا : خَشِيتُ  
إِنْهَادَهُ ، أَوْ لَا بَدُّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ عَادَةً ؟ قَالَ شَيْخُنَا : كُلُّ مُحْتَمِلٍ ،  
وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي .

وَيَسْفِرُهَا بِلاَ إِذْنٍ ، أَوْ لِعَرَضِهَا

وَمِنْهَا : إِذَا خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا مِنْ فَاسِقٍ أَوْ سَارِقٍ .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الْقَاضِي لَطَلَبِ حَقِّهَا مِنْهُ .

وَمِنْهَا : خُرُوجُهَا لِتَعْلَمَ الْعُلُومَ الْعَيْنِيَّةَ ، أَوْ لِلِاسْتِفْتَاءِ ، حَيْثُ لَمْ يُغْنِهَا الزَّوْجُ الثَّقَةُ ، أَوْ نَحْوُ مَحَرِّمِهَا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ لِاِكْتِسَابِ نَفَقَةٍ بِتِجَارَةٍ أَوْ سُؤَالٍ أَوْ كَسْبٍ إِذَا أَعْسَرَ الزَّوْجُ .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الشُّوْزِ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ عَنِ الْبَلَدِ بِلاَ إِذْنِهِ لِزِيَارَةِ أَوْ عِيَادَةِ قَرِيبٍ ، لَا أَجْنَبِيٍّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجِهِ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لِذَلِكَ لَا يُعَدُّ شُّوْزاً عَرُفَاً .

قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَمْنَعْهَا مِنَ الْخُرُوجِ أَوْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا بِالْمَنْعِ .

\* \* \*

وَيَسْفِرُهَا ، أَيُّ : بِخُرُوجِهَا وَحْدَهَا إِلَى مَحَلٍّ يَجُوزُ الْقَصْرُ مِنْهُ لِلْمُسَافِرِ ، وَلَوْ لِزِيَارَةِ أَبَوَيْهَا أَوْ لِلْحَجِّ .

بِلاَ إِذْنٍ مِنْهُ ، وَلَوْ لِعَرَضِهِ ، مَا لَمْ تُضْطَرَّ ، كَأَن جَلَا جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ بَقِيَ مَنْ لَا تَأْمَنُ مَعَهُ .

أَوْ بِإِذْنِهِ ، وَلَكِنْ لِعَرَضِهَا أَوْ لِعَرَضِ أَجْنَبِيٍّ ، فَتَسْقُطُ الْمُؤْنُ عَلَى الْأَظْهَرِ لِعَدَمِ التَّمَكِينِ .

لَا مَعَهُ .

وَلَوْ سَافَرْتَ بِإِذْنِهِ لِغَرَضِهِمَا مَعًا ، فَمُقْتَضَى الْمُرْجَحِ فِي الْإِيمَانِ فِيمَا  
إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ خَرَجْتَ لِغَيْرِ الْحَمَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ؛ فَخَرَجَتْ لَهَا  
وَلِغَيْرِهَا أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ ، عَدَمُ السَّقُوطِ هُنَا ، لَكِنَّ نَصَّ « الْأُمِّ »  
و« الْمُخْتَصَرِ » يَقْتَضِي السَّقُوطَ .

لَا بِسَفَرِهَا مَعَهُ ، أَيْ : الزَّوْجِ بِإِذْنِهِ ، وَلَوْ فِي حَاجَتِهَا ، وَلَا بِسَفَرِهَا  
بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهِ ، وَلَوْ مَعَ حَاجَةٍ غَيْرِهِ ، فَلَا تَسْقُطُ الْمُؤْنُ ، لِأَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ ،  
وَهُوَ الْمُفْقُوتُ لِحَقِّهِ فِي الثَّانِيَةِ .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » وَغَيْرِهَا عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ وَغَيْرِهِ : لَوْ أُمْتَنَعَتْ مِنْ  
الثَّقَلَةِ مَعَهُ لَمْ تَجِبِ الثَّقَلَةُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ يَتَمَتَّعُ بِهَا فِي زَمَنِ الْإِمْتِنَاعِ ،  
فَتَجِبُ ، وَيَصِيرُ تَمَتُّعُهُ بِهَا عَفْوَاً عَنِ الثَّقَلَةِ حِينَئِذٍ . انْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَقَضِيَّتُهُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ صُورِ الشُّوْرِ . وَهُوَ  
مُحْتَمِلٌ .

وَتَسْقُطُ الْمُؤْنُ أَيْضاً بِإِغْلَاقِهَا الْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، وَبِدَعْوَاهَا طَلَاقاً بَائِناً  
كَذِباً .

وَلَيْسَ مِنَ الشُّوْرِ شَتْمُهُ وَإِذَاؤُهُ بِاللِّسَانِ ، وَإِنْ أُسْتَحَقَّتِ التَّأْدِيبُ .

\* \* \*

مُهْمَةٌ : لَوْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَةً الْمَفْقُودِ غَيْرَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ ، سَقَطَتْ  
نَفَقَتُهَا ، وَلَا تَعُودُ إِلَّا بِعِلْمِهِ عَوْدَهَا إِلَى طَاعَتِهِ بَعْدَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا .

\* \* \*



فَائِدَةٌ : يَجُوزُ لِلزَّوْجِ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ ، وَلَوْ لِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهَا ، أَوْ شُهُودِ جِنَازَتِهِ ؛ وَمِنْ أَنْ تُمَكِّنَ مِنْ دُخُولِ غَيْرِ خَادِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِمَنْزِلِهِ ، وَلَوْ أَبَوَيْهَا ، أَوْ أَبْنَاهَا مِنْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ مَنَعُ أَبَوَيْهَا حَيْثُ لَا عُدْرَ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْكَنُ مُلْكَهَا لَمْ يَمْنَعْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ الرَّبِيبَةِ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِالنُّسُوزِ الْجَلِيِّ وَالنُّشُوزِ الْخَفِيِّ ] : لَوْ نَشَرْتَ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ ، فَغَابَ ، وَأَطَاعَتْ فِي غَيْبِهِ بِنَحْوِ عَوْدِهَا لِلْمَنْزِلِ ، لَمْ تَجِبْ مُؤْنُهَا مَا دَامَ غَائِباً فِي الْأَصَحِّ ، لِخُرُوجِهَا عَنْ قَبْضَتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ تَسْلِيمٍ وَتَسْلُمٍ ، وَلَا يَخْصُلَانِ مَعَ الْغَيْبَةِ ، فَالطَّرِيقُ فِي عَوْدِ الْاسْتِحْقَاقِ أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ إِلَى قَاضِي بَلَدِهِ لِيُثَبِّتَ عَوْدَهَا لِلطَّاعَةِ عِنْدَهُ ، فَإِذَا عَلِمَ وَعَادَ ، أَوْ أُرْسِلَ مَنْ يَتَسَلَّمُهَا لَهُ ، أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، عَادَ الْاسْتِحْقَاقُ .

وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّ النَّفَقَةَ تَعُودُ عِنْدَ عَوْدِهَا لِلطَّاعَةِ ، لِأَنَّ الْمُوجِبَ فِي الْقَدِيمِ الْعَقْدُ لَا التَّمَكُّينُ ؛ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ .

وَصَرَّحُوا أَنَّ نُسُوزَهَا بِالرَّدَّةِ يَزُولُ بِإِسْلَامِهَا مُطْلَقاً ، لِزَوَالِ الْمُسْقِطِ . وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهَا لَوْ نَشَرَتْ فِي الْمَنْزِلِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ ، كَأَنْ مَنَعَتْهُ نَفْسَهَا ، فَغَابَ عَنْهَا ، ثُمَّ عَادَتْ لِلطَّاعَةِ ، عَادَتْ نَفَقَتُهَا مِنْ غَيْرِ قَاضٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَلَوْ ائْتَمَسَتْ زَوْجَةُ غَائِبٍ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا فَرَضاً عَلَيْهِ ،

## فَرْعٌ: فِي فُسْخِ النِّكَاحِ

لِزَوْجَةٍ مُكَلَّفَةٍ فَسُخِ نِكَاحُ مَنْ أَعْسَرَ بِأَقْلٍ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْوَةٍ أَوْ بِمَسْكَنِ أَوْ بِمَهْرٍ قَبْلَ وَطْءٍ ،

أَشْطَرَطَ ثُبُوتُ النِّكَاحِ ، وَإِقَامَتُهَا فِي مَسْكَنِهِ ، وَحَلْفُهَا عَلَى اسْتِخْقَاقِ النِّفَقَةِ ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ نَفَقَةً مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً ، فَحِينَئِذٍ يَفْرِضُ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمُعْسِرِ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ يَسَارُهُ .

\* \* \*

## فَرْعٌ: فِي فُسْخِ النِّكَاحِ

وَشَرَعَ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمَرْأَةِ .

يَجُوزُ لِزَوْجَةٍ مُكَلَّفَةٍ ، أَيْ : بِالْعَةِ عَاقِلَةٍ . لَا لِوَلِيِّ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ .  
فُسْخُ نِكَاحٍ مِنْ أَيْ : زَوْجٍ أَعْسَرَ مَالًا وَكَسْبًا لَا ثِقًا بِهِ حَلَالًا ، بِأَقْلٍ نَفَقَةٍ تَجِبُ ، وَهُوَ مُدٌّ ، أَوْ أَقْلُ كِسْوَةٍ تَجِبُ ، كَقَمِيصٍ وَخِمَارٍ وَجُبَّةٍ شَتَاءَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ سَرَائِيلَ وَنَعْلٍ وَفَرَشٍ وَمِخْدَةٍ وَالْأَوَانِي ، لِعَدَمِ بَقَاءِ النَّفْسِ بِدُونِهِمَا .

فَلَا فَسْخُ بِالْإِعْسَارِ بِالْأَدَمِ ، وَإِنْ لَمْ يُسْخِ الْقُوتَ ، وَلَا بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ ، وَلَا بِالْعَجْزِ عَنِ النِّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ ، كَنَفَقَةِ الْأَمْسِ وَمَا قَبْلَهَا ، لِتَزِيلِهَا مِنْزِلَةَ دَيْنٍ آخَرَ .

أَوْ أَعْسَرَ بِمَسْكَنِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَادُوهُ ، أَوْ أَعْسَرَ بِمَهْرٍ وَاجِبٍ حَالًا لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا حَالًا كَوْنِ الْإِعْسَارِ بِهِ ، قَبْلَ وَطْءٍ طَائِعَةً ، فَلَهَا الْفُسْخُ

لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ الْعَوَضِ مَعَ بَقَاءِ الْمُعَوَضِ بِحَالِهِ ، وَخِيَارُهَا حِينَئِذٍ عَقَبَ  
الرَّفْعَ إِلَى الْقَاضِي فَوْرِي ، فَيَسْقُطُ الْفَسْخُ بِتَأْخِيرِهِ بِلا عُدْرِ ، كَجَهْلِ ،  
وَلَا فُسْخَ بَعْدَ الْوَطْءِ لِتَلَفِ الْمُعَوَضِ بِهِ وَصَيْرُورَةِ الْعَوَضِ دَيْنًا فِي الدَّيْمَةِ ،  
فَلَوْ وَطَّئَهَا مُكْرَهَةً فَلَهَا الْفَسْخُ بَعْدَهُ أَيْضًا .

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَّا إِنْ سَلَّمَهَا أَوْلَى لَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ بغير مَصْلَحَةٍ ،  
فَتَحْبِسُ نَفْسَهَا بِمَجَرَّدِ بُلُوغِهَا ، فَلَهَا الْفَسْخُ حِينَئِذٍ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ ، وَلَوْ بَعْدَ  
الْوَطْءِ ، لِأَنَّ وُجُودَهُ هُنَا كَعَدَمِهِ .

أَمَّا إِذَا قَبِضَتْ بَعْضُهُ ، فَلَا فُسْخَ لَهَا عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ  
وَأَعْتَمَدَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَشَيْخُنَا ، وَقَالَ الْبَارِزِيُّ كَالْجُورِيِّ<sup>(١)</sup> :  
لَهَا الْفَسْخُ أَيْضًا ؛ وَأَعْتَمَدَةُ الْأَذْرَعِيُّ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ عَمَّا مَرَّ بِغَيْبَةِ مَالِهِ لِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَا يَلْزَمُهَا  
الصَّبْرُ ، إِلَّا إِنْ قَالَ : أَحْضِرْ مُدَّةَ الْإِمْهَالِ ، أَوْ بِتَأْجِيلِ دَيْنِهِ بِقَدْرِ مُدَّةِ  
إِحْضَارِ مَالِهِ الْغَائِبِ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، أَوْ بِحُلُولِهِ مَعَ إِعْسَارِ الْمَدِينِ ، وَلَوْ  
الزَّوْجَةَ ، لِأَنَّهَا فِي حَالَةِ الْإِعْسَارِ لَا تَصِلُ لِحَقِّهَا ، وَالْمُعَسَّرُ مُنْظَرٌ ،  
وَبِعَدَمِ وَجْدَانِ الْمُكْتَسِبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ إِنْ غَلَبَ ذَلِكَ ، أَوْ بِعُرُوضِ  
مَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ .

\* \* \*

(١) فِي «النِّفْتَةِ» وَ«النَّهْيَةِ» : «كَالْجُورِيِّ» .

فَلَا فَسْخَ بِأَمْتِنَاعٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ،

فَائِدَةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ مَا إِذَا كَانَ عِنْدَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ بَعْضُ مَالِهِ وَكَانَ مُعْسِرًا بِمَا مَرَّ ] : إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ دَيْنٌ حَالٌّ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَانَ عِنْدَهَا بَعْضُ مَالِهِ وَدِيعَةً ، فَهَلْ لَهَا أَنْ تَسْتَقِلَّ بِأَخْذِهِ لَدَيْنِهَا بِلَا رَفْعٍ إِلَى الْقَاضِي ، ثُمَّ تَفْسَخَ بِهِ أَوْ لَا ؟

فَأَجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ الْإِسْتِفْلَالُ بِأَخْذِ حَقِّهَا ، بَلْ تَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ النَّظَرَ فِي مَالِ الْغَائِبِينَ لِلْقَاضِي ، نَعَمْ إِنْ عَلِمَتْ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ لَهَا إِلَّا بِشَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهَا جَازَ لَهَا الْإِسْتِفْلَالُ بِأَخْذِ ، وَإِذَا قَرَعَ الْمَالُ وَأَرَادَتْ الْفَسْخَ بِإِعْسَارِ الْغَائِبِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَالُ أَحَدًا أَدَعَتْ إِعْسَارَهُ ، وَأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ ، وَلَا تَرَكَ نَفَقَةً ، وَأُثْبِتَ الْإِعْسَارَ ، وَحَلَفَتْ عَلَى الْأَخِيرَيْنِ نَاوِيَةً بِعَدَمِ تَرْكِ النَّفَقَةِ عَدَمَ وُجُودِهَا الْآنَ وَفَسَخَتْ بِشُرُوطِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ الْمَالُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِفَرَاغِهِ أَيْضًا . أُنْتَهَى .

\* \* \*

فَلَا فَسْخَ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ بِأَمْتِنَاعٍ غَيْرِهِ مُوسِرًا أَوْ مُتَوَسِّطًا مِنَ الْإِنْفَاقِ حَاضِرَ أَوْ غَائِبَ ، إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ وَلَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ جَازَ لَهَا الْفَسْخُ ، لِأَنَّ تَعَدُّرَ وَاجِبِهَا بِانْقِطَاعِ خَبَرِهِ كَتَعَدُّرِهِ بِالْإِعْسَارِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا وَخَالَفَهُ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا .

وَأَخْتَارَ جَمْعُ كَثِيرُونَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ فِي غَائِبِ تَعَدُّرِ تَحْصِيلِ النَّفَقَةِ مِنْهُ الْفَسْخَ ، وَقَوَّاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ، وَقَالَ فِي « فِتَاوِيهِ » : إِذَا تَعَدَّرَتْ

## لَا قَبْلَ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ

الْتَفَقَهُ لِعَدَمِ مَالٍ حَاضِرٍ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ أَخْذِهَا مِنْهُ حَيْثُ هُوَ بِكِتَابٍ حَكِيمٍ وَغَيْرِهِ ، لِكَوْنِهِ لَمْ يُعْرِفْ مَوْضِعَهُ ، أَوْ عُرِفَ وَلَكِنْ تَعَدَّرَتْ مَطَالَبَتُهُ ، عُرِفَ حَالُهُ فِي الْتِسَارِ وَالْإِعْسَارِ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ ، فَلَهَا الْفَسْخُ بِالْحَاكِمِ ، وَالْإِفْتَاءُ بِالْفَسْخِ هُوَ الصَّحِيحُ . اُنْتَهَى .

وَنَقَلَ شَيْخُنَا كَلَامَهُ فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَأَفْتَى بِمَا قَالَهُ جَمْعٌ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْيَمَنِ ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الطَّنْبُادَوِيُّ فِي « فَتَاوِيهِ » : وَالَّذِي نَخْتَارُهُ تَبَعًا لِلْأَيِّمَةِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَمَا سَبَقَ لَهَا الْفَسْخُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ خِلَافَهُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [ ٢٢ سورة الحج / الآية : ٧٨ ] وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » [ «مسند أحمد» ، رقم : ٢١٧٨٨ ] ، وَلِأَنَّ مَدَارَ الْفَسْخِ عَلَى الْإِضْرَارِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الضَّرَرَ مَوْجُودٌ فِيهَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْوُصُولُ إِلَى التَّفَقُّهِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، إِذْ سِرُّ الْفَسْخِ هُوَ تَضَرُّرُ الْمَرْأَةِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ ، لَا سِيَّما مَعَ إِعْسَارِهَا ، فَيَكُونُ تَعَدُّرُ وَصُولِهَا إِلَى التَّفَقُّهِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِعْسَارِ . اُنْتَهَى .

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ أَبُو زِيَادٍ فِي « فَتَاوِيهِ » : وَبِالْجُمْلَةِ ، فَالْمَذْهَبُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ عَدَمُ جَوَازِ الْفَسْخِ كَمَا سَبَقَ ، وَالْمُخْتَارُ الْجَوَازُ . وَجَزَمَ فِي فُتْيَا لَهُ أُخْرَى بِالْجَوَازِ .

وَلَا فَسْخَ بِإِعْسَارٍ بِتَفَقُّهِ أَوْ نَحْوِهَا ، أَوْ بِمَهْرٍ قَبْلَ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ ،

عِنْدَ قَاضٍ ،

أَيُّ : الزَّوْجِ بِإِفْرَارِهِ ، أَوْ بَيِّنَةٍ تَذَكُّرُ إِعْسَارِهِ الْآنَ .  
وَلَا تَكْفِي بَيِّنَةٌ ذَكَرْتُ أَنَّهُ غَابَ مُعْسِرًا .

وَيَجُوزُ لِلْبَيِّنَةِ الْإِعْتِمَادُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى اسْتِضْحَابِ حَالِهِ الَّتِي غَابَ  
عَلَيْهَا مِنْ إِعْسَارٍ أَوْ يَسَارٍ ، وَلَا تُسْأَلُ : مِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ مُعْسِرُ الْآنَ ؟ فَلَوْ  
صَرَّحَ بِمُسْتَنَدِهِ بَطَلَتْ الشَّهَادَةُ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ مُحَكَّمٍ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الَّرْفَعِ  
إِلَيْهِ ، فَلَا يَنْفُذُ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَا تُحْسَبُ عِدَّتُهَا إِلَّا مِنَ  
الْفَسْخِ .

قَالَ شَيْخُنَا : فَإِنْ فُقِدَ قَاضٍ وَمُحَكَّمٌ بِمَحَلِّهَا ، أَوْ عَجَزَتْ عَنِ الَّرْفَعِ  
إِلَى الْقَاضِي ، كَانَ قَالَ : لَا أَفْسُخُ حَتَّى تُعْطِيَنِي مَا لَا ؛ اسْتَقَلَّتْ بِالْفَسْخِ  
لِلضَّرُورَةِ ، وَيَنْفُذُ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ  
بِالْأَوَّلِ ، لِأَنَّ الْفَسْخَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ ، وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِلتَّفُؤُذِ  
بَاطِنًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمُوا بِذَلِكَ . انْتَهَى .

وَفِي فِتَاوَى شَيْخِنَا أَبِي زِيَادٍ : لَوْ عَجَزَتْ الْمَرْأَةُ عَنِ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ جَازَ  
لَهَا الِاسْتِفْلَالُ بِالْفَسْخِ . انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمَكِّي فِي فِتَاوِيهِ : إِذَا تَعَذَّرَ الْقَاضِي أَوْ تَعَذَّرَ  
الْإِثْبَاتُ عِنْدَهُ لِفَقْدِ الشُّهُودِ أَوْ غَيْبَتِهِمْ ، فَلَهَا أَنْ تُشْهَدَ بِالْفَسْخِ ، وَتَفْسَخَ  
بِنَفْسِهَا كَمَا قَالُوا فِي الْمُرْتَهَنِ إِذَا غَابَ الرَّاهِنُ وَتَعَذَّرَ إِثْبَاتُ الرِّهْنِ عِنْدَ  
الْقَاضِي ، أَنَّ لَهُ بَيْعَ الرِّهْنِ دُونَ مُرَاجَعَةِ قَاضٍ ، بَلْ هَذَا أَهَمُّ وَأَعَمُّ  
وُقُوعًا . انْتَهَى .

فِيْمَهْلُ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ يَفْسَخُ هُوَ أَوْ هِيَ بِإِذْنِهِ .

فَإِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُ الْفَسْخِ مِنْ مُلَازِمَتِهَا الْمَسْكَنَ الَّذِي غَابَ عَنْهَا وَهِيَ فِيهِ ، وَعَدَمُ صُدُورِ نُشُوزِ مِنْهَا ، وَحَلَفَتْ عَلَيْهِمَا وَعَلَى أَنَّ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ ، وَلَا تَرَكَ نَفَقَةً ، وَأُثْبِتَ الْإِعْسَارَ بِنَحْوِ النَّفَقَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، أَوْ تَعَذَّرَ تَخْصِيلُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ ؛ يُمْهِلُ الْقَاضِي أَوْ الْمُحَكِّمُ وَجُوبًا ثَلَاثَةً مِنَ الْأَيَّامِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمِهْلَهُ الزَّوْجُ وَلَمْ يَرْجُ حُصُولَ شَيْءٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِيَتَحَقَّقَ إِعْسَارُهُ فِي فُسْخٍ لِيُغَيِّرَ إِعْسَارِهِ بِمَهْرٍ ، فَإِنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ .  
وَأَقْتَى شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا إِمْهَالَ فِي فُسْخِ نِكَاحِ الْغَائِبِ .

ثُمَّ بَعْدَ إِمْهَالِ الثَّلَاثِ بَلَيَالِيهَا يَفْسَخُ هُوَ ، أَيْ : الْقَاضِي أَوْ الْمُحَكِّمُ أَثْنَاءَ الرَّابِعِ ، لِيُخْبَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ [السنن الكبرى ٤٦٩/٧ و ٤٧٠] وَالْبَيْهَقِيُّ [سنن الدارقطني ١ ، رقم : ١٩٣ ، ٢٩٧/٣] فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ شَيْئًا يُنْفِقُ عَلَى أَمْرَاتِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَى بِهِ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفَهُمْ .

وَلَوْ فَسَخَتْ بِالْحَاكِمِ عَلَى غَائِبٍ ، فَعَادَ وَادَّعَى أَنَّ لَهُ مَالًا بِالْبَلَدِ ، لَمْ يَنْظُرْ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا تَعْلَمُهُ وَيَسْهَلُ عَلَيْهَا أَخْذُ النَّفَقَةِ مِنْهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَقَارٍ وَعَرَضٍ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ ، فَإِنَّهُ كَالْعَدَمِ .

أَوْ تَفْسَخُ هِيَ بِإِذْنِهِ ، أَيْ : الْقَاضِي ، بِلَفْظٍ : فَسَخْتُ النِّكَاحَ ، فَلَوْ سَلَّمَ نَفَقَةَ الرَّابِعِ فَلَا تَفْسُخُ بِمَا مَضَى ، لِأَنَّهُ صَارَ دَيْنًا ، وَلَوْ أَعْسَرَ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ نَفَقَةَ الرَّابِعِ بِنَفَقَةِ الْخَامِسِ بَنَتْ عَلَى الْمُدَّةِ وَلَمْ تَسْتَأْنِفْهَا ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَوْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ السَّادِسِ اسْتَأْنَفَتْهَا ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ ، وَيُحْتَمِلُ أَنَّهُ

إِنْ تَحَلَّلْتَ ثَلَاثَةً وَجَبَ الْأَسْتِثْنَاءُ ، أَوْ أَقَلُّ فَلَا . كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .  
وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِنَفَقَتِهَا لَمْ يَلْزَمْهَا الْقَبُولُ ، بَلْ لَهَا الْفَسْخُ .

\* \* \*

فَرَعُ : لَهَا فِي مُدَّةِ الْإِمْهَالِ وَالرِّضَا بِإِعْسَارِهِ الْخُرُوجُ نَهَاراً قَهراً عَلَيْهِ ،  
لِسُؤَالِ نَفَقَةٍ أَوْ اكْتِسَابِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ أَوْ أَمَكَنَ كَسْبُهَا فِي بَيْتِهَا ، وَلَيْسَ  
لَهُ مَنَعُهَا ، لِأَنَّ حَبْسَهُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُقَابَلَةِ إِتْفَاقِهِ عَلَيْهَا ، وَعَلَيْهَا رُجُوعٌ  
إِلَى مَسْكَنِهَا لَيْلاً ، لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِبْوَاءِ دُونَ الْعَمَلِ ، وَلَهَا مَنَعُهُ مِنَ التَّمَنُّعِ بِهَا  
نَهَاراً ، وَكَذَا لَيْلاً ، لَكِنْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا عَنْ ذِمَّتِهِ مُدَّةَ الْمَنَعِ فِي اللَّيْلِ .  
قَالَ شَيْخُنَا : وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا مِنْ خُرُوجِهَا لِلْكَسْبِ . اُنْتَهَى .

\* \* \*

فُرُوعُ : لَا فُسْخَ فِي غَيْرِ مَهْرٍ لِسَيِّدِ أَمَةٍ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْفُسْخِ  
بِغَيْرِهِ ، وَلَا الْفُسْخُ بِهِ عِنْدَ رِضَاها بِإِعْسَارِهِ أَوْ عَدَمِ تَكْلِيفِهَا ، لِأَنَّ النَّفَقَةَ فِي  
الْأَصْلِ لَهَا ، بَلْ لَهُ الْإِجَاؤُهَا إِلَيْهِ ، بَأَن لَّا يُنْفَقَ عَلَيْهَا ، وَيَقُولُ لَهَا :  
أَفْسِخِي أَوْ جُوعِي ، دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ .

وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتُهُ بَعْدِيهِ ، وَاسْتَحْدَمَهُ ، فَلَا فُسْخَ لَهَا وَلَا لَهُ ، إِذْ مُؤَنَّتْهَا  
عَلَيْهِ .

وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ عَنْ نَفَقَتِهَا ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : أُجْبِرَ عَلَى  
عِنَقِهَا أَوْ تَزْوِيجِهَا .

\* \* \*



فَائِدَةٌ : لَوْ فَقِدَ الزَّوْجُ قَبْلَ التَّمْكِينِ ، فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فُسْخَ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُمْكِنَةِ وَغَيْرِهَا إِذَا تَعَدَّرَتْ الْتَفَقُّهُ ، وَضُرِبَتِ الْمُدَّةُ ، وَهِيَ عِنْدَهُ شَهْرٌ لِلتَّفَحُّصِ عَنْهُ ، ثُمَّ يَجُوزُ الْفُسْخُ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ مَوْنِ الْأَقَارِبِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ ] : يَجِبُ عَلَى مُوسِرٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَلَوْ يَكْسِبُ يَلِيقُ بِهِ مِمَّا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَمُونِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ دِينِهِ ، كِفَايَةُ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ مَعَ أَذْمٍ وَدَوَاءٍ لِأَصْلٍ وَإِنْ عَلَا ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، وَفَرَعَ وَإِنْ نَزَلَ كَذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يَمْلِكَاها ، وَإِنْ اخْتَلَفَا دِينًا ، لَا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَلَا إِنْ كَانَ زَانِيًا مُخَصَّنًا ، أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ . خِلَافًا لِمَا قَالَهُ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » . وَلَا إِنْ بَلَغَ فَرَعٌ وَتَرَكَ كَسْبًا لَائِقًا .

وَلَا أَثَرٌ لِقُدْرَةِ أُمٍّ أَوْ بِنْتٍ عَلَى النِّكَاحِ لَكِنْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالْعَقْدِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى الزَّوْجِ إِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّمْكِينِ كَمَا مَرَّ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا مَا لَمْ تَفْسَخْ ، وَلَا تَصِيرَ مُوْنُ الْقَرِيبِ بِقُوَّتِهَا دِينًا عَلَيْهِ إِلَّا بِاقْتِرَاضِ قَاضٍ لِعَیْبَةٍ مُنْفِقٍ أَوْ مَنَعَ صَدَرَ مِنْهُ لَا بِإِذْنِ مِنْهُ ، وَلَوْ مَنَعَ الزَّوْجُ أَوْ الْقَرِيبُ الْإِنْفَاقَ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ قَاضٍ .

\* \* \*

فَرَعَ : مَنْ لَهُ أَبٌ وَأُمٌّ فَفَتَحَتْهُ عَلَى الْأَبِ ، وَقِيلَ : هِيَ عَلَيْهِمَا لِبَالِغٍ .  
وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرَعَ فَعَلَى الْفَرَعِ ، وَإِنْ نَزَلَ ، أَوْ لَهُ مُحْتَاجُونَ مِنْ  
أَصُولٍ وَفُرُوعٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى كِفَايَتِهِمْ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ،  
ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ ، نَعَمْ ، لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ وَأُمٌّ وَأَبْنٌ قَدَّمَ الْأَبْنَ الصَّغِيرَ ،  
ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْوَلَدَ الْكَبِيرَ .

وَيَجِبُ عَلَى أُمِّ إِرْضَاعٍ وَلَدِهَا اللَّبَأَ ، وَهُوَ اللَّبَنُ أَوَّلَ الْوِلَادَةِ ، وَمُدَّتُهُ  
يَسِيرَةٌ ، وَقِيلَ : يُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ : سَبْعَةٌ ، ثُمَّ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ تُوْجَدْ  
إِلَّا هِيَ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ وَجَبَ إِرْضَاعُهُ عَلَى مَنْ وَجِدَتْ ، وَلَهَا طَلَبُ الْأُجْرَةِ مِمَّنْ  
تَلَزَّمَهُ مُؤْنَتُهُ ، وَإِنْ وَجِدْتَا لَمْ تُجْبَرَ الْأُمُّ ، خَلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِي نِكَاحِ أَبِيهِ ،  
فَإِنْ رَغِبَتْ فِي إِرْضَاعِهِ فَلَيْسَ لِأَبِيهِ مَنَعُهَا ، إِلَّا إِنْ طَلَبَتْ فَوْقَ أُجْرَةِ  
الْمِثْلِ ، وَعَلَى أَبٍ أُجْرَةُ مِثْلِ الْأُمِّ لِإِرْضَاعٍ وَلَدِهَا حَيْثُ لَا مُتَبَرِّعَ  
بِالْإِرْضَاعِ ، وَكُمْتَبَرِّعَ رَاضٍ بِمَا رَضِيَتْ<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

فَصْلٌ [ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْحَضَانَةِ وَنَفَقَةِ الْمَمْلُوكِ ] : وَالْأَوَّلَى  
بِالْحَضَانَةِ ، وَهِيَ : تَرْبِيَةُ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَى التَّمْيِيزِ : أُمٌّ لَمْ تَتَزَوَّجْ بَاخَرٍ ،  
فَأُمَّهَاتُهَا وَإِنْ عَلَتْ ، فَأَبٌ ، فَأُمَّهَاتُهُ ، فَأُخْتُ ، فَخَالَةٌ ، فَبِنْتُ أُخْتٍ ،

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله أن جملة : « وكمتبرع راض بما رضيت » من نسخ الطبع  
لا الخط ، وهي لا تستقيم إلا بزيادة « دون » قبل « ما » كما صرح في « الفتح » [ « فتح  
الجواد » ] وغيره .

فَبِنْتُ أَخٍ ، فَعَمَّةٌ .

وَالْمُمَيَّرُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ مِنَ النِّكَاحِ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمَا ، وَلِأَبٍ  
اُخْتِيَرَ مَنْعُ الْأُنْثَى لَا الذَّكَرَ زِيَارَةَ الْأُمِّ ، وَلَا تُمنَعُ الْأُمُّ عَنْ زِيَارَتِهِمَا عَلَى  
الْعَادَةِ ، وَالْأُمُّ أَوْلَى بِتَمَرِيضِهِمَا عِنْدَ الْأَبِ إِنْ رَضِيَ وَإِلَّا فَعِنْدَهَا ، وَإِنْ  
اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا ، أَوْ اخْتَارَتْهَا أَنْثَى فَعِنْدَهَا أَبَدًا  
وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَلَا يَطْلُبُ إِحْضَارَهَا عِنْدَهُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَحْتَزْ  
وَاحِدًا مِنْهُمَا فَالْأُمُّ أَوْلَى ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَطْمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ رِضَا  
الْآخَرِ ، وَلَهُمَا فَطْمُهُ قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدِهِمَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا  
الزِّيَادَةُ فِي الرِّضَاعِ عَلَى الْحَوْلَيْنِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ ، لَكِنْ أَفْتَى الْحَنَاطِيُّ بِأَنَّهُ  
يُسْنُ عَدَمُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ .

\* \* \*

[ بَيَانُ نَفَقَةِ الْمَمَالِكِ مِنَ الْأَرْقَاءِ ] : وَيَجِبُ عَلَى مَالِكٍ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ  
إِلَّا مُكَاتَبًا ، وَلَوْ أَعْمَى أَوْ زَمِنًا ، وَلَوْ غَنِيًّا أَوْ أَكُولًا ؛ نَفَقَةُ وَكِسْوَةٍ مِنْ  
جِنْسِ الْمُعْتَادِ لِمِثْلِهِ مِنْ أَرْقَاءِ الْبَلَدِ ، وَلَا يَكْفِي سَائِرُ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَذَّ  
بِهِ ، نَعَمْ ، إِنْ أَعْتِيدَ ، وَلَوْ بِبِلَادِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَفَى ، إِذَا  
لَا تَخْفِيرَ حِينَئِذٍ ، وَعَلَى السَّيِّدِ ثَمَنُ دَوَائِهِ وَأَجْرَةُ الطَّبِيبِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .  
وَكَسْبُ الرَّقِيقِ لِسَيِّدِهِ ، يُنْفَقُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ ، وَيَسْقُطُ ذَلِكَ بِمُضِيِّ  
الزَّمَانِ ، كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ .

وَيُسْنُ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا يَتَّعَمُّ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأَدَمٍ وَكِسْوَةٍ ، وَالْأَفْضَلُ

إِجْلَاسُهُ مَعَهُ لِلْأَكْلِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُ ، كَالِدَوَابِّ ، عَلَى الدَّوَامِ عَمَلًا لَا يُطِيقُهُ ، وَإِنْ رَضِيَ ، إِذْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِضْرَارُ نَفْسِهِ ، فَإِنْ أَبَى السَّيِّدُ إِلَّا ذَلِكَ بَيْعَ عَلَيْهِ ، أَيْ : إِنْ تَعَيَّنَ الْبَيْعُ طَرِيقًا ، وَإِلَّا أُوجِرَ عَلَيْهِ .

أَمَّا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَيَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُ عَمَلًا شَاقًّا ، وَيَتَّبِعُ الْعَادَةَ فِي إِرَاحَتِهِ وَقَتِ الْقِيلُولَةِ ، وَالْإِسْتِمْتَاعِ ، وَلَهُ مَنَعُهُ مِنْ نَفْلِ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ .

وَعَلَى مَالِكٍ عَلَفُ دَابَّتِهِ الْمُخْتَرَمَةِ ، وَلَوْ كَلْبًا مُخْتَرَمًا ، وَسَفِيْهَا ، إِنْ لَمْ تَأْلَفِ الرِّغْيَ ، وَيَكْفِيْهَا ، وَإِلَّا كَفَى إِزْسَالُهَا لِلرِّغْيِ وَالشَّرْبِ حَيْثُ لَا مَانِعَ ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا الرِّغْيُ لَزِمَهُ التَّكْمِيلُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ عَلْفِهَا أَوْ إِزْسَالِهَا أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ أَوْ ذَبْحِ الْمَأْكُولَةِ ، فَإِنْ أَبَى فَعَلَ الْحَاكِمُ الْأَصْلَحَ مِنْ ذَلِكَ .

وَرَفِيقُ كِدَابَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَلَا يَجِبُ عَلْفُ غَيْرِ الْمُخْتَرَمَةِ ، وَهِيَ الْفَوَاسِقُ الْخَمْسُ .

وَيَحْلِبُ مَالِكُ الدَّوَابَّ مَا لَا يَضُرُّ بِهَا وَلَا يَوْلِدُهَا ، وَحَرَّمَ مَا ضَرَّ أَحَدَهُمَا ، وَلَوْ لِقَلَّةِ الْعَلْفِ ، وَالظَّاهِرُ ضَبْطُ الضَّرَرِ بِمَا يَمْنَعُ مِنْ نُمُوِّ أَمْثَالِهِمَا ، وَضَبْطُهُ فِيهِ بِمَا يَحْفَظُهُ عَنِ الْمَوْتِ تَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ ، فَالْوَاجِبُ التَّرْكُ لَهُ قَدَرًا مَا يُقِيمُهُ حَتَّى لَا يَمُوتَ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا يُبَالِغَ الْحَالِبُ فِي الْحَلْبِ ، بَلْ يُبْقِي فِي الضَّرْعِ شَيْئًا ، وَأَنْ يَقْصَرَ أَظْفَارَ يَدَيْهِ .

## بَابُ الْحِنَايَةِ

لَا فِصَاصَ إِلَّا فِي عَمْدٍ ، وَهُوَ قَصْدُ فِعْلٍ وَشَخْصٍ بِمَا يَقْتُلُ ،

وَيَجُوزُ الْحَلْبُ وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ بِأَيِّ حِيلَةٍ كَانَتْ .

وَيَحْزُمُ التَّهْرِيشُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ .

وَلَا يَجِبُ عِمَارَةُ دَارِهِ أَوْ قَنَاتِهِ ، بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ إِلَى أَنْ تَحْرَبَ بِغَيْرِ  
عُدْرِ ، كَتَرِكَ سَقْفِي زَرْعٍ وَشَجَرٍ دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ وَغَرْسِهَا ، وَلَا  
يُكْرَهُ عِمَارَةُ لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ طَالَتْ ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى مَنَعٍ مَا زَادَ عَلَى  
سَبْعَةِ أَذْرُعٍ مَحْمُولَةً عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْخِيَلَاءِ وَالتَّفَاخُرِ عَلَى النَّاسِ ،  
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

\* \* \*

## بَابُ الْحِنَايَةِ

مِنْ قَتْلِ وَقَطْعٍ وَغَيْرِهِمَا .

وَالْقَتْلُ ظُلْمًا أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ بَعْدَ الْكُفْرِ ، وَبِالْقَوْدِ أَوْ الْعَفْوِ لَا تَبْقَى مُطَالَبَةٌ  
أُخْرَوِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ الْمُرْهَقُ ثَلَاثَةٌ : عَمْدٌ وَشِبْهُ عَمْدٍ وَخَطَأٌ .

لَا فِصَاصَ إِلَّا فِي عَمْدٍ بِخِلَافِ شِبْهِهِ وَالْخَطَأِ ، وَهُوَ قَصْدُ فِعْلٍ  
ظُلْمًا ، وَعَيْنُ شَخْصٍ ، يَعْنِي : الْإِنْسَانَ ، إِذْ لَوْ قَصَدَ شَخْصًا ظَنَّهُ ظَنِيًّا ،  
فَبَانَ إِنْسَانًا ، كَانَ خَطَأً .

بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا جَارِحًا كَانَ ، كَغَزَزِ إِبْرَةٍ بِمَقْتَلٍ ، كَدِمَاغٍ وَعَيْنٍ  
وَخَاصِرَةٍ وَإِخْلِيلٍ وَمَثَانَةٍ وَعِجَانٍ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَ الْخِصْيَةِ وَالذُّبْرِ ، أَوْ

وَقَصْدُهُمَا بغيرِهِ شِبْهُ عَمْدٍ ،

لَا ، كَتَجْوِيعٍ وَسِحْرِ .

وَقَصْدُهُمَا ، أَيِ : الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ ، بغيرِهِ أَيِ : غَيْرِ مَا يَقْتُلُ  
غَالِبًا ، شِبْهُ عَمْدٍ ، سَوَاءٌ أَقْتَلَ كَثِيرًا أَمْ نَادِرًا ، كَضَرِيَّةٍ يُمَكِّنُ عَادَةً إِحَالَةً  
الْهَلَاكِ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِهَا ، يَنْخَوِ : قَلِمٌ ؛ أَوْ مَعَ خِفَّتِهَا جِدًّا ، فَهَذَرٌ ؛ وَلَوْ  
غَرَزَ إِبْرَةً بِغَيْرِ مَقْتَلٍ ، كَأَلْيَةٍ وَفَخِذٍ ؛ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ ، فَعَمْدٌ .

وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ وَمَاتَ حَالًا ، فَشِبْهُ عَمْدٍ .

وَلَوْ حَبَسَهُ ، كَانَ أَغْلَقَ بَابًا عَلَيْهِ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ أَوْ أَحَدَهُمَا  
وَالطَّلَبَ لِذَلِكَ ، حَتَّى مَاتَ جُوعًا أَوْ عَطَشًا ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهُ  
فِيهَا غَالِبًا جُوعًا أَوْ عَطَشًا ، فَعَمْدٌ ، لِظُهُورِ قَصْدِ الْإِهْلَاكِ بِهِ .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَحْبُوسِ وَالزَّمَنِ قُوَّةَ وَحَرَآ .

وَحَدَّ الْأَطِبَّاءُ الْجُوعَ الْمُهْلِكَ غَالِبًا بِاثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً مُتَّصِلَةً ، فَإِنْ  
لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمَاتَ بِالْجُوعِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ أَوْ عَطَشٌ  
سَابِقٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، فَيَجِبُ نِصْفُ دِيَّتِهِ لِحُصُولِ الْهَلَاكِ بِالْأَمْرَيْنِ <sup>(١)</sup> .

وَمَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِيمَنْ أَشَارَ لِإِنْسَانٍ بِسَكِينٍ تَحْوِيفًا لَهُ ، فَسَقَطَتْ عَلَيْهِ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله أن : « فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالأمرين » في  
نسخ الطبع ، وأنه لم يرها في شيء من نسخ الخط . انتهى .

وفي العبارة نقص يعلم من عبارة « التحفة » ، وهي : « ولا يعلم الحال فلا يكون عمداً في  
الظاهر ، لأنه لم يقصد الهلاك ولا أتى بهلاك ، بل شبهه ، فيجب نصف دية لحصول  
الهلاك بالأمرين . انتهى .

مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، إِلَى أَنَّهُ عَمْدٌ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ ، لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ بِالْأَلَةِ ، فَالْوَجْهُ أَنَّهُ غَيْرُ عَمْدٍ . اَنْتَهَى .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : يَجِبُ قِصَاصٌ بِسَبَبٍ ، كَمُبَاشَرَةٍ ، فَيَجِبُ عَلَى مُكْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ بَأَنَ قَالَ : أَقْتُلْ هَذَا وَإِلَّا لَأَقْتُلَنَّكَ <sup>(١)</sup> ، فَقَتَلَهُ ، وَعَلَى مُكْرِهِ أَيْضًا ، وَعَلَى مَنْ ضَيَّفَ بِمُسْمُومٍ يَقْتُلُ غَالِبًا غَيْرَ مُمَيِّزٍ ، فَإِنْ ضَيَّفَ بِهِ مُمَيِّزًا ، أَوْ دَسَّهُ فِي طَعَامِهِ الْغَالِبِ أَكَلَهُ مِنْهُ ، فَأَكَلَهُ جَاهِلًا ، فَشَبَّهُهُ عَمْدٍ ، فَيَلْزَمُهُ دِيَّتُهُ وَلَا قَوْدَ ، لِتَنَاوُلِهِ الطَّعَامَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَفِي قَوْلٍ : قِصَاصٌ ، لِتَغْرِيرِهِ ؛ وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ ، تَغْلِيْبًا لِلْمُبَاشَرَةِ .

وَعَلَى مَنْ أَلْقَى فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ لَا يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ بِعَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَلْتَقَمَهُ حُوتٌ ، وَلَوْ قَبْلَ وُضُولِهِ الْمَاءِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ تَخْلُصُ بِعَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمَنَعَهُ مِنْهُ عَارِضٌ ، كَمَوْجٍ وَرِيحٍ ، فَهَلَكَ ، فَشَبَّهُهُ عَمْدٍ ، فَفِيهِ دِيَّتُهُ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ ، فَتَرَكَهُ خَوْفًا أَوْ عِنَادًا ، فَلَا دِيَّةَ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ أَمْسَكَهُ شَخْصٌ ، وَلَوْ لِلْقَتْلِ ، فَقَتَلَهُ آخَرَ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ دُونَ الْمُتَمَسِّكِ .

(١) كَذَا الْأَصُولُ ، وَعِبَارَةُ «التَّحْفَةِ» وَ«الْنَهَايَةِ» : «قَتَلَنَّكَ» .

وَعَدَمُ قَصْدِ أَحَدِهِمَا فَخَطَأً ، وَلَوْ وُجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا فِعْلَانِ مُزْهِقَانِ مُدْفَفَانِ ، كَحَزٍّ وَقَدْ أَوْ لَا كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ فَقَاتِلَانِ ، أَوْ مُرْتَبًا فَاأَوَّلُ إِنْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ،

وَلَا قِصَاصَ عَلَى مَنْ أَكْرَهَ عَلَى صُغُودِ شَجَرَةٍ ، فَزَلَقَ وَمَاتَ ، بَلْ هُوَ شَبْهُ عَمْدٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يَزَلِقُ عَلَى مِثْلِهَا غَالِبًا ، وَإِلَّا فَخَطَأً .

\* \* \*

وَعَدَمُ قَصْدِ أَحَدِهِمَا بَأَنْ لَمْ يَقْصِدِ الْفِعْلَ ، كَانَ زَلَقَ فَوَقَعَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَصَدَهُ فَقَطَّ ، كَانَ رَمَى لِهَدَفٍ فَأَصَابَ إِنْسَانًا وَمَاتَ ، فَخَطَأً ؛ وَلَوْ وُجِدَ بِشَخْصٍ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا ، أَيْ : حَالِ كَوْنِهِمَا مُقْتَرِنَيْنِ فِي زَمَنِ الْجِنَايَةِ ، بَأَنْ تَقَارَنَا فِي الْإِصَابَةِ ، فِعْلَانِ مُزْهِقَانِ لِلرُّوحِ مُدْفَفَانِ ، أَيْ : مُسْرِعَانِ لِلْقَتْلِ ، كَحَزٍّ لِلرَّقَبَةِ ، وَقَدْ لِلْجُنَّةِ ، أَوْ لَا ، أَيْ : غَيْرِ مُدْفَفَيْنِ ، كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ ، أَيْ : جُرْحَيْنِ ، أَوْ جُرْحٍ مِنْ وَاحِدٍ وَعَشْرَةٍ مَثَلًا مِنْ آخَرٍ ، فَمَاتَ مِنْهُمَا ؛ فَقَاتِلَانِ ، فَيَقْتُلَانِ ؛ إِذْ رُبَّ جُرْحٍ لَهُ نِكَايَةٌ بَاطِنًا أَكْثَرُ مِنْ جُرُوحٍ ، فَإِنْ ذَفَفَ - أَيْ : أَسْرَعَ لِلْقَتْلِ - أَحَدُهُمَا فَقَطَّ ، فَهُوَ الْقَاتِلُ ، فَلَا يُقْتَلُ الْآخَرُ ، وَإِنْ شَكَّكَنَا فِي تَذْفِيفِ جُرْحِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَالْقَوْدُ لَا يَجِبُ بِالسَّكِّ ، أَوْ وَجَدَا بِهِ مِنْهُمَا مُرْتَبًا ، فَ الْقَاتِلُ الْأَوَّلُ إِنْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ، بَأَنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ إِدْرَاكٌ وَإِبْصَارٌ وَنُطْقٌ وَحَرَكَةُ اخْتِيَارِيَّاتٍ ، وَيُعَزَّرُ الثَّانِي ، وَإِنْ جَنَى الثَّانِي قَبْلَ أَنْهَاءِ الْأَوَّلِ إِلَيْهَا ، وَذَفَفَ ، كَحَزٍّ بِهِ بَعْدَ جَرْحٍ ، فَالْقَاتِلُ الثَّانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قِصَاصُ الْعُضْوِ أَوْ مَالٌ بِحَسَبِ الْحَالِ ، وَإِنْ لَمْ يُذَفَفِ الثَّانِي أَيْضًا ، وَمَاتَ الْمَجْنِيُّ بِالْجِنَايَتَيْنِ ، كَانَ قَطْعَ وَاحِدٍ مِنَ الْكُوعِ وَالْآخَرُ مِنَ الْمِرْفَقِ ، فَقَاتِلَانِ ، لَوْجُودِ السَّرَايَةِ مِنْهُمَا .

\* \* \*



وَشُرِّطَ فِي قَتِيلِ عِصْمَةٍ ، وَقَاتِلِ تَكْلِيفٍ

فَرَعُ : لَوْ أُنْذِمَتِ الْجِرَاحَةُ وَأَسْتَمَرَّتِ الْحُمَى حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ قَالَ  
عَدْلًا طِبَّ : إِنَّهَا مِنَ الْجُرْحِ ، فَالْقَوْدُ ، وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ .

\* \* \*

وَشُرِّطَ ، أَيِ : لِلْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ فِي الْقَتْلِ كَوْنُهُ عَمْدًا ظُلْمًا ، فَلَا  
قَوْدَ فِي الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَغَيْرِ الظُّلْمِ .

وَفِي قَتِيلِ عِصْمَةٍ بِإِمَانٍ أَوْ أَمَانٍ يَحْقِنُ دَمَهُ بِعَقْدِ ذِمَّةٍ ، أَوْ عَهْدٍ ،  
فِيهِدَرُ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَزَانٍ مُحْصَنٌ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ لَيْسَ زَانِيًا مُحْصَنًا ، سَوَاءٌ  
أَبْتَنَ زِنَاهُ بِبَيِّنَةٍ أَمْ بِإِفْرَارٍ لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ .

وَوَجَّحَ بِقَوْلِي : « لَيْسَ زَانِيًا مُحْصَنًا » الزَّانِي الْمُحْصَنُ ، فَيُقْتَلُ بِهِ  
مَا لَمْ يَأْمُرْهُ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّ يُلْحَقَ بِالزَّانِي الْمُحْصَنِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ كُلُّ  
مُهِدَرٍ ، كِتَارِكِ صَلَاةٍ ، وَقَاطِعِ طَرِيقٍ مُتَحَتِّمٍ قَتْلُهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُهِدَرَ مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْإِهْدَارِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي  
سَبَبِهِ ، وَيَدُّ السَّارِقِ مُهِدَرَةٌ إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ ، سَوَاءٌ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ وَغَيْرُهُ ،  
وَمَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ كَغَيْرِهِ فِي الْعِصْمَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيُقْتَلُ  
قَاتِلُهُ ، وَلَا قِصَاصَ عَلَى حَرْبِيِّ ، وَإِنْ عَصِمَ بَعْدَ لِعَدَمِ التَّزَامِهِ ، وَلِمَا تَوَاتَرَ  
عَنْهُ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِقَادَةِ مِنْ أَسْلَمَ ، كَوَحْشِي قَاتِلِ حَمْرَةٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ ، فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ وَإِنْ أَسْلَمَ .

وَشُرِّطَ فِي قَاتِلِ تَكْلِيفٍ ، فَلَا يُقْتَلُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ حَالَ الْقَتْلِ .

وَمُكَافَأَةٌ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ؛ وَيُقْتَلُ جَمِيعُ بَوَاحِدٍ.

وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهُ عَلَى السَّكْرَانِ الْمُتَعَدِّيِّ بِنَاوِلٍ مُسْكِرٍ فَلَا قَوْدَ عَلَى غَيْرِ مُتَعَدٍّ بِهِ .

وَلَوْ قَالَ : كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ صَبِيًّا ، وَأَمَكَنْ صِبَاهُ فِيهِ ، أَوْ مَجْنُونًا ، وَعُهِدَ جُنُونُهُ ، فَيَصْدَقُ بِيَمِينِهِ .

وَمُكَافَأَةٌ ، أَيُّ : مُسَاوَاةٌ حَالِ جَنَايَةٍ ، بَأَنِّ لَا يَفْضُلُ قَتِيلُهُ حَالَ الْجَنَايَةِ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ أَوْ سِيَادَةٍ ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ ، وَلَوْ مُهْدَرًا ، بِنَحْوِ : زِنَا ، بِكَافِرٍ ؛ وَلَا حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا أَصْلُ بِفَرْعِهِ وَإِنْ سَقُلَ ، وَيُقْتَلُ الْفَرْعُ بِأَصْلِهِ .

يُقْتَلُ جَمِيعُ بَوَاحِدٍ ، كَأَنِّ جَرَحُوهُ جِرَاحَاتٍ لَهَا دَخُلٌ فِي الرُّهُوقِ ، وَإِنْ فَحَشَ بَعْضُهَا ، أَوْ تَفَاوُتُوا فِي عَدَدِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَرُوا ، أَوْ كَانَ الْقَوْدُ مِنْ عَالٍ أَوْ فِي بَحْرِ ، لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ [ فَتَحَ الْبَارِي ٢٢٨/١٢ ] أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا غِيلَةً ، أَيُّ : خَدِيعَةً ، بِمَوْضِعِ خَالٍ ، وَقَالَ : لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ جَمِيعًا . وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ، فَصَارَ إِجْمَاعًا .

وَلِللَّوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِأَعْيَارِ عَدَدِ الرُّؤُوسِ دُونَ الْجِرَاحَاتِ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًّا قُتِلَ بِأَوَّلِهِمْ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ تَصَارَعَامَثَلًا ، ضَمِنَ بِقَوْدٍ أَوْ دِيَةٍ كُلُّ مَنْهُمَا مَا تَوَلَّدَ فِي الْآخِرِ مِنَ الصَّرَاعَةِ ، لِأَنَّ كُلًّا لَمْ يَأْذَنْ فِيمَا يُؤْدِي إِلَى نَحْوِ قَتْلِ أَوْ تَلْفِ عُضْوٍ .

مُوجِبُ الْعَمْدِ قَوْدٌ، وَالْدِّيَةُ بَدَلٌ، وَهِيَ مِثْلُهُ بَعِيرٌ مُثْلَثَةٌ فِي عَمْدٍ وَشِبْهِهِ: ثَلَاثُونَ حِقَّةً،

قَالَ شَيْخُنَا: وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِاعْتِيَادِ أَنَّ لَا مُطَالَبَةَ فِي ذَلِكَ، بَلْ لَا بُدَّ فِي انْتِفَائِهَا مِنْ صَرِيحِ الْإِذْنِ.

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ [ فِي مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِي غَيْرِ النَّفْسِ ] : يَجِبُ قِصَاصٌ فِي أَعْضَاءٍ حَيْثُ أَمَكْنَ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ، كَيَدٍ وَرِجْلٍ وَأَصَابِعٍ وَأَنَامِلَ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ وَأُذُنٍ وَسِنٍّ وَلِسَانٍ وَشَفَةِ وَعَيْنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنِ أَنْفٍ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ.

وَيُسْتَرْطُ لِقِصَاصِ الْأُطْرَفِ وَالْجُرْحِ مَا شَرِطَ لِلنَّفْسِ، وَلَا يُؤْخَذُ يَمِينٌ بِيَسَارٍ، وَأَعْلَى بِأَسْفَلٍ، وَعَكْسُهُ، وَلَا قِصَاصٌ فِي كَسْرِ عَظْمٍ، وَلَوْ قُطِعَتْ يَدٌ مِنْ وَسْطِ ذِرَاعٍ أَقْصَصَ فِي الْكَفِّ وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ، وَيُقَطَّعُ جَمْعٌ بِيَدٍ تَحَامَلُوا عَلَيْهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً بِمُحَدِّدٍ فَأَبَانُوهَا، وَمَنْ قَتَلَ بِمُحَدِّدٍ أَوْ خَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ أَوْ تَغْرِيقٍ بِمَاءٍ أَقْصَصَ إِنْ شَاءَ بِمِثْلِهِ، أَوْ بِسِحْرِ فَيَسِيفٍ.

\* \* \*

مُوجِبُ الْعَمْدِ قَوْدٌ، أَيْ: قِصَاصٌ، سُمِّيَ ذَلِكَ قَوْدًا لِأَنَّهُمْ يَقُودُونَ الْجَانِيَّ بِحَبْلِ وَغَيْرِهِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ.

وَالْدِّيَةُ عِنْدَ سُقُوطِهِ بِعَفْوٍ عَنْهُ عَلَيْهَا أَوْ بِغَيْرِ عَفْوٍ بَدَلٌ عَنْهُ، فَلَوْ عَفَا الْمُسْتَحِقُّ عَنْهُ مَجَانًا أَوْ مُطْلَقًا، فَلَا شَيْءَ.

وَهِيَ أَيْ: الدِّيَةُ، لِقَتْلِ حُرٍّ مُسْلِمٍ ذَكَرَ مَعْصُومٌ: مِثْلُهُ بَعِيرٌ مُثْلَثَةٌ فِي عَمْدٍ وَشِبْهِهِ، أَيْ: ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، فَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُتِهَا عَدَدًا، ثَلَاثُونَ حِقَّةً،

وَتَلَاثُونَ جَذْعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً؛ وَمُخَمَّسَةً فِي خَطَأٍ، مِنْ بَنَاتِ  
مَخَاضٍ وَلَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ؛ إِلَّا فِي مَكَّةَ أَوْ أَشْهُرِ  
حُرْمٍ أَوْ مَحْرَمٍ رَحِمَ، فَمَثَلُثَةٌ؛ وَدِيَّةُ عَمْدٍ عَلَى جَانٍ مُعَجَّلَةٍ، وَغَيْرِهِ  
عَلَى عَاقِلَةٍ مُؤَجَّلَةٍ

وَتَلَاثُونَ جَذْعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً؛ أَيْ : حَامِلًا بِقَوْلِ خَبِيرَيْنِ ، وَمُخَمَّسَةً  
فِي خَطَأٍ، مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَبَنَاتِ لَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ؛ مِنْ  
كُلِّ مِنْهُمَا عِشْرُونَ، لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ [ رَقْم : ١٣٨٦ ] وَغَيْرِهِ [ النَّسَائِي ،  
رَقْم : ٤٨٠٢ ؛ أَبُو دَاوُد ، رَقْم : ٤٥٤٥ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ٤٢٩١ ؛ الدَّارِمِي ،  
رَقْم : ٢٣٦٧ ؛ مَالِك ، رَقْم : ١٦٠٣ و ١٦٠٥ ] .

إِلَّا إِنْ وَقَعَ الْخَطَأُ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي أَشْهُرِ حُرْمٍ ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي  
الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ .

أَوْ مَحْرَمٍ رَحِمَ بِالْإِضَافَةِ كَأُمٍّ وَأُخْتٍ .

فَمَثَلُثَةٌ كَمَا فَعَلَهُ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَأَقْرَهُمُ  
الْبَاقُونَ ، وَلِعَظَمَ حُرْمَةِ الثَّلَاثَةِ زَجَرَ عَنْهَا بِالْتَّغْلِيظِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَلَا يُلْحَقُ بِهَا حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَلَا الْإِحْرَامُ وَلَا رَمَضَانُ وَلَا أَثَرُ لِمَحْرَمٍ  
رِضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ .

وَخَرَجَ بِ « الْخَطَأِ » ضِدَّاهُ فَلَا يَزِيدُ وَاجِبُهُمَا بِهِذِهِ الثَّلَاثَةُ أَكْتِفَاءً بِمَا  
فِيهِمَا مِنَ التَّغْلِيظِ .

وَأَمَّا دِيَّةُ الْأُنْثَى فَنِصْفُ دِيَّةِ الذَّكَرِ .

وَ دِيَّةُ عَمْدٍ عَلَى جَانٍ مُعَجَّلَةٍ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَلَفَاتِ .

وَ دِيَّةُ غَيْرِهِ مِنْ شِبْهِ عَمْدٍ وَخَطَأٍ وَإِنْ تَلَثَّثَ عَلَى عَاقِلَةٍ لِلْجَانِي مُؤَجَّلَةٍ

بِثَلَاثِ سِنِينَ .

وَلَوْ عُدِمَتْ إِبِلٌ فَقِيمَتُهَا ،

بِثَلَاثِ سِنِينَ ، عَلَى الْغَنِيِّ مِنْهُمْ نِصْفُ دِينَارٍ وَالْمُتَوَسِّطِ رُبْعُ كُلِّ سَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقُوا فَمِنْ بَيْتِ أَلْمَالِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى الْجَانِي لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري، رقم : ٥٧٥٨ ؛ مسلم، رقم : ١٦٨١] .

وَالْمَعْنَى فِي كَوْنِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيهِمَا ، أَنَّ الْقَبَائِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُومُونَ بِنُصْرَةِ الْجَانِي مِنْهُمْ وَيَمْنَعُونَ أَوْلِيَاءَ الدَّمِ أَخَذَ حَقَّهُمْ ، فَأَبْدَلَ الشَّرْعُ تِلْكَ النُّصْرَةَ بِبَذْلِ أَلْمَالِ ، وَخُصَّ تَحْمِلُهُمْ بِالْخَطِإِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ لِأَنَّهُمَا مِمَّا يَكْثُرُ ، لَا سِيَّمَا فِي مُتَعَاطِي الْأَسْلِحَةِ ، فَحَسُنَتْ إِعَانَتُهُ لِمَثَلِهَا يَتَضَرَّرُ بِمَا هُوَ مَعْدُورٌ فِيهِ ، وَأَجَلَّتِ الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ رِفْقًا بِهِمْ .

وَعَاقِلَةُ الْجَانِي عَصَابَتُهُ الْمُجْمَعُ عَلَى إِزْنِهِمْ بِنَسَبٍ أَوْ وَلَاءٍ إِذَا كَانُوا ذُكُورًا مُكَلَّفِينَ غَيْرَ أَصْلٍ وَفَرَعٍ ، وَيُقَدَّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرُّ ، وَلَا يَعْقِلُ فَقِيرٌ وَلَوْ كَسُوبًا ، وَأَمْرَأَةٌ وَخَشْيٌ وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ .

وَلَوْ عُدِمَتْ إِبِلٌ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَجِبُ تَحْصِيلُهَا مِنْهُ حِسًا أَوْ شَرْعًا ، بَأَن وَجَدَتْ فِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ ، أَوْ بَعُدَتْ وَعَظُمَتْ أَلْمُونَةُ وَالْمُسَقَّةُ ؛ فَالْوَاجِبُ قِيمَتُهَا وَقَتٌ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ : الْوَاجِبُ عِنْدَ عَدَمِهَا فِي النَّفْسِ الْكَامِلَةِ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَضْلاً .

\*

\*

\*

وَالْقَوْدُ لِلْوَرَّةِ .

تَنْبِيْهٌ [ فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ الْأَطْرَافِ مِنْ وَجُوبِ دِيَّةِ كَامِلَةٍ أَوْ نِصْفِهَا أَوْ عَشْرِهَا أَوْ نِصْفِ عَشْرِهَا ] : وَكُلُّ عُضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قَطَعَهُ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ، مِثْلُ دِيَّةِ صَاحِبِ الْعُضْوِ إِذَا قَتَلَهُ ، وَكَذَا كُلُّ عُضْوَيْنِ مِنْ جِنْسٍ إِذَا قَطَعَهُمَا فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، فَفِي قَطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي إِحْدَاهُمَا النِّصْفُ ، وَمِثْلُهُمَا الْعَيْنَانِ وَالسِّفَتَانِ وَالْكَفَّانِ بِإِصْبَعِيهِمَا وَالْقَدَمَانِ بِإِصْبَعِيهِمَا ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِلِيلِ ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ .

\* \* \*

وَيَتَبَيَّنُ الْقَوْدُ لِلْوَرَّةِ الْعَصَبَةِ وَذَوِي الْقُرُوضِ بِحَسَبِ إِرْثِهِمُ أَمْوَالٌ ، وَلَوْ مَعَ بَعْدِ الْقَرَابَةِ ، كَذِي رَحِمٍ إِنْ وَرَّثْنَاهُ ، أَوْ مَعَ عَدَمِهَا ، كَأَحَدِ الرُّوَجَيْنِ وَالْمُعْتِقِ وَعَصَبَتِهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ [ فِي بَيَانِ مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقَوْدِ غَيْرَ كَامِلٍ أَوْ كَانَ غَائِبًا ] : يُحْبَسُ أَلْجَانِي إِلَى كَمَالِ الصَّبِيِّ مِنَ الْوَرَّةِ بِالْبُلُوغِ ، وَحُضُورِ الْغَائِبِ أَوْ إِذْنِهِ ، فَلَا يُخْلَى بِكَفِيلٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَهْرَبُ فَيَقُوتُ الْحَقُّ ، وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، أَمَّا هُوَ إِذَا تَحَتَّمَ قَتْلُهُ فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا ، وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْوَرَّةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ بِتَرَاضٍ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَاقِيهِمْ أَوْ بِقُرْعَةٍ بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يَتَرَاضُوا ، وَلَوْ بَادَرَ أَحَدُ الْمُسْتَحِقِّينَ ، فَقَتَلَهُ عَالِمًا

تَحْرِيمِ الْمُبَادَرَةِ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ عَفْوٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا  
فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ .

وَلَوْ قَتَلَهُ أَجَنِبِيٌّ أَخَذَ الْوَرِثَةُ الدِّيَّةَ مِنْ تَرَكَةِ الْجَانِي لَا مِنَ الْأَجَنِبِيِّ .  
وَلَا يَسْتَوْفِي الْمُسْتَحِقُّ الْقَوْدَ فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ  
نَائِبِهِ ، فَإِنْ اسْتَقْلَّ بِهِ عَزَرَ .

\* \* \*

تَمَتَّةٌ [ فِي حُكْمِ مَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ إِذَا أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ ] :  
يَجِبُ عِنْدَ هَيْجَانِ الْبَحْرِ وَخَوْفِ الْغَرَقِ إِلْقَاءُ غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَتَاعِ ،  
لِسَلَامَةِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ ، وَإِلْقَاءُ الدَّوَابِّ لِسَلَامَةِ الْآدَمِيِّ الْمُحْتَرَمِ إِنْ تَعَيَّنَ  
لِدَفْعِ الْغَرَقِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْمَالِكُ ، أَمَا الْمُهْدَرُ ، كَحَرْبِيِّ وَزَانٍ  
مُخَصَّنٍ ، فَلَا يُلْقَى لِأَجْلِهِ مَالٌ مُطْلَقًا ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُلْقَى هُوَ لِأَجْلِ الْمَالِ  
كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيَحْرُمُ إِلْقَاءُ الْعَبِيدِ لِلْأَخْرَارِ ، وَالْدَّوَابِّ لِمَا لَا رُوحَ لَهُ .

وَيَضُمُّ مَا أَلْقَاهُ بِلَا إِذْنٍ مَالِكِهِ .

وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ : أَلْتَى مَتَاعَ زَيْدٍ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ إِنْ طَالَكَ ، فَفَعَلَ ،  
ضَمِنَهُ الْمُؤَلِّقِي لَا الْأَمْرُ .

\* \* \*

فَرْعٌ : أَفْتَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ بِحِلِّ سَفْيِ أُمْتِهِ دَوَاءً لِيَسْقُطَ وَلَدُهَا  
مَا دَامَ عِلَاقَةً أَوْ مُضْغَةً ، وَبَالِغَ الْحَقِيقَةِ ، فَقَالُوا : يَجُوزُ مُطْلَقًا ، وَكَلَامُ

## بَابُ فِي الرَّدَّةِ

الرَّدَّةُ : قَطْعُ مُكَلَّفٍ إِسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزْمًا أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ  
أَوْ عِنَادٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ

« الإِحْيَاءِ » يَذُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا ، قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

\* \* \*

خَاتِمَةٌ : تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، خَطَأً كَانَ أَوْ  
عَمْدًا ، وَهِيَ : عَتَقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ .

\* \* \*

## بَابُ فِي الرَّدَّةِ

الرَّدَّةُ : لُغَةٌ : الرُّجُوعُ ، وَهِيَ أَفْحَشُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ ، وَيَحْبُطُ بِهَا الْعَمَلُ  
إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْمَوْتِ ، فَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ عِبَادَتِهِ الَّتِي قَبْلَ الرَّدَّةِ ، وَقَالَ أَبُو  
حَنِيفَةَ : تَجِبُ .

وَشَرَعًا : قَطْعُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، فَتَلْعُو مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ عَلَيْهَا  
إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مُؤْمِنًا ، إِسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزْمًا حَالًا أَوْ مَالًا فَيَكْفُرُ بِهِ حَالًا .

أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ لِذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ الْقَوْلِ ، أَيْ : مَعَهُ أَوْ مَعَ عِنَادٍ  
مِنَ الْقَائِلِ أَوْ الْفَاعِلِ أَوْ مَعَ اسْتِهْزَاءٍ ، أَيْ : اسْتِخْفَافٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ  
أَفْتَرَنَ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ بِهِ عَنِ الرَّدَّةِ ، كَسَبَقِ لِسَانٍ أَوْ حِكَايَةِ كُفْرٍ أَوْ خَوْفٍ .

قَالَ شَيْخُنَا كَشَيْخِهِ : وَكَذَا قَوْلُ الْوَلِيِّ حَالِ غَيْبَتِهِ : أَنَا اللَّهُ ! وَنَحْوُهُ



كَتَفِي صَانِعٍ وَنَبِيِّ وَجَعِدِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَسُجُودِ لِمَخْلُوقٍ

مِمَّا وَقَعَ لِأَيِّمَةٍ مِنَ الْعَارِفِينَ ، كَأَبْنِ عَرَبِيٍّ وَاتَّبَاعِهِ بِحَقٍّ ، وَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ مِمَّا يُوهِمُ كُفْرًا ، غَيْرَ مُرَادٍ بِهِ ظَاهِرُهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُؤَقِّقِينَ ، نَعَمْ يَخْرُمُ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَصْطِلَاحِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ مُطَالَعَةُ كُتُبِهِمْ ، فَإِنَّهَا مَزَلَّةٌ قَدِمَ لَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ ضَلَّ كَثِيرُونَ أَعْتَرَوْا بِظَوَاهِرِهَا ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ : يُعَزِّرُ وَلِيِّي قَالَ : أَنَا اللَّهُ ! فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ قَالَهُ وَهُوَ مُكَلَّفٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا مُحَالَةَ ، وَإِنْ قَالَهُ حَالَ الْغَيْبَةِ الْمَانِعَةِ لِلتَّكْلِيفِ ، فَأَيُّ وَجْهِ لِلتَّعْزِيرِ ؟ ! أَنْتَهَى .

وَذَلِكَ كَتَفِي صَانِعٍ ، وَنَفِي نَبِيِّ أَوْ تَكْذِيبِهِ ، وَجَعِدِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ ، كَوُجُوبِ نَحْوِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَتَحْلِيلِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ ، وَتَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ وَاللُّوَاطِ وَالزُّنَا وَالْمَكْسِ وَنَذْبِ الزَّوَاتِبِ وَالْأَعْيِدِ ، بِخِلَافِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَخْوَاصُ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ كَأَسْتَحِقَاقِ بِنْتِ الْأَبْنِ السُّدُسِ مَعَ الْبِنْتِ ، وَكَحُرْمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ لِلْغَيْرِ ، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَبِخِلَافِ الْمَعْدُورِ ، وَكَمَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْإِسْلَامِ .

وَسُجُودِ لِمَخْلُوقٍ اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَوْ نَبِيًّا ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْأَسْتَحِقَاقَ أَوْ لَمْ يُطَابِقْ قَلْبُهُ جَوَارِحَهُ ، لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ يُكْذِّبُهُ .

وَفِي أَصْلِ « الزَّوْضَةِ » عَنْ « التَّهْذِيبِ » : مَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ ، فَسَجَدَ لِنَسَمٍ ، أَوْ تَلَفَّظَ بِكُفْرٍ ، ثُمَّ ادَّعَى إِكْرَاهًا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي خُلُوتِهِ لَمْ يُقْبَلْ ، أَوْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَهُوَ أَسِيرٌ قَبْلَ قَوْلِهِ ، أَوْ تَاجِرٌ فَلَا .

وَتَرَدَّدُ فِي كُفْرٍ ،

وَحَرَجَ بِالسُّجُودِ الزُّكُوعُ ، لِأَنَّ صُورَتَهُ تَقَعُ فِي الْعَادَةِ لِلْمَخْلُوقِ كَثِيرًا  
بِخِلَافِ السُّجُودِ .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ،  
بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصِدَ تَعْظِيمَ مَخْلُوقٍ بِالزُّكُوعِ كَمَا يُعَظِّمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، فَإِنَّهُ  
لَا شَكَّ فِي الْكُفْرِ حِينَئِذٍ . أَنْتَهَى .

وَكَمَشَى إِلَى الْكُنَائِسِ بِزِيَّتِهِمْ مِنْ زُنَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَالِقَاءِ مَا فِيهِ قُرْآنٌ  
فِي مُسْتَقْدَرٍ .

قَالَ الزُّوْيَانِيُّ : أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، وَمِثْلُهُ بِالْأَوَّلَى مَا فِيهِ أَسْمُ مُعَظَّمٍ .  
وَتَرَدَّدُ فِي كُفْرٍ أَيْفَعْلُهُ أَوْ لَا .

وَكَتَكْفِيرٍ مُسْلِمٍ لِدَنْهِ بِلَا تَأْوِيلٍ ، لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا .  
وَكَالرِّضَا بِالْكُفْرِ ، كَانَ قَالَ لِمَنْ طَلَبَ مِنْهُ تَلْقِينَ الْإِسْلَامَ : أَصْبِرْ  
سَاعَةً ؛ فَيَكْفُرُ فِي الْحَالِ فِي كُلِّ مَا مَرَّ لِمُنَافَاتِهِ الْإِسْلَامَ .

وَكَذَا يَكْفُرُ مَنْ أَنْكَرَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ ، أَوْ حَرْفًا مِنْهُ ، أَوْ صُحْبَةَ أَبِي  
بَكْرٍ ، أَوْ قَذَفَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ وَيَكْفُرُ فِي وَجْهِ حَكَاهُ الْقَاضِي مَنْ  
سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا مَنْ قَالَ لِمَنْ أَرَادَ  
تَحْلِيفَهُ : لَا أَرِيدُ الْخَلِيفَ بِاللَّهِ ، بَلْ بِالْإِطْلَاقِ مَثَلًا ؛ أَوْ قَالَ : رُؤْيِي إِيَّاكَ  
كَرُؤْيِي مَلِكِ الْمَوْتِ .

وَيُسْتَتَابُ مُرْتَدًّا ، ثُمَّ قُتِلَ بِلَا إِمْهَالٍ .

تَنْبِيْهٌ : يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَخْتَاطَ فِي التَّكْفِيرِ مَا أَمَكَّنَهُ لِعِظَمِ خَطَرِهِ  
وَعَلَبَةِ عَدَمِ قَصْدِهِ ، سَيِّمًا مِنَ الْعَوَامِّ ، وَمَا زَالَ أَيْمَنُنَا عَلَى ذَلِكَ قَدِيمًا  
وَحَدِيثًا .

\* \* \*

وَيُسْتَتَابُ وَجُوبًا مُرْتَدًّا ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، لِأَنَّهُ كَانَ مُحْتَرَمًا  
بِالْإِسْلَامِ ، وَرَبَّمَا عَرَضَتْ لَهُ شُبُهَةٌ فَتُرَاوُ .  
ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ بَعْدَ الْأَسْتِثَابَةِ قُتِلَ ، أَيْ : قَتَلَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَوْ بِنَائِيهِ ،  
بِضَرْبِ الرِّقَبَةِ لَا بَغْيِهِ .

بِلَا إِمْهَالٍ ، أَيْ : تَكُونُ الْأَسْتِثَابَةُ وَالْقَتْلُ حَالًا ، لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ  
[ رقم : ٣٠١٧ ] : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ » فَإِذَا أَسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ ، وَتُرِكَ ؛  
وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ لِإِطْلَاقِ التَّصْصُوصِ ، نَعَمْ يُعَزَّرُ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ لَا فِي  
أَوَّلِ مَرَّةٍ إِذَا تَابَ ، خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ جَهْلَةُ الْقُضَاةِ .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي بَيَانِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِسْلَامُ مُطْلَقًا عَلَى الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَعَلَى  
الْمُرْتَدِّ ] : إِنَّمَا يَحْصُلُ إِسْلَامُ كُلِّ كَافِرٍ أَصْلِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ بِالتَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ  
مِنَ النَّاطِقِ ، فَلَا يَكْفِي مَا بِقَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَإِنْ قَالَ بِهِ الْغَرَالِيُّ وَجَمَعَ  
مُحَقِّقُونَ ، وَلَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ ،  
لَا بُلْغَةَ لَفْنِهَا بِلَا فَهْمٍ ؛ ثُمَّ بِالْاعْتِرَافِ بِرِسَالَتِهِ ﷺ إِلَى غَيْرِ الْعَرَبِ مِمَّنْ  
يُنْكِرُهَا ، فَيَزِيدُ الْيَسَوِيُّ مِنَ الْيَهُودِ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ

## بَابُ الْحُدُودِ

الْحَلَقِ ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ ، فَيَزِيدُ الْمُشْرِكُ : كَفَرْتُ بِمَا كُنْتُ أَشْرَكْتُ بِهِ ؛ وَبِرُجُوعِهِ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي أَرْتَدَّ بِسَبَبِهِ .

وَمِنْ جَهْلِ الْقَضَاءِ أَنَّ مَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بَرْدَةً أَوْ جَاءَهُمْ يَطْلُبُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ يَقُولُونَ لَهُ : تَلَفَظَ بِمَا قُلْتَ ؛ وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ ، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا أَدْعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَرْتَدَّ وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ أَكْشِفْ عَنِ الْحَالِ ، وَقُلْتُ لَهُ : قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّكَ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ . أَنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُؤْخَذُ مِنْ تَكَرُّرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَفْظُ « أَشْهَدُ » أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكُفَّارَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ جَمْعٌ ، وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ لِكُلِّ . أَنْتَهَى .

وَيُنْدَبُ أَمْرُ كُلِّ مَنْ أَسْلَمَ بِالْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ ، وَيُسْتَرْطُ لِنَفْعِ الْإِسْلَامِ فِي الْآخِرَةِ مَعَ مَا مَرَّ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ وَكِتَابِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِنْ أَعْتَقَدَ هَذَا وَلَمْ يَأْتِ بِمَا مَرَّ ، لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا ، وَإِنْ أَتَى بِهِ بِلَا أَعْتِقَادٍ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الدُّنْيَوِيُّ ظَاهِرًا .

\* \* \*

## بَابُ الْحُدُودِ

أَوَّلُهَا : حَدُّ الزُّنَا ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الْقَتْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ .

يَجْلِدُ إِمَامٌ حُرّاً مُكَلَّفًا زَنَى مِثَّةً ، وَيُعَرَّبُ عَامَاً إِنْ كَانَ بِكَرّاً ،  
لَا مَعَ ظَنٍّ حِلٍّ أَوْ مَعَ تَحْلِيلِ عَالِمٍ ،

يَجْلِدُ وَجُوباً إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ دُونَ غَيْرِهِمَا ، خِلَافاً لِلْقَفَالِ .

حُرّاً مُكَلَّفًا زَنَى بِإِيْلَاجٍ حَشَفَةٍ أَوْ قَدَرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا فِي فَزَجِ آدَمِيٍّ  
حَيٍّ ، قُبْلٍ أَوْ دُبُرٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، مَعَ عِلْمٍ تَحْرِيمِهِ ؛ فَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ  
وَمُسَاحَقَةٍ وَأَسْتِمْنَاءٍ بَيْنَ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ حَلِيلَتِهِ ، بَلْ يُعَزَّرُ فَاعِلُ ذَلِكَ .

وَيُكْرَهُ بِنَحْوِ يَدِهَا ، كَتَمَكِينِهَا مِنَ الْعَبَثِ بِذِكْرِهِ حَتَّى يُنْزَلَ ، لِأَنَّهُ فِي  
مَعْنَى الْعَزْلِ .

وَلَا بِإِيْلَاجٍ فِي فَزَجِ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتٍ ، وَلَا يَجِبُ ذَنْبُ الْبَهِيمَةِ الْمَأْكُولَةِ  
خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يُجْلَدُ مَنْ ذُكِرَ مِثَّةً مِنَ الْجِلْدَاتِ وَيُعَرَّبُ عَامَاً  
وِلَاءَ لِمَسَافَةٍ قَصُرٍ فَأَكْثَرُ .

إِنْ كَانَ الْوَاطِئُ أَوْ الْمَوْطُوءَةُ حُرّاً بِكَرّاً ، وَهُوَ : مَنْ لَمْ يَطَأْ أَوْ تُوطَأَ  
فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ .

لَا إِنْ زَنَى مَعَ ظَنٍّ حِلٍّ ، بِأَنْ أَدَّعَاهُ ، وَقَدْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ أَوْ بَعْدَ  
عَنْ أَهْلِهِ ، أَوْ مَعَ تَحْلِيلِ عَالِمٍ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ ، لِشُبْهَةِ إِبَاحَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُقْلَدْهُ  
الْفَاعِلُ ، كَنِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ بِلَا شُهُودٍ ، كَمَذْهَبِ  
مَالِكٍ ، بِخِلَافِ الْخَالِيِّ عَنْهُمَا ، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ دَاوُدَ ، وَكَنِكَاحِ مُنْعَةٍ نَظَرًا  
لِخِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَوْ مِنْ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ ، نَعَمْ إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِإِبْطَالِ  
النِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ حَدٌّ لَارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ حَيْثُ . قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ .

وَيَرْجُمُ مُحْصَنًا ،

وَيُحَدِّثُ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ لِلزَّانَا بِهَا ، إِذْ لَا شُبْهَةَ ، لِعَدَمِ الْأَعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ  
الْبَاطِلِ بَوَاجِهِ ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ شُبْهَةٌ يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ  
النَّسَبِ بِذَلِكَ ، وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ مُدْرَكِهِ وَلَمْ يُرَاعَ خِلَافُهُ ، وَكَذَا فِي  
مُبِيحَةِ ، لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ هُنَا لِنُفُوذِ ، وَمُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِ لِتَوَثُّنٍ أَوْ لِنُفُوذِ بَيْنُونَةِ كُبْرَى ،  
وَإِنْ كَانَ قَدْ تَرَوَّجَهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ، لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ ؛  
أَمَّا مَجُوسِيَّةُ تَرَوَّجَهَا ، فَلَا يُحَدِّثُ بِوُطْئِهَا لِلِاخْتِلَافِ فِي حِلِّ نِكَاحِهَا .

وَلَا يُحَدِّثُ بِإِبِلَاجٍ فِي قُبُلِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِنُحْوِ سَخَرِيَّةٍ أَوْ شَرِكَةٍ  
لِغَيْرِهِ فِيهَا ، أَوْ تَوَثُّنٍ ، أَوْ تَمَجَّسَ .

وَلَا بِإِبِلَاجٍ فِي أَمَةِ فَرَعٍ ، وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً ، لِشُبْهَةِ الْمُلِكِ فِيهَا عَدَا  
الْأَخِيرَةِ وَشُبْهَةِ الْأَعْفَافِ فِيهَا .

وَأَمَّا حَدُّ ذِي رِقٍّ مُحْصَنِ أَوْ بَكْرٍ ، وَلَوْ مُبْعَضًا ، فَخِصْفُ حَدِّ الْخُرِّ ،  
وَتَغْرِيبُهُ ، فَيُجْلَدُ خَمْسِينَ وَيُغْرَبُ نِصْفَ عَامٍ .

وَيُحَدِّثُ الرَّقِيقَ الْإِمَامُ أَوْ السَّيِّدُ .

وَيَرْجُمُ ، أَيُّ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، بَأَن يَأْمُرَ النَّاسَ لِيُحِيطُوا بِهِ ، فَيَرْمُوهُ  
مِنْ الْجَوَانِبِ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا ، رَجُلًا كَانَ أَوْ أَمْرَأَةً ، حَتَّى  
يَمُوتَ إِجْمَاعًا ، لِأَنَّهُ ﷺ رَجَمَ مَا عِزًّا وَالْعَامِدِيَّةَ .

وَلَا يُجْلَدُ مَعَ الرَّجْمِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ .

وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ تَوْبَةٌ لِتَكُونَ خَاتِمَةَ أَمْرِهِ ، وَيُؤْمَرُ بِصَلَاةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا ،

وَأُخِّرَ رَجْمُ لَوْضِعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ ، وَيَبْتُ بِإِقْرَارٍ وَبَيِّنَةٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَ

وَيُجَابُ لِشُرْبِ لَا أَكَلَ ، وَلِصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُعْتَدُّ بِقَتْلِهِ بِالسَّيْفِ لَكِنْ فَاتَ الْوَاجِبُ .

وَالْمُخَصَّنُ : مُكَلَّفٌ حُرٌّ وَطِئَ أَوْ وَطِئَتْ بِقُبُلٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ فِي حَيْضٍ ، فَلَا إِحْصَانَ لِصَبِيِّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ قِنٍّ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ ، وَلَا لِمَنْ وَطِئَ فِي مُلْكٍ يَمِينٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ثُمَّ زَنَى .

وَأُخِّرَ وَجُوبًا رَجْمُ كَقَوْدِ لَوْضِعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ ، لَا لِمَرَضٍ يُرْجَى بُرْؤُهُ مِنْهُ ، وَحُرٌّ وَبَرْدٌ مُفْرِطَيْنِ ، نَعَمْ يُؤَخَّرُ الْجَلْدُ لَهُمَا وَلِمَرَضٍ يُرْجَى بُرْؤُهُ مِنْهُ ، أَوْ لِكَوْنِهَا حَامِلًا ، لِأَنَّ الْقَصْدَ الرَّدْعُ لَا الْقَتْلُ .

وَيَبْتُ الزَّانَا بِإِقْرَارٍ حَقِيقِيٍّ مُفْصَّلٍ نَظِيرُ مَا فِي الشَّهَادَةِ ، وَلَوْ بِإِشَارَةٍ آخَرَسَ إِنْ فَهَمَهَا كُلُّ أَحَدٍ ، وَلَوْ مَرَّةً ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ أَرْبَعًا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ :

وَبَيِّنَةٌ فَصَلَتْ بِذِكْرِ الْمَزْنِيِّ بِهَا وَكَيْفِيَّةِ الْإِذْخَالِ وَمَكَانِهِ وَوَقْتِهِ ، كَأَشْهَدُ أَنَّهُ أَذْخَلَ حَشَفَتَهُ فِي فَرجِ فُلَانَةٍ ، بِمَحَلِّ كَذَا ، وَقْتُ كَذَا ، عَلَى سَبِيلِ الزَّانَا .

وَلَوْ أَقَرَّ بِالزَّانَا ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْحَدِّ أَوْ بَعْدَهُ ، بَنَحَوْ : كَذَبَتْ ، أَوْ : مَا زَنَيْتُ ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ : كَذَبْتُ فِي رُجُوعِي ، أَوْ كُنْتُ فَأَخَذْتُ فَظَنَنْتُهُ زَانًا ، وَإِنْ شَهِدَ حَالَهُ بِكَذِبِهِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، بِخِلَافِ : مَا أَقَرَّزْتُ بِهِ ، لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَكْذِيبٍ لِلْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِهِ .

سَقَطَ .

وَحَدَّ قَاذِفٌ مُحْصَنًا ثَمَانِينَ ، وَلَا يُحَدُّ أَصْلُ ،

سَقَطَ الْحَدُّ ، لِأَنَّهُ ﷺ عَرَضَ لِمَاعِزٍ بِالرُّجُوعِ ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُ لَمَّا  
عَرَضَ لَهُ بِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُنَّ لَهُ الرُّجُوعُ ، وَكَأَلَزْنَا فِي قَبُولِ الرُّجُوعِ عَنْهُ كُلُّ  
حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَشُرْبِ وَسْرِقَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ ، وَهُوَ  
كَذَلِكَ ، لَكِنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ السَّقُوطُ بِغَيْرِهِ ، كَدَعْوَى زَوْجِيَّةٍ وَمِلْكِ أَمَةٍ وَظَنِّ  
كَوْنِهَا حَلِيلَةً .

وَتَانِيهَا : حَدُّ الْقَذْفِ ، وَهُوَ مِنَ السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ .

وَحَدَّ قَاذِفٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ مُلْتَزِمٌ لِلْأَحْكَامِ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ .

مُحْصَنًا ، وَهُوَ هُنَا : مُكَلَّفٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَفِيفٌ ، مَنْ زَنَا وَوَطِئَ دُبُرَ  
حَلِيلَتِهِ .

ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، إِنْ كَانَ الْقَاذِفُ حُرًّا ، وَإِلَّا فَأَرْبَعِينَ .

وَيَحْصُلُ الْقَذْفُ بَرْنَيْتَ ، أَوْ يَا زَانِي ، أَوْ يَا مُحَنَّثَ ، أَوْ بُلْطَتَ ، أَوْ  
لَا طِبَكَ فَلَانَّ ، أَوْ يَا لَا طِبَ ، أَوْ يَا لُوطِي ، وَكَذَا بَيَا فَحْبَةً لَامْرَأَةً .

وَمِنْ صَرِيحِ قَذْفِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقُولَ لَابْنِهَا مِنْ زَيْدٍ مَثَلًا : لَسْتُ ابْنَهُ ، أَوْ  
لَسْتُ مِنْهُ ؛ لَا قَوْلَهُ لِابْنِهِ : لَسْتُ أَبْنِي ؛ وَلَوْ قَالَ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدَ غَيْرِهِ :  
يَا وَلَدَ الزَّانَا ؛ كَانَ قَذْفًا لَأُمِّهِ .

وَلَا يُحَدُّ أَصْلُ لِقَذْفِ قَرَعٍ ، بَلْ يُعَزَّرُ كَقَاذِفٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ .



وَيَجْلِدُ مُكَلَّفًا عَالِمًا شَرِبَ خَمْرًا

وَلَوْ شَهِدَ بِنَا دُونَ أَرْبَعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ نِسَاءٍ أَوْ عِيْدٍ حَدُّوْا ، وَلَوْ تَقَادَفَا لَمْ يَتَقَاصَا ، وَلِقَادِفٍ تَحْلِيفُ مَقْدُوفِهِ أَنَّهُ مَا زَنَى قَطُّ .

وَسَقَطَ بَعْفُو مِنْ مَقْدُوفٍ أَوْ وَارِثِهِ الْخَائِزِ .

وَلَا يَسْتَقِلُّ الْمَقْدُوفُ بِاسْتِيفَاءِ الْحَدِّ .

وَلِزَوْجٍ قَذْفُ زَوْجَتِهِ الَّتِي عَلِمَ زِنَاهَا ، وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ ، وَلَوْ بَطْنٌ ظَنًّا مُؤَكَّدًا مَعَ قَرِينَةٍ ، كَانَ رَأَاهَا وَأَجْنَبِيًّا فِي خَلْوَةٍ ، أَوْ رَأَاهُ خَارِجًا مِنْ عِنْدِهَا مَعَ شُبُوحٍ بَيْنَ النَّاسِ بِأَنَّهُ زَنَى بِهَا ، أَوْ مَعَ خَبَرِ ثِقَةٍ أَنَّهُ رَأَاهُ يَزْنِي بِهَا ، أَوْ مَعَ تَكَرُّرِ رُؤْيَيْهِ لَهَا كَذَلِكَ مَرَّاتٍ ، وَوَجَبَ نَفْيُ الْوَلَدِ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ ، وَحَيْثُ لَا وَلَدٌ يَنْفِيهِ فَالْأُولَى لَهُ السَّتْرُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ يُطْلَقَهَا إِنْ كَرِهَهَا ، فَإِنْ أَحَبَّهَا أَمْسَكَهَا لِمَا صَحَّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : أَمْرَأَتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ ، فَقَالَ : « طَلَّقْهَا » فَقَالَ : إِنِّي أُحِبُّهَا ؛ قَالَ : « أَمْسِكْهَا » [النسائي،

رقم : ٣٢٢٩ و ٣٤٦٤ و ٣٤٦٥ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٠٤٩ .

\* \* \*

فَرَعٌ : إِذَا سَبَّ شَخْصٌ آخَرَ ، فَلِلْآخَرِ أَنْ يَسُبَّهُ بِقَدْرِ مَا سَبَّهُ مِمَّا لَا كَذِبَ فِيهِ ، وَلَا قَذْفَ ؛ كَمَا ظَالِمٌ ، وَيَا أَحْمَقُ ؛ وَلَا يَجُوزُ سَبُّ أَبِيهِ وَأُمِّهِ .

\* \* \*

وَتَالِئُهَا : حَدُّ الشُّرْبِ ، وَيَجْلِدُ ، أَيْ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عَالِمًا بِتَخْرِيمِ الْخَمْرِ ؛ شَرِبَ لَغَيْرِ تَدَاوٍ خَمْرًا ، وَحَقِيقَتُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ

أَصْحَابِنَا : الْمُسْكِرُ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ بِالزَّبْدِ . فَتَحْرِيمُ  
غَيْرِهَا قِيَاسِيٌّ ، أَي : بِفَرْضِ عَدَمِ وُزُودِ مَا يَأْتِي ، وَإِلَّا فَسَيَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ  
تَحْرِيمَ الْكُلِّ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَ أَقْلِهِمْ : كُلُّ مُسْكِرٍ ؛ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ  
مُسْتَحِلُّ الْمُسْكِرِ مِنْ عَصِيرِ غَيْرِ الْعِنَبِ لِلْخِلَافِ فِيهِ ، أَيْ : مِنْ حَيْثُ  
الْجِنْسُ ، لِحِلِّ قَلِيلِهِ عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ ، أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ حَرَامٌ  
إِجْمَاعًا كَمَا حَكَاهُ الْحَنْفِيُّ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، بِخِلَافِ مُسْتَحِلِّهِ مِنْ عَصِيرِ  
الْعِنَبِ الصَّرْفِ الَّذِي لَمْ يَطْبَخْ ، وَلَوْ قَطَرَةً ، لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ضَرُورِيٌّ .

وَخَرَجَ بِالْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ أَضْدَادُهَا ، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ أَصَفَ  
بَشِيءَ مِنْهَا مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ وَجَاهِلٍ بِتَحْرِيمِهِ أَوْ بَكُونِهِ خَمْرًا إِنْ  
قُرِبَ إِسْلَامُهُ أَوْ بَعْدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا عَلَى مَنْ شَرِبَ لِتَدَاوٍ وَإِنْ وَجَدَ  
غَيْرَهَا كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَإِنْ حَرَّمَ التَّدَاوِي بِهَا .

\* \* \*

فَائِدَةٌ [ فِي بَيَانِ ضَابِطِ حُرْمَةِ شُرْبِ الْخَمْرِ ] : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ  
مِنْ خَمَرٍ أَوْ غَيْرِهَا حَرَّمَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [ الْبَخَارِيِّ ،  
رَقْم : ٢٤٢ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٢٠٠١ ] : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » وَخَبَرِ  
مُسْلِمٍ [ رَقْم : ٢٠٠٣ ] : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » ، وَيُحَدِّثُ  
شَارِبُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ ، أَيْ : مُتَعَاطِيهِ .

وَخَرَجَ بِـ « الشَّرَابِ » مَا حَرَّمَ مِنَ الْجَامِدَاتِ ، فَلَا حَدَّ فِيهَا وَإِنْ  
حَرَمَتْ وَأَسْكُرَتْ ، بَلِ التَّغْزِيرُ ، كَكَثِيرِ الْبَنْجِ وَالْحَشِيشَةِ وَالْأَفْيُونِ .

أَرْبَعِينَ حُرّاً بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَيَقْطَعُ كَوْعَ يَمِينِ بَالِغٍ

وَيُكْرَهُ أَكْلُ يَسِيرٍ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْمُدَاوَمَةِ، وَيُبَاحُ لِحَاجَةِ  
الْتِدَاوِي .

\* \* \*

أَرْبَعِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ حُرّاً، فَفِي مُسْلِمٍ [رقم: ١٧٠٦؛ وكذلك البخاري،  
رقم: ٦٧٧٦] عَنْ أَنَسٍ: كَانَ ﷺ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ  
جَلْدَةً.

وَخَرَجَ بِهِ «الْحُرُّ» الرَّقِيقُ وَلَوْ مُبْعَصاً، فَيُجْلَدُ عِشْرِينَ جَلْدَةً .  
وَأِنَّمَا يَجْلَدُ الْإِمَامُ شَارِبَ الْخَمْرِ إِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ  
لَا بَرِيحَ خَمْرٍ وَهَيْئَةَ سُكْرِ وَقِيءٍ، وَحَدُّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِيءِ  
أُجْتِهَادٌ لَهُ .

وَيُحَدُّ الرَّقِيقُ أَيْضاً بِعِلْمِ السَّيِّدِ دُونَ غَيْرِهِ .

\* \* \*

تِمَمَةٌ: جَزَمَ صَاحِبُ «الْأَسْتِقْصَاءِ» بِحِلِّ إِسْقَائِهَا لِلْبَهَائِمِ،  
وَلِلزَّرْكَشِيِّ أَحْتِمَالُ أَنَّهَا كَالْأَدَمِيِّ فِي حُرْمَةِ إِسْقَائِهَا لَهَا .

\* \* \*

وَرَابِعُهَا: قَطْعُ السَّرِقَةِ .

وَيَقْطَعُ، أَيُّ: الْإِمَامُ وَجُوباً بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ وَتُبُوتِ السَّرِقَةِ .

كَوْعَ يَمِينِ بَالِغٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى .

سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ ، أَوْ قِيمَتَهُ مِنْ حِرْزٍ لَا مَغْصُوبًا أَوْ فِيهِ

سَرَقَ ، أَي : أَخَذَ خَفِيَّةً .

رُبْعَ دِينَارٍ ، أَي : مِثْقَالٌ <sup>(١)</sup> ذَهَبًا مَضْرُوبًا خَالِصًا ، وَإِنْ تَحَصَّلَ مِنْ مَغْشُوشٍ ، أَوْ قِيمَتُهُ بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الْخَالِصِ ، وَإِنْ كَانَ الْكُرْبُ لَجَمَاعَةٍ ، فَلَا يُقْطَعُ بِكَوْنِهِ رُبْعَ دِينَارٍ سَبِيكَةً أَوْ حُلِيًّا لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا . مِنْ حِرْزٍ ، أَي : مَوْضِعٍ يُحْرَزُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَسْرُوقِ غُرْفًا ، وَلَا قُطْعَ بِمَا لِلسَّارِقِ فِيهِ شَرِكَةٌ ، وَلَا بِمِلْكِهِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ نَحْوُ رَهْنٍ .

وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ نِصَابٍ فَقَطَّ لَمْ يُقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

وَوُجِدَ بِ « سَرَقَ » مَا لَوْ اخْتَلَسَ مُعْتَمِدًا الْهَرَبَ أَوْ انْتَهَبَ مُعْتَمِدًا الْقُوَّةَ ، فَلَا يُقْطَعُ بِهِمَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِهِ [الترمذي، رقم: ١٤٤٨؛ النسائي، رقم: ٤٩٧٥-٤٩٧٦؛ أبو داود، رقم: ٤٣٩١ و٤٣٩٢؛ ابن ماجه، رقم: ٢٥٩١؛ «مسند أحمد» ، رقم: ١٤٦٥٢؛ الدارمي، رقم: ٢٣١٠] . وَلَا مَكَانَ دَفْعِهِمْ بِالْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ السَّارِقِ ، لِأَخْذِهِ خَفِيَّةً ، فَشَرَعَ قُطْعُهُ زَجْرًا .

لَا حَالَ كَوْنِ أَلْمَالِ مَغْصُوبًا ، فَلَا يُقْطَعُ سَارِقُهُ مِنْ حِرْزِ الْغَاصِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَغْصُوبٌ ، لِأَنَّ مَالِكَهُ لَمْ يَرْضَ بِإِخْرَازِهِ بِهِ ، أَوْ حَالَ كَوْنِهِ فِيهِ ، أَي : فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ ، فَلَا قُطْعَ أَيْضًا بِسَرِقَةٍ مِنْ حِرْزِ مَغْصُوبٍ ، لِأَنَّ الْغَاصِبَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْإِخْرَازِ بِهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَأْجَرٍ وَمُعَارٍ ، وَيَخْتَلِفُ الْحِرْزُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَوَاقَاتِ ، فِحِرْزُ الثَّوْبِ

(١) المِثْقَالُ : يعادل أربع غرامات من الذهب تقريباً ، وهو يعادل ديناراً واحداً ، فيكون ربهه يعادل غراماً واحداً ذهباً .

وَيُقَطَّعُ بِمَالٍ وَقَفٍ وَمَسْجِدٍ لَا حُصْرَهُ وَلَا بِمَالٍ صَدَقَةٍ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ  
وَمَصَالِحَ وَبَعْضٍ وَسَيِّدٍ ، وَالْأَظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ ،  
فَإِنْ عَادَ فَرَجَلُهُ أَلْيَسْرَى ،

وَالْقَدِّ الصُّنْدُوقُ الْمُقْفَلُ ، وَالْأَمْتَعَةُ الدَّكَائِكُ ، وَتَمَّ حَارِسٌ ، وَنَوْمٌ  
بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ عَلَى مَتَاعٍ وَلَوْ بَتَوْشِدِهِ حِزْزٌ لَهُ ، لَا إِنْ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ بِلَا  
مُلَاحِظَةٍ قَوِيٍّ يَمْنَعُ السَّارِقَ بِقُوَّةٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، أَوْ انْقَلَبَ عَنْهُ ، وَلَوْ بِقَلْبِ  
السَّارِقِ ، فَلَيْسَ حِزْزٌ لَهُ .

وَيُقَطَّعُ بِمَالٍ وَقَفٍ ، أَيْ : بِسَرِقَةٍ مَالٍ مَوْقُوفٍ عَلَى غَيْرِهِ .

وَمَالُ مَسْجِدٍ كَبَابِهِ وَسَارِيَّتِهِ وَفَنْدِيلُ زِينَتِهِ ، لَا يَنْخَوِ حُصْرَهُ وَقَنَادِيلَ  
تُسْرَجُ وَهُوَ مُسْلِمٌ ، لِأَنَّهَا أُعِدَّتْ لِلِانْتِفَاعِ بِهَا ؛ وَلَا بِمَالٍ صَدَقَةٍ ، أَيْ :  
زَكَاةٍ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لَهَا ، بِوَصْفِ فَقْرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ ،  
كَغْنِيٍّ أَخَذَ مَالَ صَدَقَةٍ وَلَيْسَ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَلَا غَازِيًا قُطِعَ ،  
لِانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ ؛ وَلَا بِمَالٍ مَصَالِحَ ، كَبَيْتِ أَلْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ، لِأَنَّ لَهُ  
فِيهِ حَقًّا ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُصْرَفُ فِي عِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَالرِّبَاطَاتِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ  
الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وَلَا بِمَالٍ بَعْضٍ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ وَسَيِّدٍ لِشُبْهَةِ اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ فِي  
الْجُمْلَةِ ، وَالْأَظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ ، أَيْ : بِسَرِقَةٍ مَالِهِ الْمُخْرَزِ  
عَنْهُ .

فَإِنْ عَادَ بَعْدَ قَطْعِ يُمْنَاهُ إِلَى السَّرِقَةِ ثَانِيًا فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ أَلْيَسْرَى مِنْ  
مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ .

فِيَدُهُ الْيُسْرَى، فَرَجُلُهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ عَزَّرَ، وَتَثَبْتُ بِرَجُلَيْنِ وَإِقْرَارٍ،  
وَبَيَمِينٍ رَدٍّ وَقَبْلِ رُجُوعٍ مُقَرَّرٍ، وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ فَلِقَاضٍ

فَإِنْ عَادَ ثَالِثًا فَتَقَطَّعَ يَدُهُ الْيُسْرَى مِنْ كَوْعِهَا .

فَإِنْ عَادَ رَابِعًا فَتَقَطَّعَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ مَا ذَكَرَ عَزَّرَ  
وَلَا يُقْتَلُ، وَمَا رُويَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَتَلَهُ مَنْسُوخٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِقَتْلِهِ لِاسْتِخْلَالِ،  
بَلْ ضَعْفُهُ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ لَا أَصْلَ لَهُ .

وَمَنْ سَرَقَ مِرَارًا بِلَا قَطْعٍ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ،  
فَتَكْفِي يَمِينُهُ عَنِ الْكُلِّ لِاتِّحَادِ السَّبَبِ، فَتَدَاخَلَتْ .

وَتَثَبْتُ السَّرِقَةَ بِرَجُلَيْنِ كَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ غَيْرِ الزَّنَا وَإِقْرَارٍ مِنْ سَارِقٍ بَعْدَ  
دَعْوَى عَلَيْهِ مَعَ تَفْصِيلٍ فِي الشَّهَادَةِ وَالْإِقْرَارِ بِأَنْ تُبَيَّنَ السَّرِقَةُ وَالْمَسْرُوقُ  
مِنْهُ وَقَدَّرَ الْمَسْرُوقِ وَالْحِرْزَ بِتَغْيِينِهِ .

وَتَثَبْتُ السَّرِقَةَ أَيْضًا خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ بَيَمِينٍ رَدٍّ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
عَلَى الْمُدَّعِي، لِأَنَّهَا كإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَبْلَ رُجُوعٍ مُقَرَّرٍ بِالنِّسْبَةِ  
لِقَطْعِ، بِخِلَافِ الْمَالِ، فَلَا يَقْبَلُ رُجُوعُهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ .

وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَيْ: بِمُوجِبِهَا، كَزَنَا وَسَّرِقَةٍ وَشُرْبِ  
خَمْرِ، وَلَوْ بَعْدَ دَعْوَى، فَلِقَاضٍ، أَيْ: يَجُوزُ لَهُ كَمَا فِي «الَرَّوَضَةِ»  
وَأَصْلُهَا، لَكِنْ نَقَلَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» الْإِجْمَاعَ عَلَى نَذْبِهِ، وَحَكَاهُ فِي  
«الْبَحْرِ» عَنْ الْأَصْحَابِ، وَقَضِيَّتُهُ تَخْصِيصُهُمُ الْقَاضِي بِالْجَوَازِ حُرْمَتَهُ  
عَلَى غَيْرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ غَيْرَ الْقَاضِي أَوْلَى مِنْهُ،

## تَعْرِضُ بِرُجُوعٍ .

لَا مَتْنَاعَ التَّلَقُّينِ عَلَيْهِ .

تَعْرِضُ لَهُ بِرُجُوعٍ عَنِ الْإِفْرَارِ أَوْ بِالْإِنْكَارِ ، فَيَقُولُ : لَعَلَّكَ  
فَأَخَذْتَ ، أَوْ أَخَذْتَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، أَوْ مَا عَلِمْتَهُ خَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ ﷺ عَرَضَ  
لِمَاعِزٍ ، وَقَالَ لِمَنْ أَقَرَّ عِنْدَهُ بِالسَّرْقَةِ : « مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ » [ النسائي ،  
رقم : ٤٨٧٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٣٨٠ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٥٩٧ ؛ الدارمي ،  
رقم : ٢٣٠٣ ] .

وَخَرَجَ بِالتَّعْرِضِ التَّصْرِيحُ ، كَارْجِعْ عَنْهُ ، أَوْ أَجْحَدُهُ ؛ فَيَأْتُمُّ بِهِ لِأَنَّهُ  
أَمَرَ بِالْكَذِبِ .

وَيَحْرُمُ التَّعْرِضُ عِنْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي أَيْضًا التَّعْرِضُ لِلشُّهُودِ بِالتَّوَقُّفِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ  
رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي السَّتْرِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ ، وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ ؛ إِنْ تَرَتَّبَ عَلَى  
ذَلِكَ ضَيَاعُ الْمَسْرُوقِ أَوْ حَدُّ الْغَيْرِ ، كَحَدِّ الْقَلْفِ .

\* \* \*

## خَاتِمَةٌ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ

لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخَيِّفُونَ الطَّرِيقَ ، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا ، وَلَا قَتَلُوا  
نَفْسًا ، عَزَّرَهُمْ وَجُوبًا بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ .

وَإِنْ أَخَذَ الْقَاطِعُ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ أَلَيْمُنِي وَرِجْلُهُ أَلَيْسَرِي ،

## فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ وَيُعْزَرُ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ غَالِبًا

فَإِنْ عَادَ فَرَجَلُهُ أَلْيَمْنَى وَيَدُهُ الْيُسْرَى .

وَإِنْ قُتِلَ قُتِلَ حَتْمًا ، وَإِنْ عَفَا مُسْتَحِقُّ الْقَوَدِ .

وَإِنْ قُتِلَ وَأَخَذَ نَصَابًا قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتْمًا ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَقِيلَ : يَبْقَى وَجُوبًا حَتَّى يَتَهَيَّأَ وَيَسِيلَ  
صَدِيدُهُ ، وَفِي قَوْلٍ : يُصَلَّبُ حَيًّا قَلِيلًا ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، فَيُقْتَلُ .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

وَيُعْزَرُ ، أَيُّ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ .

لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ ، سَوَاءٌ كَانَتْ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى أَمْ لَادِمِيٍّ ،  
كَمُبَاشَرَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فِي غَيْرِ فَرْجٍ ، وَسَبِّ لَيْسَ بِقَذْفٍ ، وَضَرْبٌ لِغَيْرِ حَقٍّ ،  
غَالِبًا .

وَقَدْ يُشْرَعُ التَّعْزِيرُ بِلَا مَعْصِيَةٍ ، كَمَنْ يَكْتَسِبُ بِاللَّهْوِ الَّذِي لَا مَعْصِيَةَ  
فِيهِ .

وَقَدْ يَنْتَفِي بِمَعَ انْتِفَاءِ الْحَدِّ . وَالْكَفَّارَةُ كَصَغِيرَةٍ صَدَرَتْ مِمَّنْ لَا يُعْرَفُ  
بِالشَّرِّ ، لِحَدِيثِ صَحَّاحِهِ ابْنِ حَبَّانٍ [ رَقْمٌ : ٩٤ و ٢٩٦ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ : ٤٣٧٥ ؛  
« مُسْنَدُ أَحْمَدَ » ، رَقْمٌ : ٢٤٩٤٦ ] « أَقْبَلُوا ذَوِي الْهَيَّاتِ عَثْرَاتَهُمْ ، إِلَّا  
الْحُدُودَ » ، وَفِي رِوَايَةٍ : « زَلَّاتُهُمْ » ، وَفَسَّرَهُمُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ



بِضَرْبِ أَوْ حَبْسٍ ، وَعَزَّرَ أَبٌ وَمَأْذُونُهُ صَغِيرًا ، وَزَوْجٌ لِحَقِّهِ .

بِمَنْ ذَكَرَ ، وَقِيلَ : هُمْ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ ، وَقِيلَ : مَنْ يَنْدُمُ عَلَى الذَّنْبِ وَيَتُوبُ مِنْهُ .

وَكَفَّتِلِ مَنْ رَأَهُ يَزْنِي بِأَهْلِهِ عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِأَجْلِ الْحِمِيَّةِ وَالْغَضَبِ ، وَيَحِلُّ قَتْلُهُ بِاطْنًا .

وَقَدْ يُجَامَعُ التَّعْزِيرُ الْكَفَّارَةَ ، كَمُجَامِعِ حَلِيلَتِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ .

وَيَحْصُلُ التَّعْزِيرُ بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبَرَّحٍ ، أَوْ صَفْعٍ ، وَهُوَ الضَّرْبُ بِجَمْعِ الْكَفِّ ؛ أَوْ حَبْسٍ حَتَّى عَنِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ تَوْبِيخٍ بِكَلَامٍ ، أَوْ تَغْرِيبٍ وَإِقَامَةٍ مِنْ مَجْلِسٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَرَاهَا الْمُعَزَّرُ جَنْسًا وَقَدْرًا ؛ لَا يَحِلُّ لِحَيَّةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُهُ حُرْمَةُ حَلْقِهَا ، وَهُوَ إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى حُرْمَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، أَمَّا عَلَى كَرَاهَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ وَآخَرُونَ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ ، إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ . أَنْتَهَى .

وَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ التَّعْزِيرُ عَنْ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً فِي الْحُرِّ ، وَعَنْ عِشْرِينَ فِي غَيْرِهِ .

وَعَزَّرَ أَبٌ وَإِنْ عَلَا ، وَالْحَقُّ بِهِ الرَّافِعِيُّ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ .

وَمَأْذُونُهُ أَيُّ : مَنْ أَدِنَ لَهُ فِي التَّعْزِيرِ ، كَالْمُعَلِّمِ ؛ صَغِيرًا وَسَفِيهًا بَارِئًا بِكِلَابِهِمَا مَا لَا يَلِيقُ ، زَجَرًا لِهَمَّا عَنْ سَيِّئِ الْأَخْلَاقِ .

وَلِلْمُعَلِّمِ تَعْزِيرُ الْمُتَعَلِّمِ مِنْهُ .

وَعَزَّرَ زَوْجٌ زَوْجَتَهُ لِحَقِّهِ ، كَشُورِهَا ، لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى . وَقَضِيَّتُهُ

أَنَّهُ لَا يَضْرِبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ ، وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِوُجُوبِهِ ، وَالْأَوَجَّهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا جَوَازُهُ .

وَلِلَّسَّيِّدِ تَعْزِيرُ رَقِيقِهِ لِحَقِّهِ وَحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

وَأِنَّمَا يُعَزَّرُ مَنْ مَرَّ بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبْرَحٍ ، فَإِنْ لَمْ يُفِدْ تَعْزِيرُهُ إِلَّا بِمُبْرَحٍ تَرِكَ ، لِأَنَّهُ مُهْلِكٌ ، وَغَيْرُهُ لَا يُفِيدُ .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبْدٍ مَمْلُوكٍ عَصَى سَيِّدَهُ وَخَالَفَ أَمْرَهُ وَلَمْ يَخْدُمْهُ خِدْمَةً مِثْلِهِ ، هَلْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَضْرِبَهُ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا ضَرَبَهُ سَيِّدُهُ ضَرْبًا مُبْرَحًا وَرَفَعَ بِهِ إِلَى أَحَدِ حُكَّامِ الشَّرِيعَةِ ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنِ الضَّرْبِ الْمُبْرَحِ ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا مَنَعَهُ الْحَاكِمُ مَثَلًا ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ الْعَبْدَ وَيُسَلِّمَ تَمَنَّهُ إِلَى سَيِّدِهِ ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَبِمَاذَا يَبِيعُهُ ، بِمِثْلِ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ سَيِّدُهُ أَوْ بِمَا قَالَهُ الْمُقَوِّمُونَ ، أَوْ بِمَا أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ الرَّعْبَاتُ فِي الْوَقْتِ ؟

فَأَجَابَ : إِذَا امْتَنَعَ الْعَبْدُ مِنَ خِدْمَةِ سَيِّدِهِ الْخِدْمَةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ شَرْعًا ، فَلِلَّسَّيِّدِ أَنْ يَضْرِبَهُ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ إِنْ أَفَادَ الضَّرْبُ الْمَذْكُورُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهُ ضَرْبًا مُبْرَحًا ، وَيَمْنَعُهُ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الضَّرْبِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَلَّفَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ ، بَلْ أَوْلَى ، إِذَا الضَّرْبُ الْمُبْرَحُ رُبَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْزُّهْقِ بِجَامِعِ التَّحْرِيمِ ، وَقَدْ أَفْتَى الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِأَنَّهُ إِذَا كَلَّفَ مَمْلُوكَهُ مَا لَا يُطِيقُ أَنَّهُ

## فَصْلٌ فِي الصِّيَالِ

يَجُوزُ دَفْعُ صَائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ ، بَلْ يَجِبُ عَنْ بُضْعِ وَنَفْسِ  
قَصْدَهَا كَافِرٌ ،

يُبَاعُ عَلَيْهِ بِشَمَنِ الْمِثْلِ ، وَهُوَ مَا أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّغَبَاتُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ  
وَأَلَمَكَانِ . أَنْتَهَى .

\* \* \*

## فَصْلٌ فِي الصِّيَالِ

وَهُوَ الْأَسْتِطَالَةُ وَالْوُثُوبُ عَلَى الْغَيْرِ .

يَجُوزُ لِلشَّخْصِ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ مُكَلَّفٍ وَغَيْرِهِ ؛ عَلَى  
مَعْصُومٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ أَوْ بُضْعٍ وَمُقَدَّمَاتِهِ كَتَقْبِيلٍ وَمُعَانَقَةٍ ، أَوْ  
مَالٍ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّوَلَّ عَلَى مَا أُقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ، كَحَبَّةٍ بُرٍّ ، أَوْ اخْتِصَاصٍ ،  
كَجِلْدِ مَيْتَةٍ ، سِوَاءٍ كَانَتْ لِلدَّافِعِ أَمْ لِغَيْرِهِ ، وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ :  
« إِنْ مَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » [ النسائي ،

رقم : ٤٠٩٤ ؛ الترمذي ، رقم : ١٤١٨ و ١٤٢٠ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٧٧٢ ؛ ابن ماجه ،

رقم : ٢٥٨٠ ] .

وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ ، أَيِ : وَمَا يَسْرِي إِلَيْهِمَا ، كَالْجَرْحِ .

بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غُضُوهِ الدَّفْعُ عَنْ بُضْعٍ  
وَمُقَدَّمَاتِهِ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ أَقَارِبِهِ ، وَنَفْسٍ وَلَوْ مَمْلُوكَةً ؛ قَصْدَهَا كَافِرٌ ، أَوْ  
بَهِيمَةٌ ، أَوْ مُسْلِمٌ غَيْرَ مُحَقَّقٍ الدَّمِ ، كَزَانٍ مُحَصَّنٍ ، وَتَارِكٍ صَلَاةٍ ،

وَلْيُدْفَعِ بِالْأَخْفِ إِنْ أَمَكَنَ .

وَقَاطِعُ طَرِيقِي تَحْتَمُّ قَتْلُهُ ؛ فَيَحْرُمُ الاسْتِسْلَامُ لَهُمْ ، فَإِنْ قَصَدَهَا مُسْلِمٌ مَحْقُوقٌ الدِّمِّ لَمْ يَجِبِ الدَّفْعُ ، بَلْ يَجُوزُ الاسْتِسْلَامُ لَهُ ، بَلْ يُسْنُّ لِلْأَمْرِ بِهِ .  
وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ لَا رُوحَ فِيهِ لِنَفْسِهِ .

وَلْيُدْفَعِ الصَّائِلَ الْمَعْصُومَ بِالْأَخْفِ فَلَا أَخْفَ إِنْ أَمَكَنَ ، كَهَرَبٍ ، فَزَجَرٍ بِكَلَامٍ ، فَاسْتِغَاثَةٍ أَوْ تَحْصِينٍ بِحَصَانَةٍ ، فَضَرْبٍ بِيَدٍ ، فَبَسْوَطٍ ، فَبِعَصَا ، فَقَطْعٍ ، فَقَتْلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جُوزَ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَرُورَةَ لِلْإِثْقَالِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَخْفِ ؛ فَمَتَى خَالَفَ وَعَدَلَ إِلَى رُتْبَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْإِكْتِفَاءِ بِدُونِهَا ضَمِنَ بِالْقَوْدِ وَغَيْرِهِ .

نَعَمْ لَوْ اَلْتَحَمَ الْقِتَالُ بَيْنَهُمَا ، وَاسْتَدَّ الْأَمْرُ عَنِ الضُّبْطِ ، سَقَطَ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ .

وَمَحَلُّ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ أَيْضاً فِي غَيْرِ الْفَاحِشَةِ ، فَلَوْ رَأَاهُ قَدْ أُولَجَ فِي أَجَنَبِيَّةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَبْدَأَهُ بِالْقَتْلِ ، وَإِنْ أُنْدَفِعَ بِدُونِهِ ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ مَوَاقِعٌ لَا يُسْتَدْرَكُ بِالْأَنَاءِ ، قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُخْصَنِ ، أَمَا غَيْرُهُ ، فَأَلْتَمَحْتُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ إِلَّا إِنْ أَدَّى الدَّفْعُ بغيرِهِ إِلَى مُضِيِّ زَمَنٍ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْفَاحِشَةِ . اَنْتَهَى .

وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الدَّفْعُ بِالْأَخْفِ ، كَانَ لَمْ يَجِدْ إِلَّا نَحْوَ سَيْفٍ ، فَيَضْرِبُ بِهِ ؛ أَمَا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ ، فَلَهُ قَتْلُهُ بِلاَ دَفْعٍ بِالْأَخْفِ ، لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ .

وَوَجَبَ خِتَانُ بِلُوغَ ،

فَرَعُ : يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مُنْكَرٍ ، كَشَرْبِ مُسْكِرٍ وَضَرْبِ آلَةٍ لَهُوَ وَقَتْلِ حَيَوَانٍ وَلَوْ لِلْقَاتِلِ .

\* \* \*

وَوَجَبَ خِتَانُ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ حَيْثُ لَمْ يُؤْلَدْ مَخْتُونَيْنِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيْنَ اتَّبَعِ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [ ١٦ سورة النحل / الآية : ١٢٣ ] وَمِنْهَا : الْخِتَانُ ، أَخْتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً .

وَقِيلَ : وَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ وَسُنَّةٌ لِلنِّسَاءِ ، وَنُقِلَ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

بِلُوغَ وَعَقْلٍ ، إِذْ لَا تَكْلِيفَ قَبْلَهُمَا ، فَيَجِبُ بَعْدَهُمَا فَوْرًا .

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَجُوبَهُ عَلَى وَلِيِّ مُمَيَّزٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي خِتَانِ الرَّجُلِ قَطْعُ مَا يُعْطِي حَشَفَتَهُ حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهَا ، وَالْمَرْأَةُ قَطْعُ جُزْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ مِنَ اللَّحْمَةِ الْمَوْجُودَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ فَوْقَ ثُقْبَةِ الْبُولِ تُشْبِهُ عُرْفَ الْأَدْيَكِ ، وَتُسَمَّى : الْبَظْرُ ، بِمَوْحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَمُعْجَمَةٍ سَاكِتَةٍ .

وَنَقَلَ الْأَرْدَبِيلِيُّ عَنْ الْإِمَامِ : وَلَوْ كَانَ ضَعِيفَ الْخِلْقَةِ ، بِحَيْثُ لَوْ خُتِنَ خِيفَ عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَنَ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ .

وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ سَابِعَ يَوْمِ الْوِلَادَةِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ فَفِي الْأَرْبَعِينَ ، وَإِلَّا فَفِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ لَأَنَّهُا وَقْتُ أَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ .

وَمَنْ مَاتَ بِغَيْرِ خِتَانٍ لَمْ يُخْتَنَ فِي الْأَصَحِّ .

وَحَرَّمَ تَثْقِيبُ أُذُنٍ .

وَيُسُّ إِظْهَارُ خِتَانِ الذَّكَرِ وَإِخْفَاءُ خِتَانِ الْأُنْثَى .

وَأَمَّا مُؤَنَّةُ الْخِتَانِ فَبِهَا مَالُ الْمَخْتُونِ ، وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، ثُمَّ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَتْ نَفَقَتُهُ .

وَيَجِبُ أَيْضاً قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ بَعْدَ نَحْوِ رَبْطِهَا لِتَوْقُفِ إِمْسَاكِ الطَّعَامِ عَلَيْهِ .

وَحَرَّمَ تَثْقِيبُ أَنْفٍ مُطْلَقاً ، وَأُذُنٍ صَبِيٍّ قَطْعاً ، وَصَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لِتَعْلِيْقِ الْحَلَقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَزَائِي وَغَيْرُهُ ، لِأَنَّهُ إِيْلَامٌ لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ ؛ وَجَوْرَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ فِي الصَّحِيحِ [ البخاري ، رقم : ٥١٨٩ ؛ مسلم ، رقم : ٢٤٤٨ ] وَفِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وَفِي « الرَّعَايَةِ » لِلْحَنَابِلَةِ : يَجُوزُ فِي الصَّبِيِّ لِعَرَضِ الرِّينَةِ ، وَيُكْرَهُ فِي الصَّبِيِّ . اُنْتَهَى .

وَمُقْتَضَى كَلَامِ شَيْخِنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » جَوَازُهُ فِي الصَّبِيِّ لَا الصَّبِيِّ لِمَا عُرِفَ أَنَّهُ زِينَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهِ قَدِيماً وَحَدِيثاً فِي كُلِّ مَحَلٍّ ، وَقَدْ جَوَّزَ اللَّهُ ﷻ اللَّعَبَ لَهُنَّ بِمَا فِيهِ صُورَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ ، فَكَذَا هَذَا أَيْضاً ، وَالتَّعْذِيبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الرِّينَةِ الدَّاعِيَةِ لِرَغْبَةِ الْأَزْوَاجِ إِلَيْهِنَّ سَهْلٌ مُحْتَمَلٌ لِتِلْكَ الْمَصْلَحَةِ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ .

## بَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ كُلِّ عَامٍ ، كَقِيَامِ بِحُجَجِ دِينِيَّةٍ ، وَعُلُومِ شَرْعِيَّةٍ ،

تَتِمَّةُ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مَا تَتَلَفُهُ الْبَهَائِمُ] : مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتْهُ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا فَاتْلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا ، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ ، إِلَّا أَنْ لَا يُفَرِّطَ فِي رِبْطِهَا .

وَإِتْلَافُ نَحْوِ هِرَّةٍ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا عُهُدَ إِتْلَافِهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا لَيْلًا وَنَهَارًا إِنْ قَصَرَ فِي رِبْطِهِ ، وَتُدْفَعُ الْهِرَّةُ الضَّارِيَةُ عَلَى نَحْوِ طَيْرٍ أَوْ طَعَامٍ لِتَأْكُلَهُ كَصَائِلٍ ، بِرِعَايَةِ التَّرْتِيبِ السَّابِقِ ، وَلَا تُقْتَلُ ضَارِيَةٌ سَاكِنَةٌ خِلَافًا لِجَمْعٍ ، لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْ شَرِّهَا .

\* \* \*

## بَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ كُلِّ عَامٍ ، وَلَوْ مَرَّةً إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ بِيَلَادِهِمْ ، وَيَتَعَيَّنُ إِذَا دَخَلُوا بِلَدَنَا كَمَا يَأْتِي .

وَحُكْمُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ مَنْ فِيهِمْ كِفَايَةُ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنْهُ وَعَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَأْتِي كُلُّ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ تَرْكُوهُ ، وَإِنْ جَهِلُوا .

وَقُرُوضُهَا كَثِيرَةٌ ، كَقِيَامِ بِحُجَجِ دِينِيَّةٍ وَهِيَ الْبَرَاهِينُ عَلَى إِبْطَالِ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَعَلَى إِبْطَالِ الْبُتُوءَاتِ وَمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ مِنَ الْأَمْعَادِ وَالْحِسَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَعُلُومُ شَرْعِيَّةٍ كَتَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقْهِ زَائِدٍ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَمَا

وَدَفَعَ ضَرَرَ مَعْصُومٍ ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ ، وَتَحَمَّلَ شَهَادَةَ وَأَدَائِهَا ، وَرَدَّ

يَعْتَلَقُ بِهَا ، بِحَيْثُ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا .

وَدَفَعَ ضَرَرَ مَعْصُومٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ جَائِعٍ لَمْ يَصِلْ لِحَاجَةِ  
الْاضْطِرَارِّ ، أَوْ عَارٍ ، أَوْ نَحْوِهِمَا ؛ وَالْمُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُوسِرٍ بِمَا زَادَ عَلَى  
كَفَايَةِ سَنَةِ لَهُ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِهِ عِنْدَ اخْتِلَالِ بَيْتِ الْأَمَالِ وَعَدَمِ وِفَاءِ زَكَاةٍ .

وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ ، أَيُّ : وَاجِبَاتِ الشَّرْعِ ، وَالْكَفِّ عَنْ مُحَرَّمَاتِهِ ؛  
فَشَمَلَ النَّهْيَ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَيُّ : الْمُنْكَرِ ، لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِي وَاجِبٍ أَوْ حَرَامٍ  
مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ ؛ وَالْمُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُكَلَّفٍ لَمْ يَخَفْ  
عَلَى نَحْوِ عُضْوٍ وَمَالٍ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ فَاعِلَهُ يَزِيدُ فِيهِ  
عِنَادًا ، وَإِنْ عَلِمَ عَادَةً أَنَّهُ لَا يَفِيدُهُ ، بَأَنْ يُعَيِّرَهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ أَمَكَنَهُ مِنْ يَدٍ ،  
فَلِسَانٍ ، فَاسْتِغَاثَةٍ بِالْغَيْرِ ؛ فَإِنْ عَجَزَ أَنْكَرَهُ بِقَلْبِهِ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ التَّبَحُّثُ وَالتَّجَسُّسُ وَافْتِحَامُ الدُّورِ بِالظُّنُونِ ، نَعَمْ إِنْ  
أَخْبَرَهُ ثِقَّةٌ بِمَنْ أَخْتَفَى بِمُنْكَرٍ لَا يُتَدَارَكُ ، كَالْقَتْلِ وَالزَّنا ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ وَلَوْ  
تَوَقَّفَ الْإِنْكَارُ عَلَى الَّرَّفَعِ لِلسُّلْطَانِ لَمْ يَجِبْ ، لِمَا فِيهِ مِنْ هَتِكِ حُرْمَةٍ ،  
وَتَغْرِيمِ مَالٍ ؛ قَالَهُ أَهْبَنُ الْقُشَيْرِيِّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَهُ أَحْتِمَالٌ بِوُجُوبِهِ إِذَا لَمْ يَنْزَجِرْ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ  
الْأَوْجَهُ ، وَكَلَامُ « الرَّوْضَةِ » وَغَيْرُهَا صَرِيحٌ فِيهِ . انْتَهَى .

وَتَحَمَّلَ شَهَادَةَ عَلَى أَهْلِ لَهُ حَضَرَ إِلَيْهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَوْ طَلَبَهُ إِنْ عُدِرَ  
بَعْدَ جُمُعَةٍ ، وَأَدَائِهَا عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا ، إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ  
فَرَضُ عَيْنٍ ، وَكَإِحْيَاءِ كَعْبَةٍ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ كُلِّ عَامٍ ، وَتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ ، وَرَدَّ



سَلَامٍ عَنْ جَمْعٍ ،

سَلَامٌ مَسْنُونٍ عَنْ جَمْعٍ ، أَي : اُثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ ، فَيَسْقُطُ الْفَرْضُ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَخْتَصُّ بِالثَّوَابِ ، فَإِنْ رَدُّوا كُلُّهُمْ وَلَوْ مُرْتَبًا أُثْبِتُوا ثَوَابُ الْفَرْضِ كَالْمُصَلِّينَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَوْ سَلَّمَ جَمْعٌ مُرْتَبُونَ عَلَى وَاحِدٍ قَرَدَ مَرَّةً قَاصِدًا جَمِيعَهُمْ ، وَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، أَجْزَاؤُهُ مَا لَمْ يَحْصُلْ فَصْلٌ ضَارٌّ .

وَدَخَلَ فِي قَوْلِي : « مَسْنُونٍ » سَلَامُ امْرَأَةٍ عَلَى امْرَأَةٍ ، أَوْ نَحْوِ مَحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ زَوْجٍ ، وَكَذَا عَلَى أَجْنَبِيٍّ وَهِيَ عَجُوزٌ لَا تَسْتَهِي ؛ وَيَلْزَمُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ رَدُّ سَلَامِ الرَّجُلِ ، أَمَّا مُسْتَهَاءٌ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا رَدُّ سَلَامِ أَجْنَبِيٍّ ، وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ .

وَيُكْرَهُ رَدُّ سَلَامِهَا ، وَمِثْلُهُ ابْتِدَاؤُهُ أَيْضًا .

وَالْفَرْقُ أَنَّ رَدَّهَا وَابْتِدَاءَهَا يُطْمَعُهُ لَطَمَعِهِ فِيهَا أَكْثَرُ ، بِخِلَافِ ابْتِدَائِهِ وَرَدِّهِ ؛ قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمْعٍ نِسْوَةٍ ، وَجَبَ رَدُّ إِحْدَاهُنَّ ، إِذْ لَا يُخْشَى فِتْنَتُهُ حِينَئِذٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَنْ جَمْعٍ » الْوَاحِدُ ، فَالَرَّدُ فَرْضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُسَلَّمُ صَبِيًّا مُمَيَّزًا .

وَلَا بُدَّ فِي الْإِبْدَاءِ وَالرَّدِّ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِقَدَرٍ مَا يَحْصُلُ بِهِ السَّمْعُ الْمَحَقَّقُ ، وَلَوْ فِي ثَقِيلِ السَّمْعِ ، نَعَمْ إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ سَرِيعًا بِحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْهُ صَوْتُهُ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الرَّفْعُ وَسَعَهُ دُونَ الْعَدْوِ خَلْفَهُ .

وَأَبْتَدَاؤُهُ سُنَّةٌ،

وَيَجِبُ اتِّصَالُ الرَّدِّ بِالسَّلَامِ كَاتِّصَالِ قَبُولِ الْبَيْعِ بِإِيجَابِهِ ، وَلَا بَأْسَ  
بِتَقْدِيمِ : « عَلَيْكَ » فِي رَدِّ سَلَامِ الْغَائِبِ ، لِأَنَّ الْفَصْلَ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ ،  
وَحَيْثُ زَالَتِ الْفَوْرِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الرُّوْيَانِيِّ .

وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَصَمِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ ، وَلَا  
يَلْزَمُهُ الرَّدُّ إِلَّا إِنْ جَمَعَ لَهُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ .

وَأَبْتَدَاؤُهُ، أَيُّ: السَّلَامِ، عِنْدَ إِقْبَالِهِ أَوْ أَنْصِرَافِهِ عَلَى مُسْلِمٍ، غَيْرِ نَحْوِ  
فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ، حَتَّى الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ، وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ الرَّدِّ؛ سُنَّةٌ عَيْنًا  
لِلْوَاحِدِ، وَكِفَايَةٌ لِلْجَمَاعَةِ، كَالْتَّسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ، لِخَبَرِ: « إِنْ أَوْلَى النَّاسِ  
بِاللهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ » [أبو داود، رقم: ٥١٩٧؛ الترمذي، رقم: ٢٦٩٤؛ مسند  
أحمد، رقم: ٢١٦٨٨ و ٢١٧٧٦ و ٢١٨١٤].

وَأَفْتَى الْقَاضِي بَأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَفْضَلُ ، كَمَا أَنَّ إِبْرَاءَ الْمُعْسِرِ أَفْضَلُ مِنْ  
إِنْظَارِهِ . وَصِيغَةُ ابْتِدَائِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، أَوْ : سَلَامٌ ، وَكَذَا : عَلَيْكُمْ  
السَّلَامُ ، أَوْ : سَلَامٌ ؛ لِكُنْهُ مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ؛ وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ الرَّدُّ  
فِيهِ ، بِخِلَافِ : وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ ، بِأَلْوَاوِ ، إِذْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ .

وَالْأَفْضَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ الْإِثْنَانُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ حَتَّى فِي الْوَاحِدِ ،  
لَأَجْلِ الْمَلَائِكَةِ وَالتَّعْظِيمِ ، وَزِيَادَةِ : وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ ؛ وَلَا  
يَكْفِي الْإِفْرَادُ لِلْجَمَاعَةِ .

وَلَوْ سَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ ، فَإِنْ تَرْتَّبَا كَانَ الثَّانِي جَوَابًا ، أَيُّ : مَا لَمْ  
يَقْصِدْ بِهِ الْإِبْتِدَاءَ وَحْدَهُ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ ، وَإِلَّا لَزِمَ كُلُّا الرَّدُّ .

فُرُوعٌ : يُسْنُ إِرسَالُ السَّلَامِ لِلْغَائِبِ ، وَيَلْزَمُ الرَّسُولَ التَّبْلِغُ ، لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ ، وَيَجِبُ أَدَاؤُهَا ، وَمَحَلُّهُ مَا إِذَا رَضِيَ بِتَحْمُلِ تِلْكَ الْأَمَانَةِ ، أَمَا لَوْ رَدَّهَا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ سَكَتَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ عَلَى الْمُوصَى بِهِ تَبْلِغُهُ وَمَحَلُّهُ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ، إِنْ قِيلَ الْوَصِيَّةُ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى التَّحْمُلِ ؛ وَيَلْزَمُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ الرَّدُّ فَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الْإِرسَالِ ، وَبِهِ أَوْ بِالْكِتَابَةِ فِيهَا .

وَيُنْدَبُ الرَّدُّ أَيْضًا عَلَى الْمُبْلَغِ وَالْبَدَاءُ بِهِ ، فَيَقُولُ : وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ [ أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمُ : ٥٢٣١ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْمُ : ٢٢٥٩٤ ] .

وَحَكَى بَعْضُهُمْ بِتَدْبِ الْبَدَاءِ بِالْمُرْسَلِ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ ذِمِّيًّا ، وَيَسْتَنْبِيهِ وَجُوبًا بِلِقَائِهِ إِنْ كَانَ مَعَ مُسْلِمٍ .

وَيُسْنُ لِمَنْ دَخَلَ مَحَلًّا خَالِيًّا أَنْ يَقُولَ : السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ؛ وَلَا يُنْدَبُ السَّلَامُ عَلَى قَاضِي حَاجَةٍ بَوَّلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ جَمَاعٍ أَوْ اسْتِنْجَاءٍ ، وَلَا عَلَى شَارِبٍ وَآكِلٍ فِي فَمِهِ اللَّقْمَةُ لِشُغْلِهِ ، وَلَا عَلَى فَاسِقٍ ؛ بَلْ يُسْنُ تَرْكُهُ عَلَى مُجَاهِرٍ بِنَفْسِهِ ، وَمُرْتَكِبٍ ذَنْبٍ عَظِيمٍ لَمْ يَتُبْ مِنْهُ ، وَمُبْتَدِعٍ إِلَّا لِعُذْرٍ أَوْ خَوْفٍ مَفْسَدَةٍ ، وَلَا عَلَى مُصَلٍّ وَسَاجِدٍ وَمُؤَذِّنٍ وَمُقِيمٍ وَخَطِيبٍ وَمُسْتَمِعٍ ، وَلَا رَدُّ عَلَيْهِمْ إِلَّا مُسْتَمِعِ الْخَطِيبِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ بَلْ يُكْرَهُ لِقَاضِي الْحَاجَةِ وَالْمُجَامِعِ وَالْمُسْتَنْجِي ، وَيُسْنُ لِلْآكِلِ وَإِنْ كَانَتْ اللَّقْمَةُ بِيَمِينِهِ ، نَعَمْ يُسْنُ السَّلَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَلْعِ وَقَبْلَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ بِيَمِينِهِ ، وَيَلْزَمُهُ الرَّدُّ ، وَيُسْنُ الرَّدُّ لِمَنْ فِي الْحَمَامِ وَمُلَّبٍّ بِاللَّفْظِ ، وَلِمُصَلٍّ

كَتَشَمِيتَ عَاطِسٍ حَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى ؛

وَمُؤَذِّنٍ وَمُتَمِّمٍ بِالْإِشَارَةِ ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْفَرَاغِ ، أَيْ : إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، وَيُسْنُ عِنْدَ التَّلَاقِي سَلَامٌ صَغِيرٌ عَلَى كَبِيرٍ ، وَمَا شِ عَلَى وَاقِفٍ ، وَرَاكِبٍ عَلَيْهِمْ ، وَقَلِيلِينَ عَلَى كَثِيرِينَ .

\* \* \*

فَوَائِدُ : وَحَنِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ ، وَقَالَ كَثِيرُونَ : حَرَامٌ ، وَأَفْتَى النَّوَوِيُّ بِكَرَاهَةِ الْأَنْحِنَاءِ بِالرَّأْسِ وَتَقْيِيلِ نَحْوِ رَأْسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ ، لَا سِيَّمَا لِنَحْوِ غَنِيٍّ ، لِحَدِيثِ : « مَنْ تَوَاضَعَ لِنَحْوٍ لَغِنِيٍّ ذَهَبَ ثُلَاثَا دِينِهِ » [ البيهقي في « شعب الإيمان » ] ، وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِنَحْوٍ صَالِحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَرَفٍ ، لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَبْلَ يَدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَيُسْنُ الْقِيَامُ لِمَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ ، مِنْ نَحْوِ صَالِحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ وَلَادَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ مَضْحُوبَةٍ بِصِيَانَةٍ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : أَوْ لِمَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ أَوْ يُخْشَى شَرُّهُ ، وَلَوْ كَافِرًا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا عَظِيمًا .

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُحِبَّ قِيَامَهُمْ لَهُ .

وَيُسْنُ تَقْيِيلُ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ وَمُعَانَقَتُهُ لِلاتِّبَاعِ .

\* \* \*

كَتَشَمِيتَ عَاطِسٍ بِالِغِ حَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى بِ « يَرْحَمُكَ اللَّهُ » أَوْ « رَحِمَكُمُ اللَّهُ » ؛ وَصَغِيرٍ مُمْتَزٍ حَمِدَ اللَّهَ بِنَحْوِ : « أَصْلَحَكَ اللَّهُ » ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ إِنْ سَمِعَ جَمَاعَةً ، وَسُنَّةٌ عَيْنٍ إِنْ سَمِعَ وَاحِدًا ، إِذَا حَمِدَ اللَّهَ

## عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ

الْعَاطِسُ الْمُمِيزُ عَقِبَ عَطَاسِهِ ، بَأَن لَّمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا فَوْقَ سَكَنَةِ تَنَفُّسٍ أَوْ عِيٍّ ، فَإِنَّهُ يُسَرُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ عَقِبَهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « حَمْدَ اللَّهِ » مَنْ لَّمْ يَحْمَدْهُ عَقِبَهُ ، فَلَا يُسَرُّ التَّشْمِيتُ لَهُ ، فَإِنْ شَكَّ ، قَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ .

وَيُسَرُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ ، وَعِنْدَ تَوَالِي الْعَطَاسِ يُشَمِّتُهُ لِثَلَاثٍ ، ثُمَّ يَدْعُو لَهُ بِالشِّفَاءِ ، وَيُسَرُّ بِهِ الْمُصَلِّي وَيَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مَشْغُولًا بِنَحْوِ بَوْلٍ أَوْ جَمَاعٍ ؛ وَيُسْتَرْطُ رَفْعَ بَكْلٍ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ صَاحِبُهُ .

وَيُسَرُّ لِلْعَاطِسِ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِهِ ، وَخَفْضُ صَوْتِهِ مَا أَمْكَنَهُ ، وَإِجَابَةُ مُشَمِّتِهِ بِنَحْوِ : يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحَ بِالْكُمُ ، أَوْ : يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمُ ؛ لِلْأَمْرِ بِهِ .

وَيُسَرُّ لِلْمُتَتَابِ رَدُّ التَّنَاقُوبِ طَاقَتَهُ ، وَسَرُّ فِيهِ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ بِيَدِهِ الْيُسْرَى .

وَيُسَرُّ إِجَابَةُ الدَّاعِي : بِلَيْتِكَ .

\* \* \*

وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ أَيْ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ، لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْ غَيْرِهِمَا .

ذَكَرَ لِضَعْفِ الْمَرْأَةِ عَنْهُ غَالِبًا . - -

حُرٌّ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى ذِي رِقٍّ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا وَمُبْعَضًا ، وَإِنْ أَدَنَ لَهُ

مُسْتَطِيعَ لَهُ سِلَاحٌ ، وَحَرَمَ سَفَرٌ بِلَا إِذْنِ غَرِيمٍ

سَيِّدُهُ ، لِنَقْصِهِ .

مُسْتَطِيعَ لَهُ سِلَاحٌ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ ، كَأَقْطَعَ وَأَعْمَى وَفَاقِدٍ مُعْظَمِ أَصَابِعِ يَدِهِ ، وَمَنْ بِهِ عَرَجٌ بَيْنَ ، أَوْ مَرَضٌ تَعْظُمُ مَشَقَّتُهُ ؛ وَكَعَادِمِ مُؤْنٍ وَمَرْكُوبٍ فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ فَاضِلٍ ذَلِكَ عَنْ مُؤْنَةٍ مَنْ تَلَزَمُهُ مُؤْنَتُهُ ، كَمَا فِي الْحَجِّ ؛ وَلَا عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ سِلَاحٌ ، لِأَنَّ عَادِمَ ذَلِكَ لَا نُصْرَةَ بِهِ .

وَحَرَمَ عَلَى مَدِينٍ مُوسِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ لَمْ يُوكَّلْ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ مِنْ مَالِهِ الْحَاضِرِ ؛ سَفَرٌ لِحِجَاهٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ قَصُرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَخُوفًا ، أَوْ كَانَ لَطَلَبَ عِلْمٍ رِعَايَةٍ لِحَقِّ الْغَيْرِ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ فِي مُسْلِمٍ [ رَفَع : ١٨٨٦ ] : « أَلْقَتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفِّرْ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ » .

بِلَا إِذْنِ غَرِيمٍ أَوْ ظَنِّ رِضَاهُ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِذْنِ ، وَلَوْ كَانَ الْغَرِيمُ ذِمِّيًّا ، أَوْ كَانَ بِالْأَيِّمِ رَهْنٌ وَثِيقٌ أَوْ كَفِيلٌ مُوسِرٌ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي « الْمُهَمَّاتِ » : إِنَّ سُكُوتَ رَبِّ الدَّيْنِ لَيْسَ بِكَافٍ فِي جَوَازِ السَّفَرِ ؛ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا .

وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ دِينَجِي وَالْقَزْوِينِيُّ : لَا بُدَّ فِي الْحُرْمَةِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْمَنْعِ .

وَنَقَلَهُ الْقَاضِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ ظَهْرَةَ .

وَلَا يَحْرُمُ السَّفَرُ ، بَلْ وَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، أَوْ كَانَ الدَّيْنُ مُوَجَّلًا ، وَإِنْ قَرَّبَ حُلُولُهُ ، بِشَرْطِ وُصُولِهِ لِمَا يَحِلُّ لَهُ فِيهِ الْقَصْرُ ، وَهُوَ مُوَجَّلٌ .

وَأَصْلِي لَا لِتَعْلَمَ فَرَضِي ، وَإِنْ دَخَلُوا بِلَدَةً لَنَا تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهَا

وَحَرَّمَ السَّفَرُ لِجِهَادٍ وَحَجٌّ تَطَوُّعٌ بِلَا إِذْنٍ أَصْلٍ مُسْلِمٍ أَبٍ أَوْ أُمٍّ وَإِنْ عَلَيَا ، وَلَوْ أَذِنَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَكَذَا يَحْرُمُ بِلَا إِذْنٍ أَصْلٍ سَفَرٌ لَمْ تَغْلِبْ فِيهِ السَّلَامَةُ لِتِجَارَةٍ ، لَا سَفَرٌ لِتَعْلَمَ فَرَضِي ، وَلَوْ كِفَايَةً ، كَطَلَبِ النَّحْوِ وَدَرَجَةِ الْفَتْوَى ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ أَصْلُهُ .

وَإِنْ دَخَلُوا ، أَيِ : الْكُفَّارُ بِلَدَةً لَنَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ عَلَى أَهْلِهَا ، أَيِ : يَتَعَيَّنُ عَلَى أَهْلِهَا الدَّفْعُ بِمَا أَمَكْنَهُمْ .

وَلِلدَّفْعِ مَرْتَبَتَانِ : إِحْدَاهُمَا أَنْ يَخْتَمِلَ الْحَالُ اجْتِمَاعُهُمْ وَتَأَهُبُهُمْ لِلْحَزْبِ ، فَوَجَبَ الدَّفْعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ بِمَا يَقْدِرُ ، حَتَّى عَلَى مَنْ لَا يَلْزُمُهُ الْجِهَادُ ، نَحْوُ فَقِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ وَأَمْرَأَةٍ فِيهَا قُوَّةٌ بِلَا إِذْنٍ مِمَّنْ مَرَّ ، وَيُعْتَفَرُ ذَلِكَ لِهَذَا الْخَطَرِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا سَبِيلَ لِإِهْمَالِهِمْ .

وِثَانِيَّتُهُمَا أَنْ يَغْشَاهُمُ الْكُفَّارُ وَلَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ اجْتِمَاعٍ وَتَأَهُبٍ ، فَمَنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ كُفَّارٌ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ إِنْ أَخَذَهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا أَمَكَّنَ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا جِهَادَ عَلَيْهِ لِامْتِنَاعِ الْأَسْتِسْلَامِ لِكَافِرٍ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَأَهُبٌ لِقِتَالٍ وَجَوَزَ أَسْرًا وَقَتْلًا فَلَهُ قِتَالٌ ، وَأَسْتِسْلَامٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ مِنْهُ قُتِلَ ، وَأَمْنَتِ الْمَرْأَةُ فَاحِشَةً إِنْ أَخَذَتْ ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ ؛ فَمَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ قُتِلَ عَيْنًا أَمْتَنَعَ عَلَيْهِ الْأَسْتِسْلَامُ كَمَا مَرَّ آتِفًا .

وَلَوْ أَسْرُوا مُسْلِمًا يَجِبُ التُّهُؤُصُ إِلَيْهِمْ فَوْرًا عَلَى كُلِّ قَادِرٍ لِخَلَاصِهِ إِنْ

وَمَنْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ مِنْهَا ، وَحَرَّمَ أَنْصِرَافُ عَنْ صَفٍّ إِذَا لَمْ يَزِيدُوا عَلَى مِثْلَيْنَا ،

رُجِي ، وَلَوْ قَالَ لِكَافِرٍ : أَطْلُقْ أَسِيرَكَ وَعَلَيَّ كَذَا ، فَأُطْلَقَهُ ، لَزِمَهُ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَسِيرِ ، إِلَّا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي مُفَادَاتِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ الْرُّجُوعَ .

\* \* \*

وَتَعَيَّنَ عَلَى مَنْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ مِنْهَا ، أَيُّ : مِنَ الْبَلَدَةِ الَّتِي دَخَلُوا فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ فِي أَهْلِهِمْ كِفَايَةٌ ، لَأَنَّهُمْ فِي حُكْمِهِمْ ، وَكَذَا مَنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِنْ لَمْ يَكْفِ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ ، فَيَصِيرُ فَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّ مَنْ قَرَّبَ ، وَفَرَضَ كِفَايَةً فِي حَقِّ مَنْ بَعُدَ .

وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الْجِهَادِ أَنْصِرَافُ عَنْ صَفٍّ بَعْدَ التَّلَاقِي ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قُتِلَ ، لِعَدِّهِ بِالْمَعْنَى الْفِرَارَ مِنَ الرَّحْفِ مِنَ السَّبْعِ الْمُؤَبَّاتِ [ البخاري ، رقم : ٢٧٦٦ ؛ مسلم ، رقم : ٨٩ ] ، وَلَوْ ذَهَبَ سِلَاحُهُ وَأَمَكَّنَ الرَّمِي بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْأَنْصِرَافُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا غَلَبَ ظَنُّ الْهَلَاكِ بِالثَّبَاتِ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِيهِمْ وَجَبَ الْفِرَارُ ، إِذَا لَمْ يَزِيدُوا ، أَيُّ : الْكُفَّارُ عَلَى مِثْلَيْنَا ، لِلآيَةِ [ ٨ سورة الأنفال / الآية : ٦٦ ] ، وَحِكْمَةُ وَجُوبِ مُصَابِرَةِ الضَّعْفِ أَنَّ الْمُسْلِمَ يُقَاتِلُ عَلَى إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ : الشَّهَادَةِ وَالْفُوزِ بِالْغَنِيمَةِ مَعَ الْأَجْرِ ، وَالْكَافِرُ يُقَاتِلُ عَلَى الْفُوزِ بِالْذُّنْيَا فَقَطْ .

أَمَّا إِذَا زَادُوا عَلَى الْمِثْلَيْنِ ، كَمِثْلَيْنِ وَوَاحِدٍ عَنْ مِثَّةٍ ، فَيَجُوزُ



وَيَرِيقُ ذَرَارِيَّ كُفَّارٍ بِأَسْرِ ،

الْأَنْصِرَافُ مُطْلَقًا .

وَحَرَّمَ جَمْعُ مُجْتَهِدُونَ الْأَنْصِرَافَ مُطْلَقًا إِذَا بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ اثْنَيْ عَشَرَ  
أَلْفًا ، لِخَبَرٍ : « لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ » ، وَبِهِ خُصَّتِ الْآيَةُ  
[ ٨ سورة الأنفال / الآية : ٦٦ ] .

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْأَمْرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ الظَّفَرُ ،  
فَلَا تَعْرُضَ فِيهِ لِحُرْمَةِ فِرَارٍ وَلَا لِعَدَمِهَا ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ؛ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ  
الْأَنْصِرَافُ إِنْ قَاوَمْنَاهُمْ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا  
عَلَى الْعُدُوِّ ، وَلَوْ بَعِيدَةً .

وَيَرِيقُ ذَرَارِيَّ كُفَّارٍ وَعَبِيدُهُمْ ، وَلَوْ مُسْلِمِينَ كَامِلِينَ ، بِأَسْرِ كَمَا يَرِيقُ  
حَزْبِيَّ مَقْهُورٍ لِحَزْبِيَّ بِالْقَهْرِ ، أَيُّ : يَصِيرُونَ بِنَفْسِ الْأَسْرِ أَرْقَاءَ لَنَا ،  
وَيَكُونُونَ كَسَائِرِ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ .

وَدَخَلَ فِي « الذَّرَارِي » الصَّبِيَانُ وَالْمَجَانِينُ وَالنِّسْوَانُ .

وَلَا حَدَّ إِنْ وَطِئَ غَانِمٌ أَوْ أَبُوهُ أَوْ سَيِّدُهُ أُمَةً فِي الْغَنِيمَةِ ، وَلَوْ قَبْلَ  
اخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ ، لِأَنَّ فِيهَا شُبْهَةَ مُلْكٍ ، وَيُعْزَرُ عَالِمٌ بِالْتَّحْرِيمِ لَا جَاهِلٌ بِهِ  
إِنْ عُدِرَ ، لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِ مَحَلِّهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : يُحْكَمُ بِإِسْلَامٍ غَيْرِ بَالِغٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، إِمَّا تَبَعًا لِلْسَّابِي  
الْمُسْلِمِ ، وَلَوْ شَارَكَهُ كَافِرٌ فِي سَبِيهِ ، وَإِمَّا تَبَعًا لِأَحَدِ أَصُولِهِ ، وَإِنْ كَانَ

وَلِإِمَامٍ خِيَارٌ فِي كَامِلٍ بَيْنَ قَتْلِ وَمَنْ وَفِدَاءٍ وَأَسْتِرْقَاقٍ ، وَإِسْلَامٍ  
كَافِرٍ بَعْدَ أُسْرِ يَعْصِمُ دَمَهُ ،

إِسْلَامُهُ قَبْلَ عُلُوقِهِ ، فَلَوْ أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ مِنْ  
الْآنَ .

\* \* \*

وَلِإِمَامٍ أَوْ أَمِيرٍ خِيَارٌ فِي أُسْرِ كَامِلٍ بِبُلُوغٍ وَعَقْلِ وَذُكُورَةٍ وَحُرِّيَّةٍ بَيْنَ  
أَرْبَعِ خِصَالٍ : مِنْ قَتْلِ بِضَرْبِ الرِّقَبَةِ لَا غَيْرَ ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِهِ ،  
وَفِدَاءٍ بِأَسْرَى مَنَا ، أَوْ مَالٍ فَيَحْمَسُ وَجُوبًا ، أَوْ يَنْخُو سِلَاحَنَا وَيُنَادِي  
سِلَاحَهُمْ بِأَسْرَانَا عَلَى الْأَوْجِهَ لَا بِمَالٍ ، وَأَسْتِرْقَاقٍ ؛ فَيَفْعَلُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ  
وُجُوبًا أَلَّا حَظَّ لِلْمُسْلِمِينَ بِاجْتِهَادِهِ .

وَمَنْ قَتَلَ أَسِيرًا غَيْرَ كَامِلٍ لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ ، أَوْ كَامِلًا قَبْلَ التَّخْيِيرِ فِيهِ عَزَرَ  
فَقَطُ .

وإِسْلَامُ كَافِرٍ كَامِلٍ بَعْدَ أُسْرِ يَعْصِمُ دَمَهُ مِنَ الْقَتْلِ ، لِيَخْبَرَ الصَّحِيحَيْنِ  
[ البخاري ، رقم : ٢٥ ؛ مسلم ، رقم : ٢٢ ] : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى  
يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا  
بِحَقِّهَا » ، وَلَمْ يُذَكِّرْ هُنَا « وَمَالَهُ » هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَعْصِمُهُ إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ  
رَقَّهُ ، وَلَا « صِغَارَ أَوْلَادِهِ » لِلْعِلْمِ بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لَهُ وَإِنْ كَانُوا بِدَارِ الْحَرْبِ  
أَرْقَاءَ ، وَإِذَا اتَّبَعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ وَهُمْ أَحْرَارٌ لَمْ يَرْفُوا ، لِامْتِنَاعِ طُرُوقِ الرِّقِّ  
عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ  
لَا يُسَبَّى وَلَا يُسْتَرْقَى ؛ أَوْ أَرْقَاءَ لَمْ يُنْقَضِ رِفْقُهُمْ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَلَكَ حَرْبِيٌّ

وَقَبْلَهُ يَعَصِمُ دَمًا وَمَالًا ،

صَغِيرًا ، ثُمَّ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ جازَ سَبِيَّهُ وَاسْتِرْقَاقُهُ ، وَبَقِيَ  
الْخِيَارُ فِي بَاقِي الْخِصَالِ السَّابِقَةِ مِنَ أَلْمَنِ أَوْ أَلْفِدَاءٍ أَوْ أَلرَّقِ ، وَمَحَلُّ جَوَازِ  
الْمُفَادَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ إِنْ كَانَ لَهُ ثُمَّ عَشِيرَةٌ يَأْمَنُ مَعَهَا عَلَى  
نَفْسِهِ وَدِينِهِ .

وَإِسْلَامُهُ قَبْلَهُ ، أَيُّ : قَبْلَ أَسْرِ بَوَضْعِ أَيْدِينَا عَلَيْهِ يَعَصِمُ دَمًا ، أَيُّ :  
نَفْسًا عَنْ كُلِّ مَا مَرَّ ؛ وَمَالًا ، أَيُّ : جَمِيعُهُ بِدَارِنَا وَدَارِهِمْ ، وَكَذَا فَرَعُهُ  
الْحَرَّ الصَّغِيرَ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ السَّبِيِّ عَنِ الْإِسْتِرْقَاقِ ، لَا زَوْجَتَهُ ، فَإِذَا سُبِيَتْ  
وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ حَالًا ، وَإِذَا سُبِيَ زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا انْفَسَخَ  
النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ حَرَبَيْنِ ، لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ [ رقم : ١٤٥٦ ] : أَنَّهُمْ لَمَّا  
امْتَنَعُوا يَوْمَ أُوطَاسٍ مِنْ وَطْءِ الْمَسِيَّاتِ الْمُتَزَوِّجَاتِ نَزَلَ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾  
أَيُّ : الْمُتَزَوِّجَاتُ ﴿ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْتَنُكُم ﴾ [ ٤ سورة  
النساء / الآية : ٢٤ ] ، فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَزَوِّجَاتِ إِلَّا الْمَسِيَّاتِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ أَدْعَى أَسِيرٌ قَدْ أُرِقَ إِسْلَامُهُ قَبْلَ أَسْرِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي أَلرَّقِ ،  
وَيُجْعَلُ مُسْلِمًا مِنَ الْآنِ ، وَيُثْبِتُ بِشَاهِدٍ وَآمَرَاتَيْنِ .  
وَلَوْ أَدْعَى أَسِيرٌ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ دَارِنَا صُدَّقَ بِبَيِّنَةٍ ، أَوْ مِنْ  
دَارِ الْحَرْبِ فَلَا .

\* \* \*

وَإِذَا أُرِقَّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَسْقُطْ .

وَإِذَا أُرِقَّ الْحَرْبِيُّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ، لَمْ يَسْقُطْ ، وَسَقَطَ إِنْ كَانَ لِحَرْبِيٍّ .

وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِيٌّ مِنْ حَرْبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ شَيْئًا ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ؛ لَمْ يَسْقُطْ لِاتِّزَامِهِ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَرْبِيٌّ عَلَى حَرْبِيٍّ شَيْئًا ، أَوْ غَضَبَهُ مِنْهُ ، فَأَسْلَمَ ، أَوْ أَسْلَمَ الْمُتْلِفُ ، فَلَا ضَمَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ شَيْئًا بِعَقْدٍ حَتَّى يُسْتَدَامَ حُكْمُهُ ، وَلِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَوْ أَتْلَفَ مَالُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لَمْ يَضْمَنْهُ ، فَأَوْلَى مَالُ الْحَرْبِيِّ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ فَهَرَ حَرْبِيٌّ دَائِنُهُ أَوْ سَيِّدُهُ أَوْ زَوْجَهُ مُلْكَهُ ، وَارْتَفَعَ الدَّيْنُ وَالرَّقْءُ وَالنِّكَاحُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُفْهُورُ كَامِلًا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الْقَاهِرُ بَعْضًا لِلْمَقْهُورِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْقَاهِرِ بَيْعُ مَقْهُورِهِ الْبَعْضِ لِعِتْقِهِ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِلِسُّمُودِيِّ .

\* \* \*

مُهْمَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » : قَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ النَّاسِ وَتَأَلَّفَهُمْ فِي السَّرَارِيِّ وَالْأَرْقَاءِ الْمَجْلُوبِينَ مِنَ الْكُزُومِ وَالْهِنْدِ ، وَحَاصِلُ مُعْتَمَدِ مَذْهَبِنَا فِيهِمْ أَنَّ مَنْ لَمْ يُعْلَمْ كَوْنُهُ غَنِيْمَةً لَمْ تَتَخَمَّسْ وَلَمْ تُقَسَّمْ ، يَحِلُّ شِرَاؤُهُ وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ فِيهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنَّ أَسْرَهُ أَلْبَائِعُ لَهُ ؛ أَوْ لَا حَرْبِيٍّ أَوْ ذِمِّيٍّ ، فَإِنَّهُ لَا يُخَمَّسُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ لَا نَادِرٌ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّ أَخَذَهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِ سَرِقَةٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ لَمْ يَجُزْ شِرَاؤُهُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ

الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا يُحْمَسُ عَلَيْهِ ، فَقَوْلُ جَمْعٍ مُتَقَدِّمِينَ : ظَاهِرُ الْكِتَابِ  
وَالشُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعِ وَطْءِ السَّرَارِيِّ الْمَجْلُوبَةِ مِنَ الرُّومِ وَالْهِنْدِ ، إِلَّا  
أَنْ يُنْصَبَ مَنْ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ ، وَلَا خِيفَ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّ الْغَانِمَ  
لَهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْ أَمِيرِهِمْ قَبْلَ الْأَعْتِنَامِ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ  
لَهُ ، لِجَوَازِهِ عِنْدَ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ وَفِي قَوْلِ لِلشَّافِعِيِّ ، بَلْ زَعَمَ النَّجَاشِيُّ  
الْفَرَارِيُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ قِسْمَةُ الْغَنَائِمِ وَلَا تَحْمِيسُهَا ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ  
بَعْضَ الْغَانِمِينَ ، لَكِنْ رَدَّهُ الْمُصَنِّفُ [ أَيُّ : النَّوَوِيُّ ] وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ  
لِلْإِجْمَاعِ .

وَطَرِيقُ مَنْ وَقَعَ بِيَدِهِ غَنِيمَةٌ لَمْ تُحْمَسْ رَدُّهَا لِمُسْتَحِقِّ عِلْمٍ ، وَإِلَّا  
فَلِلْقَاضِي ، كَالْمَالِ الضَّائِعِ ، أَيُّ : الَّذِي لَمْ يَقَعْ الْيَأْسُ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَإِلَّا  
كَانَ مُلْكُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَلَمَنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ الظُّفْرُ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَمِنْ ثَمَّ  
كَانَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ وَصَلَ لَهُ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّهُ مِنْهُ حَلٌّ لَهُ أَخْذُهُ وَإِنْ  
ظَلِمَ الْبَاقُونَ ، نَعَمْ الْوَرَعُ لِمُرِيدِ التَّسَرُّي أَنْ يَشْتَرِيَ ثَانِيًا مِنْ وَكِيلِ بَيْتِ  
الْمَالِ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ التَّحْمِيسِ وَالْيَأْسُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِهَا ، فَيَكُونُ  
مُلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ . اُنْتَهَى .

\* \* \*

تِمَّةٌ [ فِي ذِكْرِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْهُدْنَةِ ] : يَعْتَقُ رَقِيقٌ حَرْبِيٌّ إِذَا هَرَبَ ثُمَّ  
أَسْلَمَ ، وَلَوْ بَعْدَ الْهُدْنَةِ ، أَوْ أَسْلَمَ ، ثُمَّ هَرَبَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ لَمْ يُهَاجِرْ  
إِلَيْنَا ، لَا عَكْسُهُ ، بَأَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ هُدْنَةٍ ثُمَّ هَرَبَ ، فَلَا يَعْتَقُ ، لَكِنْ لَا يُرَدُّ

## بَابُ الْقَضَاءِ

إِلَى سَبِيدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْتَقْهُ بَاعَهُ الْإِمَامُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ دَفَعَ لِسَيِّدِهِ قِيمَتَهُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ وَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْأَوْلَاءِ لَهُمْ ، وَإِنْ أَتَانَا بَعْدَ الْهَدْنَةِ ، وَشُرِطَ رَدُّ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَيْنَا حُرًّا ذَكَرْ مُكَلَّفٌ مُسْلِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ ثُمَّ عَشِيرَةٌ تَحْمِيهِ لَمْ يُرَدَّ ، وَإِلَّا رُدَّ عَلَيْهِمْ بِطَلَبِهِمْ بِالتَّحْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَالِبِهِ بِلَا إِجْبَارٍ عَلَى الرُّجُوعِ مَعَ طَالِبِهِ ، وَكَذَا لَا يُرَدُّ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَصَفَا الْإِسْلَامَ أَمْ لَا ، وَأَمْرَأَةٌ وَخُسْنَى أَسْلَمْنَا ، أَيُّ : لَا يَجُوزُ رَدُّهُمْ وَلَوْ لِنَحْوِ الْأَبِ لِضَعْفِهِمْ ، وَيَعْرُمُونَ لَنَا قِيمَةً رَقِيقٍ أَرْتَدَّ دُونَ الْخُرِّ الْمُرْتَدِّ .

\* \* \*

## بَابُ الْقَضَاءِ

بِالْمَدِّ ، أَيُّ : الْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَيْنَ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [ ٥ سورة المائدة / الآية : ٤٩ ] وَقَوْلُهُ : ﴿ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ [ ٥ سورة المائدة / الآية : ٤٢ ] ، وَأَخْبَارٌ كَخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [ البخاري ، رقم : ٧٣٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١٦ ] : « إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ » أَيُّ : أَرَادَ الْحُكْمَ « فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » ، وَفِي رِوَايَةٍ بَدَلَ الْأُولَى : « فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ » .

قَالَ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : أَجْمَعَ الْمُؤْسِلُمُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي حَاكِمٍ عَالِمٍ مُجْتَهِدٍ ، أَمَّا غَيْرُهُ فَائْتِمٌ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَإِنْ وَافَقَ الصُّوَابَ ، لِأَنَّ إِصَابَتَهُ اتَّفَاقِيَّةٌ ، وَصَحَّ خَبَرٌ : « الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ

## هُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ،

فِي النَّارِ [أَبُو دَاوُدَ، رَقْمٌ : ٣٥٧٣ ؛ التِّرْمِذِيُّ، رَقْمٌ : ١٣٢٢ ؛ ابْنُ مَاجَهَ، رَقْمٌ : ٢٣١٥] وَفُسِّرَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ عَرَفَ الْحَقَّ وَقَضَى بِهِ ، وَالْآخِرَانِ بِمَنْ عَرَفَ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ ، وَمَنْ قَضَى عَلَى جَهْلٍ ؛ وَمَا جَاءَ فِي التَّحْذِيرِ عَنْهُ كَخَبَرٍ : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ » [التِّرْمِذِيُّ، رَقْمٌ : ١٣٢٥ ؛ أَبُو دَاوُدَ رَقْمٌ : ٣١٠٠ ، ٣١٠١ ؛ ابْنُ مَاجَهَ، رَقْمٌ : ٢٣٠٨ ؛ «مُسْنَدُ أَحْمَدَ»، رَقْمٌ : ٧١٠٥ ، ٨٥٥٩] مَحْمُولٌ عَلَى عِظَمِ الْخَطَرِ فِيهِ ، أَوْ عَلَى مَنْ يُكْرَهُ لَهُ الْقَضَاءُ أَوْ يَحْرُمُ .

هُوَ ، أَيُّ : قَبُولُهُ مِنْ مُتَعَدِّدِينَ صَالِحِينَ لَهُ .

فَرَضُ كِفَايَةِ فِي النَّاحِيَةِ ، بَلْ أَسْنَى فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، حَتَّى قَالَ الْغَزَالِيُّ : إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ ، فَإِنْ أُمْتِنَعَ الصَّالِحُونَ لَهُ مِنْهُ أَتَمُّوا .  
أَمَّا تَوَلِيَةُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لِأَحَدِهِمْ فِي إِفْلِيمٍ فَفَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَلَى ذِي شَوْكَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ مَسَافَةِ الْعَدُوِّ عَنْ قَاضٍ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَا بُدَّ مِنْ تَوَلِيَةِ مَنْ الْإِمَامُ أَوْ مَاذُونُهُ ، وَلَوْ لِمَنْ تَعَيَّنَ لِلْقَضَاءِ ، فَإِنْ قُتِلَ الْإِمَامُ فَتَوَلِيَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِي الْبَلَدِ ، أَوْ بَعْضِهِمْ مَعَ رِضَا الْبَاقِينَ ، وَلَوْ وَلَّاهُ أَهْلُ جَانِبٍ مِنَ الْبَلَدِ صَحَّ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ .

وَمِنْ صَرِيحِ التَّوَلِيَةِ : وَلَيْتِكَ ، أَوْ قَلَدْتُكَ الْقَضَاءَ ؛ وَمِنْ كِنَايَتِهَا : عَوَّلْتُ وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ فِيهِ .

وَشَرَطُ قَاضٍ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ كَافِيًا مُجْتَهِدًا ،

وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا ، وَكَذَا فَوْرًا فِي الْحَاضِرِ ، وَعِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ فِي غَيْرِهِ .

وَقَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ : الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ ، وَمَنْ تَعَيَّنَ فِي نَاحِيَةِ لَزْمِهِ قَبُولُهُ ، وَكَذَا طَلَبُهُ ، وَلَوْ بِبَذْلِ مَالٍ ، وَإِنْ خَافَ مِنْ نَفْسِهِ الْمَيْلَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنَ فِيهَا كُرْهَ لِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الْأَفْضَلُ ، وَيَحْرُمُ طَلَبُهُ بِعَزْلِ صَالِحٍ لَهُ وَلَوْ مَفْضُولًا .

\* \* \*

وَشَرَطُ قَاضٍ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ كُلِّهَا ، بَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا عَدْلًا سَمِيعًا وَلَوْ بِالصِّيَاحِ بَصِيرًا ، فَلَا يُؤَلَّى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَلَا أَعْمَى ، وَهُوَ مَنْ يَرَى الشَّيْءَ وَلَا يُمَيِّزُ الصُّورَةَ وَإِنْ قَرَّبَتْ ، بِخِلَافِ مَنْ يُمَيِّزُهَا إِذَا قَرَّبَتْ بِحَيْثُ يَعْرِفُهَا ، وَلَوْ بِتَكْلُفٍ وَمَزِيدِ تَأَمُّلٍ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَكْتُوبِ ، وَأَخْتِيرَ صِحَّةُ وَلَايَةِ الْأَعْمَى .

كَافِيًا لِلْقِيَامِ بِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ ، فَلَا يُؤَلَّى مُعَقِّلٌ وَمُخْتَلٌ نَظَرٍ بِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ .

مُجْتَهِدًا فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيُّهُ جَاهِلٍ وَمُقَلِّدٍ ، وَإِنْ حَفِظَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ ، لِعَجْزِهِ عَنْ إِدْرَاكِ غَوَامِضِهِ ، وَالْمُجْتَهِدُ : مَنْ يَعْرِفُ بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ ، وَالْمُجَمِّلُ وَالْمُبِينُ ، وَالْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ ، وَالنَّصْرُ وَالظَّاهِرُ ، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ ، وَالْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابِهُ ، وَبِأَحْكَامِ الشُّنَّةِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَهُوَ : مَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ ، وَالْأَحَادِ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَالْمُتَّصِلُ



بِاتِّصَالِ رُؤَايَاهُ إِلَيْهِ عليه السلام ، وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعُ ؛ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ فَقَطْ ، وَيُسَمَّى :  
 الْمَوْقُوفُ ؛ وَالْمُرْسَلُ ، وَهُوَ : قَوْلُ التَّابِعِيِّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا ،  
 أَوْ فَعَلَ كَذَا ؛ أَوْ بِحَالِ الرُّوَاةِ قُوَّةً وَضَعْفًا ؛ وَمَا تَوَاتَرَ نَاقِلُوهُ وَأَجْمَعَ  
 السَّلَفُ عَلَى قَبُولِهِ لَا يُبَحِّثُ عَنْ عَدَالَةِ نَاقِلِيهِ ، وَلَهُ الْأَكْتِفَاءُ بِتَعْدِيلِ إِمَامٍ  
 عُرِفَ صِحَّةُ مَذْهَبِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَيَقْدَمُ عِنْدَ التَّعَارُضِ الْخَاصُّ  
 عَلَى الْعَامِّ ، وَالْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ ، وَالنَّصُّ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَالْمُحْكَمُ  
 عَلَى الْمُتَشَابِهِ ، وَالنَّاسِخُ وَالْمُنْصَلِّ وَالْفَوِيُّ عَلَى مُقَابِلِهَا ، وَلَا تَنْحَصِرُ  
 الْأَحْكَامُ فِي خَمْسٍ مِثَّةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسٍ مِثَّةِ حَدِيثٍ خِلَافًا لِزَاعِمِيهِمَا ،  
 وَبِالْقِيَاسِ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ ؛ مِنَ الْجَلِيِّ ، وَهِيَ : مَا يُقْطَعُ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ ،  
 كَقِيَاسِ ضَرْبِ الْوَالِدِ عَلَى تَأْفِيفِهِ ، أَوْ الْمُسَاوِي ، وَهُوَ : مَا يَبْعُدُ فِيهِ انْتِفَاءُ  
 الْفَارِقِ ، كَقِيَاسِ إِخْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى أَكْلِهِ ، أَوْ الْأَدْوَنَ ، وَهُوَ :  
 مَا لَا يَبْعُدُ فِيهِ انْتِفَاءُ الْفَارِقِ ، كَقِيَاسِ الدُّرَّةِ عَلَى الْبُرِّ فِي الرُّبَا بِجَمَاعِ  
 الطَّعْمِ ؛ وَبِلِسَانِ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوًا وَصَرَفًا وَبِلَاغَةً ، وَبِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنَ  
 الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَوْ فِيمَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ فَقَطْ لِنَلَّا يُخَالِفُهُمْ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : اجْتِمَاعُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ  
 الَّذِي يُفْتِي فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، أَمَّا مُقَيَّدٌ لَا يَعُدُّو مَذْهَبَ إِمَامٍ خَاصٍّ  
 فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ إِمَامِيهِ ؛ وَلِإِرَاعِ فِيهَا مَا يُرَاعِيهِ الْمُطْلَقُ فِي قَوَانِينِ  
 الشَّرْعِ ، فَإِنَّهُ مَعَ الْمُجْتَهِدِ كَالْمُجْتَهِدِ مَعَ نُصُوصِ الشَّرْعِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ  
 لَهُ عُدُولٌ عَنْ نَصِّ إِمَامِيهِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ الِاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ . أَنْتَهَى .

فَإِنْ وَلَّى سُلْطَانٌ أَوْ ذُو شَوْكَةٍ غَيْرَ أَهْلِ نَفَذٍ ،

فَإِنْ وَلَّى سُلْطَانٌ ، وَلَوْ كَافِرًا ، أَوْ ذُو شَوْكَةٍ غَيْرُهُ فِي بَلَدٍ ، بَأَن  
أَنحَصَرَتْ قُوَّتُهَا فِيهِ ، غَيْرَ أَهْلِ لِلْقَضَاءِ ، كَمُقَلِّدٍ وَجَاهِلٍ وَفَاسِقٍ ، أَيْ :  
مَعَ عِلْمِهِ بِنَخْوِ فِسْقِهِ ، وَإِلَّا بَأَن ظَنَّ عَدَالَتَهُ مَثَلًا ، وَلَوْ عَلِمَ فِسْقَهُ لَمْ يُؤَلِّهِ ،  
فَالظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا لَا يَنْفَعُ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ زَادَ فِسْقُهُ أَوْ أَرْتَكَبَ  
فِسْقًا آخَرَ عَلَى تَرَدُّدٍ فِيهِ . أَنْتَهَى .

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِتُقُودِ تَوَلِّيَّتِهِ ، وَإِنْ وَلَّاهُ غَيْرَ عَالِمٍ لِفِسْقِهِ ، وَكَعْبِدِ  
وَأَمْرًا وَأَعْمَى نَفَذًا مَا فَعَلَهُ مِنَ التَّوَلِّيَةِ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُجْتَهِدٌ عَدْلٌ عَلَى  
الْمُعْتَمِدِ ، فَيَنْفَعُ قَضَاءُ مَنْ وَلَّاهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَلِئَلَّا تَتَعَطَّلَ مَصَالِحُ النَّاسِ  
وَإِنْ نَازَعَ كَثِيرُونَ فِيمَا ذُكِرَ فِي الْفَاسِقِ وَأَطَالُوا ، وَصَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمَا ذُكِرَ فِي الْمُقَلِّدِ مَحَلُّهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ مُجْتَهِدٌ ، وَإِلَّا نَفَذَتْ  
تَوَلِّيَةُ الْمُقَلِّدِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ذِي شَوْكَةٍ ، وَكَذَا الْفَاسِقُ ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَدْلٌ  
أَشْتَرِطَ شَوْكَةً وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ : الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
ثَمَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ نَفَذَتْ تَوَلِّيَةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ قَاضِيَ  
الضَّرُورَةِ يَقْضِي بِعِلْمِهِ ، وَيَحْفَظُ مَالَ الْيَتِيمِ ، وَيَكْتُبُ لِقَاضِي آخَرَ خِلَافًا  
لِلْحَضَرَمِيِّ ، وَصَرَّحَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ بِأَنَّ قَاضِيَ الضَّرُورَةِ يَلْزَمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ فِي  
سَائِرِ أَحْكَامِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، مِنْ غَيْرِ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ فِي سَائِرِ  
أَحْكَامِهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، مِنْ غَيْرِ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ فِيهِ ، وَلَوْ طَلَبَ  
الْخَصْمُ مِنَ الْقَاضِي الْفَاسِقِ تَبْيِينَ الشُّهُودِ الَّتِي ثَبَّتَ بِهَا الْأَمْرَ لَزِمَ الْقَاضِي  
بَيَانُهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَنْفَعْ حُكْمُهُ .

فَرُعٌ : يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا وَلى قَاضِياً أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْأَسْتِخْلَافِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ التَّوَلِيَّةَ اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، لَا غَيْرَهُ فِي الْأَصَحِّ .

\* \* \*

مُهَمَّةٌ [ فِي بَيَانِ كَوْنِ الْقَاضِي يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِداً ، أَوْ بِاجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّداً ] : يَحْكُمُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِداً ، أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّداً ، وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَا يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَذْهَبِ مُقَلِّدِهِ ، وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ : يَجُوزُ ، وَجَمَعَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْتَهَ لِزُبَّةِ الْاجْتِهَادِ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ ، وَهُوَ الْمُقَلِّدُ الصَّرْفُ الَّذِي لَمْ يَتَأَهَّلْ لِلنَّظَرِ وَلَا لِلتَّرْجِيحِ ، وَالثَّانِي عَلَى مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ لِذَلِكَ ، وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقَلِّدَ إِذَا بَانَ حُكْمُهُ عَلَى خِلَافِ نَصِّ مُقَلِّدِهِ نَقَضَ حُكْمُهُ ، وَوَافَقَهُ التَّوَوُّيُّ <sup>(١)</sup> فِي « الرُّوضَةِ » وَالسُّبْكِيُّ ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ : لَا يُنْقَضُ ، وَتَبِعَهُ الرَّافِعِيُّ بَحْثاً فِي مَوْضِعٍ ، وَشَيْخُنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ .

\* \* \*

(١) فِي الْعِبَارَةِ سَقَطَ يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَةِ « التَّحْفَةِ » وَإِلَّا لَا تَصِحُّ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ التَّوَوُّيَّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى ابْنِ الرَّفْعَةِ ، وَعِبَارَةُ « التَّحْفَةِ » بَعْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ نَقَضَ حُكْمُهُ : وَصَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَمَا مَرَّ أَنَّ نَصَّ إِمَامِ الْمُقَلِّدِ فِي حَقِّهِ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي حَقِّ الْمُقَلِّدِ ، وَوَافَقَهُ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ ، عَنِ الْغَزَالِيِّ ، مِنْ عَدَمِ النُّقْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدَ مَنْ شَاءَ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : بَعِيدُ الْوَجْهِ ، بَلِ الصَّوَابُ سَدُّ هَذَا الْبَابِ مِنْ أَضْلِهِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَاسِدِ الَّتِي لَا تُخْصَى . اهد . « تحفة » .

فَائِدَةٌ [ فِي بَيَانِ التَّقْلِيدِ ] : إِذَا تَمَسَّكَ الْعَامِّيُّ بِمَذْهَبٍ لَزِمَهُ مُوَافَقَتُهُ ،  
وَالَّا لَزِمَهُ التَّمَذُّبُ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ لَا غَيْرِهَا ، ثُمَّ لَهُ وَإِنْ عَمِلَ  
بِالْأَوَّلِ الْإِنْتِقَالُ إِلَى غَيْرِهِ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ فِي الْمَسَائِلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّبِعَ  
الرُّخْصَ ، بَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِالْأَسْهَلِ مِنْهُ ، فَيَفْسُقُ بِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ .  
وَفِي « الْأَخَادِمِ » عَنْ بَعْضِ الْمُخْتَاطِينَ : الْأَوَّلَى لِمَنْ أَتْبَلِيَ بَوَسْوَاسِ  
الْأَخْذِ بِالْأَخْفِ وَالرُّخْصِ لِئَلَّا يَزْدَادَ فَيَخْرُجَ عَنِ الشَّرْعِ ، وَلِضِدِّهِ الْأَخْذُ  
بِالْأَثْقَلِ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الْإِبَاحَةِ ، وَأَنْ لَا يُلْفَقَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا  
حَقِيقَةٌ مُرَكَّبَةٌ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا .

وَفِي فِتَاوَى شَيْخِنَا : مَنْ قَلَّدَ إِمَامًا فِي مَسْأَلَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى قَضِيَّةِ  
مَذْهَبِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ، وَجَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ؛ فَيَلْزَمُ مَنْ أَنْحَرَفَ عَنْ عَيْنِ  
الْكُفَّةِ وَصَلَّى إِلَى جِهَتِهَا مُقَلِّدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ مَثَلًا أَنْ يَمْسَحَ فِي وُضُوئِهِ مِنْ  
الرَّأْسِ قَدْرَ النَّاصِيَةِ وَأَنْ لَا يَسِيلَ مِنْ بَدَنِهِ بَعْدَ الْوُضُوءِ دَمٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ،  
وَلَا كَانَتْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً بِاتِّفَاقِ الْمَذْهَبَيْنِ ؛ فَلْيَفْظَنْ لِدَلَالَةِ . أَنْتَهَى .

وَوَافَقَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو مَحْرَمَةَ الْعَدَنِيُّ ، وَزَادَ فَقَالَ : قَدْ صَرَّحَ  
بِهَذَا الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ  
وَالْفِقْهِ ، مِنْهُمْ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالسُّبْكِيُّ ، وَنَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي « التَّمْهِيدِ »  
عَنِ الْعِرَاقِيِّ ، قُلْتُ : بَلْ نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ فِي « الْعَزِيزِ » عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنِ .  
أَنْتَهَى .

وَقَالَ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فِتَاوَاهِ » : إِنَّ  
الَّذِي فَهَمْنَاهُ مِنْ أَمْثَلَتِهِمْ أَنَّ التَّرْكِيبَ الْقَادِحَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ<sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ فِي قَضِيَّةٍ  
وَاحِدَةٍ ، فَمِنْ أَمْثَلَتِهِمْ إِذَا تَوَضَّأَ وَلَمْ يَسْ تَقْلِيداً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَافْتَصَدَ تَقْلِيداً  
لِلشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِاتِّفَاقِ الْإِمَامَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ ؛  
وَكَذَلِكَ إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَّ بِلَا شَهْوَةٍ تَقْلِيداً لِلإِمَامِ مَالِكٍ وَلَمْ يَذَلِكْ تَقْلِيداً  
لِلشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِاتِّفَاقِ الْإِمَامَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ ؛  
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ  
فِي التَّقْلِيدِ ، كَمَا إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ صَلَّى إِلَى الْجِهَةِ تَقْلِيداً  
لِأَبِي حَنِيفَةَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى  
بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهَا بِحَالِهِ لَا يُقَالُ : اتَّفَقَا عَلَى بُطْلَانِ  
صَلَاتِهِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : هَذَا الْإِتِّفَاقُ نَشَأُ مِنَ التَّرْكِيبِ فِي قَضِيَّتَيْنِ ، وَالَّذِي  
فَهَمْنَاهُ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّقْلِيدِ ؛ وَمِثْلُهُ مَا إِذَا قَلَّدَ الْإِمَامُ أَحْمَدَ فِي أَنَّ  
الْعَوْرَةَ أَسْوَأُ ثَانٍ ، وَكَانَ تَرَكَ الْمَضْمَضَةَ وَالْاسْتِنْشَاقَ أَوْ التَّسْمِيَةَ الَّتِي  
يَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ إِذَا قَلَّدَهُ فِي  
قَدْرِ الْعَوْرَةِ ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ الَّتِي هِيَ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ،  
وَلَا يَدْحُ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى بُطْلَانِ صَلَاتِهِ ، فَإِنَّهُ تَرْكِيبٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ،  
وَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّقْلِيدِ كَمَا يُفْهَمُ تَمَثُّلُهُمْ ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي فِتَاوَى  
الْبُلْقَيْنِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ التَّرْكِيبَ بَيْنَ قَضِيَّتَيْنِ غَيْرِ قَادِحٍ . اُنْتَهَى مُلْحَصًا .

\* \* \*

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : « صوابه : إِنَّمَا يُوْجَدُ »

وَيَجُوزُ تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ رَجُلًا أَهْلًا لِقَضَاءٍ ،

تِمَمَةٌ [ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَسْتِفْتَاءِ ] : يَلْزَمُ مُخْتِاجًا اسْتِفْتَاءَ عَالِمٍ عَدْلٍ عَرَفَ أَهْلِيَّتَهُ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مُفْتَيْنَيْنِ ، فَإِنْ اعْتَقَدَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمُ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُهُ ؛ قَالَ فِي « الرُّوضَةِ » : لَيْسَ لِمُفْتٍ وَعَامِلٍ عَلَى مَذْهَبِنَا فِي مَسْأَلَةِ ذَاتِ وَجْهَيْنِ أَوْ قَوْلَيْنِ أَنْ يَعْتَمِدَ أَحَدُهُمَا بِلَا نَظَرٍ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ ، بَلْ يَبْتَخِثُ عَنْ أَرْجَحِيهِمَا بِنَحْوِ تَأَخُّرِهِ وَإِنْ كَانَا لِوَاحِدٍ . اُنْتَهَى .

\* \* \*

وَيَجُوزُ تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ خُصُومَةٍ ، كَمَا فِي النِّكَاحِ رَجُلًا أَهْلًا لِقَضَاءٍ ، أَيْ : مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْقَضَاءِ الْمُطْلَقَةُ ، لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ فَقَطْ ، خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ قَاضٍ أَهْلٍ خِلَافًا لـ « الرُّوضَةِ » ، أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ فَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُهُ ، أَيْ : مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِ ، وَإِلَّا جَازَ ، وَلَوْ فِي النِّكَاحِ ، وَإِنْ كَانَ ثُمَّ مُجْتَهِدٌ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » تَبَعًا لِشَيْخِهِ زَكَرِيَّا ، لَكِنَّ الَّذِي أَفْتَاهُ أَنَّ الْمُحْكَمَ الْعَدْلَ لَا يَزُوجُ إِلَّا مَعَ فَقْدِ الْقَاضِي ، وَلَوْ غَيْرَ أَهْلٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ غَيْرِ الْعَدْلِ مُطْلَقًا ، وَلَا يُفِيدُ حُكْمُ الْمُحْكَمِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا بِهِ لَفْظًا لَا سُكُوتًا ، فَيُعْتَبَرُ رِضَا الزَّوْجَيْنِ مَعًا فِي النِّكَاحِ ، نَعَمْ ، يَكْفِي سُكُوتُ الْبِكْرِ إِذَا اسْتُؤْذِنَتْ فِي التَّحْكِيمِ .

وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ مَعَ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَاضٍ ، خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ ، لِأَنَّهُ يُنَوِّبُ عَنِ الْغَائِبِ بِخِلَافِ الْمُحْكَمِ ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ .

وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي وَنَائِبُهُ لَا عَنْ إِمَامٍ بِخَبَرِهِ وَعَزْلٍ نَفْسِهِ وَجُنُونٍ  
وَفِسْقٍ ،

وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي ، أَي : يُحْكَمُ بِانْعِزَالِهِ بِبُلُوغِ خَبَرِ الْعَزْلِ لَهُ ، وَلَوْ مِنْ  
عَدْلٍ .

وَيَنْعَزِلُ نَائِبُهُ فِي عَامٍّ أَوْ خَاصٍّ ، بِأَنْ يَبْلُغَهُ خَبَرُ عَزْلِ مُسْتَخْلِفِهِ لَهُ أَوْ  
الإِمَامِ لِمُسْتَخْلِفِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ .

لَا حَالُ كَوْنِ النَّائِبِ نَائِبًا عَنْ إِمَامٍ فِي عَامٍّ أَوْ خَاصٍّ ، بِأَنْ قَالَ  
لِلْقَاضِي : اسْتَخْلِفْ عَنِّي ؛ فَلَا يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَنْعَزَلَ الْقَاضِي  
وَنَائِبُهُ . بِخَبَرِهِ ، أَي : بِبُلُوغِ خَبَرِ الْعَزْلِ الْمَفْهُومِ مِنْ يَنْعَزِلُ ، لَا قَبْلَ  
بُلُوغِهِ ذَلِكَ ، لِعَظَمِ الضَّرَرِ فِي نَقْضِ أَقْضِيَّتِهِ لَوْ أَنْعَزَلَ ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ ،  
فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ مِنْ حِينَ الْعَزْلِ ، وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِ خَبَرِهِ ، وَمَنْ عَلِمَ عَزْلَهُ لَمْ يَنْفُذْ  
حُكْمَهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِحُكْمِهِ فِيمَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ ، وَيَنْعَزِلُ أَيْضًا كُلُّ  
مِنْهُمَا بِأَحَدِ أُمُورٍ :

عَزْلِ نَفْسِهِ كَالْوَكِيلِ ، وَجُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُمَا ، وَفِسْقٍ ،  
أَي : يَنْعَزِلُ بِفِسْقٍ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مُوَلِّيَهُ بِفِسْقِهِ الْأَصْلِيِّ أَوْ الزَّائِدِ عَلَى مَا كَانَ  
حَالُ تَوَلِّيَّتِهِ ؛ وَإِذَا زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَمْ تَعُدْ وَلَايَتُهُ إِلَّا بِتَوَلِّيَّةٍ جَدِيدَةٍ فِي  
الْأَصَحِّ .

وَيَجُوزُ لِلإِمَامِ عَزْلُ قَاضِيٍّ لَمْ يَتَّعَيْنْ بِظُهُورِ خِلَالٍ لَا يَقْضِي أَنْعِزَالَهُ ،  
كَكَثْرَةِ الشَّكَاوَى فِيهِ ، وَبِأَفْضَلِ مِنْهُ ، وَبِمَصْلَحَةِ كَسْكِينَ فِتْنَةٍ ، سِوَاءِ أَعَزَلَهُ  
بِمِثْلِهِ أَمْ بِدُونِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ عَزْلُهُ ، لِأَنَّهُ عَبَثٌ ،

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ إِمَامٍ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ  
وَلَا يَتِيهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، كَمَعُزُولٍ .

وَلَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ ، أَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ بَأَن لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَصْلُحُ غَيْرُهُ ، فَيَخْرُمُ  
عَلَى مُوَلِّيهِ عَزْلُهُ وَلَا يَنْفُذُ ، وَكَذَا عَزْلُهُ لِنَفْسِهِ حَيْثُ بَخْلَافِهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ  
الْحَالَةِ ، فَيَنْفُذُ عَزْلُهُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُوَلِّيهِ .

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ إِمَامٍ أَعْظَمَ ، وَلَا بِأَنْعِزَالِهِ ، لِعِظَمِ شِدَّةِ الضَّرَرِ  
بِتَعْطِيلِ الْحَوَادِثِ .

وَخَرَجَ بِ « الْإِمَامِ » الْقَاضِي ، فَيَنْعَزِلُ نَوَائِبُهُ بِمَوْتِهِ .

وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ وَهُوَ خَارِجُ عَمَلِهِ ، حَكَمْتُ  
بِكَذَا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ حَيْثُ بَخْلَافِهِ ، فَلَا يَنْفُذُ إِفْرَارُهُ بِهِ .

وَأَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا وَلِّيَ بِلَدٍ لَمْ يَتَنَاوَلَ مَزَارِعَهَا  
وَبَسَائِطِهَا ، فَلَوْ زَوْجٌ وَهُوَ بِأَحَدِهِمَا مَنْ هِيَ بِالْبَلَدِ أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصِحَّ .  
قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ .

بَلِ الَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ إِنْ عَلِمْتَ عَادَةً بِتَبَعِيَّةٍ أَوْ عَدَمِهَا فَذَلِكَ ، وَإِلَّا اتَّجَهَ  
مَا ذَكَرَهُ أَقْصَاراً عَلَى مَا نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ ، وَأَفْهَمَ قَوْلُ « الْمُنْهَاجِ » أَنَّهُ فِي غَيْرِ  
مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ كَمَعُزُولٍ ، أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ فِيهِ تَصَرُّفٌ أَسْتَبَاحَهُ بِالْوِلَايَةِ ،  
كَإِيجَارِ وَقْفٍ نَظَرُهُ لِلْقَاضِي ، وَبَيْعِ مَالٍ يَتِيمٍ ، وَتَقْرِيرِ فِي وَظِيفَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ .

كَذَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَعُزُولٍ بَعْدَ أَنْعِزَالِهِ ، وَمُحْكَمٌ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَجْلِسِ



## وَلَيْسُوا الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ،

حُكْمِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ حِينَئِذٍ ، فَلَا يُقْبَلُ إِفْرَارُهُ بِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ أَيْضاً شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا بِحُكْمِهِ ، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِفِعْلِ نَفْسِهِ إِلَّا إِنْ شَهِدَ بِحُكْمِ حَاكِمٍ ، وَلَا يَعْلَمُ الْقَاضِي أَنَّهُ حُكْمُهُ ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقاً ، فَإِنْ عَلِمَ الْقَاضِي أَنَّهُ حُكْمُهُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ .

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَحَلِّ حُكْمِهِ قَبْلَ عَزْلِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ؛ وَإِنْ قَالَ : بَعْلُمِي ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ حِينَئِذٍ ، حَتَّى لَوْ قَالَ عَلَى سَبِيلِ الْحُكْمِ : نِسَاءَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ - أَيْ : الْمَحْضُورَاتِ - طَوَالِقُ مِنْ أَزْوَاجِهِنَّ ؛ قَبْلَ إِنْ كَانَ مُجْتَهِداً ، وَلَوْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ .

وَلَا يَجُوزُ لِقَاضِي أَنْ يَتَّبِعَ حُكْمَ قَاضٍ قَبْلَهُ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ .

وَلَيْسُوا الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَجُوباً فِي إِكْرَامِهِمَا وَإِنْ اخْتَلَفَا شَرْفاً ، وَجَوَابِ سَلَامِهِمَا ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا ، وَالْإِسْتِمَاعِ لِلْكَلَامِ ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَالْقِيَامِ ؛ فَلَا يَخْصُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ ، وَلَوْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا أَنْتَظَرَ الْآخَرَ ، وَيُغْتَفَرُ طُولُ الْفَضْلِ لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ قَالَ لَهُ : سَلِّمْ ! لِيُجِيبَهُمَا مَعاً ، وَلَا يَمْرُحَ مَعَهُ ، وَإِنْ شَرَفَ بَعْلُمٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُجْلِسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ أَرَادَحَمَ مُدْعُونَ قُدِّمَ الْأَسْبَقُ فَالْأَسْبَقُ وَجُوباً ، كَمَنْتِ وَمُدَّرِّسٍ ، فَيَقْدَمَانِ وَجُوباً بِسَبْقِي ، فَإِنْ أَسْتَوُوا ، أَوْ جُهِلَ سَابِقُ أَفْرَعٍ .

وَحَرَّمَ قَبُولَهُ هَدِيَّةَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وَلَايَةٍ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ  
وَمَنْ لَهُ خُصُومَةٌ، وَإِلَّا جَازَ،

وَقَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرٌ أَنَّ طَالِبَ فَرَضِ الْعَيْنِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ يُقَدِّمُ ،  
كَالْمُسَافِرِ .

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ مَجْلِسِهِ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ فَسِيحاً بَارِزاً ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ  
الْمَسْجِدَ مَجْلِساً لِلْحُكْمِ صَوْتاً لَهُ عَنِ اللَّغْطِ وَازْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ ، نَعَمْ إِنْ  
اتَّفَقَ عِنْدَ جُلُوسِهِ فِيهِ قَضِيَّةٌ أَوْ قَضِيَّتَانِ فَلَا بَأْسَ بِفَضْلِهَا .

\* \* \*

وَحَرَّمَ قَبُولَهُ ، أَيُّ : الْقَاضِي هَدِيَّةَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وَلَايَةٍ ، أَوْ  
كَانَ لَهُ عَادَةٌ بِهَا ، لِكِنَّهُ زَادَ فِي الْقَدْرِ أَوْ الْوَصْفِ ، إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ ،  
أَيُّ : مَحَلِّ وَلَايَتِهِ .

وَهَدِيَّةَ مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ عِنْدَهُ أَوْ مَنْ أَحَسَّ مِنْهُ بِأَنَّهُ سَيُخَاصِمُ ، وَإِنْ  
اعْتَادَهَا قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، لِأَنَّهَا فِي الْأَخِيرَةِ تَدْعُو إِلَى الْمِيلِ إِلَيْهِ ، وَفِي الْأُولَى  
سَبَبُهَا الْوِلَايَةُ .

وَقَدْ صَحَّحَتِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ بِتَحْرِيمِ هَدَايَا الْعُمَّالِ .

وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يُهْدَى إِلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ ، وَلَوْ مَرَّةً فَقَطْ ، أَوْ  
كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وَلَايَتِهِ ، أَوْ لَمْ يَزِدِ الْمُهْدِي عَلَى عَادَتِهِ ، وَلَا خُصُومَةَ لَهُ  
حَاضِرَةً وَلَا مُتَرَقِّبَةً فِيهِ ؛ جَازَ قَبُولُهُ ، وَلَوْ جَهَّزَهَا لَهُ مَعَ رَسُولِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ  
مُحَاكَمَةٌ ، فَفِي جَوَازِ قَبُولِهِ وَجْهَانِ ، رَجَّحَ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمُنْهَاجِ »  
الْحُرْمَةَ .

وَعَلِمَ مِمَّا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبُولُهَا فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُهْدِي مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ مَا لَمْ يَسْتَشْعِرْ بِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ لِخُصُومَةٍ ، وَلَوْ أَهْدَى لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ حَرَمَ الْقَبُولُ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُجَازَاةً لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُهْدٍ مُعْتَادٍ إِهْدَاءً إِلَيْهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، وَحَيْثُ حَرَمَ الْقَبُولُ وَالْأَخْذُ لَمْ يَمْلِكْ مَا أَخَذَهُ فَيَرْدُّهُ لِمَالِكِهِ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا فَلَيْبِتَ أَلْمَالِ .

وَكَالْهَدِيَّةِ الْهَبَةِ وَالضَّيَافَةِ ، وَكَذَا الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَجَوَزَ لَهُ السُّبْكِيُّ فِي « حَلَبِيَّاتِهِ » قَبُولَ الصَّدَقَةِ مِمَّنْ لَا خُصُومَةَ لَهُ وَلَا عَادَةَ ، وَخَصَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَصَدِّقُ أَنَّهُ الْفَاضِي ، وَبَحَثَ غَيْرُهُ الْقَطْعَ بِحُلِّ أَخْذِهِ الزَّكَاةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَّبِعِي تَفْسِيدُهُ بِمَا ذَكَرَ .

وَتَرَدَّدَ السُّبْكِيُّ فِي الْقَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ ، وَالَّذِي يَتَّجِعُ فِيهِ وَفِي النَّذْرِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَهُ بِاسْمِهِ وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ كَانَ كَالْهَدِيَّةِ لَهُ . وَيَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ عَنْ ذَنْبِهِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ .

وَيُكْرَهُ لِلْفَاضِي حُضُورُ الْوَلِيمَةِ الَّتِي خُصَّ بِهَا وَحْدَهُ ، وَقَالَ جَمْعٌ : يَحْرُمُ ، أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ وَلَمْ يَعْتَدْ ذَلِكَ قَبْلَ الْوَلَايَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهَا خُصُوصًا ، كَمَا لَوْ اتَّخَذَتْ لِلْجِيرَانِ أَوْ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مِنْهُمْ ، أَوْ لِعُمُومِ النَّاسِ .

وَنَقَضَ حُكْمًا بِخِلَافِ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ بِمَرْجُوحٍ ،

قَالَ فِي « أَلْعُبَابِ » : يَجُوزُ لِعَايِ الْقَاضِي أَخْذَ هَدِيَّةٍ بِسَبَبِ النِّكَاحِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ، وَكَذَا الْقَاضِي ، حَيْثُ جَازَ لَهُ الْحُضُورُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ وَلَا طَلَبَ . اُنْتَهَى . وَفِيهِ نَظَرٌ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : يَجُوزُ لِمَنْ لَا رِزْقَ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ لِلْقَضَاءِ ، وَكَانَ عَمَلُهُ مِمَّا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ ؛ أَنْ يَقُولَ : لَا أَحْكُمُ بَيْنَكُمَا إِلَّا بِأَجْرَةٍ أَوْ رِزْقٍ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ .

وَقَالَ آخَرُونَ : يَحْرُمُ وَهُوَ الْأَخْوَطُ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ .

\* \* \*

وَنَقَضَ الْقَاضِي وَجُوبًا حُكْمًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِخِلَافِ نَصِّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ نَصِّ مُقَلِّدِهِ أَوْ قِيَاسِ جَلِيِّ ، وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بِالْحَاقِ الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَمِنْهُ مَا خَالَفَ شَرْطَ الْوَاقِفِ .

قَالَ السُّبْكِيُّ : وَمَا خَالَفَ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ كَالْمُخَالَفِ لِلْإِجْمَاعِ .

أَوْ بِمَرْجُوحٍ مِنْ مَذْهَبِهِ ؛ فَيُظْهِرُ الْقَاضِي بُطْلَانَ مَا خَالَفَ مَا ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ يُرْفَعْ إِلَيْهِ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهُ ، أَوْ أَبْطَلْتُهُ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ [ فِي بَيَانِ عَدَمِ جَوَازِ الْحُكْمِ بِخِلَافِ الرَّاجِحِ ] : نَقَلَ الْعِرَاقِيُّ وَأَبْنُ الصَّلَاحِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِخِلَافِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَصَرَّحَ السُّبْكِيُّ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ « فِتَاوِيهِ » ، وَأَطَالَ ،

وَلَا يَقْضِي بِخِلَافِ عِلْمِهِ ،

وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ أَنْ يَأْخُذُوا بِالرَّاجِحِ ، وَأَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِمْ تَقْلِيدَهُمْ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ الْعَمَلُ بِهِ ، وَنَقَلَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ عَنِ وَالِدِهِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بِغَيْرِ الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِهِ نَقَضَ .

وَقَالَ الْبُرْهَانُ ابْنُ ظَهْرَةَ : وَقَضَيْتُهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْضُدَهُ اخْتِيَارُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْ بَحْثُ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ ثَانٍ [ فِي بَيَانِ الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ ] : أَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ لِلْحُكْمِ وَالْفَتْوَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، فَمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ ، فَالْزَّافِعِيُّ ، فَمَا رَجَّحَهُ الْأَكْثَرُ ، فَالْأَعْلَمُ ، فَالْأَوْرَعُ .

قَالَ شَيْخُنَا : هَذَا مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالَّذِي أَوْصَى بِاعْتِمَادِهِ مَشَائِخُنَا .

وَقَالَ السَّمُهودِيُّ : مَا زَالَ مَشَائِخُنَا يُوصُونَنَا بِالْإِفْتَاءِ بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، وَأَنْ نَعْرِضَ عَنْ أَكْثَرِ مَا خُولِفَا بِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ : يَجِبُ عَلَيْنَا فِي الْغَالِبِ اعْتِمَادُ مَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَإِنْ نَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ خِلَافَهُ .

\* \* \*

وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي ، أَيْ : لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ عِلْمِهِ ، وَإِنْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، كَمَا إِذَا شَهِدَتْ بَرَقٌ أَوْ نِكَاحٌ أَوْ مُلْكٌ مَنْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهُ أَوْ

وَيَقْضِي بَعْلِهِ ، وَلَا لِبَعْضٍ وَلَوْ رَأَى قَاضٍ وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ لَمْ  
يَعْمَلْ بِهِ حَتَّى يَتَذَكَّرَ ،

يُسَوِّتُهَا أَوْ عَدَمَ مُلْكِهِ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ بِبُطْلَانِ الْحُكْمِ بِهِ حَيْثُذَ ، وَالْحُكْمُ  
بِالْبَاطِلِ مُحَرَّمٌ .

وَيَقْضِي ، أَيُّ : الْقَاضِي ، وَلَوْ قَاضِي ضَرُورَةٍ عَلَى الْأَوْجَه .

بِعِلْمِهِ إِنْ شَاءَ ، أَيُّ : بِظَنِّهِ الْمُؤَكَّدِ الَّذِي يُجَوِّزُ لَهُ الشَّهَادَةَ مُسْتَنِدًا  
إِلَيْهِ ، وَإِنْ اسْتَفَادَهُ قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، نَعَمْ لَا يَقْضِي بِهِ فِي حُدُودٍ أَوْ تَعْزِيرٍ لِلَّهِ  
تَعَالَى ، كَحَدِّ الزُّنَا أَوْ سَرَقَةٍ أَوْ شُرْبِ لِنَدْبِ السَّرِّ فِي أَسْبَابِهَا ، أَمَّا حُدُودُ  
الْأَدَمِيِّينَ ، فَيَقْضِي فِيهَا بِهِ ، سَوَاءً أَلْمَالُ وَالْقَوْدُ وَحَدُّ الْقَذْفِ ، وَإِذَا حَكَمَ  
بِعِلْمِهِ لَا بُدَّ أَنْ يُصَرِّحَ بِمُسْتَنَدِهِ ، فَيَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا أَدَّعَاهُ ،  
وَقَضَيْتُ أَوْ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي ؛ فَإِنْ تَرَكَ أَحَدَ هَذَيْنِ الَّلَفْظَيْنِ لَمْ يَنْفُذْ  
حُكْمُهُ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ ، وَتَبَعُوهُ .

وَلَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ وَلَا لِبَعْضٍ مِنْ أَصْلِهِ وَقَرَعِهِ ، وَلَا لِشَرِيكِهِ فِي  
الْمُشْتَرَكِ ، وَيَقْضِي لِكُلِّ مِنْهُمْ غَيْرُهُ مِنْ إِمَامٍ وَقَاضٍ آخَرَ ، وَلَوْ نَائِبًا عَنْهُ ،  
دَفْعًا لِلتَّهْمَةِ .

وَلَوْ رَأَى قَاضٍ وَكَذَا شَاهِدٌ وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ فِي  
إِمْضَاءِ حُكْمٍ وَلَا آدَاءِ شَهَادَةٍ حَتَّى يَتَذَكَّرَ مَا حَكَمَ ، أَوْ شَهِدَ بِهِ ، لِإِمْكَانِ  
التَّرْوِيرِ وَمُشَابَهَةِ الْخَطِّ ، وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا خَطُّهُ فَقَطْ .

وَفِيهِمَا وَجْهٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَالشَّهَادَةُ مَكْتُوبَيْنِ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ  
عِنْدَهُمَا ، وَوُثِّقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ ، وَلَمْ يُدَاخِلْهُ فِيهِ رَبِيبَةٌ ؛ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ .

وَلَهُ حَلِفٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ اعْتِمَادًا عَلَى خَطِّ مُورَثِهِ إِنْ وَثِقَ بِأَمَانَتِهِ ،  
وَالْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ جَائِزٍ إِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ

وَلَهُ ، أَيُّ : الشَّخْصُ ، حَلِفٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقِّ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ  
أَدَائِهِ لِغَيْرِهِ ، اعْتِمَادًا عَلَى إِخْبَارِ عَدْلٍ عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ،  
وَعَلَى خَطِّ مَا ذُوْنَهُ وَوَكِيلِهِ وَشَرِيكِهِ وَمُورَثِهِ إِنْ وَثِقَ بِأَمَانَتِهِ ، بِأَنْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ  
لَا يَتَسَاهَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ اعْتِضَادًا بِالْقَرِينَةِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ [ فِي بَيَانِ مَا إِذَا خَالَفَ الظَّاهِرُ الْبَاطِنَ ، أَيُّ : حَقِيقَةُ الْأَمْرِ ] :  
وَالْقَضَاءُ الْحَاصِلُ عَلَى أَصْلٍ كَاذِبٍ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا ، فَلَا يُحِلُّ حَرَامًا  
وَلَا عَكْسَهُ ، فَلَوْ حَكَمَ بِشَاهِدِي زُورٍ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ لَمْ يَحْصُلْ بِحُكْمِهِ الْحِلُّ  
بَاطِنًا ، سِوَاءِ أَلْمَالِ وَالْكَنَاحِ ، أَمَّا الْمُرْتَبُّ عَلَى أَصْلٍ صَادِقٍ فَيَنْفُذُ الْقَضَاءُ  
فِيهِ بَاطِنًا أَيْضًا قَطْعًا ، وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ : « أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ  
يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » . [ قَالَ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « الدَّرَرِ الْمُنْتَثِرَةِ » : هَذَا مِنْ كَلَامِ  
الشَّافِعِيِّ فِي « الرِّسَالَةِ » . اهـ . وَرَاجِعُ « كَشَفِ الْخِفَاءِ » ] .

وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا : وَيَلْزَمُ الْمَرْأَةُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهَا بِنِكَاحٍ  
كَاذِبٍ الْهَرَبُ ، بَلْ وَالْقَتْلُ إِنْ قَدِرْتَ عَلَيْهِ ، كَالصَّائِلِ عَلَى الْبِضْعِ ، وَلَا  
نَظَرَ لِكُونِهِ يَعْتَقِدُ الْإِبَاحَةَ ، فَإِنْ أَكْرَهَتْ فَلَا إِثْمَ .

\* \* \*

وَالْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، أَوْ عَنِ  
الْمَجْلِسِ بِتَوَارٍ أَوْ تَعَرُّزٍ ، جَائِزٌ فِي غَيْرِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ

حُجَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ : هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَوَجَبَ تَحْلِيلُهُ بَعْدَ بَيِّنَةٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي ذِمَّتِهِ ،

حُجَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ : هُوَ ، أَي : الْغَائِبُ ، مُقَرَّرٌ بِالْحَقِّ ، بَلِ ادَّعَى جُحُودَهُ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ لَهُ الْآنَ ، وَأَنَّهُ مُطَالِبُهُ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَأَنَا أَقِيمُ الْحُجَّةَ اسْتَظْهَاراً مُخَافَةً أَنْ يُنْكِرَ ، أَوْ لِيَكْتُبَ بِهَا الْقَاضِي إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ ، لَمْ تَسْمَعْ حُجَّتَهُ ، لِتَصْرِيحِهِ بِالْمُنَافِي لِسَمَاعِهَا ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهَا مَعَ الْإِفْرَارِ ، نَعَمْ لَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَضَرَ ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذِمَّتِهِ ، لَا لِيَكْتُبَ الْقَاضِي بِهِ إِلَى حَاكِمِ بَلَدِ الْغَائِبِ ، بَلِ لِيُوفِيهِ مِنْهُ ، فَتُسْمَعَ ؛ وَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ ؛ وَتُسْمَعُ أَيْضاً إِنْ أَطْلَقَ .

وَوَجَبَ إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ بِصِحَّةِ عَقْدٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، كَأَنَّ أَحَالَ الْغَائِبِ عَلَى مَدِينٍ لَهُ حَاضِرٍ ، فَادَّعَى إِبْرَاءَهُ ؛ تَحْلِيلُهُ ، أَي : الْمُدَّعِي يَمِينُ الْاسْتَظْهَارِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْغَائِبُ مُتَوَارِياً وَلَا مُتَعَرِّزاً ؛ بَعْدَ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى الْآنَ اخْتِيَاطاً لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَرُبَّمَا ادَّعَى بِمَا يُبَرِّئُهُ ؛ وَيُسْتَرْطُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِي شُهُودِهِ قَادِحاً ، كَفَسْقٍ وَعَدَاوَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ : إِنَّ هَذَا لَا يَأْتِي فِي الدَّعْوَى بِعَيْنٍ ، بَلِ يَخْلِفُ فِيهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا ، وَكَذَا نَحْوُ الْإِبْرَاءِ ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْغَائِبُ مُتَوَارِياً أَوْ مُتَعَرِّزاً فَتَقْضِي عَلَيْهِمَا بِلَا يَمِينٍ لِتَقْصِيرِهِمَا ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ وَكِيلٌ حَاضِرٌ لَمْ يَكُنْ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ ، وَلَمْ يَجِبْ يَمِينٌ .



كَمَا لَوْ ادَّعَى عَلَى صَبِيٍّ وَمَيِّتٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالُ الْغَائِبِ وَلَهُ مَالٌ  
قَضَاهُ مِنْهُ إِذَا

كَمَا لَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى نَحْوِ صَبِيٍّ لَا وَلِيَّ لَهُ وَمَيِّتٍ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ  
خَاصٌّ حَاضِرٌ ، فَإِنَّهُ يُحْلَفُ لِمَا مَرَّ ، أَمَّا لَوْ كَانَ لِنَحْوِ الصَّبِيِّ وَلِيٌّ خَاصٌّ ،  
أَوْ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ خَاصٌّ حَاضِرٌ كَامِلٌ ، أُعْتَبِرَ فِي وُجُوبِ التَّحْلِيفِ طَلَبُهُ ،  
فَإِنْ سَكَتَ عَنْ طَلَبِهَا لِجَهْلِ عَرَفِهِ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا قَضَى عَلَيْهِ  
بِدُونِهَا .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ ادَّعَى وَكِيلُ الْغَائِبِ عَلَى غَائِبٍ ، أَوْ نَحْوِ صَبِيٍّ ، أَوْ مَيِّتٍ ؛  
فَلَا تَحْلِيفَ ، بَلْ يُحْكَمُ بِالْبَيِّنَةِ ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَتَصَوَّرُ حَلْفُهُ عَلَى  
اِسْتِحْقَاقِهِ ، وَلَا عَلَى أَنَّ مُوَكَّلَهُ يَسْتَحِقُّهُ ، وَلَوْ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى حُضُورِ  
الْمُوَكَّلِ لَتَعَدَّرَ اِسْتِيفَاءُ الْحُقُوقِ بِالْوُكُلَاءِ ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَقَالَ  
لِلْوَكِيلِ : أَبْرَأَنِي مُوَكَّلُكَ ، أَوْ وَقَفْتُهُ ، فَأَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى حُضُورِهِ لِيَحْلِفَ  
لِي أَنَّهُ مَا أَبْرَأَنِي ؛ لَمْ يُجِبْ ، وَأَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ لَهُ ثُمَّ يُثْبِتُ الْإِبْرَاءَ بَعْدَ إِنْ كَانَ  
لَهُ بِهِ حُجَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ لَتَعَدَّرَ اِسْتِيفَاءُ بِالْوُكُلَاءِ ، نَعَمْ لَهُ تَحْلِيفُ  
الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِنَحْوِ الْإِبْرَاءِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مُوَكَّلَهُ أَبْرَأَهُ مَثَلًا  
لِصِحَّةِ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ .

\* \* \*

وَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِمٍ مَالٌ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ اَلْمَيِّتِ وَحَكَمَ بِهِ وَلَهُ مَالٌ  
حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ أَوْ دَبْنٌ ثَابِتٌ عَلَى حَاضِرٍ فِي عَمَلِهِ قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ إِذَا

طَلَبَهُ الْمُدَّعِي ، وَإِلَّا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِي انْتِهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ  
الْغَائِبِ أَجَابَهُ ، فَيُنْهِي إِلَيْهِ سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي  
الْحَقَّ ، أَوْ حُكْمًا لِيَسْتَوْفِي ، وَإِلَّا انْتِهَاءً أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ .

طَلَبَهُ الْمُدَّعِي لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَلَوْ بَاعَ قَاضِي مَالٍ غَائِبٍ فِي  
دِينِهِ ، فَقَدِمَ وَأَبْطَلَ الدَّيْنَ بِإِبْثَابِ إِثْبَاتِهِ أَوْ بِنَحْوِ فَسْقِ شَاهِدٍ ، اسْتَرَدَّ مِنْ  
الْخَصْمِ مَا أَخَذَهُ ، وَبَطَلَ الْبَيْعُ لِلدَّيْنِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ .

وَإِلَّا يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي عَمَلِهِ <sup>(١)</sup> وَلَمْ يَحْكَمْ ، فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِي انْتِهَاءَ  
الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ وَجُوبًا ، وَإِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ قَاضِي  
ضَرُورَةٍ مُسَارَعَةً بِقَضَاءِ حَقِّهِ .

فَيُنْهِي إِلَيْهِ سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ ثُمَّ إِنْ عَدَّلَهَا لَمْ يَحْتَجِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَى  
تَعْدِيلِهَا ، وَإِلَّا أَحْتَاجَ إِلَيْهِ .

لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْحَقَّ وَخَرَجَ بِهَا عِلْمُهُ فَلَا يَكْتُبُ بِهِ ، لِأَنَّهُ  
شَاهِدٌ الْآنَ لَا قَاضِي . ذَكَرَهُ فِي « الْعُدَّةِ » وَخَالَفَهُ السَّرْحَسِيُّ ، وَاعْتَمَدَهُ  
الْبُلْقِينِيُّ ، لِأَنَّ عِلْمَهُ كَقِيَامِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَهُ عَلَى الْأَوْجَهِ أَنْ يَكْتُبَ سَمَاعَ شَاهِدٍ  
وَاحِدٍ لِيَسْمَعَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ شَاهِدًا آخَرَ أَوْ يُحْلِفَهُ وَيَحْكُمَ لَهُ أَوْ يُنْهِي إِلَيْهِ  
حُكْمًا إِنْ حَكَمَ لِيَسْتَوْفِي الْحَقَّ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ .

وَإِلَّا انْتِهَاءً أَنْ يُشْهَدَ ذَكَرَيْنِ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ، أَيْ : بِمَا جَرَى عِنْدَهُ مِنْ  
تُبُوتِ أَوْ حُكْمٍ ، وَلَا يَكْفِي غَيْرَ رَجُلَيْنِ ، وَلَوْ فِي مَالٍ أَوْ هِلَالٍ رَمَضَانَ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الراو بمعنى « أو » ، ولو عبّر بها كما في « التحفة »

لكان أولى ، وهو مفهوم قوله : وحكم به . انتهى .

وَيُسْتَحَبُّ كِتَابُ بِهِ يُذَكَّرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ لَهُ وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مِنْ أَسْمٍ أَوْ نَسَبٍ وَأَسْمَاءِ الشُّهُودِ وَتَارِيخُهُ وَالْإِنْهَاءُ بِالْحُكْمِ مِنَ الْحَاكِمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ وَبُعْدِهَا وَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يَقْبَلُ إِلَّا فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى إِذْ يَسْهُلُ إِحْضَارُهَا مَعَ الْقُرْبِ ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ<sup>(١)</sup> إِلَى مَحَلِّهِ لَيْلًا ، فَلَوْ تَعَسَّرَ إِحْضَارُ الْبَيِّنَةِ مَعَ الْقُرْبِ بِنَحْوِ مَرَضٍ قَبْلَ الْإِنْهَاءِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : قَالَ الْقَاضِي وَأَقْرَوهُ : لَوْ حَضَرَ الْغَرِيمُ وَأَمْتَنَعَ مِنْ بَيْعِ مَالِهِ الْغَائِبِ لَوْفَاءً دَيْنِهِ بِهِ عِنْدَ الطَّلَبِ سَاعَ اللَّقَاضِي بَيْعُهُ لِقَضَاءِ الدِّينِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَالُ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَكَذَا إِنْ غَابَ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، كَمَا ذَكَرَهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ وَالْعَزَّيْزِيُّ ، وَقَالَا : بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ نِيَابَتَهُ عَنْهُ فِي وَفَاءِ الدِّينِ حِينَئِذٍ . وَحَاصِلُ كَلَامِهِمَا جَوَازُ الْبَيْعِ إِذَا كَانَ هُوَ أَوْ مَالُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَمَنْعُهُ إِذَا خَرَجَا عَنْهَا .

\* \* \*

مُهْمَةٌ : لَوْ غَابَ إِنْسَانٌ مِنْ غَيْرِ وَكِيلٍ وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ ، فَأُنْهِيَ إِلَى الْحَاكِمِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِيعْهُ أَخْتَلَّ مُعْظَمُهُ ، لَزِمَهُ بَيْعُهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِسَلَامَتِهِ ؛ وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْقَاضِي إِنْمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى أَمْوَالِ الْغَائِبِينَ إِذَا أَشْرَفَتْ عَلَى الضَّيَاعِ أَوْ مَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا فِي اسْتِيفَاءِ حُقُوقٍ ثَبَتَتْ عَلَى الْغَائِبِ ؛ وَقَالُوا : ثُمَّ فِي الضَّيَاعِ تَفْصِيلٌ ، فَإِنْ أَمْتَدَّتِ الْغَيْبَةُ وَعَسُرَتْ

## بَابُ الدَّعَوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الْمُدَّعِي مَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ الظَّاهِرَ ، وَالْمُدَّعَى

الْمُرَاجَعَةُ قَبْلَ وَقُوعِ الضِّيَاعِ سَاعَ التَّصَرُّفِ ، وَلَيْسَ مِنَ الضِّيَاعِ اخْتِلَالٌ لَا يُؤَدِّي لِتَلَفِ الْمُعْظَمِ وَلَمْ يَكُنْ سَارِيًا ، لَا مُتَنَاعَ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ لِمُجَرَّدِ الْمَصْلَحَةِ ؛ وَالْاخْتِلَالُ الْمُؤَدِّي لِتَلَفِ الْمُعْظَمِ ضِيَاعٌ ، نَعَمْ الْحَيَوَانُ يُبَاعُ لِمُجَرَّدِ تَطْرُقِ اخْتِلَالٍ إِلَيْهِ لِحُرْمَةِ الرُّوحِ ، وَلِأَنَّهُ يُبَاعُ عَلَى مَالِكِهِ بِحَضْرَتِهِ إِذَا لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ نَهَى عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ أَمْتَنَعَ إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يَحْبِسُ الْحَاكِمُ الْأَبَقَ إِذَا وَجَدَهُ أَنْتَظَارًا لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ أَبْطَأَ سَيِّدُهُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ، فَإِذَا جَاءَ سَيِّدُهُ فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ الثَّمَنِ .

\* \* \*

## بَابُ الدَّعَوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الدَّعَوَى لُغَةً : الْطَلْبُ ، وَالْفُحَا لِلتَّائِيثِ ؛ وَشَرَعًا : إِخْبَارٌ عَنْ وَجُوبِ حَقٍّ عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ ، وَجَمْعُهَا دَعَاوَى يَفْتَحُ الْوَاوِ وَكَسْرُهَا ، كَفَتَاوَى ؛ وَالْبَيِّنَةُ : الشُّهُودُ ، سُمُّوا بِهَا لِأَنَّ بِهِمْ يَتَبَيَّنُ الْحَقُّ ، وَجَمْعُهَا لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِمْ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ [ البخاري ، رقم : ٤٥٥٢ ، مسلم ، رقم : ١٧١١ ] : « وَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى أَنَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » ، وَفِي رِوَايَةٍ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » .

الْمُدَّعِي مَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ الظَّاهِرَ ، وَهُوَ : بَرَاءَةُ الذَّمِّ ، وَالْمُدَّعَى

عَلَيْهِ مَنْ وَافَقَهُ، وَلَهُ بِلَا فِتْنَةٍ أَخَذَ مَالَهُ مِنْ مُمَاطِلٍ،

عَلَيْهِ : مَنْ وَافَقَهُ ، أَي : الظَّاهِرَ ، وَشَرَطُهُمَا : تَكْلِيفٌ ، وَالْتِزَامٌ لِلْأَحْكَامِ ؛ فَلَيْسَ الْحَرْبِيُّ مُلْتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ بِخِلَافِ الدِّمِيِّ . ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى قَوْدًا أَوْ حَدًّا قَذْفٍ ، أَوْ تَعْزِيرًا ، وَجَبَ رَفْعُهَا إِلَى الْقَاضِي ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَحِقِّ الْأَسْتِقْلَالَ بِأَسْتِيفَائِهَا ، لِعِظَمِ الْخَطَرِ فِيهَا ، وَكَذَا سَائِرُ الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ وَعَيْبِ النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ ، وَأَسْتَشْنَى الْمَآوَرِدِي مَنْ بَعْدَ عَنِ السُّلْطَانِ ، فَلَهُ أَسْتِيفَاءُ حَدِّ قَذْفٍ وَتَعْزِيرٍ . وَلَهُ ، أَي : لِلشَّخْصِ .

بِلَا خَوْفٍ فِتْنَةٍ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ .

أَخَذَ مَالَهُ أَسْتِقْلَالًا لِلضَّرُورَةِ مِنْ مَالِ مَدِينٍ لَهُ مُقَرَّرٌ مُمَاطِلٍ بِهِ أَوْ جَاحِدٍ لَهُ أَوْ مُتَوَارٍ أَوْ مُتَعَزِّرٍ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْجَاحِدِ بَيِّنَةٌ أَوْ رَجَا إِفْرَارَهُ لَوْ رَفَعَهُ لِلْقَاضِي ، لِإِذْنِهِ ﷺ لِهِنْدٍ لَمَّا شَكَتْ إِلَيْهِ شُحَّ أَبِي سُفْيَانَ أَنْ تَأْخُذَ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ [ البخاري ، رقم : ٥٣٦٤ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١٤ ] ، وَلَئِنْ فِي الِرْفَعِ لِلْقَاضِي مَشَقَّةٌ وَمُؤَنَةٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ جِنْسٍ حَقِّهِ ، ثُمَّ عِنْدَ تَعَذُّرِ جِنْسِهِ بِأَخْذِ غَيْرِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ فِي أَخْذِ غَيْرِ الْجِنْسِ تَقْدِيمُ التَّقْدِ عَلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَلَمَّا خُوذَ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ يَتَمَلَّكُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بَدَلًا عَنْ حَقِّهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَيَبِيعُهُ الظَّافِرُ بِنَفْسِهِ أَوْ مَا ذُونُهُ لِلْغَيْرِ لَا لِنَفْسِهِ اتِّفَاقًا ، وَلَا لِمَحْجُورِهِ ، لِامْتِنَاعِ تَوَلِّيِ الطَّرَفَيْنِ وَلِلتَّهْمَةِ ، هَذَا إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ عِلْمُ الْقَاضِي بِهِ ، لِعَدَمِ عِلْمِهِ ، وَلَا بَيِّنَةٍ ، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا ، لِكُنْهِ يَحْتَاجُ لِمُؤَنَةٍ وَمَشَقَّةٍ ، وَإِلَّا اسْتُرِطَ إِذْنُهُ ، وَلَا يَبِيعُهُ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ جِنْسَ حَقِّهِ تَمَلَّكَهُ ، وَشَرِطَ لِلدَّعْوَى بِنَقْدٍ

ثُمَّ إِنْ كَانَ جِنْسَ حَقِّهِ تَمَلَّكَهُ وَإِلَّا اشْتَرَى جِنْسَ حَقِّهِ وَمَلَّكَهُ ، وَلَوْ كَانَ  
الْمَدِينُ مَحْجُوراً عَلَيْهِ بِفَلَسٍ ، أَوْ مَيْتاً وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِهِ  
بِالْمُضَارَبَةِ إِنْ عَلِمَهَا ، وَإِلَّا أَخْطَأَ .

وَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ غَرِيمٍ غَرِيمِهِ إِنْ لَمْ يَظْفَرْ بِمَالِ الْغَرِيمِ وَجَحَدَ غَرِيمِ  
الْغَرِيمِ أَوْ مَاطَلَ ، وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ ظَفَرًا جَازَ لَهُ كَسْرُ بَابٍ أَوْ قِفْلٍ وَنَقْبُ  
جِدَارٍ لِلْمَدِينِ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِلْوُصُولِ إِلَى الْأَخْذِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ فَلَا  
يُضْمَنُهُ ، كَالصَّائِلِ ، وَإِنْ خَافَ فِتْنَةً - أَيْ : مَفْسَدَةً - تُفْضِي إِلَى مُحَرَّمٍ ،  
كَأَخْذِ مَالِهِ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ ، وَجَبَ الِرْفَعُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ نَحْوِهِ ، لِتَمَكُّنِهِ مِنْ  
الْخَلَّاصِ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ ، طَالَبَهُ لِيُوَدِّيَ  
مَا عَلَيْهِ ، فَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ ، لِأَنَّ لَهُ الدَّفْعَ مِنْ أَيِّ مَالِهِ شَاءَ ، فَإِنْ  
أَخْذَ شَيْئًا لَزِمَهُ رُدُّهُ وَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ مَا لَمْ يُوْجَدْ شَرِطُ التَّقَاصُّ .

\* \* \*

فَرُوعٌ : لَهُ اسْتِيفَاءُ دَيْنٍ لَهُ عَلَى آخَرٍ جَاحِدٍ لَهُ بِشُهُودٍ دَيْنٍ آخَرَ لَهُ عَلَيْهِ ،  
قَضَى مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِمْ .

وَلَهُ حَجْدٌ مَنْ حَجَّجَهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى الْحَاجِدِ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُ ،  
فَيَحْصُلُ التَّقَاصُّ لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ دُونُ مَا لِلآخَرِ عَلَيْهِ جَحَدَ مِنْ حَقِّهِ  
بِقَدْرِهِ .

\* \* \*

وَشَرِطَ لِلدَّعْوَى أَيْ : لِصِحَّتِهَا ، حَتَّى تُسْمَعَ وَتُخْرَجَ إِلَى جَوَابٍ بِنَقْدٍ

أَوْ دَيْنٍ ذِكْرُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَقَدَرٍ ، وَبِعَيْنٍ صِفَةٍ ، وَبِعَقَارٍ جِهَةٍ وَحُدُودٍ ، وَبِنِكَاحٍ وَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عُدُولٍ ، وَبِعَقْدٍ مَالِيٍّ صِحَّتِهِ ،

خَالِصٍ أَوْ مَعْشُوشٍ أَوْ دَيْنٍ مِثْلِيٍّ أَوْ مُتَقَوِّمٍ ، ذِكْرُ جِنْسٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ؛ وَنَوْعٍ وَصِحَّةٍ وَتَكَسُّرٍ إِنْ اِخْتَلَفَ بِهِمَا غَرَضٌ ؛ وَقَدَرٍ كَمِثَّةٍ دِرْهَمٍ فِضَّةٍ خَالِصَةٍ أَوْ مَعْشُوشَةٍ أَشْرَفِيَّةٍ أَطَالِيهٍ بِهَا الْآنَ ، لِأَنَّ شَرْطَ الدَّعْوَى أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً ؛ وَمَا عَلِمَ وَزَنَهُ كَالدِّينَارِ لَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لَوِزْنِهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ فِي الْمَعْشُوشِ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ مُفْلِسٍ ثَبَتَ فَلَاسُهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَالًا حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَهُ كَارِثٍ وَاكْتِسَابٍ ، وَقَدَرَهُ .

وَفِي الدَّعْوَى بَعَيْنٍ تَنْضَبِطُ بِالصِّفَاتِ ، كَحُبُوبٍ وَحَيَوَانٍ ، ذِكْرُ صِفَةٍ ، بِأَنْ يَصِفَهَا الْمُدَّعِي بِصِفَاتٍ سَلَمَ ، وَلَا يَجِبُ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ أَلْعَيْنُ ، وَهِيَ مُتَقَوِّمَةٌ ، وَجَبَ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ مَعَ الْجِنْسِ ، كَعَبْدٍ قِيَمَتُهُ كَذَا .

وَفِي الدَّعْوَى بِعَقَارٍ ذِكْرُ جِهَةٍ وَمَحَلَّةٍ وَحُدُودٍ أَرْبَعَةٍ ، فَلَا يَكْفِي ذِكْرُ ثَلَاثَةٍ مِنْهَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ عَلِمَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَفَى ، بَلْ لَوْ أَعْنَتْ شُهْرَتُهُ عَنْ تَحْدِيدِهِ لَمْ يَجِبْ .

وَفِي الدَّعْوَى بِنِكَاحٍ عَلَى أَمْرَاءَ ذِكْرُ صِحَّتِهِ وَشُرُوطِهِ ، مِنْ نَحْوِ وَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عُدُولٍ وَرِضَاهَا إِنْ شَرِطَ ، بِأَنْ كَانَتْ غَيْرَ مُجْبَرَةٍ فَلَا يَكْفِي فِيهِ الْإِطْلَاقُ ، فَإِنْ كَانَتْ الرُّوْحَةُ أَمَةً وَجَبَ ذِكْرُ الْعَجْزِ عَنْ مَهْرٍ حُرَّةٍ وَخَوْفٍ أَلْعَنْتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ .

وَفِي الدَّعْوَى بِعَقْدٍ مَالِيٍّ كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ ذِكْرُ صِحَّتِهِ ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى

وَتَلْغُو بِتَنَاقُضٍ كَشَهَادَةٍ خَالَفتْ ، وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَيْسَ لَهُ  
تَحْلِيفُ الْمُدَّعِي وَأَمْهَلُهُ

تَفْصِيلُ كَمَا فِي النِّكَاحِ ، لِأَنَّهُ أَحْوَطُ حُكْمًا مِنْهُ .

وَتَلْغُو الدَّعْوَى بِتَنَاقُضٍ ، فَلَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَوَابُهَا ،  
كَشَهَادَةٍ خَالَفتْ الدَّعْوَى ، كَانَ ادَّعَى مُلْكًا بِسَبَبٍ ، فَذَكَرَ الشَّاهِدُ سَبَبًا  
آخَرَ ، فَلَا تُسْمَعُ لِمَنَافَاتِهَا الدَّعْوَى ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا عَلَى وَفْقِ  
الدَّعْوَى قُبِلَتْ ؛ وَبِهِ صَرَّحَ الْحَضَرَمِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ .  
وَلَا تَبْطُلُ الدَّعْوَى بِقَوْلِهِ : شُهُودِي فَسَقَةٌ أَوْ مُبْطِلُونَ ؛ فَلَهُ إِقَامَةُ بَيِّنَةٍ  
أُخْرَى ، وَالْحَلِيفُ .

وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِحَقِّ لَيْسَ لَهُ تَحْلِيفُ الْمُدَّعِي عَلَى اسْتِحْقَاقِ  
مَا ادَّعَاهُ بِحَقِّ ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفُ حُجَّةٍ بَعْدَ حُجَّةٍ ، فَهُوَ كَالطَّعْنِ فِي الشُّهُودِ ،  
نَعَمْ لَهُ تَحْلِيفُ الْمَدِينِ مَعَ الْبَيِّنَةِ بِإِعْسَارِهِ ، لِجَوَازِ أَنَّ لَهُ مَا لَا بَاطِنًا ، وَلَوْ  
ادَّعَى خَصْمُهُ مُسْقِطًا لَهُ ، كَأَدَاءِ لَهُ ، أَوْ إِبْرَاءٍ مِنْهُ ، أَوْ شِرَائِهِ مِنْهُ ؛ فَيَحْلِفُ  
عَلَى نَفْسِ مَا ادَّعَاهُ الْخَصْمُ لِاحْتِمَالِ مَا يَدَّعِيهِ ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى خَصْمُهُ عَلَيْهِ  
عِلْمَهُ بِفُسْطَى شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ .

وَلَا يَتَوَجَّهُ حَلِيفٌ عَلَى شَاهِدٍ أَوْ قَاضٍ ادَّعَى كَذِبَهُ قَطْعًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي  
إِلَى فِسَادِ عَامٍّ .

وَلَوْ نَكَلَ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَطَلَتِ الشَّهَادَةُ .

وَإِذَا طَلَبَ الْإِمْهَالَ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَمْهَلُهُ الْفَاضِي وَجُوبًا ، لَكِنْ



ثَلَاثَةٌ لِيَأْتِي بِدَافِعٍ ، وَلَوْ أَدَّعَى رِقٌّ بَالِغٌ ، فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ أَصَالَةٌ حُلْفَ ، أَوْ صَبِيٌّ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِحُجَّةٍ .

بِكَفِيلٍ ، وَإِلَّا فَبِالتَّرْسِيمِ عَلَيْهِ إِنْ خِيفَ هَرَبُهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَيَّامِ لِيَأْتِي بِدَافِعٍ مِنْ نَحْوِ أَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، وَمُمْكِنٌ مِنْ سَفَرِهِ لِيُحْضِرَهُ إِنْ لَمْ تَزِدِ الْمُدَّةُ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا لَا يَعْظُمُ الضَّرَرُ فِيهَا .

وَلَوْ أَدَّعَى رِقٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ مَجْهُولُ النَّسَبِ ، فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ أَصَالَةٌ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمُلْكِ قَبْلُ وَهُوَ رَشِيدٌ ، حَلَفَ فَيُصَدَّقُ بِبَيْعِهِ ، وَإِنْ اسْتَحْدَمَهُ قَبْلَ إِنْكَارِهِ ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ مَرَارًا أَوْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي لِمُوَافَقَتِهِ الْأَصْلَ ، وَهُوَ الْحُرِّيَّةُ ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الرِّقِّ عَلَى بَيِّنَةِ الْحُرِّيَّةِ ، لِأَنَّ الْأُولَى مَعَهَا زِيَادَةٌ عِلْمٌ بِنَقْلِهَا عَنِ الْأَصْلِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « أَصَالَةٌ » مَا لَوْ قَالَ : أَعْتَقْتَنِي ، أَوْ أَعْتَقَنِي مَنْ بَاعَنِي لَكَ ، فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِذَا ثَبَتَتْ حُرِّيَّتُهُ الْأَصْلِيَّةُ بِقَوْلِهِ رَجَعَ مُشْتَرِيهِ عَلَى بَائِعِهِ بِثَمَنِهِ وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمُلْكِ ، لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى ظَاهِرِ الْيَدِ .

أَوْ أَدَّعَى رِقٌّ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ كَبِيرٌ لَيْسَ فِي يَدِهِ وَكَذَّبَهُ صَاحِبُ الْيَدِ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِحُجَّةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ أَوْ يَمِينٍ مَرْدُودَةٍ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمُلْكِ ، فَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدِ غَيْرِهِ وَصَدَّقَهُ صَاحِبُ الْيَدِ حُلْفَ ، لِحَاطَرِ شَأْنِ الْحُرِّيَّةِ ، مَا لَمْ يُعْرِفْ لَقَطُهُ ؛ وَلَا أَثَرَ لِإِنْكَارِهِ إِذَا بَلَغَ ، لِأَنَّ الْيَدَ حُجَّةً ، فَإِنْ عُرِفَ لَقَطُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

## فصل

[في جواب الدعوى وما يتعلق به]

إِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثَبَتَ الْحَقُّ، وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ، فَإِنْ سَكَتَ فَكَمُنْكِيرٍ، فَإِنْ سَكَتَ فَنَاكِيلٌ، فَإِنْ أَدْعَى عَشْرَةَ لَمْ يَكْفِ لَا تَلْزُمْنِي حَتَّى يَقُولَ: وَلَا بَعْضُهَا، وَكَذَا يَخْلِفُ،

فَرَعُ: لَا تُسَمِّعُ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا إِلْزَامٌ وَمُطَالَبَةٌ فِي الْحَالِ، وَيُسَمِّعُ قَوْلُ الْبَائِعِ: أَلْمِيعُ وَقَفْتُ، وَكَذَا بَيِّنَةٌ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ حَالَ الْبَيْعِ بِمُلْكِهِ، وَإِلَّا سَمِعْتَ دَعْوَاهُ لِتَخْلِفَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ بَاعَهُ وَهُوَ مُلْكُهُ.

\* \* \*

## فصل

[في جواب الدعوى وما يتعلق به]

إِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثَبَتَ الْحَقُّ بِلَا حُكْمٍ، وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلِ الْمُدَّعَى، فَإِنْ سَكَتَ فَكَمُنْكِيرٍ فَتَعَرَّضَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، فَإِنْ سَكَتَ أَيْضاً وَلَمْ يُظْهِرْ سَبَبَهُ، فَنَاكِيلٌ، فَيَخْلِفُ الْمُدَّعَى، وَإِنْ أَنْكَرَ أَشْطَرَطَ إِنْكَارُ مَا أَدْعَى عَلَيْهِ وَأَجْزَاءُهُ إِنْ تَجَرَّأَ؛ فَإِنْ أَدْعَى عَلَيْهِ عَشْرَةَ مَثَلًا لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَابِ لَا تَلْزُمْنِي الْعَشْرَةَ حَتَّى يَقُولَ: وَلَا بَعْضُهَا، وَكَذَا يَخْلِفُ إِنْ تَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مُدَّعِيَهَا مُدَّعٍ لِكُلِّ

أَوْ مَالًا كَفَاهُ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ،

جُزْءٌ مِنْهَا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُطَابِقَ الْإِنْكَارَ وَالْيَمِينَ دَعْوَاهُ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ  
الْعَشْرَةِ وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، فَنَاكِلٌ عَمَّا دُونَهَا ، فَيُخْلِفُ الْمُدَّعِي عَلَى أَسْتِحْقَاقِ  
مَا دُونَ الْعَشْرَةِ ، وَيَأْخُذُهُ ، لِأَنَّ النُّكُولَ عَنْ <sup>(١)</sup> الْيَمِينَ كَالْإِقْرَارِ .

أَوْ ادَّعَى مَالًا مُضَافًا لِسَبَبٍ ، كَأَقْرَضْتُكَ كَذَا ، كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ :  
لَا تَسْتَحِقُّ أَنْتَ عَلَيَّ شَيْئًا ، وَلَا يَلْزُمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْكَ .  
وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَادَّعَى مُسْقِطًا طُولَبَ بِالْبَيِّنَةِ .

وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَدِيعَةً فَلَا يَكْفِي فِي الْجَوَابِ : لَا يَلْزُمُنِي التَّسْلِيمُ ،  
بَلْ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ؛ وَيُخْلِفُ كَمَا أَجَابَ ، لِطِبَاقِ الْخَلِيفِ الْجَوَابِ .  
وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا فَأَنْكَرَ وَطَلَبَ مِنْهُ الْيَمِينَ ، فَقَالَ : لَا أَخْلِفُ ،  
وَأُعْطِيَ الْمَالَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ مِنْ غَيْرِ إِقْرَارٍ ، وَلَهُ تَخْلِيفُهُ .

\* \* \*

فَرُعٌ : لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا ، فَقَالَ : لَيْسَتْ لِي ، أَوْ هِيَ لِرَجُلٍ  
لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ لِابْنِي الْطُفْلِ ، أَوْ وَقَفْتُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَوْ مَسَجِدٍ كَذَا وَهُوَ  
نَاضِرٌ فِيهِ ، فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ عَنْهُ وَلَا تُتْرَعُ الْعَيْنُ مِنْهُ ، بَلْ  
يُخْلِفُهُ الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ لِلْعَيْنِ رَجَاءً أَنْ يُقَرَّرَ أَوْ يَنْكَلَ ، فَيُخْلِفُ  
الْمُدَّعِي ، وَتَثْبُتُ لَهُ الْعَيْنُ فِي الْأَوَّلِينَ ، وَالْبَدَلُ لِلْحَيُولَةِ فِي الْبَقِيَّةِ ، أَوْ

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : عبارة « النحفة » : لأنّ النكول مع اليمين كالإقرار .  
فلعلّ « عن » في كلامه بمعنى « مع » ، وإلا فمُجَرَّدُ النكول لبس كالإقرار . أنتهى .

وَإِذَا ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَا بَيْنَهُ سَقَطْنَا ، أَوْ بِيَدِهِمَا فَهُوَ لَهُمَا  
أَوْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ ،

يُقِيمُ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً أَنَّهَا لَهُ . وَلَوْ أَصَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى سُكُوتٍ عَنْ جَوَابٍ  
لِلدَّعَوَى فَنَاقِلٌ إِنْ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ .

\* \* \*

وَإِذَا ادَّعَى ، أَيْ : ائْتَنَانِ ، أَيْ : كُلُّ مِنْهُمَا شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ ، لَمْ  
يُسْنِدْهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ وَلَا بَعْدَهَا ، وَأَقَامَا ، أَيْ : كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً  
بِهِ ، سَقَطْنَا لِتَعَارُضِهِمَا وَلَا مُرْجَحَ ، فَكَانَ كَمَا لَا بَيِّنَةَ ، فَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ  
لأَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، رَجَحَتْ بَيِّنَتُهُ ، أَوْ ادَّعَى شَيْئًا بِيَدِهِمَا وَأَقَامَا  
بَيِّنَتَيْنِ فَهُوَ لَهُمَا ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِيَدِ  
أَحَدٍ وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ كُلُّهُ بِالْكُلِّ فَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا ، وَمَحَلُّ التَّسَاقُطِ إِذَا وَقَعَ  
تَعَارُضٌ حَيْثُ لَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا بِمُرْجَحٍ ، وَإِلَّا قُدِّمَ ، وَهُوَ بَيَانُ نَقْلِ  
الْمُلْكِ ، ثُمَّ الْيَدُ فِيهِ لِلْمُدَّعِي أَوْ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ أَوْ انْتَقَلَ لَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ شَاهِدَانِ  
مَثَلًا عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، ثُمَّ سَبَقُ مُلْكٍ أَحَدِهِمَا بِذِكْرِ زَمَنِ أَوْ بَيَانٍ أَنَّهُ وُلِدَ  
فِي مُلْكِهِ مَثَلًا ، ثُمَّ بِذِكْرِ سَبَبِ الْمُلْكِ أَوْ ادَّعَى شَيْئًا بِيَدِ أَحَدِهِمَا ، تَصَرُّفًا  
أَوْ إِمْسَاكًا ، قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُهَا ، أَوْ كَانَتْ  
شَاهِدًا وَيَمِينًا وَبَيِّنَةً الْخَارِجِ شَاهِدَيْنِ ، وَلَمْ تُبَيِّنْ سَبَبَ الْمُلْكِ مِنْ شِرَاءٍ  
وغيرِهِ تَرْجِيحًا لِبَيِّنَةِ صَاحِبِ الْيَدِ بِيَدِهِ ، وَيُسَمَّى الدَّخِلَ ، وَإِنْ حُكِمَ  
بِالْأُولَى قَبْلَ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، أَوْ بَيِّنَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ سَبَبَ مُلْكِهِ ، نَعَمْ لَوْ  
شَهِدَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ بَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ بَائِعِهِ مَثَلًا قُدِّمَتْ لِإِطْلَانِ الْيَدِ

هَذَا إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ ،

حِينَئِذٍ ، وَلَوْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً بِأَنَّ الدَّاخِلَ أَفْرَ لَهُ بِالْمُلْكِ قُدِّمَتْ وَلَمْ تَنْفَعَهُ بَيِّنَتُهُ بِالْمُلْكِ إِلَّا إِنْ ذَكَرَتْ انْتِقَالَ مُمَكِنًا مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِلَيْهِ .

هَذَا إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْمَعُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَانِبِهِ الْيَمِينِ ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهَا مَا دَامَتْ كَافِيَةً .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ أُرِيْلَتْ يَدُهُ بِبَيِّنَةٍ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمُلْكِهِ مُسْتَنِدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَاعْتَذَرَ بِغَيْبَةِ شُهُودِهِ أَوْ جَهْلِهِ بِهِمْ سُمِعَتْ وَقُدِّمَتْ إِذْ لَمْ تَزَلْ إِلَّا لِعَدَمِ الْحُجَّةِ ، وَقَدْ ظَهَرَتْ فَيَنْقُضُ الْقَضَاءُ ، لَكِنْ لَوْ قَالَ الْخَارِجُ : هُوَ مُلْكِي ، أَشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ ؛ فَقَالَ الدَّاخِلُ : بَلْ هُوَ مُلْكِي ؛ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَا ؛ قُدِّمَ الْخَارِجُ لَزِيَادَةِ عِلْمِ بَيِّنَتِهِ بِانْتِقَالِ الْمُلْكِ ؛ وَكَذَا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ لَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ مُلْكُهُ وَإِنَّمَا أودَعَهُ أَوْ أَجَرَهُ أَوْ أَعَارَهُ لِلدَّاخِلِ أَوْ أَنَّهُ أَوْ بَائِعُهُ غَضَبَهُ مِنْهُ وَأَطْلَقَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ .

وَلَوْ تَدَاعَا دَابَّةً أَوْ أَرْضًا أَوْ دَارًا لِأَحَدِهِمَا مَتَاعٌ فِيهَا ، أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الزَّرْعُ ؛ قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ عَلَى النَّبِيَّةِ الشَّاهِدَةِ بِالْمُلْكِ الْمُطْلَقِ لِانْفِرَادِهِ بِالْإِنْتِفَاعِ فَالْيَدُ لَهُ ، فَإِنْ اخْتَصَّ الْمَتَاعُ بَيْتَ فَالْيَدُ لَهُ فِيهِ فَقَطْ .

وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي أَمْتِعَةِ الْبَيْتِ وَلَوْ بَعْدَ الْفُرْقَةِ وَلَا بَيِّنَةً وَلَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدِهِمَا يَدٍ ، فَلِكُلِّ تَخْلِيفُ الْآخِرِ ، فَإِذَا حَلَفَا جُعِلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ صَلَحَ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ أَوْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قُضِيَ لَهُ ، كَمَا لَوْ اخْتَصَّ بِالْيَدِ وَحَلَفَ .

\* \* \*

## وَتَرَجَّحُ بِتَارِيخِ سَابِقِ

وَتَرَجَّحُ الْبَيِّنَةُ بِتَارِيخِ سَابِقِ ، فَلَوْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ لِأَحَدِ الْمُتَنَازِعِينَ فِي عَيْنِ بَيْدِهِمَا أَوْ يَدِ ثَالِثٍ أَوْ لَا بَيِّدَ أَحَدٍ ، بِمُلْكٍ مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنَ ، وَشَهِدَتِ بَيِّنَةُ أُخْرَى لِلْآخِرِ بِمُلْكٍ لَهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنَ ، كَسَنَتَيْنِ ، فَتَرَجَّحُ بَيِّنَةُ ذِي الْأَكْثَرِ ، لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ الْمُلْكَ فِي وَقْتٍ لَا تُعَارِضُهَا فِيهِ الْأُخْرَى ، وَلِصَاحِبِ التَّارِيخِ السَّابِقِ أَجْرَةٌ وَزِيَادَةٌ حَادِثَةٌ مِنْ يَوْمِ مُلْكِهِ بِالشَّهَادَةِ ، لِأَنَّهَا فَوَائِدُ مُلْكِهِ ، وَإِذَا كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخَّرَةٍ التَّارِيخِ يَدٌ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَادِيَةٌ قَدِّمَتْ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَوْ ادَّعَى فِي عَيْنٍ<sup>(١)</sup> بَيِّدَ غَيْرِهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَنَتَيْنِ ، فَأَقَامَ الدَّخْلَ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَنَةٍ قَدِّمَتْ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ ، لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ أَنَّ يَدَ الدَّخْلِ عَادِيَةٌ بِشِرَائِهِ مِنْ زَيْدٍ مَا زَالَ مُلْكُهُ عَنْهُ ، وَلَوْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا أَوْ أُطْلِقَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا قَدِّمَ ذُو الْيَدِ ، وَلَوْ شَهِدَتِ بَيِّنَةُ بِمُلْكِ أَمْسٍ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تُسْمَعْ ، كَمَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ حَتَّى تَقُولَ : وَلَمْ يَزَلْ مُلْكُهُ ، أَوْ لَا نَعْلَمُ لَهُ مُزِيلًا ؛ أَوْ تُبَيِّنَ سَبَبَهُ ، كَأَنْ تَقُولَ : اشْتَرَاهَا مِنْ خَصْمِهِ ، أَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ أَمْسٍ ، لِأَنَّ دَعْوَى الْمُلْكِ السَّابِقِ لَا تُسْمَعُ ، فَكَذَا الْبَيِّنَةُ ؛ وَلَوْ قَالَ مَنْ بِيَدِهِ عَيْنٌ : اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فُلَانٍ مِنْ مُنْذُ شَهْرٍ ، وَأَقَامَ بِهِ بَيِّنَةً ، فَقَالَتْ زَوْجَةُ الْبَائِعِ مِنْهُ : هِيَ مُلْكِي ، تَعَوَّضْتُهَا مِنْهُ مِنْ مُنْذُ شَهْرَيْنِ ، وَأَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةً ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ أَنَّهَا بَيِّدُ الزَّوْجِ حَالَ التَّعْوِضِ حُكْمَ بِهَا لَهَا ، وَإِلَّا بَقِيَتْ بَيِّدٌ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ الْآنَ .

(١) لَعَلَّ الصَّوَابَ : لَوْ ادَّعَى عَيْنًا . عَنْ الْأَسَازِ عَصَامِ الْعَمَرِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ .

وَبشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ مَعَ يَمِينٍ ، لَا بزيادةٍ شُهُودٍ ، وَلَا مُؤَرَّخَةٍ عَلَى مُطْلَقَةٍ ،

وَتُرَجَّحُ بِشَاهِدَيْنِ ، وَشَاهِدٍ وَآمَرَاتَيْنِ ، وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ فِيمَا يُقْبَلْنَ فِيهِ عَلَى شَاهِدٍ مَعَ يَمِينٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قُبُولِ مَنْ ذَكَرَ دُونَ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .  
لَا تَرْجَحُ بِزيادةٍ نَحْوِ عَدَالَةٍ أَوْ عَدَدِ شُهُودٍ ، بَلْ تَتَعَارَضَانِ ، لِأَنَّ مَا قَدَّرَهُ الشَّرْعُ لَا يَخْتَلِفُ بِالزيادةِ وَالنَّقْصِ ، وَلَا بِرَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ وَآمَرَاتَيْنِ ، وَلَا عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ .

وَلَا بَيِّنَةٌ مُؤَرَّخَةٌ عَلَى بَيِّنَةٍ مُطْلَقَةٍ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِرَمَنِ الْمُلْكِ حَيْثُ لَا يَدُ لَأَحَدِهِمَا ، وَاسْتَوَيَا فِي أَنَّ لِكُلِّ شَاهِدَيْنِ ، وَلَمْ تَبَيِّنِ الثَّانِيَةَ سَبَبَ الْمُلْكِ ، فَتَتَعَارَضَانِ ؛ نَعَمْ لَوْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِدَيْنٍ وَالْأُخْرَى بِالْإِبْرَاءِ رَجَحَتْ بَيِّنَةُ الْإِبْرَاءِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْوُجُوبِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَعَدُّ الدَّيْنِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْفِ بَيِّنَةٌ بِالْفَيْنِ يَجِبُ الْفَنانُ .  
وَلَوْ أَثْبَتَ إِقْرَارُ زَيْدٍ لَهُ بِدَيْنٍ ، فَأُثْبِتَ زَيْدٌ إِقْرَارُهُ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ لَمْ يُؤَثِّرْ لِاحْتِمَالِ حُدُوثِ الدَّيْنِ بَعْدُ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِمُلْكٍ دَابَّةٍ أَوْ شَجَرَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعَرَّضَ لِمُلْكٍ سَابِقٍ بِتَارِيخٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً ظَاهِرَةً ، وَلَا وَلَدًا مُنْفَصِلًا عِنْدَ الشَّهَادَةِ ، وَيَسْتَحِقُّ الْحَمْلَ وَالْثَمَرَ غَيْرَ الظَّاهِرِ عِنْدَهَا تَبَعًا لِلْأَمِّ وَالْأَصْلِ ، فَإِذَا تَعَرَّضَتْ لِمُلْكٍ سَابِقٍ عَلَى حُدُوثِ مَا ذَكَرَ فَيَسْتَحِقُّهُ .

وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا ، فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ غَيْرِ إِقْرَارٍ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ الَّذِي لَمْ

يُصَدِّقُهُ ، وَلَا أَقَامَ بَيْنَهُ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْمُدَّعِي وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ بِالثَّمَنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُخِذَ مِنْهُ بِإِفْرَارِهِ أَوْ بِحَلْفِ الْمُدَّعِي بَعْدَ نَكْوَلِهِ ، لِأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ .

وَلَوْ اشْتَرَى قِنًا وَأَقَرَّ بِأَنَّهُ قِنْ ، ثُمَّ ادَّعَى بِحُرِّيَّةِ الْأَصْلِ ، وَحَكَمَ لَهُ بِهَا ، رَجَعَ بِثَمَنِهِ عَلَى بَائِعِهِ ، وَلَمْ يَضُرَّ اعْتِرَافُهُ بِرِقَّةِ ، لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ فِيهِ عَلَى الظَّاهِرِ .

وَلَوْ ادَّعَى شِرَاءَ عَيْنٍ فَشَهِدَتْ بَيْنَهُ بِمُلْكٍ مُطْلَقٍ قُبِلَتْ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ بِالْمَقْصُودِ وَلَا تَنَاقُضَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى مُلْكًا مُطْلَقًا ، فَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَعَ سَبَبِهِ لَمْ يَضُرَّ .

وَإِنْ ذَكَرَ سَبَبًا وَهُمْ سَبَبًا آخَرَ ، ضَرَّ ذَلِكَ ، لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : لَوْ بَاعَ دَارًا ، ثُمَّ قَامَتْ بَيْنَهُ حُسْبَةٌ أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ ، انْتَزَعَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي وَرَجَعَ بِقِيمَتِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، وَيُصَرَّفُ لَهُ مَا حَصَلَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْعَلَّةِ إِنْ صَدَّقَ الْبَائِعُ الشُّهُودَ ، وَإِلَّا وَقِفَتْ ، فَإِنْ مَاتَ مُصِرًّا ، صُرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ ؛ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ كَالْقَمَلِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : تَجَوُّزُ الشَّهَادَةِ ، بَلْ تَجِبُ ، إِنْ أَنْحَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ بِمُلْكٍ آلَانَ لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ اسْتِصْحَابًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِزْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا اعْتِمَادًا عَلَى



وَلَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا حُكْمَ لِلْأَسْبَقِ وَإِلَّا سَقَطْنَا .

الاستِصْحَابِ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ الْبَقَاءُ ، وَلِلْحَاجَةِ لِذَلِكَ ، وَإِلَّا لَتَعَسَّرَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَمْلَاقِ الْأَسْبَاقَةِ إِذَا تَطَاوَلَ الزَّمَنُ ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ الْأَسْتِصْحَابَ ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

\* \* \*

وَلَوْ أَدْعَا ، أَيُّ : كُلٌّ مِنْ اثْنَيْنِ .

شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ ، فَإِنْ أَقْرَبَهُ لِأَحَدِهِمَا سُلِّمَ إِلَيْهِ وَلِلْآخَرِ تَخْلِيفُهُ .

وَإِنْ أَدْعَا شَيْئًا عَلَى ثَالِثٍ ، وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، وَسَلَّمَ ثَمَنَهُ ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا حُكْمَ لِلْأَسْبَقِ مِنْهُمَا تَارِيخًا ، لَأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ ، وَإِلَّا يَخْتَلَفُ تَارِيخُهُمَا ، بِأَنْ أَطْلَقْنَا ، أَوْ إِحْدَاهُمَا ، أَوْ أَرَخْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ ، سَقَطْنَا لِاسْتِحَالَةِ إِعْمَالِهِمَا .

ثُمَّ إِنْ أَقْرَأَ لَهُمَا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، فَوَاضِحٌ ، وَإِلَّا حَلَفَ لِكُلِّ يَمِينًا ، وَبَرَّ جَعَانٍ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ لِبُتُوتهِ بِالْبَيِّنَةِ .

وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا وَالْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : بَعْتُكَ بِكَذَا ، وَهُوَ مُلْكِي ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى ؛ فَأَنْكَرَ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَاهُ وَطَالَبَاهُ بِالْثَمَنِ ، فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا سَقَطْنَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ لَزِمَهُ الثَّمَنَانِ .

وَلَوْ قَالَ : آجَزْتُكَ الْبَيْتَ بِعَشْرَةِ مَثَلًا ، فَقَالَ : بَلْ آجَزْتَنِي جَمِيعَ الدَّارِ بِعَشْرَةٍ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، تَسَاقَطْنَا ، فَيَتَحَالَفَانِ ، ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ .

\* \* \*

وَلَوْ أَدَّعَوْا مَالًا لِمُورَثَتِهِمْ وَأَقَامُوا شَاهِدًا وَحَلَفَ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ .

تَنْبِيْهٌ : لَا يَكْفِي فِي الدَّعْوَى كَالشَّهَادَةِ ذِكْرُ الشَّرَاءِ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ مُلْكِ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ ذِي يَدٍ ، أَوْ مَعَ ذِكْرِ يَدِهِ إِذَا كَانَتْ الْيَدُ لَهُ وَنَزَعَتْ مِنْهُ تَعْدِيًّا .

\* \* \*

وَلَوْ أَدَّعَوْا ، أَيْ : الْوَرَثَةَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ .  
مَالًا : عَيْنًا أَوْ دَيْنًا أَوْ مَنْفَعَةً .

لِمُورَثَتِهِمُ الَّذِي مَاتَ .

وَأَقَامُوا شَاهِدًا بِالْمَالِ ، وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى اسْتِحْقَاقِ مُورَثَتِهِ الْكُلِّ .

أَخَذَ نَصِيبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْبَقِيَّةِ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ تَمَّتْ فِي حَقِّهِ وَحْدَهُ ، وَغَيْرُهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا بِالْحَلْفِ ، وَأَنَّ يَمِينَ الْإِنْسَانِ لَا يُعْطَى بِهَا غَيْرُهُ ، فَلَوْ كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ صَبِيًّا أَوْ غَائِبًا حَلَفَ إِذَا بَلَغَ أَوْ حَضَرَ وَأَخَذَ نَصِيبَهُ بِلَا إِعَادَةِ دَعْوَى وَشَهَادَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَبَ بَدِينٍ لِمَيِّتٍ ، فَأَخَذَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ قَدْرَ حِصَّتِهِ ، وَلَوْ بِغَيْرِ دَعْوَى وَلَا إِذْنٍ مِنْ حَاكِمٍ ، فَلِلْبَقِيَّةِ مُشَارَكَتُهُ ، وَلَوْ أَخَذَ أَحَدُ شُرَكَائِهِ فِي دَارٍ أَوْ مَنْفَعَتِهَا مَا يَخُصُّهُ مِنْ أَجْرَتِهَا ، لَمْ يُشَارِكْ فِيهِ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ <sup>(١)</sup> ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

\* \* \*

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : صوابه : « بقية الشركاء » كما في بعض نسخ الخط . أنتهى .

## فَصْلٌ فِي الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ لِرَمَضَانَ رَجُلٌ ، وَلِزَيْنَى أَرْبَعَةً ، وَلِمَالٍ وَمَا قُصِدَ بِهِ  
مَالٌ كَبِيرٌ وَرَهْنٌ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ ؛

## فَصْلٌ فِي الشَّهَادَاتِ

جَمْعُ شَهَادَةٍ ، وَهِيَ : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ عَلَى غَيْرِهِ <sup>(١)</sup> بِلَفْظٍ خَاصٍّ .  
الشَّهَادَةُ لِرَمَضَانَ ، أَيُ : لِثُبُوتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّوْمِ فَقَطْ ، رَجُلٌ وَاحِدٌ  
لَا أَمْرَأَةً وَخُتْنَى .

وَلِزَيْنَا وَلِوَاظِ أَرْبَعَةً مِنَ الرِّجَالِ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَدْخَلَ ، مُكَلَّفًا  
مُخْتَارًا ، حَشَفْتَهُ فِي فَرْجِهَا بِالزَّنَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، إِلَّا إِنْ  
ذَكَرَهُ أَحَدُهُمْ ، فَيَجِبُ سَوْأَلُ الْبَاقِينَ ، لِاخْتِمَالِ وَقُوعِ تَنَاقُضٍ يُسْقِطُ  
الشَّهَادَةَ ، وَلَا ذِكْرُ : رَأَيْنَا كَالْمَرْوَدِ فِي الْمُكْحَلَةِ ؛ بَلْ يُسَرُّ ، وَيَكْفِي  
لِلْإِفْرَارِ بِهِ أَتْنَانِ كَغَيْرِهِ .

وَلِمَالٍ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا أَوْ مَنَفَعَةً ، وَمَا قُصِدَ بِهِ مَالٌ مِنْ عَقْدٍ مَالِيٍّ أَوْ  
حَقٍّ مَالِيٍّ ، كَبَيْعٍ وَحَوَالَةِ ضَمَانٍ وَوَقْفٍ وَقَرْضٍ وَإِبْرَاءٍ وَرَهْنٍ وَصُلْحٍ وَخِيَارٍ  
وَأَجَلٍ ؛ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ ؛ وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ  
بِأَمْرَائَتَيْنِ وَيَمِينٍ .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيُ : لَغَيْرِهِ . أَنْتَهَى .

وَلِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ غَالِبًا ، كِنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ  
رَجُلَانِ ، وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ كَوْلَادَةٌ وَحَيْضٌ أَرْبَعٌ ، أَوْ رَجُلَانِ ، أَوْ  
رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ،

وَلِغَيْرِ ذَلِكَ ، أَيُّ : مَا لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقْصَدُ مِنْهُ مَالٌ ، مِنْ عُقُوبَةٍ  
اللَّهِ تَعَالَى ، كَحَدِّ شُرْبٍ وَسَرِقَةٍ ، أَوْ لَادِمِيٍّ كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ وَمَنْعِ إِرْثٍ ؛  
فَإِنْ أَدْعَى بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنَّ الزَّوْجَ خَالَعَهَا حَتَّى لَا تَرِثَ مِنْهُ ،  
وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ غَالِبًا ، كِنِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ <sup>(١)</sup> وَطَلَاقٍ مُنَجَّزٍ أَوْ مُعْلَقٍ وَفَسْخِ  
نِكَاحٍ وَبُلُوغٍ وَعِتْقٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَقِرَاضٍ وَوَكَالَةٍ وَكِفَالَةٍ وَشَرَكَةٍ وَوَدِيعَةٍ  
وَوِصَايَةٍ وَرِدَّةٍ وَأَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ بِأَشْهُرٍ وَرُؤْيِيَةِ هِلَالٍ غَيْرِ رَمَضَانَ وَشَهَادَةِ عَلَى  
شَهَادَةٍ وَإِقْرَارٍ بِمَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ رَجُلَانِ ، لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ ، لِمَا  
رَوَى مَالِكٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ : مَضَتْ أَلْسُنُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي النِّكَاحِ وَلَا فِي الطَّلَاقِ ، وَقِيسَ  
بِالْمَذْكُورَاتِ غَيْرُهَا مِمَّا يُشَارِكُهَا فِي الْمَعْنَى .

وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ غَالِبًا ، كَوْلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَبِكَارَةٍ وَتُيُوبَةٍ وَرَضَاعٍ  
وَعَيْبِ أَمْرَأَةٍ تَحْتَ نِيَابِهَا ، أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ ، أَوْ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ  
لِمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ : مَضَتْ أَلْسُنُهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ  
فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ مِنْ وَلَادَةِ النِّسَاءِ وَعُيُوبِهِنَّ . وَقِيسَ بِذَلِكَ  
غَيْرُهُ .

(١) أي : إذا أراد أحد الزوجين إثبات وقوعها فيما سبق ، وهذا لابد من الشاهدين فيه . عن  
الأستاذ عصام العمري حفظه الله .

وَشُرْطَ فِي شَاهِدٍ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَعَدَالَةٌ

وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ .

وَسُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَمَّا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ أَنَّ فُلَانًا بَلَغَ عُمُرُهُ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَنَّ فُلَانَةَ يَتِيمَةٌ وَلِدَتْ شَهْرَ مَوْلِدِهِ ، أَوْ قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ بِشَهْرٍ مَثَلًا ، فَهَلْ يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا أَعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِنَّ ، أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ بُلُوغِ نَفْسِهَا بِرَجُلَيْنِ ؟ فَأَجَابَ نَفَعْنَا اللَّهُ بِهِ : نَعَمْ يَثْبُتُ ضِمْنًا بُلُوغُ مَنْ شَهِدَتْ بِوِلَادَتِهَا ، كَمَا يَثْبُتُ النَّسَبُ ضِمْنًا بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ بِالْوِلَادَةِ ، فَيَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِإِذْنِهَا لِلْحُكْمِ بِبُلُوغِهَا شُرْعًا . اَنْتَهَى .

\* \* \*

فَرُعُ : لَوْ أَقَامَتْ شَاهِدًا بِإِفْرَارِ زَوْجِهَا بِالذَّخُولِ كَفَى حَلْفُهَا مَعَهُ ، وَيَثْبُتُ الْمَهْرُ ، أَوْ أَقَامَهُ هُوَ عَلَى إِفْرَارِهَا بِهِ ، لَمْ يَكْفِ الْحَلْفُ مَعَهُ ، لِأَنَّ قَصْدَهُ ثَبُوتُ الْعِدَّةِ وَالزَّجْعَةِ وَلَيْسَا بِمَالٍ .

\* \* \*

وَشُرْطَ فِي شَاهِدٍ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَعَدَالَةٌ وَتَيْقُظٌ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا مِمَّنْ بِهِ رِقٌّ لِنَقْصِهِ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ ذِي مُرُوءَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا حَيَاءَ لَهُ ، وَمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ يَقُولُ مَا شَاءَ ، وَهِيَ تَوْفِي الْأَدْنَسَ عُرْفًا ، فَيَسْقِطُهَا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ فِي الشُّوقِ ، وَالْمَسِي فِيهِ كَاشِفًا رَأْسَهُ أَوْ بَدَنَهُ لِعَبْرِ سُوقِيٍّ ، وَقَبْلَهُ الْحَلِيلَةُ بِحَضْرَةِ النَّاسِ ، وَإِكْثَارًا مَا يُضْحِكُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ لَعِبِ شَطْرَنْجٍ ، أَوْ رَفْصٍ بِخِلَافٍ قَلِيلٍ أَلْتَلَاثَةِ ؛ وَلَا مِنْ فَاسِقٍ ، وَاخْتَارَ

بِاجْتِنَابِ كَبِيرَةٍ وَإِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ،

جَمْعٌ، مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَالْعَزَّيُّ وَآخَرُونَ، قَوْلَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ : إِذَا فَقِدْتَ  
الْعَدَالَهَ وَعَمَّ الْفِسْقُ قَضَى الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْأَمْثَلِ فَلَا مَثَلٍ لِلضَّرُورَةِ .

وَالْعَدَالَهَ تَتَحَقَّقُ بِاجْتِنَابِ كُلِّ كَبِيرَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكِبَائِرِ ، كَالْقَتْلِ ،  
وَالزُّنَا ، وَالْقَذْفِ بِهِ ، وَأَكْلِ الرِّبَا وَمَالِ الْيَتِيمِ ، وَالْيَمِينِ الْغُمُوسِ ،  
وَشَهَادَةِ الزُّورِ ، وَبَخْسِ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ ، وَقَطْعِ الرَّحِمِ ، وَالْفِرَارِ مِنْ  
الرَّحْفِ بِلَا عَذْرِ ، وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ ،

وَعَضْبِ قَدَرٍ رُبْعِ دِينَارٍ ، وَتَفْوِيتِ مَكْتُوبَةٍ ، وَتَأْخِيرِ زَكَاةٍ عُدْوَانًا ، وَنَمِيمَةٍ  
وغيرها مِنْ كُلِّ جَرِيْمَةٍ تُؤْذَنُ بِقِلَّةِ أَكْثَرَاتِ مُرْتَكِبِهَا بِالَّذِينَ وَرَقَّةُ الدِّيَانَةِ .

وَاجْتِنَابِ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ صَغَائِرَ ، بَأَنَّ لَا تَغْلِبَ طَاعَاتُهُ  
صَغَائِرُهُ ، فَمَتَى ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بَطَلَتْ عِدَالَتُهُ مُطْلَقًا ، أَوْ صَغِيرَةً أَوْ صَغَائِرَ  
دَاوَمَ عَلَيْهَا ، أَوْ لَا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ ؛ فَإِنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ فَهُوَ  
عَدْلٌ ، وَمَتَى اسْتَوَيَا أَوْ غَلَبَتْ صَغَائِرُهُ طَاعَاتِهِ فَهُوَ فَاسِقٌ .

وَالصَّغِيرَةُ كَنْظَرُ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَلَمْسُهَا ، وَوُطْءُ رَجْعِيَّةٍ ، وَهَجْرُ الْمُسْلِمِ  
فَوْقَ ثَلَاثٍ ، وَبَيْعُ خَمْرٍ ، وَلُبْسُ رَجُلٍ ثَوْبِ حَرِيرٍ ، وَكَذِبٌ لَا حَدَّ فِيهِ ،  
وَلَعْنٌ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ أَوْ كَافِرٍ ، وَبَيْعُ مَعِيْبٍ بِلَا ذِكْرِ عَيْبٍ ، وَبَيْعُ رَفِيقٍ مُسْلِمٍ  
لِكَافِرٍ ، وَمُحَاذَاةُ قَاضِي الْحَاجَةِ الْكَعْبَةِ بِفَرْجِهِ ، وَكَشْفُ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوعِ  
عَبَثًا ، وَلَعِبٍ بِزُرْدٍ لِصَحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ ، وَغَيْبَةُ وَسْكَوَتٍ عَلَيْهَا ، وَنَقْلُ  
بَعْضِهِمْ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ مَحْمُولٌ عَلَى  
غَيْبَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهَا ، وَهِيَ ذِكْرُكَ وَلَوْ بِنَحْوِ

وَعَدَمُ تَهْمَةٍ ؛ فَتَرُدُّ لِرَقِيقِهِ وَلِبَعْضِهِ لَا عَلَيْهِ ،

إِشَارَةٌ غَيْرُكَ الْمَحْضُورَ الْمُعَيَّنَ وَلَوْ عِنْدَ بَعْضِ الْمُخَاطَبِينَ بِمَا يُكْرَهُ عُرْفًا .  
وَاللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ ، بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ ، مُعْجَمًا وَمُهْمَلًا ، مَكْرُوهٌ إِنْ  
لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطُ مَالٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ تَقْوِيَةُ صَلَاةٍ ، وَلَوْ  
بِنِسْيَانٍ بِالْإِشْتَغَالِ بِهِ ، أَوْ لَعِبٍ مَعَ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ وَإِلَّا فَحَرَامٌ ؛ وَيُحْمَلُ  
مَا جَاءَ فِي دَمِّهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ ، وَتَسْقُطُ مَرْوَةٌ مَنْ  
يُدَاوِمُهَا ، فَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ ، وَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا .

وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ مُغْفَلٍ ، وَمُخْتَلٍّ نَظَرٍ ، وَلَا أَصَمٍّ فِي مَسْمُوعٍ ،  
وَلَا أَعْمَى فِي مُبْصَرٍ كَمَا يَأْتِي .

وَمِنْ التِّيْقُظِ ضَبْطُ أَلْفَاظِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهَا وَلَا  
نَقْصٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْ ثَمَّ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْمَعْنَى ، نَعَمْ لَا يَبْعُدُ جَوَازُ  
التَّعْبِيرِ بِأَحَدِ الرَّدِيْقَيْنِ عَنِ الْآخَرِ حَيْثُ لَا إِبْهَامٌ .  
وَشَرْطٌ فِي الشَّاهِدِ أَيْضًا عَدَمُ تَهْمَةٍ بِجَرِّ نَفْعٍ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ  
شَهَادَتُهُ لَهُ أَوْ دَفْعُ ضَرِّ عَنْهَا .

فَتَرُدُّ الشَّهَادَةُ لِرَقِيقِهِ وَلَوْ مُكَاتَبًا ، وَلِغَرِيمٍ لَهُ مَاتَ وَإِنْ لَمْ تَسْتَعْرِقْ  
تَرِكَتُهُ الدُّبُونُ ، بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ لِغَرِيمِهِ الْمُوسِرِ ، وَكَذَا الْمُعْسِرِ قَبْلَ  
مَوْتِهِ ، فَتُقْبَلُ لَهُمَا .

وَتَرُدُّ لِبَعْضِهِ مِنْ أَصْلٍ وَإِنْ عَلَا ، أَوْ قَرَعَ لَهُ وَإِنْ سَقَلَ .  
لَا تَرُدُّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ ، أَيْ : لَا عَلَى أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ ، إِذْ لَا تَهْمَةَ ،

وَبِمَا هُوَ مُحَلٌّ تَصَرُّفِهِ ، وَمِنْ عَدُوٍّ ،

وَلَا عَلَى أَبِيهِ بَطْلَانِ ضَرَّةَ أُمِّهِ طَلَاقًا بَائِنًا وَأُمُّهُ تَحْتَهُ ، أَمَّا رَجْعِي فَتَقْبَلُ قَطْعًا ، هَذَا كُلُّهُ فِي شَهَادَتِهِ حُسْبَةً ، أَوْ بَعْدَ دَعْوَى الضَّرَّةِ ، فَإِنْ أَدَّعَاهُ الْأَبُ لِعَدَمِ نَفَقَةٍ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ لِلتَّهْمَةِ ، وَكَذَا لَوْ أَدَّعَتْهُ أُمُّهُ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : لَوْ أَدَّعَى الْفَرْعُ عَلَى آخَرِ بَدْنَيْنِ لِمُوكِّلِهِ فَأَنْكَرَ فَشَهِدَ بِهِ أَبُو الْوَكِيلِ قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَصَدِيقُ ابْنِهِ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخَوَيْنِ وَالصَّدِيقَيْنِ لِلْآخَرِ .  
وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِمَا هُوَ مُحَلٌّ تَصَرُّفِهِ ، كَأَنْ وَكَّلَ أَوْ أَوْصَى فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى الْمَشْهُودِ بِهِ ، نَعَمْ لَوْ شَهِدَ بِهِ بَعْدَ عَزْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ خَاصَمَ قَبْلَهُ قُبِلَتْ .

وَكَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَدِيعٍ لِمُودِعِهِ ، وَمُزْتَهِنٍ لِرَاهِنِهِ ، لِتَّهْمَةِ بَقَاءِ يَدَيْهِمَا ؛ أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا فِيهِ فَتُقْبَلُ .

وَمِنْ حَيْلِ شَهَادَةِ الْوَكِيلِ مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ ، أَوْ اشْتَرَى فَأَدَّعَى أَجَنِّيَّ بِالْمَبِيعِ ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ لِمُوكِّلِهِ بِأَنْ لَهُ عَلَيْهِ كَذَا ، أَوْ بِأَنْ هَذَا مُلْكُهُ ، إِنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ لِلْبَائِعِ ، وَلَا يَذْكُرُ أَنَّهُ وَكِيلٌ ؛ وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ حِلَّهُ بَاطِنًا ، لِأَنَّ فِيهِ تَوْصُلًا لِلْحَقِّ بِطَرِيقِ مُبَاحٍ ، وَكَذَا لَا تُقْبَلُ بَيْرَاءَةٌ مِنْ ضَمَنَةِ الشَّاهِدِ أَوْ أَصْلُهُ أَوْ فَرْعُهُ أَوْ عَبْدُهُ ، لِأَنَّهُ يَذْفَعُ بِهِ الْغَرَمَ عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ عَمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ .

وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ مِنْ عَدُوٍّ عَلَى عَدُوِّهِ عَدَاوَةً دُنْيَوِيَّةً ، لَا لَهُ ، وَهُوَ مَنْ يَحْزَنُ بِفَرَحِهِ وَعَكْسُهُ ، فَلَوْ عَادَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَبَالَغَ فِي



خُصْرَمَتِهِ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ، فُبِلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ .

\* \* \*

تَنْبِيْهٌ : قَالَ شَيْخُنَا : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ بِوَجْهِهِ ، بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَاوَةِ الْأَبِ عَدَاوَةُ الْإِبْنِ .

\* \* \*

فَائِدَةٌ : حَاصِلُ كَلَامٍ : « الْرَّوْضَةُ » وَأَصْلُهَا أَنَّ مَنْ قَذَفَ آخَرَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَقْدُوفُ حَدَّهُ ، وَكَذَا مَنْ أَدْعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ وَأَخَذَ مَالَهُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

قَالَ شَيْخُنَا : يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ نَسَبَ آخَرَ إِلَى فَسْقٍ أَفْتَضَى وَفُوعَ عَدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا ، فَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، نَعَمْ يَرَدُّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ أَغْتَابَ آخَرَ بِمُفَسِّقٍ يَجُوزُ لَهُ غَيْبَتُهُ بِهِ ، وَإِنْ أَثْبَتَ السَّبَبَ الْمَجْزُورَ لِذَلِكَ .

\* \* \*

فَرْعٌ : تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مُبْتَدِعٍ لَا نُكْفَرُهُ بِبِدْعَتِهِ ، وَإِنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، كَمَا فِي « الْرَّوْضَةِ » ، وَأَدْعَى الشُّبْكِيَّ وَالْأَذْرَعِيَّ أَنَّهُ غَلَطَ .

\* \* \*

وَمُبَادِرٍ إِلَّا فِي حَقِّ مُؤَكَّدِ اللَّهِ ، كَطَّلَاقٍ وَعَتَقٍ

وَتَرُدُّ مِنْ مُبَادِرٍ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ ، وَلَوْ بَعْدَ الدَّعْوَى ، لِأَنَّهُ مُتَّهِمٌ ، نَعَمْ لَوْ أَعَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَ الْأَسْتِشْهَادِ قَبْلَتْ ، إِلَّا فِي شَهَادَةِ حُسْبِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا قُصِدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ فَتُقْبَلُ قَبْلَ الْأَسْتِشْهَادِ ، وَلَوْ بِلَا دَعْوَى .

فِي حَقِّ مُؤَكَّدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ بِرِضَا الْآدَمِيِّ ، كَطَّلَاقٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ .

وَعِتَقٍ ، وَأَسْتِيلَادٍ ، وَنَسَبٍ ، وَعَفْوٍ عَنْ قَوْدٍ ، وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَأَنْقِضَائِهَا ، وَبُلُوغٍ ، وَإِسْلَامٍ ، وَكُفْرٍ ، وَوَصِيَّةٍ ، وَوَقْفٍ لِنَحْوِ جِهَةٍ عَامَّةٍ ، وَحَقِّ لِمَسْجِدٍ ، وَتَرْكِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَزَكَاةٍ بِأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا ، وَتَحْرِيمِ رِضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ .

\* \* \*

تَنْبِيْهُ : إِنَّمَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ الْحُسْبِيَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَلَوْ شَهِدَ ائْتَانِ أَنَّ فُلَانًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَخُو فُلَانَةٍ مِنَ الرِّضَاعِ ، لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَا : إِنَّهُ يَسْتَرْفُهُ ، أَوْ أَنَّهُ يُرِيدُ نِكَاحَهَا .

\* \* \*

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى » حَقُّ الْآدَمِيِّ ، كَقَوْدٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ وَبَيْعٍ ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحُسْبِيَّةِ ، وَتُقْبَلُ فِي حَدِّ الزَّنا وَقَطْعِ الطَّرِيقِ وَالسَّرْقَةِ .

\* \* \*

وَتَقْبَلُ مِنْ فَاسِقٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ، وَهِيَ : نَدَمٌ بِإِفْلَاحٍ وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ  
وُخْرُوجٌ عَنْ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ،

وَتَقْبَلُ الشَّهَادَةَ مِنْ فَاسِقٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ حَاصِلَةٍ قَبْلَ الْغَرَعَةِ وَطُلُوعِ  
الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَهِيَ : نَدَمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْصِيَةٌ ،  
لَا لِخَوْفِ عِقَابٍ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ أَوْ لِغَرَامَةِ مَالٍ .  
بِشَرَطِ إِفْلَاحٍ عَنْهَا حَالًا إِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا أَوْ مُصِرًّا عَلَى مُعَاوَدَتِهَا ،  
وَمِنْ الْإِفْلَاحِ رَدُّ الْمَغْضُوبِ .  
وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا مَا عَاشَ .

وُخْرُوجٌ عَنْ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيُؤَدِّي الزَّكَاةَ  
لِمُسْتَحِقِّيْهَا ، وَيَرُدُّ الْمَغْضُوبَ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ لِمُسْتَحِقِّهِ ، وَيُمْكِنُ  
مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ وَحَدُّ الْقَذْفِ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ ، أَوْ يُبْرِئُهُ مِنْهُ الْمُسْتَحَقُّ ، لِلْخَبَرِ  
الصَّحِيحِ [ البخاري ، رقم : ٦٥٣٤ ] : « مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي  
عَرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، فَإِنْ كَانَ  
لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ  
عَلَيْهِ » وَشَمَلَ الْعَمَلُ الصَّوْمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ [ رقم : ٢٥٨١ ]  
خِلَافًا لِمَنْ أَسْتَنَاهُ ، فَإِذَا تَعَدَّرَ رَدُّ الظُّلَامَةِ عَلَى أَلْمَالِكِ أَوْ وَارِثِهِ سَلَّمَهَا  
لِقَاضِي ثِقَةٍ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صَرَفَهَا فِيمَا شَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ بَنِيَّةٍ  
الْعُزْمَ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ ، فَإِنْ أَعْسَرَ عَزَمَ عَلَى الْأَدَاءِ إِذَا أَيْسَرَ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ  
أَنْقَطَعَ الطَّلَبُ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَعْصِ بِالتَّزَامِهِ ، فَالْمَرْجُوُّ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ  
الْوَاسِعِ تَعْوِيضُ الْمُسْتَحَقِّ .

وَأَسْتَبْرَاءِ سَنَةٍ .

وَيُسْتَرَطُ أَيْضاً فِي صِحَّةِ التَّوْبَةِ عَنْ إِخْرَاجِ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ عَنْ وَفْتِهِمَا قَضَاؤُهُمَا ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَعَنِ الْقَذْفِ أَنْ يَقُولَ الْقَادِفُ : قَذْفِي بَاطِلٌ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ ، وَعَنِ الْغِيْبَةِ أَنْ يَسْتَحِلَّهَا مِنَ الْمُعْتَابِ إِنْ بَلَغَتْهُ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بِمَوْتٍ أَوْ غِيْبَةٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِلَّا كَفَى التَّدَمُّ وَالْأَسْتِغْفَارُ لَهُ كَالْحَاسِدِ .

وَأَسْتَرَطَ جَمْعٌ مُقَدَّمُونَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّوْبَةِ مِنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ مِنْ الْأَسْتِغْفَارِ أَيْضاً ، وَأَعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَتَوَقَّفُ فِي التَّوْبَةِ مِنَ الزُّنَا عَلَى اسْتِحْلَالِ زَوْجِ الْمَرْئِي بِهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً ، وَإِلَّا فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي إِرْضَائِهِ عَنْهُ .

وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الزُّنَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ حَقُّ آدَمِيٍّ ، فَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْأَسْتِحْلَالِ ، وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ .

وَبَسَّ لِلزَّانِي كَكُلِّ مُرْتَكِبٍ مَعْصِيَةِ الْسُّرِّ عَلَى نَفْسِهِ ، بَأَنَّ لَا يُظْهَرُهَا لِجَدِّ ، أَوْ يُعَزَّرَ ، لَا أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا تَفْكِهَا أَوْ مُجَاهَرَةً ، فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ قَطْعاً . وَكَذَا يَسُنُّ لِمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ التُّرْجُوعُ عَنْ إِفْرَارِهِ بِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : مَنْ مَاتَ وَلَهُ دَيْنٌ لَمْ يَسْتَوْفِهِ وَرَثَتُهُ ، يَكُونُ هُوَ الْمَطَالِبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَبَعْدَ اسْتَبْرَاءِ سَنَةٍ مِنْ حِينَ تَوْبَةِ فَاسِقٍ ظَهَرَ فِسْقُهُ ، لَأَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِ وَعَوْدِ وَلَايَتِهِ ، فَأَعْتَبِرَ ذَلِكَ لِتَقْوَى دَعْوَاهُ ، وَإِنَّمَا

وَشَرِطَ لِشَهَادَةِ يَفْعَلٍ ، كَزْنَى ، إِبْصَارٌ ، وَبَقَوْلٍ كَعَقْدٍ ، هُوَ وَسَمْعٌ ،

قَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةِ لِأَنَّ لِلْفُضُولِ الْأَرْبَعَةَ فِي تَهْيِيجِ النُّفُوسِ بِشَهْرَاتِهَا أَثَرًا  
بَيِّنًا ، فَإِذَا مَضَتْ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بِحُسْنِ سَرِيرَتِهِ .

وَكَذَا لَا بُدَّ فِي التَّوْبَةِ مِنْ خَارِمِ الْمَرْوَةِ [ مِنْ ] الْأَسْتِبْرَاءِ <sup>(١)</sup> ، كَمَا  
ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ .

\* \* \*

فُرُوعٌ : لَا يَمْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ جَهْلُهُ بِفُرُوضٍ ، نَحْوِ الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ  
الَّذِينَ يُؤَدِّيهِمَا .

وَلَا تَوَقُّفُهُ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ إِنْ عَادَ وَجَزَمَ بِهِ ، فَيُعِيدُ الشَّهَادَةَ .

وَلَا قَوْلُهُ : لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا ، إِنْ قَالَ : نَسِيتُ ، أَوْ أُمَكَّنَ  
حُدُوثُ الْمَشْهُودِ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَقَدْ أَشْتَهَرَتْ دِيَانَتُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَاضِي  
أَسْتِنْفَاسُهُ إِنْ أَشْتَهَرَ ضَبْطُهُ وَدِيَانَتُهُ ، بَلْ يُسَنُّ ، كَتَفْرِقَةِ الشُّهُودِ ، وَإِلَّا لَزِمَ  
الْأَسْتِنْفَاسُ .

\* \* \*

وَشَرِطَ لِشَهَادَةِ يَفْعَلٍ ، كَزْنَا وَغَضَبٍ وَرِضَاعٍ وَوِلَادَةٍ : إِبْصَارٌ لَهُ مَعَ  
فَاعِلِهِ ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ ، وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرْجِ الزَّانِئِينَ  
لِتَحْمُلِ شَهَادَةَ ، وَكَذَا أَمْرُهَا تَلِدُ لِأَجْلِهَا .

وَلِشَهَادَةِ يَقُولٍ كَعَقْدٍ وَفَسْخٍ وَإِقْرَارٍ ، هُوَ ، أَيُّ : إِبْصَارٌ وَسَمْعٌ لِقَائِلِهِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَعَلَّ لَفْظَ « مِنْ » سَقَطَ مِنَ النَّسَاجِ ، أَيُّ : لَا بُدَّ مِنْ

وَلَهُ بِلَا مُعَارِضٍ شَهَادَةٌ عَلَى نَسَبٍ وَعِتْقٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ بِتَسَامُعٍ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ كَذِبُهُمْ ،

حَالِ صُدُورِهِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا ، وَلَا أَعْمَى فِي مَرْتَبِي ، لِإِنْسِدَادِ طُرُقِ التَّمْيِيزِ مَعَ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ ، وَلَا يَكْفِي سَمَاعُ شَاهِدٍ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَإِنْ عَلِمَ صَوْتَهُ ، لِأَنَّ مَا أَمَكَنْ إِدْرَاكَهُ بِإِخْدَى الْحَوَاسِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهِ بِغَلَبَةِ ظَنٍّ لِيَجُوزَ اشْتِبَاهُ الْأَصْوَاتِ .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، لَوْ عَلِمَهُ بَيْتٌ وَحْدَهُ ، وَعَلِمَ أَنَّ الصَّوْتَ مِمَّنْ فِي الْبَيْتِ ، جازَ اعْتِمَادُ صَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ اثْنَيْنِ بَيْتٍ لَا ثَالِثَ لَهُمَا ، وَسَمِعَهُمَا يَتَعَاقَدَانِ ، وَعَلِمَ الْمُوجِبَ مِنْهُمَا مِنَ الْقَابِلِ لِعِلْمِهِ بِمَالِكِ الْمَبِيعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُمَا . أَنْتَهَى .

وَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُتَنَقِّبَةٍ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا ، كَمَا لَا يَتَحْمَلُ بَصِيرٌ فِي ظُلْمَةٍ اعْتِمَادًا عَلَيْهِ ، لِاشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ ؛ نَعَمْ لَوْ سَمِعَهَا فَتَعَلَّقَ بِهَا إِلَى الْقَاضِي وَشَهِدَ عَلَيْهَا ، جازَ كَالْأَعْمَى ؛ بِشَرْطِ أَنْ تَكْشِفَ نِقَابَهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَتَهَا .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَا يَتَعَقَّدُ نِكَاحٌ مُتَنَقِّبَةً إِلَّا إِنْ عَرَفَهَا الشَّاهِدَانِ أَسْمًا وَنَسَبًا وَصُورَةً .

وَلَهُ : أَيُّ : لِلشَّخْصِ ، بِلَا مُعَارِضٍ شَهَادَةٌ عَلَى نَسَبٍ وَلَوْ مِنْ أُمٍّ أَوْ قَبِيلَةٍ وَعِتْقٍ وَوَقْفٍ وَمَوْتٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ بِتَسَامُعٍ ، أَيُّ : اسْتِفَاضَةٍ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ كَذِبُهُمْ ، أَيُّ : تَوَاطُؤُهُمْ عَلَيْهِ لِكَثْرَتِهِمْ ، فَيَقَعُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ الْقَوِيُّ بِخَبَرِهِمْ ، وَلَا يُشْرَطُ حَرِّيَّتُهُمْ وَلَا ذُكُورَتُهُمْ ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ :

وَعَلَى مُلْكٍ بِهِ أَوْ بِيَدٍ وَتَصَرَّفٍ تَصَرَّفٍ مُلَّاكِ مُدَّةً طَوِيلَةً .

سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ كَذَا ، بَلْ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ ابْنُهُ مَمْلَا .

وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِلَا مُعَارِضٍ عَلَى مُلْكٍ بِهِ ، أَيْ : بِالتَّسَامُعِ مِمَّنْ ذُكِرَ ، أَوْ  
بِيَدٍ وَتَصَرَّفٍ تَصَرَّفٍ مُلَّاكِ كَالشُّكْنَى وَالْبِنَاءِ وَالنَّبْعِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ ، مُدَّةً  
طَوِيلَةً عُرْفًا ، فَلَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ ، لِأَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ ، وَلَا بِمُجَرَّدِ  
التَّصَرَّفِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِنْيَابَةً وَلَا تَصَرَّفٍ بِمُدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، نَعَمْ إِنْ أَنْضَمَّ  
لِلتَّصَرَّفِ اسْتِيفَاضَةٌ أَنَّ الْمُلْكَ لَهُ جَازَتْ الشَّهَادَةُ بِهِ ، وَإِنْ قَصُرَتْ الْمُدَّةُ ،  
وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الشَّاهِدِ : رَأَيْتُ ذَلِكَ سِنِينَ ، وَاسْتَشْنُوا مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقِ ،  
فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ وَالتَّصَرَّفِ فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ إِلَّا إِنْ أَنْضَمَّ  
لِذَلِكَ السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ لَهُ ، كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» لِلْإِحْتِيَاطِ فِي الْحُرِّيَّةِ  
وَكَثَرَةِ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ وَاسْتِصْحَابِ لِمَا سَبَقَ مِنْ نَحْوِ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ ، وَإِنْ  
احْتَمَلَ زَوَالُهُ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ وَلَآنَ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمُلْكِ .

وَشَرَطَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ فِي الشَّهَادَةِ بِالتَّسَامُعِ أَنَّ لَا يُصْرَحَ بِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ  
الْإِسْتِيفَاضَةَ ، وَمِثْلَهَا الْإِسْتِصْحَابُ ؛ ثُمَّ اخْتَارَ وَتَبِعَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ إِنْ  
ذَكَرَهُ تَقْوِيَةً لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ جَزَمَ بِالشَّهَادَةِ ، ثُمَّ قَالَ : مُسْتَنَدِي الْإِسْتِيفَاضَةُ أَوْ  
الْإِسْتِصْحَابُ ؛ سَمِعْتُ شَهَادَتَهُ ، وَإِلَّا كَأَنَّ قَالَ : شَهِدْتُ بِالْإِسْتِيفَاضَةِ  
بِكَذَا ، فَلَا ؛ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ .

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِي : «بِلَا مُعَارِضٍ» عَمَّا إِذَا كَانَ فِي النَّسَبِ مَثَلًا طَعْنٌ  
مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، لَمْ تَجْزِ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ لَوْجُودِ مُعَارِضٍ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ بِتَعَسُّرٍ أَدَاءِ أَصْلٍ  
وَأَسْتِرْعَائِهِ ،

تَنْبِيْهٌ : يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُؤَدِّي لَفْظُ : « أَشْهَدُ » فَلَا يَكْفِي مُرَادِفُهُ ،  
كـ « أَعْلَمُ » ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الظُّهُورِ ، وَلَوْ عَرَفَ الشَّاهِدُ السَّبَبَ كَالْإِفْرَارِ ،  
هَلْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِسْتِحْقَاقِ ؟ وَجِهَانِ ، أَشْهَرُهُمَا لَا ؛ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ  
الْكَفَّعَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ ، وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ كَغَيْرِهِ : تُسْمَعُ ؛ وَهُوَ مُقْتَضَى  
كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ .

\* \* \*

وَتُقْبَلُ شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ مَقْبُولٍ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، مَا لَا  
كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، كَعَقْدٍ وَفَسْخٍ وَإِفْرَارٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَرِضَاعٍ وَهِلَالٍ رَمَضَانَ  
وَوَقْفٍ عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ وَقَوْدٍ وَقَذْفٍ ، بِخِلَافِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ،  
كَحَدِّ زِنَا وَشُرْبٍ وَسَرِقَةٍ .

وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ بِشُرُوطٍ <sup>(١)</sup> تَعَسُّرٍ أَدَاءِ أَصْلٍ بِغَيْبَةٍ فَوْقَ مَسَافَةٍ  
الْعَدْوَى ، أَوْ خَوْفٍ حَنِسٍ مِنْ غَرِيمٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ ، أَوْ مَرَضٍ يَشُقُّ مَعَهُ  
حُضُورُهُ ، وَكَذَا بِتَعَدُّرِهِ بِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ .

وَبِاسْتِرْعَائِهِ أَيُّ : الْأَصْلِ ، أَيُّ : التِّمَاسُ مِنْهُ رِعَايَةُ شَهَادَتِهِ وَضَبْطُهَا  
حَتَّى يُؤَدِّيَهَا عَنْهُ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ نِيَابَةٌ ، فَأَعْتَبَرِ فِيهَا إِذْنُ  
الْمَنْوَبِ عَنْهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ .

(١) قال الشيخ السيد الكري رحمه الله : رأيت في بعض نسخ الخط : بشرط تعسر . . . الخ ،  
بصيغة المفرد . أُنْتَهَى .



فَيَقُولُ : أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا ، وَأَشْهَدُكَ عَلَى شَهَادَتِي ؛ وَتَبَيَّنَ فَرَعُ جِهَةِ تَحْمُلِ وَتَسْمِيَةِ إِثَاءُ .

فَيَقُولُ : أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا ، فَلَا يَكْفِي : أَنَا عَالِمٌ بِهِ ، وَأَشْهَدُكَ ، أَوْ أَشْهَدُكَ ، أَوْ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِهِ ، فَلَوْ أَهْمَلُ الْأَصْلَ لَفُظَ الشَّهَادَةِ ، فَقَالَ : أَخْبِرْكَ ، أَوْ أُعْلِمُكَ بِكَذَا ؛ فَلَا يَكْفِي ؛ كَمَا لَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْقَاضِي ، وَلَا يَكْفِي فِي التَّحْمُلِ سَمَاعُ قَوْلِهِ : لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا ، أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا .

وَبِتَبَيُّنِ فَرَعٍ عِنْدَ الْآدَاءِ جِهَةَ تَحْمُلِ ، كَأَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا شَهِدَ بِكَذَا ، وَأَشْهَدُنِي عَلَى شَهَادَتِهِ ، أَوْ سَمِعْتُهُ يُشْهَدُ بِهِ عِنْدَ قَاضٍ ، فَإِذَا لَمْ يُبَيَّنْ جِهَةَ التَّحْمُلِ ، وَوُثِّقَ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ ، لَمْ يَجِبِ الْإِيَّانُ ، فَيَكْفِي : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ فُلَانٍ بِكَذَا ؛ لِحُضُولِ الْعَرَضِ . وَبِتَسْمِيَةِ ، أَيُّ : الْفَرَعِ ، إِثَاءُ ، أَيُّ : الْأَصْلِ ؛ تَسْمِيَةً تُمَيِّزُهُ ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا لِيُتَعَرَفَ عَدَالَتُهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ لَمْ يَكْفِ ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَعْرِفُ جَرْحَهُ لَوْ سَمَّاهُ .

وَفِي وَجُوبِ تَسْمِيَةِ قَاضٍ شَهِدَ عَلَيْهِ وَجْهَانِ ، وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ الْوُجُوبَ فِي هَذِهِ الْأَرْزَمَةِ لِمَا غَلَبَ عَلَى الْقَضَاةِ مِنَ الْجَهْلِ وَالْفُسْقِ ، وَلَوْ حَدَّثَ بِالْأَصْلِ عَدَاوَةً أَوْ فُسْقًا لَمْ يَشْهَدِ الْفَرَعُ ، فَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ أَخْتِيجَ إِلَى تَحْمُلِ جَدِيدٍ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَا يَصِحُّ تَحْمُلُ النِّسْوَةِ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِنَّ فِي نَحْوِ وِلَادَةٍ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا .

\* \* \*

وَيَكْفِي قَرَعَانَ لِأَصْلَيْنِ .

وَيَكْفِي قَرَعَانَ لِأَصْلَيْنِ ، أَي : لِكُلِّ مِنْهُمَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ لِكُلِّ مِنْهُمَا قَرَعَانِ ، وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى هَذَا وَوَاحِدٍ عَلَى آخَرٍ ، وَلَا وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ .

\* \* \*

فَرَعٌ [ فِي رُجُوعِ الشُّهُودِ عَنْ شَهَادَتِهِمْ ] : لَوْ رَجَعُوا عَنْ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ مَعَ الْحُكْمِ ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يُنْقَضْ ، وَلَوْ شَهِدُوا بِطَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ رِضَاعٍ مُحَرَّمٍ ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَرَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ ، دَامَ الْفِرَاقُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمَا فِي الرُّجُوعِ مُحْتَمِلٌ وَالْقَضَاءُ لَا يَرُدُّ بِمُحْتَمِلٍ .

وَيَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ الزَّوْجُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ قَبْلَ وَطْءٍ ، أَوْ بَعْدَ إِبرَاءِ الزَّوْجَةِ زَوْجَهَا عَنْ الْمَهْرِ ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبُضْعِ الَّذِي فَوَّتُوهُ عَلَيْهِ بِالشَّهَادَةِ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ لَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا ، بِنَحْوِ رِضَاعٍ ، فَلَا غَرَمَ ، إِذْ لَمْ يَفُوتُوا شَيْئًا .

وَلَوْ رَجَعَ شُهُودُ مَالٍ غَرِمُوا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ الْبَدَلُ بَعْدَ غَرَمِهِ لَا قَبْلَهُ ، وَإِنْ قَالُوا : أَخْطَأْنَا ، مُوزَعًا عَلَيْهِمُ بِالسَّوِيَّةِ .

\* \* \*

تِمَّةٌ : قَالَ شَيْخُ مَسَائِدِنَا زَكَرِيَّا كَالْغَزَرِيِّ فِي تَلْفِيحِ الشَّهَادَةِ : لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِإِقْرَارِهِ بِأَنَّهُ وَكَلَهُ فِي كَذَا ، وَآخَرُ بِأَنَّهُ أَدْنُ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ أَوْ فَوَّضَهُ إِلَيْهِ ؛ لَفَقَّتِ الشَّهَادَتَانِ ، لِأَنَّ الْكُفْلَ بِالْمَعْنَى كَالْكُفْلِ بِاللَّفْظِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِأَنَّهُ قَالَ : وَكَلْتُكَ فِي كَذَا ، وَآخَرُ قَالَ بِأَنَّهُ قَالَ :

فَوَضَّعَهُ إِلَيْكَ ؛ أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِاسْتِيفَاءِ الدِّينِ ، وَالْآخَرُ بِالْإِبْرَاءِ مِنْهُ ، فَلَا يُلْفَقَانِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُ مَسَايِخِنَا أَحْمَدُ الْمُزَجَّدُ : لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِبَيْعِ وَالْآخَرُ بِإِفْرَارِ بِهِ ، أَوْ وَاحِدٌ بِمُلْكٍ مَا ادَّعَاهُ وَآخَرُ بِإِفْرَارِ الدَّاخِلِ بِهِ ؛ لَمْ تُلْفَقْ شَهَادَتُهُمَا ، فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا وَشَهِدَ كَالْآخَرِ قُبِيلَ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْضُرَ الْأَمْرَيْنِ .

وَمَنْ ادَّعَى الْفَنَيْنِ وَأَطْلَقَ ، فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ وَأَطْلَقَ ، وَآخَرُ أَنَّهُ مِنْ قَرْضٍ ثَبَتَ ؛ أَوْ فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ بِأَلْفٍ ثَمَنَ مَبِيعٍ وَآخَرُ بِأَلْفٍ قَرْضاً ؛ لَمْ تُلْفَقْ ، وَلَهُ الْخَلْفُ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْإِفْرَارِ وَآخَرُ بِالْإِسْتِيفَاءِ حَيْثُ تُقْبَلُ ، لُفَّقَا . اُنْتَهَى .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمَكِّيُّ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ ، عَنْ رَجُلَيْنِ ، سَمِعَ أَحَدُهُمَا تَطْلِيقَ شَخْصٍ ثَلَاثًا ، وَالْآخَرُ الْإِفْرَارَ بِهِ ، فَهَلْ يُلْفَقَانِ أَوْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى سَامِعِي الطَّلَاقِ وَالْإِفْرَارِ بِهِ أَنْ يَشْهَدَا عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بَتًّا ، وَلَا يَتَعَرَّضَا لِلْإِنْشَاءِ وَلَا لِإِفْرَارِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تَلْفِيقِ الشَّهَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ صُورَةُ إِنْشَاءِ الطَّلَاقِ وَالْإِفْرَارِ بِهِ وَاحِدَةٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْحُكْمُ يَثْبُتُ بِذَلِكَ كَيْفَ كَانَ ، وَلِلْقَاضِي ، بَلْ عَلَيْهِ ، سَمَاعُهَا . اُنْتَهَى .

\* \* \*

### خَاتِمَةٌ فِي الْإِيمَانِ

لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاسْمِ خَاصٍّ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، كَوَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ الْخَلْقِ ؛ وَلَوْ قَالَ : وَكَلَامِ اللَّهِ ،

أَوْ : وَكِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ : وَقُرْآنِ اللَّهِ ، أَوْ : وَالتَّوْرَةِ ، أَوْ : وَالْإِنْجِيلِ ،  
فَيَمِينٌ ؛ وَكَذَا : وَالْمُصْحَفِ ، إِنْ لَمْ يَنْوَ بِالْمُصْحَفِ الْوَرَقَ وَالْجِلْدَ ؛ وَإِنْ  
قَالَ : وَرَبِّي ، وَكَانَ عُرْفُهُمْ تَسْمِيَةُ السَّيِّدِ رَبًّا ، فَكِنَايَةٌ ، وَإِلَّا فَيَمِينٌ ظَاهِرًا  
إِنْ لَمْ يُرَدَّ غَيْرَ اللَّهِ .

وَلَا يَنْعَقِدُ بِمَخْلُوقٍ ، كَالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْحَلْفِ  
بِالْآبَاءِ وَلِلْأُمَمِ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ .

وَرَوَى الْحَاكِمُ [ « مستدرک الحاكم » ١/ ١٨ و ٥٢ و ٢٩٧/٤ ] خَبَرَ : « مَنْ حَلَفَ  
بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ » وَحَمَلُوهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى ،  
فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ أَثِمَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، أَيْ : تَبَعًا لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ  
الصَّرِيحِ فِيهِ . كَذَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » ، وَالَّذِي فِي « شَرْحِ  
مُسْلِمٍ » [ الحديث رقم : ١٦٤٦ ] عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الْكَرَاهَةُ ، وَهُوَ  
الْمُعْتَمَدُ ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي الْإِثْمِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ فِي غَالِبِ الْأَعْصَارِ ، لِقَصْدِ  
غَالِبِهِمْ بِهِ إِعْظَامِ الْمَخْلُوقِ بِهِ وَمُضَاهَاةِ اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَإِذَا حَلَفَ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ أَرِدْ بِهِ الْيَمِينَ ، لَمْ  
يُقْبَلْ ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ يَمِينِهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَصَدَ الَّلَفْظَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ  
فَرَاغِ الْيَمِينِ ، وَاتَّصَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهَا ، لَمْ تَنْعَقِدِ الْيَمِينُ فَلَا حِنْثٌ وَلَا  
كَفَّارَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بَلْ نَوَاهُ ، لَمْ يَنْدَفِعِ الْحِنْثُ وَلَا الْكَفَّارَةُ  
ظَاهِرًا ، بَلْ يُدَيَّنُ .

وَلَوْ قَالَ لِعِيبِهِ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشَأْلَكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا ؛ وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ فِيمِينَ ، وَمَتَى لَمْ يَقْصِدْ يَمِينَ نَفْسِهِ بَلِ الشَّفَاعَةِ ، أَوْ يَمِينَ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ أَطْلَقَ ؛ فَلَا تَنْعَقِدْ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلِفْ هُوَ وَلَا الْمُخَاطَبُ .

وَيُكْرَهُ رَدُّ السَّائِلِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِوَجْهِهِ فِي غَيْرِ الْمَكْرُوهِ ، وَكَذَا السُّؤَالُ بِذَلِكَ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ ! فَلَيْسَ بِيَمِينَ ، لِإِنْفَاءِ أَشْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ ، وَلَا كَفَّارَةً ، وَإِنْ حَنَثَ ، نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ كَعِيبِهِ وَلَا يَكْفُرُ ، بَلْ إِنْ قَصَدَ تَبْعِيدَ نَفْسِهِ عَنِ الْمَخْلُوفِ أَوْ أَطْلَقَ ، حَرُمٌ <sup>(١)</sup> ، وَيَلْزَمُهُ التَّوْبَةُ ؛ فَإِنْ عَلَّقَ أَوْ أَرَادَ الرِّضَا بِذَلِكَ إِنْ فَعَلَ كَفَرَ حَالًا ، وَحَيْثُ لَمْ يَكْفُرْ سُنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . وَأَوْجَبَ صَاحِبُ «الْأَسْتِفْصَاءِ» ذَلِكَ .

وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِ الْيَمِينِ بِلا قَصْدٍ ، كَ «لَا وَاللَّهِ» ، وَ«بَلَى وَاللَّهِ» فِي نَحْوِ غَضَبٍ أَوْ صِلَةٍ كَلَامٍ لَمْ يَنْعَقِدْ .

وَالْحَلْفُ مَكْرُوهٌ إِلَّا فِي بَيِّعَةِ الْجِهَادِ وَالْحَثِّ عَلَى الْخَيْرِ ، وَالصَّادِقِ فِي الدَّعْوَى .

وَلَوْ حَلَفَ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَصَى ، وَلَزِمَهُ حِنْثٌ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الصواب حذف لفظ : «بَلْ» ، ولفظ : «حَرُمٌ» ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ لِقَوْلِهِ : «وَلَا يَكْفُرُ» ، وَقَوْلُهُ : «أَوْ أَطْلَقَ» أَي : لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا . اُنْتَهَى .

وَكَفَّارَةٌ ؛ أَوْ تَرْكُ مُسْتَحَبٍّ أَوْ فِعْلٍ يَكْرَهُهُ سُنَّ حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ؛ أَوْ عَلَى تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ ، كَدُخُولِ دَارٍ ، وَأَكْلِ طَعَامٍ ، كَ « لَا أَكُلُهُ أَنَا » ، فَأَلَّا فَضَّلُ تَرْكُ الْحِنْثِ إِبْقَاءُ لِتَعْظِيمِ الْأَسْمِ .

\* \* \*

فَرْعٌ : يُسَنُّ تَغْلِيظُ يَمِينٍ مِنَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْخَصْمُ فِي نِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَعِتْقٍ وَوَكَالَةٍ ، وَفِي مَالٍ بَلَغَ عَشْرِينَ دِينَاراً<sup>(١)</sup> ، لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ حَقِيرٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ ؛ نَعَمْ ، لَوْ رَأَى الْحَاكِمُ لِنَحْوِ جَرَاءَةِ الْحَالِفِ فَعَلَهُ . وَالتَّغْلِيظُ يَكُونُ بِالزَّامَانِ ، وَهُوَ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَعَصْرُ الْجُمُعَةِ أَوَّلَى ؛ وَبِالْمَكَانِ ، وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْمَنْبَرِ ، وَصُعُودِهِمَا عَلَيْهِ أَوَّلَى ؛ وَبِزِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْصِّفَاتِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْحَالِفِ آيَةُ آلِ عُمَرَانَ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [ ٣ سورة آل عمران / الآية : ٧٧ ] وَأَنْ يُوضَعَ الْمُضْصَحْفُ فِي حِجْرِهِ ، وَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ : « وَاللَّهِ » كَفَى .

وَيُعْتَبَرُ فِي الْحَلْفِ بَيَّةُ الْحَاكِمِ الْمُسْتَخْلَفِ ، فَلَا يُدْفَعُ إِثْمُ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ بِنَحْوِ تَوْرِيَةٍ ، كَأَسْتِثْنَاءٍ لَا يَسْمَعُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَظْلِمْهُ خَصْمُهُ ، كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ ، أَمَّا مَنْ ظَلَمَهُ خَصْمُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، كَانَ أَدْعَى عَلَى مُعْسِرٍ ، فَيُخْلَفُ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ، أَيْ : تَسْلِيمُهُ الْآنَ ، فَتَنْفَعُهُ

(١) وتعاود ٨٠ غراماً ذهباً تقريباً .

التَّوْرِيَّةُ وَالتَّائْوِيلُ ، لِأَنَّ خَصَمَهُ ظَالِمٌ إِنْ عَلِمَ ، أَوْ مُحْطِئٌ إِنْ جَهِلَ ؛ فَلَوْ  
حَلَفَ إِنْسَانٌ أَتْبَدَاءَ ، أَوْ حَلَفَهُ غَيْرُ الْحَاكِمِ أَعْتَبِرَ بَيْتُهُ الْحَالِفِ وَنَفَعَتُهُ  
التَّوْرِيَّةُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَامًا ، حَيْثُ يَبْطُلُ بِهَا حَقُّ الْمُسْتَحَقِّ .

وَالْيَمِينُ يَقْطَعُ الْخُصُومَةَ حَالًا ، لَا الْحَقَّ ، فَلَا تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ إِنْ كَانَ  
كَاذِبًا ، فَلَوْ حَلَفَهُ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ بِمَا ادَّعَاهُ حَكَمَ بِهَا ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ الْخَصْمُ  
بَعْدَ حَلْفِهِ . وَالنُّكُولُ أَنْ يَقُولَ : أَنَا نَاكِلٌ ؛ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْفَاضِي : أَخْلِفْ !  
فَيَقُولَ : لَا أَخْلِفُ .

وَالْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ ، وَهِيَ يَمِينُ الْمُدَّعِي بَعْدَ النُّكُولِ ، كإِفْرَارِ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، لَا كَالْبَيْنَةِ ؛ فَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيْنَةً بِأَدَاءٍ أَوْ  
إِبْرَاءٍ ، لَمْ تُسْمَعْ ، لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخَانِ فِي مَحَلٍّ : تُسْمَعُ ، وَصَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الْأَوَّلَ ،  
وَالْبُلْقِينِيُّ الثَّانِي ، وَقَالَ شَيْخُنَا : وَالْمُتَّجِهَةُ الْأَوَّلُ .

\* \* \*

فَرْعٌ [ فِي بَيَانِ صِفَةِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ] : يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عَتَقِ  
رَقَبَةٍ كَامِلَةٍ مُؤَمَّنَةٍ بِلَا عَيْبٍ يُخْلُ بِالْعَمَلِ أَوْ الْكَسْبِ ، وَلَوْ نَحْوِ غَائِبٍ  
عُلِمَتْ حَيَاتُهُ ؛ أَوْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، كُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا<sup>(١)</sup> حَبٍّ مِنْ  
غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً ، كَقَمِيصٍ ، أَوْ إِزَارٍ ، أَوْ

(١) الْمُدُّ مُكَعَّبٌ طُولُ ضِلْعِهِ ٩,٢ سَاطِنِي مِثْرًا .

## بَابُ فِي الْإِعْتَاقِ

صَحَّ عِتْقُ مُطْلَقٍ تَصَرَّفَ بِنَحْوِ : أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ ،

مِقْنَعَةً ، أَوْ مِنْدِيلٍ يُحْمَلُ فِي الْيَدِ أَوْ الْكُمِّ ، لَا خُفٌّ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا ، خِلَافًا لِكَثِيرِينَ .

\* \* \*

## بَابُ فِي الْإِعْتَاقِ

هُوَ : إِزَالَةُ الرِّقِّ عَنِ الْآدَمِيِّ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَكَ رَقَبَةً ﴾

[ ٩٠ سورة البلد/ الآية : ١٣ ! وَخَبَّرَ الصَّحِيحَيْنِ ] البخاري ، رقم : ٢٥١٧ ؛ مسلم ،

رقم : ١٥٠٩ [ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » وَفِي رِوَايَةٍ : « أَمْرًا

مُسْلِمًا » « أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ ، حَتَّى أَلْفَرَجَ بِالْفَرَجِ » وَعِتْقُ الذَّكَرِ أَفْضَلُ .

وَرَوَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَسَمَةٍ ، أَيْ : رَقَبَةٍ .

وَحَتَمْنَا كَالْأَصْحَابِ بِبَابِ الْعِتْقِ تَفَاوُلًا .

صَحَّ عِتْقُ مُطْلَقٍ تَصَرَّفَ لَهُ وَلَايَةً ، وَلَوْ كَافِرًا ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمَحْجُورٍ بِسَفَهٍ أَوْ فُلْسٍ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ مَالِكٍ بِغَيْرِ نِيَابَةٍ .

بِنَحْوِ : أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ ، كَفَكَكْتُكَ ، وَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ عَتِيقٌ ، وَبِكُنَايَةٍ مَعَ نِيَّةٍ كَ : « لَا مُلْكَ » ، أَوْ : « لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ » ، أَوْ « أَرَلْتُ مُلْكِي عَنْكَ » ، وَ« أَنْتَ مَوْلَايَ » ، وَكَذَا : « يَا سَيِّدِي » عَلَى الْمَرْجَحِ .



وَلَوْ بَعَوْضٍ ، وَلَوْ أَعْتَقَ حَامِلًا تَبِعَهَا ، أَوْ مُشْتَرَكًا ، أَوْ نَصِيْبَهُ عَتَقَ نَصِيْبُهُ وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ لِمَا أَيْسَرَ بِهِ ،

وَقَوْلُهُ : أَنْتَ ابْنِي ، أَوْ هَذَا ، أَوْ هُوَ ابْنِي ، أَوْ أَبِي ، أَوْ أُمِّي ، إِعْتَاقٌ إِنْ أَمَكَنَّ مِنْ حَيْثُ الْكُنَى ، وَإِنْ عُرِفَ نَسَبُهُ مُوَآخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ ؛ أَوْ يَا ابْنِي ! كِنَايَةً ، فَلَا يَعْتَقُ فِي الدُّعَاءِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْعِتْقَ ، لِإِخْتِصَاصِهِ بِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَةِ كَثِيرًا لِلْمُلَاطَفَةِ وَحُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَ « الْإِرْشَادِ » .

وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْإِقْرَارِ بِهِ قَوْلُهُ : لِأَعْتَقَ لِعَبْدِي فُلَانٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ مَوْضُوعُهُ لِإِقْرَارٍ وَلَا إِنْشَاءٍ ، وَإِنْ أَسْتَعْمِلَ عُرْفًا فِي الْعِتْقِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْ بَعَوْضٍ ، أَيُّ : مَعَهُ ، فَلَوْ قَالَ : أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ . فَقَبِلَ فَوْرًا عِتْقَ ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ عَلَى الصُّورَتَيْنِ . وَالْوَلَاءُ لِلسَّيِّدِ فِيهِمَا .

وَلَوْ أَعْتَقَ حَامِلًا مَمْلُوكَةً لَهُ ، هِيَ وَحَمْلُهَا تَبِعَهَا ، أَيُّ : الْحَمْلُ فِي الْعِتْقِ ، وَإِنْ أَسْتَشْنَاهُ ، لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهَا .

وَلَوْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ عِتْقَ إِنْ نَفَخَتْ فِيهِ الرُّوحُ دُونَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ وَالْحَمْلُ لِآخَرَ ، بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ ، لَمْ يُعْتَقَ أَحَدُهُمَا بِعِتْقِ الْآخَرِ .

أَوْ أَعْتَقَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، أَيُّ : كُلُّهُ ، أَوْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ ، كَنَصِيْبِي مِنْكَ حُزٌّ ، عَتَقَ نَصِيْبَهُ مُطْلَقًا ، وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ مِنْ مُوسِرٍ لَا مُعْسِرٍ لِمَا أَيْسَرَ بِهِ مِنْ نَصِيْبِ الشَّرِيكِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ السَّرَايَةُ دَيْنٌ

وَلَوْ مَلَكَ بَعْضُهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، فَهُوَ مُدَبَّرٌ، يَعْتَقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَبَطْلُ بِنَحْوِ بَيْعٍ لَا بِرُجُوعٍ لَفْظًا.

مُسْتَعْرِقٌ بِدُونِ حَجَرٍ ؛ وَأَسْتِيلَادٌ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُوَسَّرِ يَسْرِي إِلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ ، كَالْعَتَقِ ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ ، وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لَا قِيمَةُ الْوَلَدِ ، أَيُّ : حِصَّتُهُ ؛ وَلَا يَسْرِي التَّنْذِيرُ .

وَلَوْ مَلَكَ شَخْصٌ بَعْضُهُ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ ، وَإِنْ بَعْدَ . عَتَقَ عَلَيْهِ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [ رَقْم : ١٥١٠ ] .

وَخَرَجَ بِـ « الْبَعْضِ » غَيْرُهُ ، كَالْأَخِ ، فَلَا يَعْتَقُ بِمِلْكٍ .

وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ مَوْتِي ، وَكَذَا إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حَرَامٌ أَوْ مُسَيَّبٌ مَعَ نِيَّةٍ ، فَهُوَ مُدَبَّرٌ ، يَعْتَقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ بَعْدَ الدَّيْنِ ، وَبَطْلٌ ، أَيُّ : التَّنْذِيرُ ، بِنَحْوِ بَيْعٍ لِلْمُدَبَّرِ ، فَلَا يَعُودُ ، وَإِنْ مَلَكَهُ ثَانِيًا . وَيَصِحُّ بَيْعُهُ ؛ لَا بِرُجُوعٍ عَنْهُ لَفْظًا كَفَسَخْتُهُ ، أَوْ نَقَضْتُهُ ، وَلَا بِإِنْكَارٍ لِلتَّنْذِيرِ .

وَيَجُوزُ لَهُ وَطْءُ الْمُدَبَّرَةِ ، وَلَوْ وَلَدَتْ مُدَبَّرَةً وَلَدًا مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّنْذِيرِ ؛ فَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَيَتَبَعُهَا جَزْمًا .

وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ التَّنْذِيرُ لِلْحَمْلِ تَبَعًا لَهَا ، إِنْ لَمْ يَسْتَبْشِرْ ، وَإِنْ أَنْفَصَلَ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهَا ، لَا إِنْ أَبْطَلَ قَبْلَ أَنْفِصَالِهِ تَذْيِيرَهَا .

وَالْمُدَبَّرُ كَعَبْدٍ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ ، وَيَصِحُّ تَذْيِيرُ مُكَاتَبٍ وَعَكْسِهِ كَمَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ عَتَقٍ مُكَاتَبٍ .

الْكِتَابَةُ سُنَّةٌ بَطَلَبَ عَبْدُ أَمِينٍ مُكْتَسِبٌ ، وَشَرَطَ فِي صَحَّتِهَا  
لَفْظُ يُشْعِرُ بِهَا إِجَابًا ، كَكَاتِبُكَ عَلَى كَذَا ، مُنْجَمًا مَعَ : إِذَا أَدَيْتَهُ  
فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَقَبُولًا ، كَ : قَبِلْتُ وَعَوَضُ مُؤَجَّلٌ مُنْجَمٌ بِنَجْمَيْنِ  
فَأَكْثَرُ ، مَعَ بَيَانِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ وَلَزِمَ سَيِّدًا حَطُّ مَتَمَوْلٍ مِنْهُ ،

وَيُصَدِّقُ الْمُدَبِّرَ بِيَمِينٍ فِيمَا وُجِدَ مَعَهُ ، وَقَالَ : كَسَبْتُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛  
وَقَالَ الْوَارِثُ : بَلْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ .

الْكِتَابَةُ شَرْعًا : عَقْدٌ عِنْتِي بِلَفْظِهَا مُعَلَّقٌ بِمَالٍ مُنْجَمٌ بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ .  
وَهِيَ سُنَّةٌ لَا وَاجِبَةٌ ، وَإِنْ طَلَبَهَا الرَّقِيقُ ، كَالْتَذِيرِ .

بَطَلَبَ عَبْدُ أَمِينٍ مُكْتَسِبٌ بِمَا يَفِي مُؤَنَّتَهُ وَنُجُومَهُ ، فَإِنْ فَقِدَتْ الشَّرُوطُ  
أَوْ أَحَدَهَا فَمُبَاحَةٌ .

وَشَرَطَ فِي صَحَّتِهَا لَفْظُ يُشْعِرُ بِهَا ، أَيْ : بِالْكِتَابَةِ إِجَابًا ، كَكَاتِبُكَ ،  
أَوْ أَنْتَ مُكَاتِبٌ عَلَى كَذَا كَمِيَّةٍ ، مُنْجَمًا ؛ مَعَ قَوْلِهِ : إِذَا أَدَيْتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ؛  
وَقَبُولًا ، كَ : قَبِلْتُ ذَلِكَ .

وَشَرَطَ فِيهَا عَوَضٌ مِنْ دَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُؤَجَّلٍ لِيُحْصِلَهُ وَيُؤَدِّيَهُ ، مُنْجَمٌ  
بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ فِي  
مُبْعَضٍ ، مَعَ بَيَانِ قَدْرِهِ ، أَيْ : أَلْعَوَضُ ، وَصِفَتِهِ وَعَدَدِ النُّجُومِ ، وَقِسْطِ  
كُلِّ نَجْمٍ .

وَلَزِمَ سَيِّدًا فِي كِتَابَةِ صَحِيحَةٍ قَبْلَ عِنْتِي حَطُّ مَتَمَوْلٍ مِنْهُ ، أَيْ :  
أَلْعَوَضُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [سورة  
النور/ الآية : ٣٣] فُسرَ الْإِيْتَاءُ بِمَا ذُكِرَ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْعِنْتِ ،

وَلَا يَفْسُخُهَا إِلَّا إِنْ عَجَزَ مُكَاتَبٌ عَنْ آدَاءٍ ، أَوْ أُمْتَنَعَ عَنْهُ ، أَوْ غَابَ ،  
وَلَهُ فُسْخٌ ، وَحَرَمَ عَلَيْهِ تَمَتُّعٌ بِمُكَاتَبَةٍ ؛ وَلَهُ شِرَاءٌ إِمَاءٍ لِتِجَارَةٍ  
لَا تَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا تَسَرُّ .

وَكَوْنُهُ رُبْعًا فَسْبُعًا أَوَّلَى .

وَلَا يَفْسُخُهَا ، أَيُّ : لَا يَجُوزُ فُسْخُ السَّيِّدِ الْكِتَابَةَ ، إِلَّا إِنْ عَجَزَ  
مُكَاتَبٌ عَنْ آدَاءٍ عِنْدَ الْمَحِلِّ لِنَجْمٍ أَوْ بَعْضِهِ ، أَوْ أُمْتَنَعَ عَنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، مَعَ  
الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ غَابَ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ حَضَرَ مَالُهُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْبَةُ  
الْمُكَاتَبِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَهُ فُسْخُهَا بِنَفْسِهِ وَبِحَاكِمٍ مَتَى شَاءَ ، لِتَعَذُّرِ  
الْعَوِضِ عَلَيْهِ .

وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْآدَاءُ مِنْ مَالِ الْمُكَاتَبِ الْغَائِبِ .

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُكَاتَبِ فُسْخٌ كَالرَّهْنِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُزْتَهِنِ ، فَلَهُ تَرْكُ الْآدَاءِ  
وَالْفُسْخُ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءٌ .

وَحَرَمَ عَلَيْهِ تَمَتُّعٌ بِمُكَاتَبَةٍ لِاخْتِلَالِ مُلْكِهِ ، وَيَجِبُ بَوَاطِنُهَا مَهْرٌ  
لَا حَدٌّ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ .

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُكَاتَبِ ، شِرَاءُ إِمَاءٍ لِتِجَارَةٍ لَا تَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدٍ وَلَا  
تَسَرُّ وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، يَعْنِي : لَا يَجُوزُ لَهُ وُطْءُ مَمْلُوكَتِهِ ، وَمَا وَقَعَ لِلشَّيْخَيْنِ فِي  
مَوْضِعٍ مِمَّا يَقْتَضِي جَوَازَهُ بِالِإِذْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ ، أَنَّ الْقِلَّ غَيْرُ  
الْمُكَاتَبِ يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا سِتْمَتَاعٌ بِمَا دُونَ الْوُطْءِ أَيْضًا .

إِذَا أَحْبَلَ حُرُّ أَمَتِهِ ، فَوَلَدَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، كَوَلَدَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ زِنَى بَعْدَ وَضْعِهَا ، وَلَهُ وَطْءٌ أُمٌّ وَلَدٍ لَا تَمْلِكُهَا كَوَلَدَهَا التَّابِعَ لَهَا .

وَيَجُوزُ لِلْمُكَاتَبِ بَيْعٌ وَشِرَاءٌ وَإِجَارَةٌ ، لَا هِبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَقَرْضٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ .

\* \* \*

فَرَعٌ : لَوْ قَالَ السَّيِّدُ بَعْدَ قَبْضِهِ أَلْمَالَ : كُنْتُ فَسَخْتُ الْكِتَابَةَ ؛ فَأَنْكَرَ الْمُكَاتَبُ ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفَسْخِ ، وَعَلَى السَّيِّدِ الْبَيِّنَةُ . وَلَوْ قَالَ : كَاتَبْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ ، أَوْ مَجْنُونٌ ، أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ ؛ فَأَنْكَرَ الْمُكَاتَبُ ، حَلَفَ السَّيِّدُ إِنْ عُرِفَ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَالْمُكَاتَبُ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا ادَّعَاهُ السَّيِّدُ .

\* \* \*

إِذَا أَحْبَلَ حُرُّ أَمَتَهُ ، أُنِيَ : مَنْ لَهُ فِيهَا مِلْكٌ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَلَوْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً أَوْ مُحَرَّمَةً ، لَا إِنْ أَحْبَلَ أَمَةً تَرَكَهَ مَدِينٍ وَارِثٍ مُعْسِرٍ ، فَوَلَدَتْ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ مُضْغَةً مُصَوَّرَةً بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِ الْأَدَمِيِّينَ ، عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، أُنِيَ : السَّيِّدُ ، مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ مُقَدَّمًا عَلَى الدُّيُونِ وَالنُّوَصَايَا ، وَإِنْ حَبَلَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، كَوَلَدَهَا الْحَاصِلُ ؛ بِنِكَاحٍ أَوْ زِنَا بَعْدَ وَضْعِهَا وَلَدًا لِلْسَّيِّدِ ، فَإِنَّهُ يَغْتَقُ مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

وَلَهُ وَطْءٌ أُمٌّ وَلَدٍ إِجْمَاعًا ، وَاسْتِخْدَامُهَا ، وَإِجَارَتُهَا ، وَكَذَا تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا ؛ لَا تَمْلِكُهَا لِغَيْرِهِ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ ، فَيَحْرُمُ ذَلِكَ وَلَا يَصِحُّ وَكَذَا رَهْنُهَا ، كَوَلَدَهَا التَّابِعَ لَهَا فِي الْعَتَقِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، فَلَا يَصِحُّ تَمْلِكُهَا مِنْ

غَيْرِهِ كَالْأَمِّ ، بَلْ لَوْ حَكَمَ بِهِ قَاضٍ نَقَضَ عَلَى مَا حَكَاهُ الرَّؤْيَانِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ .

وَتَصِيحُ كِتَابَتِهَا وَيَعْبُهَا مِنْ نَفْسِهَا ، وَلَوْ أَدْعَى وَرَثَتُ سَيِّدِهَا مَا لَهَا يَدُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ فَادْعَتْ تَلْفَهُ ، أَيْ : قَبْلَ الْمَوْتِ صُدِّقَتْ بِبِمِينِهَا كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، فَإِنْ أَدْعَتْ تَلْفَهُ بَعْدَهُ لَمْ تُصَدَّقْ فِيهِ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً .

وَأَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ أَقَرَّ بِوَطْءِ أَمَتِهِ فَادْعَتْ أَنَّهَا أَشَقَطَتْ مِنْهُ ، مَا تَصِيرُ بِهِ ، أَمْ وَلَدٍ ؟ بِأَنَّهَا تُصَدَّقُ إِنْ أَمَكَنَ ذَلِكَ بِبِمِينِهَا ، فَإِذَا مَاتَ عَتَقَتْ .

\* \* \*

أَعْتَقَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ ، وَحَشَرَنَا فِي رُمَّةِ الْمُقَرَّبِينَ الْأَخْيَارِ الْأَبْرَارِ ، وَأَسْكَنَنَا الْفِرْدَوْسَ مِنْ دَارِ الْقَرَارِ ، وَمَنْ عَلَى فِي هَذَا التَّأْلِيفِ وَغَيْرِهِ بِقَبُولِهِ وَعُمُومِ النَّفْعِ بِهِ ، وَبِالْإِخْلَاصِ فِيهِ ، لِيَكُونَ ذَخِيرَةً لِي إِذَا جَاءَتْ الطَّامَةُ ، وَسَبَبًا لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ ، وَيُكَافِي مَزِيدَهُ ؛ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَكْمَلَ سَلَامٍ عَلَى أَشْرَفِ مَخْلُوقَاتِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ عَدَدَ مَعْلُومَاتِهِ وَمِدَادِ كَلِمَاتِهِ ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

\* \* \*

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ آبَائِهِ وَمَشَايِخِهِ : فَرَعْتُ مِنْ تَبْيِضِ  
هَذَا الشَّرْحِ ضُحْوَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمَعْظَمِ  
قَدَرُهُ سَنَةٌ أَثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَتِسْعَ مِائَةٍ ، وَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَقْبَلَهُ ،  
وَأَنْ يُعِمَّ النِّفْعَ بِهِ ، وَيَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِيهِ ، وَيُعِيدَنَا بِهِ مِنَ الْهَاسِيَةِ ،  
وَيُدْخِلَنَا بِهِ فِي جَنَّةِ عَالِيَةِ ، وَأَنْ يَرْحَمَ أَمْرًا نَظَرَ بَعَيْنِ الْإِنْصَافِ إِلَيْهِ وَوَقَفَ  
عَلَى خَطِيئَةٍ فَأَطْلَعَنِي عَلَيْهِ أَوْ أَصْلَحَهُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
آلِهِ وَصَحْبِهِ ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَعَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ وَذَكَرَهُ  
الْغَافِلُونَ ، وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

\* \* \*

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس



## فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية الصفحة

١٠١، ٩٩، ٣١

البسمة

(١) سورة الفاتحة

٢١٠، ٩٩

(٢) سورة البقرة

١٦٧

٣٠١ ١٩٦

﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾

٢٩٧ ١٩٧

﴿فَلَا رَفْعَ﴾

٥٢٥ ٢٢٨

﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرِيضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

٢٥٦ ٢٤٥

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾

٣٠٤، ٢١٠

٢٥٥

آية الكرسي = ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

٣١٦

٢٧٥

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾

أواخر سورة البقرة : ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرٍ بَيْنَهُمْ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِشْرًا وَلَا نُسُوءًا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

٢١٠ ٢٨٦ - ٢٨٥

(٣) سورة آل عمران

٦٦٤

٧٧

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾

الصفحة	رقم الآية	
		﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾
٢١٠	١٨	
٣٠٤	٣٦	﴿ وَإِنِّي أَخْيِذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
		(٤) سورة النساء
٤٣٦	١١	﴿ وَرَبُّهُ أَبُوَاهُ فَلَا تَمِرُّهُ الْثُلُثُ ﴾
٤٥٥	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾
٦٠٥	٢٤	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾
٦٢	٤٣	﴿ أَوْ لِنَفْسِكُمُ النِّسَاءِ ﴾
		﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ
١٦٥، ٥٨	٦٤	لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾
١٦٥، ٥٨	١١٠	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ نَحْنُ بِسُوءِ نَفْسِهِ لَاحِظُونَ ﴾
١٢٥	١٤٢	﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتًا ﴾
		(٥) سورة المائدة
٤٧ و ٤٨ و ٩٠	٦	﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾
٦٠٨	٤٢	﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾
٦٠٨	٤٩	﴿ وَإِنِ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾
		(٦) سورة الأنعام
٣٠٤	٥٩	﴿ رَطْبٍ وَلَا يَأْسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾
		(٧) سورة الأعراف
٣٠٤	٥٤	﴿ إِنَّا بِكُمْ أَعْلَمُ ﴾
		(٩) سورة التوبة
٩٩		﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ
٢٤٨	٦٠	وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنِيِّمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيْنَ السَّبِيلِ ﴾
٢٢٥	٨٤	﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَى أَعْرَافِهِمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾
		(١٣) سورة الرعد
٢١١		

الصفحة	رقم الآية	
		(١٥) سورة الحجر
١٤٤	٤٦	﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾
		(١٦) سورة النحل
٥٩١	١٢٣	﴿ اِنْ اَنْتَعِمْلُوْهُ لَا يُزِيْدْكُمْ حَتِيْفًا ﴾
		(١٧) سورة الإسراء
٧٥	٧٠	﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾
١٦٨	٧٩	﴿ وَمِنْ آٰلِ اٰلِهٖ فَتَحَبَّوْهُ يَوْمَ نَافِلَا۟ لَكَ ﴾
١٢٧	١١٠	﴿ وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا يَخَافُهَا ﴾
		(٢٠) سورة طه
٢١٨	٥٥	﴿ مِنْهَا خَلَقْنٰكُمْ وَفِيْهَا نُعِيْدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً اٰخَرٰى ﴾
		(٢٢) سورة الحج
٥٥١	٧٨	﴿ وَمَا جَعَلْ عَلٰى كُرِّ فِي الِّدِيْنِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
		(٢٣) سورة المؤمنون
١٢٥	٢٠١	﴿ قَدْ اَفْلَحَ الْمُؤْمِنُوْنَ ۝ الَّذِيْنَ هُمْ فِيْ صَلَاتِهِمْ خٰشِعُوْنَ ۝
		﴿ اَفْخَبِيْتُمْ اَنْتُمْ خَلَقْتُمْ عِبَادًا وَاَنْتُمْ لَا تَرْجِعُوْنَ ۝ فَتَعٰلٰى اِلٰهَ
		الْمَلِكِ الْحَقُّ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَبِيْرِ ۝ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ
		اِلٰهِهِ اِلٰهًا اٰخَرَ لَا بُرْهٰنَ لَهٗ بِهِ فَاِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهٖ اِنْ سُمِ لَا يَفْصِلُ
٢١٠-١١٨-١١٥		الْكٰفِرُوْنَ ۝ وَقُلْ رَبِّ اَغْفِرْ وَارْحَمْ اِنَّكَ خَبِيْرُ الرَّحِيْمِ ۝
		(٢٤) سورة النور
٦٦٩	٣٣	﴿ وَاَنۡتَهُم مِّنۡ مَّالِ اللّٰهِ الَّذِيۡءَ اٰتٰنَّكُمْ ﴾
		(٣٢) سورة السجدة
٢١٠، ١٠٨، ١٠٧		
		(٣٦) سورة يس
٤٠٦، ٢١١، ٢١٠		
		(٣٨) سورة ص
١٦٣	١٨	﴿ يُسَبِّحُنَ بِالْغَيْثِ وَالْاَشْرَاقِ ﴾
		(٤٠) سورة غافر
٢١٠	٣-١	﴿ حَمَّ ۝ نَزِيْلُ الْكِتٰبِ مِنَ اللّٰهِ الْعَزِيْزِ الْعَلِيْمِ ۝ غٰفِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ۝
		شَدِيْدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلُوْلِ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ اَبَدُ الْعَصْرِ ۝

الصفحة	رقم الآية	
		(٤١) سورة فصلت
١٥٤	٣٣	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾
		(٤٤) سورة الدخان
٢١١		
		(٤٧) سورة محمد
١٢٦	٢٤	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ﴾
		(٥١) سورة الذاريات
١٦٩	١٨	﴿وَيَا لَأَتَحَارِّمُ سَتَقِفُونَ﴾
		(٥٢) سورة الطور
٢٢٣	٢١	﴿الْحَفَنَاتِمْ دُرَيْتَهُمْ﴾
		(٥٣) سورة النجم
٤٣١	٣٩	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
		(٥٦) سورة الواقعة
٢١١		
		(٥٩) سورة الحشر
		﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ
		وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نُضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي
		لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١٢﴾ هُوَ
		اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ
		الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٣﴾
		هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي
٢١٠	٢٤-٢١	السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
		(٦٢) سورة الجمعة
١٠٧		
		(٦٣) سورة المنافقون
١٠٧		
		(٦٧) سورة الملك
٢١١		

الصفحة	رقم الآية	
٧٠	٤	(٧٤) سورة المدثر
		﴿وَيَا بَاكَ فَطَقِرْ﴾
١٠٨ ، ١٠٧		(٧٦) سورة الإنسان
١٦١ ، ١٠٧		(٨٧) سورة الأعلى
١٠٧		(٨٨) سورة الغاشية
٢١١		(٨٩) سورة الفجر
٦٦٦	١٣	(٩٠) سورة البلد
١٦٤		(٩١) سورة الشمس
١٦٤		(٩٣) سورة الضحى
١٥٩		(٩٤) سورة الشرح
٥٧	١	(٩٧) سورة القدر
٢١١		(٩٩) سورة الزلزلة
٢١١		(١٠٢) سورة التكاثر
١٥٩		(١٠٥) سورة الفيل
		(١٠٩) سورة الكافرون
٢١٠ ، ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ١٠٧		

رقم الآية	الصفحة
(١١٢) سورة الإخلاص	
١٠٧، ١٥٩	
١٦٤، ١٦٨	
٢١٠، ٢١١	
٢٢٩، ٣٠٤	
(١١٣) سورة الفلق	
٢١٠، ٣٠٤	
(١١٤) سورة الناس	
٢١٠، ٣٠٤	

\* \* \*

## فهرس نصوص الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب

الصفحة	الحديث
٥٠٦	« أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ »
٤٥٢	« اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ »
١٦٢	« اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرَا »
١٠٤	« إِذَا أَمَرَ الْإِمَامُ فَأَمُّتُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »
١٥٠	« إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ »
٦٠٨	« إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » وفي رواية : « فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ »
١٦٤	« إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ »
١٢٩	« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيُحِطْ خَطَا ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ »
٩٣	« إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ »
٤٣٢ ، ٤٠٠	« إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »
٦٦	« اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ »
٨٨	« أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَفَيْهَا »
٥٨٦	« أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيَّاتِ عَثْرَاتَهُمْ - زَلَّاتَهُمْ - ، إِلَّا الْخُدُودَ »
٥٧	« اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ »
١١٦	« اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ، لَا أُخْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »
٢٢٢	« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَعَافِهِ ، وَآكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفَنَّتِهِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ »

## الحديث

الصفحة

- « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّةَ وَجَلِّهِ ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ » ١١٧
- « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » ١٢٠
- « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ ، اللَّهُمَّ إِنَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُد ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْجِدُ ، تَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ » ١١٣
- « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » ٨٥
- « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمَعَاذِكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَتَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » ١٦١
- « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » ١٢٠
- « اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَبِيرًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » ١٢٤ ، ١٥٩
- « اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَذُكُّ مِنْ وَائْتِ ، وَلَا يَعْرِ مِنْ عَادِيَّتِ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » ١١٣
- « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُغْسَلُ الثُّوبُ بِالْمَاءِ وَالْثَلَجِ وَالْبَرَدِ » ١٠٣
- « اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّاقِمَةُ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ، آتِ مُحْتَدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحْتَمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ » ١٥٦
- « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » ١٢٠
- « اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ » ٨٥
- « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُحْيِي وَعَظْمِي وَعَصَبِي وَشَعْرِي وَبَشَرِي وَمَا اسْتَغْلَتْ بِهِ قَدَمِي اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ » ١١٠



- الحديث الصفحة
- « اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ١١٦
- « اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ » ٢٧٤
- « اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي هَارِثٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَارِثٍ، وَأَصْوَاتُ دُعَائِكَ، فَاعْفُ عَنِّي » ١٥٦
- « أَمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يُتَوَلَّى السَّرَائِرَ » ٦٢٥
- « أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ٦٠٤
- « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُؤْتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ » ١٦٢
- « أَمْسِكْهَا » ٥٧٩
- « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمُ بِالسَّلَامِ » ٥٩٦
- « إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَنْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ أَوْ فِي قُوبٍ مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ » ١٣١
- « إِنْ خِيَارَكُمُ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » ٣٤٣
- « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعِمَائِمِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ٢٠٦
- « إِنَّ مَنْ قُتِلَ دُونَ دِمِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » ٥٨٩
- « إِنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ » ٢٢٣
- « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ٢٨٥، ١٦٥، ٩١، ٤٦
- « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ » ٣١٧
- « إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَالِقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَدِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتَا مِنِكَ » ١٥٠
- « أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ١١٢
- « أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثٍ: بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَيْ الضُّحَى، وَأَنْ أُؤْتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ » ١٦٣
- « أَيُّهَا النَّاسُ! ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » ١٢٧
- « نَبِئْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » ٥٥١

## الحديث

## الصفحة

- «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ١١٨
- «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ١١٨
- «تَخَيَّرُوا لِتُطْفِئُكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ» ٤٤٩
- «تُعَرِّضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرِضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» ٢٨٠
- «التَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ يَزُوجُهَا أَبُوهَا» ٤٦٦
- «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ وَذُبُرُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ» ١٢٧
- «النَّحَجُ عَرَفَةٌ» ٢٨٥
- «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسُرُّ إِذَا نُظِرَتْ» ٤٥٠
- «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَبَيَّتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ٢٧٤
- «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَارْزُقْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي» ١١٧
- «رَكَعَتَانِ بِسَوَالِكَ أَفْضَلَ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِسَوَالِكِ» ٥٢
- «سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لا»» ٢٨٣
- «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ١٦١
- «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» ١١٠
- «سَبْعٌ لِلْبَكْرِ وَثَلَاثٌ لِلتَّيِّبِ» ٤٩٨
- «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» ١٤١
- «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ» ٢٢٩
- «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ» ٤٦٩
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ وَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ» ١٦٣
- «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» ١٧١
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي» ١٦٩

الصفحة	الحديث
١٦٩	« صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى »
٥٧٩	« طَلَّقَهَا »
٣١٧	« عَمِلَ الرَّجُلُ بِيَدِهِ ، وَكُلَّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ »
٨٥	« غُفِرَ لَكَ ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَدَى وَعَافَانِي »
٤٤٩	« فَأَظْفَرَ بِذَاتِ الدِّينِ »
٦٠٠	« الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ »
٦٠٨	« الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضٍ فِي النَّجَةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ »
٥٨١	« كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْحَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً »
٥٨٠	« كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ »
٢٧٩	« كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ »
٣٤٣	« كُلُّ قَرْضٍ جَزَّ مَنَفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا »
٥٨٠	« كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »
٢٧٩	« لَنْ يَبْقِيَ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ النَّاسُ »
٢٨٣	« لَا » سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا »
٣٣٤	« لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ »
٣٢٢	« لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَالْتَمَرَ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ؛ إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بِعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ »
١٣٣	« لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَانِ »
٩٨	« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »
٤٦٥	« لَا يَكْحَاحُ إِلَّا بَوْلِي مُرْشِدٌ »
٥٢٦	« لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَاضَعُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »
١٣٠	« لَا يَزَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي مُصَلَاةٍ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا التَّفَتَ أَعْرَضَ عَنْهُ »
٨٥	« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »
٢٩٨	« لَا يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ »

الصفحة

الحديث

- ٢٢٧ « لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »
- ٦٠٣ « لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ »
- ٥٢ « لَوْلَا أَنْ أَسْقَى عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ وُضوءٍ »
- ٥٨٥ « مَا أَحَالَكَ سَرَفَتٍ »
- ١٣١ « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ » فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ »
- ٤٢٣ « مَا حَقُّ أَمْرِى مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَةٌ أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ »
- ٢٢٤ « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِثَّةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ »
- ٥٠٦ « الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي النَّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَخْضَمِ »
- ٣٨ « مَثَرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا »
- ٦٦٦ « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً » وَفِي رِوَايَةٍ : « أَمْرًا مُسْلِمًا » « أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُو مِنْهَا غُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ »
- ٣٤٠ « مَنْ أَقْرَضَ اللَّهَ مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ »
- ٥٧ « مَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، كُتِبَ فِي رِقِّ نَفْسِهِ طَبْعٌ بِطَائِعٍ فَلَمْ يَكْسِرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »
- ٥٧ « مَنْ تَوَضَّأَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . إلخ فَبَحِثَ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ »
- ٦٠٩ « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ »
- ٢٨٢ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »
- ٦٦٢ « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ »
- ٢٧٧ « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ »
- ٢٢٤ « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ »
- ٢٧٦ « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقُضِيَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَصَابَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافِرٍ »

الحديث

الصفحة

- ٣٢٥ « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »
- « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ؛ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي مَرَضِهِ ، فَمَاتَ فِيهِ أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَإِنْ بَرَىءَ بَرَىءَ مَغْفُوراً لَهُ »
- ٢٢٩ « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »
- ١٦٨ « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ »
- ٢٧٦ « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِئَةً مَرَّةً لَمْ يَفْتَنَ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنْ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَجَاوَزَ الصِّرَاطَ عَلَى أَكْثَفِ الْمَلَائِكَةِ »
- ٢٢٩ « مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ »
- ٢٢٧ « مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي عَرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلِّهِ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَحِمِلَ عَلَيْهِ »
- ٦٥٣ « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ » وفي رواية : « مَنْ مَسَّ ذَكَرًا » ، « فَلْيَتَوَضَّأْ »
- ٦٢ « مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ »
- ٦١ « مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ »
- ٣٤٠ « نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ »
- ٤٧٩ « الْوَثْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »
- ١٦٠ « هَذَا أَخَذَ بِالْحَزْمِ ، وَهَذَا أَخَذَ بِالْقُوَّةِ »
- ١٦٢ « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا »
- ٤٦٨ « وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ »
- ١٠٣ « وَلَا تُشَبِّهُوا الْوَثْرَ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ »
- ١٦١ « وَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى أَنَا نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالُهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » وفي رواية : « الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ »
- ٦٣٠ « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ قَهْوٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى »
- ١٧٢ « يَحْزُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْزُمُ مِنَ النَّسَبِ »
- ٤٥٦

## فهرس الفبائي بأهم الأعلام والكتب التي وردت في الكتاب

كلمة لا بد منها :

لقد صَنَعْتُ الْفَهْرَسَ قاصِداً هَدَفَيْنِ :

١ - أَنْ يَقومَ بِالْخِدْمَةِ الَّتِي يَوْذِيهَا أَيُّ فِهْرَسٍ مِنْ فَهْرَسِ الْكُتُبِ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ أَمَاكِنِ وَرُودِ مَوَادِّهِ فِي الْكِتَابِ .

٢ - أَمَّا الْخِدْمَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي قَصَدْتُهَا ، فَهِيَ أَنْ لَا أَثْقَلَ هَامِشَ الْكِتَابِ بِالْتَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوَادِّ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْفَهْرَسُ ، وَبِالتَّالِي عَرَفْتُ بِكُلِّ مَادَّةٍ تَقْرِيْباً مَا عَدَا أَسْمَاءَ الْمَشْهُورِينَ ، كَأَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ الرَّوَاةِ ، بَلْ إِنِّي عَرَفْتُ بَعْضَهُمْ ؛ لِذَلِكَ سَجَدُ الْقَارِءُ فِي الْفَهْرَسِ تَحْقِيقَاتٍ وَبَيَانَاتٍ يَجِدُ فَايِدَتَهَا الْمُمارِسُ ، وَيَلْتَذُّ بِهَا الْفَارِسُ .

على كُلِّ هَذِهِ مَحَاوَلَةٌ قَصِدْتُ مِنْهَا الْخِدْمَةَ مَعَ التَّخْفِيفِ مِنَ الْكُلْفَةِ ، مِنْ إِثْقَالِ هَامِشِ الْكِتَابِ .

آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ٨٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ .

الْأَنْمَةُ الثَّلَاثَةُ : أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ : ٤٣٢ .

« الْإِبَانَةُ فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ » لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُورَانَ الْقُورَانِيِّ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِسْحَاقَ ( . . . - ٣٤٠ هـ = . . . - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الْأَهْمَدَانِيِّ الْحَمَوِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي الدِّمِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٥٨٣ - ٦٤٢ هـ = ١١٨٧ - ١٢٤٤ م) : ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ طَهْمَةَ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ ، بُرْهَانَ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٢٥ - ٨٩١ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٨٦ م) : ٦٠٠ ، ٦٢٣ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الْقُتَيْبِيِّ الشَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٣١٤ ، ٤٩٧ ، ٥١٦ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيِّ الْمُرِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ

بَابْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، بُرْهَانَ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٣٦ - ٩٢٣ هـ = ١٤٣٣ - ١٥١٧ م) :  
٤٥٣ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمَيْرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَانِيَّ الشَّافِعِيَّ ، نُوْر الدِّينِ  
(... - ٧٢١ هـ = ... - ١٣٢١ م) = الْإِسْنَوِيُّ .

أَبْنُ أَبِي الْكَدَمِ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الْهَمْدَانِيُّ الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ  
بِبَابْنِ أَبِي الْكَدَمِ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٥٨٣ - ٦٤٢ هـ = ١١٨٧ - ١٢٤٤ م) :  
٦٥٧ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُزَنِّيَّ الْمَقْدِسِيَّ ثُمَّ الْقَاهِرِيَّ  
الشَّافِعِيَّ ، الْمَعْرُوفُ بِبَابْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، بُرْهَانَ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٣٦ - ٩٢٣ هـ =  
١٤٣٣ - ١٥١٧ م) : ٤٥٣ .

أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُزَنِّيَّ الْمَقْدِسِيَّ الشَّافِعِيَّ ،  
الْمَعْرُوفُ بِبَابْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، كَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْأَمِيرِ نَاصِرِ الدِّينِ ، أَبُو الْمَعَالِي  
(٨٢٢ - ٩٠٦ هـ = ١٤١٩ - ١٥٠١ م) : ٤٥٣ .

أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ ، مَوْلَاهُمْ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ  
(١٥٩ - ٢٣٥ هـ = ٧٧٦ - ٨٤٩ م) : ٦٤٦ .

أَبْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ = الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَاضِي الشَّافِعِيَّ ، أَبُو عَلِيٍّ  
(... - ٣٤٥ هـ = ... - ٩٥٦ م) : ١٤٠ .

أَبْنُ إِسْحَاقَ : ٢٨٣ .

أَبْنُ الْأَهْدَلِ = الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الْهَاشِمِيِّ ، أَبْنُ  
الْأَهْدَلِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) :  
٣١٦ .

أَبْنُ الْبَارِزِيِّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِّيَّ الْحَمَوِيِّ ، أَبْنُ الْبَارِزِيِّ  
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٥٤٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

أَبْنُ بَرْهَانَ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيَّ ، يُعْرَفُ بِبَابْنِ بَرْهَانَ ، أَبُو الْفَتْحِ  
(٤٧٩ - ٥١٨ هـ = ١٠٨٧ - ١١٢٤ م) : ٢٧٢ .

أَبْنُ بَرْهُونَ = الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهُونَ الْقَارِقِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ ، أَوْرَدَهُ الْمُؤَلَّفُ  
بِاسْمِ الْقَارِقِيِّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ = ١٠٤١ - ١١٣٣ م) صاحب «فوائد المذهب» :  
١٠٨ .





٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ،  
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ،  
٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،  
٥٩٧ ، ٦٠٦ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ ،  
٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ ،  
٦٧٠ .

أَبْنُ حَمْدَانَ = أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ التَّمِيمِيُّ الْحَرَانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ =  
١٢٠٦ - ١٢٩٥ م) : ٥٩٢ .

أَبْنُ حَنْبَلٍ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ الْوَالِئِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ =  
٧٨٠ - ٨٥٥ م) إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ .

أَبْنُ خُزَيْمَةَ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ الشَّلَمِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٢٢٣ - ٣١١ هـ =  
٨٣٨ - ٩٢٤ م) : ١٥٨ .

أَبْنُ الْخَطَّاطِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلَمِيُّ الْخَطَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : أَبْنُ الْخَطَّاطِ ،  
أَبُو الْعَبَّاسِ (.... - ٢٧٣ هـ = .... - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

أَبْنُ دِرْبَاسٍ : عَثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسٍ الْمَارَازِيُّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو  
(٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

أَبْنُ دَقِيقِ الْعَبِيدِ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهَبٍ بْنِ مُطِيعٍ ، أَبُو الْفَتْحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ الْقُسَيْرِيُّ ،  
الْمَعْرُوفُ كَاتِبُهُ وَجَدَهُ بِأَبْنِ دَقِيقِ الْعَبِيدِ (٦٢٥ - ٧٠٢ هـ = ١٢٢٨ - ١٣٠٢ م) : ٦١٤ .

أَبْنُ رَسَلَانَ الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقِينِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمَرَ بْنِ رَسَلَانَ  
الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ =  
١٣٦٢ - ١٤٢١ م) = الْبُلْقِينِيُّ .

أَبْنُ الرَّفْعَةِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَفَعِ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، أَبْنُ  
الرَّفْعَةِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ = ١٢٤٧ - ١٣١٠ م) : ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ،  
٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٣٠٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ ، ٤٩٩ ،  
٥١٦ ، ٥٣٨ ، ٥٨٦ ، ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ زِيَادِ الْغُبَيْيِّ الْمَقْصَرِيُّ الرَّيْدِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ  
أَبْنُ زِيَادِ الْغُبَيْيِّ الْمَقْصَرِيُّ الرَّيْدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الضُّبَايَ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ =  
١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) : ٣٥ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨ ،  
٣٢٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٥١ ، ٥٨٨ ،

أَبْنُ شُهْبَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشُّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
تَقِيَ الدِّينَ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بِأَبْنِ قَاضِي شُهْبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ  
نَجْمَ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهْبَةَ مِنْ قُرَى حَوْرَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي  
أَغْلَبِ كُتُبِ الْفَقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهْبَةَ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِّ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبْنُ الصَّبَّاحِ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّبَّاحِ الشَّافِعِيِّ ،  
أَبُو نَصْرِ (٤٠٠ - ٤٧٧ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٤ م) : ٧٤ ، ٤١٧ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ الصَّلَاحِ = عُثْمَانُ بْنُ صَلَاحِ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ الْكُرْدِيِّ  
الشَّرْحَانِي الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّلَاحِ ، تَقِيَ الدِّينَ ، أَبُو عَمْرٍو  
(٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) : ٧٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٧٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ،  
٣٧٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤١١ ، ٤٣٣ ، ٤٦٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٥٠ ، ٦١١ ،  
٦٢٢ ، ٦٥٠ .

أَبْنُ ظَهْرَةَ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبْنُ ظَهْرَةَ الْمَخْزُومِي ، بُرْهَانَ الدِّينِ ،  
أَبُو إِسْحَاقَ (٨٢٥ - ٨٩١ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٨٦ م) : ٦٠٠ ، ٦٢٣ .

أَبْنُ ظَهْرَةَ = أَبُو الشُّعُودِ أَبْنُ ظَهْرَةَ : ١٧٧ .

أَبْنُ عَبْدِ الْوَلَدِ = يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبْنِ عَبْدِ الْوَلَدِ النَّصْرِيِّ الْقُرْطُوبِيِّ الْمَالِكِيِّ ،  
أَبُو عَمْرٍو (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م) : ٥٨٤ .

أَبْنُ عَبْدِ السَّلَامِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ  
الشَّافِعِيِّ ، عِرُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =  
١١٨١ - ١٢٦٢ م) : ١١٦ ، ١٧٣ ، ٢٥٧ ، ٣١٢ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٥٢٥ ،  
٥٧١ ، ٥٩٨ ، ٦١٣ .

أَبْنُ عَرَبِيٍّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ الطَّائِفِيِّ الْحَاتِمِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِمُخْبِيٍّ  
الدِّينِ أَبْنِ عَرَبِيٍّ ، الْمُلَقَّبُ بِالشَّيْخِ الْأَكْبَرِ (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ = ١١٦٥ - ١٢٤٠ م) :  
٥٧١ .

أَبْنُ الْعِمَادِ = أَحْمَدُ بْنُ عِمَادِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ الْأَفْهَسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْعِمَادِ ( قبل ٧٥٠ - ٨٠٨ هـ = قبل  
١٣٤٩ - ١٤٠٥ م) : ١٧٢ ، ٥٦٠ ، ٦١٦ .

أَبْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ = الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودِ الْفَرَّاءِ أَوْ أَبْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيُّ ، مُخْبِيٍّ الشُّنَّةِ ،  
أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = الْبَغَوِيُّ .

أَبْنُ قَاسِمٍ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَرَبِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ

الْعَرَبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) =  
الْعَرَبِيُّ ..

أَبْنُ قَاضِي شُهَبَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشَّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ،  
تَفِي الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بابْنِ قَاضِي شُهَبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ  
نَجَّمَ الدِّينَ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهَبَةَ مِنْ قُرَى حَوْزَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَفِي  
أَعْلَبَ كُتُبِ أَلْفَقِهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهَبَةَ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِّ الْمَشْهُورِ: ١٧٠.

أَبْنُ قَاضِي عَجَلُونَ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبْنُ قَاضِي عَجَلُونَ الدَّمَشْقِيُّ  
الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ، نَجَّمَ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦ هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢ م) : ٣٦٩.

أَبْنُ الْقُشَيْرِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ النَّيْسَابُورِيِّ الشَّافِعِيُّ، أَبْنُ  
الْقُشَيْرِيِّ، أَبُو الْقَاسِمِ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤.

أَبْنُ الْقَطَّانِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْحُسَيْنِ، أَبْنُ الْقَطَّانِ  
(... - ٣٥٩ هـ = ... - ٩٧٠ م) : ٢٣٤.

أَبْنُ اللَّبَّانِ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
الْعُتْمَانَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَكْرِيِّ الْوَالِي الْأَصْبَهَانِي الْيَمِينِي الشَّافِعِيُّ الْقَاضِي،  
أَبُو مُحَمَّدٍ، أَبْنُ اللَّبَّانِ (... - ٤٤٦ هـ = ... - ١٠٥٤ م) : ٢٣٩.

أَبْنُ الْمُفْرِيءِ = إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُفْرِيءِ أَبْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِي  
الْحُسَيْنِيِّ النَّسَابِيِّ الْيَمِينِي الشَّافِعِيُّ، أَبْنُ الْمُفْرِيءِ، شَرَفُ الدِّينِ، أَبُو مُحَمَّدٍ  
(٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) : ١٢٩، ٥٣٦.

أَبْنُ ثُبَاتَةَ الْفَارَقِي = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبْنُ ثُبَاتَةَ الْفَارَقِي، أَبُو يَحْيَى  
(٣٣٥ - ٣٧٤ هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤ م) : ٢٠٠.

أَبْنُ النَّقِيبِ = أَحْمَدُ بْنُ لَوْلُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّومِي الشَّافِعِيُّ، شِهَابُ الدِّينِ، أَبْنُ النَّقِيبِ  
(٧٠٢ - ٧٦٩ هـ = ١٣٠٢ - ١٣٦٨ م) : ٨١.

أَبْنُ يُونُسَ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُونُسَ الْإِزْبِلِيِّ، ثُمَّ الْمُوَصِّلِيِّ، شَرَفُ الدِّينِ، أَبُو الْفَضْلِ  
(٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شارحُ «الْتَّيْبَةِ» : ١٣٢.

أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْزُوقِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْزُوقِيِّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ  
(... - ٣٤٠ هـ = ... - ٩٥١ م) : ١٤٠، ٥٦٩.

أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فُحَّافَةَ عَثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَعْبِ النَّيْمِيِّ الْفَرَسِيِّ، أَبُو بَكْرٍ  
الصَّدِيقُ (٥١١ ق هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م) أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الْوَالِدِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ  
وَشَهِدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ : ١٦٢، ٥٧٢.

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشَّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بأبن قاضي شهبة لأنَّ أبا جدّه نجّم الدِّين عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهْبَةٍ مِنْ قُرَى حَوَازَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهْبَةٍ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَبُو حَامِدٍ الْمَرْوَزِيّ = أَحْمَدُ بْنُ يَسْرِ بْنِ عَامِرٍ الْعَامِرِيِّ الْمَرْوَزِيّ الْمَرْوَزِيّ ، أَبُو حَامِدٍ (.... - ٣٦٢ هـ = .... - ٩٧٣ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضٍ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) : ١٢٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

أَبُو حَنِيفَةَ = الثُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو حَنِيفَةَ (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م) : ٤٩ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٠١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٨٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٦١٤ ، ٦١٥ .

أَبُو دَاوُدَ = سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَزْدِيّ السَّجِسْتَانِيّ ، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ = ٨١٧ - ٨٨٩ م) : ١٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٨٥ .

أَبُو زُرْعَةَ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُزْدِيّ الْكَرَازِيَّانِيّ الْبَصْرِيّ الْعِرَاقِيّ الشَّافِعِيّ ، وَلِيٌّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٥٠٤ .

أَبُو زَيْدٍ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدِ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيّ الْفَاشَانِيّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

أَبُو سَعْدٍ الْمُتَوَلِّيّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونٍ التَّيْسَابُورِيّ الْمُتَوَلِّيّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) = الْمُتَوَلِّيّ .

أَبُو اللَّيْثِ = نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُتَلَقَّبُ بِإِمَامٍ أَلْهَدِيّ (.... - ٩٧٩ هـ = .... - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

أَبُو مُحَمَّدٍ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَيْهِ الْجُونِيّ الشَّافِعِيّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (.... - ٤٣٨ هـ = .... - ١٠٤٧ م) : ٤٠٣ .

أَبُو يُوسُفَ = يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيّ الْكُوفِيّ الْبَغْدَادِيّ ، أَبُو يُوسُفَ

(١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَلْمِيزُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ : ٤٠١ .

« إِحْكَامُ أَحْكَامِ التَّكَاخِ » لِأَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَتَايِي الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسِ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ : ٤٤٥ .  
أَحْمَدُ بْنُ بِشْرِ بْنِ عَامِرٍ الْعَامِرِيُّ الْمَرُوزِيُّ الْمَرُوزِيُّ ، أَبُو حَامِدٍ ( . . . - ٣٦٢ هـ = . . . - ٩٧٣ م ) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ ( ٣٨٤ - ٤٥٨ هـ = ٩٩٤ - ١٠٦٦ م ) : ١٢٧ ، ٢٧٦ ، ٥٥٣ .

أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ الْقَمَرِيِّ الْحَرَّاسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( ٦٠٣ - ٦٩٥ هـ = ١٢٠٦ - ١٢٩٥ م ) : ٥٩٢ .

أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَذْرَعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( ٧٠٨ - ٧٨٣ هـ = ١٣٠٨ - ١٣٨١ م ) = الْأَذْرَعِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ الْأَوَائِلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( ١٦٤ - ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م ) إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَخَذَ الْأُيُتْمَةَ الْأَرْبَعَةَ .

أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، أَبُو شَمْسٍ الدِّينِ الطُّنْبُذَاوِيُّ أَوْ الطُّنْبُذَاوِيُّ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( بَعْدَ ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بَعْدَ ١٤٦٥ - ١٥٤١ م ) = الطُّنْبُذَاوِيُّ أَوْ الطُّنْبُذَاوِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَانِيُّ الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ ( ٧٦٢ - ٧٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م ) : ٥٠٤ .

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطُّبْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُجِيبُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( ٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م ) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ ، يُعْرَفُ بِأَبْنِ بَرْهَانَ ، الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَتْحِ ( ٤٧٩ - ٥١٨ هـ = ١٠٨٧ - ١١٢٤ م ) : ٢٧٢ .

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، شِهَابُ الدِّينِ ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م ) = ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ عِمَادٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْأَقْفَهْسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْعِمَادِ ( قَبْلَ ٧٥٠ - ٨٠٨ هـ = قَبْلَ ١٣٤٩ - ١٤٠٥ م ) : ١٧٢ ، ٥٦٠ ، ٦١٦ .

أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَسَّانِ  
ابْنِ الْمَلِكِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِيِّ السَّنِيئِ الْمُرَادِيِّ الرَّبِيدِيِّ ، الشَّافِعِيِّ ، الْإِمَامُ  
الْأَمْجَدُ الْمُرْجَدُ ، صَفِيُّ الدِّينِ وَشَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الشُّرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ =  
١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) مِنْ عُلَمَاءِ زَيْدٍ بِالْبَحْمَنِ ، مِنْ مَوْلَاتِهِ : « تَجْرِيدُ الزُّوَائِدِ وَتَقْرِيبُ  
الْفَرَائِدِ » فِي مُجَلَّدَيْنِ ، « تُحْفَةُ الطُّلَّابِ » ، « أَلْعَبَابُ الْمُحِيطِ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ  
وَالْأَصْحَابِ » ، « نَظْمُ أَوْ مَنْظُومَةُ الْإِرْشَادِ » ، « فَتَاوَى » جَمَعَهَا وَلَدُهُ الْقَاضِي  
حُسَيْنٌ ، ثُمَّ جَمَعَهَا أَبُو التَّقِيبِ : ٣٥ ، ٢٦٣ ، ٥٠٩ ، ٦٦١ .

أَحْمَدُ بْنُ لُؤْلُؤِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو التَّقِيبِ (٧٠٢ - ٧٦٩ هـ =  
١٣٠٢ - ١٣٦٨ م) : ٨١ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) :  
٥٠٠ ، ٢١١ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الرَّوْيَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( . . . - ٤٥٠ هـ =  
 . . . - ١٠٥٨ م ) = الرَّوْيَانِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ ، ابْنُ الْقَطَّانِ  
( . . . - ٣٥٩ هـ = . . . - ٩٧٠ م ) = ابْنُ الْقَطَّانِ : ٢٣٤ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ الْقُمُولِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ  
(٦٤٥ - ٧٢٧ هـ = ١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) مِنْ أَهْلِ قُمُولَةٍ فِي صَعِيدِ بَصْرَ ، مُصَنَّفُ « الْبَحْرِ  
الْمُحِيطِ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ » وَلَخْصُهُ بِـ « الْجَوَاهِرِ » : ٤٠٢ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ الْوَائِلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م)  
إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ : ٥١ ، ٥٣ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٧١ ،  
٢٧٥ ، ٣٨٣ ، ٤٣٢ ، ٤٥٣ ، ٤٨٢ ، ٥٢٥ ، ٦١٥ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ الدَّيْلَمِيِّ الْحِطَّاطِ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً : ابْنُ الْحِطَّاطِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ  
( . . . - ٣٧٣ هـ = . . . - ٩٨٣ ) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ شَهَابُ الدِّينِ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ  
الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) = ابْنُ حَجَرٍ  
الْهَيْتَمِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، ابْنُ الرُّفْعَةِ ،  
أَبُو الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ = ١٢٤٧ - ١٣١٠ م) = ابْنُ الرُّفْعَةِ .

أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَجِيلٍ ، الْمَذْكُورُ بِابْنِ عَجِيلٍ ( لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَعْيَنَهُ وَلَمْ أَتَبَيَّنْ صَبْطَهُ ) :

١٩٨ ، ١٩٨ .

أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُوسُفَ الْإِزْبِيلِيِّ ، ثُمَّ الْمُوصِلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شَارِحُ « التَّنْبِيْهِ » : ١٣٢ .

« إَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٣٢ ، ٢٣٣ ، ٥٧٠ .

« الْأَخْتِيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ » كِلَاهُمَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُؤَدَّدٍ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنْفِيِّ ، مَجِدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

الْأَذْرَعِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَذْرَعِيِّ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٧٠٨ - ٧٨٣ هـ = ١٣٠٨ - ١٣٨١ م) : ٣٨ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٩٣ ،

١٧١ ، ٢٠١ ، ٢٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ،

٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤١٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ،

٤٩٨ ، ٥٠٨ ، ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٦١٣ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ،

٦٥٩ ، ٦٧٢ .

الْإِزْبِيلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُوسُفَ الْإِزْبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ الْمُوصِلِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شَارِحُ « التَّنْبِيْهِ » : ١٣٢ .

الْأَرْدَبِيلِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَرْدَبِيلِيِّ التَّبْرِيْزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، تَأَجَّ الدِّينِ (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٣٤٥ م) .

الْأَرْدَبِيلِيُّ : يُوسُفُ بْنُ إِتْرَاهِيمَ الْأَرْدَبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، جَمَالُ الدِّينِ ( ... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) : ٥٩١ .

« الْإِرْشَادُ » لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِيءِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّوَارِبِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنِ الْمُقْرِيءِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) : ٤٩٩ .

« الْإِرْشَادُ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُبُوْتِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنِ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِسْمَاءِ الْحَرَمَتَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

« إِرْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الْإِرْشَادِ » لِأَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْقَفَّانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ : ١٢٧ .

الْأَزْهَرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو مَنْصُورٍ (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ =

٨٩٥ - ١٠٨١ م) : ٥٦٥ .

« أَلَسْتَفَصَاءَ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ ، شَرَحَ الْمُهَذَّبَ لِلشَّيْزَارِيِّ » لِعُثْمَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ دِرَّاسٍ الْمَارَازِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبِي عَمْرٍو (٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

الْإِسْفَرَايِينِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِيءِ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّاورِيّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْمُقْرِيءِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) الشَّرْجِيُّ نِسْبَةً إِلَى شَرْجَةِ مِنْ سَوَاحِلِ الْيَمَنِ ، الْحُسَيْنِيُّ نِسْبَةً إِلَى آيَاتِ حُسَيْنٍ بِالْيَمَنِ حَيْثُ وُلِدَ فِيهَا ، الشَّاورِيّ نِسْبَةً إِلَى بَنِي شَاوِرٍ بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ أَصْلُهُ مِنْهُمْ : ١٢٩ ، ٥٣٦ .

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْخَضْرَمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، قُطِبُ الدِّينِ ، أَبُو الذَّبِيحِ (.... - ٦٧٦ هـ = .... - ١٢٧٨ م) : ٥٢٦ ، ٦١٢ ، ٦٣٤ .

الْإِسْنَائِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = .... - ١٣٢١ م) = الْإِسْنَوِيُّ .

الْإِسْنَوِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = .... - ١٣٢١ م) : ١٢٨ ، ١٧٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٥١١ ، ٥٤٩ ، ٦٠٠ ، ٦١٤ ، ٦٦٥ .

الْأَصْحَابُ = ٧٥ ، ٢٧٥ ، ٤٣٣ ، ٥١٤ ، ٦٥٥ .

الْإِصْطَخَرِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْإِصْطَخَرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢٤٤ - ٣٢٨ هـ = ٨٥٨ - ٩٤٠ م) : ٧١ .

« أَصْلُ رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ » لِلنُّوَوِيِّ ، هُوَ : « شَرْحُ الْوَجِيزِ » لِلرَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقُرُونِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ١٨٢ ، ٣١٩ ، ٤٧٥ ، ٥١١ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ .

« أَصْلُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ » لِلنُّوَوِيِّ ، هُوَ : « الْمُحَرَّرُ » لِلرَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) .

« الْأُثْمُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م) : ١٢٧ ، ١٣٣ ، ٢٨٠ ، ٤٢٦ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٤٦ .



أُم زَرْع : ٥٩٢ .

الإمام = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمَعَالِي ،  
رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٧٣ ،  
٨٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ٣٧٢ ، ٤٤٣ ، ٥٠٥ ، ٥٩١ .

إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ =  
١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

« الْإِنْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » = « شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لِأَخِي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ  
الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ أَبِي حَجَرٍ الْهَنْدِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ  
(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وَلَهُ شَرْحَانِ لِـ « الْإِرْشَادِ » ، الْأَوَّلُ اسْمُهُ :  
« فَتَحُ الْجَوَادِ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » وَالثَّانِي اسْمُهُ : « الْإِنْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » .

« الْأَنْوَارُ لِعَمَلِ الْأَبْرَارِ » فِي أَلْفِهِ الشَّافِعِيِّ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ  
الْأَزْدِيَّ الشَّافِعِيِّ ( ... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) : ٤٥ ، ١١٨ ، ٢٦٠ ،  
٢٧٨ ، ٣٤٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٤١٥ ، ٥٠٣ .

الْأَهْدَلُ = الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ أَلْعُلُوِّيِّ الْهَاشِمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ  
الْأَهْدَلِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَخَذَ جُدُودَهُ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) :  
٣١٦ .

الْبَارِزِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْبَارِزِيِّ  
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٥٤٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

بَا مَحْرَمَةً = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَا مَحْرَمَةً أَلْعَدْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ  
(٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٤٠٨ ، ٦١٤ .

« الْبُخْرُ » لِأَخِي مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الْكُوفِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ  
( ... - ٤٥٠ هـ = ... - ١٠٥٨ م) : ١٥٧ ، ٢٤١ ، ٣٨٠ ، ٤٦٢ ، ٥٨٤ .

الْبُخَارِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغْبِرَةِ الْبُخَارِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
(٨١٠ - ٨٧٠ م) : ٦٨ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ٢٧٢ ، ٥٧٣ .

الْبُرْهَانُ الْمُرَاغِي = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبُرْهَانُ  
الْمُرَاغِي (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

الْبُزْرِيُّ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبُزْرِيِّ [ هَكَذَا ضَبَّطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِفَتْحِ

أَبَاءُ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ بِكَسْرِ أَلْبَاءِ [ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالَ الْإِسْلَامِ (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيَهَا .

« بَشْتَانُ الْعَارِفِينَ » لِنَصْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشُّمَرْقَانِيِّ ، أَبِي أَلَيْثٍ ، الْمَلَقَبُ بِإِمَامِ الْهَنْدِيِّ ( ... - ٩٧٩ هـ = ... - ٩٨٣ م ) : ٢٧٥ .

« أَلْبَسِيطُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ ( ٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م ) : ١٦٠ .

بَعْضُ أَصْحَابِنَا : ٤٠٦ .

أَلْبَغُوثِيٌّ = الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَّاءُ أَوْ ابْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغُوثِيٌّ ، مُخْبِي الشُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ( ٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م ) : ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٨٥ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ،

١٤٣ ، ١٨٦ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٤٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٤ ، ٤٩٠ ، ٥٠٩ .

أَلْبَكْرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوَّضِ بْنِ عَبْدِ خَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ ( ٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م ) : ١٥٧ .

أَلْبُلْقِينِيٌّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْفَلَانِيِّ الْأَصْلُ ثُمَّ أَلْبُلْقِينِيٌّ الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ ( ٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م ) : ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٣١٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ ، ٦١٥ ، ٦٢٣ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٥٤ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

أَلْبَنْدَنِجِيٌّ = الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى أَلْبَنْدَنِجِيٌّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ ( ... - ٤٢٥ هـ = ... - ١٠٣٤ م ) صَاحِبُ كِتَابِ « الذَّخِيرَةِ ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

أَلْبَنْدَنِجِيٌّ = مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ نَابِتِ الضَّرِيرِ أَلْبَنْدَنِجِيٌّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ ( ٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م ) صَاحِبُ « الْمُعْتَمَدِ ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

بَنُو الرَّفْعَةِ : ٤٠٤ .

أَلْبُوَيْطِيٌّ = يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى أَلْبُوَيْطِيٌّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو يَغُوثٍ ( ... - ٢٣١ هـ = ... - ٨٤٦ م ) : ١٤٠ ، ٣٧١ .

أَلْبَيْهَقِيٌّ = أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ أَلْبَيْهَقِيٌّ الشَّافِعِيُّ ( ٣٨٤ - ٤٥٨ هـ =

٩٩٤ - ١٠٦٦ م : ١٢٧ ، ٢٧٦ ، ٥٥٣ .

تاج الدين التبريزي = علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأزدبيلي التبريزي الشافعي ، أبو الحسن ، تاج الدين (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٢٤٥ م) : ٢٦٠ .

تاج الدين السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي ، تاج الدين ، أبو نصر (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) = السبكي .

تاج الدين الفزاري = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ، تاج الدين ، أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٦٠٧ .

التبريزي ، تاج الدين = علي بن عبد الله بن أبي بكر الأزدبيلي التبريزي الشافعي ، أبو الحسن ، تاج الدين (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٢٤٥ م) : ٢٦٠ .

« التثمة لكتاب الإبانة في فقه الشافعي » لعبد الرحمن بن مأمون النيسابوري الشافعي المتولي ، أبي سعيد (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) : ٤٥ .

« التخرئة » لأحمد بن محمد بن أحمد الطبري الروياني الشافعي ، أبي العباس (.... - ٤٥٠ هـ = .... - ١٠٥٨ م) .

« التخرير » لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السبكي المصري الشافعي ، شيخ الإسلام ، أبي يحيى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ٢٣٦ .

« ثغفة المختار شرح المنهاج » لأحمد بن محمد بن حجر ، شيخ الإسلام ، شهاب الدين ، ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٥٠ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢٥٨ ، ٣٠٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ،

٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥١٢ ، ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٥٥ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٥ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ .

« التحقيق » ليحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوزاني النوي الشافعي ، محيي الدين ، أبي زكريا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٦٦ ، ٨١ ، ١٤٤ ، ١٩١ ، ١٦٣ .

الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي ، أبو عيسى (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ = ٨٢٤ - ٨٩٢ م) : ٥٧ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،

٥٦٦ .

تقي الدين السبكي = علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي

- الشَّافِعِيُّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) = الشُّبَكِيُّ .  
 « التَّنْهِيدُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَّةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمَيْرِيِّ الْأَسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
 نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = .... - ١٣٢١ م) : ٦١٤ .
- الْتِمِيمِيُّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَرِيِّ السَّمْعَانِيِّ التِّيمِيمِيِّ الْحَنْفِيِّ  
 ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) .
- « التَّنْبِيْهُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الْفَيُّوْزَابَادِيِّ الشَّيرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ،  
 أَبِي إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٥١٦ .
- « التَّنْقِيحُ » لِإِيْحَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْخَزَامِيِّ الْحَوْرَانِيِّ الْتَوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
 مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٩٤ .
- « التَّنْذِيْبُ » لِلْحُسَيْنِ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَّاءِ أَوْ ابْنِ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُخَيِّ  
 السُّنَّةِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٥٧١ .
- « التَّنْزِيْحُ فِي الْفِقْهِ » لِعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ نَقَامِ الشُّبَكِيِّ  
 الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرْجِيِّ الشُّبَكِيِّ ، تَاجِ الدِّينِ ، أَبِي نَصْرٍ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ =  
 ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٣٧٧ .
- الْجُرْجَانِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُرْجَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
 الْقَاضِي ، أَبُو الْحَسَنِ (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) :  
 الْجُرْجَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنْفِيُّ ،  
 نُورُ الدِّينِ (.... - ٨٣٨ هـ = .... - ١٤٣٤ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .
- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُعْتَزِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْتَعْفِرِ النَّسْفِيِّ الْمُسْتَعْفِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
 أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م) : ٥٨ .
- جَلَالُ الدِّينِ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ الْأَشْجَوِيِّ  
 الشَّافِعِيِّ ، جَلَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ،  
 ٧٤ ، ٩٢ ، ٢٩٦ .
- جَمَالُ الْإِسْلَامِ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبُزْزِيِّ [ هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ  
 بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ ] الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ  
 (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيَهَا : ٣٩ .
- « الْجَوَاهِرُ » مُلَخَّصُ « الْبَحْرِ الْمُنْحِيطِ فِي شَرْحِ أَلْوَسِيطِ » كِلَاهُمَا لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
 أَبِي الْحَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ الْقُمُولِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ (٦٤٥ - ٧٢٧ هـ =

- ١٢٤٧ - ١٣٢٧م) مِنْ أَهْلِ قُمُولَةَ فِي صَعِيدِ مَضَر : ٧٣ ، ٧٥ ، ١٣٢ ، ٢٠٢ ، ٥٤٤ ، ٣٩٨ ، ٣٨٥ ، ٥٤٦ .
- « جَوَاهِرُ الْخَبَرَيْنِ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورِ الدِّينِ ( . . . - ٧٢١هـ = . . . - ١٣٢١م ) .
- الْجَوَّجَرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوَّجَرِيُّ ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ ( ٨٢٢ - ٨٨٩هـ = ١٤١٩ - ١٤٨٤م ) : ١٦٣ ، ٥٤٩ .
- الْجَوْرِيُّ = عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَوْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحَسَنِ ( . . . - القرن الرابع الهجري = . . . - القرن العاشر الميلادي ) : ٣٦٤ ، ٥٤٩ .
- الْجُونِيُّ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَةَ الْجُونِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ( . . . - ٤٣٨هـ = . . . - ١٠٤٧م ) .
- الْجُونِيُّ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَةَ الْجُونِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِسْمِ الْحَرَمَيْنِ ( ٤١٩ - ٤٧٨هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥م ) : ٧١ .
- الْجِيلِيُّ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْجِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، صَائِنُ الدِّينِ ( . . . - بعد ٦٢٩هـ = . . . - بعد ١٢٣١م ) : ١٣٣ .
- الْحَارِثُ بْنُ أَسَدِ الْمُحَاسِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( . . . - ٢٤٣هـ = . . . - ٨٥٧م ) .
- « حَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ فِي مَنْاسِكِ الْحَجِّ لِلثَّوَوِيِّ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ ( ٩٠٩ - ٩٧٤هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧م ) : ٢٨٣ .
- « حَاشِيَةُ الرُّوضَةِ » لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلِيِّ ثُمَّ الْبُلْقَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ ( ٧٦٣ - ٨٢٤هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١م ) : ٢٣٦ .
- « حَاشِيَةُ الْمِنْهَاجِ » لِأَبِي الشَّعُودِ أَبْنِ ظَهْرَةَ : ١٧٧ .
- الْحَاكِمُ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ بْنِ نُعَيْمِ الطَّهْمَانِيِّ الْتَيْسَابُورِيِّ ، الشَّهِيرُ بِالْحَاكِمِ ، وَيُتَعَرَفُ بِأَبْنِ الْبَيْعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ( ٣٢١ - ٤٠٥هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤م ) : ٥٧ ، ٦٦٢ .
- « الْحَاوِي الْكَبِيرُ » لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرِدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَفْضَى الْقُضَاةِ ، أَبِي الْحَسَنِ ( ٣٦٤ - ٤٥٠هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨م ) : ٧٧ ، ٢٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ، ٤٤٦ ، ٥٣٧ .

- « الْحَاوِي الصَّغِير » لَعَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
نَجْمُ الدِّينِ (.... - ٦٦٥ هـ = .... - ١٢٦٦ م) .
- الْحُسَيْنِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيُّ الصَّرْدِيُّ الرَّبِيعِيُّ الْيَمِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالَ الدِّينِ  
(.... - ٧٩٢ هـ = .... - ١٣٩٠ م) لَهُ كِتَابٌ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » .
- الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بُرْهَوْنِ الْفَارَقِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ =  
١٠٤١ - ١١٣٣ م) صَاحِبُ « فَوَائِدُ الْمَهَذَّبِ » ، ١٠٨ .
- الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْإِصْطَخَرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢٤٤ - ٣٢٨ هـ =  
٨٥٨ - ٩٤٠ م) : ٧١ .
- الْحَسَنُ الْبُصْرِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبُصْرِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢١ - ١١٠ هـ =  
٦٤٢ - ٧٢٨ م) : ٢١٨ ، ٥٢٦ .
- الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَاضِي الشَّافِعِي ، أَبُو عَلِيٍّ (.... - ٣٤٥ هـ =  
.... - ٩٥٦ م) : ١٤٠ .
- الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنِيجِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ (.... - ٤٢٥ هـ =  
.... - ١٠٣٤ م) صَاحِبُ كِتَابٍ « الذَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .
- حَسَنُ بْنُ مَنْصُورِ الْأَوْزْجَانِيِّ الْفَرَعَانِيُّ الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ (.... - ٥٩٢ هـ =  
.... - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .
- الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبُصْرِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢١ - ١١٠ هـ = ٦٤٢ - ٧٢٨ م) : ٢١٨ ، ٥٢٦ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ الضَّبِّيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ  
الشَّافِعِيُّ (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م) : ٦٨ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمِ الْبُخَارِيِّ الْحَلِيمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
(٣٣٨ - ٤٠٣ هـ = ٩٥٠ - ١٠١٢ م) : ١٦٨ ، ٢٨٠ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الْهَاشِمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْأَهْدَلِ ،  
أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) : ٣١٦ .
- حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوُذِيِّ أَوْ الْمَرْوُذِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْقَاضِي حُسَيْنُ ، أَبُو عَلِيٍّ  
(.... - ٤٦٢ هـ = .... - ١٠٦٩ م) = الْقَاضِي حُسَيْنُ .
- الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْعُودِ الْفَرَاءِ أَوْ ابْنِ الْفَرَاءِ الْبَغَوِيِّ ، مُحْيِي السُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ  
(٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = الْبَغَوِيُّ .
- الْحَضْرَمِيُّ = إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيِّ ، قُطْبُ الدِّينِ ،

أَبُو الذَّبِيح (.... - ٦٧٦هـ = .... - ١٢٧٨م) : ٦٣٤ ، ٦١٢ ، ٥٢٦ .

« حَلِيَّاتُ الشُّبَكِيِّ » لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ الشُّبَكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْحَزْرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥م) : ٦٢١ .

الْحَلَبِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمِ الْبُخَارِيِّ الْحَلَبِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٣٨ - ٤٠٣هـ = ٩٥٠ - ١٠١٢م) : ١٦٨ ، ٢٨٠ .

« حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » = لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّافِعِيِّ الْفَارَقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيِّ ، أَبِي بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤م) : ٢٧٤ .

الْحُمَيْدِيُّ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ الْحُمَيْدِيُّ الْأَسَدِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (.... - ٢١٩هـ = .... - ٨٣٤م) : ٥٢ .

الْحَنَاطِيُّ = الْإِمَامُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَبُوهُ ، أَوْ وَلَدُهُ أَبُو نَصْرِ ، الْحَنَاطِيُّ (.... - ٥٥٧هـ = .... - ٣٩٢م) : ٤٦٣ ، ٥٤٢ ، ٥٥٧ .

حَوَاءُ أُمِّ الْبَسْرِ : ٢٨٥ .

« الْخَادِمُ » = « خَادِمُ الرَّافِعِيِّ وَالرَّوَضَةِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ بَهَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرَكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، بَذَرِ الدِّينِ (٧٤٥ - ٧٩٤هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢م) : ٢٢٧ ، ٦١٥ .

« الْخُطْبُ النَّبَاتِيَّةُ » لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، ابْنِ نُبَاتَةَ الْفَارَقِيِّ ، أَبِي يَحْيَى (٣٣٥ - ٣٧٤هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤م) : ٢٠٠ .

الْخَوَارِزْمِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظَهَّرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٤١٦ ، ٣٩٢ .

الدَّارِفُطْنِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِفُطْنِيُّ الشَّافِعِيُّ (٣٠٦ - ٣٨٥هـ = ٩١٩ - ٩٩٥م) : ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٥٥٣ ، ٥٨٤ .

الدَّارِمِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْأَمِينِ الدَّارِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو الْفَرَجِ (٣٥٨ - ٤٤٨هـ = ٩٦٩ - ١٠٥٦م) .

دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ ، ٣٩٨ .

- دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ = دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ ، الْمُلَقَّبُ بِالظَّاهِرِيِّ (٢٠١ - ٢٧٠هـ = ٨١٦ - ٨٨٤م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ

الظَاهِرِيُّ : ٨٠ ، ٥٧٥ .

دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ الْأَضْبَهَانِيِّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ ، الْمُلَقَّبُ بِالظَّاهِرِيِّ (٢٠١ - ٢٧٠هـ = ٨١٦ - ٨٨٤م) أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَلِلَّيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ الظَّاهِرِيُّ : ٨٠ ، ٥٧٥ .

« الدَّقَائِقُ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُزَيَّ بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحَبِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) : ١٤٤ .

الدَّمِيرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيْسَى بْنِ عَلِيٍّ الدَّمِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، كَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْبَقَاءِ (٧٤٢ - ٨٠٨هـ = ١٣٤١ - ١٤٠٥م) : ٢٠٠ ، ٣٦٨ .

الدَّيْلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلِيُّ الْحَيَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : ابْنُ الْحَيَّاطِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٧٣ - ...هـ = ... - ٩٨٣م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

« الدَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » لِلْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنِيْجِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَلِيٍّ (٤٢٥ - ...هـ = ... - ١٠٣٤م) : ٦٠٠ .

ذُو الْكَيْدَيْنِ : ١٤٠ .

رَابِعَةُ بِنْتُ إِسْمَاعِيلَ الْعَدَوِيَّةُ الْبَصْرِيَّةُ ، أُمُّ الْخَيْرِ (١٣٥ - ...هـ = ... - ٧٥٢م) : ٤٩١ .

الرَّافِعِيُّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ الْقُرُونِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٦٢٣ - ٥٥٧هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦م) : ٣٥ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٤٠ ، ٣٢٢ ، ٣٩٨ ، ٤٤٦ ، ٥١١ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٥٨٧ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢٣ ، ٦٤٢ ، ٦٥٧ .

الرَّزْدَادُ = مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّزْدَادُ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (٩٢٣ - ...هـ = ... - ١٥١٧م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٣٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٦٧ ؛ وَرَاجِعُ « فِتَاوَى الرَّزْدَادِ » .

« الرَّعَايَةُ » لِأَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ التَّمِيمِيِّ الْحَزَائِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥هـ = ١٢٠٦ - ١٢٩٥م) : ٥٩٢ .

« الرُّوضَةُ » = « رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَّقِينَ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُزَيَّ بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحَبِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) ؛ وَهُوَ أَخْتِصَارُ « شَرْحِ الْوَجِيزِ » لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

« الرُّوضَةُ » = « رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَّقِينَ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُزَيَّ بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحَبِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) ؛ وَهُوَ أَخْتِصَارُ « شَرْحِ الْوَجِيزِ » لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

« الرُّوضَةُ » = « رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَّقِينَ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُزَيَّ بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحَبِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) ؛ وَهُوَ أَخْتِصَارُ « شَرْحِ الْوَجِيزِ » لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

« الرُّوضَةُ » = « رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُتَّقِينَ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُزَيَّ بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحَبِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) ؛ وَهُوَ أَخْتِصَارُ « شَرْحِ الْوَجِيزِ » لِلرَّافِعِيِّ : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .



الزَّوْيَانِي = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الزَّوْيَانِي الشَّافِعِي ، أَبُو الْعَبَّاسِ  
(... - ٤٥٠ هـ = ... - ١٠٥٨ م) : ٧١ ، ١٥٧ ، ٢٧٣ ، ٤٠٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٩ ،  
٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٦ ، ٦٢٨ ، ٦٧٢ .

الزَّيْمِي = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِثِّي الصَّرَدِفِيُّ الزَّيْمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِي ، جَمَالُ الدِّينِ  
(... - ٧٩٢ هـ = ... - ١٣٩٠ م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ،  
٥٢٦ .

الزَّيْلِي = أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الدُّبَيْلِيِّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (... - بعد ٦٠٠ هـ = ... - بعد ١٢٠٤ م)  
أَكْثَرُ ابْنِ الزُّفْعَةِ النَّقْلُ عَنْ كِتَابِهِ « أَدَبُ الْقَضَاءِ » ، رَاجِعَ فِي تَضْحِيحِ اسْمِهِ « طَبَقَاتُ  
الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ ٤٠٣/١ الْحَاشِيَةُ الَّتِي كَتَبَهَا عَلَى الْغَالِبِ ابْنِ قَاضِي  
شُهْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

الزَّيْلِيُّ ، قَالَ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فِي « طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ » ٢٩٣/١ : أَنَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ  
مُحَمَّدٍ الدُّبَيْلِيُّ ، صَاحِبُ « أَدَبِ الْقَضَاءِ » ، أَكْثَرُ ابْنِ الزُّفْعَةِ النَّقْلُ عَنْهُ ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ  
بِالزَّيْلِيِّ ، يَفْتَحُ الرَّزَايَ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ . قَالَ الشَّيْخُ ٢٩٠/٣ : إِنَّهُ الَّذِي اشْتَهَرَ  
عَلَى الْأَلْسِنَةِ . وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ : ١٨٧ : إِنَّ الدِّينَ أَذْرَكْنَاهُمْ مِنَ الْمَضْرُوبِينَ هَكَذَا يَنْطُقُونَ  
بِهِ ، وَلَا أَذْرِي هَلْ لَهُ أَصْلٌ أَمْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى ذَيْلٍ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . قَالَ : وَذَيْلٌ بِدَالٍ  
مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَهَا يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ ، ثُمَّ لَامٌ . قَالَ  
ابْنُ السَّمْعَانِيِّ [ « الْأَنْسَابُ » ٣١٢/٥ ] : قَرِيبَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ فِيمَا أَظُنُّ . وَأَمَّا ذَيْلٌ ،  
بِدَالٍ مَفْتُوحَةٍ ، ثُمَّ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَضْمُومَةٌ ؛ فَبَلَدَةٌ مِنْ  
سَاحِلِ الْهِنْدِ ، قَرِيبَةٌ مِنَ السِّنْدِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَذْكُورَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأُولَى . وَرَأَيْتُ  
بِخَطِّ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ ذَيْلِيُّ ، وَمَنْ قَالَ الزَّيْلِيُّ فَقَدْ صَحَّفَ . وَبَسَطَ ذَلِكَ .

جَاءَ فِي « طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ ٤٠٣/١ الْحَاشِيَةُ الَّتِي كَتَبَهَا عَلَى  
الْغَالِبِ ابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : رَأَيْتُ فِي أَوَّلِ « النُّغْنَةِ » بِخَطِّ مُصَنِّبِهَا  
الْأَذْرَعِيِّ : فَائِدَةٌ : أَكْثَرُ ابْنِ الزُّفْعَةِ النَّقْلُ عَنْ « أَدَبِ الْقَضَاءِ » لِأَبِي الْحَسَنِ الدُّبَيْلِيِّ ،  
هَكَذَا نَسَبَهُ عَلَى مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي السُّنَخِ ، وَسَمِعْنَاهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ : الزَّيْلِيِّ ،  
يَعْنِي : بِالرَّزَايِ الْمَفْتُوحَةِ ثُمَّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمَكْسُورَةِ ثُمَّ الْيَاءِ آخِرِ الْخُرُوفِ . وَتَبِعْنَاهُمْ  
فِي هَذَا الْمَجْمُوعِ عَلَى ذَلِكَ تَقْلِيدًا مَعَ تَوْفُّقٍ فِي ذَلِكَ وَشَكٍّ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ يَسِّرْ بِخُصُولِ  
نُسَخَتَيْنِ لِهَذَا الْكِتَابِ ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ  
أَحْمَدَ سَبَطُ الْمُقَرِّي الدُّبَيْلِيُّ ، وَفِي إِحْدَاهَا فِي بَابِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ حِكَايَةً عَنْ قَوْلِ  
الْمَوْلَفِ مَا لَفْظُهُ : حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الدُّبَيْلِيُّ أَوْ سَبَطُ

الْمُفْرِيءِ الدُّبَيْلِيِّ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ سَبَطَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّبَيْلِيِّ  
الزَّاهِدَ نَزِيلَ مَضَرَ ، وَقَدْ ذَكَرَ [ فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : لَهُ ] ابْنُ الْأَصْلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ فِي  
« الطَّبَقَاتِ » لِأَبِي الْعَبَّاسِ تَرْجَمَةً جَلِيلَةً ، وَغَالِبَ ظَنِّي أَنَّ هَذَا الْمُؤَلَّفَ سَبَطُهُ ، وَإِنَّمَا  
وَقَعَ تَصْغِيفُ الدُّبَيْلِيِّ بِالزَّيْلِيِّ ، وَدَبِيلُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ ، ثُمَّ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ بَاءٌ  
مُوَحَّدَةٌ مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ ، بَلَدَةٌ مَعْرُوفَةٌ ، وَتُرْسُحُ مَا ذَكَرْنَاهُ رِوَايَةُ الْمُؤَلَّفِ عَنْ بَعْضِ  
أَشْيَاحِ دُبَيْلٍ . وَرَأَيْتُ بِحَظِّ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا : رَأَيْتُ فِي « مُسْتَبَيِّهِ النَّسَبَةِ » لِلدَّهَبِيِّ  
[ صَفْحَةٌ : ٢٩٢ ] : الدُّبَيْلِيُّ ، دُبَيْلٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ أَكْرَادِ الْمَوْصِلِ ، مِنْهُمْ : أَبُو الْعَبَّاسِ  
أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الدُّبَيْلِيُّ الْفَقِيهَ الشَّافِعِي ، حَجَّ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ ، وَتَابَ  
فِي الْقَضَاءِ بِبَغْدَادَ ، مَاتَ بَعْدَ [ سَنَةٍ ] سِتِّ مِائَةٍ . انْتَهَى . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ  
الرُّفْعَةِ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ ، أَعْنِي أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ نَصْرِ الدُّبَيْلِيِّ ، وَهَذِهِ الْقَبِيلَةُ  
الَّتِي يُنسَبُ إِلَيْهَا هَذَا الرَّجُلُ : بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ ، ثُمَّ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ  
مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ . انْتَهَى . ٣٩٨ .

الزَّرَكَشِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرَكَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، بَدْرُ الدِّينِ  
( ٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م ) : ٣٩ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ١١٦ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ،  
١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٥٧ ، ٢٨٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٤ ،  
٤٩٨ ، ٥٤٩ ، ٥٨١ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٦١٢ ، ٦١٨ .

زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ ، أَبُو يَحْيَى ( ٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م ) : ٣٥ ، ٤٩ ، ١٠٠ ،  
١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٩٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٨١ ، ٤٣١ ،  
٤٤٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠١ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٩٠ ، ٦١٦ ،  
٦٦٠ .

الزَّمْزَمِيُّ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيْرَازِيُّ الْأَصْلُ ، الْمَكِّيُّ  
الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِالزَّمْزَمِيِّ ( ٩٠٠ - ٩٧٦ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م ) : ٢١٩ ، ٣٥٠ ،  
٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤٥٣ .

« زَوَائِدُ الزَّوْضَةِ » = « زَوَائِدُ الزَّوْضَةِ عَلَى الْمَنَهَاجِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،  
أَبْنِ قَاضِي عَجَلُونٍ ، الدَّمَشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ ( ٨٣١ - ٨٧٦ هـ =  
١٤٢٨ - ١٤٧٢ م ) : ٣٦٩ .

« زِيَادَاتُ الْعَبَادِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَادِيِّ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَاصِمٍ  
( ٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م ) : ٤٢٤ .

زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الْتَرَاتِنِيُّ الْمِصْرِيُّ  
الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيُّ  
(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

السُّبْكِيُّ = تَاجُ الدِّينِ = عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيِّ  
الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرْجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَاجُ الدِّينِ ، أَبُو نَصْرِ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ =  
١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٢٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤١٦ ، ٦٢٩ .

السُّبْكِيُّ = تَقِيُّ الدِّينِ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرْجِيِّ  
الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٣٨ ،  
٧٧ ، ٩٤ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ،  
٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤١٠ ، ٤١١ ،  
٤١٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٣ ، ٤١٤ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ،  
٦٥٧ ، ٦٥١ .

السَّرْحَسِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ السَّرْحَسِيِّ الْحَقَقِيِّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ  
(... - ٤٨٣ هـ = ... - ١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .

سُقْبَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٩٧ - ١٧١ هـ = ٧١٦ - ٧٧٨ م) :  
٤٩١ .

سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ  
الشَّافِعِيِّ ، عِرُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =  
١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .

سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُطَيْرٍ اللَّخْمِيِّ الشَّامِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيِّ  
(٢٦٠ - ٣٦٠ هـ = ٨٧٣ - ٩٧١ م) : ٢٢٣ .

سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ الْأَرْدِيُّ السَّجِسْتَانِيُّ ، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ =  
٨١٧ - ٨٨٩ م) : ١٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٨٥ .

السَّمَرْقَنْدِيُّ = نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو الْكَاسِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ  
الْهُدَى (... - ٩٧٩ هـ = ... - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

السَّمْعَانِيُّ = مَنصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْزُوقِيِّ السَّمْعَانِيِّ التَّمِيمِيِّ الْحَنْبَلِيِّ  
ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

السَّهْوَديّ = عَلِيّ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِي السَّهْوَديّ الشَّافِعِيّ ، نُورُ الدِّينِ ،  
أَبُو الْحَسَنِ (٨٤٤ - ٩١١ هـ = ١٤٤٠ - ١٥٠٦ م) : ٢٢٧ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ .

السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيّ = مُحَمَّدُ بنُ عَلِيّ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ عَلِيّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيّ  
الْحَنْفِيّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٨٣٨ هـ = .... - ١٤٣٤ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

السُّيُوطِيّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْحُضَيْنَرِيّ السُّيُوطِيّ  
الشَّافِعِيّ ، جَلالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ،  
٢٩٦ ، ٩٢ ، ٧٤ .

الشَّاشِيّ = مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ الْحُسَيْنِ بنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيّ الْفَارَقِيّ الشَّافِعِيّ ،  
فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ  
« حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

الشَّافِعِيّ = الْإِمَامُ الشَّافِعِيّ = مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ الْعَبَّاسِ بنِ عُثْمَانَ بنِ شَافِعٍ الْأَهْلَاسِيّ  
الْقُرَشِيّ الْمَطْلَبِيّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م)  
أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيّ : ٣٤ ، ٣٨ ، ٥١ ، ١٠٥ ، ١١٨ ،  
١٢٧ ، ١٦٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٤٠٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ،  
٥٢٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٨٦ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ ، ٦٦٢ .

« شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لِأَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ عَلِيّ بنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ابْنِ  
حَجَرٍ الْهَنْتَوِيّ السَّعْدِيّ الْمَكِّيّ الشَّافِعِيّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ =  
١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وَلَهُ شَرْحَانِ لِـ « الْإِرْشَادِ » ، الْأَوَّلُ أَسْمُهُ : « فَتْحُ الْجَوَادِ شَرْحُ  
الْإِرْشَادِ » وَالثَّانِي أَسْمُهُ : « الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » : ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ،  
٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥٥٥ ، ٦٦٧ .

« شَرْحُ التَّخْرِيرِ » لِزَكَرِيَّا بنِ مُحَمَّدٍ بنِ أَحْمَدَ بنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيّ السَّنِيكِيّ الْمِصْرِيّ  
الشَّافِعِيّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٦٤ .  
« شَرْحُ الرُّوضِ » لِزَكَرِيَّا بنِ مُحَمَّدٍ بنِ أَحْمَدَ بنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيّ السَّنِيكِيّ الْمِصْرِيّ  
الشَّافِعِيّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٤٠ ،  
١٩٦ ، ٥١٥ .

« شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ » لِيَحْيَى بنِ شَرَفٍ بنِ مُرَيّ بنِ حَسَنِ الْحَزَامِيّ الْحَوْرَانِيّ النَّوَوِيّ  
الشَّافِعِيّ ، مُخَيِّبِ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ١٥١ ،  
٢١٩ ، ٣٠٩ ، ٣٩٩ ، ٤٣٢ ، ٥٨٤ ، ٦٠٨ ، ٦٦٢ .

« شَرْحُ الْعَبَابِ » لِأَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ عَلِيّ بنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ

حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ ( ٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م ) : ٦٢ ، ١٠٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ .

« الشَّرْحُ الْكَبِيرُ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، شِهَابِ الدِّينِ ، أَبْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ ( ٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م ) : ٥٥١ ، ٤٧٥ .

« شَرْحُ الْمُخْتَارِ » = « الْأَخْتِيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ » كِلَاهُمَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَحْمُودٍ بْنِ مُؤَدَّدٍ الْمُوَصِّلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنْفِيِّ ، مُجِدِّ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ ( ٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م ) : ٢٧٢ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ الشُّبَكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخُزَرْجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيِّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ ( ٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م ) : ٤٥٣ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » = « نُحْفَةُ الْمُخْتَارِ شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، شِهَابِ الدِّينِ ، أَبْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ ( ٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م ) .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ، لِمُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبُكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْحَسَنِ ( ٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م ) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْعِيدَرُوسِيُّ فِي « الثَّوَرِ الشَّافِعِيِّ » صَفْحَةٌ : ٥٥٠ : شَرْحُ « مِنْهَاجِ النَّوَوِيِّ » بِحَمْسَةِ شُرُوحٍ ، مِنْهَا : « الْكُنْزُ » وَ « الْمُغْنِي » وَ « الْمُطْلَبُ » : ١٧٣ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى ( ٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م ) : ١٦٤ ، ٤٣١ .

« شَرْحُ الْمُفْهَدِّ » = « الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُفْهَدِّ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفَ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا ( ٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م ) .

« شرح الوسيط » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفَ بْنِ مَرِي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا ( ٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م ) : ١٥٧ ، ٤٠٥ .

شَرَفُ الدِّينِ الْإِزْبِيلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُونُسَ الْإِزْبِيلِيِّ ، ثُمَّ الْمُوَصِّلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ( ٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م ) شَارِحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ ، ٢٣٣ ، ٥٧٠ .

شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيُّ ، الْقَاضِي شُرَيْحُ ، أَبُو أُمَيَّةَ ( ... - ٧٨ هـ = ٦٩٧ م ) .

شَمْسُ الْأَيْمَةِ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلِ السَّرْحِيّ الْحَنْفِيّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ ( ... - ٤٨٣ هـ = ١٠٩٠ م ) : ٦٢٨ .

الشَّيْخَانِ = الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ : ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٢٥ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٤٠١ ، ٥٨٠ .

الشَّيْخَانِ = الزَّافِعِيُّ وَالتَّوَوِيُّ : ٧٦ ، ١١٦ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤٤٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ ، ٦٥٨ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ .

الشَّيْرَازِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الْفَرَزْدَاقِيُّ الشَّيْرَازِيُّ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ ( ٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م ) : ٥١٦ .

صَاحِبُ « الْأَنْوَارِ » = الْأَرْدَبِيلِيُّ = يُونُسُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَرْدَبِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ ( ... - ٧٩٩ هـ = ١٣٩٧ م ) .

« الصَّحِيحَانِ » = الشَّيْخَانِ : الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

الصَّرْدَفِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنَفِيُّ الصَّرْدَفِيُّ الرَّيْمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ ( ... - ٧٩٢ هـ = ١٣٩٠ م ) لَهُ كِتَابُ « التَّنْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ .

طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ ( ٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م ) : ٦٠٠ .

الطَّبْرَانِيُّ = سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُطَنِرٍ اللَّحْمِيُّ الشَّامِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ ( ٢٦٠ - ٣٦٠ هـ = ٨٧٣ - ٩٧١ م ) : ٢٢٣ .

الطَّبْرِيُّ = الْقَاضِي الطَّبْرِيُّ = طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ ( ٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م ) : ٦٠٠ .

الطَّبْرِيُّ = مُجِبُّ الدِّينِ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، مُجِبُّ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( ٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م ) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

الطَّبْذَاوِيُّ أَوْ الطَّبْذَاوِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ الطَّبْذَاوِيُّ أَوْ الطَّبْذَاوِيُّ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ( بعد ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بعد

١٤٦٥ - ١٥٤١ م) : ٣١٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤٨٩ ، ٥٥١ .

الطَّبَّ النَّشَارِيَّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبَّ النَّشَارِيَّ  
الْيَمَنِيَّ الشَّافِعِيَّ ، قَاضِي الْقَضَاءِ (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ  
« إِضْحَاحُ الْفَتَاوِي فِي الثُّبُوتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .

عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (٩ ق هـ = ٥٨ - ٦١٣ - ٦٧٨ م) : ٤٩٢ ،  
٥٧٢ .

« الْعَبَابُ الْمُحِيطُ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ » لِأَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَسَّانَ ابْنِ الْمَلِكِ  
سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَدْحَجِيِّ السَّنِيئِيِّ الْمَرَادِيِّ الرَّبِيدِيِّ ، الْإِمَامِ الْأَمْجِدِ الْمَرْجِدِ ،  
صَفِيِّ الدِّينِ وَشَهَابِ الدِّينِ ، أَبِي الشُّرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ = ١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) :  
٣٧٧ ، ٤٧٩ ، ٥١٣ ، ٦٢٢ .

الْعَبَادِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ الْعَبَادِيِّ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ  
(٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : ٣٨ ، ٢١٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٢٤ .

الْعَبَّاسِيُّ = مَخْمُودُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظْهَرُ الدِّينِ  
الْعَبَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣ م) صَاحِبُ كِتَابِ  
« الْكِفَايَةِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٣٩٢ ، ٤١٦ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَبَاعٍ الْفَرَارِيِّ الْبُذْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْفِرَكَاحُ ، تَاجُ الدِّينِ ،  
أَبُو مُحَمَّدٍ (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٦٠٧ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْبَارِزِيِّ  
(٦٨٣ - ٦٨٨ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٤٥٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدَ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ السُّيُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
جَلَّالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ، ٧٤ ، ٩٢ ،  
٢٩٦ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ ابْنُ زِيَادِ الْغُبَيْيِّ الْمَقْصَرِيِّ الرَّبِيدِيِّ  
الرَّبِيدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الصَّبَاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) = ابْنُ زِيَادٍ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَسَلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْفَلَانِيِّ الْأَصْلِي ثُمَّ الْبُلْبُقِيَّ ، جَلَّالُ الدِّينِ  
(٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) = الْبُلْبُقِيُّ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَسْمُومٍ الْيَسَابُورِيِّ الْمَتَوَلِّيَّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ =  
١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) = الْمَتَوَلَّى .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُورَانَ الْفُورَانِيَّ الْمَرْوَزِيَّ الشَّافِعِيَّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَّانِيَّ الْمِصْرِيَّ الْعِرَاقِيَّ الشَّافِعِيَّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَلْحَافِظِ الْعِرَاقِيَّ (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ الْقُشَيْرِيَّ الشَّافِعِيَّ ، أَبُو نَصْرِ (٥١٤ هـ - ... م) : ١١٢٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَوْضِعُ » .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ ثَبَّاتٍ الْفَارَقِيَّ ، أَبُو يَحْيَى (٣٣٥ - ٣٧٤ هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤ م) : ٢٠٠ .

عَبْدُ السَّيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّبَّاحِ الشَّافِعِيَّ ، أَبُو نَصْرِ (٤٠٠ - ٤٧٧ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٤ م) : ٧٤ ، ٤١٧ ، ٦٥٨ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَيْمِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الشَّافِعِيَّ ، عَزُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْجِيلِيِّ الشَّافِعِيَّ ، صَائِنُ الدِّينِ ( ... هـ - بعد ٦٢٩ هـ = ... بعد ١٢٣١ م) : ١٣٣ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيرَازِيَّ الْأَصْلِيَّ ، الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيَّ ، الْمَعْرُوفُ بِالرَّمْزِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) = الرَّمْزِيُّ .

عَبْدُ الْعَفَّارِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ الْقُرْزُونِيِّ الشَّافِعِيَّ ، نَجْمُ الدِّينِ ( ... هـ = ٦٦٥ - ... م) : ١٢٦٦ م) صَاحِبُ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : ٦٠٠ .

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقُرْزُونِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) = الرَّافِعِيُّ .

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ الْتَيْسَابُورِيِّ ، ابْنُ الْقُشَيْرِيَّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ الْحَمْدِيِّ الْأَسَدِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ ( ... هـ = ٢١٩ - ... م) : ٥٢ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي فُحَّافَةَ عَثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَعْبِ الْتَيْمِيِّ الْقُرَشِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ (٥١٠ هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م) أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ وَشَهِدَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ : ١٦٢ ، ٥٧٢ .



عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيُّ ، مَوْلَاهُمْ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ ( ۱۵۹ - ۲۳۵ هـ = ۷۷۶ - ۸۴۹ م ) : ۶۴۶ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُؤَدَّدِ الْمُؤَصِّلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنْفِيُّ، مَجْدُ الدِّينِ، أَبُو الْفَضْلِ  
(٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) ٢٧٣ .

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُزَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْأَمْعَالِي ،  
رُحِمَ الدِّينَ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) = الْأَمَامُ .

عُثْمَانُ بْنُ صَلَاحٍ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرُزُورِيِّ الْكُرْدِيُّ الشَّرْحَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّلَاحِ، تَغَيُّ الدِّينِ، أَبُو عَمْرٍو (٥٧٧ - ٦٤٣هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥م) = أَيْنُ الصَّلَاحِ.

عُمَامَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسٍ الْأَمَارَانِيُّ، ضَيْاءُ الدِّينِ، أَبُو عَمْرٍو (٥١٦-٦٠٢هـ = ١١٢٣-١٢٠٦م) صَاحِبُ «الْأَسْتَفْصَاءِ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ الْمُفْقَهَاءِ» : ٥٨١، ٦٦٣.

الْعِرَاقِيُّ = زَيْنُ الدِّينِ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُزْدِيُّ الْكُرْدِيَّيْنِ  
الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ، زَيْنُ الدِّينِ، أَبُو الْفَضْلِ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيُّ

(٧٢٥-٨٠٦هـ = ١٣٢٥-١٤٠٤م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

الْعِرَاقِيُّ = وَلِيُّ الدِّينِ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُزْدِيُّ الرَّازِيَّيُّ الْمِصْرِيُّ  
الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢-٨٣٦هـ = ١٣٦١-١٤٢٣م) :  
٦١٤ .

عُرِّ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِيِّ  
الدمشقي ، عُرِّ الدِّينِ ، الْمُتَلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧-٦٦٠هـ =  
١١٨١-١٢٦٢م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

« الْعَزِيزُ » لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقُزَوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْقَاسِمِ  
(٥٥٧-٦٢٣هـ = ١١٦٢-١٢٢٦م) : ٦١٤ .

الْعَسْقَلَانِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو  
الْفَضْلِ ، شَهَابُ الدِّينِ (٧٧٣-٨٥٢هـ = ١٣٧٢-١٤٤٩م) : ٧٥ .

عَطَاءُ بْنُ أَسْلَمَ بْنِ صَفْوَانَ ، ابْنُ أَبِي رِثَاحٍ (٢٧-١١٤هـ = ٦٤٧-٧٣٢م) : ٣٤٨ .  
عَطِيَّةُ الْمَكِّي ، لَمْ أَسْتَطِعْ تَعْيِينَهُ ، هَلْ هُوَ : عَطِيَّةُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ السُّلَمِيِّ الْمَكِّي ،  
زَيْنُ الدِّينِ (...-٩٨٣هـ = ...-١٥٧٦م) ؟ : ٤٥٣ ، ٥٥٢ ، ٦٦١ .

عَلِيُّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٢٣ق هـ - ٤٠هـ =  
٦٠٠-٦٦١م) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَأْسُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَاحِدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرِينَ  
بِالْجَنَّةِ ، وَابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ وَصَهْرُهُ : ١٦٢ ، ٥٥٣ .

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَوْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (...- القرن الرابع الهجري = القرن  
العاشر الميلادي) : ٣٦٤ ، ٥٤٩ .

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُرْجَانِيِّ الْحَنْفِيِّ ، الْقَاضِي ،  
أَبُو الْحَسَنِ (٣٢٣-٣٩٢هـ = ٩٣٥-١٠٠٢م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .  
عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَقَامِ الشُّبْكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ،  
أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣-٧٨٦هـ = ١٢٨٤-١٣٥٥م) = الشُّبْكِيُّ .

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّمُودِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ  
(٨٤٤-٩١١هـ = ١٤٤٠-١٥٠٦م) : ٢٢٧ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ .

عَلِيُّ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ الشَّافِعِيُّ (٣٠٦-٣٨٥هـ =  
٩١٩-٩٩٥م) = الدَّارَقُطْنِيُّ .

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرِدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَفْضَى الْقُضَاةِ ، أَبُو الْحَسَنِ

(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م).

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ ، أَبُو حَفْصٍ (٤٠ ق. هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م) ثاني الخلفاء الراشدين ، وأوّل مَنْ لُقِّبَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ : ١١٣ ، ١٦٢ ، ٢٥٢ ، ٣٨٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٥٢٥ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٩٨ .

عُمَرُ الْفَتَى الرَّبِيدِيُّ (..... هـ = ..... م) شَيْخُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الرَّبِيدِيِّ ، الْإِمَامِ الْأَمَّاجِدِ الْمَرْجِدِ : ٣٧٥ .

عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَكْرَمَةَ الْبُزْزِيِّ [ هَكَذَا ضَبَطَهُ أَبُو الصَّلَاحِ بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ ] الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامًا جَزِيرَةً أَبْنِ عُمَرَ وَفَقِيهًا وَمُفْتِيهَا : ٣٩ .

عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيُّ ، سِرَاجُ الدِّينِ ، أَبُو حَفْصٍ ، أَبْنُ النَّحْوِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْمُلَقَّنِ (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ = ١٣٢٣ - ١٤٠١ م) .

الْعُمَرَانِيُّ = يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ يَحْيَى الْعُمَرَانِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ = ١٠٩٦ - ١١٦٣ م) : ٢٢٦ .

الْغَامِدِيَّةُ : ٥٧٦ .

أَبْنُ الْغَزَالِيِّ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَزَالِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) .

الْغَزَالِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيُّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٠ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٤٥ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٣٢ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٥٠ ، ٤٦٥ ، ٤٩٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٣ ، ٥٩٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ .

الْغَزِّيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَزَالِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) : ١٣٣ ، ٣٩٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ .

الْغَفَارِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَوْنَ الْغَفَارِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ = ١٠٤١ - ١١٣٣ م) صَاحِبُ « فَوَائِدُ الْمُهَذَّبِ » : ١٠٨ .

الْغَفَّارِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدِ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَرِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْغَفَّارِيُّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

«فَتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ الْهَنْبَلِيِّ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ  
 شِهَابِ الدِّينِ ابْنِ حَجَرٍ الْهَنْبَلِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ، أَبِي الْعَبَّاسِ  
 (٩٠٩ - ٩٧٤هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧م) وَلَهُ كِتَابَانِ يَجْمَعَانِ فِتَاوَاهُ، الْأَوَّلُ أَسْمُهُ :  
 «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةُ» وَالثَّانِي أَسْمُهُ «الْفَتَاوَى الْفُفْهِيَّةُ الْكُبْرَى» : ١٠٨ ، ١٨٦ ،  
 ٦١٤ .

«فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ» لِلْمُحْسِنِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَّاءِ أَوْ ابْنِ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
 مُخَيَّبِ الشُّتَّةِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧م) : ٤٠٢ ، ٤٧٠ .  
 «فَتَاوَى ابْنِ الْخَطَّاطِ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّبَيْلِيِّ الْخَطَّاطِ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : ابْنُ الْخَطَّاطِ ،  
 أَبِي الْعَبَّاسِ (.... - ٣٧٣هـ = .... - ٩٨٣م) : ٣٩٢ .

«فَتَاوَى ابْنِ زَيْدِ الْغُبَيْيِّ الْمَقْصَرِيِّ الزُّبَيْدِيِّ» لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ،  
 وَجْهِ الدِّينِ ابْنِ زَيْدِ الْغُبَيْيِّ الْمَقْصَرِيِّ الزُّبَيْدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الضِّيَاءِ  
 (٩٠٠ - ٩٧٥هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨م) : ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٦١٥ .

«فَتَاوَى الْبُلْقِينِيِّ» لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلِي ثُمَّ الْبُلْقِينِيِّ  
 الشَّافِعِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١م) : ٦١٥ .

«فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لِعُثْمَانَ بْنِ صَاحِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ  
 الْكُرْدِيِّ الشَّرْخَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الصَّلَاحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبِي عَمْرٍو  
 (٥٧٧ - ٦٤٣هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥م) : ٥٥٠ .

«الْفَتَاوَى الْحَلَبِيَّةُ» لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ الشُّبَكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ  
 الشَّافِعِيِّ ، تَقِيِّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥م) : ٦٢١ .

«فَتَاوَى الرَّدَادِ» لِمُوسَى بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَادِ الْبُكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ  
 الشَّافِعِيِّ ، كَمَالِ الدِّينِ (.... - ٩٢٣هـ = .... - ١٥١٧م) : ٤١٣ ، ٤٦٧ .

«فَتَاوَى الشُّبَكِيِّ» لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ الشُّبَكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ  
 الشَّافِعِيِّ ، تَقِيِّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥م) : ٦٢٢ .

«فَتَاوَى الطَّبَنَدَاوِيِّ أَوْ الطَّبَنَدَاوِيِّ» لِأَحْمَدَ بْنِ الطَّبِيبِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ الطَّبَنَدَاوِيِّ أَوْ  
 الطَّبَنَدَاوِيِّ الْبُكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شِهَابِ الدِّينِ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (بعد ٩٤٨ - ٨٧٠هـ = بعد ١٤٦٥ - ١٥٤١م) : ٥٥١ .

«فَتَاوَى عَطِيبَةَ الْمَكِّيِّ» لَمْ أَسْتَطِعْ تَعْيِينَ عَطِيبَةَ ، هَلْ هُوَ : عَطِيبَةُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ السَّلْمِيِّ  
 الْمَكِّيِّ ، زَيْنِ الدِّينِ (.... - ٩٨٣هـ = .... - ١٥٧٦م) ؟ : ٥٥٢ .

- « فتاوى العزالي » لمحمد بن محمد العزالي الشافعي ، حجة الإسلام ، أبي حامد (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٣٢٥ ، ٤١٤ .
- « فتاوى قاضي خان » لحسن بن منصور الأوزجندی الفزغاني الحنفي ، المعروف بقاضي خان (.... - ٥٩٢ هـ = .... - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .
- « فتاوى ألقبال » لمحمد بن أحمد بن الحسين بن عمر ألقبال الشاشي الفارقي الشافعي ، فخر الإسلام المستظهري ، أبي بكر (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صاحب « حلية العلماء » : ٤٩٢ .
- « فتح الجواد شرح الإرشاد » = « شرح الإرشاد » لأحمد بن محمد بن علي بن حجر ، شيخ الإسلام شهاب الدين ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وله شرحان لـ « الإرشاد » ، الأول اسمه : « فتح الجواد شرح الإرشاد » والثاني اسمه : « الإمداد شرح الإرشاد » .
- « الفقراء أو ابن الفقراء البغوي » = الحسين بن مسعود بن محمد الفقراء أو ابن الفقراء البغوي الشافعي ، مخبي الشنة ، أبو محمد (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = البغوي .
- « الفقراك » = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ، تاج الدين ، أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٧١ ، ٧٤ ، ٤٠٩ .
- « الفزاري » = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ، تاج الدين ، أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٧١ ، ٧٤ ، ٤٠٩ .
- « الفوراني » = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني المروزي الشافعي ، أبو القاسم (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .
- « القاضي أبو الطيب » طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي ، القاضي أبو الطيب (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٤٧٩ ، ٦٠٠ .
- « القاضي الجرجاني » علي بن عبد العزيز بن علي بن إسماعيل الجرجاني الشافعي ، القاضي ، أبو الحسن (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) .
- « القاضي حسين » = حسين بن محمد بن أحمد المروزي أو المروزي الشافعي ، القاضي حسين ، أبو علي (.... - ٤٦٢ هـ = .... - ١٠٦٩ م) : ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٥٧٢ ، ٥٨٨ ، ٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦٧٢ .

قَاضِي خَانَ = حَسَنُ بْنُ مَنْصُورِ الْأَوْزَجَنْدِيِّ الْفَرَعَانِيِّ الْحَنَفِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ . (.... - ٥٩٢هـ = .... - ١١٩٦م) : ٥٩٣ .

الْقَاضِي شُرَيْحٌ = شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيِّ ، أَبُو أُمَيَّةَ (.... - ٧٨هـ = .... - ٦٩٧م) .

الْقَاضِي الطَّبْرِيُّ = طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّبِّيبِ (٣٤٨ - ٤٥٠هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨م) : ٦٠٠ .

الْقَزْوِينِيُّ = عَبْدُ الْقَعَّارِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْقَعَّارِ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ (.... - ٦٦٥هـ = .... - ١٢٦٦م) : ٦٠٠ .

الْقُسَيْرِيُّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ الْقُسَيْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو نَصْرِ (.... - ٥١٤هـ = .... - ١١٢٠م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَوْضِعُ » .

الْقُسَيْرِيُّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ التَّيْسَابُورِيِّ ، ابْنُ الْقُسَيْرِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢م) : ٥٩٤ .

الْقُقَالُ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقُقَالُ الشَّاشِيُّ الْفَارَقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤م) صَاحِبُ « حَلْيَةِ الْعُلَمَاءِ » : ٧٢ ، ٧٥ ، ٢٤٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٤٣ ، ٥٧٥ ، ٦٤٢ .

الْقُقَاطُ = مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْقُقَاطُ الرَّبِيدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي وَالْمُفْتَى ، جَمَالُ الدِّينِ (٨٢٨ - ٩٠٣هـ = ١٤٢٤ - ١٤٩٧م) تَلْمِيزُ الطَّبِّيبِ الْقُسَيْرِيِّ وَعُمَرُ الْفَتَى : ٣١٦ .

الْقُقُولِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْحُرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيُّ الْقُقُولِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ (٦٤٥ - ٧٢٧هـ = ١٢٤٧ - ١٣٢٧م) : ٤٠٢ .

« الْقَوَاعِدُ » لِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَهَادَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، بَذَرِ الدِّينِ (٧٤٥ - ٧٩٤هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢م) : ١٧٧ .

« الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » لِمَحْمُودِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظْهَرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣م) : ٥٠٣ .

« الْكِفَايَةُ » = « كِفَايَةُ النَّبِيِّ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمِ الدِّينِ ، ابْنِ الرَّفْعَةِ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠هـ =

١٢٤٧ - ١٣١٠ م) : ٧٣ ، ٢٠٥ ، ٥١٦ .

« الْكُفَايَةُ شَرْحُ تَنْبِيهِ الشَّيْرَازِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ،  
سِرَاجُ الدِّينِ ، أَبِي حَفْصِ بْنِ التَّحَوِّيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْمُطَّلَنِ (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ =  
١٣٢٣ - ١٤٠١ م) .

كَمَالُ الدِّينِ الرَّدَّادُ = مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَّادُ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ  
الشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (.... - ٩٢٣ هـ = .... - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٤٦٧ .

الْمَارَانِيُّ ، أَبُو دِرْبَاسٍ = عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسِ الْمَارَانِيِّ ، ضَيْاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو  
(٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) صَاحِبُ « الْأَسْتِفْصَاءِ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ  
الْفُقَهَاءِ » : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيُّ الصَّحَابِيُّ (.... - ٥٨٥ هـ = .... - ٥٧٨ م) : ٥٧٦ ، ٥٧٨ ،  
٥٨٥ .

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيُّ الْحِمَيْرِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٩٣ - ١٧٩ هـ = ٧١٢ - ٧٩٥ م)  
أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْمَالِكِيَّةُ : ٤٤ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ،  
٨٠ ، ٩٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٣٨٣ ، ٤٣٢ ، ٤٩٣ ، ٥٢٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٥ ، ٥٧٥ ،  
٦١٥ ، ٦٤٦ .

الْمَآوَرِزِيُّ = عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَآوَرِزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَقْصَى الْفُضَاةِ ، أَبُو الْحَسَنِ  
(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) : ١٩١ ، ٤٨٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٧٥ ،  
٥٩٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٤ ، ٦٣١ .

الْمُتَوَلِّيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ النَّيْسَابُورِيِّ الْمُتَوَلِّيُّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ =  
١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) : ٨٢ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ٢٤٧ ، ٣٩٣ ، ٤٤٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٢ .

« الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُتَهَدَّبِ » لِتَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ  
الشَّافِعِيِّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٤٤ ،  
٥١ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ،  
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٣٦ ،  
٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٧٤ ،  
٤٤٤ ، ٤١٥ .

الْمُحَاسِبِيُّ = الْحَارِثُ بْنُ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٢٤٣ هـ =  
.... - ٨٥٧ م) : ٣٩٩ .

الْمَحَامِلِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ الصَّبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م) : ٦٨ .

مُحِبُّ الدِّينِ = الطَّبْرِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ،  
أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

« الْمُحَرَّرُ » لِلزَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الزَّافِعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ،  
أَبِي الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ٢٢١ ، ٣٣٥ ، ٤٩٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيُّ ، أَبُو مَنْصُورٍ (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ = ٨٩٥ - ١٠٨١ م) :  
٥٦٥ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبِيبُ النَّاسِرِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ قَاضِي  
الْقَضَا (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « إِضَاحِ الْفِتَاوِي فِي  
النُّكَبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْفَارَقِيِّ الشَّافِعِيُّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ  
الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ « حَلِيَّةِ  
الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ الشَّرْحِييِّ الْحَنَفِيُّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ (.... - ٤٨٣ هـ =  
... - ١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدٍ الْمُرُوزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاسَانِيُّ  
(٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَادِيِّ الْهَرَوِيُّ ، أَبُو عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨ هـ =  
٩٨٥ - ١٠٦٦ م) = الْعَبَادِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ النَّهْشَبِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ،  
الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ  
الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُرَيْمَةَ السَّلَمِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ (٢٢٣ - ٣١١ هـ = ٨٣٨ - ٩٢٤ م) :  
١٥٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٩٤ - ٢٥٦ هـ =  
٨١٠ - ٨٧٠ م) = الْبُخَارِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ يَهَادَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، بَدْرُ الدِّينِ  
(٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) = الزُّرْكَشِيُّ .



مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ ، أَبُو حَاتِمٍ التُّسْتِي ، الْمَشْهُورُ بِأَبْنِ حَبَّانَ (.... - ٣٥٤هـ = ٩٦٥ - ٥٨٦) .

مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْقَمَّاطُ الرَّبِيعِيُّ ، الْقَاضِي وَالْمُفْتِي ، جَمَالُ الدِّينِ (٨٢٨ - ٩٠٣هـ = ١٤٢٤ - ١٤٩٧م) تَلَمَّذُ الطَّبَّيبَ النَّاسِرِيَّ وَعُمَرَ الْفَتَى : ٣١٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِثِّي الصَّرْدِيُّ الرَّبِيعِيُّ التَّمِيمِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (.... - ٧٩٢هـ = ١٣٩٠م) لَهُ كِتَابٌ «التَّقْيَةُ شَرْحُ التَّنْبِيهِ» : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ بْنِ نَعِيمٍ الضَّبِّي الطَّهْمَانِيُّ النَّيسَابُورِيُّ ، الشَّهِيرُ بِالْحَاكِمِ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ التَّبَّعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤م) : ٥٧ ، ٦٦٢ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبْنُ قَاضِي عَجْلُونِ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢م) : ٣٦٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوَورِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ (٨٢٢ - ٨٨٩هـ = ١٤١٩ - ١٤٨٤م) : ١٦٣ ، ٥٤٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْمُتَمِيمِ الدَّارِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو الْقَرَجِ (٣٥٨ - ٤٤٨هـ = ٩٦٩ - ١٠٥٦م) .

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنْفِيُّ ، نُورُ الدِّينِ (.... - ٨٣٨هـ = ١٤٣٤م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ بْنِ مُطِيعٍ ، أَبُو الْفَتْحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ الْقُسَيْرِيُّ ، الْمَعْرُوفُ كَأَبِيهِ وَجَدَهُ بِأَبْنِ دَقِيقِ الْعَبِيدِ (٦٢٥ - ٧٠٢هـ = ١٢٢٨ - ١٣٠٢م) : ٦١٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ بْنِ مُوسَى السَّلَمِيِّ الْبُغَوِيِّ التَّرْمِذِيِّ ، أَبُو عِيْسَى (٢٠٩ - ٢٧٩هـ = ٨٢٤ - ٨٩٢م) = التَّرْمِذِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّي الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَرَابِيلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢م) = الْغَزِّي .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُزَوِّي الْمَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، كَمَالُ الدِّينِ أَبْنُ الْأَمِيرِ نَاصِرِ الدِّينِ ، أَبُو الْمَعَالِي (٨٢٢ - ٩٠٦هـ = ١٤١٩ - ١٥٠١م) : ٤٥٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِي ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥م) [هل

هناك التباس مع اسم ابنه ؟ : ١٢٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِمُحْيِي الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيٍّ ، الْمُلَقَّبُ بِالْكُنَيْخِ الْأَكْبَرِ (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ = ١١٦٥ - ١٢٤٠ م) : ٥٧١ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ زَيْنُ الْعَابِدِينَ (٩٣٠ - ٩٩٤ هـ = ١٥٨٤ - ١٥٨٦ م) [ هَلْ هُنَاكَ التَّيَاسُ مَعَ اسْمِ وَالِدِهِ ؟ : ١٢٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) = الْغَزَالِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَاجِّ ، الْعَبْدِيُّ السَّالِكِيُّ الْفَاسِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٧٣٧ هـ = .... - ١٣٣٦ م) : ٢٠٧ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ الدِّمِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، كَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْبَقَاءِ (٧٤٢ - ٨٠٨ هـ = ١٣٤١ - ١٤٠٥ م) : ٢٠٠ ، ٣٦٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الضَّرِيرِ الْبَنْدَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م) صَاحِبُ « الْمُعْتَمَدُ » ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ : ٦٠٠ .

مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبَرْهَانُ الْمَرَاغِيُّ (٦٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظْهَرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٣٩٢ ، ٤١٦ .

« الْمُخْتَارُ » لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُؤَدُّودِ الْمُؤَصِّلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنْفِيِّ ، مَجِدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

مُخْتَصَرُ « الرُّوضَةِ » : ٥١٦ .

« الْمُخْتَصَرُ » لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُزَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي إِبْرَاهِيمَ (١٧٥ - ٢٨٤ هـ = ٧٩١ - ٨٧٨ م) : ٥٤٦ .

مُخْرَمَةٌ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بِامُخْرَمَةَ الْعُدَنِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٤٠٨ ، ٦١٤ .

الْمَرَاغِيُّ الْبَرْهَانُ = مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبَرْهَانُ

الْمَرَاغِي (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

الْمَرْوَزِي = إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِي الشَّافِعِي ، أَبُو إِسْحَاقَ  
(... - ٣٤٠ هـ = ... - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .

الْمَرْوَزِي = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدِي ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِي الْإِمَامُ الشَّافِعِي الْفَاشَانِي  
(٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

الْمَرْوَزِي = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِي السَّمْعَانِي التِّيمِي الْحَنْبِي  
ثُمَّ الشَّافِعِي ، أَبُو الْمُظْفَرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

الْمَرْجَدُ = أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانِ ابْنِ الْمَلِكِ سَنَفٍ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِي السَّنْفِي الْمُرَادِي  
الزَّيْدِي الشَّافِعِي ، الْإِمَامُ الْأَمَّاجُ الْمَرْجَدُ ، صَفِي الدِّينِ وَشَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الشُّرُورِ  
(٨٤٧ - ٩٣٠ هـ = ١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) : ٣٥ ، ٢٦٣ ، ٥٠٩ ، ٦٦١ .

الْمُرَزِي : إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُرَزِي الشَّافِعِي ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ  
(١٧٥ - ٢٨٤ هـ = ٧٩١ - ٨٧٨ م) : ٥٤٦ .

الْمُسْتَظْهَرِي = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِي الْفَارِجِي الشَّافِعِي ،  
فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِي ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ  
« حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

الْمُسْتَغْفِرِي = جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُعْتَزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْتَغْفِرِ النَّسَبِي الْمُسْتَغْفِرِي ،  
أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م) : ٥٨ .

مُسْلِمٌ = مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقُسَيْرِي النَّيْسَابُورِي ، أَبُو الْحُسَيْنِ  
(٨٢٠ - ٨٧٥ م) : ٥٧ ، ٦٦ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٥٩ ، ٢٢٢ ،  
٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٨ ، ٣٤٠ ، ٤٠٠ ، ٤٥٢ ، ٤٩٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٦٠٠ ،  
٦٦٨ ، ٦٥٣ ، ٦٥٥ .

« الْمُطَلَّبُ » = « نِهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذَهَبِ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ  
مُحَمَّدٍ الْجُونِي الشَّافِعِي ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ  
(٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٣٧٢ .

« الْمُتَمَتَّدُ » فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ لِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الصَّرِيرِ الْبَنْدَجِي الْبُغْدَادِي  
الشَّافِعِي الْبَنْدَجِي ، أَبِي نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِقَبِيلِهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ =  
١٠١٦ - ١١٠١ م) : ٦٠٠ .

الْمُقَدِّسِي = نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ الْمُقَدِّسِي النَّابُلْسِي ، أَبُو الْقَنْجِ

(٣٧٧ - ٤٩٠ هـ = ٩٨٧ - ١٠٩٦ م) : ٧١ ، ١٦٤ .

الْمَلِيبَارِيُّ = أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَتَّانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ ، مَوْلَى الْكِتَابِ : ١٢٧ ، ٤٤٥ .  
مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْزُوقِيِّ السَّمْعَانِيِّ التَّمِيمِيِّ الْحَنْفِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُطَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

« الْمَنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوْزَانِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٣٤ .

« مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوْزَانِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٢٦٣ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٩٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٦٢ .

« الْمُهَذَّبُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الْقَيْرُوزَابَادِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٣١٤ ، ٤٩٧ .

« الْمُهَمَّاتُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْتَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ ، نُورِ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = .... - ١٣٢١ م) : ٦٠٠ .

مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَّادُ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (.... - ٩٢٣ هـ = .... - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٣٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٦٧ ؛ وَرَاجِعٌ : « فِتَاوَى الرَّدَّادِ » .

النَّاسِرِيُّ الطَّبِيبُ = الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبِيبُ النَّاسِرِيُّ التَّمِيمِيُّ الشَّافِعِيُّ ، قَاضِي الْقَضَاةِ (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابٍ « بِضَاحُ الْفِتَاوَى فِي التُّكْلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .  
النَّجَاشِيُّ : ٣٩٥ .

نَضْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَضْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ الْمَقْدِسِيِّ الشَّابُلُسِيِّ ، أَبُو الْفَتْحِ (٣٧٧ - ٤٩٠ هـ = ٩٨٧ - ١٠٩٦ م) : ٧١ ، ١٦٤ .

نَضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْهُدَى (.... - ٩٧٩ هـ = .... - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، التَّمِيمِيُّ بِالْوَلَاءِ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو حَنِيفَةَ (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م) = أَبُو حَنِيفَةَ .

» نِهَائِيَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ « لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكِّنِ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبِ بِإِمَامِ الْخَرْمَنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٣٧٢ .

الْتَوَوِيُّ = يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرَيِّ بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوْرَانِيِّ الْتَوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُخْبِي الدِّينِ ، أَبُو زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٩٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٥ ، ٥٥١ ، ٥٧١ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ .

الْهَنْتَمِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شَهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ حَجَرٍ الْهَنْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) = ابْنُ حَجَرٍ الْهَنْتَمِيُّ .

الْهَرَوِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَّادِيِّ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : الْعَبَّادِيُّ .

» الْوَجِيزُ « لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٢٣٣ .

» الْوَسِيطُ الْمَحِيطُ بِإِقْطَارِ الْبَسِيطِ « لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٦٢ .

» وَظَائِفُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ « = » عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ « لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ الشُّيُوطِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٢٩٦ .

وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحِ الْرَوَاسِيِّ ، أَبُو سُفْيَانَ (١٢٩ - ١٩٧ هـ = ٧٤٦ - ٨١٢ م) : ٢٣٩ .

وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيِّ الرَّازِيَّ الْمِصْرِيِّ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٦١٤ .

يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمِ بْنِ يَحْيَى الْعِمْرَانِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ = ١٠٩٦ - ١١٦٣ م) : ٢٢٦ .

يَغْفُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .

يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو يُوسُفَ (١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَلْمِذُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ : ٤٠١ .

يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدَبِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ ( ... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) : ٥٩١ .

يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ التَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيُّ ، أَبُو عَمَرَ (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م) : ٥٨٤ .

يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْبُوطَيْطِيُّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو يَعْقُوبَ ( ... - ٢٣١ هـ = ... - ٨٤٦ م) .

يُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .

يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنُ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبُو زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) = النَّوَوِيُّ .

## فهرس المواد الفقهية

- الألبق : ٦٣٠ .  
- أمين : ١٠٤ .  
- الآية : ٣٠٥ ، ٢٣٤ .  
- الأبراء : ٥٠٢ ، ٣٩٧ .  
- الأبخاض : ١٣٥ .  
- ابن السبيل : ٢٥١ .  
- الإجارة : ٣٧٤ .  
- الإجهاض : ٥٦٩ .  
- الاختكار : ٣٢٧ .  
- الإخذاد : ٥٢٦ .  
- الإخليل : ٢٦٥ .  
- الإدّهان : ٣٠٥ .  
- الأذان : ١٤٩ .  
- الأذكار : ١٢٧ .  
- الأرت : ١٩٠ .  
- الاستبراء : ٥٣١ .  
- الاستخارة ( صلاة ) : ١٦٥ .  
- الاستسقاء ( صلاة ) : ١٦٧ .  
- استعارة الكتب : ٣٨٨ .  
- الاستفتاء : ٦١٦ .  
- الاستنجا : ٨٤ .  
- الاستنشاق : ٦٨ ، ٥٣ .  
- الأسرى : ٦٠٣ .  
- الأشهر الحرم : ٥٦٦ .  
- أصول المسائل : ٤٣٨ .
- الأضحية : ٣٠٢ .  
- الأعتاق : ٦٦٦ .  
- الاعتكاف : ٢٧٧ .  
- الأغتسال = الطهارة .  
- إطالة التخييل : ٥٤ .  
- إطالة العزة : ٥٤ .  
- الأطعمة : ٣٠٩ ، ٣٠٥ .  
- الأغتراف : ٤١٧ .  
- الأفتراش : ١١٧ .  
- الإفلاس : ٣٥٠ .  
- الإقامة : ١٤٩ .  
- الإقرار : ٤١٧ .  
- الإمراض : ٣٤٠ .  
- الأفضية : ٦٠٨ .  
- الاختحال : ٣٠٥ .  
- الأكل : ٤٩٣ .  
- الألف : ١٩٠ .  
- الأنبياء ، عددتهم : ٣٣ .  
- الأنفال : ٢٥٦ ، ٢٥٤ .  
- الأوابون ( صلاة ) : ١٦٥ .  
- الإبلاء : ٥٢٢ .  
- الإيمان : ٦٦١ .  
- التمسلة : ١٠١ ، ٣١ .  
- البرص : ٤٨٠ .  
- بنت لبون : ٢٣٧ .

- بِنْتُ مَخَاضٍ : ٢٣٧ .  
 - الْبُنْدُقُ (الرَّصَاصُ) : ٣٠٦ .  
 - الْبُكْرُ : ٥٧٥ .  
 - الْبُيُوعُ : ٣١٦ .  
 - الْبَيْعُ : ٢٣٨ .  
 - الشَّوْبُ : ١٥٣ .  
 - التَّخْذِيفُ : مَحَلُّهُ : ٤٧ .  
 - تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ (صلاة) : ١٦٤ .  
 - التَّذْيِيرُ : ٦٦٨ .  
 - التَّرَاوِيحُ (صلاة) : ١٦٨ .  
 - التَّرْجِيعُ : ١٥٣ .  
 - التَّسْبِيحُ (صلاة) : ١٦٦ .  
 - تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ : ٢٠٨ ، ٥٩٨ .  
 - التَّصْرِيَةُ : ٣٣١ .  
 - التَّطْلِبُ : ٢٠٧ .  
 - التَّعَمُّمُ : ٢٠٦ .  
 - التَّعْزِيرُ : ٥٨٦ .  
 - التَّقْلِيلُ : ٣٥٠ .  
 - التَّقْلِيدُ : ٦١٤ .  
 - تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ : ٢٠٧ .  
 - تَلْقِينُ الْمَنِيَةِ : ٢٢٨ .  
 - التَّهَجُّدُ (صلاة) : ١٦٨ .  
 - التَّوْبَةُ : ٦٥٤ .  
 - التَّوَرُّكُ : ١٢١ .  
 - التَّيْمُمُ : ٥٩ .  
 - ثَقْبُ الْأُذُنِ : ٥٩٢ .  
 - الثَّنِيَّةُ : ٢٣٧ .  
 - الثَّجْدَامُ : ٤٧٩ .  
 - الْجَذَعَةُ : ٢٣٧ و ٢٣٨ .  
 - الْجُمُعَةُ : صلاة : ١٩٤ .  
 - الْجَنَائِزُ : ٢١٤ .  
 - الْجَنَائِيَّةُ : ٥٥٨ .  
 - الْجَنُونُ : ٤٧٩ .  
 - الْجِهَادُ : ٥٩٣ .  
 - الْحَجُّ : ٢٨٢ ، الإفراد : ٢٨٩ ،  
 - التمتع : ٢٨٩ ، القران : ٢٨٩ .  
 - الْحَجَرُ : ٣٥٢ .  
 - الْحَدَّادُ : ٥٢٦ .  
 - الْحُدُودُ : ٥٧٤ .  
 - الْحَضَانَةُ : ٥٥٦ .  
 - الْحَقَّةُ : ٢٣٨ .  
 - الْحُقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ : ٣٥٨ .  
 - الْحُلُقُومُ : ٣٠٥ .  
 - الْحَوَالَةُ : ٣٥٤ .  
 - الْحَوْقَلَةُ : ١٥٥ .  
 - الْحَيْضُ : ٦٥ .  
 - الْحَادِمُ : ٥٤١ .  
 - الْحُبْتُ الظَّاهِرُ وَالْخَفِيُّ : ١٩١ .  
 - الْحِثَانُ : ٥٩١ .  
 - حُطْبَةُ الْجُمُعَةِ : ١٩٨ .  
 - حُطْبَةُ النِّكَاحِ : ٤٤٨ .  
 - الْحُطُوءَةُ : ١٤٣ .  
 - الْخُلْعُ : ٤٩٩ .  
 - الْخَمْرُ : ٥٧٩ .  
 - الْخَيْشُومُ : ٢٦٦ .  
 - الذَّرْهَمُ : ٢٣١ .



- الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتُ : ٦٣٠ .  
 - الدَّيَّةُ : ٥٦٥ .  
 - الذَّبَائِحُ : ٣٠٥ .  
 - ذَوُو الْأَرْحَامِ : ٤٣٤ .  
 - رَاخَةُ الْيَدِ : ١٠٩ .  
 - الرِّبَا : ٣٢٤ .  
 - رَبَا الْفَضْلِ : ٣٢٤ .  
 - رَبَا الْفَرَضِ : ٣٢٤ .  
 - رَبَا النَّسَاءِ : ٣٢٤ .  
 - رَبَا الْيَدِ : ٣٢٤ .  
 - الرُّبَى : ٢٣٩ .  
 - الرُّجْعَةُ : ٥٢٠ .  
 - الرُّدَّةُ : ٥٧٠ .  
 - الرُّشْدُ : ٣٥٢ .  
 - الرِّضَاعُ : ٤٥٧ .  
 - رُطُوبَةُ الْفَرْجِ : ٧٣ .  
 - الرِّقَابُ : ٢٤٨ .  
 - الرُّقْبَى : ٣٩٣ .  
 - الرِّمْنُ : ٣٣٩ .  
 - الرُّوْبَةُ : ٣٤١ .  
 - الرِّكَاءَةُ : ٢٣٠ .  
 - رَكَاءَةُ الْفِطْرِ : ٢٣٩ .  
 - الرِّزْنَى : ٥٧٥ .  
 - الرِّيَارَةُ : ٢٩٨ .  
 - زِيَارَةُ الْقُبُورِ : ٢٢٨ .  
 - سِتْرُ الْعَوْرَةِ : ٨٥ = الصَّلَاةُ .  
 - سُجُودُ التَّلَاوَةِ : ١٤١ .  
 - سُجُودُ السَّنْهِ : ١٢٤ و ١٣٤ .  
 - السَّرْفَةُ : ٥٨١ .  
 - السَّطْرَنْجُ : ٦٤٩ .  
 - السَّلَامُ : ٥٩٧ .  
 - السَّلَمُ : ٣٢٢ ، = الْيُبُوعُ .  
 - سِرُّ الْيَأْسِ : ٥٢٥ .  
 - السَّوَاكُ : ٥١ ، = الطَّهَارَةُ .  
 - السَّرَطُ : ٤٠ .  
 - الشَّرَكَةُ : ٣٧٢ .  
 - السَّعْرُ الْكَثِيفُ : ٤٨ .  
 - الشُّفْعَةُ : ٣٧٤ .  
 - الشَّهَادَاتُ : ٦٤٥ .  
 - الشَّهِيدُ : ٢٢٥ و ٢٢٦ .  
 - الصَّاعُ : ٢٣٥ ، ٢٤١ .  
 - الصُّبْحِيَّةُ : ٣٩٢ ، ٥٤٢ .  
 - الصَّدَاقُ : ٤٨٥ .  
 - الصَّدِيدُ : ٧٢ .  
 - الصَّغِيرَةُ : ٦٤٨ .  
 - الصَّلَاةُ ، تعريفها ، لغةً وشرعاً :  
 ٣٦ ، شروط الصلاة : ٤٠ ،  
 صفتها : ٩١ .  
 - الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ٣٢ ،  
 ٢٠٩ .  
 - الصَّلَنْجُ : ٣٥٦ .  
 - الصَّلَعُ : مَوْضِعُهُ : ٤٧ .  
 - الصَّوْمُ : ٢٥٩ .  
 - الصَّبَالُ : ٥٨٩ .  
 - الصَّبْدُ وَالذَّبَائِحُ : ٣٠٥ .  
 - الصُّحَى : ١٦٣ .  
 - الصَّمَانُ : ٣٥٦ .

- الطَّلَاقُ : ٤٠٩ .  
 - الطَّهَارَةُ : ٤٠ .  
 - الطَّهَارُ : ٥٢٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٧ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٨٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٦٧ .  
 - الطَّعَامُ عَلَى الزَّكَاةِ : ٢٤٩ .  
 - الطَّعَامُ : ٦٦٦ = الإعتاق .  
 - الطَّعَامُ : ٥٥٩ .  
 - الطَّعَامُ : ٦٤٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٢٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٧ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٧٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٢٢ = السَّلْمُ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٠٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٨٣ .  
 - الطَّعَامُ وَالزَّكَاةُ : ٣٩٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٥٦ ، ٢٥٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٨٥ .  
 - الطَّعَامُ (صلاة) : ١٦٦ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٤٩ .  
 - الطَّعَامُ = الطَّهَارَةُ : ٦٤ ، ضبط لفظه : ٦٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٨٩ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٧ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٥٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٣٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٤٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٥٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٢٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٢٨ ، ٢١٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٩٠ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٧٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٢٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٣٩ .  
 - طَرَاةُ الطَّعَامِ عَلَى الطَّعَامِ : ٢٢٩ .  
 - الطَّعَامُ : ٣٣٩ ، = الطَّعَامُ .  
 - الطَّعَامُ : ٢٤١ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٩٥ .  
 - طَرَاةُ الطَّعَامِ : ٢٥٤ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٦٥ .  
 - الطَّعَامُ : ٦٠٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٣ .  
 - الطَّعَامُ : ١١٢ ، طَرَاةُ الطَّعَامِ : ١١٣ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٦٥ .  
 - الطَّعَامُ عَلَى سَبِيلِ الطَّعَامِ : ٥٩٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٧٢ .  
 - الطَّعَامُ : ٦٤٨ .  
 - الطَّعَامُ : ٦٦٩ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٤٢ .  
 - الطَّعَامُ : ١٢٥ .  
 - الطَّعَامُ (صلاة) : ١٦٧ .  
 - الطَّعَامُ : ٥٣٠ .  
 - الطَّعَامُ : ٤٧٨ .

- اللَّبَّاءُ : ٥٥٦ .  
 - اللَّحَاط : ٥٦ .  
 - اللَّحِيَّةُ : ٤٧ .  
 - اللَّعَانُ : ٥٧٩ .  
 - الْكَفْتُ ، بَطْنُ الْكَفِّ : ٦٢ .  
 - اللَّفْطَةُ : ٤٤٣ .  
 - الْمَاءُ ، الْقَلِيلُ : ٤١ ، الْكَثِيرُ : ٤٣ ، الْمُتَعَيِّرُ : ٤٢ ، الْمُسْتَعْمَلُ : ٤١ ، الْمُطْلَقُ : ٤٠ .  
 - الْمَارُنُ : ٥٦٥ .  
 - الْمُثَنَّةُ : ٤٩٠ .  
 - الْمِثْقَالُ : ٢٣١ .  
 - الْمَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٢٥١ .  
 - الْمُجْبِرُ : ٤٧٣ .  
 - الْمُجْتَهِدُ : ٦١٠ .  
 - الْمُخَصَّنُ : ٥٧٧ .  
 - الْمُخَابَرَةُ : ٣٨٣ .  
 - الْمُخَالِطُ ، مُخَالِطُ الْمَاءِ : ٤٢ .  
 - الْمُدُّ : ٢٣٥ .  
 - الْمُدْبِرُ : ٦٦٨ .  
 - الْمَذْيُ : ٧١ .  
 - الْمَرِيءُ : ٣٠٥ .  
 - الْمُرَارَعَةُ : ٣٨٣ .  
 - الْمُسَافِرُ : ٢١٢ .  
 - مَسَافَةُ الْعَدَوَى : ٦٢٩ .  
 - الْمُسَافَاةُ : ٣٨٣ .  
 - الْمُسَبِّحَةُ : ١٢١ .  
 - الْمَنْسُخُ عَلَى الْخُفَيْنِ : ٤٩ .  
 - الْمُسْكِينُ : ٢٤٩ .  
 - الْمُصَحَفُ : ٣١٩ .  
 - الْمُضْمَضَةُ : ٥٣ ، ٦٨ .  
 - الْمُفْلِسُ : ٣٥٠ .  
 - الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ : ١٥٦ .  
 - الْمَكَاتِبُ : ٦٦٩ .  
 - الْمَكْعَبُ : ٥٣٨ .  
 - الْمَتَبَرَّةُ ( الْمَسْأَلَةُ ) : ٤٤١ .  
 - الْمِثْقَلَةُ : ٢٣٤ .  
 - الْمُهْدَرُ : ٥٦٩ .  
 - الْمَهْرُ : ٤٨٥ = الصَّدَاقُ .  
 - مَوَاقِيتُ الْحَجِّ : ٢٩١ .  
 - الْمَوْقُ : ٥٦ .  
 - الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ : ٢٤٩ .  
 - النَّاصِبَةُ : ٤٩ .  
 - النَّجَشُ : ٣٢٧ .  
 - النَّذْرُ : ٣١٠ ، نَذَرُ الْمُجَازَةِ : ٣١١ .  
 - التَّرْعَتَانِ : ٤٧ .  
 - الثُّشُورُ : ٤٩٥ .  
 - التَّنْظَرُ : ٤٤٦ .  
 - التَّنَاسُ : ٦٦ .  
 - التَّفَقُّةُ : ٥٣٤ .  
 - النِّكَاحُ : ٤٤٤ ، آدَابُهُ : ٤٨٢ ،  
 - نِكَاحُ الْأَمَةِ : ٤٨٣ .  
 - الْهَبَةُ : ٣٩١ .  
 - الْهَذَنَةُ : ٦٠٧ .  
 - الْهَذْيُ : ٣٠٢ .  
 - الْهَدِيَّةُ : ٣٩٣ .  
 - الْوِثْرُ : ١٦٠ .  
 - الْوَجْهَةُ : ٤٧ .

- |  |                         |
|--|-------------------------|
| - أَلْوَضُوءُ : ٤٠ ، فُرُوضُهُ : ٤٦ .  | - أَلْوَدَجَانِ : ٣٠٧ . |
| - أَلْوَقْصُ : ٢٣٩ .                   | - أَلْوَذْيُ : ٧٢ .     |
| - أَلْوَقْفُ : ٤٠٠ .                   | - أَلْوَدِيعَةُ : ٤٤١ . |
| - أَلْوِكَالَةُ : ٣٥٩ .                | - أَلْوَسَقُ : ٢٣٥ .    |
| - أَلْوِكَالَةُ الْمُقَيَّدَةُ : ٣٦٥ . | - أَلْوَسِيلَةُ : ١٥٦ . |
| - أَلْوَلِيمَةُ : ٤٩٠ .                | - أَلْوَصَايَا : ٤٢٣ .  |

\*

\*

\*

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر .....	٥
ترجمة المؤلف : المليبارى .....	٥
اسمه .....	٥
شيوخه .....	٦
مؤلفاته .....	٧
هذا الكتاب .....	٩
- علي بن أحمد بن باصترين .....	٩
- أبو بكر السيد البكرى بن محمد شطا الدمياطى .....	٩
نسبه وحياته .....	١٠
وفاته .....	١١
من كتبه .....	١١
- علوى بن أحمد السقاف .....	١٣
مصادر ترجمته .....	١٨
- محمد نووى بن عمر الجاوى البتنى التناى .....	١٩
من مؤلفاته .....	١٩
- حبيب الفارسى .....	٢٤
هذه الطبعة .....	٢٥
فتح المعين بشرح قررة العين بمهمات الدين .....	٢٩
مقدمة المؤلف .....	٣١
شرح البسملة .....	٣١
شرح الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .....	٣٢
عدد الأنبياء وذكرهم ( حاشية ) .....	٣٣
تعريف الفقه .....	٣٤

الموضوع	الصفحة
ترجمة الإمام الشافعي .....	٣٤
اسم الكتاب ، مصادره .....	٣٥
باب الصلاة .....	٣٦
تعريف الصلاة لغةً وشرعاً .....	٣٦
تنبيه : من مات وعليه صلاة فرض .....	٣٧
أمر الصبي بالصلاة .....	٣٨
تنبيه : الواجب على الزوج من واجب الصلاة على الزوجة .....	٣٩
فصل في شروط الصلاة .....	٤٠
شروط الصلاة خمسة : .....	٤٠
١ - الطهارة .....	٤٠
تعريف الطهارة لغةً وشرعاً .....	٤٠
تعريف الوضوء والوضوء .....	٤٠
شروط الوضوء والغسل خمسة : .....	٤٠
١ - ماء مطلق .....	٤٠
فرع : حكم إدخال المتطهر يده بقصد التطهر .....	٤٢
أقل الماء الكثير قلتان .....	٤٣
٢ - جري الماء على العضو .....	٤٤
٣ - عدم وجود على العضو مغير للماء .....	٤٤
٤ - عدم وجود حائل بين الماء والمغسول .....	٤٥
٥ - دخول وقت لدائم الحدث .....	٤٥
فروض الوضوء ستة : .....	٤٦
١ - النية .....	٤٦
٢ - غسل الوجه .....	٤٧
٣ - غسل اليدين مع المرفقين .....	٤٨
٤ - مسح بعض الرأس .....	٤٨
٥ - غسل الرجلين مع الكعبين .....	٤٩
فرع : حكم دخول شوكة في عضو من أعضاء الوضوء .....	٤٩

الموضوع	الصفحة
تنبيه : معفوآت في الغسل	٤٩
٦ - الترتيب	٥٠
فرع : الشك في تطهير عضو	٥٠
سنن الوضوء	٥١
التسمية	٥١
فرع : سنية التسمية لبعض الأفعال	٥١
غسل الكفين	٥١
السواك	٥١
المضمضة	٥٣
الاستنشاق	٥٣
مسح كل الرأس	٥٣
مسح الأذنين	٥٣
ذلك الأعضاء	٥٤
تخليل اللحية الكثة	٥٤
تخليل الأصابع	٥٤
إطالة الغرة	٥٤
إطالة التحجيل	٥٤
التثليث	٥٥
فرع : حكم الشك أثناء الوضوء ويعده	٥٥
التيامن	٥٦
الموالة	٥٦
تعهد العقب والموق	٥٦
استقبال القبلة	٥٧
ترك التكلم	٥٧
ترك التنشيف	٥٧
الشهادتان عقب الرضوء	٥٧
الدعاء عقب الرضوء	٥٧

## الموضوع

## الصفحة

الشرب من فضل الوضوء .....	٥٨
رش الإزار بفضل الوضوء .....	٥٨
الركعتان بعد الوضوء .....	٥٨
ما يقرأ فيهما .....	٥٨
فائدة: حكم التطهر بالماء المسبل للشرب والمجهول حاله، وحكم حمله .....	٥٩
الوضوء في ضيق الوقت عن إدراك الصلاة أو قلة ماء .....	٥٩
تتمة: في بيان أسباب التيمم وكيفيته .....	٥٩
نواقض الوضوء أربعة: .....	٦٠
١ - خروج شيء من أحد السبيلين .....	٦٠
٢ - زوال عقل .....	٦٠
٣ - مس فرج آدمي .....	٦١
٤ - ملاقة بشرتي ذكر وأنثى .....	٦٢
خاتمة: في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والأكبر .....	٦٣
الغسل: تعريفه لغة وشرعاً .....	٦٤
موجبات الغسل أربعة: .....	٦٥
١ - خروج المني .....	٦٥
٢ - دخول حشفة في فرج .....	٦٥
٣ - الحيض .....	٦٥
٤ - النفاس .....	٦٦
فروض الغسل شيثان .....	٦٦
١ - نية رفع الجنبات .....	٦٦
٢ - تعميم البدن بالماء .....	٦٧
سنن الغسل .....	٦٧
التسمية .....	٦٨
إزالة قدر .....	٦٨
مضمضة .....	٦٨
استنشاق .....	٦٨



الموضوع	الصفحة
وضوء	٦٨
تعهد المعاطف	٦٨
الدلك	٦٨
التثليث	٦٩
استقبال القبلة	٦٩
فرع : الجمع بين غسل جنابة وجمعة	٦٩
فرع : يُسْنُ غسل أثر الجنابة والفرج بعد وجوب الغسل والوضوء لنوم	
وأكل وشرب	٦٩
٢ - طهارة بدن وملبوس ومكان	٧٠
فرع : حكم الإصابة بالنجاسة الجافة	٧٨
فرع : حكم غسالة المتنجس	٧٩
فرع : حكم وقوع نجاسة في طعام جامد	٧٩
فرع : في بيان كيفية غسل النجاسة المتوسطة والمغلظة	٧٩
فرع : حكم مس كلب داخل ماء	٨٠
المعفوآت	٨٠
قاعدة مهمة : حكم ما أصله طاهر وغلب على الظن تنجسه	٨٣
فرع : حكم من رأى من يريد الصلاة وبشوبه نجس	٨٤
تنمة : في بيان أحكام الاستنجاء وآداب دخول الخلاء	٨٤
٣ - ستر العورة	٨٥
فرع : وجوب ستر العورة خارج الصلاة	٨٦
٤ - معرفة دخول وقت الصلاة	٨٧
فرع : أحكام أوقات الصلاة	٨٩
فرع : حكم النوم بعد دخول وقت الصلاة	٨٩
فرع : مكروهات الصلاة	٨٩
٥ - استقبال القبلة	٩٠
فصل في صفة الصلاة	٩١
أركان الصلاة أربعة عشر ركناً	٩١

الموضوع	الصفحة
١ - النية .....	٩١
٢ - تكبيرة الإحرام .....	٩٣
فرع : حكم تعدد تكبيرات الإحرام .....	٩٥
٣ - قيام قادر في الفرض .....	٩٦
فرع : صلاة المريض .....	٩٧
٤ - قراءة الفاتحة .....	٩٨
فرع : الشك في البسملة .....	١٠١
فرع : سنية سكتة الإمام في الصلاة الجهرية .....	١٠٥
فائدة : السكتات المسنونة للمصلي .....	١٠٥
فرع : ما يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في الركعة الثالثة أو الرابعة قبل الإمام .....	١٠٧
فرع : ماذا لو ترك قراءة سورة مسنونة .....	١٠٨
تنبيه : أحكام الجهر والإسراء بالقراءة .....	١٠٨
٥ - الركوع .....	١٠٩
تنبيه : أحكام تتعلق بنية السجود .....	١١١
٦ - الاعتدال .....	١١١
دعاء القنوت .....	١١٣
٧ - السجود مرتين .....	١١٤
٨ - الجلوس بين السجدين .....	١١٧
جلسة الاستراحة .....	١١٨
٩ - الطمأنينة في كُلِّ .....	١١٨
١٠ - التشهد الأخير .....	١١٨
١١ - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير .....	١١٩
١٢ - قعود للتشهد والصلاة والسلام .....	١٢١
١٣ - التسليمة الأولى .....	١٢٢
تنبيه : النيات التي ترافق السلام .....	١٢٣
فروع : كيفية التسليم .....	١٢٣

الموضوع	الصفحة
١٤ - الترتيب بين أركان الصلاة	١٢٣
فرع : من السنن المطلوبة قبل الصلاة وخلالها	١٢٥
فائدة : حكم ترك شيء من سنن الصلاة	١٢٦
الذكر والدعاء بعد الصلاة المكتوبة	١٢٧
فائدة : حرمة المبالغة في الجهر في المسجد	١٢٨
فروع : سنن الدعاء وبعض أحكام الصلاة النافلة	١٢٨
ستر المصلي	١٢٩
مكروهات الصلاة	١٣٠
فصل في أبعاد الصلاة ومقتضي سجود السهو	١٣٤
فرع : في أحكام تتعلق بشك المأموم بتركه ركن من أركان الصلاة	١٣٩
تنبيه : وجوب موافقة المأموم لإمامه في سجود السهو	١٣٩
قاعدة : المشكوك فيه كالمعدوم	١٤١
تنمة : في بيان سجود التلاوة	١٤١
فائدة : أحكام تتعلق بالسجود	١٤٢
فصل في مبطلات الصلاة	١٤٢
تنبيه : إلى بعض مبطلات الصلاة العارضة	١٤٨
فرع : في حكم خبر عدل رواية وصف أو سماع يضرب بصحة الصلاة	١٤٩
فصل في الأذان والإقامة	١٤٩
تنبيه : بعض سنن الأذان والإقامة وفضيلتهما	١٥٤
فرع : فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن	١٥٧
فصل في صلاة النفل	١٥٧
- ما لا تسن فيه الجماعة من التوافل	١٥٨
الرواتب التابعة للفرائض	١٥٨
تنبيه : جواز تأخير الرواتب القبلية	١٥٩
صلاة الوتر	١٦٠
فرع : سنية وقت الوتر	١٦٢
صلاة الضحى	١٦٣

الموضوع

الصفحة

صلاة تحية المسجد	١٦٤
صلاة الاستخارة	١٦٥
ركعتا الإحرام والطواف والوضوء	١٦٥
صلاة الأوابين	١٦٥
صلاة التسبيح	١٦٦
- ما تسن فيه الجماعة من النوافل	١٦٦
صلاة العيدين	١٦٦
صلاة الكسوفين	١٦٧
صلاة الاستسقاء	١٦٧
صلاة التراويح	١٦٨
صلاة التهجد	١٦٨
فائدة : في التحذير من بعض الصلوات البدعية	١٧٠
فصل في صلاة الجماعة	١٧٠
شروط القدوة	١٧٨
فرع : حكم صلاة الجماعة إذا كان الإمام في سفلى والمأموم في علو	
وعكسه	١٨٢
ما يقتضي بطلان القدوة	١٨٣
فرع : حكم زيادة الإمام	١٨٩
تنمة : في بيان الأعذار المرخصة لترك الجماعة	١٩٢
تنبيه : في بيان حكم هذه الأعذار	١٩٣
فصل في صلاة الجمعة	١٩٤
شروط صلاة الجمعة ستة	١٩٥
١ - وقوعها جماعة في الركعة الأولى	١٩٥
٢ - وقوعها بأربعين	١٩٦
فرع : من له مسكنان ببلدتين	١٩٦
٣ - وقوعها بمكان معدود في البلد	١٩٧
فرع : إذا كان في قرية أربعون كاملون لزمهم الجمعة	١٩٧

١٩٨	فرع : في حكم أهل قرية مجبرين على الانتقال من قريتهم
١٩٨	٤ - وقوعها في وقت ظهر
١٩٩	فرع : لا تصح صلاة الظهر من يوم الجمعة قبل سلام إمام الجمعة
١٩٩	٥ - وقوعها بعد خطبتين
١٩٩	أركان الخطبتين : خمسة
١٩٩	١ - حمد الله تعالى
١٩٩	٢ - الصلاة على النبي ﷺ
٢٠٠	٣ - الوصية بتقوى الله
٢٠٠	٤ - قراءة آية مفهومة بإحداهما
٢٠١	٥ - دعاء أخروي للمؤمنين في الثانية
٢٠١	شروط الخطبتين
٢٠٣	سنن صلاة الجمعة
٢٠٣	الأغسال المسنونة
٢٠٤	تنبيه : حكم قضاء الأغسال المسنونة
٢٠٤	البكور
٢٠٤	التزئين
٢٠٥	فرع : في بيان صور مستثناة من حرمة استعمال الحرير
٢٠٦	التعمم
٢٠٧	التطيب
٢٠٧	تقليم الأظافر
٢٠٨	إنصات للخطبة
٢٠٨	تشميت العاطس
٢٠٩	قراءة سورة الكهف
٢٠٩	الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ
٢٠٩	الإكثار من الدعاء
٢١٠	مهمة : سنية قراءة الفاتحة وآية الكرسي وآيات أخرى
٢١١	محرمات في يوم الجمعة

الموضوع

الصفحة

تتمة : في بيان كيفية صلاة المسافر .....	٢١٢
فرع : في جواز الجمع بالمرض .....	٢١٣
خاتمة : حكم أداء عبادة مختلفاً في صحتها من غير تقليد لقائل بها ..	٢١٤
فصل في الصلاة على الميت .....	٢١٤
فرع : في بيان من يُغَسَّلُ الميت .....	٢١٥
مهمة : سنية وضع جريدة خضراء على القبر .....	٢١٨
كراهية البناء على القبر .....	٢١٩
تنبيه : حكم أحجار القبر .....	٢١٩
أحكام متفرقة تتعلق بالقبر .....	٢١٩
أركان الصلاة على الميت .....	٢٢١
شروط الصلاة على الميت .....	٢٢٣
الصلاة على ميت غائب .....	٢٢٤
حرمة الصلاة على كافر .....	٢٢٥
حرمة الصلاة على الشهيد .....	٢٢٥
يندب تلقين المحتضر .....	٢٢٧
زيارة القبور .....	٢٢٨
فائدة : في منجيات شَتَى .....	٢٢٩
باب الزكاة .....	٢٣٠
تعريف الزكاة .....	٢٣٠
زكاة التقدين .....	٢٣٠
زكاة التجارة .....	٢٣١
تنبيه : زكاة الصيرفي .....	٢٣٣
فرع : حكم الذهب والفضة .....	٢٣٣
زكاة الزرع والثمار .....	٢٣٥
فرع : زكاة مال بيت المال والموقوف .....	٢٣٦
تنبيه : على زكاة الموقوف .....	٢٣٦
زكاة الماشية .....	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
زكاة الفطر .....	٢٣٩
فرع : لا تجزئ قيمة ولا معيب ولا مُسوّس ومبلول في إخراج الزكاة .	٢٤٢
فصل في أداء الزكاة .....	٢٤٣
تنبيه : تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة .....	٢٤٤
فرع : تقدّم الزكاة ونحوها من تركة مديون .....	٢٤٥
شروط أداء الزكاة .....	٢٤٥
أصناف مستحقي الزكاة الثمانية .....	٢٤٨
فرع : لا يصحّ دفع الزكاة للمدين .....	٢٥٠
تنبيه : من حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم ، وما يتبع ذلك ..	٢٥١
فائدة : حكم دفع الزكاة لتارك الصلاة كسلاً ولفاسق .....	٢٥٤
تنمة : في قسمة الغنيمة .....	٢٥٤
فرع : في بيان حكم الغنيمة قبل القسمة .....	٢٥٦
أحكام صدقة التطوع .....	٢٥٦
فائدة : كراهية الأخذ ممن ماله حلال وحرام .....	٢٥٨
باب الصوم .....	٢٥٩
تعريف الصوم لغةً وشرعاً .....	٢٥٩
المفطرات .....	٢٦٣
فرع : حكم الطعام المتبقي بين الأسنان .....	٢٦٧
فروع : في بعض الأحكام المتعلقة بالإفطار .....	٢٦٨
ما يباح به الفطر في رمضان .....	٢٦٩
فيمن تجب عليه الكفارة .....	٢٧٠
ما يجب على مؤخر قضاء شيء من رمضان .....	٢٧١
فائدة : من مات وعليه صلاة .....	٢٧٢
سنن الصوم .....	٢٧٣
تنمة : في بيان حكم الاعتكاف .....	٢٧٧
مهمة : من مبطلات ثواب الاعتكاف .....	٢٧٨
فصل في صوم التطوع .....	٢٧٨

الموضوع

الصفحة

فرع : في بيان أن صوم هذه الأيام المتأكد يندرج في غيره .....	٢٨١
فرع : أفضل الشهور للصوم .....	٢٨١
فائدة : أحكام متعلقة بالتطوع .....	٢٨١
تنمة : أيام يحرم صومها .....	٢٨١
باب الحج والعمرة .....	٢٨٢
تعريف الحج لغة وشرعاً .....	٢٨٢
فرع : وجوب الإنابة عن ميت عليه نسك .....	٢٨٥
أركان الحج .....	٢٨٥
مخطط المسجد الحرام .....	٢٨٧
تنبيه : وجوه أداء الحج والعمرة .....	٢٨٨
شروط الطواف .....	٢٨٩
سنن الطواف .....	٢٩٠
فرع : في ما يسن للقادم مكة أول قدمه .....	٢٩١
واجبات الحج .....	٢٩١
مواقيت الحج .....	٢٩١
مخطط مواقيت الإحرام .....	٢٩٣
سنن الحج .....	٢٩٤
مخطط مشاعر الحج .....	٢٩٥
مخطط المدينة المنورة .....	٢٩٧
فائدة : في زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ .....	٢٩٨
فصل في محرمات الإحرام .....	٢٩٨
فرع : أحكام القدية .....	٣٠٠
تنمة : في حكم الهدي .....	٣٠٢
مهمات : في بيان جمل من المسائل ، كالأضحية والعقيقة والصيد والذبائح وغير ذلك .....	٣٠٢
فرع : في مسائل شتى : الإدهان ، الاكتحال ، أحكام اللحية ، وشر الأسنان ، وصل الشعر ، أحكام تتعلق بدخول الليل ، أحكام الذبائح .....	٣٠٥



الموضوع	الصفحة
فائدة : حكم الذبح تقرّباً لله لدفع شر الجن أو بقصدهم	٣٠٨
فائدة : أفضل المكاسب	٣٠٩
فرع : أحكام النذر	٣١٠
النذر	٣١٠
تتمة : في بيان حكم نذر المقترض لمقرضه	٣١٦
باب البيع	٣١٦
تعريف البيع لغةً وشرعاً	٣١٦
فائدة : أحكام في مسائل شتى	٣١٩
مهمة : في بيان حكم من تصرّف في مال غيره ظاهراً ثم تبيّن أنه له	٣٢١
البيع الربوي	٣٢١
أنواع الربا	٣٢٤
فائدة : طريق الخلاص من عقد الربا	٣٢٥
ما نُهي عنه من البيوع	٣٢٥
فصل في خيارى المجلس والشرط وخيار العيب	٣٢٨
فرع : في أحكام تتعلق بالعيب	٣٣٢
فصل في حكم المبيع قبل القبض	٣٣٣
فصل في بيع الأصول والثمار	٣٣٥
فصل في اختلاف المتعاقدين	٣٣٧
فروع : مسائل في اختلاف المتعاقدين	٣٣٩
فصل في القرض والرهن	٣٣٩
قاعدة : في بيان أن فاسد العقود كصحيحها	٣٤٦
فرع : مسائل في بعض العقود الفاسدة	٣٤٦
فرع : مسألة في الرهن	٣٤٦
فرع : العبرة بقصد الدافع وكيفيته	٣٤٩
تتمة : في بيان حكم المفلس	٣٥٠
فصل في بيان حجر المجنون والصبي والسفيه	٣٥١
فرع : مسائل تتعلق بتصرفات الولي	٣٥٣

الموضوع	الصفحة
فصل في الحوالة	٣٥٤
تنمة : في بيان أحكام الضمان وأحكام الصلح	٣٥٦
فرع : يتعلق بأحكام الضمان	٣٥٧
أحكام الصلح	٣٥٨
فرع : في بيان الحقوق المشتركة ومنع التزاحم عليها	٣٥٨
باب في الوكالة والقراض	٣٥٩
فرع : في مسائل في الوكالة	٣٦٢
فرع : في بيان ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة	٣٦٥
فرع : لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف	٣٦٦
فروع : في مسائل في الوكالة	٣٦٧
أحكام القراض	٣٦٩
تنمة : في بيان أحكام الشركة	٣٧٢
فائدة : في من غصب نحو نقد أو بُرٍّ وَخَلَطَهُ بِمَالِهِ	٣٧٣
فصل في بيان بعض أحكام الشفعة	٣٧٤
باب في الإجارة	٣٧٤
فرع : يجوز لنحو القَصَّارِ حَبْسُ الثوبِ بأجرته حتى يستوفيها	٣٨٠
انفساخ الإجارة	٣٨٠
فرع : في بعض حقوق المؤجِّرِ والمستأجر	٣٨١
فائدة : حول أجرة الطبيب واستحقاقها	٣٨٢
فرع : في مسائل بين المؤجر والمستأجر	٣٨٢
تنمة : في بيان أحكام المساقاة والمزارعة والمخابرة	٣٨٣
باب في العارية	٣٨٤
فرع : في الخلاف على التلف	٣٨٦
وجوب الضمان على المستعير	٣٨٦
فروع : في الخلاف بين مالك عَيْنٍ والمتصرف منها	٣٨٧
مهمة : بعض الأحكام المتعلقة باستعارة الكتب والمصحف	٣٨٨
فصل في بيان أحكام الغصب	٣٨٩

الموضوع	الصفحة
فروع : في بعض مسائل الغصب والضمان	٣٩٠
باب في الهبة	٣٩١
رجوع الأصل فيما وهب لفرعه	٣٩٦
تنبيه : لا يصح الإبراء من المجهول	٣٩٧
فروع : حول عائدية ملكية الهدايا وبعض أحكامها	٣٩٩
باب في الوقف	٤٠٠
شروط الوقف	٤٠٣
فرع : في حكم قصد حرمان الإنث من الوقف	٤٠٤
فائدة : في بيان أحكام الوقف المتعلقة بلفظ الواقف	٤٠٧
تنبيه : حيث أجمال الواقف شرطه اتبع فيه العرف	٤٠٨
فروع : في مسائل في الوقف	٤٠٩
أحكام الوقف المعنوية	٤١١
فائدة : في بعض الأحكام المتعلقة بالمساجد	٤١٢
منع بيع الوقف	٤١٢
فرع : ثمر الشجر الثابت بالمقبرة المباحة مباح	٤١٥
النظر على الوقف وشروط الناظر	٤١٦
تنمة : حق المستحقين الحصول على نسخة من الوقف	٤١٧
باب في الإقرار	٤١٧
باب في الوصية	٤٢٣
بيان حكم الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات في المرض	٤٢٨
فرع : في بيان دلالة بعض الكلمات المستعملة في الأوقاف : الجيران، العلماء، أعلم الناس القراء، أجهل الناس، الفقراء، الأقارب	٤٢٩
بيان حكم الرجوع عن الوصية	٤٣٠
باب الفرائض	٤٣٣
تعريف الفريضة لغةً وشرعاً	٤٣٣
فصل في بيان أصول المسائل	٤٣٨
فصل في بيان أحكام الوديعة	٤٤١

الموضوع	الصفحة
فائدة : في بيان أحكام الكذب	٤٤٢
فصل في بيان أحكام اللقطة	٤٤٣
باب النكاح	٤٤٤
تعريف النكاح لغة وشرعاً	٤٤٤
مهمة : في بيان النظر المحرم والعائز وغير ذلك	٤٤٦
الخطبة	٤٤٨
فروع : أحكام تتعلق بالخطبة	٤٤٩
من أوصاف الزوجة	٤٤٩
أركان النكاح	٤٥١
فرع : مسألة في عدم التوافق بين الإيجاب والقبول	٤٥٤
شروط الزوجة	٤٥٥
محرمات النكاح	٤٥٥
فرع : لو تزوج مجهولة النسب فاستلحقها أبوه	٤٥٦
تنبيه : في بيان شروط الرضاع	٤٥٧
فرع : اختلاط بنسوة غير محصورات	٤٥٩
تنبيه : في بيان نكاح مَنْ تَحَلَّى وَمَنْ لَا تَحَلَّى مِنَ الْكَافِرَاتِ	٤٦٠
شروط الزوج	٤٦١
تنبيه : لا يشترط الإشهاد على إذن معتبرة الإذن	٤٦٢
فرع : لو زوج قبل بلوغ الإذن إليه	٤٦٢
شروط الشاهدين	٤٦٢
شروط الولي	٤٦٤
بيان الأولياء	٤٦٦
فرع : حكم إقرار المجبر بالنكاح للكفء	٤٦٧
فرع : أحكام تتعلق بتزويج الأمة المشتركة	٤٦٩
فروع : أحكام تتعلق بالمخبر والولي وبمن ليس لها ولي	٤٧١
فروع : مسائل في إذن المولئة	٤٧٤
فرع : عدم كتابة الكتابة في استخلاف القاضي في التزويج	٤٧٥

فروع : حكم دعوى الوكالة في التزويج وقبول خبر الطلاق والموت	٤٧٥
والتوكيل	٤٧٥
فرع : في بيان تزويج العتيقة والأمة	٤٧٦
فصل في الكفاءة	٤٧٨
تنمة : في بيان العيوب التي تُثَبِّتُ الخيار	٤٨٠
فرع : حكم الإيجاب بالزواج من غير كفاء والإذن بالزواج مِنَّنْ طُنْ كَفَوَأْ	٤٨٢
فبان خلافه	٤٨٢
تنمة : في بيان بعض آداب النكاح	٤٨٢
فصل في نكاح الأمة	٤٨٣
فروع : أحكام مسائل تتعلق بنكاح الأمة	٤٨٤
تنمة : في بيان متعلقات نكاح الرقيق	٤٨٥
فصل في الصداق	٤٨٥
مهمات : في حكم الهدايا والصداق والأعطيات	٤٨٩
تنمة : في بيان حكم المتعة	٤٩٠
خاتمة : في بيان حكم الوليمة	٤٩٠
فروع : في مسائل تتعلق بالأكل	٤٩٣
فصل في القَسْمُ والنَشُور	٤٩٥
فرع : في مسائل تتعلق بمنع القَسْم	٤٩٦
تَبَعٌ : للزوجة الحرة ضعف ما للزوجة الأمة في القسم	٤٩٧
تنبيه : حق الزواج لا يمنع الخروج للجماعات وأعمال البر	٤٩٨
تنمة : في بيان ما يترتب على وجوب القسم	٤٩٩
فصل في الخُلْع	٤٩٩
تنبيه : في بيان الإبراء	٥٠٢
فروع : مسائل تتعلق بالإبراء	٥٠٣
تنبيه : في بيان أن الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد	٥٠٥
فصل في الطلاق تعريفه لغةً وشرعاً	٥٠٥
تنبيه : الدقة في ألفاظ الطلاق	٥٠٨

الموضوع

الصفحة

فروع : في مسائل في الطلاق	٥٠٩
فوائد : تتعلق بالطلاق	٥٠٩
مهمة : في بيان ما لو أبدل حرفاً من لفظ الطلاق بآخر	٥١٠
فرع : في بيان أن الكتابة كناية ، فإن نوى بها الطلاق وَقَعَ	٥١٣
فروع : في مسائل في الطلاق	٥١٣
فرع : في جمع الطلقات	٥١٥
فائدة : في بيان جواز تعليق الطلاق	٥١٧
مهمة : في بيان حكم الاستثناء	٥١٧
تنمة : مسألة في تكفير الزوجة وما يترتب على ذلك	٥١٨
فرع : في حكم المطلقة بالثلاث	٥١٨
تنمة : في ما يثبت به الطلاق	٥١٩
فصل في الرجعة	٥٢٠
تعريف الرجعة لغةً وشرعاً	٥٢٠
فروع : مسائل متعلقة بالرجعية	٥٢١
فصل في أحكام الإيلاء	٥٢٢
فصل في بيان أحكام الظهار	٥٢٣
فصل في العدة	٥٢٣
فرع : أحكام تتعلق بعدة الموطوءة بشبهة	٥٢٤
تنبيه : في بيان معنى الإحداد اصطلاحاً	٥٢٦
فرع : إذا ولد بعد العدة	٥٢٨
فائدة : ينهي تحليف المرأة على انقضاء العدة	٥٢٩
فرع : مسائل تتعلق بالعدة	٥٢٩
تنمة : في بيان تداخل العدتين	٥٣١
فرع : في حكم الاستبراء	٥٣١
فرع : حكم الاستبراء في حال الأمة الوثنية أو المرتدة	٥٣٣
فرع : متى تصير الأمة فراشاً ومولودها يلحق بسيدها وإن لم يعترف به	٥٣٤
فصل في النفقة	٥٣٤

- فرع : تجديد الكسوة ..... ٥٣٩
- تنبيه : تملك النفقة والتمتع بالسكن ..... ٥٤٠
- تنبيه : واجبات الخادم ..... ٥٤١
- مهمات : ما تملكه الزوجة ..... ٥٤٢
- فرع : لها منع التمتع لقبض الصداق الحال ..... ٥٤٣
- تنبيه : في بيان مواضع يجوز لأجلها خروج الزوجة ..... ٥٤٤
- مهمة : لو تزوجت زوجة المفقود غيره ..... ٥٤٦
- فائدة : ما للزوج من منع زوجته ..... ٥٤٧
- تمتة : في بيان بعض أحكام تتعلق بالنشوز الجلي والنشوز الخفي ... ٥٤٧
- فرع : في فسخ النكاح ..... ٥٤٨
- تنبيه : تحقق عجز النفقة ..... ٥٤٩
- فائدة : في بيان حكم ما إذا كان عند زوجة الغائب بعض ماله وكان معسراً  
بما مرّ ..... ٥٥٠
- فرع : لها في مدة الإمهال والرضا بإعساره الخروج نهاراً قهراً عليه وعليها  
الرجوع إلى مسكنها ليلاً ..... ٥٥٤
- فروع : لا فسخ في غير مهر لسيد أمة ..... ٥٥٤
- فائدة : لو فقد الزوج قبل التمكن ..... ٥٥٥
- تمتة : في بيان حكم مؤن الأقارب الأصول والفروع ..... ٥٥٥
- فرع : تفصيل في أحكام النفقة على الأب والأم وعكسه ..... ٥٥٦
- فصل في بيان أحكام الحضانة ونفقة المملوك ..... ٥٥٦
- بيان نفقة المماليك من الأرقاء ..... ٥٥٧
- باب الجناية ..... ٥٥٩
- تنبيه : وجوب القصاص بسبب ..... ٥٦١
- فرع : لو أمسكه شخص ولو للقتل فقتله آخر ..... ٥٦١
- فرع : لو اندملت الجراحة واستمرت الحمى حتى مات ..... ٥٦٣
- فرع : لو تصارعا ..... ٥٦٤
- تنبيه : في ما يوجب القصاص في غير النفس ..... ٥٦٥

الموضوع

الصفحة

تنبيه : في بيان ما يتعلق بقطع الأطراف من وجوب دية كاملة أو نصفها	
أو عشرها أو نصف عشرها	٥٦٨
تنبيه : في بيان ما إذا كان المستحق للقوقد غير كامل أو كان غائباً	٥٦٨
تنمة : في حكم ما يلقي في البحر إذا أشرفت السفينة على الغرق	٥٦٩
فرع : حكم الإجهاض	٥٦٩
خاتمة : تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله	٥٧٠
باب في الردة	٥٧٠
تنبيه : الاحتياط في التكفير	٥٧٣
تنمة : في بيان ما يحصل به الإسلام مطلقاً على الكافر الأصلي وعلى المرتد	٥٧٣
باب الحدود	٥٧٤
حد الزنا	٥٧٥
حد القذف	٥٧٨
فرع : إذا سب شخص آخر	٥٧٩
فائدة : في بيان ضابط حرمة شرب الخمر	٥٨٠
تنمة : حكم إسقاء الخمر للبهائم	٥٨١
حد السرقة	٥٨١
خاتمة : في قاطع الطريق	٥٨٥
فصل في التعزير	٥٨٦
فصل في الصيال	٥٨٩
فرع : يجب الدفع عن منكر	٥٩١
أحكام الختان	٥٩١
حكم ثقب الأذن	٥٩٢
تنمة : في بيان حكم ما تتلفه البهائم	٥٩٣
باب الجهاد	٥٩٣
حكم فرض الكفاية	٥٩٣
أحكام السلام	٥٩٥



فروع : يسن إرسال السلام للغائب .....	٥٩٧
فوائد : أحكام القيام على جهة الاحترام .....	٥٩٨
تشميت العاطس .....	٥٩٨
شروط الجهاد .....	٥٩٩
حكم سفر المدين .....	٦٠٠
حكم السفر للجهاد للمدين .....	٦٠١
فروع : إذا لم يمكن تأهب لقتال ، أو أسير مسلم .....	٦٠١
حرم على من هو من أهل فرض الجهاد انصراف عن صف بعد التلاقي ..	٦٠٢
أحكام الأسرى .....	٦٠٣
فرع : يحكم بإسلام غير بالغ .....	٦٠٣
فرع : الأسير المسلم .....	٦٠٥
فرع : لو قهر حربي دائنه أو سيده أو زوجه .....	٦٠٦
مهمة : حكم السراري والأرقاء المجلوبين .....	٦٠٦
تنمة : في ذكر مسائل تتعلق بالهدنة .....	٦٠٧
باب القضاء .....	٦٠٨
فرع : أحكام تتعلق بتولي القضاء .....	٦٠٩
فرع : إذن الإمام للقاضي بالاستخلاف .....	٦١٣
مهمة : في بيان كون القاضي يحكم باجتهاده إن كان مجتهداً أو باجتهاد مقلده إن كان مقلداً .....	٦١٣
فائدة : في بيان التقليد .....	٦١٤
تنمة : في بيان حكم الاستفتاء .....	٦١٦
ما يقتضي انعزال القاضي .....	٦١٧
واجبات القاضي ومحرماته .....	٦١٩
فرع : مسائل تنظيمية وإدارية للقاضي .....	٦١٩
تنبيه : حكم أجرة القضاء .....	٦٢٢
فيما ينقض حكم القاضي .....	٦٢٢
تنبيه : في بيان عدم جواز الحكم بخلاف الراجع .....	٦٢٢

الموضوع

الصفحة

تنبيه ثانٍ : في بيان المعتمد في المذهب .....	٦٢٣
لا يقضي القاضي بخلاف علمه .....	٦٢٣
تنبيه : في بيان ما إذا خالف الظاهر الباطن ، أي : حقيقة الأمر .....	٦٢٥
جواز القضاء لحاضر على غائب .....	٦٢٥
فرع : لو ادعى وكيل الغائب على غائب .....	٦٢٧
فرع : لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء ذنبه به عند الطلب	
سأغ للقاضي بيعه لقضاء الدين .....	٦٢٩
مهمة : لو غاب إنسان من غير وكيل وله مال حاضر .....	٦٢٩
فرع : في حكم الآبق .....	٦٣٠
باب الدعوى والبيّنات .....	٦٣٠
فرع : له استيفاء دين له على آخر جاحد له .....	٦٣٢
شروط الدعوى .....	٦٣٢
فرع : لا تسمع الدعوى بدين مؤجل إذا لم يتعلق بها إلزام ومطالبة في	
الحال .....	٦٣٦
فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به .....	٦٣٦
فرع : لو أدعى عليه عينا .....	٦٣٧
فروع : لو أزيلت يده بينة .....	٦٣٩
فروع : لو أقام بينة .....	٦٤١
فرع : لو باع داراً ثم قامت بينة حسبة أن أباه وقفها عليه .....	٦٤٢
فرع : تجوز الشهادة ، بل تجب ، إن انحصر الأمر فيه .....	٦٤٢
تنبيه : لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك البائع .....	٦٤٤
فصل في الشهادات .....	٦٤٥
فرع : لو أقامت شاهداً بإقرار زوجها بالدخول كفى حلفها معه .....	٦٤٧
شروط الشاهد .....	٦٤٧
العدالة .....	٦٤٨
تعريف الكبيرة .....	٦٤٨
تعريف الصغيرة .....	٦٤٨

الموضوع	الصفحة
حكم اللعب بالشطرنج	٦٤٩
تنبيه : تقبل الشهادة من وَلَد العدو بوجه	٦٥١
فائدة : من قذف آخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر	٦٥١
فرع : تقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببدعته	٦٥١
تنبيه : تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة إليها	٦٥٢
التوبة	٦٥٤
فروع : لا يقدح في الشهادة جهله بفروض	٦٥٥
الشهادة بالاستفاضة	٦٥٧
تنبيه : المتعين على مؤدي الشهادة	٦٥٨
فرع : حكم شهادة النساء	٦٥٩
فرع : في رجوع الشهود عن شهادتهم	٦٦٠
تتمة : تلفيق الشهادة	٦٦٠
خاتمة : في الأيمان	٦٦١
فرع : يُسنّ تغليظ يمين المدعي والمدعى عليه	٦٦٤
فرع : في بيان صفة كفارة اليمين	٦٦٥
باب في الإعناق	٦٦٦
التدبير	٦٦٨
الكتابة	٦٦٩
فرع : في الخلاف بين المكاتب والمكاتب حول صحة الكتابة	٦٧١
خاتمة : الكتاب	٦٧٢
الفهارس	٦٧٥
فهرس الآيات القرآنية	٦٧٥
فهرس نصوص الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب	٦٨١
فهرس الفبائي بأهم الأعلام والكتب التي وردت في الكتاب	٦٨٨
فهرس المواد الفقهية	٦٢٩
فهرس الموضوعات	٦٣٥

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس